مسند
أبي يعلى الموصلي

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي
٢١٠ - ٣٠٧ هـ

ومعه

رحمات الملأ الأعلى
بتخريج مسند أبي يعلى

تخريج وتعليق
سعيد بن محمد السناري

الجزء السادس

دار الحديث
القاهرة

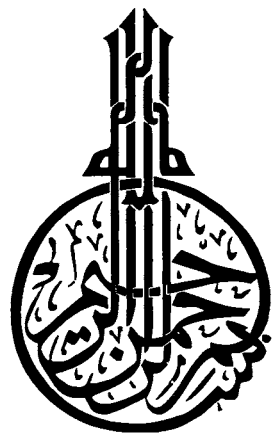
بسم الله الرحمن الرحيم

مسند

أبي يعلى الموصلي

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتـــاب : مسند أبي يعلى الموصلي

اسم المؤلـــف : الإمام أحمد بن علي بن المثنى

اسم المحقـــق : سعيد بن محمد السناري

القطـــــع : ١٧×٢٤سم

عدد الصفحـات : ٦٨٠ صفحة

عدد المجـلدات : ج ٦ من ١٠ مجلدات

سنة الطبـــع : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٥٤٩٢

الترقيم الدولي : ٣-٤٤٥-٣٠٠-٩٧٧-٩٧٨

6 222007 704185

دار الحديث

طبـــع . نشـــر . توزيـــع

١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون : ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darelhadith.com E-mail: info@darelhadith.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تابع مسند أنس بن مالك - رضي الله عنه -

أبو نصر، عن أنس

٤٠٥٧ - **حَدَّثَنَا** عمرو بن حصين، حدّثنا المعتمر، حدّثنى سفيان الثورى، عن جابر ابن يزيد، عن أبى نصر، عن أنس، قال: كنانى رسول اللّه ﷺ ببقلة كنت اجتنيتها، يعنى حمزة.

٤٠٥٧ - ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٨٣٠]، وأحمد [٣/ ١٢٧، ١١٦، ٢٣٢، ٢٦٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٦٥٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٤٠]، وابن قتيبة فى «غريب الحديث» [١/ ٢٧٠]، وغيرهم من طرق عن جابر بن يزيد الجعفى عن أبى نصر [ووقع عند أحمد فى الموضع الأخير: (عن أبى نضرة) وأراه مصحفًا من (أبى نصر) ويؤيده أنه وقع عند أحمد أيضًا فى الموضع الأول: (عن أبى نضرة أو خيثمة) هكذا بالشك، وخيثمة هذا هو أبو نصر كما يأتى بيانه، ولعل الوهم فيه من شريك القاضى، فهو الذى يرويه عن جابر الجعفى هكذا: (أبو نضرة) والصواب الأول] عن أنس به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جابر الجعفى عن أبى نصر، وأبو نصر هو خيثمة البصرى، روى عن أنس أحاديث».

قلتُ: وخيثمة هذا هو ابن أبى خيثمة البصرى أبو نصر الذى يقول عنه ابن معين: «ليس بشىء» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٢١٤]، ثم أعرض عن هذا، وأورده فى «المجروحين» [١/ ٢٨٧]، وقال: «منكر الحديث على قلّته» ثم ذكر أن سبب وهنه؛ إنما هو لرواية جابر الجعفى عنه؛ وذلك لأن جابراً ساقط الحديث، وقد روى عن هذا الشيخ مناكير لم يروها غيره عنه؛ فاشتبه أمره ووجب تركه؛ لعدم تمييز المتهم منهما بتلك المناكير، لكن قد توبع عليه أبو نصر هذا:

١- تابعه عليه حميد بن هلال عن أنس به نحوه . . . عند أحمد [٣/ ١٣٠]، من طريق شعبة عن جابر عن حميد به . . . .

قلتُ: وهذه متابعة فاسدة، وجابر هو الجعفى الهالك أيضًا وهو المتفرد به عن حميد؛ وقبله عن أبى نصر البصرى. =

٤٠٥٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن ليث بن أبي سليم، عن بشر، عن أنس ابن مالك، يرفعه إلى النبي ﷺ في قوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، قال عن: «لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ».

= ٢- ورواه شريك القاضي عن عاصم الأحول عن أنس به . . . عند أحمد [٣/ ٢٦٠]، وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٧٦١]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١١/ ٣٢١]، من طريقين عن شريك به . . . .

قلتُ: وشريك القاضي سيئ الحفظ على صلابته في السنة، وهو أحد من روى هذا الحديث عن جابر الجعفي عن أبي نصر عن أنس، فلعله شبه له، وظن أنه سمعه من عاصم الأحول، لكنه لم ينفرد به عن عاصم، بل تابعه عليه ابن المبارك عن عاصم عن أنس به مثله عند ابن السني في «عمل اليوم والليلة» [من طريق حاجب بن أركين عن سليمان بن سيف عن فهد بن حيان عن أبي عبد الرحمن الحنظلي -وهو ابن المبارك- به . . .

قلتُ: قال حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [٧/ ١١١]: «وهذا إسناد صحيح».

كذا يقول هذا الرجل، وغفل عن كون فهد بن حيان هو الذي يقول عنه ابن المديني: «ذهب حديثه» وأمر بترك حديثه، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث» وضعفه أبو حاتم وغيره كما في «اللسان» [٤/ ٤٥٤]، وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٢١٠]: «كان ممن يخطئ حتى يجيء بأحاديث مقلوبة، خرج عن حد الاحتجاج به لما كثر منه ذلك) فالإسناد منكر.

٤٠٥٨- **منكر**: أخرجه الترمذي [٣١٢٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٤٩٢]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٢٤٧]، و الطبري في «تفسيره» [٧/ ٥٤٧]، وابن أبي حاتم في تفسيره [رقم ١٣٣٠٧]، وغيرهم من طرق عن الليث بن أبي سليم عن بشر [وعند بعضهم (بشير)] عن أنس به . . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه البخاري في «تاريخه» [٢/ ٨٦]، ولفظه: (أيما داع دعا في شيء كان معه موقوفًا، ثم قرأ: وقفوهم إنهم مسئولون).

قال الترمذي: (هذا حديث غريب؛ إنما نعرفه من حديث ليث بن أبي سليم، وقد روى عبد الله ابن إدريس عن ليث بن أبي سليم عن بشر عن أنس ولم يرفعه).

قلتُ: يعني أن ابن إدريس قد وقفه على أنس، وروايته هذه قد علَّقها البخاري في «تاريخه»=

= [٢/ ٨٦]، ووصلها الطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٥٤٧]، بإسناد صحيح إليه، لكن وقع عندهما: (عن بشير) بدل (بشر).

وقد توبع ابن إدريس على هذا اللون عن الليث، تابعه حفص بن غياث عن ليث عن أنس به موقوفًا، عند ابن أبى شيبة [٣٤٧٥٨]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٤٩٤]، ومن طريقه الحافظ فى «التغليق» [١/ ٢٣]، بإسناد صحيح إليه، فهذان لونان من الاختلاف على الليث فى سنده، ولون ثالث؛ فرواه عنه شريك القاضى فقال: عن بشير بن نهيك عن أنس به مرفوعًا، فأعرض عن (بشر) وأبدله بـ (بشير بن نهيك) هكذا أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٥٤٧]، بإسناد صحيح.

واختلف على شريك فيه هو الآخر، فرواه عنه بعضهم فقال: عن عاصم -وهو الأحول- عن أنس به . . . ، فأسقط منه (بشير بن نهيك) وقبله (الليث) وأبدلهما بـ (عاصم الأحول) هكذا ذكره الحافظ فى «التغليق» [١/ ٢٣]، وشريك سيئ الحفظ، مضطرب الحديث على إمامته فى الدين، وقد رواه مرة أخرى على الجادة (عن الليث عن بشر عن أنس به مرفوعًا) ولون رابع من الاختلاف فيه على الليث، فرواه عنه عمار بن محمد اللؤلؤى -صدوق يخطئ- فقال: عن الليث عن داود عن أنس به مرفوعًا، فأسقط منه بشرًا، وجعله: (داود) هكذا أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٩٥]، ومن طريقه الحافظ فى «التغليق» [١/ ٢٣-٢٤]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٤٩٣]، قال أبو نعيم: «لم نكتبه إلا من حديث عمار بن محمد عنه -يعنى عن الليث».

قلتُ: وعمار هذا مختلف فيه، لكنه توبع عليه؛ تابعه برد بن سنان عن الليث عن داود المدنى وبشر المزنى، قالا: ثنا أنس به مرفوعًا مثله وزاد: (صادقين بها أم كاذبين) هكذا أخرجه تمام فى «فوائده» [رقم ٨٣٣]، بإسناد ضعيف إلى العلاء بن برد بن سنان عن أبيه به.

قلتُ: وهذه متابعة لا يفرح بها، والعلاء بن برد حكى الذهبى تضعيفه عن الإمام أحمد فى «الميزان»، وقال محمود بن غيلان: «ضرب أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو خيثمة عليه وأسقطوه» نقله عنه الحافظ فى «اللسان» (٤/ ١٨٣/ الطبعة الهندية]، وكذا [٥/ ١٨٣/ طبعة دار الفاروق]، وكذا هو فيه: (محمود بن غيلان) والصواب: (محمود بن خداش) فهو الذى حكى تضعيف أحمد وابن معين وأبى خيثمة للعلاء بن برد، وقد أسند ذلك إليه: ابن عساكر فى ترجمة (العلاء بن برد) من «تاريخه» [٤٧/ ٢٠٥-٢٠٦]. =

= فلعل (خداش) قد تصحفت في «اللسان» إلى (غيلان) أو يكون ذلك من أوهام الحافظ المعدودة في لسانه، وقد نقل الحافظ أيضًا عن الأزدي أنه قال عن العلاء: «ضعيف مجهول» وهذا والذي قبله مقدم على توثيق ابن حبان له، ثم إن الطريق إلى العلاء لم يثبت أيضًا، ومع هذا وذاك؛ فإن بردًا بن سنان مختلف فيه أيضًا، فلا عبرة بما وقع في سند هذه المتابعة التالفة من نسبة (داود) مدنيًا، وكذا من متابعة بشر المزني له، أما داود؛ فنكرة لا تعرف، ومجهول لا يتعرف، ثم وجدت الحافظ قد قال في «التغليق» [١/ ٢٤]: «داود هذا قيل: إنه ابن أبي هند، فإن يكن هو فما أظنه سمع من أنس».

قلتُ: وأما (بشر المزني) فلعله بشر الواقع في الطرق الأولى عن الليث عنه عن أنس به مرفوعًا وموفوفًا، فإن يكنه؛ فقد اختلف في اسمه على الليث على ألوان كثيرة، وهذا الحديث محفوظ من طريقه وبه عرفناه، وقد قيل في اسمه (بشر) وقيل: (بشير) وبعضهم شك فقال: (عن بشر أو بشير) وغلط بعضهم وسماه (بشير بن نهيك) وكل هذه الوجوه قد سبقت.

والذي عليه الأكثرون أنه (بشر) ووقع في «تاريخ البخاري» [٨/ ١٣٣]: (نسر عن أنس قال النبي ﷺ...) وساق الحديث، هكذا سماه في هذا الموضع (نسرًا) بالنون قبل السين، بدل (بشر) فإن لم يكن ذلك تصحيفًا، فهو لون آخر من الاختلاف في اسمه، وقد ترجمه البخاري في موضع آخر [٢/ ٨٦]، وسماه (بشرًا) هكذا غير منسوب، وبهذا ترجمه المزي في «تهذيبه» [٤/ ١٦٣]، وقال: «قيل إنه بشر بن دينار».

قلتُ: وبهذا الاسم ترجمه ابن حبان في «الثقات» [٤/ ٦٩]، فقال: «بشر بن دينار يروى عن أنس بن مالك، روى عنه الليث بن أبي سليم ومحمد بن عثمان» وكذا ترجمه البخاري في موضع آخر من «تاريخه» [٢/ ٧٤]، بهذا الاسم فقال: «بشر بن دينار رأى أنسًا عليه خز، قال لي محمد بن عقبة حدثنا محمد بن عثمان قال ثنا بشر».

قلتُ: الذي يتحرر لي: أن بشرًا هذا غير بشر الذي يروى عنه الليث بن أبي سليم، وأنهما رجلان متغايران، وما أرى ابن حبان إلا وقد خلط بينهما، وظنهما واحدًا، ويدل على وهمه: تفريق البخاري بينهما، وكأن أبا الحجاج المزي قد فطن لهذا في «تهذيبه» فقال في ترجمة (بشر): «قيل: إنه بشر بن دينار» هكذا (قيل) على التمريض، كأنه لم يعبأ بصنيع ابن حبان، وعلى كل حال: فبشر هذا على الاختلاف في اسمه: شيخ غائب الحال، معدود من أغمار أهل الدنيا، وقد جهله الحافظ في «التقريب» وهو كما قال؛ وانفراد الليث عنه -على التحقيق- =

= لا يزيد من حاله إلا وهنًا، ثم إن الليث بن أبى سليم: شهرته بالضعف وسوء الحفظ قد ملأت الآفاق، بل اختلط شديدًا أيضًا، وهو المضطرب فى هذا الحديث وقفًا ورفعًا وغير ذلك على ما مضى بيانه، وقد رواه عنه الثورى هذا الحديث فقال: عن الليث عن مجاهد به موقوفًا عليه، ليس فيه (بشر) ولا (أنس)، فنزل به نزولاً لا نهضة بعده.

هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «تفسيره» [٢/ ٣٥١]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٤٩٦]، ومن طريقه الحافظ فى «التغليق» [١/ ٢٢]، وعبد اللّه بن أحمد فى «العلل» [٢/ ٥٨٦]، والطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٥٤٧]، من طرق عن الثورى به . . . .

وهذا الوجه المقطوع، هو الذى رجحه الحافظ على كل الوجوه الماضية، فقال فى «التغليق» [١/ ٢٤]: (والصواب فيه -يعنى فى هذا الحديث: عن ليث -يعنى ابن أبى سليم- ما قاله الثورى؛ لأن ليثًا وهو ابن أبى سليم: اختلط فى آخر عمره؛ ونسب إلى الضعف؛ فأما من سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح).

قلتُ: يقصد بالصحة: الاستقامة فى روايته؛ وعدم الخلط فيها، ولا يعنى بها الصحة الاصطلاحية؛ لكون الليث كان ضعيف الحفظ مطلقًا، سواء قبل اختلاطه وبعده، مثله مثل ابن لهيعة، إلا أن الاختلاط لما داهمه فى آخر عمره جعله لا يدرى ما يقول، فكثرت المناكير فى حديثه؛ مع اضطراب شديد فى الأسانيد والمتون، وقد تركه بعض النقاد لذلك، فراجع ترجمته من «التهذيب وذيوله»؛ فالحديث لا يصح مرفوعًا ولا موقوفًا ولا مقطوعًا ولا مشنوقًا.

[استدراك]: قد مضى أن (بشرًا) الذى روى عنه الليث هذا الحديث: ما هو إلا رجل لا يعرف من هو من أهل الدنيا، وقد مضى تجهيل الحافظ له؛ وقال الذهبى فى «الكاشف» [١/ ١٥٨]: «لا شىء» وصدق، وقال أيضًا فى «الميزان» [١/ ٣٢٧]: «لا يعرف» فتعقبه العلامة العلاء مغلطاى فى «إكماله» [٢/ ١٩]، كما فى هامش تهذيب الكمال [٤/ ١٦٢/ طبعة الرسالة] فقال: «وقول من قال من المتأخرين: «لا يعرف» قصور منه كعادته».

كذا قال، وهو مغرم بالتنكيت على مشايخه وأساتذته وأقرانه، كل ذلك بحق وبباطل، والذى أصاب فيه من ذلك قليل، وهو لم يعتمد فى معرفة (بشر) إلا على ذكر ابن حبان له فى «الثقات»، مع أن كلام ابن حبان فى ترجمته لا يفهم منه إلا جهالة بشر ولا بد، فماذا تعلَّق به مغلطاى دون ذلك؟! نسأل اللّه الإنصاف ونهج الرشاد. =

سليمان التيمى، عن أنس بن مالك

٤٠٥٩- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْجُبْنِ، وَالْبُخْلِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**».

٤٠٦٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معاذ بن معاذ، وجريرٌ، قالا: حدّثنا سليمان

٤٠٥٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦٦٨، ٦٠٠٦]، وأبو داود [١٥٤٠]، ومسلم [٢٧٠٦]، وأحمد [٣/ ١١٧]، و[٣/ ١١٣]، والنسائى [٥٤٥٢]، وابن حبان [١٠٠٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٣٤٨]، والبيهقى فى «إثبات عذاب القبر» [رقم ١٩٦]، وفى «الدعوات» [رقم ٢٧٦]، والطبراى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٩١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٤٧٠]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٣٩٥]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [٢/ ٥٩٧]، وأبو الفرج ابن الشحنة فى الثانى من كتاب شعار الأبرار فى الأدعية والأذكار [رقم ٢١/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمى -وابن طرخان- عن أنس به . . . وليس عند البخارى ومسلم والجميع- سوى ابن حبان والطبرانى-قوله: (وشر المسيح الدجال) وانفرد البخارى ومن طريقه البغوى بعدم ذكر (البخل) فيه، وزادوا جميعًا أيضًا- سوى ابن حبان والطبرانى: (وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات).

قال البغوى: (هذا حديث متفق على صحته).

قلتُ: وهو كما قال. .

٤٠٦٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٨٦٧، ٥٨٧١]، ومسلم [٢٩٩١]، وأبو داود [٥٠٣٩]، والترمذى [٢٧٤٢]، وابن ماجه [٣٧١٣]، وأحمد [٣/ ١٠٠، ١٧٦]، والدارمى [٢٦٦٠]، وابن حبان [٦٠٠، ٦٠١]، وعبد الرزاق [١٩٦٧٨]، وابن أبى شيبة [٢٥٩٧٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٥٠]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٣٢٩]، وفى «الآداب» [رقم ٢٦٢]، و البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٢١٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٤]، والحميدى [١٢٠٨]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤]، وابن السنى فى اليوم والليلة [رقم ٢٤٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن سليمان بن طرخان عن أنس به . . . نحوه . . . =

التيمى، حدّثنا أنسٌ، قال: عطس رجلان عند النبى ﷺ فشمت، أو فسمت، أحدهما وترك الآخر، وقال: «**إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ**».

٤٠٦١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

= ولفظ مسلم (عطس عند النبى ﷺ رجلان؛ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر، فقال الذى لم يشمته: عطس فلان فشمته، وعطست أنا فلم تشتمنى، قال: إن هذا حمد اللَّه؛ وإنك لم تحمد اللَّه) ومثله عند الترمذى وعبد الرزاق والبيهقى فى «الشعب» والحميدى، وهو رواية للبخارى والطبرانى، ولفظ أبى داود: (عطس رجلان عند النبى ﷺ فشمت أحدهما وترك الآخر، قال: فقيل: يا رسول اللَّه: رجلان عطسا فشمتّ أحدهما؟!- قال أحمد وهو ابن يونس راويه عن زهير عن سليمان التيمى: أو فشمت أحدهما وتركت الآخر؟! فقال: إن هذا حمد اللَّه، وإن هذا لم يحمد اللَّه) ومثله عند ابن ماجه، وأحمد، والدارمى، وابن أبى شيبة، والنسائى، وأبى نعيم، والبيهقى فى «الآداب» وهو رواية لابن حبان والطبرانى، وكذا المؤلف كما يأتى [برقم ٤٠٧٣].

وفى رواية للطبرانى: (عطس رجلان عند النبى ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر، قال له: يا رسول اللَّه: شمته ولم تشمتنى، قال: إنه حمد اللَّه تعالى فشمته، وسكتّ أنت فلم تحمد اللَّه، فلم أشمتك).

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح...» وقال البغوى: «هذا حديث متفق على صحته» وقال أبو نعيم: «صحيح ثابت».

٤٠٦١- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٧٦، ٢٧٨]، وابن أبى شيبة [٢٦٢٥٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٩١٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٣٣]، وتمام فى «الفوائد» [رقم ٨٧١]، والطبرانى فى طرق حديث [من كذب علىَّ متعمداً) [رقم ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦]، والخطيب فى «تاريخه» [٩/ ١٤٨]، و[١٠/ ٣٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٧/ ٤٠]، و[٥٤/ ٦٩]، وفى «المعجم» [رقم ٧٤٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٤٣]، وأبو القاسم البغوى فى «حديثه» [رقم ١٥]، ومحمد بن عبد اللَّه الأنصارى فى «حديثه» [رقم ٢]، ومن طريقه ابن الأعرابى فى «المعجم» [٢٠٨٣]، وابن المقرئ [١٥٩]، فى «المعجم» أيضًا، =

٤٠٦٢- **حَدَّثَنَا** زحمويه، حدّثنا هشيمٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ، نحوه.

٤٠٦٣- **حَدَّثَنَا** زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟**» قال: فانطلق عبد اللَّه بن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال: يا عدو اللَّه، أنت أبو جهل؟ فقال: هل فوق رجل قتله قومه أو قتلتموه.

٤٠٦٤- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال: كان رجلٌ يقال له أنجشة يسوق بنساء النبى ﷺ، فقال له النبى ﷺ: «**يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ**».

= والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٢٠٧]، وجماعة آخرون من طرق عن سليمان بن طرخان التيمى عن أنس به . . . .

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ وقد قال أبو نعيم: «حديث صحيح» وقال ابن عساكر عقب روايته فى «المعجم»: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قالا؛ وقد قرن (قتادة) و(حماد بن أبى سليمان) مع (سليمان التيمى) فى سنده عند أحمد فى الموضع الثانى؛ وكذا الطبرانى فى الموضع الأخير.

٤٠٦٢- **صحيح**: انظر قبله.

٤٠٦٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٧٤٥]، و[٣٧٩٥]، ومسلم [١٨٠٠]، وأحمد [٣/ ١١٥، ١٢٩، ٢٣٦]، وابن أبى شيبة [٣٦٦٩٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٩٤٤]، وفى «الدلائل» [رقم ٩٤٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٤٨، ٥٤٤٩]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ١٠٢٣]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن طرخان التيمى عن أنس به نحوه . . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه: الإسماعيلى فى «المستخرج» وابن خزيمة فى «صحيحه» ومن طريقه أبو نعيم فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٧/ ٢٩٤].

٤٠٦٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٣٢٣]، وأحمد [٣/ ١١٧، ١٧٦، ١١١]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٣٦٢]، والحميدى [١٢٠٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٤٣٠]، والسلفى فى «معجم السفر» [٩٩٣]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٥٢٥]، والبيهقى فى «المعرفة»=

= [رقم ٦١٦٠]، والخرائطى فى اعتلال القلوب [٢٢٩]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٤٣]، وابن حبان [٥٨٠٠، ٥٨٠٢]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمى عن أنس به نحوه

ولفظ مسلم وجماعة: (كانت أم سليم مع نساء النبى ﷺ وهن يسوق بهن سواق، فقال رسول اللَّه ﷺ أى نجشة: رويداً سوقك بالقوارير) ولفظ النسائى: (كان للنبى ﷺ حاد يقال له: أنجشة، فقال رسول اللَّه ﷺ وهو يسوق بأمهات المؤمنين: رويدك يا أنجشة، سوقك بالقوارير).

قلتُ: قد اختلف فى سنده على سليمان، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضى؛ وخالفهم زهير ابن معاوية، فرواه عن سليمان فقال: عن أنس عن أم سليم به . . . ، وجعله من (مسند أم سليم).

هكذا أخرجه أحمد [٦/ ٣٧٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٣٦٤]، وفى «عمل اليوم والليلة» [رقم ٥٣٠]، وتوبع عليه زهير على هذا الوجه: تابعه حميد بن مسعدة على مثله عن سليمان عن أنس عن أم سليم به . . . عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٩٤]، والرامهرمزى فى «أمثال الحديث» [رقم ٨٧]، بإسناد صحيح إليه، وحماد ثقة مشهور.

قال الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٨٤٣/ الأطراف]: «رواه حماد بن مسعدة وزهير بن معاوية وأسنداه عن أنس عن أم سليم . . .» وكان بالأصل: «وأسنداه عن أم سليم عن أنس عنهما» وهذا خلط، وطبعة (الأفراد/ الطبعة العلمية) كثيرة التصحيف و التحريف والسقط والقلب والخلط، وأنا كثير الشكوى منها فى تعاليقى، وما حيلتى وما أملك سواها؟! والمحفوظ فى هذا الحديث: هو قول الجماعة عن سليمان التيمى.

ويؤيد هذا: إيراد الدارقطنى للوجه الثانى فى كتابه «الغرائب والأفراد» وعادته فيه: استنكار ما يورده من ذلك مع التنبيه على المتفرد فيه بالغرابة أو المخالفة، وقد يمكن الجمع بين الوجهين عن التيمى: بأن يكون أنس قد شهد القصة أيضًا ثم ثبتته فيها أمه أم سليم، ولولا ما مضى عن الدارقطنى من استغرابه لرواية زهير وحميد؛ لقلنا بكونها هىَ الرواية الصواب، لكون أنس لم يذكر فى الوجه الأول سماعًا من النبى ﷺ ولا ذكر حضوره تلك القصة، فكأنه سمعه من أمه؛ ثم صار يرسله بعد ذلك.

وعلى كل حال: فالخطب فى هذا هين؛ إنما المنكر هو أن يأتى روح بن عصام بن يزيد، =

٤٠٦٥- **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حمادٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يخلط بين البسر والتمر.

٤٠٦٦- **حَدَّثَنَا** وهب بن بقية، أخبرنا خالدٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس، قال: ذكر لنا أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِنَّ فِيكُمْ قَوْمًا يَتَعَبَّدُونَ حَتَّى يُعْجِبُوا النَّاسَ وَتُعْجِبَهُمْ أَنْفُسُهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**».

= ويروى هذا الحديث عن أبيه عن الثورى عن سليمان التيمى فيقول: عن أنس قال: (كان أبو طلحة -رضى اللَّه عنه- يسوق بالنسائى فقال النبى ﷺ رويدًا بالقوارير).

هكذا أخرجه ابن مردويه فى جزء فيه من أحاديث ابن حيان [رقم ٤٩]، بإسناد صحيح إلى روح به . . .

وذكر أبى طلحة فى الحديث غريب جدًا، والمحفوظ أن الذى قال له النبى ﷺ: (رفقًا بالقوارير) إنما هو (أنجشة) كما مضى من رواية الجماعة عن سليمان التيمى؛ فالظاهر أن عصام ين يزيد الأصبهانى قد وهم على الثورى فى لفظه، وعصام هذا وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٥٢٠]، إلا أنه قال: «يتفرد ويخالف» فالوهم منه إن شاء اللَّه.

٤٠٦٥- **صحيح**: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، لولا أن حماداً -وهو ابن سلمة- قد خولف فى سنده، خالفه الجلة من أصحاب سليمان التيمى، فرووه عنه فقالوا: عن سليمان التيمى عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى به . . .، وجعلوه من (مسند أبى سعيد).

وهذا هو المحفوظ عن سليمان. وقد مضى هذا الوجه فى مسند أبى سعيد [برقم ١١٧٧]، وإن كان لا مانع أن يكون الحديث عند سليمان على الوجهين جميعًا، وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . فانظر الماضى [برقم ٢٨٩١، ٣١٠٢].

٤٠٦٦- **صحيح**: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم، لكن خولف خالد -وهو ابن عبد اللَّه الواسطى- فى سنده، خالفه إسماعيل ابن علية ويحيى القطان، فروياه عن سليمان التيمى فقالا: عن أنس بن مالك قال: (ذكر لى النبى ﷺ، قال: ولم أسمعه منه، . . .) هكذا أخرجه أحمد [٣/ ١٨٩]، وعنه ابنه عبد اللَّه فى «السنة» [٢/ ٦٤٥]، والهروى فى «ذم الكلام» [٣/ رقم ٤١٦]، وتابعهما يزيد بن هارون عن سليمان التيمى عن أنس عن رجل من أصحاب النبى ﷺ عن النبى ﷺ به . . . =

٤٠٦٧- حَدَّثَنَا وهبٌ، أخبرنا خالدٌ، عن التيمى، عن أنس، أخبرنى بعض أصحاب النبى ﷺ، أن النبى ﷺ ليلة أسرى به مر على موسى وهو يصلى فى قبره .

= أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» [رقم ٩٣٨]، وهذا ظاهر جدًا فى كون أنس قد سمع هذا الحديث عن النبى ﷺ بواسطة رجل لم يسم، والحديث صحيح على كل حال؛ وإبهام الصحابى لا يضر على المذهب المختار؛ فكأن أنسًا- رضى اللَّه عنه- قد أرسل الحديث فى الطريق الأول. . . ؛ وكذا رواه معتمر بن سليمان عن أبيه مثل رواية يحيى القطان وابن علية: عند ابن أبى عاصم فى «السنة» [٢/ رقم ٩٤٥/ ظلال].

والحديث ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٣٤٢]: وقال: «رواه أحمد، ورواه أبو يعلى . . . ورجالهما رجال الصحيح» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٨/ ٢٢]: «رواه أبو بكر بن أبى شيبة وأحمد بن منيع بسند واحد، ورواته ثقات» وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة نحوه . . . .

٤٠٦٧- صحيح: أخرجه النسائى [١٦٣٦، ١٦٣٧]، وأحمد [٥/ ٥٩، ٣٦٢، ٣٦٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٦٥٣]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٦٥٥٢]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمى عن أنس عن بعض أصحاب النبى به . . .

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين؛ لكن اختلف فى سنده على سليمان، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى؛ وخالفهم آخرون، فرووه عنه فقالوا: عن سليمان عن أنس به . . . ، ولم يذكروا فيه واسطة بين أنس والنبى ﷺ .

هكذا أخرجه مسلم [٢٣٧٥]، والنسائى [١٦٣٢، ١٦٣٣]، و[١٦٣٤، ١٦٣٥]، وأحمد [٣/ ١٢٠، ١٤٨، ٣٤٨]، وابن حبان [٤٩]، والمؤلف كما يأتى [برقم ٤٠٨٤، ٤٠٨٥]، وعبد الرزاق [٦٧٢٧]، وابن أبى شيبة [٣٦٥٧٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٢٥٣]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٢٠٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦١/ ١٨٤، ١٨٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٢]، والبيهقى فى «حياة الأنبياء فى قبورهم» [رقم ٧، ٨]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٥٤٩]، وأبو عمرو السمرقندى فى «الفوائد المنتقاة» [رقم ٤٧]، وابن ماسى فى «فوائده» [رقم ١٤]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٢٢٠٢]، و الطحاوى فى «المشكل» [١٣/ ٦]، وغيرهم كثير، وزاد ابن أبى شيبة وأبو نعيم وعبد بن حميد وابن ماسى والطحاوى والبغوى قوله: (عند الكثيب الأحمر) وهذه الزيادة هى رواية لمسلم وأحمد والبيهقى، =

= وابن عساكر والنسائي؛ وسياقهم هكذا: (عن أنس: أن رسول اللَّه ﷺ قال: أتيت -وفي رواية هداب: مررت- على موسى ليلة أسرى بي عند الكثيب الأحمر، وهو قائم يصلي في قبره) لفظ مسلم.

وهذا الوجه محفوظ أيضًا عن سليمان التيمي، فالظاهر أن أنسًا لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ، إنما سمعه بواسطة بعض -أو رجل- من أصحاب النبي ﷺ عنه به . . . كما مضى في الوجه الأول.

وإبهام الصحابي لا يضر عند المحققين؛ نعم: قد رواه عمر بن حبيب البصري عن سليمان التيمي، وفسر المبهم فيه بأبي هريرة، فقال: ثنا سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن أبي هريرة مرفوعًا (مررت على موسى -عليه السلام- وهو يصلي في قبره).

هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [رقم ٤٩]، والسهمي في «تاريخه» [ص٢٧٣]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ٣٨]، وابن منده في «فوائده» [ص٧٤]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم / ٤٩٧٧ أطرافه]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٣٤٩]، وغيرهم من طرق عن عمر ابن حبيب البصري عن سليمان به . . .

قال الدارقطني: «تفرد به عمرو بن حبيب عن سليمان التيمي عن أنس عنه -يعني عن أبي هريرة» وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لم يقل فيه: «عن أنس عن أبي هريرة» غير عمر بن حبيب عن التيمي».

قلتُ: وعمر هذا قد ضعفوه، ومشاه بعضهم، غير أنه إلى الضعف أقرب؛ ورواية الجماعة عن التيمي عن أنس عن بعض أصحاب النبي ﷺ هكذا على الإبهام هي الأصح؛ وقد قال الدارقطني في «علله» [٧/ ٢٦٢]، بعد أن ذكر رواية عمر عن التيمي: «ورواه معتمر ويزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أنس عن بعض أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه، وهو أشبه» وهو كما قال؛ ثم جاء معاذ بن خالد المروزي ورواه عن حماد بن سلمة فقال: عن سليمان التيمي عن ثابت البناني عن أنس به . . . ، فأدخل واسطة بين سليمان وأنس.

هكذا أخرجه النسائي [١٦٣١]، ومعاذ هذا صدوق مشهور؛ لكن خالفه «الثقات» الأثبات من أصحاب حماد، فرووه عنه فقالوا: عن سليمان التيمي وثابت البناني كلاهما عن أنس به . . .

هكذا أخرجه مسلم والنسائي وأحمد وجماعة كثيرة -مضى أكثرهم- وهذا هو المحفوظ =

٤٠٦٨- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، قال: حدّثنى يحيى بن غيلان، عن يزيد بن زريع، عن سليمان التيمى، عن أنس، قال: إنما سمل النبى ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة.

= عن حماد، وهو الذى رجحه النسائى وقال: «وهذا أولى بالصواب عندنا من حديث معاذ بن خالد» لكن معاذًا لم ينفرد به على هذا الوجه عن حماد، بل تابعه هلال بن العلاء عن حجاج بن منهال عن حماد به مثله، هكذا ذكر الدارقطنى فى «علله» [٧/ ٢٦٢]، ثم قال: «ووهم، والصحيح: عن حماد عن سليمان التيمى وثابت» وهو كما قال؛ وقد مضت رواية ثابت البنانى وحده عن أنس به... عند المؤلف [برقم ٣٣٢٥].

٤٠٦٨- صحيح: أخرجه مسلم [١٦٧١]، والترمذى [٧٣]، والنسائى [٤٠٤٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ١٣٦]، والطبرانى فى «الكبير» [١٢/ رقم ١٣٢٤٨]، وفى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧١٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٨٣٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٦٠٣]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٦٤]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٥٥٥]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٧٩٦]، والمزى فى «تهذيبه» [٣١/ ٤٩٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٨/ ٣٠٧، ٣٠٨]، وفى «المعجم» [رقم ٩٥٣]، وابن أبى عاصم فى «الديات» [رقم ١٧٢]، والنحاس فى الناسخ والمنسوخ [رقم ٢٥٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٩]، وابن حزم فى «المحلى» [١١/ ٣١٠ - ٣١١]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن غيلان عن يزيد بن زريع عن سليمان التيمى عن أنس به...

قال ابن عساكر فى «المعجم»: «هذا حديث صحيح» وقال النحاس: (هذا من أحسن حديث يروى فى هذا الباب وأغربه وأصحه).

قلتُ: وهو كما قالا؛ لكن قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعلم أحدًا ذكره غير هذا الشيخ عن يزيد بن زريع» وقال فى «العلل» الكبير عقب روايته [رقم ٣٠]: «سألت محمدًا - يعنى البخارى- عن هذا الحديث فلم يع») ثم قال: «ولا أعلم أن أحدًا ذكر هذا الحرف إلا هو).

يعنى يحيى بن غيلان، ويحيى هذا وثقه ابن سعد وابن حبان والخطيب وغيرهم؛ بل قال الفضل ابن سهل الأعرج: «ثقة مأمون» فمثله يحتمل له التفرد إن شاء اللَّه.

أما قول الطحاوى عقب روايته: (وهذا الحديث عندنا منكر) فقد رددناه عليه فى (غرس الأشجار) واللَّه المستعان.

٤٠٦٩- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا معتمرٌ، عن أبيه، عن أنس، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**لَيْلَةَ أُسْرِىَ بِى رَأَيْتُ قَوْمًا تُقْرَضُ أَلْسِنَتُهُمْ بِمَقَارِضَ مِنْ نَارٍ** -أَوْ قَالَ: مِنْ حَدِيدٍ- **قُلْتُ: مَنْ هَؤُلاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ**».

٤٠٧٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدّثنا التيمى، قال: سمعت أنسًا، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

٤٠٧١- حَدَّثَنَا إسماعيل بن عبد اللَّه بن خالد القرشى الرقى، حدّثنا بقية بن الوليد، حدّثناعلى بن فضيل الملطى، قال: سمعت سليمان التيمى، يقول: سمعت أنس بن مالك، يقول: وضأت رسول اللَّه ﷺ قبل موته بشهر، فمسح على الخفين والعمامة.

٤٠٦٩- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٤١١]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٩٦٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١٧٢]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٢٢]، والضياء فى «المختارة» [ق ١٢٧/ ٢]، كما فى «تنبيه الهاجد» [رقم ٣٩]، وغيرهم من طرق عن سليمان التيمى عن أنس به . . .

قال أبو نعيم: «مشهور من حديث أنس، رواه عنه عدة، وحديث سليمان عزيز».

قلتُ: ولا يصح إلا من طريق سليمان التيمى عن أنس، وقال الطبرانيى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن سليمان التيمى إلا عيسى بن يونس» كذا قال، وقد توبع عيسى عليه:

١- تابعه ابن المبارك عند أبى نعيم، والإسناد إليه ثابت.

٢- وكذا تابعه معتمر بن سليمان عند البيهقى والمؤلف ومن طريقه الضياء فى «المختارة» ونقل الضياء عن الدارقطنى أنه قال: «تفرد به معمر عن أبيه».

قلتُ: والذى مضى يرد عليه، وللحديث طريق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى الكلام عليه فى تعليقنا على الحديث الماضى [برقم ٣٩٩٢]. واللَّه المستعان.

٤٠٧٠- **صحيح**: مضى قريبًا [برقم ٤٠٦١].

٤٠٧١- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١١٢٧]، من طريق عبدالجبار بن عاصم عن بقية بن الوليد عن علىّ بن الفضيل الملطى عن سليمان التيمى عن أنس به . . . =

= **قلتُ**: وبقية يدلِّس ويسوى، لكنه صرح بالسماع من شيخه، وكذا صرح شيخه بالسماع من شيخه؛ ولا نريد منه أكثر من هذا، وقد توبع عليه أيضًا:

١- تابعه علىّ بن عياش الحمصى قال: حدثنا علىّ بن الفضيل بن عبد العزيز الحنفى، [كذا، والصواب: (الملطى)]، قال: حدثنى سليمان التيمى عن أنس بن مالك به . . . عند الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦٦٤]، بإسناد صحيح إلى ابن عياش به . . . . . .

قلتُ: وابن عياش هذا ثقة مشهور؛ وقد ذكروا فى ترجمته أنه يروى عن بقية بن الوليد؛ فأخشى أن يكون ذكر (بقية) قد سقط من أوسط الطبرانى، وهذا ما ينقدح فى صدرى.

٢- وكذا تابعه: سهل بن زياد أبو زياد عن علىّ بن الفضيل به . . . عند الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٨٨٣/ أطرافه]، وقال: «تفرد به أبو زياد سهل بن زياد عن علىّ بن الفضيل من أهل ملطية [بالأصل (بلطية) وهو تصحيف] عن التيمى».

قلتُ: وسهل هذا أورده الذهبى فى «الميزان» وقال: «ما ضعفوه» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٢٩١]، لكن نقل الحافظ فى «اللسان» [٣/ ١١٨]، عن الأزدى أنه قال: «منكر الحديث» ولم ينفرد به كما قال الدارقطنى، بل توبع عليه كما مضى؛ ومدار الإسناد على (علىّ بن فضيل ابن عبد العزيز الملطى) ولم أظفر له بترجمة، وإنما قال الخطيب فى «المتفق» [٣/ ١٢٨]: «علىّ ابن الفضيل الملطى، حدث عن سليمان التيمى، روى عنه بقية» ثم ساق له هذا الحديث ولم يزد على ذلك، ووجدت الحافظ قد ذكره فى «التهذيب» [٧/ ٣٢٧]، تمييزًا، فقال: «علىّ بن الفضيل الملطى: شيخ لبقية، روى عن سليمان التيمى، وهو أقدم من الذى قبله».

يعنى: علىّ بن فضيل بن عياض الثقة المعروف، ولم يزد الحافظ على هذا شيئًا، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٧٨]، وقال بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «وفيه علىّ بن الفضيل بن عبد العزيز، ولم أجده من ذكره».

قلتُ: ونحن قد أوجدناك من ذكره ولله الحمد؛ إلا أن ذلك لا يجدى له شيئًا، فهو فى عداد المجاهيل من مشيخة بقية، وتفرده عن مثل سليمان التيمى؛ فمما لا يقبل أصلاً، فهو آفة هذا الحديث.

لكن لجملة المسح على الخفين أحاديث متواترة؛ أما المسح على العمامة: ففيه أحاديث أيضًا قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» والحديث ضعيف بهذا السياق جميعًا. والله المستعان.

٤٠٧٢- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا سهل بن زياد، عن التيمي، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلاةِ، فُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاسْتُجِيبَ الدُّعَاءُ».

٤٠٧٢- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ٣٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٢٠٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ١٣٩]، والضياء فى «المختارة» [١٢٧/ ٢]، والثقفى فى «الثقفيات» [٢/ ٢٧/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [٣/ ٤٠٢]، والدارقطنى فى «الأفراد» [٨٩٢/ أطرافه]، وأبو أحمد الحاكم فى «الكنى» كما فى «نتائج الأفكار» [١/ ٣٩٥]، وغيرهم من طرق عن سهل بن زياد أبى زياد عن سليمان التيمى عن أنس به . . . .

قلتُ: قال الحافظ فى «نتائج الأفكار» [١/ ٣٩٥]: حسن، رجاله رجال الصحيح إلا سهل بن زياد؛ فإنه بصرى يكنى أبا كثير؛ ذكره ابن أبى حاتم فلم يذكر فيه جرحًا؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال المناوى فى «الفيض» [١/ ٤٤٩]: «فيه سهل بن زياد، قال فى «اللسان» كأصله، تكلم فيه ولم يترك» ثم قال فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٢٦٣/ طبعة مكتبة الشافعى]: (إسناده حسن) كذا قال، وقد قال الدارقطنى عقب روايته: «غريب من حديث التيمى عنه -يعنى عن أنس- وتفرد به سهل بن زياد عنه».

قلتُ: بل هو منكر من حديث سليمان التيمى عن أنس، وسهل بن زياد وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات» وقال عنه الذهبى فى «الميزان»: «ما ضعفوه» إلا أنه لم يكن بحيث يتقبل منه ما ينفرد به عن مثل سليمان التيمى، بل ذكره أبو «الفتح» الأزدى فى «الضعفاء» وقال: (منكر الحديث) كما فى «اللسان» [٣/ ١١٨]، ولا ينفعه متابعة عمرو بن النعمان له عن التيمى عن أنس به مثله، كما عند الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٤٨٨]، لكونه من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة عنه به . . .

وعبد الرحمن هذا يقول عنه أبو حاتم: «كان يكذب» ثم ضرب على حديثه، وقال الدارقطنى: «متروك يضع الحديث» راجع ترجمته من «اللسان» [٣/ ٤٢٤]، فالمتابعة كأن لم تجئ، وقد خولف فيه سهل بن زياد، خالفه يحيى بن سعيد القطان -وهو أوثق منه عدد رمل عالج- فرواه عن سليمان التيمى عن قتادة عن أنس به موقوفًا به مثله . . . إلا أنه قال: (إذا أقيمت الصلاة . . .) بدل: (إذا نودى للصلاة).

هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩٩٠٠]، وعنه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ١٤٠]، وهذا هو المحفوظ من حديث التيمى موقوفًا، بزيادة (قتادة) بينه وبين أنس، =

٤٠٧٣- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا إسماعيل، عن سليمان التيمى، حدّثنا أنس ابن مالك، قال: عطس رجلان عند النبى ﷺ فشمت- أو قال: فسمت- أحدهما وترك الآخر، فقيل: هما رجلان عطسا، فشمتَّ- أو فسمت- أحدهما وتركت الآخر؟! قال: «**إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ**».

٤٠٧٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، عن سليمان التيمى، حدّثنا أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ يوم بدر: «**مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟**» فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال: هل أنت أبو جهل؟ فقال: وهل فوق رجل قتلتموه؟! قال سليمان: أو قتله قومه.

٤٠٧٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، عن سليمان التيمى، حدّثنا أنس بن مالك، قال: كانت أم سليم مع أزواج النبى ﷺ فى مسير، فأتى عليهن النبى ﷺ وهو يسوق بهن سواقٌ، فقال: «**يَا أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ، سَوْقَكَ بِالْقَوَارِيرِ**».

= وقد اختلف على سليمان فى لفظه من هذا الطريق، فرواه عنه ابن المبارك بإسناده به عن أنس موقوفًا بلفظ: (الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد).

أخرجه النسائى أيضًا فى «الكبرى» [٩٨٩٩]، وهذا اللفظ هو المحفوظ عن أنس موقوفًا ومرفوعًا، وقد مضى المرفوع [برقم ٣٦٧٩، ٣٦٨٠].

أما اللفظ الأول: فله طرق أخرى عن أنس به... وكلها مناكير، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة لا يصح منها شىء قط، وأكثرها مناكير أيضًا، ومن حسنه أو صححه بهذا اللفظ من تلك الطرق والشواهد، فما أصاب البتة، كما شرحناه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

● **تنبيه**: هذا الحديث قد عزاه المناوى فى «الفيض» [١/ ٤٤٩]، إلى الطيالسى والبخارى فى «تاريخه» تبعًا لصاحب «الجامع الصغير» ثم قال المناوى: «وفيه سهل بن زياد...» إلخ؛ ووهم فى ذلك، لأن الحديث عند الطيالسى والبخارى من طريق آخر عن أنس... ليس فيه (سهل بن زياد)، فانتبه لأغلاط عبد الرؤوف فى «فيضه» فقد أكثر من هذا الخلط والتخليط.

٤٠٧٣- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٤٠٦٠].

٤٠٧٤- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٤٠٦٣].

٤٠٧٥- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٤٠٦٤].

٤٠٧٦- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، حدّثنا التيمى، قال: سمعت أنسًا، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

٤٠٧٧- **قَالَ**: فَحدّثنا به هكذا مرتين، ثم حدّثنا به مرةً أخرى قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»

٤٠٧٨- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا حمادٌ، عن سليمان التيمى، عن أنس، أن النبى ﷺ نهى أن يجمع بين البسر والرطب.

٤٠٧٩- **حَدَّثَنَا** شبابٌ خليفة بن خياط العصفرى، حدّثنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت أبى، عن أنس بن مالك، قال: كان الرجل يجعل للنبى ﷺ من نخله الصدقات، حتى فتحت قريظة والنضير، فجعل يرد رسولُ اللَّه بعد ذلك، وإن أهلى أمرونى أن آتى رسول اللَّه ﷺ فأسأله الذى كانوا أعطوه، وكان رسول اللَّه ﷺ قد أعطاهن أم أيمن، فسألت النبى ﷺ فأعطانيهن، فجاءت أم أيمن فلوت الثوب فى عنقى، وهى تقول: كلا، والذى لا إله غيره لا يعطيكهن وقد أعطانيهن! والنبى ﷺ يقول: «**لَكِ كَذَا، وَلَكِ كَذَا**»، حسبت أنه قال: وهى تقول: كلا واللَّه، حتى أعطاها عشرة أمثاله.

٤٠٨٠- **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا معتمر بن سليمان التيمى، عن أبيه، عن أنس، أن الرجل كان يجعل للنبى ﷺ النخلات من أرضه حتى فتحت عليه قريظة

٤٠٧٦ و ٤٠٧٧- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٤٠٧٠].

٤٠٧٨- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٤٠٦٥].

٤٠٧٩- صحيح: أخرجه البخارى [٢٩٦٠، ٣٨٩٤]، ومسلم [١٧٧١]، وأحمد [٣/ ٢١٩]، وابن حبان [٤٥٠٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٤٠٨]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٦٣١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٢٢٥]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به نحوه.

٤٠٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢١٨]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥١٤]، وغيرهما من طريقين عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . .

والنضير، فجعل بعد ذلك يرد ما كان أعطاه، قال أنسٌ: وإن أهلى أمرونى أن آتى النبى ﷺ فأسأله ما كان أعطاه أو بعضه، وكان نبى اللَّه ﷺ قد أعطاه أم أيمن، فأتيت النبى ﷺ فأعطانيهن، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب فى عنقى، وقالت: واللَّه لا يعطيكهن وقد أعطانيهن! قال نبى اللَّه ﷺ: «يَا أُمَّ أَيْمَنَ، اتْرُكِيهِ وَلَكِ كَذَا وَكَذَا»، تقول: كلا، والذى لا إله إلا هو، فجعل يقول: «كَذَا»، حتى أعطاها عشرة أمثاله، أو قريبًا من عشرة أمثاله.

٤٠٨١- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ: «**رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ فِى هَذَا الْحَائِطِ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ**».

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لكن اختلف فيه على المعتمر فرواه عنه سويد بن سعيد ويحيى بن بحر وعامر بن صالح على الوجه الماضى، وخالفهم عاصم بن النضر وأحمد بن المقدام، فروياه عن المعتمر فقالا: عن أبيه عن قتادة عن أنس فى سياق أتم، فزادا فيه واسطة بين سليمان التيمى وبين أنس.

هكذا أخرجه مسلم [٢٣٥٩]، وابن حبان [٦٤٢٩]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٨١٨]، وغيرهم. وهذا الوجه هو الصواب إن شاء اللَّه، لكن ربما كان الوجهان محفوظين عن سليمان؛ لاسيما وقد صرح سليمان بسماعه أنسًا عند أحمد، ويؤيد هذا: أن معتمرًا قد توبع على الوجه الأول عن أبيه، تابعه:

١- أبو بكر ابن عياش عند البيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٨٧]، بإسناد صحيح إليه.

٢- والثورى عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٠٣]، لكن بإسناد لا يثبت إليه.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٣٩٥٧]، وانظر أيضًا [رقم ٣١٠٥]، و[رقم ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣٦٠١، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠].

٤٠٨١- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢١٨] من طريق معتمر بن سليمان التيمى، عن أبيه، عن أنس به نحوه...

قلتُ: وسنده صحيح ثابت. وله طرق أخرى عن أنس مضى بعضها فى سياق أتم [برقم ٣٩٥٧].

٤٠٨٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا معتمرٌ، قال: سمعت أبى، أن رجلاً حدثه، عن أنس بن مالك، أنه قال: إن كان أحدنا ليقيم صلبه فى الصلاة خلف النبى ﷺ حتى يتمكن النبى ﷺ من السجود -أو قال: من الأرض- ثم يسجد عند ذلك.

٤٠٨٣- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت أبى يحدث، عن أنس، قال: قيل: يا نبى اللَّه، لو أتيت عبد اللَّه بن أبى؟ فانطلق النبى ﷺ فركب حماراً، وانطلق المسلمون يمشون، وهى أرضٌ سبخةٌ، فلما أتاه النبى ﷺ قال: إليك عنى، فواللَّه لقد آذانى نَتْنُ حمارك، فقال رجلٌ من الأنصار: واللَّه لحمار رسول اللَّه ﷺ أطيب ريحًا منك، فغضب لعبد اللَّه رجلٌ من قومه، وغضب لكل واحد منهما أصحابه، فكان بينهم ضربٌ بالجريد والأيدى والنعال، فبلغنا أنها نزلت فيهم: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

٤٠٨٢- **صحيح**: أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٢٢]، من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف لجهالة هذا الرجل الذى لم يسم، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٢٨].

لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٠٧]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه . . . مضى منها حديث البراء بن عازب عند المؤلف [برقم ١٦٧٦، ١٦٧٧].

٤٠٨٣- أخرجه **البخارى** فى [٢٥٤٥]، ومسلم [١٧٩٩]، وأحمد [٣/ ١٥٧، ٢١٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٤٨١]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٢٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٦٤]، والطبرى فى «تفسيره» [١١/ ٢٨٦]، وغيرهم من طرق عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به . . . .

قلتُ: قد أعل الإسماعيلى هذا الإسناد، فنقل عنه الحافظ فى «الفتح» [٥/ ٢٩٨]، أنه غمز هذا الحديث بكون سليمان التيمى لم يسمعه من أنس، قال الحافظ: «واعتمد على رواية المقدمى - وهو محمد بن أبى بكر- عن معتمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك». =

٤٠٨٤- حَدَّثَنَا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدّثنا معتمرٌ، عن أبيه، قال: سمعت أنسًا، أن النبى ﷺ ليلة أسرى به مر بموسى وهو يصلى فى قبره، قال أنسٌ: ذكر أنه حمل على البراق فأوثق الدابة -أو قال: الفرس- فقال أبو بكر: صفها لى، فقال رسول اللَّه ﷺ....: وذكر كلمةً، فقال: أشهد أنك رسول اللَّه، وكان أبو بكر قد رآها.

٤٠٨٥- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبدة بن سليمان، عن سفيان، عن سليمان التيمى، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى وَهُوَ يُصَلِّى فِى قَبْرِهِ**».

**

= وهذا صريح فى كون التيمى قد سمعه من أنس بواسطة بلاغ بلغه عمن لا يدرى من هو، ورواية المقدمى هذه عند البيهقى فى «سننه» [١٦٤٨٢]، بإسناد صحيح إليه.

ويؤيد عدم سماع سليمان التيمى لهذا الحديث من أنس، عدم تصريحه بالسماع منه عند أحد ممن أخرج له هذا الحديث، وهذا يزيد فى قوة إعلال الإسماعيلى له، وهذه إحدى المواطن التى وقف الحافظ أمامها فى «الفتح» لا يستطيع لها شيئًا، فإنه حكى إعلال الإسماعيلى ثم سكت عليه لظهوره الذى لا ينفع معه شىء، لكن قد يجاب عن هذا: بكون الشيخين لم يكونا ليدخلا فى «صحيحيهما» إلا ما علما صحته باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع اللازمة لثبوت كل خبر على ما اشترطاه من ذلك؛ فتحمل رواية المقدمى الماضية: على كون سليمان التيمى لم يكن قد سمعه من أنس بعد، ثم قابله وحدثه به، وهذا على تكلفه الشديد، إلا أنه أحسن ما يعتذر به عن الشيخين. واللَّه المستعان.

٤٠٨٤- **صحيح**: أخرجه البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٦٥٣]، من طريق مسدد عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن أنس به... وزاد قول النبى ﷺ لأبى بكر: (هى كذه وذه) وهذا اللفظ هو المراد عند المؤلف بقوله: (وذكر كلمة...).

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله رجال الشيخين؛ الفقرة الأولى منه قد مضت قريبًا [برقم ٤٠٦٧].

٤٠٨٥- **صحيح**: انظر الماضى [برقم ٤٠٦٧].

يزيد الرقاشى، عن أنس

٤٠٨٦- حَدَّثَنَا علىّ بن الجعد، حدّثنا سفيان الثورى، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، عن النبى ﷺ قال: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ**»، يعنى: يوم الجمعة.

٤٠٨٦- ضعيف: أخرجه ابن ماجه [١٠٩١]، والطيالسى [٢١١٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٤، ١٣١٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٠٢، ١٣٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١١٩]، وابن الغطريف فى «حديثه» [رقم ١٨]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٦٢٨/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشى [وقرن معه الحسن البصرى عند الطحاوى و البزار] عن أنس به . . . وزاد ابن ماجه: (يجزئ عن الفريضة) وهذه الزيادة عند ابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٨٢]، وزاد البيهقى فى الموضع الأول: (والغسل من السنة) وهذه الزيادة عند ابن منيع أيضًا بلفظ: (وهو من السنة)، ولفظ البيهقى فى الموضع الثانى: (من جاء إلى الجمعة فليغتسل؛ فلما جاء الشتاء فاشتد علينا؛ فشكونا ذلك إلى رسول اللَّه ﷺ فقال: من توضأ فبها ونعمت؛ ومن اغتسل فالغسل أفضل).

قال البزار: «إنما يعرف هذا عن يزيد عن أنس، هكذا رواه غير واحد؛ وجمع يحيى -هو ابن أبى بكير راويه عن يزيد الرقاشى والحسن البصرى كلاهما عن أنس عند البزار- عن الربيع فى هذا الحديث بين الحسن ويزيد عن أنس، فحمله قوم على أنه عن الحسن عن أنس، وأحسب أن الربيع إنما ذكره عن الحسن مرسلاً، وعن يزيد عن أنس -يعنى موصولاً- فلما لم يفصله؛ جعلوه كأنه عن الحسن عن أنس، وعن يزيد عن أنس».

قلتُ: والربيع هذا هو ابن صبيح السعدى؛ ضعفه جماعة من النقاد لسوء حفظه، فالإسناد من طريقه لا يصح؛ سواء كان يرويه عن الحسن موصولاً أم مرسلاً، بل روايته عن الحسن على الوجهين أو أحدهما غير محفوظة، والمحفوظ عن الحسن فى هذا الحديث: هو ما رواه شعبة وغيره عن قتادة عنه عن سمرة بن جندب به . . . مرفوعًا مثله . . . عند الترمذى وأبى داود والنسائى وجماعة كثيرة.

وقد اختلف على قتادة فى وصله وإرساله والموصول هو الصواب كما جزم به العقيلى والدارقطنى وغيرهما. وهذا الطريق هو أنظف طرق هذا الحديث كلها ومع هذا فهو معلول أيضًا. =

٤٠٨٧- حدّثنا خلف بن هشام البزار، حدّثنا حماد بن زيد، عن المعلى بن زياد، وعن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: وَمِنَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتِقَ ثَمَانِيَةً مِنْ بَنِى إِسْمَاعِيلَ، كُلُّهُمْ مُسْلِمٌ- يَعْنِى: لأَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ.

أما حديث أنس: فآفته يزيد الرقاشى، وقد ضعفوه لسوء حفظه؛ واختلال ضبطه على زهده وورعه وتألهه بحيث كان لشدة غفلته: ربما قلب كلام الحسن؛ فيجعله عن أنس عن النبى ﷺ، كما قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [٣/ ٩٨]، والذى يمارس حديث هذا الرجل جيداً، مع متابعة كلام النقاد فيه: يتبين له بجلاء أن الرقاشى هذا منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد، وبه أعل الحديث: البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٨٢]، والهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٣٩٢]، وقال البدر العينى فى «شرح سنن أبى داود» [٢/ ١٧٨/ طبعة مكتبة الرشد]، بعد ذكره من طريق ابن ماجه . . . : «وهذا إسناد ضعيف».

وله طرق أخرى عن أنس بن مالك به . . . وكلها مناكير على التحقيق، وفى الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد تالفة لا يثبت منها شىء قط؛ وفى تقوية هذا الحديث بطرقه وشواهده: نظر ومشاححة، وقد فصلنا الكلام حوله فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

وأقوى ما فى الباب: هو حديث سمرة بن جندب المشار إليه سابقًا، وفيه ما فيه مما شرحناه فى الموضع المشار إليه.

٤٠٨٧- منكر بهذا التمام: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢]، وفى «سننه» [١٥٧٨٣] و[١٥٩٥٩]، والحارث بن أبى أسامة فى «مسنده» [٢/ رقم ١٠٤٨/ زوائده]، والطيالسى فى «مسنده» كما فى «تفسير ابن كثير» [٣/ ١١٠]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٣٤٧٣]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٦٦٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٨٧٩]، والطحاوى فى «المشكل» [٩/ ١٨٥]، وابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [١/ ١٣٣]، وابن حزم فى «المحلى» [١٠/ ٣٩٣] -معلقًا- وغيرهم من طرق عن يزيد ابن أبان الرقاشى عن أنس به نحوه . . . وزاد البيهقى والطيالسى والحارث والطحاوى وابن النجار وابن منيع فى أوله: (لأن أصلى الفجر وأجلس مع قوم يذكرون اللَّه تعالى إلى طلوع الشمس أحب إلى مما طلعت عليه الشمس) لفظ الحارث، وعند ابن منيع: (. . . أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل). =

= وزادوا جميعًا في آخره -سوى الطبراني وابن السني: (دية كل رجل منهم اثنا عشر ألفًا) وهذا بعد قوله: (. . . من بني إسماعيل) وزاد الطيالسي عليهم من قول يزيد الرقاشي: (فحسبنا دياتهم ونحن في مجلس أنس، فبلغت ستة وتسعين ألفًا، وههنا من يقول: أربعة من ولد إسماعيل، واللَّه ما قال إلا ثمانية دية، كل واحد منهم اثنا عشر ألفًا».

قال ابن حزم: «يزيد الرقاشي ضعيف لا يحتج به».

قلتُ: وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٣٠]، والهيثمي في «المجمع» [١٠ / ١٣٤]، وكذا ضعف سنده: النواوي في كتابه «الأذكار» [رقم ٢١١]، وهو كما قالوا جميعًا، والرقاشي هذا منكر الحديث على التحقيق، ولكن للحدث طرق أخرى عن أنس نحو سياق المؤلف به . . . دون قوله: (ثمانية من بني إسماعيل) إنما المشهور: (أربعة من بني إسماعيل)، وقد مضى بعض هذه الطرق [برقم ٣٣٩٢]، ويأتي المزيد منها مع شواهد الحديث: في الآتي [برقم ٤١٢٥]، وهو حديث حسن إن شاء اللَّه. دون لفظ: (ثمانية) وكذا دون الزيادة في آخره عند بعضهم وهي: (دية كل واحد منهم: اثنا عشر ألفًا) فانتبه. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع في سند المؤلف من مطبوعة حسين الأسد: (عن هقل بن زياد وعن يزيد الرقاشي. . .) وهذا فيه تصحيف وإقحام:

١- أما التصحيف: فإن (الهقل) مصحفة من (المعلى)، هكذا أخرجه ابن السني من طريق المؤلف بإسناده عن حماد بن زيد عن المعلىّ بن زياد به . . .

وزعم حسين الأسد في تعليقه [٧/ ١٢٩]، أن (الهقل بن زياد) قد حرف في سند ابن السني إلى: (المعلىّ بن زياد) وهذا منه وهمٌ أشار إليه الإمام في «الصحيحة» [رقم ٢٩١٦].

ويؤيده أن الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٤٧٦]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [رقم ٦٠٤٣]، قد ساقا إسناد المؤلف هكذا: (حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن المعلىّ بن زياد به . . .) مثل ما عند ابن السني على الصواب؛ وهكذا وقع في الطبعة العلمية [٣/ ٣٩٣]، على الجادة أيضًا وقد اختلف في سنده على حماد بن زيد كما يأتي الكلام عليه في تعليقنا على الآتي [برقم ٤١٢٥].

٢- وأما الإقحام: فزيادة واو العطف بعد (المعلىّ بن زياد) فأوهم أن المعلى قد تابع يزيد =

٤٠٨٨- **حدّثنا** خلف بن هشام، حدّثنا حماد بن زيد، عن جعفر بن ميمون، حدّثنا الرقاشى قال: كان أنس مما يقول لنا - إذا حدّثنا هذا الحديث: إنه واللَّه ما هو بالذى تصنع أنت وأصحابك، يعنى: يقعد أحدكم فتجتمعون حوله فيخطب- إنما كانوا إذا صلوا الغداة قعدوا حلقًا حلقًا يقرؤون القرآن ويتعلمون الفرائض والسنن.

٤٠٨٩- **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**جَاءَنِى جِبْرِيلُ بِمِرْآةٍ بَيْضَاءَ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، قَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْجُمُعَةُ وَفِيهَا سَاعَةٌ**».

= الرقاشى فى روايته عن أنس وليس كذلك، بل حرف (الواو) مقحم بلا تردد؛ والصواب دونه كما وقع عند ابن السنى، ونقله الحافظ فى «المطالب» والبوصيرى فى «الإتحاف» عن المؤلف بإسناد به عن المعلى عن يزيد الرقاشى عن أنس...، وهكذا وقع الإسناد على الجادة فى الطبعة العلمية [٣/ ٣٩٣].

٤٠٨٨- **ضعيف**: قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٤٧]: «هذا الإسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشى، وهو ضعيف».

قلتُ: وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٣٤٥]، وهو كما قالا، وأزيد عليهما بكون الراوى عنه مختلفًا، فيه وهو إلى الضعف أقرب.

٤٠٨٩- **منكر**: أخرجه ابن أبى شيبة [٤٠٨٩]، ونعيم بن حماد فى الفتن [رقم ١٨٢٠]، وتمام فى «فوائده» [رقم ١١٦]، وغيرهم من طريقين عن الأعمش عن يزيد الرقاشى عن أنس به... قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٧٩]: (فى سنده يزيد الرقاشى).

قلتُ: ويزيد منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد؛ والأعمش إمام فى التدليس وقد عنعنه، وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه... وبعضها فى سياق طويل يأتى بعضه من طريق آخر [برقم ٤٢٢٨].

وهذا الحديث هو المسمى بحديث (يوم المزيد) وهو حديث منكر متنًا وإسنادًا، وطرقه كلها غرائب ومناكير، وقد تقصينا الكلام عليها والرد على من صححه أو جوده أو حسنه. واللَّه المستعان.

٤٠٩٠- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «الأَطْفَالُ خَدَمُ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

٤٠٩٠- منكر: أخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٠٥]، وتمام في «فوائده» [رقم ٢٣٠]، وقاسم بن أصبغ في «مصنفه» كما في «الدر المنثور» [٥/ ٢٥١]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/ ١١٨]، والكلاباذي في «مفتاح المعاني» [٢٧٦/ ١]، كما في «الصحيحة» [٣/ ٤٥٢]، وغيرهم من طريق الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد واه، الأعمش مدلس وقد عنعنه، لكن تابعه الربيع بن صبيح عن الرقاشي قال: (قلنا لأنس: يا أبا حمزة: ما تقول في أطفال المشركين؟ فقال: قال رسول اللَّه ﷺ لم تكن لهم سيئات فيعاقبوا بها؛ فيكونوا من أهل النار؛ ولم تكن لهم حسنات فيجازوا بها؛ فيكونوا من ملوك أهل الجنة، هم خدم أهل الجنة).

أخرجه الطيالسي [٢١١١] -واللفظ له- وأبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٣٠٨]، والبيهقي في «القضاء والقدر» [رقم ٥٦٥]، وغيرهم.

والربيع هذا سيئ الحفظ، وقد ضعفوه لكثرة خطئه، وقد رواه حكيم بن جبير عن يزيد الرقاشي عن أنس بلفظ: (سألت ربي -عز وجل- أن يتجاوز لي عن أطفال المشركين؛ فتجاوز عنهم وأدخلهم الجنة).

هكذا أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٣٤٤]، وفي ذكر من اسمه شعبة [رقم ٢٥]، بإسناد مقبول إلى حكيم بن جبير به . . . .

قلتُ: وحكيم هذا كذبه الجوزجاني؛ وتركه الدارقطني وغيره، وتكلم فيه سائر النقاد، وهو من رجال الأربعة، وقد تصحف اسم أبيه (جبير) عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» إلى: (جرير) وهو على الصواب في كتابه الثاني.

ورواه أبو حازم سلمة بن دينار عن يزيد الرقاشي عن أنس بلفظ: (سألت ربي -عز وجل- [عن] اللاهين من ذرية آدم؛ فأعطانيهم؛ فهم خدم أهل الجنة) هكذا أخرجه ابن الجوزي في «المتناهية» [٢/ ٩٢٦]، بإسناد مستقيم إلى أبي حازم به.

قلتُ: وهو بهذا اللفظ له طرق أخرى عن يزيد الرقاشي لكن دون موضع الشاهد هنا، فانظر الماضي [برقم ٢٩٠٦]، ثم إن مدار هذه الطرق كلها على يزيد الرقاشي، =

٤٠٩١- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا نوح بن قيس، حدّثنا يزيد الرقاشى، عن أنس، قال: كنا قعوداً مع نبى اللَّه ﷺ -فعسى أن يكون قال: ستين- رجلاً- فيحدّثنا الحديث ثم يدخل لحاجته فنتراجعه بيننا: هذا ثم هذا، فنقوم كأنما زرع فى قلوبنا.

= وهو منكر الحديث على التحقيق، وقد كان شعبة أشد الناس حملاً عليه؛ حتى صح عنه أنه قال: «لأن أزنى أحب إلى من أروى عن يزيد الرقاشى» وقد اضطرب فى لفظه كما مضى.

وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤٤٤]، فقال: «وفى إسناد أبى يعلى: يزيد الرقاشى، وهو ضعيف، وقال فيه ابن معين: رجل صدق، ووثقه ابن عدى؛ وبقية رجالهما رجال الصحيح».

قلتُ: تساهل النور أبو الحسن فى حكاية توثيق الرقاشى عن ابن عدى، وعبارة ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٥٧]، فى ختام ترجمة يزيد بن أبان: «ونرجو أنه لا بأس به برواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم» فهل مثل هذا يعد توثيقًا؟! ولو صح - وهو لا يصح- فينبغى تقييد ثقة الرقاشى برواية الثقات عنه فقط؛ ويكون ضعيفًا إذا روى عنه غير «لثقات؛ كما يفهم ذلك من عبارة ابن عدى، والهيثمى كثير التساهل فى فهم كلمات النقاد فى «الجرح والتعديل».

وقول ابن معين عن الرقاشى: «رجل صدق» يعنى أنه لا يكذب، وإلا فالمحفوظ عن ابن معين تضعيفه الرقاشى، بل قال: «ليس حديثه بشىء» راجع ترجمة يزيد من «التهذيب وذيوله».

وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحو لفظه الأول: وكلها مناكير على التحقيق، وقد ضعفه الحافظ فى «الفتح» [٣/ ٢٤٦]، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب مرفوعًا بلفظ: (أطفال المشركين: خدم أهل الجنة) عند الطبرانى والبزار وغيرهما، وسنده منكر أيضًا، ولا يصح فى هذا الباب شىء..

٤٠٩١- **ضعيف**: أخرجه البيهقى فى المدخل إلى السنن «الكبرى» [رقم ٣٢٨]، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» [٢/ رقم ٩٥٠/ طبعة مكتبة التوعية]، والقاضى عياض فى «الإلماع» [ص ١٣٢]، وغيرهم من طرق عن نوح بن قيس عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به.... قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٣٩٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشى، وهو ضعيف» وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [١/ ٥٢]: «قلتُ: يزيد بن أبان الرقاشى ضعيف».

قلتُ: وهو كما قالا.

٤٠٩٢- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا محمد بن ثابت العبدي، حدّثنا معبد بن خالد الأنصاري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**كَانَ فِيمَنْ خَلا مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الأَنْبِيَاءِ ثَمَانِيَةُ آلافِ نَبِيٍّ، ثُمَّ كَانَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ كُنْتُ أَنَا**».

٤٠٩٢- منكر: أخرجه الحاكم [٢/ ٦٥٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ١٣٥]، وغيرهما من طريق محمد بن ثابت العبدى عن معبد بن خالد الأنصارى عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . .

قلتُ: هذا إسناد ساقط، قال ابن عدى: «هذا أيضًا بهذا الإسناد: لم يحدث به غير محمد بن ثابت» وابن ثابت هذا مختلف فيه، والتحقيق أنه ضعيف صاحب مناكير؛ وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٨٧].

وهذا الحديث قد ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» ثم قال فى ختام ترجمته: «ولمحمد ابن ثابت غير ما ذكرت؛ وليس بالكثير، وعامة أحاديثه لا يتابع عليها» والحديث سكت عنه الحاكم، لكن قال الذهبى فى «تلخيص المستدرك»: «سنده واه».

قلتُ: واقتصار الهيثمى على إعلاله بـ (محمد بن ثابت) وحده، ليس بجيد؛ لأن يزيد الرقاشى ضعيف عندهم، وبه أعله البوصيرى فى «الإتحاف» [٧/ ٥٤]، واقتصر على ذلك هو الآخر، ثم إن معبد بن خالد الأنصارى رماه الإمام بالجهالة فى «الضعيفة» [١٣/ ٢٠٤]، كأنه تابع الحافظ على ذلك، فإنه ذكره فى «التقريب» (تمييزًا) ثم قال: «مجهول من شيوخ بقية» ونقل فى «تهذيبه» [١٠/ ٢٢٣]، عن الذهبى أنه قال: «لا يدرى من هو؟!».

قلتُ: وكذا ذكره المزى فى «تهذيبه» تمييزًا أيضًا، ولم يذكروا أنه يروى عن يزيد الرقاشى، ولا عنه محمد بن ثابت، ثم رأيته فى «ثقات ابن حبان» [٧/ ٤٩٤]، وقال: «معبد بن خالد يروى عن يزيد الرقاشى، روى عنه محمد بن ثابت العبدى» ولم يزد على ذلك، وأراه غير الذى ترجموا له فى «التهذيب» وذيوله تمييزًا، وهو مغمور على كل حال.

واكتفى ابن كثير فى إعلال هذا الإسناد فى بدايته [٢/ ١٥٢]، بيزيد الرقاشى وحده، وذكره فى «تفسيره» [٢/ ٤٧٠-٤٧١ طبعة مكتبة الرشد]، من طريق المؤلف به . . . وسكت عليه، وقد تصحف عنده: (معبد بن خالد) إلى: (محمد بن خالد).

وقد خولف محمد بن ثابت فى لفظه، خالفه موسى بن عبيدة الربذى، فرواه عن يزيد الرقاشى =

٤٠٩٣- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا الصلت -يعنى ابن حجاج- وحدّثنا الحجاج الخصاف، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، قال رسول اللّه ﷺ: «**مَنْ أَعَانَ أَخَاهُ فِى حَاجَتِهِ وَأَلْطَفَهُ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُخْدِمَهُ مِنْ خَدَمِ الْجَنَّةِ**».

= عن أنس مرفوعًا بلفظ: (بعث اللّه ثمانية آلاف نبى؛ أربعة آلاف إلى بنى إسرائيل، وأربعة آلاف إلى سائر الناس) هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٤١٣٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٥٣]، والرافعى فى «تاريخ قزوين» [١/ ٩٤]، -معلقًا- وغيرهم. وموسى الربذى قد ضعفوه أيضًا، لكنه قد توبع على هذا اللفظ: تابعه ابن المنكدر عن الرقاشى عن أنس به مثله دون قوله: (وأربعة آلاف إلى سائر الناس).

أخرجه أبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [٧١٨]، بإسناد حسن إلى سعيد بن سلمة بن أبى الحسام عن ابن المنكدر به . . .

قلتُ: وقد اختلف على ابن المنكدر فى سنده على ألوان شتى، قد ذكرها الإمام فى «الضعيفة» [١٣/ ٢٠٢-٢٠٥]، وقال فى ختام بحثه: «والخلاصة: أن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد والمتن» ثم رد على ابن كثير قوله عن بعض طرقه: «إسناده لا بأس به» كما فى «تفسيره» [٢/ ٤٧١ طبعة مكتبة الرشد]، وكذا فى «تاريخه» [٢/ ١٥٢ مكتبة المعارف].

والحديث عندى: منكر المتن والإسناد على ما فيه من الاضطراب.

٤٠٩٣- **منكر**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٨٢]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٤٢١]، وغيرهما من طريق الصلت بن الحجاج عن الحجاج الخصاف عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . .

قلتُ: هذا إسناد مظلم، مسلسلٌ «بالضعفاء»:

١- الصلت بن الحجاج: ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ٤٧١، ٤٧٢]، وخالفه ابن عدى فأورده فى «الكامل» [٤/ ٨٢]، وقال: «فى حديثه بعض النكرة» ثم ساق له هذا الحديث مع جملة أخرى من مروياته، ثم قال فى ختام ترجمته: «وللصلت غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير، وفى بعض أحاديثه ما ينكر عليه؛ بل عامته كذلك، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا؛ فأذكره».

قلتُ: كفانا كلامك فيه يا أبا أحمد! ولم ينفرد به الصلت، بل تابعه عليه: سليمان بن خلف البصرى عن أبى يونس الخصاف -وهو الحجاج- عن الرقاشى عن أنس به بلفظ: (من أضاف مؤمنًا، أو خف له فى شىء من حوائجه؛ كان حقًا على اللّه أن يخدمه وصيفًا فى الجنة).

= هكذا أخرجه الطبرانى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٩٤]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٥٤]، من طريق حبوش بن رزق اللَّه المصرى عن سليمان بن خلف به . . . قال أبو نعيم: «غريب من حديث يزيد -يعنى الرقاشى- لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

قلتُ: بل له وجه آخر عن يزيد الرقاشى به . . . يأتى الآن؛ وسليمان بن خلف هذا: ما عرفته ولا وقفت له على ترجمة، أما تلميذه حبوش: فهو شيخ معروف وثقه السمعانى فى «الأنساب» [٥/ ٩٠]، وابن ماكولا فى« الإكمال» [٢/ ٣٧٠]، وذكره ابن قطلوبغا فى «الثقات» أيضًا .

٢- وحجاج أبو يونس الخصاف: ذكره العقيلى فى ترجمة (قرة بن العلاء) من «الضعفاء» [٣/ ٤٨٦]، وقال: «مجهول» وعنه الحافظ فى ترجمة قرة من «اللسان» [٤/ ٤٧٢].

وقال الإمام الألبانى فى «الضعيفة» [١٠/ ٦٧]، يلوم الحافظ على عدم إفراده (لحجاج أبى يونس الخصاف) بترجمة مستقلة؛ يكشف عنها الباحث فى مظانها، قال: «وكان عليه -يعنى الحافظ- أن يذكره فى بابه من حرف (الحاء) وإنما أورده فى «الكنى» [٦/ ٤٥٥]، وأحال إلى ترجمة قرة».

قلتُ: ولوم الإمام ليس فى محله، والحافظ مصيب فى صنيعه المذموم عليه؛ لأنه تابع العقيلى فى ترجمة الرجل، وعند العقيلى فى ترجمة قرة: (أبى يونس الخصاف) هكذا ذكره بكنيته فقط، وتابعه الحافظ على هذا تمامًا؛ فترجم للخصاف فى (باب الكنى) من «اللسان» ثم أحال على ترجمة (قرة بن العلاء) للنظر فيما قيل فيه؛ فمن له بكون أبى يونس الخصاف يسمى: (حجاجًا) حتى يتسنى للإمام أن يلومه على عدم إدراجه فى حرف: (الحاء) من لسانه؟!.

وعلى كل حال: فقد توبع حجاج عليه: تابعه المعلىّ بن ميمون المجاشعى عن يزيد الرقاشى عن أنس به نحوه . . . عند المؤلف [برقم ٤١١٩]، وعنه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٧٠]، والبزار [ص ٢٥٢-٢٥٣]، وابن الضريس فى «الثالث من حديثه» [١٥٣/ ٢]، كما فى «الضعيفة» [١٠ / ٦٧].

والمعلىّ بن ميمون هذا: تركه النسائى والدارقطنى وغيرهما، وفى ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث مع أحاديث غيره، ثم قال: «ولمعلىّ بن ميمون غير ما ذكرت من الأحاديث، والذى ذكرت والذى لم أذكره كلها غير محفوظة مناكير . . .» .

وبه أعل الهيثمى هذا الطريق فى «المجمع» [٨/ ٢٤٨]، وسكت عن يزيد الرقاشى . =

٤٠٩٤- **حَدَّثَنَا** أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا سلام بن سليم، عن زيد العمى، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، عن النبى ﷺ قال: «**فُلِقَ الْبَحْرُ لِبَنِى إِسْرَائِيلَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ**».

= ٣- ويزيد الرقاشى: مضى غير مرة أنه منكر الحديث على التحقيق، وبه وحده أعل البوصيرى هذا الحديث من طريقيه -عند المؤلف- فى كتابه «الإتحاف» [٥/ ١٩١]، وهو قصور منه يقع فيه كثيراً مثل شيخه النور الهيثمى.

والحديث من طريقه الأخير: ضعف سنده المناوى فى التيسير فى «شرح الجامع الصغير» [٢/ ٧٨٤/ طبعة مكتبة الشافعى].

● **تنبيه**: وجدت الحديث عند ابن أبى الدنيا فى «قضاء الحوائج» [رقم ٤٦]، من طريقه الأخير به... فللَّه الحمد.

● **تنبيه آخر**: وقع فى سند المؤلف من طبعة حسين سليم أسد: زيادة حرف العطف (الواو) قبل: (حدثنا الحجاج الخصاف) فأوهم أن الحجاج بن الصلت قد تابع حجاجًا الخصاف عليه، وهذا لا شىء، والصواب أن حجاج بن الصلت يرويه عن حجاج الخصاف، وحرف العطف بينهما: مقحم سهواً من الناسخ أو الطابع، وسند المؤلف على الجادة فى الطبعة العلمية [٣/ ٣٩٥]، وهكذا هو فى «المطالب» [رقم ١٢٠٣/ المسندة] و«إتحاف الخيرة» [رقم ٥١٧٢]، نقلاً عن سند المؤلف -فانتبه- واللَّه المستعان.

٤٠٩٤- **منكر**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٩٩-٣٠١]، من طريقين عن أبى الربيع الزهرانى عن سلام بن سليم الطويل عن زيد بن الحوارى العمى عن يزيد الرقاشى عن أنس به...

قلتُ: وسنده كأنه موضوع، قال ابن عدى عقب روايته فى الموضع الأول من ترجمة (زيد العمى): «ولعل هذا الحديث: البلاء فيه من سلام الطويل، أو منهما جميعًا -يعنى زيداً وسلامًا- فإنهما ضعيفان» وقال فى الموضع الثانى فى ختام ترجمة (سلام الطويل): «... وعامة ما يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه» ونقل المناوى فى «فيضه» [٤/ ٤٤٣]، عن ابن القطان الفاسى أنه قال: «فيه ضعيفان».

قلتُ: بل ثلاثة ضعفاء على التوالى:

١- فسلام الطويل: كذبه ابن خراش فى موضع، وقال فى موضع آخر: «متروك» =

٤٠٩٥- حَدَّثَنَا الفضل بن الصباح، حدّثنا أبو عبيدة، عن محتسبٌ، قال: حدّثني يزيد الرقاشي، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ جَنَازَةَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلا كَانَ لَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الأَجْرِ، فَإِنْ قَعَدَ حَتَّى يُسَوَّى عَلَيْهَا كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الأَجْرِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ**».

= وقال البخاري: (تركوه) وقال أحمد: «روى أحاديث منكرة» ومثله قال ابن معين، وكذا تركه النسائي وجماعة، بل قال أبو نعيم الأصبهاني: (متروك بالاتفاق). وشذ إسحاق بن عيسى وقال: (ثقة) فلم يَلْتفتْ أحد إليه، وسلام من رجال ابن ماجه وحده.

٢- وزيد العمي: مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، بل قال ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» [٣/ ٢٠١]: «ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه».

والصواب أن شعبة لم يرو عن أضعف من جابر الجعفى، ذلك الرافضى الخبيث الهالك.

٣- ويزيد الرقاشي: شيخ زاهد عابد متأله خاشع، لكن لم يكن الحديث صناعته، فربما سمع الحديث من الحسن البصرى قوله؛ فيجعله عن أنس عن النبى ﷺ، وقد تتابعت كلمات النقاد على توهينه، وأوفقها لحاله هى كلمة الإمام أحمد عنه: «كان منكر الحديث» وهو من رجال الترمذى وابن ماجه.

وبه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٣٣]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٣/ ٢٣]، وهو قصور منهما قد درجا عليه، وقد صح الحديث، ولكن من كلام اليهود، كما ثبت فى «الصحيحين» من حديث ابن عباس قال: (قدم النبى ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال: ما هذا؟! قالوا: هذا يوم صالح؛ هذا يوم نجى اللَّه بنى إسرائيل من عدوهم . . .) وزاد مسلم: (وغرق فرعون وقومه) وقد مضى تخريجه عند المؤلف [برقم ٢٥٦٧]، فاللَّه المستعان.

● تنبيه: هذا الحديث عزاه السيوطى فى «الدر المنثور» [١/ ١٦٧]، وفى «الجامع الصغير» [رقم ٥٨٩٩]، إلى ابن مردويه -يعنى فى «تفسيره»- وهو فى عداد المفقود، ويغلب على الظن أنه قد رواه من الطريق الماضى مثل المؤلف . . . واللَّه أعلم.

٤٠٩٥- صحيح: هذا إسناد ضعيف لا يصح؛ فيه: =

= ١- محتسب: وهو ابن عبد الرحمن أبو عائذ: أورده ابن عدى فى «الضعفاء» [٦/ ٤٦٦]، وقال: «يروى عن ثابت أحاديث ليست بمحفوظة» ثم ساق له طرفًا من غرائبه عن ثابت البنانى، والراوى عنه أبو عبيدة: هو الحداد عبد الواحد بن واصل الصدوق المعروف.

٢- ويزيد الرقاشى: مضى غير مرة أنه ضعيف منكر الحديث على التحقيق، وبه وحده: أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ١٤٠]، وخالفه صاحبه الهيثمى، فأعله فى «المجمع»، [٣/ ٣٠]، بالذى قبله: (محتسب) وكلاهما قد قصر فى ذلك.

● ولم ينفرد به الرقاشى بل توبع عليه:

١- تابعه عطاء بن أبى ميمونة عن أنس مرفوعًا: (من تبع جنازة فصلى عليها، فله قيراط من الأجر؛ فإن انتظرها حتى يقضى قضاؤها؛ فله قيرطان، قالوا: وما القيراطان يا رسول اللَّه؟! قال: مثل أحد).

أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧١٢٨]، -واللفظ له- وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٤٢]، من طريقين عن روح بن عطاء بن أبى ميمونة عن أبيه به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن أبى ميمونة إلا ابنه».

قلتُ: وابنه هو روح بن عطاء، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ١٣٣]، وقال: «ضعيف» وهو كما قال، فقد ضعفه ابن معين والبزار وابن الجارود وغيرهم، بل قال أحمد: «منكر الحديث» وابن حبان وإن ذكره فى «الثقات» [٦/ ٣٠٥]، وقال: «يخطئ» إلا أنه قد تبين له ضعفه، فعاد وأورده فى «المجروحين» [١/ ٣٠٠]، وقال: «يخطئ كثيرًا ويهم، حتى ظهر فى حديثه المقلوبات من حديث الثقات؛ لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين».

٢- وتابعه أيضًا: شعيب بن الحبحاب عن أنس مرفوعًا: (من صلى على جنازة فله قيراط، ومن اتبعها إلى الحفرة فله قيرطان، القيراط: أعظم من جبل أحد).

أخرجه الخطيب فى «تاريخ مدينة السلام» [١٤/ ٣٨٥]، -واللفظ له- والمؤلف كما يأتى [برقم ٤١٦٩]، من طريق عمر بن شبة عن أبى بكر ابن مروان بن الحكم بن يزيد بن عمير الأسيدى عن عبد الوارث بن سعيد عن شعيب بن الحبحاب به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، فإن رواته كلهم ثقات مشاهير من رجال «التهذيب»، =

٤٠٩٦- حَدَّثَنَا الفضل بن الصباح، حدّثنا أبو عبيدة، عن محتسب، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، قال: قعد أبو موسى في بيته، واجتمع إليه ناسٌ، وأنشأ يقرأ عليهم القرآن، قال: فأتى رسولَ اللَّه رجلٌ، فقال: يا رسول اللَّه، ألا أعجبك من أبي موسى أنه قعد في بيت واجتمع إليه ناسٌ فأنشأ يقرأ عليهم القرآن؟ قال: فقال رسول اللَّه ﷺ: «أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُقْعِدَنِي مِنْ حَيْثُ لا يَرَانِي أَحَدٌ مِنْهُمْ؟» قال: نعم، قال: فخرج رسول اللَّه ﷺ، قال: فأقعده الرجل حيث لا يراه منهم أحدٌ، فسمع قراءة أبي موسى، قال: فقال: «إِنَّهُ يَقْرَأُ عَلَى مِزْمَارٍ مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ».

= سوى أبي بكر ابن مروان الأسيدي، فقد وثقه ابن شبة فقال: «كان ثقة وفوق الثقة» كما نقله عنه الخطيب في «تاريخه» [١٤/ ٣٨٥]، وسئل عنه أبو حاتم فقال: «كتبت عنه، وليس به بأس» كما في «الجرح والتعديل» [٩/ ٢٤٥].

ومع هذا فإن الإسناد معلول، فقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث من ذاك الطريق كما في «العلل» [رقم ١٠٨٢]، فقال: «هذا حديث منكر، وأبو بكر ابن مروان كتبت عنه؛ ليس به بأس» كذا جزم بنكارته ثم سكت، وقد كشف علته الإمام الحافظ الحسن بن علي المعمري، فقال فيما نقله عنه الخطيب في «تاريخه» [١٤/ ٣٨٥]، عقب روايته: «هكذا قال هذا الشيخ -يعني أبا بكر الأسيدي، - وأراه وهم فيه، وذلك أن عبيد اللَّه بن عمر- يعني القواريري- قال: حدثنا عبد الوارث عن شعيب بن الحبحاب عن عثمان بن سعد عن أبي هريرة موقوفًا، وقد رواه حماد ابن زيد عن شعيب فقال: عن أبي الليث مولى كثير بن الصلت عن أبي هريرة موقوفًا، ورواه عبد الكبير بن شعيب عن أبيه عن كثير مولى بن الصلت عن أبي هريرة ورفعه».

قلتُ: فالحاصل: أن أبا بكر بن مروان الأسيدي قد غلط في هذا الحديث على عبد الوارث، وأن المحفوظ فيه: أنه من حديث أبي هريرة على الاختلاف في وقفه ورفعه، وللحديث مرفوعًا: طرق أخرى عن أبي هريرة به نحوه . . . يأتي بعضها عند المؤلف [برقم ٦١٨٨، ٦٤٥٣، ٦٦٤٠، ٦٦٥٩]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها في «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت.

٤٠٩٦- **منكر بهذا السياق**: هذا إسناد منكر، لكن يقول الهيثمي في «المجمع» [٩/ ٦٠١]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن» كذا قال، مع كونه كثير اللَّهج بإعلال الأخبار بـ (يزيد الرقاشي) فكيف زاغ بصره عنه في هذا الموضع؟! وقد أصاب صاحبه البوصيري، فقال في «إتحاف الخيرة»=

٤٠٩٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا مكى بن إبراهيم، حدّثنا هشام بن حسان، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ سَرَّهُ النَّسَاءُ فِي أَجَلِهِ، وَالْمُدُّ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**».

= [٧/ ١٠٥]: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشى» لكن فاته أن راويه عن الرقاشى: (محتسب بن عبد الرحمن) ضعيف هو الآخر، وترجمته فى «اللسان» [٥/ ١٨].

وللفقرة الأخيرة من الحديث: (إنه يقرأ على مزمار من مزامير آل داود) طريق آخر عن أنس به . . . يرويه عنه سعيد بن زربى أبو معاوية -وقيل أبو عبيدة- مرفوعًا بلفظ: (لقد أوتى أبو موسى مزمارًا من مزامير آل داود).

أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٢٥٨]، وابن الجعد [٣٤٥٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٦٥، ٣٦٦]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١٠٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٢/ ٥١]، وغيرهم، وسعيد بن زربى هذا شيخ منكر الحديث كما قال أبو حاتم الرازى، واعتمده الحافظ فى «التقريب» زاد أبو حاتم: «عنده عجائب من المناكير». وقال البخارى: «عنده عجائب» وقال النسائى: «ليس بثقة» وضعفه سائر النقاد، وساق ابن عدى والعقيلى له هذا الحديث فى مناكيره، وقال العقيلى عقبه: «ولا يتابع عليه من حديث ثابت».

قلتُ: قد توبع عليه من هذا الطريق، لكن موقوفًا بسياق آخر، فرواه حماد بن سلمة عن ثابت البنانى عن أنس: «أن أبا موسى الأشعرى قام ليلة يصلى؛ فسمع أزواج النبى ﷺ صوته، وكان حلو الصوت؛ فقمن يسمعن، فلما أصبح قيله له: إن النساء كن يستمعن؛ فقال: لو علمت لحبرتكن تحبيرًا؛ ولشوقتكن تشويقًا -وقد قال حماد: لحبرتكم وشوقتكم».

هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٣٤٤-٣٤٥] -واللفظ له- وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١١٣].

وهذا هو المحفوظ عن ثابت البنانى؛ وكذا هو المحفوظ عن أنس أيضًا، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة دون هذا السياق المنكر، فانظر الماضى [برقم ١٦٧٠، ١٧٣٣].

٤٠٩٧- **صحيح**: أخرجه الخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٣٦٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٠٧]، ووكيع فى «الزهد» [رقم ٣٩٨]، وعنه هناد فى «الزهد» [٢/ رقم ١٠٠٦]، وأبو عبيد فى «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٩]، والشجرى فى «الأمالى» [١/ ٣٥٠]، وغيرهم من طرق عن يزيد ابن أبان الرقاشى عن أنس به . . . =

٤٠٩٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عمر بن يونس الحنفي، حدّثنا عكرمة، حدّثنا يزيد الرقاشي، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَحَجَّ وَاعْتَمَرَ، وَقَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**».

٤٠٩٩- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عمر بن يونس، حدّثنا عكرمة، حدّثنا يزيد

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ ويزيد الرقاشى منكر الحديث كما قال الإمام أحمد، لكنه توبع عليه: تابعه جماعة على نحوه عن أنس به . . . فانظر الماضى [برقم ٣٦٠٩].

٤٠٩٨- منكر بهذا التمام: أخرجه جعفر الفريابى فى «صفة النفاق» [رقم ١٢]، من طريق عكرمة ابن عمار عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٣٠٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشى، وهو ضعيف».

قلتُ: بل يزيد منكر الحديث على التحقيق مع فرط زهده وعبادته، والراوى عنه فيه كلام معروف، وللحديث طريق آخر: يرويه عمرو بن الحارث -شيخ الليث- عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به مثله . . . دون قوله: (وحج واعتمر) أخرجه جعفر الفريابى فى صفة النفاق [رقم ١١]، بإسناد صحيح إلى عمرو به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر أيضًا مثل الذى قبله، وسنان بن سعد مختلف فيه، وثقه جماعة، وتركه الإمام أحمد وقال: «تركت حديثه؛ لأن حديثه مضطرب غير محفوظ» وقال أيضًا: «يشبه حديثه حديث الحسن؛ لا يشبه حديث أنس» وقال الجوزجانى: «أحاديثه واهية؛ لا تشبه أحاديث الناس عن أنس» وقال النسائى: «منكر الحديث» ومثله قال ابن سعد.

■ **والحاصل**: أنه يمكن تمشية حاله فى غير روايته عن أنس بن مالك خاصة، لكن للحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة به . . . لكن دون قوله: (وحج واعتمر) منها حديث أبى هريرة الآتى [برقم ٦٥٣٣]، وهو ثابت فى «صحيح مسلم» [٥٩]، وغيره.

٤٠٩٩- ضعيف بهذا السياق جميعًا: هذا إسناد منكر: مثله مثل الذى قبله تمامًا، وعكرمة هو ابن عمار؛ وللمرفوع من الحديث طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة به . . . نحوه . . . لكن دون قوله: (من كذَّب به لم يُصب به الشُّرْب)، فانظر الماضى [برقم ١٠٢٨، ١٧٤٨، ٢٧٦١، ٣١١٥، ٣١٩٧، ٣٥٨٧، ٣٩٥١]، والآتى [برقم ٧٤٤٣، ٧٤٧٨].

الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قلت: يا أبا حمزة، إن قومًا يشهدون علينا بالكفر والشرك!، قال أنسٌ: أولئك شر الخلق والخليقة، قال: ويكذبون بالحوض!، قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**إِنَّ لِي حَوْضًا عَرْضُهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْكَعْبَةِ** - أَوْ قَالَ: صَنْعَاءَ - **أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، فِيهِ آنِيَةٌ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، يَمُدُّهُ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، مَنْ كَذَّبَ بِهِ لَمْ يُصِبْ بِهِ الشُّرْبَ**».

٤١٠٠- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا عمر بن يونس الحنفى، حدّثنا عكرمة، قال: سمعت يزيد الرقاشى، يقول: حدّثنى أنس بن مالك، قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكُفْرِ وَالشِّرْكِ تَرْكُ الصَّلاةِ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلاةَ فَقَدْ كَفَرَ**».

٤١٠١- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا حجين بن المثنى، حدّثنا عبد العزيز- يعنى الماجشون- عن محمد بن المنكدر، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**سَأَلْتُ رَبِّى اللاهِينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْبَشَرِ أَلا يُعَذِّبَهُمْ، فَأَعْطَانِيهِمْ**».

٤١٠٠ - **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [١٠٨٠]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠]، وعبد اللّه بن أحمد فى «السنة» [رقم ٦٥٠]، وغيرهم من طريقين بل طرق عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . ولفظ ابن ماجه وعبد اللّه بن أحمد: (ليس بين العبد والشرك إلا ترك الصلاة؛ فإذا تركها فقد أشرك) وهو رواية لابن نصر، وزاد فى أوله من قول الرقاشى: (قلت لأنس: -رضى اللّه عنه- إن هاهنا قومًا يكذبون بالحوض والشفاعة، ويشهدون علينا بالكفر، . . .) ثم زاد فى آخره: (ثم ذكر أمر الحوض والشفاعة)

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبان الرقاشى».

قلتُ: وهو كما قال. لكن مضى للحديث شاهد من رواية جابر فى «مسنده» [برقم ١٧٨٣، ١٩٥٣، ٢١٠٢، ٢١٩١]، وهو حديث صحيح ثابت.

٤١٠١- **منكر**: أخرجه أبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ٢٩٠٦]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٥/ ٧٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١١٧]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ٢٠٢]، والبيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٥٦٦]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن عبد اللّه بن أبى سلمة الماجشون عن ابن المنكدر عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . =

٤١٠٢- حَدَّثَنَا صالح بن مالك، حدّثنا عبد العزيز بن الماجشون، بمثله.

٤١٠٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ أَنَّ حَجَرًا كَسَبْعِ خَلِفَاتٍ شُحُومِهِنَّ وَأَوْلادِهِنَّ، أُلْقِيَ فِي جَهَنَّمَ لَهَوَى سَبْعِينَ عَامًا لا يَبْلُغُ قَعْرَهَا**».

= **قلتُ**: وسنده منكر، قال البيهقي: «تفرد به يزيد الرقاشي، ويزيد لا يحتج به» وقال ابن الجوزي في «المتناهية» [٣/ ٩٢٥]: «هذا حديث لا يثبت، ويزيد لا يعول عليه» وقال البوصيري في «الإتحاف» [٨/ ١٠١]: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف».

قلتُ: وقد اختلف في سنده على ابن المنكدر كما مضى الكلام عليه [برقم ٣٥٧٠، ٣٦٣٦]، فانظر هناك.

٤١٠٢- منكر: انظر قبله و[رقم ٣٥٧٠، ٣٦٣٦].

٤١٠٣- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه ابن أبي شيبة [٣٤١٤٧]، ومن طريقه البيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٤٦٨]، وهناد في «الزهد» [رقم ٢٥٢]، وابن أبي الدنيا في «صفة النار» [رقم ١٤]، وسعيد ابن منصور في «سننه» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٧٧٩٨]، وغيرهم من طريقين عن الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . . وليس عند سعيد بن منصور قوله: (لو أن حجرًا كسبع خلفات شحومهن وأولادهن . . .) ولفظه: (عن أنس قال: سمع رسول اللَّه ﷺ دويًا فقال: يا جبريل، ما هذا؟! قال: ألقى حجر من شفير جهنم منذ سبعين خريفًا، الآن استقر في قعرها) قال أنس: (فما رئي رسول اللَّه ﷺ بعد ذلك ضاحكًا إلا أن يتبسم).

وهو بهذا السياق عند ابن عدي في «الكامل» [٢/ ٢٤٧]، والآجري في «الشريعة» [رقم ٩١٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٨/ ٩]، لكن دون قول أنس في آخره، وهو رواية لابن أبي شيبة [٣٤١٤٨]، والبيهقي في «البعث والنشور» [رقم ٤٦٧]، وهناد في «الزهد» [رقم ٢٤٩].

قال البوصيري في «الإتحاف» [٨/ ٧٨]: «وفي سنده: يزيد الرقاشي؛ وهو ضعيف» وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٧١٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد بن أبان الرقاشي وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح» وأقره المناوي في «الفيض» [٥/ ٣٠٨]، وقال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٥٩٢/ طبعة مكتبة الشافعي]: (إسناده ضعيف). =

٤١٠٤- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج النيلى، حدّثنا صالحٌ المرى، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ، سمعه يقول: «**إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصِلَةَ الرَّحِمِ يَزِيدُ اللَّهُ بِهَا فِي الْعُمُرِ، وَيَدْفَعُ بِهَا مِيتَةَ السُّوءِ، وَيَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْمَكْرُوهَ وَالْمَحْذُورَ**».

= **قلتُ**: وهو كما قالوا وزيادة، فقد غفلوا عن عنعنة أبى محمد سليمان بن مهران! وهو إمام فى التدليس.

وللحديث شواهد عن معاذ بن جبل وأبى أمامة وأبى هريرة، وبريدة بن الحصيب وغيرهم، ولا يصح من ذلك شىء قط، وطرق هذه الشواهد إلى النكارة أقرب منها إلى مطلق الضعف، وفى الباب شواهد أخرى ولكن بنحو هذا اللفظ: (لو أن حجرًا قُذفَ به فى جنهم لَهَوَى سبعين خريفًا قبل أن يبلغ قعرها) دون ذكر السبع خلفات وشحومهن وأولادهن.

وهذه الشواهد مغموزة الأسانيد أيضًا، لكن أرجو أن يكون الحديث بها حسنًا إن شاء اللَّه. وسيأتى ذكر بعضها فى تعليقنا على الحديث الآتى [برقم ٧٢٤٣]، وفى الباب أيضًا: عن جماعة من الصحابة نحو الرواية الثانية لحديث أنس، منها حديث أبى هريرة الآتى [برقم ٦١٧٩]، وهو أصح تلك الأحاديث كلها.

٤١٠٤- منكر بهذا التمام: هذا إسناد منكر جدًا، وفيه علتان:

١- صالح المرِّى: هو ابن بشر القارئ الزاهد العابد الضعيف المخلِّط المشهور، لم يكن يدرى أيش الحديث، وقد تركه جماعة من النقاد لسوء حفظه؛ وكثرة المناكير فى حديثه، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٧٧]، وهو قصور منه عن الرقاشى.

٢- ويزيد الرقاشى: قريب حاله من صاحبه صالح المرى، وبه وحده أعله: البوصيرى فى «الإتحاف» [٥/ ١٧٧]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشى» وهو قصور منه هو الآخر.

والحديث ضعفه الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ٤١٦]، وقبله أشار المنذرى إلى تضعيفه فى «الترغيب» [٣/ ٢٧٧].

وللحديث طرق أخرى عن يزيد الرقاشى عن أنس به... ولكن مفرقًا، وكذا له طرق كثيرة عن أنس به... مفرقًا أيضًا،

و الثابت منها: هى الجملة المتعلقة بصلة الرحم فقط، فانظر الماضى [برقم ٣٦٠٩، ٤٠٩٧]، والآتى [برقم برقم ٤١٢٣].

٤١٠٥- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج النيلي، حدّثنا صالحٌ، عن يزيد الرقاشي، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه، قال: «**شَفَاعَتِي لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**».

٤١٠٦- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج النيلي، حدّثنا صالحٌ المرى، عن يزيد الرقاشي، عن أنسٍ، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**إِنَّ اللَّهَ تَطَوَّلَ عَلَى أَهْلِ عَرَفَاتٍ، يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلائِكَةَ، يَقُولُ: يَا مَلائِكَتِي، انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْثًا غُبْرًا، أَقْبَلُوا يَضْرِبُونَ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَجَبْتُ دُعَاءَهُمْ، وَشَفَّعْتُ رَغْبَتَهُمْ، وَوَهَبْتُ مُسِيئَهُمْ لِمُحْسِنِهِمْ، وَأَعْطَيْتُ مُحْسِنِيهِمْ جَمِيعَ مَا سَأَلُونِي غَيْرَ التَّبِعَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ، فَإِذَا أَفَاضَ الْقَوْمُ إِلَى جَمْعٍ وَوَقَفُوا وَعَادُوا فِي الرَّغْبَةِ وَالطَّلَبِ إِلَى اللَّهِ، يَقُولُ: يَا مَلائِكَتِي، عِبَادِي وَقَفُوا فَعَادُوا فِي الرَّغْبَةِ وَالطَّلَبِ، فَأُشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَجَبْتُ**

٤١٠٥- **صحيح**: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» [٢/ رقم ١١٣٢]، والآجري في «الشريعة» [رقم ٧٧٧، ٧٧٨]، والسلفي في «الطيوريات» [رقم ٤١٦]، و[رقم ٦٧٧، ٩٤٦]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ٣٩٦]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٣٤٩، ٤٣٢]، و[٢/ ٢٠٠]، و[٤/ ٦١، ١٠٠]، وابن عساكر في «تاريخه» ٧٢/ ٥٨]، وهناد في «الزهد» [رقم ١٨٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . ولفظ هناد: (إنما الشفاعة لأهل الكبائر) وهو رواية للسلفي في «الطيوريات» وزاد السلفي في رواية له، وكذا الخطيب: (لكل نبي شفاعة، وإني اختبأت شفاعتي لأهل . . .).

قلتُ: وسنده صحيح في المتابعات؛ ويزيد الرقاشي وإن كان لا يُحْتج به أصلاً، إلا أنه توبع عليه: تابعه جماعة على مثله عن أنس به . . . فانظر الماضي [برقم ٣٢٨٤]، والآتي [برقم ٤٣٠٤]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة . . . يأتي بعضها [برقم ٥٨١٣]، وهو حديث صحيح ثابت، فيه بُشْرَى للعصاة أمثالنا.

٤١٠٦- **منكر بهذا التمام**: أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ٢٣٩]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٥٨٦]، من طريق صالح بن بشير المرِّي عن يزيد الرقاشي عن أنس به . . . قال البوصيري في «الإتحاف» [٣/ ٦٠]: «رواه أحمد بن منيع، وأبو يعلى . . . ومدار إسناديهما على يزيد الرقاشي، وهو ضعيف». =

دُعَاءَهُمْ، وَشَفَعْتُ رَغْبَتَهُمْ، وَوَهَبْتُ مُسِيئَهُمْ لِمُحْسِنِهِمْ، وَأَعْطَيْتُ مُحْسِنَهُمْ جَمِيعَ مَا سَأَلَنِي، وَكَفَلْتُ عَنْهُمُ التَّبِعَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ»

٤١٠٧- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج النيلى، حدّثنا صالحٌ، عن ثابت، وجعفر بن زيد، ويزيد الرقاشى، وميمون بن سياه، عن أنس، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَإِيَّاكُمْ أَنْ يَطْلُبَكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذِمَّتِهِ».

= **قلتُ**: وغفل عن صالح المرى، وقد عاكسه صاحبه الهيتمى فى «المجمع» [٣/ ٥٦٩]، فأعله بصالح المرى وقال: «هو ضعيف» ثم غفل عن يزيد الرقاشى، ومتى اجتمع صالح مع الرقاشى فى إسناده واحد، فاعلم أنه إسناد على شفا جرف هار، وللحديث طرق أخرى وشواهد بأكثره، ولا يصح منها شيء البتة، إنما ثبت من الحديث طرف من أوله فقط، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وانظر الحديث الماضى [٢٠٩٠]، والحديث هنا منكر جداً بهذا السياق والتمام.

٤١٠٧-**صحيح**: أخرجه ابن سمعون فى «الأمالى» [رقم ٣٣٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨١٤]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ١٧٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٦١]، وغيرهم من طرق عن صالح بن بشير المرى عن يزيد بن أبان الرقاشى وثابت البنانى وجعفر بن زيد وميمون بن سياه كلهم. عن أنس به . . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن صالح إلا سعيد» يعنى سعيد بن أبى الربيع، وليس كما قال أصلاً، بل تابعه:

١- إبراهيم بن الحجاج عند المؤلف، وعنه ابن عدى.

٢- وعبد العزيز بن السرى عند ابن سمعون.

٣- وغسان بن مالك: عند البزار فى «مسنده» [٤/ رقم ٣٣٤٣/ كشف الأستار]، لكن وقع عنده غلط فى سنده.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٩]: «فيه صالح بن بشير المرى، وهو ضعيف».

قلتُ: وسكت عن يزيد الرقاشى، ولم ينفرد به صالح المرى، بل توبع عليه عن الرقاشى، وكذا عن ميمون بن سياه:

١- تابعه عن الأول: عتبة بن أبى حكيم به مثله . . . عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٧٦٠]، لكن الإسناد إليه لا يثبت، ثم إن عتبة نفسه مختلف فيه، لكنه توبع عليه أيضًا: =

= تابعه حميد بن صخر عن يزيد الرقاشي عن أنس به بلفظ: (من صلى الغداة فأصيبت ذمته؛ فقد استبيح حمى اللَّه، وأخفرت ذمته، وأنا طالب بذمته).

أخرجه المؤلف [برقم ٤١٢٠] -واللفظ له- وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٧٥]، من طريقين عن حميد به . . . . .

قلتُ: وحميد هذا مختلف فيه، وقد استنكر له ابن عدى هذا الحديث بذاك السياق، وأورده فى ترجمته من «الكامل» وأشار المنذرى إلى تضعيفه فى «الترغيب» [١/ ١٧٦]، بهذا اللفظ أيضًا، وأعاد الهيثمى ذكره فى «المجمع» [٢/ ٢٩]، لاختلاف السياق، ثم أعله بيزيد الرقاشى، وتبعه صاحبه البوصيرى فى «الإتحاف» [١/ ١١٤]؛ وأرى أن الرقاشى هو المضطرب فى لفظه، والحديث صحيح محفوظ باللفظ الأول كما يأتى الإشارة إليه.

٢- وتابعه عن ميمون بن سياه عن أنس به . . . : منصور بن سعد على مثل اللفظ الأول: عند البزار فى «مسنده» [٤/ رقم ٣٣٤٤/ كشف الأستار]، بإسناد صحيح إليه؛ وقد تصحَّف اسم أبيه (سعد) عند البزار إلى: (سعيد).

قال البزار: «لا نعلم رواه عن ميمون بن سياه إلا منصور» كذا قال، وقد تعقبه الهيثمى قائلاً: «قلتُ: قد رواه مثل هذا عن صالح المرى عن ميمون».

قلتُ: وهو يشير إلى الطريق الأول؛ وعبارة الهيثمى فيها خلل، وهى تستقيم بحذف حرف (عن) قبل (صالح)، وأظنه وقع سهواً من الناسخ، وصواب العبارة: «قد رواه مثل هذا: صالح المرى عن ميمون» وربما كانت عبارة الهيثمى على الجادة: إذا كان مراده أن منصوراً قد رواه عن صالح المرى عن ميمون، وهذا عندى بعيد؛ ثم إن منصوراً هذا ثقة مشهور من رجال البخارى والنسائى؛ وهو الملقب بـ (صاحب اللؤلؤ).

وشيخه ميمون بن سياه مختلف فيه؛ ضعفه أبو داود وابن معين وابن حبان والفسوى وغيرهم، ووثقه أبو حاتم الرازى -على تشدده جداً- وابن حبان- ثم تراجع- وقال الدارقطنى: «يحتج به» وكذا أخرج له البخارى فى «صحيحه» وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يخطئ» وقبله قال الذهبى فى «الكاشف» [٢/ ٣١١]: «ورع تقى صدوق، وقد ضعفه ابن معين».

قلتُ: فهو متماسك إن شاء اللَّه. فالإسناد صالح، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة . . . مضى بعضها [برقم ١٥٢٦]، وهو حديث صحيح ثابت.

٤١٠٨- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج النيلى، حدّثنا صالحٌ، عن ثابت، ويزيد الرقاشى، وميمون بن سياه، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحِي أَنْ يَمُدَّ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ إِلَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ**».

٤١٠٨- ضعيف: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٦١]، وأبو الحسين الثقفى فى «جزء من فوائده» [رقم ٣٨/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، كلاهما من طريق المؤلف به . . . .

قلتُ: وسنده واه جدًا، صالح المرى إلى الترك أقرب منه إلى الضعف، بل تركه جماعة على التحقيق، وكان كثير المناكير عن «الثقات» وغيرهم، حتى قال إبراهيم الحربى: «إذا أرسل فبالأحرى أن يصيب؛ وإذا أسند فاحذروه» ولم يحتج به من الجماعة سوى الترمذى وحده، لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به . . . لا بأس إن تعرضنا لها: فنقول:

١- أخرج الحاكم [١/ ٦٧٥]، من طريق عامر بن يساف عن حفص بن أخى أنس بن مالك عن أنس مرفوعًا: إن اللَّه رحيم [بالأصل: (حى) وأراه تصحيفًا] كريم يستحى من عبده أن يرفع إليه يده، ثم لا يضع فيهما خيراً) قال الحاكم: «إسناد صحيح» وتعقبه المنذرى فى «الترغيب» [٢/ ٣١٦]، قائلاً: (وفى ذلك نظر).

قلتُ: وهذا النظر قد أفصح عنه الذهبى فى «تلخيص المستدرك» قائلاً: «عامر -يعنى ابن يساف- ذو مناكير» وهو كما قال. وترجمة عامر فى «اللسان» [١/ ٢٠٦]، فالإسناد منكر..

٢- وأخرجه عبد الرزاق [٣٢٥٠]، نحو سياق المؤلف به . . . لكن دون قوله: (فيردهما خائبتين) فعنده مكانها: (حتى يجعل فيهما خيراً) هكذا رواه من طريق معمر عن أبان عن أنس به . . . .

قلتُ: قد توبع عليه معمر: تابعه الفضيل بن عياض على نحوه عن أبان عند أبى نعيم فى «الحلية» [١/ ١٣١]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٤٩٢]، ومن طريق عبد الرزاق: أخرجه البغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٤٩٣].

ومداره على أبان وهو ابن أبى عياش الساقط المعروف، وقد تناوله شعبة شديداً، فالإسناد تالف.

٣- وأخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٠٤، ٢٠٥]، وعنه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٢٦٣]، من طرق مقدام بن داود عن حبيب كاتب مالك عن هشام بن سعد عن ربيعة أبى عبد الرحمن عن أنس به . . . نحوه . . . بلفظ: (إن اللَّه جواد كريم يستحى من العبد المسلم إذا دعاه أن يرد يديه صفراً ليس فيهما شىء، وإذا دعا العبد فأشاره بأصبعه، قال الرب: أخلص عبدى، =

= وإذا رفع يديه قال اللَّه : إنى أستحى من عبدى أن أرده) هذا سياق أبى نعيم، وهو عند الطبرانى مُفرَّقًا فى الموضعين.

قال أبو نعيم عقب روايته : «هذا حديث غريب من حديث ربيعة، لم نكتبه عاليًا إلا من حديث حبيب عن هشام».

قلتُ: وهذا إسناد موضوع، مقدام بن داود تكلموا فيه بما تراه فى ترجمته من «اللسان» [٦ / ٨٤]، وشيخه حبيب : هو ابن أبى حبيب المصرى المعروف بـ (كاتب مالك) الساقط المشهور، كذبه أبو داود بخط عريض، وقال ابن عدى : «يضع الحديث» وقد أثخنوه جراحًا، وقد شان ابن ماجه «سننه» بروايته عن مثل هذا الهالك وشيخه هشام بن سعد : مختلف فيه، وقد تصحف اسم أبيه (سعد) فى «الحلية» إلى (سعيد).

٤- ورواه صالح المرى عن جعفر بن زيد عن أنس به . . . مثل سياق المؤلف عند ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٦١].

وصالح مضى أنه غير صالح- يعنى فى الحديث؛ وإلا فهو عابد زهد قانت. لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة : مضى منها حديث جابر [برقم ١٨٦٧]، وسنده واه، وفى الباب عن علىّ بن أبى طالب وابن عمر وسلمان الفارسى وغيرهم، ولا يصح منها شىء البتة، بل كلها مناكير على التحقيق.

وحديث سلمان عند أبى داود والترمذى وجماعة، وقد صححه الحاكم وأقره العراقى وحسنه الترمذى، وقال الحافظ : «إسناده جيد» وكذا صححه الإمام الألبانى وغيرهم، والمحفوظ فيه هو الموقوف على سلمان، ورفعه منكر.

وكان الموقوف له حكم الرفع؛ لكونه لا يصدر إلا عن توقيف كما يقول شيخ الإسلام فى «بيان تلبيس الجهمية» [٢/ ٤٤١]، ففى تلك القاعدة نزاع معروف قد شرحناه فى «برهان الناقد» ولو صح هذا الكلام مطلقًا -وهو لا يصح- لما جاز إعماله فى هذا الحديث بخصوصه أصلاً، لما رواه البيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ١٥٦/ طبعة الحاشدى]، بسنده الصحيح عن عفان عن حماد عن ثابت وحميد وسعيد الجريرى عن أبى عثمان النهدى عن سلمان الفارسى أنه قال : (أجد فى التوارة : أن اللَّه حيى كريم، يستحى أن يرد يدين خائبتين سئل بهما خيرًا).

وهذا ظاهر جدًا فى رد دعوى التوقيف؛ لاستصحاب حكم الرفع فى هذا الأثر الموقوف. =

٤١٠٩- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا أبو العميس عتبة بن عبد اللَّه، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ فَلا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ**».

= ■ **والحاصل**: أن الحديث على شهرته: ليس له طريق ناهض تستشرف له النفس، وقد غاب عنى الآن: حكمى عليه عند حديث جابر الماضى عند المؤلف [برقم ١٨٦٧]، ، فإنى كلما أنهيتُ جزءًا؛ بادرت إلى تسليمه للناشر؛ كى يقوم بصفه وترصيفه، ولم تصلنى (بروفة) الجزء الذى فيه تخريجى لحديث جابر المذكور، فإن كنت قد صححته أو قويته أو حسنته لنفسه أو لطرقه وشواهده، فأنا أتراجع عن ذلك هنا، وأرفع عقيرتى بضعف الحديث البتة، واللَّه يغفر لى خطاى وخطئى؛ وعجرى وبجرى. وهو المستعان.

٤١٠٩- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الطيالسى [٢١٠٦]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٤٨٥، ٤٨٦]، والثعلبى فى «تفسيره» [٥/ ١١٩]، والشجرى فى «الأمالى» [١/ ٢٠٥]، وابن أبى شيبة [٢٩٢٤٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٥٤] و[٦/ ٣٠٨]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ٤٢٧]، وغيرهم من طرق عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . ولفظ السلفى: (عند آذان المؤذن يستجاب الدعاء؛ فإذا كان الإقامة لم ترد دعوة) وهو عند الشجرى بشطره الثانى فقط، ولفظ الثعلبى: (إذا كان عند الأذان فتحت أبواب السماء؛ فاستجيب الدعاء، وإذا كان عند الإقامة: لم يرد دعواه) ومثله لفظ ابن أبى شيبة؛ وهو عند أبى نعيم بشطره الأول فقط، وزاد عليه: (واستجيب الدعاء) وعنده: (إذا نودى للصلاة) بدل: (إذا أذن المؤذن) ومثله عند الطيالسى وزاد: (قال يزيد -يعنى الرقاشى- وكان يقال: الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد) وهو عند البغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٢٦]، بلفظ: (إذا نادى المنادى فتحت أبواب السماء، وأبواب الجنة).

قلتُ: وهذا إسناد منكر، ويزيد الرقاشى مضى غير مرة أنه شيخ غلبه الزهد والتحنث على ضبط حديثه، فراح يحدث كيفما اتفق له؛ فأتى بالعجائب والمنكرات، وبلغ من شدة تخليطه: أنه ربما سمع الحسن البصرى يقول قولاً حكيمًا؛ أو موعظة بليغة؛ فلغفلته يجعله عن أنس عن النبى ﷺ، كما قال ابن حبان.

وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٩٥]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [١/ ١٣٤].

ولشطره الأول: طرق أخرى عن أنس لا يصح منها شىء، فانظر الماضى [برقم ٤٠٧٢]. =

٤١١٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا روح بن عبادة، حدّثنا موسى بن عبيدة، حدثني يزيد الرقاشي، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ بُقْعَةٍ يُذْكَرُ اللَّهُ عَلَيْهَا بِصَلاةٍ أَوْ بِذِكْرٍ إِلا اسْتَبْشَرَتْ بِذَلِكَ إِلَى مُنْتَهَاهَا مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ، وَفَخَرَتْ عَلَى مَا حَوْلَهَا مِنَ الْبِقَاعِ، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَقُومُ بِفَلاةٍ مِنَ الأَرْضِ يُرِيدُ الصَّلاةَ إِلا تَزَخْرَفَتْ لَهُ الأَرْضُ**».

= **أما شطره الثاني**: فهو الثابت في هذا الباب كما مضى بيانه عند المؤلف [برقم ٣٦٨٠]، وكذا في الآتي [برقم ٤١٤٧]، واللَّه المستعان.

٤١١٠- منكر: أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» [٥/ ١٧١٣]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ٣٣٩]، وغسان بن عليّ السيال فيما سمعه من الحافظ الخليلي كما في «تاريخ قزوين» [٢/ ٢]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . نحوه . . . وليس عند أبي الشيخ قوله: (وما من عبد يقوم بفلاة . . . إلخ).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه البيهقي في «الشعب» كما في «الفيض» للمناوي [٥/ ٤٧٥].

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٢٧]، بعد أن عزاه للمؤلف، وابن أبي عمر في «مسنده» قال: «قلتُ: مدار إسناد حديث أنس هذا على يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف، وكذا الراوي عنه» واقتصر صاحبه الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٨١]، على إعلاله بموسى بن عبيدة وحده، وأقره المناوي في «فيضه» [٥/ ٤٧٥]، وهو قصور.

وموسى وشيخه: ما أقربهما في سوء الحال، وكلاهما منكر الحديث، وقد أشار المنذري إلى تضعيف هذا الحديث في «ترغيبه» [١/ ١٦٢]، وله شاهد بنحوه من رواية ابن عباس مرفوعًا: دون الفقرة الأخيرة: (وما من عبد يقوم بفلاة . . . إلخ).

أخرجه الطبراني في «الكبير» [١١/ ١١٤٧٠]، من طريق أبي جعفر الحضرمي الحافظ عن أحمد بن بكر البالسي عن محمد بن مصعب القرقساني عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس به . .

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٨١]: (رواه الطبراني، وفيه أحمد بن بكر البالسي، وهو ضعيف جدًا).

قلتُ: بل رماه الحافظ الأزدي بوضع الحديث، راجع ترجمته في «اللسان» [١/ ١٤٠]، وشيخه القرقساني تكلموا فيه هو الآخر، حتى ضعفه جماعة في الأوزاعي خاصة، راجع ترجمته في «التهذيب وذيوله».

٤١١١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا روحٌ، حدّثنا الربيع بن صبيحٍ، ومرزوقٌ أبو عبداللّه الشامى، قالا: حدّثنا يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالكٍ، قال: نهى رسول اللّه ﷺ عن صوم أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر.

٤١١١- صحيح: أخرجه الطيالسى [٢١٠٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٤٥]، والحارث فى «مسنده» [رقم ٣٤٨/ زوائده]، و[رقم ٣٤٩]، وابن أبى عروبة فى «مناسكه» [رقم ١١٨]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ١١٤٥]، والخطيب فى «الكفاية» [٢/ رقم ١٢٩٢/ طبعة دار الهدى]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به...

ولفظ الطيالسى: (نهى رسول اللّه ﷺ عن صوم ستة أيام من السنة: ثلاث أيام من التشريق، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، ويوم الجمعة مختصة من الأيام) ولفظ الطحاوى مثل لفظ المولف؛ وهو رواية للحارث، ولفظ ابن منيع أيضًا... ومثلهم الخطيب، لكن ليس عنده: (الثلاثة بعد يوم النحر).

ولفظ ابن أبى عروبة: (عن أنس بن مالك: أن رسول اللّه ﷺ نهى عن صوم خمسة أيام: يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق) وهو رواية للحارث، وكذا المؤلف تأتى [برقم ٤١١٧].

قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٦١]: «رواه أبو يعلى، وهو ضعيف من طرقه كلها».

قلتُ: ولم يفصح عن سبب ضعفه، وأفصح عنه صاحبه البوصيرى، وأعله بيزيد الرقاشى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٣٣]: وقال: «وهو ضعيف» وهو كما قال، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة تصححه بلا تردد، وقد أستوفيناها فى «غرس الأشجار» ومضى بعضها [برقم ٤٦١، ١١٤٣، ٢٩١٣]، ويأتى بعض آخر [برقم ٥٩١٣، ٦٠٢٤]، وانظر «الصحيحة» [رقم ٢٣٩٨].

● **تنبيه**: وقع فى سند المؤلف فى الطبعتين: (ومسروق أبو عبد اللّه السامى) كذا، وهو تصحيف ظاهر.

■ **وصوابه**: (مرزوق أبو عبد اللّه الشامى) كما أثبتناه؛ وهكذا وقع عند الحارث [رقم ٣٤٩/ زوائده]، والطحاوى وابن منيع على الصواب؛ وكذا نقله الحافظ عن المؤلف فى (المطالب) فانتبه.

٤١١٢ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن الحجاج السامي، حدّثنا حماد بن سلمة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ أراد أن يصلي على عبد اللَّه بن أبي، فأخذ جبريل بثوبه، فقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤]

٤١١٣ - **حَدَّثَنَا** أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، حدّثنا عبد اللَّه بن جعفر، عن واقد ابن سلامة، عن يزيد الرقاشي، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وُقِيَ عَذَابَ الْقَبْرِ**».

٤١١٢- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٥٧]، والطبرى فى «تفسيره» [٦/ ٤٣٩]، وغيرهما من طريقين عن حماد بن سلمة عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . .

قلتُ: هذا إسناد منكر، وحديث منكر، قال الحافظ ابن كثير فى «تفسيره» [٤/ ١٩٥/ طبعة مكتبة الرشد]: «رواه أبو يعلى الحافظ فى «مسنده» من حديث يزيد الرقاشى، وهو ضعيف».

وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٢]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٢/ ١٤٣]، وقال الحافظ فى المطالب: (رقم ٣٧١٧]: «هذا حديث ضعيف؛ وقد خالف يزيد -يعنى الرقاشى- فيه مع ضعفه: ما ثبت فى «الصحيحين» من حديث ابن عمر: أنه -يعنى النبى ﷺ- صلى عليه، وأن الآية إنما نزلت بعد ذلك».

قلتُ: وهو كما قال.

٤١١٣- **ضعيف**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٩٢]، من طريق المؤلف به . . .

قلتُ: وهذا إسناد تالف جدًا، بل ومسلسل ب«الضعفاء»:

١- فعبد اللَّه بن جعفر: لا أراه إلا السعدى أبا جعفر المدينى -والد علىّ بن المدينى- الضعيف المشهور، وأبو معمر الهذلى مشهور بالرواية عنه.

٢- وواقد- ويقال: وافد (بالفاء الموحدة)- بن سلامة: ضعفه جماعة كما فى «اللسان» [٦/ ٢١٥]، بل قال ابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٨٥]: «منكر الحديث على قلة روايته، يأتى بأشياء موضوعة عن أقوام ضعفاء».

قلتُ: مثل يزيد الرقاشى -فلا يتهيأ إلزاق القدح به دونهم؛ بل التنكب بروايته عن الاحتجاج أولى. =

٤١١٤- حَدَّثَنَا أبو هشام الرفاعى، حدّثنا المحاربى، عن ليث، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، قال رسول اللّه ﷺ: **«مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فِى الْيَوْمِ عَشْرَ مَرَّاتٍ مِنَ الشَّيْطَانِ وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا يَرُدُّ عَنْهُ الشَّيَاطِينَ»**.

= **قلتُ**: وفى ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث من «الكامل».

٣- ويزيد الرقاشى: منكر الحديث على التحقيق، ما أشبهه بـ(صالح المرى) و(ابن جدعان) و(زبان بن فائد) وأضراب هؤلاء، وبه وحده: أعل البوصيرى هذا الحديث فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ١٣٠]، وقبله صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٣/ / ٥٨]، وهو قصور منهما وقعا فيه كثيراً، وللحديث طريق آخر عن أنس مرفوعًا بلفظ: (لا ينجو من ضغطة القبر إلا شهيد أو مصلوب أو من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة).

أخرجه أبو محمد ابن عساكر -ولد أبى القاسم- فى «تعزية المسلم لأخيها» [ص ٧٩/ رقم ١٠٩]، بإسناد فيه من لا أعرف، عن الحسين بن علوان عن أبان بن أبى عياش عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد موضوع، حسين بن علوان كذبه ابن معين والأزدى وغيرهما، ورماه صالح جزرة وابن عدى وابن حبان وغيرهم بالوضع، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه وهو من رجال «اللسان» وشيخه أبان متروك عندهم هو الآخر، وقد تناوله شعبة شديداً.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: لا يصح منها شى قط، وأكثرها مناكير وغرائب، ومن قوى هذا الحديث بها فقد تساهل كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٤١١٤- منكر: هذا إسناد ساقط مثل الذى قبله، أبو هشام الرفاعى هو: محمد بن يزيد الضعيف المعروف، ولم يخرج له مسلم إلا ما توبع عليه، وشيخه المحاربى هو عبد الرحمن بن محمد الصدوق المتماسك المشهور؛ لكن رماه أحمد والعجلى وغيرهما بالتدليس، وقد عنعنه كما ترى، وشيخه الليث، وما أدراك ما الليث؟! هو ابن أبى سليم الضعيف المخلِّط المختلط صاحب المناكير والعجائب، ويزيد الرقاشى هو ذالك العابد الزاهد القانت الذى لم يكن له فى الحديث حظ، وهو أقرب بالليث من غيره فى سوء الحظ، وكثرة المناكير، وعليهما فقط: اقتصر الهيثمى فى إعلاله هذا الحديث فى «المجمع» [١٠/ ٢٠٩].

أما صاحبه البوصيرى: فإنه ضعف سنده فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٧١]، ولم يذكر علّته. وقد اختلف فى هذا الحديث على الليث، فرواه عن المحاربى كما مضى؛ =

٤١١٥- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا روح بن المسيب، حدّثنا يزيد الرقاشي، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**شَفَاعَتِي لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**»، قال:

= وخالفه إسماعيل بن عياش، فرواه عن الليث فقال: عن داود البصري عن أنس بن مالك به نحوه . . . ، فأسقط منه [يزيد الرقاشي) وأبدله بـ (داود البصري) .

هكذا أخرجه الأزدي في «الضعفاء» كما في «اللسان» [٢/ ٤٢٦]، وإسماعيل روايته عن غير أهل بلده متكلم فيها، وهذه منها، لكنه توبع عليه، تابعه حبان بن عليّ العنزي عن ليث عن أنس به مثله . . . وزاد: (كما يذود أحدكم عن حوضه غريبة الإبل) .

هكذا أخرجه تمام في «فوائده» [رقم ٨٣٤]، ومن طريقه ابن طولون في الأحاديث المائة [ص ٢٤-٢٥]، بإسناد فيه من لم أعرف إلى حبان ابن عليّ به . . . .

قلتُ: وحبان هذا ضعيف على صلاحه وفضله، بل تركه الدارقطني وغيره، ثم إن داود البصري هذا الذي يروي عن أنس وعنه الليث: قد قال عنه الأزدي: «متروك الحديث» ثم ساق له هذا الحديث في ترجمته من «الضعفاء» كما في «اللسان» [٢/ ٣٢٦]، ثم رأيت ابن شاهين: قد أخرج هذا الحديث مثل اللفظ الماضي في «جزء من حديثه» [رقم ٤٠]، من طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعاني عن الفضل بن العلاء عن الليث عن داود بن أبي هند عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد جيد إلى الليث، فكأنه قد اضطرب فيه على عادته، وداود البصري في الطريق الماضي: قد نسب هنا بكونه ابن أبي هند، وهو بصري مشهور؛ لكنه لم يسمع من أنس كما جزم به الحاكم، ولما وقع اسمه مبهمًا في الطرق الماضي: لم يفطن له الأزدي وظنه آخر، فأورده في كتابه في «الضعفاء» وقال: «متروك الحديث» ثم ساق له هذا الخبر، وكأنه استنكره؛ فلم يجد في الإسناد من يحمل عليه سواه، فقال فيه ما قاله، وأقره الذهبي في «الميزان» وتابعه الحافظ في «اللسان» مع أن في الطريق إليه ما يمنع من تعصيب الجناية برقبته وحده؛ لو سلمنا كونه مجهولاً لا يعرف إلا بهذا الحديث، والليث بن أبي سليم -راويه عنه- هو الأولى بالحمل عليه ولا بد، إذا ظهر أن داود البصري هذا هو ابن أبي هند الإمام الحافظ الجليل، كما وقع منسوبًا عند ابن شاهين فيما مضى .

وعلى كل حال: فالحديث منكر المتن والإسناد، واللَّه المستعان .

٤١١٥- صحيح المرفوع منه فقط: هذا إسناد ساقط، وروح بن المسيب ضعفه جماعة، وحمل عليه ابن حبان، راجع ترجمته في «اللسان» [١/ ٢٩٩]، وشيخه الرقاشي منكر الحديث كما مضى مرارًا . =

فقال: تصديق هذا فى القرآن، قال: فقرأ علينا: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: ٣١]، فهؤلاء الذين يجتنبون الكبائر، وهؤلاء الذين واقعوا الكبائر بقيت لهم شفاعة محمد ﷺ، قال: فقال يزيد لأنسٍ: صدقت.

= وقد اختلف على روح بن المسيب فى سنده، فرواه عنه ابن أبى إسرائيل كما مضى، وخالفه الحسن بن عيسى الحربى، فرواه عنه فقال: عن يزيد الرشك عن أنس بالمرفوع منه فقط، فأسقط منه (الرقاشى) وأبدله بـ (الرشك).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [٢/ رقم ١١٠١]، وفى «الأوسط» [٩/ رقم ٩١٧٧]، من طريق مورع بن عبد اللَّه عن الحسن الحربى به...

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد الرشك عن أنس؛ إلا روح بن المسيب، تفرد به الحسن بن عيسى».

قلتُ: والحسن هذا ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ١٧٤]، وقال: «كان يخطئ أحيانًا» فلعله وهم فيه، كأنه أراد أن يقول: (عن روح بن المسيب عن يزيد الرقاشى...) فقال: (عن يزيد الرشك) فأبدل ضعيفًا بثقة، وقد يكون الوهم فيه من الراوى عنه: (مورع بن عبد اللَّه)، فإنى لم أظفر له بترجمة، وأراه من أغمار مشيخة الطبرانى، وقد يكون روح بن المسيب قد اضطرب فيه.

وقد رأيت ابن عدى قد أخرج هذا الحديث فى «الكامل» [٣/ ١٤٣]، من طريق المؤلف به...

ثم قال: «وهذا رواه [بالأصل: (روى)] عن يزيد الرقاشى مع روح غيره؛ إلا أن التفسير لم يذكره غيره».

قلتُ: يقصد أن الحديث مشهور عن يزيد الرقاشى عن أنس بالمرفوع منه فقط؛ أما سائره من قول أنس: فقد تفرد به روح بن المسيب، وهو ضعيف صاحب مناكير.

وللحديث طريق آخر عن أنس بالمرفوع منه فقط وزاد: (وتلا -يعنى النبى ﷺ هذه الآية: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾.

هكذا أخرجه البيهقى فى «الاعتقاد» [ص ٢٠٢/ طبعة دار الآفاق]، من طريق إبراهيم بن ديزيل عن محمد بن أبى بكر المقدمى عن جعفر بن سليمان عن مالك بن دينار عن أنس. =

٤١١٦- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا درست بن زياد، حدّثنا يزيد الرقاشي، حدّثنا أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ثَوْرَانِ عَقِيرَانِ فِي النَّارِ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات مشاهير، لكن رأيت ابن أبي حاتم قد قال في «العلل» [رقم ١٧٢٩]: «وسألت أبي عن حديث رواه عبد اللَّه بن أبي بكر المقدمي عن جعفر بن سليمان الضبعي عن مالك بن دينار عن أنس . . .» وساق الحديث، ثم قال: «سمعت أبي يقول: هذا حديث منكر». .

قلتُ: هكذا وقع . . . عنده: (عبد اللَّه بن أبي بكر المقدمي) بدل: (محمد بن أبي بكر) وأراه الصواب إن شاء اللَّه؛ لأن عبد اللَّه بن أبي بكر هو المشهور بالرواية عن جعفر بن سليمان دون أخيه محمد بن أبي بكر، فالظاهر أن (عبد اللَّه) قد تحرفت إلى (محمد) في مطبوعة «الاعتقاد» للبيهقي، أو ربما كان ذلك وقع وهمًا من بعضهم، وعبد اللَّه هذا منكر الحديث على التحقيق: وقد ضعفه جماهير النقاد، راجع ترجمته في «اللسان» [٣/ ٢٦٣]، ورأيت الذهبي قد ذكر له هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» ونقل قول أبي حاتم فيه؛ وهذا يؤيد أنه صاحب هذا الحديث عن جعفر عن سليمان؛ وليس أخوه محمد -الثقة المأمون- كما وقع عند البيهقي.

ثم إن الحديث بهذا التمام منكر كما قال أبو حاتم، والمحفوظ: هو المرفوع منه فقط؛ فله طرق كثيرة عن أنس؛ وشواهد عن جماعة من الصحابة. فانظر الماضي [برقم ٣٢٨٤، ٤١٠٥]، والآتي [برقم ٤٣٠٤، ٥٨١٣]، وهو حديث صحيح ثابت. .

٤١١٦- **صحيح دون قوله**: (عقيران) أخرجه الطيالسي [٢١٠٣]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٠٢]، وابن حبان في «المجروحين» [١/ ٢٩٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [١ / ٤٦ - ٤٧]، وفي «الموضوعات» [١/ ١٤٠]، والطحاوي في «المشكل» [١/ ١٠١-١٠٢]، وغيرهم من طرق عن درست بن زياد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد مظلم، قال البوصيري في «الإتحاف» [٨/ ٨٢]: «رواه أبو داود الطيالسي ومسدد وأبو يعلى الموصلي، ومدار أسانيدهم على يزيد الرقاشي وهو ضعيف» وقبله قال ابن كثير في «تفسيره» [٨/ ٣٢٩]، هذا حديث ضعيف؛ لأن يزيد الرقاشي ضعيف) كذا قالا، وسكتا عن (درست بن زياد) قال ابن الجوزي عقب روايته في «المتناهية»: «يزيد -يعني الرقاشي- ليس بشيء، قال ابن حبان: درست منكر الحديث، لا يحل الاحتجاج به». =

= **قلتُ**: وهذا الحديث ساقه ابن عدى وابن حبان كلاهما فى ترجمة (درست) من «الضعفاء» وكذا أورده ابن الجوزى فى «الموضوعات» وأعله بـ(درست) ونقل كلام ابن حبان الماضى، وزاد: «وقال يحيى -يعنى ابن معين: لا شىء» وقد تعقبه السيوطى فى «اللألئ المصنوعة» [١/ ٧٥]، قائلاً عن درست: قلتُ: لم يتهم بكذب، بل قال النسائى: ليس بالقوى، وقال الدارقطنى: ضعيف، ووثقه ابن عدى فقال: أرجو أنه لا بأس به».

قلتُ: درست هذا وإن لم يرم بالكذب صراحة؛ إلا أنه ساقط الحديث، وهَّاه أبو زرعة وجماعة، وكان صاحب مناكير لا تطاق، أما ابن عدى فلم يوثقه كما زعم السيوطى، بل قال: «أرجو أنه لا بأس به . . .» وهذا منه ليس تقوية لحال درست؛ فضلاً عن أن يكون توثيقًا، بل قال الإمام المعلمى اليمانى فى «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ٤١٠/ طبعة دار الاثار]: «وابن عدى يذكر منكرات الراوى ثم يقول: أرجو أنه لا بأس به، يعنى بالبأس: تعمد الكذب، ودرست واه جدًا» . .

قلتُ: لكن درست لم ينفرد به، فقال السيوطى فى «اللألئ» [١/ ٧٥]: «وله متابع جليل: قال أبو الشيخ: حدّثنا أبو معشر الدارمى، حدّثنا هدبة حدّثنا حماد بن سلمة، عن يزيد الرقاشى به . . .».

قلتُ: هو عند أبى الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١١٥٩]، وسنده صحيح إلى حماد بن سلمة، وهو متابع جليل كما قال السيوطى؛ لكن قال المعلمى فى «حاشية الفوائد المجموعة» [ص ٤١٠]: «فى سند المتابعة من لم أعرف» كذا قال، وليس فى الإسناد من يخفى حاله سوى أبى معشر الدارمى، وهو الحسن بن سليمان بن نافع البصرى نزيل بغداد، ترجمه الخطيب فى «تاريخه» [٧/ ٣٢٧]، ونقل توثيقه عن الدارقطنى؛ وقبل ذلك نص على روايته عن (هدبة بن خالد) ثم قال الإمام المعلمى: «مردود الخبر إلى يزيد الرقاشى، وهو واه جدًا ليس بشىء فى الرواية».

قلتُ: وهو كما قال، لكن الحديث صحيح ثابت دون قوله: (عقيران) فله شاهد عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ: (الشمس والقمر ثوران مكوران يوم القيامة) أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [١/ ١٠١]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٢/ ٦٣]، والبيهقى فى «البعث» كما فى «اللألئ المصنوعة» [١/ ٧٥-٧٦]، والبزار فى «مسنده» والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٦/ ٢٩٩]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن المختار عن عبد اللّه الداناج عن أبى سلمة عن أبى هريرة به . . . =

٤١١٧- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا كهمس بن المنهال، حدّثنا سعيد ابن أبى عروبة، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن صوم خمسة أيامٍ من السنة: يوم الفطر، ويوم النحر، وأيام التشريق.

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح على شرط البخارى؛ بل هو فى «صحيح البخارى» [٣٠٢٨]، من هذا الطريق به . . . لكن مختصراً بلفظ: (الشمس والقمر مكوران يوم القيامة) قال الإمام الألبانى فى «الصحيحة»: [١/ ١٩٢/ رقم ١٢٤]، بعد أن أعل حديث أنس بـ (يزيد الرقاشى): «قد أساء ابن الجوزى بإيراده لحديثه فى «الموضوعات»، على أنه قد تناقض، فقد أورده أيضًا فى «الواهيات» يعنى الأحاديث الواهية غير الموضوعة، وكل ذلك سهو منه عن حديث أبى هريرة هذا الصحيح . . .».

قلتُ: قد يعتذر لابن الجوزى: بكونه أورد حديث يزيد الرقاشى فى «الموضوعات»؛ لكونه فيه زيادة ليست فى حديث أبى هريرة، وهى قوله: (عقيران) فإن الحديث صحيح دونها.

● **تنبيهان**:

الأول: عزا الحافظ هذا الحديث من رواية أنس إلى المؤلف فى «الفتح» [٦/ ٣٠٠]، فقال بعد أن تكلم على حديث أبى هريرة: «وأخرج أبو يعلى معناه من حديث أنس وفيه «ليراهما من عبدهما».

قلتُ: وليست هذه الزيادة عند المؤلف هنا، ولا فى «مسنده» هذا كله، فلعله رواها فى «مسنده الكبير».

والثانى: عزا السيوطى حديث أنس فى «الجامع الصغير» [رقم ٤٩٤٩]، إلى ابن مردويه فى «تفسيره» مثل لفظ المؤلف، إلا أنه زاد: (إن شاء أخرجهما، وإن شاء تركهما) وهذه الزيادة لم أقف عليها عند غيره، ولا أدرى: هل الحديث عنده من طريق يزيد الرقاشى عن أنس أم ماذا؟! و«تفسير ابن مردويه» مما أصبح أثراً بعد عين، فقد عفى عليه الزمان؛ وما أدرى ما صنع به الحدثان، إذ لم تره العيون منذ عصر السيوطى حتى الآن؛ وابن كثير كثير النقل منه بأسانيده فى (تفسيره)، وهو من (مسموعات) الحافظ ابن حجر فى «المعجم المفهرس» واللَّه المستعان.

٤١١٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه قريبًا [برقم ٤١١١]، وقد اختلف فى سنده على ابن أبى عروبة كما مضى [برقم ٢٩١٣]. =

٤١١٨- حَدَّثَنَا قطن بن نسير الغبرى، حدّثنا عبيس بن ميمون القرشى، حدّثنا يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قالً: سمعت النبى ﷺ يقول: «**أَمَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُقْرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص] ثَلاثَ مَرَّاتٍ فِى لَيْلَةٍ؟! فَإِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ**».

٤١١٨- صحيح دون قوله: (ثلاث مرات): أخرجه الخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ١٤٤١]، من طريق إبراهيم بن مهدى عن عبيس [وقع عنده: (عيسى) وهو تصحيف] بن ميمون، عن يزيد ابن أبان الرقاشى عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد مظلم، عبيس بن ميمون تركه ابن معين والفلاس وغيرهما؛ وقال أحمد: «له أحاديث مناكير» وقال أبو حاتم و البخارى: «منكر الحديث» وقال ابن حبان: «كان شيخًا مغفلاً يروى عن الثقات الأشياء الموضوعات توهمًا لا تعمدًا، فإذا سمعها أهل العلم سبق إلى قلوبهم أنه كان المتعمد لها» وهو من رجال ابن ماجه وحده، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٣٠٨]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه عبيس وهو متروك» وسها عن شيخه يزيد الرقاشى، وهو منكر الحديث فى حد الترك، وبه وحده أعله البوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ١٠٤]، وهو قصور منه هو الآخر، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . :

١- منها: ما أخرجه ابن ماجه [٣٧٨٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٣٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٢٥/ ١٢٦]، و[٢/ ١٢٧]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٩٠٩]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٤٦٤، ٢٤٦٥]، و[رقم ٢٤٦٦]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس مرفوعًا: (﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾: تعدل ثلث القرآن).

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن جرير بن حازم إلا يزيد بن هارون» . .

قلتُ: قد تابعه وهب بن جرير عن أبيه به . . . كما أشار ابن عدى فى «الكامل» لكنه أنكره من حديث وهب، ثم إنه ساق هذا الحديث مع جملة أخرى فى ترجمة جرير بن حازم من «الكامل» ثم قال: «وهذه الأحاديث عن قتادة عن أنس التى أمليتها لا يتابع جريراً أحد إلا حديث «كان النبى ﷺ يمد صوته بالقرءاة» فإنه رواه همام أيضًا عن قتادة» ثم قال فى ختام ترجمة جرير: [٢/ ١٣٠]: «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة؛ فإنه يروى أشياء عن قتادة لا يرويها غيره . . .». =

٤١١٩- حَدَّثَنَا محمد بن بحر، حدّثنا المعلىّ بن ميمون المجاشعي، حدّثنا يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ أَلْطَفَ مُؤْمِنًا أَوْ خَفَّ لَهُ فِي شَيْءٍ، مِنْ حَوَائِجِهِ، صَغُرَ ذَاكَ أَوْ كَبُرَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُخْدِمَهُ مِنْ خَدَمِ الْجَنَّةِ**».

٤١٢٠- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فَأُصِيبَتْ ذِمَّتُهُ، فَقَدِ اسْتُبِيحَ حِمَى اللَّهِ وَأَخْفَرَتْ ذِمَّتُهُ، وَأَنَا طَالِبٌ بِذِمَّتِهِ**».

= **قلتُ**: قد تكلم النقاد فى رواية جرير عن قتادة، حتى ضعفه ابن معين فيه خاصة، وقال أحمد: «كان يحدث بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها بواطيل».

وقال ابن مهدى: (يضعف فى حديثه عن قتادة) فالإسناد من هذا الطريق منكر، وقد خولف فيه جرير بن حازم: خالفه شعبة وابن أبى عروبة وأبان العطار وسعيد بن بشير وبكير بن أبى السمط وغيرهم، فرووه عن قتادة فقالوا: عن سالم بن أبى الجعد عن معدان بن أبى طلحة عن أبى الدرداء مرفوعًا: (أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن فى ليلة؟! قيل: يا رسول اللَّه: ومن يطيق ذلك؟! قال: يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.

هكذا أخرجه عبد بن حميد [٢١١] -واللفظ له- ومسلم، والنسائى فى «الكبرى» وأحمد وجماعة كثيرة؛ وهذا الوجه هو المحفوظ عن قتادة بلا ارتياب، وسنده صحيح حجة، وقد صرح قتادة بالسماع عند عبد بن حميد وغيره.

وللحديث شواهد باللفظ الأول: لا يصح منها شىء، فانظر الكلام على بعضها فى «الضعيفة» [١٠/ ١٥٣]، للإمام، والحديث محفوظ دون لفظ: (ثلاث مرات).

● **تنبيه**: رأيت ابن كثير قد أورد هذا الحديث من طريق المؤلف فى «تفسيره» [٨/ ٥٢٣/ طبعة دار طيبة]، وقال: «هذا إسناد ضعيف» وقد تصحف عنده (عبيس بن ميمون) إلى (عيسى بن ميمون).

٤١١٩- منكر: انظر الماضى [برقم ٤٠٩٣].

٤١٢٠- منكر بهذا اللفظ: مضى الكلام عليه [رقم ٤١٠٧].

٤١٢١- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا حجاجٌ، عن الربيع بن صبيح، حدّثنا يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**يُجَاءُ بِابْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ بَذَجٌ** - وَرُبَّمَا قَالَ-: **كَأَنَّهُ جَمَلٌ - فَيَقُولُ: ابْنَ آدَمَ، أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ، انْظُرْ إِلَى عَمَلِكَ الَّذِى عَمِلْتَهُ لِى فَأَنَا أَجْزِيكَ، وَانْظُرْ إِلَى عَمَلِكَ الَّذِى عَمِلْتَهُ لِغَيْرِى فَيُجَازِيكَ عَلَى الَّذِى عَمِلْتَ لَهُ**».

٤١٢٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِى إِسْرَائِيلَ، حدّثنا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنِى يَزِيدُ

٤١٢١- **منكر بهذا السياق**: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٣١٠]، من طريق المؤلف به . . . .

قال أبو نعيم: «. . . وأحاديث الربيع . . . عن يزيد الرقاشى منها غرائب، ومنها مشاهير».

قلتُ: والربيع بن صبيح كان سيئ الحفظ على صلاحه وتهجده؛ وقد ضعفه جماعة؛ وشيخه يزيد الرقاشى: إلى الترك ما هو، وبه وحده أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٦٦]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبان الرقاشى».

أما صاحبه الهيثمى فقد أغرب وقال فى «المجمع» [١٠/ ٣٨٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه مدلسون» كذا قال، وليس فى إسناده من وصف بالتدليس سوى الربيع بن صبيح وحده، وحجاج فى سنده: هو ابن محمد المصيصى أبو محمد الأعور الثقة المشهور.

وللحديث طريق آخر: يرويه إسماعيل بن مسلم المكى عن الحسن البصرى عن أنس به نحوه . . . عند هناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٨٥٤]، وهذا إسناد منكر، وإسماعيل قد تركه جماعة، وضعفه آخرون، وقد اضطرب فى متنه أيضًا، كما تراه عند الترمذى [٢٤٢٧]، وجماعة.

وقد خولف فى وصله، خالفه «الثقات» من أصحاب الحسن، فرووه عنه به مرسلاً ليس فيه أنس، وهذا هو المحفوظ عنه؛ والرواية المرسلة عند أسد السنة فى «الزهد» [رقم ٨٢]، والحسين ابن حرب فى «زوائده على زهد ابن المبارك» [رقم ١٠٠٩]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٧٦٧٢]، وغيرهم.

لكن للفقرة الثانية من الحديث شواهد يتقوى بها إن شاء اللّه؛ وهو منكر بهذا السياق والتمام.

٤١٢٢- **منكر**: أخرجه ابن ماجه [٢٧٠٠]، والطيالسى [٢١١٢]، وأبو سليمان الربعى فى وصايا العلماء [ص٢٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٠١-١٠٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «العلل» [٢/ ٨٩٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٩٤]، ومسدد فى «مسنده» =

الرَّقَاشيُّ، حدّثنا أَنَسُ بْنُ مَالك، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُول اللَّه ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، مَاتَ فُلانٌ، قَالَ: «أَلَيْسَ كَانَ مَعَنَا آنفًا»؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّه، كَأَنَّهَا إِخْذَةٌ عَلَى غَضَبٍ! الْمَحْرُومُ مَنْ حُرِمَ وَصِيَّتَهُ»

٤١٢٣- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا يزيد الرقاشي، عن أنس ابن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ النَّسَاءُ فِي أَجَلِهِ، وَالزِّيَادَةُ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

٤١٢٤- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا يزيد الرقاشي، عن أنسٍ،

= كما في «إتحاف الخيرة» [٣/ ١٣١]، وغيرهم من طرق عن درست بن زياد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . . وهو عند ابن ماجه بجملة: «المحروم من حرم وصيته».

قال المنذري في «الترغيب» [٤ / ١٦٩]: (رواه أبو يعلى بإسناد حسن)، وتابعه الهيثمي على ذلك في «المجمع» [٤/ ٣٨١].

قلتُ: وهذا منهما تساهل فاحش، وكيف زاغ بصرهما عن درست وشيخه؟! وهما يعلان الأخبار بهما كثيرًا! وقد أصاب ابن الجوزي حيث قال يعل الحديث: «أما حديث أنس: ففي الطريق الأول: يزيد الرقاشي وهو غاية الضعف عندهم، وفيه درست، قال يحيى -يعني ابن معين-: لا شيء، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به».

قلتُ: واقتصر البوصيري على إعلاله بـ(يزيد الرقاشي) وحده، في «مصباح الزجاجة»، وكذا في «الإتحاف» [٣/ ١٣١]، وهو منه قصور، والراوي عن الرقاشي مثله أو أشد، والحديث عزاه الحافظ في «الفتح» [٣/ ٢٥٤]، إلى ابن أبي الدنيا في «كتاب الموت» مثل لفظ ابن ماجه . . . وسكت عليه.

٤١٢٣- **صحيح**: مضى قريبًا [برقم ٤٠٩٧].

٤١٢٤- **صحيح**: أخرجه الحارث في «مسنده» [رقم ١٠٥/ زوائد الهيثمي]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ١٩٣]، وغيرهما من طريقين عن حماد بن زيد عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر؛ قال البوصيري في «الإتحاف» [١/ ١١٦]: «مدار حديث أنس بن مالك على يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف» وكذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/ ١٥]، =

قال: قال رسول اللّه ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ مِنْ دِينِهِمُ الصَّلاةُ، وَآخِرَ مَا يَبْقَى الصَّلاةُ، وَأَوَّلَ مَا يُحَاسَبُونَ بِهِ الصَّلاةُ، يَقُولُ اللَّهُ: انْظُرُوا فِي صَلاةِ عَبْدِي، فَإِنْ كَانَتْ تَامَّةً كُتِبَتْ تَامَّةً، وَإِنْ وُجِدَتْ نَاقِصَةً، قَالَ: انْظُرُوا، هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ وُجِدَ لَهُ تَطَوُّعٌ تَمَّتِ الْفَرِيضَةُ مِنَ التَّطَوُّعِ، ثُمَّ قَالَ: انْظُرُوا هَلْ زَكَاتُهُ تَامَّةٌ؟ فَإِنْ وُجِدَتْ زَكَاتُهُ تَامَّةً كُتِبَتْ تَامَّةً، وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً، قَالَ: انْظُرُوا، هَلْ لَهُ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ تَمَّتْ لَهُ زَكَاتُهُ مِنَ الصَّدَقَةِ».

٤١٢٥- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حمادٌ، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال رسول اللّه ﷺ: «لأَنْ أَجْلِسَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ مِنْ غُدْوَةٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ».

= بيزيد الرقاشى، وهو كما قالا؛ ومتى انفرد الرقاشى عن أنس بحديث: فأغسل يديك منه بماء وأشنان، لكن تابعه جماعة على فقرة من أوله فقط، وزاد فيه بعضهم زيادة منكرة، قد أشرنا إليها فى غير هذا المقام.

وللحديث شواهد ثابتة نحو سياقه هنا. يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٦٢٢٥]، وفى الباب عن تميم الدارى عنه الدارمى وأحمد والبيهقى والطبرانى وغيرهم موقوفًا ومرفوعًا بإسناد صحيح، وفى الباب أيضًا عن رجل من الصحابة: عند أحمد [٤ / ١٠٣]، بسند صحيح أيضًا؛ وقد مضى للحديث طريق آخر مختصرًا [برقم ٣٩٧٦].

٤١٢٥- ضعيف: أخرجه الحارث فى «مسنده» [٢/ رقم ١٠٤٨]، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» [رقم ٣٥]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٢٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به... وزاد الخطيب: (ومن العصر إلى غروبها: أحب إلىّ من كذا وكذا) ولفظ ابن منيع: (لأن أقعد مع قوم يذكرون اللّه بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس أحب إلىّ من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل؛ ولأن أذكر اللّه بعد العصر حتى تغرب الشمس أحب إلىّ من أن أعتق ثمانية رقاب من ولد إسماعيل).

قلتُ: قد اختلف فى سنده على حماد بن زيد، فرواه عنه بعض أصحابه على هذا الوجه؛ وخالفهم بعض آخر، فرووه عنه فقالوا: عن حماد عن المعلىّ بن زياد عن يزيد الرقاشى عن أنس به نحوه مع زيادة فيه، فأدخلوا فيه واسطة بين حماد و الرقاشى. =

= هكذا أخرجه المؤلف في الماضي [برقم ٤٠٨٧]، وفي الآتي بعد هذا [رقم ٤١٢٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٨٧٩]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٦٦٩]، والخطيب في الفقيه والمتفقه [عقب رقم ٣٥]، وغيرهم.

وحماد بن زيد هو شيخ الإسلام، فالظاهر أنه كان قد سمع الحديث أولاً من المعلىّ بن زياد عن يزيد الرقاشي، ثم قابل يزيداً فحدثه به . . .

ويؤيد هذا: أن بعض أصحاب حماد كأبي الربيع الزهراني ولوين وغيرهما قد رووه عن حماد على الوجهين جميعًا، ومدار الحديث على يزيد الرقاشي، وهو منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد وغيره. وبه أعله جماعة كما مضى بسط ذلك في الماضي [برقم ٤٠٨٧].

لكن للحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . بسياق أتم، ولا يصح منها شيء قط، مضى بعضها [برقم ٣٣٩٢]، ومنها: ما أخرجه أبو داود [٣٣٩٢]، والبيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٥٦١، ٥٦٢]، وفي «سننه» [١٥٩٥٩]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٨٧٨]، والطحاوي في «المشكل» [٩/ ١٨٥]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٤١٨، ٢٤١٩]، وغيرهم من طرق عن موسى بن خلف العمي عن قتادة عن أنس مرفوعًا: (لأن أقعد مع قوم يذكرون اللَّه تعالى من صلاة الغداة حتى تطلع الشمس أحب إليّ من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل، ولأن أقعد مع قوم يذكرون اللَّه من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس أحب إليّ من أن أعتق أربعة) هذا لفظ أبي داود.

قال العراقي في «المغني» [١/ ٢٤]: «رواه أبو داود بإسناد حسن» وتبعه السيوطي في «الجامع الصغير» [رقم ٧٢٠٣]، ووافقهما الإمام في «الصحيحة» [٦/ ٩٩٤]، ، وليس كما قالوا، فإن موسى بن خلف العمي مختلف فيه، وثقه جماعة، وتكلم فيه جماعة آخرون، ولم يكن بحيث يقبل منه التفرد عن مثل قتادة أصلاً، بل قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [٢/ ٢٤٠]: (كان رديء الحفظ، يروى عن قتادة أشياء مناكير . . .) .

وقد خولف في سنده ومتنه، خالفه شعبة بن الحجاج - وهو أوثق منه وأثبت عدد رمل عالج، - فرواه (عن قتادة فقال: عن قتادة قال: سمعت أبا الجعد يحدث عن أبي أمامة أن رسول اللَّه ﷺ قال: «من صلى صلاة الصبح، ثم قعد بذكر اللَّه -عز وجل- حتى تطلع الشمس، كان له كمن أعتق أربعة من ولد إسماعيل) هكذا أخرجه الطحاوي في «المشكل» [٩/ ١٨٦]، بسند صحيح إلى شعبة به . . . =

٤١٢٦- **حَدَّثَنَا** أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا المعلىّ بن زياد، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لأَنْ أَجْلِسَ مَعَ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ مِنْ صَلاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ ثَمَانِيَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ**».

٤١٢٧- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا عمر بن يونس، حدّثنا عكرمة، حدّثنا يزيد الرقاشى فى حوض زمزم- والناس مجتمعون عليه من قريش وغيرهم- قال: حدثنى أنس ابن مالك، قال: كان رجلٌ على عهد رسول اللَّه ﷺ يغزو معَ رسول اللَّه، فإذا رجع وحط عن راحلتِه، عمد إلى مسجد الرسول فجعل يصلى فيه فيطيل الصلاة، حتى جعل بعض

= وهذا هو المحفوظ عن قتادة بلا تردد، وشيخ قتادة (أبو الجعد) لم أستطع تمييزه الآن، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحو لفظ أبى داود الماضى، ولا يصح منها شىء، بل أكثرها مناكير، وكنت قد ملت إلى تحسينه بنحو لفظ المؤلف هنا كما مضى فى تعليقنا على الطريق الماضى [برقم ٣٣٩٢]، و[رقم ٤٠٨٧]، وأنا أتراجع عن ذلك هنا، ولعلنى أبسط الكلام على تضعيفه فى مكان آخر إن شاء اللَّه.

٤١٢٦- **منكر بهذا التمام**: انظر الماضى [برقم ٤٠٨٧].

٤١٢٧- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٥٢-٥٣]، من طريق شيخه محمد ابن معمر عن أبى شعيب [بالأصل: (الأشعث) وهو تصحيف] الحرانى عن يحيى بن عبد اللَّه عن الأوزاعى عن يزيد الرقاشى عن أنس به نحوه... دون بعض من أوله.

قال أبو نعيم: «رواه عكرمة بن عمار وغيره عن يزيد نحوه».

قلتُ: رواية عكرمة هى ذى عند المؤلف هنا، وطريق أبى نعيم لا يصح إلى الأوزاعى، فشيخه محمد بن معمر: هو أبو مسلم الأصبهانى: ترجمه الذهبى فى «تاريخه» [وفيات سنة ٣٥٥هـ]، وفى «العبر» [١/ ١٤٧]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأبو شعيب الحرانى هو عبد اللَّه بن الحسن الثقة المشهور، غمزه بعضهم بأخذ الأجرة على الحديث، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٣٦٩]، وقال: «يخطئ ويهم» راجع ترجمته فى «الميزان» و«لسانه»، وشيخه (يحيى بن عبد اللَّه) هو البابلتى أبو سعيد الضعيف المشهور، وتكلموا فى روايته عن الأوزاعى خاصة؛ بل جزم ابن معين وغيره أنه لم يسمع منه شيئًا، وقد خولف فى سنده، خالفه الوليد بن مسلم =

أصحاب النبى ﷺ يرون أن له فضلا عليهم، فمر يومًا ورسول اللَّه ﷺ قاعدٌ فى أصحابه، فقال له بعض أصحابه: يا نبى اللَّه، هذا ذاك الرجل ـ فإما أرسل إليه نبى اللَّه، وإما جاء من قبل نفسه ـ فلما رآه رسول اللَّه ﷺ مقبلا، قال: «**وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ إِنَّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ سُفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ**»، فلما وقف على المجلس، قال له رسول اللَّه ﷺ: «**أَقُلْتَ فِى نَفْسِكَ حِينَ وَقَفْتَ عَلَى الْمَجْلِسِ: لَيْسَ فِى الْقَوْمِ خَيْرٌ مِنِّى؟**» قال: نعم، ثم انصرف فأتى ناحيةً من المسجد، فخط خطًا برجله، ثم صف كعبيه فقام يصلى، فقال رسول اللَّه: «**أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى هَذَا يَقْتُلُهُ؟**» فقام أبو بكر، فقال رسول اللَّه: «**أَقَتَلْتَ الرَّجُلَ؟**» قال: وجدته يصلى فهبته، فقال رسول اللَّه: «**أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى هَذَا يَقْتُلُهُ؟**» قال عمر: أنا، وأخذ السيف فوجده قائمًا يصلى، فرجع، فقال رسول اللَّه لعمر: «**أَقَتَلْتَ الرَّجُلَ؟**» قال: يا نبى اللَّه، وجدته يصلى فهبته، فقال رسول اللَّه: «**أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى هَذَا يَقْتُلُهُ؟**»قال علىٌ: أنا، قال رسول اللَّه: «**أَنْتَ لَهُ إِنْ أَدْرَكْتَهُ**»، فذهب علىٌ فلم يجده، فرجع، فقال رسول اللَّه: «**أَقَتَلْتَ الرَّجُلَ؟**»قال: لم أدر أين سلك من الأرض، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ هَذَا أَوَّلُ قَرْنٍ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِى**»، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْ قَتَلْتَهُ ـ أَوْ قَتَلَهُ ـ مَا اخْتَلَفَ فِى أُمَّتِى اثْنَانِ، إِنَّ بَنِى إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى وَاحِدٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ- يَعْنِى أُمَّتَهُ- سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِى النَّارِ إِلا فِرْقَةً**

= الشامى، وهو أوثق منه مائة مرة- فرواه... قلتُ: عن الأوزاعى فقال: عن قتادة عن أنس به مطولاً نحوه... مع اختلاف يسير دون طرف من أوله.

هكذا أخرجه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٤٩٩]، بإسناد قوى إليه، وهذا هو المحفوظ عن الأوزاعى؛ لكن الوليد بن مسلم يدلس ويسوى، وقد عنعنه فيما بين الأوزاعى وقتادة، فأخشى أن يكون فعلها.

وسند المؤلف فيه: يزيد الرقاشى وهو منكر الحديث، والراوى عنه متكلم فيه، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه مطولاً...، مضى بعضها [برقم ٩٠، ٣٦٦٨]، ويأتى بعضها [برقم ٣٦٦٨، ٤١٤٣]، ولا يصح منها شىء، بل كلها بأسانيد تالفة، لكن لأكثره شواهد عن جماعة من الصحابة. وهو منكر بهذا السياق جميعًا.

وَاحِدَةً»، فقلنا: يا نبى اللَّه، من تلك الفرقة؟ قال: «**الْجَمَاعَةُ**»، قال يزيد الرقاشى: فقلت لأنسٍ: يا أبا حمزة، وأين الجماعة؟ قال: مع أمرائكم، مع أمرائكم.

٤١٢٨- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدّثنا عباد بن عباد المهلبى، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قالوا: يا رسولَ اللَّه، أرأيت أحدنا يحدث نفسه بالشىء الذى لأن يخر من السماء فينقطع أحب إليه من أن يتكلم به؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**تِلْكَ مَحْضُ الإِيمَانِ**».

٤١٢٩- حَدَّثَنَا حفص بن عبد اللَّه أبو عمر الحلوانى، حدّثنا درست بن زياد، عن يزيد الرقاشى، عن أنسٍ، قال: كنت أمشى مع النبى ﷺ، فقال لى: «**يَا بُنَىَّ، ادْعُ لِى مِنْ هَذِهِ الدَّارِ بِوَضُوءٍ**»، فقلت: رسول اللَّه ﷺ يطلب وضوءاً؟ فقال: أخبره أن دلونا جلد ميتةٍ، فقال: «**سَلْهُمْ، هَلْ دَبَغُوهُ؟**»قالوا: نعم، قال: «**فَإِنَّ دِبَاغَهُ طُهُورُهُ**».

٤١٢٨- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه ابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٧٨٤]، من طريق عباد بن عباد المهلبى عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، ويزيد الرقاشى منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٨٤]، لكنه توبع عليه: تابعه عليه ثابت البنانى عن أنس به... عند أحمد فى «المسند» كما فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٢٧]، من طريق مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت به...

قلتُ: وهذه متابعة لا تثبت، ومؤمل سيئ الحفظ؛ صاحب أوهام وأغلاط ومناكير مع صلابته فى السنة، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد ثابتة، يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٥٩١٤، ٥٩٢٣]، لكن هذه الشواهد ليس فيها قوله: (... بالشىء الذى لأن يخر من السماء، فينقطع أحب إليه من أن يتكلم به) بل فيها غيره بسياق آخر، واللَّه المستعان.

٤١٢٩- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٠٢]، من طريق المؤلف به...

قلتُ: هذا إسناد واه جداً، درست بن زياد وهّاه أبو زرعة وغيره، وضعفه جماعة، وشيخه الرقاشى منكر الحديث، وبه وحده أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [١/ ٧٦]،

أما صاحبه الهيثمى فقال فى «المجمع» [١/ ٥٠٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه درست بن زياد عن يزيد الرقاشى، وكلاهما مختلف فى الاحتجاج به». =

٤١٣٠- حَدَّثَنَا عبد الغفار بن عبد اللَّه، حدّثنا أبو شهاب، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ فَيُفْتَحُ بَابٌ مِنْ ذَهَبٍ وَحِلَقُهُ مِنْ فِضَّةٍ، فَيَسْتَقْبِلُنِي النُّورُ الأَكْبَرُ، فَأَخِرُّ سَاجِدًا، فَأُلْقِي مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يُلْقِ أَحَدٌ قَبْلِي، فَيُقَالُ لِي: ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أُمَّتِي!، فَيُقَالُ: لَكَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، قَالَ: ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ أُلْقِي مِثْلَ ذَلِكَ، وَيُقَالُ لِي مِثْلُ ذَلِكَ، وَأَقُولُ: أُمَّتِي! فَيُقَالُ لِي: لَكَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّالِثَةَ، فَيُقَالُ لِي مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي، فَيُقَالُ لِي: لَكَ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ مُخْلِصًا**».

= **قلتُ**: وعلى تسليم دعوى الاختلاف جرحًا وتعديلاً في درست وشيخه: فإن الرجلين ليسا بشيء في الرواية، والحديث صحيح محفوظ دون هذا السياق: وله شواهد عن جماعة من الصحابة.

● **تنبيه**: وقع في سند المؤلف في الطبعتين تصحيف في كنية شيخ المؤلف: (حفص بن عبد اللَّه أبو عمر الحلواني) فتحرفت (أبو) إلى (ابن)، فصار هكذا: (حفص بن عبد اللَّه بن عمر الحلواني) والصواب ما أثبتناه، وهكذا هو في «المطالب العالية» [رقم ٢٤]، وفي «إتحاف الخيرة» [رقم ٤٩٠]، على الجادة، وحفص هذا مترجم في «التهذيب» تمييزًا، وهو شيخ صدوق.

٤١٣٠- **منكر بهذا السياق**: هذا إسناد منكر، قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٦٧٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه يزيد الرقاشي وهو ضعيف».

قلتُ: وغفل عن عنعنة الأعمش؛ وأبو شهاب: هو عبد ربه بن نافع الصدوق المشهور؛ وعبد الغفار بن عبد اللَّه هو ابن الزبير الزبيري الموصلي المترجم في «ثقات ابن حبان» [٨/ ٤٢١]، و«الجرح والتعديل» [٦/ ٥٤].

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/ ٧٢]، بعد أن ساق الحديث: «هو في الصحيح وغيره بغير هذا السياق» وقال الهيثمي في «المجمع» أيضًا: «قلتُ: لأنس أحاديث في «الصحيح» وغيره غير هذا».

قلتُ: وهو كما قالا؛ والحديث منكر بهذا السياق جميعًا.

٤١٣١- حَدَّثَنَا الحسن بن قزعة، حدّثنا عثامٌ، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشى، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ لِلرُّؤْيَا بَاطِنًا، فَكَنُّوهَا بِكُنَاهَا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهَا، وَالرُّؤْيَا لأَوَّلِ عَابِرٍ**».

٤١٣٢- حَدَّثَنَا أحمد بن إسحاق أبو عبد اللَّه الجوهرى البصرى، حدّثنا مكى بن إبراهيم، حدّثنا موسى بن عبيدة الربذى، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**بَعَثَ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ آلاف نَبِيٍّ: أَرْبَعَةَ آلاف إِلَى بَنِى إِسْرَائِيلَ، وَأَرْبَعَةَ آلاف إِلَى سَائِرِ النَّاسِ**».

٤١٣٣- حَدَّثَنَا أحمد بن إسحاق البصرى، حدّثنا مكى بن إبراهيم، حدّثنا موسى

٤١٣١- منكر: أخرجه ابن ماجه [٣٩١٥]، وابن أبى شيبة [٣٠٤٩٥]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٢٣]، وابن أبى عاصم فى «الأوائل» [رقم ١٦٩]، والواحدى فى «الوسيط» [٢/ ٩٦/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [١/ ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . . وهو عند ابن أبى عاصم بالجملة الأخيرة منه فقط: (الرؤيا لأول عابر) ولفظ ابن ماجه قبل تلك الجملة: (اعتبروها بأسمائها، وكنوها بكناها. . .) ومثله عند ابن أبى شيبة وابن منيع، وزادا فى أوله: (إن للرؤيا كنى، ولها أسماء. .) . قال الحافظ فى «الفتح» [١٢/ ٤٣٢]: (حديث ضعيف؛ فيه يزيد الرقاشى) ومثله قال البدر العينى فى «العمدة» [٢٤/ ١٦٩]، وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ١٢٣]: «ومدار أسانيد حديث أنس هذا على يزيد بن أبان الرقاشى وهو ضعيف؛ كما أوضحته فى الكلام على زوائد ابن ماجه».

قلتُ: ولفظه فى «مصباح الزجاجة» [٣/ ٢١٦]: «هذا إسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشى؛ وهو ضعيف» وبه أعله السخاوى فى «المقاصد الحسنة» [ص ١٢٥]، وفيه علة أخرى، وهى عنعنة أبى محمد الأسدى، فإنه إمام فى التدليس.

٤١٣٢- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٩٢]. .

٤١٣٣- منكر: أخرجه الترمذى [٣٢٥٥]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٣٢٧]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٢١١]، والبغوى فى «تفسيره» [٧/ ٢٣٢ طبعة دار طيبة]، والثعلبى فى «تفسيره» [١٢/ ١٢١]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذى عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به. . . =

بن عبيدة الربذي، أخبرني يزيد الرقاشي، أخبرني أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**مَا مِنْ عَبْدٍ إِلا وَلَهُ فِي السَّمَاءِ بَابَانِ: بَابٌ يَدْخُلُ عَمَلُهُ، وَبَابٌ يَخْرُجُ فِيهِ عَمَلُهُ وَكَلامُهُ، فَإِذَا مَاتَ فَقَدَاهُ وَبَكَيَا عَلَيْهِ**»، وتلا هذه الآية: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، فذكر أنهم لم يكونوا يعملون على الأرض عملاً صالحًا تبكي عليهم، ولم يصعد لهم إلى السماء من كلامهم ولا عملهم كلامٌ طيبٌ، ولا عملٌ صالحٌ فتفقدهم، فتبكي عليهم.

= وهو عند الترمذي وأبي نعيم والبغوي بنحو شطره الأول فقط دون قوله: (فذكر أنهم لم يكونوا يعملون . . . إلخ) وليس ذكر الآية عند أبي نعيم.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وموسى بن عبيدة ويزيد ابن أبان الرقاشي يضعفان في الحديث» وقال الحافظ في «المطالب» [رقم ٣٨٠٨]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد ضعيف» وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ٨٩]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف يزيد الرقاشي، وموسى بن عبيدة الربذي..».

قلتُ: والرجلان كلاهما منكر الحديث، وبالثاني منهما: أعله الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٢٣١]، وهو قصور منه، قد عهدناه منه كثيرًا، على أن موسى بن عبيدة لم ينفرد عن يزيد الرقاشي، بل تابعه صفوان بن سليم على نحو شطره الأول فقط دون الآية وما بعدها، عند الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٤٥٩]، وعنه أبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٥٣]، من طريق محمد بن عبد اللَّه بن عرس عن ميمون بن كليب عن إبراهيم بن مهاجر بن مسمار عن صفوان ابن سليم به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم؛ إلا إبراهيم بن المهاجر بن مسمار».

قلتُ: وابن مسمار هذا قد ضعفوه، وهو مذكور في «التهذيب» وذيوله تمييزًا، وبسط ترجمته في «الميزان» و«اللسان» [١/ ١١٤]، وشيخ الطبراني: (محمد بن عبد اللَّه بن عراس) لم أقف له على ترجمة تشفي، ولا أحفظ له توثيقًا عن أحد؛ مع إكثار الطبراني عنه في «معاجمه».

واسم جده: (عرس) بكسر العين المهملة، كما في «توضيح المشتبه» [٦/ ١٣٢]، نقلاً عن إكمال ابن ماكولا [٦/ ١٨٣]، وقد وقع في «إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني» [ص٥٨١]: هكذا: (عراس) بزيادة ألف بعد الراء، وهو غلط لا أدري كيف وقع لصاحبه أبي=

٤١٣٤- **حَدَّثَنَا** عبد اللَّه بن عبد الصمد، حدّثنا محمد بن حميد، عن ابن المبارك، عن عمران بن زيد، حدّثنا يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ابْكُوا، فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكَوْا، فَإِنَّ أَهْلَ النَّارِ يَبْكُونَ فِى النَّارِ حَتَّى تَسِيلَ دُمُوعُهُمْ فِى وُجُوهِهِمْ كَأَنَّهَا جَدَاوِلُ، حَتَّى تَنْقَطِعَ الدُّمُوعُ، فَتَسِيلَ - يَعْنِى الدِّمَاءَ - فَتُقَرِّحَ الْعُيُونَ، فَلَوْ أَنَّ سُفُنًا أُرْخِيَتْ فِيهَا لَجَرَتْ**».

= الطيب المنصورى؟ ثم إن شيخه: (كليب بن ميمون) ما عرفته بعد، فالعمدة على الطريق الأول، وقد عرفت ما فيه! واللَّه المستعان.

والحديث عزاه السيوطى فى «الدر المنثور» [٧/ ٤١١]، إلى: ابن أبى حاتم، وابن مردويه، وابن أبى الدنيا فى «ذكر الموت» وكذا عزاه الإمام فى «الضعيفة» [٤/ ٤٧٢]، إلى الواحدى فى «تفسيره» [٤/ ٤٧/ ٢]، وإسحاق بن إبراهيم البستى فى «تفسيره»، وهو حديث منكر المتن والإسناد.

٤١٣٤- منكر: أخرجه ابن ماجه [٤٣٢٤] وابن أبى الدنيا فى «الرقة والبكاء» [رقم ٤٥]، وابن المبارك فى «الزهد» [رقم ٢٩٥]، وفى «مسنده» [رقم ١٢٥]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٣٠٧]، والبغوى فى «تفسيره» [٤/ ٨٠/ طبعة دار طيبة]، وفى «شرح السنة» [٨/ ٨]، وابن أبى شيبة [٣٤١٣٠]، وهناد فى «الزهد» [٣١١٩٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٧/ ١٠٠]، وابن أبى الدنيا أيضًا فى «صفة النار» [رقم ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠]، والمحاملى فى «الأمالى» [رقم ٩]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ٥٧٨، ٥٧٩]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به... وهو عند ابن ماجه وابن أبى شيبة وهناد وابن عساكر والبغوى والمحاملى والبيهقى: نحو لفظ المؤلف، لكن دون قوله فى أوله: «يا أيها الناس: ابكوا؛ فإن لم تبكوا فتباكوا...» وهو رواية لابن أبى الدنيا فى «صفة النار».

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن عساكر أيضًا فى «المعجم» [رقم ٧٥٢]، ثم قال: «هذا حديث غريب، ويزيد بن أبان الرقاشى فيه لين» وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٧١٧]: «رواه أبو يعلى، وأضعف من فيه: يزيد الرقاشى، وقد وثق على ضعفه».

قلتُ: وليس كما قال؛ لأن فى إسناد المؤلف من هو أشد ضعفًا من الرقاشى، وهو محمد بن حميد الراوى الحافظ المشهور، فقد تكلموا فيه حتى كذبه جماعة، وترجمته فى «التهذيب وذيوله»؛ وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة»: «فى إسناده: يزيد بن أبان الرقاشى، وهو ضعيف» وبه أعله المنذرى فى «الترغيب» [٤/ ٢٧٠]، والعراقى فى «المغنى» [٤/ ٢٤٤]. =

٤١٣٥- حَدَّثَنَا الحكم بن موسى، حدّثنا شهاب بن خراش، عن يزيد الرقاشي، حدّثنا أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي بَعْدِي خَمْسًا: تَكْذِيبٌ بِالْقَدَرِ، وَتَصْدِيقٌ بِالنُّجُومِ**».

= وفيه علة أخرى ثانية، وهى أن جميع طرقه إلى يزيد الرقاشى: مخدوشة، وأنظفها طريق الأعمش عنه به . . . عند ابن أبى شيبة والبيهقى وهناد والمحاملى وغيرهم؛ والأعمش كثير التدليس؛ وقد عنعنه، بل اختلف عليه فى سنده أيضًا، فرواه عنه أبو معاوية ومحمد بن عبيد الطنافسى ويحيى بن سعيد الأموى ثلاثتهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم أبو شهاب - وهو الحناط- فرواه عنه فقال: عن عمرو بن مرة عن يزيد الرقاشى عن أنس به موقوفًا، فزاد فيه واسطة بين الأعمش والرقاشى، ثم أوقفه على أنس، هكذا ذكره البيهقى فى «البعث والنشور» [عقب رقم ٥٧٩]، وكذا ذكره ابن رجب فى «التخويف من النار» [ص ٢٠٥]، ثم قال ابن رجب: «ورواه سعيد بن سلمة عن يزيد الرقاشى قال: بلغنا هذا الكلام، ولم يسنده، ولم يرفعه».

قلتُ: ورواية سلمة بن سعيد تلك: قد أخرجها ابن أبى الدنيا فى «الرقة والبكاء» [رقم ٢٤٧]، بإسناد صحيح إليه، وأرى الرقاشى قد اضطرب فيه، فهو ضعيف منكر الحديث على صلاحه وزهده.

وللحديث شاهد بنحو شطره الثانى من رواية أبى موسى الأشعرى عند الحاكم [٤/ ٦٤٨]، وصحح إسناده، وليس كما قال، والمحفوظ فيه موقوف على أبى موسى الأشعرى كما تراه عند ابن أبى شيبة [٣٤١٣١]، وأبى نعيم فى «الحلية» [١/ ٢٦١]، وللشطر الأول منه شاهد تالف من حديث سعد بن أبى وقاص مرفوعًا، مضى الكلام عليه [برقم ٦٨٩]، واللَّه المستعان.

٤١٣٥- لا يصح: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣ / ٢٠٨]، والبيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٣٥٩]، وغيرهم من طرق عن شهاب بن خراش عن يزيد بن أبان الرقاشى عن أنس به . . . وعند البيهقى: (. . . . بعدى خصلتين . . .)، بدل: (. . . بعدى خمسًا) وليس هذا ولا ذاك عند ابن عدى.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤١٤]: «فيه يزيد الرقاشى، وهو ضعيف؛ ووثقه ابن عدى» . .

قلتُ: ما وثقه ابن عدى أصلاً، وما كان ينبغى له ذلك، وإنما قال فى ختام ترجمته من =

. . . . . .

= «الكامل» [٧/ ٢٥٧]: «ونرجو أنه لا بأس به؛ بروايات الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم» أمثل تلك العبارة تعد توثيقًا يا أبا الحسن؟! بل نبه الإمام المعلمى اليمانى فى مواضع من «تعليقه على الفوائد المجموعة» إلى أن ابن عدى قد يطلق عبارته الماضية: «لا بأس به» ومراده: أن الراوى الذى قيلت فيه: لا يتعمد الكذب، وهذا موضعه هنا؛ لكون ابن عدى ذكر فى ترجمة (يزيد الرقاشى) جملة من كلام النقاد فى تجريحه، منه قول شعبة: «لأن أزنى أحب إلى من أن أحدث عن يزيد الرقاشى» ومنها قول أحمد عنه: «منكر الحديث» وساق له ابن عدى طرفًا من مناكيره أيضًا.

والراوى عنه (شهاب بن خراش) قد وثقه جماعة؛ لكن أورده ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣٦٢]، وقال: «كان ممن يخطئ كثيراً؛ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا عند الاعتبار» وكذا أورده ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٣٤].

وساق هذا الحديث مع جملة أخرى ثم قال: «وللشهاب أحاديث ليست بكثيرة، وفى بعض رواياته ما ينكر عليه، . .»

وكأن هذا الحديث مما أنكر عليه، فقد تفرد به عن يزيد الرقاشى ولم يتابع عليه، وقد رواه سليمان بن شعيب الكيسانى -شيخ صدوق موثق- عن سعيد بن زكريا الآدمى- صدوق عابد زاهد- عن شهاب بن خراش عن يزيد الرقاشى عن أنس به . . . فى سياق أتم مسلسلاً!

أخرجه الخلَعى فى «فوائده» ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥/ ٢٥١]، و[٢٣/ ٢٠٨]، والذهبى فى «سير النبلاء» [٨/ ٢٨٧]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ٢٩٧].

وقال الذهبى: (. . . الحديث واه؛ لمكان الرقاشى).

قلتُ: لكنه قد توبع عليه، فقال شهاب بن خراش عقب روايته هذا الحديث عن يزيد الرقاشى عند البيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٣٥٩]: «فحدثنى به أبان بن أبى عياش بواسط فقال: هكذا سمعت أنسًا يذكره عن رسول اللَّه ﷺ». .

قلتُ: وهذه متابعة تورث الغثيان، وابن أبى عياش ساقط الحديث عندهم، لا يساوى فلسًا، وقد تناوله شعبة شديداً جداً، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد كلها مناكير على التحقيق، انظر أكثرها فى «الصحيحة» [٣/ ١١٨]، وسيأتى منها حديث سمرة بن جندب [برقم ٧٤٢٦، ٧٤٧٠]، واللَّه المستعان.

٤١٣٦- حَدَّثَنَا أبو إبراهيم الترجمانى إسماعيل بن إبراهيم، حدّثنا عبيس بن ميمون، حدّثنا يزيد الرقاشى، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَمَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِى اللَّيْلَةِ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾** [الإخلاص] **فَإِنَّهَا تَعْدِلُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ**»، قال: وقال: «**لا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ عَرِيفٍ، وَالْعَرِيفُ فِى النَّارِ**»، قال: «**وَيُؤْتَى بِالشُّرْطِىِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: ضَعْ سَوْطَكَ وَادْخُلِ النَّارَ**».

٤١٣٦- **منكر بهذا التمام**: هذا إسناد منكر تالف، يزيد الرقاشى منكر الحديث كما مضى مرارًا، والراوى عنه (عبيس بن ميمون) تركه ابن معين والفلاس والساجى وغيرهم؛ وقال البخارى وأبو حاتم وغيرهما: «منكر الحديث» وأسقطه سائر النقاد، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وقد تلون فى سنده أيضًا، فرواه عنه داهر بن نوح، ثنا عبيس بن ميمون، ثنا محمد بن زياد عن أبى هريرة مرفوعًا مختصرًا بالفقرة الوسطى منه فقط: «لا بد من عريف، والعريف فى النار». هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٧٣]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٤٣]، وقال ابن عدى عقب روايته: «وهذا المتن لا يرويه غير عبيس عن محمد بن زياد»..

قلتُ: ساق ابن عدى هذا الحديث فى ترجمة (عبيس) ثم قال فى ختامها: «ولعبيس غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه غير محفوظ» وهو كما قال، والراوى عنه مختلف فيه أيضًا، أعنى: (داهر بن نوح).

وحديث أنس ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٤٢١]، وقال: (رواه أبو يعلى وفيه عبيس بن ميمون وهو متروك».

قلتُ: وغفل عن يزيد الرقاشى، أما صاحبه البوصيرى فإنه أعله بيزيد الرقاشى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٠٤]، وغفل عن (عبيس بن ميمون) وكلاهما مقصر.

ولفقرات الحديث طرق أخرى عن أنس... به نحوه؛ فالفقرة الأولى: مضى الكلام عليها [برقم ٤١١٨]، وأما الفقرة الثانية والثالثة: فلهما طريق آخر عن أنس به بلفظ: (لا بد للناس من العريف؛ والعريف فى النار، يؤتى بالجلواز يوم القيامة فيقال له: ضع سوطك، وادخل النار). أخرجه أبو الشيخ فى «الطبقات» [١/ ٤٣]، -معلقًا- ووصله أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ١٤٨، ٣١٧]، وسنده منكر مجهول، والفقرة الثانية ليست عند أبى الشيخ، ولهاتين الفقرتين شواهد بأسانيد تالفة أيضًا، وقد تساهل الإمام، وحسَّن الفقرة الأولى بمجموع الطرق، فانظر «الصحيحة» [٣/ ٤٠٥/ رقم ١٤١٧]

٤١٣٧- كَتَبَ إلىّ محمد بن غالب بخطه، قال: حدثنى المثنى- قال أبو يعلى: يعنى جدى- حدّثنا أبو شهاب، عن يزيد الرّقاشى، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ، فَيُفْتَحُ لِى بَابٌ مِنْ ذَهَبٍ وَحِلَقُه مِنْ فِضَّةٍ، فَيَسْتَقْبِلُنِى النُّورُ الأَكْبَرُ، فَأَخِرُّ سَاجِدًا، فَأُلْقِى مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يُلْقِ أَحَدٌ قَبْلِى، فَيُقَالُ لِى: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، قُلْ يُسْمَعْ مِنْكَ، فَأَقُولُ: أُمَّتِى! فَيُقَالُ: لَكَ مَنْ كَانَ فِى قَلْبِه مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، قَالَ: ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّانِيَةَ، فَأُلْقِى مِثْلَ ذَلِكَ، فَأَقُولُ: أُمَّتِى! فَيُقَالُ لِى: لَكَ مَنْ كَانَ فِى قَلْبِه مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، ثُمَّ أَسْجُدُ الثَّالِثَةَ، فَأُلْقِى مِثْلَ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِى مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَرْفَعُ رَأْسِى، فَأَقُولُ: أُمَّتِى، فَيُقَالُ: لَكَ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ مُخْلِصًا**».

٤١٣٨- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا سلامٌ، عن زيد العمى، عن يزيد الرقاشى، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ عرس ذات ليلة، فأذن بلالٌ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ قَالَ مِثْلَ مَقَالَتِه، وَشَهِدَ مِثْلَ شَهَادَتِه فَلَهُ الْجَنَّةُ**».

٤١٣٧- **منكر بهذا السياق**: مضى الكلام عليه [برقم ٤١٣٠].

● **تنبيه**: قد سقط (الأعمش) بين أبى شهاب -وهو عبد ربه بن نافع- ويزيد الرقاشى فى سند المؤلف من الطبعتين، ولا بد من إثباته؛ لأن أبا شهاب لا يروى عن يزيد الرقاشى إلا بواسطة الأعمش وغيره.

وهكذا مضى هذا الحديث عند المؤلف [برقم ٤١٣٠]، من طريق أبى شهاب عن الأعمش عن الرقاشى به . . .

وأنا أستبعد أن يكون ذكر الأعمش قد سقط هنا؛ لاختلاف على أبى شهاب الحناط، فى سنده، وشيخ المؤلف هنا: (محمد بن غالب) هو الحافظ المعروف بـ(تمتام) وشيخه: (المثنى) هو ابن يحيى بن عيسى الموصلى -جد المؤلف- له ترجمة فى «تاريخ مدينة السلام» [١٣/ ١٧٠]، للحافظ أبى بكر ابن ثابت البغدادى، وللَّه الحمد.

٤١٣٨- **ضعيف بهذا السياق**: هذا إسناد ضعيف كما قال الحافظ فى «المطالب» [رقم ٢٦٣]، بل هو منكر مظلم، مسلسل بـ«الضعفاء»:

ميمون بن سياه، عن أنس

٤١٣٩ - حدّثنا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدّثنا يوسف بن يعقوب السدوسي، حدّثنا ميمون بن عجلان، عن ميمون بن سياه، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «**مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ الْتَقَيَا فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ إِلا كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُجِيبَ دُعَاءَهُمَا وَلا يَرُدَّ أَيْدِيَهُمَا حَتَّى يَغْفِرَ لَهُمَا**».

١- فسلام: هو ابن سليم الطويل المدائني الهالك المشهور، وعنه يقول البخاري: «تركوه» وكذبه ابن خراش، وأسقطه سائر النقاد، وهو من رجال ابن ماجه وحده.

٢- وزيد العمي: هو ابن الحواري الضعيف المعروف، وقد تركه بعضهم؛ وضعفه الجماهير، وهو من رجال الأربعة؛ لكنه لم ينفرد به: بل تابعه عليه: عمر بن حفص أبو حفص العمري عند ابن عدي في «الكامل» [٥/ ٤٩]، بإسناد مستقيم إليه.

وحفص هذا مهجور الحديث عندهم، وقد تناولوه شديداً، وترجمته في «اللسان» [٤/ ٢٩٨- ٢٩٩]، وفي ترجمته ساق ابن عدي له هذا الحديث من «الكامل» ثم قال في ختامها: «وأبو حفص العبدي له أحاديث غير ما ذكرت، والضعف بيِّن على رواياته».

والحديث ذكره البوصيري في «الإتحاف» [١/ ١٣٨]، وقال: «قلتُ: يزيد بن أبان الرقاشي ضعيف، وكذا زيد العمي الراوي عنه».

قلتُ: واكتفى صاحبه الهيثمي بإعلاله بيزيد وحده في «المجمع» [٢/ ٩٢]، ويزيد منكر الحديث كما مضى مراراً، وللمرفوع من الحديث شواهد ثابتة. وهو لا يصح بهذا السياق جميعًا.

٤١٣٩- ضعيف بهذا التمام: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٨٩٤٦]، و الضياء [رقم ٢٦٨١، ٢٦٨٢]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ٤١٤]، وغيرهم من طريقين عن يوسف بن يعقوب السدوسي عن ميمون بن عجلان [ووقع عند ابن عدي ومن طريقه البيهقي: (عن محمد بن عجلان) وهو تصحيف] عن ميمون بن سياه عن أنس به . . . وعند ابن عدي ومن طريقه البيهقي: (. . . أن يحضر دعاءهما، ولا يفرق بينهما . . .) ومثله عند الضياء بدل: (أن يجيب دعاءهما، ولا يرد أيديهما . . .)، .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه البزار في «مسنده» [٢/ رقم ٢٠٠٤/ كشف الأستار]، وليس عنده: أن (يجيب دعاءهما . . .) ولا غيرها.

. . . . . .

= وفى سنده: (ميمون بن عجلان) وهو الربعى المترجم فى تاريخ البخارى [٧/ ٣٤٣]، و«الجرح والتعديل» [٨/ ٢٣٩]، ولم يذكرا له راويًا عنه سوى: (يوسف بن يعقوب السدوسى) وحده، وقال فيه أبو حاتم: «شيخ».

وقد رأيت من يروى عنه سوى يوسف السدوسى، وهو (إسماعيل بن عبد الملك الزئبقى) من ثقات شيوخ (يعقوب الفسوى) وروايته عنه عند الطبرانى فى «الأوسط» كما يأتى الإشارة إليه فى تخريج الحديث بعد الآتى.

وقد وقفت عليه فى ثقات ابن حبان [٧/ ٤٧٣]، قال: (ميمون بن عجلان الربعى: يروى عن محمد بن عباد بن جعفر، روى عنه: محبوب بن الحسن وأهل البصرة).

وتابع الهيثمى: ابن حبان على توثيقه فى مواضع من «المجمع» يأتى بعضها! لكن ميمونًا الذى يروى عنه (محبوب بن الحسن) ويروى عن: (محمد بن عباد) قد وقعت نسبته ثقفيًا عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٢٤٠]، وابن مردويه فى «تفسيره» وأورده الحافظ فى «اللسان» [٦/ ١٤١]، وأشار إلى حديثه عند الطبرانى وابن مردويه، ثم قال: «قلتُ: وميمون هذا: أظنه: عطاء بن عجلان أحد «الضعفاء»، كأن بعض الرواة دلس اسمه، وهذا من عجيب التدليس» . .

قلتُ: ثم أيد ذلك: بكون ابن مردويه قد أخرج له حديثه المشار إليه عن محمد بن عباد: من طريق مروان بن معاوية الفزارى عن عطاء بن عجلان به . . . وسماه (عطاء).

وهذا هو الصواب إن شاء اللَّه. فإن كان ابن حبان يقصد هذا الرجل بإدراجه له فى «الثقات»، يكون قد خال عليه كون (ميمون) مدلسًا من (عطاء) كما أشار إليه الحافظ آنفًا، ورأى ابن حبان فى (عطاء بن ميمون) معروف مشهور، وقد سجله بيده فى كتابه «المجروحين» [٢/ ١٢٩-١٣٠]، وإن كان ابن حبان يريد الأول: (ميمون بن عجلان) بإدراجه له فى «الثقات»؛ فقد وهم فى قوله: (يروى عن محمد بن عباد بن جعفر، روى عنه محبوب بن الحسن وأهل البصر» لأن الذى يروى عن (محمد بن عباد) وعنه: (محبوب) هو (عطاء بن عجلان) كما مضى بيانه سابقًا.

■ **والحاصل**: أن (ميمون بن عجلان الربعى) هذا: مجهول الحال، وتوثيق ابن حبان له -إن صح- لا ينفعه هنا، لكون ترجمته له: لا تدل على كونه قد عرفه من حيث العدالة والضبط، =

= وليس هو من طبقة شيوخه ولا شيوخ شيوخه حتى يكون لقبول توثيقه مساغ، فمتابعة الهيثمى له على توثيقه فى مواضع من «المجمع»، فليس يفيد فى حال الرجل شيئًا، وقد مضى قول أبى حاتم عنه: «شيخ» يعنى يكتب حديثه وينظر فيه.

نعم: لم ينفرد به ميمون هذا عن ميمون بن سياه، بل تابعه ميمون آخر! فقال الإمام أحمد فى المسند [٣/ ١٤٢]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٦٨٨٣]: (ثنا محمد بن بكر - هو البرسانى - ثنا ميمون المرائى ثنا ميمون بن سياه عن أنس بن مالك به . . .) مثل لفظ ابن عدى ومن طريقه البيهقى وكذا الضياء المقدسى.

وميمون المرائى هذا اشتبه على الإمام فى «الصحيحة» [٢/ ٤٤] بميمون بن عجلان الماضى، فلم يميز بين الرجلين، حتى قال بعد أن ساق بعض كلام النقاد فى الرجلين: «قلتُ: وهذا اختلاف مشكل، لم يتبين لى الراجح منه، فإن الطريق إلى ميمون المرائى صحيح؛ وكذلك إلى ميمون ابن عجلان، . . .».

قلتُ: وليس ثم إشكال إن شاء اللَّه، وكلا الرجلين قد تابع أحدهما الآخر على هذا الحديث عن (ميمون بن سياه) والفرق بينهما فى غاية الجلاء، أما: (ميمون بن عجلان) فقد مضى الكلام عليه؛ وأما ميمون المرائى: فهو ميمون بن موسى البصرى المعروف بـ(المرائى) من رجال «التهذيب» وذيوله، وهو مختلف فيه جرحًا وتعديلاً مع كونه مدلسًا.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٧٥]، بعد أن عزاه إلى أحمد والمؤلف والبزار: «ورجال أحمد رجال الصحيح، غير ميمون بن عجلان، وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلتُ: وهم أبو الحسن ابن أبى بكر! فإن ميمونًا عند أحمد؛ ليس (بابن عجلان) أصلاً، إنما هو (ابن موسى المرائى) وقال المنذرى فى «الترغيب» [٣/ ٢٩٠]: بعد أن عزاه للمؤلف والبزار وأحمد: «ورواة أحمد كلهم ثقات، إلا ميمون المرائى؛ وهذا الحديث مما أنكر عليه» وأقره البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٣]، وليس كما قال، فإنى فتشت فى ترجمة (ميمون المرائى) من بطون الدفاتر؛ فلم أجد أحدًا ساق له هذا الحديث فى ترجمته؛ فضلاً عن أن ينكره عليه، ولعله اشتبه عليه بـ(ميمون بن سياه) راويه عن أنس، فهو الذى ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» وأنكره عليه، وميمون هذا مختلف فيه، وثقه جماعة؛ ومشاه بعضهم؛ وضعفه آخرون، وهو عندنا صدوق حسن الحديث ما لم يخالف؛ =

٤١٤٠- حَدَّثَنَا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدّثنا يوسف بن يعقوب، حدّثنا ميمون بن عجلان، عن ميمون بن سياه، عن أنس، أن النبى ﷺ قال: «**مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ أَتَى أَخًا لَهُ يَزُورُهُ فِى اللَّهِ، إِلا نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ: طِبْتَ، وَطَابَتْ لَكَ الْجَنَّةُ، وَإِلا قَالَ اللَّهُ فِى مَلَكُوتِ عَرْشِهِ: زَارَ فِىَّ، وَعَلَىَّ قِرَاهُ، فَلَمْ أَرْضَ لَهُ بِقِرًى دُونَ الْجَنَّةِ**».

= أو يأت بما ينكر عليه، وهذا الحديث خاصة قد أنكره عليه أبو أحمد الجرجانى كما مضى، ولولا هذا: لما كان عندنا بأس من أن نحسن حديثه هنا، وللحديث طرق أخرى وشواهد؛ لكن دون هذا اللفظ والسياق جميعًا. والله المستعان.

٤١٤٠- ضعيف: أخرجه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٦٧٩، ٢٦٨٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٠٧]، وابن قدامة فى «المتحابين فى الله» [رقم ٢٥]، والبزار [رقم ١٩١٨/ كشف]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤١٤]، وغيرهم من طريق يوسف بن يعقوب السدوسى عن ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه عن أنس به . .

قال المنذرى فى «الترغيب» [٣/ ٢٤٧]: «رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد» كذا قال، وفيه علتان:

الأولى: ميمون بن عجلان هذا مجهول الصفة كما مضى التدليل عليه بالحديث قبله، أما قول الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣١٧]: «رواه البزار وأبو يعلى، ورجال أبى يعلى رجال الصحيح غير ميمون بن عجلان، وهو ثقة» فلم يفعل شيئًا؛ لأنه ساير ابن حبان فى ذكره (ميمون بن عجلان) فى «الثقات» [٧/ ٤٧٣]، وانفراد ابن حبان بذلك مع عدم وجود قرينة تدل على معرفته بعدالته وضبطه؛ لا يجدى نفعًا، على أنه وهم فى ترجمته كما مضى الكلام عليه فى الحديث قبله، وقد سبق قول أبى حاتم عن ميمون: «شيخ» يعنى يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار.

وقد حاول الإمام تمشية حال (ميمون) فى «الصحيحة» [٦/ ٢٧٧]، وبحث فى ذلك بحثًا هو منقوض عليه من كل وجه، لكن ميمونًا لم ينفرد به، فقد قال أبو نعيم عقب روايته: «رواه الضحاك بن حمزة عن حماد بن جعفر عن ميمون بن سياه مثله» كذا وقع فى «الحلية»: (حمزة) بالزاى، وهو غلط، والصواب: (حمرة) بالراء المهملة؛ وهو الضحاك بن حمرة الأملوكى وهو مختلف فيه، ضعفه جماعة ووثقه آخرون، وروايته عند ابن أبى الدنيا فى «الإخوان» [رقم ١٠٢]، بإسناد صالح إليه؛ وشيخه (حماد بن جعفر) مختلف فيه هو الآخر، واعتمد الحافظ تضعيفه؛ فقال فى «التقريب»: «لين الحديث». =

٤١٤١- حَدَّثَنَا إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدّثنا يوسف بن يعقوب، حدّثنا ميمون بن عجلان، عن ميمون بن سياه، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «**مَا مِنْ قَوْمٍ اجْتَمَعُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ، لا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلا وَجْهَهُ، إِلا نَادَاهُمْ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ أَنْ: قُومُوا مَغْفُوراً لَكُمْ، قَدْ بَدَّلْتُ سَيِّئَاتِكُمْ حَسَنَاتٍ**».

= **والعلة الثانية**: هي ميمون بن سياه، فقد تكلم فيه، لكنه لا يزال متماسكًا على زهده وورعه وتقواه، وحسبك توثيق أبي حاتم الرازي له على تعنته الذي لا يجاري، لكننا لسنا نقبل من حديثه ما خالف الثقات فيه؛ أو ما أنكره عليه أئمة النقد، وهذا الحديث خاصة: قد أنكره عليه أبو أحمد الجرجاني، وساقه في ترجمته من «الكامل» وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء البتة، والله المستعان.

٤١٤١- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٥٦]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ٤١٤]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٦٧٥، ٢٦٧٦، ٢٦٧٧]، و البزار في «مسنده» [٤/ رقم ٣٠٦١/ كشف الأستار]، وغيرهم من طريقين عن ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه عن أنس به . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن ميمون بن عجلان إلا إسماعيل بن عبد الملك» يعني الزئبقي الثقة المعروف، وليس كما قال، فقد تعقبه الحافظ الضياء المقدسي في «المختارة» قائلاً: «قلتُ: فقد رواه يوسف بن يعقوب السدوسي عن ميمون بن عجلان».

قلتُ: ويوسف هذا ثقة من رجال البخاري والثلاثة دون مسلم وأبي داود، وروايته عند الجميع سوى الطبراني ومن طريقه الضياء في الموضع الأول، ورأيت له متابعًا آخرًا، فرواه ابن شاهين في «الترغيب» [رقم ١٦٠]، بإسنادٍ فيه من لا أعرف إلى خداش بن مهاجر عن ميمون بن عجلان به . . .

قلتُ: لكن خداشًا هذا جهله أبو حاتم الرازي، وذكره أبو «الفتح» الأزدي في «الضعفاء» كما في «اللسان» [٢١/ ٣٩٤]، فالعمدة على الطريقين الأولين إلى ميمون بن عجلان، وميمون هذا مضى أنه مجهول الصفة؛ لم يوثقه معتبر أصلاً، لكنه توبع عليه:

تابعه ميمون بن موسى المرائي عن ميمون بن سياه عن أنس به . . . مثله . . . عند أحمد [٣/ ١٤٢]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٣/ ١٠٧-١٠٨]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٦٧٨]، بإسناد صالح إليه. =

٤١٤٢- سمعت إبراهيم بن محمد بن عرعرة، قال: سمعت مسلم بن إبراهيم، حدّثنا سلام بن مسكين، قال: ميمون بن سياه سيد القراء.

**

= لكن ميمونًا هذا مختلف فيه، وثقه جماعة وضعفه آخرون، ولم يعبأ البوصيرى بهذا الاختلاف، فقال فى «الإتحاف» [٦/ ١٢٦]، بعد أن ساقه من طريق أحمد: «هذا إسناد رجاله ثقات» أما صاحبه الهيثمى فكان أشد منه احتياطًا، فإنه قال فى «المجمع» [١٠/ ٧٥] «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى فى «الأوسط» وفيه ميمون المرائى، وثقه جماعة، وفيه ضعف، وبقية رجل أحمد رجال الصحيح» وهو كما قال؛ إلا أنه وهم فى منطقه، لأن «ميمونًا المرائى» لم يقع إلا فى طريق أحمد وحده، وتابعه (ميمون بن عجلان) عند الباقين، فكأن الهيثمى قد ظن الرجلين واحدًا، ثم إن علة الإسناد الحقيقية: هى تفرد ميمون بن سياه به عن أنس.

وقد مضى غير مرة: أن ميمونًا هذا صدوق متماسك؛ لكن لم يكن بحيث يقبل منه ما يخالف فيه الأثبات؛ أو ما ينفرد بما ينكره عليه الأئمة «الثقات»، وهذا الحديث خاصة: قد أنكره عليه ابن عدى فى «الكامل» وساقه له فى (ترجمته) وكأنه لهذا قال الحافظ العراقى فى «المغنى» [١/ ٢٣٩]: (أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبرانى بسند ضعيف من حديث أنس».

وللحديث شاهد نحوه عن قتادة عن أبى العالية عن سهل بن الحنظلية به مرفوعًا عند أبى نعيم فى «المعرفة» وابن منده فى «المعرفة» أيضًا، والحسن بن سفيان فى «مسنده» وغيرهم، وفى سنده ثلاث علل، ورأيت له شاهدًا ثانيًا من حديث عبد اللّه بن المغفل عند البيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٥٣٤]، وسنده معلول أيضًا، والمحفوظ فى هذا الباب: عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى كلاهما مرفوعًا فى سياق آخر... مضى عند المؤلف [١٢٥٢]، ويأتى أيضًا [٦١٥٧، ٦١٥٩، ٦١٦٠]، واللّه المستعان.

٤١٤٢- **صحيح**: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ١٠٧]، من طريق المؤلف به....

قلتُ: وإسناده صحيح مستقيم؛ وهو عند ابن عدى أيضًا فى «الكامل» [٦/ ٤١٤]، من طريق المؤلف به...

هود العصري، عن أنس

٤١٤٣ - حَدَّثَنَا محمد بن الفرج أبو جعفر، حدّثنا محمد بن الزبرقان، حدّثنا موسى ابن عبيدة، أخبرني هود بن عطاء، عن أنس بن مالك، قال: كان في عهد رسول اللَّه ﷺ رجلٌ يعجبنا تعبده واجتهاده، قد عرَّفناه لرسول اللَّه ﷺ باسمه فلم يعرفه، ووصفناه بصفته فلم يعرفه، فبينما نحن نذكره إذ طلع الرجل، قلنا: هو هذا، قال: «**إِنَّكُمْ لَتُخْبِرُونَ عَنْ رَجُلٍ، إِنَّ عَلَى وَجْهِهِ سُفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ**»، فأقبل حتى وقف عليهم، ولم يسلم، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، هَلْ قُلْتَ حِينَ وَقَفْتَ عَلَى الْمَجْلِسِ: مَا فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ أَفْضَلُ - أَوْ خَيْرٌ - مِنِّي؟**» قال: اللَّهم نعم، ثم دخل يصلي، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟**» فقال أبو بكر: أنا، فدخل عليه فوجده يصلي، فقال: سبحان اللَّه! أقتل رجلاً يصلي، وقد نهى رسول اللَّه ﷺ عن ضرب المصلين؟! فخرج، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا فَعَلْتَ؟**» قال: كرهت أن أقتله وهو يصلي، وقد نهيت عن

٤١٤٣- **منكر بهذا السياق**: أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢/ ٥٤]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [٢/ ٨١٢، ٨١٣]، وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٣٣٠]، والآجري في «الشريعة» [رقم ٥٠]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٤٥٦٧]، وغيرهم من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي عن هود بن عطاء عن أنس به مطولاً نحوه . . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر واه، قال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٣٣٧]: «رواه أبو يعلى وفيه موسى ابن عبيدة وهو متروك» وهو كما قال؛ لكنه سكت عن هود بن عطاء، وقال ابن الجوزي عقب روايته: (هذا حديث لا يصح؛ لا يحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، وقال يحيى: ليس بشيء).

قلتُ: وسكت عن هود بن عطاء هو الآخر، وهود هذا أورده ابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٩٦]، وقال: «كان قليل الحديث منكر الرواية على قلته، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه. . .» وللحديث طرق أخرى وشواهد نحو هذا السياق مطولاً، ولا يصح منها شيء، مضى بعض طرقه عن أنس [برقم ٣٦٦٨، ٤١٢٧]، وقد صح الحديث مختصراً دون هذا السياق المنكر من حديث جابر بن عبد اللَّه عند ابن نصر في ت«عظيم قدر الصلاة» [رقم ٣٢٩]، بإسناد جيد.

ضرب المصلين، قال: «**مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟**» قال عمر: أنا، فدخل فوجده واضعًا وجهه، قال عمر: أبو بكر أفضل منى، فخرج، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَهْ؟**» قال: وجدته واضعًا وجهه للَّه فكرهت أن أقتله، قال: «**مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟**» فقال علىٌّ: أنا، قال: «**أَنْتَ إِنْ أَدْرَكْتَهُ**»، قال: فدخل عليه فوجده قد خرج، فرجع إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال له: «**مَهْ؟**» قال: وجدته قد خرج، فقال: «**لَوْ قُتِلَ مَا اخْتَلَفَ مِنْ أُمَّتِي رَجُلان، كَانَ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ**»، قال موسى: فسمعت محمد بن كعبٍ، فقال: هو الذى قتله علىٌّ: ذو الثدية.

٤١٤٤- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك، حدّثنا أبى، حدّثنا موسى بن عبيدة، عن هود ابن عطاءٍ، عن أنسٍ، عن أبى بكرٍ، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن ضرب المصلين.

* *

٤١٤٤- ضعيف: مضى الكلام عليه فى مسند أبى بكر [برقم ٨٨].

سعد بن سعيد، عن أنس

٤١٤٥ - **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن نمير، عن سعد بن سعيد، قال: حدثني أنس بن مالك، قال: بعثني أبو طلحة إلى رسول اللَّه ﷺ لأدعوه، وقد جعل له طعامًا، قال: فأقبلت ورسول اللَّه ﷺ مع الناس، قال: فنظر إليَّ فاستحييت، فقلت: أجب أبا طلحة، فقال للناس: «**قُومُوا**»، فقال أبو طلحة: يا رسول اللَّه، إنما صنعت شيئًا لك، قال: فمسحها رسول اللَّه ﷺ، ودعا فيها بالبركة، فقال: «**أَدْخِلْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِي عَشْرَةً**»، قال: «**كُلُوا**»، فأخرج شيئًا بين أصابعه، فأكلوا حتى شبعوا، وخرجوا، وقال: «**أَدْخِلْ عَشْرَةً**»، فأكلوا حتى شبعوا، وخرجوا، فما زال يدخل الرجل عشرةٌ ويخرج عشرةً حتى لم يبق منهم أحدٌ إلا دخل فأكل حتى شبع، قال: ثم هيأها فإذا هي مثلها حين أكلوا منها.

**

٤١٤٥- صحيح: أخرجه مسلم [٢٠٤٠]، وأحمد [٣/ ٢١٨]، وابن أبي شيبة [٣١٧٠٧]، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٣٤٠]، وغيرهم من طريقين عن سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري عن أنس به . . . وفي رواية لمسلم في آخره: (ثم أخذ ما بقي فجمعه ثم دعا فيه بالبركة، قال كما كان: دونكم هذا).

قلتُ: وهذا إسناد فيه نظر، وسعد بن سعيد مختلف فيه، وثقه جماعة وضعفه آخرون، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ» لكن احتجاج مسلم به يقويه، ولم يكن مسلم يخرج لهذا الصنف إلا ما تابعه الثقات عليه، وقد مضى للحديث طريق آخر به نحوه عن أنس [برقم ٢٨٣٠].

معاوية بن قرة، عن أنس

٤١٤٦- حَدَّثَنَا منصور بن أبى مزاحم، حدّثنا أبو حفص الأبار، عن يزيد بن أبى زياد، عن معاوية بن قرة، عن أنس، قال: كان للنبى ﷺ مولیان: حبشىٌ ونبطىٌ، فاستبَّا والنبى ﷺ يسمع، فقال أحدهما لصاحبه: يا حبشى!، فقال الآخر: يا نبطى!، فقال النبى ﷺ: «**لا تَقُولُوا هَذَا، إِنَّمَا أَنْتُمَا رَجُلانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ**».

٤١٤٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن زيد العمى، عن معاوية بن قرة، عن أنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ**».

٤١٤٦- **منكر**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٢١٠]، وفى «الصغير» [١/ رقم ٥٧٣]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٣١٨]، من طريق منصور بن أبى مزاحم عن أبى حفص الأبار عن يزيد بن أبى زياد عن معاوية بن قرة عن أنس به... وعنده: (وقال الآخر: يا قبطى) بدل: (يا نبطى) وكذا: (أنتما رجلان من آل محمد ﷺ) بدل: (من أصحاب محمد ﷺ) قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن قرة إلا يزيد بن أبى زياد، ولا عن يزيد إلا [أبو] حفص الأبار؛ تفرد به منصور بن أبى مزاحم».

قلتُ: وكلهم ثقات سوى يزيد بن أبى زياد وهو القرشى الكوفى المشهور، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ١٥٥]، فقال: «فيه يزيد بن زياد، وهو لين، وبقية رجاله ثقات) لكنه عاد فى [٨/ ١٦٤]، وعزا الحديث للمؤلف والطبرانى، ثم قال: (وفى إسنادهما: يزيد بن أبى زياد، وهو على ضعفه حسن الحديث».

قلتُ: هكذا يضطرب الهيثمى، كما كان يضطرب بشأن ابن لهيعة وليث بن أبى سليم وجماعة، وابن أبى زياد ضعيف مطلقًا على تغيره بآخرة أيضًا، بل نصَّ بعض النقاد على كونه ربما كان تلقن وهذه مصيبة، .

٤١٤٧- **قوى**: أخرجه الترمذى [٢١٢، ٣٥٩٥]، وأبو داود [٥٢١]، وأحمد [٣/ ١١٩]، وابن أبى شيبة [٢٩٢٤٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٨٩٦، ٩٨٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٧٩٤]، والقضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ١٢٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٩٩]، =

٤١٤٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا شعبة، قال: قلت لمعاوية بن قرة: أسمعت أنسًا، يقول: قال النبى ﷺ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ؟» قال: نعم

٤١٤٩- حَدَّثَنَا محمد بن بكار، حدّثنا حسان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق، عن حصين بن عبد الرحمان الشيبانى عن معاوية بن قرة، عن أنس قال: ما أعرف شيئًا من أمور الناس غير القبلة.

= وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ١٤٠]، والبغوى فى «تفسيره» [٧/ ١٧٤/ طبعة دار طيبة]، وفى «شرح السنة» [١/ ٣٢٥]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٤٤٠]، وأبو نعيم فى الملائى فى «فضائل الصلاة» [رقم ٢٦٧]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ١٠٤٧]، وغيرهم من طرق عن الثورى عن زيد بن الحوارى عن معاوية بن قرة عن أنس به . . .

قلتُ: قال الترمذى: «حديث أنس حسن» زاد فى بعض النسخ: «صحيح» يعنى لطرقه وشواهده؛ وإلا ففى سنده زيد العمى وهو متروك عند جماعة، وضعفه الأكثرون، ومشاه بعضهم، بل قال ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» [٣/ ٢٠١]: «ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه».

وقد اختلف فى وقفه ورفعه على الثورى، ولعل هذا من اضطراب زيد العمى، وقد رواه بعض «الضعفاء» عن الثورى فزاد فيه زيادة منكرة، وللحديث طرق أخرى عن أنس به مثله . . . مضى بعضها [برقم ٣٦٨٠، ٤١٠٩]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». والله المستعان.

٤١٤٨- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١١٩، ١٧١، ٢٢٢، ٢٣١]، والدارمى [٢٥٢٧]، وابن الجعد [١١١٥]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص ٧١]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن معاوية بن قرة عن أنس به.

قلتُ: وهو عند البخارى [٦٣٨٠]، والنسائى [٢٦١٠]، وجماعة بلفظ: (مولى القوم من أنفسهم) وقد مضى له طريق أخرى عن أنس به . . . فانظر منها [رقم ٣٠٠٢، ٣٢٠٧]، و[رقم ٣٢٣٠]، وقد استوفينا طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار».

٤١٤٩- **ضعيف بهذا اللفظ**: هذا إسناد ضعيف؛ رجاله كلهم ثقات سوى حصين بن عبد الرحمن -ويقال: ابن عبد الله- الشيبانى؛ فلم يرو عنه سوى سعيد بن مسروق -والد الثورى- =

٤١٥٠- حدّثنا أبو همام، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا جلد بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك قال: لتنتظر الحائض خمسًا، سبعًا، ثمانيًا، تسعًا، عشرًا، فإذا مضت العشر فهى مستحاضة.

**

= وحده، وانفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٤/ ١٥٩]، و[٦/ ٢١٣]، وهو مذكور فى «تهذيب التهذيب» [٢/ ٢٣١]، تمييزًا؛ والحديث صحيح ثابت لكن دون هذا اللفظ، فانظر الماضى [٣٣٣٠].

٤١٥٠- منكر: أخرجه الدارمى [٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٩]، والشافعى [١٤٧٣]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٢٠٩-٢١٠]، وعبد الرزاق [١١٥٠]، وابن أبى شيبة [١٩٢٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤١٨]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٤٦، ٤٧]، وغيرهم من طرق عن الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس به... نحوه... ولفظ عبد الرزاق: (أجل الحيض عشرة؛ ثم هى مستحاضة) وهو رواية للدارمى والدارقطنى والفسوى؛ ولفظ ابن أبى شيبة: (قروء الحيض: أربع، خمس ست، سبع، ثمان، تسع، عشر، ثم تغتسل وتصلى) وهو رواية للدارقطنى؛ وفى رواية له أيضًا: (أدنى الحيض ثلاثة، وأقصاه عشرة) واللفظ قبل الماضى هو رواية للبيهقى أيضًا..

قلتُ: هذا إسناد ساقط؛ وقد اتفق المحدثون على تضعيفه؛ وحملوا على الجلد بن أيوب لأجله، بل تركه جماعة لذلك، والجلد هذا من رجال «اللسان» [٢/ ١٣٣]، وقد استوفينا كلام النقاد حول الجلد وروايته تلك فى «غرس الأشجار»، وذكرنا هناك: أن جماعة قد سرقوه منه ورووه من طريق أنس، وكل ما يروى عن أنس فى هذا الباب: فمرده إلى رواية الجلد هنا، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٦٢٣]، إلا أنه تسامح مع الجلد.

بكر المزني، عن أنس

٤١٥١- **أخبرنا** أبو يعلى أحمد بن علىّ بن المثنى الموصلي، حدّثنا هدبة بن خالد، حدّثنا مبارك بن فضالة، حدّثنا بكرٌ، وثابتٌ البناني، عن أنس، أن أبا طلحة رأى رسولَ اللَّه ﷺ طاويًا، فجاء إلى أم سليم، فقال: إني رأيت رسول اللَّه ﷺ طاويًا، فهل عندك شيءٌ؟ قالت: ما عندنا إلا نحوٌ منّ مد من دقيق شعير، قال: فاعجنيه وأصلحيه عسى أن ندعو رسول اللَّه ﷺ فيأكل عندنا، قالَ: فعجنته وخبزته فجاء قرصًا، قال: فقال لى: ادع النبى ﷺ قال: فأتيت النبى ﷺ ومعه ناسٌ - قال مباركٌ: أحسبه قال: بضعةٌ وثمانون - قال: فقلت: يا رسول اللَّه، أبو طلحة يدعوك، فقال لأصحابه: «**أَجِيبُوا أَبَا طَلْحَةَ**»، فجئت مسرعًا حتى أخبرته أنه قد جاء أصحابه، قال بكرٌ: فقفدنى قفدةً، فقال ثابتٌ: قال أبو طلحة: رسول اللَّه أعلم بما فى بيتى منى، وقالا جميعًا، عن أنس: فاستقبله أبو طلحة، فقال: يا رسول اللَّه، ما عندنا شيءٌ إلا قرصٌ!، رأيتك طاويًا فأمرت أم سليم فجعلت لك قرصًا، قال: دعا بالقرص، ودعا بالجفنة فوضعه فيها، فقال: «**هَلْ مِنْ سَمْنٍ؟**» قال أبو طلحة: قد كان فى العكة شيءٌ، قال: فجاء بها، قال: فجعل النبى ﷺ وأبو طلحة يعصرانها حتى خرج شيءٌ، فمسح النبى ﷺ سبابته، ثم مسح القرص: فانتفخ، فقال: « **بِسْمِ اللَّه**»، فانتفخ القرص، فلم يزل يصنع ذلك والقرص ينتفخ حتى

٤١٥١- حسن: أخرجه ابن حبان [٥٢٨٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٨٥]، وجعفر الفريابى فى دلائل النبوة [رقم ١١]، وغيرهم من طريق هدبة بن خالد عن مبارك بن فضالة عن بكر المزنى وثابت البنانى كلاهما عن أنس به مطولاً.

قلتُ: وهذا إسناد حسن على شرط أصحاب السنن ولم يخرجوه؛ كما قال ابن كثير فى «البداية» [٦/ ١٠٦]: ورجاله كلهم ثقات أثبات سوى المبارك بن فضالة، وهو صدوق متماسك؛ أحد علماء البصرة ومحدثيهم، لكن عابوه بكثرة التدليس، غير أنه صرح بالتحديث كما ترى، وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه مطولاً ومختصراً مع اختلاف فى بعض حروفه، وقد مضى بعضها [برقم ٢٨٣٠، ٤١٤٥]، وهو حسن بهذا السياق جميعًا.

وقد عزاه الحافظ فى «الفتح» [٦/ ٥٨٨]، إلى أحمد فى «مسنده»، وتبعه البدر العينى فى «العمدة» [١٦/ ١٢١]، ولم أجده فى «المسند» من هذا الطريق بعد البحث، فاللَّه ربى أعلم.

رأيت القرص فى الجفنة يتصيع، فقال: «ادْعُ عَشْرَةً مِنْ أَصْحَابِى»، فدعوت له عشرةً، قال: فوضع النبى ﷺ يده وسط القرص، فقال: «كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ»، فأكلوا حوالى القرص حتى شبعوا، قال: ثم قال: «ادْعُ لِى عَشْرَةً آخَرِينَ»، فدعوت له عشرةً آخرين، فقال: «كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ»، فأكلوا من حوالى القرص حتى شبعوا، فلم يزل يدعو عشرةً عشرةً يأكلون من ذلك القرص حتى شبعوا، وإن وسط القرص حيث وضع رسول اللَّه ﷺ يده كما هو.

٤١٥٢ - **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا بشر بن المفضل، عن غالب القطان، عن بكر، عن أنس، قال: كنا نصلى مع رسول اللَّه ﷺ فى شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكّن وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه.

٤١٥٣ - **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن خالد بن عبد الرحمن بن بكير السلمى، عن غالب القطان، عن بكرٍ المزنى، عن أنسٍ، قال: كنا إذا صلينا مع النبى ﷺ سجدنا على ثيابنا مخافة الحر.

٤١٥٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٧٨، ٥١٧، ١١٥٠]، ومسلم [٦٢٠]، وأبو داود [٦٦٠]، والترمذى [٥٨٤]، وابن ماجه [١٠٣٣]، والنسائى [١١١٦]، وأحمد [٣/ ١٠٠]، والدارمى [١٣٣٧]، وابن خزيمة [٦٧٥]، وابن أبى شيبة [٢٧٦٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٠٩، ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٧٨٤، ٧٨٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٧٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٤١٣]، وجماعة من طرق عن غالب بن خطاف القطان عن بكر بن عبد اللَّه المزنى عن أنس به.. وهو عند بعضهم نحوه... ولفظ الترمذى: (كنا إذا صلينا خلف النبى ﷺ بالظهائر سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر) ومثله لفظ النسائى والبغوى، وهو رواية للمؤلف تأتى بعد هذا؛ وكذا هو رواية للبخارى والبيهقى وأبى عوانة.

قلتُ: وفى رواية للمؤلف تأتى [برقم ٤١٥٦]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٢/ ١٠٦]: (كنا نصلى مع رسول اللَّه ﷺ فى شدة الحر؛ فيأخذ أحدنا الحصى فى يده؛ فإذا برد وضعه وسجد عليه) وقد استوفينا الكلام عليه مع شواهده فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». واللَّه المستعان.

٤١٥٣- **صحيح**: انظر قبله.

٤١٥٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا سعيد بن عامر، عن حبيب بن الشهيد، عن بكر بن عبد اللَّه، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ أهلَّ بهما جميعًا، قال: فذكرت ذلك لابن عمر، فقال: أهل بالحج، فذكرت ذلك لأنسٍ، فقال: ما تعدوننا إلا صبيانًا.

٤١٥٥- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد الأعلى، عن خالد، عن بكر بن عبد اللَّه، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «لَبَّيْكَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ».

٤١٥٦- حَدَّثَنَا سريج بن يونس، حدّثنا بشر بن المفضل، عن غالبٍ، عن بكر بن

٤١٥٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٢٣٢]، والدارمي [١٩٢٥]، وغيرهما من طريق حبيب بن الشهيد عن بكر بن عبد اللَّه المزني عن أنس به نحوه.

قلتُ: قد توبع عليه حبيب بن الشهيد، تابعه:

١- حميد الطويل عن بكر عن أنس قال: (سمعت النبي ﷺ يلبي بالحج والعمر جميعًا، قال بكر: فحدثت بذلك ابن عمر فقال: لبى بالحج وحده؛ فلقيت أنسًا؛ فحدثته بقول ابن عمر، فقال أنس: ما تعدوننا إلا صبيانًا، سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: لبيك عمرة وحجًا).

أخرجه مسلم [١٢٣٢] -واللفظ له- والبخاري [٤٠٩٦] -وسياقه أتم- والنسائي [٢٧٣١]، وأحمد [٢/ ٤١، ٥٣، ٧٩، ٩٩]، وابن حبان [٣٩٣٣]، والبيهقي في «سننه» [٨٦١١، ٨٧٨٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ١٥٢]، وابن الجارود [٤٣١]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ١٧٤]، والقاسم بن سلام في «الناسخ والمنسوخ» [رقم ٢٧٧، ٦٠]، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» [١/ ٣٥٧]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ٤٥٩]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٦٠]، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ١٨٦]، وغيرهم؛ وكذا تابعه:

٢- خالد الواسطي عن بكر عن أنس به مختصرًا عن أنس: (أن رسول اللَّه ﷺ قال: لبيك بحج وعمرة) أخرجه ابن خزيمة [٢٦١٨]، والمؤلف في الآتي [رقم ٤١٥٥]. وتمام في تخريجه في «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤١٥٥- صحيح: انظر قبله.

٤١٥٦- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٤١٥٢].

عبد اللَّه، عن أنس، قال: كنا نصلى مع رسول اللَّه ﷺ فى شدة الحر، فيأخذ أحدنا الحصى فى يده، فإذا برد وضعه وسجد عليه.

٤١٥٧- حدّثنا محمد بن منصور الطوسى، حدّثنا روح، حدّثنا سعيد بن عبيد اللَّه الجبيرى قال: سمعت بكر بن عبد اللَّه المزنى، عن أنس بن مالك قال: نزل تحريم الخمر فدخلت على ناس من أصحابى وهى بين أيديهم فضربتها برجلى ثم قلت: انطلقوا إلى رسول اللَّه ﷺ قد نزل تحريم الخمر، قال: وشرابهم يومئذ البسر والتمر.

**

٤١٥٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٢٦٢]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [١٠ / ٣٩]، من طريق أبى معشر البراء يوسف بن يزيد عن سعيد بن عبيد اللَّه البصرى عن بكر المزنى عن أنس به . . . وهو عند البخارى مختصراً بالفقرة الأخيرة منه فقط، ولفظه: (حدّثنا محمد بن أبى بكر المقدمى، حدّثنا يوسف أبو معشر البراء قال: سمعت سعيد بن عبيد اللَّه قال: حدثنى بكر بن عبد اللَّه أن أنس بن مالك حدثهم: أن الخمر حرمت، والخمر يومئذ: البسر والتمر).

قال البوصيرى: فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ١١٢]: (هذا إسناد رجاله ثقات).

قلتُ: وهو كما قال؛ إلا أن سعيد بن عبيد اللَّه قد تكلم فيه الدارقطنى، لكنه وثقه جماعة؛ واحتج به البخارى؛ وتوسط الحافظ بشأنه فى «التقريب» فقال: «صدوق ربما وهم».

وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٣٠٠٨]، و[رقم ٣٠٤٢، ٣٣٦١، ٣٤٦٢، ٣٩٠٣].

مالك بن دينار، عن أنس

٤١٥٨- حَدَّثَنَا جبارة بن مغلس، قال: حدثني حفص بن صبيح الشيباني- قال جبارة: من أعبد الناس- عن مالك بن دينار، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ ثُمَّ الْتَفَتَ فَهِيَ أَمَانَةٌ**».

٤١٥٩- حَدَّثَنَا جبارة بن مغلس، حدّثنا أبو إسحاق [عن] مالك بن دينار، عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، فكانوا يفتتحون القراءة بـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، ويقرؤون: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: ٢-٣].

٤١٥٨- **ضعيف**: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٥٦/ ٣٩٤]، من طريق المؤلف به . .

قلتُ: وهذا إسناد تالف، آفته جبارة بن المغلس؛ فإنه كان واهيًا، وقد تركه الدارقطني وغيره، وضعفه جماعة، وكان مغفلاً بحيث لو وضع له حديث كان يحدث به، كما أشار ابن نمير، فلعله لذلك كذبه ابن معين، وقال البخاري: «حديثه مضطرب» وقد مشاه من لم يخبر حاله، وقد تجافاه أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٨/ ١٨٤]، فقال: «رواه أبو يعلى عن شيخه جبارة بن المغلس، وهو ضعيف جدًا، وقال ابن نمير: صدوق، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، كأنه تبع ابن حبان في إيراده: (حفص بن صبيح) في «الثقات» (٧/ ١٧٩]، ولم يزد ابن حبان في ترجمته على روايته (عن أبي سعيد، وعنه محمد بن فضيل) كأنه ما عرفه، ولم أجد له توثيقًا معتبرًا بعد، وقد روى عنه جماعة.

والحديث ضعف سنده الحافظ السخاوي في «المقاصد» [١/ ٢٠]، وسكت عليه شيخه في «الفتح» [١١ / ٨٢]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة بأسانيد منكرة لا تقوى ولا تتقوى، مضى منها حديث جابر [برقم ٢٢١٢]. .

٤١٥٩- **منكر بهذا التمام**: أخرجه تمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٦٩١]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٧٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٦/ ٣٩٣، ٣٩٤]، والدينور في «المجالسة» [رقم ٣٥٠١]، وغيرهم من طريق جبارة بن المغلس عن خازم بن الحسين أبي إسحاق عن مالك بن دينار عن أنس بن مالك به .

=

٤١٦٠- **حَدَّثَنَا** محمد بن المنهال، حدّثنا يزيد، حدّثنا هشامٌ الدستوائى، عن المغيرة ختن مالك بن دينار، عن مالك بن دينار، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَتَيْتُ عَلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا لَيْلَةَ أُسْرِىَ بِى، فَرَأَيْتُ فِيهَا رِجَالاً تُقْطَعُ أَلْسِنَتُهُمْ وَشِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ، فَقُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، مَا هَؤُلاءِ؟ قَالَ: هَؤُلاءِ خُطَبَاءُ مِنْ أُمَّتِكَ**».

٤١٦١- **حَدَّثَنَا** عبد الرحمن بن صالح الأزدى، حدثنى عجلان بن عبد اللَّه من بنى عدى، عن مالك بن دينار، عن أنس، قال: لما حضرت أبا سلمة الوفاة، قالت أم سلمة: إلى مَن تكلنى؟ فقال: اللَّهم إنك لأم سلمة خيرٌ من أبى سلمة، فلما توفى خطبها رسول اللَّه ﷺ، فقالت: إنى كبيرة السن، قال: «**أَنَا أَكْبَرُ مِنْكِ سِنًّا، وَالْعِيَالُ عَلَى اللَّهِ**

= **قلتُ**: وهذا إسناد تالف مثل الذى قبله بل أشد، وفيه:

١- جبارة بن المغلس: ذلك الواهى المشهور، لكنه لم ينفرد به؛ بل تابعه الحسن بن الربيع على مثله عند البخارى فى «جزء القراءة خلف الإمام» [رقم ٩١]، وكذا تابعه عثمان بن زفر عند ابن أبى داود فى «المصاحف» [رقم ٢٣٩]، والحسن وعثمان ثقتان معروفان.

٢- وأما خازم -بالخاء- بن الحسين: فقد ضعفه جماعة، وقال أبو داود: (عن أنس: روى مناكير) وقال ابن معين: (لا شىء) وقال ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٨٨]: «منكر الحديث على قلة روايته؛ كثير الوهم فيما يرويه، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات؟!».

قلتُ: وأنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه من منكراته فى ترجمته من «الكامل» ثم قال فى ختام الترجمة [٣/ ٧٤]: «عامة حديثه عن من يروى عنهم لا يتابعه أحد عليه، وأحاديثه شبه الغرائب، وهو ضعيف، يكتب حديثه».

قلتُ: والحديث صحيح محفوظ عن أنس من طرق كثيرة عنه به... لكن دون تلك الزيادة فى آخره: (ويقرؤون: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾) وقد استوفينا الكلام عليه، مع نظم طرقه، وبسط أحاديث الباب فى كتابنا «غرس الأشجار» وانظر الماضى [برقم ٢٨٨١، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٣، ٣٠٠٥، ٣٠٣١، ٣٠٩٣، ٣١٢٨، ٣١٣١، ٣٢٤٥، ٣٥٢٢].

٤١٦٠- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٣٩٩٢].

٤١٦١- **حسن**: أخرجه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٦٤٨]، من طريق المؤلف به. =

وَرَسُولِهِ، وَأَمَّا الْغَيْرَةُ فَأَرْجُو اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهَا»، فتزوجها رسول اللَّه ﷺ، فأرسل إليها برحاءين، وجزةٍ للماء.

**

= **قلتُ**: وهذا إسناد صالح؛ رجاله كلهم ثقات سوى عجلان بن عبد اللَّه العدوى، فهو شيخ صدوق؛ روى عنه رجلان؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ٢٩٧]، وقال أبو زرعة: «بصرى لا بأس به» كما فى «الجرح والتعديل» [٧/ ١٩].

والراوى عنه: (عبد الرحمن بن صالح) ثقة شيعى مشهور؛ إلا أنهم تكلموا فى مذهبه؛ حتى رماه بعضهم بالرفض، ولا يصح عنه، وقد ناضل عنه الإمام أحمد؛ انظر إلى قول موسى بن هارون عنه بعد أن وثقه: «كان يحدث بمثالب أزواج رسول اللَّه ﷺ وأصحابه» كذا قال، وهذا الحديث هنا: شهادة صدق ترد تلك الدعوى، وقد نافحنا عنه نفاحًا موسعًا فى مكان آخر. وراجع ترجمة أبى بكر ابن أبى داود من كتابنا «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» أعاننا اللَّه على إكماله . . . ؛

ومن طريق عبد الرحمن بن صالح هذا: أخرج البخارى هذا الحديث فى ترجمة (عجلان بن عبد اللَّه) من «تاريخه» [٧/ ٦٢]، لكن تصحف عنده اسم (عبد الرحمن بن صالح) إلى: (عبد اللَّه بن صالح) وسياقه أحسن من سياق المؤلف؛ ثم إن له طريقًا آخر عن أم سلمة به نحو أكثره فى سياق أتم . . . يأتى عند المؤلف [برقم ٧٠٠٦].

شعيب بن الحبحاب، عن أنس

٤١٦٢- **حَدَّثَنَا** غسان بن الربيع، عن حماد بن سلمة، عن شعيب بن الحبحاب، وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، أن النبى أعتق صفية، وجعل صداقها عتقها.

٤١٦٣- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا معاذ بن هشام، عن أبيه، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس، قال: تزوج رسول اللَّه ﷺ صفية بنت حيي، وأصدقها عتقها.

٤١٦٤- **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا عبد العزيز بن المختار، حدّثنا شعيب بن الحبحاب، حدّثنا أنس بن مالك، أن النبى ﷺ أعتق صفية، وجعل عتقها صداقها.

٤١٦٥- **حَدَّثَنَا** غسان، عن حماد، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنس بن مالك،

٤١٦٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٧٩٨، ٤٨٧٤]، ومسلم [١٣٦٥]، والنسائى [٣٣٤٢]، وأحمد [٣/ ١٨١، ٢٣٩]، والدارمى [٢٢٤٢]، وابن حبان [٤٠٦٣]، والطيالسى [٢١١٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤ / رقم ١٨٠، ١٨١]، وفى «الأوسط» [٧/ رقم ٦٦٩٠]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ١٠٩٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٤٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٣٧٩]، وابن الجارود [٧٢١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٢٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٣٧٦، ٣٤٢٨]، وجماعة من طرق عن شعيب بن الحبحاب [وتابعه ثابت البنانى عند البخارى ومسلم والبيهقى وأبى عوانة؛ وتابعه أيضًا عبد العزيز بن صهيب -ومعه ثابت- عند النسائى وأحمد وعبد بن حميد] عن أنس به . . .

وزاد البخارى وابن حبان والنسائى فى «الكبرى» [٦٦٠٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٢٧]: (وأولم عليها بحيس).

قلتُ: وللحديث طرق كثيرة عن أنس به . . . قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» وقد مضى بعضها [برقم ٣١٣٢، ٣١٧٣].

٤١٦٣و ٤١٦٤- **صحيح**: انظر قبله.

٤١٦٥- **صحيح موقوفًا**: أخرجه الترمذى [٣١١٩]، وابن حبان [٤٧٥]، والحاكم [٢ / ٣٨٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٢٦٢]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٣٥٧]، والطبرى فى=

أن رسول اللَّه ﷺ أتى بقناعٍ عليه بسرٌ، فقال: ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾، فقال: «هِيَ النَّخْلَةُ»، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾، قال: «هِيَ الْحَنْظَلُ»، قال شعيبٌ: فأخبرت بذلك أبا العالية، فقال: كذلك كنا نسمع.

= «تفسيره» [٧/ ٤٣٦]، وإبراهيم بن ديزيل في «زوائده على تفسير مجاهد» [ص ٣٣٧]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٤٢١]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٢٠٧]، وابن العديم في «بغية الطالب» [١/ ٣٤٧]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة، عن شعيب بن الحبحاب عن أنس به نحوه. . وهو عند النسائي والحاكم والطبري بشطره الأول فقط، وليس عند النسائي والحاكم وابن ديزيل وابن المقرئ، ومن طريقه ابن العديم والضياء: قول أبي العالية في آخره، ولفظ قول أبي العالية عند الترمذي هكذا: (صدق وأحسن) ولفظه عند الطبري: (كذلك كانوا يقولون).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٤/ ٤٩٣] بشطره الثاني فقط مع قول أبي العالية.

وقال الترمذي عقب روايته: (حدّثنا قتيبة، حدّثنا أبو بكر بن شعيب بن الحبحاب عن أبيه عن أنس بن مالك نحوه بمعناه. . ولم يرفعه، ولم يذكر قول أبي العالية، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة، وروى غير واحد مثل هذا موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه غير حماد بن سلمة، ورواه معمر وحماد بن زيد وغير واحد ولم يرفعوه).

ثم قال الترمذي: (حدّثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدّثنا حماد بن زيد، عن شعيب بن الحبحاب عن أنس نحو حديث قتيبة ولم يرفعه).

قلتُ: المحفوظ في هذا الحديث هو الوقف، كما أشار الترمذي، وحماد بن سلمة وإن كان شيخ الإسلام؛ إلا أنه قد تغيَّر قليلاً بأخرة، وقد خالفه جماعة من الثقات الأثبات في رفعه، كلهم رووه عن شعيب عن أنس به موقوفًا نحوه. . . وبعضهم باختصارٍ شديد.

ومن هؤلاء: حماد بن زيد وابن علية وأبو بكر ابن شعيب ومهدي بن ميمون ومعمر وغيرهم، ورواياتهم عند الترمذي [عقب رقم ٣١١٩]، وعبد الرزاق في «تفسيره» [٢/ ٣٤٢]، والرامهرمزي في الأمثال [ص ٧٢]، والطبري في «تفسيره» [٧/ ٤٣٦] وغيرهم. =

٤١٦٦- **حَدَّثَنَا** محمد بن المثنى أبو موسى، حدّثنا زكريا بن يحيى الطائى أبو مالك، حدّثنا شعيب بن الحبحاب، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَكْمَلُ النَّاسِ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَإِنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ لَيَبْلُغُ دَرَجَةَ الصَّوْمِ وَالصَّلاةِ**».

= وقد توبع شعيب بن الحبحاب على وقفه عن أنس، تابعه معاوية بن قرة على نحوه عند أبى القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ١١٠٧]، والطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٤٣٦]، والبزار فى «مسنده» كما فى تفسير ابن كثير [٤/ ٤٩٣/ طبعة دار طيبة] وغيرهم.

ثم جاء الحافظ محمد بن غالب المعروف بـ(تمتام) ورواه عن علىّ بن عثمان اللاحقى -وهو ثقة صدوق- فقال: أنبأنا حماد بن سلمة أنبأنا شعيب بن الحبحاب وقتادة وعباد بن منصور ثلاثتهم عن أنس بن مالك به نحوه مرفوعًا، مع قول أبى العالية فى آخره، فقرن (قتادة وعباد بن منصور) مع شعيب فى سنده.

هكذا أخرجه ابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢١٥] بإسناد صحيح إلى تمتام به... وهكذا أخرجه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٢٠٨] من هذا الطريق به... لكن دون قول أبى العالية فى آخره، ولم يذكر (عباد بن منصور) فى سنده.

وأخشى أن يكون تمتام قد وهم فيه على حماد بن سلمة، وأدرج (قتادة، وعباد بن منصور) فى سنده مع شعيب، فإن تمتامًا على حفظه وثقته؛ إلا أنه كان يخطئ، وكان قد وهم فى أحاديث، كما يقول الدارقطنى، وهو من رجال «اللسان»[٥/ ٣٣٧-٣٣٨]، فإن كان قد حفظه: فالوهم كله من حماد بن سلمة، والحديث محفوظ من رواية شعيب عن أنس به موقوفًا كما مضى.

أما قتادة: فالمحفوظ عنه نحوه موقوفًا عليه باختصار، كما تراه عند عبد الرزاق فى «تفسيره» [٢/ ٣٤٢]، والطبرى فى «تفسيره» [٧/ ٤٣٦]، وكان حماد كثير الخطأ فى حديثه عن قتادة، كما قال مسلم فى «التمييز»، وأما عباد بن منصور فهو لم يدرك أنسًا، مع كونه متكلمًا فيه من قبل جماعة؛ فضلاً عن تدليسه أيضًا، والصحيح فى هذا الحديث هو الوجه الموقوف عن أنس.

٤١٦٦- صحيح: أخرجه البزار [١/ رقم ٣٥/ كشف الأستار]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٢١٠]، والذهبى فى «التذكرة» [٤/ ١٤٦٥]، وغيرهم من طريق محمد بن المثنى عن زكريا بن يحيى أبى مالك الطائى، عن شعيب بن الحبحاب عن أنس به.

قال الذهبى: «تفرد به الطائى ولا أعرفه». =

= **قلتُ**: ولا أنا، وقبلي قد قال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٤٩]: (رواه أبو يعلى، وفيه زكريا بن يحيى أبو مالك الطائي؛ ولم أعرفه؛ وبقية رجال ثقات) كذا قال؛ ثم عاد وقال في [١/ ٢٢٢]: (رواه البزار، ورجاله ثقات)، فكأنه قد عرف أبا مالك الطائي، ومثله قال صاحبه البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ٥]، ومثلهما المناوي في «الفيض» [٢/ ٩٧]، وقد قال البزار عقب روايته: «وهذا لا نعلم رواه هكذا إلا زكريا، وحدّثناه وهب بن يحيى بن زمام القيسي».

وزكريا هذا لم أجده بعد البحث، ولا وقفتُ على من يشابهه في اسمه واسم أبيه من هذه الطبقة، وليس هو زكريا بن يحيى بن عمر الخزاز، لكونه متأخرًا عن صاحبنا، ثم إن كنيته: (أبو السكين)، وكنية صاحبنا: (أبو مالك) فهو غيره جزمًا، ثم رأيتني قد ذهلتُ عن كونه قد وقع في سند الذهبي هكذا: (يحيى بن زكريا الطائي)، وبهذا الاسم: رأيت ابن حبان قد ترجمه في «الثقات» [٧/ ٦١٥]، فقال: (يحيى بن زكريا أبو مالك الطائي: من أهل البصرة، يروى عن شعيب بن الحبحاب، روى عنه بندار)، فهو المراد هنا إن شاء اللَّه.

وهكذا أخرجه اللالكائي في «شرح الاعتقاد» (رقم ١٣٣١)، والدارقطني في «الغرائب والأفراد» [رقم ٩٠٧/ الأطراف]، كلاهما من طريق محمد بن المثنى عن يحيى بن زكريا أبي مالك الطائي بسنده به.

قلتُ: فكأن اسمه قد انقلب عند المؤلف، ومن طريقه الضياء والبزار، وهذا الرجل: (يحيى بن زكريا الطائي) قد انفرد ابن حبان بذكره في «الثقات»، ولم أجد مَنْ ترجمه سواه، وقد قال الدارقطني عقب روايته: «تفرد به أبو مالك الطائي يحيى بن زكريا عن شعيب» يشير الدارقطني إلى أنه ليس ممن يحتمل منه هذا التفرد عن مثل شعيب بن الحبحاب في كثرة الحديث والأصحاب، وقد تصحَّف (شعيب) في كلام الدارقطني إلى: (سعيد) والطبعة العلمية لـ«الغرائب والأفراد» مليئة بالتصحيف والتحريف وسائر أنواع القلْب والسقط.

وعلى كل حال: فالحديث صحيح ثابت؛ فللفقرة الأولى منه: (أكمل الناس إيمانًا: أحسنهم خُلُقًا) طريق آخر عن أنس يأتي [برقم ٤٢٤٠]، وسنذكر هناك بعض الشواهد الثابتة لتلك الجملة؛ أما شطره الثاني: فله شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت. منها حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: (إن اللَّه ليبلغ العبد بحسن خلقه درجة الصوم والصلاة).

أخرجه الحاكم [١/ ١٢٨]، والطبراني في «الأوسط» [٤/ رقم ٣٩٧٠]، وغيرهما من طريقين=

٤١٦٧- حَدَّثَنَا أبو يوسف الجيزى، حدّثنا عبد اللّه بن الوليد، حدّثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنسٍ، أن النبى ﷺ أعتق صفية، وجعل عتقها صداقها.

٤١٦٨- حَدَّثَنَا قطن بن نسير الغبرى، حدّثنا جعفرٌ، حدّثنا شعيب بن الحبحاب، عن أنس بن مالك، قال: أعتق رسولُ اللّه ﷺ صفية، وجعل عتقها صداقها.

٤١٦٩- حَدَّثَنَا عمر بن شبة، حدّثنا أبو بكر بن مروان بن الحكم بن يزيد بن عمير الأسيدى، حدّثنا عبد الوارث بن سعيد، عن شعيب بن الحبحاب، عن أنسٍ، قال: قالَ رسول اللّه ﷺ: «**مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ كُتِبَ لَهُ قِيرَاطٌ، فَإِنِ انْتَظَرَ حَتَّى يُقْضَى قَضَاهَا كُتِبَ لَهُ قِيرَاطَانِ**».

٤١٧٠- حَدَّثَنَا سعيد بن الأشعث، حدثنى أبو بكر بن شعيب بن الحبحاب، أخبرنى شعيبٌ، عن أنسٍ، أن رسول اللّه ﷺ كان يعجبه القَرْع.

= عن إبراهيم بن المستمر عن حبان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن بديل بن ميسرة، عن عطاء ابن أبى رباح، عن أبى هريرة به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: كلا، إنما هو صحيح فقط؛ وابن المستمر ليس من رجال مسلم؛ وقال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن بديل بن ميسرة إلا حماد بن سلمة؛ تفرد به حبان بن هلال».

قلتُ: وحماد ومن دونه ثقات مشاهير؛ وقد أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٤٩] بشيخ الطبرانى: (علىّ بن سعيد بن بشير)، وليس بشىء؛ لكونه توبع عليه عند الحاكم، وسند الحاكم نظيف جدًا. وفى الباب عن عائشة، وأبى الدرداء وأبى أمامة، وغيرهم.

٤١٦٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٩٥].

٤١٦٨و ٤١٦٩- **صحيح**: مضى قريبًا [برقم ٤١٦٢].

٤١٧٠- **صحيح**: أخرجه أبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٦١٦] من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وشيخ المؤلف هو سعيد بن أبى الربيع السمان؛ واسم أبى =

٤١٧١- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا عبد الوارث، عن شعيبٍ، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**قَدْ أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِى السِّوَاكِ**».

* *

= الربيع: (أشعث) ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٢٦٨]، وقال الإمام أحمد: «لا أراه إلا صدوقًا»، وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [١/ ١٥١]، وباقى رجاله رجال الصحيح.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٢٨٨٣، ٣٢٤٣، ٣٣٩٩].

٤١٧١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٨٤٨]، والنسائى [٦]، وأحمد [٣/ ١٤٣/ ٢٤٩]، والدارمى [٦٨٢]، وابن حبان [١٠٦٦]، وابن أبى شيبة [١٨١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٤١]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٢٥]، والإسماعيلى فى «المستخرج»، كما فى «الفتح» [٢/ ٣٧٦]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد، عن شعيب بن الحبحاب عن أنس به.

قلتُ: وقد توبع عليه عبد الوارث، كما ذكرناه فى «غرس الأشجار».

أبو التياح، عن أنس

٤١٧٢- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبيد بن سعيد القرشى، حدّثنا شعبة، عن أبى التياح، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال النبى ﷺ: «**يَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلا تُنَفِّرُوا**».

٤١٧٣- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبيد بن سعيد، عن شعبة، عن أبى التياح، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْبَرَكَةُ فِى نَوَاصِى الْخَيْلِ**».

٤١٧٤- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا سعيد بن عامر، حدّثنا شعبة، عن أبى التباح، عن أنس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يصلى فى مرابض الغنم قبل أن تُبنى المساجد.

٤١٧٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٩، ٥٧٧٤]، ومسلم [١٧٣٤]، وأحمد [٣/ ١٣١/ ٢٠٩]، والطيالسى [٢٠٨٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٥٨٩٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٨٤]، وابن الجعد [١٤٠٤]، والقضاعى فى «الشهاب» [رقم ٦٢٤، ٦٢٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٨٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ١٧٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٢٠٩]، والآجرى فى «أخلاق حملة القرآن» [رقم ٤٧]، والكلاباذى فى «مفتاح المعانى» [رقم ٢٦]، وغيرهم من طرق عن شعبة، عن أبى التياح عن أنس به.

قلتُ: أبو التياح اسمه يزيد بن حميد الضبعى؛ وللحديث طريق آخر عن أنس به بلفظ: (يَسِّروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا؛ فإن خير دينكم أيسره)، أخرجه أبو الشيخ فى «الطبقات» [٣/ ٢١٤]، وعنه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٣٤٦] -واللفظ له- وسنده مظلم.

٤١٧٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦٩٦]، ومسلم [١٨٧٤]، والنسائى [٣٥٧١]، وأحمد [٣/ ١١٤، ١٢٧، ١٧١]، وابن حبان [٤٦٧٠]، وسعيد بن منصور [٢٤٢٧]، وابن أبى شيبة [٣٣٤٨٨]، وابن الجعد [١٤٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٦٧١]، والقضاعى فى «الشهاب» [رقم ٢٢٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٩٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٣٠٢]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبى التياح، عن أنس به.

٤١٧٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٣٢/ ٤١٩]، ومسلم [٥٢٤]، والترمذى [٣٥٠]، وأحمد [٣، ١٣١، ١٩٤]، وابن حبان [١٣٨٥]، وابن أبى شيبة [٣٨٨٥]، وابن الجعد [رقم ١٤٠٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤١/ ٣٢٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٧٨]، =

٤١٧٥- **حَدَّثَنَا** عبد الغفار بن عبد اللَّه بن الزبير، حدّثنا كريد بن رواحة العيشى، حدّثنا شعبة، عن أبى التياح، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**حُبُّ الأَنْصَارِ آيَةُ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُنَافِقٍ، فَمَنْ أَحَبَّ الأَنْصَارَ فَبِحُبِّى أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِى أَبْغَضَهُمْ**».

٤١٧٦- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة،

= وأبو عوانة [رقم ٩١٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبى التياح، عن أنس به... وليس عند ابن عساكر قوله: (قبل أن تُبنى المساجد)، ومثله الترمذى وابن حبان.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح»، ثم قال: «وأبو التياح: اسمه يزيد بن حميد»، **قلتُ**: وقد توبع عليه شعبة فى سياق أطول كما يأتى [برقم ٤١٧٨]، وكذا [رقم ٤١٨٠].

٤١٧٥- **صحيح**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٧٩] من طريق المؤلف به.

قال ابن عدى: «وهذا لا أعلم رواه بغير هذا اللفظ [كذا] غير كريد عن شعبة بهذا الإسناد».

قلتُ: ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» مع جملة أخرى من مناكيره، ثم قال: «ولكريد غير ما ذكرتُ من الحديث؛ وليس بالكثير، وأحاديثه غرائب وإفرادات».

يعنى مناكير، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٧٨٠]، وقد خولف فى سنده، خالفه «الثقات» الأثبات من أصحاب شعبة، فرووه عنه فقالوا: عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر عن أنس مرفوعًا: (آية المؤمن حب الأنصار، وآية المنافق بغض الأنصار)، وهذا يأتى الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٤٣٠٨].

ولشعبة فيه إسناد آخر، يرويه عن عدى بن ثابت عن البراء بن عازب مرفوعًا: (الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق فمن أحبهم أحبه اللَّه، ومن أبغضهم أبغضه اللَّه)، أخرجه البخارى [٣٥٧٢] -واللفظ له- ومسلم [٧٥]، والترمذى [٣٩٠٠]، وأحمد [٤/ ٢٨٣، ٢٩٢]، وابن حبان [٧٢٧٢]، والطيالسى [٧٢٨]، وابن أبى شيبة [٣٢٣٥٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٣٣٤]، وابن الجعد [٤٧٩]، وجماعة كثيرة؛ وقد اختلف على شعبة فى سنده على لون آخر غير محفوظ، انظره عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٣١٧]، وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٧٣٦٧].

٤١٧٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٦١، ٦٦٤، ٦٧٢٣]، وابن ماجه [٢٨٦٠]، وأحمد [٣/ ١١٤، ١٧١]، والطيالسى [٢٠٨٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨٩٧، ١٦٣٨٣]، =

حدثنى أبو التياح، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ حَبشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهَ زَبِيبَةٌ**».

٤١٧٧- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا وهب بن جرير، حدّثنا شعبة، عن أبى التياح، عن أنسٍ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْبَرَكَةُ فِى نَوَاصِى الْخَيْلِ**».

٤١٧٨- **حَدَّثَنَا** زهير بن حرب، حدّثنا يزيد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن أبى التياح، عن أنسٍ، قال: كان موضع مسجد النبى ﷺ لبنى النجار، وكان فيه نخلٌ وحرثٌ وقبورٌ من قبور الجاهلية، فقال لهم رسول اللَّه ﷺ: «**ثَامِنُونِى**»، قالوا: لا نبغى به ثمنًا إلا

= وفى «المعرفة» [رقم ٥٢٦٣]، وابن الجعد [١٤١٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ١٢٤]، والبغوى فى «تفسيره» [٢/ ٢٤٠/ طبعة دار طيبة]، وفى «شرح السنة» [٥/ ١٦١]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبى التياح، عن أنس به... ولفظ الطيالسى: (قال رسول اللَّه ﷺ لأبى ذر: اسمع وأطع ولو لحبشى كأن رأسه زبيبة)، وهو رواية للبخارى وأحمد والبيهقى، وهو لفظ البغوى وابن الجعد والخطيب أيضًا.

٤١٧٧- **صحيح**: مضى قريبًا [برقم ٤١٧٢].

٤١٧٨- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٤٥٤]، وابن ماجه [٧٤٢]، وأحمد [٣/ ١١٨، ١٢٣، ٢٤٤]، والطيالسى [٢٠٨٥]، وابن أبى شيبة [١٢٠٩٥]، وابن أبى حاتم فى «الآحاد والمثانى» [٤/ رقم ٢٢٤٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٢٣٢]، والسلفى فى «المجاز والمجيز» [ص ١٣٠]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٨]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٧٩١]، وأبو عوانة [رقم ٩١٧]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة [وقرن معه شعبة وعبد الوارث عند الطيالسى وعنه أبو عوانة]، عن أبى التياح عن أنس به نحوه... وهو عند الطيالسى ومن طريقه أبو عوانة فى سياق أطول؛ وزاد ابن ماجه والطيالسى ومن طريقه أبو عوانة وابن أبى عاصم، والسلفى: قول النبى ﷺ ومعه أصحابه: (ألا إن العيش عيش الآخرة، فاغفر للأنصار والمهاجرة)، وهو رواية لأحمد أيضًا.

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وقد صححه الإمام فى «الثمر المستطاب» [١/ ٤٥٨]: على شرط مسلم، وقد وهم فى ذلك، ولم يخرج مسلم لحماد عن أبى التياح شيئًا، وقد توبع حماد على بعضه، كما مضى [برقم ٤١٧٤]، وتوبع عليه مطولاً، كما فى الذى بعد الآتى.

عند اللَّه، قال: فأمر رسول اللَّه ﷺ بالنخل فُقطع، وبالحرث فأفسد، وبالقبور فنُبشت، وكان رسول اللَّه ﷺ يصلي قبل ذلك في مرابض الغنم وحيث أدركته الصلاة.

٤١٧٩- **حَدَّثَنَا** جعفر بن مهران السباك، حدّثنا عبد الوارث، عن أبي التياح، عن أنس، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَى**».

٤١٨٠- **حَدَّثَنَا** جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الوارث، عن أبي التياح الضبعي، حدّثنا أنس بن مالك، قال: لما قدم رسول اللَّه ﷺ المدينة نزل في علو بالمدينة، في حي يقال له: ابن عمرو بن عوف، فأقام رسول اللَّه ﷺ فيهم أربع عشرة ليلةً، ثم أرسل إلى ملأ من بني النجار فجاؤوا متقلدين سيوفهم، قال أنسٌ: فكأني أنظر إلى رسول اللَّه ﷺ على راحلته، وأبو بكر ردفه، وملأٌ من بني النجار حوله، حتى ألقى بفناء أبي أيوب، فكان رسول اللَّه ﷺ يصلي حيث أدركته الصلاة، ويصلي في مرابض الغنم، ثم إنه أمر ببناء المسجد، فأرسل إلى ملأ من بني النجار فجاؤوا، فقال: «**يَا بَنِي النَّجَّارِ، ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا**»، قالوا: لا، واللَّه لا نطلب به ثمنًا إلا إلى اللَّه، قال أنسٌ: فكان فيه ما أقول لكم: كانت فيه قبور المشركين، وكانت خربًا، وكان فيه نخلٌ، فأمر رسول اللَّه ﷺ

٤١٧٩- **صحيح**: أخرجه البخاري [٨٠]، ومسلم [٢٦٧١]، وأحمد [٣/ ١٥١]، والنسائي في «الكبرى» [٥٩٠٥]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٢٩٢٤]، وابن عبد البر في «الجامع» [رقم ٦٧١]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي التياح عن أنس به.

٤١٨٠- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٧٦٩، ٢٠٠٠، ٢٦١٩، ٢٦٢٧، ٣٧١٧]، ومسلم [٥٢٤]، وأبو داود [٤٥٣]، والنسائي [٧٠٢]، وابن خزيمة [٧٨٨]، وابن حبان [٢٣٢٨]، والطيالسي [٢٠٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٤٠٩٣]، وفي «الدلائل» [رقم ٧٩١]، وأبو عوانة [رقم ٩١٧، ٩١٨]، والبغوي في «شرح السنة» [٧/ ١١]، وأبو نعيم في «الحلية» [٢/ ٨٣، ٨٤]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٢٤٠]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد [وقرن معه شعبة وحماد عند الطيالسي]، عن أبي التياح عن أنس به نحوه مطولاً... وهو عند بعضهم باختصار يسير، وعند البخاري في الموضع الثاني والثالث والرابع: ببعضه فقط،

قلتُ: قد توبع عليه عبد الوارث ببعضه كما مضى؛ فانظر [رقم ٤١٨٠، ٤١٧٤].

بقبور المشركين فنبشت، وبالخرب فسويت، وبالنخل فقطع، فوضعوا النخل قبلة المسجد، وجعلوا عضادتيه حجارةً، قال: فجعلوا ينقلون ذلك الصخر وهم يرتجزون، ورسول اللَّه ﷺ معهم، وهم يقولون: «**اللَّهمَّ لاَ خَيْرَ إلاَّ خَيْرُ الآخِرَة، فَاغْفِرْ للأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَة**».

٤١٨١-حدّثنا قال أبو التياح: فحدثنى ابن أبى الهذيل: أن عمار بن ياسرٍ كان

٤١٨١- ضعيف بهذا السياق: أخرجه الحارث فى «مسنده» [٢/ رقم ١٠١٨/ زوائد الهيثمى]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٢٤٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٤١٤-٤١٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٨١١]، وغيرهم من طرق عن عبد الوارث بن سعيد عن أبى التياح [وقد تصحف أبو التياح عند المؤلف إلى: (أبى يحيى) وسيأتى التنبيه عليه] عن عبد اللَّه بن أبى الهذيل به.

قلتُ: هذا إسناد رجاله رجال «الصحيح»؛ إلا أنه منقطع، بل مرسل، فإن ابن أبى الهذيل ليس له صحبة، إنما عداده فى كبار التابعين، وبهذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٢٤٢]، فقال: «رواه الطبرانى فى «الأوسط»، وأبو يعلى؛ وإسناد أبى يعلى منقطع».

قلتُ: وقد اختلف فى سنده على عبد الوارث، فرواه عنه جعفر بن مهران وعفان بن مسلم وعباس بن الفضل ومسدد بن مسرهد وأزهر بن مروان وغيرهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم جميعًا: محمد بن عيسى الطباع -وهو ثقة حافظ مأمون- فرواه عن عبد الوارث عن أبى التياح عن ابن أبى الهذيل عن عمار بالمرفوع منه فقط، فجود إسناده، ووصله بعد انقطاعه، هكذا أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٤٦١]، من طريق الطبرانى عن الهيثم بن خالد المصيصى عن محمد بن عيسى ابن الطباع به..

قلتُ: وهذه مخالفة لا تثبت، وشيخ الطبرانى ضعفه الدارقطنى كما فى «سؤالات الحاكم له» [ص ١٥٨/ رقم ٢٣٨]، و هو مترجم فى «التهذيب وذيوله»: (تمييزاً) لكن عبد الوارث بن سعيد قد توبع على الوجهين الماضيين عن أبى التياح، أعنى: المرسل والموصول، وقد بسطنا الكلام على حديث عمار: (تقتلك الفئة الباغية) فى رسالة مستقلة؛ نظمنا هناك طرقه؛ واستوفينا شواهده؛ وهو حديث صحيح متواتر لفظًا ومعنى، والحديث هنا ضعيف بهذا السياق جميعًا؛ لأجل إرساله. واللَّه المستعان.

● **تنبيه مهم**: إسناد المؤلف هنا معطوف على الإسناد قبله؛ ومتنه جزء من الحدث الماضى؛ وقد وقع فى سنده عند المؤلف هنا: (قال أبو يحيى) هكذا بدل: (أبو التياح) وهو تصحيف ظاهر، =

رجلا ضابطًا، فكان يحمل حجرين، فبلغ ذلك النبى ﷺ فتلقاه، فدفع فى صدره، فقال: «احْبُنِي»، فجعل رسول اللَّه ﷺ ينفض التراب عن رأسه وصدره، ويقول: «**ابْنَ سُمَيَّةَ، تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**».

**

= ولم يفطن له حسين الأسد ولا المعلق على الطبعة العلمية، بل زاد الأول بالهامش معلقًا عليه: (أبو يحيى لم أعرفه).

قلتُ: ولو جهد جهده مراراً فلن يعرفه البتة كونه مصحفًا من (أبو التياح) لكن يبدو أن هذا التصحيف قديم، فقد رأيت «الشهاب» البوصيرى قد ساق إسناد المؤلف فى «إتحاف الخيرة» [٨/ ٥]، ووقع عنده: (قال أبو يحيى) أيضًا.

ويقضى على هذا تمامًا: كون البيهقى قد ساق هذا الحديث من طريق المؤلف فى «الدلائل» [عقب رقم ٨١١]، ووقع عنده: (أبو التياح) هكذا على الصواب.

أبو عمران الجونى، عن أنس

٤١٨٢- حَدَّثَنَا أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز القشيرى التمار، حدّثنا حماد بن سلمة، عن أبى عمران الجونىّ، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصرٍ مِنْ ذَهَبَ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِفَتَى مِنْ قُرَيْشٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ لِى، فَقُلْتُ: مَنْ هُوَ؟ قَالُوا: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَيَا أَبَا حَفْصٍ، لَوْلَا مَا أَعْلَمُ مِنْ غَيْرَتِكَ لَدَخَلْتُهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ كُنْتُ أَغَارُ عَلَيْهِ، فَإِنِّى لَمْ أَكُنْ لأَغَارَ عَلَيْكَ**».

٤١٨٣- حَدَّثَنَا نصر بن علىّ، حدّثنا عوبد بن أبى عمران، عن أبيه، عن أنس بن مالك، قال: قال لى رسول اللَّه ﷺ: «**يَا أَنَسُ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يُزَدْ فِى عُمُرِكَ، سَلِّمْ عَلَى مَنْ لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِى تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، وَإِذَا دَخَلْتَ بَيْتَكَ فَسَلِّمْ عَلَى مَنْ لَقِيتَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ يَكْثُرْ خَيْرُ بَيْتِكَ، وَصَلِّ صَلاةَ الضُّحَى، فَإِنَّهَا صَلاةُ الأَوَّابِينَ قَبْلَكَ**»، وَقَالَ: «**يَا أَنَسُ، ارْحَمِ الصَّغِيرَ، وَوَقِّرِ الْكَبِيرَ، وَكُنْ مِنْ رُفَقَائِى**».

٤١٨٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٩١]، وابن حبان [٥٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٤/ ١٤٧، ١٤٨]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٠٧٥، ٢٠٧٦]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٨٩، ٩٠]، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن أبى عمران الجونى [وقرن معه حميد الطويل عند أحمد والضياء وابن عساكر] عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وأبو عمران الجونى: اسمه عبد الملك بن حبيب البصرى؛ وقد تابعه حميد الطويل على نحوه . . . كما مضى عند المؤلف [٣٧٣٦، ٣٨٦٠].

٤١٨٣- **منكر**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٨٠٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٨٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٩٢]، والدارقطنى فى «الأفراد» [٢/ رقم/ ١٣٣٤ أطرافه]، وأبو بكر الشيرازى فى «الألقاب» كما فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٣١٩]، والبزار فى «مسنده» كما فى تفسير ابن كثير [٦/ ٨٧/ طبعة دار طيبة]، وغيرهم من طرق عن عوبد بن أبى عمران الجونى عن أبيهعن أنس به نحوه . . وهو عند بعضهم باختصار بعض فقراته.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن أبى عمران إلا ابنه عوبد» وقال الدارقطنى: «تفرد به عوبد بن أبى عمران عن أبيه» وقال البزار: «تفرد به عوبد». =

٤١٨٤- حَدَّثَنَا نصر بن على حدّثنا زياد بن الربيع، حدّثنا أبو عمران الجونى، عن أنس بن مالك قال ما أعرف شيئًا كان على عهد رسول اللَّه ﷺ! فقيل له: فأين الصلاة يا أبا حمزة؟! فقال أولم تصنعوا فى الصلاة ما قد علمتم ؟!.

= وفى ترجمة (عوبد) ساق ابن عدى هذا الحديث مع غيره من مناكيره عن أبيه، ثم قال: «وعوبد: بيِّن على حديثه الضعف» وبه أعلَّه السيوطى فى «اللألئ المصنوعة» فقال: «عوبد متروك» وقال ابن حبان فى ترجمة عوبد من «المجروحين» [٢/ ١٩٢]: «كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه؛ توهمًا على قلة روايته؛ فبطل الاحتجاج بخبره» ثم ساق له هذا الحديث.

وقال الحافظ فى «الأربعين المتباينة السماع» [ص ٩٣-٩٤]، بعد أن ذكر تضعيف ابن حبان لعوبد: «ثم تناقض -يعنى ابن حبان- فذكره فى «الثقات»، وقد ضعفه قبله: البخارى فقال: منكر الحديث، وابن معين فقال: ليس بشىء، والجوزجانى فقال: آية من الآيات، والنسائى فقال: متروك، وأبو داود فقال: أحاديثه تشبه البواطيل».

قلتُ: وساق له الذهبى هذا الحديث من مناكيره فى «الميزان» [٣/ ٣٠٤]، وقد جاء بشر بن حازم، ورواه عن أبى عمران الجونى عن أنس به نحوه به . . . دون الفقرة الأخيرة، وتابع عوبد عليه عن أبيه، هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨٧٦٥، ٨٧٦٦]، مفرقًا بإسناد صحيح إلى بشر بن حازم به . . .

لكن ما بشر هذا؟! ومن يكون بشر؟! وما هو بشر؟! بحثت عنه فى الأحياء من بطون الدفاتر فلم أهتد إليه، وقد رأيت البيهقى قد أشار إلى جهالته فى «المعرفة» [رقم ٥٤١٨]، إثر حديث رواه من طريقه، وجزم الشمس ابن عبد الهادى بجهالته فى «التنقيح» كما فى «نصب الراية» [٣/ ٣٦٩]، وأقره الإمام فى الإرواء [٧/ ٢٩٤].

ثم وجدت الحافظ قد ساق متابعة بشر عند البيهقى فى «الشعب» فى كتابه الأربعين المتباينة [ص ٩٤]، ثم قال: (وبشر مجهول) فللَّه الحمد

وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . وكلها مناكير وبواطيل، وسيأتى بعضها قريبًا [برقم ٤٢٩٣]، واللَّه المستعان.

٤١٨٤- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٢٤٤٧]، وأحمد [٣/ ١٠٠]، و الدارقطنى فى «الأفراد» [٢/ رقم ١٣٣٦]، وغيرهم من طريق زياد بن الربيع أبى خداش عن أبى عمران الجونى عن أنس به . . . =

٤١٨٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد، أخبرنا صدقة بن موسى، عن أبى عمران الجونى، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ وقّت لنا فى قص الشارب، وتقليم الأظافير، وحلق العانة ألا تُترك أكثر من أربعين يومًا.

= قال الدارقطنى: «تفرد به زياد بن الربيع اليحمدى أبو خداش عن أبى عمران عبد الملك بن حبيب الجونى».

قلتُ: وزياد هذا وثقه جماعة، لكن قال البخارى: «فى إسناده نظر» يعنى فيما يسنده نظر، ولهذا أدرجه ابن عدى [٣/ ١٩٥]، والعقيلى [٢/ ٧٦]، وابن حبان [١/ ٣٠٧]، ثلاثتهم فى «الضعفاء» وحكوا قولة البخارى الماضية، لكن الحديث صحيح ثابت لطرقه الكثيرة عن أنس به نحوه؛ فقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث أبى عمران الجونى، وقد روى من غير وجه عن أنس».

قلتُ: مضى بعض تلك الأوجه [برقم ٣٣٣٠، ٤١٤٩].

٤١٨٥- **قوى**: أخرجه أبو داود [٤٢٠٠]، والترمذى [٢٧٥٨]، وأحمد [٣/ ١٢٢، ٢٠٣، ٢٥٥]، والطيالسى [٢١٤١]، -وعنده غلط فى إسناده- والبيهقى فى «سننه» [٦٧٥]، والبغوى أبو القاسم فى «الجعديات» [رقم ٣٢٩٢، ٣٢٩٣]، وابن الجعد [رقم ٣٢٩١]، ومن طريقه المزى فى «تهذيبه» [١٣/ ١٥٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٧٦]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٢٠٨]، و أبو محمد البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٩٠]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٦١٠]، وغيرهم من طرق عن صدقة بن موسى الدقيقى عن أبى عمران الجونى عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه؛ وزادوا جميعًا إلا الترمذى وابن الأعرابى وأحمد والعقيلى: (ونتف الإبط).

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت، وصدقة الدقيقى مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وكان صاحب مناكير عن «الثقات» أيضًا، وقد ساق له ابن عدى والعقيلى هذا الحديث فى ترجمته من «الضعفاء» وقال الثانى: «لا يتابع على رفعه» كذا قال، ثم أسند إلى الهيثم بن جميل قال: حدّثنا جعفر بن سليمان قال: حدّثنا أبو عمران الجونى [بالأصل: (الجوينى)] عن أنس به . . .) وساق الحديث مثله إلا أنه لم يقل فيه: (رسول اللَّه) وإنما قال: (وقت لنا . . .) هكذا بالبناء للمجهول، وزاد فيه (ونتف الإبط) ثم قال العقيلى: «والراوية فى هذا الباب متقاربة فى الضعف، وفى حديث جعفر نظر». =

= **قلتُ**: رأى العقيلي في جعفر بن سليمان معروف، وله في جرحه سلف صالح؛ إلا أن التحقيق بشأن جعفر: أنه صدوق متماسك قوى الحديث ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه، .

فإن قيل: حديثه هذا قد أنكره عليه العقيلي كما مضى! قلنا: قد خالفه مسلم، فصحح لجعفر هذا الحديث؛ وأخرجه له في «صحيحه» [٢٥٨]، وكذا أخرجه الترمذي [٢٧٥٩]، والنسائي [١٤]، وابن ماجه [٢٩٥]، والبيهقي في «سننه» [٦٧٤]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٢٧٦٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٢]، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» [٣٢٩٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢١/ ٦٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [١١/ ٩٠]، وفي «المعجم» [رقم ٦٦٢]، وابن المقرئ في «المعجم» [رقم ٢٤٨]، وابن حزم في «المحلى» [٢/ ٢١٩]، والذهبي في «التذكرة» [٣/ ٨٥٧]، وجماعة من طرق عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس به . . . وزادوا جميعًا: (ونتف الإبط).

قال الترمذي: «هذا أصح من الحديث الأول -يعني طريق صدقة بن موسى- وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ» . .

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن قد اختلف على جعفر في رفعه لفظًا، فرواه عن جماعة بلفظ: (وقت لنا رسول اللَّه ﷺ . . . . إلخ) وهذا لفظ النسائي ومن طريقه ابن عساكر في «المعجم» وابن عبد البر في «التمهيد» وابن عساكر أيضًا في «تاريخه» .

وهذ اللفظ يرد على العقيلي، حيث جزم بكون صدقة الدقيقي لم يتابع على رفعه، ورواه جماعة آخرون عن جعفر بلفظ: (وقت لنا في قص الشارب . . . إلخ)، هكذا بالبناء للمجهول، وهذا اللفظ هو الذي عند مسلم والأكثرين، وكأنه هو الذي لم يقع لأبي داود سواه، فقال في «سننه» [٢/ ٤٨٣/ طبعة دار الفكر]، عقب روايته الحديث من طريق صدقة الدقيقي: «رواه جعفر بن سليمان عن أبي عمران -يعني الجوني- عن أنس، لم يذكر النبي ﷺ قال: وقت لنا، وهذا أصح».

قلتُ: واللفظان عن جعفر يتوافقان ولا يختلفان إن شاء اللَّه؛ فقد قال الإمام النووي في «المجموع» [١/ ٢٨٦-٢٨٧]، بعد أن ساق الحديث بلفظ مسلم: «قوله «وقت لنا» كقول الصحابي: «أمرنا بكذا، ونُهينا عن كذا» وهو مرفوع؛ كقوله: «قال لنا رسول اللَّه ﷺ» على المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول». =

. . . . . .

قلتُ: والأمر كما قال؛ وفى المسألة خلاف معروف معتبر، ولعل جعفر بن سليمان كان يرى عدم التفرقة فى قول الصحابى: (قال لنا رسول اللَّه . . .) وبين قوله: (أمرنا) أو (نُهينا) ونحو ذلك؛ فربما سمع الحديث بلفظ أحدهما؛ ولم ير بأسًا فى التحديث به على الوجه الثانى؛ لاتفاقهما فى المعنى.

وقد يكون سمعه من أبى عمران تارة هكذا، وتارة هكذا، فرواه عنه من رواه على الصيغتين، إلا أن المشهور عنه هو الوجه الأول: (وقت لنا) بالبناء للمجهول، ويدل على تلك الشهرة قول أبى داود الماضى؛ وكذا قول ابن عدى عقب روايته الحديث من طريق صدقة بن موسى: «رواه عن أبى عمران: صدقة بن موسى وجعفر بن سليمان؛ فقال صدقة: «وقت لنا رسول اللَّه ﷺ» وقال جعفر: «وقت لنا فى حلق العانة» فذكره، ما أعلم رواه عن أبى عمران غيرهما».

قلتُ: ولا يحسن التعقب على أبى أحمد الجرجانى بكون إبراهيم بن سالم النيسابورى قد قال: حدّثنا عبد اللَّه بن عمران عن أبى عمران الجونى عن أنس بن مالك قال: (وقت رسول اللَّه ﷺ أن يحلق الرجل عانته كل أربعين يومًا . .) وساقه نحوه فى سياق أطول منكر جدًا، أخرجه ابن عدى نفسه فى «الكامل» [١/ ٢٦١]، فى ترجمة (إبراهيم بن سالم) هذا، مع أحاديث أخرى من طريقه، ثم قال: «وهذه الأحاديث . . . هنا كلها مناكير».

وقبل ذلك قد قال فى أول ترجمته: (يروى عن عبد اللَّه بن عمران بأحاديث مسندة عداد مناكير، وعبد اللَّه بن عمران بصرى لا أعرف له عند البصريين إلا حديثًا واحدًا . . .) ثم ساق له هذا الحديث من رواية إبراهيم بن سالم عنه، ومن طريقه ساق الذهبى الحديث بطوله من هذا الطريق فى الميزان ثم قال: «وهو منكر» ورأيت الحافظ قد أشار إلى هذا الطريق فى «الفتح» [١٠/ ٣٤٦]، فقال: «وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد اللَّه بن عمر شيخ بصرى [بالأصل: مصرى] عن ثابت [كذا، والصواب: (عن أبى عمران)] عن أنس . . . . لكن أتى فيه بألفاظ مستغربة . . .». ثم ساق بعض الحديث وقال: «وعبد اللَّه والراوى عنه مجهولان».

قلتُ: والمتابعة ما لم تكن ثابتة إلى المتابع؛ أو كان المتابع نفسه ليس بحجة؛ فلا يحسن آنذاك مطلق التعقب على من نفاها من النقاد المتقدمين، وقد بسطنا هذا المعنى مع أمثلة له فى كتابنا: «إيقاظ العابد بما وقع من النظر فى تنبيه الهاجد».

■ **والحاصل**: أن الحديث قوى ثابت يحتج به؛ نعم قد نهض ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١/ ٦٨]، والاستذكار [٨/ ٣٣٦-٣٣٧] لتضعيف هذا الحديث، وما برح يطعن فى نحره =

٤١٨٦- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن معاذ بن معاذ العنبرى، حدّثنا أبى، حدّثنا شعبة، عن أبى عمران الجونى، عن أنس بن مالك، عن النبىّ ﷺ قال: «**يَقُولُ اللَّهُ لأَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا: لَوْ كَانَ لَكَ الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا، أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيَقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِى صُلْبِ آدَمَ: أَلا تُشْرِكَ - أَحْسَبُهُ قَالَ: وَلا أُدْخِلَكَ النَّارَ- فَأَبَيْتَ إِلا الشِّرْكَ**».

٤١٨٧- حَدَّثَنَا أبو نصر التمار، حدّثنا حماد بن سلمة، عن علىّ بن زيد، ويونس ابن عبيد، وحميد، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ، وَالْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ السُّوءَ، وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لا يَدْخُلُ عَبْدٌ الْجَنَّةَ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**».

٤١٨٨- حَدَّثَنَا معاذ بن شعبة، حدّثنا داود بن الزبرقان، عن أبى الهيثم، عن إبراهيم التيمى، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا قُرِّبَ لأَحَدِكُمْ طَعَامُهُ وَفِى رِجْلَيْهِ نَعْلانِ فَلْيَنْزِعْ نَعْلَيْهِ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لِلْقَدَمَيْنِ، وَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ**».

= حتى أسال منه الدم، غير أننا انبرينا له فى «غرس الأشجار» وتعقبناه خطوة بخطوة؛ وسجلنا هناك أوهام جماعة ممن تكلموا على هذا الحديث تصحيحًا وتضعيفًا، فالحمد للَّه حمدًا كثيرًا.

٤١٨٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣١٥٦]، ومسلم [٢٨٠٥]، وأحمد [٣/ ١٢٧، ١٢٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٣١٥]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [رقم ٩٩/ ظلال الجنة]، و البيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٤٦]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٤٦٨/ طبعة الحاشدى]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبى عمران الجونى عن أنس به . . . .

قلتُ: أبو عمران اسمه: عبد الملك بن حبيب؛ وقد توبع على نحوه . . . كما مضى عند المؤلف [برقم ٢٩٢٦، ٢٩٧٦، ٣٠٢١].

٤١٨٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٣٩٠٩].

٤١٨٨- **منكر**: أخرجه البزار فى «مسنده» [٣/ رقم ٢٨٦٧/ كشف]، من طريق معاذ بن شعبة عن داود بن الزبرقان عن أبى الهيثم عن إبراهيم التيمى عن أنس به . . . دون قوله: (وهو من السنة). =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد واه، داود بن الزبرقان أسقطه النقاد، فسقط ولن يقوم، وقد كذبه السعدى بخط عريض، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ وشيخه أبو الهيثم: لا أفطن لتمييزه الآن، إذ لم أجده فى شيوخ (داود) ولا فى تلاميذ: (إبراهيم التيمى).

وقد رأيت المؤلف قد أخرج الحديث فى معجمه [رقم ٢٩٦]، من هذا الطريق أيضًا . . . لكن وقع عنده: (عن ابن أبى الهيثم) هكذا بزيادة (ابن) قبل (أبى الهيثم) وما أدرى أبا الهيثم حتى أدرى ولده، وأحدهما غلط بلا ريب، إلا أن يكون (ابن أبى الهيثم) كنيته (أبو الهيثم) وهذا عندى بعيد.

وباقى رجال الإسناد ثقات؛ فإبراهيم التيمى هو ابن يزيد بن شريك الثقة الإمام المأمون؛ ومعاذ ابن شعبة روى عنه جماعة من «الثقات»، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ١٧٨]، وقال: «حدّثنا عنه الحسن ابن سفيان» وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد جداً.

وقد تصحَّف اسم أبيه (شعبة) على المناوى إلى (سعد)، فقال فى «الفيض» [١/ ٤١٧]، بعد أن عزاه المؤلف: (فيه معاذ بن سعد، قال الذهبى: مجهول).

قلتُ: بل لا يكون معاذ بن سعد البتة، فذا متقدم الطبقة على معاذ بن شعبة، ومعاذ بن سعد هو السكسكى المترجم فى «التهذيب» وذيوله (تمييزاً) وهو مجهول كما قاله أبو حاتم وعنه الذهبى؛ وليس له فى هذا الحديث نصيب، ثم أعله المناوى بداود بن الزبرقان، وأصاب؛ وليته اكتفى بذلك! وللحديث طريقان آخران عن أنس:

فالطريق الأول: يرويه عقبة بن خالد السكونى عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن أنس مرفوعًا بلفظ: (إذا وضع الطعام، فاخلعوا نعالكم؛ فإنه أروح لأقدامكم).

أخرجه الدارمى [٢٠٨٠] -واللفظ له- والحاكم [٤/ ١٣٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٢٠٢]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» وعنه أبو يعلى فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٩١]، وأبو سعيد الأشج فى «حديثه» [٢١٤/ ١]، وأبو القاسم الصفار فى الأربعين فى «شعب الإيمان المنتقى منه »للضياء المقدسى [٤٨/ ٢]، و«المنتخب» منه لأبى الفتح الجوينى [١/ ٧٤]، والديلمى فى «مسند الفردوس» [١/ ١/ ١٠٢-مختصرة]، كما فى «الضعيفة» [٢/ ٤١١]، وغيرهم من طرق عن عقبة بن خالد به . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» . . =

. . . . . .

= **قلتُ**: كذا زعم، وقد رده الذهبي عليه في «تلخيص المستدرك» فقال: «أحسبه موضوعًا، وإسناده مظلم؛ وموسى تركه الدارقطني».

وموسى هذا ساقط الحديث جدًا، قال البخاري: «أحاديثه مناكير» وقال ابن معين -في رواية- وأبو داود: «لا يكتب حديثه» وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «منكر الحديث» وزاد الثاني: «وأحاديث عقبة بن خالد السكوني التي رواها عنه من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم» وقد تكلم فيه سائر النقاد وأثخنوه جراحًا، وقال الطبراني عقب روايته: «لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به عقبة».

قلتُ: وعقبة ثقة صالح. والآفة في تلك المناكير التي يرويها من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم؛ إنما الحمل على موسى فيها كما قال أبو حاتم آنفًا، وقد رأيت ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٢١٤]، وقد سأل أباه عن هذا الحديث مع أحاديث أخر من طريق عقبة بن خالد عن موسى بن محمد، فقال أبو حاتم: «هذه أحاديث منكرة؛ كأنها موضوعة، وموسى ضعيف الحديث جدًا، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمي: لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد، وروى عن أنس حديثًا واحدًا».

قلتُ: وقد أعله الهيثمي بعلة غريبة، فقال في «المجمع» [٥/ ٢٠]: «رجال الطبراني ثقات، إلا أن عقبة بن خالد السكوني لم أجد له من محمد بن الحارث سماعًا» وتعقبه الإمام في «الضعيفة» [٢/ ٤١١/ رقم [٩٨٠]، قائلاً: «قلتُ: محمد بن الحارث والد موسى؛ لكنه نسب إلى جده؛ فإنه محمد بن إبراهيم بن الحارث كما عرفت من ترجمة ابنه؛ والحديث من رواية الولد عن أبيه، كذلك أخرجه الحاكم وغيره كما تقدم عن عقبة بن خالد عن موسى بن محمد عن أبيه؛ فالظاهر أنه سقط من إسناد الطبراني أو من ناسخ كتابه قوله: (عن أبيه) فصار الحديث منقطعًا بين عقبة ومحمد بن الحارث، واللَّه أعلم».

قلتُ: كأن الإمام لم يقف على سند الطبراني، فإنه متصل ليس فيه سقْطٌ، فإن كان لا بد من ذلك السقط؛ لأجل الاعتذار عن الهيثمي، فيقال: لعل هذا السقط وقع في نسخة الهيثمي من «أوسط الطبراني» ثم إن هذا السقط -على افتراض وجوده- يكون لقوله: (عن موسى بن) وليس لقوله: (عن أبيه) كما ظن الإمام.

وللحديث شواهد ساقطة؛ لم نستجز تسويد القرطاس بها، فقول المناوي في «الفيض» [١/ ٤٥٢]: «له شواهد كثيرة» فمما لا يفرح به، واللَّه المستعان.

حميد بن هلال، عن أنس

٤١٨٩- **حَدَّثَنَا** عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ بعث زيداً، وجعفراً، وعبد اللَّه بن رواحة، فدفع الراية إلى زيد، قال: فإن أصيبوا جميعًا- قال: قال أنسٌ: فنعاهم رسول اللَّه ﷺ إلى الناس قبل أن يجىء الخبر، قال: «**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ الرَّايَةَ بَعْدُ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ، خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ**»، قال: فجعل يحدِّث الناس وعيناه تذرفان.

٤١٨٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [١١٨٩، ٢٦٤٥، ٢٨٩٨، ٣٥٤٧، ٤٠١٤]، والنسائى [١٨٧٨]، وأحمد [٣/ ١١٣، ١١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١٤٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٦٩٤٨، ١٦٣٧٤]، وفى «الدلائل» [رقم ١٧٠١، ١٧٠٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٣١٤]، و[٧/ ٤٢]، والطحاوى فى «المشكل» [١٣/ ٩٣]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/ ٢٥٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢/ ١٨]، و[١٦/ ٢٣٧]، و[١٩/ ٣٦٩]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى عن حميد بن هلال عن أنس به نحوه... ولفظ النسائى: (أن رسول اللَّه ﷺ نعى زيداً وجعفراً قبل أن يجىء خبرهم؛ فنعاهم وعيناه تذرفان) ومثله عند الطبرانى؛ وهو رواية للبيهقى فى «سننه».

قلتُ: قد اختلف على أيوب فى سنده، فرواه عنه ابن علية وحماد بن زيد وعبد الوارث ثلاثتهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم معمر، فرواه عن أيوب فقال: عن أنس مرفوعًا: (نعى رسول اللَّه ﷺ أهل مؤتة على المنبر، ثم قال: فأخذ اللواء خالد بن الوليد، وهو سيف من سيوف اللَّه) فأسقط منه: (حميد بن هلال) بين أيوب وأنس.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٦٠٥٧]، وعنه الطبرانى فى «الكبير» [٢/ رقم ١٤٥٩]، و[٤/ رقم ٣٨٠٠]، والحاكم [٣/ ٣٣٨]، -واللفظ له- وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٤٠٣]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٦/ ٢٣٩]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أنس به...

قال الحاكم: «هذا حديث عال صحيح غريب من حديث أيوب، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبى قائلاً: «لم يسمع أيوب من أنس». =

٤١٩٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَا يَسُرُّهُمْ - أَوْ مَا يَسُرُّنِي - أَنَّهُمْ عِنْدَنَا**»، وإن عينيه لتذرفان

٤١٩١- حَدَّثَنَا إسماعيل بن عبد اللَّه بن خالد القرشي، حدّثنا عبيد اللَّه بن عمرو، عن أيوب، عن أبي قلابة، وحميد بن هلال، عنْ أنس، قال: كنت رديف أبي طلحة وركبته تمس ركبة النبي ﷺ، فكانوا يصرخون بهما جميعًا: بالحج والعمرة.

**

= **قلتُ**: ومع هذا الانقطاع؛ فإن الوجه الأول هو المحفوظ عن أيوب؛ وحماد بن زيد وابن علية وعبد الوارث هؤلاء مقدمون في أيوب على معمر وعبد الوهاب الثقفي وابن عيينة ووهيب بن خالد وأضرابهم، لاسيما حماد بن زيد، فإن ابن معين قد قدمه في أيوب على الناس جميعًا، كما في «تاريخه» [٤/ ٢١٤]، رواية الدوري، فالظاهر أن معمرًا قد قصر في روايته ولم يجودها كما جودها غيره، واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع عند الطبراني في الموضع الأول: (عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن حميد عن أنس به . . .) هكذا بزيادة (حميد)، بين أيوب وأنس، وأراها مقحمة من النساخ أو بعضهم.

٤١٩٠- **صحيح**: انظر قبله.

٤١٩١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٤٤]، ونزيد هنا: بكون الطحاوي قد أخرجه أيضًا في «شرح المعاني» [٢/ ١٥٣]، من طريق عبيد اللَّه بن عمرو الرقي به . . . وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

أيوب، عن أنس

٤١٩٢- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا أيوب، عن أنس بن مالك، قال: ما رأيت أحداً أرحم بالعيال من رسول اللَّه ﷺ، وكان استرضع لابنه إبراهيم بأقصى المدينة، وكان زوجها قيناً، وكان يأتيه، فيأتيه الغلام وعليه أثر الدخان فيلتزمه ويقبله ويشمه.

٤١٩٢- **صحيح**: أخرجه أبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ١٢٩]، والطيالسى [٢١١٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٨٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب السختيانى عن أنس به... وهو عند الطيالسى وابن عساكر مختصراً، ولفظ الطيالسى: (كان رسول اللَّه ﷺ رحيماً بالعيال) ولفظ ابن عساكر: (كان رسول اللَّه ﷺ من أرحم الناس بالصبيان والعيال).

قال الإمام فى «الصحيحة» [٥/ ١٢٩]: (هذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين، وقول ابن حبان فى «الثقات»، «قيل: إنه -يعنى أيوبًا- سمع من أنس، ولا يصح ذلك عندى» فلا يعله بالانقطاع؛ لأن الحافظ قد جزم فى «التهذيب» بأنه -يعنى أيوبًا- رأى أنسًا، وسنه يساعده على ذلك؛ فقد كان عمره حين مات أنس: نحواً من خمس وعشرين سنة، ثم هو لم يعرف بتدليس؛ فروايته محمولة على الاتصال عند الجمهور..

قلتُ: لم يصب الإمام الرمية، وكان ينبغى عليه التسليم لأبى حاتم البستى نفيه لسماع أيوب من أنس؛ لأن أبا حاتم لم يكن يجهل رؤية أيوب لأنس أصلا، فإذا نفى مثل ابن حبان السماع؛ كان على المخالف إقامة الدليل بصحة النقيض؛ ومجرد الرؤية: قرينة مجردة وحسب على مطلق السماع.

والحافظ: الذى يستند إليه الإمام فى التدليل على ثبوت سماع أيوب من أنس، قد جزم هو بعدم السماع البتة، بل وذكر أيوبًا فى «طبقات المدلسين» [ص ٩]، وقال: «رأى أنسًا ولم يسمع منه؛ فحدث عنه بعدة أحاديث بالعنعنة...»..

قلتُ: لكن هذا لا يوجب أن يكون أيوب مدلسًا، بل صنيعه هذا يعد من قبيل المرسل الخفى، ثم إن عدم سماعه من أنس: هو الذى جزم به النقاد، فمضى قول ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ٥٣]، وقال أيضًا فى ترجمة أيوب من كتابه م«شاهير علماء الأمصار» [ص١٥٠]: «ليس يصح له عن أنس بن مالك سماع» وقبله قال سميه أبو حاتم الرازى كما فى «المراسيل» [ص ١٤]، =

= في ترجمة أيوب: «رأى أنس بن مالك ولم يسمع منه، وهو مثل الأعمش» وبذلك جزم الإمام أحمد أيضًا كما نقله عنه الصلاح العلائي في «جامع التحصيل» [ص ١٤٨]، فالإسناد منقطع ولا بد، بل قد اختلف في سنده على أيوب أيضًا، فرواه عنه حماد بن زيد على الوجه الماضي، وخالفه إسماعيل ابن علية، فرواه عن أيوب فجود إسناده، وأقام عوجه، فقال: عن أبي معن عمرو بن سعيد عن أنس بن مالك قال: (ما رأيت أحدًا كان أرحم بالعيال من رسول اللَّه ﷺ قال: كان إبراهيم مسترضعًا له في عوالي المدينة؛ فكان ينطلق ونحن معه، فيدخل البيت؛ وإنه ليدخن، وكان ظئره قينًا؛ فيأخذه فيقبله، ثم يرجع؛ قال عمرو: فلما توفي إبراهيم قال رسول اللَّه ﷺ إن إبراهيم ابني؛ وإنه مات في الثدي، وإن له لظئرين تكملان رضاعه في الجنة) فزاد فيه واسطة بين أيوب وأنس.

هكذا أخرجه مسلم [٢٣١٦] -واللفظ له- وأحمد [٣/ ١١٢]، وابن حبان [٦٩٥٠]، والمؤلف [برقم ٤١٩٥، ٤١٩٦]، والبيهقي في «سننه» [عقب رقم ٣٢٣٧]، وفي «الشعب» [٧/ رقم ١١٠١١]، وفي «الدلائل» [رقم ٢٨١]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ١٧٧]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ١٣٦-١٣٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ١٣٦]، وغيرهم، وهو عند بعضهم مختصراً دون قول عمرو بن سعيد في آخره.

وتوبع ابن علية على هذا الوجه: تابعه وهيب بن خالد على نحو سياق المؤلف هنا: عند البخاري في الأدب المفرد [رقم ٣٧٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ٨٨]، و المؤلف [برقم ٤١٩٧]، وعنه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ [رقم ١٣٠]، والرئيس عثمان بن محمد أبو عمرو في «حديثه» [١/ ٢٠٨]، كما في «الصحيحة» [٥/ ١٢٥]، وغيرهم؛ وهو عند الرئيس وابن عساكر مختصراً بلفظ: (كان رسول اللَّه ﷺ أرحم الناس بالعيال والصبيان).

وهذا الوجه هو الصواب؛ لما في سنده من الزيادة؛ لاسيما وابن علية قد قدمه أبو بكر البرديجي الحافظ في أيوب على جميع أقرانه، وكان حماد بن زيد لا يعبأ بمن يخالفه في أيوب إلا أن يكون ابن علية، كما قاله الإمام أحمد في «العلل» [١/ ٢٦٤/ رواية ابنه عبد اللَّه]، وحماد بن زيد وإن كان مقدمًا أيضًا في أيوب؛ بحيث قدمه جماعة فيه على غيره؛ ، إلا أنه كان يخطئ في غير شيء، كما قاله الإمام أحمد، ونقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [ص ٢٨٤/ طبعة السامرائي] =

= فكأن حماداً قد قصر فى روايته؛ وحفظ إسماعيل ووهيب عن أيوب ما لم= يحفظه حماد عنه، فى هذا الحديث خاصة.

وربما كان أيوب قد سمع الحديث من (عمرو بن سعيد) عن أنس؛ ثم طال عليه الأمد؛ ونسى من حدثه به، فجعل يرسله عن أنس، فقد قال يزيد بن الهيثم الدقاق المعروف بـ (ابن طهمان): «سمعت يحيى بن معين سئل عن أحاديث أيوب، اختلاف ابن علية وحماد بن زيد، فقال: إن أيوب كان يحفظ، وربما نسى الشيء» نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» وقال معلقًا على قول ابن معين: (فنسب الاختلاف إلى أيوب).

■ **والحاصل**: أن هذا الحديث سمعه أيوب من عمرو بن سعيد عن أنس به . . . كما مضى، وعمرو بن سعيد هذا هو القرشى أبو سعيد البصرى الثقة المشهور، وليس هو بالخولانى المجروح، واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع فى طريق ابن علية عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنس. . . . عند مسلم وجماعة فى آخر الحديث قوله: (قال عمرو -يعنى ابن سعيد- فلما توفى إبراهيم قال رسول اللَّه ﷺ: إن إبراهيم ابنى، وإنه مات فى الثدى، وإن له لظئرين تكملان رضعه فى الجنة) فهذه الجملة من مراسيل عمرو بن سعيد كما ترى، هو معدود من طبقة (صغار التابعين) وقد أدرجها بعضهم سهواً فى سياق حديث أنس، فصارت كأنها موصولة، كما تراه عند أبى نعيم فى «المعرفة» [رقم ٦٨٠].

والمحفوظ أن تلك الجملة: من مراسيل عمرو بن سعيد كما وقع جليًا عند مسلم والمؤلف وجماعة ممن روى هذا الحديث من طريق ابن علية عن أيوب.

ويوضح هذا جدًا: كون ابن سعد قد روى تلك الجملة وحدها فى «الطبقات» [١/ ١٣٩]، فقال: (أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم الأسدى -هو ابن علية- عن أيوب عن عمرو بن سعيد قال: لما توفى إبراهيم، قال رسول اللَّه ﷺ . . . .) وساقها، وهذا مما يقطع قول كل خطيب، وليس يثبت لتلك الجملة شاهد نحوها نظيف الإسناد، والثابت فى هذا الباب: قاصر عن الشهادة، كمثل حديث البراء بن عازب عند البخارى [١٣١٦]، وجماعة كثيرة مرفوعًا: (لما توفى إبراهيم -عليه السلام- قال رسول اللَّه ﷺ: إن له مرضعًا فى الجنة) وقد مضى تخريج هذا الحديث عند المؤلف [برقم ١٦٩٦]، واللَّه المستعان لا رب سواه. .

٤١٩٣- حدّثنا أبو الربيع، حدّثنا حماد، حدّثنا أيوب قال: رأيت أنس بن مالك والحسن يصليان يوم العيد قبل خروج الإمام، قال: ورأيت محمد بن سيرين جاء فجلس ولم يصلِّ.

٤١٩٤- حدّثنا عبيد اللَّه بن معاذ بن معاذ العنبرى، حدّثنا أبى، حدّثنا عمران، عن أيوب بن أبى تميمة قال ضعف أنس عن الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا بثلاثين مسكينًا فأطعمهم.

**

٤١٩٣- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٥٦٠١]، وابن أبى شيبة [٥٧٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٦٠٢٥]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢١٠٧]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختيانى به ... دون رؤية ابن سيرين، ولفظ البيهقى: (رأيت أنس بن مالك يجىء يوم العيد؛ فيصلى قبل خروج الإمام). ولم يذكر فيه الحسن.

قلتُ: وإسناده صحيح حجة، لكن أعله حسين الأسد فى «تعليقه على مسند المؤلف» [٧/ ٢٠٣]، بعلة طريفة، فقال: «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه، أيوب لم يدرك أنسًا» كذا قال، وهو الذى ينقل قبل ذلك عن أبى حاتم الرازى قوله فى أيوب: «رأى أنس بن مالك» فكيف يكون رآه ولم يدركه؟! اللَّهم إلا إذا كانت الرؤية قد وقعت فى عالم الأحلام! ثم ألا يكفى قول أيوب نفسه فى هذا الأثر: «رأيت أنس بن مالك ...» فكيف زاغت الأبصار عن هذا الصراح؟!.

٤١٩٤- صحيح: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٠٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٧٧]، من طريقين عن عمران بن حدير عن أيوب به..

قلتُ: وهذا إسناد صحيح إلى أيوب؛ وقد تابعه قتادة وحميد الطويل والنضر بن أنس وثابت البنانى وغيرهم على نحوه .... ورواياتهم مخرجة فى «غرس الأشجار».

ونذكر هنا رواية قتادة وحده، قال: (عجز أنس بن مالك عن الصوم قبل أن يموت بسنة؛ فأفطر وأطعم ثلاثين مسكينًا) أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٧/ ١٩]، بإسناد صحيح إليه؛ وهو عند الطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٦٧٥]، بلفظ: (عن قتادة: أن أنسًا -رضى اللَّه عنه- ضعف عن الصوم قبل موته؛ فأفطر وأطعم كل يوم مسكينًا). =

عمرو بن سعيد، عن أنس

٤١٩٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا إسماعيل، عن أيوب، عن عمرو بن سعيد، عن أنس، قال: ما رأيت أحداً أرحم بالعيال من رسول اللَّه ﷺ، كان إبراهيم مسترضعًا فى عوالى المدينة، فكان ينطلق ونحن معه فيدخل إلى البيت وإنه ليدخن، وكان ظئره قينًا، فيأخذه فيقبله، ثم يرجع، فقال عمرٌو: فلما توفى إبراهيم، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِى، وَإِنَّهُ مَاتَ فِى الثَدْىِ، وَإِنَّ لَهُ لَظِئْرَيْنِ تُكْمِلانِ رَضَاعَهُ فِى الْجَنَّةِ**».

٤١٩٦- حَدَّثَنَا سريج بن يونس، حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن عمرو بن سعيدٍ، عن أنسٍ، قال: ما رأيت أحداً أرحم بالعيال من رسول اللَّه ﷺ، فذكر نحوه.

٤١٩٧- حَدَّثَنَا العباس بن الوليد النرسى، حدّثنا وهيبٌ، عن أيوب، عن عمرو بن سعيدٍ، عن أنسٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ أرحم بالصبيان، وكان له ابنٌ مسترضعًا فى

= وسنده صحيح أيضًا؛ وكذا أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٠٧]، بسنده الصحيح عن قتادة: (أن أنسًا ضعف قبل موته، فأفطر، وأمر أهله أن يطعموا مكان كل يوم مسكينًا؛ فأطعم ثلاثين مسكينًا) وهو عند الطحاوى فى «المشكل» [٦ / ٦٦]، نحو لفظ ابن سعد، ورواه شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس بن مالك: (أنه أفطر فى رمضان، وكان قد كبر؛ فأطعم مسكينًا كل يوم).

أخرجه عبد بن حميد كما فى التغليق [٢/ ٤٤٠]، من طريق يزيد بن هارون عن شعبة به . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح أيضًا. فاللَّه المستعان.

٤١٩٥- صحيح: دون قول عمرو فى آخره: مضى الكلام عليه قريبًا [برقم ٤١٩٢]، وهو حديث صحيح دون الجملة الأخيرة: (فلما توفى إبراهيم . . . إلخ)؛ لكونها مرسلة كما مضى بيانه فى (رقم ٤١٩٢]، ولم أقف لها على شاهد معتبر حتى الآن، .

٤١٩٦- صحيح: انظر قبله، والماضى [برقم ٤١٩٢].

٤١٩٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤١٩٢]. .

ناحية المدينة، وكان ظئره قيناً، فكان يأتيه، ونحن معه، وقد دخن البيت بما دخن، فيشمه ويقبله ثم يرجع .

٤١٩٨- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن يحيى ابن يزيد الهنائي، قال: سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة، فقال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميالٍ- أو ثلاثة فراسخَ- شعبة الشاك، صلى ركعتين .

٤١٩٩- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا قتيبة بن سعيد البلخي، حدّثنا محمد بن دينارٍ الطاحي، عن يحيى بن يزيد، عنْ أنس بن مالكٍ، أن رسَول اللَّه ﷺ سئل عن رجلٍ

٤١٩٨- **جيد**: أخرجه مسلم [٦٩١]، وأبو داود [١٢٠١]، وأحمد [١/ ٣٨٤]، وابن حبان [٢٧٤٥]، وابن أبي شيبة [٨١٢٣]، والبيهقي في «سننه» [٥٢٣١]، وأبو عوانة [رقم ١٩٠٦]، والمزي في «تهذيبه» [٣٢/ ٤٣]، وغيرهم من طريق شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس به . . . وزاد البيهقي وأحمد في أوله قول يحيى بن يزيد: (. . . . وكنت أخرج إلى الكوفة فأصلي ركعتين حتى أرجع . . .) وهذه الزيادة عقب قوله: (سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة . . . .) وسياق أحمد يوهم كون تلك الزيادة من قول أنس، وليس الأمر كذلك .

قلتُ: وهذا إسناد جيد مستقيم؛ ويزيد بن يحيى الهنائي روى عنه جماعة من الثقات الأكابر؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٥٣٠-٥٣١]، وقال ابن معين: (بصري صويلح) كما في ضعفاء العقيلي [٤/ ٤٣٦]، وقال أبو حاتم: «شيخ» كما في «الجرح والتعديل» [٩/ ١٩٨]، وقال الذهبي في «الميزان» [٤/ ٤١٥]: «ما به بأس» وما علمت أحداً قد جرحه، واحتجاج مسلم به يقويه؛ فلا التفات إلى قول الحافظ عنه بـ«التقريب» [١/ ٥٩٨]: «مقبول»، بل الرجل صدوق صالح معروف . واللَّه المستعان.

٤١٩٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٨٤]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٣٤، ٢٧٣٥]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٣٧٢]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢٧٣٧]، والبيهقي في «سننه» [١٤٩٧٨]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ١٩٨]، وغيرهم من طرق عن محمد بن دينار الطاحي عن يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس به نحوه . . . وهو عند الطبراني مختصراً بلفظ: (لا تحل للأول حتى يذوق الآخر عسيلتها).

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به محمد بن دينار». =

طلق امرأته ثلاثًا، فتزوجت زوجًا فمات عنها قبل أن يدخل بها، هل يتزوجها الأول؟ قال: «**لا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا**».

٤١٩٩م- حَدَّثَنَا سعيد بن أبى الربيع، حدّثنا محمد بن دينار، بإسناده.

٤٢٠٠- حَدَّثَنَا الوليد بن شجاع أبو همام، حدّثنا بقية، حدثنى عثمان بن زفر، عن ابن جريج، عمن سمع أنس بن مالك، يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَصْدُقْهَا، فَإِنْ سَبَقَهَا فَلا يُعْجِلْهَا**».

= **قلتُ**: وابن دينار هذا مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٤٩]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن دينار» أما صاحبه الهيثمى: فقد مال إلى تقوية ابن دينار فى «المجمع» [٤/ ٦٢٥]، إلا أنه جازف كعادته وقال بعد أن عزاه للبزار والمؤلف وأحمد والطبرانى: «ورجاله رجال الصحيح؛ خلا محمد بن دينار الطاحى، وقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة، . . .» كذا قال، وإنما قال أبو زرعة: «صدوق» وقال ابن خالته: «لا بأس به».

وهذا لا يفهم منه التوثيق إلا بقرينة، ثم إن ابن عدى قد ساق هذا الحديث فى ترجمة محمد بن دينار من «الكامل» مع أحاديث أخر، ثم قال: «ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كله: حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به».

قلتُ: لكن الحديث صحيح ثابت، فله شاهد نحوه من رواية عائشة يأتى الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٤٩٦٤]، والله المستعان.

٤١٩٩م- صحيح: انظر قبله.

٤٢٠٠- منكر: أخرجه ابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٣٩٤]، من طريق سويد بن سعيد عن بقية ابن الوليد عن عثمان بن زفر عن عبد الملك بن جريج عمن سمع أنسًا به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد واهٍ مسلسل بـ«العلل».

الأول: فسويد بن سعيد: صدوق صالح؛ إلا أنه قد عمى وتغير حتى صار يتلقن، وقد تناوله ابن معين شديدًا جدًا؛ لما رآه من منكرات لا تطاق فى حديثه، لكنه توبع عليه: تابعه الوليد بن شجاع أبو همام - الصدوق الصالح- على مثله عن بقية به . . . كما عند المؤلف هنا . . =

. . . . . .

= وخالفهما علىّ بن الحسين الخواص؛ فرواه عن بقية عن عثمان بن زفر عن ابن جريج سمع أنس ابن مالك به . . . ، فصرح فيه بسماع ابن جريج له من أنس، هكذا أخرجه المؤلف [برقم ٤٢٧٠]، حدّثنا علىّ بن الحسين الخواص به . . . . .

قلتُ: الخواص هذا لم يعرفه الإمام الألبانى، بل قال فى «الإرواء» [٧/ ٧٢]: «لم أجد له ترجمة» كذا قال، وقد ترجمه ابن حبان فى موضعين من «ثقاته» [٨/ ٤٧٤]، و[٨/ ٤٧٥]، وقال فى الموضع الأول: «يروى عن بقية بن الوليد، ثنا عنه شيخنا أبو يعلى الموصلى» وقال فى الموضع الثانى: «يروى عن الوليد بن مسلم، ثنا عنه علىّ بن إبراهيم بن الهيثم البلدى».

قلتُ: وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد على الرأس والعينين، وقد جزم الإمام فى «الإرواء» [٧/ ٧٢]، بكونه وهم على بقية بن الوليد فى سنده؛ يعنى لكونه صرح بسماع ابن جريج فيه من أنس، وابن جريج لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة أصلاً، لكن هناك احتمال آخر، تبرأ به ساحة علىّ بن الحسين الخواص من تبعة الوهم فى هذا الإسناد، وهو أنه: ربما سقط حرف (عمن) من سند أبى يعلى فى الموضع المشار إليه، قبل قوله: (سمع أنس بن مالك) وهذا هو الأولى فى نقدى.

والثانى: بقية بن الوليد: يدلس ويسوى، ولا يكفى تصريحه بالسماع من شيخه وحده عند المؤلف هنا.

والثالث: عثمان بن زفر هو الشامى الدمشقى: لم يوثقه معتبر، وقال الحافظ فى «التقريب»: (مجهول) وهو من رجال أبى داود وحده، وليس هو بعثمان بن زفر بن مزاحم الكوفى الصدوق المشهور، فإنه متأخر الطبقة عن الذى قبله، لكنه توبع عليه: تابعه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد على مثله عن ابن جريج عمن حدثه عن أنس به . . .

عند المؤلف [برقم ٤٢٠١]، وكذا تابعه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: حدثت عن أنس به . . . أخرجه عبد الرزاق [١٠٤٦٨].

والرابع: الانقطاع بين ابن جريج وأنس؛ لجهالة الواسطة بينهما، وهذه هى العلة الحقيقية للحديث، وبها أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ١٩]، فقال: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعى» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٤١]: «رواه أبو يعلى، وفيه راو لم يسم، وبقية رجاله ثقات» وجازف المناوى كعادته، وقال فى «الفيض» [١/ ٣٢٥]، =

٤٢٠١- حَدَّثَنَا أبو همامٍ، حدّثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد، عن ابن جريجٍ، عمن حدثه، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَصْدُقْهَا، ثُمَّ إِذَا قَضَى حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِىَ حَاجَتَهَا فَلا يُعْجِلْهَا حَتَّى تَقْضِىَ حَاجَتَهَا**».

٤٢٠٢- حَدَّثَنَا محمد بن بشارٍ العبدى، حدّثنا محمد بن جعفرٍ، حدّثنا شعبة، عن أبى حمزة جارنا، يحدث، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ لمعاذ بن جبلٍ: «**اعْلَمْ أَنَّهُ مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**».

= بعد عزوه لأبى يعلى: «إسناده حسن» ولو طالبناه بإثبات ذلك لضاقت عليه الأرض بما رحبت، وكيف يكون الإسناد حسنًا؛ وابن جريج لم يذكر من حدثه به عن أنس؟! وإنما يقول: (عمن سمع أنس) أو: (عمن حدثه عن أنس) وربما قال: (حدثت عن أنس) وقد صح عن الإمام أحمد كما أخرجه عنه الخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٤٠٥]، بسند صحيح أنه قال: «إذا قال ابن جريج: قال فلان وقال فلان؛ وأخبرت، جاء بمناكير».

قلتُ: وأرى هذا الحديث من جملة تلك المناكير، واللَّه المستعان.

٤٢٠١- منكر: انظر قبله.

٤٢٠٢- صحيح: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [١٠٩٧١، ١٠٩٧٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٧٣]، وابن منده فى «الإيمان» [١/ ٢٣٥]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن أبى حمزة جاره عن أنس به . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن على شرط مسلم؛ قال أبو نعيم: «اسم أبى حمزة: عبد الرحمن بن أبى عبد اللَّه) وقبل ذلك قال: «رواه عن شعبة: عمرو بن حكام وعبدان فى آخرين».

قلتُ: وأبو حمزة مختلف فى اسمه على أقوال، وقد وثقه ابن حبان؛ واحتج به مسلم فى «صحيحه» وروى عنه ثقتان أحدهما شعبة؛ وحسبك به، فلا التفات لقول الحافظ عنه فى «التقريب»: «مقبول».

ولشعبة فى هذا الحديث روايات سبع، كما قال أبو نعيم فى «الحلية» [٧٣/ ١٧٣]، ثم سردها، وقد مضى منها روايته عن قتادة عن أنس به نحوه . . . [برقم ٨٢٢٨].

٤٢٠٣- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا أبو معاوية، عن عاصم، عن مورق، عن أنس، قال: كنا مع رسول اللَّه ﷺ في سفر، فمنا الصائم، ومنا المفطر، فنزلنا منزلاً في يوم حار، أكثرنا ظلاً لأصحاب الكساء، فمنا من يتقي الشمس بيده، قال: فسقط الصوام، وقام المفطرون، فضربوا الأبنية، وسقوا الركّاب، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالأَجْرِ**».

٤٢٠٤- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن محمد بن أسماء، حدثنا عبد اللَّه بن المبارك، حدثنا سفيان، عن زيد العمي، عن أبي إياس، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ رَهْبَانِيَّةٌ، وَرَهْبَانِيَّةُ هَذِهِ الأُمَّةِ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**».

٤٢٠٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [٢٧٣٣]، ومسلم [١١١٩]، والنسائي [٢٢٨٣]، وابن خزيمة [٢٠٣٢، ٢٠٣٣]، وابن أبي شيبة [٨٩٦١]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٤٤]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٦٨]، وأحمد في «الزهد» [ص ٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٥٩]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١٩٢]، والمالينى في «الأربعون في شيوخ الصوفية» [رقم ٥٥]، وغيرهم من طرق عن عاصم بن سليمان الأحول عن مورق بن مشمرج عن أنس به نحوه . . .

ولفظ البخاري: (كنا مع النبي ﷺ أكثرنا ظلاً الذي يستظل بكسائه، وأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئًا، وأما الذين أفطروا فبعثوا الركاب، وامتهنوا وعالجوا؛ فقال النبي ﷺ: ذهب المفطرون اليوم بالأجر) ونحوه لفظ أبي عوانة والمالينى ورواية للبيهقي.

وفي رواية لمسلم وابن خزيمة: (كان رسول اللَّه ﷺ في سفر؛ فصام بعضٌ وأفطر بعضٌ؛ فتحزم المفطرون وعملوا؛ وضعف الصوام عن بعض العمل، قال: فقال: في ذلك: ذهب المفطرون اليوم بالأجر).

قلتُ: وللحديث طريق آخر عن أنس به نحوه . . . قد ذكرناه في «غرس الأشجار».

وأبو معاوية في سند المولف: هو محمد بن خازم الضرير؛ وقد أغرب حسين الأسد في «تعليقه على مسند المؤلف» [٧/ ٢٠٩]، جداً، وزعم أن أبا معاوية في سنده: هو زهير بن معاوية، وهذا يكفي الرد عليه كتابته، واللَّه المستعان.

٤٢٠٤- **ضعيف**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٦٦]، والبيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٢٢٧]، وابن المبارك في «الجهاد» [١٦]، ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الجهاد» [٣٣]، وابن عدى =

. . . . . .

= فى «الكامل» [٣/ ١٩٩]، و[٤/ ٢٣٠]، وغيرهم من طريق الثورى عن زيد بن الحوارى العمى عن معاوية بن قرة أبى إياس عن أنس به . . . . وعند أحمد: (لكل نبى رهبانية . . .) بدل: (لكل أمة رهبانية).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه ابن أبى شيبة [١٩٣٣٣]، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٥٠٥]: «رواه أبو يعلى وأحمد . . . . ، وفيه زيد العمى، وثقه أحمد وغيره، وضعفه أبو زرعة وغيره؛ وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: لم يوثقه أحمد أصلاً، وإنما قال: «صالح؛ وهو فوق يزيد الرقاشى، وفضل بن عيسى» والرقاشى والفضل فى حد الترك، بل تركهما جماعة على التحقيق، وكلام أحمد عن زيد العمى تراه فى «العلل» [رقم ٤١٤٣، ٤١٤٥/ رواية ابنه عبد اللّه]، وعنه المزى فى «تهذيبه» [١٠/ ٥٨]، وجمهور المحدثين على تضعيف زيد، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» فقال: (ضعيف) بل قال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [٢/ ٢٠١]: (ولعل شعبة لم يرو عن أضعف منه) وقد ساق له هذا الحديث من مناكيره.

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ٣٦]: «مدار إسناد حديث أنس هذا على زيد العمى، وهو ضعيف» وبه أعله العراقى أيضًا فى «المغنى» [٣/ ٢١]، وقبل ذلك [١/ ٢١٨]، عزاه للبيهقى فى «الشعب» وضعفه، وقد خولف زيد العمى فى وصله؛ خالفه الحجاج بن دينار - الصدوق الصالح- فرواه عن معاوية بن قرة به مرسلاً، ليس فيه أنس، هكذا أخرجه سعيد بن منصور [٢/ رقم ٢٣٠٩]، وهذا هو المحفوظ بلا تردد؛ وهو الذى جزم به أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٩٥٢]، ووصف رواية زيد العمى بـ(الخطأ) وقد توبع الحجاج بن دينار عليه عن معاوية بن قرة، تابعه القاسم بن الفضل الأزدى إلا أنه قال: عن معاوية بن قرة قال: (كان يقال: لكل أمة . . .) وذكره، .

هكذا أخرجه ابن المبارك فى الجهاد [رقم ١٥]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، ولا يثبت منها شىء قط، وأكثرها مناكير، مضى منها حديث أبى سعيد الخدرى فى «مسنده» [رقم ١٠٠٠]، واللّه المستعان.

● **تنبيه**: سقط (أنس) من سند ابن أبى شيبة، فأوهم أن الحديث عنده مرسلاً.

٤٢٠٥- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا أبو داود الحفري عمر بن سعد، عن سفيان الثوري، عن خالد، عن أبي نعامة، عن أنسٍ، قال: كان النبي ﷺ، وأبو بكرٍ، وعمر، لا يقرؤون ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ﴾ [الفاتحة: ١].

٤٢٠٥- **صحيح**: أخرجه البيهقي في «سننه» [رقم ٢٢٤٩]، والبخاري في «تاريخه» [٨/ ٤٤١]، وغيرهما من طرق عن الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نعامة قيس بن عباية عن أنس به . . . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح، إلا أنه قد اختلف فيه على الثوري، فرواه عنه عبد اللَّه بن الوليد العدني والفرايابي والأشجعي وأبو داود الحفري وحسين بن حفص وغيرهم على الوجه الماضي؛ وخالفهم يحيى بن آدم؛ فرواه عن الثوري فقال: عن خالد الحذاء عن عن أبي قلابة عن أنس به . . . مثله إلا أنه قال: (لا يجهرون) بدل: (لا يقرؤون).

هكذا أخرجه ابن حبان [١٨٠٢]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ١٣٤٢/ / أطرافه]، وغيرهما؛ قال الدارقطني: (هكذا قال يحيى بن آدم في هذا الحديث، وقيل ذلك عن أبي حذيفة -يعني موسى بن مسعود النهدي- والمحفوظ عن خالد عن أبي نعامة عن أنس).

قلتُ: يعني أن شيخ خالد الحذاء فيه هو (أبو نعامة) وليس: (أبا قلابة) وهذا هو الذي جزم به الإمام أحمد في (علل الخلال) ومثله ابن المديني أيضًا في «علله» كما ذكره الحافظ في «النكت» (ص ٣٠٧/ طبعة المكتبة التوفيقية]، ونقل ابن المديني قوله بكون يحيى بن آدم حدث به على التوهم، لكن لم ينفرد به يحيى كما مضى في كلام الدارقطني حيث قال: «وقيل ذلك عن أبي حذيفة» غير أن أبا حذيفة النهدي ليس بشيء في الثوري.

نعم: رأيت ابن عبد البر في كتابه «الإنصاف في البسملة» [٢/ ١٧٦/ ضمن الرسائل المنيرية]، قد جزم بكون عبيد اللَّه الأشجعي قد تابع يحيى بن آدم على روايته الماضية عن الثوري، والأشجعي حافظ إمام؛ لكن يعكر على هذا: أن الإمام أحمد قد نص على أن هذا الحديث في «كتاب الأشجعي» عن الثوري عن أبي نعامة عن أنس به . . . مثل رواية الجماعة عن سفيان، نقله عنه الحافظ في «النكت» [ص ٣٠٧]، فإن صح ما نقله ابن عبد البر، فيكون الأشجعي قد اختلف عليه في إسناده، غير أن المحفوظ عنه هو ما رآه الإمام أحمد في كتابه، موافقًا لرواية الجماعة عن الثوري. وقد جنح ابن عبد البر إلى صحة الوجهين جميعًا عن الثوري، فقال في كتابه «الإنصاف» [٢/ ١٧٧/ ضمن الرسائل المنيرية]: «يمكن أن يكون هذا الحديث عن خالد الحذاء عن أبي نعامة، وعن أبي قلابة؛ فيكون عنده بإسنادين، ولا يكون اختلافًا على خالد الحذاء». =

٤٢٠٦- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا ابن علية، عن ابن عون، عن أنس بن سيرين، عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود، عن أنس بن مالك، قالَ: صنع بعض عمومتى للنبى ﷺ طعاماً، فقال: إنى أحب أن تأكل فى بيتى وتصلى فيه، قال: فأتاه وفى البيت فحلٌ من تلك الفحول، فأمر بجانبٍ منه فكنس ورش، فصلى وصلينا معه.

٤٢٠٧- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج حدّثنا مهدى بن ميمون، وحدّثنا أبو خيثمة،

= قلتُ: وهذا فى دائرة الاحتمال، إلا أن الصواب هو ما جزم به الإمام أحمد وابن المدينى والدارقطنى من كون المحفوظ هو الوجه الأول عن الثورى عن خالد الحذاء عن أبى نعامة عن أنس به . . .

وهذا إسناد مستقيم إن كان أبو نعامة قد سمعه من أنس، لكن خولف خالد الحذاء فى سنده هو الآخر، كما بسطناه مع طرق الحديث وشواهده فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان وانظر الماضى [برقم ٣٠٠٥، ٣٢٤٥].

٤٢٠٦- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٧٥٦]، وأحمد [٣/ ١١٢، ١٢٨]، وابن حبان [٥٢٩٥]، وابن أبى شيبة [٤٠٢٥]، ومن طريقه ابن حزم فى «المحلى» [١/ ١٧٣-١٧٤]، وغيرهم من طريقين عن عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس . . . . قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ١٦٣]: «إسناده حسن؛ إلا أن له أصلاً فى الصحيح من حديث إسحاق بن أبى طلحة عن أنس بن مالك».

قلتُ: بل سنده قوى مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات أثبات سوى عبد الحميد بن المنذر؛ وقد وثقه النسائى وابن حبان وغيرهما؛ ولم يتكلم فيه أحد، لكن اختلف على أنس بن سيرين فى سنده، كما بسطناه فى «غرس الأشجار»، وحاصله أن بعضهم رواه عنه فقال: عن أنس به نحوه فى سياق مغاير، ولم يذكر فيه واسطة بين أنس بن سيرين وأنس بن مالك، وأجبنا هناك عن هذا: بكون الوجهين محفوظين جميعًا؛ بدلالة اختلاف سياقهما، والله المستعان.

● تنبيه: قد سقط (أنس بن سيرين)، من سند أحمد فى الموضع الثانى [٣/ ١٢٨]، من (طبعة مؤسسة قرطبة) واستدركه المعلق على طبعة مؤسسة الرسالة [١٩/ ٣١٥/ رقم ١٢٣٠٣].

٤٢٠٧- صحيح: أخرجه البخارى [٦١٢٧]، ومن طريقه البغوى فى «تفسيره» [١/ ٢٠١]، وأحمد [٣/ ١٥٧]، والبيهقى فى «الآداب» [رقم ٨٣٨]، وغيرهم من طرق عن مهدى بن ميمون عن غيلان بن جرير عن أنس به . . . =

حدّثنا عبد الرحمن، عن مهدى بن ميمون، عن غيلان، عن أنس قال: إنكم تعملون أعمالا هى أدق فى أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد رسول اللَّه ﷺ الموبقات.

٤٢٠٨- حَدَّثَنَا إسماعيل بن موسى السدى، حدّثنا علىّ بن عابسٍ، عن مسلمٍ، عن أنسٍ، قال: استنبئ النبى ﷺ يوم الإثنين، وصلى علىّ يوم الثلاثاء.

= قلتُ: وله طريق آخر عن أنس به نحوه... عند أحمد [٣/ ٢٨٥]، وسنده ضعيف، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

٤٢٠٨- منكر: أخرجه الترمذى [٣٧٢٨]، وفى «علله الكبير» [رقم ٤٦٩]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٧٩٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٩]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٩٩٩]، وغيرهم من طريق علىّ بن عابس عن مسلم بن كيسان الأعور عن أنس به...

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الحاكم [٣/ ١٢١]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ١٣٤]، ومن طريقه ابن عساكر أيضًا فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٩]، وعندهم: (وأسلم على يوم الثلاثاء) بدل: (وصلى على...) وهذان اللفظان عند ابن الأعرابى، ولكن على الشك بينهما.

قال الترمذى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذلك القوى؛ وقد روى هذا عن مسلم عن حبة عن على نحو هذا).

وقال فى «العلل»: «سألت محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث فقال: علىّ بن عابس مقارب الحديث؛ ومسلم الأعور ضعيف ذاهب الحديث».

قلتُ: أما علىٌّ بن عابس فقد ضعفه الجماعة إلا أنه لم يترك، فيعتبر به كما يقول الدارقطنى، وهو من رجال الترمذى وحده، ولم ينفرد به، بل تابعه حبان بن على العنزى عن مسلم الأعور عن أنس مثله... إلا أنه قال: (... وأسلم علىّ من الغد يوم الثلاثاء) أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٢٤/ ٢٨]، بإسناد صحيح إليه، لكن حبان أشد ضعفًا من علىّ بن عابس، بل تركه بعضهم، وقد تصحف اسمه إلى (حيان) بالياء، عند ابن عساكر، والصواب أنه (حبان) بالباء الموحدة.

نعم: قد رواه سليمان بن قرم بن معاذ أيضًا عن مسلم الأعور عن أنس به مثل لفظ حبان بن على، عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٨-٢٩]، من طريقين عن سليمان به.. =

٤٢٠٩- **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا عفان، حدّثنا حمادٌ، أخبرنا حميدٌ، عن موسى ابن أنس بن مالك، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لَقَدْ تَرَكْتُمْ بِالْمَدِينَةِ رِجَالاً مَا سِرْتُمْ مِنْ مَسِيرٍ، وَلا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ، وَلا قَطَعْتُمْ مِنْ وَادٍ إِلا كَانُوا مَعَكُمْ فِيهِ**»، قالوا: يا رسول اللَّه، وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة؟! قال: «**حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ**».

**

= **قلتُ**: وسليمان هذا مشاه أحمد، وتكلم فى حفظه جماعة. واعتمد ذلك الحافظ فقال فى «التقريب»: «سيئ الحفظ يتشيع».

ومدار هذا الطرق جميعًا: على مسلم بن كيسان الأعور؛ وقد مضى قول البخارى عنه: «ذاهب الحديث» وقال الفلاس: «منكر الحديث جدًا» وقال النسائى: (ليس بثقة) ومثله قال الجوزجانى؛ وقال النسائى فى موضع آخر: «متروك» ومثله قال علىّ بن الجنيد والدارقطنى وغيرهما؛ وضعفه أحمد مرة، ومرة قال: «لا يكتب حديثه».

■ **والحاصل**: أنه شيخ تالف؛ فالإسناد ساقط، وقد سكت عنه الحاكم والذهبى، وعزاه ابن رجب فى «فتح البارى» [٣/ ٥٠]، إلى الترمذى وحده، ثم قال: «وإسناده ضعيف» أما قول الترمذى: (وقد روى هذا عن مسلم عن حبة عن على نحو هذا).

فهو يشير إلى الاختلاف فى سنده على مسلم الأعور، ولعله المضطرب فيه، وروايته عن حبة - وهو ابن جوين- قد مضى الكلام عليها عند المؤلف [برقم ٤٤٦]، من (مسند علىّ). وفى الباب شواهد لا يصح منها شىء بهذا اللفظ. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وقع فى طبعة حسين الأسد بالمتن: (. . . وصلى عليه يوم الثلاثاء) كذا (عليه) والصواب: (علىّ) يعنى ابن أبى طالب؛ وقد وقع لفظه على الصواب فى الطبعة العلمية [٣/ ٤٢٨]، وهكذا رواه ابن عساكر من طريق المؤلف فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٩].

٤٢٠٩- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٣٨٣٩]، فانظر ثمة . .

أبو ظلال، عن أنس

٤٢١٠ - حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا سلام بن مسكين، حدّثنا أبو ظلال، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ عَبْدًا فِي جَهَنَّمَ لَيُنَادِي أَلْفَ سَنَةٍ: يَا حَنَّانُ، يَا مَنَّانُ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: يَا جِبْرِيلُ، ائْتِ عَبْدِي، قَالَ: فَيَنْطَلِقُ جِبْرِيلُ فَيَرَى أَهْلَ النَّارِ مُنْكَبِّينَ عَلَى وُجُوهِهِمْ، قَالَ: فَيَرْجِعُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَمْ أَرَهُ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: فَإِنَّهُ فِي مَكَانِ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَيَأْتِيهِ، فَيَجِيءُ رَبَّهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: يَا عَبْدِي، كَيْفَ وَجَدْتَ مَكَانَكَ وَمَقِيلَكَ؟ قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ شَرَّ مَكَانٍ، وَشَرَّ مَقِيلٍ، قَالَ: فَيَقُولُ: رُدُّوا عَبْدِي، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا كُنْتُ أَرْجُو أَنْ تَرُدَّنِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي، فَيَقُولُ: دَعُوا عَبْدِي**».

٤٢١٠- منكر: أخرجه أحمد [٣/ ٢٣٠]، والبيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٣٢٠]، وابن أبي الدنيا في حسن الظن باللَّه [رقم ١١٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/ ٨٦]، والبغوي في «تفسيره» [٥/ ٢٤٨/ طبعة دار طيبة]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١٧٤٠٨]، وابن خزيمة في التوحيد [رقم ٤٧٩]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [٣/ ٢٦٧]، والبيهقي أيضًا في «الأسماء والصفات» [رقم ١٤٠/ طبعة الحاشدي]، وفي «البعث والنشور» [رقم ٥١]، وكذا البغوي أيضًا في «شرح السنة» [٧/ ٤٦٨]، وغيرهم من طرق عن سلام بن مسكين عن أبي ظلال عن أنس به . . .

قلتُ: هذا إسناد منكر، قال العراقي في «المغني» [٤/ ٩]: «أخرجه أحمد وأبو يعلى من رواية أبي ظلال القسملي عن أنس؛ وأبو ظلال ضعيف؛ واسمه هلال بن ميمون» وقال في موضع آخر [٤/ ٥٦]: (أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «حسن الظن باللَّه» والبيهقي في «الشعب» وضعفه من حديث أنس).

كذا قال، ولم أقف على تضعيف البيهقي له في «الشعب» ولا في غيره، وقال ابن رجب في «التخويف من النار» [ص ٢١٦]، بعد أن عزاه لأحمد وحده: «أبو ظلال اسمه: هلال، ضعفوه».

قلتُ: أبو ظلال هذا قد اتفقوا على أن اسمه: (هلال) لكن اختلف في اسم أبيه على وجوه=

٤٢١١- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا يزيد، أخبرنا أبو ظلال، قال: دخلت على أنس بن مالك، قال لي: متى ذهب بصرك؟ قال: وأنا ابن سنتين فيما حدثني أهلي، قال: أفلا أبشرك؟ فقلت: بلى، فقال: مر ابن أم مكتوم على رسول الله ﷺ فسلم عليه ثم مضى، فقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: مَا لِمَنْ أَخَذْتُ كَرِيمَتَيْهِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِلا الْجَنَّةُ**».

= كثيرة، وكذا في كنية أبيه أيضًا، وقد ضعَّفوه جميعًا حتى قال النسائي: (ليس بثقة) وقال البخاري: (عنده مناكير) وقال ابن عدي في ختام ترجمته من «الكامل» [٧/ ١١٩]: «عامة ما يروى، لا يتابعه الثقات عليه» وقال ابن حبان في المجروحين»: «كان شيخًا مغفلاً يروى عن أنس ما ليس من حديثه؛ لا يجوز الاحتجاج به بحال» ثم ساق له هذا الحدث من مناكيره، وزعم المزي في «تهذيبه» [٣٠/ ٣٥٢] أن ابن حبان قد ذكره في «الثقات» وتعقبه الحافظ في «تهذيبه» [١١/ ٨٥]، قائلاً: «إنما ذكر ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٥٠٤]: هلال بن أبي هلال، يروى عن أنس وعنه يحيى بن المتوكل، وأما أبو ظلال: فقد ذكره في «الضعفاء» [٣/ ٨٥-٨٦]...»، ثم قال الحافظ: «وقد فرق البخاري في «التاريخ» بينه وبين أبي ظلال، وكلام المزي يقتضي أنهما واحد».

قلتُ: غلط أبو الحجاج في هذا، وتابعه على غلطه: صاحبه الذهبي في «الكاشف» [٢/ ٣٤٢]، فقال في ترجمة هلال أبي ظلال القسملي: «ضعفوه سوى ابن حبان» ومثله فعل الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٦٩٩]، والصواب هو ما حرره الحافظ آنفًا.

وقال ابن الجوزي بعد أن أورد الحديث في «الموضوعات»: «هذا حديث ليس بصحيح» ثم أعله بأبي ظلال، لكن ناقشه الحافظ في «القول المسدد» [ص ٣٤-٣٥]، بشأن وضعه، وقال: (وفي الجملة ليس هو موضوعًا) وقد نوافقه على هذا، وننزل بالحديث عن الوضع إلى النكارة والبطلان، فهل يرضى أبو الفضل بذلك؟! ونفسه في هذا الكاتب ضعيف هزيل، على جلالته وقوته في غيره! تمامًا كتساهله ورخاوة نقده في كتابه «الأمالي المطلقة» والله المستعان.

٤٢١١- **صحيح**: المرفوع منه فقط: أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» [١٢٢٧]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٥٩]، و[رقم ٩٩٦٠]، وابن سعد في «الطبقات» [٤/ ٢٠٦]، والترمذي [٢٤٠٠]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٥٥]، والبخاري في «تاريخه» [٨/ ٢٠٥]، وابن عدي في «الكامل» [٧/ ١١٩] -وعنده سقط في سنده- وابن الأبار في =

= «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» [ص ١٠٧]، وغيرهم من طرق عن أبي ظلال القسملي عن أنس به نحوه . . . وهو عند الترمذي بالمرفوع منه فقط، ومثله البخاري في «تاريخه» وكذا البيهقي في الموضع الثاني من «الشعب» ولفظه: (حدثني جبريل -عليه السلام- عن رب العالمين أنه قال: جزاء من أذهبت كريمتيه، يعني عينيه: الخلود في داري، و النظر إلى وجهي) ولفظ المرفوع عند الطبراني: (إن اللَّه قال: يا جبريل: ما ثواب عبدي إذا أخذت كريميته إلا النظر إلى وجهي، والجوار في داري)وزاد من قول أنس: (ولقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يبكون حوله؛ يريدون أن تذهب أبصارهم).

قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أشرس إلا أسد بن موسى).

قلتُ: أشرس هو ابن الربيع؛ ولم ينفرد عنه أسد بن موسى كما قال أبو القاسم، بل تابعه أم محمد بنت أخي أشرس أبي شيبان الهذلي: حدثني عمي أشرس عن أبي الظلال عن أنس به بنحو المرفوع منه فقط عند البيهقي في الموضع الثاني من «الشعب».

ولعل مراد أبي القاسم اللخمي بتفرد أسد بن موسى به عن أشرس؛ إنما هو لسياق الحديث كله، فلا يرد عليه تلك المتابعة عند البيهقي؛ لكون متنها مختصراً بالمرفوع فقط، ثم إن أشرس بن الربيع أبا شيبان الهذلي يقول عنه الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٤٣]: «لم أجد من ذكره» وليس كما قال، بل هو مترجم في «تاريخ أبي عبد اللَّه الجعفي» [٢/ ٤٢]، وكذا في «الجرح والتعديل» [٢/ ٣٢٢]، برواية جماعة من «الثقات» عنه، ثم هو متابع عليه من قبل جماعة، وقال الترمذي عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وأبو ظلال اسمه هلال».

قلتُ: وأبو ظلال هذا هو آفة هذا الطريق، وقد مضى كلام النقاد عنه بالحديث الماضي؛ ولم يحسن أحد فيه القول، بل ضعفوه جميعًا، اللَّهم إلا ما كان من البخاري وحده، فإنه قال: «مقارب الحديث» وكان حسن الرأي فيه كما نقله عنه الترمذي في علله الكبير [ص ٤٤٦]، لكنه قال أيضًا: «عنده مناكير» كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [١١/ ٨٥]، وقد ساق له ابن عدي هذا الحديث من مناكيره في ترجمته من «الكامل» وقال في ختامها: «عامة ما يروى: ما لا يتابعه الثقات عليه».

وبه أعله العراقي في «المغني» [٤/ ٣٠]، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨/ ٧٥] أما الهيثمي: فإنه قال في «المجمع» [٣/ ٤٣]: (أبو ظلال ضعفه أبو داود والنسائي وابن عدي؛ ووثقه =

٤٢١٢- حَدَّثَنَا الصلت بن مسعود الجحدرى، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدثنى أبو ظلال، قال: حدثنى أنسٌ، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «سَلَكَ رَجُلان مَفَازَةً: أَحَدُهُمَا عَابِدٌ، وَالآخَرُ بِه رَهَقٌ، فَعَطِشَ الْعَابِدُ حَتَّى سَقَطَ، فَجَعَلَ صَاحِبُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَمَعَهُ مَيْضَأَةٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَهُوَ صَرِيعٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَئِنْ مَاتَ هَذَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ عَطَشًا وَمَعِي مَاءٌ، لا أُصِيبُ مِنَ اللَّهِ خَيْرًا أَبَدًا، وَإِنْ سَقَيْتُهُ مَائِي لأَمُوتَنَّ، فَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَزَمَ وَرَشَّ عَلَيْهِ مِنْ مَائِهِ وَسَقَاهُ مِنْ فَضْلِهِ، قَالَ: فَقَامَ، حَتَّى قَطَعَا الْمَفَازَةَ، قَالَ: فَيُوقَفُ الَّذِى بِه رَهَقٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْحِسَابِ، فَيُؤْمَرُ بِه إِلَى النَّارِ، فَتَسُوقُهُ الْمَلائِكَةُ، فَيَرَى الْعَابِدَ، فَيَقُولُ: يَا فُلانُ، أَمَا تَعْرِفُنِى؟ قَالَ: يَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا فُلانٌ الَّذِى آثَرْتُكَ عَلَى نَفْسِى يَوْمَ الْمَفَازَةِ، قَالَ: يَقُولُ: بَلَى، أَعْرِفُكَ، قَالَ: فَيَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ: قِفُوا، قَالَ: فَيُوقَفُ، وَيَجِيءُ حَتَّى يَقِفَ وَيَدْعُوَ رَبَّهُ، يَقُولُ: يَا رَبِّ، قَدْ تَعْرِفُ يَدَهُ عِنْدِى، وَكَيْفَ آثَرَنِى عَلَى نَفْسِهِ، يَا رَبِّ هَبْهُ لِى، فَيَقُولُ: هُوَ لَكَ، قَالَ: وَيَجِيءُ فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ»، قال الصلت: قال جعفرٌ: قلت: حدثك أنسٌ، عن النبى ﷺ؟ قال: نعم.

= ابن حبان) كذا تابع شيخ شيوخه أبا الحجاج المزى فى جزمه بـ«تهذيبه» [٣٠/ ٣٥١]، بكون ابن حبان قد ذكر أبا ظلال القسملى فى «الثقات»، وهو غلط منه، تبعه عليه الذهبى وغيره، وقد تعقبه فيه الحافظ فى «تهذيبه» [١١/ ٨٥]، وفى «الفتح» [١٠/ ١١٧]، وقد ذكرنا نص عبارته فى «تهذيبه» بالحديث الماضى.

وقد توبع أبو ظلال -واسمه هلال، واختلف فى اسم أبيه على أقوال- على نحو المرفوع منه عن أنس تابعه جماعة: منهم عمرو مولى المطلب كما مضى عند المؤلف [برقم ٣٧١١]، ومنهم: سعيد بن سليم الضبى كما يأتى أيضًا [برقم ٤٢٣٧]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وهو حديث صحيح ثابت جليل.

٤٢١٢- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٩٠٦]، والخطيب فى موضح الأوهام [٢/ ٥٢٣] -وعنده معلقًا- وغيرهما من طريق الصلت بن مسعود عن جعفر بن سليمان عن أبى ظلال عن أنس به . . . =

٤٢١٣- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا محمد بن زياد البرجمي، عن أبي الظلال، عن أنس بن مالك، عن أمه، قال: كانت لها شاةٌ، فجمعتْ من سمنها في عكة، فملأت العكة ثم بعثت بهاً مع ربيبة، فقالت: يا ربيبة، أبلغي هذه العكة رسول اللَّه ﷺ يأتدم بها، فانطلقت بها ربيبة حتى أتت رسول اللَّه ﷺ، فقالت: يا رسول اللَّه، [عكة] سمن بعثت بها إليك أم سليمٍ، قال: «فَرِّغُوا لَهَا عُكَّتَهَا»، ففُرغت العكة، فدُفعت إليها، فانطلقت بها، فجاءت أم سليمٍ، فرأت العكة ممتلئةً تقطر، فقالت أم سليمٍ: يا ربيبة، أليس أمرتك

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي ظلال إلا جعفر، تفرد به الصلت».

قلتُ: الصلت وشيخه من رجال «الصحيح»؛ إنما الآفة في أبي ظلال؟! ذلك الذي أظله سوء حاله بكلام النقاد فيه، فلم يجد له مخرجًا، وبه أعله «الشهاب» البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٨ / ٧٥]، فقال: «رواه أبو يعلى الموصلي بسند ضعيف؛ لضعف أبي ظلال القسملي، واسمه هلال بن أبي هلال، ويقال: ابن أبي مالك»..

قلتُ: وقيل غير ذلك في اسم أبيه، وقد أغرب المنذري، فقال في «ترغيبه» [٢/ ٣٩]، بعد أن عزا الحديث إلى الطبراني والبيهقي في «الشعب»: (أبو ظلال اسمه هلال بن سويد، أو ابن أبي سويد، وثقه البخاري وابن حبان لا غير».

وتبعه على هذا: الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٢٤]، وهذا منهما تساهل كشفه الإمام في «الضعيفة» [رقم ٥١٨٦]، وتكاد تكون كلمة النقاد متفقة على تضعيف أبي ظلال، وقد نقل المنذري عن البيهقي أنه ضعف هذا الطريق، ثم ساق له طريقًا آخر عن أنس به نحوه... إلا أن فيه عليّ بن أبي سارة، وهو متروك كما يقول المنذري؛ وهذا الطريق قد مضى الكلام عليه عند المؤلف [برقم ٢٤٩٠].

وله طرق أخرى عن أنس به نحوه مع اختلاف في سياقه: وكلها مناكير على التحقيق، راجع بعضها في «الضعيفة» [رقم ٩٣، ٥١٨٦].

٤٢١٣- منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٥/ رقم ٢٩٣]، وأبو نعيم في «الدلائل» [١ / ٣٩]، وابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ١٣٦٢]، وابن عساكر في «تاريخه» كما في «مختصره» لابن منظور [١/ ١٨٥]، وغيرهم من طريق شيبان بن فروخ عن محمد بن زياد البرجمي عن أبي ظلال عن أنس به... بطوله، إلا أن سياق أبي نعيم قد انتهى عند قوله: (إن اللَّه أطعمك كما أطعمت نبيه) ووقع عندهم جميعًا: (زينب)، بدل (ربيبة). =

أن تنطلقى بها إلى رسول اللَّه ﷺ؟! فقالت: قد فعلت، فإن لم تصدقينى، فانطلقى فسلى رسول اللَّه ﷺ، فانطلقت أم سليم ومعها ربيبة، فقالت: يا رسول اللَّه، إنى بعثت إليك معها بعكة فيها سمنٌ، قال: «**قَدْ فَعَلَتْ، قَدْ جَاءَتْ بِهَا**»، فقالت: والذى بعثك بالهدى ودين الحقِّ إنها لمتلئةٌ تقطر سمنًا! قال: فقال لها رسول اللَّه ﷺ: «**أَتَعْجَبِينَ أَنْ كَانَ اللَّهُ أَطْعَمَكِ كَمَا أَطْعَمْتِ نَبِيَّهُ؟! كُلِى وَأَطْعِمِى**»، قالت: فجئت البيت، فقسمت فى قعبٍ لنا كذا وكذا، وتركت فيها ما ائتدمنا منه شهرًا أو شهرين.

= **قلتُ**: وهذا إسناد موضوع، قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٥٤٣]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «وفى إسنادهما: محمد بن زياد البرجمى [بالأصل: (الترجمى) وهو تصحيف] وهو اليشكرى وهو كذاب» ومثله قال البوصيرى فى «الإتحاف» [٧/ ٤٨].

ومحمد بن زياد اليشكرى هذا قد كذبوه كما قال الحافظ فى: «التقريب» فقال أحمد: «كذاب خبيث أعور، يضع الحديث» وقال ابن معين: (كان ببغداد قوم كذابون يضعون الحديث، منهم: محمد بن زياد، كان يضع الحديث) وكذا كذبه أبو زرعة والجوزجانى والنسائى والدارقطنى وجماعة، وتركه الآخرون، وهو من رجال الترمذى وحده.

لكنى لم أجد من وصفه بـ(البرجمى) فى ترجمته، لكن نص المزى فى ترجمته من «التهذيب» [٢٥/ ٢٢٢]، على كونه يروى عن (أبى ظلال القسملى) وعنه (شيبان بن فروخ) وشيخه أبو ظلال -واسمه هلال- ضعفه الجماعة إلا ما كان من البخارى وحده، كما مضى الكلام فى ثلاثة الأحاديث الماضية؛ واللَّه المستعان.

ثم نظرت: فرأيت فى طبقة (محمد بن زياد اليشكرى) شيخًا آخرًا يسمى: (محمد بن زياد) ونسبته (البرجمى) كما وقع عند الجميع، وهو مترجم فى «تاريخ البخارى» [١/ ٨٣]، و«الجرح والتعديل» [٧/ ٢٥٨]، وثقات ابن حبان [٧/ ٣٩٩]، وذكره الحافظ فى «التعجيل» [ص ٣٦٤]، وفى «اللسان» [٥/ ١٧٣]، وقد نص ابن أبى حاتم على رواية شيبان بن فروخ عنه، لكنهم لم يذكروا رواية له عن (أبى ظلال) غير أنه من تلك الطبقة، وأراه هو المراد هنا إن شاء اللَّه؛ وقد جهله أبو حاتم الرازى؛ وأقره الذهبى فى «الميزان» ووثقه ابن حبان؛ وكذا الفضل بن سهل الأعرج وابن إشكاب الحافظان كما حكاه عنهما: ابن عدى فى ترجمة (إسماعيل بن عمر البجلى) من «الكامل» [١/ ٣٢٢]، فأقل أحواله أن يكون صدوقًا؛ فالتزقت آفة الحديث بـ(أبى ظلال) وحده، واللَّه المستعان. =

٤٢١٤- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه الأسدي، عن محمد بن سليمٍ، عن نجيحٍ أبي عليٍ، عن أنسِ بن مالكٍ، قال: رجم رسول اللَّه ﷺ، وأبو بكرٍ، وعمرٍ، وأمرهما سنةٌ.

= ● تنبيه: قد وقع عند الجميع -دون المؤلف- تسمية مبعوثة أم سليم بـ(زينب)، فذكرها بعضهم لذلك في (الصحابة)، لكن لم يعجب الحافظ هذا الصنيع، فقال في «الإصابة» [٧/ ٦٨٢]، بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني: «وفي حفظي: أن قوله: «زينب» تصحيف، وإنما هي «ربيبة» بمهملة وموحدتين، الأولى مكسورة، بينهما تحتانية، وآخره هاء تأنيث؛ فليحرر هذا إن شاء اللَّه تعالى».

قلتُ: والذي في محفوظ الحافظ هو الذي وقع عند المؤلف، و(ربيبة) قريبة في الرسم من (زينب) إذا انفرجت هاء (ربيبة) أو ضمت باء (زينب) لكن الأقرب عندي: هو العكس، وهو كون (ربيبة) مصحفة من (زينب)، لانفراد أبي يعلى وحده بـ(ربيبة) والحكم للأغلب ما لم يظهر وجه التصحيف، ولعلي أقول كما قال الحافظ: (فليحرر هذا).

٤٢١٤- ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٨٧٨٣]، وعنه المؤلف أيضًا [برقم ٤٢١٥]، من طريق محمد بن الحسن الأسدي عن محمد بن سليم أبي هلال الراسبي عن نجيح أبي علي عن أنس به . . . .

قلتُ: قال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٤٠٥]: (رواه أبو يعلى ورجاله ثقات) وليس كما قال، فإن أبا هلال الراسبي متكلم فيه، والتحقيق أنه ليس بقوي كما قال النسائي وغيره، وكان مضطرب الحديث كما قاله الإمام أحمد، وشيخه (نجيح أبو علي) لا يعرف روى عنه سوى أبي هلال وحده، هكذا ذكره البخاري في «تاريخه» [٥/ ٤٨٦]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٨/ ٤٩٣]، ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في «ثقاته» [٥/ ٤٨٦]، لما تقرر من تساهله الفاحش في توثيق مثل هذا الطراز من أغمار التابعين، والهيثمي مغرم بمسايرة ابن حبان في توثيقه كل أحد.

والراوي عن أبي هلال الراسبي: هو أبو أحمد الزبيري الحافظ المأمون؛ وقد توبع عليه في الآتي: تابعه محمد بن عبد اللَّه الأسدي الملقب بـ(التل) وفيه كلام معروف. والحديث صحيح ثابت دون قول أنس في آخره: (وأمرهما سنة)، فهو ضعيف بهذا التمام، وهذه الجملة الأخيرة: قد رواها يعقوب الفسوي في «المعرفة» [١/ ٢٥٧]، ومن طريقه ابن عساكر في =

٤٢١٥- **حَدَّثَنَا** أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن الحسن، حدّثنا محمد بن سليم، عن نجيحٍ أبى علىٍ، عن أنسٍ، قال: رجم رسول اللَّه ﷺ، وأبو بكرٍ وعمر، وأمرهما سنةٌ.

٤٢١٦- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا روحٌ، حدّثنا أسامة بن زيد، عن حفص بن عبيد اللَّه، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تُصَلُّوا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلا عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ عَلَى قَرْنِ شَيْطَانٍ، وَصَلُّوا بَيْنَ ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ**».

٤٢١٧- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبو خالد، عن الحسن بن عبيد اللَّه، عن ثعلبة، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ مَا، يُقْضَى لَهُ قَضَاءٌ إِلا كَانَ خَيْرًا لَهُ**».

= «تاريخه» [٣٠/ ٣٩٣]، قال: حدّثنا عبيد اللَّه بن موسى وسليمان بن حرب قالا: حدّثنا أبو هلال -يعنى الراسبى- عن رجل أظنه نجيح -يعنى أبا علىّ- عن أنس بن مالك قال: (رحم اللَّه أبا بكر وعمر، وأمرهما سنة) وانظر الماضى [برقم ١٤٦].

● **تنبيه مهم**: قد سقط (أنس بن مالك) من سند ابن أبى شيبة، فلم يفطن الإمام لهذا فى «الإرواء» [٨/ ٥]، فقال: بإسناده مرسل».

٤٢١٥- ضعيف بهذا التمام: انظر قبله..

٤٢١٦- حسن بهذا اللفظ: هذا إسناد صالح؛ رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين سوى أسامة بن زيد، وهو المدنى الليثى؛ مختلف فيه، والعمل على تحسين حديثه إلا عند المخالفة، ورد ما أنكر عليه، وهو من رجال مسلم.

وروح فى سنده هو ابن عبادة الحافظ العالم؛ وللحديث شواهد ثابتة؛ لكن دون هذا السياق جميعًا، وقد استوفينا أحاديث الباب فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان..

٤٢١٧- قوى: أخرجه أحمد [٣/ ١١٧، ١٨٤]، وابن حبان [٧٢٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٥١]، وهناد فى «الزهد» [رقم ٣٩٩]، والضياء فى «المختارة» [رقم ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨]، وابن شاهين فى جزء من حديثه [رقم ٣٦]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «زوائده على المسند» [٥/ ٢٤]، والقضاعى فى «الشهاب» [رقم ٥٩٦]، ومحمد بن عاصم الأصبهانى=

= في جزئه [رقم ١٠]، والذهبي في «التذكرة» [٣/ ٨٤١-٨٤٢]، وابن جُمَيع في «المعجم» [رقم ١١٣]، وأبو بكر الهاشمي في نسخة أبي مسهر وغيره [رقم ٣٢]، والذهبي أيضًا في سير النبلاء [١٥/ ٣٤٢]، وغيرهم من طرق عن ثعلبة عن أنس به . . .

وزاد البيهقي ومحمد بن عاصم وابن شاهين وابن جميع وأبو بكر الهاشمي والذهبي في أوله: (كنا مع النبي ﷺ فتبسم ضاحكًا، قال: عجبت للمؤمن . . .) لفظ البيهقي؛ ولفظ محمد بن عاصم: (تبسَّم رسول اللَّه، فقلتُ: يا رسول اللَّه م ضحكت؟! قال: عجبًا للمؤمن. . .) ولفظ ابن شاهين: (تبسم رسول اللَّه ﷺ فقال القوم: رأيناك تبسمت، فقال: عجبت للمؤمن. . .) ولفظ ابن جُمَيع والذهبي: (استضحك النبي ﷺ فقال: عجبت لأمر المؤمن . . .) ولفظ أبي بكر الهاشمي: (ضحك النبي ﷺ ثم قال: عجبًا للمؤمن . . .) وهذه الزيادة رواية للضياء؛ وكذا رواية للمؤلف أيضًا كما يأتي [برقم ٤٢١٨].

قلتُ: وسنده حسن صالح؛ مداره على ثعلبة، وقد اختلف في اسم أبيه على ألوان، فقيل: (ثعلبة بن مالك) وقيل: (ابن عاصم) وقيل: (ابن الحكم)، وقيل غير ذلك، وقد اتفقوا على أن كنيته: (أبو بحر البصري) وقد روى عنه جماعة من الأكابر: أمثال الحسن بن عبيد اللَّه بن عروة وشعبة، ورقبة بن مصقلة، والمسعودي، وقاسم بن شريح؛ وابن أبي ليلى وأشعث بن سوار وغيرهم، وسئل عنه أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» [٢/ ٤٦٣]، فقال: «صالح الحديث» وذكره ابن حبان في «الثقات» [٤/ ٩٩]، وتبعه الهيثمي -على عادته- في «المجمع» [٧/ ٤٥٦]، فقال: «رواه أحمد وأبو يعلى . . . ورجال أحمد ثقات، وأحد أسانيد أبي يعلى رجاله رجال «الصحيح»، غير أبي بحر ثعلبة، وهو ثقة».

■ **والصواب**: أنه شيخ صدوق دون الثقة وفوق المقبول، وقد توبع عليه: تابعه الأعمش عن أنس مرفوعًا: (المؤمن لا يقضى له قضاء إلا كان خيرًا له) أخرجه ابن حبان في «الثقات» [٨/ ٤٦٨]، بإسناد صحيح إليه به . . .

لكن الأعمش لا يصح له سماع من أنس كما قاله النقاد، وهذا الطريق: مضى عند المؤلف [برقم ٤٠١٩]، وله طريق ثالث عن أنس به . . . في سياق أتم نحوه . . . عند الضياء في «المختارة» [رقم ١٦٩٢]، وسنده فيه نظر على غرابته، وللحديث شواهد نحوه عن جماعة من الصحابة. . لكن دون هذا اللفظ جميعًا. واللَّه المستعان.

٤٢١٨- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا جريرٌ، حدّثنا الحسن بن عبيد اللَّه، عن ثعلبة، عن أنس بن مالك، قال: تبسم رسول اللَّه ﷺ، ثم قال: «**عَجِبْتُ لِلْمُؤْمِنِ إِنَّ اللَّهَ لا يَقْضِي لَهُ قَضَاءً إِلا كَانَ خَيْرًا لَهُ**».

٤٢١٩- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا سلام بن مسكين، حدّثنا يزيد الضبى، عن أنس بن مالك، قال: ما صليت خلف أحدٍ بعد رسول اللَّه ﷺ أخف صلاةً من رسول اللَّه ﷺ، ولا أوجز فى تمامٍ.

٤٢١٨- **قوى**: مضى الكلام عليه.

٤٢١٩- **صحيح**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٥٢]، ومن طريق سلام بن مسكين عن يزيد الضبى عن أنس به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد الضبى إلا سلام بن مسكين».

قلتُ: وسلام ثقة فاضل عابد قانت؛ إنما الشأن فى شيخه (يزيد الضبى) وهو يزيد بن عامر الضبى، ترجمه البخارى فى «تاريخه» [٨/ ٣٥١]، فقال: «سمع أنس بن مالك، روى عنه سعيد بن سليمان، وسلام بن مسكين، يعد فى البصريين؛ يقال: يزيد بن نعامة الضبى» ومثله ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥/ ٥٤٥]، وقال: «وهو الذى يقال له: يزيد بن نعامة الضبى».

قلتُ: ثم فرق بينهما ابن حبان تبعًا للبخارى، فقال ابن حبان فى «الثقات» [٣/ ٤٤٢]: «يزيد ابن نعامة الضبى له صحبة».

كذا جزم بصحبته، والبخارى لما ترجم لـ(يزيد بن نعامة) فى «تاريخه» [٨/ ٣١٣]، لم يثبت له الصحبة، وإن أوهم كلامه كونه صحابيًا، ولهذا غلطه ابن أبى حاتم فى ترجمة (يزيد بن نعيم) من «الجرح والتعديل» [٩/ ٢٩٢]، فقال: «لا صحبة له؛ حكى البخارى أن له صحبة، وغلط».

ويبدو أن البخارى كان مترددًا بشأن يزيد بن نعامة، فصنيعه فى ترجمته من «تاريخه» يفهم منه أن ليزيد صحبة، مع كونه لما سأله الترمذى فى «علله الكبير» [رقم ٣٩١]، عن حديث رواه يزيد ابن نعامة عن النبى ﷺ قال له: (هو حديث مرسل) فقال الترمذى معلقًا: (كأنه -يعنى البخارى- لم يجعل يزيد بن نعامة من أصحاب رسول اللَّه ﷺ).

■ **والحاصل**: أن يزيد بن عامر الضبى هو نفسه يزيد بن نعامة الضبى، الذى يروى عن أنس، =

٤٢٢٠- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا يونس بن محمد، عن فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، عن أنس بن مالك، قال: لم يكن رسول اللَّه ﷺ سبابًا ولا فحاشًا، كان يقول لأحدنا عند المعتبة: «مَا لَهُ، تَرِبَتْ يَمِينُهُ!».

٤٢٢١- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا سلامٌ، قال: حدثني عبد العزيز بن أبي جميلة، عن أنس بن مالك، أنه قال: إني لأعرف دعوة رسول اللَّه ﷺ لي، أن يبارك لي في مالي وولدي.

= وعنه سلام بن مسكين وجماعة؛ وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: «صالح الحديث» وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الذهبي في «الكاشف»: (صدوق) لكن نقل الحافظ في «تهذيبه» [١١/ ٣٦٤]، عن أبي جعفر الطبري أنه ذكر: (يزيد بن نعامة) في «تهذيب الآثار» وقال: «يزيد الضبي مجهول؛ لا تثبت به حجة» وتابعه الحافظ في التقريب فقال في ترجمة (يزيد بن نعامة): «مقبول» يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين، والصواب عندي: أنه شيخ صدوق كما قال الذهبي؛ فالإسناد حسن، وقد توبع عليه يزيد الضبي: تابعه جماعة عن أنس به نحوه... مضى بعضها: [برقم ٢٨٥٢، ٢٨٦٤، ٣١٦٨، ٣٢٦٢، ٣٣٦٠]، واللَّه المستعان.

٤٢٢٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٦٨٤، ٥٦٩٩]، وأحمد [٣/ ١٢٦، ١٤٤، ١٥٨]، والبيهقي في «سننه» [٢٠٥٨٠]، وفي «الآداب» [رقم ٣٣٤]، وابن أبي الدنيا في «الحلم» [رقم ١٠٥]، وفي «الصمت» [رقم ٦٨١]، وابن المبارك في «الزهد» [رقم ٣٩٦]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٦٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣/ ٣٦٧]، وابن وهب في «الجامع» [رقم ٤٢٩]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٣٢٣]، والخرائطي في مساوئ الأخلاق [رقم ٣٩، ٥٠]، وأبو محمد البغوي في «الأنوار» [رقم ٢٠٦]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٢/ ٦٣٦]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس به....

قلتُ: وله شواهد عن جماعة من الصحابة به مفرقًا.

٤٢٢١- صحيح: أخرجه ابن سعد في «الطبقات» [٧/ ٢٠]، والبخاري في «تاريخه» [٦/ ١٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/ ٣٥٤]، وغيرهم من طرق عن سلام بن مسكين عن عبد العزيز ابن أبي جميلة عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح في المتابعات؛ وابن أبي جميلة ترجمه البخاري في «تاريخه» =

٤٢٢٢- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى الختلى، حدّثنا السهمى أبو وهب، حدّثنا سليمان الحضرمى، عن أنس بن مالكٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ خَيْرًا ابْتَلاهُمْ**».

= [٦/ ١٥]، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٥/ ٣٧٩]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولا ذكرا له راويًا عنه سوى سلام بن مسكين وحده، وأورده ابن حبان فى «الثقات» [٥/ ١٢٤]، وما يجديه ذلك؛ لما علم من تساهله فى توثيق هذا الضرب من أغمار التابعين.

لكنْ للحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... مضى بعضها [برقم ٣٢٠٠، ٣٢٣٨، ٣٣٢٨]، ويأتى بعضها [برقم ٤٢٣٦]، وانظر المزيد فى «الصحيحة» [٥/ ٢٨٤].

٤٢٢٢- **حسن**: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٧٨٥]، وفى «الآداب» [رقم ٧٢٣]، من طريق أحمد بن عبيد الصفار -وهذا فى «مسنده»- عن محمد بن الفرج الأزرق، عن عبد اللَّه ابن بكر السهمى عن سنان الحضرمى عن أنس به...

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت، وفيه علتان:

الأولى: محمد بن الفرج الأزرق: ضعفه الدارقطنى؛ وتكلم فيه الحاكم لأجل صحبته حسينًا الكرابيسى، وقال ابن حزم: «مجهول».

أما جهالته، فتلك مجازفة من أبى محمد الفارسى؟! والرجل بغدادى معروف.

وأما طعن الحاكم، فتعنت زائد، كما يقول الذهبى فى ترجمته من «الميزان».

وأما تضعيف الدارقطنى، فهى قاصمة الظهر، لكن روى الحاكم عن الدارقطنى فى سؤالاته [ص ١٤٣/ رقم ١٨٨]، أنه قال: (لا بأس به من أصحاب الكرابيسى، يطعن عليه فى اعتقاده) فلعل ما نقل عنه من تضعيفه موجه إلى اعتقاد الرجل؛ وليس إلى ضبطه فى الرواية، وقد ناضل عنه الخطيب فى «تاريخه» [٣/ ١٥٩]، وقال: «أما أحاديثه فصحاح، ورواياته مستقيمة؛ لا أعلم فيها شيئًا يستنكر؛ ولم أسمع أحدًا من شيوخنا يذكره إلا بجميل؛ سوى ما ذكرته عن البرقانى آنفًا».

يعنى من نقله تضعيفه عن الدارقطنى، وقد عرفت ما فيه، وقد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ١٤٤]، وهو كما قال الحافظ عنه فى «التقريب»: «صدوق ربما وهم» وإنما ذكرته هنا لأنصفه، وقد توبع عليه عند المؤلف أيضًا. وقد ترجموه فى «التهذيب» وذيوله» تمييزًا.

والثانية: سنان الحضرمى؛ نسبه البيهقى عقب روايته فى «الآداب» فقال: «سنان هذا: هو ابن ربيعة: أبو ربيعة الحضرمى». =

= **قلتُ**: وهو شيخ مضطرب الحديث كما يقول أبو حاتم الرازي، وضعفه ابن معين وغيره، فقال هو والنسائي: «ليس بالقوي» ولم يخرج له البخاري في «صحيحه» إلا مقرونًا، وقد مشاه ابن عدي؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٤/ ٣٣٧]، إلا أن الضعف على شمائله أبين، وهو من ر رجال «التهذيب»؛ ولم أجد من نسبه (حضرميًا) بعد التتبع.

ثم إن بالإسناد علة أخرى؛ وهي أن سنان بن ربيعة على ضعفه، كان قد خرف بأخرة أيضًا، وقد نص ابن معين على أن سماع عبد اللَّه بن بكر السهمي منه: إنما كان عقب خرفه كما نقله أبو عبداللَّه الجعفي في «تاريخه» [٤/ ١٦٤]، وقد تصحف اسم سنان بين ربيعة عند المؤلف في الطبعتين إلى (سليمان الحضرمي) هكذا: (سليمان) بدل: (سنان) فقال حسين الأسد في «تعليقه على مسند المؤلف» [٧/ ٢٢٣]: «سليمان الحضرمي لم أعرفه، وإن كان البصري فهو مجهول» كذا قال، وقد عرفت ما فيه، لكنّ سنانًا لم ينفرد به عن أنس، بل توبع عليه:

١- تابعه سنان بن سعد عن أنس مرفوعًا بلفظ: (إن اللَّه إذا أحب قومًا ابتلاهم) في سياق أتم، يأتي عند المؤلف [برقم ٤٢٥٤، ٤٢٥٥]، دون موضع الشاهد، وكذا يأتي بعضه [برقم ٤٢٥٣]، وهناك يكون تمام تخريجه والكلام عليه إن شاء اللَّه؛ وهو منكر من هذا الوجه، كما سنوضحه هناك.

٢- وتابعه أيضًا: عيسى الإسكندراني عن أنس مرفوعًا: (إذا أحب اللَّه قومًا ابتلاهم).

خرجه الطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٢٢٨]، من طريق بكر بن سهل الدمياطي عن عبد اللَّه بن يوسف -هو المصري التنيسي- عن ابن لهيعة عن إسحاق عن عيسى به . . .

قال الطبراني: «لم يروه عن أنس إلا عيسى، ولا عنه إلا إسحاق الأزرق البصري، وليس بالواسطي؛ تفرد به ابن لهيعة».

قلتُ: شيخ الطبراني: (بكر بن سهل) تكلموا فيه كما تراه في «اللسان» [٢/ ٥١]، وبه أعله الهيثمي فقال: «رجال الطبراني موثقون سوى شيخه» نقله عنه المناوي في «الفيض» [١/ ٢٤٦]، والذي رأيته في «المجمع» [٣/ ١١]، هو قول الهيثمي: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه ابن لهيعة؛ وفيه كلام».

قلتُ: الهيثمي مضطرب الرأي في ابن لهيعة، فتارة يوثقه؛ وتارة يضعفه؛ وتارة يتوقف فيه، وهو مقصر على كل حال في إعلاله؛ لأن ابن لهيعة لم ينفرد به، بل تابعه عليه عمرو بن الحارث =

= المصرى -الثقة المأمون- عن إسحاق الأزرق عن عيسى عن أنس به مثله عند الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣٥٠، ٢٣٥١]، من طريقين عن ابن وهب عن عمرو به.

قلتُ: ومتابعة عمرو هذا ترد على الطبرانى فى جزمه بتفرد ابن لهيعة به، وكذا قوله: «لم يروه عن أنس إلا عيسى» فيرد عليه ما مضى من متابعة سنان بن ربيعة، وسعد بن سنان، كلاهما عن أنس به... مثله... إلا سنان بن ربيعة فإنه بنحوه، ثم إن مدار هذا الطريق على رجلين:

الأول: إسحاق الأزرق: هكذا وقع فى كلام الطبرانى الماضى؛ وكذا فى الموضع الأول عند الضياء، ووقع فى الموضع الثانى عند الضياء: (إسحاق بن الأزرق) بزيادة (ابن) بين إسحاق ولقبه، وبهذا الاسم ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٢/ ٢٣٩]، وقال: «روى عن أبى سالم الجيشانى، روى عنه: عمرو بن الحارث، يعد فى المصريين، سمعت أبى وأبا زرعة يقولان ذلك».

قلتُ: ومثله ترجمه ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ٥٢]، غير أنه لم يذكر كونه من المصريين، فالرجل مصرى؛ وليس بصريًا كما وقع فى كلام الطبرانى السابق، ولعله تصحيف وقع فى المطبوع، ولم أجد من ترجمه غير من مضى، فهو شيخ غائب الحال، وتوثيق ابن حبان له لا ينفعه أصلاً! لكونه ما عرفه ولا خبر حاله، ولعله مشى فى ترجمته خلف البخارى فى «تاريخه»، فهو يسايره دائمًا فى تراجم أمثال تلك الطبقة وما فوقها، لكنى لم أجد إسحاق بن الأزرق فى «تاريخ البخارى» الآن، فكأنه غاب عنى، أو ضاع منى، ثم عثرت عليه فيه [١/ ٣٨٠]، ولم يزد فى ترجمته على ما ذكره ابن حبان إلا قليلاً، فالرجل مجهول الصفة البتة، وليس هو بإسحاق بن يوسف الأزرق الثقة العابد المأمون الواسطى كما نبه عليه الطبرانى فيما مضى عنه بقوله: «وليس بالواسطى».

والثانى: عيسى الإسكندرانى مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف، قد بَذَلْتُ جهدى للوقوف عليه من بطون الدفاتر؛ فلم أهتد إليه، فأين هو من سكان الأرض؟!.

ورواه يزيد الرقاشى عن أنس مرفوعًا بلفظ: (إن اللَّه إذا أحب عبدًا وأراد أن يصافيه: صب عليه البلاء صبًا، وثجه عليه ثجًا، ...) وذكر كلامًا آخر.

هكذا أخرجه ابن أبى الدنيا فى المرض والكفارات [رقم ٢٢٠]، من طريق أحمد بن بجير، عن موسى بن داود -هو الضبى- عن بكر بن خنيس عن يزيد الرقاشى به. =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد منكر، ابن بجير لم أقف له على توثيق معتبر، ولا غير معتبر، وشيخه موسى الضبي وثقه جماعة؛ وكان عالمًا زاهدًا صاحب تصانيف؛ لكن يقول أبو حاتم: «في حديثه اضطراب».

وشيخه بكر بن خنيس: تركه جماعة، وضعفه آخرون، فهو يدور بين الضعف والترك، ولولا زهده وعبادته لأمكن أن يكون متهمًا، قال ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [١/ ١٩٥]: «يروى عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة؛ يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها».

وهذا ليس إفراطًا من ابن حبان كما وصفه الحافظ في ترجمة بكر من التقريب، فقال: (صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان) بل قوله: (صدوق له أغلاط) تساهل من الحافظ بلا شك، كأنه غره توثيق العجلي لبكر.

ويزيد الرقاشي هو ابن أبان أبو عمرو البصري العابد الزاهد الرجل الصالح؛ إلا أنه منكر الحديث، وقد تناوله شعبة تناولاً أجارك الله منه! وقد اختلف على بكر بن خنيس في سنده أيضًا؛ فرواه عنه موسى بن داود على الوجه الماضي، وخالفه آدم بن أبي إياس وعفيف بن سالم وغيرهما، فرووه عن بكر بن خنيس فقالوا: عن ضرار بن عمرو عن يزيد الرقاشي عن أنس به نحوه في سياق أطول، فزادوا فيه واسطة بين بكر بن خنيس ويزيد الرقاشي.

هكذا أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» [رقم ١٩]، وابن مردويه في «تفسيره» كما في «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٣٣٣]، والأصفهاني في «الترغيب والترهيب» كما في «المغني» للعراقي [٤/ ٤٨]، ولعل هذا الاضطراب من بكر بن خنيس.

وبه وبشيخه الرقاشي -في الطريق الأول- أعله العراقي في «المغني» [٤/ ٤٨]، ورأيته قد ذكره في [١/ ٢٥٨]، وعزاه لأبي منصور الديلمي في «مسند الفردوس» ثم قال: «وسنده ضعيف».

■ **وبالجملة**: فطرق الحديث عن أنس: كلها واهية، وله شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وأكثرها مناكير أيضًا، بل ولا أعلم يصح في هذا الباب: سوى حديث محمود بن لبيد: أن رسول الله ﷺ قال: (إن الله -عز وجل- إذا أحب قومًا ابتلاهم؛ فمن صبر فله الصبر، ومن جزع فله الجزع).

أخرجه أحمد [٥/ ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٧٨٤]، والشجري في «الأمالي» [ص ٤٠٤]، وإسماعيل بن جعفر في «حديثه» [رقم ٣٨٢]، وابن شاهين في =

. . . . . .

= «الترغيب» [رقم ٢٧٥]، وابن الجوزى فى «الثبات عند الممات» [ص ٣١-٣٢]، وغيرهم من طرق عن عمرو بن أبى عمرو مولى المطالب عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد به . . .

قال المنذرى فى «الترغيب» [٤/ ١٤٢]: «رواه أحمد، ورواته ثقات» .

قلتُ: قد تكلم جماعة فى عمرو مولى المطلب، إلا أنه لا يزال صدوقًا متماسكًا، وقد احتج به الجماعة كلهم، وهذا يقويه أيضًا، وبمثل مقالة المنذرى: تابعه الهيثمى عليها فى «المجمع» [٣/ ١١]، وقال الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ١٠٨]، بعد أن عزاه لأحمد: (ورواته ثقات؛ إلا أن محمود بن لبيد اختلف فى سماعه من النبى ﷺ، وقد رآه وهو صغير).

قلتُ: والتحقيق ثبوت سماعه من النبى ﷺ كما حررناه فى مكان آخر، وعلى افتراض كونه لم يسمع مع إثبات الرؤية له؛ فالحديث موصول أيضًا، لأن محمودًا لا يكاد يروى عن تابعى إلا فى النادر، وجل روايته إنما هى عن الصحابة دون غيرهم، فمن أثبت له الرؤية؛ ونفى عنه السماع؛ لزمه قبول حديثه؛ لأنه يكون آنذاك من قبيل مراسيل الصحابة؛ وهى مقبولة عند الجمهور إلا من شذ من غيرهم، فليس الحديث عندى: إلا حسنًا صالحًا . .

وأرجو أن يكون متنه شاهدًا للفظ المؤلف هنا؛ كأن يقال: إن من لوازم المحبة: إرادة الخير للمحبوب؛ فإذا كان اللَّه يحب قومًا؛ فهو يريد الخير لهم؛ ولا أرى العكس يستقيم، واللَّه المستعان على كل حال.

● **تنبيه**: حديث أنس هنا: قد وجدته عند ابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ١٧٩]، قال: (حدّثنا الحسين -هو ابن الحسن بن حرب- حدّثنا أبو وهب السهمى - هو عبد اللَّه بن بكر- حدّثنا سنان عن الحضرمى عن أنس به . . .).

هكذا وقع فى سنده: (سنان عن الحضرمى) وهو غلط ظاهر، وحرف (عن) هنا مقحم لا معنى له، وصوابه: (سنان الحضرمى).

وقد توبع عليه عبد اللَّه بن بكر السهمى عن سنان بن ربيعة: تابعه حماد بن سلمة كما ذكره الدارقطنى فى «علله» ونقله عنه القضاعى فى «الشهاب» [٢/ ١٧٠ رقم ١١٢٠]، والحمد للَّه حمدًا كثيرًا.

٤٢٢٣ - حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حدّثنا مروان الفزارى، حدّثنا هلالٌ أبو معلىّ بن هلال، قال: سمعت أنس بن مالك، وهو يقول: أهديت للنبى ﷺ ثلاث طوائر، فأطعم خادمه طائراً، فلما كان من الغد أتته بها، فقال لها رسول اللَّه ﷺ: «**أَلَمْ أَنْهَكِ أَنْ تَرْفَعِى شَيْئًا لِغَدٍ؟! فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِى بِرِزْقِ كُلِّ غَدٍ؟**».

٤٢٢٣- منكر: أخرجه أحمد [٣/ ١٩٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١٣٤٧، ١٣٤٨]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١٠/ ٢٤٣]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ١٤٢]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٣٥٣]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٣١٤-٣١٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٢٢]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٨٦]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٣٧٠]، وأبو نعيم أيضًا فى الأربعين على مذهب المحققين من الصوفية [رقم ٤]، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية الفزارى عن هلال بن سويد [وقد تصحف فى «الحلية» إلى: (هلال بن سعيد)] أبى المعلى عن أنس به . . .

ولفظه عند البيهقى فى الموضع الثانى: (أهدى إلى رسول اللَّه ﷺ طواير ثلاث؛ فأكل طيراً، واستخبأ خادمه طيرين، فرد عليه من الغد، فقال رسول اللَّه ﷺ: «ألم أنهك أن ترفعى شيئًا لغد، إن اللَّه يأتى برزق كل غد» وهو لفظ أبى نعيم فى «الحلية» وتمام فى «فوائده» ولفظ أبى سعد الماليني فى «الأربعون فى شيوخ الصوفية» [رقم ٩٦]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه»: (أهدى إلى النبى ﷺ طيران، فقدم إليه أحدهما، فلما أصبح قال: عندكم غداء؟! فقدم إليه آخر، فقال: من أين ذا؟! فقال بلال: خبأته لك يا رسول اللَّه، فقال: يا بلال: لا تخف من ذى العرش إقلالاً؛ إن اللَّه يأتى برزق كل غد).

قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٤٢٠]: (رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات) وقال فى موضع آخر [١٠/ ٥٤٦]، «رواه أحمد، وإسناده حسن».

قلتُ: تابع الهيثمى ابن حبان فى ذكره هلال بن سويد فى «الثقات» [٥/ ٥٠٥]، لكنه غفل عن كون ابن حبان قد تراجع، وأورده فى «المجروحين» [٣/ ٨٥]، وقال: «كان شيخًا مغفلاً، يروى عن أنس ما ليس من حديثه؛ لا يجوز الاحتجاج به بحال».

ثم ساق له هذا الحديث من مناكيره، كذا ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» مع حديث آخر، ثم قال: «وهذان الحديثان: أنكرا على هلال بن سويد؛ . . .» ثم سماه ابن عدى بـ(أبى المعلىّ بن هلال) ولم يتابع على ذلك، اللَّهم إلا ما وقع فى سند المؤلف، وهو وهمٌ، =

٤٢٢٤ - حَدَّثَنَا أبو خيثمة زهير بن حرب، حدّثنا جريرٌ، عن ليث، عن عبدالوارث، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**يُؤْتَى بِأَرْبَعَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: بِالْمَوْلُودِ، وَبِالْمَعْتُوهِ، وَبِمَنْ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ، وَالشَّيْخِ الْفَانِي، كُلُّهُمْ يَتَكَلَّمُ بِحُجَّتِهِ، فَيَقُولُ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِعُنُقٍ مِنَ النَّارِ: ابْرُزْ، فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنِّي كُنْتُ أَبْعَثُ إِلَى عِبَادِي رُسُلاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنِّي رَسُولُ نَفْسِي إِلَيْكُمْ، ادْخُلُوا هَذِهِ، فَيَقُولُ مَنْ كُتِبَ عَلَيْهِ الشَّقَاءُ: يَا رَبِّ، أَيْنَ نَدْخُلُهَا، وَمِنْهَا كُنَّا نَفِرُّ؟! قَالَ: وَمَنْ كُتِبَتْ عَلَيْهِ السَّعَادَةُ يَمْضِي فَيَتَقَحَّمُ فِيهَا مُسْرِعًا، قَالَ: فَيَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنْتُمْ لِرُسُلِي أَشَدُّ تَكْذِيبًا وَمَعْصِيَةً، فَيُدْخِلُ هَؤُلاءِ الْجَنَّةَ، وَهَؤُلاءِ النَّارَ**».

= وقد ذكره البخارى فى «الضعفاء» وساق له حديثًا من روايته عن أنس، ثم قال: «ولا يتابع عليه» وأورده العقيلى فى «الضعفاء» أيضًا [٤/ ٣٤٦]، وحكى كلام البخارى.

وقال أبو أحمد الحاكم: «أبو المعلى الأحمرى: ليس بالمتين عندهم» وكذا ذكره ابن الجارود فى «الضعفاء» وهو من رجال «الميزان» و«لسانه» [٦/ ٢٠١]، وقد رواه بعضهم فقال: (عن أبى هلال الراسبى عن أنس به . . .)، هكذا وقع عند الخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٣١٥]، وقال: «وهو خطأ لا شك فيه، والأول أصح» يعنى: (عن هلال بن سويد أبى المعلى).

ومدار الحديث عليه؛ وقد عرفت ما فيه؛ وللحديث شاهد عن سفينة مرفوعًا به نحوه عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤٢/ ٢٥٧-٢٥٨]، وسنده ساقط جدًا، واللَّه المستعان.

٤٢٢٤- منكر بهذا السياق والتمام: أخرجه البزار فى «مسنده» [٣/ رقم ٢١٧٧/ كشف الأستار]، وقاسم بن أصبغ كما فى «الدر المنثور» [٥/ ٢٥٣]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨/ ١٢٨]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [رقم ١٢١]، وفى القضاء والقدر [رقم ٥٨٢]، وغيرهم من طريقين عن ليث بن أبى سليم عن عبد الوارث عن أنس به نحوه . . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر جدًا، قال الهيثمى: «راه أبو يعلى والبزار بنحوه . .؛ وفيه ليث بن أبى سليم وهو مدلس، وبقية رجال أبى يعلى رجال الصحيح» كذا يجازف أبو الحسن، وهو غير مسبوق بنسبة التدليس إلى ابن أبى سليم، فلعله شبه له، ثم لو سلم له ما يقول، لكان إعلاله بتدليس الليث وحده قصورًا منه جدًا؛ لأن الليث لم يكن فى الحديث بالليث، =

٤٢٢٥ - حَدَّثَنَا محمد بن الصباح، أخبرنا شريكٌ، عن ليث، عن عبد الوارث، عن أنسٍ، قال: مر بنا أبو طيبة في رمضان، فقلنا: من أين جئت؟ قالَ: حجمت رسول اللَّه ﷺ.

= بل كان عظيم الاضطراب؛ موصوفًا بالاختلاط، ولا يفرح بحديثه كما قال البخاري، ثم سكت الهيثمي عن (عبد الوارث) راويه عن أنس، اكتفاءً بقوله: «وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح» وهذه مجازفة ثانية؛ لأن عبد الوارث هذا: لا يكون إلا الأنصاري مولى أنس بن مالك؛ وهو من رجال «اللسان» [٤/ ٨٥]، وفيه تضعيفه عن الدارقطني، وقول البخاري عنه: (منكر الحديث) وسيأتي قول البخاري أيضًا عنه بالحديث الآتي: «هو رجل مجهول» والمجهول إذا تفرد بخبر منكر: فهو تالف، فلعل البخاري كان لا يعرفه أولاً، فلما وقف له على أمثال تلك المناكير؛ وانقدح في صدره أن النكارة منه: جزم بكونه «منكر الحديث» كما نقله عنه الترمذي فيما حكاه عنه الذهبي في «الميزان».

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ١٣٠]، وهذا ربما ضره أكثر من أن ينفعه، وهو قد نسخ ترجمته من «تاريخ البخاري» [٦/ ١١٨]، الذي هو عمدته في معرفة تلك الطبقة وما فوقها ودونها، والحاصل: أن عبد الوارث هذا أحسن أحواله: أن يكون ضعيف الرواية؛ فمن للهيثمي: أنه من رجال «الصحيح»، والاعتذار عنه: بكونه ربما ظنه: (عبد الوارث بن سعيد البصري)، يضر الهيثمي كثيراً، فما هو يجهل: أن عبد الوارث بن سعيد البصري من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، يروى عن تلاميذ أنس وأتباعه؛ وليس له طاقة أن يروى عن أنس أصلاً، فليس إلا أن يكون الهيثمي قد وهم الوهم الفاحش في تصرفه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: وكلها مغموزة الأسانيد على التحقيق، وفي تقويته بشواهده نظر عندي، واللَّه المستعان...

٤٢٢٥ - منكر: أخرجه الطبراني في «الكبير» [٢٢/ رقم ٩٥٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٢٧٥٠]، والترمذي في «علله الكبير» [رقم ١٣٤]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٦٢٦٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٤٨٩]، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٤٠٣]، - وفي سنده عنده خلط - وابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٧٦١]، وغيرهم من طرق عن شريك بن عبد اللَّه القاضي عن ليث بن أبي سليم عن عبد الوارث عن أنس به...

. . . . . .

= ولفظ ابن الأعرابى: (حجمت النبى ﷺ وهو صائم) ولفظ ابن أبى عاصم: (حجمت النبى ﷺ فى شهر رمضان).

قلتُ: هذا حديث منكر كما قال أبو زرعة الرازى، ونقله عنه ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٧٦١]، وقال الترمذى عقب روايته: «سألت محمداً عن عبد الوارث هذا، فقال: هو رجل مجهول» وعبد الوارث هذا هو الأنصارى مولى أنس بن مالك المترجم فى «الميزان» وفيه تضعيف الدارقطنى له، وتجهيل ابن معين، وقول البخارى أيضًا عنه: «منكر الحديث» وسئل عنه أبو حاتم الرازى كما فى «الجرح والتعديل» [٦/ ٧٤]، فقال: «هو شيخ» وقد مضى أن ذكر ابن حبان له فى ثقاته [٥/ ١٣٠]، لا ينفعه، ثم إن الإسناد فيه ضعيفان آخران:

الأول: شريك القاضى: كان إمامًا فى السنة؛ إلا أنه سيئ الحفظ؛ خفيف الضبط.

والثانى: الليث بن أبى سليم: مضطرب الحديث؛ ليس بشىء فى الرواية، لكن هناك من يصر على خلاف ذلك، فجاء الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٣٩٧]، وعزا الحديث للطبرانى والمؤلف؛ ثم أغفل إعلاله بعبد الوارث وشريك القاضى، وعمد إلى الليث وحده فقال: «وفيه ليث بن أبى سليم، وهو ثقة، ولكنه مدلس» كذا يقول، ولو قيل له: من سلفك فى وصفك الليث بالتدليس؟ لضاقت عبارته، ولم يحر جوابًا، ثم هو مضطرب الرأى فى الليث، تارة يوثقه، وتارة يضعفه، وتارة يتوقف بشأنه، تمامًا كما يضطرب بشأن ابن لهيعة وغيره.

والليث ضعيف مختلط قولاً واحداً، ومن وثقه: فلم يعرفه جيداً، أو لم يخبر حاله، وللحديث طريق آخر عن أنس بن مالك قال: (بعث رسول اللَّه ﷺ إلى حجام يكنى أبا طيبة؛ فحجمه بعد العصر فى رمضان) وفى لفظ: (عن أنس قال: مر بنا أبو طيبة -أحسبه- قال: بعد العصر فى رمضان فقال: حجمت رسول اللَّه ﷺ).

أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٨٩٨] -واللفظ الأول له- والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ١٠١١/ كشف الأستار]، وغيرهما من طريقين عن الربيع بن بدر عن الأعمش عن أنس به...

قلتُ: وهذا إسناد غائر فى الفساد، قال البزار عقب روايته: «تفرد به الربيع وهو لين الحديث» وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٣٩٧]، وقال: «الربيع بن بدر: متروك» وهو كما قال، وترجمه الربيع فى «التهذيب وذيوله»، ثم إن بالإسناد علة أخرى، وهى أن الأعمش لا يصح له سماع من أنس بن مالك، إنما رآه رؤية، كما نص عليه النقاد. =

٤٢٢٦- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا عبد المؤمن بن عبيد اللَّه السدوسي، قال: حدثني أخشن السدوسي، عن أنس بن مالك، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَخْطَأْتُمْ حَتَّى تَمْلأَ خَطَايَاكُمْ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتُمُ اللَّهَ يَغْفِرُ لَكُمْ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُخْطِؤُوا لَجَاءَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُخْطِؤُونَ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ**».

= وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء قط، قد استوفيناها مع أحاديث الباب في كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٢٢٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٣٨]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ١٥٤٤، ١٥٤٥]، من طريق عبد المؤمن بن عبيد اللَّه السدوسي عن أخشن السدوسي [وقد تصحف عند أحمد إلى: (أخشم) هكذا بالميم] عن أنس به . .

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٤٩]، (رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل بسند فيه: عبد المؤمن بن عبيد اللَّه السدوسي، ولم أر من ذكره بعدالة ولا جرح، وباقي رجاله ثقات) . .

قلتُ: هذا عجيب من البوصيري، وكيف فاته الوقوف على ترجمة (عبد المؤمن) من «تهذيب المزي» [١٨/ ٤٤٥]، وفيه توثيق عفان بن مسلم وابن معين لعبد المؤمن، وكذا فيها قول أحمد وأبي داود وأبي حاتم عنه: «لا بأس به»، ونقل الحافظ في «تهذيبه» [٦/ ٣٨٤]، توثيقه أيضًا عن يعقوب الفسوي، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» [٨/ ٤١٧].

فلعل البوصيري: قصد شيخ عبد المؤمن بما قال، يعني: (أخشن السدوسي) فهو الذي لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وذكر ابن حبان له في «الثقات» [٤/ ٦١]، فعلى عادته في توثيق من لم يحط به علمًا، وقول الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٢١٥]: (رجاله ثقات) فعلى عادته -هو الآخر- في متابعة ابن حبان على توثيقه كل مغمور وغائب، وفي ترجمة (أخشن السدوسي) من «تاريخ البخاري» [٢/ ٦٥]، وجدته ساق له هذا الحديث بنحو شطره الثاني فقط، و للحديث طرق أخرى وشواهد يصح بها إن شاء:

فيشهد لشطره الأول: طريق آخر عن أنس مرفوعًا بلفظ: (يقول اللَّه: يا بن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني، غفرت لك على ما كان فيك ولا أبالي، يا بن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء؛ ثم استغفرتني غفرت لك ولا أبالي، يا بن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئًا؛ لأتيك بقرابها مغفرة) . =

= أخرجه الترمذى [٣٥٤٠] -واللفظ له- وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٢٣١]، وغيرهما من طريق أبى عاصم النبيل عن كثير بن فائد عن سعيد بن عبيد الهنائى عن بكر المزنى عن أنس به . . .

قال الترمذى : «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وقال أبو نعيم : «هذا حديث غريب ؛ تفرد به عنه -يعنى عن بكر المزنى- سعيد بن عبيد» .

قلتُ : وسعيد شيخ لا بأس به كما قاله البزار ؛ وتبعه الحافظ فى «التقريب» وقد قال أبو حاتم : «شيخ» ، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ٣٥٢] ، إنما الشأن فى الراوى عنه (كثير بن فائد) فلم يوثقه معتبر ، ولا هو معروف برواية جمع من الثقات عنه .

وقد رأيت الدارقطنى قد أخرج الحديث فى الأفراد [رقم ٦٥٤/ أطرافه] ، ثم قال : «تفرد به كثير ابن فائد عن سعيد بن عبيد الهنائى . . . وتفرد به أبو عاصم عنه مرفوعًا» ثم قال : «ورواه أبو قتيبة -يعنى سلم بن قتيبة- عن سعيد ولم يرفعه» .

قلتُ : وأبو قتيبة سلم بن قتيبة ثقة صالح ؛ وهو أوثق من كثير بن فائد بطبقات ، ولم أظفر بروايته الموقوفة ، ثم وجدت ابن شاهين قد أخرج الحديث فى «ترغيبه» [رقم ١٧٩] ، من طريق سلم بن قتيبة عن سعيد بن عبيد عن بكر المزنى عن أنس به مرفوعًا ، فيبدو أنه قد اختلف على سلم بن قتيبة فى وقفه ورفعه ، وإسناد ابن شاهين إليه صحيح حجة .

وقد توبع سلم على رفعه : تابعه أبو سعيد مولى بنى هاشم -ثقة مشهور- عن سعيد بن عبيد عن بكر المزنى عن أنس به مرفوعًا . . . . ، ذكره ابن رجب فى «جامع العلوم» [ص ٣٩١] ، و الرفع عندى أقوى من الوقف ، فالإسناد لا بأس به كما قال الزين ابن رجب فى أوائل تخريجه هذا الحديث فى «شرح الأربعين» [ص ٣٩١] .

وقد روى الحديث من طريق ثابت البنانى عن أنس به مرفوعًا ، ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٨٧٦] ، ثم نقل عن أبيه أنه قال : «هذا حديث منكر» يعنى من هذا الطريق ، ولهذا الحديث بالسياق الماضى : شاهد عن أبى ذر مرفوعًا به نحوه مع تقديم وتأخير عند أحمد وجماعة ، إلا أنه قد اختلف فى سنده على ألوان .

وللشطر الأول من حديث أنس عند المؤلف : شاهد من رواية أبى هريرة مرفوعًا بلفظ : «لو أخطأتم حتى تبلغ خطاياكم السماء ، ثم تبتم ؛ لتاب اللَّه عليكم» .

أخرجه ابن ماجه [٤٢٤٨] -واللفظ له- والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٤١٩] ، وغيرهما =

٤٢٢٧- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا ابن علية، عن ابن عون، عن أنس بن سيرين، عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود، عن أنس بن مالك، قالَ: صنع بعض عمومتي للنبي ﷺ طعاماً، فقال: إني أحب أن يأكل في بيتي ويصلي، قال: فأتاه، وفي البيت فحلٌ من تلك الفحول، فأمر بجانبٍ منه فكنس ورش، فصلى وصلينا معه.

٤٢٢٨- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا الصعق بن حزن، حدّثنا عليّ بن الحكم البناني، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ بِمِثْلِ الْمِرْآةِ الْبَيْضَاءِ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْجُمُعَةُ، جَعَلَهَا اللَّهُ عِيداً لَكَ وَلأُمَّتِكَ، فَأَنْتُمْ قَبْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فِيهَا سَاعَةٌ لا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا خَيْراً إِلا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، قَالَ: قُلْتُ: مَا هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ؟ قَالَ: هَذَا يَوْمُ الْقِيَامَةِ، تَقُومُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَنَحْنُ نَدْعُوهُ عِنْدَنَا الْمَزِيدَ، قَالَ: قُلْتُ: مَا يَوْمُ الْمَزِيدِ؟ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ**

= بإسناد حسنه البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ٣٣٠]، وتبعه الإمام في «الصحيحة» [٢/ ٦٠٤]، وقبلهما العراقي في «المغني» [٤/ ١٢]، وجوده المنذري في «الترغيب» [٤/ ٧٣].

ويشهد لشطره الثاني: حديث أبي هريرة عند مسلم [٢٧٤٩]، وجماعة مرفوعًا: (والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا، لذهب اللَّه بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم).

وفي الباب عن جماعة من الصحابة أيضًا، بل وجدت لهذا الشرط: طريقًا آخرًا عن أنس مرفوعًا: (والذي نفسي بيده لو كنتم لا تذنبون، لأتى اللَّه -عز وجل- بقوم يذنبون حتى يغفر لهم) أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن باللَّه» [رقم ٢٣]، لكن سنده تالف، وله طريق ثان به نحوه عن أنس مرفوعًا عند ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٣٢٢/ ترجمة مبارك بن سحيم] وسنده منكر جدًا، والحديث صحيح على كل حال. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: وجدت حديث أنس من الطريق الأول: عند الطبراني في «الدعاء» [رقم ١٨٠٥]، من طريق عبد المؤمن بإسناده به.

٤٢٢٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢٠٦].

٤٢٢٨- منكر: قال الإمام في «الصحيحة» [١٩٣٣]، بعد أن عزاه للمؤلف: «هذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير الصعق بن حزن؛ فهو من رجال مسلم؛ وفيه كلام لا يضر». =

جَعَلَ فِي الْجَنَّةِ وَادِيًا أَفْيَحَ، وَجَعَلَ فِيهِ كُثْبَانًا مِنَ الْمِسْكِ الأَبْيَضِ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ، فَوُضِعَتْ فِيهِ مَنَابِرُ مِنْ ذَهَبٍ لِلأَنْبِيَاءِ، وَكَرَاسِيُّ مِنْ دُرٍّ لِلشُّهَدَاءِ، وَيَنْزِلْنَ الْحُورُ الْعِينُ مِنَ الْغُرَفِ فَحَمِدُوا اللَّهَ وَمَجَّدُوهُ، قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ: اكْسُوا عِبَادِي، فَيُكْسَوْنَ، وَيَقُولُ: أَطْعِمُوا عِبَادِي، فَيُطْعَمُونَ، وَيَقُولُ: اسْقُوا عِبَادِي، فَيُسْقَوْنَ، وَيَقُولُ: طَيِّبُوا عِبَادِي فَيُطَيَّبُونَ، ثُمَّ يَقُولُ: مَاذَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا رِضْوَانَكَ، قَالَ: يَقُولُ: رَضِيتُ عَنْكُمْ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ فَيَنْطَلِقُونَ، وَتَصْعَدُ الْحُورُ الْعِينُ الْغُرَفَ، وَهِيَ مِنْ زُمُرُّدَةٍ خَضْرَاءَ، وَمِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ».

= **قلتُ**: بل هو إسناد منكر لو تدبر الإمام، وفيه علة خفية، فعلىّ بن الحكم البنانى: لا أعرف له سماعًا من أنس بن مالك بعد التتبع، ولم أجد أحدًا من ا لمتقدمين قد نص على أنه يروى عن أنس؛ فضلاً عن السماع منه، وإنما جاء أبو الحجاج المزى: وذكر (أنسًا) فى شيوخ (علىّ بن الحكم) من ترجمته فى «تهذيبه» [٢٠/ ٤١٣]، اتكالاً على مثل ما رآه عند المؤلف هنا، وليس يصح ذا؛ فإن هذا الحديث قد سمعه علىّ بن الحكم من عثمان بن عمير أبى اليقظان عن أنس به . . .

هكذا أخرجه العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٩٢]، من طريقين عن عارم عن الصعق بن حزن عن علىّ بن الحكم عن عثمان عن أنس به . . .

ولم يسق لفظه، إنما أشار إليه بجزء من أوله فقط، هكذا أخرجه ابن مردويه فى «تفسيره» كما ذكره الزيعلى فى تخريج أحاديث «الكشاف» [٤ / ١٧ / طبعة دار ابن خزيمة]، من طريق علىّ بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا هو المحفوظ؛ والحديث حديث (عثمان بن عمير أبى اليقظان) رواه عنه جماعة؛ واشتهر به، وهو شيخ منكر الحديث كما قال أبو حاتم الرازى وغيره؛ وقد تركه الدارقطنى وقال: (زائغ لا يحتج به) وضعفه الكافة لسوء حفظه واختلاطه، بل كان يتهم بعقيدة الرجعة، اتهمه بذلك جماعة من النقاد، فإن ثبت ذلك عنه: فهو زنديق منحل.

وللحديث بطوله طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . . ، ولا يثبت منها شىء البتة، بل كلها مناكير على التحقيق، وقد توسعنا فى تخريجها؛ والرد على من قواها، فى مكان آخر.

٤٢٢٩- حَدَّثَنَا علىّ بن الجعد، أخبرنا سلامٌ، حدثنى عمر بن معدان، وثابتٌ البنانى كلاهما، عن أنس بن مالكٍ، قال: شهدت لرسول اللَّه ﷺ وليمةً، ما فيها خبزٌ ولا لحمٌ.

٤٢٣٠- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا سكينٌ، حدّثنا المثنى القطان،

٤٢٢٩- صحيح: أخرجه ابن الجعد [٣٠٩١]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٨٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠٤]، وأحمد [٣/ ٢٥٥]، وغيرهم من طريق سلام بن مسكين عن عمر بن معدان وثابت البنانى [وليس عند أحمد وابن سعد: (ثابت البنانى)]، كلاهما عن أنس به...

قلتُ: وهذا إسناد حسن صحيح. وللحديث طرق كثيرة عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٣٩٨٤]، وعمر بن معدان روى عنه جماعة من «الثقات»؛ وانفرد ابن حبان بتوثيقه وحده، لكنه متابع عليه.

والحديث: أخرجه أبو القاسم البغوى أيضًا فى «الجعديات» [رقم ٣٠٩٢]، من طريق شيبان عن سلام بن مسكين عن عمر بن معدان عن أنس به.... ولم يذكر فيه ثابتًا.

قال البغوى: «ولا نعلم أحدًا قال: فى هذا الحديث: مع عمر بن معدان: (ثابت) إلا علىّ بن الجعد) يقصد أن ابن الجعد قد انفرد بإقران (ثابت البنانى) مع عمر بن معدان فى سنده، ورواه آخرون عن سلام بن مسكين عن عمر بن معدان وحده عن أنس به...، ولم يذكروا فيه ثابتًا، لكن ابن الجعد ثقة حافظ؛ وزيادته هنا مقبولة إن شاء اللَّه.

وقد قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٨٧]، بعد أن حكى كلام البغوى الماضية: «قد روى هذا الحديث عن أنس: الزهرى وحميد وعمرو بن أبى عمرو، ولا ينكر من حديث ثابت؛ ولثابت عن أنس حديث الوليمة على زينب».

قلتُ: قد رواه سليمان بن المغيرة عن ثابت البنانى عن أنس قال: (لقد رأيت لرسول اللَّه ﷺ وليمة ما فيها خبز ولا لحم...) أخرجه أحمد [٣/ ١٩٥]، وجماعة كثيرة. وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٢٣٠- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٥٥]، والبخارى فى «جزء القراءة خلف الإمام» [رقم ١٧٩]، وغيرهما من طريق سكين بن عبد العزيز عن المثنى بن دينار =

حدثنى عبد العزيز- يعنى أبا سكين- قال: أتيت أنس بن مالك، فقلت: أخبرنى عن صلاة رسول اللَّه ﷺ، فأمر أهل بيته، فصلى بنا الظهر والعصر، فقرأ بنا قراءةً همسًا، فقرأ بالمرسلات، والنازعات، وعم يتساءلون، ونحوها من السور.

٤٢٣١- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا سكين بن عبد العزيز، عن أبيه، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**عُمُرُ الذُّبَابِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً، وَالذُّبَابُ كُلُّهُ فِى النَّارِ إِلا النَّحْلَ**».

= الأحمر القطان عن عبد العزيز بن قيس البصرى عن أنس به . . . ولفظ البخارى: (أتينا أنس بن مالك فسألناه عن مقدار صلاة رسول اللَّه ﷺ فأمر نضر بن أنس أو أحد بنيه يصلى بنا الظهر أو العصر، فقرأ: والمرسلات وعم يتساءلون) . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٩٤]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط»، وفيه سكين بن عبد العزيز؛ ضعفه أبو داود والنسائى، ووثقه وكيع وابن معين وأبو حاتم وابن حبان».

قلتُ: والأولى أن يعل بشيخه: (المثنى بن دينار القطان) فقد قال عنه العقيلى: «فى حديثه نظر» كما فى «الضعفاء» [٤/ ٢٤٩]، وقال أبو حاتم الرازى: «مجهول» كما فى «الجرح والتعديل» [٨/ ٣٢٥]، وخالف ابن حبان، فذكره فى «الثقات» [٧/ ٥٠٤]، وقال: «يخطئ إذا روى عن القاسم بن محمد» وقد اعتمد الحافظ تضعيفه فى «التقريب» [١/ ٥١٩]، فقال: (لين الحديث) وشيخه: (عبد العزيز بن قيس) جهله أبو حاتم الرازى أيضًا، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وتوسط الحافظ فى «التقريب» فقال: «مقبول».

٤٢٣١- **منكر بهذا التمام**: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٤٦٣]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/ ٢٦٦]، من طريق المؤلف به . . .

قال الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ٢٥٠]، بعد أن عزاه للمؤلف: «وسنده لا بأس به» وقال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ٥٤]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد حسن» وقال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٧١٤]: «رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات».

قلتُ: وليس كما قالوا، فإن عبد العزيز بن قيس -راويه عن أنس- لم يرو عنه سوى ثلاثة نفر كلهم متكلم فيهم، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال: «مجهول» أما ابن حبان: =

= فقد أورده في «ثقاته» [٥/ ١٢٤]، على عادته في توثيق من لا يعرف من أغمار التابعين، وقد تبعه الهيثمي على ذلك، وهو أتبع له من ظله في مثل هذه القضايا، فإنه إذا لم يجد في الراوي جرحًا ولا تعديلاً، أو لم ير جرحًا إلا أنه رأى تجهيله من بعضهم، تراه يفزع إلى «ثقات ابن حبان» لينظره فيه، فإن ظفر به؛ جهر بتوثيقه البتة، على أنه كثيراً ما يقدم التعديل على الجرح؛ فلذلك تراه يوثق جماعة يكاد توهينهم أن يكون كلمة اتفاق، ناهيك عن تخبطه في الحكم على الرواة والنقلة، بحيث لو أراد الباحث أن يحرر منهج الهيثمي في التخريج والحكم على الرواة، لشق عليه ذلك؛ ولم يدر أين المخرج.

فإن قيل: قد توبع ابن حبان على توثيقه (عبد العزيز بن قيس) تابعه العجلي في كتابه [٢/ ٩٧]، فقال: «ثقة»!.

قلنا: العجلي متسامح جداً في التوثيق، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، كما يقول الإمام المعلمي في بعض تعاليقه على (الفوائد المجموعة) وقد ناقش بعض أصحابنا حول تساهل العجلي في التوثيق، واشتد نفسه في الرد على من وصف أحمد بن عبد اللَّه بن صالح بذلك، وفي تقصيب ما استند إليه هذا الصاحب طول، قد استوفيناه في مكان آخر.

و التشنيع في مسائل الاجتهاد لا يصدر إلا ممن لا يعي ما يقول، ولبسط ذلك موضع آخر؛ وعن (عبد العزيز بن قيس) يقول الحافظ في «التقريب»: «مقبول» يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين، كما نص الحافظ على ذلك في مقدمة (تقريبه) فقوله هنا عن سند المؤلف: (لا بأس به) غفلة مكشونفة عما سطره بيده في «قريبه» بشأن (عبد العزيز) وقد يكون اجتهاده فيه قد تغير، وقد وهم فيه وهماً آخر، فنسب الحديث إلى المؤلف من رواية ابن عمر مرفوعًا كذا.

والحديث حديث أنس ولابد ثم جاء البدر العيني ومشى خلف الحافظ في كل شيء بشأن هذا الحديث في «عمدته» [٢١ / ٢٩٣] فقال: (وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن ابن عمر مرفوعًا...».

وساق الحديث، وكم تشبع البدر بما لم يعطه في «عمدته»، ثم يكر ويفر بجحافله وجيوشه على حريم الشهاب أبي الفضل العسقلاني؛ لأدنى وهم يقع فيه الحافظ، وأين منه شكران العلم وأهله؟! وقد كشفنا الستار عن تعصبه المقيت؛ وحميته التي في غير موضعها، إزاء فضلاء الأئمة: في كتابنا (إيقاظ العابد بما وقع من النظر في تنبيه الهاجد). =

. . . . . .

= أما تحسين الشهاب البوصيرى لهذا الإسناد: فقد اتكأ عليه السيوطى فى «اللألئ المصنوعة» [٢/ ٣٨٥]، وضمه إلى قول الحافظ: «لا بأس به» ظنًا منه أن البأس مرفوع؛ والغمز من سنده مدفوع، واكتفى بالاختباء خلف غيره فى وسط تلك المعامع، ولم يجب على إعلال أبى الفرج ابن الجوزى لهذا الحديث فى «الموضوعات» بقوله: «وأما حديث أنس: فقال النسائى: سكين ليس بالقوى».

وسكين هذا هو ابن عبد العزيز بن قيس، مختلف فيه، وثقه جماعة؛ وضعفه آخرون، وقد برئ ابن خزيمة من عهدته، كما برئ قبل من عهدة أبيه عبد العزيز، وفى ترجمته من «الكامل» ساق له ابن عدى هذا الحديث مع غيره؛ ثم قال: «ولسكين غير ما ذكرت؛ وليس بالكثير؛ وفيما يرويه بعض النكرة، وأرجو أن بعضها يحمل بعضًا، وأنه لا بأس به؛ لأنه يروى عن قوم ضعفاء، وليسوا هم بمعروفين؛ ولعل البلاء منهم ليس منه».

قلتُ: فالآفة منه أو من أبيه؛ أو ليتقاسمها الرجلان بالقسطاس.

نعم: للحديث طريق آخر عن أنس به مثله . . . إلا أنه لم يقل فيه: (إلا النحل) أخرجه المؤلف [برقم ٤٢٩٠]، والجاحظ فى «الحيوان» [١/ ٢٧٤]، من طريق عنبسة القاص عن حنظلة السدوسى عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وحنظلة هو أبو عبد الرحيم البصرى السدوسى؛ اختلف فى اسم أبيه على أقوال، وقد ضعفوه لسوء حفظه واختلاطه، حتى تركه يحيى القطان وغيره، وكان يروى عن أنس أحاديث مناكير، كما قال الإمام أحمد، وأما قول الساجى عنه: «صدوق» يعنى: لا يتعمد يكذب، وكم كان يمد أبو عبد اللَّه الشيبانى صوته بكونه منكر الحديث، كما نقله عنه العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٨٩].

ثم إن الراوى عنه (عنبسة القاص) أراه ابن سعيد القطان الواسطى ويقال له: البصرى أيضًا، المترجم فى «التهذيب وذيوله»، وهو مختلف فيه، والعمل على تضعيفه، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب».

والشطر الثانى من الحديث: (والذباب كله فى النار إلا النحل) شواهد عن جماعة من الصحابة. وأسانيدها كلها مخدوشة، والحديث منكر بهذا التمام. =

٤٢٣٢ - حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حمادٌ، عن سنان أبى ربيعة، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ دخل على أعرابى يعوده وهو محمومٌ، فقال النبى ﷺ: «كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ»، فقال الأعرابى: بل حمى تفور، على شيخٍ كبيرٍ، تزيره القبور، فقام النبى ﷺ وتركه.

٤٢٣٣ - حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حمادٌ، عن سنانٍ أبى ربيعة، عن

٤٢٣٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٥٠]، وابن السنى فى «عمل اليوم و الليلة» [رقم ٥٣٤]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢٠٢٣]، والحسن بن موسى الأشيب فى «حديثه» [رقم ٣٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن سنان بن ربيعة عن أنس به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢٤]: «رواه أحمد، ورجاله ثقات».

قلتُ: كأنه تعلق بذكر ابن حبان لـ (سنان بن ربيعة) فى ثقاته [٢/ ٣٣٧]، وقد خالفه ابن معين والعقيلى والنسائى وغيرهم فضعفوه، وقال أبو حاتم الرازى: «شيخ مضطرب الحديث» وهو آفة هذا الطريق.

لكن للحديث شاهد فى الصحيح من رواية ابن عباس به نحوه . . . إلا أنه لم يقل فيه: (كفارة) لكن قوله: (طهور) يتضمن معنى الكفارة؛ وليس فى آخره قوله: (فقام النبى ﷺ وتركه) وإنما فيه مكانها: (قال النبى ﷺ: (فنعم إذًا) وهما لا يتنافيان؛ لأن النبى ﷺ قد تركه جزمًا بعد أن قال له ما قال؛ وحديث ابن عباس عند البخارى [٣٤٢٠، ٥٣٣٢، ٥٣٣٨، ٧٠٣٢]، وجماعة كثيرة. وقد أعلَّ بالإرسال، راجع «الفتح» [١٠/ ١١٩].

٤٢٣٣- **ضعيف بهذا التمام**: أخرجه أحمد [٣/ ١٤٨، ٢٣٨، ٢٥٨]، وابن أبى شيبة [١٠٨٣١]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٣٣]، والحارث بن أبى أسامة فى «مسنده» [رقم ٢٤٦/ زوائده]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ١٦٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٣]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [رقم ٢٨٤٥]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن سنان بن ربيعة عن أنس به . . . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه، البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٥٠١]، بلفظ: (ما من مسلم ابتلاه اللَّه فى جسده إلا كتب له ما كان يعمل فى صحته: ما كان مريضًا، فإن عافاه- أراه قال: غسله، وإن قبضه غفر له).

أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ الْمُسْلِمَ بِبَلاءٍ فِى جَسَدِه، قَالَ لِلْمَلَكِ: اكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِه الَّذِى كَانَ يَعْمَلُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ**».

٤٢٣٤- **حَدَّثَنَا** أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن بكرٍ، عن سنان بن ربيعة

= قال المنذرى فى «ترغيبه»[٤/ ١٤٧]: (رواه أحمد، ورواته ثقات) وتبعه الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٣٣]، وقال الإمام فى الإرواء [٢/ ٣٤٧]: (هذا سند حسن).

قلتُ: مداره على سنان بن ربيعة أبى ربيعة الباهلى؛ وهو مختلف فيه كما مضى كلام النقاد فيه بالحديث قبله؛ والتحقيق أنه شيخ ضعيف، ولم يخرج له البخارى فى «صحيحه» إلا مقرونًا مع غيره، وقد اختلف عليه فى سنده أيضًا، فرواه عنه حماد بن سلمة على الوجه الماضى؛ وخالفه عبد اللَّه بن بكر السهمى، فرواه عنه فقال: عن سنان بن ربيعة عن ثابت البنانى عن عبيد بن عمير عن أنس بن مالك به نحوه . . . ، فزاد فيه واسطتين بين سنان وأنس.

هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٣٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٢٠٢]، من طريقين عن السهمى به . . .

قال البيهقى عقب روايته: « وفى هذا دلالة على أنه لم يسمعه من أنس بن مالك، واللَّه أعلم».

قلتُ: قد كان يكون ذلك كذلك، لولا أن البخارى قد نقل فى ترجمة (سنان بن ربيعة) من «تاريخه» [٤/ ١٦٤]، عن ابن معين: أن سنانًا كان قد خرف، وأن عبد اللَّه بن بكر السهمى قد سمع منه بعد خرفه، فالوجه الأول هو المحفوظ، وربما كان سنان قد اضطرب فيه، فقد وصفه أبو حاتم بكونه (شيخًا مضطرب الحديث).

وللحديث شواهد - بعضها ثابت- لكن دون هذا السياق جميعًا. وقد رأيت العقيلى قد ساق الحديث بنحوه باختصار يسير فى ترجمة سنان بن ربيعة من «الضعفاء» [٢/ ١٧٠]، ثم قال: «وفى الباب أحاديث من غير هذا الطريق بأسانيد جياد» وهو كما قال، منها حديث أبى موسى الأشعرى فى «الصحيح»: (إذا مرض العبد أو سافر؛ كتب له مثل ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا) أخرجه البخارى [٢٨٣٤]، وجماعة كثيرة.

٤٢٣٤- **ضعيف**: أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ١٣]، وعنه المؤلف به . . . =

الحضرمي، عن أنس بن مالك، أن امرأةً أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول اللَّه، ابنةٌ لي كذا وكذا. . . ، فذكرت من حسنها وجمالها، فآثرتك بها، قال: «**قَدْ قَبِلْتُهَا**»، فلم تزل تمدحها حتى ذكرت أنها لم تصدع ولم تشتك شيئًا قط، قال: «**لا حَاجَةَ لِي فِي ابْنَتِكِ**».

= **قلتُ**: هكذا وقع عند ابن أبي شيبة وعنه المؤلف: (عن سنان بن ربيعة الحضرمي عن أنس به. . .) وقد أخرجه أحمد [٣/ ١٥٥]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٠٩]، من طريقين عن عبد اللَّه بن بكر السهمي عن سنان بن ربيعة عن الحضرمي عن أنس به . . .) هكذا عندهما بزيادة: (عن) بين سنان والحضرمي، فيكون الحضرمي واسطة بين سنان وأنس، وليس صفة لسنان.

وهذا الاختلاف عندي مشكل للغاية، وقد نظر الإمام فيه بـ«السلسلة «الضعيفة» [١٣ / ٦٠٨]، ورجح الوجه الثاني عند أحمد والبيهقي، وجزم بكون (عن الحضرمي) قد سقطت قديمًا من مسند أبي يعلى، ثم احتمل أن يكون الحضرمي هذا: هو ابن عجلان مولى الجارود، وقال: «وهو مجهول الحال» ثم احتمل احتمالاً آخر، بأنه ربما كان الحضرمي هذا هو: ابن لاحق التميمي اليمامي، ثم ساق اختلاف النقاد فيه؛ واختار أنه (لا بأس به) كما قال ابن معين وابن عدي والحافظ، ثم قال: «وسواء كان هذا الحضرمي أو ذاك، وترجّح قول من عرفه أو جهله؛ فمن المتفق عليه: أنه ليس تابعيًا؛ بل هو من أتباعهم؛ . . .» ثم قال: «فيكون الإسناد منقطعًا».

قلتُ: وفيما قاله كله نظر، أما جزمه بالسقط عند المؤلف، فيلزم منه: أن يكون هذا السقط قد وقع في سند ابن أبي شيبة أيضًا؛ لأن المؤلف رواه من طريقه، ولو سلم صحة ذلك؛ لزم تعيين هذا الحضرمي الذي يروي عن أنس، وعنه سنان بن ربيعة، ولا يكون واحدًا من الرجلين اللذين ذكرهما الإمام أصلاً.

١- أما الحضرمي بن عجلان مولى الجارود: فهو غير معروف الرواية إلا عن نافع مولى ابن عمر، وقد عده الحافظ في «التقريب» من طبقة كبار أتباع التابعين؛ فكيف يروي عنه سنان بن ربيعة المعدود في الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين؟! نعم هذا محتمل، إلا أنه بعيد جدًا، ولذلك لم يذكروا الحضرمي هذا في مشيخة (سنان) زيادة على كونه غير معروف الرواية عن أنس أصلاً، بل ولا أدركه، إنما الرجل من طبقة شعبة والثوري وأبي الأحوص وأبي إسحاق الفزاري وزهير بن معاوية وهؤلاء. =

= ٢- وأما الحضرمى بن لاحق: فرواية سنان عنه بعيدة أيضًا، وقد عده الحافظ من الطبقة الذين عاصروا صغار التابعين، يعنى كابن جريج وأضرابه، ولا تنس أن سنان بن ربيعة من الطبقة التى تلى الوسطى من التابعين؛ يعنى هو صالح لكى يعد من مشيخة (الحضرمى بن لاحق).

فإن قيل: قد نص أبو الحجاج المزى فى ترجمة سنان بن ربيعة من «تهذيبه» [١٢/ ١٤٧]، على أنه يروى عن: (حضرمى بن لاحق).

قلنا: الظاهر أن المزى رأى رواية سنان عن الحضرمى عند أحمد فى هذا الحديث، فغلب على ظنه أن يكون الحضرمى هذا: هو ابن لاحق التميمى، وإلا فهو غير منسوب عند أحمد أو غيره، ولو نسب لاسترحنا وأرحنا.

■ **فالحاصل**: أن تعيين الحضرمى الذى يروى عنه سنان بن ربيعة هذا الحديث بكونه: ابن لاحق؛ أو ابن عجلان، ليس بشيء عندى، وهذا كله على ترجيح سند أحمد والبيهقى على ما عند ابن أبى شيبة وعنه المؤلف، يعنى من ك ون سنان بن ربيعة يروى هذا الحديث عن (الحضرمى عن أنس) فلنعكس الحال، ولنقلب الأحوال، ولنجعل الصواب هو ما عند ابن أبى شيبة وعنه المؤلف، يعنى من كون (الحضرمى) صفة لسنان بن ربيعة، وأن قوله فى سنده عند أحمد والبيهقى: (عن الحضرمى) ليس بمستقيم، ويكون حرف (عن) زيادة مقحمة سهوًا من الناسخ.

ولعل تلك الزيادة قديمة فى بعض نسخ (المسند)؛ لأن الهيثمى قد ساق سند أحمد فى «غاية المقصد» [رقم ١١١٣]، وفيه تلك الزيادة: (عن الحضرمى) وكأن الهيثمى لم يعبأ بتلك الزيادة المقحمة، فأورد الحديث فى «المجمع» [٢/ ٢٩٤]، وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله ثقات» ولو أنه يرى: (الحضرمى) فى سنده: شخصًا آخرًا غير سنان بن ربيعة، لعينه وميزه إن كان يعرفه، على عادته فى ذلك.

ويؤيد أن حرف (عن) مقحم فى سند أحمد: أن الشهاب البوصيرى قد ساق إسناد أحمد مع ابن أبى شيبة مقرونًا فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ١٣٥/ رقم ٣٨٧٠]، وليس فيه هذا الحرف، وإنما فيه: (عن سنان بن ربيعة الحضرمى عن أنس) هكذا مثل سند المؤلف تمامًا، وقبل ذلك [٤/ ١٣]، ساق سند ابن أبى شيبة -وحده- وعنه المؤلف؛ ثم قال: « هذا إسناد رجاله ثقات» وهذا عندى أقرب من الاحتمال الذى أورده الإمام الألبانى ومضى آنفًا، لكن يعكر عليه أمران: =

. . . . . .

= **الأول**: نفى الإمام فى «الضعيفة» [١٣/ ٦٠٨]، احتمال صحة ما عند المؤلف، يعنى قوله: (عن سنان بن ربيعة الحضرمى) وقال بأن سنانًا هذا بصرى، وأن أحدًا لم يترجمه بأنه حضرمى، وهو كما قال، لكن لا مانع أن ينزل البصرى (حضرموت).

ويؤيده: أن سنانًا قد وقع منسوبًا إلى حضرموت: (حضرمى) فى سند حديث آخر مضى عند المؤلف [برقم ٤٢٢٢]، هكذا: (عن سنان الحضرمى) وقد مضى قول البيهقى فى «الآداب» [رقم ٧٢٣]، عقب روايته هذا الحديث الماضى: (سنان هذا هو ابن ربيعة: أبو ربيعة الحضرمى) وهذا نص من إمام ناقد على كون سنان ينسب حضرميًا أيضًا؛ فاندفع الإشكال الأول.

والثانى: وأما الأشكال الثانى: فهو أنى وجدت أبا حاتم الرازى كما فى ترجمة (سنان بن ربيعة) من «الجرح والتعديل» [٤/ ٢٥١]، قد نص على أن سنانًا يروى عن (الحضرمى)، هكذا غير أن يُسميه.

ويمكن الجواب عن هذا: باحتمال أن يكون الحضرمى الذى عناه أبو حاتم هنا رجلاً موجودًا فى عالم الأحياء؛ لكنه لا وجود له فى هذا الحديث بخصوصه؛ لما مضى بيانه، والذى يرجح عندى هو التوقف فى ترجيح سند أحمد والبيهقى على سند ابن أبى شيبة وعنه المؤلف، وكذا العكس، وإن كنت أميل إلى هذا العكس.

وعلى كل حال: فمدار الحديث على سنان بن ربيعة، وهو مختلف فيه وقد مضى أن الصواب كونه ضعيفًا، ولم يخرج له البخارى فى «صحيحه» إلا حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، وقد أعله الإمام فى «الضعيفة» بعلتين أخريين:

الأولى: الانقطاع بين الحضرمى وأنس، على ترجيح أن هناك واسطة بين سنان بن ربيعة وأنس.

والثانية: المخالفة، وتلك العلة ليست عندى بظاهرة، بل إنى فطنت إلى علة أخرى فى سنده، وهى أن سنان بن ربيعة على ما قيل فيه؛ كان قد خرف أيضًا، وراوى هذا الحديث عنه عند الجميع: هو (عبد اللَّه بن بكر السهمى).

وقد نص ابن معين على كونه سمع من سنان بعد ما خرف، كما نقله عنه البخارى فى «تاريخه» [٤/ ١٦٤]، ترجمة (سنان).

والحديث ذكره الحافظ فى «الفتح» [٨/ ٥٢٥]، وعزاه لأحمد؛ ثم سكت عليه، وقبله صنع ابن كثير مثله فى «تفسيره» [٣/ ٦٥٨].

٤٢٣٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلىّ بن حماد النرسى، حدّثنا حمادٌ، عن سنان أبى ربيعة، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ الْعَبْدَ بِبَلاءٍ فِى جَسَدِه، قَالَ لِلْمَلَكِ: اكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ الَّذِى كَانَ يَعْمَلُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحِمَهُ**».

٤٢٣٦- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن أنس بن مالك، قال: انطلقت بى أمى إلى رسول اللَّه ﷺ، فقالت: يا رسول اللَّه، خويدمك فادعِ اللَّه له، فقال: «**اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَطِلْ عُمُرَهُ، وَاغْفِرْ لَهُ**»، قال: فكثر مالى حتى صار يُطعم فى السنة مرتين، وكثر ولدى حتى قد دفنت من صلبى أكثر من مائة، وطال عمرى حتى قد استحييت من أهلى، واشتقت لقاء ربى، وأما الرابعة- يعنى المغفرة -.

٤٢٣٥- ضعيف بهذا التمام: مضى آنفًا [برقم ٤٢٣٣].

٤٢٣٦- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه البخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٦٥٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٧/ ١٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٥٣]، وغيرهم من طريقين عن سنان ابن ربيعة عن أنس به . . . وعند البخارى: (اللَّهم أكثر ماله وولده، وأطل حياته، واغفر له) قال أنس: (فدعا لى بثلاث؛ قدفنت مائة وثلاثة، وإن ثمرتى لتطعم فى السنة مرتين، وطالت حياتى حتى استحييت من الناس؛ وأرجو المغفرة) ومثله عند ابن سعد؛ إلا أن عنده من قول أنس هكذا: (فقد دفنت من صلبى مائة غير اثنين أو قال: مائة واثنين؛ وإن ثمرتى لتحمل فى السنة مرتين؛ ولقد بقيت حتى سئمت الحياة؛ وأنا أرجو الرابعة).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، لكن جوَّده الإمام فى «الصحيحة» [٦/ ٩٤]، وقال: (رجاله ثقات رجال الشيخين غير سنان بن ربيعة؛ فأخرج له البخارى مقرونًا بغيره؛ وقال الحافظ: «صدوق فيه لين» كذا، والإمام له شغف بمسايرة الحافظ فى حكمه على الرواية والنقلة، وسنان بن ربيعة هذا مضى غير مرة أنه مختلف فيه، وأن التحقيق ضعفه، فلم يوثقه أحد نصًا فيما أعلم غير أن ابن حبان قد ذكره فى «ثقاته» [٤/ ٣٣٧]، وقال ابن معين فى رواية الدارمى عنه: «ليس به بأس» وضعفه فى رواية الدورى عنه فقال: «ليس بالقوى» وأورده ابن شاهين فى ثقاته [رقم ٤٩٠]، وقال: «صالح»، وقال ابن عدى: «أرجو أنه لا بأس به» وقال الذهبى فى =

٤٢٣٧- **حدَّثنا** شيبان بن فروخ، حدّثنا سعيد بن سليم الضبي، حدّثنا أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**قَالَ اللَّهُ: إِذَا أَخَذْتُ كَرِيمَتَىْ عَبْدِى لَمْ أَرْضَ لَهُ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ**» قال: قلت: يا رسول اللَّه!، وإن كانت واحدةً؟ قال: «**وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً**».

= «الميزان»: «صويلح» وقال في «الكاشف»: «صدوق» أما أبو حاتم الزارى فقد قال: «شيخ مضطرب الحديث» وهذا جرح مفسر؛ وقال النسائي: (ليس بالقوى) ومثله قال الدارقطني في «سؤالات الحاكم له» [رقم ٣٧٦]، وأورده العقيلي في «الضعفاء» [٢/ ١٧٠]، ومثله ابن الجارود وزكريا الساجي ذكراه في جملة «الضعفاء» كما نقله عنهما مغلطاى البكجرى في «إكماله» [٢/ ق ١٣٩]، كما في هامش «تهذيب الكمال» [١٢/ ١٤٨/ طبعة الرسالة]، فالرجل إلى الضعف أقرب كما قررناه غير مرة، وقد حكى الإمام في «الصحيحة» أن الحافظ قال في «الفتح» بعد أن عزا الحديث لابن سعد: «وإسناده صحيح» وهذا من الإمام تصرف غير محمود؛ لأن الحافظ في «الفتح» [٤/ ٢٢٩]، إنما صحح سند ابن سعد إلى سنان بن ربيعة فقط، فقال بعد كلام: «وذلك فيما رواه ابن سعد بإسناد صحيح عنه -يعنى عن سنان بن ربيعة- عن أنس» ولم يصحح سنده كله، فانتبه؛ ثم إن للحديث طرقًا أخرى ثابتة عن أنس بن مالك بأصل تلك القصة؛ لكنه ضعيف بهذا السياق والتمام، ففيه حروف لم تأت إلا من هذا الطريق وحده..

٤٢٣٧- **منكر بهذا التمام**: أخرجه ابن عدى في «الكامل» [٣/ ٤٠٢]، والخطيب في «تاريخه» [١/ ٣٥٥]، والذهبي في «الميزان» [٢/ ١٤٢-١٤٣]، وغيرهم من طريق شيبان بن فروخ عن سعيد بن سليم الضبي عن أنس به.

قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٤٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن سليم الضبي؛ ضعفه الأزدي؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ».

قلتُ: وبه أعله العراقي في «المغني» [٤/ ٣٠]، وقال الحافظ في «المطالب» [رقم ٢٥٣٧]: (رواه البخاري من وجه آخر عن أنس -رضى اللَّه عنه- دون قوله: «وإن كانت واحدة،» إلى آخره؛ وهي زيادة منكرة؛ وسعيد فيه ضعف» وقد ساق له ابن عدى: هذا الحديث- مع الآتي- في ترجمته من «الكامل» ثم قال: «وسعيد بن سليم من أصحاب أنس الذين يروون عنه ممن ليسوا هم معروفين [كذا]، ولا حديثهم بالمعروف الذى يتابعه أحد عليه [كذا] وهو في عداد الضعفاء الذين يروون عن أنس».

قلتُ: ويقال له أيضًا: (سعيد بن سليمان الضبي) كما ذكره الذهبي في «الميزان». =

٤٢٣٨- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا سعيد بن سليم الضبى، حدّثنا أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ جهز جيشاً إلى المشركين، فيهم أبو بكر، وعمر، أمرهما والناس كلّهم، قال لهم: «**أَجِدُّوا السَّيْرَ، فَإِنَّ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ مَاءً، إِنْ سَبَقَ الْمُشْرِكُونَ إِلَى ذَلِكَ الْمَاءِ شَقَّ عَلَى النَّاسِ وَغُلِبْتُمْ عَطَشًا شَدِيدًا أَنْتُمْ وَدَوَابُّكُمْ وَرِكَابُكُمْ**»، وتخلف رسول اللَّه ﷺ فى ثمانية هو تاسعهم، فقال لأصحابه: «**هَلْ لَكُمْ أَنْ نُعَرِّسَ قَلِيلاً، ثُمَّ نَلْحَقَ بِالنَّاسِ؟**» قالوا: نعم، يا رسول اللَّه، فعرسوا فما أيقظهم إلا حر الشمس، فاستيقظ رسول اللَّه ﷺ، واستيقظ أصحابه، فقال لهم: «**قُومُوا وَاقْضُوا حَاجَتَكُمْ**»، ففعلوا، ثم رجعوا إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال لهم رسول اللَّه ﷺ: «**هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ؟**» قال رجلٌ منهم: يا رسول اللَّه، ميضأةٌ فيها شىءٌ من ماء، قال: «**جِئْ بِهَا**»، فجاء بها، فأخذها رسول اللَّه ﷺ فمسحها بكفيه ودعا بالبركة، ثم قال لأصحابه: «**تَعَالَوْا**

= والحديث صحيح محفوظ دون تلك الزيادة التى أشار إليها الحافظ آنفًا، فانظر الآتى [برقم ٤٢٨٥]، والماضى [برقم ٤٢١١]، وحديث ابن عباس الماضى أيضًا [برقم ٢٣٦٥].

٤٢٣٨- منكر بهذا السياق: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٤٠٢]، من طرق عن شيبان بن فروخ عن سعيد ابن سليم الضبى [بالأصل: (الضبعى) وهو تحريف] عن أنس به بالفقرة الأولى منه فقط، وأشار ابن عدى إلى طوله.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٥٣٠]: (رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن سليم الضبى، وثقه ابن حبان وقال: «يخطئ» وضعفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح).

قلتُ: وشأن ابن حبان: أنه إذا تردَّد فى راو: فهو يذكره فى «الثقات» ولكنه يغمزه، كما قاله الإمام المعلمى فى بعض تعاليقه على «الفوائد المجموعة» فيكون ذكره لـ (سعيد بن سليم) من هذا القبيل، ثم إن ما ينفرد به الرجل يدل على ضعفه. وقد مضى كلام النقاد عنه بالحديث الماضى، وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه له فى ترجمته من «الكامل» وتبعه على ذلك الذهبى فى «الميزان» [٢/ ١٤٢]، وبه أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ٣٤].

ومن طريق المؤلف وابن عدى: ساق البيهقى هذا الحديث بطوله فى «دلائل النبوة» [رقم ٢٣٧٩]، ولبعض فقراته شواهد؛ وهو منكر جدًا بهذا السياق.

فَتَوَضَّؤُوا»، فجاءوا فجعل يصب عليهم رسول اللَّه ﷺ حتى توضؤوا، وأذن رجلٌ منهم وأقام، قال: فصلى بهم رسول اللَّه ﷺ، وقال لصاحب الميضأة: «**ازْدَهِرْ بِمَيْضَأَتِكَ، فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ**»، فركب رسول اللَّه ﷺ وأصحابه قِبَلَ الناس، فقال لأصحابه: «**مَا تَرَوْنَ النَّاسَ فَعَلُوا؟**» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال لهم: «**إِنَّ فِيهِمْ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَسَيُرْشِدَانِ النَّاسَ**»، فقدم الناس وقد سبق المشركون إلى ذلك الماء، فشق على الناس، وعطشوا عطشًا شديداً وركابهم ودوابهم، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَيْنَ صَاحِبُ الْمِيضَأَةِ؟**» قال: ها هو ذا يا رسول اللَّه، قال: «**جِئْ بِمَيْضَأَتِكَ**»، فجاء بها وفيها شيءٌ من ماء، فقال لهم كلهم: «**تَعَالَوْا فَاشْرَبُوا**»، فجعل يصب لهم رسول اللَّه ﷺ حتى شربوا كلهم، وسقوا دوابهم وركابهم، وملؤوا كل إداوة وقربة ومزادة، ثم نهض رسول اللَّه ﷺ وأصحابه إلى المشركين، فبعث اللَّه ريحًا فضربتْ وجوه المشركين، وأنزل اللَّه تبارك وتعالى نصره، وأمكن من أدبارهم، فقتلوا منهم مقتلةً عظيمةً، وأسروا أسارى كثيرةً، واستاقوا غنائم كثيرةً، ورجع رسول اللَّه ﷺ والناس وافرين صالحين.

٤٢٣٩- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا عبد الملك بن عمرو، حدّثنا سعيد ابن سليم الضبي، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: كان رسول اللَّه ﷺ إذا سافر أو غزا، أردفَ كل يومٍ رجلا من أصحابه، قال: فكان رديف رسول اللَّه ﷺ معاذ بن جبلٍ، فناداه وهو رديفه، فقال: «**يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ**»، قلت: لبيك يا رسول اللَّه، قال: «**هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ يَعْبُدُوهُ لا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا**»، فكرر هذا الحديث ثلاث مرات، ثم نادى، فقال: «**يَا مُعَاذُ**»، قال: لبيك يا رسول اللَّه، قال: «**هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا**

٤٢٣٩- صحيح دون الفقرة الأولى فقط: أخرجه أبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٧٢٥]، والبغوى فى الأنوار [رقم ٤٠١/ طبعة دار الضياء] والبخارى فى «تاريخه» [٣/ ٤٨٠]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن سليم الضبى عن أنس به . . . . وهو عندهم بالفقرة الأولى منه فقط، دون قوله: (فكان رديف . . . إلخ). =

ذَلِكَ؟»، قال: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّ حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ لا يُعَذِّبَهُمْ، وَأَنْ يُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ»

٤٢٤٠- حَدَّثَنَا أبو عبيدة بن فضيل بن عياض، حدّثنا أبو سعيد مولى بنى هاشم، حدّثنا زربىٌ أبو يحيى، قال: سمعت أنس بن مالكٍ، يقول: قال رسولُ اللَّه ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

= قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وسعيد بن سليم ضعفه الأزدى فيما نقله عنه الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٤٤]، وكذا ضعفه ابن عدى فى «الكامل» وأقره جماعة كالذهبى والعراقى وابن حجر والبوصيرى، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٢٨١]، إلا أنه غمزه بكونه يخطئ، والراجح ضَعْفُ الرجل، لكن تابعه جماعة على الحديث بنحوه . . . دون الفقرة الأولى منه؛ فهو صحيح دونها، فانظر الماضى [٣٢٢٨، ٣٨٩٩، ٣٩٣٧، ٣٩٤١، ٤٢٠٢]، وغير ذلك.

٤٢٤٠- صحيح: هذا إسناد منكر، آفته زربى هذا، وهو ابن عبد اللَّه الأزدى أبو يحيى البصرى؛ قال البخارى: «فيه نظر» وقال الترمذى: «له أحاديث مناكير عن أنس وغيره» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣١٢]: «منكر الحديث على قلة روايته، يروى عن أنس ما لا أصل له؛ فلا يجوز الاحتجاج به» ثم ساق له الحديث الآتى، وضعفه النسائى وغيره؛ وذكره غير واحد فى «الضعفاء».

وباقى رجال الإسناد ثقات؛ وأبو عبيدة بن الفضيل بن عياض ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ٨٥]، وكذا وثقه الدارقطنى كما فى «اللسان» [٧/ ٧٩]، من ترجمته، وقد ضعفه الجوزقانى فى (الأباطيل) وتبعه ابن الجوزى فى كتابه «الضعفاء» [٣/ ٢٣٥]، وتوثيقه هو المعتمد.

وللحديث طريق أخرى عن أنس به نحوه . . . مضى [برقم ٤١٦٦].

وله طريق ثالث يرويه بشار بن إبراهيم عن غيلان بن جرير عن أنس به مثل لفظ المؤلف مرفوعًا.

أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٢/ ١٣٠]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣٥٣، ٢٣٥٤]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٩٥٩/ أطرافه]، واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢/ رقم/ ١٦١٧ طبعة دار البصيرة]، وغيرهم من طريق بشار به . . .

قال الدارقطنى: «تفرد به بشار ابن إبراهيم أبو عون عن غيلان عن أنس». =

٤٢٤١- حَدَّثَنَا أبو عبيدة، حدّثنا أبو سعيد، حدّثنا زربىٌ أبو يحيى، عن أنس، قال: بينما نحن عند رسول اللَّه ﷺ إذ رفع رأسه فإذا هو شيخٌ قد أقبل، فقال رسولُ اللَّه ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُوَقِّرْ كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا**».

= **قلتُ**: وبشار هذا لا يحتمل منه التفرد عن مثل غيلان أصلاً، وقد ترجمه البخارى فى «تاريخه» وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٢/ ٤١٦]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولم أظفر بتوثيقه عن أحد قط، اللَّهم إلا قول الضياء عقب روايته: «بشار بن إبراهيم [أبو] عون: وثقه أبو حاتم الرازى» كذا، ولم أجد ذلك عن أبى حاتم بعد، ولم يذكره عنه ولده فى «الجرح».

والضياء بن عبد الواحد: رأيته ينفرد بحكاية أقوال لا نجدها إلا عنده، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، منهم أبو هريرة؛ وله عنه طرق، من أصحها: طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبى صالح السمان عن أبى هريرة مرفوعًا: (أكمل المؤمنين إيمانًا: أحسنهم خلقًا).

أخرجه أحمد [٢/ ٥٢٧]، والدارمى [٢٧٩٢]، والحاكم [١/ ٤٣]، وابن أبى شيبة [٢٥٣٢١، ٣٠٣٧١]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٥٧٢]، وفى «الشعب» [رقم ٢٦]، و[٦/ رقم ٧٩٧٦، ٧٩٧٧]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٧٩]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٤٥٣]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [١/ رقم٧٤٧]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٢٣٤]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٢]، والطحاوى فى «المشكل» [١١/ ٥٣]، وجماعة من طرق عن ابن عجلان به . . .

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم. رجاله كلهم ثقات معروفون، وابن عجلان ثقة له أوهام؛ وكان فقيهًا عالمًا وإن كره ذلك منه مالك بن أنس، وفى الباب عن عائشة وجابر وأبى ذر، وعمير ابن قتادة وغيرهم. وهو حديث صحيح ثابت.

٤٢٤١- **صحيح المرفوع منه فقط**: أخرجه الترمذى [١٩١٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٢٣٩] والعقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ٨٤]، وغيرهم من طرق عن زربى بن عبد اللَّه البصرى عن أنس به . . .

وهو عند ابن عدى والعقيلى بالمرفوع منه فقط، وعند العقيلى: (ويعرف حق صغيرنا بدل: (ويرحم صغيرنا).

قال الترمذى: «هذا حديث غريب، وزربى له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره». =

= **قلتُ**: وزربى هذا ضعفه الجماعة، بل قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [١/ ٣١٢]: «منكر الحديث على قلة روايته، يروى عن أنس ما لا أصل له؛ فلا يجوز الاحتجاج به» وساق له ابن عدى هذا الحديث فى مناكيره عن أنس، فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «ولزربى غير ما ذكرتُ من الحديث قليل، وأحاديثه وبعض متون أحاديثه منكرة»، ونقل العقيلى فى ترجمته من «الضعفاء» عن البخارى أنه قال عنه: «فيه نظر» ثم ساق له العقيلى هذا الحديث، وقال: «وقد روى بغير هذا الإسناد بإسناد صالح».

قلتُ: وهو كما قال أبو جعفر، لكن من غيرحديث أنس، فله عنه طرق كثيرة، وكلها مناكير، لا يثبت منها شيء، مضى بعضها [برقم ٣٤٧٦].

لكن فى الباب عن جماعة من الصحابة: من أصحها حديث ابن عيينة عن عبد اللّه بن أبى نجيح عن عبيد اللّه بن عامر المكى عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص مرفوعًا: (من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا؛ فليس منا) أخرجه أبو داود [٤٩٤٣]، وأحمد [٢/ ٢٢٢]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٣٥٤]، والحاكم [١/ ١٣١]، وابن ابن شيبة [٢٥٣٥٩]، والحميدى [٥٨٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٩٧٦، ١٠٩٧٧]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ١٧٣]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٥٠]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ رجاله رجال الشيخين سوى (عبيد اللّه بن عامر المكى) وقد وثقه ابن معين كما فى «الجرح والتعديل» [٥/ ٣٣٠]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ١٤٦]، وقد صرح بسماعه من عبد اللّه بن عمرو عند الحميدى وجماعة؛ وقد وقع جماعة فى أوهام بشأنه.

فقد ورد فى سند أبى داود هكذا: (عن بن عامر) فقال أبو داود عقبه: (هو عبد الرحمن بن عامر) وهذا وهمٌ من أبى داود كما جزم به المزى و غيره، وأولاد عامر المكى ثلاثة: (عبيد اللّه) و: (عبد الرحمن) و: (عروة بن عامر) وكلهم روى عنهم ابن عيينة.

أما الأول: فروى عنه بواسطة ابن أبى نجيح.

وأما الثانى: فأدركه هو بنفسه.

وأما الثالث: فروى عنه بواسطة عمرو بن دينار. هكذا ذكر ابن عيينة فيما حكاه عنه البخارى فى ترجمة (عبيد اللّه بن عامر) من «تاريخه» [٥/ ٣٩٢]، وكذا أخرجه عنه ا لفسوى فى «المعرفة» =

٤٢٤٢- حَدَّثَنَا موسى بن محمد بن حيان، حدّثنا عبيد بن واقد، حدّثنا زربيٌّ، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: جاء شيخٌ إلى النبى ﷺ فى حاجته فأبطؤوا عن الشيخ أن يوسعوا له، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا**».

٤٢٤٣- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا فضيل بن عياض، عن مسلم البراد، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول اللَّه ﷺ يجيب العبد، ويعود المريض، ويركب الحمار.

= [٣/ ٥٠]، بسند صحيح؛ والذى يروى هذا الحديث عن عبد اللَّه بن عمرو هو (عبيد اللَّه بن عامر).

وقد وهم فيه بعضهم على ابن عيينة، ورواه عنه فقال: (عن بن أبى نجيح عن عبد اللَّه بن عامر...)، هكذا سماه: (عبد اللَّه) مكبرًا، فخال ذلك على صاحب (المستدرك) وظنه (عبد اللَّه ابن عامر اليحصبى الشامى) صاحب الحروف، وهو من رجال مسلم والترمذى، فقال أبو عبد اللَّه الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبد اللَّه بن عامر اليحصبى، ولم يخرجاه» وقد وافقه الذهبى فى «تلخيصه» وقال: «على شرط مسلم» وهذا خطأ مركب، وقد أشار البيهقى إلى كلام شيخه هذا فى «الشعب» [٧/ ٤٥٨]: ثم قال: «وغلط فيه -يعنى الحاكم- إنما هو عن عبيد اللَّه بن عامر المكى؛ وكانوا ثلاثة أخوة» وهو كما قال؛ وقد تصحف (عبيد اللَّه) عند أحمد وابن أبى شيبة إلى: (عبد اللَّه) مكبرًا أيضًا، وهذا تصحيف وليس غلطًا، واللَّه المستعان.

٤٢٤٢- صحيح المرفوع منه فقط: انظر قبله.

٤٢٤٣- صحيح لغيره: أخرجه الترمذى [١٠١٧]، وابن ماجه [٤١٧٨]، و الحاكم [٢/ ٥٠٦]، و[٤/ ١٣٢]، والطيالسى [٢١٤٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨١٩٠، ٨١٩١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ١٣١]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٢٢٩]، وابن الجعد [٨٤٨]، وابن أبى الدنيا فى «التواضع والخمول» [رقم ١١٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٣٧٠]، و[١/ ٣٧١]، والخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ٣٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٠٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٧٧، ٧٨، ٧٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤١٩]، وفى «الأنوار» [رقم ٣٨٥]، والترمذى أيضًا فى« الشمائل» [رقم ٣٣٣]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ١١٥، ١٢١، ٧٠٦]، والمعافى بن عمران فى «الزهد» [رقم ٩١]، =

. . . . . .

= وعبد اللَّه ابن أحمد فى «زوائد الزهد» [ص ٣٢]، وجماعة من طرق عن مسلم بن كيسان الأعور البراد عن أنس به . . . . نحوه، وزاد الترمذى وابن ماجه والطيالسى والحاكم والبيهقى وعبد بن حميد وابن أبى الدنيا والبغوى فى آخره: (وكان يوم بنى قريظة على حمار مخطوم بحبل من ليف، عليه إكاف ليف) لفظ الترمذى؛ وهو رواية لأبى الشيخ وابن عدى وابن عساكر وابن سعد والحاكم.

وزاد البيهقى أيضًا وعبد بن حميد وابن الجعد وابن أبى الدنيا وكذا الترمذى وابن ماجه والبغوى والمعافى قوله: (وشهد الجنازة) وفى لفظ: (ويشهد الجنائز) وفى لفظ ثالث: (ويتبع الجنائز) وفى لفظ رابع: (ويتبع الجنازة) وفى خامس: (ويشيع الجنازة) وهذه الزيادة رواية لأبى الشيخ وابن سعد والحاكم وابن عساكر وابن عدى، وزاد الحاكم وحده فى أوله: (كان النبى ﷺ يردف خلفه، ويضع طعامه فى الأرض) ونحوه رواية لابن عساكر أيضًا؛ والفقرة الأولى من تلك الزيادة عند المعافى بلفظ: (ويردف بعبده) وزاد الطيالسى وحده: (ويلبس الصوف) وهى رواية لأبى الشيخ وحده أيضًا.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، قال الترمذى: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس، ومسلم الأعور يضعف» ثم قال: «وهو مسلم بن كيسان الملائى؛ تكلم فيه، وقد روى عنه شعبة وسفيان» ومسلم هذا ضعفه الجماعة، حتى تركه علىّ بن الحسين بن الجنيد والنسائى والدارقطنى والفلاس وغيرهم، وكان صاحب مناكير وأباطيل، وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث من منكراته فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «ولمسلم عن أنس، وعن مجاهد؛ غير ما ذكرت، والضعف على رو اياته بين».

وقد جازف صاحب «المستدرك» -على عادته- وقال عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» وقد تعقبه الذهبى فى «تلخيص المستدرك» فقال: «مسلم: تُرِكَ».

وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه مع زيادات، وكلها مناكير، انظر طريقين منها: عند أبى نعيم فى «الحلية» [٥/ ٦٣/ ترجمة حبيب بن أبى ثابت]، وابن سعد [١/ ٣٧٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٨]، و[٥/ ٤٩/ ترجمة عمر بن حفص العبدى]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٧٥].

والحديث عزاه العراقى فى «المغنى» [٢/ ٢٦٣]، إلى الترمذى وابن ماجه والحاكم من حدث=

٤٢٤٤- حَدَّثَنَا سعيد بن الأشعث، أخبرني عيسى بن صدقة بن عباد اليشكري، قال: دخلت مع أبي على أنس بن مالك، فقلنا له: حدِّثنا حديثًا ينفعنا اللَّه به، فسمعته يقول: من استطاع منكم أن يموت ولا دين عليه فليفعل، فإني رأيت نبي اللَّه ﷺ وأتي بجنازة رجلٍ وعليه دينٌ، فقال: «**لا أُصَلِّي عَلَيْهِ حَتَّى تَضْمَنُوا دَيْنَهُ، فَإِنَّ صَلاتِي عَلَيْهِ تَنْفَعُهُ**»، فلم يضمنوا دينه، ولم يصل عليه، وقال: «**إِنَّهُ مُرْتَهَنٌ فِي قَبْرِهِ**».

= أنس . . . ونقل قول الحاكم الماضي؛ ثم تعقبه بقوله: (قلتُ: بل ضعيف) لكن لفقرات الحديث -عند المؤلف- شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وكذا مراسيل ثابتة عن أصحابها أيضًا. وهو صحيح ثابت بلا ريب.

١- أما: عيادته المريض ﷺ ففي الباب أحاديث مشهورة؛ منها عيادته سعد بن معاذ -وذلك ثابت في «الصحيحين» - وجماعة من أصحابه.

٢- وأما: ركوبه الحمار: فذلك ثابت في أحاديث كثيرة معروفة أيضًا. منها حديث أسامة بن زيد في «الصحيحين»: (أن النبي ﷺ ركب حماراً . . .).

٣- وأما: إجابته دعوة العبد: فقد ورد ذلك في أحاديث عن جماعة من الصحابة، غير أني لا أعلم فيه طريقًا سالمًا من الخدش، لكن في الباب مراسيل عن جماعة من التابعين؛ وكذا أحاديث عامة في إجابته ﷺ الدعوة مطلقًا؛ وبمجموع: ذلك يصح هذا القدر من الحديث. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: رأيت الحديث عند ابن أبي شيبة [١٠٢٧٧]، من طريق مسلم الأعور عن أنس به . . . ولكن بنحو الفقرة الأولى منه فقط، ولفظه: (كان النبي ﷺ يجيب دعوة المملوك) وهو بلفظه رواية لابن ماجه [٢٢٩٦]، وللَّه الحمد.

٤٢٤٤- **منكر بهذا السياق**: أخرجه البيهقي في «سننه» [١١١٨٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٧٦٤]، من طريق يونس ابن محمد المؤدب عن عيسى بن صدقة عن أنس به نحوه . . . وليس عنده قول أنس في أوله: (من استطاع منكم أن يموت ولا دين عليه فليفعل، . . .) وزاد في آخره: (حتى يبعثه اللَّه يوم القيامة فيحاسبه).

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/ ١١٣]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عيسى بن صدقة بن عباد». =

= **قلتُ**: عيسى هذا ضعفه أبو الوليد الطيالسى وغيره، وتركه أبو الحسن علىّ بن عمر ابن مهدى، وقال أبو زرعة وصاحبه: «شيخ» زاد أبو حاتم: «يكتب حديثه» وقال ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١١٩]: (منكر الحديث جدًا . . . لا يجوز الاحتجاج بما يرويه؛ لغلبة المناكير عليه) وقال أيضًا: «هو الذى يروى عنه عبيد اللَّه بن موسى ويقول: حدّثنا صدقة بن عيسى، يقلبه».

قلتُ: رواية عبيد اللَّه عنه عند البيهقى فى «سننه» [١١١٩١]، ولفظه مختصرًا، وهى أيضًا عند البخارى فى «تاريخه» [٦/ ٤٠٧] معلقًا؛ والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٣٩٣]، كلاهما به إشارة.

وقد اختلف فى اسمه على ألوان، فرواه عنه عبيد اللَّه بن موسى كما مضى؛ ورواه عنه سعيد بن أشعث عند المؤلف فقال: (عيسى بن صدقة بن عباد اليشكرى) وتابعه شعيب بن أشعث على مثله عند العقيلى [٣/ ٣٩٣]، وشعيب هذا لم أعرفه، وأراه مصحفًا من (سعيد) وهو ابن الأشعث أبى الربيع السمان: شيخ المؤلف فى هذا الحديث.

ورواه معلىّ بن ميمون عند العقيلى فقال: (عيسى بن عباد بن صدقة) ورواه أبو داود الطيالسى عند العقيلى أيضًا فقال: (حدّثنا صدقة أبو محرم)، كذا بالأصل، والصواب: (أبو محرز) آخره زاى، كما ذكره البخارى فى «تاريخه» [٦/ ٤٠٧]، من طريقه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٥٥]، ورواه يونس المؤدب فقال: (ثنا عيسى بن صدقة) كما عند البيهقى، وهذا اللون الأخير هو الذى صححه الذهبى فى ترجمة عيسى من« الميزان» [٣/ ٣١٤]، ثم أعاده ثانية فقال: (عيسى بن عباد بن صدقة، وينسب إلى جده فيقال: عيسى بن صدقة، . . .) وتعقبة الحافظ فى «اللسان» [٤ / ٣٩٨] بكون هذا هو الذى قبله، وأن الذهبى كرر ذكره بلا فائدة.

وعلى كل حال: فهذا الشيخ واه، وقد اضطرب فيه كما يأتى، والحديث ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ١٥١]، وقال: «رواه أبو يعلى، وعيسى وثقه أبو حاتم، وضعفه غيره» كذا قال، ومن أبو حاتم هذا الذى يعنى؟ أما الرازى فقد قال عنه: (شيخ يكتب حديثه) كما مضى، فإن كان الهيثمى يرى ذلك توثيقًا، فهى المصيبة؛ وأما أبو حاتم البستى: فقد أورده فى «المجروحين» كما مضى أيضًا؛ وتناوله شديدًا، فنعد هذا من مجازفات الهيثمى المعروفة.

وقد أشار المنذرى إلى ضعف الحديث فى «الترغيب» [٢/ ٣٧٨]، بقوله: «وروى عن أنس . . .» ثم ساقه، وقد اختلف فى سنده على عيسى بن صدقة أيضًا، فقال البيهقى فى «سننه»=

. . . . . .

= عقب روايته من الطريق الماضي: (ورواه أبو الوليد الطيالسي عن عيسى؛ فأدخل بينه وبين أنس ابن مالك: عبد الحميد بن أبي أمية) ثم أسنده [١١١٨٩]، من طريق معاذ بن المثنى عن أبي الوليد الطيالسي: ثنا عيسى بن صدقة عن عبد الحميد بن أبي أمية عن أنس به نحو روايته الأولى عنده، ولفظ المرفوع منه: (قال: فما ينفعه أن أصلي على رجل روحه مرتهن في قبره لا تصعد روحه إلى اللَّه؛ فلو ضمن رجل دينه قمت فصليت عليه؛ فإن صلاتي تنفعه) وزاد في أوله من قول أنس: (الحمد للَّه الذي حبس السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه...).

ومن هذا الطريق أخرجه العقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٣٩٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [٢/ ٦٠٠]، به نحو السياق الماضي دون قول أنس الماضي في أوله آنفًا، وأخرجه أيضًا أبو أحمد الغطريفي في جزء من حديثه [رقم ٢٧]، من طريق عباس الدوري عن أبي الوليد الطيالسي بإسناده به مثل لفظ البيهقي، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥٢٥٣]، من طريق ثالث عن أبي الوليد بإسناده به نحوه... دون قول أنس الماضي في أوله، ثم قال: «لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عيسى».

وهو كما قال؛ يعني تفرده بهذا السياق المنكر، وعيسى قد مضى الكلام عليه سابقًا، وشيخه عبد الحميد بن أبي أمية: أعله به الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٥٢]، بعد أن عزا الحديث للطبراني وقال: «ضعيف» ولكنه سماه: (عبد الحميد بن أمية) وأسقط: (أبي) منه بين: (عبد الحميد بن) و(أمية) وزادها محقق (مجموع الزوائد) بين قوسين هكذا [أبي]، ولم أجد من ترجم لعبدالحميد هكذا، إنما رأيت الحافظ أورده في «اللسان» [٣/ ٣٩٤]، وسماه: (عبد الحميد بن أمية) مثل ما وقع في «المجمع»، ثم نقل عن الدارقطني أنه قال عنه: «لا شيء».

وبحثت عن مصدر الحافظ: فوجدته في سؤالات البرقاني للدارقطني [ص ٤٧/ رقم ٣٢٣]، وفيه: «وعبد الحميد بن أمية عن أنس لا شيء» والظاهر عندي: أن حرف: (أبي) قد سقط من مطبوعة «سؤالات البرقاني»، ويبدو أن هذا السقط كان قديمًا، ولم ينتبه له الحافظ ولا الهيثمي، والصواب في اسم الرجل: هو (عبد الحميد بن أبي أمية) فهكذا وقع في سند البيهقي والعقيلي -ومن طريقه ابن الجوزي- وأبي أحمد الغطريفي والطبراني؛ وهكذا نص عليه أبو حاتم الرازي كما في ترجمة (عيسى بن صدقة) من «الجرح والتعديل» [٦/ ٢٧٨]، فقال: «وبعضهم يدخل بينه -يعني بين عيسى- وبين أنس: عبد الحميد بن أبي أمية». =

٤٢٤٥- حدّثنا سعيد بن أبى الربيع، قال: حدثنى عيسى بن صدقة قال: سمعت أنسًا يقول: اتقوا اللّه وأدوا الأمانات إلى أهلها. قال أبو يعلى: وأكبر ظنى أن المعلى حدثنى به عن عيسى ولكن لم أجده.

= **قلتُ**: قد رجح الإمام فى «الضعيفة» [٢/ ٢٨٨]، الوجه الأول عن عيسى بن صدقة بلا واسطة بينه وبين أنس، وذلك لاتفاق ثقتين عليه، وهما: (عبيد اللّه بن موسى) و(يونس بن محمد المؤدب) وأزيد عليه: (سعيد بن الأشعث) عند المؤلف والعقيلى، لكن راوى اللون الثانى عن عيسى: هو أبو الوليد الطيالسى الحافظ الجبل، فأنا لا أوهمه لأجل مجرد مخالفة من خالفه، بل الأولى أن يقال: إن عيسى بن صدقة قد اضطرب فى سنده، فقد مضى أن النقاد قد تكلموا فيه. راجع ترجمته فى «اللسان» [٤/ ٣٩٨]، وذكره ابن عدى وغيره فى «الضعفاء» وقال ابن الجوزى عقب روايته الوجه الماضى: «هذا حديث لا يصح» ثم أعله بعيسى بن صدقة وحده، وغفل عن (عبد الحميد بن أبى أمية) وقال العقيلى عقب روايته الحديث أيضًا: «وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه؛ وبخلاف هذا اللفظ من جهة تثبت».

قلتُ: وهو كما قال، وأصل الحديث صحيح محفوظ عن جماعة من الصحابة بشأن ضمان الدين عن الميت، وهو هنا منكر بهذا السياق جميعًا.

٤٢٤٥- ضعيف: قال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٢٥٧]: «رواه أبو يعلى، وفيه عيسى بن صدقة وثقه أبو زرعة، وقال الدارقطنى: متروك».

قلتُ: أين وجد الهيثمى توثيق أبى زرعة لعيسى؟! فالذى نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٦/ ٢٧٨]: هو قوله عنه: «شيخ» يعنى يكتب حديثه وينظر فيه. وقد نظر الدارقطنى فى حديثه، فوجده ينفرد عن أنس بمناكير لا خطام لها ولا زمام، فجزم بكونه متروكًا، وقبله ضعفه تلميذه أبو الوليد الطيالسى، وكذا ابن حبان والعقيلى وغيرهما كما مضى فى الحديث قبله، وكأن الهيثمى مدفوع إلى توثيق عيسى بن صدقة البتة، مرة ينقل توثيقه عن أبى حاتم، كما مضى فى الحديث السابق، والآن يجازف وينسب توثيقه إلى عبيد اللّه الرازى، وللحديث طريق آخر عن أنس مرفوعًا ولكن بسياق آخر، وهو قوله ﷺ: «أد الأمانة إلى من ائتمنك؛ ولا تخن من خانك) وهو بهذا اللفظ: له شواهد عن جماعة من الصحابة. فانظر: «الصحيحة» [١/ ٧٠٨]، للإمام. واللّه المستعان.

● **تنبيه**: قول المؤلف فى آخره: «وأكبر ظنى أن المعلى حدثنى به عن عيسى، ولكن لم أجده» =

جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس

٤٢٤٦ - حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أنس بن عياض، حدثني يوسف ابن أبي ذرة، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُعَمَّرُ فِي الإِسْلامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِلا صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلاثَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْبَلاءِ: الْجُذَامُ، وَالْجُنُونُ، وَالْبَرَصُ، فَإِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ لَيَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ**

= فالمعلى: هو ابن مهدى الموصلي. المترجم في «اللسان» [٦/ ٦٠] وثقات ابن حبان [٩/ ١٨٢ - ١٨٣]، وليس هو ابن هلال، كما نقله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ٦٣]، عن المؤلف والمؤلف ليس له سماع من معلىّ بن هلال أصلاً، إنما يروى عنه بواسطة زهير بن حرب وغيره، فانتبه!

وقوله: «ولكن لم أجده» يعنى لم أجد روايتى عن المعلىّ بن مهدى لهذا الحديث فى حديثى وأصولى.

٤٢٤٦- منكر: أخرجه أحمد [٣/ ٢١٧]، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» [٢/ رقم ١٠٨٥/ زوائده]، وابن حبان في «المجروحين» [٣/ ١٣١-١٣٢]، والبيهقي في «الزهد» [رقم ٦٤٦]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٣/ ١٥٣]، والدينوري في المجالسة [رقم ١٣٣٤]، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» [١/ ٧١]، والشجري في «الأمالي» [ص ٤٥٠]، والخلعي في «فوائده» كما في «الميزان» [٤/ ٤٦٥]، ومن طريقه ابن الأبار في «معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» [ص ٧٤]، والذهبي في سير النبلاء [١٥/ ٤٠٥]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [١/ ١٧٩]، وغيرهم من طرق عن أنس بن عياض عن يوسف بن أبي ذرة عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أنس به نحوه . . . وهو عند ابن النجار بالفقرة الأولى منه فقط، دون قوله: (فإذا بلغ الخمسين . . . إلخ).

قال الذهبي في «السير» [١٥/ ٤٠٥]: «هو خبر منكر؛ ويوسف هذا ضعيف» وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ فأما الطريق الأول: ففيه يوسف بن أبي ذرة [بالأصل: (بردة) وهو تصحيف]، قال ابن حبان: يروى المناكير التي لا أصل لها من كلام رسول اللَّه ﷺ، لا يحل الاحتجاج به بحال؛ روى عن جعفر بن عمرو عن أنس هذا الحديث، وقال يحيى ابن معين: يوسف ليس بشيء». =

السِّتِّينَ رَزَقَهُ اللَّهُ الإِنَابَةَ بِمَا يُحِبُّ، فَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ قَبِلَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ التِّسْعِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي الأَرْضِ، وَشَفَعَ لأَهْلِ بَيْتِهِ».

= **قلتُ**: وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٣٤١]، وأنكره عليه ابن حبان فى «المجروحين» وكذا الذهبى أيضًا فى «الميزان» ولم ينفرد به يوسف، بل توبع عليه: تابعه محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن عثمان المعروف بـ(الديباج) على نحوه عند المؤلف فى الآتى [رقم ٤٢٤٨]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «النكت» لابن حجر [١/ ٤٦٠-٤٦١].

وقد اختلف فى سنده على الديباج على ألوان كثيرة، فقيل عنه: (عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أنس به . .) كما مضى، وقيل عنه: (عن أنس به) بلا واسطة، وقيل عنه: (عن عبد اللَّه بن أبى بكر الصديق به مرفوعًا) وقيل عنه: (عن أبيه عن عثمان بن عفان مرفوعًا) وقيل عنه: (عن النبى ﷺ به مرسلاً) وقيل غير هذا: كما ذكره أبو نعيم فى «المعرفة» [عقب رقم ٣٥٦٨].

وقال العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٣٥١]، بعد أن ذكر بعض الاختلاف الماضى: (وفيه اختلاف واضطراب، سنأتيه على تمامه فى كتاب «العلل».

قلتُ: وهو مفقود، - إن شاء اللَّه- وليس يرجع منه إلى شىء يعتمد عليه.

قلتُ: ومدار هذه الطرق: على الديباج محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن عثمان؛ وهو مختلف فيه، وثقه ابن حبان؛ ومثله النسائى فى رواية، وقال مرة: «ليس بالقوى» وكذا وثقه العجلى، وقال البخارى: «عنده عجائب» وقال ابن الجارود: «لا يكاد يتابع على حديثه».

قلتُ: وأكثر الأسانيد إليه فى هذا الحديث لا تثبت، ولعله اضطرب فى بعضها، ومع ذلك فأكثرها منقطع؛ لكون الديباج لم يدرك أحدًا من الصحابة، وهو من رجال ابن ماجه وحده.

نعم للحديث طرق أخرى كثيرة عن أنس به نحوه . . . . ، إلا أنها كلها مناكير على التحقيق، وقد ضعفها البيهقى كلها عقب روايته الحديث من الطريق الأول فى «الزهد» [رقم ٦٤٦]:

وقد روى هذا من أوجه أخر عن أنس -رضى اللَّه عنه- وروى عن عثمان، وكل ذلك ضعيف.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضًا، ولا يصح منها شىء البتة، وقد استوفاها السيوطى فى «اللآلئ المصنوعة» [١/ ١٢٧-١٣٥]، وكذا الحافظ فى «الخصال المكفرة» [٢٦٤-٢٦٦/ ضمن مجموع الرسائل المنيرية] وكذا فى «القول المسدد» [ص ٧-١٠]، والإمام المعلمى اليمانى فى «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ٤٣٠-٤٣٤].

٤٢٤٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا أنس بن عياض، نحوه، قال أبو خيثمة: قال أنس ابن عياض: أنا أسير اللَّه فى أرضه.

٤٢٤٨- حَدَّثَنَا أبو عبيدة بن فضيل بن عياض، حدّثنا عبد الملك بن إبراهيم الجدى، أخبرنى عبد الرحمن بن أبى الموال، قال: حدثنى محمد بن موسى، عن محمد بن عبد اللَّه ابن عمرو بن عثمان، عن جعفر بن عمرو الضمرى، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً فِى الإِسْلامِ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعَ الْبَلاءِ: الْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَخَتْرَ الشَّيْطَانِ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ خَمْسِينَ فِى الإِسْلامِ لَيَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ سِتِّينَ سَنَةً فِى الإِسْلامِ رَزَقَهُ اللَّهُ الإِنَابَةَ إِلَى اللَّهِ بِمَا يُحِبُّ اللَّهُ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ سَبْعِينَ سَنَةً فِى الإِسْلامِ أَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَأَهْلُ الأَرْضِ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ ثَمَانِينَ سَنَةً فِى الإِسْلامِ مَحَا اللَّهُ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَكَتَبَ حَسَنَاتِهِ، وَمَنْ عَمَّرَهُ اللَّهُ تِسْعِينَ سَنَةً فِى الإِسْلامِ غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ، وَكَانَ أَسِيرَ اللَّهِ فِى أَرْضِهِ، وَشَفَعَ لأَهْلِ بَيْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»

٤٢٤٩- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حدّثنا يحيى بن سليم، قال: حدثنى رجلان من أهل حران من أهل العلم- وكانا عندى ثقةٌ- عن زفر بن محمدٍ، عن محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِى الإِسْلامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِلا دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْوَاعَ الْبَلاءِ: الْجُنُونِ، وَالْجُذَامِ،**

٤٢٤٧- منكر: انظر قبله. ومحمد بن موسى فى سنده: هو ابن أبى عبد اللَّه الفطرى الثقة المعروف؛ وابن أبى الموال صدوق يخطئ، وشيخ المؤلف ثقة تكلم فيه بلا حجة، والباقى ثقات سوى محمد الديباج.

٤٢٤٨- منكر: انظر قبله.

٤٢٤٩- منكر: انظر قبله؛ وفى سنده هنا علل، منها جهالة الرجلين من أهل حران؛ وإن كانا ثقتين عن من روى عنهما، وزفر بن محمد من رجال «اللسان» [٢/ ٤٧٦]، ومحمد بن عبد اللَّه هو الديباج، متكلم فيه كما مضى. وقد اختلف عليه فى سنده على ألوان، وشيخ المؤلف: هو المقابرى الثقة؛ وشيخه (يحيى بن سليم) لا يكون إلا الطائفى المختلف فيه.

وَالْبَرَصِ، فَإِذَا بَلَغَ الْخَمْسِينَ هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ السِّتِّينَ رَزَقَهُ اللَّهُ الإِنَابَةَ إِلَى اللَّهِ بِمَا يُحِبُّ اللَّهُ، فَإِذَا بَلَغَ السَّبْعِينَ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ كُتِبَتْ حَسَنَاتُهُ وَمُحِيَتْ سَيِّئَاتُهُ، فَإِذَا بَلَغَ التِّسْعِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَكَانَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ».

٤٢٥٠- قَالَ يحيى بن سليم: وأخبرنى أيضًا عبد اللَّه بن عثمان، عن سعد بن أبى الحكم المدنى، عن محمد بن عبد اللَّه بن عمرو بن عثمان، عن أنس بن مالك، بمثل حديث الحرانيين.

**

٤٢٥٠- منكر: انظر قبله؛ وفيه من العلل زيادة عن الماضى: سعد بن أبى الحكم المدنى، ولم أفطن له، والذى فى «اللآلئ المصنوعة» [١/ ١٣٢]، نقلاً عن المؤلف: (سعيد بن الحكم) ولعله الصواب؛ ولسعيد هذا -ويقال له (سعد) أيضًا- ترجمة فى تاريخ البخارى [٣/ ٤٦٥]، وثقات ابن حبان [٤/ ٢٨٠]، و«الجرح والتعديل» [٤/ ١٣]، وليس فيها ما يرفع عنه جهالة الصفة، وليس هو سعيد بن الحكم أبا محمد المصرى المعروف بـ(ابن أبى مريم) فهو متأخر الطبقة عن هذا، والراوى عنه (عبد اللَّه بن عثمان) لا يكون إلا ابن خثيم، فقد ذكروه فى مشيخة (يحيى بن سليم الطائفى) كما تراه فى «تهذيب الكمال» [٣١/ ٣٦٦]. واللَّه المستعان.

سعيد بن سنان، عن أنس

٤٢٥١- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا يونس، عن ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن سنان، عن أنس بن مالك، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لَا تُقْبَلُ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ، وَلا صَلاةٌ بِغَيرِ طُهُورٍ**».

٤٢٥١- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [٢٧٣]، وابن أبي شيبة [٢٧]، وأبو عوانة [رقم ٤٩٣]، وأبو عبيد في الطهور [عقب رقم ٤٨]، والخطيب في «تاريخه» [٤/ ٣٢٠]، وغيرهما من طريقين عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن سنان عن أنس به . . . .

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: [١/ ٤٦]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف التابعي؛ وقد تفرد يزيد بالرواية عنه؛ فهو مجهول، واختلف عليه في اسمه، فقال الليث: سعد بن سنان؛ وقال ابن إسحاق وابن لهيعة: سنان بن سعد، وقال أحمد بن حنبل: لم أكتب حديثه لاضطرابهم في اسمه».

قلتُ: الذي صححه البخاري وابن يونس وغيرهما أن الصواب في اسمه هو (سنان بن سعد) وهو شيخ ضعيف مختلط، كما يأتي بسط كلام النقاد عليه في الحديث الآتي [برقم ٤٢٥٤]، وللحديث طريقان آخران واهيان عن أنس به . . . ؛

أحدهما: عند ابن عدي في «الكامل» [٢ / ٣٠٧]، وأبي نعيم في أخبار أصبهان [ص٢٠١]، وسنده منكر جدًا.

والثاني: عند الخطيب في المتفق والمفترق [رقم ٤٧٥]، وسنده تالف أيضًا.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ منهم ابن عمر؛ وحديثه يأتي [برقم ٥٦١٤، ٥٦٧٧]، ومنهم أبو هريرة: وحديثه يأتي أيضًا [برقم ٦٢٣٠]، وهو حديث صحيح ثابت.

● **تنبيه**: رأيت الهيثمي قد أورد هذا الحديث في «المجمع» [١/ ٥٢٥]، وقال: (رواه أبو يعلى، وفيه ابن سنان عن أنس، وعنه يزيد بن أبي حبيب، ولم أر من ذكره).

قلتُ: قد وهم الهيثمي مرتين:

فالأولى: أن استدرك الحديث وهو عند (ابن ماجه).

والثانية: أنه لو نظر في «تهذيب المزي» [٣٢/ ١٠٣]، ترجمة (يزيد بن أبي حبيب) لوجد في مشيخته: (سنان ابن سعد) ويقال: (سعد بن سنان) وكذا لو نظر في ترجمة (أنس بن مالك) لوجده في الرواة عنه أيضًا، فكيف لم ير من ذكره؟!.

٤٢٥٢- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبى حبيب، عن سعيد بن سنان، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول اللَّه يقول: «**مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**».

٤٢٥٣- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا شبابة، عن ليث، عن يزيد بن أبى حبيب، عن سعيد بن سنان، عن أنس، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**عِظَمُ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ**».

٤٢٥٢- صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٥٤٢٢]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧]، والحاكم [٤/ ١٨٢]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ١٦٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . وعند الجميع - سوى ابن أبى شيبة وعنه المؤلف-: (جاره غوائله) بدل: (بوائقه).

قلتُ: سكت عنه الحاكم والذهبى، وسنده منكر، وسنان بن سعد -مع الاختلاف فى اسمه- فالجمهور على تضعيفه، وسيأتى بسط كلام النقاد بشأنه فى الحديث بعد الآتى.

وللحديث طرق أخرى عن أنس به . . . مضى بعضها [برقم ٣٩٠٩، ٤١٨٧]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة؛ يأتى بعضها [برقم ٦٤٩٠].

● **تنبيه**: الحديث أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٠٩]، بكون محمد بن إسحاق مدلسًا، وهذا إعلال ليس بشىء؛ لكون ابن إسحاق قد توبع عليه: تابعه ابن أبى ذئب عند ابن نصر؛ وكذا تابعه سعيد بن أبى أيوب عند الحاكم؛ فالصواب إعلاله بما قدمنا.

٤٢٥٣- ضعيف: أخرجه الترمذى [٢٣٩٦]، وابن ماجه [٤٠٣١]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٧٨٢]، وفى «الآداب» [رقم ٧٢١]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١١٢١]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢٤٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٥٦]، والبغوى فى «تفسيره» [١/ ١٧١/ طبعة دار طيبة]، وفى «شرح السنة» [٣/ ٢٧]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٤٨٥]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . وزادوا جميعًا فى آخره: (وإن اللَّه إذا أحب قومًا ابتلاهم؛ فمن رضى فله الرضا، ومن سخط فله السخط) وعند البيهقى وابن عدى: (والصبر عند الصدمة الأولى) بعد قوله: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء) وزاد الترمذى وحده فى أوله اللفظ الآتى فى الحديث بعده. =

. . . . . .

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وتعقبه صاحب «المنار» قائلاً: «ولم يبين لا يصح، وذلك لأن سعد بن سنان قال البخارى: فيه نظر، ووهنه أحمد) نقله عنه المناوى فى «فيضه» [٢/ ٤٥٩]، ثم قال: «وقال الذهبى: سعد هذا: ليس بحجة».

قلتُ: مدار الحديث على سعد بن سنان، وقد اختلف فى اسمه وحاله، أما اسمه: فقيل: (سعد ابن سنان) وقيل: (سنان بن سعد) وقيل: (سعيد بن سنان) والذى صححه البخارى، وصوبه ابن يونس فى «تاريخ مصر» وغيرهما هو (سنان بن سعد) كما ذكره الحافظ فى «تهذيبه» [٣/ ٤٧٢]، هذا هو الذى صححه ابن حبان أيضًا فى «الثقات» [٤/ ٣٣٦]، وفى كتابه «مشاهير علماء الأمصار» [ص ١٢٢]، بل جزم البخارى بكون (سعد بن سنان) خطأ من بعضهم، كما نقله عنه الترمذى فى «علله الكبير» [عقب رقم ١١٥].

وأما الاختلاف فى حاله: فسيأتى بسطه فى الحديث الآتى: وخلاصته أن التحقيق بشأنه: أنه ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد انفرد بهذا الحديث عن أنس، وليس هو ممن يحتج بما ينفرد به أصلاً، وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث فى ترجمته من كتابه «الكامل» وهذا قرينة على كونه قد أنكر عليه، واللَّه المستعان.

ثم بدا لى أن أذكر اختلاف النقاد فى حال (سنان بن سعد) فى هذا المقام، فأقول: قد جزم المزى فى «تهذيبه» [١٠/ ٢٦٦]، بكون (سنان بن سعد) أو (سعد بن سنان) لم يرو عنه سوى يزيد بن أبى حبيب وحده، وليس كما قال، بل روى عنه أيضًا: (محمد بن يزيد بن أبى زياد الثقفى) كما ذكره ابن يونس فى «تاريخ مصر» ونقله عنه الحافظ فى «تهذيبه» [٣/ ٤٧٢]، وروى عنه أيضًا: (عبد اللَّه بن يزيد) كما ذكره ابن معين، وعنه الحافظ أيضًا فى «تهذيبه» وقد وثقه العجلى، وابن حبان إلا أنه قال: (وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روى عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روى عن سعد بن سنان، وسعيد بن سنان؛ فيه المناكير، كأنهما اثنان)..

قلتُ: قد مضى الاختلاف فى اسمه قريبًا؛ والذى صححه ابن يونس وجماعة: هو أن اسمه (سنان بن سعد) لكن لا يزال بعضهم يسميه: (سعد بن سنان) كالليث بن سعد وغيره؛ فإذا كان ابن حبان قد رأى مناكير فى حديث (سعد بن سنان) فقد التزقت به لكونه هو نفسه (سنان بن سعد) واحتمال أن يكونا اثنين، كما يقول ابن حبان فلم ينابع عليه من أحد، بل هذا منه قرينة على كونه كان يتردد فى شأن (سعد بن سنان) الذى يسميه البعض: (سنان بن سعد). =

. . . . . .

= ومن شأن ابن حبان أنه إذا شك فى الراوى: أورده فى «ثقاته» ثم غمزه بأى شىء، كما أشار إلى ذلك الإمام المعلمى اليمانى فى تعليق له على «الفوائد المجموعة» والغمز برواية المناكير أعظم من وصفه بالخطأ أو الوهم، ثم جاء أبو زكريا ابن معين ووثق (سنان بن سعد) كما فى «الجرح والتعديل» [٤/ ٢٥١]، لكن وصفه بالاختلاط، كما نقله عنه الحافظ فى «التهذيب» [٣/ ٤٧٢]، وكذا وثقه أحمد بن صالح المصرى كما نقله عنه ابن شاهين فى «الثقات» [١/ ١٠٤]، وقال الحافظ فى «تقريبه»: (صدوق له أفراد) وسائر النقاد على توهينه، فأورده العقيلى وابن عدى وغيرهما فى «الضعفاء»، ونقل عبد اللّه بن أحمد فى «العلل» [رقم ٣٤٠٩، ٣٤١٠]، عن أبيه أنه قال: «سعد بن سنان: تركت حديثه، يقال: سنان بن سعد؛ حديثه حديث مضطرب» وقال أيضًا: «يشبه حديثه حديث الحسن -يعنى البصرى- لا يشبه أحاديث أنس» ونقل العقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١١٨]، عن محمد بن علىّ الوراق قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: فى أحاديث يزيد بن أبى حبيب عن سعد بن سنان عن أنس، قال: روى خمسة عشر حديثًا منكرة كلها، ما أعرف منها واحدًا».

وكان أحمد قبل ذلك قد زهد فى أحاديث سنان بن سعد؛ لاضطرابهم فى اسمه، كما حكاه عنه أحمد بن أبى يحيى أبو طالب فى «مسائله» ومن طريقه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٥٥]، وقال عنه النسائى: (منكر الحديث) وفى رواية: (ليس بثقة) راجع «الضعفاء» له [رقم ٢٦٤، ٢٨٢]، وقال الجوزجانى: (أحاديثه واهية، لا تشبه أحاديث الناس عن أنس) وقال الآجرى فى سؤالاته [٢/ ١٦٤]: (سألت أبا داود عن سنان بن سعد، فقال: كان أحمد لا يكتب حديثه) ثم أقره؛ وقال الترمذى فى جامعه [عقب رقم ٦٤٦]: «تكلم أحمد بن حنبل فى سعد بن سنان» وقال الذهبى فى «الكاشف»: «ليس بحجة» ومثله فى «المجرد» وقد رأيت البخارى قد مشاه.

والحاصل: أن الضعف بهذا الرجل أولى، ولا يقال: الرجل مصرى؛ وقد وثقه أحمد بن صالح المصرى وهو أعلم به من غيره؛ لكونه بلديه؛ لأن هذا محله ما لم يكن الجرح فيه مفسرًا مثل الذى هنا، بل كلام أحمد عنه -وحده- ظاهر فى كونه سبر حديثه ونظر فيه؛ فوجده يروى مناكير مع الاضطراب أيضًا، واستدل على نكارة حديثه؛ بكون المتون التى يرويها عن أنس بن مالك: لا تشبه حديثه، إنما تشبه حديث الحسن البصرى، ونحو هذا لحظه الجوزجانى أيضًا كما مضى عنه، ثم إن ابن معين قد وصفه بالاختلاط، وهذا وحده كاف فى التوقف فى حديثه، =

٤٢٥٤- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا شبابة، عن ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعيد بن سنان، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدٍ شَرًّا أَمْسَكَ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَافِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

= ثم إن النسائي مصري مثله، وقد جرحه شديداً كما مضى، ولا يعارض هذا بتوثيق من وثقه أو مشاه؛ لأن من عرف حجة على من لم يعرف، والرجل عندي إن لم يكن واهيًا، فهو ضعيف ليس له وزن، وبه يعلم ما في قول الحافظ عنه بـ«لتقريب»: «صدوق له أفراد»، من المسامحة، بل الصواب أنه (ضعيف له مناكير، ورماه ابن معين بالاختلاط) واللَّه المستعان.

٤٢٥٤-صحيح: أخرجه الترمذي [٢٣٩٦]، والحاكم [٤/ ٦٥١]، وابن بشران في «أماليه» [رقم ١٨٠]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٣٥٥]، و[٣/ ٣٥٦]، والثعلبي في «تفسيره» [١٢/ ٦٦]، والدارقطني في «مجلس إملاء في رؤية اللَّه تبارك وتعالى» [رقم ١٨٠]، والبغوي في تفسيره [١/ ٣٥٥]، وفي «شرح السنة» [٥/ ٢٤٥]، والطحاوي في «المشكل» [٥/ ١٣١]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . وزاد الترمذي في آخره لفظ الحديث الماضي مع الزيادة، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

قلتُ: وأقره جماعة، وفي سنده (سنان بن سعد) وقد مضى الكلام عليه في الحديث قبله؛ فالإسناد منكر من هذا الوجه.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، أصحها حديث حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عبد اللَّه بن المغفل مرفوعًا به نحوه . . عند أحمد [٤/ ٨٧]، وابن حبان [٢٩١١]، والحاكم [١/ ٥٠٠]، و[٤/ ٤١٨]، والذهبي في «سير النبلاء» [١٧/ ٣٢١-٣٢٢]، وغيرهم من طرق عن عفان عن حماد به . . . وفي أوله قصة عند الجميع.

قلتُ: قد توبع عليه يونس: تابعه حميد الطويل مقرونًا معه من رواية حماد أيضًا عنه به مثله . . . دون القصة في أوله عند الروياني في «مسنده» [رقم ٨٦٨]، بسند صحيح إلى حماد أيضًا.

وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، فوهم، وليس لحماد عن يونس رواية في «صحيح مسلم» وكذا للحسن عن ابن المغفل، وقال في موضع آخر: «هذا حديث صحيح الإسناد =

٤٢٥٥- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا يونس بن محمد، عن ليث، عن يزيد: عن ابن سنانٍ، عن أنس بن مالكٍ، عنً النبى ﷺ، أنه كان يقول: فَذكر نحوه ً.

= ولم يخرجاه» وهذا أصح؛ وليس فى الإسناد ما يعل به سوى ما رمى به الحسن من التدليس، وقد عنعنه عند الجميع، لكن الصواب هو الحكم بالاتصال؛ وعنعنة الحسن مقبولة -إن شاء اللَّه- عمن سمع منهم فى الجملة.

وقد ظهر لنا -بآخرة- أن الحسن ليس بكثير التدليس كما كنا نشغب حوله زمانًا، وأن وصفه بالتدليس من بعض المتقدمين: محمل أغلبه يراد به: روايته عمن عاصره ولم يسمع منه، يعنى (الإرسال الخفى)، وسماعه من ابن مغفل صحيح ثابت، بل هو كالشمس، لا شك فيه ولا لبس، وقد نص عليه أحمد وابن المدينى وابن معين وأبو حاتم وغيرهم؛ وصرح الحسن نفسه بسماعه منه فى عدة أخبار.

نعم: نحن لا ننفى تدليس الإسناد من الحسن رأسًا، بل ربما فعل الرجل ذلك أحيانًا، إلا أنه لم يكن مكثرًا من تدليس هذا الضرب، وقبول عنعنة المقل من تدليس الإسناد هو التحقيق عندى؛ وإمامنا فيه هو أبو الحسن ابن المدينى كما حكاه عنه يعقوب بن شيبة الحافظ، وفى المسألة بسط؛ ليس هنا موضعه.

■ **والحاصل**: أن عنعنة الحسن البصرى عمن سمع منهم -فى الجملة- محمولة على الاتصال أبدًا ما لم يظهر الانقطاع، وحديثه هنا صحيح مستقيم.

وقد غامر إسماعيل بن مسلم المكى، ورواه عن الحسن فأرسله، ولم يذكر فيه (ابن المغفل) هكذا أخرجه هناد فى «الزهد» [رقم ٤٣٣]، ولا عبرة بهذا؛ لكون إسماعيل منكر الحديث كما قاله أحمد وجماعة، وراويه عنه أيضًا هو: (أبو معاوية الضرير) الإمام الثبت فى حديث الأعمش؛ المخلط الواهم فى حديث غيره.

وفى الباب عن ابن عباس مرفوعًا به نحوه مع قصة فى أوله أيضًا، قد تكلمنا عليه فى تعليقنا على ذم الهوى لابن الجوزى [١/ رقم ٣٠٣]، واللَّه المستعان.

٤٢٥٥- **صحيح**: انظر قبله، وقد رأيت الحافظ قد قال فى «الفتح» [٨/ ١٢٤]: (وفى الحديث الصحيح: إذا أراد اللَّه بعبد خيرًا. . . .) وساق الحديث. وهو كما قال.

٤٢٥٦- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدثنا يونس، عن ليث، عن يزيد، عن ابن سنان، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «**التَّأَنِّي مِنَ اللَّهِ، وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَمَا شَيْءٌ أَكْثَرَ مَعَاذِيرَ مِنَ اللَّهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْحَمْدِ**».

٤٢٥٦- ضعيف: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٤٣٦٧]، وفي «سننه» [٢٠٠٥٧]، وفي «المدخل إلى الكبرى» [رقم ٦٧٢]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٨٦٨] -زوائده- وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٣٥٦]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٠]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ٢٩١٣]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٦٤٦]، والفسوي في «المعرفة» [٣/ ٣٨٩]، ومن طريقه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» [٢/ رقم ١١٦٤/ طبعة مكتبة التوعية] وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس به . . . وهو عند الخرائطي والفسوي ومن طريقه الخطيب، والبيهقي في «سننه» وفي «المدخل» بالجملة الأولى منه فقط، : (التأني من اللَّه، والعجلة من الشيطان) وعند ابن عدي : (البيان أو التأني من اللَّه . . .) هكذا بالشك، وقد تصحف (التأني) عند الخطيب إلى : (البيان) وهو يرويه من طريق الفسوي، وعنده : (التأني) .

قلتُ: وهذا إسناد منكر، آفته (سعد بن سنان) ويقال له : (سنان بن سعد) وهو ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد مضى بسط كلام النقاد عنه بالحديث الماضي [برقم ٤٢٥٣]، وقد أغرب المنذري جدًا، فقال في «ترغيبه» [٢/ ٢٨٤]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» كذا قال، وتبعه عليه الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٤٣]، وأقرهما المناوي في «الفيض» [٣/ ٢٧٧]، وهو وهم من الثلاثة على التوالي، ومتى كان (سعد بن سنان) أو : (سنان بن سعد) من رجال الصحيح؟! وقد تحاشاه النسائي أيضًا، وبه أعله الذهبي في «المهذب» وقال: «سعد ضعفوه» كما نقله عنه المناوي في «الفيض» [٣/ ٢٧٧].

ونقل أيضًا عن الهيثمي قوله: «لم يسمع من أنس» يعني سعدًا أو سنانًا، كذا قال، ولم أجد ذلك عن الهيثمي في «المجمع» والمناوي لا يتحرى الدقة في النقل، ولو صح هذا عن الهيثمي: فهو غفلة شديدة منه؛ لأن سنانًا أو سعدًا سماعه من أنس صحيح ثابت؛ بل غضب أحمد بن صالح الطبري الحافظ لما سأله أبو داود: «سنان بن سعد سمع أنسًا؟!» كما في سؤالات الآجري [٢/ ١٦٤]، والعجب أن يقر المناوي بهذه العلة المتوهمة، ويقول في كتابه =

٤٢٥٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا يونس، عن ليث، عن يزيد: عن ابن سنان، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**تَقَبَّلُوا لِى سِتًّا أَتَقَبَّلْ لَكُمْ بِالْجَنَّةِ**»، قالوا: ما هى؟ قال: «**إِذَا حَدَّثَ أَحَدُكُمْ فَلا يَكْذِبْ، وَإِذَا وَعَدَ فَلا يُخْلِفْ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ فَلا يَخُنْ، وَغُضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ، وَاحْفَظُوا فُرُوجَكُمْ**».

= «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٩٣٢/ طبعة مكتبة الشافعى]، بعد أن حكى عزوه لأبى يعلى: (بإسناد فيه ضعف وانقطاع) كذا، وإنما الانقطاع فى قلة تحريه الحقائق.

وقد خلط المناوى فى تخريجه خلطًا آخر فى «الفيض» [٣/ ٢٧٧]، وتعقبه عليه الإمام فى «الصحيحة» [٤/ ٤٠٤]، وللحديث شاهد من رواية ابن عباس مرفوعًا بنحو الفقرة الأولى فقط، بلفظ: (الأناة من اللَّه؛ والعجلة من الشيطان) أخرجه الترمذى [٢٠١٢]، وجماعة.

وسنده منكر، وقد ضعفه العراقى فى «المغنى» [٢/ ٢٠]، بل أشار الترمذى إلى ضعفه عقب روايته، وفى الباب عن أبى هريرة عند ابن راهويه [رقم ٤٩٤]، والطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٣٥٨]، وغيرهما. وسنده واه أيضًا، ولا يصح فيه شىء.

٤٢٥٧- ضعيف: أخرجه الحاكم [٤/ ٣٩٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٤٣٥٥]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢٦٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٥٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٩/ ٣٦٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٥/ ٧٨-٧٩]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ٢٣]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٢٧١٤]، والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ١٥٢، ٤٨٣]، وفى «المكارم» [رقم ١٧٤]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [٢/ ١٦٨]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن سعد ابن سنان [وتصحف عند الخطيب وابن عبد البر إلى: (سعيد بن سنان)] عن أنس به ... وهو عند بعضهم بنحوه...

قال البوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ٣٣]: «رواه أبو يعلى الموصلى، والحاكم والبيهقى؛ ورواته ثقات إلا سعد بن سنان؛ فإنه ضعيف، ويقال: سنان بن سعد» وقال شيخه العراقى فى «المغنى» [٧/ ٢٣]: «فيه سعد بن سنان: ضعفه أحمد والنسائى، ووثقه ابن معين» وقال المنذرى فى «الترغيب» [٣/ ٣٦٤]: «رواه أبو بكر بن أبى شيبة وأبو يعلى والحاكم والبيهقى، ورواتهم ثقات إلا سعد بن سنان». =

= **قلتُ**: وسعد هذا -ويقال له: (سنان)-: شيخ ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد مضى بسط كلام النقاد بشأنه في الحديث السابق [برقم ٤٢٥٣]، وبه أعله الماوى في «الفيض» [٣/ ٢٦٤]، وأغرب الهيثمي جدًا، فقال في «المجمع» [١٠/ ٥٤١]: (رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح؛ إلا أن يزيد [كذا]، بن سنان لم يسمع من أنس)..

قلتُ: ما أدري ما هذا، ومن جاء بيزيد بن سنان في هذا الحديث؟! وأين وجده الهيثمي في (مسند المؤلف) فلم يبق إلا أن يكون (سعد بن سنان) قد اشتبه عليه بيزيد بن سنان، أو تصحف (سعد) إلى: (يزيد) في نسخته من (مسند المؤلف) وقد اهتبل ذلك المناوى، فأورد كلام الهيثمي في «فيضه» ثم سكت عليه، فإن كان ثم تصحيف في مطبوعة «مجمع الزوائد» وأن صواب عبارة الهيثمي: (سعد بن سنان لم يسمع من أنس) يكون ذلك منه وهمًا فاحشًا؛ لأن سعدًا هذا ثابت السماع من أنس؛ ولم يشكك في ذلك أحد علمته، بل غضب أحمد بن صالح المصري لما سأله أبو داود عن سماع سنان بن سعد من أنس، وسؤال أبي داود إنما كان سؤال المستفهم؛ وليس سؤال العارف.

■ **والحاصل**: أن الحديث منكر من هذا الطريق، لكن له شواهد عن جماعة من الصحابة، لا يصح منها شيء قط، وأكثرها مناكير، وأنظفها على الإطلاق: هو حديث عبادة بن الصامت عند أحمد [٥/ ٣٢٣]، وابن حبان [٢٧١]، والحاكم [٤/ ٣٩٩]، وجماعة من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن مولاه المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب عن عبادة به...

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

قلتُ: وليس كما قال، وقد رد عليه المنذري في «ترغيبه» [٣/ ٢٤]، قائلاً: (بل المطلب لم يسمع من عبادة) وكذا رده عليه البوصيري في «الإتحاف» [٤/ ٤]، فقال: (والتصحيح لهذا الإسناد: فيه نظر؛ فإن المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب لم يدرك عبادة بن الصامت، قاله أبو حاتم وغيره) وهو كما قال؛ وعبارة أبي حاتم نقلها عنه ابنه في المراسيل [ص ٢١٠]، وراجع ترجمة المطلب من «جامع التحصيل» [ص ٢٨١].

وبعدم سماع المطلب من عبادة: أعله الهثيمي في «المجمع» [٤/ ٢٥٨]، فالعجب من قول الذهبي في «المهذب»: «إسناده صالح» وكذا من قول صاحبه العلائي في «أماليه»: «سنده جيد» كذا نقله عنهما المناوى في «الفيض» [١/ ٥٣٥]. =

٤٢٥٨- **حَدَّثَنَا** عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا عبد الرحمن بن محمد، عن محمد ابن إسحاق، عن يزيد بن أبى حبيب، عن ابن سنان سعد الكندى، عن أنسٍ بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**وَالَّذى نَفْسى بيَدِه، لا يَضَعُ اللَّهُ رَحْمَتَهُ إلا عَلَى رَحِيمٍ**،» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّنَا يَرْحَمُ، قَالَ: «**لَيْسَ بِرَحْمَةِ أَحَدِكُمْ صَاحِبَهُ يُرْحَمُ النَّاسُ كَافَّةً**».

= وفى الباب: مراسيل، منها الضعيف والمقبول، وقد أشرنا إلى طرق الحديث مع بيان ضعفها فى تعليقنا على «ذم الهوى» [١/ رقم ٢٠٧]، ولا يصلح الحديث للتقوية بشواهده إن شاء اللَّه. ولبعض فقراته شواهد ثابتة. واللَّه المستعان.

٤٢٥٨- **ضعيف**: أخرجه العراقى فى «مجلس من أماليه» [رقم ٨٦]، من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . . .

قال العراقى: (هذا حديث حسن غريب) ثم ذكر الاختلاف فى اسم سنان بن سعد، ؛ وكذا فى حاله، وهو شيخ ضعيف مختلط كما مضى شرح ذلك فى الحديث السابق [برقم ٢٤٥٣].

وكذا فى سنده: عنعنة ابن إسحاق، وهو مدلس مكثر، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٤١]، ولم ينفرد به سنان بن سعد أو سعد بن سنان عن أنس، بل تابعه عليه: أخشن السدوسى عن أنس مرفوعًا: (لا يدخل الجنة منكم إلا رحيم، قالوا: يا رسول اللَّه كلنا رحيم، قال: ليس رحمة أحدكم نفسه وأهل بيته حتى يرحم الناس) أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١١٠٥٩]، وفى «الآداب» [رقم ٣٣]، بإسناد صحيح إلى أخشن به . . . .

وأخشن شيخ غائب الصفة، لم يرو عنه سوى واحد، ولم يوثقه إلا ابن حبان وحده، وقد ذكره الحافظ الحسينى فى «الإكمال» وقال: «مجهول» وللحديث شاهد عن أبى هريرة مرفوعًا به نحو اللفظ الماضى: عند ابن راهويه [٤٠١]، ومن طريقه الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٣/ ٢٣٥٤].

وسنده منكر، وله شاهد آخر، ولكن من مراسيل الحسن البصرى عند الحسين بن حرب فى زوائده على زهد ابن المبارك [رقم ٩٩٠]، وإسناده ثابت إليه، إلا أن مراسيل الحسن كالماء إذا قبضت عليه، والثابت فى هذا الباب، إنما هو مثل حديث جرير البجلى عند الشيخين: (لا يرحم اللَّه من لا يرحم الناس) واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: الراوى عن ابن إسحاق هذا الحديث: (عبد الرحمن بن محمد) هو المحاربى الثقة المعروف؛ وقد وصفه أحمد والعجلى بالتدليس، فربما أعله بعضهم بعنعنته، وليس بشىء؛ لكون تدليسه من قبيل الإرسال الخفى، ولو صح أنه يدلس الإسناد؛ فهو مقل منه؛ بحيث لا يليق الإعلال بعنعنته أصلاً، فانتبه يا رعاك اللَّه.

٤٢٥٩- حَدَّثَنَا أبو علي الحسن- صاحبٌ لنا- حدّثنا يونس، حدّثنا ليثٌ، عن يزيد ابن أبي حبيب، عن ابن سنانٍ، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**الْمُسْتَبَّانِ مَا قَالا، فَعَلَى الْبَادِئِ حَتَّى يَعْتَدِيَ الْمَظْلُومُ**».

٤٢٥٩- **صحيح**: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٤٢٤]، و القضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٣٢٩]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٦/ ٤٣]، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» [رقم ٣٣]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/ ١٦٧]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به.

قلتُ: قد اختلف على يزيد في سنده، فرواه عنه ابن لهيعة فقال: عن يزيد بن أبي حبيب عن أنس به . . . ، وأسقط منه: (سنان بن سعد) هكذا أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» [١/ رقم ٢٤٨]، من طريق الوليد بن الوليد الشامي عن ابن ثوبان عن الحضرمي عن يزيد بن أبي حبيب به . . .

قال الطبراني: «هكذا روى ابن ثوبان عن الحضرمي، وهو عبد اللَّه بن لهيعة».

قلتُ: الوجه الأول هو المحفوظ عن يزيد، وابن لهيعة حاله معروفة إلا أن الآفة ليست منه، فالوليد الشامي مختلف فيه، وهو من رجال «اللسان» [٦/ ٢٢٨]، وابن ثوبان هو عبد الرحمن ابن ثابت الدمشقي تكلم في حفظه جماعة، وهو من رجال «التهذيب» وقد خولف فيه، خالفه ابن وهب أبو عبد الرحمن المصري الحافظ، فرواه عن ابن لهيعة -مقرونًا مع الليث وعمرو بن الحارث- عن يزيد عن سنان بن سعد عن أنس به . . . على الصواب عند القضاعي في «الشهاب».

ومدار الإسناد على (سنان بن سعد) وهو شيخ ضعيف مختلط صاحب مناكير، وقد مضى كلام النقاد عنه في الحديث السابق [برقم ٤٢٥٣]، لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه . . . منها حديث أبي هريرة عند مسلم وجماعة، ويأتي عند المؤلف [برقم ٦٤٨١، ٦٥١٨]، ومنهم حديث عياض بن حمار عند أحمد [٤/ ١٦٢]، وجماعة، ورجاله ثقات؛ لكن اختلف في سنده. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: شيخ المؤلف (أبو علي الحسن) هو ابن عيسى بن ماسرجس النيسابوري الثقة الورع الصالح، من رجال مسلم وأبي داود والنسائي؛ ولم يعرفه الهيثمي في «المجمع» [٨/ ١٤٤]، فانتبه.

٤٢٦٠- حَدَّثَنَا أبو علي الحسن، حدّثنا يونس، حدّثنا ليثٌ، عن يزيد، عن سعد بن سنان، عن أنس، عن النبى ﷺ، كان يقول: «**بَيْنَ يَدَى السَّاعَةِ فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِى كَافِرًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا وَيُمْسِى مُؤْمِنًا، وَيَبِيعُ قَوْمٌ دِينَهُمْ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا يَسِيرٍ**».

٤٢٦١- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا معاذ بن معاذ، عن سليمان التيمى، عن أبى مجلز، عن أنس بن مالك، قال: قنت رسول اللَّه ﷺ شهرًا فى صلاة الصبح بعد الركوع، يدعو على رعلٍ وذكوان.

٤٢٦٠- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٢١٩٧]، والحاكم [٤/ ٤٨٥]، وابن أبى شيبة [٣٠٤١٤، ٣٧٢١٦]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [رقم ٤٨]، والفريابى فى «صفة المنافق» [رقم ١٠٤]، ومن طريقه الذهبى فى «سير النبلاء» [٨/ ١٣٨]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبى حبيب عن سنان بن سعد عن أنس به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» وقال الذهبى: «هذا الحديث حسن عال» وقال المباركفورى فى «التحفة» [٦/ ٣٦٧]: «ولم يحسنه الترمذى، والظاهر أنه حسن» وتبعه الإمام فى «الصحيحة» [٢/ ٤٦٩]، فقال: «وهو كما قال -يعنى المباركفورى- فإن سعد بن سنان وثقه ابن معين وحسبك به».

قلتُ: وترك أحمد حديثه، وأسقطه النسائى، وضعفه جماعة آخرون، وحسبك بهذا كله، والتحقيق: أن سنان بن سعد هذا شيخ ضعيف صاحب مناكير، وقد رماه ابن معين بالاختلاط مع توثيقه له، وقد بسطنا كلام النقاد عليه فى الحديث الماضى [برقم ٤٢٥٣]، والحديث هنا سكت عليه الحاكم والذهبى، إلا أنه صحيح ثابت لشواهده عن جماعة من الصحابة به نحوه. . . منهم أبو هريرة عند مسلم وجماعة، ويأتى عند المؤلف [برقم ٦٥١٥]، ومنهم: جندب ابن عبد اللَّه البجلى. . . وقد مضى حديثه [برقم ١٥٢٣].

وفى الباب عن أبى موسى الأشعرى وأبى أمامة والنعمان بن بشير وابن عمر وابن عباس، وحذيفة بن اليمان، والضحاك بن قيس وغيرهم.

٤٢٦١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٩٥٨، ٣٨٦٨]، ومسلم [٦٧٧]، والنسائى [١٠٧٠]، وأحمد [٣/ ١١٦، ٢٠٤]، وابن حبان [١٩٧٣]، وأبو عوانة [رقم ١٧٤٧]، وابن أبى شيبة =

٤٢٦٢- حَدَّثَنَا زهير بن حرب، حدّثنا جريرٌ، عن سليمان، عن أبي مجلز، عن أنس بن مالك، قال: قنت رسول اللَّه ﷺ شهراً بعد الركوع، يدعو على رعلٍ، وذكوان، وعصية عصتَ اللَّه ورسوله.

٤٢٦٣- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن معاذ بن معاذ، حدّثنا المعتمر، عن أبيه، عن أبي مجلز، عن أنس بن مالك، قال: قنت رسول اللَّه ﷺ شهراً بعد الركوع، يدعو على رعلٍ، وذكوان، وعصية عصت اللَّه ورسوله.

٤٢٦٤- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا معاذ بن معاذ، حدّثنا سليمان التيمي، عن أبي مجلزٍ، عن أنسٍ، أن رسول اللَّه ﷺ قنت شهراً، يدعو على رِعْلٍ، وذكوان.

= [٦٩٨٠]، والبيهقي في «سننه» [٣١٤٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٣٦]، و[٣/ ١١٣]، والسراج في «مسنده» [١١٥/ ١]، كما في «الإرواء» [٢/ ١٦١]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٣٧٠]، وأبو جعفر ابن البختري في «جزء من أماليه» [رقم ١/ ضمن مجموع مؤلفاته]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٤٤]، وجماعة من طرق عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أنس به . . . وزاد مسلم والنسائي وأبو عوانة وابن عساكر وأبو نعيم وابن حبان والبيهقي: (ويقول: عصية عصت اللَّه ورسوله) وهو رواية للبخاري وأحمد والمؤلف؛ وليس عند ابن أبي شيبة قوله: (بعد الركوع) ومثله البخاري في الموضع الأول، وكذا الطحاوي وأبي نعيم في الموضع الأول وأبي عوانة وهو رواية للمؤلف؛ وزاد ابن حبان وحده: (يدعو على حي من أحياء العرب. . . .) بعد قوله: (قنت شهراً بعد الركوع) وهو رواية لأبي نعيم وحده.

قال أبو نعيم: «صحيح ثابت من حديث سليمان، رواه عنه الأئمة والأعلام، منهم: الثوري وزائدة وغيرهما».

قلتُ: وسليمان هو ابن طرخان الإمام العالم العامل، وأبو مجلز: هو لاحق بن حميد الثقة المأمون. غمزه ابن معين وقال: (مضطرب الحديث) فما التفت له أحد، وقد احتج به الشيخان. وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٢٨٣٢، ٢٩٢١، ٣٠٢٨، ٣٩٩٤، ٤٠٢٦، ٤٠٣١]، وانظر الآتي [برقم ٤٢٨٦].

٤٢٦٢ : ٤٢٦٤- صحيح: انظر قبله.

٤٢٦٥- حَدَّثَنَا محمد بن بحر البصرى فى بلهجيم، حدّثنا عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبى رواد، عن ابن جريج، عن المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنَ الآيَةِ وَالسُّورَةِ يَتَعَلَّمُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يَنْسَاهَا**».

٤٢٦٥- منكر: أخرجه أبو داود [٤٦١]، والترمذى [٢٩١٦]، وابن خزيمة [١٢٩٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤١١٠]، وفى «الشعب» [٢/ رقم ١٩٦٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٦٢]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ١٢٣٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٥/ ٥٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٤/ ١٣٥-١٣٦]، وابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ١١٦]، والخطيب فى «الجامع» [١/ ١٠٩]، وغيرهم من طرق عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد عن ابن جريج عن المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب عن أنس به . . . .

قال الترمذى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وذاكرتُ به محمد بن إسماعيل -يعنى به البخارى- فلم يعرفه، واستغربه، قال محمد -يعنى البخارى-: ولا أعرف للمطلب بن عبد اللَّه سماعًا من أحد من أصحاب النبى ﷺ، إلا قوله: «حدثنى من شهد خطبة النبى ﷺ وسمعت عبد اللَّه بن عبد الرحمن -يعنى الدارمى- يقول: لا نعرف للمطلب سماعًا من أحد من أصحاب النبى ﷺ -قال عبد اللَّه- يعنى الدارمى-: وأنكر علىُّ بن المدينى أن يكون المطلب سمع من أنس».

ونقل ابن الجوزى فى «المتناهية» عقب روايته عن الدارقطنى أنه قال: (ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئًا، يقال: كان يدلسه عن ابن [أبى] سبرة [بالأصل: (ابن ميسرة) وهو تصحيف، والتصويب نقلناه عن ابن رجب فى «فتح البارى» [٣/ ٢٦١]، وهو عن الدارقطنى]، وغيره من الضعفاء، وقال ابن عبد البر فى «التمهيد» عقب روايته: «وليس هذا الحديث مما يحتج به لضعفه».

وقد سئل ابن المدينى عن هذا الحديث كما نقله عنه الخطيب فى «الكفاية» [٢/ رقم ١١٥٥/ طبعة دار الهدى]، فقال: «ابن جريج لم يسمع من المطلب بن عبد اللَّه بن حنطب، كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبى يحيى -يعنى شيخ الشافعى- عنه» وقال النووى فى «الخلاصة» [١/ ٣٠٧]: «رواه أبو داود والترمذى بإسناد فيه ضعف؛ ولم يضعفه أبو داود، وضعفه الترمذى» =

٤٢٦٦- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا عبد الحكيم بن منصور، حدّثنا زياد بن أبي حسان، قال: سمعت أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ أَغَاثَ مَلْهُوفًا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ ثَلاثًا وَسَبْعِينَ حَسَنَةً: وَاحِدَةً مِنْهُنَّ يُصْلِحُ اللَّهُ بِهَا لَهُ أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، وَاثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي الدَّرَجَاتِ**».

= وقال المنذري في «تهذيب السنن» بعد أن حكى كلام الترمذي الماضي: «وفي إسناده عبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي مولاهم المكي، وثقه يحيى بن معين، وتكلم فيه غير واحد» ونحوه قال في «ترغيبه» [١/ ١٢٣].

ونقل المناوي عن الزين العراقي أنه قال: «استغربه البخاري -يعني هذا الحديث، - لكن سكت عليه أبو داود» كذا في «الفيض» [٤/ ٣١٣]، وعزاه الحافظ في «الفتح» [٩/ ٨٦]، إلى أبي داود والترمذي، ثم قال: (في إسناده ضعف) وقال في النكت الظراف [١/ ٤٠٧]، بعد أن حكى الانقطاع بين المطلب وأنس: «وغفل ابن خزيمة عن علته، فأخرجه في «المساجد» من صحيحه»..

قلتُ: والحاصل: أن الحديث معلول بأربع علل:

١- الانقطاع بين المطلب وأنس.

٢- الانقطاع بين ابن جريج والمطلب.

٣- اختلاف النقاد بشأن عبد المجيد بن أبي رواد.

٤- الاختلاف في سنده على ابن أبي رواد تارة، وعلى ابن جريج تارة أخرى، وقد استوفينا الكلام على هذه العلل وشواهد الحديث في كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وخلاصته: أن الحديث منكر سندًا ومتنًا، واللَّه المستعان.

٤٢٦٦- **باطل**: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٧٦٧٠]، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» [رقم ٢٩، ٩٦]، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ٤٢٠]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٩٠]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٨٢/ ٩٦]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [ص ٢٢٢]، والبزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٩٥٠/ كشف الأستار]، والبخاري في «تاريخه» [٣/ ٣٥٠]، وابن حبان في «المجروحين» [١/ ٣٠٦]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٧٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٩/ ١٣٨، ١٣٩]، وغيرهم من طرق عن زياد بن أبي حسان عن أنس به... نحوه... =

. . . . . .

= قال البزار: «لا نعلم روى زياد عن أنس إلا هذا». .

قلتُ: وفى ترجمة زياد: ساق البخارى هذا الحديث بطرفه الأول فقط؛ ثم قال: «لا يتابع عليه» وقال العقيلى: (لا يعرف إلا به) وقال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين»: «كان ممن يروى أحاديث مناكير كثيرة، وأوهامًا كثيرة؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» ثم ساق له هذا الحديث.

وأخرجه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٢/ ١٧١]، من طريق العقيلى فى «الضعفاء» ثم قال: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم بوضعه زياد، وكان شعبة شديد الحمل عليه» ثم نقل تضعيفه عن العقيلى وابن حبان؛ وزاد: «وقال الدارقطنى: متروك» وأورده ابن طاهر المقدسى فى «التذكرة» [رقم ٧٥٤]، وقال: «فيه زياد بن أبى حسان، كان شعبة يرميه بالكذب».

قلتُ: نقل ذلك الحاكم عن شعبة، وقبل ذلك قال: «روى عن أنس وعمر بن عبد العزيز وغيره أن له أحاديث موضوعة» كما فى ترجمة زياد من «الميزان» ونقل الحافظ فى «اللسان» [٢/ ٤٩٤]، عن النقاش أنه قال: «روى عن أنس أحاديث موضوعة» وقال أبو نعيم فى «الضعفاء» [ص ٨٣]: «روى عن أنس وغيره المناكير . . . لا شىء» وسئل عنه أبو حاتم الرازى كما فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٥٣٠]، فقال: «شيخ منكر الحديث؛ يكتب حديثه ولا يحتج به».

قلتُ: وبه أعله جماعة، وقد رواه عنه: عبد الحكيم بن منصور وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى وحجاج ابن نصير، وعون بن عمارة، وقرة بن حبيب.

وتابعهم: مسلمة بن الصلت الشيبانى على مثله عند الإسماعيلى فى «المعجم» [رقم ١٩٨]، ومن طريقه الخطيب فى «تاريخه» [٦/ ٤١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [/ ١٧١ ٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٩٤]، وغيرهم.

واختلف عليه فى سنده؛ فرواه عنه روح بن عبادة [وقد سقط روح من سند ابن عدى] على الوجه الماضى عن زياد بن أبى حسان عن أنس به . . . ، وخالفه محمد بن عقبة السدوسى، فرواه عنه فقال: حدّثنا مسلمة بن الصلت حدّثنا يزيد بن أبى زياد، سمع أنسًا بالمدينة عن النبى ﷺ: «من أغاث ملهوفًا . . .).

هكذا أخرجه البخارى فى «تاريخه» [٣/ ٣٥٠]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٩/ ١٣٩]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/ ١٢٢]. =

٤٢٦٧ - حَدَّثَنَا محمد بن إسحاق المسيبى، حدّثنا يزيد بن هارون، عن العلاء بن محمد الثقفى قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: كنا مع رسول اللَّه ﷺ بتبوك، فطلعت الشمس بضياء وشعاع ونور لم يرها طلعت فيما مضى بمثله، فأتى جبريل النبى ﷺ، فقال: «**يَا جِبْرِيلُ، مَالِى أَرَى الشَّمْسَ الْيَوْمَ طَلَعَتْ بِضِيَاءٍ وَنُورٍ وَشُعَاعٍ لَمْ أَرَهَا طَلَعَتْ فِيمَا مَضَى**؟» قال: إن ذلك أن معاوية بن معاوية الليثى مات بالمدينة اليوم، فبعث اللَّه إليه ألف ملك يصلون عليه، قال: «**وَفِيمَ ذَاكَ**؟!» قال: قال: كان يكثر قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، فى الليل والنهار، وفى ممشاه، وقيامه وقعوده، فهل لك يا رسول اللَّه أن أقبض لك الأرض فتصلى عليه؟ قال: «**نَعَمْ**»، فصلى عليه.

= هكذا أبدل (زياد بن أبى حسان) بـ: (زياد بن أبى زياد) والاول هو المحفوظ بلا شك، ومحمد ابن عقبة السدوسى وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ١٠٠]، إلا أن أبا حاتم قد ضعفه وترك حديثه، وكذا ترك حديثه أبو زرعة وقال: «لا أحدث عنه» كما فى «الجرح والتعديل» [٨/ ٣٦]، والحديث حديث (زياد بن أبى حسان) وبه يعرف، وقد يكون مسلمة بن الصلت قد اضطرب فيه، فقد قال أبو حاتم عنه: «شيخ بصرى متروك الحديث» وضعفه الأزدى، وقال ابن عدى: «ليس بالمعروف» كما فى ترجمته من «اللسان» [٦/ ٣٣]، وخالف ابن حبان، وذكره فى ثقاته [٩/ ١٨٠]، ولا التفات له.

وللحدث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . ، وكلها تالفة، وكذا له شواهد كلها ساقطة أيضًا، راجع «اللألئ المصنوعة» [٢/ ٧٢-٧٣]، و«تنزيه الشريعة» [٢/ ١٣٥، ١٣٦]، و«الضعيفة» [٢/ ٨٧]، و[٢/ ١٧١]، والحديث باطل بهذا اللفظ. واللَّه المستعان. .

٤٢٦٧ - **باطل**: أخرجه البيهقى فى «سننه» [٦٨٢٣]، وفى «الدلائل» [رقم ١٩٩٨]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٥٤٩٤]، وابن سنجر فى «مسنده» كما فى «الإصابة» [٦/ ١٦٠]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٤٤٧]، وابن الأعرابى كما فى «الإصابة» أيضًا [٦/ ١٦٠]، ومن طريقه ابن عبد البر أيضًا [١/ ٤٤٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٨١]، -وعنده معلقًا- والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٣٤٢]، والثعلبى فى «تفسيره» [١٤/ ٢٦٢]، وابن عساكر فى «المعجم» [١١٧٧]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٠٢]، =

. . . . . .

= وابن سعد فى «الطبقات» كما فى «نصب الراية» [٢/ ٢٠٥]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «صفوة الصفوة» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٠٣]، وابن الضريس فى «فضائل القرآن» [رقم ٢٦٤]، وابن أبى الدنيا.

ومن طريقه ابن الجوزى أيضًا فى «المتناهية» [١/ ٢٩٨]، وحاجب الطوسى فى «فوائده» كما فى «الإصابة» [٦/ ١٦٠]، وغيرهم من طريقين عن العلاء بن زيد أبى محمد الثقفى عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وعند آخرين باختصار، وعند ابن الضريس: (قال جبريل للنبى ﷺ: هل لك أن تصلى عليه؟! قال: نعم؛ فقبض جبريل الأرض، ونَحَّى عن طريق رسول اللَّه ﷺ كل حجر ومدر، حتى صلى عليه) وقد زاد قبل ذلك: (قال: استكثروا منها -يعنى من تلاوة: «قل هو اللَّه أحد» -فإنها نسبة ربكم، من قرأ منها خمسين مرة رفع اللَّه له خمسين ألف درجة، وحط عنه خمسين ألف سيئة، وكتب له خمسين ألف حسنة، ومن زاد زاده اللَّه . . .).

قال النووى فى «الخلاصة» [٢/ ٩٦٤]: «اتفقوا على ضعفه -يعنى هذا الحديث- ممن ضعفه البيهقى قال: العلاء هذا يحدث عن أنس بمناكير، قال البخارى: هو منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم وابن عدى وغيرهما، أنه منكر الحديث. وقال البيهقى: وروى أيضًا من رواية أخرى ضعيفة» وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصح، قال العقيلى: العلاء بن زيد الثقفى لا يتابعه أحد على هذا الحديث، إلا من هو مثله أو دونه، قال أبو الوليد الطيالسى: كان العلاء كذابًا».

وقال ابن كثير فى «تفسيره» [٨/ ٥٢٦/ طبعة دار طيبة]: بعد أن عزاه للمولف وساقه من طريقه: (وكذا رواه الحافظ أبو بكر البيهقى فى كتاب: «دلائل النبوة» من طريق يزيد بن هارون عن العلاء أبى محمد، وهو متهم بالوضع) وقال فى «السيرة النبوية» [٤/ ٢٦/ طبعة دار المعارف]، بعد أن ساقه من طريق البيهقى: «وهذا الحديث فيه غرابة شديدة ونكارة، والناس يسندون أمره إلى العلاء بن زيد هذا، وقد تكلموا فيه» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٦٣٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه العلاء بن زيد أبو محمد الثقفى وهو متروك».

قلتُ: وقد ساق ابن حبان هذا الحديث فى ترجمة (العلاء أبى محمد الثقفى) ثم قال: «حديث منكر لم يتابع عليه؛ ولست أحفظ من أصحاب النبى ﷺ أحدًا يقال له: معاوية بن معاوية الليثى، وقد سرق هذا الحديث شيخ من أهل الشام، فرواه عن بقية عن محمد بن زياد عن أبى أمامة بطوله». =

٤٢٦٨- حَدَّثَنَا محمد بن إبراهيم السامى، بعبادان، حدّثنا عثمان بن الهيثم، مؤذن مسجد الجامع بالبصرة عندى، عن محبوب بن هلال، عن عطاء بن أبى ميمونة، عن أنس ابن مالك، قال: نزل جبريل على النبى ﷺ قال: ماتَ معاوية بن معاوية الليثى، فتحب أن تصلىَ عليه؟ قال: «نَعَمْ»، قال: ضرب بجناحه الأرض فلم يبق شجرةٌ ولا أكمةٌ إلا تضعضعت، فرفع سريره، فنظر إليه فكبر عليه وخلفه صفان من الملائكة، فى كل صف سبعون ألف ملك، فقال النبى ﷺ: «يَا جِبْرِيلُ، بِمَ نَالَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ مِنَ اللَّهِ؟» قال: بحبه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وقراءته إياها ذاهبًا وجائيًا، وقائمًا وقاعدًا، وعلى كل حالٍ.

= وبالعلاء بن زيد أبى محمد الثقفى: قد أعله جماعة؛ منهم ابن القيم فى «الزاد» [١/ ٥٠٠]، فقال: «لا يصح؛ فى إسناده العلاء بن زيد، ويقال: ابن زيدل، قال ابن المدينى: كان يضع الحديث» وكذا أعله به الحافظ فى «الإصابة» [٦/ ١٦٠]، فقال: «والعلاء أبو محمد هو ابن زيد الثقفى واه» ورأيت النووى أيضًا قد ذكر الحديث فى المجموع [٥/ ٢٥٣]، ثم قال: «هو حديث ضعيف ضعفه الحفاظ منهم البخارى فى «تاريخه» والبيهقى، واتفقوا على ضعف العلاء هذا، وأنه منكر الحديث» . .

قلتُ: وهذا الشيخ أسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، ولم أر البخارى قد نص على ضعف حديثه هذا فى ترجمته من «تاريخه الكبير» [٦/ ٥٢٠]، كما يقول النووى، فلعله فعل ذلك فى بعض تواريخه الأخرى، وللحديث طريق آخر بنحوه عن أنس أيضًا، وهو الآتى:

٤٢٦٨- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [١٩/ رقم ١٠٤٠]، والبيهقى فى «سننه» [٦٨٢٤]، وفى «الدلائل»» [رقم ١٩٩٩]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٢٦٢٤]، وابن الضريس فى «فضائل القرآن» [رقم ٢٦٢]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٥٤٩٥]، وسمويه فى «فوائده» وابن منده فى «المعرفة» كما فى «الإصابة» [٦/ ١٥٩]، وغيرهم من طرق عن عثمان بن الهيثم عن محبوب بن هلال عن عطاء بن أبى ميمونة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد ابن الضريس فى أوله: (كان النبى ﷺ بالشام؛ فهبط عليه جبريل . . .) وعنده أيضًا: (فى كل صف ستمائة ألف) بدل: (فى كل صف سبعون ألف ملك).

قال ابن كثير فى «السيرة النبوية» [٤/ ٢٧/ طبعة دار المعارف]، بعد أن ساقه من طريق البيهقى: =

= «وهذا أيضًا منكر من هذا الوجه»، وقال فى «تفسيره» [٤/ ٧٣٣]: «ومحبوب بن هلال قال أبو حاتم الرازى: ليس بالمشهور، وقد روى هذا من طرق أخر، تركناها اختصارًا، وكلها ضعيفة» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ١٤٨]: «رواه أبو يعلى، والطبرانى فى «الكبير» وفى إسناد أبى يعلى: محمد بن إبراهيم بن العلاء، وهو ضعيف جدًا، وفى إسناد الطبرانى محبوب بن هلال، قال الذهبى: لا يعرف، وحديثه منكر».

قلتُ: غفل الهيثمى عن كون (محبوب بن هلال) موجودًا فى سند المؤلف أيضًا، ثم سها عن عثمان بن الهيثم راويه عن (محبوب)، وهو شيخ صدوق صالح على أوهام له!، لكن الطامة ما ذكره أبو حاتم الرازى قال: (كان صدوقًا؛ غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلقن) وأجارك اللّه من حديث المتلقنين، وهو من رجال «التهذيب».

وشيخه (محبوب بن هلال) ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ٥٢٩]، لكن مضى قول أبى حاتم عنه: «ليس بالمشهور» ومضى أيضًا قول الذهبى فى «ميزانه»: «محبوب بن هلال: عن عطاء بن أبى ميمونة: لا يعرف، وحديثه منكر، ومقدار ما يرويه غير محفوظ) قال الحافظ فى «اللسان» [٥/ ١٧]: (وحديثه المشار إليه - يعنى فى كلام الذهبى- هو فى قصة لمعاوية بن معاوية الذى مات بالمدينة؛ فصلى عليه النبى ﷺ بتبوك، وحديثه علم من أعلام النبوة».

قلتُ: ويُسْتَشَمُّ من سياق كلام الحافظ أنه لا يحمل على (محبوب) وغفل عن كون البخارى قد أنكر عليه هذا الحديث، وقال: «لا يتابع عليه» كما نقله عنه ابن عدى فى ترجمة (محبوب) من «الكامل» [٦/ ٤٤٤]، ثم إن الحافظ استرسل فى الكلام على حديث محبوب وقال: (وله طرق يُقوِّى بعضها بعضًا».

كذا، وما درى: أن طرقه كلها مناكير فضلاً عن أن تكون ضعيفة، وكذا شواهده لا يثبت منها شىء قط، وقد قال العقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٣٤٢]: «والرواية فى هذا فيها لين» وبعده قال ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٤٤٨]، بعد أن ساق طرقًا من هذه الطرق والشواهد: «أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية، ولو أنها فى الأحكام لم يكن فى شىء منها حجة» وقد مضى أيضًا قول ابن كثير: «وقد روى هذا من طرق أخر تركناها اختصارًا، وكلها ضعيفة».

قلتُ: وقد استوفينا تخريج هذه الطرق والشواهد فى كتابنا «غرس الأشجار» ولا يثبت فى هذا الباب شىء.

٤٢٦٩- حَدَّثَنَا أبو طالب عبد الجبار بن عاصم، حدّثنا أبو المليح الرقي، عن الوليد ابن زروان، عن أنس بن مالك، قال: وضأت رسول اللَّه ﷺ، فلما غسل وجهه أخذ كفًا من ماء، فخلل لحيته بها من باطنها، وقال: «**هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى**».

٤٢٦٩- ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أبو داود [١٤٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٢٥٠]، وتمام في فوائده [رقم ٧٢٥]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ١٧٦]، وفي الأنوار في شمائل المختار [رقم ٤٨٥]، والضياء في «المختارة» [٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠]، وأبو عبيد في الطهور [رقم ٢٨١]، وغيرهم من طرق عن أبي المليح الرقي عن الوليد بن زوران - ويقال: (زروان) - عن أنس به . . . نحوه . . . ولفظ أبي داود ومن طريقه البيهقي والبغوي: (أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفًا من ماء؛ فأدخله تحت حنكه؛ فخلل به لحيته، وقال: هكذا أمرني ربي عز وجل)، ولفظ أبي عبيد: (وضأت رسول اللَّه ﷺ فلما غسل وجهه، أخذ كفًا من ماء فأدخله من تحت لحيته؛ فخلل لحيته، ثم قال: هكذا أمرني اللَّه، أو قال: هكذا أمرني ربي).

قال النووي في «الخلاصة» [١/ ١٠٦]: «رواه أبو داود ولم يضعفه» ومثله قال في «المجموع» [١/ ٣٧٦]، وزاد: «وإسناده حسن أو صحيح» وقال الحافظ في «النكت» [١/ ٤٢٣]: «أخرجه أبو داود وإسناده حسن؛ لأن الوليد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلتُ: قد ضعفه أنت في التقريب [١/ ٥٨٢]. . فقلتُ: «ليِّن الحديث) ثم عدت في «التلخيص» [١/ ٨٦]، وقلتَ: «رواه أبو داود، وفي إسناده: الوليد بن زروان وهو مجهول الحال».

فأيش هذا الاضطراب؟! وليس لك سلف في تليينه أصلاً، ولا في يدك برهان على ضعفه البتة، أما تجهيلك له؛ فنعم؛ فقد رأينا لك سلفًا في هذا، فقال أبو محمد الفارسي في «المحلى» [٢/ ٣٥]: «أما حديث أنس: فإنه من طريق الوليد بن زوران، وهو مجهول» وتابعه على ذلك أبو الحسن الفاسي في «بيان الوهم».

وتعقبهما الشمس ابن القيم في حاشيته على «السنن» [١/ ١٦٧]، فقال: «وفي هذا التعليل نظر؛ فإن الوليد هذا روى عنه جعفر بن برقان، وحجاج بن منهال، وأبو المليح الحسن بن عمر الرقي وغيرهم! ولم يعلم فيه جرح»، وعبارة ابن القطان الفاسي كما نقلها عنه المناوي في «فيضه» [٥/ ١١٥]، هكذا: «فيه الوليد بن زروان: مجهول لا يعرف بغير هذا الحديث» ورد عليه شيخ الإسلام القشيري في «الإمام» كما في «نصب الراية» [١/ ٢٣]، فقال: =

٤٢٧٠- حَدَّثَنَا علىّ بن الحسين الخواص، حدّثنا بقية، عن عثمان بن زفر، عن عبد الملك بن عبد العزيز، سمع أنس بن مالك: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَصْدُقْهَا، فَإِنْ سَبَقَهَا فَلا يُعْجِلْهَا**».

٤٢٧١- حَدَّثَنَا ابن جامعٍ محمدٌ أبو عبد اللَّه بن أبى كاملٍ، حدّثنا الحسن بن

= «والوليد بن زروان روى عنه جماعة، وقول ابن القطان: «إنه مجهول» هو على طريقته فى طلب زيادة التعديل مع رواية جماعة عن الراوى».

قلتُ: وزيادة التعديل ثابتة بذكر ابن حبان له فى «الثقات» [٧/ ٥٥٠]، فكأن ابن القطان لم يظفر بذلك، والظاهر عندى: أن الوليد صدوق حسن الحديث كما جزم به الإمام فى «الإرواء» [١/ ١٣٠]، وقد أفرط الذهبى فى «الكاشف» فقال: «ثقة» ثم عاد وتناكد فى «الميزان» [٤/ ٣٣٨]، وقال: «ما ذا بحجة، مع أن ابن حبان وثقه» وهذا تناقض أو تراجع، مع أننا نوافقه على ذلك فى الجملة، ونقر بأن الوليد ليس بالحجة، ولا شطر الحجة، إنما هو دون الثقة وفوق المقبول.

وإنما علة الحديث عندى: هى قول الآجرى فى «سؤالاته أبا داود» [٢/ ٢٦٥]: «سألت أبا داود عن الوليد بن زوران حدث عن أنس قال: لا ندرى سمع من أنس أم لا».

قلتُ: ومع نفى أبى داود لعلمه بمعرفة سماع الوليد من أنس؛ فإنى لم أجد أحدًا من المتقدمين قد نص على سماعه منه، وكون ابن أبى حاتم قد ترجمه فى «الجرح والتعديل» [٩/ ٤]، ثم نقل عن أبيه أنه قال: «روى عن أنس بن مالك» لا يدل ذلك على السماع كما هو معروف وكم روى الأعمش عن أنس أحاديث كثيرة، وهو لم يسمع منه حرفًا.

وللحديث بنحو لفظه: طرق أخرى عن أنس، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا: وكلها مناكير على التحقيق. أما مطلق تخليل اللحية: فهذا له طرق أيضًا عن أنس، وشواهد عن جماعة من الصحابة.. وقد حسن بعضها الإمام البخارى شيخ حفاظ الأمة، وتابعه جماعة؛ وخالف فى ذلك الإمام أحمد وأبو حاتم الرازى وجماعة، فجزموا بأنه (لا يصح فى هذا الباب شىء) وقد استوفينا تخريج أحاديث الباب مع كلام النقاد عليها فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٢٧٠- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢٠٠].

٤٢٧١- حسن: أخرجه النسائى [١٤٤٧]، وأحمد [٣/ ١٤٤، ١٦٨]، وابن أبى شيبة [١٣٩٨٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤١٨]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ١٢٨]، والطبرى فى=

موسى، حدّثنا الليث بن سعد، حدّثنا بكير بن عبد اللَّه، عن محمد بن عبد اللَّه بن أبي سليم، عن أنس بن مالك، قالَ: صليت مع النبي ﷺ بمنًى ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدراً من إمارته.

٤٢٧٢ - **حَدَّثَنَا** محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا هشام ابن حسان، عن عبد اللَّه بن دهقان، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله، أو يشرب بشماله.

= «تهذيب الآثار» [رقم ٤٧٩]، و«الضياء في المختارة» [رقم ٢٥٩٨، ٢٥٩٩]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد اللَّه الأشج عن محمد بن عبد اللَّه بن أبي سليم عن أنس به . . . وهو عند البخاري مختصراً بطرف من أوله فقط، وقد زاد النسائي وأحمد وابن أبي شيبة والطحاوي والضياء قوله: (ومع أبي بكر) قبل قوله: (ومع عمر . . .) وزاد الطحاوي في آخره: (ثم أتمها بعد ذلك) وليست الجملة المتعلقة بعثمان -رضي اللَّه عنه- عند الضياء.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح، رجاله ثقات رجال الشيخين سوى محمد بن عبد اللَّه بن أبي سليم، فلم يرو عنه سوى بكير الأشج وحده، لكن وثقه النسائي؛ وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٣٦٧]، وقد تصحَّفتْ كنية جده: (أبي سليم) عند النسائي وأحمد في الموضع الثاني إلى: (أبي سليمان) وعند ابن أبي شيبة إلى: (بن أسلم).

وقد توبع عليه الليث بن سعد: تابعه عمرو بن الحارث المصري كما ذكرناه في «غرس الأشجار» وللحديث طرق أخرى عن أنس به . . . لكن دون هذا التمام، وقد مضى بعضها [برقم ٣٦٣٣، ٣٦٣٥]، وفي الباب عن ابن مسعود وغيره.

٤٢٧٢- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٢٠٢]، وابن أبي شيبة [٢٤٤٣٩]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٢٧٢، ٢٢٧٣]، وغيرهم من طرق عن هشام بن حسان عن عبد اللَّه -ويقال: (عبيداللَّه)- بن الدهقان عن أنس به . . .

وزاد ابن أبي شيبة: (فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله) ورواه عنه المؤلف بتلك الزيادة في الآتي. وفي رواية لأحمد [٣/ ٢٠٢]: (أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله). فقط.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف، ومن هذا الطريق أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٢٥٣]، مثل سياق المؤلف هنا؛ وقال الهيثمي في «المجمع» [٥/ ٢٤]: «رواه أحمد والطبراني في =

. . . . . .

= «الأوسط» وفيه عبيد اللَّه أو عبد اللَّه بن دهقان، روى عنه روح -يعنى ابن عبادة- عن هشام بن حسان، ولم يُضعِّفه أحد؛ وبقية رجاله رجال الصحيح».

وابن دهقان هذا: مع الاختلاف فى اسمه، فلم يوثقه معتبر، ولم يذكروا راويًا عنه سوى هشام ابن حسان وحده، نعم نص ابن حبان فى ترجمته من «ثقاته» [٥/ ٦٨]، على أن هِشام بن عروة قد روى عنه أيضًا. قال الحافظ فى «التعجيل» [ص ٢٢٠]: «إن كانت رواية هشام بن عروة عنه محفوظة؛ فقد تبين أنه ليس بمجهول».

قلتُ: يعنى ليس بمجهول العين، كأنه يرد بهذا على شيخ شيوخه: الحافظ الحسينى؛ فإنه ذكره فى «الإكمال» وقال: «مجهول».

وعلى كل حال: فالرجل يدور حاله بين الجهالتين، فإن زالت عنه إحداهما لزمته الأخرى، أعنى زوال جهالة عينه. وقد اختلف فى سنده أيضًا، فرواه جماعة من «الثقات»: منهم روح بن عبادة ويزيد بن هارون وأسد بن عبيدة وعبد الأعلى النرسى وخالد بن الحارث وغيرهم كلهم عن هشام بن حسان على الوجه الماضى؛ وخالفهم جميعًا: هشام بن عمار، فرواه عن هقل بن زياد فقال: عن هشام بن حسان عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعًا بلفظ: (ليأكل أحدكم بيمينه، وليشرب بيمينه؛ وليأخذ بيمينه، وليعط بيمينه؛ فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله، ويعطى بشماله، ويأخذ بشماله).

هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٢٦٦]، قال: حدّثنا هشام بن عمار ثنا الهقل بن زياد به...

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٦٠]: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»..

قلتُ: كذا قال، وقبله صحح سنده المنذرى فى «ترغيبه» [٣/ ٩٣]، والصواب أن هذا إسناد منكر، والمحفوظ فيه هو الوجه الأول؛ والغالط فيه: هو هشام بن عمار، فهو مع صدقه وعلمه كان قد تغير لما كبر وشاخ، حتى صار ألعوبة فى أيدى جماعة من سفهاء أهل الشام، كلما لقنوه تَلَّقن، وهذه مصيبة لا كاشف لها.

وقد سئل أبو حاتم الرازى عن هذا الطريق كما فى «العلل» [رقم ١٢٥٨]، فقال: «هذا خطأ، وكذا حدّثناه هشام -يعنى ابن عمار- وقد حدثنى الأنصارى - هو القاضى الإمام البصرى- عن هشام بن حسان عن عبيد اللَّه بن دهقان مولى أنس عن أنس عن النبى ﷺ».

قلتُ: فهذا هو الصواب عن هشام. لكن للحديث -بلفظ المؤلف مع الزيادة- شواهد عن =

٤٢٧٣- **حَدَّثَنَا** أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان، عن عبد اللَّه بن دهقان، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ**».

٤٢٧٤- **حَدَّثَنَا** موسى بن محمد بن حيان البصري، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا هشامٌ، عن عبد اللَّه بن دهقان، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله، أو يشرب بشماله.

٤٢٧٥- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا يونس بن بكير، عن سعيد بن ميسرة، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَقَدْ مَرَّ بِالصَّخْرَةِ مِنَ الرَّوْحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا حُفَاةً عَلَيْهِمُ الْعَبَاءَةُ، يَؤُمُّونَ بَيْتَ اللَّهِ الْعَتِيقَ، مِنْهُمْ مُوسَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ**».

= جماعة من الصحابة، مضى منها حديث عمر [برقم ٢٠٧]، وحديث جابر [برقم ٢٢٥٩]، ويأتي حديث ابن عمر [برقم ٥٥٦٨، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥]، وهو حديث ثابت.

٤٢٧٣- صحيح: انظر قبله.

٤٢٧٤- صحيح: انظر قبله.

٤٢٧٥- منكر: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٥٠٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن ميسرة، وهو ضعيف».

قلتُ: تسامح الهيثمي مع الرجل، وإلا فهو ساقط البتة. قال أبو حاتم والبخاري: «منكر الحديث) وقال الحاكم: (روى عن أنس موضوعات، وكذبه يحيى القطان» وقبله قال ابن حبان في «المجروحين» [١/ ٣١٦]: «يقالك إنه لم ير أنسًا، وكان يروى عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه، كأنه كان يروى عن أنس عن النبي ﷺ ما يسمع القصاص يذكرونها في القصص» وقال ابن عدي في «الكامل» [٣/ ٣٨٧]: «عامة ما يرويه عن أنس أحاديث يتفرد هو بها عنه، وما أقل ما يقع فيها مما لا يرويها غيره، وهو مظلم الأمر» وذكره جماعة في «الضعفاء» وهو من رجال «اللسان» [٣/ ٤٥].

وللحديث شواهد تالفة عن جماعة من الصحابة، يأتي منها حديث أبي موسى الأشعري [برقم ٧٢٣١، ٧٢٧١].

٤٢٧٦- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حماد بن زيد، حدّثنا سلمٌ العلوى، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: لما نزلت آية الحجاب كنت أُدخل كما كنت أدخل، فقال لى رسول اللّه ﷺ: «وَرَاءَكَ يَا بُنَىَّ».

٤٢٧٦- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٣، ٢٢٧، ٢٣٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٧٩٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٣٣٤]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨٧٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٢٩]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٢٣١]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن سلم بن قيس العلوى عن أنس به . . . .

وقد زاد الطحاوى قوله: (رويدًا . . . .) قبل قوله: (وراءك يا بنى) وفى رواية لابن عدى: (لما نزلت آية الحجاب أرسل رسول اللّه ﷺ الستر بينى وبينه، وقال: وراءك يا بنى . . .)

قلتُ: قد توبع عليه حماد بن زيد: تابعه جرير بن حازم عن سلم العلوى عن أنس قال: (كنت أخدم رسول اللّه ﷺ فكنت أدخل عليه بغير إذن؛ فجئت ذات يوم؛ فدخلت عليه؛ فقال: يا بنى، إنه قد حدث أمر فلا تدخل علىّ إلا بإذن).

أخرجه أحمد [٣/ ٢٠٩] -واللفظ له- والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٨٠٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٣٣٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ عقب رقم ٧٧٩٥]، والحارث فى «مسنده» [٢/ رقم ٨٠١]، وابن نصر فى تعظيم قدر الصلاة [٢/ رقم ٨٧٣]، والمزى فى «تهذيبه» [١١/ ٢٣٩]، وغيرهم.

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٥]: (هذا إسناد فيه مقال، سلم بن قيس العلوى قال النسائى: ليس بالقوى، قيل: كان ينظر فى النجوم، وقال ابن معين: ضعيف؛ وقال البخارى: تكلم فيه شعبة؛ وباقى رجال الإسناد ثقات».

قلتُ: وبسلم هذا أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٢١١]، وقال: «هو ضعيف» وفى ترجمته: ساق له ابن عدى هذا الحديث مع الآتى -وغيرهما- من «الكامل» ثم قال: و«سلم العلوى قليل الحديث جدًا، ولا أعلم له جميع ما يروى إلا دون خمسة أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف؛ ولا سيما إذا لم يكن فى مقدار ما يروى متن منكر».

قلتُ: كأنه يتوقف بشأنه، ثم أسند عن ابن معين أنه وثقه، فاختل النقْل عن ابن معين فى ذلك، فقد سبق أنه ضعفه، نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٤/ ٢٦٣]، والجمهور على =

٤٢٧٧- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا سلمٌ العلوى، قال: سمعت أنس ابن مالك، قال: قُربتٌ إلى رسول اللَّه ﷺ صحفةٌ فيها قرعٌ، وكان يعجبه، قال: فلقد رأيته يدخل إصبعه يلتمس القرع، قال: فدخل عليه رجلٌ، فرأى عليه أثر صفرة فكرهها رسول اللَّه ﷺ، وكان لا يواجه رجلاً فى وجهه بشىءٍ يكرهه، فلما قام، قالَ لبعض القوم: «**لَوْ أَمَرْتُمْ هَذَا أَنْ يَدَعَ هَذِهِ الصُّفْرَةَ**»!.

= تضعيفه، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» وقد قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [١/ ٣٤٣]: «منكر الحديث على قلته؛ ولا يحتج به إذا وافق الثقات؛ فكيف إذا انفرد بالطامات».

وللحديث طريق آخر عن أنس قال: (أنا أول الناس علمًا بآية الحجاب؛ لما نزلت قال لى رسول اللَّه ﷺ: لا تدخل على النساء، فما مر علىَّ يوم كان أشد منه) أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [٢/ رقم ٧٦٤]، وعنه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٦٧] من طريق كوشاذ بن شهمردان الأصبهانى عن محمد بن يحيى النيسابورى عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح ابن كيسان عن الزهرى عن أنس به . . .

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين سوى شيخ الطبرانى: (كوشاذ بن شهمردان) فلم أجد له ترجمة سوى عند أبى نعيم وحده فى «أخبار أصبهان»، وساق له هذا الحديث فقط، ولم يذكر فيه شيئًا، فهو شيخ أصبهانى مجهول، ولو ثبت طريقه هذا: لكان شاهدًا جيدًا لطريق (سلم بن قيس).

وللحديث طرق كثيرة ثابتة عن أنس به نحوه . . . لكن دون نهى النبى ﷺ -لأنس- خاصة- بمثل الألفاظ الماضية: (وراءك يا نبى) أو: (لا تدخل علىّ إلا بإذن) أو: (لا تدخل على النساء).

والحديث معناه محفوظ دون هذه الحروف، فانظر الماضى [برقم ٣٣٣٢، ٣٦٦٦، ٣٩١٨، ٣٩٢٤]، واللَّه المستعان.

٤٢٧٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [٤١٨٢]، و[٤٧٨٩]، وأحمد [٣/ ١٣٣، ١٥٤، ١٦٠]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٤٣٧]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٠٦٤]، و[١٠٠٦٥]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٢٣٥، ٢٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٢٩]، والطيالسى=

٤٢٧٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريرى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا إسماعيل بن أبى خالد، عن أبى داود، عن أنس بن مالك، قال: سئل رسول اللَّه ﷺ: كيف يحشر الناس على وجوههم؟ فقال: «**إِنَّ الَّذِى أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ**».

٤٢٧٩- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا يزيد، أخبرنا إسماعيل بن أبى خالد، عن أبى داود الأعمى، عن أنس بن مالك، قال: سئل رسول اللَّه ﷺ: كيف يحشر الناس على وجوههم؟ قال: «**إِنَّ الَّذِى أَمْشَاهُمْ عَلَى أَقْدَامِهِمْ قَادِرٌ أَنْ يُمْشِيَهُمْ عَلَى وُجُوهِهِمْ**».

= [٢١٢٦]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨١٠٠]، وفى «الآداب» [رقم ١٦٦]، و«الدلائل»» [رقم ٢٥٨]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٤٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٢٨]، والمزى فى «تهذيبه» [١١/ ٢٣٨]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ١٤٤]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٧١٢]، والبغوى فى «الأنوار» [رقم ٢٢٨]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن سلم بن قيس عن أنس به . . .

وهو عند الجميع -سوى النسائى فى الموضع الأول- وأبى الشيخ وابن عدى- بنحو شطره الثانى فقط، وشطره الأول بنحوه فقط عند أحمد [٣/ ١٦٠، ٢٠٤]، قال أبو داود: «سلم ليس هو علويًا، كان يبصر فى النجوم، وشهد عند عدى بن أرطأة على رؤية الهلال؛ فلم يجز شهادته».

قلتُ: وبه أعله الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ٣٠٤]، وقبله ابن مفلح فى «الآداب الشرعية» [١/ ٣٧٩]، وسلم بن قيس العلوى: ضعفه الجمهور من نقاد الأئمة كما مضى فى الحديث قبله؛ وهو الذى اعتمده الحافظ فى «التقريب» فقال: «ضعيف». واللَّه المستعان.

٤٢٧٨و ٤٢٧٩- **صحيح**: أخرجه الحاكم [٢/ ٤٣٧]، والطبرى فى «تفسيره» [٩/ ٣٨٧]، وأحمد [٣/ ١٦٧]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/ رقم ٤٩١]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٧٨٩]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن أبى خالد [وقد تصحف عند أحمد إلى: (إسماعيل ابن عمر) فلم يعرفه المعلق على (طبعة مؤسسة الرسالة) من «المسند» [٢٠/ ١٣١]، فانتبه]، عن أبى داود الأعمى عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد مظلم، وأبو داود الأعمى هو نفيع بن الحارث السبيعى الهمدانى الأعمى، كذبه ابن معين والساجى وغيرهما، وتركه الآخرون، وهو مكشوف الحال جدًا، =

٤٢٨٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن الأصم، قال: سمعت أنس بن مالكٍ، يقول: كان رسول اللَّه ﷺ، وأبو بكرٍ، وعمر، لا ينقصون التكبير.

٤٢٨١- حَدَّثَنَا زهيرٌ، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن الأصم، عن أنسٍ، أن النبي ﷺ، وأبا بكرٍ، وعمر، وعثمان، كانوا يتمون التكبير، إذا رفعوا وإذا وضعوا.

= وقد اختلف في سنده، فرواه يعلىّ بن عبيد، ويزيد بن هارون وابن نمير وغيرهم عن إسماعيل ابن أبي خالد عن أبي داود عن أنس به . . .

وخالفهم: الثوري أبو عبد اللَّه، فرواه عن إسماعيل فقال: أخبرني من سمع أنس بن مالك يقول. . . . ، وساق الحديث، فأسقط منه (أبا داود الأعمى) وأبدله بآخر مبهم.

هكذا أخرجه الطبري في «تفسيره» [٩/ ٣٨٧]، لكن الإسناد إلى الثوري مغموز، ولو صح، فيمكن أن يفسر هذا المبهم الذي سمع منه إسماعيل عن أنس، بكونه هو نفسه (أبا داود الأعمى).

وعلى كل حال: فالحديث صحيح ثابت؛ فقد رواه قتادة عن أنس به نحوه . . . كما مضى عند المؤلف [برقم ٣٠٤٦]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا.

٤٢٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١١٩، ١٢٥، ١٣٢، ١٧٩، ٢٦٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٣٢٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٢١]، وابن أبي شيبة [٢٤٧٧]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠]، وأبو قرة موسى بن طارق في «سننه» كما في «الإعلام» للعلاء مغلطاي [١/ ١٤٦٢]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن عبد الرحمن بن الأصم عن أنس به . . . ولفظ البيهقي: (كان رسول اللَّه ﷺ -وأبو بكر وعمر وعثمان- رضي اللَّه عنهم يتمون التكبير إذا رفعوا، وإذا وضعوا) وهو رواية لأحمد والضياء والمؤلف في الآتي؛ ولفظ موسى بن طارق: (كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يتمون التكبير في الصلوات كلها كلما خفضوا للسجود، وكلما رفعوا، وإذا قاموا من الجلوس للركعتين) ونحوه عند الطحاوي.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم، وعبد الرحمن بن الأصم من رجال مسلم؛ وقد وثقه جماعة. وللحديث طرق أخرى به نحوه.

٤٢٨١- صحيح: انظر قبله.

٤٢٨٢- حَدَّثَنَا العباس بن الوليد النرسى، حدّثنا يحيى بن سعيد القطان، عن نوفل، قال: دخلنا على أنس، فقلنا: حدّثنا ما سمعت من رسول اللَّه ﷺ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ حَرُمَ عَلَى النَّارِ، وَحَرُمَتِ النَّارُ عَلَيْهِ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَحُبٌّ فِي اللَّهِ، وَأَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ فَيَحْتَرِقَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ**».

٤٢٨٣- حَدَّثَنَا أبو همام، حدّثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدّثنا سعيد بن خالد ابن أبى طويل القرشى، قال: سمعت أنس بن مالك يحدث، عن رسول اللَّه ﷺ، أنه قال: «**مَنْ حَرَسَ لَيْلَةً عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عِبَادَةِ رَجُلٍ فِي أَهْلِهِ أَلْفَ سَنَةٍ، السَّنَةُ ثَلاثُ مِائَةٍ وَسِتُّونَ يَوْمًا، كُلُّ يَوْمٍ أَلْفُ سَنَةٍ**».

٤٢٨٢- **حسن**: أخرجه أحمد [٣/ ١١٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٣٩٠]، وابن النجارفى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٣/ ١٨٧]، وغيرهم من طريقين عن نوفل بن مسعود عن أنس به . . . نحوه . . . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ ونوفل روى عنه ثلاثة من الثقات الأثبات، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥/ ٤٧٩]، ولم يغمزه أحد بشىء، ولا رأيت له شيئًا منكرًا، فحديثه على السلامة إن شاء اللَّه، وقد أغرب الهيثمى، فقال فى «المجمع» [١/ ٢١٧]: «ونوفل بن مسعود لم أر من ذكر له ترجمة إلا أن المزى قال فى ترجمة يحيى القطان: روى عن نوفل بن مسعود صاحب أنس».

قلتُ: كذا قال أبو الحسن، والرجل مترجم فى «تاريخ البخارى» [٨/ ١٠٩]، و«الجرح والتعديل» [٨/ ٤٨٨]، و«ثقات ابن حبان» [٥/ ٤٧٩]، والأخير هو عمدة الهيثمى فى توثيق جماعة كثيرة من الأغمار، فكيف فاته الوقوف عليه فيه؟!

والحديث رواه قتادة وثابت البنانى وأبو قلابة ونعيم المجمر وغيرهم عن أنس به نحوه . . . لكن دون قوله: (حرم على النار وحرمت النار عليه) فعندهم مكانها: (وجد حلاوة الإيمان . . .) أو: (طعم الإيمان . . .) أو: (حلاوة الإسلام . . .) فانظر الماضى [برقم ٢٨١٣، ٣٠٠٠، ٣١٤٢، ٣٢٥٦، ٣٢٥٩، ٣٢٧٩].

وأخشى أن يكون لفظ هؤلاء هو المحفوظ دون لفظه هنا، لكن ينقدح فى صدرى أن يكون نوفل ابن مسعود قد حفظه عن أنس هكذا، واللَّه ربى أعلم. وهو المستعان على كل حال.

٤٢٨٣- **باطل**: مضى الكلام عليه [برقم ٣٩٧٤].

٤٢٨٤- حَدَّثَنَا أحمد بن المقدام العجلي، حدّثنا محمد بن حمدان، حدّثنا الحارث ابن زياد، عن أنس بن مالك، قال: خرجنا مع النبي ﷺ في جنازة، فرأى نسوةً، فقال: «**أَتَحْمِلْنَهُ؟**» قلن: لا، قال: «**تَدْفِنَّهُ؟**» قلن: لا، قال: «**فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ**».

٤٢٨٥- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا نوح بن قيس، حدّثنا أشعث الحداني، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «**قَالَ رَبُّكُمْ: مَنْ أَذْهَبْتُ كَرِيمَتَيْهِ، ثُمَّ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ، كَانَ ثَوَابُهُ الْجَنَّةَ**».

٤٢٨٦- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا حماد بن زيدٍ، حدّثنا حنظلة بن

٤٢٨٤- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٠٥٦].

٤٢٨٥- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢٨٣]، والطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٤٤٧]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٩٦١]، والخطيب في «تاريخه» [١٤/ ٤٤٦]، وفي «موضح الأوهام» [١/ ٢٢٩]، والحافظ في «تغليق التعليق» [٥/ ٣٥]، وغيرهم من طرق عن نوح بن قيس عن أشعث بن جابر الحداني عن أنس به . . . وعند البيهقي: (لم أرض له إلا الجنة) بدل قوله: (كان ثوابه الجنة).

قلتُ: وهذا إسناد حسن لولا أن ابن حبان قد نفى سماع أشعث الحداني من أنس، كما نقله عنه الحافظ في «التهذيب» [١/ ٣٥٥]، فقال: «قال ابن حبان في «الثقات»: ما أراه سمع من أنس»، ولم أجد قول ابن حبان في ترجمة أشعث من «الثقات» [٦/ ٦٢]، فاللَّه أعلم.

ثم عثرت عليه في ترجمة (بسطام بن حريث الأصفر) من ثقاته [٦/ ١١٢]، وفيها: «وما أرى الأشعث سمع أنسًا» ولم ينفرد به أشعث، بل تابعه على نحوه جماعة عن أنس به . . . فانظر الماضي [برقم ٣٧١١، ٤٢١١، ٤٢٣٧]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٣٦٥].

٤٢٨٦- منكر: أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٢٤٤]، والخطابي في غريب الحديث [١/ ٣٠٤]، وابن أخي ميمي في «فوائده» [ص ١٣٥]، والبزار في «مسنده» [١/ رقم ٥٥٨/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن حنظلة السدوسي عن أنس به . . . وزاد الخطابي في أوله: (اللَّهم قاتل كفرة أهل الكتاب . . .). =

عبداللَّه، عن أنس، أن النبى ﷺ قنت فى صلاة الصبح بعد الركوع، قال: فسمعته يدعو فى قنوته على الكفرة، قال: وسمعته يقول: «**وَاجْعَلْ قُلُوبَهُمْ كَقُلُوبِ نِسَاءٍ كَوَافِرَ**».

٤٢٨٧- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا حماد بن زيد، عن حنظلة، عن أنسٍ، قال: قيل: يا رسول اللَّه، أينحنى بعضنا لبعضٍ إذا التقينا؟ قال: «**لا**»، قال: فيلتزم بعضنا لبعضٍ؟ قال: «**لا**»، قال: فيصافح بعضنا لبعضٍ؟ قال: «**تَصَافَحُوا**».

= قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ عن أنس إلا من حديث حنظلة».

قلتُ: وحنظلة هذا هو أبو عبد الرحيم البصرى السدوسى؛ وقد اختلف فى اسم أبيه على أقوال، وقد ضعفه الجماعة، اللَّهم إلا أن ابن حبان قد تغيَّر فيه رأيه، فذكره مرة فى «الثقات» [٤/ ١٦٧]، ثم عاد وأدرجه فى «المجروحين» [١/ ٢٦٦-٢٦٧]، وقال: «اختلط بآخرة حتى كان لا يدرى ما يحدث، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، تركه يحيى القطان» ثم أسند عن ابن معين أنه ضعفه؛ وقد قال أحمد: «يروى عن أنس أحاديث مناكير» وقال أيضًا وقد سئل عنه: «ذاك منكر الحديث، يحدث بأعاجيب» وقد رماه غير واحد بالاختلاط، فالرجل تالف، أما قول الساجى عنه: «صدوق» يعنى فى نفسه، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٣٣١].

والحديث منكر بهذا السياق والتمام؛ أما القنوت وحده فذا صحيح ثابت محفوظ.

٤٢٨٧- منكر: أخرجه الترمذى [٢٧٢٨]، وابن ماجه [٣٧٠٢]، وأحمد [٣/ ١٩٨]، و البيهقى فى «سننه» [١٣٣٥١]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٨٩٦٢، ٨٩٦٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٨١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٢١٧]، وأبو سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٤]، وأبو إسحاق الهاشمى فى «أماليه» [رقم ٢٠]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٣٥]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٣٦٦، ٣٧٠]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٢/ ٤١٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٢٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١، ١٥، ١٦]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٨٨٧]، ومن طريقه الشجرى أيضًا فى «أماليه» [ص ٣٦١]، وعزاه الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٢٤٨]، إلى محمد بن يوسف الفريابى فى «ما أسند الثورى» [١/ ٤٦/ ٢]، والباغندى فى «حديث شيبان وغيره» [١٩١/ ١]، وأبى محمد المخلدى فى «الفوائد» [٢٣٦/ ٢]، والضياء المقدسى فى «المصافحة» [٣٢/ ٢]، وفى المنتقى من مسموعاته بمرو [٢/ ٢٨]، وأبى بكر الشافعى أيضًا فى «الرباعيات» [١/ ٩٣/ ٢]، =

= وغيرهم من طرق عن حنظلة السدوسي عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وليس قوله: (تصافحوا) عند الجميع سوى الطحاوي وابن ماجه والهاشمي وابن أخي ميمي رواية لابن عبد البر؛ وعند الأكثرين مكانها قوله ﷺ: (نعم) زاد أحمد: (إن شاء) وهي رواية للشجري؛ وزاد أبو سعيد النقاش وابن عدي في آخرة قول أنس: (ورخص فيه) لفظ النقاش؛ ولفظ ابن عدي: (ورخص في ذلك) وعند البيهقي في آخره من الموضع الثاني في «الشعب»: (وسئل عن المصافحة فرخص فيها) وعنده خلط في أوله، وليس عند ابن ماجه ولا الطحاوي وأبي الشيخ: ذكر الالتزام، وهو رواية لابن عدي وابن عبد البر والبيهقي في «الشعب».

قلتُ: وهذا إسناد منكر، لكن قال الترمذي عقب روايته: «هذا حديث حسن» وقد تعقبه السراج بن الملقن في «بدره المنير» [٧/ ٥١٧]، قائلاً: «قلتُ: وفي حسنه نظر؛ لأن في إسناده: حنظلة بن عبيد اللَّه البصري راوي هذا الحديث عن أنس، وليس له في الترمذي وابن ماجه غير هذا الحديث، وقد ضعفوه ونسبوه إلى الاختلاط، قال أحمد: هو ضعيف منكر الحديث، يحدث بأعاجيب ومناكير، منها: «قلنا: أينحني بعضنا لبعض؟!» وقال يحيى بن سعيد: «تركته على عمد، وكان قد اختلط»، ونسبه ابن معين وابن حبان إلى الاختلاط أيضًا، زاد ابن حبان: و«إنه اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير» لكنه خالف فذكره في «ثقاته» أيضا».

قلتُ: ابن حبان معذور، كأنه لم ير لحنظلة ما يضعف به أول الأمر؛ فذكره على شرطه في «الثقات» ثم وقف له بعد ذلك على مناكير بعضها لا يطاق، فلم ير بدًا من إدراجه في «المجروحين» [١/ ٢٦٦-٢٦٧]، مع كشف حاله، ثم نقل ابن الملقن عن عبد الحق الإشبيلي أنه قال في «أحكامه»: «حنظلة هذا يروى مناكير، وهذا الحديث مما أنكر عليه، وكان قد اختلط» وبه أعله البيهقي أيضًا، فقال عقب روايته في «سننه»: (هذا ينفرد به حنظلة السدوسي، وقد كان اختلط، تركه يحيى القطان لاختلاطه) ونحوه قال في: «الشعب».

وقال الحافظ في «التلخيص» [٣/ ١٤٩]، بعد أن عزا الحديث لجماعة: (وحسنه الترمذي، واستنكره أحمد؛ لأنه من رواية السدوسي وقد اختلط، وتركه يحيى القطان).

■ **والحاصل**: أن حنظلة هذا شيخ ضعيف، وحديثه هذا أنكره عليه الإمام أحمد كما نقله عنه العقيلي في «الضعفاء» [١/ ٢٨٩]، بالإسناد الصحيح إليه؛ وكذا ساقه له ابن عدي في ترجمته من «الكامل» وكان قبل ذلك نقل في أول ترجمته عن الإمام أحمد أنه سئل عن حنظلة فقال: «روى عن أنس أحاديث مناكير». وكذا ضعفه النسائي وجماعة. =

٤٢٨٨- **حَدَّثَنَا** إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا حنظلة، عن أنس، أن امرأةً أتت النبى ﷺ فمسح وجهها، وكانوا يأتونه فيمسح وجوههن ويدعو لهن، فقالت: يا رسول اللَّه، طأطئ يدك، قال: فدفعها، وقال: «**إِلَيْكِ عَنِّى**».

= أما قول الساجى عنه: «صدوق»، يعنى فى نفسه، فقول الإمام عنه فى «الصحيحة»: «مثله يستشهد به» ليس ينفعه هنا أصلاً؛ لكونه صاحب مناكير عن أنس خاصة، كما سبق من كلام أحمد؛ وقد أنكر عليه هذا الحديث، ومناكير الضعفاء لا يستشهد بها، بل محلها فى (القمامة).

ثم قال الإمام: (ويقوى حديثه عند المتابعة، وقد وجدت له متابعين ثلاثة، . .) ثم ساق ثلاث متابعات كلها مناكير على التحقيق، ونزيد عليه متابعة رابعة عند أبى الشيخ فى «الطبقات» [٢/ ٤١٥]، وسندها منكر أيضًا، وما يزداد هذا الحديث بطرقه إلا وهنًا، بل وفى متنه نكارة أيضًا، أشار إليها الحافظ فى «الدراية» [٢/ ٢٣٢]، وشرحناها فى غير هذا المكان؛ إذا عرفت هذا: علمت أن قول النووى فى فتاويه [ص ٦٩/ طبعة المكتب الإسلامى]: «وقد ثبت عن أنس -رضى اللَّه عنه- قال. . .» وساق الحديث، من تسمحاته المعروفة، وكم له منها أزواج! واللَّه المستعان.

٤٢٨٨- **منكر**: أخرجه ابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ١٣٦]، من طريق إسحاق بن أبى إسرائيل عن حماد بن زيد عن حنظلة السدوسى عن أنس به . . . . .

قلتُ: وهذا إسناد منكر مثل الذى قبله، وحنظلة صاحب مناكير عن أنس، كما نص عليه الإمام أحمد، وضعفه سائر النقاد؛ وقد اختلف فى إسناده، فرواه ابن أبى إسرائيل على الوجه الماضى؛ وخالفه مسدد بن مسرهد، فرواه عن حماد فقال: عن حنظلة السدوسى به . . . مرسلاً، ليس فيه (أنس) هكذا أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٣٩٢٣]، ومسدد فى التثبُّت كالأسطوانة، فلعل حنظلة قد اضطرب فيه، لكن الوجه الأول عنه هو المشهور؛ وهكذا رواه عنه عبد الوارث بن عبد الصمد عن أنس به موصولاً، أخرجه ابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٥٧]، وقال البوصرى: «هذا إسناد صحيح» كذا، وغفل عن (حنظلة)، وهكذا تزوغ الأبصار، ثم تكلف تأويلاً سمجًا لظاهر الحديث، فقال: «قلتُ: لعلها -يعنى المرأة المذكورة فى الحديث- كانت من مواليه أو من نسائه».

قلتُ: دعنا من هذا، فالإسناد منكر، ولو صح؛ فما كانت نكارة متنه الشديدة مدفوعة بمثل ما قاله «الشهاب» أبو العباس الكتانى.

٤٢٨٩- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا حمادٌ، قال: سمعت حنظلة بن عبدالله، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قيل: يا رسول الله، أينحنى بعضنا لبعض إذا التقينا؟ قال: «**لا**»، قلت: فيلتزمٌ بعضنا لبعضٍ؟ قال: «**لا**»، قال: فيصافح بعضناً بعضًا؟ قال: «**نَعَمْ**».

٤٢٩٠- حَدَّثَنَا أبو سعيد الأشج، حدّثنا عقبة بن خالد، حدثنى عنبسة القاص، حدّثنا حنظلة، عن أنس بن مالكٍ، قال رسول الله ﷺ: «**عُمُرُ الذُّبَابِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَالذُّبَابُ كُلُّهُ فِى النَّارِ**».

٤٢٩١- حَدَّثَنَا صالح بن حرب أبو معمر، حدّثنا سلام بن أبى خبزة، حدّثنا حنظلة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنَ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الثُّومِ وَالْبَصَلِ فَلا يَقْرَبَنَّ مِنْ مُصَلانَا، وَلْيَأْتِنِى أَمْسَحْ وَجْهَهُ وَأُعَوِّذْه**».

٤٢٩٢- حَدَّثَنَا واصل بن عبد الأعلى الكوفى، حدّثنا ابن فضيل، عن عبد الرحمن ابن إسحاق، عن الحسين بن أبى سفيان، عن أنس بن مالكٍ، قال: زارَ رسول الله ﷺ أم

٤٢٨٩- منكر: مضى آنفًا قبل الماضى [برقم ٤٢٨٧].

٤٢٩٠- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢٣١].

٤٢٩١- **باطل بهذا التمام**: قال الهيثمى فى «المجمع»[٢/ ١٢٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه سلام بن أبى خبزة وهو ضعيف جدًا».

قلتُ: بل رماه ابن المدينى بالوضع، وترجمته مظلمة فى «الميزان» ولسانه [٣/ ٥٧]، وشيخه حنظلة هو السدوسى الضعيف عندهم، والحديث صحيح محفوظ دون تلك الزيادة فى آخره: (وليأتنى أمسح وجهه وأعوذه) فهو باطل بها، والله المستعان.

٤٢٩٢- **ضعيف**: أخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٧٢٥]، وابن سعد فى «الطبقات» [/ ٤٢٦ ٨]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٠٦٧]، والبزار فى «مسنده» [٤/ رقم ٣٠٩٦/ كشف الأستار]، وغيرهم من طريقين عن عبد الرحمن بن إسحاق أبى شيبة الواسطى عن حسين بن أبى سفيان [وعند البزار: (ابن أبى شعبان) وهو تصحيف] عن أنس به... وفى أوله عند البزار: (رأى رسول الله ﷺ أم سليم وهى تصلى فى بيتها فقال: يا أم سليم...). =

سليم فصلى فى بيتها صلاة تطوع، فقال: «**يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، إِذَا صَلَّيْتِ الْمَكْتُوبَةَ، فَقُولِي: سُبْحَانَ اللَّهِ عَشْرًا، وَاللَّهُ أَكْبَرُ عَشْرًا، ثُمَّ سَلِي مَا شِئْتِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ لَكِ: نَعَمْ، ثَلاثَ مَرَّاتٍ**».

= قال البزار: «لا نعلم يروى عن حسين إلا عبد الرحمن بن إسحاق، ولم يحدث عنه إلا حديثين، أسند أحدهما».

قلتُ: وعبد الرحمن وشيخه ضعيفان، أما شيخه حسين بن أبى سفيان: ذكره البخارى فى «الضعفاء» [ص٣٣]، وقال: «حديثه ليس بمستقيم» وقال أيضًا: «فيه نظر» كما نقله عنه ابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٣٥٤]، وقال أبو حاتم الرازى: «هو مجهول ليس بالقوى» كما فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٥٤]، وضعفه الدولابى وابن الجارود والساجى كما فى ترجمته من «اللسان» [٢/ ٢٨٤].

أما ابن حبان فقد خالف الجميع، وذكره فى «الثقات» [٤/ ١٥٥]، فما صنع شيئًا، والراوى عنه (عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى) هو أبو شيبة الكوفى الضعيف المشهور، بل قال أحمد وأبو حاتم وغيرهما: «منكر الحديث» زاد أحمد: «ليس بشىء» وقد وهاه بعضهم، وبه وحده أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ١٢٦]، وهو قصور منه.

وقد اختلف فى سنده على عبد الرحمن أيضًا، فرواه عنه القاسم بن مالك المزنى ومحمد بن فضيل على الوجه الماضى؛ لكن اختلف على القاسم فيه، فرواه عنه فروة بن أبى المغراء على اللون السابق عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حسين بن أبى سفيان عن أنس به . . .، وخالفه عامر بن سعيد، فرواه عنه فقال: عن عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد بن أبى حسين عن أنس، فسمَّى شيخ عبد الرحمن فيه: (سعيد بن أبى حسين) بدل: (حسين بن أبى سفيان) هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٠٦٧].

والأول هو المحفوظ، وعامر بن سعيد هو الخراسانى أبو حفص: ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٦/ ٣٢٢]، ثم نقل عن أبيه أنه قال عنه: «صدوق» وكذا ترجمه أبو بكر ابن ثابت فى «تاريخه» [١٢/ ٢٤٠]، وسكت عنه، لكن فروة بن أبى المغراء أوثق منه، فذا شيخ ثقة من رجال البخارى والترمذى؛ فقوله هو المتَّبع؛ لاسيما وقد رواه ابن فضيل على الوجه الأول عن عبد الرحمن عن حسين بن أبى سفيان عن أنس به . . . =

= و(سعيد بن أبي حسين)، لم أظفر له بترجمة بعد البحث، وكأنه شخص لا وجود له إلا في مخيلة (عامر بن سعيد) وحده، وقد يكون القاسم بن مالك -وهو المزني الكوفي- هو الذي اضطرب في اسم شيخ شيخه، فهو مختلف فيه، وثقه جماعة، وضعفه أبو حاتم وزكريا الساجي وغيرهما.

والوجه الأول: هو الذي صححه أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٠٦٧]، وأيَّده برواية ابن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حسين بن أبي سفيان عن أنس به . . . .

وقال: «وهذا أصح، عن حسين بن أبي سفيان عن أنس عن النبي ﷺ».

وقد سقط ذكر (أنس) من طريق ابن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحاق عن حسين بن أبي سفيان به . . . ، في مطبوعة كتاب (علل ابن أبي حاتم) فصار وكأنه مرسل من هذا الطريق، ولم يفطن لهذا: المحدث أبو إسحاق الحويني في «نافلته» [رقم ٤٤]، فزعم أن ابن فضيل قد خالف القاسم ابن مالك في وصْله، ورواه مرسلاً، وجرى على ظاهر ما رآه في «العلل»، وليس هذا بشيء؛ لأن الحديث عند المؤلف والبزار من طريق ابن فضيل موصولاً، ولا مجال لأن يتفذلك بعضهم، فيزعم أن ما وقع في «العلل» ربما كان من قبيل الاختلاف في سنده على ابن فضيل؛ لأن سياق كلام أبي زرعة هناك يُقضُّ هذا التفذلك قَضًّا، فهو إنما ذكر رواية ابن فضيل: للتدليل على صحة قول من سمى شيخ عبد الرحمن بن إسحاق فيه بـ(حسين بن أبي سفيان) وليس: (سعيد بن أبي حسين).

ثم قال المحدث أبو إسحاق: «وهو ضعيف -يعني الحديث- كيفما دار؛ لأن حسين بن أبي سفيان مجهول، . . .» كذا قال واقتصر عليه، وغفل عن الراوي عنه (عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي) فعاكس بذلك النور الهيثمي.

وللحديث طريق آخر يرويه عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي طلحة عن أنس به نحوه . . . . عند الترمذي والنسائي وجماعة؛ والمحفوظ فيه مرسل كما شرحناه في (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار) وراجع «الضعيفة» [٨/ ١٦٥].

وللحديث شواهد لكن دون هذا السياق جميعًا، واللَّه المستعان؛ ثم ظفرت بطريق ثان عن أنس به نحوه . . . عند أبي سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» [رقم ٢١]، وسنده مظلم جدًا، واستيفاء الكلام عليه في «غرس الأشجار» أعاننا اللَّه على إتمامه بخير.

٤٢٩٣- حَدَّثَنَا منصور بن أبى مزاحم، حدّثنا عمر بن أبى خليفة، عن ضرار بن مسلم، قال: سمعته ذكره، عن أنس بن مالك، قال: أوصانى رسول اللَّه ﷺ قال: «**يَا أَنَسُ، أَسْبِغِ الْوُضُوءَ يُزَدْ فِى عُمُرِكَ، يَا أَنَسُ صَلِّ صَلاةَ الضُّحَى، فَإِنَّهَا صَلاةُ الأَوَّابِينَ مِنْ قَبْلِكَ، يَا أَنَسُ، سَلِّمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، يَا أَنَسُ، سَلِّمْ عَلَى مَنْ لَقِيتَ مِنْ أُمَّتِى تَكْثُرْ حَسَنَاتُكَ، يَا أَنَسُ، أَكْثِرِ الصَّلاةَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ يُحِبَّكَ حَافِظَاكَ، يَا أَنَسُ، بِتْ وَأَنْتَ طَاهِرٌ، فَإِنْ مُتَّ مُتَّ شَهِيدًا، يَا أَنَسُ، وَقِّرِ الْكَبِيرَ، وَارْحَمِ الصَّغِيرَ**».

٤٢٩٤- حَدَّثَنَا أبو سعيد الأشج، قال: حدثنى عقبة بن خالد، قال: حدثنى يوسف ابن إبراهيم التميمى، أنه سمع أنس بن مالك، يقول: سئل رسول اللَّه ﷺ: أى أهل بيتك أحب إليك؟ قال: «**الْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ**»، قال: فكان يقول لفاطمة: «**ادْعِى ابْنَىَّ**»، فيشمهما ويضمهما إليه.

٤٢٩٣- منكر: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٤٤]، وابن أبى الدنيا فى «قيام الليل» [رقم ٣٤٧]، من طريق عمر بن أبى خليفة عن ضرار بن مسلم الباهلى عن أنس به . . . وهو عند ابن أبى الدنيا مختصراً بجملة: (يا أنس: أكثر الصلاة بالليل والنهار تحفظك الحفظة) وهذا لفظه.

قلتُ: هذا إسناد منكر، وضرار بن مسلم هذا: شيخ لا يعرف؛ ونكرة لا تتعرف، وقد رأيت الحافظ قد ساق هذا الحديث -إشارة- فى ترجمة (عمر بن خليفة) من «اللسان» [٤/ ٣٠١]، من طريق المؤلف به . . . ثم قال: «ضرار ما عرفته».

ولا يدفع عدم المعرفة بضرار: أن ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٣٩٠]، وقال: «يروى عن أنس بن مالك، روى عنه عمر بن أبى خليفة» فإنما ذاك: على قاعدته الواهية فى توثيق من لا يعرف، وعمر ابن أبى خليفة: هو أبو حفص البصرى، واسم أبيه: (حجاج بن عتاب) شيخ ثقة من رجال النسائى وحده؛ وترجمته فى «التهذيب وذيوله»؛ وللحديث طرق كثيرة عن أنس به نحوه مطولاً مختصراً، وكلها مناكير لا يصح منها شىء البتة، مضى بعضها [برقم ٤١٨٣]، وقبله [برقم ٣٦٢٤]، ولبعض فقراته شواهد ثابتة. وهو منكر بهذا السياق جميعًا.

٤٢٩٤- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٧٧٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ١٦٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٤/ ١٥٣]، وغيرهم من طريق عقبة بن خالد عن يوسف بن إبراهيم عن أنس به . . .

=

٤٢٩٥- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا شبيل بن عزرة، قال: دخلت أنا وقتادة على أنس بن مالك، فحدّثنا أنس بن مالك: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مَثَلُ الْعَطَّارِ، إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ، وَإِلا أَصَابَكَ مِنْ رِيحِهِ، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ مَثَلُ الْقَيْنِ، إِنْ أَصَابَكَ مِنْهُ، وَإِلا أَصَابَكَ مِنْ دُخَانِهِ**».

= قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أنس».

قلتُ: وفي بعض النسخ: «هذا حديث حسن غريب...» وهو الذي نقله عنه المزي في «التحفة» [رقم ١٧٠٦]، والذهبي في «سير النبلاء» [٣/ ٢٥٢]، وابن كثير في «بدايته» [٨/ ٢٠٥]، وصاحب: (الذخائر) كما نقله عنه القاري في المرقاة [١٨/ ٣٦]، ولعل الأول: هو الأليق بحال هذا الحديث؛ فإن يوسف بن إبراهيم في سنده: قد ضعفوه، فقال البخاري: (صاحب عجائب) وقال أبو حاتم: «هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، عند عجائب» وقال ابن حبان في «المجروحين» [٣/ ١٣٤]: «يروى عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به لما انفرد من المناكير عن أنس، وأقوام مشاهير» ثم أغرب وذكره في «الثقات» [٥/ ٥٥٢]، وقوله الأول هو الموافق لقول سائر النقاد.

وقد ساق له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من: «الكامل» ثم قال: «ليس هو بالمعروف، ولا له كثير حديث» وهو يوسف بن إبراهيم التميمي أبو شيبة الجوهري الواسطي؛ وبه أعله المباركفوري في «شرح الترمذي» [١٠/ ١٨٨]، فقال: «في سنده: يوسف بن إبراهيم وهو ضعيف.... لكن له شواهد»..

قلتُ: نعم: لكن دون هذا السياق. واللَّه المستعان.

٤٢٩٥- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٤٨٣١]، والحاكم [٤/ ٣١٢]، والقضاعي في «الشهاب» [٢/ رقم ١٣٨٢]، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» [رقم ٧٧]، والمزي في «تهذيبه» [١٢/ ٣٧٤]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٢/ ٨٨]، والذهبي في «سير النبلاء» [٩/ ٣٨٦-٣٨٧]، وابن حبان في «روضة العقلاء» [رقم ٢٤١/ بتخريجنا]، والخطيب في «الكفاية» [ص ٦٠]، وغيرهم من طرق عن شبيل بن عزرة عن أنس به... وهو عند بعضهم بنحوه... وهو عند الحاكم بنحو شطره الأول فقط.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال الذهبي عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد غريب، وشبيل صدوق من أئمة العربية». =

٤٢٩٦- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر بن ميسرة، حدّثنا السكن بن إسماعيل الأصم، حدّثنا زيادٌ، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ، وَاللَّهُ يُحِبُّ إِغَاثَةَ اللَّهْفَانِ**».

= **قلتُ**: وهو كما قالا؛ لكن أعله ابن حبان عقب روايته فقال: «شبيل بن عزرة هذا: من أفاضل أهل البصرة وقرائهم؛ ولكنه لم يحفظ إسناد هذا الخبر؛ لأن أنس بن مالك سمع هذا الخبر من أبى موسى عن النبى ﷺ فقصر به شبيل ولم يحفظه» كذا قال، وقد تعقبه الحافظ فى «إتحاف المهرة» [٢/ ٤٨]، فقال: «لم يُصب ابن حبان فى زعمه: بأن شبيلاً أسقط أبا موسى من هذا الإسناد، فقد تابعه عليه أبان بن يزيد عن قتادة؛ ولم أره فى شىء من هذه الأصول من رواية أنس عن أبى موسى بهذا اللفظ، وإنما روى عن أنس بلفظ غير هذا».

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن اختلف فى سنده على قتادة، كما بسطناه فى تعليقنا على «روضة العقلاء» [رقم ٢٤١].

■ **والحاصل**: أن هذا الحديث لم يسمعه أنس من النبى ﷺ -إنما سمعه منه بواسطة أبى موسى الأشعرى، فكأن أنس ربما جوده بذِكْر أبى موسى فى سنده؛ وربما أرسله فلم يذكر، وهذا عندى أولى من توهيم شبيل أو غيره.

وحديث أبى موسى متفق عليه: أخرجه البخارى [٥٢١٤]، ومسلم [٢٦٢٨]، وجماعة كثيرة من طرق عن بريد عن أبى بردة عن أبى موسى به مرفوعًا . . . فى سياق أتم وأجمل، وهو يأتى عند المؤلف [برقم ٧٣٠٧]، وهناك يكون تمام تخريجه.

٤٢٩٦- **صحيح بشطره الأول فقط**: أخرجه البزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٩٥١/ كشف الأستار]، وابن أبى الدنيا فى «قضاء الحوائج» [رقم ٢٧]، من طريق السكن بن إسماعيل الأصم عن زياد عن أنس به . . .

قلتُ: زياد هذا هو ابن عبد اللَّه النميرى كما وقع منسوبًا عند (البزار) لكنه وقع منسوبًا هكذا: (زياد بن ميمون) عند المؤلف، كما نقله عنه الحافظ فى «المطالب» [رقم ١٠٢٥]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٩١]، ولا أدرى ما هذا.

والأقرب عندى: أنه وقع عند المؤلف فى الأصل غير منسوب؛ فظنه الحافظ فى «مطالبه»: (زياد ابن ميمون) فنسبه فى سند المؤلف اجتهاداً، وتبعه عليه صاحبه البوصيرى، =

= ويؤيد أن زيادًا هنا: هو النميري: أن المنذري قد أعله به في «ترغيبه» [١/ ٧٠]، فقال: «رواه البزار من رواية زياد بن عبد اللَّه النميري، وقد وثق، وله شواهد» و قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٣٣]: «رواه البزار، وفيه زياد النميري: وثقه ابن حبان، وقال: «يخطئ» وابن عدي، وضعفه جماعة؛ وبقية رجاله ثقات».

فإن قيل: هذا النقل لا يؤيد كلامكم؛ لكون المنذري والهيثمي، إنما تكلما عن سند البزار وحده، ولم يتعرضا لإسناد المؤلف، فلعل ذلك قد يكون من قبيل الاختلاف في سند الحديث على (السكن بن إسماعيل) فرواه عنه عبيد اللَّه القواريري عند المؤلف وابن أبي الدنيا فقال: (عن زياد بن ميمون) وخالفه بشر بن معاذ عند البزار، فرواه عن السكن فقال: (عن زياد النميري) وهذا يتطلب الترجيح، وليس ما لغوتم حوله.

قلنا: بل ما زلنا نصر على الدعوى بكون (زياد) في سنده عند المؤلف: (هو النميري)؛ وبرهان ذلك الذي لا يُرد: أن الهيثمي قد قال في «المجمع» [٣/ ٣٣٣]، بعد أن عزا الحديث للبزار، وأعله بـ(زياد النميري)، قال: «ورواه أبو يعلى كذلك» وهذا يقتضي أن يكون النميري في سند أبي يعلى أيضًا، ورأيت العراقي في «المغني» [٣/ ١٩٢]، قد عزا جملة: (واللَّه يحب إغاثة اللَّهفان) إلى أبي يعلى أيضًا وقال: «وفيها زياد النميري ضعيف».

وهذا هو الصواب عندي؛ و(زياد بن عبد اللَّه النميري) هذا: مختلف فيه، ذكره ابن حبان في «الثقات» [٤/ ٢٥٥]، وقال: «يخطئ» ومشاه ابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٨٣]، شريطة أن يكون الراوي عنه ثقة، ولم يوثقه كما جازف الهيثمي، وقد اختلف فيه قول ابن معين، فضعفه تارة، ومشاه أخرى، ومثله الذهبي، فضعفه في «الكاشف» و: «المغني» وقال في «ديوان الضعفاء» [رقم ١٥٠١]: «صويلح: ابتلى برواة ضعفاء» وضعفه أبو داود وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم، وهذا هو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» فقال: (ضعيف) ورأيت ابن حبان قد عاد وأورده في «المجروحين» [١/ ٣٠٦]، وقال: «منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات؛ لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين».

قلتُ: فكأن ابن حبان رجع عن توثيقه، ولم يتناقض كما وسمه الذهبي بذلك في «الميزان» [٢/ ٩١]، ولم ينفرد به زياد النميري، بل تابعه عليه جماعة على شطره الأول فقط، منهم:

١- شبيب بن بشر: عن أنس به مثله مع قصة في أوله، عند الترمذي [٢٦٧٠]، والدارقطني =

٤٢٩٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلىّ بن حماد، حدّثنا بشر بن السرى، حدّثنا عمارة بن زاذان، عن زياد النميرى، عن أنس بن مالكٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا علا نشزًا من الأرض، يقول: «**اللَّهُمَّ لَكَ الشَّرَفُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ، وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ**».

= فى «الأفراد» [رقم ٩٠٩/ أطرافه]، من طريق أحمد بن بشير القرشى عن شبيب بن بشر عن أنس به...

قال الترمذى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أنس عن النبى ﷺ» وقال الدارقطنى: «(تفرد به أحمد بن بشير عن شبيب».

قلتُ: وكلاهما مختلف فيه، والضعْفُ إليهما أقرب.

٢- ورواه زياد بن ميمون الثقفى أيضًا عند ابن عبد البر فى جامع بيان العلم [١/ رقم ٤٨]، وهو عند ابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٥٠٨]، مثل سياق المؤلف؛ وأخرجه الإسماعيلى فى «المعجم» [رقم ١٢٥]، بالشطر الأول فقط؛ وزاد: (والدال على الشر كفاعله) كلهم من طرق عن زياد بن ميمون عن أنس به....

قلتُ: وزياد هذا ساقط جدًا، بل كذبه يزيد بن هارون، وتركه الجماعة، وقد أقرَّ على نفسه بالوضْع، ثم تاب وأناب، وترجمته مظلمة فى «اللسان» [٢/ ٤٩٨].

٣- وله طريق ثالث عن أنس به... عند أبى الفضل الزهرى فى حديثه [رقم ٣٨٤]، وسنده لا يثبت.

ولشطر الحديث الأول: شواهد عن جماعة من الصحابة، وبعضها ثابت. وقد استوفى الإمام تخريجه فى «الصحيحة» [٤/ ٢١٦].

أما شطره الثانى: فله شواهد أيضًا، لكن لا يصح منها شىء قط، وكلها مناكير تالفة، واللَّه المستعان.

٤٢٩٧- منكر: أخرجه أحمد [٣/ ١٢٧، ٢٣٩]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٨٤٩]، والخرائطى فى «فضيلة الشكر» [رقم ١٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٨٠]، والمحاملى فى «الدعاء» [رقم ٣٥]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٣٨٩]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٢١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٣٥٧-٣٥٨]، وغيرهم من طرق عن عمارة بن زاذان عن زياد بن عبد اللَّه النميرى عن أنس به... وعند بعضهم بنحوه... =

٤٢٩٨- حَدَّثَنَا نافع بن خالد الطاحي، ومحمد بن بحر، قالا: حدّثنا نوح بن قيس، حدّثنا عبد الرحمن مولى قيس، عن زياد النميري، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا، صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ**».

= قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٦١]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف زياد بن عبد اللَّه النميري البصري» وقال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ١٩٠]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه زياد النميري، وقد وثق على ضعفه، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: زياد هذا مضى كلام النقاد عليه بالحديث الماضي؛ وهو شيخ ضعيف على التحقيق، ثم إن الراوي عنه (عمارة بن زاذان) مختلف فيه، وجمهور النقاد عل تضعيفه أيضًا، بل كان يروي مناكير من حديث أنس، كما جزم بذلك الإمام أحمد، ونقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٦/ ٣٦٥]. واللَّه المستعان.

٤٢٩٨- **صحيح دون قوله**: (أو كبيرًا): أخرجه الترمذي [٣١٩]، من طريق نوح بن قيس عن عبدالرحمن مولى قيس عن زياد النميري عن أنس.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه الدولابي في «الكنى» [رقم ٩٩٧]، والبخاري في «تاريخه» [٥/ ٣٢٩].

وقال المباركفوري في «شرح الترمذي» [٢/ ٢٢٥]: «هو حديث ضعيف؛ لأن في سنده راويًا مجهولاً، وراويًا ضعيفًا».

قلتُ: أما المجهول: فهو عبد الرحمن مولى قيس، وهو البصري أبو عمرو الحداني، تفرد عنه نوح بن قيس بالرواية كما جزم به الذهبي في «الميزان» [٢/ رقم ٥٠٢٢]، ولم يوثقه أحد فيما أعلم.

وأما الضعيف: فهو زياد النميري. وقد مضى الكلام عليه في الماضي وقبل الماضي، وقد أشار المنذري إلى تضعيف الحديث بقوله في «ترغيبه» [١/ ١٢٠]: (وروى عن أنس -رضي اللَّه عنه- أن رسول اللَّه ﷺ قال: . . .) وساق الحديث.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: أقربها للشهادة للفظ المؤلف: حديث جابر عند ابن ماجه [٧٣٨]، وغيره مرفوعًا: (من بنى مسجدًا للَّه كمفحص قطاة أو أصغر، بنى اللَّه له بيتًا في الجنة) وسنده صحيح مستقيم؛ ولا يصح في هذا الباب غيره بهذا السياق، كما بسطنا ذلك في «غرس الأشجار».

٤٢٩٩- حَدَّثَنَا أبو الجهم الأزرق بن على، حدّثنا يحيى بن أبى بكير، حدّثنا الحسن ابن صالح، عن جابر الجعفى، عن زياد النميرى، عن أنس بن مالك، قال: أتى رسول اللَّه ﷺ شجرةً، فهزها حتى تساقط من ورقها ما شاء اللَّه أن يتساقط، ثم قال: «**الأَوْجَاعُ وَالْمَصِيبَاتُ أَسْرَعُ فِى ذُنُوبِ ابْنِ آدَمَ مِنِّى فِى هَذِهِ الشَّجَرَةِ**».

٤٣٠٠- حَدَّثَنَا محمد بن بحر فى بلهجيم بالبصرة، حدثنى عدى بن أبى عمارة الجرمى، حدّثنا زيادٌ النميرى، عن أنس بن مالك، قال: كنا مع رسول اللَّه ﷺ، فدخل داراً من دور بنى النجار، فخرج إلينا منتقعًا لونه، فقال: «**مَنْ أَهْلُ هَذِهِ الْقُبُورِ ؟**» قالوا:

= وأصل الحديث متفق عليه من رواية عثمان بن عفان مرفوعًا: (من بنى مسجدًا للَّه تعالى، يبتغى به وجه اللَّه: بنى اللَّه له بيتًا فى الجنة) وتمام تخريجه فى المصدر المشار إليه. واللَّه المستعان..

٤٢٩٩- ضعيف بهذا السياق: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٨٦٤]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ٥٧، ٨٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن الحسن بن صالح عن جابر بن يزيد الجعفى عن زياد بن عبد اللَّه النميرى عن أنس به.... قال البوصيرى فى «الإتحاف» [٤/ ١٢٨]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف جابر الجعفى» ومثله قال صاحبه الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٣٠١]، وكلاهما قد قَصَّر الإعلال، وغفل عن حقيقة الحال.

١- أما قصور الإعلال: فلأن فى الإسناد (زياد النميرى) أيضًا، وقد تكلم فيه جماعة، واعتمد الحافظ ضَعْفَه فى «التقريب»، وفى ترجمته: ساق ابن عدى له هذا الحديث من «الكامل».

٢- وأما الغفلة عن حقيقة الحال: فإن جابرًا الجعفى ليس ضعيفًا وحسب، بل هو على شفا هَلَكَة؛ ساقط العدالة ولا كرامة، والحديث أشار المنذرى إلى ضعفه فى «ترغيبه» [٤/ ١٤٥]، بقوله: «وروى عن أنس بن مالك -رضى اللَّه عنه- قال...» وساق الحديث، وفى الباب شواهد دون هذا السياق جميعًا.

٤٣٠٠- منكر بهذا التمام: هذا إسناد لا يصح؛ زياد النميرى: مضى الكلام عليه غير مرة، وأنه شيخ ضعيف؛ بل قال عنه ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٣٠٦]: «منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديث «لثقات لا يجوز الاحتجاج به، تركه يحيى بن معين...» ثم أسند عن ابن معين أنه قال عن زياد: «لا شىء». =

قبورٌ ماتوا في الجاهلية، قال: ثم أقبل علينا، فقال: «**تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ أَبْدَانَهُمْ كَيْفَ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ**».

٤٣٠١- **حَدَّثَنَا** محمد بن بحر، حدّثنا عدي بن أبي عمارة، حدّثنا زيادٌ النميري، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ وَاضِعٌ خَطْمَهُ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، فَإِنْ ذَكَرَ اللَّهَ خَنَسَ، وَإِنْ نَسِيَ الْتَقَمَ قَلْبَهُ، فَذَلِكَ الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ**».

= والراوي عنه: (عدي بن أبي عمارة) ذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/ ٢٩٢]، لكن أورده العقيلي في «الضعفاء» [٣/ ٣٧٠]، وقال: «بصري في حديثه اضطراب» وشيخ المؤلف: (محمد بن بحر) هو البصري الهجيمي الساقط الحديث عندهم، وهو من رجال «اللسان» [٥/ ٨٩]، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة نحوه أيضًا... لكن دون قوله في آخره: (لقد رأيت أبدانهم كيف يعذبون في قبورهم) فهي جملة منكرة، والمحفوظ أن النبي ﷺ قد سمع ذلك دون أن يراه، واللَّه المستعان، وراجع الماضي [برقم ٢٩٩٦، ٣٦٩٣، ٣٧٢٧].

٤٣٠١- **ضعيف**: أخرجه البيهقي في «الشعب» [١/ رقم ٥٤٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٦/ ٢٦٨]، وابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان» [رقم ٢٢]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٨٦٢]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ١٨٦]، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» [ص ٣٤]، وفي «ذم الهوى» [١/ رقم ٣٩٢/ بتخريجي]، وابن شاهين في «الترغيب» [رقم ١٥٥]، وابن أبي الدنيا أيضًا في «التوبة» [٩٢]، وغيرهم من طرق عن عدي بن أبي عمارة عن زياد بن عبد اللَّه النميري عن أنس به.. وليس عند الجميع قوله في آخره: (فذلك الوسواس الخناس)..

قال ابن كثير في «تفسيره» [٤/ ٧٤٧]: «غريب» وقال الهيثمي في «المجمع» [٧/ ٣١١]: (رواه أبو يعلى، وفيه عدي بن أبي عمارة، وهو ضعيف) وأقره المناوي في «الفيض» [٢/ ٣٥٤]، وقال في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٥٨٦/ طبعة مكتبة الشافعي]: (ضعيف؛ لضعف عدي بن [أبي] عمارة وغيره) وقال البوصيري في «الإتحاف» [٦/ ١٢٨]: (رواه ابن أبي الدنيا والبيهقي من طريق زياد بن عبد اللَّه النميري، وهو ضعيف، ضعفه يحيى بن معين وأبو داود والذهبي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وفي «الضعفاء» وقال: منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه أحاديث «الثقات»، تركه ابن معين». =

٤٣٠٢- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معلىّ بن منصور، أخبرنى محمد بن مسلم، قال: سمعت زياداً النميرى يحدث، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَخْرُجُ فِى بُرْدَيْنِ، فَاخْتَالَ فِيهِمَا، فَأَمَرَ اللَّهُ الأَرْضَ فَأَخَذَتْهُ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»

٤٣٠٣- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا معلىّ بن منصور، حدّثنا محمد بن مسلم أبو سعيد، قال: حدثنى زيادٌ النميرى، عن أنس بن مالك، عن النبى ﷺ قال: «**اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبِّ، أَكَلَ بَعْضِى بَعْضًا، فَجَعَلَ لَهَا نَفَسَيْنِ: نَفَسًا فِى الشِّتَاءِ، وَنَفَسًا فِى الصَّيْفِ، فَشِدَّةُ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ حَرُّهَا، وَشِدَّةُ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ مِنْ زَمْهَرِيرِهَا**».

= **قلتُ**: وهو آفته مع الذى قبله، والحديث أشار المنذرى إلى تضعيفه فى «الترغيب» [٢/ ٢٥٧]، وسكت عليه الحافظ فى «الفتح» [٦/ ٥٦٣]، ونقل عنه صاحب مراعاة المفاتيح [١٥/ ٢٧٧]، أنه ضعف سنده، واللَّه المستعان.

٤٣٠٢- **صحيح**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٢٠]: «رواه أبو يعلى وفيه زياد بن عبد اللَّه النميرى، وهو ضعيف، وقد وثقه ابن حبان وقال: يخطئ».

قلتُ: عادة ابن حبان: أنه إذا تردد فى الراوى: أورده فى «ثقاته» ثم غمزة بأى شىء، كما قال ذلك الإمام المعلمى اليمانى فى بعض تعاليقه على «الفوائد المجموعة». وزياد هذا: من ذاك الطراز، ثم إن ابن حبان عاد وترجح لديه ضعف زياد النميرى؛ فأدرجه فى كتابه «المجروحين» [١/ ٣٠٦]، وقال: «منكر الحديث، يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديث «الثقات»؛ لا يجوز الاحتجاج به، تركه ابن معين...».

قلتُ: والراوى عنه مختلف فيه، لكن الحديث صحيح ثابت: فله شواهد عن جماعة من الصحابة: يأتى منها حديث أبى هريرة [٦٣٣٤، ٦٤٨٤]، وحديث العباس [برقم ٦٦٩٩].

٤٣٠٣- **صحيح**: قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٧١٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه زياد النميرى، وهو ضعيف عند الجمهور» وأقره صديق حسن خان فى «يقظة أولى الاعتبار» [ص ١٣٧]. =

٤٣٠٤- حَدَّثَنَا عبد الواحد بن غياث، حدّثنا أبو جناب، قال: حدثنى زيادٌ النميرى- قال أبو جناب: حلف ثلاثة أيمان باللَّه الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم- أنه سمع أنس بن مالك، وحلف باللَّه الذى لا إلَهَ إلا هو الرحمن الرحيم، أنه سمع النبى ﷺ يقول: «الشَّفَاعَةُ لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِى».

٤٣٠٥- وَعَنْ أنسٍ، عن النبى ﷺ قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلا فَخْرُ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ

= قلتُ: وزياد هذا صاحب مناكير عن أنس، كما نص عليه ابن حبان، والراوى عنه وثقه جماعة، وقال عنه البخارى «فيه نظر» لكن الحديث صحيح ثابت؛ فيأتى له شاهد كالشمس من رواية أبى هريرة به مرفوعًا نحوه... [برقم ٥٨٧١].

٤٣٠٤- صحيح: أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٢٣٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٧/ ١٢٥] -وعنده معلقًا- وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ١٨٦]، وسليمان بن يزيد الفامى فى (حديثه) كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٢٥٢]، وغيرهم من طريقين عن زياد النميرى عن أنس به...

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت، وزياد النميرى ضعيف كما مضى الإعلال به مرارًا، والراوى عنه هنا: هو أبو جناب عون بن ذكوان المعروف بـ(القصاب) مختلف فيه، وترجمته فى «اللسان» [٤/ ٣٨٧]، و«الجرح والتعديل» [٦/ ٣٨٧]، لكن تابعه فضالة العطار عند البخارى فى «تاريخه».

وللحديث طرق أخرى عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٣٢٨٤، ٤١٠٥، ٤١١٥]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة؛ يأتى منها حديث ابن عمر [برقم ٥٨١٣]، وهو حديث صحيح ثابت. واللَّه المستعان.

٤٣٠٥- صحيح: أخرجه ابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [رقم ٢٦٩]، وأبو نعيم فى «صفة الجنة» [رقم ١٨٠]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [٢/ ٧١٦/ طبعة دار الفاروق]، والكلاباذى فى «مفتاح المعانى» [رقم ٣٠١]، وغيرهم من طرق عن زياد بن عبد اللَّه النميرى عن أنس به.... وهو عند ابن أبى خيثمة: مختصراً بجملة: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) فقط، وهو عند أبى نعيم بجملة: (أنا أول من يأخذ بحلقة باب الجنة، ولا فخر) وهو عند ابن نصر والكلاباذى فى سياق طويل نحوه... وليس قوله: (ولواء الحمْد بيدى ولا فخر) عند ابن نصر. =

تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلا فَخْرُ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَأْخُذُ بِحَلْقَةِ بَابِ الْجَنَّةِ وَلا فَخْرُ، وَلِوَاءُ الْحَمْدِ بِيَدِي وَلا فَخْرُ».

٤٣٠٦- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا شريكٌ، عن عبد اللَّه بن عيسى، عن عبد اللَّه بن جبرٍ، عن أنسٍ، قال: كان شابٌ يهوديٌ يخدم النبى ﷺ، فمرض، فأتاه

= **قلتُ**: وهذا إسناد ضعيف، زياد النميرى مضى غير مرة أنه مختلف فيه، وأن الجمهور على ضعفه، وهو الذى اعتمده الحافظ فى (التقريب) فقال: (ضعيف) وراجع كلامهم عنه بالحديث الماضى [برقم ٤٢٩٦]، لكن تابعه جماعة بأكثر فقرات الحديث -وبعضهم بفقرة أو فقرتين- عن أنس بن مالك؛ منهم:

١- عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب عن أنس مرفوعًا: (إنى لأول الناس تنشق الأرض عن جمجمتى يوم القيامة ولا فخر، وأعْطَى لواء الحمد ولا فخر، وأنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر، وأنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة ولا فخر، وأنى آتى باب الجنة؛ فآخذ بحلقتها . . .) وهو فى سياق طويل لحديث الشفاعة، أخرجه أحمد [٣/ ١٤٤] -واللفظ له- والدارمى [٥٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٦٩٠] -وعنده بالفقرة الأولى والأخيرة فقط- وابن نصر فى تعظيم «قدر الصلاة» [رقم ٢٦٨]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [رقم ٤٥٤]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٨٧٧]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٩٥]، -وليس عنده الفقرة الأخيرة- والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣٤٥]، والبيهقى فى «الدلائل»» [رقم ٢٢٢٦]، وغيرهم من طرق عن الليث بن سعد عن يزيد بن الهاد عن عمرو به . . .

قال ابن منده: «هذا حديث صحيح، مشهور عن ابن الهاد».

قلتُ: وسنده جيد على شرط البخارى؛ ولفقراته طرق أخرى كثيرة عن أنس به . . . وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضا. وهو حديث صحيح ثابت.

٤٣٠٦- **صحيح دون قوله**: (صلوا على صاحبكم): أخرجه أحمد [٣/ ٢٦٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٠٠]، والحاكم [١/ ٥١٦]، وابن أبى شيبة [١١٨٧٢]، وغيرهم من طريق شريك بن عبد اللَّه النخعى عن عبد اللَّه بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عبد اللَّه بن جبر عن أنس به . . . نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». =

النبي ﷺ يعوده، فقال: «أَتَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؟»قال: فجعل ينظر إلى أبيه، فقال له: قل كما يقول لك محمدٌ، فقال، فقبل، ثم مات، فقال النبي ﷺ لأصحابه: «صَلُّوْا عَلَى صَاحِبِكُمْ».

= **قلتُ**: كلا، فإن شريك القاضي كان ضعيف الحفظ على إمامته في السنة، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه؛ وأيضا: فإنه ليس لشريك رواية عن (عبد اللَّه بن عيسى) في «صحيح مسلم» ولا لعبد اللَّه بن عيسى عن (عبد اللَّه بن جبر) فكيف يكون الحديث على شرط مسلم؟! وعبد اللَّه بن عيسى وشيخه من «الثقات» المشاهير المحتج بهم في «الصحيح» لكن عبد اللَّه بن جبر [ووقع عند الحاكم: (عبد اللَّه بن جبير) وهو تصحيف]، قد اختلف في اسمه على ألوان، استوفاها الحافظ في «تهذيبه» [٥/ ٢٨٢]، وحصر الخلاف فيه على قوليه: (عبد اللَّه بن عبد اللَّه ابن جابر) و(عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر)، يعني أن الخلاف في اسم جده، هل هو (جبر) أم: (جابر) ورجَّح الخطيب البغدادي في كتابه «رافع الارتياب» كما في «التهذيب» [٥/ ٢٨٢].

الوجه الثاني، فقال: «الصواب: عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر . . .» ثم قال: «والكوفيون يضطربون فيه» وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم والنسائي وغيرهما، وهو الذي جزم به الحافظ في ختام ترجمته من «التهذيب»، لكنه ناقض نفسه، فإنه قبل ذلك لما نقل التفرقة بينهما عند النسائي وابن أبي حاتم، قال: «والصواب: أنهما رجل واحد» والظاهر عندي: أنهما رجلان، وكلاهما ثقة.

والمراد منهما هنا: هو (عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر). وكان شريك القاضي إذا روى عن عبداللَّه ابن عيسى عنه: نسبه إلى جده، فقال: (عن عبداللَّه بن جبر) كما وقع في سنده هنا، وأشار إلى ذلك الحافظ في «تهذيبه».

■ **والحاصل**: أن الحديث آفته: شريك القاضي، وله طريق آخر صحيح يرويه ثابت البناني عن أنس به نحوه. دون قوله في آخره: (صلوا على صاحبكم) مضى عند المؤلف [برقم ٣٣٥٠]، ولتلك الجملة في آخره: شاهدان من رواية عائشة وصفوان بن عسال؛ أما حديث عائشة فباطل لا أصل له. وأما حديث صفوان: فسنده لا يثبت، وقد استوفينا الكلام عليهما في «غرس الأشجار» وكذا الكلام على أحاديث الباب. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: الحديث ذكره الهيثمي في «المجمع» [٣/ ١٥٦]، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» كذا، وقد غفل غفلتين: =

٤٣٠٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا شجاع بن الوليد، حدّثنا أبو خالد الذى يكون فى بنى دالان، عن عبد اللَّه بن عيسى، عن عبد اللَّه بن جبر الأنصارى، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**يَكْفِى أَحَدَكُمْ مِنَ الْوَضُوءِ مُدٌّ، وَمِنَ الْغُسْلِ صَاعٌ**».

= **أولاهما**: أن الحديث عند أحمد أيضا، وهو على شرطه.

والثانية: أنه ما كان للهيثمى أن يذكر الحديث فى «المجمع» لكونه فى «سنن النسائى الكبرى» كما مضى، اللَّهم إلا إذا كان الهيثمى مراده ب«تجريد الزوائد»: إنما عن «سنن النسائى الصغرى» رواية ابن السنى؛ دون «سننه الكبرى» رواية ابن الأحمر وغيره.

٤٣٠٧- **ضعيف**: هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات سوى أبى خالد، وهو الدالانى الكوفى، مختلف فيه والتحقيق ضعفه؛ لسوء وكثرة مخالفته الثقات فى المتون والأسانيد، ومن مارس حديثه: تبين له صدق ما نقول. وقد ترجمه الحافظ فى «التقريب» فقال: «صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس» وقد اختلف عليه فى متنه وسنده، فرواه عنه شجاع بن الوليد على الوجه الماضى؛ وخالفه موسى بن نصر الحنفى، فرواه عن عبدة بن سليمان عن أبى خالد الدالانى فقال: عن جرير بن يزيد عن أنس: (أن النبى ﷺ كان يتوضأ برطلين) هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» كما فى تنقيح التحقيق [٢/ ١٧٣/ الطبعة العلمية]، ثم قال: «وهذا غير محفوظ المتن والإسناد جميعًا، وموسى بن نصر هذا: ضعيف ليس بقوى».

قلتُ: وهو كما قال أبو الحسن ابن مهدى. وقد رواه شريك القاضى عن عبد اللَّه بن عيسى بإسناده به . . . إلا أنه اضطرب فيه، وجاء بلفظ غير محفوظ؛ فلا يلتفت إليه، وقد نوبع عليه أبو خالد الدالانى على نحو سياقه هنا، فرواه معاوية بن عمرو بن المهلب عن زائدة بن قدامة عن الثورى عن عبد اللَّه بن عيسى قال: حدثنى جبر بن عبد اللَّه [هكذا مقلوبًا، وصوابه: «عبد اللَّه ابن جبر» وجبر هذا هو جد (عبد اللَّه) نسب هنا إليه،] عن أنس بن مالك مرفوعًا به . . . . بنحو شطره الأول فقط، ولفظه: (يكفى أحدكم مد فى الوضوء).

هكذا أخرجه أحمد [٣/ ٢٦٤]، وسنده صحيح مستقيم، لولا أن الثورى قد اختلف عليه فى سنده ومتنه؛ فرواه عن زائدة كما مضى؛ وقد خولف فى متنه، فرواه بعضهم عن الثورى عن عبد اللَّه بن عيسى عن عبد اللَّه بن جبر عن أنس: (أن النبى ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع) فجعل الحديث من قول أنس حكاية عن حال النبى ﷺ فى الوضوء والغسل، ولم يرفعه كما عند المؤلف وأحمد، وهكذا ذكره الترمذى فى «جامعه» [عقب رقم ٦٠٩]. =

. . . . . .

= فقال: «وروى عن سفيان الثوري . . .» وساقه كما مضى. وهذا اللفظ هو المحفوظ في حديث أنس كما يأتي بعد قليل.

ثم جاء معاوية بن هشام، وخالف زائدة في سنده، إلا أنه وافقه في متنه، فرواه عن الثوري فقال: عن عبد اللَّه بن جبر -نسب هنا إلى جده- عن أنس مرفوعًا: (يكفي من الوضوء: المد، ويكفي من الغسل الصاع)، فأسقط: عبد اللَّه بن عيسى من سنده، هكذا أخرجه أبو عوانة [رقم ٤٨٥]، بإسناد صحيح إلى معاوية به . . . . ، لكن معاوية هذا قد تكلم جماعة في حفظه، ولما ذكره ابن معين ضمن أصحاب الثوري قال: «صالح وليس بذاك» كما في «تاريخه» [١/ ٦١/ رواية الدارمي].

وقال ابن عدي في ختام ترجمته من «الكامل» [٦/ ٤٠٧]: «وقد أغرب عن الثوري بأشياء» وهو كما قال وزيادة، ومن مارس حديثه: ظهر له أن معاوية كثير المخالفة لأصحاب الثوري في المتون والأسانيد، مع تفرده بما لم يأت به سواه عن سفيان.

ورواية زائدة وغيره عن الثوري بالإسناد الأول: هي المعتمدة بلا ريب، لكني أرى أن الصواب في لفظ حديث سفيان هو ما نقله الترمذي عنه آنفًا، ويؤيده: أن عبد اللَّه بن عيسى قد توبع عليه مثل هذا اللفظ: تابعه شعبة ومسعر وعتبة بن أبي حكيم وغيرهم، كلهم رووه عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر عن أنس: (أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد) هذا لفظ رواية مسعر عند البخاري [١٦٨]، ومسلم [٣٢٥]، وجماعة كثيرة؛ ونحوها رواية شعبة وعتبة وغيرهما.

وهذا أصح من رواية من رواه من طريق عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر عن أنس على غير هذا السياق، كما وقع في رواية زائدة عن الثوري كما مضى؛ وكما وقع في رواية عمارة بن رزيق عن عبد اللَّه بن عيسى مثل رواية الثوري . . .

كما ذكره الدارقطني في «العلل» ونقله عنه ابن عبد الهادي في «التنقيح» [٢/ ١٧٣/ الطبعة العلمية] وقبل ذلك وقع في رواية أبي خالد الدالاني عن عبد اللَّه بن عيسى كما عند المؤلف هنا، فهذا عندي وهم في أصل سياق الحديث.

والمحفوظ فيه: هو مثل ما اتفق عليه الشيخان، وشواهده بهذا اللفظ كثيرة جلها ثابت، أما لفظه عند المؤلف فله شواهد أيضًا إلا أنها كلها معلولة، ففي الباب، عن عقيل بن أبي طالب، =

٤٣٠٨- حَدَّثَنَا أبو خيثمة زهير بن حرب، وأبو سعيد القواريرى -واللفظ لأبى خيثمة- قالا: حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا شعبة، عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر، قال: سمعت أنسًا، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**آيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ الْمُنَافِقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ**».

٤٣٠٩- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عبد الرحمن، حدّثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن عبداللَّه بن جبر، قال: سمعت أنسًا يقول: كان رسول اللَّه ﷺ وبعض أزواجه يغتسلان من إناءٍ واحدٍ.

= وابن عباس وجابر بن عبد اللَّه وغيرهم؛ ولا يثبت منها شىء أصلاً، اللَّهم إلا أن حديث جابر -رضى اللَّه عنه- له طرق إليه . . . وكلها غير سالمة من الخدْش سوى طريق واحد عند ابن خزيمة [١١٧]، وا لحاكم [١/ ٢٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [٨٩٠]، وغيرهم، ولفظه: (عن جابر بن عبد اللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ يجزئ من الوضوء: المد، ومن الجنابة الصاع)، (فقال له رجل: لا يكفينا ذلك يا جابر! فقال: قد كفى من هو خير منك وأكثر شعرًا).

وسنده صحيح، لكن أعله الحافظ ابن رجب بالوقف فى أوله فى «فتح البارى» [٢/ ١٠]، وهو كما قال بلا تردد، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وطرقه وشواهده فى كتابنا «غرس الأشجار».

٤٣٠٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٧، ٣٥٧٣]، ومسلم [٧٤]، والنسائى [٥٠١٩]، وأحمد [٣/ ١٣٠، ١٣٤، ٢٤٩]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٥٣٣]، وعبد اللَّه بن أحمد فى «السنة» [١/ ٣٨٠]، وابن المقرئ فى «المعجم» [رقم ٨٥٦]، واللالكائى فى «شرح السنة» [رقم ١٣١٦، ١٨٩٣]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر عن أنس به . . .

قلتُ: قد اختلف على شعبة فيه على وجه غير محفوظ، مضى [برقم ٤١٧٥].

٤٣٠٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦١]، وأحمد [٣/ ١١٢، ١١٦، ٢٤٩]، والبيهقى فى «سننه» [٨٦٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٥]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «التغليق» [٢/ ١٥٦]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عبد اللَّه بن عبد اللَّه بن جبر عن أنس به . . . وزاد أحمد فى رواية له: (وكان يغتسل بخمس مكاكى، ويتوضأ بمكوك).

قلتُ: وله شواهد عن جماعة من الصحابة، وهى مخرجة فى «غرس الأشجار».

٤٣١٠- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا يزيد بن هارون، عن العوام بن حوشب، قال: حدثني سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس، عن أنس بن مالك، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ، فَخَلَقَ الْجِبَالَ فَأَلْقَاهَا عَلَيْهَا فَاسْتَقَرَّتْ، فَتَعَجَّبَتِ الْمَلائِكَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِبَالِ، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ، هَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْجِبَالِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْحَدِيدُ، قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْحَدِيدِ؟ قَالَ: نَعَمْ، النَّارُ، قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْمَاءُ، قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الْمَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الرِّيحُ، قَالَتْ: يَا رَبِّ، فَهَلْ مِنْ خَلْقِكَ شَيْءٌ أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، الإِنْسَانُ يَتَصَدَّقُ بِيَمِينِهِ وَيُخْفِيهَا مِنْ شِمَالِهِ».

٤٣١٠- ضعيف: أخرجه الترمذي [٣٣٦٩]، وأحمد [٣/ ١٢٤]، والبيهقي في «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٤١]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٢١٥]، والمزي في «تهذيبه» [١١/ ٤٤٣]، وأبو الشيخ في «العظمة» [٤/ ٣٥٣]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [رقم ١٢٩٥٥، ١٧٢٧٠]، وابن منده في التوحيد [رقم ٦٣]، والضياء في «المختارة» [رقم ٢١٤٨، ٢١٤٩]، والخطيب في «المتفق والمفترق» [ررقم ٦٢٥]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن هارون عن العوام ابن حوشب عن سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس عن أنس به . . .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه».

قلتُ: ورجاله ثقات سوى سليمان بن أبي سليمان مولى ابن العباس، فقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٤/ ١٢٢]، ونقل عن أبيه أنه روى عن أبيه وأبي هريرة أيضا، ثم أسند إلى ابن معين أنه قال: «لا أعرفه» وكذا ترجمه البخاري في «تاريخه» [٤/ ١٥]، فكأنه شيخ غائب، وليس هو (سليمان بن أبي سليمان) الذي يروى عن أبي سعيد الخدري وعنه قتادة، وقد جمع بينهما ابن خراش الحافظ، وبعده ابن حبان في «الثقات» [٤/ ٣١٥]، وفرق بينهما البخاري وأبو حاتم والخطيب والمزي وغيرهم، وهو الذي صوبه الحافظ في «التهذيب» [٤/ ١٩٦]، فقال: «وعندي أنهما اثنان؛ فإن الراوي عن أبي سعيد: ليثي بصري؛ بخلاف هذا» يعني الراوي عن أنس وأبي هريرة؛ فهو قرشي هاشمي، وكلاهما غير موثق البتة، =

٤٣١١- **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، وأبو خيثمة زهير بن حرب، قالا: حدّثنا أبو معاوية، عن جعفر بن برقان، عن ابن أبى نشبة، عن أنس بن مالك، قالَ رسول اللَّه ﷺ: «**ثَلاثٌ مِنْ أَصْلِ الإِسْلامِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، لا يُكَفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلا يُخْرِجُهُ مِنَ الإِسْلامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِى اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِى الدَّجَّالَ، لا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالإِيمَانُ بِالأَقْدَارِ كُلِّهَا**».

= اللَّهم إلا ما كان من ابن حبان، ولا يعتمد قوله فى هذا المقام؛ لما علم من تساهله الفاحش فى توثيق مثل هذا الطراز من أغمار رجالات الصدر الأول.

وقد جزم الذهبى بجهالة سليمان الهاشمى فى «الكاشف» وقال الحافظ فى «التقريب»: «مقبول» يعنى إذا توبع، وإلا فلين كما نص هو على ذلك فى مقدمة «تقريبه» ثم نسى كل هذا، وحسن سند الحديث فى «الفتح» [٢/ ١٤٧]، وتبعه عليه البدر العينى فى «عمدته» [٥/ ١٨٠]، وهذا ليس بشىء، بل هو غفلة مكشوفة عما مضى، ثم رأيت الحافظ ابن منده قد قال عقب روايته: «هذا إسناد ثابت على رسم النسائى، وسليمان بن أبى سليمان بصرى، روى عنه أبو مسلمة سعيد بن يزيد وغيره».

كذا قال: ولا أدرى ما هذا! وأظن ابن منده قد اختلط عليه (سليمان الهاشمى القرشى) بغيره، والذى يصلح أن يروى عنه أبو مسلمة سعيد بن يزيد: هو سليمان بن أبى سليمان أبو إسحاق الشيبانى الكوفى، أما (سليمان الهاشمى) صاحب هذا الحديث؛ فلم يذكروا فى الرواة عنه (أبا مسلمة) بل لم يرو عنه سوى عوام بن حوشب وحده، وآخر وقع فى ترجمته عند البخارى.

وقد رأيت الحديث عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٩٨]، ولكن من مراسيل الحسن البصرى، ولعل هذا أشبه من المرفوع.

٤٣١١- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٢٥٣٢]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٨٢٦١]، وفى الاعتقاد [ص ١٨٨]، وفى «القضاء والقدر» [رقم ١٤٥]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٢/ رقم ٢٣٦٧]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٧٤١، ٢٧٤٢]، وغيرهم من طريق أبى معاوية الضرير عن جعفر بن برقان عن يزيد بن أبى نشبة عن أنس به.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو عبيد فى «الإيمان» [رقم ٢٨]، وقال المنذرى فى «تهذيب السنن»: «يزيد ابن أبى نشبة فى معنى المجهول» وقال عبد الحق الإشبيلى فى «أحكامه»: =

٤٣١٢- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا محمد بن خازم، حدّثنا جعفر بن برقان، عن ابن أبي نشبة، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**ثَلاثٌ مِنْ أَصْلِ الإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، لاَ يُكَفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلا يُخْرِجُهُ مِنَ الإِسْلامِ بِفِعْلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ تُقَاتِلَ أُمَّتِي الدَّجَّالَ، لا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالإِيمَانُ بِالأَقْدَارِ كُلِّهَا**».

٤٣١٣- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا سفيان، عن القاسم بن شريح، عن أبي بحر، عن أنسٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ، إِنَّ اللَّهَ لا يَقْضِي لَهُ قَضَاءً إِلا كَانَ خَيْرًا لَهُ**».

٤٣١٤- حدّثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدّثنا مهدي بن ميمون، عن غيلان بن جرير، عن أنس قال: إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر، كنا نعدها على عهد رسول اللَّه ﷺ من الموبقات.

٤٣١٥- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن عثمان بن سعدٍ، قال:

= «يزيد ابن أبي نشبة هو رجل من بني سليم، لم يرو عنه إلا جعفر بن برقان»، نقله عنهما الزيلعي في «نصب الراية» [٣/ ٣٨١]، وهو كما قالا، ويزيد هذا جهله الذهبي والحافظ وغيرهما، وبه أعله في «الفيض» [٣/ ٢٩٣]، وفي «التيسير» [١/ ٩٤٣]، والشوكاني في «النيل» [٨/ ١٨]، وغيرهما.

وفي الإسناد علة أخرى، وهي أن أبا معاوية الضرير كان ثبتًا في الأعمش؛ مخلطًا في غيره، كما نص عليه الإمام أحمد، وجعفر بن برقان ثقة في غير الزهري. ولبعض فقرات الحديث شواهد. واللَّه المستعان.

٤٣١٢- ضعيف: انظر قبله.

٤٣١٣- قوي: مضى الكلام عليه [برقم ٤٢١٧].

٤٣١٤- صحيح: مضى سابقًا [برقم ٤٢٠٧].

٤٣١٥- منكر: أخرجه الدارمي [٢٦٨١]، وابن خزيمة [١٢٦٠، ٢٥٦٨]، والحاكم [١/ ٤٦٠، ٦١٤]، و[٢/ ١١١]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٣٤٤١]، والبيهقي في «سننه» =

سمعت أنس بن مالك، يقول: كان رسول الله ﷺ إذا نزل منزلاً لم يرتحل منه حتى يودعه بركعتين.

= [١٠١٠٣]، وفى «الدعـــوات» [رقم ٣٧٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٧٣٠]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٧٧٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ١٦٩]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٢٠٤]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ٣٨]، وغيرهم من طرق عن عثمان بن سعد البصرى الكاتب عن أنس به . . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . ، ولفظ ابن خزيمة: (كان لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين) ومثله عند الحاكم والبيهقى فى «الدعوات» وزاد الطبرانى: (أو صلاة يودع بها المنزل).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه البزار فى «مسنده» [١/ رقم ٧٤٧/ كشف الأستار] وزاد: (أو بصلاة) ثم قال: «أحاديث عثمان بن سعد يخالف [كذا، ولعل الصواب: (تخالف)] الذى يروى عن أنس» وقال الدارمى عقب روايته: «عثمان بن سعد ضعيف».

وهو كما قالا وأشد، وعثمان هذا ضعفه جمهور النقاد؛ ولم يوثقه إلا من لم يخبر حاله، فدع الشهاب البوصيرى يقول فى «الإتحاف» [٣/ ٤٠]: «رواه أبو بكر بن أبى شيبة وأبو يعلى والبيهقى فى «الكبرى» بسند رجاله ثقات».

أما صاحبه الهيثمى فإنه قال فى «المجمع» [٢/ ٥٧١]، بعد أن عزاه للمؤلف والبزار والطبرانى: «وفيه عثمان بن سعد، وثقه أبو نعيم -يعنى الفضل بن دكين- وأبو حاتم، وضعفه جماعة».

قلتُ: أين ظفر الهيثمى بتوثيق أبى حاتم الرازى لمثل: (عثمان بن سعد) وهل قال أبو حاتم عنه إلا: (شيخ) يا أبا الحسن؟!

وهنا مجازفة أخرى، فأتى الإمام فى «الضعيفة» [٣/ ١٥٥]، وقال: «عثمان هذا -يعنى ابن سعد- متفق على تضعيفه، وقال الحافظ ابن حجر فى «التقريب»: ضعيف».

قلتُ: كأنه فهم من تضعيف الحافظ له فى «التقريب» أن ذلك متفقًا عليه بين سائر النقاد، وهذه هى الغفلة بعينها، وكيف فاته الوقوف على ترجمة الرجل من «التهذيب»، وفيه توثيقه عن أبى نعيم الملائى وأبى جعفر البُسْتى وأبى عبد الله الحاكم.

والحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبى فى مواضع من «تلخيص المستدرك»، قال فى بعضها: «وعثمان لين» وكذا رد الحافظ تصحيح الحاكم له وقال: «غلطوه فيه» ثم قال هو عن الحديث: «حسن غريب» كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٥/ ١٩١]، مع أنه هو الذى جزم بضعف عثمان فى «تقريبه» فلعله حسنه لشواهده، وهى تالفة ما فيها خير. =

٤٣١٦- حَدَّثَنَا سفيان بن وكيع بن الجراح، حدّثنا أبي، عن عثمان بن سعد، عن أنس بن مالك، قال: كان النبي ﷺ إذا سافر فنزل منزلاً فأراد أن يرتحل ودع المنزل بركعتين.

٤٣١٧- حَدَّثَنَا محمد بن عبيد بن حساب، حدّثنا أبو عوانة، عن أبي عثمان، عن أنسٍ، قال: قال لي رسول اللَّه ﷺ: «يَا بُنَيَّ».

٤٣١٨- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريري، حدّثنا فضيل بن عياضٍ، عن منصورٍ،

= منها: حديث فضالة بن عبيد عند الطبراني وغيره؛ انظر الكلام عليه في «الضعيفة» [٣/ ١٥٦]، وفي ترجمة (عثمان بن سعد) ساق ابن عدي هذا الحديث من كتابه «الكامل» ومثله العقيلي في «الضعفاء» وقال الثاني: «وقد رُوِيَ هذا بإسناد أصلح من هذا».

قلتُ: أما بهذا السياق فلا أعلمه، وأما دونه فنعم ولعله الآتي [برقم ٤٣٢٤]. واللَّه المستعان.

٤٣١٦- منكر: انظر قبله؛ وقد جاء بعض الساقطين، وروى هذا الحديث عن محمد بن ربيعة الكلابي -الثقة الصدوق- فقال: عن عثمان بن معبد عن أنس به . . .،

هكذا سَمَّى والد عثمان: (معبدًا) أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [١٠٩٥]، والصواب هو (عثمان بن سعد) وقد انطلى ذلك على الخطيب البغدادي، فقال: (عثمان بن معبد: اثنان: أحدهما: يروي عن أنس بن مالك، حدث عنه محمد بن ربيعة الكلابي) ثم ساق له هذا الحديث، فاللَّه المستعان.

٤٣١٧- صحيح: أخرجه مسلم [٢١٥١]، وأبو داود [٤٩٦٤]، والترمذي [٢٨٣١]، وأحمد [٣/ ٢٨٥]، وابن أبي شيبة [٢٦٥٥٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٧/ ٢٠]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٧٦٥]، وغيرهم من طرق عن أبي عوانة عن أبي عثمان عن أنس به . . .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى من غير هذا الوجه عن أنس، وأبو عثمان هذا: شيخ ثقة، وهو الجعد بن عثمان، ويقال ابن دينار، وهو بصري، وقد روى عنه يونس بن عبيد، وغير واحد من الأئمة».

قلتُ: وهو كما قال.

٤٣١٨- حسن: أخرجه النسائي [٥٠٨]، وأحمد [٣/ ١٣١، ١٦٩، ١٨٤، ٢٣٢]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٢٥٣، ٢٥٤]، والطيالسي [٢١٣٢]، والطبراني في «الأوسط» [٧/ رقم ٦٨١٧]، وابن أبي شيبة [٣٢٩٨]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٩١]، =

عن ربعى بن حراش، عن أبى الأبيض، عن أنس بن مالك، قال: كنا نصلى مع النبى ﷺ العصر والشمس بيضاء محلقةٌ، فآتى عشيرتى فأجدهم جلوسًا، فأقول لهم: قوموا فصلوا، فقد صلى رسول اللَّه ﷺ.

= والمزى فى «تهذيبه» [٣٣/ ١١]، والبخارى فى «الكنى» [رقم ٤٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ٢٩٧]، و[١/ ٢٩٨]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٤/ ٢٨٠]، وبحشل فى ت«اريخ واسط» [ص ٦٤]، وغيرهم من طرق منصور بن المعتمر عن ربعى بن حراش عن أبى الأبيض العنسى عن أنس به . . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وهو عند النسائى والطيالسى والطبرانى وابن العديم مختصراً، وهو رواية لأحمد، والمزى، ولفظ النسائى: (كان رسول اللَّه ﷺ يصلى بنا العصر، والشمس بيضاء محلقة).

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح؛ رجاله كلهم أئمة كبار، سوى أبى الأبيض العنسى وهو الشامى، ويقال: المدنى، روى عنه ربعى بن حراش وإبراهيم بن أبى عبلة ويمان بن المغيرة وغيرهم؛ ولم يوثقه نصا إلا العجلى وحده، وتبعه الذهبى فى «الكاشف» [٢/ ٤٠٥]، والحافظ فى التقريب [١/ ٦١٧]، والصواب أنه دون الثقة وفوق المقبول.

وقد كان أبو الأبيض -يرحمه اللَّه- شيخًا مجاهدًا غزاء صالحًا؛ قوالاً بالمعروف، ونهاء عن المنكر؛ لم يكن يخشى فى اللَّه لومة لائم، ولا بطشة ملك جبار غاشم، وقد كان يصدع بالحق فى وجه الطاغية الحجاج الثقفى -قبحه اللَّه- فى وقت كان أكثر أقرانه يهابون لقيا الحجاج فضلاً عن تقبيحه من جراء عظيم ما فتق به فى الإسلام وحصد من رؤوس الصالحين من الأنام، ولم يكن أبو الأبيض ممن يقيم لهذا المجرم وزنًا، ولا يعرف له رأسًا ولا ذنبًا، بل كان يصكه بالحق صك الجندل، وقد مات أبو الأبيض مقتولاً فى غزو الطوانة سنة ثمان وثمانين؛ وكان صاحب حكمة ومعارف: جعلت أبا نعيم الأصبهانى الحافظ يدرجه فى كتابه «حلية الأولياء» [٣/ ١١١]، وساق له هذا الحديث ثم قال: «رواه الثورى وزائدة عن منصور مثله؛ ولا يعرف لربعى عن أبى الأبيض عن أنس غيره»، وأبو الأبيض: لا يعرف له اسم، كما قال أبو زرعة؛ وقد سماه ابن أبى حاتم بـ(عيسى) ووهمه ابن عساكر وغيره فى ذلك، وكان مقلاً جداً من الرواية، بحيث لم يعرفه الإمام أحمد لما سأله ابن هانئ عنه فى «مسائله»[رقم ٢٢٦١]، ولا يضره ذلك إن شاء اللَّه، وللرجل ترجمة صالحة فى «تاريخ ابن عساكر» [٦٦/ ٧-١٠]، وعنه نقل ترجمته المزى وغيره فى «التهذيب وذيوله»، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه . . . دون هذا السياق جميعا. وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٣١٩- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن هشامٍ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أكلوا عند أهل بيت، قال: «**أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ**».

٤٣١٩- **صحيح المرفوع منه فقط**: أخرجه أحمد [٣/ ١١٨، ٢٠١]، والدارمي [١٧٧٢]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٣٠١]، وابن أبي شيبة [٩٧٤٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٩٢٤]، والنسائي في «الكبرى» [٦٩٠١، ٦٩٠٢، ١٠١٢٨، ١٠١٢٩، ١٠١٣٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٧٢]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٢٣٤]، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ١٧٤]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٩٦٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٣٨١]، وابن السكن في «سننه الصحاح» كما في «البدر المنير» [٨/ ٣٠]، والشجري في «الأمالي» [ص ٣٣، ٢٥٨]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائي [ووقع عند أبي نعيم (هشام بن حسان)، وهو غلط عندي]، عن يحيى بن أبي كثير عن أنس به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح لولا أنه منقطع، فقال النسائي عقب روايته: (يحيى بن أبي كثير لم يسمعه من أنس) وقال ابن السكن: «لا يصح سماع يحيى بن أبي كثير من أنس».

وقال الحاكم أيضًا عقب روايته: (قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس ابن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث) ومستند هؤلاء هو تصريح يحيى بن أبي كثير -في بعض طرقه- بكونه لم يسمع الحديث من أنس، فوقع عند النسائي في الموضع الثاني والأخير: قول يحيى: (حُدِّثت عن أنس) ومثله عند الحاكم أيضًا، فالحديث منقطع، زيادة على كون يحيى لا يصح له سماع من أنس أصلاً، إنما رآه رؤية فقط كما جزم بذلك جماعة من النقاد ومثله في ذلك مثل الأعمش وأيوب السختياني وأضرابهما.

وقد قال ابن عساكر عقب روايته: «هذا حديث غريب، ولم يثبت سماع يحيى من أنس» وقال البيهقي أيضًا: «هذا مرسل، لم يسمعه يحيى عن أنس؛ إنما سمعه عن رجل من أهل البصرة يقال له: عمرو بن زنيب، ويقال: ابن زبيب -عن أنس».

قلتُ: إن صح هذا: فالإسناد ضعفه هين، فإن عمرو بن زبيب هذا -مع الاختلاف في اسم أبيه- شيخ مجهول الصفة، وقد مضى له حديث عند المؤلف [برقم ٤٠٤٦]، من روايته عن أنس؛ وعنه يحيى بن أبي كثير أيضًا، وفي «مراسيل ابن أبي حاتم» [ص ٢٤٣]، سئل أبو زرعة الرازي: عن رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس هذا الحديث، فقال: =

= «هو متصل، رواه خالد بن الحارث حدّثنا هشام عن يحيى قال: بلغنى عن أنس، . . . وقد رأى يحيى أنسًا ولم يسمع منه» ثم قال أبو زرعة: يحيى بن أبى كثير: بلغه عن أنس، وحديثه عنه مرسل أصح، وهذا وهم، يعنى المرفوع؛ يعنى فى حديثه عن أنس: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار».

قلتُ: ويُسْتَشْكَل حُكْمه للحديث بالاتصال؛ مع جزمه بكون يحيى عن أنس مرسل، بل وهو الأصح، فالظاهر أن فى أول كلامه سقطًا، تقديره: (ما هو متصل) فسقط: (ما) من مطبوعة «المراسيل»، ويؤيده كلام أبى زرعة نفسه فى إعلال الحديث، ولعل الأقرب: هو أن تكون تلك العبارة: (هو متصل) جملة استفهامية صدرت من بعضهم لأبى زرعة، يسأله عن اتصال الحديث، فعبارة ابن أبى حاتم فى «المراسيل» هكذا: «قيل لأبى زرعة: يحيى بن أبى كثير عن أنس بن مالك: (أفطر عندكم الصائمون) قال: هو متصل؟! قال: رواه خالد بن الحارث . . . إلخ».

فقوله: «قال» الأولى: ليس عائدًا على أبى زرعة، إنما مرجعه إلى السائل المبهم فى قوله: «قيل لأبى زرعة . . .» كأنه ساق له الحديث، ثم قال: (هو متصل؟!) بحذف أداة الاستفهام؛ طلبًا للاختصار، أما قوله: «قال» الثانية: فهو ابتداء كلام أبى زرعة على الحديث.

■ **والحاصل**: أن الإسناد منقطع، فإن ثبت ما قاله البيهقى من كون يحيى قد سمع الحديث من عمرو بن زبيب عن أنس به . . . ، فالإسناد ضعيف ضعفًا محتملاً، وقد رواه عن يحيى جماعة: منهم هشام الدستوائى كما مضى، وتابعه الأوزاعى -واختلف عليه- وهشام بن حسان- إن كان محفوظًا- والخليل بن مرة وغيرهم، واختلف فى سنده على الخليل بن مرة، كما يأتى بسطه بعد قليل: [برقم ٤٣٢٢].

وقد توبع عليه يحيى: تابعه جماعة كثيرة عن أنس به . . . . وبعضهم فى سياق أطول، منهم: ثابت البنانى وقتادة وعبد الحكم بن زياد القسملى ويحيى بن سعيد، وغيرهم، وكلها غير محفوظة، اللّهم إلا طريق ثابت البنانى وحده، وله عن ثابت طريقان:

الأول: طريق معمر بن راشد عنه عن أنس به مثله مرفوعًا . . . إلا أنه قال فى أوله: (عن أنس أن النبى ﷺ جاء إلى سعد بن عبادة؛ فجاء بخبز وزيت؛ فأكل ثم قال النبى ﷺ . . .) أخرجه أبو داود [٣٨٥٤]، وجماعة كثيرة.

وقد صحح سنده السراج ابن الملقن فى« البدر المنير» [٨ / ٢٩]، وفى خلاصة «البدر المنير» =

= [٢/ ٢١١]، وقبله الإمام النووي في «الأذكار» [رقم ٤٨٥، ٥٨٨]، وبعده الزين العراقي في «المغني» [٢/ ١٠]، وتبعه تلميذه الشهاب ابن حجر في «التلخيص» [٣/ ١٩٩]، لكن الشهاب نقض غزله، وخالف نفسه، فعاد وتعقب شيخه على تصحيحه، فقال: «وفيه نظر، فإن فيه معمراً، وهو وإن احتج به الشيخان؛ فإن روايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها» نقله عنه المناوي في «الفيض» [٥/ ١٠٧]، وبمثل هذا تعقب النووي أيضًا على تصحيحه، وزاد بعض النقولات في تضعيف رواية معمر عن ثابت، منها قوله: «وساق العقيلي في «الضعفاء» عدة أحاديث من رواية معمر عن ثابت، منها هذا الحديث، وقال: كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها، وليست محفوظة، وكلها مقلوبة) نقله عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية» [٤/ ٣٤٣]، وما نقله عن العقيلي، لم أجده في «ضعفائه»، والحافظ حجة في نقله؛ فلعل ذلك سقط مع ما سقط من تراجم في «ضعفاء العقيلي» المطبوع.

■ **والحاصل**: أن طريق معمر هذا غير محفوظ، ويؤيده: أنه قد شك في روايته عند جماعة، فقال: (عن ثابت عن أنس أو غيره) ولسنا نضعف رواية معمر عن ثابت ابتداءً، بل قد احتج مسلم بتلك الترجمة في «صحيحه» وعلقها البخاري، وصحح له الترمذي وابن خزيمة والحاكم وغيرهم؛ فهي على السلامة أبدًا ما لم يخالف معمراً فيها من هو أوثق منه، في ثابت البناني، أو ينكرها عليه بعض نقاد الصنعة من حذاق المتقدمين، وحديثه هنا عن ثابت: قد أنكره عليه العقيلي كما نقله عنه الحافظ آنفًا، لكن قد يقال: إن وجد متابعة مستقيمة لمعمر فيه عن ثابت البناني عن أنس، دل ذلك على أن معمراً قد حفظه، ولم يغلط فيه، وقد وجدت هذه المتابعة.

٢- فأخرج البيهقي في «الآداب» [رقم ٤٧٠]، وفي «الدعوات» [رقم ٤٣٦]، والطحاوي في «المشكل» [٤/ ١١٤]، والبزار في «مسنده» [٢/ رقم ٢٠٠٧/ كشف الأستار]، وغيرهم من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب عن جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت البناني عن أنس به . . . مثله بالمرفوع منه . . . وفي أوله قصة عندهم.

قلتُ: وهذا إسناد قوي؛ وقد أعله جماعة من أصحابنا بعلل لا تثبت عند النقد، وقد قال البزار عقب روايته: «رواه جعفر بن سليمان ومعمر عن ثابت عن أنس» ورواية جعفر هذه تؤيد رواية معمر؛ وأنه حفظه عن ثابت البناني، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، لكن لا يصح منها شيء قط، وكلها مناكير على التحقيق، ولا يثبت في هذا الباب: إلا حديث أنس وحده، والحديث قد صححه غير واحد من العلماء؛ وقد قواه الحافظ بطرقه في =

٤٣٢٠- حَدَّثَنَا عقبة بن مكرم، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا هشامٌ الدستوائى، عن يحيى بن أبى كثير، عن أنس بن مالكٍ، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أفطر عند أهل بيت، قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ».

٤٣٢١- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا هشامٌ الدستوائى، عن يحيى بن أبى كثير، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أفطر عند قومٍ، قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ».

٤٣٢٢- حَدَّثَنَا أحمد بن عيسى المصرى، حدّثنا ابن وهب، أخبرنى الخليل بن مرة، أن يحيى بن أبى كثيرٍ اليمامى حدثه، عن أنس بن مالكٍ، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا أفطر

= «أماليه على الأذكار» كما نقله عنه ابن علان فى «الفتوحات» [٤/ ٣٤٣]، وقد استوفينا طرقه وشواهده فى كتابنا «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٣٢٠- صحيح المرفوع منه فقط: انظر قبله..

٤٣٢١- صحيح المرفوع منه فقط: انظر قبله.

٤٣٢٢- صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه تمام فى «فوائده» [١/ رقم ٩٠٢]، والحسن الخلال فى «المجالس العشرة» [رقم ٢٢]، وغيرهما من طريقين عن ابن وهب عن الخليل بن مرة عن يحيى ابن أبى كثير عن أنس به....

قلتُ: وتوبع عليه ابن وهب: تابعه كثير بن حمير على مثله... كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٨/ ٣٧]، وخالفهما طلحة بن زيد القرشى الرقى، فرواه عن الخليل وسلك فيه الجادة، فقال: عن الخليل عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة به...، هكذا ذكره الدارقطنى فى «علله» [٨/ ٣٧]، ثم قال: «والصواب: عن يحيى عن أنس.... وهو المحفوظ، وكذلك رواه هشام الدستوائى عن يحيى»..

قلتُ: وهو كما قال؛ فإن زيد بن طلحة هذا رجل فاشل، ساقط الحديث عندهم، بل رماه أحمد وابن المدينى وأبو داود وغيرهم بوضع الحديث، نعم: شيخه الخليل قد ضعفه جماعة، وأنكر عليه ابن حبان هذا الحديث من الطريق الماضى فى ترجمته من «المجروحين» [١/ ٢٨٦]، لكنه توبع عليه من قبل جماعة على الوجه الأول: كما مضى الإشارة إليه آنفًا [رقم ٤٣١٩].

عند أهل بيت، قال: «أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ، وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْكُمُ الْمَلائِكَةُ».

٤٣٢٣ - حَدَّثَنَا محمد بن إسحاق المسيبي، قال: حدثني عبد اللَّه بن نافع، عن عمر ابن ذكوان، عن داود بن بكر، عن زياد بن أبي زياد، عن أنس بن مالك، أنَّ النبي ﷺ قال: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ فَسَقَةٌ، يُصَلُّونَ الصَّلاةَ لِغَيْرِ وَقْتِهَا، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَصَلُّوا الصَّلاةَ لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا الصَّلاةَ مَعَهُمْ نَافِلَةً».

٤٣٢٣- صحيح دون قوله: (فسقة): أخرجه البخاري في «تاريخه» [٣/ ٢٣٥، ٣٥٤ و٦/ ١٥٣]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٤/ ١١٤]، -وعنده معلقًا- من طريق إبراهيم بن المنذر عن عبد اللَّه بن نافع الصائغ عن عمر بن ذكوان عن داود بن بكر عن زياد بن أبي زياد عن أنس نحوه...

قلتُ: هذا إسناده واه، عبد اللَّه بن نافع الصائغ مختلف فيه، لكنه توبع عليه؛ تابعه خالد بن نزار عن عمر بن حفص بن ذكوان عن داود عن زياد عن أنس به... نحوه وليس عنده كلمة: (فسقة) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم ٨٨٤٥]، ومن طريقه الخطيب في «المتفق والمفترق» [رقم ٥٢٩].

وخالد صدوق فيه كلام يسير لكن الإسناد إليه مخدوش، وقد قال الطبراني عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن زياد بن أبي زياد إلا داود بن بكر، تفرد به عمر بن حفص بن ذكوان».

قلتُ: وعمر هذا هو آفة الحديث، قال أحمد: (تركنا حديثه وحرقناه) وقال ابن المديني: (ليس بثقة) وتركه النسائي وغيره، وضعفه الآخرون. وترجمته في «اللسان» [٤/ ٢٩٨]، وبعضهم ينسبه إلى جده، كما وقع عند المؤلف هنا: (عمر بن ذكوان) وهو أبو حفص العبدي، وشيخه داود صدوق صالح، وزياد بن أبي زياد زعم حسين الأسد في «تعليقه على مسند المؤلف» [٧/ ٢٩٣]: أنه هو الجصاص الضعيف، وليس كما قال؛ لأن البخاري قد ساق الحديث في ترجمة (زياد بن أبي زياد -واسم أبي زياد: ميسرة- مولى عبد اللَّه بن عياش بن أبي ربيعة القرشي المدني) من الموضع الثاني من «تاريخه» [٣/ ٣٥٤]، وزياد هذا: ثقة عابد زاهد من الأبدال، وهو من رجال مسلم والترمذي وابن ماجه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... دون كلمة: (فسقة) فلا أعلمها ثابتة. =

٤٣٢٤- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن شعبة، عن حمزة الضبى، قال: سمعت أنسًا يقول: كان رسول اللَّه ﷺ إذا نزل منزلاً لم يرتحل حتى يصلى الظهر، قال: فقال له محمد بن عمرٍو: وإن كان بنصف النهار؟ قال: وإن كان بنصف النهار.

= وسيأتى حديث عامر بن ربيعة [برقم ٧٢٠١]، ومن هذه الشواهد: حديث أبى ذر -رضى اللَّه عنه- قال: (قال لى رسول اللَّه: كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، أو يميتون الصلاة عن وقتها؟! قال: قلتُ: فما تأمرنى؟! قال: صلِّ الصلاة لوقتها؛ فإن أدركتها معهم فصل؛ فإنها لك نافلة) أخرجه مسلم [٦٤٨] -واللفظ له- والنسائى [٨٠٩]، والدارمى [١٢٢٧، ١٢٢٨]، وأحد [٥/ ١٦٨]، وجماعة كثيرة.

٤٣٢٤- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٢٠٥]، والنسائى [٤٩٨]، وأحمد [٣/ ١٢٠، ١٢٩]، وابن خزيمة [٩٧٥]، وابن أبى شيبة [٣٥١٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٨٥]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن حمزة بن عمرو العائذى عن أنس به.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ وحمزة العائذى وثقه النسائى وابن حبان وغيرهما؛ واحتج به مسلم فى «صحيحه» من رواية شعبة عنه؛ فالإسناد على شرطه، ولم يكن حمزة مكثراً من الرواية، فلذلك لم يعرفه يحيى القطان، كما نقله عنه العقيلى فى «الضعفاء» [١/ ٢٩١]، ويشير إلى ذلك أيضًا قول أبى حاتم عنه: «شيخ» ولم ينفرد به، بل تابعه على نحوه جماعة عن أنس، وكذا له شواهد أيضًا؛ وقد استوفينا كل ذلك فى «غرس الأشجار».

والحديث صحح سنده المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٥٠٤/ طبعة مكتبة الشافعى]، واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: هذا الحديث يعل الحديث الماضى [برقم ٤٣١٥]، كما بسطنا ذلك فى «غرس الأشجار» وقبلنا أشار إليه الإمام فى «الضعيفة» [٩/ ٢٢٦]، وقبله أشار إليه الحافظ كما نقله عنه المناوى فى فيض القدير [٥/ ١٦٤/ رقم ٦٨١٠].

● **تنبيه ثان**: محمد بن عمرو المذكور فى متن الحديث، لم أفطن له بعد، والظاهر أنه سمع الحديث من أنس مع حمزة بن عمرو العائذى، وسؤاله مقدم إلى أنس بن مالك؛ بدلالة قوله له: (يا أبا حمزة) كما فى السياق الآتى.

٤٣٢٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا شعبة، عن حمزة الضبى، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: كان رسول اللَّه ﷺ إذا نزل منزلاً لم يرتحل حتى يصلى الظهر، فقال له محمدُ بن عمرٍو: يا أبا حمزة، وإن كان بنصف النهار؟ قال: وإن كان بنصف النهار.

٤٣٢٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يحيى، عن شعبة، عن حمزة العائذى، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا نزل منزلاً لم يرتحل منه حتى يصلى الظهر، قال: فقال له رَجلٌ: وإن كان بنصف النهار؟ قال: وإن كان بنصف النهار.

٤٣٢٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن شعبة، عن عتابٍ مولى

٤٣٢٥- صحيح: انظر قبله.

٤٣٢٦- صحيح: انظر قبله.

٤٣٢٧- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٨٦٨]، وأحمد [٣/ ١١٩، ١٧٢، ١٨٥، ٢٠٤]، والطيالسى [٢٠٨٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٠ / رقم ٧٨]، وابن الجعد [١٤٨١]، ومن طريقه المزى فى «تهذيبه» [١٩/ ٢٩٥]، والخلال فى «السنة» [١/ ١٠٠]، وأبو عوانة [رقم ٥٥٤٩]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عتاب مولى هرمز عن أنس به . . . وهو عند بعضهم بنحوه، ولفظ ابن الجعد ومن طريقه المزى والطبرانى والطيالسى وأبى عوانة والضياء: (بايعت رسول اللَّه ﷺ بيدى هذه على السمع والطاعة فيما استطعت) وهو رواية لأحمد.

قلتُ: وسنده قوى، وعتاب مولى هرمز أو ابن هرمز، قد وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . نحو لفظ المؤلف؛ منها حديث عبد اللَّه بن عمر عند الشيخين: (كنا إذا بايعنا رسول اللَّه ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا: فيما استطعتم).

بل لحديث أنس طريق آخر يرويه شعبة أيضًا عن جعفر بن معبد قال: ذهبت إلى أنس بن مالك أنا وحميد بن عبد الرحمن، قال: فسمعت أنسًا: قال: (كنا إذا بايعنا رسول اللَّه ﷺ يلقننا هو: فيما استطعت) أخرجه أحمد [٣/ ٢١٦، ٢٨٤] -واللفظ له- والبخارى فى «تاريخه» [٢ / ٢٠٥]، وجماعة، وسنده صالح، وانظر حديث جرير الآتى [برقم ٧٥٠٣].

هرمز، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: بايعنا رسول اللَّه ﷺ على السمع والطاعة، فقال: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ».

٤٣٢٨- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن الحكم بن عطية، عن أبى المخيس اليشكرى، عن أنس بن مالك، قيل: يا رسول اللَّه، استشهد فلانٌ مولاك، قال: «كَلا، إِنِّى رَأَيْتُ عَلَيْهِ عَبَاءَةً غَلَّهَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا».

٤٣٢٩- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنى فليح بن سليمان المدينى، حدّثنا عثمان بن عبد الرحمن، أنه سمع أنس بن مالك، يقول: كنا نصلى مع رسول اللَّه ﷺ الجمعة إذا مالت الشمس.

٤٣٢٨- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٥١، ١٨٠]، وابن أبى شيبة [٣٣٥٢٩]، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [٤/ ٨٩]، وغيرهم من طريق الحكم بن عطية عن أبى المخيس اليشكرى عن أنس به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٦٠٨]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أبو المخيس وهو مجهول».

قلتُ: وهو كما قال؛ وفى «الميزان» [٤/ ٥٧١]: «أبو مخيس عن أنس بن مالك: لا يدرى من هو» وقد ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٩/ ٤٤٤]، ولم يذكر فيه شيئًا، وكذا ترجمه البخارى فى «الكنى» [ص ٧٤/ رقم ٦٩٩]، وزاد رواية عمرو بن ظبيان عنه أيضًا، ثم إن الراوى عنه هنا: (الحكم بن عطية) مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه.

لكن يشهد للحديث: رواية عمر بن الخطاب عند مسلم، والترمذى [١٥٧٤]، وأحمد [١/ ٣٠]، وجماعة كثيرة به . . . نحوه فى سياق أتم؛ ولفظ الترمذى: (قيل: يا رسول اللَّه: إن فلانًا قد استشهد؛ قال: كلا، قد رأيته فى النار؛ بعباءة قد غلها، قال: قم يا علىّ: إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون. . ثلاثًا) وقال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وله شواهد قد أتينا عليها فى «غرس الأشجار».

٤٣٢٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٨٦٢]، والترمذى [٥٠٣، ٥٠٤]، وأبو داود [١٠٨٤]، وأحمد [٣/ ١٥٠]، والطيالسى [٢١٣٩]، وابن أبى شيبة [٥١٣٦]، وابن الجارود [٢٨٩]، والبيهقى فى «سننه» [٥٤٦٠]، وفى «المعرفة» [رقم ١٧٢٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٥٢]، وفى الأنوار [رقم ٦٣٤]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن =

٤٣٣٠- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا يونس بن محمد، حدّثنا فليحٌ، عن عثمان بن عبدالرحمن، أن أنس بن مالك أخبره، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى العصر بقدر ما يذهب الرجل إلى بنى حارثة بن الحارث، ويرجع قبل غروب الشمس، وبقدر ما ينحر الرجل الجزور ويعضيها لغروب الشمس، وكان لا يصلى الجمعة حتى تميل الشمس، وكان إذا خرج إلى مكة صلى الظهر بالشجرة ركعتين.

٤٣٣١- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن نميرٍ، عن سعد بن سعيدٍ،

= عثمان بن عبد الرحمن التيمى عن أنس به . . . وعو عند بعضهم نحوه. قال الترمذى: (حديث أنس: حديث حسن صحيح) وقال أبو محمد البغوى: «هذا حديث صحيح».

قلتُ: ومداره على فليح بن سليمان، وليس هو ممن يحتج به عندنا، لكن البخارى كان ينتقى من أصوله: صحاح أحاديثه وما لم يغلط فيه، وقد صح عن أبى عبد اللَّه الجعفى أنه قال: «كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروى عنه، ولا أكتب حديثه» نقله عنه أبو عيسى الضرير فى «علله الكبير» ونحوه فى «جامعه» أيضًا [٢/ ١٩٨/ عقب رقم ٣٦٤].

وبهذا القول من البخارى: قبلنا روايته لأمثال: كاتب الليث؛ ومحمد بن فليح؛ وابن أبى أويس وأبيه؛؛ وعبد الرحمن بن عبد اللَّه بن دينار وهشام بن عمار، ونعيم بن حماد وأضرابهم ممن لا يحتج بحديثه عندنا على الانفراد، وفى المقام بحث قد استوفيناه فى «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل». واللَّه المستعان. والحديث قد رواه جماعة نحوه . . . لكن بسياق أتم مثل الآتى؛ وله شواهد ذكرناها فى «غرس الأشجار».

٤٣٣٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ١٢٨، ٢٢٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٢٥]، وحنبل بن إسحاق فى «جزء من حديثه» [رقم ٤٦]، وغيرهم من طرق عن فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن التيمى عن أنس به نحو هذا السياق، وليس عند البيهقى: (وكان لا يصلى الجمعة . . . إلخ) وليس عند حنبل: (بقدر ما يذهب الرجل إلى بنى حارثة بن الحارث ويرجع قبل غروب الشمس) وهو عند أحمد فى الموضع الأول: مختصرًا أيضًا ببعضه.

قلتُ: وسنده على شرط البخارى، وهو عنده -وجماعة كثيرة- مختصرًا كما مضى فى الذى قبله.

٤٣٣١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤١٤٥].

حدثنى أنس بن مالك، قال: بعثنى أبو طلحة إلى رسول اللَّه ﷺ لأدعوه، وقد جعل له طعامًا، قال: فأقبلتُ ورسول اللَّه ﷺ مع الناس، قال: فنظر إلىَّ فاستحييت، فقلت: أجب أبا طلحة، فقال للناس: «**قُومُوا**»، فقال أبو طلحة: يا رسول اللَّه، إنما صنعت شيئًا لك! قال: فمسها رسول اللَّه ﷺ ودعا لها فيه بالبركة، وقال: «**أَدْخِلْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِى عَشَرَةً**»، قال: «**كُلُوا**»، فأخرج لهم شيئًا بين أصابعه، فأكلوا حتى شبعوا، وخرجوا، فما زال يدخل عشرةً ويُخرج عشرةً حتى لم يبق منهم أحدٌ إلا دخل فأكل حتى شبع، قال: ثم هيأها فإذا هى مثلها حين أكلوا منها.

٤٣٣٢ - **حَدَّثَنَا** أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا أبو أسامة، ومحمد بن بشر، عن زكريا ابن أبى زائدة، عن سعيد بن أبى بردة، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ يَأْكُلُ الأَكْلَةَ أَوْ يَشْرَبُ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا**».

٤٣٣٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٧٣٤]، والترمذى [١٨١٦]، وأحمد [٣/ ١٠٠، ١١٧]، وابن أبى شيبة [٢٤٤٩٩، ٢٩٥٦٦]، و النسائى فى «الكبرى» [٦٨٩٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٠٤٦]، وفى «الدعوات» [رقم ٤٢٨]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٠٩٨، ١٠٩٩]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ٧٧٥]، والمزى فى «تهذيبه» [١٠/ ٣٤٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٣٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١١٣٥]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ١٤١]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٤٨٥]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٥٩]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ٣٤٩٠]، والترمذى أيضًا فى «الشمائل» [رقم ١٩٤]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبى زائدة عن سعيد بن أبى بردة عن أنس به . . . وهو عند بعضهم نحوه. وقد زاد مسلم وجماعة قوله: (فيحمده عليها . . . .) بعد قوله: (يأكل الأكلة).

قال الترمذى: «هذا حديث حسن، وقد رواه غير واحد عن زكريا بن أبى زائدة نحوه، ولا نعرفه إلا من حديث زكريا بن أبى زائدة» وقال البغوى: «هذا حديث صحيح . . .».

قلتُ: لكن أعله الإمام فى «الإرواء» [٧/ ٤٧]، فقال: «رجاله كلهم ثقات؛ إلا أن زكريا هذا مدلس كما قال أبو داود وغيره، وقد عنعنه عند الجميع، فلعل العنعنة هى التى حملت الترمذى على الاقتصار على تحسين حديثه، لكن العنعنة إن اعتد بها؛ فهى سبب للتضعيف لا للتحسين) كذا يقول، وإعلاله الإسناد بعنعنة زكريا ليس بشىء، وفهمه لتحسين الترمذى عجب آخر، =

٤٣٣٣- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا محمد بن بشر، حدّثنا زكريا، قال: حدثني سعيد بن أبي بردة، عن أنس، قال: خدمت رسول اللَّه ﷺ تسع سنين، فما أعلمه قال لي قط: ما فعلت كذا وكذا؟ أوعاب عليَّ شيئًا قط.

٤٣٣٤- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا إسحاق بن يوسف، حدّثنا زكريا، عن

= وقد رأيته تراجع عن هذا الإعلال، فأورد الحديث في «الصحيحة» [٤/ ٢٠٩]، وقال عن زكريا: «كان يدلس، وقد عنعنه عندهم جميعًا، لكن يبدو أنه قليل التدليس؛ ولذلك أورده الحافظ في المرتبة الثانية من رسالته «طبقات المدلسين» وهي المرتبة التي يورد فيها من احتمل الأئمة تدليسه؛ وأخرجوا له في «الصحيح» لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري...».

قلتُ: وهذا هو الذي كان ينبغي عليه القول بادئ الأمر، وقد غفل الإمام عن شيء آخر! وهو أن زكريا بن أبي زائدة مع قلة تدليسه؛ كان لا يدلس إلا عن «الشعبي» وحده، كما أشار إلى ذلك جماعة ممن رموه بالتدليس، منهم أبو زرعة وصاحبه أحمد وغيرهم؛ ولذلك لما ترجمه الذهبي في «الكاشف» [١/ ٤٠٥]، قال: (ثقة يدلس عن شيخه «الشعبي» وقال الحافظ في ترجمته من مقدمة «الفتح» [ص ٤٠٣]، (وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود صدوق؛ إلا أنه كان يدلس عن «الشعبي».

أما زكريا في نفسه: فهو أحد أئمة المسلمين، وشيخه (سعيد بن أبي بردة) ثقة متقن؛ وقد تابعه حميد الطويل على مثله عن أنس بن مالك به... عند الضياء في «المختارة» [رقم ٢٠٧٨، ٢٠٧٩]، والذهبي في «سير النبلاء» [١٩/ ٢٥٩]، من طريقين ضعيفين عنه به...

٤٣٣٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٣٠٩]، وأحمد [٣/ ١٠٠]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٩/ ٢٢٥-٢٢٦]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٦٠]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١/ ٣٥٤]، وابن عساكر في «تاريخه» [٩/ ٣٥٥-٣٥٦]، و الدينوري في «المجالسة» [رقم ٣٤٩١]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبي زائدة عن سعيد بن أبي بردة عن أنس به....

قلتُ: وهذا إسناد صحيح عال، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه... مضى بعضها [برقم ٢٩٩٢، ٣٣٦٧، ٣٦٢٨].

٤٣٣٤ - **صحيح**: انظر قبل الماضي.

سعيد بن أبى بردة، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَ اللَّهَ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ**».

٤٣٣٥- **حَدَّثَنَا** زهير بن حرب، حدّثنا إسحاق بن يوسف، حدّثنا زكريا بن أبى زائدة، عن سعيد بن أبى بردة، عن أنس، قال: خدمت رسول اللَّه ﷺ تسع سنين، فما أعلمه قال لى قط: لم فعلت كذا وكذا؟ ولا عاب علىَّ شيئًا قط.

٤٣٣٦- **حَدَّثَنَا** أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا معلىّ بن منصور، وخالد بن مخلد، عن عبد اللَّه بن جعفر، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**صَلاةُ الْقَاعِدِ عَلَى مِثْلِ نِصْفِ صَلاةِ الْقَائِمِ**».

٤٤٣٣٥ - صحيح: انظر الذى قبله.

٤٣٣٦- صحيح: أخرجه ابن ماجه [١٢٣٠]، وأحمد [٣/ ٢١٤، ٢٤٠]، والطبرانى فى «الكبير» [١/ رقم ٧٤٢]، وابن أبى شيبة [٤٦٣٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١٣٦٤]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن جعفر المخرمى عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أنس به . . .

وزاد ابن ماجه والنسائى فى أوله: (خرج رسول اللَّه ﷺ على ناس وهم يصلون قعودًا من مرض، فقال: . . .) لفظ النسائى، وليس عند ابن ماجه: (من مرض) وهو رواية لأحمد أيضًا.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ١٨٦]: «هذا إسناد صحيح . . .» وجود سنده العراقى فى «شرح الترمذى» كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٤/ ٢٢٠].

قلتُ: وظاهر إسناده كما قالا، إلا أن الحديث معلول، فقد قال النسائى عقب روايته: «هذا خطأ، والصواب: إسماعيل عن مولى لابن العاص عن عبد اللَّه بن عمرو» وكشف الذهلى عن وجه هذا الخطأ، فقال كما نقله عنه ابن نصر المروزى فى «قيام الليل» [عقب رقم ٢٧٠/ مختصره]: «وحديث أنس من حديث المخرمى عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن أنس -رضى اللَّه عنه- عندنا غير محفوظ؛ لأن مالكًا رواه عن إسماعيل بن محمد عن مولى لعمرو بن العاص أو لعبد اللَّه بن عمرو عن عبد اللَّه بن عمرو. ومالك أولى لحفظه؛ ولأنه عن عبد اللَّه بن عمرو مستفيض، ولا نعرفه عن أنس -رضى اللَّه عنه- من وجه يثبت».

٤٣٣٧- حَدَّثَنَا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة، حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، حدّثنا أبان بن خالد، عن عبيد اللَّه بن رواحة، عن أنس بن مالك، قال: كان رسولُ اللَّه ﷺ لا يصلي الضحى إلا أن يقدم من سفرٍ أو يخرج.

= قلتُ: والقول ما قالت حذام، ولا يشك ناقد في كون مالك أثبت وأتقن وأوثق من عبد اللَّه المخرمي. ورواية مالك عنده في «الموطأ» [رقم ٣٠٧]، به نحو سياق المؤلف دون الزيادة في أوله التي عند بعضهم، وذكر ابن عبد البر في «التمهيد» [١/ ١٣٢]، أن ابن عيينة قد رواه عن إسماعيل بن محمد مثل رواية المخرمي عنه، لكن قال أبو عمرو النمري: «والقول عندهم: قول مالك؛ والحديث محفوظ لعبد اللَّه بن عمرو بن العاص».

قلتُ: وهو كما قال؛ ولا مجال لحمْله على الوجهين لاتفاق ثلاثة من نقاد الصنعة على تصويب رواية مالك، وتخطئة من رواه عن إسماعيل بن محمد على غير رواية مالك عنه.

وطريق مالك مخدوش بجهالة مولى عبد اللَّه بن عمرو بن العاص أو مولى أبيه عمرو، وقد تقدم طريق آخر غير محفوظ عن أنس به . . . [برقم ٣٥٨٣]، وليس له عن أنس طريق محفوظ كما أشار إلى ذلك الذهلي فيما نقلناه عنه قريبًا.

لكن للحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها في «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت. . والحجة به قائمة في هذا الباب.

٤٣٣٧- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ١٣٢]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [٩/ ١٣]، والضياء في «المختارة» [٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦]، وبحشل في «تاريخ واسط» [ص ٢٢٦]، والبخاري في «تاريخه» [١/ ٤٥٤]، وغيرهم من طرق عن أبان بن خالد عن عبيد اللَّه بن رواحة عن أنس به . . . ولفظ البخاري: (لم يكن النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أن يخرج لمغيبة أو يدخل).

قلتُ: وسنده صالح؛ لكن أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٤٨٩]، بعبيد اللَّه بن رواحة، وقال: «لم أجد من ذكره، وأغفله الشريف».

كذا قال، والشريف هذا: هو الحافظ الحسيني صاحب: «الإكمال عمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيبه الكمال» وكونه أغفل ذكر عبيد اللَّه بن رواحة في كتابه «الإكمال» لا يعني أن الرجل ليس بالمترجَم له، بل ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٧٠]، وذكروا من الرواة عنه: حماد بن سلمة وإسماعيل بن أبي خالد وأبان بن خالد ومعاذ وغيرهم ولم يغمزه أحد بشيء، فالرجل صدوق؛ والراوي عنه (أبان بن خالد)=

٤٣٣٨ - **حَدَّثَنَا** أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنى الربيع بن سليم، قال: حدثنى أبو عمرو مولى أنس بن مالك، أنه سمع أنس بن مالك، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ خَزَنَ لِسَانَهُ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ، وَمَنِ اعْتَذَرَ إِلَى اللَّهِ قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ عُذْرَهُ**».

= روى عنه جماعة من الكبار، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦ / ٦٨]، وقال أبو حاتم: «لا بأس به» كما فى «الجرح والتعديل» [٢/ ٢٩٨]، ولينّه أبو الفتح الأزدى، ولم يذكر مستنده، راجع «اللسان» [١/ ٢١]، و(الميزان) وهو عندى حسن الحديث ما لم يخالف أو يأت بما ينكر عليه.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أقربها إلى لفظ المؤلف حديث عائشة عند مسلم [٧١٧]، وأحمد [٦/ ٣١]، وابن الجعد [١٥١٢]، وابن حبان [٢٥٢٦]، وشيخه [١٢٣٠]، وغيرهم؛ ولفظ أحمد: (ما رأيت رسول اللَّه ﷺ يصلى الضحى إلا أن يقدم من سفر فيصلى ركعتين) واستيفاء شواهده فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان..

٤٣٣٨ - **ضعيف**: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم٨٣١١]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٣٣]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٣٩٤]، والدولابى فى «الكنى» [١/ ١٩٤، ١٩٥]، والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٣٢١]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٧٥١]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [عقب رقم ٥٥٠]، وأبو عثمان النجيرمى فى «الفوائد» [٤٤/ ٢]، كما فى «الصحيحة» [٥/ ٤٧٥]، وغيرهم من طرق عن الربيع بن سليم عن أبى عمرو مولى أنس بن مالك عن أنس به... وهو عند الخرائطى بالفقرة الثانية منه فقط.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف على كل حال، إلا أنه مُشْكِل؛ فالربيع بن سليم قد اختلف فى اسم أبيه على ألوان، فوقع عند المؤلف فى الطبعة العلمية [٣/ ٤٦٣]: (الربيع بن سليمان) ومثله وقع فى الأصليْن الذين أخرج حسين الأسد منهما طبعته، إلا أنه أصلح اسم والد الربيع فى سند المؤلف من: (سليمان) إلى (سليم) وقد نبه على ذلك بالهامش [٧/ ٣٠٢]، فقال: «فى الأصلين: سليمان...».

وهكذا وقع: (الربيع بن سليمان) فى نسخة الإمام الألبانى من (مسند المؤلف) كما ذكر ذلك فى «الصحيحة» [٥/ ٤٧٥]، وكل ذلك تصحيف، وصوابه عند المؤلف: هو: (الربيع بن سليم) فهكذا نقل الحافظ فى «المطالب» [رقم ٣٢١٨]، إسناد ابن أبى شيبة وعنه المؤلف به... =

= وفيه: (ثنا زيد بن الحباب ثنا الربيع بن سليم . . .) .

وأشار الحافظ أن المؤلف قد أخرج الحديث أيضًا فى «مسنده الكبير» من طريق أبى موسى الزمن عن عيسى بن شعيب الضرير أبى الفضل عن الربيع بن سليم به . . .

ومن هذا الطريق: ساق ابن كثير هذا الحديث فى «تفسيره» [٢/ ١١٩/ طبعة دار طيبة]، لكن تصحف عنده: (الربيع بن سليم) إلى: (الربيع بن سليمان) وزاد نسبته: (النميرى) فطمسه المعلق عليه وأبدله بـ (الجيزى) هكذا زاد الطين بلة، كأنه ظن أن الربيع بن سليمان الواقع أمامه فى «تفسير ابن كثير» هو الجيزى صاحب الشافعى، وغفل عن كون الجيزى متأخر الطبقة عن مثل (الربيع بن سليمان) الذى يروى عن أنس بواسطة راو واحد، ثم إن (سليمان) عند ابن كثير مصحف جزمًا من (سليم) كما مضى بيانه آنفًا .

أما ما وقع من نسبته بـ (النميرى)، فسيأتى الكلام على هذا قريبًا، وقد وقع اسمه أيضًا عند ابن شاهين والضياء والخطيب وعند الدولابى فى الموضع الأول: (الربيع بن سليمان)، وزاد الدولابى تكنيته بـ (أبى سليمان) وأرى تكنيته بـ (أبى سليمان) وهمًا من بعضهم، أما تسمية أبيه بـ(سليمان) فيقرب أيضًا أن يكون وهمًا أو تصحيفًا؛ إذ ليس فى كتب التراجم المعروفة من يسمى بـ (ربيع بن سليمان) ويروى عن أنس بن مالك بواسطة راو واحد فقط، فضلاً عن كون أبى عمرو مولى أنس قد نص البخارى فى «الكنى» [رقم ٤٧٣]، وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٩/ ٤١٠]، فى ترجمته على أن الذى يروى عنه هو (الربيع بن سليم) ولم يذكرا له راويًا عنه سواه .

وقد انقلب اسمه مع التصحيف أو الوهم فى اسم أبيه عند ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم / ١٩١٩ طبعة مكتبة الرشد]، إلى: (سليمان بن الربيع مولى أنس) فقال ابن أبى حاتم: «وسألت أبى عن حديث رواه زيد بن الحباب عن سليمان ابن الربيع مولى أنس عن أنس بن مالك قال . . . وساق الحديث» .

وهذا مع كونه مقلوبًا؛ ففى الإسناد سقط، صوابه: (عن الربيع بن سليم عن أبى عمرو مولى أنس عن أنس به . . .) فالساقط هو: (أبو عمرو مولى أنس) ثم بدا لى أنه ربما لم يكن فى الإسناد سقط، فإنى وجدت الخطيب قد قال فى «المتفق والمفترق» [١/ ٤٨]: «الربيع بن سليمان: أحد عشر رجلاً، منهم: الربيع بن سليمان مولى أنس بن مالك، حدث عن أنس روى عنه زيد بن الحباب العكلى» . =

= كذا قال، واستدل على ذلك بما أخرجه [برقم ٥٥٠]، بإسناده الصحيح إلى عثمان بن أبى شيبة: حدّثنا زيد بن الحباب حدّثنا الربيع بن سليمان مولى أنس بن مالك عن أنس . . . وساق الحديث، وهذا عندى وهم من عثمان، وقد خالفه أخوه أبو بكر ابن أبى شيبة وسلمة بن شبيب، فروياه عن زيد ابن الحباب، فقالا: (عن الربيع بن سليم عن أبى عمرو مولى أنس عن أنس به . . .) وعثمان بن أبى شيبة على ثقته وحفظه ومعرفته، كان صاحب أوهام كما نص على ذلك الحافظ فى ترجمته من «التقريب» وقد أنكر عليه الإمام أحمد جملة من حديثه، وقال: «نراه يتوهم هذه الأحاديث» كما فى «العلل» له [١/ ٥٥٩/ رواية ابنه عبد اللّه].

وقد وقع فى اسم والد: (الربيع بن سليم) تصحيف أو وهم ثالث، فقد وقع اسمه عند الخرائطى وأبى جعفر النجيرمى والدولابى فى الموضعين الأخيرين منه: هكذا: (الربيع بن مسلم) وهذا ليس بشىء أيضًا.

فالذى يستقيم لنا من كل هذا: أن الصواب فى اسمه هو: (الربيع بن سليم) وبهذا الاسم ترجمه جماعة كما يأتى؛ وكما اختلفوا فى اسمه، اختلفوا فى نسبته أيضًا، فوقع عند ابن شاهين، والضياء، والمؤلف فى «مسنده الكبير» كما نقله عنه ابن كثير فى «تفسيره» نسبته بـ: (النميرى) ووقع عند الخطيب: (البصرى) ووقع عند البيهقى: (الحلقانى) وعند الحافظ فى «المطالب» نقلاً عن سند المؤلف فى «مسنده الكبير»: (البهزى) كذا، وقد نسبه الذهبى فى ترجمته من الميزان [٢/ ٤٠]، كوفيًا، وأقره عليه الحافظ فى «اللسان» [٢/ ٤٤٥]، والذى أجزم بكونه مصحفًا هنا: هو نسبته (بهزيًا) كما وقع فى «المطالب» وأرى أن النسبة إلى الكوفة لا تنافى أن يكون صاحبها بصريًا أيضًا، وهناك من ينتسب: (بصريًا) و(نميريًا) معًا، فلم يبق إلا: (الخلقانى) الواقعة عند البيهقى، وأراها وهمًا من بعضهم، كأنه اختلط عليه بـ(الربيع بن سليم الخلقانى - بالخاء- الأزدى البصرى) المترجم فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٤٦٣]، و«تاريخ البخارى» [٣/ ٢٧٦]، و«ثقات ابن حبان» [٦/ ٢٩٩]، وعنهم الحافظ فى «اللسان» [٢/ ٤٤٥]، وهو آخر غير (الربيع ابن سليم) صاحب هذا الحديث.

وقد فرق بينهما الذهبى فى «الميزان» ومثله الحافظ فى «اللسان» وقبلهما ابن حبان فى «الثقات» وقد اختلف فى اسم والد الربيع الخلقانى، فقيل: (سليم) وقيل: (سليمان) وبالثانى ترجمه العقيلى وابن عدى والذهبى، وبالأول ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» والبخارى فى «تاريخه» والحافظ فى «اللسان». =

= فنخلص من هذا: أن من وصف الربيع بن سليم صاحب هذا الحديث بـ (الخلقانى)، فقد وهم، كما عند البيهقى، وسقطت من عنده النقطة فوق الخاء من (الخلقانى) وبعد هذا كله فلننظر فى حال (الربيع بن سليم) صاحب هذا الحديث، فوجدنا أن الذهبى ترجمه فى «الميزان» [٢/ ٤٠]، وساق له هذا الحديث، وعزاه إلى (مسند ابن أبى شيبة) وقال: (رواه عنه زيد بن الحباب) ثم قال: «قال الأزدى: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشىء، قال أبو حاتم: شيخ» وأقره الحافظ على ذلك فى «اللسان» [٢/ ٤٤٥]، وليس كما زعما؛ لأن الذى قال فيه ابن معين وأبو حاتم، ما قالا: إنما هو (الربيع بن سليم الخلقانى) كما فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٤٦٣].

وقد مضى: أن الصواب أنه شخص آخر غير الذى قبله، والعجيب: أن الذهبى مع تفرقته للرجلين كما سبق؛ إلا أنه أعاد قول ابن معين فى ترجمة: (الربيع الخلقانى) أيضًا من «الميزان» [٢/ ٤١]، وتبعه على ذلك الحافظ فى «اللسان» [٢/ ٤٤٥]، وزاد عليه نقله لكلمة أبى حاتم الرازى فيه، وأرى أن قول الأزدى أيضًا: «منكر الحديث» إنما قاله فى (الربيع الخلقانى) أيضًا.

أما (الربيع بن سليم) صاحبنا فلم أجد فيه مغمزًا اللَّهم إلا أن الذهبى قد ساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الميزان» كأنه يعله به، وقد روى عنه جماعة؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٢٢٨]، إلا أنه قال: «الربيع بن سليم مولى أنس بن مالك، يروى عن أنس، روى عنه زيد ابن الحباب العكلى» كذا، كأنه وقعت له رواية عثمان بن أبى شيبة عن زيد بن الحباب عن الربيع ابن سليمان مولى أنس عن أنس، الماضية عند الخطيب فى «المتفق والمفترق» وكذا ذكرها ابن أبى حاتم فى «العلل»، فكأن ابن حبان قد اعتمدها بعد أن صوَّب اسم والد الربيع إلى: (سليم) وقد مضى أن تلك الرواية غير محفوظة، ولا يعرف أحد يسمى (الربيع بن سليم) مولى لأنس بن مالك، إنما ذلك وهم من بعضهم، وصوابه: (الربيع بن سليم عن أبى عمرو مولى أنس عن أنس به . . .).

فنخلص من هذا: أن الربيع بن سليم هذا شيخ مجهول الصفة، وحديثه هذا قد أنكره أبو حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٩١٩]، فقال: «هذا حديث منكر» وشيخه (أبو عمرو مولى أنس) قد اختلف فيه هو الآخر، فوقع عند الخطيب والضياء: (عن أبى عمرو بن أنس بن مالك عن أبيه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ، . . .) ووقع سند المؤلف فى «مسنده الكبير» و«الصغير» كما فى «المطالب» (عن الربيع بن سليم عن ابن عمرو مولى أنس عن أنس به . . . .)، ونقل ابن كثير فى «تفسيره» [٢/ ١١٩]، سند المؤلف من «مسنده الكبير» وفيه: =

. . . . . .

= (عن أبى عمرو بن أنس بن مالك عن أبيه . . . .) مثل ما عند الخطيب والضياء، والذى وقع عند الآخرين والمؤلف فى الطبعتين: إنما هو: (أبو عمرو مولى أنس عن أنس) وهذا عندى هو الصواب: وما خالفه فتصحيف أو وهم من بعضهم؛ لأن أبا عمرو مولى أنس هو الذى ترجمه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٩/ ٤١٠]، ونقل عن أبيه: أنه هو الذى يروى عنه (الربيع ابن سليم). . ومثله ترجمه البخارى فى «الكنى» [ص ٤٥/ رقم ٤٧٤]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، فمثله يكون مجهول الجهالتين، وكأنه لهذا مع الذى قبله ضعف الحافظ العراقى سند هذا الحديث فى تخريج «الإحياء» [٣/ ١٣٩]، بعد أن عزاه للبيهقى وغيره، وقال ابن كثير فى «تفسيره» [٢/ ١١٩]: «هذا حديث غريب، وفى إسناده نظر» وكذا أشار المنذرى إلى ضعفه فى «ترغيبه» [٣/ ٣٣٧]، فقال: «ورُوِىَ عن أنس . . .» .

وساق الحديث، وقد عزاه إلى المؤلف وغيره؛ ثم قال: «رواه البيهقى مرفوعًا وموقوفًا على أنس، ولعله الصواب» . .

قلتُ: ولم أجده عند البيهقى أو غيره من حديث أنس موقوفًا، ثم إن للمرفوع طرقًا أخرى عن أنس به . . . وكلها توالف ومناكير، خُدِعَ الإمام فى «الصحيحة» [٥/ ٤٧٥]، ببعضها، وهو ما أخرجه ابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٥٦١]، ومن طريقه الضياء فى «المختارة» [رقم ٢٠٦٦]، و[رقم ٢٠٦٧]، من طريق أبى علىّ ابن الصواف عن بشر بن موسى عن عمرو الفلاس عن الفضل بن العلاء الكوفى عن الثورى عن حميد عن أنس به . . . مثله .

قال الإمام فى «الصحيحة» [رقم ٢٣٦٠]، بعد أن تكلم على رجاله. قلتُ: «فالإسناد عندى حسن . . .» .

قلتُ: وهو كما قال بادئ الرأى، فرجاله كلهم ثقات مشاهير، وليس فيهم من ينظر فى أمره سوى (الفضل ابن العلاء) وحده، فقد ذكر الإمام أن ابن حبان قد ذكره فى «الثقات» وأن أبا حاتم الرازى قد قال عنه: «هو شيخ يكتب حديثه» وفات الإمام أن العلاء هذا من رجال النسائى، وأخرج له البخارى مقرونًا بآخر، ونقل الحافظ فى «تهذيبه» [٨/ ٢٨٣]، توثيقه أيضًا عن ابن المدينى، وقول ابن معين والنسائى: «ليس به بأس» .

لكن فى «سؤالات الحاكم للدارقطنى» [ص ٢٦٣]، قال: (قلتُ: ففضل بن العلاء؟! قال: كثير الوهم) ومضى قول أبى حاتم فيه أيضًا، =

٤٣٣٩ - حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عون الخراز، حدّثنا مروان بن معاوية، حدّثنا إسماعيل ابن أبي خالد، عن نفيع، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غَنِيٌّ وَلا فَقِيرٌ، إِلا وَدَّ أَنَّمَا كَانَ أُوتِيَ فِي الدُّنْيَا قُوتًا**».

٤٣٤٠ - حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا زيد بن الحباب، حدّثنا الحسين بن واقد، قال: حدثني معاذ بن حرملة الأزدي، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُمْطَرُ النَّاسُ مَطَرًا عَامًا، وَلا تُنْبِتُ الأَرْضُ شَيْئًا**».

= وليس هو من مشاهير أصحاب الثوري، وقد رأيت الحافظ الضياء قد قال عقب روايته: «رجاله ثقات، لكن فيه علة».

وأرى هذه العلة كامنة في (الفضل بن العلاء) كأن يكون قد خولف فيه عن الثوري، ثم اهتديتُ إلى ذلك -وللَّه الحمد- فوجدت وكيعًا وقبيصة وابن المبارك وإسحاق الأزرق وغيرهم من أصحاب الثوري قد رووه عنه فقالوا: عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال: قال عيسى -عليه السلام-: (طوبى لمن خزن لسانه، ووسعه بيته، وبكى على خطيئته) وهذا الأثر مخرج في «روضة العقلاء» لابن حبان [رقم ٩٠/ بتخريجنا].

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: وكلها تالفة الأسانيد أيضًا.

● **تنبيه**: أبو عمرو مولى أنس في سند هذا الحديث، قد رأيته وقع عند بعضهم: (أبو عمير بن أنس) وليس بشيء عندي، وأبو عمير بن أنس هذا ثقة مشهور من رجال «التهذيب».

● **تنبيه آخر**: والحديث عزاه الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٥٣٤]، إلى المؤلف، وقال: «فيه الربيع بن سليمان الأزدي، وهو ضعيف» كذا، والصواب: (الربيع بن سليم) كما مضى بيانه مستفيضًا، أما تضعيفه، فكأن الهيثمي اعتمد ذلك حسبما رآه في ترجمته من «الميزان»، ومثله فعل المحدث الحويني في «النافلة» [رقم ٥٤]، وهو وهم منهما تابعا فيه الذهبي، وقد سبق التنبيه على هذا الأمر، والحمد للَّه الذي هدانا لهذا.

٤٣٣٩ - منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٣٧١٧].

٤٣٤٠ - ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٣٥٢٧]، فانظره ثمة.

٤٣٤١- **حَدَّثَنَا** عبد اللَّه بن عون، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا إسماعيل بن أبى خالد، عن أبى داود، عن أنس، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا مِنْ ذِى غِنًى إِلا سَيَوَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَوْ كَانَ إِنَّمَا أُوتِىَ فِى الدُّنْيَا قُوتًا**».

٤٣٤٢- **حَدَّثَنَا** أبو بكر ابن أبى شيبة، حدّثنا عبيد بن سعيد، قال: سمعت شعبة يذكر، عن أبى مسلمة الأزدى، قال: سألت أنس بن مالك: أكانَ رسول اللَّه ﷺ يصلى فى نعليه؟ قال: نعم.

٤٣٤٣- **حَدَّثَنَا** هارون بن معروف، حدّثنا أبو عبد الرحمن- يعنى المقرئ- حدّثنا

٤٣٤١- منكر: مضى سابقًا [برقم ٣٧١٣].

٤٣٤٢- صحيح: مضى تخريجه [برقم ٣٦٦٧].

٤٣٤٣- صحيح: أخرجه أحمد [٣/ ٢١٥]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٤٦]، من طريق سعيد بن أبى أيوب عن الضحاك بن شرحبيل عن أعين البصرى عن أنس به . . .

قال البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ١٣٩]: «هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة التابعى».

قلتُ: وهو كما قال؛ وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٤١١]: (رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أعين البصرى: ذكره ابن أبى حاتم ولم يجرحه، ولم يوثقه؛ وبقية رجاله رجال الصحيح)، وليس كما قال، والضحاك بن شرحبيل ليس من رجال البخارى ولا مسلم فى الأصول ولا المتابعات، وقد جزم الحسينى فى «الإكمال» بجهالة (أبى أعين البصرى) هذا، قال فى «اللسان» [١/ ٤٦٣]: «وكأنه أخذه من كونه لم يرو عنه إلا الضحاك بن شرحبيل» وذكر ابن حبان له فى «الثقات» [٤/ ٥٧-٥٨] لا ينفعه -مع خلطه فى ترجمته- لما علم من قبيح تساهله فى توثيق هذا الضرب من أغمار الأوائل.

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث جابر بن عبد اللَّه [برقم ٢١١١]، وهو حديث صحيح ثابت.

● تنبيه: وقع فى الطبعتين من «مسند المؤلف»: (ومن ترك دينًا) وهكذا هو فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ١٣٩]، نقلاً عن المؤلف؛ ومثله وقع عند أحمد؛ لكن عند أبى نعيم: (ومن ترك دنيا) هكذا بتقديم النون على الياء، ومثله عند الهيثمى فى «المجمع» وأراه تصحيفًا إن شاء اللَّه، وهو سبحانه أعلم بحقيقة الحال.

سعيدٌ، قال: حدثني الضحاك بن شرحبيل العكي، عن أعين البصري، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ تَرَكَ ـ يَعْنِي مَالاً ـ فَلأَهْلِه، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَى اللَّهِ وَرَسُولِه**».

٤٣٤٤- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن نمير، عن محمد بن أبي إسماعيل، عن عمارة بن عاصم، قال: دخلت على أنس بن مالك بيته فسألته عن النبيذ، فقال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن الدباء والمزفت، قلت: والحنتم؟ فأعادها علي، قلنا: ما

٤٣٤٤- صحيح المرفوع منه فقط: أخرجه أحمد [٣/ ١٦٧]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٥٠]، وابن أبي شيبة في «مصنفه» [٢٣٩٥٥]، وفي «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤/ ١١٥]، وغيرهم من طريق عبد اللَّه بن نمير عن محمد بن أبي إسماعيل عن عمارة بن عاصم عن أنس به بالمرفوع منه فقط..

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، وعمارة بن عاصم لم يعرفه حسين الأسد في تعليقه على مسند المؤلف [٧/ ٣٠٦]، فقال: (لم أجد له ترجمة) وليس كما قال، بل ترجمه الحسيني في (الإكمال) وقال: «لا يُدْرَى مَنْ هو» وتعقبه الحافظ في «التعجيل» [ص ٢٩٥]، قائلاً: كذا قال الحسيني، ويؤخذ من ترجمة «عاصم بن عمير العنزي» من كلام المزي أنه هو الذي أخرج له أبو داود وابن ماجه، فقال: «عاصم بن عمير» وفي رواية: «عمارة بن عاصم» وقيل فيه: «عاصم ابن أبي عمرة» وفي ترجمته عند المزي [١٣/ ٥٣٥]، أنه روى عن أنس، روى عنه محمد بن أبي إسماعيل، وبهذا ذكره ابن حبان في «الثقات» [٥/ ٢٣٨]....

قلتُ: وهو هو، وفي ترجمته من «تاريخ البخاري» [٦/ ٤٨٨]، ذكر أن بعضهم قد سماه: (عمار ابن عاصم) وبعضهم قال: (عباد بن عاصم) وهو مع الاختلاف في اسمه؛ غير معروف الحال، وتوثيق ابن حبان له: فعلى عادته في تقوية من لا يعرف، وقد غفل ابن حجر في «تهذيبه» [٥/ ٥٥]، عن البزار أنه قال عنه: «هو غير معروف» وهو منسوب (عنزيًا) وتصحفت هذه النسبة عند الطبراني إلى: (العنبري).

والراوي عنه (محمد بن أبي إسماعيل) ثقة مشهور من رجال مسلم؛ وقد تصحف اسمه عند المؤلف في الطبعتين إلى (محمد بن إسماعيل) فلم يعرفه حسين الأسد أيضًا، والحديث عند الجميع بالمرفوع منه فقط؛ سوى ابن أبي شيبة في «مسنده» وعنه المؤلف هنا.

وللمرفوع منه طرق كثيرة عن أنس به... مضى بعضها [برقم ٣٥٤٥، ٣٥٨٩، ٣٥٩٩، ٣٧٠٧]، وشواهده كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى بعضها أيضًا؛ ويأتي بعض آخر.

الحنتم؟ قال: الجر الأخضر، قال أنس بن مالك: يا جارية، ائتنى بذاك الجر الأخضر، فأتته بجر، فصب لى فيه قدح نبيذ فشربته، ثم قال: ما رأيت جراً أخضر حتى ذهب رسول اللَّه ﷺ، ولكن الحنتم جرارٌ خضرٌ كانت تأتينا من مصر، ثم أتته الجارية، فقالت: الصلاة أصلحك اللَّه، قال: أى الصلاة؟ قالت: صلاة العصر، فقلت: قد صليتها قبل أن أدخل إليك، قال: استأخرى عنى، لم تأت العصر بعد، ثم راجعته، فقال لها مثل قوله الأول، ثم راجعته فقالت له، فقال: قد سمعت ما قلت، ناولينى وضوءاً فإن الناس يصلون هذه الصلاة قبل وقتها، ثم صلى.

٤٣٤٥- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا الحسن بن موسى، حدّثنا زهيرٌ، عن أبى إسحاق، عن أبى أسماء الصيقل، عن أنس بن مالك، قال: خرجنا نصرخ بالحج، فلما قدمنا مكة

٤٣٤٥- صحيح دون قوله: (وقرنت الحج والعمرة): أخرجه أحمد [٣/ ٢٦٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٠٦٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٥٣]، والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٧٤٣، ٢٧٤٤، ٢٧٤٥]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص ٦٦]، وأحمد أيضًا [٣/ ١٤٨]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٢٦٦]، وغيرهم من طرق عن زهير بن معاوية عن أبى إسحاق السبيعى عن أبى أسماء الصيقلى عن أنس به . . . وفى رواية الضياء فى آخره: (ولكنى سقت الهدى وقرنت) فقط دون ذكر الحج والعمرة.

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن أبى إسحاق إلا زهير بن معاوية والأعمش؛ تفرد به عن الأعمش عمار بن رزيق».

قلتُ: وتابعهما أبو الأحوص أيضًا عن أبى إسحاق عن أبى أسماء عن أنس به مختصراً بلفظ: (سمعت رسول اللَّه ﷺ يلبى بهما) وفى لفظ: (يقول: لبيك بعمرة وحج معًا).

أخرجه النسائى [٢٧٣٠]، -باللفظ الأول- والطيالسى [٢١٢١]، ومن طريقه المزى فى «تهذيبه» [٣٣/ ٣٠]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ٤٦٤]، وغيرهم؛ ووقفت على رواية الأعمش عن أبى إسحاق عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٥٦]، ولفظه مثل رواية الطيالسى وعنه المزى.

وهؤلاء جميعًا إنما سمعوا من أبى إسحاق بآخرة بعد ما تغير أو اختلط، ثم إن أبا إسحاق على جلالته كان إمامًا فى التدليس، وقد عنعنه. =

أمرنا رسول اللَّه ﷺ أن نجعلها عمرةً وقال: «**لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عَمْرَةً، وَلَكِنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ، وَقَرَنْتُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ**».

٤٣٤٦- حَدَّثَنَا عمرو بن الضحاك بن مخلد، حدّثنا أبي، حدّثنا شبيب بن بشر، عن أنس بن مالك، قال رسول اللَّه ﷺ: «**عَيْنَانِ لاَ تَمَسُّهُمَا النَّارُ أَبَدًا: عَيْنٌ بَاتَتْ تَكْلأُ الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ**».

= وفي الإسناد علة أخرى، فقال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٥٢٩]: (رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في «الأوسط» وفيه [أبو] أسماء الصيقل، ولم أجد من روى عنه غير أبي إسحاق).

قلتُ: ونقل الدولابي في «الكنى» [٢/ ٤٥٣]، عن ابن معين أنه سئل عن هذا الحديث فقال: «لا أدري من أبو أسماء هذا؟!» وهو في تاريخ ابن معين [٣/ ٥٧٥/ رواية الدوري]، وقال أبو زرعة: «لا أعرف اسمه» نقله عنه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/ ٣٣٣]، ولا ينفعه ذكْرُ ابن حبان له في «الثقات» [٥/ ٥٧٨]؛ فإنما ذلك على قاعدته المعروفة، لكن الحديث صحيح ثابت؛ لطرقه عن أنس؛ وشواهده عن جماعة من الصحابة، لكن دون قوله في آخره: (وقرنت الحج والعمر) فالمحفوظ عن أنس وغيره أنه سمع النبي ﷺ يلبي بهما جميعًا، ولم يسمعه يقول تلك الجملة آنفًا، وقد استوفينا أحاديث الباب في كتاب «غرس الأشجار» وانظر الماضي عن أنس [برقم ٢٧٩٤، ٢٨١٤، ٣٠٢٥، ٤١٩١]، وحديث جابر الماضي [برقم ١٨٩٧، ٢٠٢٧]، و[رقم ٢١٢٦]، وغير ذلك.

● **تنبيه**: ساق الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» [٣/ ١٢١]، هذا الحديث بلفظ المؤلف بتمامه، ثم عزاه للبخاري ومسلم من حديث أنس، وقد وهم بلا شك، وليس هذا السياق في أحدهما فضلاً عن أن يكون فيهما جميعًا، فانتبه يا رعاك اللَّه.

٤٣٤٦- حسن لغيره: أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» [٢/ رقم ١٤٧]، ومن طريقه الضياء في «المختارة» [رقم ٢١٩٩، ٢١٩٨]، من طريق الضحاك بن مخلد أبي عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس به . . .

قلتُ: وتوبع عليه أبو عاصم: تابعه إسرائيل بن يونس من رواية زافر بن سليمان عنه، واختلف فيه على زافر، فرواه عنه حفص بن عبد اللَّه الحلواني ومحمد بن حميد الرازي كلاهما عن إسرائيل عن شبيب عن أنس به مرفوعًا: (عينان لا يريان النار: عين بكتْ وجلاً من خشية اللَّه، وعين باتت تكلأ في سبيل اللَّه). =

= أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٥٧٧٩]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/ ٢٣١]، وخالفهما الحسن بن علىّ الحلوانى الحافظ، فرواه عن زافر بن سليمان فقال: عن الثورى عن إسرائيل عن شبيب عن أنس به... مثل اللفظ الماضى، فأدخل فيه واسطة بن زافر وإسرائيل، هكذا أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١١٩]، من طريق أبى الشيخ الأصبهانى عن محمد بن شعيب عن الحسن به...

قال أبو نعيم: «غريب من حديث الثورى، لم نكتبه إلا من حديث زافر»..

قلتُ: بل هو منكر من حديث الثورى غير محفوظ، ومحمد بن شعيب هو ابن داود التاجر الأصبهانى؛ غمزه أبو الشيخ وأبو نعيم برواية الغرائب عن الرازيين، ولم أجد من وثقه أو مشاه، فالآفة منه، والطريق الأول هو الصواب عن زافر؛ وقد قال الطبرانى عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن شبيب بن بشر إلا إسرائيل، تفرد به زافر».

قلتُ: بل توبع عليه إسرائيل كما مضى؛ وزافر مختلف فيه، وأحاديثه عندى زفرة، تعرف منه وتنكر، وهو إلى الضعف أقرب، فالعمدة على الطريق الأول عند المؤلف وابن أبى عاصم وغيرهما، ورجاله ثقات سوى شبيب بن بشر راويه عن أنس، فقد وثقه ابن معين؛ وتابعه ابن حبان فى «الثقات» [٤/ ٣٥٩]، إلا أنه قال: «يخطئ كثيراً» وقال أبو حاتم الرازى: «هو لين الحديث، حديثه حديث الشيوخ» وقد ذكره ابن شاهين وابن خلفون فى «الثقات» وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يخطئ» فالإسناد محتمل التحسين.

وللحديث طريق آخر عن أنس به... عند القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٣٢١]، وسنده منكر، وطريق ثالث عند الخطيب فى «تاريخه» [٢/ ٣٦٠]، وسنده غريب تالف، وقد اختلف فى سنده عند القضاعى، كما تراه عند العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٣٤٥].

وأصح طرقه عن أنس هو الطريق الأول وعنه يقول المنذرى فى «الترغيب» [٤/ ١١٤]: «رواه أبو يعلى ورواته ثقات» ومثله قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٥٢٣]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ٤٦]، وللحديث طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة به مثله ونحوه، وأكثرها مناكير على التحقيق، لكن الباقى منها يصلح أن ينهض بمجموع طرقه لهذا الحديث إلى درجة الحسن إن شاء الله. فراجع «الصحيحة» [٦/ ٣٧٥]، للإمام. والله المستعان.

٤٣٤٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا الفضل بن دكين، عن زهير، عن عثمان ابن حكيم، عن إبراهيم بن محمد بن حاطب، عن أبى طلحةَ الأسدى، عن أنس بن مالك، أنَّ رسول اللَّه ﷺ خرج فرأى قبةً مشرفةً، فقال: «**ما هَذه؟**» قال له أصحابه: هذه لرجلٍ من الأنصار، فمكث وحملها فى نفسه، حتى إذا جاء صاحبها رسول اللَّه فسلم فى الناسِ أعرض عنه، فصنع ذلك به مراراً، حتى عرف الرجل الغضب فيه والإعراض عنه، فشكا ذلك إلى أصحابه، فقال: واللَّه إنى لأنكر نظر رسول اللَّه ﷺ، ما أدرى ما حديثٌ فىَّ وما صنعت؟ قالوا: خرج رسول اللَّه ﷺ فرأى قبتك، فقال: «**لِمَنْ هَذه؟**» فأخبرناه،

٤٣٤٧- حسن: أخرجه أبو داود [٥٢٣٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٧٠٤]، وابن أبى الدنيا فى «قصر الأمل» [رقم ٢٤١]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٢٥]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٨٧]، -معلقًا- والضياء فى «المختارة» [رقم ٢٧٤٧]، وغيرهم من طرق عن زهير ابن معاوية عن عثمان بن حكيم بن عباد الأنصارى عن إبراهيم بن محمد بن حاطب القرشى عن أبى طلحة الأسدى عن أنس به . . . . وهو عند البخارى إشارة؛ ولم يسق ابن أبى الدنيا لفظه، وإنما أحال على لفظ نحوه، وعند الجميع- سوى المؤلف والضياء- فى آخره: (إلا ما إلا ما لا) وزاد أبو داود وحده: (يعنى ما لا بد منه) ولا أدرى قائل: (يعنى: ما لا بد منه)، وهى مدرجة عند المؤلف والضياء كما يظهر.

قال الإمام العلامة ابن مفلح فى «الآداب الشرعية» [٤/ ١١٣]، بعد أن ساقه من طريق أبى داود: «إسناده جيد، وأبو طلحة روى عنه جماعة، ولم أجد فيه كلامًا» وتابعه الحافظ العراقى على تجويد سنده فى «المغنى» [٤/ ١١٩]، واعترض ذلك الحافظ فى «الفتح» [١١/ ٩٣]، فقال: «رواته موثقون إلا الراوى عن أنس، وهو أبو طلحة الأسدى، فليس بالمعروف . . .».

قلتُ: وقد ترجمه فى «التقريب» فقال: «مقبول» ولا يوافق عليه، وأبو طلحة الأسدى هذا: ذكروا خمسة من الثقات الكبار رووا عنه، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥/ ٥٧٤]، وما غمزه أحد، ولا أنكر عليه شيء أعلمه، فهو صدوق كما قال الذهبى فى «الكاشف» [٢/ ٤٣٧]، والراوى عنه صدوق أيضًا؛ فالإسناد عندى: حسن صالح إن شاء اللَّه، وللحديث طرق أخرى عن أنس به نحوه باختصار، وكلها معلولة، لا يصح منها شيء قط.

وللمرفوع من الحديث: شواهد تالفة الأسانيد أيضًا. ولعلنا نبسط الكلام على تلك الطرق والشواهد فى مكان آخر. واللَّه المستعان.

فرجع إلى قبته فسواها بالأرض، فخرج رسول اللَّه ﷺ ذات يوم، فلم ير القبة، فقال: «**مَا فَعَلَتِ الْقُبَّةُ الَّتِي كَانَتْ هَا هُنَا؟**» قال: شكا إلينا صاحبها إعراضك عنه فأخبرناه، فهدمها، قال: «**إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ بُنِيَ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلا مَا لا بُدَّ مِنْهُ**».

٤٣٤٨- **حدّثنا** أبو خيثمة، حدّثنا جعفر بن عون، حدّثنا أبو العميس، حدّثنا أبو طلحة قال: قدم أنس الكوفة، قال: فأتاه الناس فقالوا: حدّثنا ما سمعت من رسول اللَّه ﷺ، قال: وهو يقول: إليكم عنى أيها الناس! حتى ألجؤوه إلى حائط القصر، ثم قال: يا أيها الناس، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً أيها الناس انصرفوا عنى، فانصرفوا.

٤٣٤٩- **حَدَّثَنَا** محمد بن إسماعيل البخترى الواسطى أبو عبد اللَّه المكفوف، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا عبد الرحيم بن زيد العمى، عن أبيه، عن أنس بن مالك، أن النبى ﷺ قال: «**مَنْ تَزَوَّجَ فَقَدْ أُعْطِيَ نِصْفَ الْعِبَادَةِ**».

٤٣٤٨- حسن: أخرجه ابن أبى شيبة [٣٤٧٦١]، من طريق جعفر بن عون عن أبى العميس عن أبى طلحة الأسدى عن أنس قال: (لو تعلمون ما أعلم، لبكيتم كثيراً، ولضحكتم قليلاً).

قلتُ: وسنده حسن مثل الذى قبله؛ وأبو العميس هو عتبة بن عبد اللَّه بن عتبة بن عبد اللَّه بن مسعود الكوفى الثقة المشهور؛ وقد اختلف عليه فى وقفه ورفعه؛ فرواه عنه جعفر بن عون موقوفًا كما مضى، ورأيته فى موضع آخر عند ابن أبى شيبة [٢٦٥١٣]، من هذا الطريق أيضًا، لكن نحو سياق المؤلف، ورواه وكيع عن أبى العميس بإسناده... ورفع الجملة الأخيرة منه: (لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً) أخرجه وكيع فى «الزهد» [رقم ١٥]، وعنه أحمد فى «مسنده» [٣/ ١٨٠]، وفى الزهد أيضًا [ص٢٧].

ووكيع أثبت من جعفر بن عون بلا كلام؛ وجعفر ثقة صدوق؛ فالأقرب: أن الوجهين محفوظان، وللوجه المرفوع طرق أخرى عن أنس به.... مضى بعضها [برقم ٣١٠٥، ٣٩٥٢].

٤٣٤٩- منكر: أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٨٢]، من طريق محمد بن إسماعيل بن البخترى عن يزيد بن هارون عن عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن أنس به. =

٤٣٥٠- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا معبد بن هلال العنزي، قال: اجتمع رهطٌ من أهل البصرة وأنا فيهم، فأتينا أنس بن مالك وشفعنا إليه بثابت البناني، فدخلنا عليه، فأجلس ثابتًا معه على السرير، فقلت: لا تَسْأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِ هَذَا الحُديث، فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ جَاءُوا يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: حدّثنا مُحَمَّدٌ ﷺ قَالَ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيُؤْتَى آدَمُ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، اشْفَعْ لِذُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ، فَيُؤْتَى إِبْرَاهِيمُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيُؤْتَى مُوسَى صَفْوَةُ اللَّهِ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيُؤْتَى عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ**

= قال الحافظ فى «التلخيص» [٣/ ١١٧]: (إسناده ضعيف؛ فيه زيد العمى) وقبله عزاه شيخه ابن الملقن فى «البدر المنير» [٧/ ٤٣٣]، إلى الخطيب فى «تلخيص المتشابه» وقال: «وفى إسناده: زيد العمى، وهو ضعيف».

قلتُ: ومثله ابنه عبد الرحيم بل أشد، فقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٤٦٣]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمى، وهو متروك»، وقد أنكره عليه ابن عدى فى ترجمته من «الكامل»، وقال بعد أن ساق له هذا الحديث مع جملة غيره من رواياته عن أبيه عن أنس: (وهذه الأحاديث عن أبيه عن أنس: لا يرويها غيره، وهى غير محفوظة) وهو كما قال. وللحديث طرق عن أنس نحوه كلها معلولة الأسانيد. واللَّه المستعان.

٤٣٥٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٧٠٧٢]، ومسلم [١٩٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١١١٣١]، وابن نصر فى تعظيم «قدر الصلاة» [١/ رقم ٢٧٤]، وابن منده فى «الإيمان» [٢/ رقم ٨٧٣]، وابن خزيمة فى «التوحيد» [٢/ رقم ٤٥٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٦٥ - ٦٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٤٣٩-٤٤٠]، وفى «الأنوار» [رقم ٧٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن زيد عن معبد بن هلال به نحوه مطولاً. . مع السياق الآتى فى الحديث القادم، وهو عند النسائى: باختصار يسير.

قلتُ: وله طرق أخرى عن أنس نحوه مطولاً ومختصراً. .

عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأُوتَى، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّى، فَيُؤْذَنُ لِى عَلَيْهِ، فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ مَقَامًا، فَيُلْهِمُنِى فِيهِ مَحَامِدَ لا أَقْدِرُ عَلَيْهَا الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِى: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أَىْ رَبِّ، أُمَّتِى أُمَّتِى! فَيُقَالُ لِى: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ بُرَّةٍ، أَوْ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، فَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أَىْ رَبِّ، أُمَّتِى أُمَّتِى فَيُقَالُ لِى: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ مِثْقَالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أَىْ رَبِّ، أُمَّتِى! فَيُقَالُ لِى: انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، مِنَ النَّارِ، مِنَ النَّارِ»، فلما رجعنا من عند أنسٍ، قلت لأصحابى: هل لكم فى الحسَن؟ وهو مستخفٍ فى منزل أبى خليفة فى عبد القيس، فأتيناه فدخلنا عليه، فقلنا: جئنا من عند أخيك أنسٍ، فلم نسمع مثل ما حدّثنا فى الشفاعة، قال: كيف حدثكم؟ قال: فحدّثناه الحديث حتى إذا بلغنا، قال: هيه! قلنا: لم يزدنا على هذا.

٤٣٥١- قَالَ: قد حدّثنا هذا الحديث، وهو جميعٌ، حدثنى منذ عشرين سنةً، ولقد ترك شيئًا، فلا أدرى أنسى الشيخ أم كره أن يحدثكموه فتتكلوا، حدثنى، ثم قال فى الرابعة: «ثُمَّ أَعُودُ فَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، ثُمَّ أَحْمَدُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، فَيُقَالُ لِى: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أَىْ رَبِّ، ائْذَنْ فِيمَنْ قَالَ: لا

٤٣٥١- صحيح: هذا جزء من الذى قبله، وما أدرى الباعث على إعطائه ترقيمًا خاصًا، وقد تكرر هذا الأمر فى مواضع. ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت؛ لأتيت للكتاب كله بترقيم خاص يناسبه؛ ولم أتقيد بترقيم طبعة حسين الأسد.

إِلَهَ إِلا اللَّهُ بِهَا صَادِقًا، قَالَ: فَيُقَالُ: لَيْسَ لَكَ، وَعِزَّتِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ»، قال: فأشهد على الحسن الحديث لحدّثنا بهذا الحديث يوم حدث أنسٌ.

٤٣٥٢- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا عقبة بن عبد اللَّه الرفاعي الأصم، عن الجعد

٤٣٥٢- منكر: أخرجه الطبراني في «الدعاء» [رقم ٦٥٧]، من طريق شيبان بن فروخ عن عقبة بن عبد اللَّه الرفاعي الأصم عن الجعد أبي عثمان عن أنس به.

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ١٤٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه عقبة بن عبد اللَّه الأصم؛ وهو ضعيف جدًا».

قلتُ: وهو كما قال، فقد قال ابن معين عن عقبة هذا: «ليس بشيء» وفي موضع آخر: «ليس بثقة» ومثله قال النسائي وغيره، وقال الفلاس: «كان ضعيفًا واهي الحديث ليس بالحافظ» وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ١٩٩]: «كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع، . . .» وضعفه سائر النقاد إلا من غلط، أو من لم يعرفه. وهو إلى الترك أقرب منه إلى الضعف.

وقد فرق البخاري وابن أبي حاتم -تبعًا لأبيه- وابن حبان بين عقبة بن عبد اللَّه الأصم، وبين عقبة بن عبد اللَّه الرفاعي، وجمعهما ابن عدي وجماعة، وهو الصواب الذي جزم به الحافظ المزي في تعليق له على حواشي «تهذيب الكمال» كما في «حاشيته» [٢٠/ ٢٠٨/ طبعة الرسالة]، وتبعه الحافظ في «تهذيبه» [٧/ ٢٤٥]، وقد نقل البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٣٠]، عن الطبراني أنه قال عقب روايته: (لم يرو هذا الحديث عن الجعد أبي عثمان إلا عقبة بن عبد اللَّه الرفاعي) فتعقبه البوصيري قائلاً: «وليس كما زعم، فقد رواه البزار [٤/ رقم ٣١٠٢/ / كشف الأستار]، ثنا طالوت بن عباد، ثنا بكر بن خنيس، عن أبي عمران الجوني عن الجعد . . . فذكره.

قال البزار: لا نعلم رواه عن أنس إلا الجعد، ولا عنه إلا أبو عمران، ولم يسند أبو عمران عن الجعد غيره؛ ولا حدث به إلا بكر، وليس بالقوي، ولا نعلم حدث به غيره».

قال البوصيري يتعقبه هو الآخر: (قلتُ: حدث به مثله كما مضى) وكذا تعقبه الحافظ في «المطالب» [عقب رقم ٥٨٤]، وقال: «وقد تابعه عقبة كما ترى». =

أبى عثمان، قال: صلى أنس بن مالك فى مسجد بنى رفاعة ها هنا، فأمر رجلاً من أصحابه أن يؤذن، فصلى بهم الصبح، فلمَّا أن فرغ من صلاته أقبل على القوم، فقال: كان رسول اللَّه ﷺ إذا صلى بأصحابه أقبل على القوم، فقال: «**اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَمَلٍ يُخْزِينِى، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ غِنًى يُطْغِينِى، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ صَاحِبٍ يُرْدِينِى، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَمْرٍ يُلْهِينِى، اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ فَقْرٍ يُنْسِينِى**».

= **قلتُ**: ومن طريق طالوت بن عباد عن بكر بن خنيس بإسناده به . . . أخرجه أيضًا ابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ١٢٠]، وهذه المتابعة فاسدة، ولا يصلح للبوصيرى ولا غيره أن يتعقب بها الطبرانى. وبكر بن خنيس قد أفسدها بوجوده فيها، وبه أعل الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ١٤٥]، طريق البزار، وقال: «فيه بكر بن خنيس، وهو متروك، وقد وثق» وهو كما قال، فقد تركه الدارقطنى وجماعة؛ وضعفه سائر النقاد، اللَّهم إلا أن بعضهم تساهل بشأنه، والرجل واه كما قال الذهبى فى «الكاشف» ولا يعجبنى قول الحافظ منه بـ«التقريب»: «صدوق له أغلاط. أفرط فيه ابن حبان» كذا، وكأنه لهذا تسمَّح فى حكمه على هذا الحديث فى «نتائج الأفكار» [٢/ ٢٩٩]، فقال بعد أن ساق طريقيه الماضيين: «وعقبة -يعنى الرفاعى الأصم- شبيه ببكر- يعنى ابن خنيس- فى الضعف، ولكن اتفاق روايتهما تُرَقِّى الحديث إلى درجة الضعيف الذى يعمل به فى الفضائل».

قلتُ: لا واللَّه، ولا اتفاق عشرة من أمثال بكر وعقبة عليه؛ بجَاعله يرقى من نكارة سنده إلى الضعف المطْلَق، على أن الضعيف يُهْمَل ولا به يُعْمَل، ولَا فرَق فى ذلك بين الفضائل والأحكام، فالكل دين نابع من أصل واحد، فدع عنك أيها المسترشد تلك التفرقة التى تسلَّط بها جماعة على حشد كل ضعيف ومنكر فى الأدعية والأذكار ونحوهما من أبواب الخير؛ بحجة أن الضعيف معمول به فى الفضائل دون الأحكام، وهذه دعوى بلا برهان، ولقد أتعب نفسه من حاول استخراج صحتها؛ مما لا يخرج إلا بشقِّ الأنفس، وقد بسطنا الكلام على درء تلك الدعوى فى مقام آخر.

والحديث منكر الإسناد ولا بد، والجعد أبو عثمان هو الجعد بن دينار، ويقال: ابن عثمان اليشكرى الثقة المشهور برواية الكبار عنه أمثال شعبة والحمادين ومعمر وأبى عوانة وابن علية وعبد الوارث وخلق؛ فأين كانوا -أو بعضهم- من ذاك الحديث الفائدة؟! فاللَّه المستعان.

٤٣٥٣- حَدَّثَنَا محمد بن بحرٍ، حدّثنا محمد بن يعلى، حدّثنا عنبسة بن عبدالرحمن، عن ابن علاق، عن أنس بن مالكٍ، قال رسول اللَّه ﷺ: «**تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ، فَإِنَّ تَرْكَ الْعَشَاءِ مَهْرَمَةٌ**».

٤٣٥٣- باطل: أخرجه الترمذى [١٨٥٦]، ومن طريق ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/ ٣٦]، والمزى فى «تهذيبه» [١٨/ ٣٧٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٦٢]، وغيرهم من طريق محمد بن يعلى الكوفى عن عنبسة بن عبد الرحمن القرشى الأموى عن عبد الملك بن علاق عن أنس بن مالك به . . . . .

قال الترمذى: «هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ وعنبسة يضعف فى الحديث، وعبد الملك بن علاق مجهول» قال ابن الجوزى: «أما عنبسة: فقال يحيى: ليس بشىء، وقال النسائى: متروك، وقال أبو حاتم الرازى: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: «لا أصل لهذا الحديث» وقال العراقى فى «شرح الترمذى» كما فى «الفيض» [٣/ ٢٥١]: «ومدار الحديث على عنبسة هذا؛ ومِنْ ثَمَّ حكَم ابن الجوزى بوضعه، وكذا الصنعانى».

قلتُ: والراوى عنه محمد بن يعلى هو المعروف بـ(زنبور) تركه جماعة أيضًا، لكنه توبع عليه كما يأتى. وعبد الملك بن علاق: جهله الترمذى كما مضى، وتابعه الذهبى فى «الكاشف» والحافظ فى: «التقريب» ونقل الذهبى فى «ميزانه» [٢/ ٦٦٠]، عن الأزدى أنه قال عنه: «متروك الحديث» وهو مع جهالته، فقد كان عنبسة القرشى يضطرب فى اسمه على ألوان؛ مراوغة منه لإخفاء حاله، وتعميته كى يظن مَنْ لا يدرى: أن لعنبسة فيه عدة شيوخ، فرواه محمد بن يعلى عن عنبسة فقال: (عن عبد الملك بن علاق) كما عند الترمذى، ومن طريقه ابن الجوزى وابن عدى والمزى؛ وعند المؤلف: (عن ابن علاق) فنسبه إلى أبيه ولم يُسَمِّه، وهذان لونان مِنْ تلُّون عنبسة فى اسم شيخه، ولون ثالث؛ فرواه عنه عبد اللَّه بن الحارث المخزومى المكى فقال: (عن علاق بن أبى مسلم) هكذا أخرجه القضاعى فى «الشهاب» [١/ رقم ٧٣٥]، وتصحف (عبد اللَّه بن الحارث) عنده فى سنده إلى: (عبيدة بن الحارث) وقد توبع عبد اللَّه بن الحارث على هذا اللون عن عنبسة؛ تابعه غسان بن عباد وإسماعيل بن أبان، كما ذكره المزى فى «تهذيبه» [١٨/ ٣٧٧]، ولون رابع؛ فرواه ابن السماك الواعظ عن عنبسة فقال: (عن مسلم عن أنس مرفوعًا: لا تدعوا عشاء الليل، ولو بكف من حشف؛ فإن تركه مهرمة) وفى لفظ: (. . . ولو بكف من حيس؛ فإن بركته تهرب). =

= هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥٩٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٣٩٦]، - واللفظ الأول لهما- وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٢١٤-٢١٥]، قال الطبرانى: «لا يُرْوَى هذا عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن السماك» . .

قلتُ: لعله يعنى تفرده بقوله فيه: (عن مسلم عن أنس) وكذا بهذا اللفظ، وإلا فقد توبع ابن السماك على نحوه كما مضى، وقال أبو نعيم عقب روايته: «غريب من حديث عنبسة وابن السماك، لم نكتبه إلا من حديث يحيى بن أيوب» ولعل غرابته؛ إنما بذلك اللفظ وتسمية شيخ عنبسة بـ (مسلم) وإلا فالحديث محفوظ عن عنبسة.

فهذه أربعة ألوان من اضطراب عنبسة فى اسم شيخه، ولون خامس؛ فرواه عنه عبد الرحمن بن مسهر البغدادى فقال: (عن موسى بن عقبة عن ابن أنس بن مالك عن أبيه به . . .)، هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٩٤]، فى ترجمة (عبد الرحمن بن مسهر) وساق له حديثين من روايته عن عنبسة عن موسى بن عقبة، منهما هذا الحديث، ثم قال: «وهذه الأحاديث لعله [كذا] لم يُؤْتَ من قبل عبد الرحمن بن مسهر، وإنما أتى من قبل عنبسة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة؛ لأن عنبسة ضعيف، والحديثان عن موسى غير محفوظين».

قلتُ: وابن مسهر هذا تركه جماعة أيضًا، وهو من رجال «اللسان» [٣/ ٤٣٧]، لكن ابن عدى يرى أن تعصيب الجناية برقبة شيخه عنبسة أولى لكونه أسقط حالاً من ابن مسهر، وكأن هذا الأمر قد ترجح لدى أبى أحمد الجرجانى، فأعاد الحديث من هذا الطريق أيضًا فى ترجمة عنبسة من «الكامل» [٥/ ٢٦٢]، وقال فى ختامها: «وعنبسة هذا له غير ما ذكرت من الحديث؛ وهو منكر الحديث».

وقد توبع عنبسة على هذا اللون الأخير؛ تابعه أبو الهيثم القرشى، فرواه عن موسى بن عقبة عن أنس به . . . ، هكذا أخرجه ابن النجار فى «تاريخه» كما فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٢١٦-٢١٧]، لكنْ مَنْ ذا الكذاب القرشى هذا حتى نُصَدِّقه فى موسى بن عقبة؟! وقد كذبه الحافظ الأزدى بملء فيه، كما نقله عنه الذهبى فى «الميزان» [٤/ ٥٨٤]، وفى الطريق إليه من لا يعرف أيضًا، والحدث من طريق عنبسة، ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٥٠٥]، ثم نقل عن أبى زرعة أنه قال: «هذا حديث ضعيف»، وضعفه العراقى فى «المغنى» [٣/ ٣٦٥]، وقال المناوى فى «التيسير» بعد عزوه للترمذى: «بإسناد متفق على ضعفه، بل قيل موضوع». =

٤٣٥٤- حَدَّثَنَا قطن بن نسير الغبرى، حدّثنا جعفرٌ، حدّثنا الجعد أبو عثمان اليشكرى، عن أنس بن مالك، قال: سمعتْ أم سليم كلام رسول اللَّه ﷺ، فقالت: بأبى أنت وأمى يا رسول اللَّه، لو دعوت اللَّه له دعوات! قال أنسٌ: فدعا لى رسول اللَّه ﷺ بثلاث دعوات، قد رأيت ثنتين فى الدنيا، وأرجو أنَّ أرى الثالثة فى الآخرة.

٤٣٥٥- حدّثنا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حماد، عن الجعد أبى عثمان قال: مر بنا أنس بن مالك فى مسجد بنى ثعلبة فقال أصليتم؟ قال: قلنا: نعم -وذاك صلاة الصبح- فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى بأصحابه.

= **قلتُ**: ونازع السخاوى فى وضعه بـ«المقاصد» [ص ٢٥٨]، ثم رأيت ابن حبان قد قال فى ترجمة (علاق بن أبى مسلم)، -وهو نفسه عبد الملك بن علاق، -من «المجروحين» [٢/ ١٧٤]: «شيخ يروى عن أنس وأبان بن عثمان ما ليس يشبه حديث الأثبات على قلة روايته؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذى روى عن أنس عن النبى ﷺ: «ترك العشاء مهرمة» وهذا لا أصل له».

قلتُ: وله شاهد من حديث جابر بن عبد اللَّه عند ابن ماجه [٣٣٥٥]، وغيره؛ وسنده ساقط أيضًا، وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٤٣٥٤- صحيح: أخرجه مسلم [٢٤٨١]، والترمذى [٣٨٢٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢٩٣]، وعبد الرزاق [٣٤١٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٣٤٦، ٣٤٧]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٤٢٥٢]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان عن الجعد بن دينار أبى عثمان عن أنس به نحوه.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس عن النبى ﷺ».

قلتُ: وهو كما قال؛ فانظر الماضى [برقم ٤٢٢١، ٤٢٣٦]، وكذا السلسلة «الصحيحة» [٥/ ٢٨٤]. واللَّه المستعان.

٤٣٥٥- صحيح: أخرجه عبد الرزاق [٣٤١٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٧٩٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٠٢٧]، وسعيد بن منصور فى «سننه» كما فى «التغليق» للحافظ [٢/ ٢٧٧]، وابن أبى شيبة [٢٢٩٨]، والجوزجانى كما فى «فتح البارى» لابن رجب [٥/ ١١]، وغيرهم من طرق عن الجعد بن دينار أبى عثمان عن أنس به نحوه... =

٤٣٥٦- حَدَّثَنَا عمارٌ أبو ياسر، حدّثنا جعفر بن سليمان الضبعى، حدّثنا الجعد أبو عثمان، حدّثنا أنس بن مالك، قال: أعرس النبى ﷺ ببعض نسائه، قال: فصنعت له أم سليم حيسًا، ثم جعلته فى توٍر، ثم قالت لى: اذهب بهذا إلى رسول اللَّه ﷺ، فأقرئه منا السلام، وأخبره أن هذا لنا منه قليلٌ، قال أنسٌ: وكانوا يومئذ فى جهد شديد، قال: فجئت به إلى رسول اللَّه ﷺ، فقلت: يا رسول اللَّه، إنه بعثت بها إليك أم سليمٍ، وهى تقرئك السلام، وتقول: إن هذا لك منا قليلٌ، قال: فنظر إليه، قال: «**ضَعْهُ**»، قال: فوضعته، ثم قال لى النبى ﷺ: «**اذْهَبْ، فَادْعُ فُلانًا وَفُلانًا** ـ حَتَّى سَمَّى رِجَالا كَثِيرًا ـ **وَمَنْ لَقِيتُ**»، قال: فجئت والبيت والصفة والحجرة ملأى من الناس.

***

= ولفظ ابن أبى شيبة: (عن أنس: أنه دخل المسجد، وقد صلوا؛ فأمر رجلاً؛ فأذن وأقام) ولفظ البيهقى: (صلينا الغداة فى مسجد بنى رفاعة، وجلسنا؛ فجاء أنس بن مالك فى نحو من عشرين من فتيانه، فقال: أصليتم؟! قلنا: نعم؛ فأمر بعض فتيانه فأذّن وأقام، ثم تقدم فصلى بهم).

قال الحافظ فى «تغليق التعليق» [٢/ ٢٧٧]: «هذا إسناد صحيح موقوف».

قلتُ: وهو كما قال؛ وذكره الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١٠٤]، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح» وهو كما قال أيضًا.

٤٣٥٦- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٢٨]، والترمذى [٣٢١٨]، والنسائى [٣٣٨٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ١٢٥]، وأبو عوانة [رقم ٣٣٧٣]، والبغوى فى «الأنوار» [رقم ١٠٤٥]، والخطيب فى «الأسماء المبهمة» [ص٢٢]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن سليمان عن الجعد بن أبى عثمان عن أنس به نحوه فى سياق أطول عند الجميع.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح؛ والجعد: هو ابن عثمان، ويقال: ابن دينار، ويكنى أبا عثمان، بصرى، وهو ثقة عند أهل الحديث؛ روى عنه يونس بن عبيد وشعبة حماد بن زيد».

قلتُ: قد توبع عليه جعفر بن سليمان؛ تابعه خَلْق: منهم معمر وحماد بن زيد وإبراهيم بن طهمان وغيرهم مطولاً نحوه مع اختلاف بينهم فى سياقه، وكذا توبع عليه أبو عثمان أيضًا، نحوه مطولاً ومختصراً.

٤٣٥٧- أَخْبَرَنَا أبو يعلى أحمد بن علىّ بن المثنى الموصلى، حدّثنا شيبان بن فروخ، حدّثنا جرير بن حازم، حدّثنا نافعٌ، عن مولاة لفاكه بن المغيرة، أنها دخلت على عائشة، فرأت فى بيتها رمحًا موضوعًا، فقلت: يا أم المؤمنين، ما تصنعين بهذا الرمح؟ فقالت: نقتل به هذه الأوزاغ، فإن نبى اللَّه ﷺ، أخبرنا أن إبراهيم حين ألقى فى النار لم تكن دابةٌ فى الأرض إلا تطفئ عنه، غير الوزغ، كان ينفخ عليه، فأمرنا نبى اللَّه ﷺ بقتله، قال: وأخبرنى عبد الرحمن السراج: أن اسمها سائبة، قال شيبان: يعنى اسم مولاة فاكه.

(*) هى: أم المؤمنين؛ وأفقه نساء العالمين؛ البرَّة الطاهرة العفَّة، الحَصَان الرَزَان التى لم تُخلِ بريبة؛ الأصيلة الكريمة العالمة الجليلة؛ السيدة النبيلة، والصحابية العظيمة، زوج نبينا فى الدنيا والآخرة؛ التى كان ينزل عليه الوحى وهو فى لحافها، المبرأة من فوق سبع سموات؛ البكر الوحيدة التى لم يتزوج غيرها النبى ﷺ إذ سائر أزواجه ثيبات، ومناقبها كثيرة طيبة معروفة منشورة؛ فرضى اللَّه عنها وأرضاها؛ وحشرنا معها وزوجها ﷺ وأبيها وسائر الصحابة أجمعين. آمين.

٤٣٥٧- ضعيف بهذا السياق والتمام: أخرجه ابن ماجه [٣٢٣١]، وأحمد [٦/ ٨٣، ١٠٩]، وابن حبان [٥٦٣١]، وابن أبى شيبة [١٩٨٩٨]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ١٤٥٤٢]، وغيرهم من طريق جرير بن حازم عن نافع مولى ابن عمر عن مولاة الفاكه بن المغيرة عن عائشة به... وهو عند بعضهم نحوه.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه المزى فى «تهذيبه» [٣٥/ ١٩٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦/ ١٨٥-١٨٦].

وقال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٥٤]: (هذا إسناد صحيح) وليس كما قال، وموالاة الفاكه بن المغيرة اسمها سائبة كما سماها به عبد الرحمن السراج فى ذيل الحديث عند المؤلف وغيره؛ تفرد نافع بالرواية عنها، ولم يوثقها أحد أعرفه سوى ابن حبان وحده، وقال الحافظ فى «التقريب»: «مقبولة» يعنى عند المتابعة، وقد توبعت على نحوه كما يأتى؛ غير أنها انفردت بهذا السياق جميعًا وليست بالحجة.

. . . . . .

وقد خولف جرير بن عبد الحميد في سنده؛ خالفه أيوب السختياني، فرواه عن نافع فقال: إن امرأة دخلت على عائشة فإذا رمح منصوب؛ فقالت: ما هذا الرمح؟! . . .) وساق الحديث نحوه، هكذا لم يذكر سماع نافع من تلك المرأة، وأرسل القصة، أخرجه أحمد [٦/ ٢١٧]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٦ / ١٨٥]، ويمكن تفسير تلك المرأة المبهمة؛ بكونها هي السائبة مولاة الفاكه المذكورة في الطريق قبله، وبهذا جزم ابن عساكر عقب روايته، لكن نافعًا جزم أبو حاتم الرازي بكون روايته عن عائشة وحفصة فيها إرسال، كما في «المراسيل» [ص ٢٢٥]، فهذا الطريق منقطع، لكون نافع لم يشهد تلك القصة، لكن لستُ أقدِّمها على رواية جرير الماضية قبلها لاحتمال أن يكون نافع قد جوده في موضع، وأرسله في موضع آخر، وجرير وإن كان دون أيوب السختياني في كل شيء، إلا أن روايته مجودة، قد حفظ فيها ما لم يحفظه غيره.

ثم جاء عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن أمية، وخالف جريرًا وأيوب معًا، ورواه عن نافع مولى ابن عمر: أن عائشة أخبرته أن النبي ﷺ قال: (اقتلوا الوزغ؛ فإنه كان ينفخ على إبراهيم -عليه السلام- النار؛ قال: وكانت عائشة تقتلهن) فأسقط منه الواسطة بين نافع وعائشة، وصرح فيه بسماعه منها.

هكذا أخرجه أحمد [٦/ ٢٠٠]، وابن راهويه [١١١٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٦ / ١٨٦]، من طريقين عن ابن جريج أخبرني عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن أبي أمية به.

قلتُ: وهذه مخالفة لا ينظر إليها، ومن يكون ابن أبي أمية هذا؟! قد فتشت عنه كثيرًا فلم أظفر له بترجمة، وأخشى أن يكون قد وقع في اسمه تصحيف، ثم وقعت عليه في «المنفردات والوحدان» [ص٢٢١/ رقم١٠٨٩]، لمسلم؛ ونص على تفرد ابن جريج عنه بالرواية؛ فكأنه شيخ مغمور، وهذا الطريق أيضًا: وجدته عند الفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ٢٢٢٣]، ومثله الأزرقي [رقم ٨٣٨]، وكاتب الليث في «جزء من حديثه وفوائده» [رقم ٢/ ضمن مجموع أجزاء حديثية].

■ **والصواب عندي**: هو الطريق الأول وفيه ما قد علمت، وهو جهالة السائبة مولاة الفاكه، لكنها لم تنفرد به،

١- فتابعها أم السائب من رواية مطر الوراق عنها أنها دخلت على عائشة أم المؤمنين، =

. . . . . .

= ومعها عود تتبع الوزغ فتقتله، فقالت: (يا أم المؤمنين: ما شأن هذا الوزغ؟! فقالت: لما ألقى إبراهيم فى النار: كان كل شيء يرد؛ غير هذا فأمرنا بقتله. . .). وفيه زيادة، أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٦٩٧٣]، من طريق مطهر ابن الحكم المروزى عن على بن الحسين بن واقد عن أبيه عن مطر الوراق به . . .

قلتُ: وهذا إسناد لا يثبت؛ علىّ بن الحسين مختلف فيه، وأبوه فيه كلام يسير، ومطر الوراق هو ابن طهمان؛ وهو مختلف فيه أيضًا، وليس بالقوى فى حفظه، بل كان كثير الخطأ كما نص عليه الحافظ فى ترجمته من «التقريب» وأم السائب لما أعرفها الآن، ومطهر بن الحكم هو الكرابيسى، روى عنه جماعة؛ ولم أر من وثقه أو ترجمه.

وللحديث طريق آخر يرويه هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن امرأة دخلت على عائشة وبيدها عكاز؛ فقالت: ما هذا؟! فقالت: لهذه الوزغ؛ لأن نبى اللَّه ﷺ حدّثنا أنه لم يكن شيء إلا يطفئ على إبراهيم -عليه السلام- إلا هذه الدابة؛ فأمرنا بقتلها ونهى عن قتل الحيات إلا ذا الطفيتين والأبتر؛ فإنهما يطمسان البصر، ويسقطان ما فى بطون النساء) أخرجه النسائى [٢٨٣١]، بإسناد مستقيم إلى هشام به . . .

قال الإمام فى «الصحيحة» [رقم ١٥٨١]: «هذا إسناد صحيح إن كان سعيد بن المسيب سمعه من عائشة؛ وإلا فإن ظاهره أنه من مراسيله».

قلتُ: وفيه علة أخرى، وهى أن قتادة لم يذكر سماعًا من ابن المسيب فيه، وتدليسه عن ابن المسيب غريب جدًا، فكان ربما أدخل بينه وبينه عشرة رجال كلهم لا يعرفون، كما قاله الإمام أحمد، وعنه العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ٢٥٥]، وقال القاضى إسماعيل الجهضمى فى «أحكام القرآن» كما فى «التهذيب» [٨/ ٣٥٥]: «سمعت علىّ بن المدينى يضعف أحاديث قتادة عن سعيد بن المسيب تضعيفًا شديدًا، وقال: أحسب أن أكثرها بين قتادة وسعيد فيها رجال».

قلتُ: وقد خولف فيه قتادة أيضًا، كما بسطناه فى (غرس الأشجار).

■ **والحاصل**: أن جملة الأمر بقتل الوزغ مع كونها كانت تنفخ النار على إبراهيم -عليه السلام- ثابتة صحيحة عن جماعة من الصحابة؛ منها حديث أم شريك: أن رسول اللَّه ﷺ «أمر بقتل الوزغ، وقال: كان ينفخ على إبراهيم -عليه السلام- أخرجه البخارى [٣١٨٠]، وجماعة كثيرة بهذا اللفظ، وهو عند مسلم [٢٢٣٧]، وجماعة كثيرة نحوه دون شطره الثانى، =

٤٣٥٨- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا جريرٌ، حدّثنا نافعٌ، عن مولاة لفاكه بن المغيرة، عن عائشة، قالت: نهى رسول اللَّه ﷺ عن قتل الحيات التى تكون فى البيوت غير ذى الطفيتين والبتراء، فإنهما يطمسان الأبصار، ويقتلان أولاد الحبالى فى بطونهن، ومن لم يقتلهما فليس منا.

= وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار»؛ وسياق المؤلف ومن رواه مثله ونحوه: ضعيف عندى، ولم أجد ما يُقَوِّى ضَعْفَه، أو يُقَوِّم عِوَجَه، وطرقه السابقة ليست متفقة السياق، وفى بعضها ما ليس فى الأخرى، مع ما فى أسانيدها من علات، فاللَّه المستعان.

٤٣٥٨- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٤٩، ٨٣]، وابن راهويه [١٧٧٤]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ١٥٨١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١٣٢]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٥٢٣]، والخطيب فى «الفصل للوصل المدرج فى النقل» [٢/ ٧٢٣]، وغيرهم من طرق عن نافع مولى ابن عمر عن السائبة مولاة الفاكه عن عائشة به... نحوه، وهو عند البغوى مختصر بلفظ: (أمر -يعنى النبى- ﷺ بقتل ذى الطفيتين والأبتر، وقال: إنهما يطمسان البصر؛ ويسقطان الولد).

قلتُ: هكذا رواه عبيد اللَّه بن عمر العمرى -واختلف عليه- وجرير بن حازم؛ وعبد ربه بن سعيد المدنى، وتابعهم جويرية بن أسماء كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٧٧٦]، وأيوب السختيانى وعبد الرحمن بن عبد اللَّه السراج كما ذكره ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١٣٢]، وغيرهم، كلهم رووه عن نافع عن السائبة عن عائشة به...،

وخالفهم عبد اللَّه بن نافع مولى ابن عمر، فرواه عن أبيه فقال: عن السائب عن عائشة به... مثله، فسمى شيخ أبيه: (السائب) بدل: (السائبة) هكذا أخرجه الخطيب فى المتفق و المفترق [رقم ٨٥٢]، بإسناد صحيح إليه، ثم قال الخطيب: (كذا قال: «عن السائب،» وإنما هو: عن السائبة عن عائشة).

قلتُ: وهو كما قال؛ وعبد اللَّه هذا تركه النسائى والدارقطنى وجماعة وضعفه سائر النقاد، فروايته مطروحة؛ والمحفوظ عن أبيه هو الأول.

ثم جاء عالم المدينة وحافظها مالك بن أنس الإمام، وخالف الجميع فى وصْله، فرواه عن نافع فقال: عن سائبة مولاة لعائشة به نحوه مرسلاً... دون قوله فى آخره: (ومن لم يقتلهما فليس منا) فلم يذكر فيه عائشة، وأرسل الحديث، هكذا أخرجه فى «موطئه» [رقم ١٧٦٠/ رواية يحيى الليثى]. =

= قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٦/ ١٣١]: «هو معروف من حديث مالك مرسلاً، ومن حديث نافع أيضًا، وأكثر أصحاب نافع وحفاظهم يروونه عن نافع عن سائبة عن عائشة مسندًا متصلاً».

قلتُ: ولا تعارض عندى بين الوصل والإرسال؛ لاحتمال أن يكون نافع كان ينشط فيجوده؛ ثم يفتر فيرسله، وهذا أولى من توهيم مالك فيه، أو من توهيم أيوب ومن معه فى وصله، وقد قال ابن عبد البر أيضًا [١٦/ ١٣٢]: «والدليل على أن هذا الحديث، عن سائبة عن عائشة مُسْنَدًا: أن هشام بن عروة يرويه عن أبيه عن عائشة عن النبى ﷺ . . . .».

قلتُ: ومدار الحديث مرسلاً ومتصلاً: على السائبة مولاة الفاكه بن المغيرة؛ وقد مضى أنها امرأة مجهولة الصفة، انفرد عنها نافع بالرواية؛ ولم يوثقها إلا ابن حبان وحده، على عادته فى توثيق من لا يعرف من أهل تلك الطبقة.

ولنافع فى هذا الحديث إسناد آخر، يرويه عن ابن عمر عن أبى لبابة الأنصارى قال: (سمعت رسول اللّه ﷺ نهى عن قتل الجنان التى تكون فى البيوت إلا الأبتر وذا الطفيتين؛ فإنهما اللذان يخطفان البصر، ويتتبعان ما فى بطون النساء).

أخرجه مسلم [٢٢٣٣]، وجماعة كثيرة؛ لكن اختلف على نافع من هذا الوجه فيه، كما بسطناه فى «غرس الأشجار».

وحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة الذى أشار إليه ابن عبد البر آنفًا: قد أخرجه البخارى [٣١٣٢]، ومسلم [٢٢٣٢]، وابن ماجه [٣٥٣٤]، وجماعة كثيرة، ولفظه: (اقتلوا ذا الطفيتين؛ فإنه يطمس البصر ويصيب الحبل) هذا سياق البخارى.

وأخرجه أحمد [٦/ ٢٩]، من هذا الطريق بسياق أتم نحو سياق المؤلف هنا، لا ينقص عنه شيئًا، ومثله أبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٢٦-٢٢٧].

ورواه الليث بن أبى سليم عن القاسم بن أبى بكر الصديق عن عائشة به نحو سياق المؤلف هنا أيضًا. . . عند أحمد [٦/ ١٥٧]، والليث ضعيف.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه - يأتى منهم حديث عبد اللّه بن عمر [برقم ٥٤٢٩، ٥٤٩٣، ٥٤٩٨، ٥٥٤٠]، واللّه المستعان.

٤٣٥٩- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا جريرٌ، حدّثنا الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا - غَيْرَ مُفْسِدَةٍ - فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُ مَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا أَجْرُ مَا نَوَتْ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ**».

٤٣٦٠- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا مهدى بن ميمونٍ، حدّثنا أبو عثمان الأنصارى، عن

٤٣٥٩- صحيح: أخرجه ابن حبان [٣٣٥٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٣٩]، وغيرهما من طريق شيبان بن فروخ عن جرير بن حازم عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن أبى الضحى إلا جرير، ورواه سفيان الثورى وغيره عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق عن عائشة».

قلتُ: قد اختلف فى سنده على الأعمش، فرواه عنه جرير بن حازم كما مضى؛ وخالفه أصحاب الأعمش، فرووه عنه فقالوا: عن أبى وائل شقيق بن سلمة عن مسروق عن عائشة به . . . فأبدلوا: (أبا الضحى) بـ(أبى وائل) هكذا رواه شعبة والثورى وجرير بن عبد الحميد وأبو بكر بن عياش وحفص بن غياث وأبو معاوية الضرير وابن نمير وابن عيينة وغيرهم كلهم عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق عن عائشة به . . .

أخرجه البخارى [١٣٧٠، ١٣٧٢]، ومسلم [١٠٢٤]، وابن ماجه [٢٢٩٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٩٨]، وأحمد [٦/ ٤٤]، وعبد الرزاق [٧٢٧٥، ١٦٦١٩]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦٣٧]، وابن راهويه [١١٤١، ١٧٢٨]، والحميدى [٢٧٦]، وابن الجعد [٧٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢١٦]، وجماعة كثيرة؛ وهذا هو المحفوظ عن الأعمش بلا شك، وجرير بن حازم على جلالته كانت له أوهام إذا حدث من حفظه؛ بل وصفه الإمام أحمد بكثرة الغلط، وقد رأيت الدارقطنى قد نص على وهمه على الأعمش فى هذا الحديث فى «علله» كما نقله عنه البدر العينى فى «العمدة» [٨/ ٢٩١].

وقد توبع عليه الأعمش: تابعه منصور ابن المعتمر عند الشيخين وجماعة كثيرة؛ وقد اختلف فى إسناده على وجوه أخر قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٣٦٠- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٦٨٧]، والترمذى [١٨٦٦]، وأحمد [٦/ ١٣١]، وابن حبان [٥٣٨٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٧١٧٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٤٧٢]، و فى «الشعب» =

القاسم بن محمد، عن عائشة، أنها سمعت النبى ﷺ يقول: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرَقُ فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ».

= [٥/ رقم ٥٥٧٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢١٦]، وابن أبى الدنيا فى «ذم المسكر» [١٩]، والنحاس فى «الناسخ والمنسوخ» [ص١٦٩]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٣٧٢]، وابن الجارود [٨٦١]، وابن راهويه [٩٤٩، ٩٥٢]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٢٥٥]، وغيرهم من طرق عن مهدى بن ميمون عن أبى عثمان الأنصارى عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وليس عند الدارقطنى وابن الجارود وابن راهويه - الجملة الأولى منه: (كل مسكر حرام) وفى رواية لابن راهويه: (ما أسكر الفرق فالحسوة منه حرام) والفقرة الثانية من هذا اللفظ: هى رواية الترمذى أيضًا.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن؛ وقد رواه ليث بن أبى سليم، والربيع بن صبيح عن أبى عثمان الأنصارى، نحو رواية مهدى بن ميمون، وأبو عثمان الأنصارى: اسمه عمرو بن سالم، ويقال: عمر بن سالم أيضًا».

قلتُ: وقد وثقه أبو داود كما فى «سؤالات الآجرى» ونقله عنه المزى فى «تهذيبه» [٣٤/ ٦٩]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ١٧٦]، وروى عنه جماعة أكثرهم ثقات مشاهير. فقول الذهبى عنه فى «ميزانه» [٤/ ٥٥٠]: (لا يكاد يُدْرَى مَنْ هو) فمن قلة اطلاعه، وقول الحافظ عنه بـ«التقريب» [١/ ٦٥٧]: «مقبول» فمن قصوره هو الآخر، وقبلهما قال المنذرى فى «مختصر السنن»: «رجاله كلهم محتج بهم فى «الصحيحين» إلا عمرو بن سالم، وهو مشهور لم أجد لأحد فيه كلامًا» نقله عنه الزيلعى فى «نصب الراية» [٤/ ٣٦٣]، وتبعه على هذا ابن القطان الفاسى فى «بيان الوهم» فقال: «أبو عثمان هذا لا نعرف حاله، وكان قاضيًا بمرو، ولم أجد ذكره فى مظان وجوده فى مصنفات الرجال الرواة».

ثم جازف على عادته وقال: «وليس هذا الحديث بصحيح» نقله عنه ابن الملقن فى «البدر المنير» [٨/ ٧٠٤]، ثم تعقبه قائلاً: «كذا قال، . . . وقد أحسن مهدى بن ميمون الثناء على أبى عثمان، ووثقه أبو داود فى رواية أبى عبيد الآجرى عنه، وذكره ابن حبان فى «ثقاته» وأخرج الحديث فى «صحيحه» من جهته».

قلتُ: ومثل هذا قاله ابن عبد الهادى فى «التنقيح» [٣/ ٢٢٨]، فكأن ابن الملقن ينقل عنه، فالحاصل: أن أبا عثمان هذا ثقة مشهور معروف أحد قضاة (مرو) فالإسناد صحيح كما قال =

٤٣٦١- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد النرسى، عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ أفرد الحج.

٤٣٦٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن مالك، عن أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل -كان يتيمًا فى حجر عروة- عن عروة بن الزبير، عن عائشة، أن النبى ﷺ أفرد الحج.

= ابن عبد البر، ونقله عنه المناوى فى «الفيض» [٥/ ٣١]، وأقره عليه؛ بل صحح إسناده المناوى نفسه فى كتابه «التيسير» [٢/ ٤٢٤]، وقال صاحب «البدر المنير» [٨/ ٧٠٣]: «هو حديث صحيح...» وقبلهم صححه ابن حبان وحسنه الترمذى كما مضى؛ لكن حكى الحافظ فى التلخيص [٤/ ٧٣]، عن الدارقطنى أنه أعله بالوقف، وقد أجبنا عن تلك العلة فى «غرس الأشجار» واستوفينا هناك طرقه وشواهده وألفاظه. واللَّه المستعان.

٤٣٦١- صحيح: أخرجه مالك [٧٣٩]، وعنه مسلم [١٢١١]، وأبو داود [١٧٧٧]، والترمذى [٨٢٠]، والنسائى [٢٧١٥]، وابن ماجه [٢٩٦٤]، والدارمى [١٨١٢]، وابن حبان [٣٩٣٤، ٣٩٣٥]، والشافعى [٩٥١]، والبيهقى فى «سننه» [٨٥٨٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٨٣١، ٢٨٣٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٣٩]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٦/ ٣٤٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣٣٨]، وجماعة من طريقين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به... منها الآتى.

٤٣٦٢- صحيح: أخرجه مالك [٧٤٠]، ومن طريقه أحمد [٦/ ٣٤٣، ٢٤٣]، وابن حبان [٣٩٣٦]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٧٨٩]، وابن ماجه [٢٩٦٥]، والخطيب فى «تاريخه» [٦/ ١٧٠]، وغيرهم من طريق مالك عن أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة به... بلفظه.

قلتُ: وسنده حجة، ومن هذا الطريق أخرجه النسائى [٢٧١٦]، ولكن بلفظ: (أهلّ رسول اللَّه ﷺ بالحج) وهو أيضًا من هذا الطريق عند البخارى [١٤٨٧، ٤١٤٦]، ومسلم [١٢١١]، وجماعة كثيرة... ولكن بسياق أتم؛ وله طرق أخرى كثيرة، وشواهد عن جماعة من الصحابة قد استقصيناها فى «غرس الأشجار»..

٤٣٦٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن مالك، عن الزهرى، عن سالم بن عبد اللَّه بن عمر، أن عبد اللَّه بن محمد بن أبى بكر الصديقَ، أخبر عبد اللَّه بن عمر، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**أَلَمْ تَرَىْ إِلَى قَوْمِكِ حِينَ بَنَوُا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ**؟» قالت: قلت: يا رسول اللَّه، أفلا تردها على قواعد إبراهيم؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**لَوْلا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ**»، قال: فقال عبد اللَّه بن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول اللَّه، ما أرى رسول اللَّه ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر، إلا أن البيت لم يتمم على قواعد إبراهيم.

٤٣٦٤- حدّثنا عبد الأعلى، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت ما أبالى صليت فى الحجر أو فى البيت.

٤٣٦٣- صحيح: أخرجه مالك [٨٠٧]، وعنه ابن الحسن فى م«وطئه» [٢/ رقم ٤٧٨]، والبخارى [١٥٠٦، ٣١٨٨، ٤٢١٤]، ومسلم [١٣٣٣]، والنسائى [٢٩٠٠]، وأحمد [٦/ ١٧٦، ٢٤٧]، وابن خزيمة [٢٧٢٦]، وابن حبان [٣٨١٥]، والشافعى [٦١٢]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٢٥، ٩٠٩٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٠٦٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٨٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣٦١]، والأزرقى فى «أخبار مكة» [رقم ١٧٨]، وغيرهم من طرق عن مالك عن الزهرى عن سالم بن عبد اللَّه عن عبد اللَّه بن محمد بن أبى بكر الصديق عن عائشة به . . . وزاد البغوى ومالك والأزرقى والبيهقى فى «سننه» ومسلم: قوله ﷺ: (لفعلت . . .) بعد قوله: (لولا حداثة قومك بالكفر) وهو رواية للبخارى، وعند الشافعى ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» مكان تلك الزيادة: (لرددتها على ما كانت . . .).

قلتُ: قد اختلف فى سنده على الزهرى، إلا أن هذا الوجه عنه هو المحفوظ. وتمام الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٤٣٦٤- صحيح: أخرجه مالك (٨٠٨)، وابن أبى شيبة [٨٥٢٩، ٨٥٣٠]، من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٠/ ٥٤]، وسنده حجة؛ وذكره الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٥٥١]، وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح». وهو كما قال وزيادة.

٤٣٦٥- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا طيب بن سلمان، قال: سمعت عمرة تقول سمعت أم المؤمنين تقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ** ـ أوْ قَالَ: الْغَدَاةَ ـ **فَقَعَدَ فِي مَقْعَدِهِ فَلَمْ يَلْغُ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَيَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى يُصَلِّيَ الضُّحَى أَرْبَعَ، رَكَعَاتٍ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ لا ذَنْبَ لَهُ**»

٤٣٦٦- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا طيب بن سلمان، قال: قالت عمرة،

٤٣٦٥- منكر بهذا التمام: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٩٤٠]، من طريق شيبان بن فروخ عن الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة مرفوعًا بلفظ: (من صلى الغداة وقعد في مصلاه حتى تطلع الشمس، ثم صلى أربع ركعات، غفر اللَّه له ذنوبه . . .).

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ١٣٤]: «رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» بنحوه، وفيه الطيب بن سلمان، وثقه ابن حبان، وضعفه الدارقطني، وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح».

قلتُ: وتضعيف الدارقطني له -نقله عنه البرقاني في «سؤالاته» [ص ٣٨/ رقم ٢٤٣]، قال: «وقلت له: الطيب بن سلمان عن عمرة؟! فقال: شيخ ضعيف بصري»، وهذا مُقَدَّم على ذكر ابن حبان له في «الثقات» [٦/ رقم ٤٩٣]، وكذا مُقَدَّم على توثيق الطبراني له أيضًا في «الأوسط» [٦/ ١٠٦ عقب رقم ٥٩٤١]، ومثله لا يحتمل له التفرد عن مثل عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وهي الثقة الحجة كما يقول ابن معين، وقد روى عنها الأكابر وهم كُثُر، فإذا انفرد عنها مثل هذا الطيب بحديث لم يتابعه عليه أحد- لم يكن إلا مردودًا عليه.

إذا عرفت هذا فلا التفات إلى تحسين السيوطي لإسناد هذا الحديث في «فتاويه» [١/ ٦٥]، وقد سبقه إلى ذلك: البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٣٠]، ولعله أخذه عنه، وقد تصحف (الطيب بن سلمان) في «الميزان» [٢/ ٣٤٦]، و«اللسان» [٣/ ٢١٤] إلى (. . . ابن سليمان) بالياء بعد اللام، وفي نسخة من «الميزان»: (ابن سلمان) وهو الصواب. وهكذا وقع عند الآخرين. وقد رأيت الحديث عند ابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ١٤٤]، من طريق المؤلف.

٤٣٦٦- منكر بهذا التمام: هذا إسناد ضعيف كسابقه، وللحديث طريق آخر عن عائشة بشطره الأول فقط: يأتي عند المؤلف [برقم ٤٥٢٩]، وهو المحفوظ عنها؛ والحديث هنا منكر بهذا التمام، آفته الطيب بن سلمان؛ وقد مضى الكلام حوله بالحديث الماضي. واللَّه المستعان.

سمعت أم المؤمنين، تقول: كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربع ركعاتٍ، لا يفصل بينهن بكلامٍ.

٤٣٦٧- حَدَّثَنَا شيبان بن فروخ، حدّثنا طيب بن سلمان، قال: سمعت عمرة قالت: وسمعت عائشة تقول: إن رسول الله ﷺ كان ينهى عن الوصال فى الصيام، ويأمر بتبكير الإفطار وتأخير السحور.

٤٣٦٧- ضعيف دون الفقرة الأولى: أخرجه الرامهرمزى فى «المحدث الفاصل» [ص ٣٣٨]، والشجرى فى «أماليه» [ص ٣٤١]، من طريق شيبان بن فروخ عن الطيب بن سلمان عن عمرة عن عائشة به . . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف كسابقه آفته الطيب بن سلمان هذا، فقد ضعفه الدارقطنى؛ ووثقه من لم يخبر حاله، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٣٦٨]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه الطيب ابن سليمان [كذا، والصواب: سلمان] وهو ضعيف».

أما صاحبه البوصيرى فقد قال فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٢٨]: «رواه أبو يعلى بإسناد حسن» كذا، كأنه اعتمد توثيق من وثق الطيب بن سلمان، أو توسط بين توثيقه وتضعيفه مع أن الصواب تقديم ضعفه؛ لأن فيه زيادة علم أولاً وثانيًا: لكون من ضعفه -وهو الدارقطنى- أقعد بعلم «الجرح والتعديل» ممن وثقه، كابن حبان والطبرانى.

ثم إن حديث الرجل نفسه يشهد بتليينه، فهو ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه كما فى هذا الحديث وسابقيه.

وقد رأيت الحافظ ابن كثير قد اعتمد ضعفه فى «تفسيره» [١/ ٨٣/ طبعة دار طيبة]، وزاد قوله: «وليس هو بذاك المشهور» وهو كما قال؛ وللفقرة الأولى من الحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . يأتى بعضها [برقم ٤٣٧٨، ٤٥١٣]، وكذا لها شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، وهى جملة صحيحة ثابتة.

أما الفقرتان: الثانية والثالثة، فلها شواهد أيضًاعن جماعة من الصحابة، وكلها غير ثابتة، ولا يصح فى الأمر بتعجيل الفطور وتأخير السحورحديث قط، إنما الثابت فى الباب: هو استحباب ذلك فقط، دون الأمر المفيد للوجوب، وقد توسعنا فى تخريج أحاديث الباب فى كتابنا «غرس الأشجار». =

= ● **تنبيه**: نقل الرامهرمزي عقب روايته عن عبدان الأهوازي الحافظ أنه قال: « هذه عمرة الطاحية وليست بعمرة بنت عبد الرحمن بن زرارة» كذا قال، وقال الطبراني في «الأوسط» [٦/ ١٠٦]، عقب حديثين رواهما من هذا الطريق الماضي [برقم ٥٩٤١]، [ورقم ٥٩٤٠]: «لم يرو هذين الحديثين عن عمرة بنت أرطأة- وهي العدوية البصرية، وليست بعمرة بنت عبد الرحمن- إلا الطيب بن سليمان [كذا، وصوابه: سلمان] المؤدب، ويكنى أبا حذيفة بصري ثقة».

قلتُ: مضى الكلام عن توثيقه طيبًا، إنما الشأن هنا في عمرة شيخة الطيب، فكنت أراها بنت عبد الرحمن الأنصارية الثقة الفقيهة الحجة؛ لأنها هي المرادة بذلك عند الإطلاق، وهي أشهر من يروى عن عائشة ممن يسمى بـ(عمرة) لكن تبين أنها ليست هي المقصودة هنا، فمن تكون سواها؟!

فعبدان الأهوازي يقول: هي (عمرة الطاحية) وما عمرة الطاحية؟! أشهد أني لا أعرفها، أما الطبراني فقد جود اسمها ونسبها، فقال: هي «عمرة بنت أرطأة العدوية البصرية . . .) ولم أظفر لتلك المرأة بترجمة أيضًا، وإن وقع اسمها في بعض الكتب المسندة، كـ«زوائد فضائل الصحابة» لعبد اللَّه بن أحمد [١/ ٥٠١/ رقم ٨١٧]، وكذا في (زوائد الزهد) له أيضًا كما في «الدر المنثور» [١/ ٣٤٠].

ثم وقفت على المدهش لابن الجوزي [ص ٦٠-٦١]، فوجدته قد عقد بابًا في (الأسماء المشتبهة) ثم ساق أربعة روايات عن عمرة عن عائشة . . . آخرها هذا الحديث هنا، ثم قال: «عمرة الأولى: هي بنت عبد الرحمن الأنصارية، والثانية: بنت قيس العدوية؛ والثالثة: بنت أرطأة، والرابعة: يقال لها: الطاخية».

قلتُ: وكلهن مجهولات سوى الأولى. والأخيرة هي صاحبة هذا الحديث كما قاله عبدان الأهوازي فيما نقله عنه الرامهرمزي كما مضى، لكنه سماها: (الطاحية) بالحاء المهملة، وليس بالخاء المعجمة، ولا أدري أيهما أصح، وسواء كانت الطاخية هذه أو الطاحية، هي نفسها (عمرة بنت أرطأة العدوية البصرية) أو هي امرأة غيرها، فقد ازداد الإسناد الماضي والذي قبله وقبل قبله علة أخرى، وهي جهالة (عمرة) شيخة الطيب بن سلمان الذي ضَعَّفه الدارقطني بحق، واللَّه المستعان.

٤٣٦٨- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا أبو الربيع السمان، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**نَبَاتُ الشَّعْرِ فِي الأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجُذَامِ**».

٤٣٦٨- **باطل**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٦٧٢]، والسهمى فى «تاريخه» [ص ١٩٠]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٧٧]، وابن حبان فى «المجروحين» [١/ ١٧٢]، وابن الجوزى فى «الموضوعات» [١/ ١٦٩]، وابن السنى وأبو نعيم كلاهما فى «الطب» كما فى «اللآلئ المصنوعة» [١/ رقم ١١٤]، وأبو القاسم البغوى فى «حديث كامل ابن طلحة الجحدرى [٢/ ١]، كما فى «الصحيحة» [١٠/ ٢١٥]، وغيرهم من طريق أبى الربيع السمان أشعث بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه البزار فى «مسنده» [٣/ رقم ٣٠٣٠]، وقرن: (نعيم بن المورع) مع (أشعث بن سعيد) فى سنده، ثم قال: «لا نعلم أحداً رواه وأسنده إلا أشعث، وهو أبو الربيع السمان، ونعيم، لا نعلم رواه غيرهما إلا ألين منهما، وهما لينا الحديث».

كذا قال، وقد يفهم من كلامه: أنه قد ينفى متابعة الراوى الضعيف عنده لحديث ينفرد به؛ مع وجود من شاركه فى تلك الراوية عن شيخه لكون ذلك المشارك أشد ضعفًا، فلا تعارض تلك المتابعة التالفة نفيه لها البتة، ويكون مراده آنذاك من عبارته الماضية: «لا نعلم رواه غيرهما...» يعنى: من هو فوقهما فى الضعف، فلا يرد عليه: كونهما قد توبعا عليه من قبل جماعة آخرين هم ما بين كذاب وهالك وساقط؛ لاحتمال أن يكون هؤلاء قد سرقوا الحديث ممن جزم البزار بتفردهما به.

وهذا الفهم كله إن صح -قاعدة حسنة: يُفْزَع إليها عند كثير من عبارات البزار المشكلة، فكثيراً ما يجزم بكون الحديث لم يروه إلا فلان، أو تفرد به فلان، ويكون ثم عدة متابعات لهذا الفلان، لكنها من أقوام أشد ضعفًا من ذلك المتفرد به عند البزار، فلا يحسن آنذاك الاعتراض عليه بمثل تلك المتابعات؛ لأنه ربما يكون البزار قد وقف على جل تلك المتابعات فعلم أنها مسروقة ممن جزم بتفرده، فأعرض عنها؛ وصح له جزمه بتفرد الراوى الأصلى بالحديث، عمن راه عنه؛ دون من سرقه منه، وادعى مشاركته له فى السماع من شيخه فيه.

وعبارة البزار الماضية عقب هذا الحديث: لا تصلح مثالاً جيداً لما نحوم حوله لكون (نعيم بن المورع) الذى جزم البزار بكونه تفرد بالحديث مع أبى الربيع السمان، قد نص ابن عدى فى «الكامل» -كما يأتى- على كونه واحداً ممن سرق هذا الحديث من أبى الربيع. =

. . . . . .

= والذى يصلح مثالاً لهذا: هو قول الطبرانى عقب روايته: (لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا أبو الربيع) فلا يحسن التعقب عليه بمثل قول المحدث الحوينى فى «تنبيه الهاجد» [رقم ٤٢]: «قلتُ: رضى اللَّه عنك، فلم يتفرد به أبو ربيع، فتابعه يحيى بن هشام السمسار، ونعيم بن مورع بن توبة العنبرى . . . وتابعهما أيوب بن واقد عن هشام بسنده سواء . . .».

وقبله علق الإمام أيضًا فى «الضعيفة» [١٠/ ٢١٥]، على قول الطبرانى الماضى فقال: «كذا قال، وذلك على ما أحاط به علمه، وإلا فقد قال ابن عدى . . .» ثم ساق قول ابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٧٧]، عقب روايته: «وهذا الحديث قد سرقه من أبى الربيع السمان: جماعة ضعفاء، منهم: نعيم بن مورع، ويعقوب بن الوليد الأزدى، ويحيى بن هاشم الغسانى وغيرهم، . . .».

وعبارة ابن عدى هذه نقلها أبو إسحاق الحوينى أيضًا عقب تعقبه لأبى القاسم اللخمى، والاعتذار لكبار الحفاظ -أمثال الطبرانى- أولى عندى من التسرع برميهم بقلة الاطلاع؛ طالما هناك مندوحة لذلك الاعتذار ولو بعيدة، مع كونها فى هذا الحديث قريبة إن شاء اللَّه، فقد جزم غير واحد من النقاد تلويحًا وتصريحًا- بكون هذا الحديث معروفًا بأبى ربيع السمان، وأن ثم من سرقه منه، ومن هؤلاء: أبو أحمد الجرجانى كما مضى كلامه آنفًا، ومنهم ابن حبان: فقد ساق الحديث فى ترجمة (أبى الربيع السمان) من «المجروحين» ثم قال: «حدث به أبو الربيع السمان؛ فظفر عليه يحيى بن هاشم السمسار، فحدث به» يعنى أن يحيى قد سرقه منه، فتحمل عبارة الطبرانى الماضية: «لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا أبو الربيع» على مثل ما حملنا به عبارة البزار السابقة فى أول كلامنا، وللحفاظ من كبار الأئمة إطلاقات متباينة فى دعواهم التفرد ونحوه، والتماس المخارج الحسنة لما استشكل من كلامهم عند البعض، و المذهب المتبع عند من علم مقدار هؤلاء فى الحفظ والاطلاع والمعرفة، ما لم يضق الأمر على الناظر جدًا.

وقد بسطنا تلك المخارج والاعتذارات والتأويلات بسطًا وافيًا فى كتابنا «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم فى تنبيه الهاجد».

والحديث قد أنكروه على أشعث بن سعيد أبى ربيع السمان، وذكروه له فى ترجمته كما مضى عند ابن عدى وابن حبان، وأبو الربيع هذا كذبه هشيم، وتركه أكثر النقاد، وضعفه بعضهم، وقد اعتمد الحافظ تركه فى «التقريب»، قال ابن حبان: «يروى عن الأئمة الثقات الأحاديث الموضوعات، وبخاصة عن هشام بن عروة؛ كأنه ولع بقلب الأخبار عليه» ثم ساق له هذا الحديث، وقال عقبه: «وهذا متن باطل لا أصل له» وقال ابن عدى عقب روايته: =

٤٣٦٩ - حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا حرب بن سريج، قال: حدثتنى زينب بنت يزيد بن راشق العتكية، أنها سمعت عائشة تقول: قال رسول اللّه ﷺ: «**إِنَّ الأُمَمَ السَّالِفَةَ: الْمِائَةُ أُمَّةٌ، إِذَا شَهِدُوا لِعَبْدٍ بِخَيْرٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَإِنَّ أُمَّتِى الْخَمْسُونَ مِنْهُمْ أُمَّةٌ، فَإِذَا شَهِدُوا لِعَبْدٍ بِخَيْرٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ**».

= «قال لنا عبد اللّه بن محمد بن عبد العزيز -هو أبو القاسم البغوى-: هذا الحديث عندى باطل».

قلتُ: وبأبى الربيع هذا، أعله الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ١٦٩، ١٧٢]، وقبله ابن الجوزى فى «الموضوعات» وحكم بوضعه، لكن تعقبه السيوطى فى «اللآلئ» [١/ ١١٣] -على عادته- بكون الأشبه: أن الحديث ضعيف لا موضوع، وقد تعقبه المعلمى اليمانى فى «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ٤٧٥]، والإمام فى «الضعيفة» [رقم ٤٦٨٧]، وشنَّع عليه جدًا، وكذا تعقبه المحدث الحوينى فى «النافلة» [رقم ٢٩]، بما يغنى عن تعقبه هنا، وقد رواه جماعة من الهلكى عن هشام بن عروة بإسناده به . . . ، وقد استوفينا تخريج طرقهم فى «إيقاظ العابد».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة كلها مظلمة الأسانيد، وقد جزم ببطلانه جماعة من النقاد كابن معين وابن حبان والبغوى -وأقره ابن عدى- وغيرهم، وجزم ابن الجوزى بوضعه، وتبعه جماعة عليه، وعلامة البطلان لائحة عليه.

٤٣٦٩-منكر بهذا السياق: أخرجه الطبرانى فى الدعاء [رقم ١٩٦٥]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «الدر المنثور» [١/ ٥٤٧]، من طريق حرب بن سريج عن زينب بنت يزيد بن راشق العتكية عن عائشة به . . . وهو عند الطبرانى بالمرفوع منه فقط، وعند ابن مردويه بنحو الفقرة الأخيرة منه فقط، وزاد: (وكان أشد الناس حياء من العواتق فى خدرها) . .

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف غريب، وحرب بن سريج وإنْ وثقه ابن معين ومشاه جماعة إلا أنه قد تُكُلِّم فيه، فقال أبو حاتم: «ليس بقوى الحديث؛ ينكر عن الثقات» وقال البخارى: «فيه نظر» وهذا جرح شديد فى الغالب عنده، وقال ابن عدى فى ختام ترجمته من «الكامل» [٢/ ٤١٩]: «وليس هو بكثير الحديث، وكان حديثه غرائب وإفرادات، وأرجو أنه لا بأس به».

يعنى لا يتعمد الكذب، وقال ابن حبان: «يخطئ كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد» وذكره جماعة فى «الضعفاء» فالظاهر: أنه ليس ممن يحتج به على الانفراد، لاسيما وقد وقفت له على مناكير لا يتابع عليها، ومنها هذا الحديث، وهو من رجال «التهذيب».

وقالت زينب: قال رجلٌ من نساك أهل الشام يقال له: شهر بن حوشب: ما كان خلق رسول اللَّه ﷺ يا أم المؤمنين؟ قالت: القرآن يا بنى، قالت: فقال شهرٌ: حَسبكم، ومن يطيق القرآن؟! قالت: من طوقه اللَّه يا بنى.

٤٣٧٠- حَدَّثَنَا شيبان، حدّثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبى الضحى، عن مسروق، قال: قالت عائشة: قد أوتر رسول اللَّه ﷺ من كل الليل، ثم انتهى وتره إلى السحر.

= وزينب بنت يزيد العتكية أغرب من عنقاء مغرب، قال العلامة المعلمى اليمانى فى بعض تعاليقه على الفوائد المجموعة [ص ٣٥٧]: «زينب بنت يزيد العتكية: لم أجدها» وقد فتشت عنها كثيراً فلم أظفر لها بترجمة، وقد وقع اسم جدها عند المؤلف: (راشق) والذى فى ترجمة حرب بن سريج من «تهذيب الكمال» [٥/ ٥٢٢]: (واشق) أوله واو، لكن فى ترجمته عند ابن أبى حاتم [٣/ ٢٥٠]: (وسق) هكذا، وهو الذى وقع عند الطبرانى فى «الدعاء» وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «الدر المنثور» ولا أدرى الصواب أين.

وللفقرة الأخيرة من الحديث: طرق أخرى كثيرة عن عائشة به نحوه... منها طريق قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام ابن عامر عن عائشة فى سياق طويل، وفيه: (فقلتُ: يا أم المؤمنين، أنبئينى عن خلق رسول اللَّه ﷺ، قالت: ألست تقرأ القرآن؟!. قلتُ: بلى، قالت: فإن خلق نبى اللَّه ﷺ كان القرآن)أخرجه مسلم [٧٤٦]، وجماعة كثيرة؛ وسنده صحيح؛ وقتادة قد صرح بالسماع من زرارة بن أوفى عند جماعة؛ والحديث هنا: منكر بهذا السياق جميعًا. واللَّه المستعان.

٤٣٧٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [٩٥١]، ومسلم [٧٤٥]، وأبو داود [١٤٣٥]، وأحمد [٦/ ٤٦، ١٠٠، ١٠٧]، وعبد الرزاق [٤٦٢٤]، وابن راهويه [١٤٤٨]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٥٥٣]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٣/ ٣٧٨]، وأبو عوانة [رقم ١٨٠١، ١٨٠٢]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٦٧٣]، وابن جميع فى «المعجم» [رقم ٢٨٨]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى الضحى مسلم بن صبيح عن مسروق عن عائشة به....

قلتُ: هكذا رواه جماعة عن الأعمش: منهم شعبة وحفص بن غياث والثورى وأبو معاوية وأبو بكر ابن عياش وأبو عوانة وفضيل بن عياض وغيرهم، لكن اختلف فيه على الثورى وأبى بكر ابن عياش. =

= ١- أما الثورى: فرواه عنه عبد الرزاق وقبيصة ومخلد بن يزيد وغيرهم على الوجه الماضى عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة به . . ، وخالفهم سعد بن سعيد الجرجانى، فرواه عن الثورى فقال: عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق عن عائشة به بلفظ: (من كل الليل قد أوتر رسول اللّه ﷺ، من أوله وأوسطه وآخره، فانتهى وتره إلى السحر) فأسقط منه: (أبا الضحى) وأبدله بـ(أبى وائل).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٨٣١]، بإسناد صحيح إليه، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا سعد بن سعيد» . .

قلتُ: وهو أبو سعيد الجرجانى المعروف بـ(سعدويه) ترجمه ابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٣٥٧]، فقال: «حدث عن الثورى . . . وعن غيره مما لا يتابع عليه» ثم ساق له جملة من غرائبه وأفراده عن الثورى وغيره، وقال فى ختام ترجمته: «ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، كانوا غافلين عنه، وهو من أهل بلدنا، ونحن أعرف به» . .

قلتُ: وقد قبلنا قولك فيه يا أبا أحمد، وقد ذكره العقيلى فى «الضعفاء» [٢/ ١١٨]، وله ترجمة فى ت«اريخ السهمى» [ص٢١٧]، وفيها ساق السهمى له هذا الحديث أيضًا. والمحفوظ عن الثورى هو الوجه الأول.

وللثورى فيه شيخ آخر، فرواه عنه وكيع عن عاصم بن أبى النجود عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة بلفظ: (من كل الليل قد أوتر رسول اللّه ﷺ من أوله وأوسطه وآخره، فانتهى وتره إلى السحر، فمات وهو يوتر بالسحر) أخرجه أحمد [٦/ ٢٠٤]، وغيره؛ وقد توبع الثورى على هذا الوجه: تابعه جماعة، منهم أبو بكر ابن عياش، واختلف عليه؛ فرواه عنه أسود بن عامر على هذا الوجه عند أحمد أيضًا [٦/ ١٢٩].

وخالفه أحمد بن عبد اللّه بن يونس؛ فرواه عنه على الوجه الأول عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة به . . . . كما عند أبى داود و غيره، ولا مانع أن يكون له فيه شيخان، لاسيما وقد توبع على الوجهين جميعًا.

وقد توبع عليه أبو الضحى أيضًا، وله طرق أخرى نحوه عن عائشة به . . . قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» واستوعبنا هناك أحاديث الباب . .

٤٣٧١- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهراني، حدّثنا إسماعيل بن زكريا، حدّثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة، قالت: خَيَّرنا رسول اللَّه ﷺ فاخترناه، فلم يجعله طلاقًا.

٤٣٧١- صحيح: أخرجه مسلم [١٤٧٧]، والبيهقي في «سننه» [١٤٨٠١]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٩٧]، وغيرهم من طريق إسماعيل بن زكريا عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة به . . . .

قلتُ: إسماعيل بن زكريا هذا مختلف فيه، لكن تابعه روح بن مسافر عن الأعمش به مثله عند أبي الشيخ في «الطبقات» [٢/ ٨٤]، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» [ص ٢٦٦]، بإسناد لا يثبت.

وروح بن مسافر هذا قد أزهق النقاد روحه، لكثرة ما يأتي به من المناكير عن «الثقات»، وقد تركه جماعة، وضعَّفه الآخرون، وهو من رجال «اللسان» [٢/ ٤٦٧]، وقد اضطرب في سنده أيضًا، كما تراه في «الكامل» [٣/ ١٣٩]، وقد خالفهما الثقات المشاهير من أصحاب الأعمش، مثل الثوري وأبي معاوية وأبي عوانة وشعبة وغيرهم، كلهم رووه عن الأعمش فقالوا: عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة به . . . نحوه.

أخرجه البخاري [٤٩٦٢]، ومسلم [١٤٧٧]، وأبو داود [٢٢٠٣]، والترمذي [عقب رقم ١١٧٩]، والنسائي [٣٤٤٤، ٣٤٤٥]، وابن ماجه [٢٠٥٢]، وأحمد [٦/ ٤٥، ٤٧، ٢٣٩]، وابن حبان [٤٢٦٧]، والطيالسي [١٤٠٣]، وسعيد بن منصور [١٦٤٦]، والمؤلف [٤٣٧٢]، وابن أبي شيبة [١٨١٠١]، وابن راهويه [١٤٥٢]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣٦٩٥]، وغيرهم؛ وهذا هو المحفوظ عن الأعمش.

نعم: ربما كان الوجهان صوابين جميعًا، فقد قرنهما إسماعيل بن زكريا لما حدث به عن الأعمش عند مسلم وأبي عوانة، فقال: (حدّثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وعن الأعمش عن مسلم -هو أبو الضحى- عن مسروق عن عائشة به مثله . . .) وسياقه للإسنادين معًا يدل على أنه حفظه إن شاء اللَّه، لاسيما وقد توبع الأعمش على الوجه الأول عن إبراهيم، وتوبع إبراهيم عليه عن الأسود، وقد توبع أبو الضحى عليه أيضًا: تابعه عامر الشعبي على نحوه عن مسروق عن عائشة به قالت: (خيرنا رسول اللَّه ﷺ أفكان طلاقًا؟!). =

٤٣٧٢- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا إسماعيل بن زكريا، حدّثنا الأعمش، عن مسلمٍ، عن مسروقٍ، عن عائشة، بمثله.

٤٣٧٣- حَدَّثَنَا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، حدّثنا عبد السلام بن حرب، عن بديل بن ميسرة، عن أبى الجوزاء، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ كان لا يزيد فى الركعتين على التشهد.

= أخرجه البخارى [٤٩٦٢] -واللفظ له- ومسلم [١٤٧٧]، والنسائى [٣٢٠٣، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣]، والدارمى [٢٢٦٩]، والترمذى [١١٧٩]، وجماعة كثيرة. وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٤٣٧٢- صحيح: انظر قبله.

٤٣٧٣- منكر: هذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله رجال الصحيح، إلا أن فيه علتين:

الأولى: أبو الجوزاء قد اختلف فى سماعه من عائشة، فقال ابن عدى فى «الكامل»: «وأبو الجوزاء: روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم؛ وأرجو أنه لا بأس به، ولا يُصحَّح روايته عنهم، أنه سمع منهم.

ويقول البخارى: فى إسناده نظر، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا (بالأصل: «إلا» وهو غلط) أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة...).

قلتُ: الرجل وثقه الجماعة وكفى، إنما الشان فيما نحن بصدده. ونقل الحافظ فى «تهذيبه» [١/ ٣٨٤]، عن ابن عبد البر أنه ذكر فى «التمهيد» أن أبا الجوزاء لم يسمع من عائشة أيضًا، لكن احتج مسلم فى «صحيحه» بروايته عن عائشة، وقد ذكر الحافظ فى «تهذيبه» ما يؤيد سماعه منها. وهو التحقيق عندى؛ فزالت العلة الأولى.

والثانية: أن عبد السلام بن حرب وإن كان ثقة حافظًا، إلا أن ثَمَّ من تكلم فيه، فقال ابن سعد: «كان به ضعف فى الحديث» وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة فى حديثه لين» وقال العجلى بعد توثيقه له: «والبغداديون يستنكرون بعض حديثه...» وغمزه ابن المبارك وغيره حتى ذكره جماعة فى «الضعفاء» وما أشبهه بقول الحافظ عنه بـ«التقريب»: «ثقة حافظ له مناكير».

وقد خولف فى هذا الحديث، خالفه حسين المعلم، فروى عن بديل عن أبى الجوزاء عن عائشة حديثها المعروف فى صفة صلاة النبى ﷺ كما عند مسلم [٤٩٨]، وجماعة كثيرة، =

٤٣٧٤- حَدَّثَنَا أبو معمر، حدثنا علىّ بن هاشم، عن هشام بن عروة، عن عبد اللَّه ابن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلادَةِ**».

= وهو يأتى عند المؤلف [برقم ٤٦٦٧]، وليس فيه شيء من لفظه هنا، بل ثبت فى صحاح الأخبار ما يعارض سياق هذا الحديث، كما بسطناه فى «غرس الأشجار»، فالظاهر أن عبد السلام قد غلط فيه على بديل بن ميسرة، كما غلط عليه قديمًا فى حديثه عن أبى الجوزاء أيضًا عن عائشة: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا استفتح الصلاة قال: سبحانك اللَّهم وبحمدك . . . إلخ).

أخرجه أبو داود [٧٧٦]، وجماعة كثيرة، وهو مُخَرَّج فى «غرس الأشجار»، وراجع لحديثه هنا: «السلسلة الضعيفة» [٥٨١٦]، للإمام. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: قد تصحف (أبو الجوزاء) فى سنده على الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٣٣٦]، إلى أبن الحويرث، فقال: «رواه أبو يعلى من رواية أبى الحويرث عن عائشة، والظاهر أنه خالد بن الحويرث، وهو ثقة؛ وبقية رجاله رجال الصحيح» وليس كما قال أصلاً، وخالد بن الحويرث هذا لا تعرف له رواية عن عائشة، ولا ذكروا أن بديل بن ميسرة يروى عنه، فضلاً عن كونه لا يُكَنَّى بـ (أبى الحويرث) فضلاً عن كون أبى الحويرث مصحفًا من (أبى الجوزاء) وقد وقع اسمه على الصواب عند البوصيرى فى «الإتحاف» [٢/ ٦٤]، والحافظ فى «المطالب» [رقم ٤٨٦]، نقلاً عن إسناد المؤلف هنا. فللَّه الحمد.

٤٣٧٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٤٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٣٨٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٣٨]، وغيرهم من طريق علىّ بن هاشم بن البريد عن هشام بن عروة عن عبد اللَّه بن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة الأنصارية عن عائشة به . . . .

قلتُ: هكذا رواه أبو معمر الهذلى وداود بن رشيد كلاهما عن علىّ بن هاشم على هذا الوجه، وخالفهما محمد بن عبيد المحاربى، فرواه عن علىّ بن هاشم فقال: عن هشام بن عروة عن عبد اللَّه بن أبى بكر عن أبيه عن عمرة عن عائشة به . . . ، وزاد فيه واسطة بين عبد اللَّه وعمرة، هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٥٤٣٦].

وقد توبع علىّ بن هاشم على الوجهين معًا عن هشام، واختلف على هشام بن عروة فيه على ألوان أخر، قد ذكرنا ما وقفنا عليه منها فى «غرس الأشجار». =

٤٣٧٥- حَدَّثَنَا أبو معمر، عن علىّ بن هاشم، عن هشام بن عروة، عن بكر بن وائل، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: ما ضرب رسول اللّه ﷺ امرأةً قط، ولا ضرب خادمًا له قط، ولا ضرب بيده شيئًا قط، إلا أن يجاهد فى سبيل اللّه، وما نيل منه شىءٌ فانتقمه من صاحبه، إلا أن تنتهك محارم اللّه فينتقم.

= وقد توبع على الوجه الأول، تابعه جماعة، منهم مالك ابن أنس عن عبد اللّه بن أبى بكر عن عمرة عن عائشة به مثله... وذكر فى أوله قصة، أخرجه فى «موطئه» [١٢٥٤]، وعنه البخارى [٢٥٠٣، ٢٩٣٨، ٤٨١١]، ومسلم [١٤٤٤]، والنسائى [٣٣١٣]، وأحمد [٦/ ١٧٨]، والدارمى [٢٢٤٧، ٢٢٥٠]، والشافعى [١٤٥٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٦٨٠، ١٥٣٨٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٩٣٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٣٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٧]، وجماعة كثيرة.

ولمالك فيه إسناد آخر عند أحمد [٦/ ٥١]، وله طرق أخرى عن عائشة به... قد استوفيناها فى «غرس الأشجار».

٤٣٧٥- صحيح: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٤٢٨]، وفى «الصغير» [٢/ رقم ٨١٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٦٤]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٢٩٢]، والذهبى فى «التذكرة» [٢/ ٤٧٢]، وفى «سير النبلاء» [٢/ ١٩٥]، و[٨/ ٣٤٥]، و[١١/ ٧١]، وغيرهم من طريقين عن علىّ بن هاشم بن البريد عن هشام بن عروة عن بكر بن وائل عن الزهرى عن عروة عن عائشة به...

زاد الطبرانى والنسائى والخطيب (فينتقم للّه) وعند الطبرانى فى «الصغير»: (فينتقم له) وعنه الخطيب مثله.

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن بكر بن وائل إلا هشام بن عروة، تفرد به علىّ بن هاشم».

قلتُ: وخولف علىّ بن هاشم فى سنده؛ خالفه الكافة من أصحاب هشام؛ وكيع وأبو أسامة وأبو معاوية وعبدة بن سليمان وداود الطائى وابن المبارك وعامر بن صالح وغيرهم، كلهم رووه عن هشام فقالوا: عن أبيه عن عائشة به نحوه... وبعضهم يزيد على بعض.

أخرجه مسلم [٢٣٢٨]، وابن ماجه [١٩٨٤]، وأحمد [٦/ ٣١، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٨١]، والدارمى [٢٢١٨]، وابن حبان [٤٨٨]، وابن أبى شيبة [٢٥٤٥٩]، والبيهقى فى «سننه» =

٤٣٧٦- حَدَّثَنَا أبو معمر، حدّثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن مسلم بن قرط، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْخَلاءِ فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ**».

= [١٣٠٨١، ٢٠٥٧٧]، وفي «الشعب» [٢/ رقم ١٤٢٤]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٦٥]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ٣٦٦]، وابن راهويه [٨١٠، ٨١١]، والترمذي في «الشمائل» [رقم ٣٤٩]، وهناد في «الزهد» [رقم ١٢٦٦]، والبغوي «شرح السنة» [٦/ ٤١٥]، وفي «الأنوار» [رقم ٢٠١]، وغيرهم كثير؛ وهو عند ابن أبي شيبة وعنه ابن ماجه بالفقرة الأولى والثانية والثالثة فقط، ومثله رواية لأحمد مع قوله: (إلا أن يجاهد في سبيل اللَّه) فقط، ومثله عند النسائي والترمذي ومن طريقه البغوي، وهو رواية لابن راهويه؛ ومثلهم الدارمي إلا أنه ليس عند الفقرة الأولى، وزاد الباقون جميعًا -سوى مسلم-: (ولا عرض له أمران إلا أخذ بالذي هو أيسر حتى يكون إثمًا، فإذا كان إثمًا كان أبعد الناس منه) لفظ ابن حبان.

والوجهان جميعًا محفوظان عن هشام بن عروة، لكون الحديث ثابتًا أيضًا من طريق الزهري عن عروة عن عائشة به . . . كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٣٨٢]، فلا مانع أن يكون لهشام فيه إسنادان؛ كأنه سمعه عن أبيه بواسطة رجلين؛ ثم سمعه بعد ذلك من أبيه مباشرة، وقد رواه عبيد اللَّه بن سعيد أبو مسلم قائد الأعمش عن هشام على وجه غير محفوظ؛ كما تراه عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [ص ٤٨، ٢٠٧].

وقائد الأعمش ضعيف عندهم، وانظر طريق الزهري الآتي [برقم ٤٣٨٢]. واللَّه المستعان.

٤٣٧٦- حسن: أخرجه أبو داود [٤٠]، والنسائي [٤٤]، وأحمد [٦/ ١٠٨، ١٣٣]، والدارمي [٦٧٠]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٥٤]، والنسائي في «الكبرى» [٤٢]، والبيهقي في «سننه» [٥٠٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٣١٠]، والمزي في «تهذيبه» [٢٧/ ٥٢٩]، وابن الجوزي في «تحقيقه» [١/ ١١٦]، وغيرهم من طريقين عن أبي حازم سلمة بن دينار عن مسلم بن قرط عن عروة عن عائشة به . . . . .

قال الدارقطني: «هذا إسناد صحيح» ومثله قال في «علله» كما في «البدر المنير» [٢/ ٣٣٦]، وقال النووي في «الخلاصة» [١/ ١٦١]: «حديث حسن . . .» ومثله قال في «المجموع» [٢/ ٩٣]، وصححه في موضع آخر [٢/ ١٠٤]، وكذا حسنه ابن الملقن في «البدر المنير» [٢/ ٣٤٧]. =

. . . . . .

= **قلتُ**:ومداره على مسلم بن قرط، ولم يرو عنه سوى أبى حازم وحده، وذكره ابن حبان وحده فى «الثقات» [٧/ ٤٤٧]، وقال: «يخطئ»، كما نقله عنه المزى فى «تهذيبه» [٢٧/ ٥٢٩]، وليس تلك الكلمة فى ترجمة الرجل من «الثقات» فلعلها سقطت منه، وقد اهتبلها الحافظ فى «تهذيبه» [١٠/ ١٣٤]، فقال عن مسلم: «هو مقل جداً، وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ، فهو ضعيف» وقال الذهبى فى «الميزان»: «لا يعرف» وقال فى «الكاشف»: «نكرة» ومشى على ذلك الحافظ فى «التقريب» فقال: «مقبول» يعنى إذا توبع؛ وإلا فلين.

والرجل مع كل هذا، فقد خولف فى وصله أيضًا؛ خالفه هشام بن عروة الحافظ الحجة، فرواه عن أبيه مرسلاً: (أن رسول اللَّه ﷺ سئل عن الاستطابة، فقال: أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار؟!) هكذا أخرجه مالك [٥٧]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٢٣٤].

وتوبع عليه مالك: تابعه يحيى القطان عن هشام بن عروة قال: (قال رسول اللَّه ﷺ ثلاثة أحجار تغنى، أما يجد أحدكم ثلاثة أحجار؟!) أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» (رقم ٥٠]، وهكذا رواه ابن عيينة وابن جريج وغيرهما؛ وهذا هو المحفوظ عن عروة بلا تردد، لكن قد اختلف فى سنده على هشام بن عروة على ألوان، وقد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار».

■ **فالصواب فى الحديث هنا**: هو الإرسال، لكن فى الباب عن جماعة من الصحابة نحو لفظ الحديث هنا؛ منها حديث أبى أيوب الأنصارى مرفوعًا: (إذا تغوط أحدكم فليتمسح بثلاثة أحجار؛ فإن ذلك كافيه) أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٤٦]، وفى «الكبير» [٤/ رقم ٤٠٥٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٣١١-٣١٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٦/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧]، من طريقين عن الأوزاعى عن عثمان بن أبى سودة عن أبى شعيب الحضرمى عن أبى أيوب به . . .

قلتُ: وإسناد ابن عساكر فى الموضع الثانى إلى الأوزاعى صحيح، وليس فى الإسناد ما يَعَلُّ به سوى أبى شعيب هذا، فقد انفرد ابن حبان بذكره فى «الثقات» [٥/ ٥٧٢]، ولم يضعفه أحد؛ فحديثه صالح فى المتابعات والشواهد، وفى الباب عن جابر بن عبد اللَّه، والسائب بن خلاد وأبى هريرة وسلمان الفارسى وغيرهم؛ وأحاديثهم مخرجة فى «غرس الأشجار».

والحديث هنا: حسن بشواهده إن شاء اللَّه. وقد مضى أن النووى قد حسنَّه، ومثله صاحب «البدر المنير». واللَّه المستعان.

٤٣٧٧- حَدَّثَنَا يحيى بن معين، حدّثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: استأذن حسان بن ثابتٍ رسول اللَّه ﷺ فى هجاء المشركين، قال: «**فَكَيْفَ بِنَسَبِى فِيهِمْ**؟» قال: لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من العجين.

٤٣٧٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٣٣٨، ٣٩١٤، ٥٧٩٨]، ومسلم [٢٤٨٩]، وابن حبان [٥٧٨٧، ٧١٤٥]، والحاكم [٣/ ٥٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٨٩٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٩٧]، وابن راهويه [٧٦٢]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٣٩٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٢٠٢٤]، وغيرهم من طريقين عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

وعند مسلم والبيهقى: (قال حسان: يا رسول اللَّه: ائذن لى فى أبى سفيان! قال: كيف بقرابتى منه؟! قال: والذى أكرمك لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من الخمير، فقال حسان:

وإن سنام المجد من آل هاشَـــم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

قصيدته هذه) لفظ مسلم. . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هكذا، إنما أخرجه مسلم بطوله من حديث الليث عن خالد بن يزيد. . .».

قلتُ: قد وهم الوهم الفاحش؛ لأن الحديث عندهما مثل سياقه عند الحاكم، فكيف ذهل عن ذلك؟! وقد اختلف فى سنده على هشام بن عروة، فرواه عنه عبدة بن سليمان، ويحيى بن زكريا بن أبى زائدة كلاهما به . . .

على الوجه الماضى؛ وخالفهما عبد اللَّه بن نمير؛ فرواه عن هشام عن أبيه به نحوه مرسلاً، ولم يذكر فيه عائشة.

هكذا أخرجه ابن أبى شيبة فى «المصنف» [٢٦٠٢١]، والوجه الأول هو المحفوظ عندى. وابن نمير وإن كان ثقة حجة إلا أن شيخه هشامًا كان قد تغير حفظه قليلاً بعد ما أسن، كما أشار إلى ذلك يحيى القطان ويعقوب بن شيبة وابن خراش وغيرهم، ولم يخلط قط.

وقد نص ابن خراش الحافظ على أن ابن نمير قد سمع منه بآخرة، كما نقله عنه الخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٤٠].

والحديث جوده ثقتان حافظان عن هشام، فالقول قولهما. وقد يكون هشام كان ينشط فيوصله؛ وربما كسل فأرسله.

٤٣٧٨- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: نهى رسول اللَّه ﷺ عن الوصال، قالوا: يا رسول اللَّه: إنك تواصل؟! قال: «**إِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ رَحِمَكُمُ اللَّهُ، إِنِّى لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّى أَظَلُّ عِنْدَ اللَّهِ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِى**».

٤٣٧٩- حَدَّثَنَا عثمان بن أبى شيبة، حدّثنا عبدة، وحميدٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: حدثتنى عائشة، أن يد سارقٍ لم تقطع على عهد رسول اللَّه ﷺ إلا فى ثمن حجفةٍ أو ترسٍ.

٤٣٧٨- صحيح: أخرجه البخارى [١٨٦٣]، ومسلم [١١٠٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٦١]، وابن راهويه [٦٦٩]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠ / ٧١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٣٦٢]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٤٨]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ٢٧]، والإسماعيلى والجوزقى والحسن بن سفيان كما فى «الفتح» [٤ / ٢٠٤]، وغيرهم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه.

وزاد الجميع سوى الفريابى والخطيب، ورواية للبخارى: (رحمة لهم، . . .) بعد قوله: (نهى عن الوصال) وقوله عند المؤلف: (إنما هى رحمة رحمكم اللَّه، . . .) ليست عند الجميع سوى الفريابى وحده، وهو رواية للإسماعيلى أيضًا من طريق الفريابى.

وزاد الخطيب وحده: (وتحداهم، . . .) بعد قوله: (نهى عن الوصال) وسند الخطيب صحيح مستقيم إلى عبدة به.

قلتُ: وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه.

٤٣٧٩- صحيح: أخرجه البخارى [٦٤٠٨، ٦٤٠٩، ٦٤١٠]، ومسلم [١٦٨٥]، والنسائى [٤٩٤١]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٩٤٢، ١٦٩٤٤]، وابن راهويه [٧٣٨]، وابن أبى شيبة فى «مصنفه» وفى «مسنده» كما فى «نصب الراية» [٣/ ٣٦٣]، والإسماعيلى فى (المستخرج) كما فى «الفتح» [١٢/ ١٠٣]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه، وزاد الجميع سوى ابن راهويه وابن أبى شيبة فى آخره: (وكل واحد منهما ذو ثمن) لفظ النسائى؛ وهذه الزيادة رواية للبخارى والبيهقى، =

٤٣٨٠- حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا عبد اللَّه بن إدريس، عن حزام بن هشام، أخبرني أبي، عن عائشة، قالت: لقد رأيت رسول اللَّه ﷺ غضب فيما كان من شأن بني كعب غضبًا لم أره غضبه منذ زمان، وقال: «**لا نَصَرَنِيَ اللَّهُ إِنْ لَمْ أَنْصُرْ بَنِي كَعْبٍ**»، قالت: وقال لي: «**قُولِي لأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، يَتَجَهَّزَا لِهَذَا الْغَزْوِ**»، قال: فجاءا

= ولفظ النسائي: (لم تقطع يد سارق في أدنى من جحفة أو ترس، وكل واحد منهما ذو ثمن) وفي رواية للبخاري: (لم تكن تقطع يد السارق في أدنى من جحفة أو ترس، كل واحد منهما ذو ثمن) وقد وقع إدراج في لفظه عند ابن أبي شيبة.

قلتُ: قد اختلف في سنده على هشام بن عروة؛ فرواه عنه جماعة على الوجه الماضي موصولاً؛ وخالفهم آخرون، فرووه عن هشام عن أبيه مرسلاً، ليس فيه عائشة، قال البيهقي في «سننه» [٨/ ٢٥٥]: «وكل من رواه موصولاً: حفاظ أثبات» وكأن الموصول أرجح عند الشيخين، فأخرجاه في «الصحيح»، وقد بسطنا الاختلاف فيه مع طرقه الأخرى وشواهده في: «غرس الأشجار».

٤٣٨٠- **قوي**: هذا إسناد قوي، قال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٢٣٧]: «رواه أبو يعلى عن حزام بن هشام بن حبيش عن أبيه عنها -يعني عن عائشة- وقد وثقهما ابن حبان؛ وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: أما حزام بن هشام فقد روى عنه جماعة من «الثقات»؛ ووثقه ابن سعد في «الطبقات» [٥/ ٤٩٦]، ويعقوب بن شيبة كما نقله عنه ابن عساكر في «تاريخه» [١٢/ ٣٦٣]، ونقل أيضًا [١٢/ ٣٦٥]، عن الإمام أحمد أنه قال: «ليس به بأس في الحديث» وقال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» [٣/ ٢٩٨]: «شيخ محله الصدق» وذكره ابن حبان في «الثقات» [٦/ ٢٤٧].

وأما أبوه هشام بن حبيش: فقد قال يحيى بن يونس: (لا أدري له صحبة أم لا) نقله عنه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ١٠٨٩]، أما ابن حبان فقد ذكره في «الثقات» [٣/ ٤٣٣]، وقال: (له صحبة) ثم رجع عن ذلك، وذكره في مواضع من «الثقات» [٥/ ٥٠١، ٥٠٣]، في طبقة التابعين، ومثله بل قبله ترجمه البخاري في «تاريخه» [٨/ ١٩٢]، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٩/ ٥٣]، في جملة التابعين، وذكرا روايته عن عمر بن الخطاب، وزاد الثاني: روايته عن عائشة وسراقة بن مالك؛ وزاد ابن حبان: روايته عن ابن عمر وأم معبد الخزاعية. =

إلى عائشة، فقالا: أين يريد رسول الله ﷺ؟ قال: فقالت: لقد رأيته غضب فيما كان من شأن بنى كعب غضبًا لم أره غضب منذ زمان من الدهر.

٤٣٨١- حَدَّثَنَا يحيى بن معين، حدّثنا سعيد بن الحكم، حدّثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنى يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: كان بمكة امرأةٌ مزاحةٌ فنزلت على امرأة مثلها، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: صدق حبِّى، سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**»، قال: ولا أعلم إلا قال فى الحديث: ولا تعرف تلك المرأة.

= وكلهم لم يذكروا راويًا عنه سوى ولده حزام بن هشام وحده، نعم: ذكر البخارى: أن الماجشون روى عن عمير عن هشام، والحاصل: أن الرجل ليس له صحبة، وهو معدود من كبار التابعين، ولم ينفرد ابن حبان بتوثيقه، بل وثقه يعقوب بن شيبة الحافظ أيضًا فقال: (هشام ابن حبيش ثقة، وقد أدرك عمر بن الخطاب، وسافر معه، وبقى حتى أدرك عمر بن عبد العزيز، وحدث عنه) نقله عنه ابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٣٦٣].

وللحديث طريق آخر عن حزام عن أبيه عن عائشة به... ولكن مختصراً بجملة: (لا نصرنى الله إن لم أنصر بنى كعب) أخرجه أبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٢٣٩]. والله المستعان.

٤٣٨١- صحيح: علقه البخارى فى صحيحه [٣/ ١٢١٣]، ووصله البيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٩٠٣٧]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٧٧٦، ٧٧٧]، وفى «الآداب» [رقم ٢٣٦]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [٢١٧٤]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ١٠٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢١٥]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن أبى مريم عن يحيى بن أيوب المصرى عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به...

وهو عند البخارى والبيهقى فى «الشعب» وفى «الآداب» وابن الأعرابى بالمرفوع منه فقط، وهو رواية للبيهقى أيضًا فى «الأسماء والصفات».

قلتُ: وهذا إسناد جيد، أراه على شرط مسلم، وليس فى رجاله مَنْ يُنْظَر فى حاله سوى (يحيى ابن أيوب) وحده، فهو مختلف فيه إلا أنه لا يزال متماسكًا، وقد احتج به الشيخان؛ وكان عالمًا فقيهًا صاحب حديث؛ وقد زعم ابن عدى أن يحيى هذا قد تفرد بالحديث عن يحيى بن سعيد، =

٤٣٨٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، قرأت على مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة زوج النبي، أنها قالت: ما خُير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثمًا، فإن كان إثمًا كان أبعد الناس عنه، وما انتقم رسول اللَّه ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة اللَّه فينتقم للَّه بها.

= وليس كما قال، بل تابعه عليه الليث بن سعد عند البخاري [٣١٥٨] -معلقًا- ووصله في الأدب المفرد [٩٠٠]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٩٠٣٩]، والقضاعي في «الشهاب» [رقم ٢٧٤]، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» [رقم ٧٨]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١/ ٤٣٣]، وابن الأعرابي في «المعجم» [٢٢٦]، والحافظ في «التغليق» [٤/ ٦، ٧]، وأبي بكر ابن زنبور في «فوائده» والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٦/ ٣٧٠]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث عن الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة به...

وهو عند البيهقي وابن عبد البر والحافظ نحو سياق المؤلف هنا، وهو عند الآخرين بالمرفوع منه فقط.

قلتُ: لولا أن البخاري قد روى عن كاتب الليث تلك المتابعة في كتابه «الأدب المفرد» لجزمنا هنا بضعفها لكون عبد اللَّه بن صالح ليس بذاك القوي، وحديثه القديم والجديد عندي سواء، والكلام فيه طويل الذيل، لكن لم يكن أبو عبد اللَّه الجعفي يروي عنه إلا صحيح حديثه؛ بعد الاطلاع عليه من أصوله أيضًا، كما هي عادة البخاري؛ وقد صرح هو بذلك كما نقلناه عنه غير مرة، وللحديث طريق آخر يرويه الزهري عن أبيه عن عائشة به... ولا يصح ذلك عن الزهري، وللمرفوع من الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.

٤٣٨٢- **صحيح**: أخرجه مالك [١٦٠٣]، ومن طريقه البخاري [٣٣٦٧، ٥٧٧٥، ٦٤٠٤]، ومسلم [٢٣٢٧]، وأبو داود [٤٧٨٥]، وأحمد [٦/ ١٨١، ١٨٩، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٦٢]، وعبد الرزاق [١٧٩٤٢]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٦٣]، والبيهقي في «سننه» [١٣٠٦٢]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٨٠٦٧]، وابن راهويه [٨١٢]، وعبد ابن حميد في «المنتخب» [١٤٨١]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٦٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ٤٣٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به... وهو عند بعضهم نحوه.

قلتُ: رواه عن الزهري جماهير أصحابه؛ وتابعهم منصور بن المعتمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: (ما رأيت رسول اللَّه ﷺ منتصراً من مظلمة ظُلمها قط؛ ما لم يُنتهك من =

٤٣٨٣- **حَدَّثَنَا** مصعب بن عبد اللّه بن مصعب الزبيرى، حدثنى ابن الدراوردى، عن موسى بن عقبة، عن أبى الزبير، عن جابر، عن عائشة، أن النبى ﷺ رأى صبيًا قد أعلقوا عليه، فقال: «**عَلامَ تَقْتُلُونَ صِبْيَانَكُمْ؟! عَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ بِمَاءٍ، ثُمَّ يُسْعَطُهُ**».

= محارم اللّه تعالى شيء، فإذا انتهك من محارم اللّه تعالى شيء كان من أشدهم فى ذلك غضبًا، وما خُيِّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن مأثمًا) أخرجه الترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٥٠] -واللفظ له- والمؤلف [رقم ٤٤٥٢]، وابن راهويه [٨١٣]، والحميدى [٢٥٨]، وابن أبى الدنيا فى «الصمت» [رقم ٣١٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣/ ٣٧٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ١٤٨، ١٤٩]، وفى «الاستذكار» [٨/ ٢٧٤]، وابن الأعرابى [رقم ١٥٩]، والبغوى فى «الأنوار» [رقم ٢٠٩]، وجماعة كثيرة.

٤٣٨٣- **قوى**: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٧٥٨٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٢٤٧]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٣٩٩]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٤٨]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن موسى بن عقبة عن أبى الزبير المكى عن جابر بن عبد اللّه عن عائشة به . . . نحوه . . . وعند الجميع سوى الطبرانى: (عليكم بالكست الهندى . . .) بدل: (بالقسط . . .) ولفظ الطبرانى: (عن عائشة أن رسول اللّه ﷺ رأى صبيًا قد علق عليه؛ فقال: علام تعلقون بصبيانكم؟! عليكم بالقسط يذاب بالماء، ثم يسعط) . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن موسى بن عقبة إلا عبد العزيز الدراوردى؛ ولا يروى عن جابر عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

قلتُ: والدراوردى قد تكلم جماعة فى حفظه، وليس هو بالثبت، لكنه لا يزال متماسكًا، وقد خولف فى سنده؛ خالفه إسماعيل بن جعفر -وهو أثبت منه وأحفظ- فرواه عن موسى بن عقبة عن أبى الزبير عن جابر به نحوه فى سياق أتم ألفاظًا . . . ، فجعله من (مسند جابر) ولم يذكر فيه عائشة.

هكذا أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٧٥٨٤]، وهذا هو المحفوظ عن موسى بن عقبة؛ فالإسناد صالح لولا عنعنة أبى الزبير، لكنه توبع على نحوه عن جابر به . . . كما مضى عند المؤلف [برقم ١٩١٢، ٢٠٠٩، ٢٢٨٠].

وللحديث طريق آخر: يرويه المسعودى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . فى سياق =

٤٣٨٤- حَدَّثَنَا مصعب بن عبد اللَّه، حدثني هشام بن عبد اللَّه بن عكرمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**اطْلُبُوا الرِّزْقَ فِي خَبَايَا الأَرْضِ**».

= أتم نحوه مع زيادة في آخره، عند البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٣٠٢٥، ٣٠٢٦ كشف الأستار]، من طريقين عن المسعودي به . . .

قال البزار: «لا نعلم رواه إلا المسعودي».

قلتُ: وهو مختلط مشهور، ولم يروه عنه أحد ممن سمع منه قديمًا، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٥/ ١٤٧]، والحديث ثابت على كل حال من حديث جابر.

٤٣٨٤- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٨٩٥]، و[٨/ رقم ٨٠٩٧]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٢٣٣، ١٢٣٤]، و[رقم ١٢٣٥]، وعبد اللَّه بن أحمد في زوائده على «فضائل الصحابة» [رقم ٤٣١]، وبيبي الهرثمية في «جزئها المشهور» [رقم ١]، والخطابي في «غريب الحديث» [١/ ٢٠٢]، وابن عساكر في «المعجم» [٥ رقم ١٠١٧]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦١٩٦ / أطرافه]، ووكيع القاضي في «أخبار القضاة» [١/ ٢٤٢]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [٢/ ٣١٣]، والبيهقي أيضًا في «الآداب» [رقم ٧٨٤]، والحافظ ابن الهامل الحنبلي في «جزء من حديثه» [رقم ١٧]، وغيرهم من طرق عن مصعب بن عبد اللَّه الزبيري عن هشام بن عبد اللَّه بن عكرمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وعند بعضهم: (التمسوا) بدل: (اطلبوا).

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عبد اللَّه) وقال الدارقطني: «غريب من حديث هشام عن أبيه عنها -يعني عن عائشة- تفرد به هشام بن عبد اللَّه المخزومي . . .»

قلتُ: وعن هشام هذا يقول ابن حبان في «المجروحين»: «يروى عن هشام بن عروة ما لا أصل له من حديثه، كأنه هشام آخر، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد» ثم ساق له هذا الحديث، وبه أعله البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٧٥]، ومثله صاحبه الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٦٣]، وقبلهما ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [٢/ ٦٠٣]، ونقل عن ابن القيسراني الحافظ أنه قال: «هذا الحديث لا أصل له من حديث رسول اللَّه ﷺ ولا من حديث عائشة، ولا من حديث عروة، ولا حديثه عنها، [بالأصل: (حديث عنها) . . . . وأراه غلطًا]، وهو شيء من كلام عروة». =

. . . . . .

= ونقل أيضًا عن النسائى أنه قال: «هو حديث منكر؛ وقد روى من قول عروة» وأقره المناوى فى «التفسير» [١/ ٣٢٨/ طبعة مكتبة الشافعى]، والحديث أورده الذهبى فى ترجمة (هشام بن عبد اللّه) من الميزان [٤/ ٣٠٠]، وغمز البيهقى سنده عقب روايته فى «الشعب»، وضعف سنده العجلونى فى «كشف الخفاء» [١/ ١٥٣].

أما قول ابن عساكر عقب روايته: (هذا حديث حسن غريب) فيرد عليه ما مضى إن كان يريد بذلك تقويته، والحديث منكر الإسناد جدًا فهو مع كونه معلولاً بالوقف على عروة قوله، فإن هشام بن عبد اللّه بن عكرمة غير معروف ولا مشهور الرواية عن هشام بن عروة، وهشام بن عروة مكثر حديثًا وأصحابًا، فمن يعمد إلى مثله، ويروى عنه ما لا يتابعه عليه بعض الحفظة من أصحاب هشام، يُتَوقَّف فى قبول حديثه إذا كان هذا المتفرد لا يحتمل منه ذلك، أما إذا كان ضعيفًا أو مغموزًا أو غير معروف، فيؤخذ ما يرويه إلى مُسْتَقَرِّه فى مكان سحيق، بل ويكون ذلك قرينة على وهاء هذا المتفرد عن كبار الثقات؛ بما لا يتابعه عليه الأثبات.

فإن قيل: قد توبع عليه هشام بن عبد اللّه عن هشام عن أبيه عن عائشة به مثله، تابعه حماد بن أسامة أبو أسامة، عند أبى نعيم فى «أخبار أصبهان» [٢/ ٢٤٣]، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف، حدّثنا محمد بن أحمد بن راشد، حدّثنا أبو السائب سلم بن جنادة حدّثنا أبو أسامة به . . .

قلنا: هذه متابعة لا تثبت؛ فقال الإمام فى «الضعيفة» [٥/ ٥١٠]: (أبو أسامة -واسمه حماد بن أسامة- وابن جنادة: ثقتان؛ لكنى لم أر مَنْ وثّق ابن راشد هذا! وقد أورده الخطيب [١/ ٣٠٢]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وروى عنه أبو الحسين ابن المنادى».

قلتُ: هو الحافظ المأمون المحدث ابن المحدث الثقفى الأصبهانى المعروف بـ (ابن معدان) وهو مترجم فى «تذكرة الحفاظ» [٣/ ٨١٤]، و«سير النبلاء» [١٤/ ٤٠٤]، وإنما الشأن فى الراوى عنه: (أبو بكر محمد بن جعفر بن يوسف)، وهو أحد شيوخ أبى نعيم الأصبهانيين الذين لم أظفر لهم بترجمة بعد التتبع، ولا يكون هذا الطريق إلا خطأ محضًا؛ لما مضى عند الطبرانى والدارقطنى مِنْ جَزْمهما بتفرد هشام بن عبد اللّه بهذا الحديث عن هشام ابن عروة.

وقد كنت وقفت على هذا الحديث من رواية قتادة وهشام بن عروة به مرسلاً، ثم غاب عنى موضعه الآن، فاللّه المستعان.

٤٣٨٥- حَدَّثَنَا مصعب بن عبد اللَّه، حدثنى ابن الدراوردى، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ بِلالٌ**».

٤٣٨٥- **غير محفوظ**: أخرجه ابن خزيمة [٤٠٦]، وابن حبان [٣٤٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٦٩]، والحاكم فى «المستدرك» كما فى «فتح البارى» لابن رجب [٤/ ٢٣٦]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . ولفظ ابن خزيمة وعنه ابن حبان: (إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال؛ فإن بلالاً لا يؤذن حتى يرى الفجر) ولفظ البيهقى: (إن أم مكتوم رجل أعمى؛ فإذا أذن فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال) وزاد: (قالت عائشة: وكان بلال يبصر الفجر . . . ، قال هشام: وكانت عائشة تقول: غلط ابن عمر).

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الاستقامة، بل قال ابن خزيمة فى «صحيحه» [١/ ٢١٢]: «خبر هشام ابن عروة: صحيح من جهة النقل» وخالفه البيهقى، فقال عقب روايته: «وحديث عبيد اللَّه بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة أصح».

قلتُ: يشير إلى ما أخرجه البخارى [٥٩٧]، و[١٨١٩]، ومسلم [١٠٩٢]، والنسائى [٦٣٩]، وأحمد [٦/ ٤٤، ٥٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن عبيد اللَّه بن عمرو العمرى عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعًا: (إن بلالاً يؤذن بليل؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم) لفظ البخارى فى الموضع الأول.

ومراد البيهقى بتقديمه هذا الحديث على خبر هشام بن عروة: أن فيه الإمساك عن الطعام والشراب حتى أذان ابن أم مكتوم. ووقع فى خبر هشام بن عروة العكس، وحديث عبيد اللَّه عن القاسم أصح إسناداً ومتنًا:

١- أما الإسناد: فلأن خبر هشام بن عروة يرويه عنه عبد العزيز الدراوردى، وقد تكلموا فى حفظه، فجائز جداً أن يكون وهم فى متنه، وقلبه ظهراً لبطن.

فإن قيل: قد توبع عليه الدراوردى؛ تابعه عليه حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «لا تغتروا بأذان ابن أم مكتوم، ولكن أذان بلال . . .) أخرجه الحارث فى «مسنده» [رقم ١٢٣/ زوائد الهيثمى]، من طريق داود بن المحبر عن حماد به . . . .

قلنا: هذه متابعة فاسدة لا تصح؛ وابن المحبر ساقط الحديث عندهم، ولو صحت لكانت مخالفة وليست متابعة؛ لأن رواية الدراوردى موصولة؛ وهذه مرسلة كما ترى، =

٤٣٨٦- حَدَّثَنَا مصعبٌ، حدثنى بشر بن السرى، عن مصعب بن ثابت، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلا أَنْ يُتْقِنَهُ».

= ثم الحجة على كون الدراوردى قد وهم فى متن الحديث على هشام بن عروة: أنى رأيت أبا حاتم الرازى كما فى «العلل» [رقم ٣٠٨]، قد جزم بكون هشام بن عروة قد روى هذا الحديث عن أبيه عن عائشة به مثل رواية القاسم عن عائشة الماضية.

٢- أما من حيث المتن: ففى الباب عن جماعة من الصحابة يؤيد حديث القاسم عن عائشة؛ منها حديث ابن عمر الآتى عند المؤلف [برقم ٥٤٩٢، ٥٥٤١]، وهو فى «الصحيحين».

فإن قيل: قد روى إسرائيل عن جده أبى إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة... نحو ما رواه الدراوردى عن هشام بن عروة، عند ابن خزيمة [٤٠٨].

قلنا: قد قال ابن خزيمة نفسه عقب روايته: «أما خبر أبى إسحاق عن الأسود عن عائشة؛ فإن فيه نظرًا؛ فإنى لا أقف على سماع أبى إسحاق هذا الخبر من الأسود».

قلتُ: زيادة على كون أبى إسحاق كان قد اختلط، وسماع إسرائيل منه بأخرة كما نص عليه جماعة من النقاد خلافًا لابن مهدى.

فإن قيل: فى الباب أحاديث أخرى تشهد لحديث الدراوردى عن هشام بن عروة...

قلنا: على التسليم بصحتها، قد جزم ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بكونها مقلوبة، وأن الصواب مثل حديث القاسم عن عائشة الماضى، وهذا هو الذى استظهره الحافظ ابن رجب فى «فتح البارى» [٤/ ٢٣٦].

فإن قيل: قد جمع ابن خزيمة وأبى بكر الصِّبْغى وغيرهما بين المتعارض من أحاديث هذا الباب؛ وهذا أولى من إهمال بعضها ودعوى القلب فيها، وهو اختيار الحافظ ابن حجر وغيره.

قلنا: قد أجبنا عن هذا مع غيره إجابات شافية فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». والله المستعان.

٤٣٨٦- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٨٩٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٦١]، وغيرهم من طرق عن مصعب بن عبد الله الزبيرى عن بشر بن السرى عن مصعب بن ثابت الزبيرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... =

٣٠٨ ـــــــ

. . . . . .

= لكن اختلف فيه على مصعب بن عبد اللّه الزبيرى، فرواه عنه المؤلف وأحمد بن يحيى الحلوانى ومحمد بن إسحاق الصغانى، وإدريس بن عبد الكريم وبهلول بن إسحاق وغيرهم كلهم على الوجه الماضى؛ وخالفهم جميعًا أحمد بن محمد بن المستلم؛ فرواه عن مصعب فقال: ثنا مالك ابن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . ، فأسقط منه (بشر ابن السرى) وأبدل: (مصعب بن ثابت) بـ(مالك بن أنس) هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٣]، من طريق شيخه الحاكم عن أبى بكر ابن أبى دارم عن أحمد بن محمد به . . .

قال البيهقى: «كذا قال، وأظنه غلطًا».

قلتُ: بل هو كذب له قُرون، وابن أبى دارم حافظ معروف إلا أنه كان رافضيًا محترقًا، ساقط العدالة مطروح الأمر، وقد كذبه الذهبى فى «الميزان» بخط عريض، ونقل عن الحاكم أنه قال عنه: «رافضى غير ثقة» ونقل عن الحافظ محمد بن أحمد بن حماد الكوفى -وليس بالدولابى- أنه شهد عليه بالوضع، وشيخه ابن المستلم وإن كنت لم أقف على توثيقه بعد، إلا أنه لا يحتمل مثل هذا الباطل، وترجمته فى ت«اريخ بغداد» [٥/ ٩٩].

وقال البيهقى بعد أن ساق الحديث بالإسناد الأول عن مصعب الزبيرى عن بشر بن السرى عن مصعب بن ثابت عن هشام بن عروة بإسناده به . . . قال: (هذا أصح؛ وليس لمالك فيه أصل، ورواه أيضًا أبو الأزهر عن بشر بن السرى).

قلتُ: وهكذا رواه محمود بن غيلان أيضًا عن بشر به . . . . عند البيهقى فى «الشعب»ب [٤/ رقم ٥٣١٢]، وللحديث شاهد مرفوعًا من رواية عاصم بن كليب عن أبيه به . . . . نحوه . . . عند البيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٥]، وجماعة وهو واه، مع كونه اختلف فى سنده أيضًا كما ذكره السخاوى فى «القاصد» [ص ٢٠٥].

وفى الباب أيضًا عن أبى هريرة عند ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٨٨]، وسنده باطل، وعن أسماء بنت يزيد الأنصارية عند ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٤٣]، وسنده مظلم جدًا، وعن أم عبد الرحمن بن حسان ابن ثابت عند ابن سعد أيضًا [٨/ ٢١٥]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ٧٧٦]، وسنده ساقط أيضًا.

وله شاهد مرسل عند ابن سعد فى «الطبقات» [١/ ١٤١-١٤٢]، وهو مع إرساله ضعيف جدًا، ولا يصح فى هذا الباب حديث. واللّه المستعان. .

٤٣٨٧- حَدَّثَنَا مصعبٌ، قال: حدثني بشر بن السري، عن مصعب بن ثابت، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ارْهِقُوا الْقِبْلَةَ**».

٤٣٨٧- منكر: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٣٦١]، والعقيلي في «الضعفاء» [٤/ ١٩٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥١/ ١٢٨]، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» [١/ ٣١٨]، وابن المقرئ في «أحاديث الأربعين» [رقم ٣١/ ضمن مجموع جمهرة الأجزاء]، والأثرم كما في «فتح الباري» لابن رجب [٣/ ٣١٠]، والبزار في «مسنده» [١/ رقم ٥٨٨/ كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن بشر بن السري عن مصعب بن ثابت عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به. . . . .

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٤/ رقم ٥٣١٢]، وسنده منكر كسابقه. قال البزار: «لا نعلم رواه هكذا إلا مصعب؛ ولا عنه إلا بشر» وقال الدارقطني: «لم يروه إلا مصعب بن ثابت، وليس بالقوي» نقله عنه ابن رجب في «الفتح» [٣/ ٣١١]، وقال مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» [١/ ١٦٦٨]: «تفرد به مصعب بن ثابت، وهو ضعيف» وقال البوصيري في «الإتحاف» [٢/ ٣١]: «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف مصعب بن ثابت».

وبه أعله المناوي في «الفيض» [١/ ٤٧٩]، وقال: «وقد ضعفوا حديثه» ورمز السيوطي لضعفه في «الجامع الصغير» [رقم ٩٥٧]، وهو كما قالوا وزيادة.

أما الهيثمي فله شأن آخر، فإنه قال في «المجمع» [٢/ ١٩٨]: «رواه أبو يعلى والبزار، ورجاله موثقون» كذا قال، كأنه اتكأ على ذكر ابن حبان لمصعب بن ثابت في «الثقات» [٧/ ٤٧٨]، لكنه غفل عن قول ابن حبان: «وقد أدخلته في «الضعفاء» وهو ممن أستخير اللَّه فيه» وقد ترجمه في «المجروحين» [٣/ ٢٨]، وقال: «منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير . . . .».

وهذا هو المعتمد الموافق لسائر النقاد في تضعيف مصعب، وفي ترجمته: ساق ابن عدي والعقيلي هذا الحديث في «الضعفاء» لهما، وقال الثاني عقب روايته: «لا يُعْرَف إلا به، وقد روى بغير هذا الإسناد، وبخلاف هذا اللفظ في معناه من طريق أصلح من هذا، رواه سهل بن أبي حثمة أن النبي ﷺ قال: «من صلى إلى ستر فليدن منها» وهذا ثابت».

قلتُ: وهو كما قال، وحديث سهل عند أبي داود والنسائي وجماعة كثيرة، وهو مخرج في كتابنا: «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٣٨٨- حَدَّثَنَا مصعب بن عبد اللَّه، حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد [عن أبيه]، عن عائشة، قالت: تهجد رسول اللَّه ﷺ فى بيته، وتهجد عباد بن بشر فى المسجد، فسمع رسول اللَّه ﷺ صوته، فقال: «**يَا عَائِشَةُ، هَذَا عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ؟**» فقلت: نعم، فقال: «**اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبَّادًا**».

٤٣٨٩- حَدَّثَنَا مصعب حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة قالت: ثلاثة من الأنصار كلهم من بنى عبد الأشهل لم يكن أحد يعتد عليهم فضلاً بعد رسول اللَّه ﷺ: سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وعباد بن بشر.

٤٣٨٨- **ضعيف**: أخرجه ابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ١٤٢/ مختصره]، والحافظ فى «التغليق» [٣/ ٣٨٨]، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن لولا أن ابن إسحاق قد عنعنه، وهو مشهور بالتدليس، فهو علة الحديث. وقد علقه البخارى فى «صحيحه» [٢/ ٩٤٠]، عقب [رقم ٢٥١٢]. فاللَّه المستعان.

● **تنبيه**: قد سقط قوله (عن أبيه)، من إسناد المؤلف فى الطبعتين، اللَّهم إلا أن المعلق على الطبعة العلمية [٤/ ٢١]، قد استدركه بين معقوفتين فى سند المؤلف، ثم علق عليه بالهامش قائلاً: «ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح» -يعنى: «فتح البارى»- ليست فى الأصول».

قلتُ: وقد أحسن صنعًا فى إثبات ما أثبته؛ فإن الحافظ فى «الفتح» [٥/ ٢٦٥]، قد ساق إسناد المؤلف به، بل وأخرجه من طريقه فى «التغليق» على الصواب بإثبات قوله: (عن أبيه) بين يحيى ابن عباد وعائشة. فانتبه يا رعاك اللَّه.

٤٣٨٩- **ضعيف**: أخرجه الحاكم [٣/ ٢٥٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٨٩٦]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ٤٧]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٢٤٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٩/ ٨٠، ٨٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عائشة به . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وتابعه الذهبى قائلاً: «على شرط مسلم» . .

قلتُ: وليس كما قالا؛ لأن مسلمًا لم يخرج لابن إسحاق إلا ما توبع عليه، ثم لو صح أن =

٤٣٩٠- حَدَّثَنَا هارون بن معروف، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، قال: وأخبرني عمرٌو، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عبد اللَّه، أن أبا مسلم الخولاني حج، فدخل على عائشة زوج النبي ﷺ، فجعلت تسأله عن الشام، وعن بردها، فجعل يخبرها، فقالت: كيف يصبرون على بردها؟ فقال: يا أم المؤمنين، إنهم يشربون شرابًا يقال له: الطلاء، فقالت: صدق اللَّه وبلغ حبِّي، سمعت حبِّي، يقول: «**إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا**»، قالت: وكيف يصنع النساء؟ قال: يدخلن

= مسلمًا قد احتج به مطلقًا، فإنه لم يحتج به فيما لم يعلم فيه سماعه من شيوخه، لكونه عتيق التدليس، فقال الحافظ في «طبقات المدلسين» [ص ٥١/ رقم ١٢٥]: «مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما» وقد عنعنه هنا، فلا يحتج بحديثه.

وبهذا أعله الهيثمي في «المجمع» [٩/ ٢٤٤]، فقال: «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات، إلا ابن إسحاق لعنعنته».

فإن قيل: قد صرح ابن إسحاق بالتحديث كما نقله عنه الحافظ في «الإصابة» [١/ ٨٣].

قلنا: لم يعزُ الحافظ سماع ابن إسحاق إلى أحد، وإنما قال: «وقال ابن إسحاق: حدّثنا يحيى بن عباد...»، هكذا معلقًا، وعزاه في «الفتح» [٧/ ١٢٥] إلى البخاري والمؤلف والحاكم من طريق ابن إسحاق بالعنعنة، فالظاهر أنه طال عليه الأمد؛ فظن أن ابن إسحاق قد ذكر فيه سماعًا، نعم: يحتمل أن يكون قد نقله من (مغازي بن إسحاق) وربما كان ابن إسحاق قد صرح فيه بالسماع، لكن يعكر عليه: أن راوي مغازي ابن إسحاق عنه هو: (يونس بن بكير) وهو من مرويات الحافظ في «المعجم» المفهرس [ص ١٠٢]، والحديث عند الحاكم من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق به معنعنًا، فاللَّه أعلم.

٤٣٩٠- **صحيح المرفوع منه فقط**: أخرجه الحاكم [٤/ ١٦٤]، والبيهقي في «سننه» [١٧١٥٩]، من طريق عبد اللَّه بن وهب عن عمرو بن الحارث المصري [وقُرن معه إبراهيم بن نشيط عند البيهقي] عن سعيد بن أبي هلال عن محمد بن عبد اللَّه أن أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة... وساقا الحديث نحو شطره الأول فقط.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» وتعقبه الذهبي قائلاً: «قلتُ: كذا قال، .... محمد مجهول، وإن كان ابن أخي الزهري فالسند منقطع».

الحمامات، قالت: صدق اللّه وبلغ حبِّى، سمعت حبِّى يقول: «**مَا مِنِ امْرَأَةٍ تَضَعُ ثَوْبَهَا فِى غَيْرِ بَيْتِهَا إِلا لَمْ يَحْبُهَا مِنَ اللَّهِ سِتْرٌ**».

= **قلتُ**: وانقطاعه محتمل أيضًا إن لم يكن محمد هذا بابن أخى الزهرى؛ لأنه لم يذكر فيه سماعًا من أبى مسلم الخولانى، وسعيد بن أبى هلال من ثقات المصريين؛ ولم يتكلم فيه أحد بحجة، إلا ما نقله الساجى عن أحمد، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله» وللمرفوع من الحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . .

فلشطره الأول: طريق آخر يرويه محمد بن راشد الخزاعى الشامى عن أبى وهب الكلاعى عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعًا: (إن أول ما يكفئ -يعنى الإسلام- كما يكفئ الإناء- يعنى الخمر- فقيل: كيف يا رسول اللّه، وقد بين اللّه فيها ما بين؟! قال رسول اللّه ﷺ: يسمونها بغير اسمها؛ فيستحلونها) أخرجه الدارمى [٢١٠٠]، من طريق زيد بن يحيى عن محمد بن راشد به . . . وعزاه الحافظ إليه فى «الفتح» [١٠/ ٥٢]، إلا أنه قال: «بسند ليِّن من طريق القاسم . . .».

وليس كما قال، بل السند إلى القاسم حسن مقبول إن شاء اللّه؛ فزيد بن يحيى هو ابن عبيد الخزاعى الثقة المأمون، ومحمد بن راشد الخزاعى مختلف فيه، ضعفه الدارقطنى وابن حبان وابن خراش، وكذا النسائى فى رواية عنه، لكن الجمهور على توثيقه والثناء عليه؛ فقد وثقه أحمد وابن معين والنسائى فى رواية عنه، وابن المدينى ودحيم وغيرهم، ومشاه يعقوب بن شيبة والجوزجانى وابن عدى وأبو حاتم والساجى وغيرهم، وما أحسن قول أبى حاتم عنه: «صدوق حسن الحديث». وهو شامى معروف، وقد مضى توثيق دحيم له، وهو بَلَدي أخ ومن أعرف الناس به . . .

وشيخه أبو وهب الكلاعى هو عبيد اللّه ابن عبيد الشامى، وثقه دحيم وغيره. وهو من رجال أبى داود و ابن ماجه، وقد تابعه سليمان بن موسى الشامى على نحوه عن القاسم: عند الطبرانى فى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٧٤٩]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢١٩]، وابن أبى عاصم فى «الأوائل» [رقم ٦٤]، والحسن الخلال فى «المجالس العشرة» [رقم ٧٨]، وغيرهم، لكن فى سنده إلى موسى لين، وتابعهما: الفرات بن سلمان عن القاسم عن عائشة به نحوه، دون موضع الشاهد منه، كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٧٣١].

ولهذا الشطر من الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت؛ فراجع «الصحيحة» [١/ ١٣٦/ رقم ٩٠]، للإمام. =

٤٣٩١- حَدَّثَنَا هارون بن معروف، حدّثنا ضمرة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: طيبت رسول اللَّه ﷺ لإحرامه، وطيبته لإحلاله طيبًا لا يشبه طيبكم هذا، يعني: ليس له بقاءٌ.

٤٣٩٢- حَدَّثَنَا محمد بن عبد الرحمن بن سهمٍ، حدّثنا أبو إسحاق الفزاري، عن أبي سعدٍ، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري الطائي، عن عائشة، قالت: قال رسول

= **وأما شطره الثاني**: فله طرق أخرى عن عائشة به نحوه، يأتي بعضها عند المؤلف [برقم ٤٦٨٨٠]، وله شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا. وهو حديث صحيح ثابت.

٤٣٩١- صحيح: أخرجه مسلم [١١٨٩]، والنسائي [٢٦٨٧، ٢٦٨٨]، والشافعي [٥٥٥]، والحميدي [٢١١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٨٧٣٦]، وتمام في «فوائده» [رقم ١٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٩/ ٢٩٨-٢٩٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٤٨]، وابن حزم في «حجة الوداع» [رقم ١٦٩، ٢١٠]، والذهبي في «سير النبلاء» [٩/ ٣٢٧]، والفسوي في «المعرفة» [٣/ ٦١]، وغيرهم من طريقين عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه . . . ولفظ مسلم والشافعي والبيهقي والحميدي والفسوي وابن عبد البر: (طيبت رسول اللَّه ﷺ لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) وهو رواية لابن حزم والنسائي، وزاد النسائي وحده: (بعد ما رمى جمرة العقبة . . .) قبل قوله: (قبل أن يطوف بالبيت) ولفظ تمام: (طيب رسول اللَّه ﷺ بطيب ليس فيه ثفل).

قلتُ: وإسناده حجة؛ وقد توبع الزهري على نحوه؛ وكذا توبع عروة على نحوه أيضًا؛ وقد استوفينا طرقه عن عائشة في «غرس الأشجار» وانظر الآتي [برقم ٤٧١٢، ٤٨٣٣].

٤٣٩٢- ضعيف بهذا التمام: أخرجه الحاكم [٢/ ١٥٣]، وابن راهويه [١٦١٦]، والحارث في «مسنده» [٢/ رقم ٦٧١]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢١/ ١٨٨]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٥٦٢٨]، والدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦٣٤٠/ أطرافه]، والخرائطي في «اعتلال القلوب» [رقم ٤٢١]، وفي «مساوئ الأخلاق» [ص ١٥٦/ رقم ٤٠٨/ طبعة مكتبة الساعي]، وغيرهم من طرق عن أبي سعد [وسقط (أبو سعد) من سند الحاكم] عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن عائشة به . . . نحوه، وهو عند ابن راهويه بالفقرة الأولى والثانية فقط، وعند الخرائطي بالفقرة الأولى والأخيرة فقط، وهو عند أبي عوانة [رقم ٥٢٤٠]، =

اللَّه ﷺ : «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ أَجَارَتْ عَلَيْهِمْ جَارِيَةٌ فَلا تَخْفِرُوهَا، فَإِنَّ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءً يُعْرَبُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= بالفقرة الثالثة فقط. ولفظ الطبرانى: (لكل غادر لواء يوم القيامة ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم، من أخفر مسلمًا فعليه لعنة اللّه والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل).

قال الدارقطنى: «غريب من حديث أبى سعد سعيد بن المرزبان البقال عن عمرو بن مرة...».

قلتُ: وسعيد هذا منكر الحديث كما قاله أحمد والبخارى وغيرهما، وتركه الفلاس والدارقطنى وغيرهما، وضعفه سائر النقاد. وقد تصحفت كنيته (أبو سعد) إلى: (أبى سعيد) عند ابن راهويه والخرائطى فى «الاعتلال».

وقد أغرب الهيثمى جدًا، فقال فى «المجمع» [٥ / ٥٩٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن أسعد، وثقه ابن حبان، وضعفه أبو زرعة، وبقية رجاله رجال الصحيح» كذا قال، ومحمد بن أسعد هذا كنيته أبو سعيد، فكأن (أبا سعد) قد تصحف فى نسخة الهيثمى من «مسند أبى يعلى» إلى: (أبى سعيد) فظنه (محمد بن أسعد)، وهذا طراز آخر من أوهام الهيثمى فى الرجال، وغفل عن كون محمد بن أسعد هذا متأخر الطبقة عن إدراك عمرو بن مرة، بل ذكر المزى فى ترجمته [٢٤/ ٤٢٩]، أنه يروى عن أبى إسحاق الفزارى، وأنت ترى أن أبا إسحاق الفزارى قد روى هذا الحديث عن (أبى سعد) عند المؤلف وغيره.

ثم العجب: أن (أبا سعد) قد وقع وصْفُه بـ(البقال) عند الطبرانى، وقف عليه الهيثمى كما فى «المجمع» [٥/ ٥٩٥]، ولم يستفد منه فى تعيين أبى سعد فى سند المؤلف.

وأبو سعد البقال هذا: هو سعيد بن المرزبان راويه عن عمرو بن مرة، ثم العجب الذى ولد العجب: أن ترى المناوى يقر الهيثمى على كلامه الماضى فى «الفيض» [٣/ ٥٦٥]، ثم ينسى كل هذا، ويقول فى كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٣٨/ طبعة مكتبة الشافعى] بعد أن ذكر عزو السيوطى الحديث إلى الحاكم، قال: «ورواه عنها -يعنى عائشة- أيضًا: الموصلى -يعنى أبا يعلى- ورجاله رجال الصحيح» كذا قال، وتاللّه ما رأيت كاليوم عجبًا! متى كان (أبو سعد البقال) أو: (محمد بن أسعد) من رجال «الصحيح»؟! والرجلان ساقطا الحديث.

ثم يجىء دور الحاكم أبى عبد اللّه، فتراه يقول عقب روايته: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه...». =

٤٣٩٣- حَدَّثَنَا محمد بن عبد الرحمن، حدّثنا عبد اللَّه بن المبارك، أخبرنا يونس بن يزيد، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير، قال: جلس رجلٌ بفناء حجرة عائشة، فجعل يتحدث، قال: فقالت عائشة: لولا أني كنت أسبح لقلت له ما كان رسول اللَّه يسرد الحديث كسردكم، إنما كان حديث رسول اللَّه ﷺ فصلاً، تفهمه القلوب.

= **قلتُ**: لو أخرجاه من هذا الطريق، لضاعت الثقة بكتابهما، كما ضاعت بكتاب ابن البَيِّع إلى الأبد، لكن للفقرة الأولى والثالثة من الحديث شواهد ثابتة عن جماعة من الصحابة:

فيشهد للفقرة الأولى منه: حديث عليّ بن أبي طالب مرفوعًا: (المدينة حرم ما بين عير إلى ثور ....) وفيه: (وذمة المسلمين واحدة ....) أخرجه مسلم وجماعة كثيرة، وقد مضى تخريجه عند المؤلف [برقم ٢٦٣، ٢٩٦]..

٢- ويشهد للفقرة الأخيرة المتعلقة بالغادر: حديث أبي سعيد الماضي [برقم ١١٠١]، و[رقم ١٢١٣، ١٢٤٥، ١٢٩٧]، وحديث أنس الماضي [برقم ٣٣٨٢، ٣٥٢٠]، ويأتي عن ابن مسعود وغيره.

أما الفقرة الثانية: (فإن أجارت عليهم جارية فلا تخفروها) فلم أجد ما يشهد لها بلفظها أو بالقريب منه، وإنما المحفوظ ما وقع في حديث عليّ بن أبي طالب المشار إليه آنفًا: (فمن أخفر مسلمًا فعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين...) فانظر تمامه في الماضي [برقم ٢٩٦]، فأرى أن أبا سعد البقال -وهو سعيد بن المرزبان- قد روى تلك الجملة بالمعنى فأساء نَقْلَها، وهو آفة إسناد الحديث هنا.

ثم نظرت: فرأيت في الإسناد علة أخرى، وهي أن أبا البختري واسمه: (سعيد بن فيروز) روايته عن عائشة مرسلة؛ كما نص عليه أبو حاتم الرازي عند ابنه في «المراسيل» [ص ٧٨]، وعنه الحافظ في «التهذيب» [٤/ ٧٣]، والصلاح العلائي في «جامع التحصيل» [ص ١٨٣]، واللَّه المستعان.

٤٣٩٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٣٧٥]، معلقًا، ووصله مسلم [١٤٩٣]، وأبو داود [٣٦٥٥]، وأحمد [٦/ ١١٨، ١٥٧]، وابن حبان [١٠٠، ٧١٥٣]، والبيهقي في «المدخل» [رقم ٤٨٢، ٤٨٣]، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» [رقم ١١٠٠٠]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ١٥٩٠/ طبعة الفاروق]، والخطيب في الجامع [رقم ٩٩٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٠]، والذهلي في «الزهريات» كما في «الفتح» [٦/ ٥٧٨]، وجماعة من طرق =

٤٣٩٤- حَدَّثَنَا داود بن عمرو الضبى، حدّثنا حسان بن إبراهيم، حدّثنا هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالتْ: إن كنت لأفتل قلائد بُدْنِ رسول اللّه ﷺ، ثم يبعث بالهدْىِ وهو مقيمٌ عندنا لا يجتنب شيئًا مما يجتنب المحرم.

= عن يونس بن يزيد الأيلى عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه، وليس عند الجميع -سوى البيهقى فى الموضع الثانى- قوله: (إنما كان حديث رسول اللّه ﷺ فصلاً تفهمه القلوب) وعند البيهقى: (تفقهه القلوب).

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو نعيم فى «المستخرج» كما فى «التغليق» [٤/ ٥٠]، مثل سياق المؤلف به . . .

وقد رواه جماعة عن الزهرى به نحوه، غير يونس بن يزيد، منهم ابن عيينة عن الزهرى عن عروة قال: (جلس أبو هريرة إلى جنب حجرة عائشة -رضى اللّه عنها- وهى تصلى؛ فجعل يقول: اسمعى يا ربة الحجرة . . . مرتين، فلما قضت صلاتها قالت: ألا تعجب إلى هذا وحديثه؟! إن كان رسول اللّه ﷺ ليحدث الحديث لو شاء العاد أن يحصيه أحصاه) أخرجه أبو داود [٣٦٥٤] -واللفظ له- والبخارى [٣٣٧٤]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٣٣]، وفى «الأنوار» [٣٣٢]، والحميدى [٢٤٧]، والمؤلف [برقم ٤٦٧٧]، والبيهقى فى «المدخل» [رقم ٤٨١]، وغيرهم.

وقال الحميدى عقب روايته: «لم يسمعه سفيان من الزهرى».

قلتُ: ولابن عيينة فيه شيخ آخر، فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه أيضًا . . . عند مسلم [٢٤٩٣]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص ٢٢٢]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ١٥٩١]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٦/ ٥٧٨]. واللّه المستعان.

٤٣٩٤- صحيح: أخرجه مسلم [١٣٢١]، وأحمد [٦/ ١٩١، ٢١٢]، وابن حبان [٤٠١٠]، والبيهقى فى «سننه» [٩٩٦٩]، وابن راهويه [٦٩٤]، و ابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٣٢]، وابن طهمان فى «المشيخة» [رقم ١٥٢]، والخطيب فى «تاريخه» [٦/ ١٣٢]، والطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ٧٣، ٧٤]، وفى «شرح المعانى» [٢/ ٢٦٦]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه، وليس عند الجميع -سوى البيهقى- قوله فى آخره: (بلغنا أن زيادًا . . . إلخ). =

بلغنا أن زياداً بعث بهدى، وتجرد، فقالت: وهل كانت له كعبةٌ يطوف بها حين لبس الثياب؟! فإنا لا نعلم أحداً تحرّم عليه الثياب ثم تحل له حتى يطوف بالكعبة.

٤٣٩٥ - **حَدَّثَنَا** سويد بن سعيد، حدّثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن مصعب بن شيبة، عن مسافع بن عبد اللَّه، عن عروةَ بن الزبير، عن عائشة، أن امرأةً قالت للنبي ﷺ: هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وأبصرت الماء؟ قال: «**نَعَمْ**»، فقالت لها عائشة: تربت يداك! فقال النبي ﷺ: «**دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلا مِنْ قِبَلِ ذَلِكَ؟! إِذَا عَلا مَاؤُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الرَّجُلُ أَخْوَالَهُ، وَإِذَا عَلا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ أَشْبَهَهُ**».

= **قلتُ**: قد توبع هشام على نحوه عن أبيه: تابعه الزهري كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٩٤٢]، وله طرق أخرى يأتي المزيد منها.

٤٣٩٥ - **صحيح**: أخرجه مسلم [٣١٤]، وأحمد [٦/ ٩٢]، والبيهقي في «سننه» [٧٦٥، ٢١٠٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٥٦]-وعنده معلقًا- والطحاوي في «المشكل» [٦/ ٢٠٨]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ٣٠]، وغيرهم من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن مصعب بن شيبة عن مسافع بن عبد اللَّه عن عروة عن عائشة به. نحوه. وعند مسلم والبيهقي في آخره: (وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه) وعند أبي عوانة: (وإذا علا ماءها أشبه الولد الوالد).

قلتُ: ورجاله ثقات سوى مصعب بن شيبة، فهو مختلف فيه، وإلى الضعف أقرب، لكن لم يكن مسلم يخرج لأمثاله إلا ما تابعهم «الثقات» عليه، فرواه الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه... في سياق أتم دون قوله في آخره: (إذا علا ماؤها....) إلى آخره.

أخرجه مسلم [٣١٤]، وأبو داود [٢٣٧]، والنسائي [١٩٦]، والدارمي [٧٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٦٥٥]، والبيهقي في «سننه» [٧٦٤]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٣/ رقم ١٧٤٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ٣٣٣-٣٣٤]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ٣٠]، وغيرهم.

لكن اختلف فيه على الزهري، بل وخولف هو ومسافع في سنده عن عروة، كما بسطناه في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك طرقه وشواهده مع أحاديث الباب. واللَّه المستعان.

٤٣٩٦- حَدَّثَنَا محمد بن إسماعيل بن أبى سمينة البصرى، حدّثنا عبد الوهاب، حدّثنا يونس، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة، قالت: كنا ننبذ لرسول اللّه ﷺ فى سقاء يوكى أعلاه، وله عزلاء، ننبذه بالغداة فيشربه بالعشى، وننبذه بالعشى فيشربه بالغداة.

٤٣٩٧- حَدَّثَنَا مسروق بن المرزبان، حدّثنا ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن

٤٣٩٦- صحيح: أخرجه مسلم [٢٠٠٥]، والترمذى فى جامعه [١٨٧١]، وفى «علله» [رقم ٣٦٣]، وابن حبان [٥٣٨٥]، وأبو داود [٣٧١١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣٧٤٥]، و[٧/ رقم ٧٥٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [٣، ٣٤، ١٧١٩٥]، و البغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٨٩]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠١١]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٨٢]، وغيرهم من طرق عن عبد الوهاب الثقفى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى عن أمه عن عائشة به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث يونس بن عبيد إلا من هذا الوجه، وقد رُوِىَ هذا الحديث من غير هذا الوجه عن عائشة أيضًا» وقال عقب روايته فى: «العلل»: «سألتُ محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث، فقال: هو حديث له علة، يقولون: عن عائشة هذا الحديث موقوفًا». .

قلتُ: قد رُوِىَ هذا الحديث من غير وجه عن عائشة مرفوعًا كما أشار الترمذى آنفًا؛ فإذا أوقفه بعضهم عنها؛ لم يكن ذلك بجارح فى وصل مَنْ وصله.

وقال الطبرانى عقب روايته: (لم يرو هذا الحدث عن يونس بن عبيد إلا عبد الوهاب الثقفى).

قلتُ: وهما حافظان إمامان، والحسن البصرى شيخ من شيوخ الإسلام؛ وقد رُمِىَ بالتدليس، وكنا نتوقف فى عنعنته، حتى صح لدينا أنه مقل من التدليس؛ ومن كان كذلك؛ فحديثه على الاتصال دائمًا ما لم يظهر الانقطاع فيه ببرهان بَيِّن، وأمه اسمها خيرة مولاة أم سلمة روى عنها جماعة أكثرهم ثقات؛ وذكرها ابن حبان فى «الثقات» واحتج بها مسلم كما ترى؛ فقول الحافظ عنها فى «التقريب» [١/ ٧٤٦]: «مقبولة» غير مقبول منه، بل هى امرأة مشهورة محتج بها. وقد استوفينا طرق الحديث عن عائشة فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» أعاننا اللّه عليه.

٤٣٩٧- صحيح: أخرجه البخارى [٢٤٥٣، ٢٥٤٢، ٢٧٢٣]، ومسلم [٢٧٧٠]، وأبو داود [٢١٣٨]، وابن ماجه [١٩٧٠]، وأحمد [٦/ ١٧١، ١٩٤]، والدارمى [٢٢٠٨]، =

الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أراد أن يسافر أقرع بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها أخرجها.

٤٣٩٨- حَدَّثَنَا أبو طالب عبد الجبار بن عاصم، حدثني عبيد اللَّه بن عمرو، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد اللَّه بن يزيد، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «**لا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ أَنْ يَكُونُوا مِائَةً فَيَشْفَعُوا لَهُ إِلا شُفِّعُوا فِيهِ**».

= وابن حبان [٤٢١٢]، وعبد الرزاق [٩٧٤٨]، وابن أبي شيبة [٢٣٣٨٥]، والنسائي في «الكبرى» [٨٩٢٣، ٨٩٢٩، ١١٣٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٢٤]، والبيهقي في «سننه» [١٤٥١٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٣٨٣] وفي «المشكل» [٢/ ١٥٣]، وابن راهويه [٧٢٩، ٧٣٠، ١١٠٣، ١١٠٤]، وابن الجارود [٧٢٣، ٧٢٥]، وجماعة من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . . . نحوه. وهو عند البخاري ومسلم والبيهقي وعبد الرزاق وابن حبان وأحمد وأبي داود في سياق أتم؛ وهو رواية النسائي وابن راهويه، وبعضهم ذكره في سياق قصة الإفك بطولها.

قلتُ: وسيأتي من هذا الطريق مطولاً في سياق حادثة الإفك عند المؤلف [برقم ٤٩٣٥]، وفيه قرن الزهري جماعة مع عروة في سنده، ويأتي أيضًا عند المؤلف [برقم ٤٩٢٧]. واللَّه المستعان.

٤٣٩٨- صحيح: أخرجه مسلم [٩٤٧]، والترمذي [١٠٢٩]، والنسائي [١٩٩١، ١٩٩٢]، وأحمد [٣/ ٢٦٦، ٤٠]، وابن حبان [٣٠٨١]، وعبد الرزاق [٦٥٨١]، وابن أبي شيبة [١١٦٢٢]، والبيهقي في «سننه» [٦٦٩٤]، والحميدي [٢٢٢]، وإسماعيل القاضي في «جزء فيه أحاديث أيوب السختياني» [رقم ٤٠]، والمزي في «تهذيبه» [١٦/ ٣٠٦، ٣٠٧]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٥٦٤]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٠١١]، والطحاوي في «المشكل» [١/ ١٤١، ١٤٣]، وغيرهم من طرق عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن عبد اللَّه ابن يزيد رضيع عائشة عن عائشة به نحوه. ووقع عند مسلم والنسائي وأحمد والبيهقي والطحاوي في آخره من قول سلام بن أبي مطيع: «فحدثت به شعيب بن الحبحاب فقال: حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ». =

٤٣٩٩- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه الأرزى، حدّثنا أبو زكير المدنى، قال: سمعت هشام بن عروة يذكر، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا أَكَلَ ابْنُ آدَمَ غَضِبَ، يَقُولُ: بَقِيَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ**»

= قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد أوقفه بعضهم ولم يرفعه».

قلتُ: والقول قول من وصله؛ وقد توبع عليه أيوب: تابعه خالد الحذاء على نحوه عن أبى قلابة عن عبد اللَّه بن يزيد عن عائشة به . . . عند أحمد [٦/ ٩٧]، والطيالسى [٧٦٩]، وغيرهما، لكن اختلف على خالد فى سنده كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [٣/ ٢٦٦]، وابن أبى حاتم فى «العلل» أيضًا [رقم ١٠٦٨]، والمحفوظ عنه: هو الوجه الماضى. وللحديث شواهد.

٤٣٩٩- منكر: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٦٧٢٤]، وابن ماجه [٣٣٣٠]، والحاكم [٤/ ١٣٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٥٩٩٩، ٦٠٠٠]، وابن عدى فى «الكامل» [٧/ ٢٤٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ١٢٠]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٤٢٧]، والخليلى فى «الإرشاد» [١/ ١٧٢]، وابن السنى وأبو نعيم كلاهم فى (الطب) كما فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٢٠٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٢٥٣]، وابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/ ٢٥-٢٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٣٤]، وأبو الحسن الحمامى فى «الفوائد المنتقاة» [٩/ ٢٠٧/ ٢]، وهبة اللَّه الطبرى فى «الفوائد» [١/ ١٣٤/ ٢]، واستغربه، ؛ والحاكم أيضًا فى «المعرفة» [ص ١٥٦]، والبيهقى أيضًا فى «الآداب» [رقم ٤٣٣]، وغيرهم من طرق عن أبى زكريا يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال النسائى عقب روايته كما فى «التحفة» [رقم ١٧٣٣٤]: «حديث منكر» وسقط ذلك من مطبوعة «السنن الكبرى» وقال الحاكم عقب روايته فى «المعرفة»: «تفرد به أبو زكير [بالأصل: (زكريا) وهو غلط] عن هشام بن عروة، وهو من أفراد البصريين عن المدنيين؛ فإن يحيى بن محمد بن قيس بصرى مخرج حديثه فى كتاب مسلم، وهشام بن عروة بن الزبير مدنى».

قلتُ: وسكت عنه فى «المستدرك»، لكن قال الذهبى فى «تلخيصه»: «حديث منكر» ومثله قال فى ترجمة يحيى بن محمد من «الميزان» [٤/ ٤٠٥]، وقال ابن الجوزى عقب روايته: (قال الدارقطنى: تفرد به أبو زكير عن هشام، قال العقيلى: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، =

= وقال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد؛ فلا يحتج به، روى هذا الحديث، لا أصل له من كلام رسول اللَّه ﷺ . . . » ثم قال ابن الجوزي: (هذا قدح ابن حبان في يحيى، وقد أخرج عنه مسلم بن الحجاج، ولعل الزلل كان من قِبَل ابن شداد -يعني محمد ابن شداد راويه عن أبي زكير في بعض طرقه- وقد قال الدارقطني: محمد بن شداد المسمعي لا يكتب حديثه».

قلتُ: وهذه محاولة فاشلة لتعصيب الجناية برقبة هذا المسمعي، ولم يصب ابن الجوزي رميته؛ لكون المسمعي لم ينفرد به عن يحيى بن محمد أبي زكير، بل تابعه عليه جماعة كثيرة؛ فالمسمعي بريء من عهدة هذا الحديث كما قال السيوطي في «اللآلئ» [٢/ ٢٠٦]، يتعقب ابن الجوزي، وقد أصاب في ذلك؛ فالحديث حديث أبي زكير؛ هو المنفرد به، وأنكره عليه النقاد، والإسناد ثابت إليه به .

قال الخطيب عقب روايته: «تفرد برواية هذا الحديث عن هشام: أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس»، وقال ابن عدي عقب روايته: «هذا يعرف بيحيى بن محمد بن قيس المعروف بأبي زكير، ولا أعلم رواه عن هشام بن عروة غيره» ومضى قول العقيلي فيه سابقًا، وقال البيهقي في «الآداب»: «تفرد به أبو زكير» ومضى قول الدارقطني أيضًا عن تفرده به؛ وقال العلامة ابن مفلح في «الآداب الشرعية» [٢/ ٤٩٣]، بعد أن ساق الحديث: «ومدار حديث عائشة هذا على أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس متكلم فيه؛ وقد أنكر الأئمة عليه هذا الحديث وغيره، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» .

قلتُ: وفي ترجمته ساق ابن حبان هذا الحديث من «المجروحين» وقال: «هذا كلام لا أصل له من حديث النبي ﷺ » وكذا أنكره عليه ابن عدي في «الكامل» وساقه له مع غيره ثم قال في ختام ترجمته: «وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأحاديث التي بينتها» .

وبه أعله ابن طاهر في «معرفة التذكرة» [١/ ٤٩]، وقال: «أنكر عليه روايته» ومثله ابن الصلاح في «معرفة أنواع علوم الحديث» [ص٤٦]، وقال عنه: «لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده» وكذا أعله به البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٧٠]، وجماعة كثيرة من المتأخرين؛ حتى قال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٤٣٣/ طبعة مكتبة الشافعي]، : (حديث منكر اتفاقًا» . =

٤٤٠٠- **حَدَّثَنَا** شيبان بن فروخ، حدّثنا حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ**».

= أما قول الخليلي عقب روايته في «الإرشاد»: «هذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه» فتعقبه الذهبي في «سير النبلاء» [٩/ ٢٩٩]، قائلاً: «قلتُ: بل نحكم بضعفه ونكارة مثل هذا) وقال العلامة المعلمي اليماني في «تعليقه على الفوائد المجموعة» [ص ١٨١/ الطبعة العلمية]: (الحديث ثابت عن أبي زكير، وهو بصري أعمى ضعفوه، ولم يقل أحد: إنه ثقة ولخص حاله في «التقريب» بقوله: «صدوق يخطئ كثيراً» وإنما أخرج له مسلم حديثًا واحدًا قد رواه من غير طريقه؛ فهو متابعة، وهو حديث «آية المنافق ثلاث» فأما الحديث «كلوا البلح . . إلخ» فلم يروه غيره؛ وهو بسند كالشمس، ومتنه ركيك؛ فالظاهر أن أبا زكير غلط في إسناده، سمعه من بعض القصاص؛ فتوهم أنه سمعه بذلك السند».

قلتُ: وهذا كلام جيد تلوح منه رسوخ قدم صاحبه في هذا الفن، وهل ثم عطر بعد عروس؟! فرحم اللّه المعلمي وغفر له!.

٤٤٠٠- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٤٣٩٨]، والنسائي [٣٤٣٢]، وابن ماجه [٢٠٤١]، والترمذي في «علله» [رقم ٢٤٥]، وأحمد [٦/ ١٠٠، ١٠١، ١٤٤]، والدارمي [٢٢٩٦]، وابن حبان [١٤٢]، والحاكم [٢/ ٦٧]، وابن أبي شيبة [١٩٢٤٦]، والبيهقي في «سننه» [١١٢٣٥، ١١٩٣٦، ١٥٧٥٦، ٢١٣٨٩]، وابن راهويه [١٧١٣]، وابن الجارود [١٤٨، ٨٠٨]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٢٨٤]، والطحاوي في «المشكل» [١٠/ ١٢]، وفي «شرح المعاني» [٢/ ٧٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان [وسقط (حماد بن أبي سليمان) من سند ابن الجارود في الموضع الثاني، وكذا عند الطحاوي في «شرح المعاني»] عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . . فعند أبي داود والترمذي وابن راهويه: (وعن المبتلى حتى يبرأ . . . .) وهو رواية لابن ماجه وأحمد؛ بدل: (وعن المجنون حتى يفيق) وعند الحاكم: (وعن المعتوه حتى يعقل) وهو رواية لأحمد أيضًا والبيهقي والدارمي؛ وابن المنذر؛ ووقع عند ابن راهويه والطحاوي في «شرح المعاني» وأبي داود وابن ماجه والنسائي: (وعن الصبي حتى يكبر) وهو رواية لابن الجارود، بدل قوله: (وعن الصبي حتى يحتلم) وعند الترمذي: (حتى يعقل) وهو رواية لأحمد والدارمي، =

. . . . . .

= وعند الطحاوى فى «المشكل»: (حتى يبلغ . . .) وهو رواية للبيهقى؛ والحديث عند ابن أبى شيبة دون الفقرة الثانية والثالثة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وزعم الإمام فى «الإرواء» [٢/ ٥]، أن الذهبى قد وافق الحاكم عليه، ثم قال: «وهو كما قالا، فإن رجاله كلهم ثقات احتج به مسلم برواية بعضهم عن بعض، . . .».

قلتُ: وغفل عن كون مسلم إنما أخرج لحماد بن أبى سليمان مقرونًا، وحماد فيه كلام معروف، قد استوفيناه فى «غرس الأشجار» وقد لخص الحافظ حاله فى «التقريب» بقوله: «فقيه صدوق له أوهام، ورمى بالإرجاء»، وهو تلخيص قوى بشأنه؛ لكنْ فى روايته عن إبراهيم النخعى شىء، غير أنه مكثر من الرواية عنه، وقد كان حماد أفقه أصحاب إبراهيم، بل كان فقيه الكوفة فى وقته، وكان فيه خيلاء وتيه، واللَّه يسامحه، فما هو بالمعصوم، ويكفى أنه صدوق فى الرواية؛ والإسناد عندى حسن صالح؛ وقد صححه الحاكم كما مضى؛ وكذا صححه ابن الملقن فى «البدر المنير» [٣/ ٢٢٦]، ونقل الزيلعى فى «نصب الراية» [٤/ ٢٠٩]، عن الإمام تقى الدين القشيرى أنه قال فى «الإمام»: «هو أقوى إسنادًا من حديث علىّ» قال صاحب «البدر المنير» [٣/ ٢٢٧]: «قلتُ: لا شك فى ذلك، ولا مرية».

واعترض ذلك الإمام فى «الإرواء» [٢/ ٥، ٧]، وقدم عليه حديث على الماضى عند المؤلف [برقم ٥٨٧]، وليس كما ذهب إليه، والصواب هو ما قاله شيخ الإسلام ابن دقيق العيد، وتبعه عليه ابن الملقن آنفًا؛ بل حديث عائشة هذا هو أصح شىء فى هذا الباب على الإطلاق، وقد اعتل بعض أصحابنا فى الغمز من حديث عائشة بما نقله صاحب «البدر المنير» [٣/ ٢٢٦]، عن ابن الجنيد أنه قال فى «سؤالاته لابن معين»: «قال رجل ليحيى بن معين: هذا الحديث عندك - يعنى حديث عائشة- واه؟! فقال: ليس يروى هذا إلا حماد بن سلمة عن حماد، يعنى ابن أبى سليمان».

قلتُ: لم يخف علينا أن فى رواية حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان بعض اللين، لكن الأصل فى روايته عنه: الاستقامة حتى يظهر الخلل. ولو كان الحديث عند ابن معين غير محفوظ لصاح به، وقد قال الترمذى عقب روايته فى «العلل»: «سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظًا، قلت له: روى هذا الحديث غير حماد؟! قال: لا أعلمه». =

٤٤٠١- حَدَّثَنَا سريج بن يونس، حدّثنا أبو معاوية، عن عاصم، عن تبالة بنت يزيد العبشمية، عن عائشة، قالت: كان ينبذ للنبى ﷺ فى سقاء، فنأخذ قبضةً من زبيب أو قبضةً من تمرٍ فنطرحها فى السقاء، ثم نصب عليها الماء ليلاً فيشربه نهارًا، أو نهارًا فيشربه ليلاً.

٤٤٠٢- حَدَّثَنَا سريجٌ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كُفن رسول اللَّه ﷺ فى ثلاثة أثواب بيض، سحولية من كرسف، ليس فيها قميصٌ ولا عمامةٌ، أما الحلة فإنما شبه على الناس فيها أنها اشتُريت له ليكفن فيها، فتُركت الحلة، فأخذها عبد اللَّه بن أبى بكر، قال: أحبسها أكفن فيها، ثم قال: لو رضيها اللَّه لرسوله لكُفِّنَ فيها، فباعها وتصدق بثمنها.

= **قلتُ**: وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة... مضى منها حديث علىّ [برقم ٥٨٧]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت صححه المتقدمون والمتأخرون إلا بعضهم، وقد قال شيخ الإسلام النميرى فى «مجموع الفتاوى» [١١/ ١٩١]، وفى «الفرقان» [ص ٤٠]: (اتفق أهل «المعرفة» على تلقيه بالقبول).

٤٤٠١- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه ابن ماجه [٣٣٩٨]، وأحمد [٦/ ٤٦]، وغيرهما من طرق عن عاصم الأحول عن تبالة بنت يزيد العبشمية عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح؛ آفته تبالة تلك، فهى امرأة لا تعرف كما قال الذهبى فى «الميزان» ومثله الحافظ فى «التقريب» وقال الشوكانى فى النيل [٩/ ٥٩]: «مجهولة» وهو كما قالوا، ووقع اسمها عند ابن ماجه: (بنانة) وللحديث طريقان آخران عن عائشة به نحوه...

ولا يصحان أيضًا، كما بسطناه فى «غرس الأشجار» والمحفوظ عن عائشة إنما هو بنحو السياق الماضى [برقم ٤٣٩٦]، دون قوله هنا: (فنأخذ قبضة من زبيب أو قبضة من تمر، فنطرحها فى السقاء، ثم نصب عليها الماء).

٤٤٠٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [٩٤١]، والبيهقى فى «سننه» [٦٤٧٠]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٢٠٨]، وابن راهويه [٧٧٠]، وغيرهم من طرق صحيحة عن أبى معاوية الضرير عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به... =

٤٤٠٣- حَدَّثَنَا سريجٌ، حدّثنا أبو معاوية، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قدم رسول اللَّه ﷺ من سفر، قالت: فعلقت على بابي قرام سترٍ فيه الخيل أولات الأجنحة، فلما رآه رسول اللَّه ﷺ قال لي: «تَنْزِعِيهِ».

= **قلتُ**: رواه يحيى بن يحيى وابن أبي شيبة وأبو كريب وسريج بن يونس وهناد بن السري وغيرهم عن أبي معاوية على السياق الماضي؛ وخالفهم أحمد بن عبد الجبار العطاردي، فرواه عن أبي معاوية بإسناده به عن عائشة قالت: (كفن رسول اللَّه ﷺ في بردي حبرة كانا لعبد اللَّه ابن أبي بكر، ولف فيهما، ثم نزعا عنه؛ فكان عبد اللَّه بن أبي بكر قد أمسك تلك الحلة لنفسه حتى يكفن فيها إذا مات . . .) وذكر باقيه نحو المؤلف، أخرجه الحاكم [٣/ ٥٤٣] -واللفظ له- وعنه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣٢٠٩].

والسياق الأول هو المحفوظ؛ وأحمد بن عبد الجبار تركه جماعة، وكذبه بعضهم، وضعفه الآخرون، ووثقه من لم يُبْرِ حاله، لكن سماعه للسيرة من يونس بن بكير صحيح كما قال الحافظ في «التقريب» وقد توبع أبو معاوية الضرير عليه: تابعه جماعة كثيرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . دون قصة عبد اللَّه بن أبي بكر في آخره، منهم عبد العزيز الدراوردي، وتأتي روايته عن هشام عند المؤلف [برقم ٤٨٢٨]، وقد استوفينا تخريجه في «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٤٠٣- **صحيح**: أخرجه النسائي [٥٢٥٢]، وأحمد [٦/ ٢٢٩]، والبيهقي في «سننه» [١٤٣٣٦]، وابن راهويه [٩٠٣]، وهناد في «الزهد» [رقم ٧٤٦]، وغيرهم من طرق عن أبي معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وعند بعضهم نحوه.

قلتُ: هكذا رواه أبو معاوية الضرير عن هشام، وله فيه إسناد آخر يرويه عن داود بن أبي هند عن عزرة عن حميد بن عبد الرحمن عن سعد بن هشام عن عائشة به نحوه . . . .

وزاد: (فإنه يذكرني في الدنيا) أخرجه الترمذي [٢٤٦٨]، وابن حبان [٦٧٢]، وهناد في «الزهد» [رقم ٧٤٥]، وغيرهم.

● وقد توبع أبو معاوية على الوجهين جميعًا:

١- فتابعه على الوجه الثاني: حماد بن سلمة وغيره كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٤٦٨]، وهناك يكون تمام الكلام عليه. =

٤٤٠٤- حَدَّثَنَا سريج بن يونس، حدّثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان ضجاع رسول اللّه ﷺ الذى ينام عليه بالليل من أدمٍ محشوًا ليفًا.

= ٢- وتابعه على الوجه الثانى: جماعة كثيرة أيضًا، منم وكيع وابن عيينة وأبو أسامة وأنس بن عياض وحماد بن سلمة وعبد اللّه بن داود الخريبى وجرير بن حازم وغيرهم.

٣- ورواية ابن عيينية تأتى عند المؤلف [برقم ٤٦٤٦].

٤- ورواية الخريبى عند البخارى [٥٦١١]، بلفظ: (قدم النبى ﷺ من سفر، وعلقت درنوكًا فيه تماثيل؛ فأمرنى أن أنزعه فنزعته...).

٥- ورواية وكيع وأبى أسامة ومعهما عبدة بن سليمان: عند مسلم [٢١٠٧]، وجماعة بلفظ: (قدم رسول اللّه ﷺ من سفر، وقد سترت على بابى درنوكًا فيه الخيل ذوات الأجنحة، فأمرنى فنزعته) وليس فى رواية عبدة: القدوم من السفر، وقد استوفينا طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار».

٤٤٠٤- صحيح: أخرجه البخارى [٦٠٩١]، ومسلم [٢٠٨٢]، وأبو داود [٤١٤٧، ٤١٤٦]، والترمذى [١٧٦١، ٢٤٦٩]، وابن ماجه [٤١٥١]، وأحمد [٦/ ٤٨، ٥٦، ٧٣، ١٠٨، ٢٠٧، ٢١٢]، وابن حبان [٦٣٦١]، وابن أبى شيبة [٣٤٣٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٠٩٥]، وفى «الشعب» [٢/ رقم ١٤٥٩]، و[٥/ رقم ٦٢٩١]، وفى «الآداب» [رقم ٥٢٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٣٧٨-٣٧٩]، وابن راهويه [٨٤٤، ٨٨٢]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٠٦]، والترمذى أيضًا فى «الشمائل» [رقم ٣٢٩]، وأبو عوانة [رقم ٦٨٩٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٨، ٤٩]، وفى «الأنوار» [رقم ٨٣٢، ٨٣٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به...

وهو عند بعضهم نحوه. وفى لفظ البخارى والترمذى والبيهقى وعبد بن حميد: (كان فراش رسول اللّه ﷺ...) بدل: (كان ضجاع رسول اللّه ﷺ...) وهو رواية لأحمد والبغوى وابن راهويه ومسلم، وفى رواية لمسلم أيضًا وأبى داود والبغوى: (كانت وسادة رسول اللّه ﷺ...).

قال الترمذى: «هذا حديث صحيح».

٤٤٠٥- حَدَّثَنَا الحكم بن موسى، حدّثنا هقلٌ، عن الأوزاعي، قال: حدثني الزهري، حدثني عروة بن الزبير، عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن عائشة، قالت: استحيضت أم حبيبة بنت جحشٍ -وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف- سبع سنين، فاشتكت ذلك إلى رسول اللَّه، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلاةَ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي**»، قالت عائشة: فكانت تغتسل عند كل صلاةٍ، وكانت تقعد في مركنٍ لأختها زينب بنت جحشٍ حتى إن حمرة الدم لتعلو الماء.

٤٤٠٥- **صحيح**: أخرجه النسائي [٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤]، وابن ماجه [٦٢٦]، وأحمد [٦/ ٨٣]، والدارمي [٧٦٨، ٧٧٨]، وابن حبان [١٣٥٣]، والحاكم [١/ ٢٨١]، والبيهقي في «سننه» [٧٧٥، ١٤٥٤، ١٤٥٥]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٩٩]، وفي «المشكل» [٧/ ١٩]، وأبو عوانة [رقم ٧١٧]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٢/ رقم ١٥٦٠]، والشافعي في «سننه» [رقم ١٢٩/ رواية الطحاوي]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٥٦٣]، وغيرهم من طرق عن الأوزاعي [وقَرَنَ معه (حفص بن غيلان، والنعمان بن المنذر) عند النسائي والطحاوي والطبراني] عن الزهري عن عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن [وهو عند النسائي في الموضع الأول: (عن عروة وحده عن عائشة) ومثله عند الدارمي في الموضع الثاني] كلاهما عن عائشة به نحوه . . .

وهو عند النسائي في الموضع الأول والثاني مختصراً؛ وليس عند الحاكم قول عائشة في آخره، ومثله الطحاوي في «المشكل»؛ وزاد الطبراني والطحاوي قوله: (ولكن هذا عرق فتقه إبليس . . .) بعد قوله: (إن هذا ليس بالحيضة، . . .) وليس عند ابن حبان لفظ الإقبال والإدبار، ومثله البيهقي في الموضع الثالث، وزاد ابن ماجه والنسائي وأحمد والدارمي والطبراني والشافعي ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» قول عائشة: (ثم تصلي) لفظ ابن ماجه؛ قبل قولها: (وكانت تقعد . . . إلخ) . . وهذه الزيادة رواية للبيهقي في «سننه».

قال الحاكم: «حديث الأوزاعي: صحيح على شرط الشيخين».

قلتُ: وهو كما قال؛ وقد زاد النسائي في رواية له؛ والطبراني والطحاوي في آخره زيادة غير محفوظة من قول عائشة، وجملة الإقبال والإدبار في هذا الحديث: =

. . . . . .

= قد أنكرها أبو داود على الأوزاعى في «سننه» [١/ ١٢٥]، وقال: «لم يذكر هذا الكلام أحد من أصحاب الزهرى غير الأوزاعى» ثم قال: «وإنما هذا لفظ حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة» كذا قال.

وتابعه عليه البيهقى فى «سننه» [١/ ٣٢٧]، وفى «المعرفة» وتعقبهما الحافظ العلاء مغلطاى فى كتابه «الإعلام بسنته عليه السلام» [١/ ٨٥٢]، وأجاد التعقب.

وقد توبع الأوزاعى على أصل الحديث عن الزهرى: تابعه جماعة كثيرة، منهم إبراهيم بن سعد كما يأتى [برقم ٤٤١٠]، وقد اختلفوا فى سنده ومتنه على الزهرى على ألوان كثيرة، وأكثرها محفوظ، وقد بسطنا الكلام على تلك الاختلافات مع نظم طرقه عن عائشة فى كتابنا «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

● **تنبيه مهم**: قد وقع فى سند المؤلف فى الطبعتين: (عن الأوزاعى، حدثنى الزهرى، حدثنى عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة . . .) هكذا بحرف (عن) بين عمرة وعروة، والمحفوظ فى هذا الحديث عن الأوزاعى: أنه يرويه عن الزهرى عن عروة وعمرة عن عائشة به . . . بزيادة واو العطف بين عروة وعمرة، هكذا جزم به الترمذى وأبو داود وغيرهما، وهو الذى وقع فى سنده عند الأكثرين، وربما رواه الأوزاعى عن الزهرى عن عروة وحده عن عائشة به . . . كما مضى عند بعضهم؛ ونبهنا عليه.

فالذى أراه: أن ما عند المؤلف خطأ من الناسخ، أو من الطابع، وصوابه: (حدثنى الزهرى، حدثنى عروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن . . .) يعنى بإثبات حرف العطف بين (عروة) و(عمرة) بدلاً من حرف (عن).

فإن قيل: قد وقع عند أحمد [٦/ ٨٣]، من طريق الأوزاعى عن الزهرى عن عروة عن عمرة عن عائشة به . . . مثلما وقع عند أبى يعلى.

قلنا: وهذا خطأ أيضًا فى سند أحمد، وهو من الناسخ أو الطابع، ولا ثالث لهما، يؤيد ذلك غير ما ذكرناه سابقًا: أن الحاكم قد أخرج هذا الحديث من طريق أحمد ثنا أبو المغيرة عن الأوزاعى عن الزهرى عن عروة وعمرة عن عائشة به . . . . على الصواب، بإثبات (واو العطف) بين عروة وعمرة. فانتبه.

٤٤٠٦- حَدَّثَنَا غسان بن الربيع، عن ثابت -يعنى ابن يزيد- عن برد، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: استفتحت البابَ، والنبى ﷺ يصلى تطوعًا، والباب فى القبلة، فمشى النبى ﷺ عن يمينه، أو عن يساره، حتى فتح الباب، ثم رجع إلى صلاته.

٤٤٠٦- منكر: أخرجه أبو داود [٩٢٢]، والترمذى [٦٠١]، والنسائى [١٢٠٦]، وأحمد [٦/ ٣١، ٢٢٤]، وابن حبان [٢٣٥٥]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٨٠]، والطيالسى [١٤٦٨]، والبيهقى فى «سننه» [٣٢٤٨]، وفى «المعرفة» [رقم ١١٠٩]، وابن راهويه [رقم ١١٤٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠/ ٩٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٣٦]، وغيرهم من طرق عن برد بن سنان عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وليس قوله: (تطوعًا) عند أبى داود ولا الترمذى وأحمد والطيالسى والبيهقى وابن عبد البر والبغوى، وزاد أبو داود والترمذى ومن طريقه البغوى و البيهقى وابن عبد البر قوله: (والباب عليه مغلق) وهو رواية لأحمد والدارقطنى؛ وليس ذِكْرُ اليمين واليسار عند الجميع سوى النسائى وابن حبان وابن راهويه، وهو رواية لأحمد والدارقطنى.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

قلتُ: مداره على برد بن سنان، وقد اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه جماعة على الوجه الماضى؛ وهو المحفوظ عنه؛ ورواه بكار بن محمد بن شعبة عن يزيد بن زريع عن برد فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . . ، فجعل شيخ برد فيه: (هشام بن عروة) دون (الزهرى).

هكذا أخرجه الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٦١٥٢/ أطرافه]، وقال: «غريب من حديث برد بن سنان عنه -يعنى عن هشام، تفرد به بكار [(بالأصل: (بكرًا) وهو غلط] بن محمد بن شعبة عن يزيد بن زريع؛ وإنما يعرف هذا من حديث برد بن سنان عن الزهرى». .

قلتُ: ولا يصح هذا عن يزيد بن زريع، وبكار بن محمد بن شعبة جهله ابن القطان الفاسى، وهو من رجال «اللسان» [٢/ ٤٥]، والمحفوظ عن برد بن سنان هو الوجه الأول.

وبرد وثقه أكثر النقاد، ومشاه جماعة، لكن ضعفه ابن المدينى وغيره، ولخص الحافظ كلامهم فيه بـ«التقريب» فقال: «صدوق رمى بالقدر» والصواب عندى أن يقال: «ثقة يخطئ، ورمى بالقدر». لكن أنكر أبو حاتم الرازى عليه هذا الحديث، فقال كما فى «العلل» [رقم ٤٦٧]: «لم يرو هذا الحديث أحد عن النبى ﷺ غير برد، وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهرى مثل هذا الحديث، وكان برد يرى القدر». =

٤٤٠٧- حَدَّثَنَا هدبة، حدّثنا أبو بكر بن عياش، عن سليمان الأعمش، عن حبيب ابن أبى ثابت، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يتوضأ، ثم يُقَبِّل، ثم يصلى، ولا يحدث وضوءًا.

= **قلتُ**: ويؤيده أن بردًا هذا ليس من أصحاب الزهرى، وغير مشهور بالرواية عنه، بل قال الجوزجانى بعد كلامه عن أصحاب الزهرى المشاهير: «قوم رووا عن الزهرى قليلاً، أشياء يقع فى قلب المتوسع فى حديث الزهرى أنها غير محفوظة؛ منهم: برد بن سنان، وروح بن جناح وغيرهما» نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [٢/ ٦٧٤]، والزهرى حافظ كبير مكثر حديثًا وأصحابًا؛ فلا يحتمل لبرد تفرده عنه بما لم يتابع عليه، وإن كان برد ثقة، وقد أنكره عليه الجوزجانى أيضًا، كما حكاه عنه ابن رجب فى« فتح البارى» [٧/ ١٥٨].

وللحديث طريقان آخران عن عائشة به نحوه. . . . ، وهما منكران مثل هذا. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث، ومناقشة مَنْ حسَّنه أو قواه فى كتابنا «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٤٠٧- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [١٧٩]، والترمذى [٨٦]، وابن ماجه [٥٠٢]، وأحمد [٦/ ٢١٠]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١٣٧، ١٣٨]، وابن أبى شيبة [٤٨٥]، والبيهقى فى «سننه» [٦٠٦]، وفى «الخلافيات» وفى «المعرفة» [رقم ٢٧٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ١٤٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٦]، وابن راهويه [٥٦٦]، وابن الجوزى فى التحقيق [١/ ١٧٢]، وفى «العلل المتناهية» [١/ ٣٦٣] وغيرهم من طرق عن الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن عروة عن عائشة به نحوه . . . وسياق الأكثرين: (عن عائشة: أن النبى ﷺ قبل امرأة من نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، قال عروة: فقلت لها: من هى إلا أنت! فضحكت) وفى رواية للدارقطنى: (كان النبى ﷺ يصبح صائمًا، ثم يتوضأ للصلاة، فتلقاه المرأة من نسائه فَيُقَبِّلها ثم يصلى. . .) وذكر فيه قول عروة.

قلتُ: هذا الحديث فيه كلام طويل، وحاصله: أنه حديث ضعيف مقلوب؛ ضعفه أئمة النقل المتقدمين فى هذه الصناعة؛ كابن القطان وأحمد والبخارى وأبى حاتم والترمذى وابن راهويه وغيرهم، وناقشهم جماعة من المتأخرين فى تصحيحه ولم يفعلوا شيئًا، وطرقه كلها معلولة لا يصح منها شىء قط، وفى «علل الخلال»: «سئل أبو عبد اللَّه -يعنى الإمام أحمد- عن حديث عائشة فى القبلة فقال: هو غلط» نقله عنه الحافظ مغلطاى فى شرح سنن ابن ماجه [١/ ٤٩٣]، وفى «مسائل الميمونى عن أحمد» قال: «قال أبو عبد اللَّه: هذا الحديث مقلوب على حديث =

٤٤٠٨- حَدَّثَنَا حوثرة بن أشرس أبو عامر، أخبرني جعفر بن كيسان أبو معروف، عن عمرة العدوية، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا تَفْنَى أُمَّتِي إِلا بِالطَّعْنِ وَالطَّاعُونِ**»، قلنا: يا رسول اللَّه، قد عرفنا الطعن، فما الطاعون؟ قال: «**غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الإِبِلِ، الْمُقِيمُ بِهَا كَالشَّهِيدِ، وَالْفَارُّ مِنْهَا كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ**».

= عائشة: «قبل وهو صائم» وهو هذا الحديث بعينه، يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة...» نقله عنه مغلطاى أيضًا.

وبمثل هذا قال البيهقى أيضًا فى «سننه» [١/ ١٢٥]، بعد أن ساق طرقًا من طرق الحديث: «والحديث صحيح عن عائشة فى قبلة الصائم؛ فحمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها، ولو صح إسناده لقلنا به إن شاء اللَّه تعالى» وقال فى «المعرفة»: «والصحيح عن عائشة فى قبلة الصائم؛ فغلط بعض الضعفاء؛ فحملوه على ترك الوضوء منها».

قلتُ: وقوله هذا وإن لم يعجب مغلطاى وابن التركمانى والزيلعى وغيرهم، فهو الصواب الذى لا يمترى فيه باحث مدقق، قد اختلط لحمه وشحمه بعلم الحديث وعلله على طريقة حذاق الفن من المتقدمين والمتأخرين. وقد كنا قديمًا نتعصب لتقوية هذا الحديث على طريقة من يغتر بظواهر الأسانيد، ولا يلقى بالاً لكلام المتقدمين فيه، ولنا مجالس ومناظرات فى تصحيحه؛ والذب عنه سندًا ومتنًا، ثم رجعنا عن ذلك كله ونقضنا غزلنا؛ لما استبان لنا ضعفه بالدلائل الواضحة التى قد استوفيناها فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» ورددنا فيه ردًا مشبعًا على كل من صححه أو حسنه أو مشاه، والحمد للَّه الذى علمنا ما لم نكن نعلم، وكان فضله علينا عظيمًا، فواللَّه ما كنا ندرى الحديث ولا أهله، وما نعرف ذلك الباب أصلاً، وإنما كنا نتعصب لتصحيح فلان، وتحسين علان، هكذا دون برهان، حتى من اللَّه علينا بما أثقل علينا شكره، وصعب علينا أداء حقه، مع غيره من نعمه الكثيرة، وأفضاله الجزيلة، فنسأله المزيد من خير ما عنده، فإنا لسنا نشبع منه قط، وإن قصرنا فى استيفاء شكره، وضاق عنا مبلغ حمده، فاللَّهم نسألك الثبات حتى الممات، ومزيدًا من الأعمال الباقيات الصالحات؛ فإنك ما تزال بكل خير كفيلاً، وأنت حسبنا ونعم الوكيل.

٤٤٠٨- **قوى**: أخرجه أحمد [٦/ ٨٢، ٢٥٥]، وابن راهويه [١٤٠٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٤٩٠]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ١٩٨]، وغيرهم من طرق عن جعفر بن كيسان عن عمرة العدوية عن عائشة به...

. . . . . .

= وهو عند البخارى معلقًا بنحو الفقرة الأخيرة منه فقط، ومثله عند ابن سعد وابن راهويه وأحمد، ولفظ أحمد: (الفار من الطاعون كالفار من الزحف).

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ آفته عمرة العدوية! وهى بنت قيس انفرد عنها جعفر بن كيسان بالرواية، ولم يوثقهما أحد أعلمه، لكن لجعفر فيه شيخة أخرى، فأخرجه أحمد [٦ / ١٤٥، ٢٥٥]، من طريقين عن جعفر بن كيسان قال: حدثتنا معاذة بنت عبد اللّه العدوية عن عائشة به نحو سياق المؤلف.

قلتُ: وهذا إسناد قوى مستقيم؛ ومعاذة العدوية ثقة حجة، وجعفر بن كيسان وثقه ابن معين وابن حبان، وقال أبو حاتم: «بصرى صالح الحديث» وهو من رجال «تعجيل المنفعة» [ص ٧٠]، وقد نص البخارى وأبو حاتم على روايته عن معاذة وعمرة العدويتين. وللحديث طريقان آخران عن عائشة به، بل ثلاثة:

الأول: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥٥٣١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨]، و[١٩/ ٢٠٥]، وأبو بكر ابن خلاد فى «الفوائد» [ق٣٦/ ١]، كما فى «الصحيحة» [٤/ ٥٦١]، من طريقين عن علىّ بن مسهر عن يوسف بن ميمون عن عطاء بن أبى رباح عن ابن عمر عن عائشة به بلفظ: (الطاعون شهادة لأمتى، وخز أعدائكم من الجن؛ غدة كغدة الإبل، تخرج بالآباط والمراق، من مات فيه مات شهيدًا، ومن أقام فيه كان كالمرابط فى سبيل اللّه، ومن فر منه؛ كان كالفار من الزحف) هذا لفظ ابن خلاد، وليس عند الطبرانى: (من مات فيه مات شهيدًا) وقال بدل قوله: (ومن أقام فيه كان كالمرابط فى سبيل اللّه): (والصابر عليه كالمجاهد فى سبيل اللّه)..

قال الطبرانى: «تفرد به يوسف».

قلتُ: ويوسف هذا منكر الحديث جدًا كما قاله البخارى، ومثله أبو حاتم، ووهّاه أبو زرعة وغيره، قال الذهبى فى «الكاشف»: «ضعفوه؛ فلا عبرة بذِكْرِ ابن حبان له فى «الثقات» فالإسناد ساقط.

والثانى: أخرجه المؤلف فى الآتى [برقم ٤٦٦٤]، وفى «مسنده الكبير» كما فى «المطالب» [رقم ١٩٦٨]، من طريقين عن الليث بن أبى سليم عن صاحب له عن عطاء عن عائشة به مرفوعًا فى ذِكْرِ الطاعون أنه: (وخزة تصيب أمتى من أعدائهم الجن: غدة كغدة الإبل، من أقام عليه كان مَرابطًا، ومن أصيب به كان شهيدًا، ومن فر منه كالفار من الزحف). =

= قال الحافظ في «المطالب»: «إسناده واه من أجل ليث وشيخه».

قلتُ: وبهذا أعله البوصيري في «الإتحاف» [٢/ ١٢٨]، وقد اضطرب الليث في سنده، فعاد مرة ثانية وأسقط الواسطة بينه وبين عطاء، ورواه عنه مباشرة عن عائشة به قالت: (قلتُ: يا رسول اللَّه: هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟! قال: تشبه الدمل، تخرج في الآباط والمراق، وفيه تذكية أعمالهم، وهو لكل مسلم شهادة) هكذا أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٣٠١٤/ كشف الأستار]، بإسناد صحيح إليه به . . .

وقال البزار: «لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا عائشة بهذا الإسناد».

قلتُ: إن صح ما كان يدندن به الهيثمي من كون الليث بن أبي سليم كان مدلسًا، توجه القول بكونه ربما دلس الواسطة بينه وبين عطاء في الطريق الأول هنا، وإلا فالأقرب أنه اضطرب فيه فلم يدر عمن رواه، وكان قد اختلط في آخر عمره حتى جعل يضطرب في الأسانيد والمتون على ألوان عجيبة، والمحفوظ في حديث عائشة هو بالسياق الأول عند المؤلف.

ولهذا السياق طريق ثالث عن عائشة به مثله . . . إلا أن فيه قوله ﷺ عن الطاعون: «غدة تأخذهم في مرافقتهم، الميت فيه شهيد، والقائم المحتسب فيه كالمرابط في سبيل اللَّه . . .» والباقي مثله . . . أخرجه ابن راهويه [١٣٧٦]، من طريق النضر بن شميل عن عوف الأعرابي عن خالد الربعي عن عائشة به . . . .

قلتُ: ورجاله ثقات سوى خالد الربعي هذا: فهو خالد بن أيوب ذكره الذهبي في (الميزان) ونقل عن أبي زرعة أنه قال عنه: «متروك الحديث» وتعقبه الحافظ في «اللسان» [٢/ ٣٧٤]، بكون الذي ترك أبو زرعة حديثه هو (خالد بن باب الربعي) وبهذا ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح» [٣/ ٣٢٢]، ونقل هناك حكاية أبي زرعة في ترك حديثه؛ قال الحافظ: (وقال ابن معين: ضعيف؛ وذكره ابن حبان في «الثقات». .

قلتُ: والجرح مقدم؛ وقد نص أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ولده في «الجرح» على رواية عوف الأعرابي عن خالد بن باب هذا؛ فهو المراد هنا إن شاء اللَّه؛ ولم يذكروا له رواية عن عائشة، ولا غيرها من الصحابة، فالإسناد ضعيف مع انقطاعه.

ولفقرات الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، يأتي منهم حديث أبي موسى الأشعري [برقم ٧٢٢٦]، وكلها معلولة الأسانيد، وحديث عائشة بطرقه وألفاظه قد ذكر أكثرها المنذري=

٤٤٠٩ - **حَدَّثَنَا** عبد العزيز بن أبى سلمة بن عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عمر بن الخطاب، قال: حدثنى إبراهيم بن سعد، عن الزهرى، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: دخل علىّ رسول اللّه ﷺ وأنا مستقرةٌ بقرام صور، فتلون وجهه، ثم تناول الستر فهتكه، ثم قال: «**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ**».

= فى «الترغيب» [٢/ ٢٢٢]، وعزاها لأحمد والمؤلف والطبرانى والبزار، ثم قال: «أسانيد الكل حسان» وتبعه على نحو ذلك: الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٥١]، وهو تساهل منهما بلا ريب؛ لما علمته مما حوته تلك الأسانيد من علات، اللّهم إلا الطريق الأول فقط عن عائشة الذى ترويه معاذة العدوية عنها: وأراه هو الذى عزاه العراقى فى «المغنى» [٢/ ٢١٥]، لأحمد وابن عبد البر فى «التمهيد» وقال: «بإسناد جيد» والذى وقفت عليه فى «التمهيد» إنما إسناده واه كما مضى.

والحديث عزاه الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ١٨٨]، إلى أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة به مثل لفظ المؤلف هنا بإسناد حسن، وأراه قصد طريق معاذة عن عائشة أيضًا، وهو الطريق الوحيد الثابت عن عائشة بهذا السياق، وأصله عنها ثابت عند البخارى [٣٢٨٧]، وجماعة كثيرة عنها قالت: (سألت رسول اللّه ﷺ عن الطاعون، فأخبرنى أنه عذاب يبعثه اللّه على من يشاء؛ وأن اللّه جعله رحمة للمؤمنين، ليس من أحد يقع الطاعون؛ فيمكث فى بلده صابرًا محتسبًا، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب اللّه له إلا كان مثل أجر شهيد).

٤٤٠٩ - **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٧٥٨]، ومسلم [٢١٠٧]، والنسائى [٥٣٥٧]، وأحمد [٦/ ٣٦، ٨٥، ٨٦، ١٩٩]، وابن حبان [٥٨٤٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٦٢]، وعبد الرزاق [١٩٤٨٤]، وابن أبى شيبة [٢٥٢٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٣٣، ١٤٣٣٤]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣١١]، وفى «الآداب» [رقم ٥٢٧]، وفى «الدلائل» [رقم ٢٣٣٤]، وابن راهويه [٩٧٥]، والحميدى [٢٥١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٨٣]، وفى «المشكل» [١/ ٥]، وجماعة من طرق عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه الزهرى: تابعه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه، ورواه عنه جماعة، منهم:

٤٤١٠- حَدَّثَنَا عبد العزيز بن أبى سلمة العمرى، حدّثنى إبراهيم بن سعد، عن الزهرى، عن عمرة، عن عائشة، قالت: جاءت أم حبيبة بنت جحش -، وكانت استحيضت سبع سنين - إلى رسول اللَّه ﷺ، فشكت ذلك إليه، واستفتته فيه، فقال: «**إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ صَلِّي**»، قال: فكانت تغتسل لكل صلاة، وكانت تجلس فى المركن فتعلو حمرة الدم الماء، ثم تصلى.

٤٤١١-حدّثنا عبد العزيز العمرى، حدّثنى إبراهيم، عن الزهرى، عن عمرة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**تُقْطَعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً**».

= ١- ابن عيينة: عند البخارى [٥٦١٠]، ومسلم [٢١٠٧]، والنسائى [٥٣٥٦]، والمؤلف [برقم ٤٧٢٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣١٢]، وفى «سننه» [١٤٣٥٠]، وابن راهويه [٩١٨]، والحميدى [٢٥١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٠٦]، وأبى بكر الشافعى فى الغيلانيات [رقم ٦٢٢]، وغيرهم، وسياق البخارى ومسلم والبيهقى و الحميدى والبغوى والشافعى: (عن عائشة قالت: قدم رسول اللَّه ﷺ من سفر، وقد سترت بقرام لى على سهوة لى فيها تماثيل، فلما رآه رسول اللَّه ﷺ هتكه وقال: أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق اللَّه؛ قالت: فجعلناه وسادة أو وسادتين) لفظ البخارى.

٢- وحماد بن سلمة بالمرفوع منه فقط: عند أحمد [٦/ ٢١٩]، والمؤلف [٤٤٦٩]، وغيرهما بإسناد صحيح إليه.

ورواه أيضًا: الأوزاعى وقرة بن خالد وغيرهما.

٤٤١٠- **صحيح**: أخرجه مسلم [٣٣٤]، والدارمى [٧٨٢]، وأحمد [٦/ ١٨٧]، وابن حبان [١٣٥١]، والبيهقى فى «سننه» [عقب رقم ١٥٢٩]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٣٠/ رواية الطحاوى]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٥٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٧١٦]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . .

قلتُ: قد توبع عليه إبراهيم على نحوه، تابعه جماعة كثيرة، منهم: الأوزاعى كما مضى [برقم ٤٤٠٥]، وقد اختلف فى متنه وسنده على الزهرى على ألوان كثيرة، قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار». وراجع «علل الدارقطنى» [١٣/ ١٦٣-١٦٩].

٤٤١١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٤٠٧]، ومسلم [١٦٨٤]، وأبو داود [٤٣٨٣، ٤٣٨٤]، =

٤٤١٢- حَدَّثَنَا عبد العزيز، حدّثنى إبراهيم، عن الزهرى، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ كان يغتسل من إناء هو الفرق، قالت: وكنت أغتسل معه فى الإناء الواحد، قال إبراهيم: قال الزهرى: وأظنّ الفرق يومئذٍ نحواً من خمسة أقساطٍ.

= والترمذى [١٤٤٥]، والنسائى [٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١]، وابن ماجه [٢٥٨٥]، وأحمد [٦/ ٣٦، ١٦٣]، والدارمى [٢٣٠٠]، وابن حبان [٤٤٥٥، ٤٤٥٩، ٤٤٦٠، ٤٤٦٥]، والشافعى [١٥٤٠]، والطيالسى [١٥٨٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٩١٠]، وعبد الرزاق [١٨٩٦١]، وابن أبى شيبة [٣٦٢٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٦٩٣٣، ١٦٩٣٤، ١٦٩٣٦، ١٦٩٣٧، ١٦٩٣٨]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧]، وابن راهويه [٧٤٠، ٩٨٣، ٩٨٤]، والحميدى [٢٧٩]، وابن الجارود [٨٢٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن [وقُرِنَ معها: (عروة بن الزبير) عند جماعة] عن عائشة به . . . وفى رواية للبخارى ومسلم والنسائى وأبى داود وجماعة (تقطع يد السارق فى ربع دينار فصاعداً) وفى رواية لمسلم وغيره: (لا تقطع يد السارق إلا فى ربع دينار فصاعداً).

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح، وقد رُوِىَ من غير وجه عن عمرة عن عائشة مرفوعًا؛ ورواه بعضهم عن عمرة عن عائشة موقوفًا».

قلتُ: ولا يضره وقف من أوقفه؛ لأن الرافعين له كبار حفاظ، فيحمل الموقوف على أن عائشة كانت تفتى به، وقد بسطنا الاختلاف فى وقفه ورفعه مع استيفاء طرقه فى كتابنا: «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٤١٢- **صحيح**: أخرجه النسائى [٤١٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٣٩١]، والبيهقى فى «سننه» [٨٨٤]، وابن راهويه [٩٥٩، ١٧٠٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٨/ ١٠١]، والسلفى فى «معجم السفر» [رقم ٢٠٤]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . .

وهو عند عند الطبرانى والبيهقى بنحو الفقرة الأولى منه فقط، وهو رواية لابن راهويه؛ وهو عند السلفى بالفقرة الثانية منه فقط. =

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن القاسم إلا إبراهيم».

قلتُ: وهو ابن سعد الزهري الحافظ الحجة صاحب الزهري، لكنه خولف في سنده؛ خالفه مالك وابن عيينة والأوزاعي ومعمر، وجعفر بن برقان وبحر السقاء والليث بن سعد وابن جريج، وإسحاق بن راشد وابن أبي ذئب وصالح بن أبي الأخضر وغيرهم، كلهم رووه عن الزهري فقالوا: عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . .، ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار».

ورواية ابن عيينة تأتي عند المؤلف [برقم ٤٥٤٦]، وهي أيضًا عند مسلم [٣١٩]، وابن ماجه [٣٧٦]، وأحمد [٦/ ٣٧]، والشافعي [١٣]، وابن أبي شيبة [٣٦٩]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [٨٥٠]، وفي «المعرفة» [٣٩٩]، وأبي عوانة [رقم ٦٥٨]، وابن راهويه [٥٥٧]، والحميدي [١٥٩]، وابن الجارود [٥٧]، وغيرهم.

وقد رأيت طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري: قد أخرجه ابن عدي أيضًا في «الكامل» [١/ ٢٤٨]، ثم قال: (وهذا الحديث أيضًا يرويه إبراهيم بن سعد عن الزهري عن القاسم عن عائشة، وأصحاب الزهري خالفوه، فرووه عن الزهري عن عروة عن عائشة).

قلتُ: والقول قول أصحاب الزهري، وقد سئل أبو زرعة الرازي عن هذا الاختلاف كما في «العلل» [رقم ١٥٩]، فقال: (الحديث عندي حديث عروة) وقال الدارقطني في «العلل» [١٣/ ١٧١]، بعد أن ساق الاختلاف في سنده: (والقول قول من قال: عروة) وهو كما قالا؛ وإبراهيم بن سعد مع ثقته وحفظه وإتقانه؛ فلا يقدم على مثل هؤلاء الكبار في الزهري، لاسيما وقد غمزه الحافظ صالح جزرة في الزهري خاصة، وقال: «سماعه من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري» كما نقله عنه الخطيب في «تاريخه» [٦/ ٨٢]، وقد قال الإمام أحمد: «كان يحدث من حفظه فيخطئ وفي كتابه الصواب» نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل».

نعم: ربما كان الحديث عن الزهري على الوجهين معًا، فهو واسع الحفظ جدًا، وإلا فالصواب هو قول الجماعة عنه عن عروة عن عائشة به . . .

وقد توبع على هذا الوجه: تابعه هشام بن عروة على نحوه . . . كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٤٢٩]، وتمام تخريج الحديث في «غرس الأشجار».

٤٤١٣- حَدَّثَنَا عبد العزيز، حدّثنى إبراهيم بن سعد، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كنت أصَدَعُ فَرْقَ رسول اللّه ﷺ من قَرْن يافوخه، وأسْدِلَ له إذا دهنت ناصيته.

٤٤١٤- حَدَّثَنَا عبد العزيز العمرى، حدّثنى إبراهيم، عن الزهرى، عن عروة، عن

٤٤١٣- حسن: أخرجه ابن ماجه [٣٦٣٣]، وابن أبى شيبة [٢٥٠٧٥]، والمؤلف فى «المعجم» [رقم ٢٤٤]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٥٩]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٩٢٤/ طبعة الفاروق]، وحنبل بن إسحاق فى «جزء من حديثه» [رقم ٦٥]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه، وليس لفظ: (إذا دهنت) عند الجميع سوى ابن أبى خيثمة وحده.

قلتُ: وهذا إسناد حسن لولا عنعنة ابن إسحاق؛ فإنه يدلس عن«الضعفاء والمجهولين وعن شَرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطنى وغيرهما، هكذا قاله الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص ٥١/ رقم ١٢٥]، وباقى رجال الإسناد ثقات مشاهير، لكن لابن إسحاق فيه إسناد آخر يقول فيه: حدّثنى محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة -رضى اللّه عنها- قالت: (كنت إذا أردت أن أفرق رأس رسول اللّه ﷺ صدعت الفرق من يافوخه، وأرسل ناصيته بين عينيه) أخرجه أبو داود [٤١٨٩] -واللفظ له- وأحمد [٦/ ٩٠، ٢٧٥]، والمؤلف [برقم ٤٥٧٧، ٤٨١٧]، والسهمى فى «تاريخه» [ص ٢٥٨]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٦٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٨٠]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠٨١]، والحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٣٤٥]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٦٢]، وغيرهم من طريقين عن ابن إسحاق به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وقد زال ما يخشى من تدليس ابن إسحاق؛ بتصريحه بالسماع، وباقى رجاله ثقات علماء.

٤٤١٤- صحيح: أخرجه البخارى [٣٦٦، ٥٤٧٩]، وأبو داود [٤٠٥٢]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٤٠٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٩٠]، و[٢/ ٣١]، وفى «الأنوار» [رقم ٧٦١]، وغيرهم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه. =

عائشة، قالت: صلى رسول اللَّه ﷺ في خميصة لها أعلامٌ، فنظر إلى أعلامها نظرةً فلما سلم، قال: «**اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آنِفًا عَنْ صَلاتِي، وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيٍّ أَبِي جَهْمٍ**».

٤٤١٥- **حَدَّثَنَا** عبد العزيز العمري، حدّثني إبراهيم، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قد كان نساءٌ من نساء المؤمنات يصلين مع رسول اللَّه ﷺ متلفعات بمروطهن، ثم يرجعن إلى بيوتهن، وما يُعرفن من الغلس.

٤٤١٦- **حَدَّثَنَا** إسحاق، وعدةٌ، قالوا: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن نساءً من المؤمنات كن يصلين مع رسول اللَّه ﷺ الصبح متلفعات بمروطهن، ثم يرجعن إلى أهليهن، ولا يعرفهن أحدٌ.

= **قلتُ**: وقد رواه جماعة عن الزهري به نحوه . . .

وقد استوفينا رواياتهم في «غرس الأشجار» منهم: ابن عيينة عند البخاري [٧١٩]، ومسلم [٥٥٦]، والنسائي [٧٧١]، وابن ماجه [٣٥٥٠]، وابن خزيمة [٩٢٨]، وأبي داود [٩١٤]، وأحمد [٦/ ٣٧]، وأبي عوانة [رقم ١١٦٦]، والبيهقي في «سننه» [٣٣٤٩، ٣٦٨٧]، والحميدي [١٧٢]، وجماعة كثيرة.

٤٤١٥- **صحيح**: أخرجه البخاري [٢٦٥، ٥٥٣]، ومسلم [٦٤٥]، والنسائي [٥٤٦، ١٣٦٢]، وأحمد [٦/ ٣٣، ٣٧، ٢٤٨]، والدارمي [١٢١٦]، وابن خزيمة [٣٥٠]، وابن حبان [١٤٩٩، ١٥٠٠]، والشافعي [٨٥٠، ١٧٧٨]، والطيالسي [١٤٥٩]، وابن أبي شيبة [٣٢٣٤]، وابن راهويه [٥٨٨، ١١٨]، والحميدي [١٧٤]، والبيهقي في «سننه» [١٩٧٢، ١٩٧٣، ٣٠٨٥]، وفي «المعرفة» [رقم ٦٩٤]، وأبو عوانة [رقم ٨٥٠]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٠٢٥]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٨٤٢]، والسراج في «مسنده» [١/ ٢٢٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٤٠٢، ٤٠٣]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند جماعة بنحوه . .

قلتُ: وتمام تخريجه في كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٤١٦- **صحيح**: انظر قبله . .

٤٤١٧- حَدَّثَنَا أحمد بن عيسى المصرى، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرنى عمرو ابن الحارث، عن عبيد اللَّه بن أبى جعفر، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ**».

٤٤١٨- حَدَّثَنَا إسحاق بن أبى إسرائيل، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا نَفَعَنَا مَالُ أَحَدٍ مَا نَفَعَنَا مَالُ أَبِى بَكْرٍ**».

٤٤١٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٨٥١]، ومسلم [١١٤٧]، وأبو ادود [٢٤٠٠، ٣٣١١]، وابن خزيمة [٢٠٥٢]، وابن حبان [٣٥٦٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٩٤، ١٩٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٢٩١٩]، وابن الجارود [٩٤٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨٠١٠، ١٢٤٢٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٦٦١]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٢٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٦٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ٦٢]، وابن عبد البر فى «الاستذكار» [٣/ ٣٤١]، وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٢]، وغيرهم من طرق عن عبيد اللَّه بن أبى جعفر عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة به . . .

قال الدارقطنى: (هذا إسناد صحيح) وقال البغوى: «هذا حديث صحيح».

قلتُ: وهو كما قالا؛ وله طرق أخرى عن عائشة قد ذكرناها فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٤١٨- **صحيح**: أخرجه ابن راهويه [٧٦١]، والحميدى [٢٥٠]، وعبد اللَّه بن أحمد فى زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٢٠١]، وأبو بكر القطيعى فى «زوائده على الفضائل» [رقم ٥٨٣]، وخيثمة بن سليمان فى «حديثه» [ص ١٣٠]، وابن أبى عاصم فى «ظلال الجنة» [٢/ رقم ١٢٣٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٥٧، ٥٨، ٥٩]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٢٣٥، ١٢٣٦]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٩٧٠/ طبعة الفاروق]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٦١]، والخليلى فى «الإرشاد» [١/ ٣٧٠، ٣٧١/ منتخب السلفى]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . . . .

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن اختلف فى إسناده على سفيان على أربعة ألوان، أصحها وجهان:

الأول: رواية الأكثرين عنه على الوجه الماضى عن الزهرى، وقد صرح بسماعه الزهرى عند الحميدى والفسوى وغيرهما. =

. . . . . .

= **والثاني**: رواية يحيى بن معين عنه عن وائل بن داود عن الزهري عن عروة عن عائشة به . . . وصرح ابن عيينة بسماعه وائلاً عند خيثمة بن سليمان والخليلي وابن أبي خيثمة وعبد اللَّه بن أحمد وغيرهم من طريق يحيى ابن معين به . . .

ووائل بن داود لم يسمع من الزهري كما قاله أحمد وابن معين وغيرهما؛ والحديث محفوظ عن ابن عيينة من الوجهين جميعًا، كأنه سمعه من الزهري أولاً بواسطة وائل بن داود، وكان ربما دلسه وحدث به عن الزهري مباشرة؛ ثم قابل الزهري فسمعه منه، ويؤيد هذا تصريحه بالسماع في الوجهين جميعًا. والأول منهما هو الموصول كما مضى، لكن خولف سفيان في وصله، خالفه معمر بن راشد، فرواه عن الزهري عن ابن المسيب به نحوه مرسلاً.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [٢٠٣٩٧]، وعنه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» [رقم ٣٥]، وفي «العلل» [٢/ ٣٤٥/ رواية عبد اللَّه]، والخلال في «علله» [ص١٩٣/ منتخبه لابن قدامة / طبعة مكتبة التوعية]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٥٩]، والخليلي في «الإرشاد» [١ / ٣٧٠ منتخب السلفي]، وغيرهم.

وتوبع عليه معمر على هذا الوجه مرسلاً؛ تابعه إسحاق بن راشد عند عبد اللَّه بن أحمد في «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٣٦]، بإسناد صحيح إليه.

هذا الوجه المرسل: هو الذي صححه الإمام أحمد، وجزم بخطأ رواية ابن عيينة، كما نقله عنه ابنه في «العلل» [٢/ ٣٤٥]، وفي «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٣٤]، ومن طريقه الخليلي في «الإرشاد» والخلال في «العلل» [ص ١٩٣/ منتخبه لابن قدامة]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٥٩]، وأنكر رواية ابن عيينة إنكارًا شديدًا، ووافقه على ذلك: الخطيب أبو بكر الحافظ، فقال فيما نقله ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٥٩]: «حديث معمر هذا - يعني المرسل- أصح من حديث ابن عيينة، وقد تابع معمرًا على روايته هذه: إسحاق بن راشد، وهو المحفوظ عن الزهري وإن كان مرسلاً».

قلتُ: ونازع في هذا أبو الحسن ابن مهدي الحافظ، فجزم بكون الوجهين جميعًا محفوظين عن الزهري، فقال في «علله» [١٣/ ١٩٢]: «وكلاهما محفوظان عن الزهري . . .».

يعني المرسل والموصول، وهذا أولى عندي إن شاء اللَّه، ويدل على أن سفيان قد سمعه من الزهري عن عروة عن عائشة به . . . موصولاً: ما ذكره الحميدي في «مسنده» [٢٥٠]، =

٤٤١٩- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: اختصم سعدٌ، وعبد بن زمعة عند رسول اللّه ﷺ، فقال سعدٌ: إن أخى أوصانى إذا قدمت مكة أن آخذ ابن أمة زمعة، وإنه ابنى، فقال عبد بن زمعة: يا رسول اللّه، أخى

= عقب روايته هذا الحديث، قال: «فقيل لسفيان: فإن معمراً يقوله عن سعيد- يعنى ابن المسيب- فقال: ما سمعنا من الزهرى إلا عن عروة عن عائشة» ومثله عند الفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٦١]، من طريق الحميدى به...

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة؛ وبعضها صحيح على شرط الشيخين، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث فى مكان آخر. واللّه المستعان.

● تنبيه مهم: وقع فى سند ابن راهويه: خطأ مكشوف جداً، لم يفطن له بعض الكبار من أئمتنا، وهو قوله فى «مسنده» [٢/ ٢٥٨/ رقم ٧٦١]: (أخبرنا سفيان الثورى! عن الزهرى عن عروة- إن شاء اللّه- عن عائشة به...).

هكذا (سفيان الثورى) فقال الإمام فى «الصحيحة» [٦ / ٤٨٨٧ / رقم ٢٧١٨]، بعد أن ساق هذا الإسناد: «قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

قلتُ: وهذا منه غفله شديدة لا تُحْتَمل؛ لأن الاتفاق منعقد على كون الثورى لم يلق الزهرى وإن عاصره، هذا على التسليم بكونه هو الواقع فى الإسناد جزمًا، فكيف وابن راهويه لو جَهَد جَهْده، ثم جَهَد جَهْدَه، ثم جهد جهده، لما كان له طاقة فى أن يدرك الثورى، فضلاً عن أن يعاصره، فضلاً عن أن يسمع منه؟! فكيف يكون السند بعد كل هذا: (صحيحًا على شرط الشيخين).

فانظر التقصير فيى معرفة طبقات النقلة ووفياتهم! وليس هذا من الإمام بأول قارورة كُسِرَتْ، بل وقفت له على نماذج أشد من هذا، قد سردتها فى (إيقاظ العابد بما وقع من الوهم فى تنبيه الهاجد).

وأحسن ما يُعْتَذَر عنه فى هذا الموضع بخصوصه؛ أن بصره قد زاغ عن وصف سفيان بـ(الثورى) فى سند ابن راهويه، وهو خطأ فاحش من الناسخ جزمًا، وإنما يروى ابن راهويه عن ابن عيينة، وهو صاحب هذا الحديث عن الزهرى... فانتبه يا رعاك اللّه.. واللّه المستعان.

٤٤١٩- صحيح: أخرجه البخارى [٢٢٨٩]، ومسلم [١٤٥٧]، وأبو داود [٢٢٧٣]، والنسائى [٣٤٨٧]، و وابن ماجه [٢٠٠٤]، وأحمد [٦/ ٣٧]، والشافعى [٩١١]، والدارقطنى =

وابن أمة أبي ولد على فراش أبي، فرأى شبهًا بينًا بعتبة، قال: فقال: «**هُوَ لَكَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ**».

٤٤٢٠- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يصلي صلاة العصر والشمس طالعةٌ في حجرتها لم يظهر الفيء.

= في «سننه» [٣/ ٣١٣]، و[٤/ ٢٤١]، وسعيد بن منصور [رقم ٢١٣٠]، وابن أبي شيبة [١٧٦٨٤]، وابن راهويه [٧٢٦]، والحميدي [٢٣٨]، وابن الجارود [٧٣٠]، والبيهقي في «سننه» [١١٢٤٤، ١٥١٤٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٧٧١، ٤٨٠٣]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٩٥، ٣٦٠٠]، والطحاوي في «المشكل» [١٠/ ١٦٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ١٠٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه، وعند ابن أبي شيبة مختصرًا بجملة: (الولد للفراش) فقط.

قلتُ: هكذا رواه أصحاب ابن عيينة عنه، وخالفهم إبراهيم بن بشار الرمادي من رواية يحيى بن بيان عنه، فرواه عن سفيان فقال: عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد اللَّه به....

هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم ١٥٨٣/ أطرافه]، وقال: «تفرد به أبو الحسين بيان ابن يحيى المغازلي، عن إبراهيم بن بشار عن سفيان عنه -يعني عن ابن دينار- وإنما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن سفيان: وقد تابعه عليه جماعة -بعضهم في سياق أتم- من أصحاب الزهري؛ ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار».

٤٤٢٠- صحيح: أخرجه البخاري [٥٢٠، ٥٢١]، ومسلم [٦١١]، وابن ماجه [٦٨٣]، وأحمد [٦/ ٣٧]، وابن خزيمة [٣٣٢]، وابن أبي شيبة [٣٢٩٧]، وابن راهويه [٥٧٨]، والحميدي [١٧٠]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ٩٨-٩٩]، وأبو عوانة [رقم ٧٧٤، ٨٠١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ١٩٣]، والسراج في «مسنده» [١/ ٣٧٩]، وغيرهم من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة به... وهو عند بعضهم نحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه جماعة كثيرة عن الزهري به، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه، وقد استوفينا رواياتهم في «غرس الأشجار». =

٤٤٢١- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: استأذن رهطٌ من اليهود على النبى ﷺ، فقالوا: السام عليك، قالت عائشة: فقلت: عليكم السام واللعنة، قال رسول الله ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِى الأَمْرِ كُلِّهِ**»، قالت: قلت: ألم تسمع ما قالوا؟! قال: «**قُلتُ: وَعَلَيْكُمْ**».

٤٤٢٢- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: دخل علىّ رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً، يقول: «**أَىْ عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرَىْ إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِىِّ؟**» **دَخَلَ عَلَىَّ، فَرَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا عَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ أَقْدَامٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ**».

= وقد توبع الزهرى على نحوه دون ظهور الفَىء: عند البخارى [٥١٩، ٢٩٣٦]، ومسلم [٦١١]، وأحمد [٦/ ٢٠٤، ٢٧٨]، والمؤلف [برقم ٤٤٨٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٩٣]، وابن راهويه [٦٣٣]، والإسماعيلى فى «المستخرج» كما فى «الفتح» [٢/ ٢٥]، وغيرهم. والله المستعان.

٤٤٢١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٦٧٨، ٥٩٠١، ٦٠٣٢، ٦٥٢٨]، ومسلم [٢١٦٥]، والترمذى [٢٧٠١]، وابن ماجه [٣٦٨٩]، وأحمد [٦/ ٣٧، ٨٥، ١٩٦]، والدارمى [٢٧٩٤]، وابن حبان [٥٤٧، ٦٤٤١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٥٣٥]، وفى «الصغير» [رقم ٤٢٩]، وعبد الرزاق [٩٨٣٩، ١٩٤٦٠]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٢١٣، ١٠٢١٤، ١٠٢١٥، ١١٥٧٢]، وابن راهويه [٨١٧]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٧١]، والحميدى [٢٤٨]، والقضاعى فى «الشهاب» [٢/ رقم ١٠٦٣، ١٠٦٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٨٧]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن عروة عن عائشة به... وبعضهم بنحوه، وهو عند ابن ماجه والطبرانى والدارمى مختصراً بجملة: (إن الله رفيق يحب الرفق فى الأمر كله) فقط؛ وهو رواية لأحمد وابن حبان والقضاعى.

قلتُ: وقد توبع عروة بن الزبير على نحوه عند مسلم وجماعة. وقال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

٤٤٢٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٥٢٥، ٣٣٨٨]، ومسلم [١٤٥٩]، والترمذى [٢١٢٩]، والنسائى [٣٤٩٤]، وابن ماجه [٢٣٤٩]، وأحمد [٣/ ٣٨، ٨٢، ٢٢٦]، وابن حبان =

٤٤٢٣- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول اللَّه، فقالت: إن رفاعة طلقني فبت طلاقي، فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هدبة الثوب، فتبسم رسول اللَّه ﷺ فقال: «**تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ !لا، حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ وَتَذُوقِي مِنْ عُسَيْلَتِهِ**».

٤٤٢٤- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «**لا يَحِلُّ لامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاثٍ، إِلا عَلَى زَوْجٍ**».

= [٤١٠٢، ٤١٠٣، ٧٠٥٧]، والدارقطني في «سننه» [٤/ ٢٤٠]، والطيالسي [١٤٦١]، وعبد الرزاق [١٣٨٣٣]، وابن راهويه [٧٢٨]، والحميدي [٢٣٩]، والبيهقي في «سننه» [٢١٠٤٢، ٢١٠٤٣، ٢١٠٤٤، ٢١٠٤٥، ٢١٠٤٦، ٢١٠٦١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ١٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٦٣٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١]، وجماعة من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٤٤٢٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [٢٤٩٣، ٤٩٦٠، ٥٤٥٦، ٥٧٣٤]، ومسلم [١٤٣٣]، والترمذي [١١١٨]، والنسائي [٣٢٨٣، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١١]، وابن ماجه [١٩٣٢]، وأحمد [٦/ ٣٤، ٣٧، ٢٢٦]، والدارمي [٢٢٦٧]، والشافعي [٩٣٨، ١١٦٠، ١٤٠٠]، والطيالسي [١٤٧٣]، وعبد الرزاق [١١١٣١]، وابن أبي شيبة [١٦٩٣٩]، والبيهقي في «سننه» [١٤٧٢٩، ١٤٩٦٧، ١٤٩٦٨]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٧٥٠]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ١٠١]، وابن راهويه [٧١٤، ٧١٦]، والحميدي [٢٢٦]، وابن الجارود [٦٨٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . . وهو عند جماعة نحوه.

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

٤٤٢٤- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٤٩١]، والنسائي [٣٥٢٥، ٣٥٢٦]، وابن ماجه [٢٠٨٥]، وأحمد [/ ٦٣٧/ ٣٧، ٢٤٩، ٢٨١]، والدارمي [٢٢٨٣]، وابن حبان [٤٣٠٣]، =

٤٤٢٥- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عمرة، عن عائشة، أن النبى ﷺ قال: «**دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَسَمِعْتُ فِيهَا قِرَاءَةً، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ قَالُوا: حَارِثَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، كَذَاكُمُ الْبِرُّ! كَذَاكُمُ الْبِرُّ، كَذَاكُمُ الْبِرُّ! وَكَانَ بَرًّا بِأُمِّهِ**».

= وابن أبى شيبة [١٩٢٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٢٩٩]، والحميدى [٢٢٧]، وابن الجارود [٧٦٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٧٥]، وأبو عروبة الحرانى فى «حديثه» [رقم ١٠]، وغيرهم من طريقين عن الزهرى عن عروة عن عائشة به.

قلتُ: هكذا رواه ابن عيينة وسليمان بن كثير عن الزهرى على هذا الوجه موصولاً، وخالفهما معمر؛ فرواه عن الزهرى عن عروة عن عائشة به موقوفًا.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٢١٣٢]. والوجهان عندى محفوظان، وتُحْمَل رواية معمر على أن عائشة كانت تُفْتِى به. واللّه المستعان.

٤٤٢٥- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٣٦]، وابن حبان [٧٠١٤]، والحاكم [٣/ ٢٢٩]، وابن راهويه [رقم ١٠٠٤]، والحميدى [٢٨٥]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٤/ رقم ١٩٥٩]، وابن أبى الدنيا فى المكارم[رقم ٢٢٤]، وابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٢٢٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٢٥٦]، وابن وهب فى «الجامع» [رقم ١٤٦]، وأبو عمرو السمرقندى فى «الفوائد المنتقاة» [رقم ٦]، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» [رقم ١٨٣٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به... وهو عند بعضهم نحوه دون جملة البر بأمه -سوى ابن الأثير-

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: وهو كما قال، لكن اختلف فى سنده على ابن عيينة؛ فرواه عنه الجماعة الأثبات على الوجه الماضى، وخالفهم سعيد بن منصور، فرواه عنه فقال: عن عروة عن عائشة به نحوه... دون قوله: (وكان برًا بأمه) فجعل: (عروة) مكان: (عمرة).

هكذا أخرجه فى «تفسيره» [رقم ١٢٩]، ورواية الجماعة عن سفيان أصح، وسعيد بن منصور على حفظه وثقته كان الحميدى يغلطه فى الشىء بعد الشىء من حديثه عن ابن عيينة، كما فى «المعرفة» والتاريخ [٢/ ١٠٥]، وكان سعيد يقدم الحميدى على نفسه فى ابن عيينة، ويقول: (لا تسألونى عن حديث سفيان؛ فإن هذا الحميدى يجعلنا على طبق) نقله عنه الفسوى فى «المعرفة» أيضًا [٢/ ١٠٥]. =

. . . . . .

= والحميدى أحد الذين خالفوسعيداً فى سند هذا الحديث عن ابن عيينة، وقد قال عقب روايته فى «مسنده» [عقب ٢٨٥]: (فقيل لسفيان: هو عن عمرة؟! قال: نعم، لا شك فيه، كذلك قال الزهرى) وهذا يؤيد وهم سعيد بن منصور عليه فيه، وربما كان: (عروة) عند سعيد مصحفًا من: (عمرة) فلا يكون له فيه ذنب.

وقد توبع ابن عيينة عليه عن الزهرى به نحوه. . . تابعه معمر من رواية عبد الرزاق عنه؛ واختلف فيه على عبد الرزاق أيضًا، فرواه عنه الإمام أحمد ومحمد بن المتوكل وأحمد بن يوسف السلمى ومحمد بن رافع وابن راهويه وأبو الأزهر وغيرهم على الوجه الماضى عن الزهرى عن عمرة عن عائشة به . . .

أخرجه أحمد فى «مسنده» [٦/ ١٥١، ١٦٦]، وفى «فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٥٠٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢٣٣]، وابن راهويه [١٠٠٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٨٥١]، وفى «البعث والنشور» [رقم ١٨٨]، وابن شاهين فى «الترغيب» [رقم ٢٩٨]، وغيرهم.

وخالفهم إسحاق بن إبراهيم الدبرى؛ فرواه عنه فقال: عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحو سياق المؤلف، وأبدل: (عمرة) بـ(عروة) هكذا هو فى مصنف عبد الرزاق [٢٠١١٩]، ومن طريقه النسائى فى «الكبرى» [٨٢٣٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ٣٥٦]، ومن طريقه ابن النجار فى التاريخ المجدد لمدينة السلام [٢/ ١٧٥]، وغيرهم.

وقد تصحف عروة فى سند النسائى إلى: (عمرة) والصحيح: (عروة) كما عزاه إليه الحافظ فى «الإصابة» [١/ ٦١٨]، وصَحَّح سنده؛ وقد رواه أحمد بن منصور الرمادى عن عبد الرزاق على الوجهين عن معمر، فالوجه الأول: أخرجه البيهقى من طريقه فى «البعث والنشور» [رقم ١٨٨]، عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن (عائشة) به . . .

[وقد سقط ذكر: (عائشة) عنده، ويؤيده: أن ابن شاهين قد روى الحديث فى: «ترغيبه» من طريق أحمد بن منصور عن عبد الرزق عن معمر عن الزهرى عن عمرة عن عائشة به . . .، وأنا أستبعد أن يكون قد اختلف على الرمادى فى وصْله وإرساله].

ثم قال البيهقى عقبه: «قال الرمادى: ثنا عبد الرزاق فى «الجامع» فقال: عن عروة عن عائشة عن النبى ﷺ». =

٤٤٢٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد النرسى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبى سعيد، عن أبى سَلمة، قال: توضأ عبد الرحمن عند عائشة، فقالت: يا عبد الرحمن، أسبِغ الوضوء، إنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ».

= قلتُ: فكأن الوجهين ثابتان عن عبد الرزاق؛ حدث بهما جميعًا عن معمر، وأرى أن ذكْر: (عروة) فيه غير محفوظ، فلعل عبد الرزاق غلط فيه لما ألفَّ «الجامع».

ثم جاء موسى بن عقبة وابن أبى عتيق، ورواياه عن الزهرى فقال: عن ابن المسيب عن أبى هريرة به نحوه . . . ، هكذا أخرجه البخارى فى «خلق الأفعال» [رقم ٣٨٦]، والدارقطنى فى «العلل» [٩/ ١٥٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦٠٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٧٨٥٠]، وغيرهم.

ثم عاد ابن أبى عتيق مرة أخرى، ورواه عن الزهرى عن عمرة بنت عبد الرحمن به نحوه مرسلاً، ليس فيه: (عائشة)، هكذا أخرجه البخارى فى «خلق الأفعال» [رقم ٣٨٧]، والدارقطنى فى «علله» [٦/ ١٥٦].

وابن أبى عتيق ليس من المقَدَّمين فى الزهرى، إنما هو فى عداد الشيوخ من أصحابه، وروايته الأولى عن الزهرى هى التى ضبطها؛ لكون موسى بن عقبة قد تابعه عليها مقرونًا معه كما مضى، وكلاهما دون ابن عيينة ومعمر فى الزهرى بلا شك، ويقرب عندى: أن يكون الحديث عندالزهرى من الوجهين معًا؛ وسعة حفظ ابن شهاب تحتمل تضعدُّد الأسانيد للحديث الواحد. هذا ما عندى. واللَّه المستعان.

٤٤٢٦- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٤٥٢]، وأحمد [٦/ ٤٠، ١٩١]، وابن حبان [١٠٥٩]، والشافعى [٨٢]، وابن أبى شيبة [٢٦٦٧]، والحميدى [١٦١]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٤٩]، والطبرانى فى «تفسيره» [١٠/ ٦٨]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ١٧٤]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٨]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٨٦]، والترمذى فى «العلل» [رقم ١٩]، والدارقطنى فى «علله» [١٣/ ٤٨٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى سلمة عن عائشة به . . . وعند بعضهم: (ويل للأعقاب . . .). =

٤٤٢٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا مسلم بن خالد، عن عبد اللَّه بن عبدالرحمن، عن أبي يونس مولى عائشة، أنَّ عائشة، قالت: سأل رسولَ اللَّه ﷺ رجلٌ وأنا قائمةٌ وراء الباب أسمع، فقال: إن الصلاة تدركني وأنا جنبٌ، وأنا أريد الصيام، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**وَأَنَا تُدْرِكُنِي الصَّلاةُ وَأَنَا جُنُبٌ، وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ، ثُمَّ أَغْتَسِلُ وَأَصُومُ**»، فقال الرجل: لست مثلك، قد غفر اللَّه لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَتْقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمَكُمْ بِحُدُودِ اللَّهِ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى؛ وقد حسَّنه البخارى فيما نقله عنه الترمذى فى (علله) وقد اختلف فى إسناده على ألوان كثيرة، قد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار» وهذا الوجه صحيح محفوظ من حديث أبى سلمة عن عائشة؛ وقد صرح بالسماع منها عند الطحاوى فى «شرح المعانى»، لكن أعله ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٤٨، ٢٤٩]، وقد تعقبناه فى المصدر المشار إليه آنفًا.

٤٤٢٧- **صحيح**: أخرجه مالك [٦٣٧]، ومن طريقه أبو داود [٢٣٨٩]، وأحمد [٦/ ٦٧، ١٥٦، ٢٤٥]، ومسلم [١١١٠]، وابن خزيمة [٢٠١٤]، وابن حبان [٣٤٩٢، ٣٤٩٥، ٣٥٠١]، والشافعى [٤٧٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠٢٥، ١١٥٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٧٩، ٧٧٨٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٥٩٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٨٦، ٢٢٨٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٠٦]، وفى «المشكل» [٢/ ٥١]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٣٨].

واللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [رقم ١٤٢١]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ٢١٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٤١٩، ٤٢٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣ / ١٨]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٤/ ٤١٩]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عبد الرحمن بن معمر عن أبى يونس مولى عائشة به نحوه . . .

وعند مسلم ومالك وأحمد والنسائى والجميع فى آخره: (وأعلمكم بما أتقى) بدل قوله: (وأعلمكم بحدود اللَّه) وعند أبى داود وحده: (وأعلمكم بما أتبع).

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه باختصار.

٤٤٢٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عمر بن على، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: إن كان رسول اللّه ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائمٌ، ثم ضحكتْ.

٤٤٢٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عمر بن على، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: إن كنت لأغتسل أنا ورسول اللّه ﷺ من إناءٍ واحدٍ، نشرع فيه جميعًا.

٤٤٢٨- **صحيح**: أخرجه مالك [٦٤٢]، ومن طريقه البخارى [١٨٢٧]، ومسلم [١١٠٦]، وأحمد [٦/ ١٩٢]، والدارمى [١٧٢٢]، وابن حبان [٣٥٣٧، ٣٥٤٠، ٣٥٤٧]، والشافعى [٤٧٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٨٥]، وابن أبى شيبة [٩٣٩١]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠٥٤]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ١٣٨]، وعبد ابن حميد فى «المنتخب» [١٥٠١]، والحميدى [١٩٨]، وابن الجعد [٢٢٩٧]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٨٤، ٧٨٨٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٦٢١]، وأبو عوانة [٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٥٢]، وابن راهويه [٢/ ١٧١، ١٧٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قلتُ: وله طرق أخرى قد استوعبناها فى «غرس الأشجار».

٤٤٢٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٦٩، ٥٦١١]، و الترمذى [١٧٥٥]، والنسائى [٢٣٢، ٤١١]، وأحمد [٦/ ١٣٠، ١٩٢، ١٩٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٨١]، وابن خزيمة [١١٩]، وابن حبان [١١٩٤]، والشافعى [١٥]، و الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٢٢٦]، و[٥/ رقم ٤٥٥٤]، وفى «الصغير» [١/ رقم ٥٩٣]، والبيهقى فى «سننه» [٧٩٤، ٨٥٤، ٨٧٩]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٠١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٨٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٦]، وابن راهويه [٥٠٩، ٥٨٤]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٠٤]، والترمذى أيضًا فى «الشمائل» [رقم ٢٥]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

وعند النسائى وابن حبان: (نغترف منه جميعًا) بدل قوله: (نشرع فيه جميعًا) وهو رواية للبخارى وأحمد والبيهقى فى «سننه» وابن راهويه، وفى رواية لأحمد: (يغرف قبلها، وتغرف قبله) وهى لفظ الطحاوى؛ وزاد الطبرانى فى «الصغير»: (فى تور من شبه؛ فيقول: أبق لى أبق لى) وجملة (أبق لى) رواية لأحمد أيضًا؛ وعند الترمذى ومن طريقه البغوى زيادة أخرى. =

٤٤٣٠- **وَبِإِسْنَادِه**، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة أفرغ على يديه فغسلهما، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم وضع يديه فى الإناء وضعًا، ثم أخرجهما فأدخلهما فى رأسه، فيتتبع أصول الشعر حتى إذا بل بشرة شعره وخيل إليه أنه قد أنقى، أفرغ على رأسه ثلاث حثيات من ماء، ثم أفرغ ما بقى على جسده، وقال عروة من قِبَلِه: إذا غسل كفيه فليغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة.

= قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رُوِىَ من غير وجه عن عائشة...».

قلتُ: هو كما قال أبو عيسى؛ فللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... سيأتى المزيد منها [برقم ٤٤٥٧، ٤٤٨٣، ٤٥٤٧، ٤٨٧٢].

٤٤٣٠- صحيح: أخرجه مالك [٩٨]، ومن طريقه البخارى [٢٤٥، ٢٦٩]، ومسلم [٣١٦]، وأبو داود [٢٤٢]، والترمذى [١٠٤]، والنسائى [٢٤٧، ٢٤٨، ٤٢٠]، وأحمد [٦/ ١٠١]، والدارمى [٧٤٨]، وابن خزيمة [٢٤٢]، وابن حبان [١١٩٦]، والشافعى [٦٢، ٦٣]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ١١٣]، وعبد الرزاق [٩٩٩]، والحميدى [١٦٣]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٣، ٧٨٩، ٧٩٣، ٧٩٤، ٨٠٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٨٣، ٣٨٥]، وأبو عوانة [رقم ٦٦٩، ٦٧٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٠٠، ٢٠١]، وفى «الأنوار» [رقم ٤٨٦]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... وهو عند جماعة بنحوه... ووقف سياق الترمذى عند قوله: (ثلاث حثيات) وليس عنده ما بعده، ومثله البيهقى فى رواية له فى «السنن» و«المعرفة» والحميدى؛ وزاد الترمذى ومسلم وابن خزيمة وأبو داود قوله: (فيغسل فرجه...) بعد جملة غسل اليدين، وهو رواية للبيهقى فى «سننه» و«المعرفة» وهى عند الحميدى أيضًا، وقد وقعت تلك الزيادة عند المؤلف وأحمد فى آخره من قول عروة، وزاد مسلم وحده فى آخره: (ثم غسل رجليه) وزاد أبو داود أيضًا فى آخره: (فإذا فضل فضلة صبها عليه) وهذه الزيادة عند ابن خزيمة بلفظ: (وأفضل فى الإناء فضلاً بصبه عليه بعد ما يفرغ) وهى رواية للمؤلف تأتى.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٤٤٨١، ٤٨٥٥].

٤٤٣١- وَعَنْ عائشة، عن النبى ﷺ قال: «**إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ وَوُضِعَ الْعَشَاءُ، فَابْدَؤُوا بِالْعَشَاءِ**».

٤٤٣٢- **حَدَّثَنَا** على بن الجعد، وهدبة، قالا: حدّثنا سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال، عن أبى بردة، قال: دخلنا على عائشة، فأخرجت إلينا إزاراً غليظًا مما يصنع باليمن، وكساءً من هذه التى تدعونها الملبدة، فقالت: قبض رسول الله ﷺ فى هذين الثوبين.

٤٤٣١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٦٤٠، ٥١٤٨]، ومسلم [٥٥٨]، وابن ماجه [٩٣٥]، وأحمد [٦/ ٣٩، ٥١، ١٩٤]، والدارمى [١٢٨٠]، والطيالسى [١٤٤٥]، وعبد الرزاق [٢١٨٤]، وابن أبى شيبة [٧٩١١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٨/ ٢١٢]، وابن راهويه [٥٩٢، ٥٩٤]، والحميدى [١٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٨١٥]، وفى «المعرفة» [رقم ١٥١٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٦٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٩٢٤]، و[١٥٩٤]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٤٠ / رواية الطحاوى]، وأبو إسحاق الهاشمى فى «أماليه» [رقم ١٥]، وابن المقرىء فى «المعجم» [رقم ٣٣٧]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ١٩٦]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٢، ١٨، ٣١]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن عائشة به . . .

قال أبو نعيم: «ثابت مشهور».

قلتُ: وهو كما قال . .

٤٤٣٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [عقب رقم ٢٩٤١]، معلقًا، ووصله مسلم [٢٠٨٠]، وأبو داود [٤٠٣٦]، وابن ماجه [٣٥٥١]، وأحمد [٦/ ١٣١]، وابن حبان [٦٦٢٣]، وابن أبى شيبة [٢٤٩٠٥]، و[٣٤٣٢٣]، وابن راهويه [١٣٦٣]، وابن الجعد [٣٠٨٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٥٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٢١٠-٢١١]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٢٤٧٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٨٩٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٣٠]، وفى «الأنوار» [رقم ٧٨٠]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٢٦٥]، والحافظ فى «التغليق» [٢ / ٣٦٧]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن أبى بردة بن أبى موسى عن عائشة به . . . =

٤٤٣٣- حَدَّثَنَا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت سودة امرأةً جسيمةً، إذا خرجت أشرفت على النساء، فرآها عمر بن الخطاب، فقال لها: انظري كيف تخرجين، فواللَّه ما تخفين علينا إذا خرجت! فذكرت ذلك سودة لرسول اللَّه ﷺ وفي يده عرقٌ، قال: فماد العرق من يده من فزع الوحي، فقال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَكُنَّ رُخْصَةً أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ».

٤٤٣٤- حَدَّثَنَا سويد بن سعيدٍ، عن مالكٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن

= قلتُ: وقد توبع عليه سليمان بن المغيرة نحوه في سياق أخصر: تابعه أيوب السختياني عند البخاري [٢٩٤١، ٥٤٨٠]، ومسلم [٢٠٨٠]، والترمذي في جامعه [١٧٣٣]، وفي «الشمائل» [رقم ١٢٠]، وأحمد [٦/ ٣٢]، وعبد الرزاق [٢٠٦٢٤]، وعنه ابن راهويه [١٣٦٤]، وجماعة.

واستدركه الحاكم في «مستدركه» [٢/ ٦٦٥]، على الشيخين، فوهم وما أصاب.

٤٤٣٣- صحيح: أخرجه البخاري [عقب رقم ١٤٦]، و[رقم ٤٥١٧، ٤٩٣٩]، ومسلم [٢١٧٠]، وأحمد [٦/ ٥٦]، وابن خزيمة [٥٤]، وابن حبان [١٤٠٩]، والطبراني في «الكبير» [٢٤/ رقم ٨٨]، والبيهقي في «سننه» [١٣٢٨٥]، وابن راهويه [٢٠٩٢]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٣٠٦٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ١٧٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ٤٠٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . دون جملة: (إن اللَّه قد جعل لكُنَّ رخصة) فهي عند ابن خزيمة وابن حبان وحدهما، والحديث عند الطبراني في «الكبير» وابن أبي عاصم مختصراً بالجملة الأولى منه فقط، بلفظ: (كانت سودة امرأة جسيمة؛ يفزع الناس من جسمها).

قلتُ: وقد توبع عليه هشام: تابعه الزهري على نحوه مع اختلاف يسير، دون قول النبي ﷺ في آخره، ومكانه قول عائشة: (فأنزل اللَّه -عز وجل- الحجاب) أخرجه البخاري [١٤٦، ٥٨٨٦]، ومسلم [٢١٧٠]، وجماعة كثيرة. .

٤٤٣٤- صحيح: أخرجه مالك [١٤٥١]، والبخاري [١٣٢، ٢٦٠٩]، ومسلم [١٠٠٤]، أبو داود [٢٨٨١]، والنسائي [٣٦٤٩]، وبن ماجه [٢٧١٧]، وأحمد [٦/ ٥١]، =

عائشة: أن رجلاً قال للنبى ﷺ: إن أمى افتُلتتْ نفسُها، وأراها لو تكلمتْ تصدقتْ، أفأتصدق عنها؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «نَعَمْ».

٤٤٣٥- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: جاءتنى بريرة، فقالَت: إنى كاتَبت أهلى على تسع أواقٍ: فى كل عامٍ

= وابن حبان [٣٣٥٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٧٠٣]، والحميدى [٢٤٣]، والبيهقى فى «سننه» [٦٨٩٥، ١٢٤٠٩، ١٢٤١٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٠٧٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢١٠]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٤٨٦/ رواية الطحاوى]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٢٦]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٣٣، ٥٩]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . .

وزاد مسلم وابن ماجه وحدهما قوله: (ولم توص) بعد قوله: (افتلت نفسها) وهى عند ابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٣٩٠]، وأبى القاسم المهروانى فى «المهروانيات» [رقم ٥٤]، والسلفى فى «الوجيز فى ذكر المجاز والمجيز» [ص٧٣]، وغيرهم، وزاد ابن ماجه وأحمد والطبرانى والزهرى والبيهقى فى «سننه» والحميدى: قوله: (فهل لها أجر؟!) بعد قوله: (لو تكلمت تصدقت) وهو رواية للبخارى ومسلم وابن أبى داود، وفى رواية لمسلم وحده: (فلى أجر؟!) بياء المتكلم، وزاد النسائى والشافعى ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» فى آخره من قول عائشة: (فتصدق عنها) وهى رواية للبخارى ولكن عنده من قول النبى ﷺ بلفظ: (نعم: تصدق عنها) وانفرد أبو داود بقوله فى أوله: (إن امرأة قالت: يارسول اللَّه إن أمى . . . إلخ) بدل: (أن رجلاً قال: يا رسول اللَّه إن أمى . . .) وبقوله فى آخره مرفوعًا: (نعم: فتصدقى عنها).

قلتُ: وله شواهد قد استوفيناها فى «غرس الأشجار».

٤٤٣٥- **صحيح**: أخرجه مالك [١٤٧٧]، وعنه البخارى [٢٠٦٠، ٩٠٤، ٢٥٧٩]، ومسلم [١٥٠٤]، والنسائى [٣٤٥١]، وأبو داود [٣٩٣٠]، وابن ماجه [٢٥٢١]، وأحمد [٦/ ٢١٣]، وابن حبان [٤٢٧٢، ٤٣٢٥]، والشافعى [٨٤٣، ٩٩٤]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٢٢]، وعبد الرزاق [١٦١٦٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٦٢٧، ١٣٥٣٤، ٢١٢٣٩، ٢١٥١٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٥٦٣، ٣٣٢٤]، وأبو عوانة [رقم ٣٨٧٣، ٣٧٨٤، ٣٨٧٥، ٣٨٧٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/ ٨]، وابن راهويه [٧٤٦]، وابن الجارود [٩٨١]، =

أوقيةٌ، فأعينيني، فقالت لها عائشة: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدةً واحدةً ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت بريرة إلى أهلها، فقالت لهم، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم، فسمع ذلك رسول اللَّه، فسألها، فأخبرته عائشة، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**»، قالت عائشة: فقام رسول اللَّه ﷺ في الناس، فحمد اللَّه، ثم قال: «**أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟! فَمَا كَانَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ**»، وقال: «**قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ**».

٤٤٣٦ - **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا أسامة بن زيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: أن بريرة كانت مكاتبةً لأناس من الأنصار، قالت: فأردت أن أبتاعها فأعتقها، فأمرتها أن تأتيهم فتخبرهم، فقالوا: إن جعلت لنا ولاءها بعناها، فاستفتيت رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْطَى الثَّمَنَ**»، قالت: فكانت تحت عبد، فلما أعتقت، قال لها رسول اللَّه ﷺ: «**اخْتَارِي: إِنْ شِئْتِ تَسْتَقِرِّي تَحْتَ هَذَا الْعَبْدِ، وَإِنْ شِئْتِ أَنْ تُفَارِقِيهِ**»، قالت: فإني قد فارقته، قالت: فدخل عليّ رسول اللَّه ﷺ والمرجل يفور باللحم، فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقالت: أهدته لنا بريرة تصدق به عليها، فقال: «**هُوَ لِبَرِيرَةَ صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ**».

= والطحاوي في «المشكل» [١١ / ١-٢]، وفي «شرح المعاني» [٤/ ٤٥]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه...

قلتُ: وله طرق أخرى قد خرجناها في «غرس الأشجار».

٤٤٣٦ - حسن بهذا السياق: أخرجه ابن ماجه [٢٠٧٦]، وأحمد [٦/ ١٨٠]، والبيهقي في «سننه» [١٤٠٣٦]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٨٨، ٢٩٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٢٥٨]، وأحمد أيضًا [٦/ ٢٠٧، ٢٠٩]، وابن زنجويه في «الأموال» [رقم ١٦٤٥]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» [رقم ٧٤٥]، وغيرهم من طرق عن أسامة بن زيد الليثي عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه... =

. . . . . .

= وهو عند الجميع باختصار سوى البيهقى وأحمد فى الموضع الأول، ولفظ ابن ماجه: (مضى فى بريرة ثلاث سنن: خيرت حين أعتقت، وكان زوجها مملوكًا، وكانوا يتصدقون عليها؛ فتهدى إلى النبى ﷺ فيقول: هو عليها صدقة، وهو لنا هدية، وقال: الولاء لمن أعتق) ولفظ أبى بكر الشافعى: (كان فى بريرة ثلاث سنن . . . فذكر الحديث) وهو عند ابن زنجويه بالفقرة الأخيرة منه: (دخل رسول الله ﷺ والمرجل يفور باللحم . . . إلخ).

وهو عند ابن سعد نحو سياق المؤلف ولكن باختصار يسير فى ألفاظه، وليس عنده بعض من أوله، ولا قوله: (إن شئت تستقرى تحت هذا العبد؛ وإن شئت أن تفارقيه، قالت: فإنى قد فارقته) وزاد فى أوله: (كان فى بريرة ثلاث سنن. . .) وهو عند الدارقطنى بالفقرة قبل الماضية فقط، (إن شئت أن تستقرى . . .) و لفظ أحمد فى الموضع الثانى: (هو لها صدقة، تعنى بريرة، ولنا هدية) وفى الموضع الثالث: (عن عائشة: أن بريرة كانت مكاتبة، وكان زوجها مملوكًا، فلما أعتقت خيرت).

قلتُ: وهذا إسناد جيد كما قال الشمس ابن عبد الهادى فى «المحرر» [رقم ١٠٣١]، ومثله الإمام فى «الإرواء» [٦/ ٢٧٤]، وزاد: «على شرط مسلم» ووهم فى ذلك؛ لأن أسامة بن زيد -وهو الليثى المدنى- لم يرو له مسلم عن القاسم بن أبى بكر شيئًا، وإنْ كان هو من رجال مسلم، ثم إن أسامة مختلف فيه، وبه غمز الحافظ فى إسناد الحديث هنا، فقال فى «الفتح» [٩/ ٤١١]: «وأسامة فيه مقال» وهو كما قال، لكنه لا يزال متماسكًا؛ وقد وثقه جماعة؛ واحتجاج مسلم به يقويه.

نعم: قد اختلف عليه فى سنده، كما بسطناه فى «غرس الأشجار» لكن هذا الوجه يُشْبِه أن يكون هو المحفوظ عنه، وعلى كل حال: فقد توبع على سياق الحديث بنحوه. . . دون بعض الألفاظ فيه، ومعناها محفوظ من رواية «الثقات».

والحديث رواه ربيعة بن أبى عبد الرحمن وعبد الرحمن بن القاسم كلاهما عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه . . . دون قوله: (إن شئت تستقرى تحت هذا المعبد، وإن شئت أن تفارقيه، قالت: قد فارقته) لكن ثبت فى حديث القاسم: لفظ التخيير.

واختلف فى حديث عائشة: هل كان زوج بريرة عبدًا أم حرًا، وقد استوفينا طرق الحديث وألفاظه وشواهده فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». و انظر الآتى [برقم ٤٥٢٠].

والله المستعان.

٤٤٣٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن يحيى بن سعيد بن العاص، عن أبيه، عن عائشة، قالت: جاء أبو بكر يستأذن على رسول اللَّه ﷺ وعليه مرط أم المؤمنين، فأذن له، فقضى إليه حاجته، ثم خرج، فاستأذن عليه عمر، فأذن له، وهو على تلك الحالة، فقضى إليه حاجته، ثم خرج، فاستأذن عثمان، فاستوى رسول اللَّه ﷺ، فقال لعائشة: «**اجْمَعِي عَلَيْكِ ثِيَابَكِ**»، فأذن له، فلما خرج، قالت له عائشة: ما لك لم تفزع لأبي بكر، وعمر كما فزعت لعثمان؟ فقال: «**إِنَّ عُثْمَانَ حَيِيٌّ، وَلَوْ أَذِنْتُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ خَشِيتُ أَنْ لا يَبْلُغَ فِي حَاجَتِهِ**».

٤٤٣٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا عثمان بن مرة، عن

٤٤٣٧- **صحيح**: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٠٠]، ومسلم [٢٤٠٢]، وأحمد [١/ ٧١، ١٥٥]، والبزار [٣٥٥]، والبيهقي في «سننه» [٣٠٦٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٤٧٤]، وفي «المشكل» [٤/ ١٩٣]، وابن راهويه [١١٣٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٢٢٢]، وابن طهمان في «المشيخة» [رقم ١٥٠]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٢/ رقم ١٢٨٧ ظلال]، والمزي في «تهذيبه» [٢١/ ٣٢٨]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٩/ ٨٢، ٨٣، ٨٤]، و [٦٤/ ٢٣٢-٢٣٣]، وفي «المعجم» [رقم ١٨٦]، وأبو بكر الصفار في «جزء فيه نسخة عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث وأحاديث وفوائد» [رقم ٤٥/ ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وغيرهم من طرق عن الزهري عن يحيى بن سعيد بن العاص عن أبيه عن عائشة وعثمان وكلاهما به . . . نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عن عثمان عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه؛ وقد رواه غير عثمان، وهذا الإسناد أحسن إسناداً يروى في ذلك، وأشده اتصالاً».

قلتُ: لكن قد اختلف في سنده على الزهري على ثلاثة ألوان، وهذا اللون أصحها إن شاء اللَّه. وهو الذي صححه الدارقطني في «العلل» [١٤/ ٣٧]، ويؤيده إخراج مسلم له. واللَّه المستعان.

٤٤٣٨- **صحيح**: أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات [رقم ٦٣٤]، ومن طريقه الذهبي في «سير النبلاء» [١٤/ ٨٣-٨٤]، وفي «تذكرة الحفاظ» [٢/ ٧٤٦]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥/ ٣٨٣]، وغيرهم من طريق صالح بن محمد بن يحيى عن أبيه عن عثمان بن مرة عن القاسم ابن محمد عن عائشة به . . . نحوه. . . =

القاسم، قال: قالت عائشة: اشتريت لرسول اللَّه ﷺ نمرقةً، فألقيتها له، فكأنه كره ذلك، فقالت عائشة: أعوذ باللَّه من سخط اللَّه وسخط رسوله! فقال: «**مَا هَذِهِ يَا عَائِشَةُ؟**»! فقالت: إذا دخل عليك داخلٌ أو جاءك وفدٌ، فقال: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا لا يُعَذَّبُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ!**».

٤٤٣٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عمر بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، قال: سمعت القاسم يحدث، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَنِ اسْتُعْمِلَ عَلَى عَمَلٍ فَأَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، جَعَلَ اللَّهُ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ، إِنْ نَسِيَ ذَكَّرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ**».

= **قلتُ**: وهذا إسناد حسن، وعثمان بن مرة شيخ صدوق، وقد توبع عليه نحوه. . . ؛ تابعه نافع مولى ابن عمر، ورواه جماعة عن نافع، منهم مالك بن أنس: وسياقه نحو سياق المؤلف، إلا أنه زاد في آخره: (ثم قال: إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة).

أخرجه في «الموطأ» [١٧٣٦]، ومن طريقه البخاري [١٩٩٩، ٤٨٨٦، ٥٦١٦]، ومسلم [٢١٠٧]، وأحمد [٦/ ١٤٦]، وأبو عوانة [رقم ١١٨٧]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٧٢]، وجماعة.

٤٤٣٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [٣/ ٧٠]، وابن راهويه [٩٥٦، ٩٧٢]، والخلال في «السنة» [١/ رقم ٧٨]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد اللَّه المليكي عن القاسم عن عائشة به . . . نحوه، ولفظ أحمد في أوله: (من ولاه اللَّه -عز وجل- من أمر المسلمين شيئًا؛ فأراد اللَّه به خيرًا . . .) وعند الخلال: (إذا أراد اللَّه بعبد خيرًا جعل له . . .) وهو رواية لابن راهويه؛ وفي الرواية الثانية: (من ولي منكم عملاً أو شيئًا فأراد اللَّه به خيرًا . . .).

قلتُ: وهذا إسناد قوي في المتابعات؛ وعبد الرحمن المليكي قد ضعفوه، بل تركه النسائي وغيره، وقال البخاري وأحمد: «منكر الحديث» وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، لكنه قد توبع عليه من قبل جماعة:

١- فتابعه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه به . . . إلا أنه قال في أوله: (إذا أراد اللَّه بالأمير خيرًا، جعل له . . .) وزاد: (وإذا أراد اللَّه به غير ذلك: جعل له وزير سوء؛ إن نسي لم يذكره، وإن ذكره لم يعنه). =

. . . . . .

= أخرجه أبو داود [٢٩٣٢]، وابن حبان [٤٤٩٤]، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» [٣١٤]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٢٢١]، ومن طريقه البيهقي أيضًا في «سننه» [٢٠١٠٧]، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد الشامي عن عبد الرحمن به . . .

قال النووي في «الرياض» [رقم ٦٧٩]: (رواه أبو داود بإسناد جيد على شرط مسلم».

قلتُ: وليس كما قال، وليس في (صحيح مسلم) من تلك الترجمة شيئًا، ولا يكفي أن يكون رجالها من رجال مسلم حتى تكون على شرطه، ثم إن زهير بن محمد تكلم أحمد وغير واحد في رواية الشاميين عنه، حتى قال أحمد: «كأن زهيرًا الذي يروى عنه الشاميون آخر» يعني لكثرة المناكير التي تجيء في رواية الشوام عنه، وهذا الإسناد منها، فالراوي عنه: هو الوليد بن مسلم عالم الشام، وقد أنكره عليه ابن عدي، وساقه في ترجمه (زهير بن محمد) مع غيره في «الكامل» ثم قال في ختام ترجمته [٣/ ٢٢٢]: «وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة».

وقد فهم الحافظ العراقي في «المغني» [٢/ ١٢٢]، من صنيع أبي أحمد الجرجاني أنه يضعف الحديث، فعزاه إلى أبي داود، ثم قال: (ضعفه ابن عدي) وهو كما قال وزيادة.

٢- ورواه بقية بن الوليد عن ابن المبارك عن عمر بن سعيد بن أبي القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحو سياق المؤلف . . . إلا أنه قال في أوله: (من ولي منكم عملاً؛ فأراد اللَّه به خيرًا . . . إلخ) .

أخرجه النسائي في «الكبرى» [٨٧٥٢]، والبيهقي في «سننه» [٢٠١٠٦]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٧٤٠٢]، من طريقين عن بقية به . .

قال الإمام في «الصحيحة» [١ / ٨٠٢]: «قلتُ: هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات، وقد صرح بقية بالتحديث؛ فأمنَّا بذلك شر تدليسه» .

قلتُ: بل ما أمنَّاه قط، وكيف غفل الإمام عن كون بقية يدلس التسوية! ويكفي منه أن يصرح بالسماع من شيخه وشيخ شيخه فقط على التحقيق، ولا يلزم ذلك في سائر الإسناد، ولم يصرح هنا إلا من شيخه فقط، فلم نأمن شر تدليسه بعد.

٣- ورواه الدراوردي عن عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن ابن أبي مليكة عن عائشة به نحو سياق المؤلف إلا أنه قال: (من ولي منكم عملاً؛ فأراد اللَّه به خيرًا . . . .) =

. . . . . .

= ذكره ابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٥٢-٥٣]، وعبد الرحمن المليكى هذا منكر الحديث؛ وهو راوى الوجه الأول عن القاسم، فكأنه اضطرب فيه. وقد أنكره عليه ابن حبان.

٤- ورواه الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة مرفوعًا بلفظ: (ما من أحد من الناس أعظم أجرًا من وزير صالح مع سلطان، يأمره بذات اللّه فيطيعه). أخرجه أبو زرعة الدمشقى فى «الفوائد المعللة» [رقم ٩٨].

وأخرجه الخليلى فى «الإرشاد» [١/ ٤٥٦/ منتخب السلفى]، من وجه آخر عن فرج بن فضالة بإسناده مثل سياق المؤلف؛ إلا أنه قال فى أوله: (إذا أراد اللّه بأمير خيرًا جعل له . . . .إلخ).

ثم قال الخليلى: «لم يتابع الفرج أحد عن يحيى، ويتفرد بأمثاله».

قلتُ: وهو كما قال، وهذا سند منكر، والفرج منكر الحديث عن يحيى بن سعيد الأنصارى كما قاله البخارى ومسلم وغيرهما، وقد ضعفه غير واحد، ومشاه أحمد وغيره، لكن إستدرك أحمد فقال: «لكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير) وهذا الحديث عندى من مناكيره عن يحيى ابن سعيد.

لكنه لم ينفرد به عن يحيى، فقال البزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٥٩٢/ كشف الأستار]: (حدّثنا الفضل بن سهل ثنا منصور بن أبى مزاحم، ثنا أبو سعيد المؤدب، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «من ولى من أمر المسلمين شيئًا؛ فأراد اللّه به خيرًا، جعل له وزيرًا صالحًا؛ إن نسى ذكره، وإن ذكر أعانه».

قلتُ: وهذا إسناده صحيح مقبول؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ فأبو سعيد المؤدب هو محمد بن مسلم بن أبى الوضاح الثقة المأمون؛ وثقه الكافة من النقاد؛ إلا أن البخارى غمزه، فلذلك قال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يهم» ولا نوافقه عليه أصلاً، بل هو (ثقة ربما وهم) والراوى عنه ثقة مثله؛ وشيخ البزار هو: الفضل بن سهل الأعرج الثقة الحافظ الداهية، وهذا الطريق هو أصح طرق الحديث كلها، وقد حسّنه ابن مفلح فى «الآداب الشرعية» [١/ ٢٣٢]، فقال: «حديث حسن». واللّه المستعان.

● **تنبيه**: : قد تصحف (عبد الرحمن بن أبى بكر المليكى) فى الطريق الأول عند الخلال إلى: (عبد الرحمن بن يزيد المكى) فلم يعرفه المعلق عليه: (طبعة دار الراية) وقال: «لم أجد له ترجمة».

٤٤٤٠- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن بحر، حدّثنا ابن أبى ذئب، عن الحارث بن عبد الرحمن، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، قالت: أخذ النبىّ ﷺ بيدى وأشار إلى القمر، فقال: «**يَا عَائِشَةُ!، تَعَوَّذِى بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ هَذَا الْغَاسِقِ إِذَا وَقَبَ**».

٤٤٤١- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حدّثنا شعيب بن حرب، حدّثنا يونس بن أبى إسحاق، حدّثنا مجاهدٌ، عن عائشة، قالت: كان لرسول اللَّه ﷺ وحشٌ، فكان يُقْبِل ويُدْبِر، فإذا دخل رسول اللَّه ﷺ ربض فلم يَتَرَمْرَم؛ كراهية أن يُؤْذِى رسول اللَّه ﷺ.

٤٤٤٠- حسن: أخرجه الترمذى [٣٣٦٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠١٣٧، ١٠١٣٨]، وأحمد [٦/ ٦١، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٣٧، ٢٥٢]، والحاكم [٢/ ٥٨٩]، والطيالسى [١٤٨٦]، وابن راهويه [١٠٧٢]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥١٧]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٨/ ٥١٣]، والحربى فى «غريب الحديث» [٢/ ٧١٥]، والبغوى فى «تفسيره» [٨/ ٥٩٥]، وفى «شرح السنة» [٥/ ١٦٧]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١٢٠٤]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ٣١]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٩٨]، وابن السنى فى «اليوم و الليلة» [رقم ٦٤٧]، والطحاوى فى «المشكل» [٤/ ٢١٩]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن القرشى العامرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وأقرهما الشوكانى فى «تحفة الذاكرين» [ص ٢٦٥].

قلتُ: لكن خالفهم النووى فى «فتاويه» [ص ١٨٦/ طبعة المكتب الإسلامى لإحياء التراث] وقال: «هو حديث ضعيف»، والصواب أنه حديث صالح؛ وسنده حسن كما قال الحافظ فى «الفتح» [٨/ ٧٤١]، ومداره على خال ابن أبى ذئب: (الحارث بن عبد الرحمن) وقد وثقه ابن حبان، ومشاه أحمد والنسائى، فقول ابن المدينى عنه: «مجهول» غير مقبول، وقد عرفه غيره، على أنه لم ينفرد به، بل تابعه المنذر بن أبى المنذر مقرونًا معه فى سنده عند أحمد [٦/ ٢١٥]، والنسائى فى الموضع الأول؛ والمزى والطحاوى.

والمنذر مجهول الصفة، لكن يُعْتَبر به . واللَّه المستعان.

٤٤٤١- حسن: أخرجه أحمد ٦/ ١١٢، ١٥٠، ٢٠٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٥٩١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٩٠]، وابن راهويه [١١٩٢]، =

= وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٨٥، ٣٨٦]، ومسدد فى «مسنده» وابن منيع فى «المسند» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ٥٠]، والبزار فى «مسنده» [٣/ ٢٤٥٠/ كشف الأستار]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٣٥٨]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٢٢٧٩، ٢٢٨٠]، وغيرهم من طرق عن يونس بن أبى إسحاق السبيعى عن مجاهد بن جبر عن عائشة به نحوه . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن مجاهد إلا يونس بن أبى إسحاق، ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد» وقال ابن كثير فى «البداية» [٦/ ١٤٧]، بعد أن ساقه من طريق أحمد: «وهذا الإسناد على شرط الصحيح، ولم يخرجوه، وهو حديث مشهور».

قلتُ: ليس ليونس عن مجاهد عن عائشة: شىء فى «الصحيح» فكيف يكون على شرطه؟! ولا يكفى كون رجاله رجال «الصحيح» كما يقول الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٥٥٥].

وفى الإسناد علة، وهى أن مجاهداً قد اختلف فى سماعه من عائشة، فنفاه الجمهور، وأثبته ابن المدينى وغيره، ووقع التصريح بسماعه منها فى «الصحيح» فالصواب عندى هو قول الذهبى فى «سير النبلاء» [٤/ ٤٥١] فى ترجمة مجاهد: «قد سمع منها شيئًا يسيراً» والمثبت مُقَدمَ على النافى؛ فالأصل فى روايته عنها هو الاتصال حتى يثبت الانقطاع، لاسيما ومجاهد لم يشتهر بتدليس قط، ولو ثبت عنه كما زعم القطب عبد الكريم الحلبى فى «شرح البخارى»، وعنه الحافظ فى «تهذيبه» [١٠/ ٤٣]، فلا يضره ذلك هنا ولا فى غيره؛ لكونه ليس مكثراً منه البتة، بل يكون تدليسه إنْ ثبت -من قبيل تدليس الزهرى والثورى والحسن البصرى وأضرابهم.

فالإسناد حسن إن شاء الله، ويونس بن أبى إسحاق: فيه كلام معروف، إلا أنه متماسك، وقد احتج به مسلم. والحديث ذكره السيوطى فى «الخصائص» [٢/ ٩٩]، ثم قال: «صححه الهيثمى» كذا قال، وليس بجيد؛ لأن الهيثمى قد قال فى «المجمع» [٨/ ٥٥٥]: «رواه أحمد وأبو يعلى و البزار والطبرانى فى «الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح» ومتى أفادت هذه العبارة منه أو من غيره تصحيحًا؟! فواعجبًا لصاحب «تدريب الراوى» و«ألفية الحديث» أن يغفل عن هذا.

أما قول الطبرانى الماضى: عن هذا الحديث: «ولا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد» فلعله يريد: يعنى بإسناد مثل هذا أو أصح منه، وإلا فقد ورد الحديث من طريق آخر عن عائشة به نحوه . . . عند الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٦٠٠٥/ أطرافه]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٣٨٦] لكن سنده معلول، والله المستعان.

٤٤٤٢- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا هاشم بن القاسم، عن أبي عقيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: حدث رسول اللَّه ﷺ يومًا حديثًا، فقالت امرأةٌ منهن: يا رسولَ اللَّه، كأن هذا الحديث حديث خرافة قال: «**أَتَدْرِينَ مَا خُرَافَةُ؟ إِنَّ خُرَافَةَ كَانَ رَجُلاً مِنْ عُذْرَةَ، أَسَرَتْهُ الجِنُّ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَمَكَثَ فِيهِمْ دَهْرًا، ثُمَّ رَدُّوهُ إِلَى الإِنْسِ، فَكَانَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَا رَأَى فِيهِمْ مِنَ الأَعَاجِيبِ، فَقَالَ النَّاسُ: حَدِيثُ خُرَافَةَ**».

٤٤٤٢- منكر: أخرجه الترمذي في «الشمائل» [رقم ٢٥٣]، وأحمد [٦/ ١٥٧]، والنهروانى في الجليس الصالح [١/ ٢٧٣]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٢٨]، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١/ ٦٣]، وغيرهم من طريق أبي عقيل عبد اللَّه بن عقيل الثقفي عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه.

قال ابن الجوزي عقب روايته: «قال أحمد بن حنبل: أبو عقيل ثقة اسمه: عبد اللَّه بن عقيل الثقفي، ومجالد ليس بشيء؛ وقال ابن حبان: «كان مجالد يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به...» وقال ابن كثير في «البداية» [٦/ ٤٧]، بعد أن ساقه من طريق أحمد: «قلتُ: وهو من غرائب الأحاديث وفيه نكارة، ومجالد بن سعيد يتكلمون فيه»..

قلتُ: مجالد قد ضعفوه، بل قال القطان: «كان مجالد يُلَقَّن في الحديث إذا لُقِّن» وهذه مصيبة، وأجارك اللَّه من حديث المتلقنين! وهو إمام في الاضطراب في الأسانيد والمتون، فقول الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٥٧٧]: «رجال أحمد ثقات، وفي بعضهم كلام لا يقدح،...» لا يُلْتَفَت إليه، كأنه ما اطلع على ترجمة (مجالد بن سعيد) من «تهذيب المزي»، أو «ميزان الذهبي»، ثم إن مجالدًا قد اختلف عليه في وصْله أيضًا؛ فرواه عنه أبو عقيل الثقفي على الوجه الماضي موصولاً؛ وتابعه أبو أسامة حماد بن أسامة، لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه أحمد بن أبي بديل به مثله موصولاً عند وكيع القاضي في «أخبار القضاة» [٣/ ١٩٧-١٩٨]، -إشارة- وقال عقبه: «هذا معروف من حديث أبي عقيل الثقفي عن مجالد، ولا يعرف عن أبي أسامة».

قلتُ: وقد تصحف عنده: (أبو أسامة) إلى (أبو أمامة) ورواه بعضهم عن أبي أسامة فقال: عن مجالد عن الشعبي به مرسلاً، لم يذكر فيه (مسروقًا) ولا (عائشة) هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [١٣/ ٤٦٩]، ثم قال: «والمرسل أشبه بالصواب»، والقول ما قالت حذام.

وهذا الوجه المرسل وجدته عند ابن راهويه [١٤٣٦]، قال: أخبرنا أبو أسامة به... =

٤٤٤٣- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا حفصٌ، عن ابن جريجٍ، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن عائشة، قالت: ما رأيت النبى ﷺ يسرع إلى شىءٍ من النوافل إسراعه إلى ركعتى الفجر، ولا إلى غنيمةٍ.

٤٤٤٤- حَدَّثَنَا أبو بكرٍ، حدّثنا ابن نميرٍ، عن ابن إسحاق، عن ثورٍ، عن محمد بن

= وهذا الاختلاف عندى: من مجالد بن سعيد، وقد مضى أنه كان مضطرب الحديث يتلقن، وللحديث شاهد من رواية أنس به مرفوعًا نحوه فى سياق أتم عند الطبرانى فى «الأوسط» [/ ٦ رقم ٦٠٦٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٢٠٢]، وابن أبى الدنيا فى «ذم البغى» [رقم ٢٧]، والنهروانى فى «الجليس الصالح» [١/ ٢٧٣]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ٩٧]، وغيرهم؛ وسنده منكر، ووجدت له طريقًا آخر عن عائشة به نحوه فى سياق طويل، عند المفضل الضبى فى كتاب «الأمثال» كما فى «الإصابة» [٢/ ٢٧٠]، وسنده واه أيضًا، وفيه علل، والحديث منكر المتن والإسناد، ولا يقبل مثله إلا كلُّ مُغْرَمٍ بالخرافة، واللَّه المستعان.

٤٤٤٣- صحيح: أخرجه البخارى [١١١٦]، ومسلم [٧٢٤]، وأبو داود [١٢٥٤]، وأحمد [٦/ ٤٣، ٥٤، ١٧٠]، وابن خزيمة [١١٠٨، ١١٠٩]، وابن حبان [٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٦٣]، وابن أبى شيبة [٦٣٢٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٥٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤٢٥٣، ٤٢٥٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩٩]، وفى «المشكل» [١٠/ ٩٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٢٧٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٥/ ٣١١، ٣١٢]، و[١٢/ ٧٢]، و[٢٤/ ٤٤]، وأبو عوانة [رقم ١٦٨١، ١٦٨٢]، والبغوى فى «الأنوار» [رقم ٥٦٢]، وفى «تفسيره» [٧/ ٣٦٥]، وغيرهم من طريق ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه... والأكثرون سياقهم هكذا: (لم يكن النبى ﷺ على شىء من النوافل أشد منه تعاهدًا على ركعتى الفجر) وفى رواية لمسلم وغيره: (على ركعتين قبل الصبح) وفى رواية لأبى عوانة وغيره: (على الركعتين أمام الصبح) وليس عند الجميع قوله: (ولا إلى غنيمة) سوى ابن أبى شيبة وابن حبان وابن خزيمة، زاد ابن حبان: (غنيمة يغتنمها).

قلتُ: وللحديث طريق آخر عن عائشة به نحوه..

٤٤٤٤- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢١٩٣]، وابن ماجه [٢٠٤٦]، وأحمد [٦/ ٢٧٦]، والحاكم [٢/ ٢١٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٣٦]، وابن أبى شيبة [١٨٠٣٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٨٧٤، ١٩٨٠٠]، وفى «المعرفة» [٤٧١٨]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [٤٧٠]، =

عبيد بن أبي صالح، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا طَلاقَ وَلا عِتاقَ فِي إِغْلاقٍ**».

= والطحاوي في «المشكل» [٢/ ١٠٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [١/ رقم ٥٠٠]، والبخاري في «تاريخه» [١/ ١٧١]، والمزي في «تهذيبه» [١٩/ ٢١٥]، و[٢٦/ ٦٢]، وابن الجوزي في التحقيق [٢/ ٢٩٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد بن أبي صالح عن صفية بنت شيبة عن عائشة به . . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلتُ: كلا وربي، وقد تعقبه الذهبي في «تلخيصه» فقال: «كذا قال، ومحمد بن عبيد لم يحتج به مسلم، وقال أبو حاتم: ضعيف»، وقبله تعقبه الحافظ ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» [٣/ ١٢٧]، وذكر أن (محمد بن عبيد بن أبي صالح) قد وقع عند الحاكم هكذا: (محمد بن عبيد بن صالح)، وجزم بكونه خطأ، ومثله قال صاحب «البدر المنير» أيضًا، وقد وقع اسمه عند ابن ماجه: (عبيد بن أبي صالح) وهو وهم أيضًا كما جزم به المزي في ترجمة الرجل من «التهذيب» [٢٦/ ٦٢]، ووقع عند ابن أبي شيبة: (عن عبد اللَّه بن أبي صالح) وهذا غلط أيضًا.

■ **والصواب** في اسمه هو (محمد بن عبيد بن أبي صالح) وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» [٧/ ٣٧١]، لكن ضعفه أبو حاتم كما مضى، وهذا مقدم بلا تردد، وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» وقال: «ضعيف»، وبه أعله عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» كما نقله عنه صاحب «البدر المنير» [٨/ ٨٥]، ثم قال ابن الملقن في [٨/ ٨٦]: «ساق ابن الجوزي هذا الحديث من طريق الإمام أحمد محتجًا به، ولم يضعف محمد بن عبيد هذا، ولا ذكره في «ضعفائه»، وليس بجيد منه» وهو كما قال؛ وأعله الحافظ أيضًا في «التلخيص» [٣/ ٤٥٠]، بـ(محمد بن عبيد) وتابعه الشوكاني في «نيل الأوطار» [٧/ ١٤].

وقد اختلف في سنده أيضًا، فرواه محمد بن إسحاق عن ثور بن يزيد على الوجه الماضي وخالفه عطاف بن خالد، فرواه عن محمد ابن عبيد فقال: عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة به . . . ، فجعل شيخ (محمد بن عبيد) فيه هو (عطاء) دون (صفية بنت شيبة) هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [١/ ١٧١]، وعطاف مختلف فيه، وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الاختلاف كما في «العلل» [رقم ١٢٩٢]، فقال: «حديث صفية أشبه» وهو كما قال؛ وقد تصحف (محمد بن عبيد) عند البخاري إلى: (محمد بن سعيد) وهو في «علل ابن أبي حاتم» على الصواب. =

٤٤٤٥- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا زيد بن حباب، عن عبد اللّه بن المؤمل، حدّثنا عبداللّه بن أبى مليكة، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ قال: «**نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ**».

= وقد رواه نعيم بن حماد عن عبد اللّه بن سعيد الأموى عن ثور بن يزيد فقال: عن صفية بنت شيبة عن عائشة به. . . ، وأسقط منه (محمد بن عبيد) هكذا أخرجه الحاكم [٢/ ٢١٧]، وسكت عليه، وتعقبه الذهبى فى «التلخيص» فقال: (نعيم صاحب مناكير) ومثله قال الشمس ابن عبد الهادى فى التنقيح [٣/ ١٢٧]، وتابعه عليه صاحب «البدر المنير» [٨/ ٨٥]، فقال: «فيه نعيم بن حماد، وهو صاحب مناكير».

وهو كما قالوا؛ والوجه الأول هو المحفوظ عن ثور ابن يزيد؛ بإثبات (محمد بن عبيد) فى سنده، ومدار الحديث عليه، وقد عرفت حاله، لكنه توبع عليه؛ فرواه قزعة بن سويد عن زكريا ابن إسحاق ومحمد بن عثمان كلاهما عن صفية بنت شيبة عن عائشة به . . . أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٨٧٥].

وقزعة قد ضعفه النقاد فضعف، والحديث ضعفه الحافظ كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٦/ ٤٣٣]، وقال البدر العينى فى «العمدة» [٢٣/ ١٩٧]: «وأما حديث: «لا طلاق فى إغلاق» فليس ثابت» وقبلهما أشار ابن رجب إلى ضعفه فى جامع العلوم والحكم [ص ١٥٠]، وهو كما قالوا، وخالف الإمام وحَسَّنه فى «الإرواء» [٧/ ١١٣-١١٤]، وقد ناقشناه فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٤٤٥- **صحيح**: أخرجه ابن أبى شيبة [٢٤٦١٥]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ١٧٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٣٧]، وأبو عوانة [رقم ٦٧٦٩]، وغيرهم من طرق عن زيد بن الحباب عن عبد اللّه بن المؤمل عن ابن أبى مليكة عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر. وابن المؤمل ضعفه جمهور النقاد، فقال ابن الجنيد: «شبه المتروك» وقال أبو داود: «منكر الحديث» وقال أحمد: «أحاديثه مناكير» وقد مشاه بعض من لم يخبر حاله، وقد أنكره عليه ابن عدى فى «الكامل» وقال فى ختام ترجمته: «وعامة ما يرويه الضعف عليه بين».

وللحديث طريق آخر يرويه سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله . . . أخرجه مسلم [٢٠٥١]، والترمذى فى «جامعه» [١٨٤٠]، وفى «الشمائل» [رقم ١٥٢]، وابن ماجه [٣٣١٦]، والدارمى [٢٠٤٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٨٠٩]، وأبو عوانة =

٤٤٤٦- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا وكيعٌ، عن معاوية بن أبي مزرد، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الرَّحِمُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَقُولُ: مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ**».

= [رقم ٦٧٤٨]، وابن وهب فى «الجامع» [رقم ٥٦٧]، وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٤٣٣]، والسلمى فى «طبقات الصوفية» [ص ١٢٩]، والخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٣٠]، و[١٠/ ٣٧١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٣/ ٢٨٩]، [٢٩/ ٣١٢]، و[٣٨/ ١٠٦]، و[٥٠/ ٢٢٧]، و[٦٤/ ١١٢]، وغيرهم من طرق عن سليمان بن بلال به . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه؛ لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال»، وقال ابن بطة فيما نقله عنه الخطيب عقب روايته: «ليس يُعْرَف هذا الحديث من حديث عائشة إلا من هذا الطريق، ولا رواه عن هشام بن عروة غير سليمان بن بلال وهو حديث صحيح طريقه مستقيم، ولكن الحديث المشهور حديث جابر».

وكذا صححه مسلم كما مضى، لكن أنكره الإمام أحمد والبخارى وأبو حاتم وأحمد بن صالح المصرى وابن عمار الجارودى وغيرهم على سليمان بن بلال، فنقل ابن عمار فى «علل أحاديث فى صحيح مسلم» [ص ١٠٩/ ٢٥]، عن أحمد بن صالح أنه قال: «نظرت فى كتاب سليمان ابن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً» يعنى هذا الحديث؛ وحديث: (لا يجوع أهل بيت عندهم التمر) ثم قال: (وحدّثنى ابن أبى أويس قال: حدّثنى ابن أبى الزناد عن هشام عن رجل من الأنصار: أن رسول اللَّه ﷺ سأل قومًا: ما إدامكم؟! قالوا: الخل، قال: نعم الإدام الخل!).

قلتُ: مراده أن هذا الإسناد هو المحفوظ عن هشام بن عروة. ويبدو لى أن سليمان بن بلال قد حدث به من حفظه فوهم فيه، وسلك فى روايته الطريق، وقد قال أبو حاتم فى «العلل» [رقم ٢٣٨٤]، لما سئل عن طريق سليمان: «هذا حديث منكر الإسناد» وكذا أنكره الإمام أحمد وغيره كما مضى؛ فراجع شرح «العلل» لابن رجب [٢/ ٦٥١].

وقد رأيت سليمان قد توبع عليه، تابعه وكيع بن الجراح عن هشام عن أبيه عن عائشة به . . . عند ابن جميع فى «معجم شيوخه» [رقم ٤٣] لكن الإسناد إليه لا يثبت.

والحديث صحيح ثابت على كل حال؛ فله شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث جابر [برقم ١٩٨١، ٢٢٠١، ٢٢١١]، وهو فى «صحيح مسلم» أيضًا..

٤٤٤٦- **صحيح**: أخرجه البخارى [٥٦٤٣]، ومسلم [٢٥٥٥]، وأحمد [٦/ ٦٢]، =

٤٤٤٧- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قالوا: يا رسول اللّه، إن الأعراب يأتوننا بلحمٍ لا ندرى ذكروا اسم اللّه عليه أم لا؟ قال: «**فَسَمُّوا أَنْتُمْ عَلَيْهِ، وَكُلُوا**».

= والحاكم [٤/ ١٧٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٢]، وابن أبى شيبة [٢٥٣٨٨]، وهناد فى «الزهد» [٢/ رقم ١٠٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٩٩٣]، وفى «الشعب» [٦/ رقم ٧٩٣٥]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ٧٨٩/ طبعة الحاشدى]، وابن وهب فى «الجامع» [رقم ١٤٨]، ووكيع فى «الزهد» [رقم ٣٩٧]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن أبى مزرد عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة به . . . وعند البخارى وأحمد والحاكم والطبرانى والبيهقى فى «سننه» وفى «الأسماء» وابن وهب: (الرحم شجنة؛ فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته) لفظ البخارى، وهو رواية للمؤلف تأتى [برقم ٤٥٩٩]، ولفظ الحاكم: (الرحم شجنة من اللّه) ولفظ الطبرانى: (الرحمن شجنة من الرحمن) ولفظ البيهقى فى «سننه» وفى «الأسماء» مثل لفظ الحاكم، وليس عند أحمد كلمة (شجنة).

قلتُ: استدركه الحاكم على الشيخين فوهم جداً.

٤٤٤٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٩٥٢، ٥١٨٨، ٦٩٦٣]، وأبو داود [٢٨٢٩]، والنسائى [٤٤٣٦]، وابن ماجه [٣١٧٤]، والدارمى [١٩٧٦]، وابن أبى شيبة [٢٤٤٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٦٦٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٨٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٠١]، وابن راهويه [٨٣٩]، وابن الجارود [٨٨١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٢٩٨، ٢٩٩]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ١٧٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قلتُ: هكذا رواه جماعة كثيرة عن هشام به موصولاً، وخالفهم مالك بن أنس والحمادان وابن عيينة وعيسى ابن يونس ويحيى بن سعيد وجعفر بن عون وغيرهم، كلهم رووه عن هشام عن أبيه به مرسلاً، ليس فيه عائشة.

وهذا الوجه هو الذى صوبه الدارقطنى فى «علله» [١٣/ ٢٦٢]، فقال: (والمرسل أشبه بالصواب) لكن البخارى أقعد منه بعلل الحديث، وقد احتج فى «صحيحه» بالوجه الموصول كما مضى، وتابعه الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٦٣٤-٦٣٥]، وأيَّد ذلك بأمرين:

الأول: أن عدد مَنْ وصله يزيد على عدد من أرسله. =

٤٤٤٨- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدثنا يزيد بن المقدام، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، أنه سأل عائشة: أكان رسول اللَّه يصلي على الحصير؟ فإني سمعت في كتاب اللَّه ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ۝٨﴾ [الإسراء: ٨]، قالت: لم يكن يصلي عليه.

= **والثاني**: أن هناك قرينة ترجح الوصل، وهي أن عروة بن الزبير معروف بالرواية عن عائشة، مشهور بالأخذ عنها، ففي ذلك إشعار بحفظ مَنْ وصله عن هشام دون من أرسله.

قلتُ: ويشبه عندي: أن يكون الوجهان جميعًا محفوظين عن هشام؛ وأبوه عروة فقيه عالم مُفْت؛ فيحمل الإرسال على أنه كان يفتي به؛ فإذا جلس للتحديث جوَّده وأقام عِوَجه، وقد بسطنا الكلام عليه مع شواهده في «غرس الأشجار»..

٤٤٤٨- **منكر**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٢/ ٣٩]، و[٦/ ٧٤]، وابن قتيبة في «غريب الحديث» [١/ ٢٧٩] -وعنده معلقًا- وبقي بن مخلد في «مسنده» كما في «فتح الباري» لابن رجب [٣/ ١٢٦]، وغيرهم من طريق يزيد بن المقدام بن شريح عن أبيه عن جده به... قال البوصيري في «الإتحاف»: «هذا إسناد رجاله ثاقت؛ يزيد بن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن جده شريح القاضي، كلهم ثقات».

قلتُ: وهم البوصيري ولم يدر، فإن شريحًا ليس بالقاضي، إنما هو ابن هانئ أبو المقدام الكوفي الثقة العابد؛ وقال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ١٩٤]: «رواه أبو يعلى، ورجاله موثقون» وقبله قال شيخه العراقي كما يأتي: «رجاله ثقات» وتعقبهما الإمام في «الثمر المستطاب» [١/ ٤٤٣]، قائلاً: (هذا لا يستلزم صحة الإسناد كما لا يخفى على النقاد) وقبل ذلك ساق الحديث وقال: (في ثبوته نظر) كأنه ما وقف على إسناده.

وقال البدر العيني في «العمدة» [٥/ ١٩٦]، بعد أن ساق الحديث: «قلتُ: هذا ليس بصحيح؛ لضعف يزيد» يعني ابن المقدام، وهذا أخذه من العلاء مغلطاي، فإنه نقل عنه في العمدة [٤/ ١١٢]، أنه قال في كتابه (التلويح بشرح الجامع الصحيح): بعد أن ذكر الحديث: «هذا غير صحيح؛ لضعف يزيد بن المقدام» ورأيته قد أعله أيضًا في «شرحه على سنن ابن ماجه» [١/ ١٦٩٠]، فقال: «يزيد بن المقدام فيه ضعف؛ ومنهم من يكتب حديثه» كذا قال، وهو غير مسبوق بتضعيف يزيد إلا من عبد الحق الإشبيلي وحده، وقد رد عليه ابن القطان ذلك فقال: «لا أعلم أحدًا قال فيه ذلك» نقله عنه الحافظ في «تهذيبه» [١١/ ٣٦٢]، ثم قال: «وهو كما قال» ويزيد هذا مشاه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، =

٤٤٤٩- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبى مليكة، [و] عكرمة، عن عائشة: أنّ النبى ﷺ كان يمر بالقدر فيتناول منها العرق فيصيب منه، ثم يصلى ولا يتوضأ.

= وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه» وقال الذهبى فى «الكاشف»: «صدوق» ومثله قال الحافظ فى «التقريب» وزاد: «أخطأ عبد الحق فى تضعيفه» وهو كما قالا إن شاء اللّه؛ وأبوه المقدام ثقة مشهور، ومثله جده شريح بن هانئ الكوفى.

لكن متن الحديث غريب جداً كما يقول ابن رجب فى «فتح البارى» [٣/ ١٢٦]، وقد جزم الحافظ العراقى فى «شرح الترمذى» كما فى «الفيض» [٥ / ٢٢٤]، بكون الحديث رجاله ثقات، لكنه استدرك فقال: «لكن فيه شذوذ ونكارة» ونحوه أشار الحافظ إلى هذا فى «الفتح» [١/ ٤٩١]، و[١٠/ ٣١٤].

وَوَجْه: الشذوذ والنكارة فى لفظه: أنه قد ثبت فى «الصحيحين» من رواية أبى سلمة عن عائشة -رضى اللّه عنها- أن النبى ﷺ كان يصلى على الحصير، بل وفى الباب عن جماعة من الصحابة أيضًا -فى صلاته- ﷺ، مضى منهم حديث أبى سعيد الخدرى [برقم ١٣٠٨، ٢٣١١].

فالذى يظهر لى: أن يزيد بن المقدام -مع كونه صدوقًا- قد وهم فى هذا الحديث، وأتى به على غيره وجهه، وليس يُحْتَمل من مثله مخالفة الصحاح من الآثار، ولعل أصل جواب عائشة -رضى اللّه عنها- قوله: (كان يصلى عليه) فانقلب سياقه على يزيد، نعم: قد تأوله جماعة من العلماء على افتراض صحته، لكنها تأويلات متكلفة لا تجىء فى النفس، وقد ناقشناها جميعًا مع استيفاء أمارات نكارة هذا الحديث فى كتابنا «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٤٤٩- صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة [٥٤٦]، وأحمد [٦/ ١٦١]، والبيهقى فى «سننه» [٦٩٤]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٥٨٢٦]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٢٩٨]، وغيرهم من طريقين عن زائدة بن قدامة عن عبد العزيز ابن رفيع عن ابن أبى مليكة وعكرمة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . . وزاد البيهقى والبزار: (ولا يمضمض).

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥٧٣]: (رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجاله رجال الصحيح) وقال البوصيرى فى «الإتحاف» [١/ ٩٨]: «رجاله ثقات».

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ وله شواهد عن جماعة من الصحابة: قد ذكرناها فى «غرس الأشجار». =

٤٤٥٠- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدّثنا سكينٌ، حدّثنا حوشب بن عقيلٍ، عن غنية بنت الرضى، قالت: دخلت على أم المؤمنين عائشة في نسوة من عبدالقيسٍ، فسألناها عن النبيذ، فقالت: لا نفعكن اللَّه يا عبد القيس بالنبيذ! نهى رسول اللَّه عن الحنتم، والدباء، والنقير، قالت: ولكن اشربن في الأدم كله، أو ما أوكيتن أو علقتن.

٤٤٥١- حَدَّثَنَا العباس بن الوليد النرسي، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخلت على أبي بكرٍ فرأيت به الموت، فقلت:

هيجٌ هيجٌ! من لا يزال دمعه مقنعًا فإنـــه [فـــي] مرةٍ مـــــدفوق

= ● تنبيه: وقع عند المؤلف في الطبعتين: (عن ابن أبي مليكة عن عكرمة...) بزيادة حرف (عن) بينهما، ومثله وقع في «المطالب»[رقم ١٦٨]، و«الإتحاف» [رقم ٦٤٠]. والمؤلف إنما يروى الحديث من طريق ابن أبي شيبة به... وهذا في «مصنفه» [٥٤٦]، هكذا: (عن ابن أبي مليكة وعكرمة...) بزيادة (واو العطف) بينهما، بدل حرف (عن)، وهذا هو الصواب، ومثله وقع عند الجميع ممن أخرجوا الحديث. فاللَّه المستعان.

٤٤٥٠- صحيح: المرفوع منه فقط: هذا إسناد ضعيف؛ لجهالة غنية بنت الرضى، فهي مجهولة لا تُعْرَف، ونكرة لا تُتَعرَّف لم أظفر لها بترجمة بعد التتبع، إنما ذكرها جماعة في شيوخ حوشب ابن عقيل، وحوشب ومن دونه ثقات سوى سكين وهو ابن عبد العزيز، فهو مختلف فيه، وللمرفوع من الحديث طرق أخرى عن عائشة به... يأتي بعضها [برقم ٤٥٥٧، ٤٤٦٢]، وهو صحيح ثابت له شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى بعضها [برقم ٥٢٩، ١٢٢٣، ١٧٨٨، ٢٧٣٠].

٤٤٥١- صحيح: أخرجه البخاري [١٣٢١]، وأحمد [٦/ ٤٠، ٤٥، ١١٨، ١٣٢]، وابن راهويه [٨٢٩]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٥٥]، والحاكم [٣/ ٦٧]، وابن أبي شيبة [١١٠٥٠]، والبيهقي في «سننه» [٦٤٦٥، ٦٧٠٢]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/ ٢٠١]، و[٣/ ١٩٧]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٤٣٤. ٤٣٥]، وأبو نعيم في «المعرفة» [٩٥]، وفي «المستخرج» كما في «الفتح» [٣/ ٢٥٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [٢٩٠٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٤/ ٩٠]، وابن حبان [٦٦١٥]، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (رقم ٤١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه... =

فقال لها: لا تقولى ذلك، ولكن قولى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾﴾ [ق: ١٩]، ثم قال: فى أى يومٍ توفى رسول اللَّه ﷺ؟ قالت: قلت: يوم الإثنين، قال: أرجو فيما بينى وبين الليل، قال: فلم يتوف حتى أمسى ليلة الثلاثاء، فدفن قبل أن يصبح، قالت: وقد قال قبل ذلك: فى كم كفن رسول اللَّه ﷺ؟ قلت: فى ثلاثة أثواب بيضٍ سحولية، ليس فيها قميصٌ ولا عمامةٌ، فنظر إلى ثوبٍ كان يمرض فيه، فيه ردعٌ من زعفران، أو مشقٌ، فقال: اغسلوا ثوبى هذا فزيدوا عليه ثوبين وكفنونى فيها، قالت: قلت: إن هذا خلقٌ! قال: الحى أحق بالجديد من الميت، إنما هو للمهلة.

٤٤٥٢- حَدَّثَنَا العباس بن الوليد النرسى، حدّثنا فضيل بن عياض، عن منصورٍ، عن محمد بن شهابٍ، عن عروة، عن عائشة، قالت: ما رأيت رسول اللَّه ﷺ منتصراً من ظلامة ظُلمَهَا قط إلا أن يُنتهك من محارم اللَّه شىءٌ، فإذا انتهك من محارم اللَّه شىءٌ كان أشدهم فى ذلك، وما خُير بين أمرين قط إلا اختار أيسرهما.

= وهو عند أبى نعيم والبيهقى وابن عساكر نحو سياق المؤلف جميعًا؛ وهو عند البخارى وابن المنذر وابن راهويه وأحمد -فى رواية له- نحوه أيضًا لكن دون ما فى أوله من بكاء عائشة وقولها وقراءة الآية، وهو عند الآخرين ببعضه مفرقًا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلتُ: وهو كما قال، نعم: هو عند البخارى كما مضى، لكن دون سياق الحاكم، فهو عنده بجملة السؤال عن الكفن فقط. وقد رواه أنس بن عياض وابن عيينة وأبو معاوية، ووهيب بن خالد وحماد بن سلمة ومحمد بن فضيل وجماعة وغيرهم؛ كلهم عن هشام بن عروة به كما مضى؛ وخالفهم جميعًا: معمر بن راشد، فرواه عن هشام فقال: عن عروة به مرسلاً، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٦١٧٦]، وعنه عبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٩٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٤٣٣]، والمحفوظ هو الأول بلا تردد.

٤٤٥٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٨٢].

٤٤٥٣- **حَدَّثَنَا** العباس، حدّثنا عبد الجبار بن الورد، قال: سمعت ابن أبي مليكة، يقول: قالت عائشة: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**كُلُّ مَنْ حُوسِبَ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ هَلَكَ**»، فقلت: يا رسول اللَّه، فإن اللَّه يقول: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الإنشقاق: ٨]، قال: «**إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ يَا عَائِشَةُ، فَأَمَّا كُلُّ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ هَلَكَ**».

٤٤٥٤- **حَدَّثَنَا** العباس، حدّثنا أبو الأحوص، عن ميمون أبي حمزة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ- أَوْ قَالَ: عَلَى ظَالِمٍ- فَقَدِ انْتَصَرَ**».

٤٤٥٣- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٠٣]، و[٤٦٥٥، ٦١٧٨]، ومسلم [٢٨٧٦]، والترمذي [٢٤٢٦]، وأحمد [٦/ ٤٧، ٩١، ١٢٧، ٢٠٦]، وابن حبان [٧٣٦٩، ٧٣٧٠، ٧٣٧١]، وابن أبي شيبة [٣٤٣٩٩]، والنسائي في «الكبرى» [١١٦١٨]، و[١١٦٥٩]، وابن راهويه [١٢٥٠، ١٢٥٩]، والحسين بن حرب في «زوائده على زهد ابن المبارك» [١٣١٨، ١٣١٩، ٣٦٩]، وابن المبارك في «مسنده» [رقم ٩٩]، والمزي في «تهذيبه» [١٩/ ٣٤٣]، والطبري في «تفسيره» [١٢/ ٥٠٧]، وعبد الرزاق في «تفسيره» [٣/ ١٢٩]، والبغوي في «تفسيره» [١/ ٣٧٤]، وفي «شرح السنة» [٧/ ٤٢١]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٩٨١]، والبيهقي في «الشعب» [١/ ٢٦٩]، وفي «الاعتقاد» [ص ٢٠٩-٢١٠]، وابن أخي ميمي في «فوائده» [ص ١٦]، وغيرهم من طرق عن ابن أبي مليكة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحو.

قلتُ: قد اختلف في سنده على ابن أبي مليكة، وكذا رواه عنه بعضهم فزاد فيه زيادات غير محفوظة، وقد بسطنا الكلام عليه في مكان آخر؛ وحاصل الاختلاف عليه في سنده: أنه يرويه تارة عن عائشة به مباشرة، وتارة يدخل بينها وبينه: (القاسم بن محمد) وهذا من المزيد. واللَّه المستعان.

٤٤٥٤- **منكر**: أخرجه الترمذي [٣٥٥٢]، وابن أبي شيبة [٢٩٥٧٦]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨]، وابن عدي في «الكامل» [٦/ ٤١٢]، والمزي في «تهذيبه» [٢٩/ ٢٤١]، والبزار في «مسنده» كما في «تفسير ابن كثير» [٧/ ٢١٣/ طبعة دار طيبة]، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ١٧٢، ٢٢٨]، وحنبل بن إسحاق في «جزء من حديثه» [رقم ٩١]، والكلاباذي في «مفتاح المعاني» [رقم ٢٥٥]، والذهبي في «التذكرة» [٢/ ٦١٣]، =

٤٤٥٥- حَدَّثَنَا العباس بن الوليد، حدّثنا يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الله بن أبى مليكة، قال: سمعت عائشة، تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بين ظهرانى أصحابه: «**أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، أَنْتَظِرُ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، فَوَاللَّهِ لَيُقْتَطَعَنَّ رِجَالٌ دُونِى، فَلأَقُولَنَّ: رَبِّ، مِنِّى وَمِنْ أُمَّتِى، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لا تَدْرِى مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، مَا زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ**».

٤٤٥٦- حَدَّثَنَا أمية بن بسطام، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا حبيبٌ المعلم، عن

= وغيرهم من طرق عن أبى الأحوص عن سلام بن سليم عن أبى حمزة عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . .

قال الترمذى: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبى حمزة؛ وقد تكلم بعض أهل العلم فى أبى حمزة، وهو ميمون الأعور».

قلتُ: وأخرجه أيضًا فى «علله الكبير» [رقم ٤٥٢]، ثم قال: «سألت محمدًا -يعنى البخارى- عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث غير أبى الأحوص، ولكن هو عن أبى حمزة، وضعَّف أبا حمزة جدًا».

وأبو حمزة الأعور هذا هو ميمون القصاب الكوفى الذى تركه أحمد فى رواية؛ وضعفه سائر النقاد؛ وقد أنكر عليه ابن عدى هذا الحديث، وساقه له فى ترجمته من «الكامل» ثم قال فى ختام ترجمته: «ولميمون الأعور غير ما ذكرت، وأحاديثه التى يرويها خاصة عن إبراهيم مما لا يتابع عليها».

والحديث ضعف سنده: العراقى فى «المغنى» [٣/ ٨٤]، والمناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٨٠٦/ طبعة مكتبة الشافعى]، وهو عندى: منكر المتن والإسناد.

٤٤٥٥- صحيح: أخرجه مسلم [٢٢٩٤]، وأحمد [٦/ ١٢١]، من طريقين عن عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن ابن أبى مليكة عن عائشة به . . .

قلتُ: وهذا إسناد جيد؛ وللحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أنس [برقم ٣٩٤٢]، ويأتى حديث ابن مسعود [رقم ٥١٦٨، ٥١٩٩].

٤٤٥٦- صحيح: أخرجه ابن حبان [٢١٣٤، ٢١٣٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٢٣]، و[٨/ رقم ٨١٣٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤١٠]، والبيهقى فى «المعرفة»=

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتومٍ على المدينة يصلي بالناس .

٤٤٥٧- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطي، حدّثنا هشيمٌ، عن عبد الملك، عن عطاء، عن عائشة، قالت: كنت أغتسل أنا ورسول اللَّه ﷺ من الجنابة من إناءٍ واحدٍ، نشرع فيه جميعًا، ولكنه كان يبدأ فيتوضأ .

= [رقم ١٥٤٩]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ١٨٩٩]، وغيرهم من طرق عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قال الطبزاني: «لم يرو هذا الحديث عن حبيب المعلم إلا يزيد بن زريع، تفرد به أمية».

قلتُ: وكلهم ثقات رجال الصحيح؛ وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلمه يرويه عن حبيب المعلم غير يزيد بن زريع».

قلتُ: قد ساقه ابن عدي في ترجمة حبيب ثم قال في ختامها: «ولحبيب أحاديث صالحة، وأرجو أنه مستقيم في رواياته».

والحديث صححه البوصيري في «الإتحاف» [٢/ ٢٧]، على شرط الشيخين، وتابعه عليه الإمام في «الإرواء» [٢/ ٣١٢]، وليس كما قالا، بل هو على شرط مسلم وحده، ولم يحتج البخاري بتلك الترجمة في (صحيحه) وقال الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٢٠٨]: (رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» . . . ورجال أبي يعلى رجال «الصحيح».

وتعقبه الإمام في «الإرواء» قائلاً: «ولا وجه لهذا التخصيص، فرجال الطبراني أيضًا رجال الصحيح كما سبق» .

كذا قال، وقد وهم بلا تردد؛ لأن الطبراني رواه من طريق (موسى بن هارون الحمال، وإبراهيم ابن هاشم البغوي) كلاهما عن أمية بن بسطام به . . وموسى وإبراهيم من الثقات الأثبات؛ وليسا من رجال ابن ماجه؛ فضلاً عن رجال «الصحيح»، وللحديث شواهد أيضًا.

٤٤٥٧- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ١٧٠]، وابن أبي شيبة [٣٨٣]، وغيرهما من طريق هشيم عن عبد الملك ابن أبي سليمان العرزمي الكوفي عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة به . . . وليس عند أحمد كلمة: (الجنابة) ولا قوله: (ولكنه كان يبدأ فيتوضأ) ومثله عند ابن أبي شيبة؛ لكن ليس عنده لفظ: (فيتوضأ) ولا قوله: (نشرع فيه جميعًا) وهذه الفقرة ليست عند أحمد أيضًا. =

٤٤٥٨- حَدَّثَنَا زكريا بن يحيى الواسطى، حدّثنا هشيمٌ، عن مجالد، عن الشعبى، عن عائشة، قالت: أمرنى رسول اللَّه ﷺ أن أغسل وجه أسامة بن زيد يومًا وهو صبىٌ، قالت: وما ولَدتُ ولا أعرف كيف يغسل الصبيان، قالت: فآخذه فأغسله غسلاً ليس

= **قلتُ**: وهذا إسناد قوى على شرط مسلم؛ وهشيم وإن كان إمامًا فى التدليس، إلا أنه صرح بالسماع عند ابن أبى شيبة، وقد توبع عليه أيضًا: تابعه زائدة بن قدامة به مثله دون الفقرة الأخيرة فى البدء بالوضوء: أخرجه ابن حبان [١١٩٣]، بإسناد صحيح إليه.

وقد توبع عبد الملك بن أبى سليمان على نحوه عن عطاء: تابعه ابن جريج قال: أخبرنى عطاء عن عائشة أنها أخبرته عن النبى ﷺ وعنها: (أنهما شرعا جميعًا وهما جنب فى إناء و احد) أخرجه عبد الرزاق [١٠٢٨]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٨٥٥]، وابن راهويه [١٢١٢]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٨٩٥]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٣٠٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٢٢٠]، وله طرق أخرى كثيرة عن عائشة به نحوه . . . قد استوفيناها فى «غرس الأشجار».

٤٤٥٨- **ضعيف**: أخرجه ابن عساكر فى «تاريخه» [٨/ ٦٨]، من طريق المؤلف به . . .

قلتُ: هذا إسناد لا يصح، وفيه علتان:

الأولى: هشيم بن بشير عريق فى التدليس، وقد عنعنه كما ترى، وقد رماه بعضهم بتدليس التسوية، وليس يصح ذا عنه.

والثانى: مجالد: هو ابن سعيد الهمدانى الضعيف المشهور، ولم يكن الإمام أحمد يراه شيئًا، وقد بلغ به الضعف مبلغًا جعله يُلَقَّن فى الحديث إذا لُقِّن، كما يقول يحيى القطان، وتلك مصيبة، وهو كثير المناكير والإغراب على الشعبى خاصة، مع اضطراب فى الأسانيد والمتون. ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه، وإلا فالرجل مثله ليس هناك.

وقد اضطرب فى إسناده أيضًا، فعاد ورواه مرة أخرى عن الشعبى فقال: عن مسروق عن عائشة به نحوه . . . دون قوله: (ولو كنت جارية . . . إلخ) أخرجه ابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٢٢٩]، بإسناد صحيح إليه، هكذا زاد فيه واسطة بين الشعبى ومسروق، ثم بدا لى علة ثالثة فى الطريق الأول، وهى أن الشعبى عن عائشة مرسل، كما قاله ابن معين وأبو حاتم الرازى كما فى «المراسيل» [ص ١٥٩-١٦٠]، لابن أبى حاتم؛ وعنه العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ٢٠٤].

=

بذاك، قالت: فأخذه فجعل يغسل وجهه، ويقول: «**لَقَدْ أُحْسِنَ بِنَا إِذْ لَمْ تَكُ جَارِيَةً، وَلَوْ كُنْتَ جَارِيَةً لَحَلَّيْتُكَ وَأَعْطَيْتُكَ**».

= ■ **فالحاصل**: أن علة الحديث هي ضعف مجالد بن سعيد، وقد اضطرب فيه كما مضى، لكن للحديث طريق آخر يرويه شريك القاضي عن العباس بن ذريح عن البهي عن عائشة قالت: (عثر أسامة بعتبة الباب، فشبح في وجهه؛ فقال رسول اللَّه ﷺ: أميطي عنه الأذى؛ فتقذرته؛ فجعل يمص عنه الدم، ويمجه عن وجهه، ثم قال: لو كان أسامة جارية لحليته وكسوته حتى أنفقه).

أخرجه ابن ماجه [١٩٧٦] -واللفظ له- وأحمد [٦ / ١٣٩]، وابن حبان [٧٠٥٦]، والمؤلف [برقم ٤٥٩٧]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ١١٠١٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٤ / ٦١ - ٦٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٨/ ٦٦-٦٧-٦٨]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم ٢٢٤]، وغيرهم من طرق عن شريك به . . .

قال البوصيري في «المصباح» [١/ ٣٠٥]: «هذا إسناد صحيح إن كان البهي سمع من عائشة، واسم البهي: عبد اللَّه مولى مصعب بن الزبير، سئل أحمد عنه: هل سمع من عائشة؟! فقال: ما أدري في هذا شيئًا، إنما يروى عن عروة، قال العلائي في «المراسيل»: أخرج مسلم في «صحيحه» لعبد اللَّه البهي عن عائشة حديثًا، وكأن ذلك على قاعدته».

قلتُ: قد انتقد الدارقطني حديث البهي عن عائشة على مسلم، وقال في «الإلزامات والتتبع» [ص ٣٧٥]: «والبهي إنما روى عن عروة عن عائشة» يعني روايته عنها مرسلة، وهذا ما أشار إليه الإمام أحمد آنفًا. وقد روى زائدة عن السدي عن البهي عن عائشة حديثًا. . . وصرح فيه بسماع البهي من عائشة، وكان ابن مهدي ينكر ذلك، ففي «تهذيب التهذيب» [٦/ ٩٠]، قال الحافظ: (وقال أحمد: في حديث زائدة عن السدي عن البهي حدثتني عائشة، كان ابن مهدي قد سمعه من زائدة، وكان يدع منه: «حدثتني عائشة، وينكره» قال الحافظ: «يعني: ينكر لفظه: حدثتني».

قلتُ: الظاهر أنه ينكره على السدي إسماعيل بن عبد الرحمن، فقد كان صاحب أوهام على علمه وصدقه، على أن صنيع أبي حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٠٦]، يدل على أن البهي هو الذي كان يضطرب في روايته عن عائشة، فقال أبو حاتم: «البهي يُدْخِل بينه وبين عائشة: عروة، وربما قال: حدثتني عائشة، ونفس البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث». =

٤٤٥٩- حَدَّثَنَا زكريا، عن هشيم، عن الأعمش، عن أبى الضحى، عن مسروق، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا عاد مريضًا يضع يده على المكان الذى يشتكى المريض، ثم يقول: «**بِسْمِ اللَّهِ، لا بَأْسَ! لا بَأْسَ! أَذْهِبِ الْبَأْسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لا شِفَاءَ إِلا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لا يُغَادِرُ سَقَمًا**»، قالت عائشة: فلما مرض النبى ﷺ وضعت يدى عليه لأقول هؤلاء الكلمات، فنزع يدى عنه، وقال: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الرَّفِيقُ الأَعْلَى**».

= ■ **والحاصل**: أن الحديث معل بالانقطاع، فإن كان الشهاب البوصيرى يتوقف فى سماع البهى من عائشة، ما كان يحق له أن يصحح سنده لولا تلك العلة؛ لأن فى الإسناد شريكًا القاضى، وسوء حفظه مما سارت به الركبان! لكن يبدو أن البوصيرى كان حسن الرأى فى شريك القاضى، مثل شيخه العراقى وصاحبه الهيثمى، فإنى وجدته يوثقه ويصحح حديثه فى مواضع من «مصباح الزجاجة».

بل وجدت العراقى قد عزا الحديث إلى أحمد فى «المغنى» [٢/ ١٩٧]، ثم قال: «وإسناده صحيح» هكذا دون تعليق صحته على ثبوت سماع البهى من عائشة، كما فعل تلميذه البوصيرى.

■ **والتحقيق**: أن سماع البهى من عائشة مغموز كما مضى، ولو صح فلا يزال شريك القاضى رابضًا فى إسناده. والتحقيق بشأنه: هو أنه كان صدوقًا فى الأصل؛ إمامًا فى السنة والرد على أهل الأهواء، إلا أنه كثير الأوهام، واسع الخطو فى مخالفة الثقات من الأنام، مع اضطراب وتخليط شاهده يحيى القطان فى كتبه وأصوله، وقد كان يدلس، ورماه جماعة أيضًا بالاختلاط، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه عليه الثقات، فغاية أمره: أنه يعتبر به، وليس هو ممن يحتج بحديثه على الانفراد.

وللحديث شاهد نحوه باختصار من مراسيل أبى السفر الهمدانى عند ابن سعد فى «الطبقات» [٤/ ٦٢]، بإسناد حسن إليه، وأبو السفر معدود من الطبقة الوسطى من التابعين، والحديث ضعيف بطريقيه، ولا يقويه مرسل أبى السفر على التحقيق.

٤٤٥٩- صحيح: أخرجه البخارى [٥٤١١، ٥٤١٨]، ومسلم [٢١٩١]، وابن ماجه [١٦١٩]، وأحمد [٦/ ٤٤، ٤٥، ١٢٦، ١٢٧]، وابن حبان [٢٩٧٠]، والطيالسى [١٤٠٤]، =

. . . . . .

= وابن أبي شيبة [٢٣٥٧٠، ٢٩٤٨٨، ٢٩٤٩٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٥٤٥، ١٠٨٤٨، ١٠٨٥٥]، والبيهقي في «سننه» [٦٣٨٢]، وفي «الشعب» [٦/ رقم ٩٢٠١]، وفي «الأسماء والصفات» [رقم ١٥٣/ طبعة الحاشدي]، وفي «الآداب» [رقم ٢٧٤]، وفي «الدعوات» [رقم ٤٨١]، وابن راهويه [١٤٥٧]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢١٠، ٢١٢] وابن عساكر في «تاريخه» [١٣/ ٣٦]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٥٥٠]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة به . . وهو يرويه عن بعضهم بنحوه، وليس قول عائشة في آخره: عند البخاري ولا النسائي ولا ابن عساكر وابن حبان، وهو رواية لأحمد وكذا ليست البسملة في أوله عند الجميع سوى ابن السني وحده، وهو يرويه المؤلف، وهو عند ابن عساكر بنحو المرفوع منه فقط، ومثله أحمد وابن أبي شيبة في رواية لهما. ولفظ البخاري في أوله: (عن عائشة -رضي اللَّه عنها- أن النبي ﷺ كان يعوذ بعض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول: اللَّهم رب الناس . . .) ومثله رواية للنسائي وأحمد؛ وعند مسلم وابن راهويه ورواية لابن سعد: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا اشتكى منا إنسان مسحه بيمينه ويقول: أذهب البأس. . .) وعند ابن حبان: (كان إذا عاد المريض مسحه بيمينه وقال: . . .) ونحوه رواية لأحمد أيضًا؛ وعند الطيالسي ومن طريقه البيهقي في «الآداب» و«الدعوات» وفي «سننه» وفي «الشعب»: (كان إذا عاد مريضًا مسح وجهه وصدره، أو قال: مسح على صدره وقال: أذهب البأس . . .) لفظ الطيالسي؛ وعند ابن ماجه: (كان النبي ﷺ يتعوذ بهؤلاء الكلمات: أذهب البأس . . . .) ومثله رواية لأحمد وابن أبي شيبة، وفي رواية أخرى لابن أبي شيبة: (كان رسول اللَّه ﷺ يعوذ بهذه الكلمات . . . .) ومثله عند ابن سعد في رواية له، وزاد مسلم وابن راهويه في آخره: (فذهبت أنظر فإذا هو قد قَضَى) وعند ابن سعد في الموضع الثاني: (فما علمت بموته حتى وجدت ثقله).

قلتُ: هكذا رواه أصحاب الأعمش عنه على الوجه الماضي، وخالفهم معمر وحده، فرواه عن الأعمش فقال: عن مسروق عن عائشة به نحو سياق المؤلف إلا أنه قال في أوله: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا مرض أحد من أهله قال: أذهب الباس. . .) وزاد في آخره: (قالت: ثم تقل عليَّ وقبض رسول اللَّه ﷺ).

هكذا قال معمر، وأسقط منه (أبا الضحى) بين الأعمش ومسروق، أخرجه عبد الرزاق=

٤٤٦٠- حَدَّثَنَا زكريا، حدّثنا هشيمٌ، عن مجالد، عن الشعبى، عن مسروق، قال: سألت عائشة: هل كان رسول اللَّه ﷺ يتمثل؟ قالتْ: كان يقول إذا دخل بيته يتمثل، يقول: «لَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ لابْتَغَى إِلَيْهِمَا ثَالِثًا، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ

= [١٩٧٨٣]، والأول هو المحفوظ عن الأعمش بلا تردد، ولم يجوده معمر، وربما كان الأعمش قد دلس أبا الضحى فى ذلك الموضع، فإنه إمام فى التدليس، كما كان إمامًا فى الحروف والحديث، ولم ينفرد به عن أبى الضحى: بل تابعه عليه منصور بن المعتمر عن أبى الضحى وإبراهيم النخعى كلاهما به عن مسروق عن عائشة قالت: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا أتى المريض يدعو له قال: أذهب البأس رب الناس... إلخ) دون قول عائشة فى آخره... أخرجه مسلم [٢١٩١] -واللفظ له- وعلقه البخارى [عقب رقم ٥٣٥١]، ووصله ابن ماجه [٣٥٢٠]، وأحمد [٦/ ١١٤]، وابن أبى شيبة [٢٩٤٩٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٠٨، ٧٥١٠، ١٠٨٤٩، ١٠٨٥٣]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٢٤٠]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ٩٥]، والطبرانى فى «الدعاء» [١١٠٤]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ١٥٤/ طبعة الحاشدى]، وابن منده فى «الإيمان» [رقم ٢٨٧]، والحافظ فى «التغليق» [٥/ ٣٩]، وغيرهم؛ وهو عند ابن ماجه وابن أبى شيبة [٢٩٤٨٩]، وابن أبى الدنيا والطبرانى.

وفى رواية لمسلم والنسائى: (عن منصور عن أبى الضحى به وحده عن مسروق عن عائشة...) ليس فيه إبراهيم، وهو عند جماعة آخرين من طريق منصور عن إبراهيم النخعى وحده عن مسروق عن عائشة به نحو السياق الماضى.. وهذا الطريق: عند البخارى [عقب رقم ٥٤١١، ٥٤١٨]، ومسلم [٢١٩١]، وأحمد [٦/ ١٠٩، ١٣١، ٢٧٨]، وابن حبان [عقب رقم ٢٩٧٠]، و[رقم ٢٩٧١]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٠٩، ١٠٨٥٠، ١٠٨٥١]، والمؤلف [برقم ٤٨١١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٥/ ١٦٧]، وفى «المعجم» [رقم ١٠٣٨]، وغيرهم؛ وقد رواه بعضهم عن منصور فقال: عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به...

هكذا على الجادة، ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٤٥٢]، وقال: «ووهم فى ذكر الأسود، وإنما هو منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة...» والقول ما قال أبو الحسن ابن مهدى.

٤٤٦٠- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٦/ ٥٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٢٨٠]، والبزار فى «مسنده» [٤/ رقم ٣٦٤٠، ٣٦٤١/ كشف الأستار]، ومسدد وابن أبى شيبة وأحمد ابن منيع فى «مسانيدهم» كما فى «إتحاف الخيرة» [٧/ ١٤٦]، وأبو عمر الدورى فى =

إِلا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْمَالُ لِتُقْضَى بِهِ الصَّلاةُ، وَتُؤْتَى بِهِ الزَّكَاةُ»، قالت: فكنا نرى أنه مما نسخ من القرآن.

٤٤٦١- حَدَّثَنَا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدّثنا عبيد بن سعيدٍ القرشي، عن سفيان،

= «جزء فيه قراءات النبي ﷺ» [٥٨]، وغيرهم من طرق، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق عن عائشة به... نحوه... وليس عندهم قول عائشة في آخره سوى البزار.

قال البزار: «لا نعلمه يُرْوَى عن عائشة إلا بهذا الإسناد».

قلتُ: وهو إسناد منكر، ومجالد بن سعيد قد ضعفوه، وقد شهد عليه يحيى القطان بالتلقين، وهذا وحده كاف في سقوط حديثه، وبه أعله البوصيري في «الإتحاف».

لكن قال صاحبه الهيثمي في «المجمع» [١٠/ ٤٢٥]: «فيه مجالد بن سعيد، وقد اختلط، لكن يحيى القطان لا يروى عنه ما حدث به في اختلاطه».

قلتُ: فكأن ماذا؟! والرجل ضعيف من قبل ومن بعد، مثله كابن لهيعة والليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد وهذه البابة، ممن كانوا ضعفاء الحفظ أولاً؛ ثم طرأ عليهم الاختلاط فزادهم سوءًا، وقد كان مجالد كثير الاضطراب في المتون والأسانيد، ويروى عن الشعبي مناكير يخالف فيها الثقات، وأظن أن هذا الحديث بذاك التمام منها، فإنه صحيح ثابت دون قوله في آخره: (إنما جُعل المال لتقضى به الصلاة... إلخ).

فانظر حديث ابن عباس الماضي [برقم ٢٥٧٣]، وأنس [رقم ٢٨٤٩، ٢٨٥٨، ٢٩٥١، ٣٠٦٣، ٣١٤٣، ٣١٨١، ٣٢٦٧].

٤٤٦١- **ضعيف**: أخرجه ابن أبي شيبة [٢٤٣٤٥]، من طريق عبيد اللَّه بن سعيد عن الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به...

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط مسلم، لكن أعله أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ١٥٠٤]، وقال: «هذا خطأ، أخطأ فيه عبيد، قال: عن منصور، وإنما هو عن حماد - يعني ابن أبي سليمان- وكانوا أربعة إخوة: يحيى -يعني القطان- وعبيد، ومحمد، وعنبسة، وعنبسة أصغرهم؛ والصحيح: ما حدّثنا به قبيصة عن الثوري عن حماد عن إبراهيم قال: أهدى لعائشة ضباب...).

يعني مرسلاً، وهو كما قال، وهكذا رواه أصحاب الثوري عنه على هذا الوجه المرسل: منهم: =

عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: أهْدِيَ لرسول اللَّه ﷺ ضبٌّ فلم يأكل منه، فقلت: يا رسول اللَّه، ألا أطعمه السُّؤَّال؟ قال: «**لا أُطْعِمُ السُّؤَّالَ إلا مَا آكُلُ مِنْهُ**».

= ١- ابن مهدى عند الطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٤٤١].

٢- وكيع بن الجراح عند الطبرى أيضًا [رقم ٤٤٣].

٣- وأبو أحمد الزبيرى عند البيهقى فى «سننه» [١٩٢١١].

٤- ويحيى القطان: عند مسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١١١] -وعنده فيه غلط ووهم- وغيرهم كلهم رووه عن الثورى فقالوا: عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم عن عائشة به نحوه، وليس قولهم فيه: (عن إبراهيم عن عائشة) مخالفًا لرواية قبيصة الماضية: (عن إبراهيم قال: أهدى لعائشة ضباب...)؛ لأن إبراهيم لم يسمع من عائشة كما جزم به أبو حاتم الرازى وغيره، فتستوى بهذا رواية الجماعة مع رواية قبيصة فى عموم الإرسال، وقد توبع الثورى على هذا الوجه:

١- تابعه مسعر بن كدام مقرونًا معه فى سنده عند الطبرى فى «تهذيبه» [٥/ رقم ٤٤٣]، بإسناد صالح إليه؛ وهو عند الخطيب فى «تاريخه» [١٢/ ٣١٨]، من طريق آخر ضعيف إليه به بلفظ: (كان النبى ﷺ يكره أن يأكل الضب).

٢- وكذا تابعه شعبة على نحوه... عند الطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٤٤٢]، وأحمد فى «العلل» [٣/ ٤٣/ رواية عبد اللَّه]، وقال عقبه عند أحمد: «ليس يذكر هذا عن إبراهيم أحد غير حماد» يعنى ابن أبى سليمان.

٣- وأبو حنيفة: كما ذكره الجصاص فى «أحكام القرآن» [٤/ ١٨٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٦٧]، كلهم رووه عن حماد عن إبراهيم عن عائشة به...

وجاء حماد بن سلمة وخالف الكل، ورواه عن حماد فجوده وسلك فيه الجادة، فقال: عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: (أتى رسول اللَّه ﷺ بضب فلم يأكله ولم ينه عنه)، قلتُ: يا رسول اللَّه: أفلا نطعمه المساكين؟! قال: لا تطعموهم مما لا تأكلون).

هكذا أخرجه أحمد [٦/ ١٠٥] -واللفظ له- و[٦/ ١٢٣، ١٤٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥١١٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٢١٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٠١]، وابن راهويه [١٧٥٨]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٤٣٩، ٤٤٠]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به... =

٤٤٦٢- حَدَّثَنَا أبو بكر، حدّثنا عبيد بن سعيد، حدّثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن النبى ﷺ نهى عَن الدباء والمزفت.

= قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن حماد بن [أبى] سليمان إلا حماد بن سلمة وسفيان الثورى».

قلتُ: بل خالفه الثورى ولم يوافقه كما مضى، فإن صح كلام الطبرانى، فلعله اختلف فى سنده على الثورى على وجه آخر غير محفوظ مثل الذى عند المؤلف هنا، والثابت عن الثورى هو ما رواه عنه الجماعة كما مضى، وحماد بن سلمة وإن كان شيخ الإسلام؛ إلا أن حفظه قد تغير بآخرة، وليس هو فى قوة الثورى ولا شعبة ولا مسعر، ويَرْجُح على مثل أبى حنيفة وأضرابه، فقول هؤلاء عن حماد هو الصواب. وقد عرفت أنه منقطع؛ لكون إبراهيم لم يسمع من عائشة كما جزم به أبو حاتم الرازى وغيره.

فعلة الحديث هى الانقطاع، وأرجو أن يكون الهيثمى قد فطن لهذا، كما يفهم من قوله فى «المجمع» [٣/ ٢٩٠]: «رواه الطبرانى فى «الأوسط» ورجاله موثقون» وقال فى موضع آخر [٤/ ٥١]: «رواه أحمد وأبو يعلى ورجالهما رجال الصحيح» وفى الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة دون هذا السياق جميعًا، وقد تكلمنا عليها فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» واللَّه المستعان.

٤٤٦٢- صحيح: أخرجه البخارى [٥٢٧٣]، ومسلم [١٩٩٥]، والنسائى [٥٦٢٦]، وأحمد [٦/ ١١٥، ١٣٣، ١٧٢، ٢٠٣، ٢٧٨]، والطيالسى [١٣٧٦]، وابن أبى شيبة [٢٣٧٩٠]، و[٢٣٨٠٦]، وابن راهويه [١٥٤٣]، وابن الجعد [٨٧٨]، وأبو عوانة [رقم ٦٤٧٩، ٦٤٨٠، ٦٤٨١، ٦٤٨٢، ٦٤٨٣، ٦٤٨٤، ٦٤٨٥]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٣١]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٨٤]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٤/ ١٥]، والخطيب فى «تاريخه» [١/ ٣٠٥]، و[٣/ ٩٤]، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [٣/ ٢٦-٢٧]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به.. وزاد أبو نعيم: (والحنتم) وهى رواية لأحمد والمؤلف [برقم ٤٥٥٧]، وابن أبى شيبة؛ وهو عند البخارى وابن راهويه ورواية لأحمد ومسلم فى سياق أتم، وفيه قول عائشة: (نهانا أهل البيت أن ننتبذ فى الدباء والمزفت).

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة -رضى اللَّه عنها- به...

٤٤٦٣- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا ابن إدريس، عن الأعمش، عن الحكم، عن عروة، عن عائشة، قالت: جاءها سائلٌ، فأمرت له عائشة بشىء، فلما جاء الخادم دعتها فنظرت، فقال لها رسول اللّه ﷺ: «**أَوَ مَا يَخْرُجُ شَىْءٌ إِلا بِعِلْمِكِ؟**» قالت: إنى لأعلم، قال: «**لا تُحْصِى فَيُحْصِىَ اللَّهُ عَلَيْكِ**».

٤٤٦٣- **قوى**: أخرجه أحمد [٦/ ٧٠]، وابن حبان [٣٣٦٥]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٣٧]، وعبد اللّه بن أحمد فى «زوائد المسند» [٦/ ٧٠]، وغيرهم من طريقين عن ابن إدريس عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عروة بن الزبير عن عائشة بن نحوه . . . .

قلتُ: هذا إسناد صحيح لولا عنعنة الأعمش، رجاله كلهم رجال الشيخين، لكن توبع عليه الحكم عن عروة: تابعه عبد الرحمن بن أبى الزناد على المرفوع منه فقط: عند أحمد [٦ / ١٠٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٧٤-٢٧٥]، من طريقين عن عبد الرحمن به . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن إن شاء اللّه؛ وابن أبى الزناد وإن تكلم فيه جماعة إلا أنه كان أثبت الناس فى هشام ابن عروة كما قاله ابن معين، ونقله عنه ابن شاهين فى «الثقات» [ص ١٤٧]، وأخرجه عنه الخطيب فى «تاريخه» [١٠/ ٢٢٨]، بسند صحيح إليه.

وللحديث نحو سياق المؤلف: طريق أخرى عن عائشة به . . . يرويه جماعة عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد المصرى عن سعيد بن أبى هلال عن أمية بن هند عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف عن عائشة به . . . .

أخرجه النسائى [٢٥٤٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٤٣٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٢/ ٩]، من طريق الليث به . . . . .

قلتُ: وهذا إسناد صالح إن شاء اللّه؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى (أمية بن هند) فهو حجازى صالح الحديث؛ روى عنه سعيد بن أبى هلال، وعبد اللّه بن عيسى بن أبى ليلى، كما ذكره البخارى وغيره فى ترجمته، وروى عنه أيضًا: عمرو بن الحارث المصرى كما ذكره أبو نعيم فى «المعرفة» [عقب رقم ٤٦٥٠]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» وصحح له الحاكم فى «المستدرك» لكنه كان مقلاً من الرواية؛ فلذلك لم يعرفه ابن معين، وهو من رجال «التهذيب»، وقول الحافظ عنه بـ«التقريب»: «مقبول»، فهو حسبما ظهر له، والرجل عندى صدوق لا أعلم له حديثًا منكرًا. =

٤٤٦٤- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا أبو معاوية، عن حجاجٍ، عن عطاءٍ، أن النبي ﷺ كان إذا رمى الجمرة وذبح وحلق فقد حل له كل شيءٍ إلا النساء.

٤٤٦٥- حَدَّثَنَا أبو بكرٍ، حدّثنا أبو معاوية، عن حجاجٍ، عن أبي بكر بن عبد اللَّه بن أبي الجهم، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي، بمثله.

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة... ولكن نحو المرفوع منه فقط، وفي بعضها زيادة، وقد استوفينا الكلام عليها في مكان آخر. واللَّه المستعان..

٤٤٦٤- **منكر بهذا التمام**: أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٣/ ٦٣]، وعنه المؤلف به...

قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٢٦١]: «رواه أبو يعلى وفيه الحجاج بن أرطأة وفيه كلام، وهو مرسل».

قلتُ: الحجاج ضعيف الحفظ، مضطرب الحديث، وقد اضطرب في سند هذا الحديث ومتنه على ألوان، قد أشبعنا الكلام عليها في «غرس الأشجار». ومنها هذا الحديث الآتي بعد هذا. وقد رأيت ابن أبي شيبة قد أخرج هذا الحديث المرسل أيضًا في مصنفه [١٣٨٠٥]، من الطريق الماضي... إلا أنه قال: (عن عطاء أن النبي ﷺ قال: ....) وذكره، ومثله عند ابن راهويه [٩٩٦]، هكذا بدل: (أن النبي ﷺ كان...).

وهو مرسل على كل حال، وعطاء هو ابن أبي رباح، ومُرْسَلُه هذا منكر بهذا التمام، والثابت في هذا الباب: إنما هو بدون ذكْر (الحلق) و(الذبح) فيه، فانظر الآتي...

٤٤٦٥- **منكر بهذا التمام**: أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢/ ٢٧٦]، وابن راهويه [٩٩٧]، من طريق أبي معاوية الضرير عن الحجاج بن أرطأة عن أبي بكر بن عبد اللَّه بن أبي الجهم عن عمرة عن عائشة به مرفوعًا: (إذا رمى وحلق وذبح فقد حل له كل شيء إلا النساء)..

قلتُ: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الحجاج، وقد اضطرب في تسمية شيخه على ألوان، كما أشار إليه الحافظ في «الدراية» [٢/ ٢٦-٢٧]، فتارة يجعله عن (أبي بكر بن عبد اللَّه بن أبي الجهم) كما هنا؛ وتارة يجعله عن (أبي بكر ابن عمرو بن حزم)، كما عند الدارقطني والبيهقي والطحاوي وابن راهويه وجماعة، وتارة ثالثة: يجعله عن (الزهري عن عمرة عن عائشة)، كما عند أبي داود [١٩٧٨]، والطحاوي، والدارقطني، والطبري في «تفسيره» [٤/ ٢٢٥-٢٢٦ / طبعة الرسالة]، وغيرهم. =

٤٤٦٦- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامى، حدّثنا حمادٌ، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، قال: سألت عائشة عن الأوعية التى نهى عنها رسول اللّه ﷺ، فقالت: القرع والمزفت: وهى جرارٌ خضرٌ مزفتةٌ، يجاء بها من مصر.

٤٤٦٧- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حمادٌ، عن الأعمش، عن أبى الضحى،

= وكما اضطرب فى سنده، اضطراب على متنه أيضًا، وهذا كله من تخليطه كما جزم به البيهقى فى «سننه» [٥/ ١٣٦]، وبه أعله جماعة، ونازع فى هذا الإمام أحمد شاكر فى تعليقه على «تفسير الطبرى» [٤/ ٢٢٦/ طبعة الرسالة]، ولم يفعل شيئًا -يرحمه اللّه- وهو كان حسن القول فى ابن أرطأة، وماذا يجديه حسن ذلك القول، وهو الضعيف أبدًا لسوء حفظه مع اضطراب عجيب فى الأسانيد والمتون، وكان يدلس أيضًا؟! ومن حاول تمشية حاله يتسع عليه الخرق جدًا، وقد استوفينا تخريج تلك الطرق الماضية فى كتابنا «غرس الأشجار» والمحفوظ عنه ﷺ من قوله وفعله: هو أن الحاج يحل له برمى جمرة العقبة: كل محظور من محظورات الإحرام إلا وطء النساء فقط، وهذا ما دل عليه لفظ حديث الحجاج عن الزهرى عن عمرة عن عائشة به . . . . عند أبى داود [١٩٧٨]، وثبت معناه فى رواية ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به عند مسلم [١١٨٩]، وجماعة كثيرة.

وبمعناه أيضًا رواه القاسم عن عائشة عن الشيخين، وفى الباب عن جماعة من الصحابة قد خرجنا أحاديثهم فى كتابنا «غرس الأشجار» ومنهم ابن عباس، وقد مضى حديثه [برقم ٢٦٩]، والحاصل: أن الحديث صحيح دون ذكر الذبح والحلق فيه،.

٤٤٦٦- صحيح: مضى الكلام عليه آنفًا [برقم ٤٤٦٢]، ولكن دون تلك الزيادة فى آخره: (وهى جرار خضر . . . إلخ) وهو بها عند ابن أبى شيبة [٢٣٧٩٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٢٤].

٤٤٦٧- صحيح: أخرجه البخارى [٤٤٧، ٢١١٣، ٤٢٦٦، ٤٢٦٧، ٤٢٦٩]، ومسلم [١٥٨٠]، وأبو داود [٣٤٩٠]، وابن ماجه [٣٣٨٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٠٥٥]، وأحمد [٦/ ٤٦، ١٠٠، ١٩٠]، والدارمى [٢٥٦٩]، وابن حبان [٤٩٤٣]، والطيالسى [١٤٠٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٠٨٢٣] والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٩٩]، وابن راهويه [١٤٤٥]، وابن الجارود [٥٧٦]، وأبو عوانة [رقم ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥، ٤٣٤٦]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة قالت: =

عن مسروق، أن عائشة، قالت: لما نزلت سورة البقرة نهى رسول اللَّه ﷺ عن الخمر والربا.

٤٤٦٨- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن داود بن أبي هند، عن عزرة، عن حميد ابن عبد الرحمن، عن سعد بن هشام، عن عائشة، أنها قالت: كان على بابي سترٌ فيه تماثيل، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أَلْقُوا هَذَا فَإِنَّهُ يُذَكِّرُنِي الدُّنْيَا**»، قالت: وكان لنا قطيفةٌ فيها حريرٌ.

= (لما نزلت الآيات من سورة البقرة في الربا، خرج النبي ﷺ إلى المسجد فقرأهن على الناس، ثم حرم تجارة الخمر) لفظ البخاري في الموضع الأول؛ ونحوه عند الجميع؛ وليست كلمة: (الربا) عند أبي داود ومن طريقه البيهقي، ولا الطيالسي والطحاوي وابن راهويه، وهي رواية للبخاري وأحمد.

قلتُ: وقد توبع عليه الأعمش: تابعه منصور بن المعتمر على نحو السياق الماضي عند البخاري [١٩٧٨، ٤٢٦٨، ٤٢٦٩]، ومسلم [١٥٨٠]، والنسائي [٤٦٦٥]، وأحمد [٦/ ١٢٧، ١٨٦، ١٩٠، ٢٧٨]، والدارمي [٢٥٧٠]، وعبد الرزاق [١٠٠٤٥، ١٤٦٧٤، ١٤٨٥٢]، وابن أبي شيبة [٢١٦١٧]، وابن راهويه [١٤٤٤]، والطحاوي [٤/ ٩٩]، وأبي عوانة [رقم ٤٣٤٣، ٤٣٤٥]، وجماعة.

٤٤٦٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢١٠٧]، والترمذي [٢٤٣٨]، والنسائي [٥٣٥٣]، وأحمد [٢/ ٤٩، ٢٤١]، وابن حبان [٦٧٢]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٦١٠٠]، والحسين بن حرب في «زوائده على زهد ابن المبارك» [٤٠٠، ٤٠١]، وهناد في «الزهد» [رقم ٧٤٥]، وأبو نعيم في «الأربعين على مذهب الصوفية» [١٠]، وغيرهم من طرق عن داود بن أبي هند عن عزرة بن عبد الرحمن عن حميد بن عبد الرحمن عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: (كان لنا ستر فيه تمثال طائر، وكان الداخل إذا دخل استقبله، فقال لي رسول اللَّه ﷺ: حوّلي هذا فإني كلما دخلت فرأيته ذكرت الدنيا، قالت: وكانت لنا قطيفة كنا نقول: علمها حرير؛ فكنا نلبسها، فلم يأمرنا رسول اللَّه ﷺ بقطعه) هذا لفظ مسلم؛ ونحوه عند الجميع، وليس ذكْر عدم القطع عن الترمذي وأحمد وهناد والبيهقي، وقول عائشة كله في آخره ليس عند أبي نعيم وحده.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن راهويه [١٣٢١]، نحو سياق مسلم، وقد تصحف (عزرة) في سند البيهقي إلى (عروة). =

٤٤٦٩ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حمادٌ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن القاسم بن حمد، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ قال: «**أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ**».

٤٤٧٠ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن عائشة، أن النجاشى أهدى إلى رسول اللّه ﷺ هديةً فيها خاتمٌ من ذهب، فيه فصٌّ حبشىٌّ، فأخذه رسول اللّه ﷺ بعودٍ فدفعه إلى أمامة كالمعرض عنها، فقال: «**تَحَلَّىْ بِهَذَا**».

= وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وقد رأيت ابن المبارك قد رواه فى «زهده» [رقم ٣٩٩]، عن الثورى عن داود بن أبى هند عن عزرة به معضلاً، ليس فيه (حميد) ولا (سعد بن هشام) ولا (عائشة) وأخشى أن يكون هؤلاء قد سقطوا من السند، فإن لم يكن، فالمحفوظ هو الأول؛ والقول قول من جوده وأقام إسناده، وهم جماعة أثبات كبار؛ منهم ابن علية وإسحاق الأزرق ويزيد بن زريع، وعبد الأعلى النرسى -وشك فيه عند ابن راهويه- وأبو معاوية الضرير وحماد بن سلمة وابن أبى عدى وغيرهم. كلهم رووه عن داود بن أبى هند بإسناده به موصولاً. وهذا أصح.

٤٤٦٩- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٩].

٤٤٧٠- حسن: أخرجه أبو داود [٤٢٣٥]، وابن ماجه [٣٦٤٤]، وأحمد [٦/ ١١٩]، وابن أبى شيبة [٢٥١٤٠]، والبيهقى فى «سننه» [٧٣٥٠]، وابن راهويه [٩١٣]، وابن سعد [٨/ ٤٠، ٢٣٣]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [عقب رقم ٥٧٧٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد عن أبيه عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن عائشة به نحوه . . .

قلتُ: وهذا إسناد حسن؛ وقد صرح ابن إسحاق بالسماع عند أبى داود ومن طريقه البيهقى؛ فزال ما يُخْشَى من تدليسه.

● **تنبيه**: قد سقط فى الإسناد قوله: (عن أبيه) بين يحيى بن عباد وعائشة، وهو مثبت فى الطبعة العلمية [٤/ ٨٦] بين معقوفتين. ونبه المعلق عليه بالهامش: (إلا أن تلك الجملة: (عن أبيه) قد سقطت من الأصول)، ولم يفطن حسين الأسد فى طبعته [٧/ ٤٤٥]، إلى هذا، فأعل الإسناد بالانقطاع. =

٤٤٧١- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن علىّ بن زيد، عن أم محمد، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ أهديتْ إليه هديةٌ فيها قلادة جزعٍ، فقالَ: «**لأَدْفَعَنَّهَا إِلَى أَحَبِّ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَيَّ**»، فقالت النساء: ذهبت بها بنت أبى قحافة، فدعا رسول اللَّه ﷺ أمامة بنت زينب فأعلقها فى عنقها.

٤٤٧٢- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن علىّ بن زيدٍ، عن أبى عثمان النهدى،

٤٤٧١- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه أحمد [٦/ ٢٦١]، و[٦/ ١٠١]، وابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٥٧٧]، وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان عن أم محمد عن عائشة به نحوه...

قلتُ: هكذا رواه حماد بن سلمة، وخالفه حماد بن زيد، فرواه عن علىّ بن زيد به نحوه مرسلاً، لم يذكر فيه (أم محمد) ولا: (عائشة) هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٤٠، ٢٣٣]، بإسناد صحيح إليه.

وحماد بن زيد وإن كان أثبت من حماد بن سلمة مطلقًا إلا أن أبن سلمة أثبت فى علىّ بن زيد، بل كان أعلم الناس بحديثه كما قاله أبو حاتم الرازى فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٣/ ١٤١]، وقد يكون علىّ بن زيد قد اضطرب فى إسناده على عادته، فقد كان ضعيف الحفظ مختلطًا، وله مناكير لا تطاق، وقد تركه جماعة أيضًا، وهو آفة هذا الإسناد.

و(أم محمد) فى الطريق الأول: امرأة مجهولة الصفة، وهى امرأة والد علىّ بن زيد، وليست بأمه، ولها ترجمة فى «التهذيب وذيوله»، والحديث محفوظ عن عائشة بالسياق السابق فى الحديث قبله. واللَّه المستعان.

وقد رأيت الهيثمى قد حسن سنده فى «المجمع» [٩/ ٢٥٤]، وهذا بناء على كونه كان حسن الرأى فى ابن جدعان، وقد خالفه صاحبه «الشهاب» البوصيرى فى «الإتحاف» [٧/ ٩٤]، فقال: «رواه أبو يعلى الموصلى وأحمد بن حنبل بسند ضعيف؛ لضعف علىّ بن زيد بن جدعان» وهو كما قال.

٤٤٧٢- **ضعيف**: أخرجه ابن ماجه [٣٨٢٠]، وأحمد [٦/ ١٢٩، ١٤٥، ١٨٨، ٢٣٩]، والطيالسى [١٥٣٣]، ومن طريقه البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٩٩٢]، وابن راهويه [١٣٣٦]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٤٠١]، وابن عمشليق فى «جزئه» [رقم ٧]، =

عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، كان يقول: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا، وَإِذَا أَسَاؤُوا اسْتَغْفَرُوا**».

= والخطيب فى «تاريخه» [٩/ ٢٣٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٦٢/ ٣-٤]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان عن أبى عثمان النهدى عن عائشة به . . .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ٢٤٧]: «هذا إسناد فيه علىّ بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، . . .» .

قلتُ: وبه أعله المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٤١٥/ طبعة مكتبة الشافعى]، لكنه تردد فى فيضه [٢/ ١٠٦]، وقال هناك: «فيه علىّ بن زيد بن جدعان مختلف فيه» فكأنه تبع العراقى فى ذلك؛ فقد قال مثل تلك المقالة فى المغنى [١/ ٢٦٦]، وليس الاختلاف فى شأن ابن جدعان بقاض على سوء حفظه واضطرابه ونكارة حديثه وغير ذلك مما تركه بعض النقاد لأجله، وكان قد اختلط أيضًا، ومن أحسن القول فيه فلم يخبر حاله أو مراده: أنه صدوق اللهجة، وقد وقفت له على مناكير لا تطاق، انظر بعضها فى ترجمته من كامل ابن عدى [٥/ ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠]، وهو آفة هذا الحديث.

فإن قيل: قد توبع عليه ابن جدعان؛ تابعه ثابت البنانى عن أبى عثمان النهدى عن عائشة به . . . مثله، أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٩٩٦]، قال: أخبرنا أبو نصر ابن قتادة من أصل كتابه، أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسن السراج، أخبرنا الحسن [بالأصل: (الحسين) وهو تصحيف] بن المثنى البصرى، أخبرنا عفان أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت به.

قلتُ: لا أدرى أيش هذا الخطأ الفاحش! فإن رجاله دون حماد كلهم أهل صدق معروفون، فأخشى أن يكون (ثابت) وقع سهوًا من تصرف الناسخ، وإلا فهو وهمٌ ممن دون عفان بن مسلم، وأراه من الحسن بن المثنى، وهو ابن معاذ بن معاذ العنبرى البصرى المترجم فى «الجرح والتعديل» [٣/ ٣٩]، وفيه قول ابن أبى حاتم: «كتب إلىَّ ببعض حديثه» وترجمه الذهبى فى «سير النبلاء» [١٣/ ٥٢٦]، وقال: «من نبلاء الثقات» ولعله كما قال، لكنه ليس بحيث يقبل منه مخالفة الإمام أحمد، فقد رواه فى «مسنده» [٦/ ١٢٩]، قال: ثنا عفان قال: ثنا حماد بن سلمة قال: ثنا علىّ بن زيد عن أبى عثمان النهدى عن عائشة به . . .

وهذا هو المحفوظ عن عفان؛ وتابعه عليه يزيد بن هارون وسليمان بن حرب وابن مهدى وأبو سلمة التبوذكى وأبو داود الطيالسى وعبد الصمد بن عبد الوارث وروح بن عبادة وغيرهم، كلهم عن حماد بن سلمة عن علىّ بن زيد بن جدعان بإسناده به . . . والله المستعان.

٤٤٧٣- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن جبر بن حبيب، وسعيد الجريري، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ علمها أن تقول: «اللَّهُمَّ أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّه، عَاجِلِه وآجِله، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّه، عَاجِلِه وآجِله، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ مَا سَأَلَكَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ مَا اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ تَقْضِيهِ لِي بِخَيْرٍ».

٤٤٧٣- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٨٤٦]، وأحمد [٦/ ١٣٣، ١٤٦]، والطيالسي [١٥٦٩]، وابن أبي شيبة [٢٩٣٤٥]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٣٤٧]، والحاكم [١/ ٧٠٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٤/ ١١٢-١١٣]، والطحاوي في «المشكل» [١٥/ ١٢٢]، و [١٥/ ١٢٣]، وغيرهم من طريقين عن جبر بن حبيب [وقُرِنَ معه سعيد الجريري عند المؤلف والطبراني]، عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة به . . . نحوه . . .

وزاد الحاكم وابن راهويه وابن عساكر والطحاوي وأحمد في رواية لهما في أوله: (عن عائشة: أن أبا بكر دخل على رسول اللَّه ﷺ فأراد أن يكلمه وعائشة تصلي؛ فقال لها رسول اللَّه ﷺ: عليك بالكوامل، أو كلمة نحوها؛ فلما انصرفت عائشة سألته عن ذلك. فقال لها قولي: (اللَّهم إني أسألك من الخير كله . . . . إلخ) لفظ أحمد؛ وعندهم في آخره: (وأسألك ما قضيت لي من أمر أن تجعل عاقبته رشدًا).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح ثابت؛ أما قول البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ٢٥٠]: «هذا إسناد فيه مقال، أم كلثوم هذه لم أر من تكلم فيها، وعدَّها جماعة في الصحابة، وفيه نظر؛ لأنها ولدت بعيد موت أبي بكر؛ وباقي رجال الإسناد ثقات . . .».

كذا قال، وأصاب في توقفه في صحبة أم كلثوم بنت أبي بكر، غير أنه لم يصب في توقفه بشأن حالها؛ لأنها امرأة جليلة معروفة، وهي زوج طلحة بن عبيد اللَّه -أحد المبشَّرين- وأم أولاده: (عائشة وزكريا ويوسف بني طلحة).

كما ذكره ابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٤٦٢]، وروى عنها جماعة من «الثقات» الكبار؛ على رأسهم الصحابي الجليل: (جابر بن عبد اللَّه الأنصاري) =

. . . . . .

= وليس هذا فحسب، بل واحتج مسلم بها فى «صحيحه» أيضًا، أفمثل تلك المرأة الفاضلة يتوقف البوصيرى فى تصحيح حديثها؟! بل ويعله بها! ولو أنه نظر فى ترجمتها من كتاب صاحبه ابن حجر المسمى بـ «تقريب التهذيب» لوجده قد قال عنها: «ثقة».

والراوى عنها (جبر بن حبيب) ثقة أيضًا. وهو من رجال «التهذيب» وقد رواه عنه شعبة وحماد ابن سلمة:

١- أما شعبة: فقد رواه عنه النضر بن شميل فقال: (أخبرنا شعبة أخبرنا جبر بن حبيب قال: سمعت أم كلثوم بنت علىّ، تحدث عن عائشة...)، فجعل شيخ جبر فيه: (أم كلثوم بنت علىّ ابن أبى طالب) بدل: (أم كلثوم بنت أبى بكر).

هكذا أخرجه ابن راهويه [١١٦٥]، والطحاوى فى «المشكل» [١٥/ ١٢٢]، وهذا غلط، فقد رواه أبو داود الطيالسى وبقية بن الوليد وغندر وآدم بن أبى إياس وغيرهم كلهم عن شعبة به على الوجه الأول: (عن أم كلثوم بنت أبى بكر) وهذا هو المحفوظ عن شعبة، اللّهم إلا أن بقية ابن الوليد قد قال فى روايته عن شعبة -وهى عند الطحاوى-: (عن فاطمة ابنة أبى بكر) هكذا سماها (فاطمة) وأراه هو اسم (أم كلثوم بنت أبى بكر) وإن لم أجد من سماها بدون كنيتها، فهى هى..

٢- وأما حماد بن سلمة: فرواه عنه بعضهم بإسناده به... إلا أنه قرن (سعيدًا الجريرى) فى سنده مع (جبر ابن حبيب) كما عند المؤلف والطبرانى.

وسعيد الجريرى ثقة مشهور، لكنه كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين، غير أن سماع حماد بن سلمة منه كان قديمًا قبل اختلاطه، كما نص عليه العجلى فى ترجمة الجريرى من «كتابه» [١/ ٣٩٤]، وقد رواه بعضهم عن حماد عن الجريرى وحده عن أم كلثوم عن عائشة به... كما عند ابن حبان [٨٦٩]، ورواه آخرون عنه فقالوا: عن حماد عن جبر بن حبيب وحده عن أم كلثوم عن عائشة به... كما عند ابن ماجه وأحمد فى الموضع الأول وابن أبى شيبة وغيرهم.

وقد رأيت مهدى بن ميمون قد روى هذا الحديث عن سعيد الجريرى فقال: عن جبر بن حبيب عن أم كلثوم عن عائشة به نحوه... إلا أنه قال فى أوله: (عن عائشة قالت: دخل على النبى ﷺ وأنا أصلى، وله حاجة فأبطأت عليه، قال: يا عائشة: عليك بجمل الدعاء وجوامعه، فلما انصرفت، قلتُ: يا رسول اللّه، وما جمل الدعاء وجوامعه؟! قال: قولى: اللّهم إنى أسألك من الخير... إلخ). =

٤٤٧٤- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَمِنَ

= هكذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٦٣٩]، ومهدي ثقة مشهور، لكن لا يعرف سماعه من الجريري قبل الاختلاط أم بعده وقد خالفه حماد بن سلمة كما مضى، فرواه تارة عن سعيد الجريري عن أم كلثوم. . . ، ولم يذكر بينهما واسطة، وتارة رواه عن الجريري وقرن معه جبر بن حبيب كلاهما عن أم كلثوم به. . .

فأخشى أن يكون مهدي بن ميمون قد روا عن سعيد الجريري وجبر بن حبيب كلاهما عن أم كلثوم به. . . مثل حماد في روايته عند المؤلف والطبراني؛ فتحرفت (واو العطف) بين سعيد وجبر عند البخاري إلى (عن)، هذا محتمل، فإن لم يكن؛ فجائز أن يكون الجريري قد سمع الحديث أولاً من جبر بن حبيب عن أم كلثوم. . . ثم قابل أم كلثوم فسمعه منها بلا واسطة؛ فيكون من المزيد، وهذا أيضًا في دائرة الاحتمال؛ وإنما الذي لا يُحتَمل أصلاً، أن يأتي عمرو بن عيسى أبو نعامة البصري ويخالف الجميع في سنده عن جبر، فيرويه عن جبر بن حبيب فيقول: عن القاسم عن عائشة به نحوه. . . . فيسقط منه (أم كلثوم بنت أبي بكر)، ويجعل مكانها: (القاسم بن محمد) ابن أخيها.

هكذا أخرجه الطحاوي في «المشكل» [١٥/ ١٢٤]، بإسناد صحيح إليه، وهذا خطأ من أبي نعامة لا يتابع عليه، وهو وإن وثقه جماعة، إلا أن أحمد قد قال عنه: (اختلط قبل موته) وقال ابن سعد: (كان ضعيفًا) فلعل هذا من ذاك، وقد خالفه شعبة -وحسبك به- وحماد بن سلمة وغيرهما، كلهم رووه عن جبر بن حبيب عن أم كلثوم بنت أبي بكر -خالة القاسم- عن عائشة به. . .

وهو المحفوظ بلا تردد، والحديث صحح سنده الحاكم، وأقره النووي في «الأذكار» [رقم ١٠٣٣]، والعراقي في «المغني» [١/ ٢٦٩]، وحسنه السيوطي في «الجامع الصغير» [رقم ٥٥٠٦]، وتابعه المناوي في كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٢٧١/ طبعة مكتبة الشافعي]، ولبعض فقراته شواهد أيضًا. واللَّه المستعان.

٤٤٧٤- صحيح: أخرجه البخاري [٦٠٠٧]، و[٦٠١٤، ٦٠١٦]، ومسلم [٥٨٩]، والترمذي [٣٤٩٥]، والنسائي [٦١، ٣٣٣، ٥٤٦٦، ٥٤٧٧]، وابن ماجه [٣٨٣٨]، وأحمد =

الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ، وَالْمَغْرَمِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى، وَالْفَقْرِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِى مِنَ الْخَطَايَا بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِى وَبَيْنَ خَطَايَاىَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

٤٤٧٥- حدّثنا إبراهيم، حدّثنا حماد، عن داود بن أبى هند، عن الشعبى، عن مسروق، أن عائشة قالت للسائب ثلاث خصال لتدعهن أو لأناجزنك! قال: وما هى؟ قالت: إياك والسجع! لا تسجع، فإن النبى ﷺ وأصحابه لا يسجعون، وإذا أتيت قومًا

= [٦/ ٥٧، ٢٠٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم ٩٢٩٣]، وابن أبى شيبة [٢٩٢٠٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٩٣٢]، وفى «إثبات عاب القبر» [رقم ١٨٠]، وابن راهويه [٧٨٩]، وعبد الرزاق [١٩٦٣١]، وعنه عبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٩٢]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤/ ١٠٥]، و[٤٨/ ٩٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٢٥٣]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٣١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٤٧١]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٣٠١، ٣٠٢]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٥٨٩]، والكلاباذى فى «مفتاح المعانى» [رقم ١٨٤]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٢٠٥]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند ابن أبى شيبة وغيره ورواية للنسائى ببعض فقراته فقط، وزاد البخارى ومسلم والجميع: (ونق قلبى من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس) وهو رواية لابن عساكر.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال.

٤٤٧٥- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٥٤]، من طريق عبيد اللّه بن عائشة عن حماد ابن سلمة عن داود بن أبى هند عن عامر الشعبى عن مسروق عن عائشة به . . . .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد اختلف فى سنده على ابن أبى هند على ألوان؛ فرواه عنه حماد بن سلمة على الوجه الماضى، وخالفه أبو معاوية الضرير، فرواه عن داود فقال: عن الشعبى عن ابن أبى السائب قاضى المدينة به نحوه دون قوله: (ولا تمل الناس من كتاب اللّه) فأسقط منه (مسروقًا) وأبدله بـ(ابن أبى السائب) هكذا أخرجه ابن حبان [٩٧٨]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ٢٠٥٠]. =

يتحدثون فلا تقطعن حديثهم، ولا تملَّ الناس من كتاب اللَّه، ولا تحدِّث في الجمعة إلا مرة فإن أبيت فمرتين.

= واختلف على أبي معاوية في اسم شيخ الشعبي، فرواه عنه عثمان بن أبي شيبة وعليّ بن ميمون الرقي وأحمد بن سنان على الوجه الماضي، وخالفه الحسن بن محمد بن الصباح، فرواه عنه فقال: عن داود عن الشعبي عن أبي السائب قاضي المدينة عن عائشة به . . . ، فسماه (أبا السائب) بدل: (ابن أبي السائب) هكذا ذكره أبو حاتم كما في «العلل» [رقم ٢٢٣٤].

وتوبع أبو معاوية على هذا اللون الثاني، تابعه محمد بن فضيل عن داود عن الشعبي عن أبي السائب عن عائشة نحوه به . . . دون قوله: (ولا تمل الناس من كتاب اللَّه) هكذا أخرجه ابن فضيل في «الدعاء» [رقم ٤١].

وخالفهم الثقات الأثبات من أصحاب داود بن أبي هند، فرووه عنه عن الشعبي قال: (قالت عائشة لابن أبي السائب . . .) وبعضهم قال: (عن الشعبي: أن عائشة قالت لابن أبي السائب . . .) وساقوا الحديث به نحوه . . . بعضهم مختصراً، وبعضهم بسياق أتم، ولم يذكروا فيه واسطة بين الشعبي وعائشة، ومن هؤلاء:

١- ابن علية عند أحمد [٦/ ٢١٧]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [١/ ١٣].

٢- ووهيب بن خالد: عند ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٢٠٥٠].

٣- وابن عيينة عند ابن أبي شيبة [٢٩١٦٤].

٤- وعبد الأعلى النرسي عند ابن راهويه [رقم ١٦٣٤].

وهذا هو المحفوظ عن داود بن أبي هند، وبه جزم أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٠٥٠، ٢٢٣٤]، وقال في الموضع الثاني: «إنما هو عن الشعبي عن عائشة مرسلاً» وقال الدارقطني في «علله» [١٣/ ٤٥٠-٤٥١]، بعد أن ساق طرفًا من الاختلاف الماضي في سنده: «والصحيح عن الشعبي عن عائشة».

وهو كما قالا، والشعبي عن عائشة مرسل، كما جزم به ابن معين وأبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم [ص ١٥٩-١٦٠]، وكذا قاله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» [ص ١١١]، وهذا هو علة الإسناد التي لم يفطن لها العراقي في «المغني» [١/ ٢٥]، فعزا الحديث إلى أحمد والمؤلف وزاد: «وابن السني، وأبي نعيم في «الرياضة» من حديث عائشة بإسناد صحيح» وما أدري كيف وقع له ذلك؟! فإن سند أحمد يُعِلُّ إسناد المؤلف هنا، كفانا اللَّه شر الغفلة!

٤٤٧٦- **حَدَّثَنَا** إبراهيم، حدّثنا حماد، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب، أن عائشة، قالت: أتيت النبى ﷺ بخزيرة قد طبختها له، فقلت لسودة والنبى ﷺ بينى وبينها: كلى، فأبت، فقلت: لتأكلن، أو لألطخن وجهك، فأبت، فوضعت يدى فى الخزيرة، فطليت وجهها، فضحك النبى ﷺ، فوضع بيده لها، وقال لها: «**الْطَخِي وَجْهَهَا**»، فضحك النبى ﷺ لها، فمر عمر، فقال: يا عبد اللّه يا عبداللّه فظن أنه سيدخل، فقال: «**قُومَا فَاغْسِلا وُجُوهَكُمَا**»، فقالت عائشة: فما زلت أهاب عمر لهيبة رسول اللّه ﷺ.

٤٤٧٦- **ضعيف**: أخرجه أبو بكر القطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [١// رقم ٥٠٤]، وابن أبى الدنيا فيى «مداراة الناس» [رقم ١٥٩]، وفى العيال [رقم ٥٦٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ٤٣]، و[٤٤/ ٩٠]، وفى «المعجم» [رقم ٦٥]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ١١٢]، وهشام بن عمار فى «حديثه» [رقم ١٢٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن عائشة قالت . . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد هشام بن عمار والقطيعى فى آخره بعد قوله: (قوما فاغسلا وجوهكما) قال: (فإن عمر داخل؛ قالت: فقمنا فغسلنا عن وجوهنا، فجاء عمر، فوقف على الباب، فقال: السلام عليك أيها النبى ورحمة اللّه وبركاته: أدخل؟! فقيل: ادخل. . .) لفظ هشام بن عمار، ولفظ ابن أبى الدنيا فى آخره عقب إباء سودة -رضى اللّه عنها- أن تأكل من الطعام، قالت عائشة: (فتناولت منها شيئًا فمسحت بوجهها، فجعل رسول اللّه ﷺ يضحك، وهو بينى وبينها، فتناولت منها شيئًا لتمسح به وجهى؛ فجعل رسول اللّه يخفض عنها ركبته وهو يضحك؛ لتستقيد منى؛ فأخذت شيئًا فمسحت به وجهى، ورسول اللّه يضحك).

قلتُ: هكذا رواه ابن علية وحماد بن سلمة وأبو أسامة حماد بن أسامة وسعيد بن يحيى بن صالح اللخمى، أربعتهم عن محمد بن عمرو به على الوجه الماضى؛ وخالفهم جميعًا: خالد ابن الحارث بن عبيد البصرى، فرواه عن محمد بن عمرو فقال: عن أبى سلمة قال: قالت عائشة . . . وساقه نحو سياق المؤلف به . . . دون قوله عائشة فى آخره، وزاد من قول النبى ﷺ: (فلا أحسب عمر إلا داخلاً) فجعل شيخ محمد بن عمرو فيه: (أبا سلمة) بدل من (يحيى بن عبد الرحمن). =

٤٤٧٧- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أن سعد بن معاذ رمى في أكحله، فضرب له النبي ﷺ خباءً في المسجد ليعوده من قريب، فقال سعدٌ: اللَّهُمَّ إنك تعلم أن أحب الناس إليّ قتالاً قومٌ كذبوا نبيك، وأخرجوه، وفعلوا

= هكذا أخرجه النسائي في «الكبرى» [٤٤٧٦]، أخبرنا محمد بن معمر قال: ثنا خالد بن الحارث به . . .

قلتُ: خالد هذا ثقة إمام ليس فيه مغمز، لكن قول الجماعة أولى إن شاء اللَّه، وأراه سلك الطريق فيه. وقد يكون الوهم ممن دونه، ولا وجه لحمل الحديث على الوجهين؛ لكون محمد ابن عمرو بن علقمة لا يحتمل حفظه تعدد الأسانيد للحديث الواحد، فلا بد من الترجيح، أو حمل التبعة على محمد بن عمرو في سنده، كأن يكون قد اضطرب فيه، والترجيح عندي أصح؛ لاتفاق جماعة من الثقات على روايته عن محمد على الوجه الأول به . . .

ولننظر فيه؛ قال الهيثمي في «المجمع» [٤/ ٥٧٨]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح» خلا محمد بن عمرو بن علقمة، وحديثه حسن».

قلتُ: والقول ما قال أبو الحسن، فإن في محمد بن عمرو كلامًا لا ينزل به عن درجة الصدوق إن شاء اللَّه، وقد قال الذهبي في أول ترجمته من «الميزان» [٣/ ٦٧٣]: «شيخ مشهور حسن الحديث»، وقال في «سير النبلاء» [٦/ ١٣٦]: «حديثه في عداد الحسن».

وشيخه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ثقة مشهور من رجال الجماعة إلا البخاري، غير أني مرتاب في سماعه من عائشة، فلم أر أحدًا ممن ترجم له من المتقدمين قد نص على أنه يروى عن عائشة، فضلاً عن سماعه منها، وقد ماتت عائشة ولما يبلغ يحيى بن عبد الرحمن بعد، بل كان فوق العاشرة بقليل، ولا أحفظ عنه تصريحه بالسماع من عائشة في رواية رواها عنها قط، بل رأيته يُدْخِل بينه وبينها: (علقمة بن وقاص الليثي) وأباه: (عبد الرحمن بن حاطب) وغيرهما، وهذا يؤيد إرساله عنها، وهذا عندي: علة هذا الحديث، فإن قوى الظن عند بعضهم بصحة سماعه منها لم أثرب عليه إن شاء اللَّه. وليس يلزم المجتهد: قبولُ اجتهاد غيره أصلاً، فاعلم هذا. واللَّه المستعان.

٤٤٧٧- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٦٨٨، ٣٨٩٦]، ومسلم [١٧٦٩]، وابن خزيمة [١٣٣٣]، والطبراني في «الكبير» [٦/ رقم ٥٣٢٥]، وابن أبي داود في مسند عائشة [رقم ٦٥]، وابن سعد في «الطبقات» [٣/ ٤٢٦]، وأبو عوانة [رقم ٥٣٧٧]، والبغوي في «شرح السنة» =

وفعلوا، وإنى أظن أن قد وضعت الحرب بيننا وبينهم، اللّهم إن كنت أبقيت بيننا وبينهم حرباً فأبقنى لهم، وإن كنت قد وضعت الحرب بيننا وبينهم فافجر هذا الكَلْمَ، واجعل موتى فيه، فبينما هو ذات ليلة إذ انفجر كَلْمُهُ من لبته، وإلى جنبه أهل خباء، فسال الدم حتى دخل الخباء، فنادوهم: يا أهل الخباء، ما هذا الذى يجيئنا من قِبَلكُمْ؟ فنظروا فإذا سعد بن معاذٍ قد انفجر كَلْمُهُ من لبته، وإذا لدمه هديرٌ ودوىٌ، قال: فمات عنه.

٤٤٧٨- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ قال فى مرضه: «**لِيَؤُمَّ النَّاسَ أَبُو بَكْرٍ**»، فقالت عائشة لحفصة: قولى له: إن أبا بكرٍ رجلٌ رقيق القلب، وإنه إذا قام مقامك لم يسمع الناس من البكاء، فَمُرْ عمر فليؤم الناس، فقالت حفصة ذلك للنبى ﷺ، فقال: «**لِيَؤُمَّ النَّاسَ أَبُو بَكْرٍ**»، فقالت

= [٧/ ٣١]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ١٣٧٤]، وغيرهم نحو سياق المؤلف به . . .، وهو عند أبى داود [٣١٠١]، والنسائى [٧١٠]، وأحمد [٦/ ٥٦]، وابن أبى شيبة [٣٦٨٠٦]، والبيهقى فى «سننه» [٦٣٧٩]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٦]، وغيرهم نحوِ أوله فقط، دون قول سعد، كلهم رووه من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . .

قلتُ: وجملة: (وإذا لدمه هدير ودوى) ليست عند أحد سوى الطبرانى وابن خزيمة فقط، واللّه المستعان.

٤٤٧٨- **صحيح**: أخرجه مالك [٤١٢]، ومن طريقه البخارى [٦٤٧، ٦٨٤]، والترمذى [٣٦٧٢]، وأحمد [٩٦/ ٦٩٦، ٢٠٢]، وابن حبان [٦٦٠١]، وابن راهويه [٥٨٠، ٥٨١]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٦٢]، والدارقطنى فى «حديث أبى الطاهر الذهلى» [رقم ١٣٤، ١٣٦]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٨٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٢٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٣١٧١]، وأبو عوانة [رقم ١٣٠٢]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [رقم ٢١٦]، وعبد اللّه بن أحمد فى «زوائده على فضائل الصحابة» [رقم ٨٨]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وزاد البخارى والترمذى ومالك وابن حبان وعبد اللّه بن أحمد وابن راهويه والبيهقى وابن سعد وأبو عوانة: قول حفصة فى آخره لعائشة: (ما كنت لأصيب منك خيراً) . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح». =

عائشة لحفصة مثل مقالتها الأولى، فقال: «**لِيَؤُمَّ النَّاسَ أَبُو بَكْرٍ**»، فأعادت عائشة لحفصة مثل مقالتها للنبى ﷺ، فقال: «**دَعِينِي، إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، لِيَؤُمَّ النَّاسَ أَبُو بَكْرٍ**».

٤٤٧٩- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن أيوب، عن ابن أبى مليكة، عن عائشة بمثله، ثم قال ابن أبى مليكة: وأية خلافة أبين من هذا ؟!

٤٤٨٠- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يصلى العصر والشمس طالعةٌ فى حجرتى.

٤٤٨١- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أراد أن يغتسل من

= **قلتُ**: وهو كما قال؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه... منها الآتى.

٤٤٧٩- **صحيح**: أخرجه الدارقطنى فى «حديث أبى الطاهر الذهلى» [رقم ١٣٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٢٦٠]، من طريق إبراهيم بن الحجاج عن حماد بن سلمة عن أيوب السختيانى عن ابن أبى مليكة عن عائشة به... ولم يسوقا لفظه، وإنما أحالا به على السياق قبله.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح سليم، وقد سقط منه (أيوب) عند الدارقطنى.

وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... قد استوفيناها فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٤٨٠- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٠].

٤٤٨١- **صحيح**: أخرجه النسائى [٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦]، وأحمد [٦/ ١١٥، ١٤٣]، وابنه فى «الزوائد» [رقم ٣٣/ جزء الأحاديث الساقطة من المسند]، والفسوى فى «الأربعين» [رقم ٢٢]، وابن حبان [١١٩١]، والطيالسى [١٤٧٤]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٧٩٢]، وابن راهويه [١٠٤٢، ١٠٤٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٦٤٥]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» كما فى «فتح البارى» لابن رجب [٢/ ٢]، وغيرهم من طرق عن عطاء بن السائب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه... وليس غسل القدمين فى آخره عند أحد سوى الطيالسى ومن طريقه البيهقى؛ وابن المنذر والفسوى، وهو رواية لأحمد.. =

الجنابة غسل يديه ثلاثًا، ثم أخذ الماء بيمينه، ثم يفرغه على يساره فيغسل فرجه حتى ينقيه، ثم يغسل يساره غسلاً حسنًا، ثم يمضمض ثلاثًا، ويستنشق ثلاثًا، ويغسل وجهه، ويغسل ذراعيه ثلاثًا ثلاثًا، ثم يصب على رأسه الماء ثلاثًا، ثم يغسل جسده، فإذا فرغ من مغتسله غسل قدميه.

٤٤٨٢- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة توضأ وضوءه للصلاة، ثم يدخل يده فى الإناء فيتتبع أصول الشعر بيده الأيمن من شقه، ويأخذ بيساره فيتتبع أصول الشعر من شقه الأيسر، حتى إذا ظن أنه استبرأ البشرة كلها، صب على رأسه، قال هشامٌ: غير أنه يبدأ قبل ذلك بغسل يديه ثلاثًا ثلاثًا، وبغسل فرجه.

٤٤٨٣- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن قتادة، وعاصمٍ الأحول، عن معاذة

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وعطاء وإن كان اختلط بأخرة اختلاطًا شديدًا، إلا أن شعبة قد رواه عنه عند النسائى وأحمد وغيرهما؛ وهو ممن سمع من عطاء قديمًا بالاتفاق. وكذلك رواه عنه زائدة بن قدامة عند النسائى. وزائدة قد نص الطبرانى على أنه سمع من عطاء قبل اختلاطه كما نقله عنه الحافظ فى «تهذيبه» [٧/ ٢٠٦]، وكذلك رواه عنه حماد بن سلمة، لكنه ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فيتوقف فيه.

وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... دون تأخير غسل القدمين فى آخره، إنما وقع التأخير فى رواية أبى معاوية الضرير وحده عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به عند مسلم وغيره كما مضى تخريجه [برقم ٤٤٣٠]، وهى زيادة ثابتة إن شاء اللَّه كما أوضحناه فى «غرس الأشجار».

وسيأتى للحديث طريق آخر [برقم ٤٨٥٥]، ومضى طريق ثالث [برقم ٤٤٣٠]..

٤٤٨٢- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٣٠]..

٤٤٨٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [٣٢١]، والنسائى [٢٣٩، ٤١٤]، وأحمد [٦/ ٩١، ١٠٣، ١١٨، ١٢٣، ١٦١، ١٧١، ٢٣٥، ٢٦٥]، وابن خزيمة [٢٣٦]، وابن حبان [١١٩٥]، والشافعى [١٧]، والحميدى [١٦٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٤، ٢٦]، والبيهقى فى «سننه» [٨٥٢، ٨٥٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٠٤]، وأبو عوانة [رقم ٤٨٧، ٤٨٨]، =

العدوية، أن عائشة، قالت: كنت أغتسل أنا ورسول اللَّه ﷺ من إناءٍ واحدٍ، قال عاصمٌ: قالت عائشة: فيبادرنى مبادرةً.

٤٤٨٤- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، أن عائشة، قالت: كنت أغتسل أنا ورسول اللَّه من إناءٍ واحدٍ.

٤٤٨٥- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن أبى حمزة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى فوجد القر، فقال: «**يَا عَائِشَةُ، أَرْخِى عَلَىَّ مِرْطَكِ**»، قالت: إنى حائضٌ، قال: «**عِلَّةً وَبُخْلاً! إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِى يَدَيْكِ**».

= والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٠٧]، وفى «الأنوار» [رقم ٤٨٨]، وغيرهم من طرق كثيرة عن عاصم بن سليمان الأحول عن معاذة العدوية عن عائشة به نحوه... وزاد الجميع: (حتى أقول: دع لى، دع لى) وعند النسائى: (حتى يقول: دعى لى، وأقول: دع لى) وعند الحميدى: (وربما قال لى: أبق لى أبق لى) وزاد مسلم والبغوى وحدهما: (قالت: وهم جنبان) وهو رواية للبيهقى فى «سننه»).

قلتُ: وقد توبع عليه عاصم الأحول: تابعه يزيد الرشك وغيره كما فصلنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٤٨٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٩].

٤٤٨٥- منكر بهذا السياق: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٤/ ٢٣٩]، وأبو الشيخ فى «الأمثال» [رقم ٢٤٠]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن أبى حمزة عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به...

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١٨١]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن».

قلتُ: من أين جاءه الحسن يا أبا الحسن؟! وأبو حمزة فى سنده: هو ميمون الأعور القصاب الذى تركه أحمد وغيره.

وقال البخارى: «ذاهب الحديث» وضعفه سائر النقاد؛ ولو كان مقبولاً ما كان يُحْتَمل له تفرده عن مثل إبراهيم النخعى أصلاً، ولبعض فقرات الحديث طرق أخرى ثابتة عن عائشة به... يأتى بعضها [٤٤٨٨]، وهو منكر هنا بهذا السياق جميعًا. واللَّه المستعان.

٤٤٨٦- **حَدَّثَنَا** إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن فاطمة بنت أبى حبيش، قالت: يا رسول اللَّه، إنى امرأةٌ أستحاض، فأترك الصلاة؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّمَا ذَاكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَتْ بِحَيْضَةٍ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِى الصَّلاةَ، وَإِذَا ذَهَبَ قَوْرُهَا فَاغْسِلِى الدَّمَ عَنْكِ وَتَوَضَّئِى وَصَلِّى**».

٤٤٨٦- **صحيح**: أخرجه مالك [١٣٥]، ومن طريقه البخارى [٢٢٦، ٣٠٠، ٣١٤]، ومسلم [٣٣٣]، وأبو داود [٢٨٢]، والترمذى [١٢٥]، والنسائى [٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٩٧]، وابن ماجه [٦٢١]، وأحمد [٦/ ١٩٤]، والدارمى [٧٧٤، ٧٧٩]، وابن حبان [١٣٥٠، ١٣٥٤]، والشافعى [١٤٦٩]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٢٠٦]، وعبد الرزاق [١١٦٥]، وابن أبى شيبة [١٣٤٤]، وابن راهويه [٥٦٣]، والحميدى [١٩٣]، وابن الجعد [٢٦٧٦]، وابن الجارود [١١٢]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [٥٦٤، ١٤٣٠، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٥٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٥٦٠]، وأبو عوانة [رقم ٧١٤، ٧١٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٥٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٠٢]، وغيرهم من طرق كثيرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . وزاد الترمذى والطحاوى فى آخره: (وقال: توضئى لكل صلاة حتى يجىء ذلك الوقت) لفظ الترمذى؛ وهو رواية للبخارى والنسائى وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والدارمى، وهذه الزيادة عند المؤلف مختصرة بلفظ: (وتوضئى . .) وفى رواية للبخارى وابن حبان والبيهقى والطحاوى: (فاغتسلى وصلى) بدل: (فاغسلى عنك الدم) ولفظ الطحاوى: (فاغتسلى لطهرك) ولفظ ابن حبان فى الموضع الثانى: (عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش: أتت النبى ﷺ فقالت: يا رسول اللَّه إنى أستحاض الشهر والشهرين؟! قال: ليس ذاك بحيض، ولكنه عرق؛ فإذا أقبل الحيض فدعى الصلاة عدد أيامك التى كنت تحيضين فيه، فإذا أدبرت فاغتسلى وتوضئى لكل صلاة).

قال الترمذى: «حديث عائشة «جاءت فاطمة» حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال، لكن اختلف فى سنده ومتنه على هشام بن عروة على ألوان، كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٤٤٨٧- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن أبي عمران الجوني، عن يزيد بن بابنوس، أن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ ينال من رأسي وأنا حائضٌ وبيني وبينه ثوبٌ.

٤٤٨٨- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن الحجاج، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ قال لها: «نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ»، قالت: إني حائضٌ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدَيْكِ».

٤٤٨٧- **حسن بهذا السياق**: أخرجه أحمد [٦/ ١٨٧، ٢١٩]، والدارمي [١٠٥٢]، والطيالسي [١٥١٧]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٩٣]، والسهمي في «تاريخه» [١/ ٢٣٧]، وغيرهم من طريقين عن أبي عمران الجوني عن يزيد بن بابنوس عن عائشة به. . . وهو عند أحمد في الموضع الثاني في سياق طويل، وليس عند الطيالسي ومن طريقه البيهقي والسهمي قوله: (وبيني وبينه ثوب).

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ رجاله ثقات سوى ابن بابنوس، وهو شيخ صدوق حسن الحديث كما شرحنا ذلك في تعليقنا على الحديث الماضي [برقم ٤٨].

وأصل الحديث في «الصحيحين»، لكن دون هذا السياق جميعًا، واللَّه المستعان.

٤٤٨٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢٩٨]، وأبو داود [٢٦١]، والترمذي [١٣٤]، وأحمد [٦/ ٤٥، ١١٤، ٢٢٩]، وابن حبان [١٣٥٧]، والطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ١٢٩٤]، وابن أبي شيبة [٧٤١٢]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٥، ٨٦٢، ٣٩٢٤]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٤٦٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/ ١٧٠-١٧١]، والدارمي [٧٧١، ١٠٧١]، وعبد الرزاق [١٢٥٨]، ومن طريقه ابن الجارود [١٠٢]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢٤٩]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٠٨، ٧٥٩، ٢٨٨١]، وجماعة من طرق عن ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة به. . . وهو عند بعضهم نحوه. . .

وزاد مسلم وأبو داود والترمذي وابن أبي شيبة وابن سعد: (من المسجد) بعد قوله: (ناوليني الخمرة) وهو رواية لأحمد و البيهقي وابن حبان؛ وزاد مسلم وأحمد والبيهقي وابن حبان في رواية لهم بآخره: (فناولته).

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح». =

٤٤٨٩- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة بن عبدالرحمن، أن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا صلى صلاةً أثبتها.

٤٤٩٠- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، أن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يصلى وأنا معترضةٌ بينه وبين القبلة كاعتراض الجنازة تحت قطيفتى.

= قلتُ: لكن اختلف فى سنده كما شرحناه فى «غرس الأشجار». غير أن الوجه الماضى محفوظ ثابت. وله طريق أخرى عن عائشة به...

٤٤٨٩- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٦١، ٢٤١]، من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن عائشة به مثله... وفى أوله سياق لصلاته ﷺ بالليل.

قلتُ: هذا إسناد حسن صحيح، ومحمد بن عمرو صدوق متماسك، ولم ينفرد به عن أبى سلمة، بل تابعه عليه جماعة قد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» منهم محمد بن أبى حرملة قال: أخبرنى أبو سلمة أنه سأل عائشة عن السجدتين اللتين كان رسول اللَّه ﷺ يصليهما بعد العصر، فقالت: كان يصليهما قبل العصر، ثم إنه شغل عنهما أو نسيهما؛ فصلاهما بعد العصر، ثم أثبتهما، وكان إذا صلى صلاة أثبتها).

أخرجه مسلم [٨٣٥]، -واللفظ له- والنسائى [٥٧٨]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ١٩٥]، ومن طريقه ابن خزيمة [١٢٧٨]، وابن حبان [١٥٧٧]، والمؤلف [برقم ٤٨١٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤١٨٩]، وأبو عوانة [رقم ٨٨٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٦١]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٢٨]، والسراج فى «مسنده» [٢/ ٢٣]، وغيرهم. وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه....

٤٩٩٠- صحيح: أخرجه البخارى [٤٩٠، ٩٥٢]، ومسلم [٥١٢]، وأبو داود [٧١١]، و النسائى [٧٥٩]، وأحمد [٦/ ٥٠، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٣١]، وابن خزيمة [٨٢٣]، وابن حبان [٢٣٤١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٠٤٥]، وابن أبى شيبة [٨٧٥٦]، والبيهقى فى «سننه» [٣٣٣٢]، وابن الجارود [١٦٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٤٦٢]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ٢٩]، وأبو عوانة [رقم ١١٢٢، ١١٢٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١٨٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [٢/ ١٠٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٤٠٤]، =

٤٤٩١- حدّثنا إبراهيم، حدّثنا حماد، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: أجعلتمونا بمنزلة الكلب والحمار؟! لقد رأيتني تحت كسائي بين يَدَيْ رسول اللَّه ﷺ وبين القبلة وهو يصلي، فأكره أن أسنح بين يديه حتى أنسلَّ من تحت الكساء انسلالاً.

= وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . وزاد الجميع سوى الطبراني وابن حبان وابن أبي داود في آخره: (فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت) ولفظ الطحاوي وابن المنذر: (أيقظني فأوتر) زاد ابن المنذر: (معه) وسياق ابن أبي داود: (كان رسول اللَّه ﷺ يصلي صلاته من الليل، وأنا معترضة بينه وبين القبلة، وأنا مضطجعة على فراشه الذي يرقد عليه هو وأهله) ومثله عند الطحاوي مع الزيادة الماضية، ونحوه عند ابن حبان أيضًا دون الزيادة، وقريبًا منه رواية لأحمد وأبي عوانة، ومثله عند ابن المنذر مع الزيادة السابقة؛ وسياق الطبراني: (كان يصلي وهي معترضة بين يديه كاعتراض الجنازية) وهذه الفقرة الأخيرة: (كاعتراض الجنازة) ليست عند الجميع سوى ابن خزيمة وأبي عوانة في رواية لهما فقط، وليس ذكْر (القطيفة) عند مسلم ولا ابن خزيمة وابن أبي شيبة والبيهقي وابن عساكر، وهو رواية لأحمد والمؤلف كما يأتي [برقم ٤٨٢٠]، وكذا ليست عند أبي عوانة أيضًا، وهي عند الباقين بلفظ: (الفراش) أو: (فراشه . . .) زاد أبو داود عقب قوله: (بينه وبين القبلة): (راقدة على الفراش الذي يرقد عليه) ولفظ الرقود عند البخاري وابن حبان والطحاوي وابن أبي داود والنسائي والبغوي وابن المنذر، وهو رواية لأحمد أيضًا.

قلتُ: قد توبع هشام بن عروة عليه: تابعه الزهري على نحوه عند مسلم وأحمد وجماعة كثيرة؛ وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . يأتي بعضها [برقم ٤٨٨٨، ٤٨١٩].

٤٤٩١- **صحيح**: أخرجه البخاري [٤٨٦، ٤٩٢]، و[عقب رقم ٤٨٩]، ومسلم [٥١٢]، وأحمد [٦/ ٤٢، ١٢٥، ١٣٢، ٢٣٠، ٢٦٦]، وابن راهويه [١٤٨٧، ١٤٨٨]، والبيهقي في «سننه» [٣٣١١، ٣٣١٢]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٤٠٣]، والسراج في «مسنده» [١/ ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠]، وابن خزيمة [٨٢٦]، وأبو عوانة [رقم ١١٢٥]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ١١١٣]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٢٤٠٧]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به نحوه . . . وزاد البغوي في أوله: (عن عائشة: ذكر عندها ما يقطع الصلاة: الكلب والحمار والمرأة، فقالت: شبهتمونا بالحمر والكلاب، . . .) =

٤٤٩٢- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة: أن رجلا قام ليلةً فقرأ فرفع صوته بالقرآن، فلما أصبح، قال رسول اللّه ﷺ: «**يَرْحَمُ اللَّهُ فُلانًا، كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ ذَكَّرَنِيهَا اللَّيْلَةَ كُنْتُ قَدْ أَسْقَطْتُهَا**».

٤٤٩٣- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن عبيد اللّه بن عمر، عن عمرة بنت

= ونحوه وراوية للبخارى ومسلم وأحمد والسراج والبيهقى [برقم ٣٣١٢]، وابن راهويه؛ وليست تلك الزيادة كلها عند ابن خزيمة وابن المنذر ورواية للسراج.

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه... والحديث عند النسائى [٧٥٥]، وابن الجعد [٨٧٦]، وغيرهما باختصار دون قول عائشة فى أوله، من نفس الطريق الماضى.

وتمام تخريجه والكلام عليه فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٤٩٢- صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٧٦، ٤٧٥١]، ومسلم [٧٨٨]، وأحمد [٦/ ٦٢، ١٣٨]، وأبو داود [١٣٣١، ٣٩٧٠]، وابن حبان [١٠٧]، وابن راهويه [١٨٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [٤٤٨١، ٤٤٨٢، ٤٤٨٣]، وفى «الشعب» [٢/ ٢٦٠٥]، وابن حزم فى «المحلى» [٩/ ٤٥٢-٤٥٣]، وفى «الإحكام» [٤/ ٤٨١]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٩٦، ٣٥٩٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه... وعند أحمد وابن راهويه وابن حزم قوله: (كنت أنسيتها) بدل: (كنت أسقطتها) وهو رواية للبخارى ومسلم والبيهقى وأبى عوانة.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٨٠٠٦]، وفى «فضائل القرآن» [رقم ٣١]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ١٤٣/ مختصره]، به نحوه... وعندهما: (كنت أسقطهن) وهذا اللفظ رواية للبخارى [٢٥١٢، ٤٧٥٠]، وابن راهويه [رقم ٦٢٩، ٦٣٠]، وغيرهما.

٤٤٩٣- صحيح: أخرجه مالك [٤٦٨]، ومن طريقه البخارى [٨٣١]، ومسلم [٤٤٥]، وأبو دود [٥٦٩]، وأحمد [٦/ ٩١، ٢٣٥]، وابن خزيمة [١٦٩٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ ٦٨١٣]، وعبد الرزاق [٥١١٣]، وابن أبى شيبة [٧٦١٠]، والبيهقى فى «سننه» [٥١٥٥]، وابن راهويه [رقم ٦٣٩، ٩٨٧]، وتمام فى فوائده [رقم ٩٨٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ٥١]، وأبو عوانة [رقم ١١٤٨]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٢٩١]، و[١/ ٢٩٤]، وغيرهم به بنحو شطره الأول فقط، دون قوله: (لقد رأيتنا نصلى مع رسول اللّه... إلخ). =

عبدالرحمن الأنصارية، أن عائشة، قالت: لو رأى رسول اللَّه ﷺ من النساء ما نرى لمنعهن من المساجد كما منعت بنو إسرائيل نساءها، لقد رأيتنا نصلى مع رسول اللَّه ﷺ الفجر فى مروطنا، وننصرف وما يعرف بعضنا وجوه بعضٍ.

= وهو عند مالك [٤]، ومن طريقه البخارى [٨٢٩]، ومسلم [٢٣٢]، وأبو داود [٤٢٣]، والترمذى [١٥٣]، والنسائى [٥٤٥]، وأحمد [٦/ ١٧٨]، وابن حبان [١٤٩٨، ١٥٠١]، والشافعى [١١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٧٤]، وجماعة كثيرة بنحو شطره الثانى فقط، ولفظه عندهم: (إن كان رسول اللَّه ﷺ ليصلى الصبح؛ فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس) كلهم رووه من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . .

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلتُ: قد توبع يحيى بن سعيد عليه عن عمرة: تابعه جماعة على نحو شطره الأول فقط، منهم: إسماعيل ابن أمية وحارثة بن أبى الرجال ويحيى بن يحيى الغسانى وغيرهم؛ ورواياتهم مخرجة فى كتابنا «غرس الأشجار».

وتابعه أيضًا عبيد اللَّه بن عمر العمرى على نحو سياقه كله عند المؤلف هنا؛ وكذا هو عند السراج فى «مسنده» [١/ ٢٩١]، و[١/ ٢٣٧، ٢٩١، ٤٠٤]، مفرقًا، كلاهما من طريقين عن حماد بن سلمة عن عبيد اللَّه بن عمر عن عمرة عن عائشة به . . . . ولفظ السراج مثل لفظ المؤلف.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم. ولشطره الثانى طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٤١٥]، وقد استوفينا الكلام عليه فى «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: شيخ المؤلف هنا: هو إبراهيم بن الحجاج السامى أبو إسحاق البصرى الثقة المعروف؛ وقد اشتبه على الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٥٨٦]، بإبراهيم بن الحجاج النيلى أبى إسحق البصرى أيضًا، وقال: «لم يتعين عندى أيهما المراد هنا».

وهو إبراهيم السامى جزمًا؛ وهو الذى يروى المؤلف من طريقه عن حماد بن سلمة، وإبراهيم النيلى وإن روى عنه المؤلف أيضًا، إلا أنه لم يكثر من الرواية عنه: إكثاره عن إبراهيم السامى.

٤٤٩٤- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن عائشة، أنها قالت: اختلفوا فى غسل النبى ﷺ فألقى عليهم النوم، فما منهم أحدٌ إلّا وذقنه فى صدره، فنودوا من ناحية البيت: أن اغسلوه من وراء قميصه، قالت عائشة: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت، ما غسل رسول اللّه ﷺ إلا نساؤه.

٤٤٩٤- حسن: أخرجه ابن إسحاق فى سيرته [٦/ ٨٤/ تهذيب ابن هشام] ومن طريقه أبو داود [٣١٤١]، وابن ماجه [١٤٦٤]، وأحمد [٦/ ٢٦٧]، وابن حبان [٦٦٢٧]، والحاكم [٣/ ٦١]، و الطيالسى [١٥٣٠]، وابن راهويه [٩١٤]، وابن الجارود [٥١٧]، وابن أبى الدنيا فى «هواتف الجان» [رقم ٧]، والبيهقى فى «سننه» [٦٤١٣، ٦٤٥٧، ٦٤١٤]، وفى «الدلائل» [رقم ٣١٩٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٤٠٠-٤٠١]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٣٨-٢٣٩]، والدينورى فى «المجالسة» [رقم ١٦٠]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه عباد [ووقع عند الطيالسى: (محمد بن إسحاق من أبى عباد عن عائشة) وهذا تحريف وسقط]، عن عائشة به نحوه فى سياق أتم، وهو عند ابن ماجه مختصراً بالفقرة الأخيرة منه: (لو استقبلت من أمرى . . . . إلخ) وهذه الفقرة ليست عند ابن إسحاق فى «سيرته».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ ولم يخرجاه».

قلتُ: كلا، وابن إسحاق إنما أخرج له مسلم فى المتابعات كما جزم به الحافظ فى «هدى السارى» [ص ٤٥٨]، ولو صح أن مسلمًا احتج به مطلقًا، لم يكن الإسناد على شرطه أيضًا؛ لأن تلك الترجمة لم يحتج بها مسلم أصلاً، وليس يحيى بن عباد من رجاله فى «الأصول» ولا «المتابعات»، مع كونه ثقة مشهوراً.

وقال البيهقى عقب روايته فى «الدلائل»: «هذا إسناد صحيح» ومثله قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٢٤]، والصواب: أن الإسناد حسن فقط كما قاله النووى فى «الخلاصة» [٢/ ٩٣٥]، وذلك للكلام المعروف فى ابن إسحاق، وقد صرَّح الرجل بالتحديث عند أبى داود وأحمد وجماعة؛ فزالت شبهة تدليسه كما يقول ابن الملقن فى «البدر المنير» [٥/ ٢٠٣].

والحديث صححه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٢/ ١٥٨]، ومثله أبو الحسن السندى كما نقله عنه صاحب عون المعبود [٨/ ٢٨٨].

ونقل الشمس الصالحى فى سيرته الشامية «الكبرى» [١٢/ ٣٢١]، عن الذهبى أنه صححه، =

٤٤٩٥- حَدَّثَنَا إبراهيم، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أن أبا بكر، قال لعائشة: فى أى يوم مات رسول اللَّه ﷺ؟ فقالت: فى يوم الإثنين، فقال: أى يوم هذا؟ قالت: يوم الإثنين، فقال: ما شاء اللَّه! أرجو فيما بينى وبين الليل، وقال لهم: فبم كفنتموه؟ فقالت: فى ثلاثة أثواب سحولية يمانية بيض ليس فيها قميصٌ ولا عمامةٌ، فقال أبو بكر: اغسلوا ثوبى هذا من عهد ردع من زعفران، أو مشق، ومعه ثوبين آخرين، فقالت عائشة: يا أبه، هذا خلقٌ! فقال: إنّ الحى أحق بالجديد، فقال: إنما هو للمهلة! وكان عبد اللَّه بن أبى بكر أعطاهم حلةً حبرةً فأدرج رسول اللَّه فيها، ثم أخرج منها، فكُفن فى ثلاثة أثواب سحولية يمانية بيض، فوجد عبد اللَّه الحلة، فقال: لأكفنن نفسى فى شىء مس جلد رسول اللَّه ﷺ، ثم قال بعد ذلك: لا واللَّه، لا أكفن نفسى فى شىء منعه اللَّه رسوله أن يكفن فيه، فمات أبو بكر ليلة الثلاثاء، فدفن ليلاً.

٤٤٩٦- حَدَّثَنَا أبو الربيع الزهرانى، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخل على رسول اللَّه ﷺ أصحابه فى مرضه وهو يصلى قاعداً، فقاموا

= فإن كان فهم ذلك من سكوت الذهبى عنه فى «تلخيص المستدرك»، فقد أساء الفهم، وإلا فالرجل واسع الاطلاع، فلعله ظفر بذلك عن الذهبى، وتمام تخريج الحديث فى «غرس الأشجار».

● تنبيه: قد سقط والد يحيى بن عباد من إسناد المؤلف من الطبعتين، فصار هكذا: (عن يحيى ابن عباد عن عائشة به . .)، وقد استدركه المعلق على الطبعة العلمية [٤/ ٩٦]، ووضعه فى مكانه بين معقوفتين هكذا: [عن أبيه عباد] وقد أصاب فى ذلك وأحسن صنعًا، وقد تكرر سقوط والد يحيى بن عباد من مواضع فى «مسند المؤلف» فانظر الماضى [برقم ٤٣٨٨، ٤٤٧٠]، ولم يفطن لهذا حسين الأسد فى طبعته [٧/ ٤٦٨]، وجعل يُعلُّ الحديث بالانقطاع بين يحيى بن عباد وعائشة!! ولم يفعل شيئًا، فانتبه يا رعاك اللَّه من تلك الأغاليط.

٤٤٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه مفرقًا [برقم ٤٤٠٢، ٤٤٥١].

٤٤٩٦- صحيح: أخرجه مالك [٣٠٥]، ومن طريقه البخارى [٦٥٦، ١٠٦٢، ١١٧٩، ٥٣٣٤]، ومسلم [٤١٢]، وأبو داود [٦٠٥]، وابن ماجه [١٢٣٧]، وأحمد [٦/ ٥١، ٥٧، ٦٨، ١٤٨، ١٩٤]، وابن خزيمة [١٦١٤]، وابن حبان [٢١٠٤]، والشافعى [١٠١٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٢٢٠]، وابن أبى شيبة [٧١٣٥، ٣٦١٣٥]، =

يصلون خلفه، فأومأ إليهم بيده أن اجلسوا، فجلسوا، فلما قضى النبى ﷺ قال: «**إِنَّمَا الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوْا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوْا قُعُودًا**».

٤٤٩٧- **حَدَّثَنَا** أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان النبى ﷺ إذا اغتسل من جنابة يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فرجه، وربما كنت عن الفرج، ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة، ثم يدخل يده فى الماء، ثم يقول به فى شعره، فإن ظن أنه قد مس البشرة الماء أفرغ على رأسه الماء ثلاثًا، وأفضل فى الإناء فضلةً فصبها عليه بعدما يفرغ.

٤٤٩٨- **حَدَّثَنَا** أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، أنها

= والنسائى فى «الكبرى» [٧٥١٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٢٢٦، ٣٤٧٠، ٤٨٥٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٨٦١، ١٥٢٨]، وأبو عوانة [رقم ١٢٨٥، ١٢٨٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١٠٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ١٨٦١، ٢٠٠٤]، والطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ١٤١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه... وليس قوله: (وإن صلى قائمًا فصلوا قيامًا) عند الجميع سوى النسائى وابن خزيمة، ورواية لأبى عونة وأحمد، وليس قوله: (وإذا سجد فاسجدوا) عند الجميع أيضًا، سوى ابن خزيمة والطبرانى وحدهما، وقد زادو جميعًا: (وإذا رفع فارفعوا).

قلتُ: وفى الباب عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منهم حديث أنس [برقم ٣٥٥٨، ٣٥٩٥]، فانظره ثمة.

٤٤٩٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٨٢].

٤٤٩٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٦٨٢، ٤٧٩٠، ٤٨٣٢، ٦٦٠٩، ٦٦١٠]، ومسلم [٢٤٣٨]، وأحمد [٦/ ٤١، ١٢٨، ١٦١]، وابن حبان [٧٠٩٣]، و الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٤١]، و[٢٣/ رقم ٤٣]، وابن راهويه [٧٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٢٧٠]، وفى «الدلائل» [٦٨٧]، وابن راهويه [٧٠٣]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٦٤]، و[٨/ ٦٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٤٢٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٤٦٧، ٣٤٦٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١٧٠]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... =

قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أُرِيتُك فِي الْمَنَامِ، قُلْتُ: لَمَّا جَاءَ بِك الْمَلَكُ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَيَقُولُ: هَذِهِ امْرَأَتُكَ، فَلَمَّا كَشَفْتُ عَنْ وَجْهِكِ فَإِذَا أَنْتَ هِيَ، فَأَقُولُ: إِنْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، يُمْضِهِ**».

٤٤٩٩- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، أنه

= وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد الطبراني وحده في الموضع الأول: (قالت عائشة: فتزوجني رسول اللَّه ﷺ مُتَوفَّى خديجة قبل مخرجه من مكة، وأنا بنت سبع سنين أو ست سنين، فلما قدمنا المدينة جاءتني نسوة وأنا ألعب على أرجوحة، وأنا مجمة؛ فهيأنني وصنعنني؛ ثم أتين بي رسول اللَّه ﷺ وأنا بنت تسع سنين).

وهذه الزيادة رواية للمؤلف تأتي [برقم ٤٦٠٠]، وهي رواية للبخاري أيضًا [برقم ٣٦٨٣]، ولكن باختصار، وقد وقعت عنده من قول عروة به مرسلاً، قال الحافظ في «الفتح» [٧/ ٢٢٤]: «هذا صورته مرسل، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة؛ يُحْمَل على أنه حمله عنها».

قلتُ: قد وقع ذلك صريحًا من قول عائشة عند الطبراني كما مضى؛ وكذا عند المؤلف كما يأتي [برقم ٤٦٠٠]، فاللَّه المستعان.

٤٤٩٩- صحيح: أخرجه مسلم [٩٣١]، والبيهقي في «سننه» [٦٩٦٤]، من طرق عن حماد بن زيد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلتُ: قد توبع عليه حماد: تابعه جماعة كثيرة عن هشام به نحوه . . . منهم أبو أسامة حماد بن أسامة بلفظ: (ذكر عند عائشة -رضي اللَّه عنها- أن ابن عمر رفع إلى النبي ﷺ: «إن الميت ليعذب في قبره ببكاء أهله،» فقالت: وَهَلَ ابن عمر -رحمه اللَّه- إنما قال رسول اللَّه ﷺ: «إنه ليعذب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن . . .».

أخرجه البخاري [٣٧٥٩]، ومسلم [٩٣٢]، وغيرهما؛ ورواه عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه»؛ فذكر ذلك لعائشة فقالت: وهل -يعني ابن عمر- إنما مر رسول اللَّه ﷺ على قبر فقال: إن صاحب هذا ليعذب؛ وأهله يبكون عليه، ثم قرأت هذه الآية: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] . . .)

أخرجه أحمد [٢/ ٣٨]- واللفظ له- وأبو داود [٣١٢٩]، والنسائي [١٨٥٥]، وغيرهم.

ذكر عندها قول ابن عمر فى المعول عليه، فقالت: يرحم اللّه أبا عبد الرحمن! سمع الحديث فلم يحفظه، إنما قال رسول اللّه ﷺ- ومر عليه بجنازة يهودى وأهله يبكون عليه- فقال رسول اللّه ﷺ: «**إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ**».

٤٥٠٠- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: يا رسول اللّه، كل نسائك لهن كنًى غيرى، قال: «**فَاكْتَنِى بِابْنِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ**»، فكانت تكنى بأم عبد اللّه.

٤٥٠٠- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٤٩٧٠]، وأحمد [٦/ ١٨٦، ٢٦٠]، وابن حبان [٧١١٧]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١١٧].

وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٤١٥]، والدارقطنى فى «العلل» [١٤/ ٣٣٤]، وعبد الرزاق [١٩٨٥٨] -وعنده سقط فى سنده- ومن طريقه أبو نعيم فى «المعرفة» [٦٧٤٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٢٣٢]، والطبرانى أيضًا فى «الكبير» [٢٣/ ٣٥]، وأحمد [٦/ ١٥١]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٣٩٢٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه... وزاد ابن حبان وعبد الرزاق ومن طريقه أبو نعيم قوله فى آخره: (وما ولدت قط) وهو رواية لأحمد والطبرانى؛ وهى عند البغوى أيضًا.

قلتُ: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، بل صحح سنده الحافظ فى «التلخيص» [٤/ ١٤٧]، بعد أن عزاه لأبى داود؛ وقبله صححه أيضًا ابن الملقن فى «البدر المنير» [٩/ ٣٤٣]، لكن قال الحافظ: «وهذا الحديث فيه اختلاف فى إسناده» وهو كما قال؛ فقد اختلف فى سنده على هشام بن عروة على ألوان كثيرة، ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [١٤/ ٣٣١-٣٣٨]، ثم قال فى ختام ذلك: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن هشام عن عباد بن حمزة عن عائشة...».

قلتُ: وهذا الوجه رواه الأكثرون عن هشام به... وأخرجه أحمد فى «مسنده» [٦/ ٩٣]، والحاكم [٤/ ٣٠٩] -وأرى فى سنده سقطًا، وقارن بابن وهب فى «الجامع» [رقم ٧٠]،- والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٨٥١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٣٦]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١١٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٦٤، ٦٦]، والمزى فى «تهذيبه» [١٤/ ١١٥]، والبخارى فى «تاريخه» [٦/ ٣١] -وعنده معلقًا إشارة- وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٥٢٨]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٢٢]، =

٤٥٠١- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، أن أخا أبى قعيس، استأذن عليها فأبت أن تأذن له، فذكرتْ ذلك للنبى ﷺ، فقال: «**إِنَّهُ عَمُّكِ**» فأدخليه، فقالت: يا رسول اللَّه، إنما أرضعتنى المرأة ولم يرضع الرجل؟ قال: «**إِنَّهُ عَمُّكِ فَأَدْخِلِيهِ**».

= وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٢٥٧٢، ٣٩٢٠، ٣٩٢٨، ٣٩٢٩/ طبعة الفاروق]، والدارقطنى فى «العلل» [٨/ ٦٤، ٦٦]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن عباد بن حمزة عن عائشة به نحوه . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وكذا صحح سنده: البوصيرى فى «الإتحاف».

قلتُ: وهو كما قالا؛ وعباد بن حمزة هو ابن عبد اللَّه بن الزبير بن العوام؛ وثقه النسائى وابن حبان والحافظ فى «التقريب» واحتج به مسلم فى «صحيحه» وهو مشهور بالرواية عن عائشة؛ وهذا الوجه عندى: هو الأصح كما قاله الدارقطنى سابقًا، وذلك لأمرين:

الأول: لكثرة عدد من رواه عن هشام على هذا اللون.

والثانى: لكون هشام بن عروة كان تغير حفظه قليلاً بآخرة -ولم يختلط قط، - ورواية أهل المدينة عنه أصح من رواية أهل العراق كما جزم به الإمام أحمد فى «مسائل الأثرم» ونقله عنه ابن رجب فى شرح «العلل» [ص ٢٧٠/ طبعة السامرائى].

وهذا اللون الثانى: قد رواه عنه عبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون وسعيد بن عبد الرحمن الجمحى ويحيى بن عبد اللَّه بن سالم وأنس بن عياض ومحمد بن فليح وغيرهم من مشاهير أهل المدينة.

٤٥٠١- **صحيح**: أخرجه مالك [١٢٥٥]، ومن طريقه البخارى [٤٩٤١]، و مسلم [١٤٤٥]، وأبو داود [٢٠٥٧]، والترمذى [١١٤٨]، والنسائى [٣٣١٧]، وابن ماجه [١٩٤٩]، وأحمد [٦/ ٣٨، ١٩٤]، والدارمى [٢٢٤٨]، وابن حبان [٤١٠٩، ٤٢١٩، ٤٢٢٠]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٧٧]، وسعيد بن منصور [رقم ٩٥١]، وعبد الرزاق [١٣٩٤٠]، وابن راهويه [٧٠٠]، والحميدى [٢٩٠]، وابن الجارود [٦٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٣٨٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٥٣٩، ٣٥٤٠، ٣٥٤١]، و[عقب رقم ٣٥٤٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٨]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . =

٤٥٠٢- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن حمزة بن عمرو الأسلمى سأل النبى ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنى رجلٌ أسرد الصوم أفأصوم فى السفر؟ قال: «**صُمْ إِنْ شِئْتَ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ**».

٤٥٠٣- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة،

= وزاد مالك ومن طريقه البخارى فى آخره: (قالت عائشة: وذلك بعدما ضرب علينا الحجاب، وقالت عائشة: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) وقولها الأول عند البغوى وحده. وقولها الثانى عند الدارمى، وكذا ابن حبان فى رواية له، إلا أنه وقع عنده مرفوعًا، وهو أيضًا عند أبى عوانة فى رواية له مثل روايه الدارمى. قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وقد قرن(الزهرى) فى سنده مع (هشام بن عروة) عند النسائى والدارقطنى وابن الجارود وسعيد بن منصور ورواية لأحمد؛ وتمام تخريجه فى كتابنا «غرس الأشجار» فله طرق كثيرة عن عروة عن عائشة به.

٤٥٠٢- صحيح: أخرجه البخارى [١٨٤٠، ١٨٤١]، ومسلم [١١٢١]، وأبو داود [٢٤٠٢]، والترمذى [٧١١]، والنسائى [٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٨٤]، وابن ماجه [١٦٦٢]، وأحمد [٦/ ٤٦، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٧]، والدارمى [١٧٠٧]، وابن خزيمة [٢٠٢٨]، وابن حبان [٣٥٦٠]، والشافعى [٤٧٩]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٧٩٤٥، ٧٩٤٦]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٦٥١، ٢٦٥٢]، وابن راهويه [٦٦٧، ٦٦٨]، وابن الجارود [٣٩٧]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٧١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٦٠]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... نحوه.

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: قد اختلف فى سنده على ألوان، غير أن هذا الوجه صحيح محفوظ. وقد بسطنا وجوه طرقه والاختلاف فيها بكتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥٠٣- صحيح: أخرجه مسلم [١١٩٨]، والنسائى [٢٨٨١، ٢٨٩١]، وأحمد [٦/ ١٢٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٧٠٢]، وعبد الرزاق [٨٣٧٤]، وابن راهويه [٨٠٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٥/ ١٨٤]، و[٢٢/ ٢٧٧، ٢٧٨]، وأبو عوانة =

قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحُدَيَّا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ**».

٤٥٠٤- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ شَاءَ أَنْ يُهِلَّ بِحَجٍّ أَهَلَّ بِحَجٍّ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهِلَّ بِعُمْرَةٍ**»، فكنت فيمن أهل بعمرة، فذكرتْ أنها لما كانت بسرف حاضت، قالت: فدخل عليَّ رسول اللَّه ﷺ وأنا أبكي، قال: فقلت: وددت أني لم أخرج العام، فقال: «**انْقُضِي رَأْسَكِ، وَارْفُضِي عُمْرَتَكِ، وَامْتَشِطِي، وَافْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْمُسْلِمُونَ فِي حَجِّهِمْ**»، فأطاعت اللَّه ورسوله، فلما كان ليلة النفر أمر

= [رقم ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠]، والطحاوى فى «المعانى» [٢/ ١٦٦]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلتُ: هكذا رواه أصحاب هشام بن عروة عنه، وخالفهم مالك بن أنس، فرواه عن هشام فقال: عن أبيه به مرسلاً، ليس فيه عائشة، هكذا أخرجه فى «الموطأ» [رقم ٧٩١].

قال الدارقطنى فى «العلل» [١٤/ ٢٩٨]: «وغير مالك يرويه عن هشام عن أبيه عن عائشة متصلاً؛ وهو الصواب متصلاً» ونحوه أشار ابن عبد البر أيضًا إلى ترجيح الموصول فى «التمهيد» [٢٢/ ٢٧٧- ٢٧٨]، وهو الصواب كما فصلناه فى «غرس الأشجار». وذكرنا هناك طرقه وشواهده.

٤٥٠٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣١١، ١٦٩١، ١٦٩٤]، ومسلم[١٢١١]، وأبو داود [١٧٧٨]، والنسائى [٢٧١٧]، وابن ماجه [٣٠٠٠]، وأحمد [٦/ ١٩١]، وابن خزيمة [٣٠٢٨]، وابن حبان [٣٧٩٢، ٣٩٤٢]، وابن أبى شيبة [٣٦٢٧١]، وابن راهويه [٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٢٠٢، ٢٠٣]، وفى «المشكل» [٩/ ١٤٦]، والبيهقى فى «سننه» [٨٥٦٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٥٣٢]، وابن حزم فى «المحلى» [٧/ ١٦٩]، وفى «حجة الوداع» [رقم ٣١، ٤٦، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٩، ٣١٦، ٤٨٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الأكثرين فى سياق أتم لفظًا؛ وهو عند النسائى باختصار، بالفقرة الأولى منه فقط، حتى قول عائشة: (فليهل بعمرة).

قلتُ: ورواه الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه.

عبدَ الرحمن بن أبى بكرٍ أن يخرجها إلى التنعيم، فأخرجها إلى التنعيم، فأهلَّتْ منه بعمرةٍ.

٤٥٠٥- حَدَّثَنَا أبو الربيع، حدّثنا حمادٌ، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كأنى أنظر إلىَّ أفتل قلائد هَدْىِ رسول اللَّه ﷺ، ثم لاَ يمسك عن شىءٍ يمسك عنه الحرام.

٤٥٠٦- حَدَّثَنَا سويدٌ، حدّثنا عبد العزيز- يعنى الدراوردى- عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان النبى ﷺ، إذا أراد أن يعتكف، صلى الصبح، فدخل معتكفه، فلما كان صبيحة إحدى وعشرين، انصرف من الصبح، فدخل المسجد، فرأى

٤٥٠٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٩٤].

٤٥٠٦- صحيح: أخرجه البخارى [١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٤٠]، مسلم [١١٧٢]، وأبو داود [٢٤٦٤]، والترمذى [٧٩١]، والنسائى [٧٠٩]، وابن ماجه [١٧٧١]، وأحمد [٦/ ٨٤، ٢٢٦]، وابن خزيمة [٢٢١٧]، وابن حبان [٣٦٦٦، ٣٦٦٧]، وعبد الرزاق [٨٠٣١]، وابن أبى شيبة [٩٦٤٧]، وابن راهويه [١١٥٤]، والحميدى [١٩٥]، وابن الجارود [٤٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [٨٣٥١، ٨٣٨٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٧٦٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣١٢]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٧١، ٢٤٧٢، ٢٤٧٣، ٢٤٧٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الترمذى وابن أبى شيبة مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط. ولفظ الترمذى: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا أراد أن يعتكف: صلى الفجر ثم دخل فى معتكفه). وهو رواية لابن حبان.

قال الترمذى: «وقد روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن النبى ﷺ مرسلاً؛ رواه مالك وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن عمرة مرسلاً، ورواه الأوزاعى وسفيان الثورى وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن عائشة».

قلتُ: والموصول هو الراجح بلا تردد؛ لأنه من قبيل زيادة الثقة؛ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وربما كان الوجهان جميعًا محفوظين؛ لأن عمرة بنت عبد الرحمن أحد فقهاء التابعين، فلعلها كانت ترسله عند الفتوى؛ فإذا جاء وقت التحديث: أقامت إسناده؛ وجودته بذكر عائشة فيه.

=

أخبيةً، خباء عائشة وكانت قد استأذنته، وزينب، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**الْبِرَّ تُرِدْنَ بِهِنَّ؟**» فأخر اعتكافه إلى شوال.

٤٥٠٧- **حَدَّثَنَا** سويد بن سعيد، حدّثنا مسلم بن خالد، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة، قالت: إن أمداد العرب كثرت على رسول اللَّه ﷺ، فاضطروه إلى بيت عائشة، فقال: «**اللَّهُمَّ الْعَنْهُمْ**»، فَقَالَتْ

= ثم إن مالك بن أنس لم يتفق الناس فى روايته عنه مرسلاً، بل اختلفوا عليه فى سنده على أربعة ألوان، كما بسطناه فى «غرس الأشجار» منها: رواية عبد اللَّه بن يوسف وعبد اللَّه بن نافع الصائغ وغيرهما عنه به موصولاً مثل رواية الجماعة عن يحيى بن سعيد، وهذا الوجه هو الصواب كما مضى، لكن جاء عبيد بن عمرو الرقى وخالف الجماعة فى سنده، فرواه فقال: عن يحيى بن سعيد عن ريطة عن عائشة به . . . ، فأسقط منه (عمرة) وأبدلها بـ(ريطة) هكذا أخرجه الدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٦٣٧٨ / أطرافه].

وهذا لا شىء، كما شرحناه فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». واللَّه المستعان.

٤٥٠٧- **ضعيف بهذا السياق**: هذا إسناد ضعيف؛ فسويد بن سعيد ثقة فى نفسه، إلا أنه لما عمى تغير حفظه جداً حتى صار يتلقن، فحمل عليه ابن معين ما لم يحمل على غيره، وتناوله تناولاً شديداً سقط به الرجل، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه، وشيخه مسلم ابن خالد: هو الزنجى الفقيه، مفتى الحرم، وبه تخرج الشافعى قبل سفره إلى مالك وأهل الحجاز، إلا أنه منكر الحديث كما قاله البخارى وأبو حاتم الرازى وغيرهما، وقد مشاه جماعة، لكن من طالع ترجمته من «كامل ابن عدى» [٦/ ٣٠٨-٣١١]، و«ضعفاء العقيلى» [٤/ ١٥٠-١٥١]، استبان له ضعف الشيخ؛ فقد كان ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات.

نعم: قد توبع عليه: تابعه عبد الرحمن بن أبى الزناد على نحوه عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش به . . عند أحمد [٦ / ١٠٧]، من طريق سريج بن النعمان عن عبد الرحمن به.

قلتُ: ابن أبى الزناد هذا الكلام فيه طويل الذيل، والتحقيق: أنه مع فقهه وعلمه ضعيف الحديث مطلقًا، اللَّهم إلا فى روايته عن أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ويزداد حديثه ضعفًا إذا روى عنه البغاددة أمثال سريج ابن النعمان وهؤلاء الشيوخ، أما رواية سليمان بن داود الهاشمى=

عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّه، هَلَكَ الْقَوْمُ! فَقَالَ: «كَلا وَاللَّه، يَا بِنْتَ الصِّدِّيقِ، لَقَد اشْتَرَطْتُ إِلَى رَبِّى شَرْطًا لا خُلْفَ لَهُ» قُلْتُ: «اللَّهُمَّ إِنِّى بَشَرٌ أَضِيقُ بِمَا يَضِيقُ بِهِ الْبَشَرُ، وَأَعْجَلُ بِمَا يَعْجَلُ بِهِ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا امْرِئٍ بَدَرَتْ مِنِّى بَادِرَةٌ فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً».

٤٥٠٨- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا ابن أبى حازمٍ، عن أبيه، عن أبى سلمة، عن

= عنه - وهو بغدادى أيضًا - فهى جيدة كما أشار ابن المدينى؛ يعنى أن القلب يطمئن برواية سليمان عنه إلى أن الحديث حديث ابن أبى الزناد عمن رواه عنه، وليس مما تلقنه من أهل العراق لما قدم عليهم، فما أشبهه برواية القدماء من أصحاب ابن لهيعة عنه دون من سمع منه بأخرة، وإن كان حديثه كله ضعيفًا.

ثم إن شيخه عبد الرحمن بن الحارث: وهو ابن عياش المخزومى مختلف فيه، وباقى رجاله ثقات من رجال الشيخين؛ والحديث صحيح محفوظ دون قصة أمداد العرب فى أوله، فله طرق أخرى عن عائشة بنحوه يأتى بعضها [برقم ٤٦٠٦]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة؛ يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٦٣١٣]، ومضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٢٦٢]، وحديث جابر [برقم ٢٢٧١].

نعم: فى الباب عن أبى سعيد الخدرى نحو لفظ المؤلف هنا فى سياق أتم . . . عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٤ / ٩٠]، إلا أن سنده مغموز، وحديث عائشة هنا: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٤٧٨]، وعزاه لأحمد وحده، ثم أعله بعلة طريفة، فقال: (إسناده حسن، إلا أن محمد ابن جعفر بن الزبير لم يدرك عائشة.

كذا قال، كأن عروة بن الزبير قد زاغ اسمه عن بصر الهيثمى، أو سقط من نسخته من «مسند أحمد» والأعجب: أن ترى حسين الأسد يساير الهيثمى على هذا الإعلال فى «تعليقه على مسند المؤلف» [٨/ ٧]، فيقول: (ومحمد بن جعفر لم يدرك عائشة؛ فهو منقطع) كذايقول هو الآخر، كأن الواسطة بين جعفر وعائشة قد ارتدت جلباب الخفاء، وامْتَطَتْ جَوَاد الاختفاء، والحاصل: أن الحديث ضعيف بهذا السياق هنا. واللَّه المستعان.

٤٥٠٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢١٠٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٢ / ٢١٠]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣ / ٢٥٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٣٠]، وغيرهم من طرق عن عبدالعزيز بن أبى حازم عن أبيه عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . =

عائشة، أنها قالت: واعد رسول اللَّه جبريل صلى اللَّه عليهما فى ساعة يأتيه فيها، فجاءت تلك الساعة ولم يأت، وفى يده عصًا فألقاها من يده، وقال: «**مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلا رُسُلَهُ!**»، ثم التفت فإذا جرو كلب تحت السرير، فقال: «**يَا عَائِشَةُ، مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هُنَا؟**» قالت: واللَّه ما رأيت به، فأمر به، فأخرج، فجاء جبريل، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**وَاعَدْتَنِى، فَجَلَسْتُ لَكَ، فَلَمْ تَأْتِ، قَالَ: مَنَعَنِى الْكَلْبُ الَّذِى كَانَ فِى بَيْتِكَ، إِنَّا لا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، وَلا صُورَةٌ**».

٤٥٠٩ - حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن يوسف ابن ماهك، أن حفصة بنت عبد الرحمن، حدثته، عن عائشة، أنها سمعت رسول اللَّه ﷺ، يأمر بالفرعة من الغنم، من خمسةٍ واحدةٌ.

= قال أبو نعيم: «هذا حديث صحيح».

قلتُ: وقد توبع عليه عبد العزيز: تابعه وهيب بن خالد على نحوه باختصار عند ابن راهويه [١٠٦٩]، وعنه مسلم [٢١٠٤]، وغيره؛ وتوبع عليه أبو حازم: تابعه محمد بن عمرو بن علقمة على نحو سياق المؤلف عند جماعة، وقد خرجنا روايته فى «غرس الأشجار».

٤٥٠٩- حسن: أخرجه أبو داود [٢٨٣٣]، وأحمد [٦ / ٨٢، ١٥٨، ٢٥١]، والحاكم [٤ / ٢٦٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢ / رقم ١٥٣٦]، وعبد الرزاق [٧٩٩٧]، وابن أبى شيبة [٢٤٣٠٦]، وابن راهويه [١٠٣٢، ١٠٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٩١٢٣]، والحربى فى «غريب الحديث» [١ / ١٧٧ - ١٧٨]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر عن عائشة قالت: (أمرنا رسول اللَّه ﷺ من كل خمسين شاة: شاة) هذا لفظ أبى داود، ولفظ الحاكم: (أمر فى الفرع: فى كل خمسة واحدة) ونحوه رواية لابن راهويه وأحمد؛ وفى رواية أخرى لأحمد: (أمرنا بالفرع من كل خمس شياه شاة) ونحوه لفظ ابن أبى شيبة ورواية لابن راهويه؛ ولفظ الطبرانى: (سمعت النبى يأمر بالفرعة من الغنم من كل خمسين شاة: واحدة) ونحوه عند البيهقى وعبد الرزاق وابن أبى شيبة والحربى.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». =

٤٥١٠- حَدَّثَنَا سويدٌ، حدّثنا رشدين بن سعد، عن ابن الهاد، عن موسى بن سرجس، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: رأيت رسول اللّه ﷺ، وهو يموت وعنده قدحٌ فيه ماءٌ، فأدخل يدَه فى القدح، ثم مسح به وجهه، ثم يقول: «**اللَّهُمَّ أَعِنِّى عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ**».

= **قلتُ**: وكذا صحح سنده النووى فى «المجموع» (٨ / ٤٤٤]، وفى «شرح مسلم» [١٣/ ١٣٦]، ونقل فيهما عن بن المنذر أنه قال: «حديث عائشة صحيح».

وصحح سنده أيضًا: الولى العراقى فى «طرح التثريب» [٦ / ١١٥]، ومثله الحافظ فى «الفتح» [٩ / ٥٩٨]، والأقرب: أن سنده حسن فقط، للكلام المعروف فى ابن خثيم، ومن فوقه ثقات.

٤٥١٠- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه ابن أبى الدنيا فى «المحتضرين» [رقم ٣٢]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ١٦٦]، من طريق سويد بن سعيد عن رشدين بن سعد عن يزيد بن عبد اللّه بن الهاد عن موسى بن سرجس [ووقع عند ابن بشران: (موسى بن شرحبيل) وهو تصحيف] عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . .

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت؛ سويد بن سعيد ضعيف كما مضى التدليل عليه بالحديث قبل الماضى، وشيخه رشدين ليس بقوى ولا متين، بل تركه النسائى وغيره، إلا أنه لم ينفرد به، بل تابعه عليه الليث بن سعد عن يزيد بن الهاد به . . . عند الترمذى فى «جامعه» [٩٧٨]، وفى «الشمائل» [رقم ٣٨٨]، والنسائى فى «الكبرى» (٧١٠١، ١٠٩٣٢]، وأحمد [٦/ ٧٠، ٧٧، ١٥١]، والحاكم [٢ / ٥٠٥] و [٣ / ٥٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣ / رقم ٣٢٤٤]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٩ / ٦٧]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣١٣٩]، ، وفى «سننه الصغير» [رقم ٨١٣]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٣١]، وغيرهم من طرق عن الليث عن يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به مثله . . وعند الترمذى وحده: (اللّهم أعنى على غمرات الموت- أو سكرات الموت) هكذا بالشك، وعند البيهقى والطبرى: (. . . على سكرة الموت) وعند الطبرانى: (. . على كربات الموت . .).

قال الترمذى: «هذا حديث غريب» وفى نسخة: «حسن غريب» وقال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن القاسم إلا موسى يعنى ابن سرجس- ولا عن موسى إلا ابن [بالأصل: (إلا عبد) الهاد] ، تفرد به الليث». =

= **قلتُ**: ولا يرد على الطبرى متابعة رشدين بن سعد الماضية لليث عن ابن الهاد؛ لأن الإسناد إلى رشدين لم يثبت، والحديث رواه جماعة كثيرة عن الليث على الوجه الماضى: منهم قتيبة بن سعيد وعبد اللَّه بن يوسف المصرى، وشعيب بن الليث، وعبد اللَّه بن وهب، ومنصور أبو سلمة الخزاعى وهاشم بن القاسم وعبد اللَّه بن عبد الحكم وهشيم وغيرهم، وتابعهم عليه يونس بن محمد المؤدب، لكن اختلف عليه فيه، فرواه عنه أحمد بن حنبل وابن سعد وسريج بن يونس وغيرهم على الوجه الماضى: أخرجه أحمد [٦ / ٦٤]، وابن سعد [٢ / ٢٥٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٧ / ٢٠٨].

وخالفهم جميعًا: أبو بكر ابن أبى شيبة، فرواه عن يونس فقال: حدّثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به . . . . ، وجعل شيخ الليث فيه (يزيد بن أبى حيبب) بدل: (يزيد بن الهاد) هكذا أخرجه فى «المصنَّف» [٢٩٣٣٣]، وعنه ابن ماجه [١٦٢٣].

وهذا أراه وهمًا من ابن أبى شيبة، كأنه وقع له (عن يزيد . . .) غير منسوب، فظنه ابن أبى حبيب المصرى المشهور برواية الليث عنه أيضًا، والصواب أنه (يزيد بن عبد اللَّه بن الهاد) كما وقع مفسرًا من طرق عن الليث به . . .

وقد رواه ابن أبى شيبة مرة أخرى عن يونس بن محمد عن الليث عن يزيد - غير منسوب - بإسناده به . . . ، هكذا أخرجه فى «مسنده» كما ذكره الحافظ فى «النكت الظراف» [١٢ / ٢٨٦]، ثم نقل الحافظ عن شيخه العراقى فى «شرح الترمذى» أنه حمل على يونس بن محمد فى روايته عن الليث الوجه الماضى آنفًا عند ابن أبى شيبة وعنه ابن ماجه، ونسب يونس فيه إلى الشذوذ ومخالفة من هو أحفظ منه، وتعقبه الحافظ بكون يونس لا ذنب له فى هذا الوهم، ثم احتمل أن يكون ابن ماجه هو الواهم فيه، وليس كما ظن، وابن ماجه لا ذنب له - هو الآخر - فى ذاك الوهم؛ لأنه رواه من طريق ابن أبى شيبة عن يونس بن محمد عن الليث عن يزيد بن أبى حبيب بإسناده به . . . وهذا فى «مصنَّف ابن أبى شيبة» كما مضى، فالتزق الوهم بابن أبى شيبة وحده إن شاء اللَّه.

والمحفوظ عن الليث: هو ما رواه الجماعة - وفيهم يونس - عنه عن يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به . . . كما سبق، لكن أبَى يحيى بن بكير المصرى إلا أن يخالف الجماعة، ورواه عن الليث قال: حدثنى يزيد بن عبد اللَّه بن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم=

. . . . . .

= عن أبيه عن عائشة به مثله . . . . ، فأسقط منه (موسى بن سرجس) وأبدله بـ (عبد الرحمن بن القاسم، هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٣]، بإسناد صحيح إلى يحيى بن بكير به .

قلتُ: لم يفعل ابن بكير شيئًا فى تلك الرواية سوى أن وهم الوهم الفاحش فى شيخ ابن الهاد، ويحيى وإن كان أثبت الناس فى الليث كما يقول ابن عدى فيما نقله عنه الحافظ فى ترجمة ابن بكير من «تهذيبه» [١١/ ٢٣٧]، لكن لم يكن بحيث يُقدَّم قوله على قول الجماعة فى الليث، لاسيما وقد ضعفه النسائى وأبو حاتم الرازى مطلقًا، وإن كره ذلك منهما الذهبى، وأين يحيى ابن بكير من شعيب بن الليث وابن هب وعبد اللّه بن يوسف وأبى سلمة الخزاعى وقتيبة بن سعيد وهاشم بن القاسم وغيرهم من الجبال الرواسى؟! وكلهم رووه عن الليث عن يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم عن عائشة به . . . كما مضى .

وهذا هو الصواب قولاً واحدًا . فإن قيل : قد توبع يحيى بن بكير على الوجه السابق؛ تابعه عبد اللّه بن صالح كاتب الليث عن الليث به . . . عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٣]، بإسناد مستقيم إليه .

قلنا : وأيش هذا؟! ومَنْ كاتب الليث حتى ندرأ بخطئه رواية الثقات الأثبات عن الليث، والكلام فيه طويل الذيل . والتحقيق : أنه ضعيف مطلقًا من قبل ومن بعد، اللّهم إلا رواية البخارى وحده عنه، فلها شأن آخر، وقد رأيته عاد ورواه مرة أخرى عن الليث عن ابن الهاد عن موسى ابن سرجس بإسناده به . . . مثل رواية الجماعة عن الليث : أخرجه عنه أبو سليمان ابن زبر فى «وصايا العلماء» [ص ٢٧]، بإسناد صحيح إليه، وهذا هو المحفوظ عن الليث .

ومدار الحديث على (موسى بن سرجس) وقد روى عنه غير واحد إلا أنه لم يوثقه معتبر، ولا غير معتبر، وقد قال الحافظ عنه بـ«التقريب» : «مستور» ثم ناقض نفسه، وذكر هذا الحديث فى «الفتح» [١١ / ٣٦٢]، وعزاه لأصحاب السنن سوى أبى داود، وقال : «بسند حسن» .

أما صاحب «المستدرك»، فدعه يجازف على عادته ويقول عقب روايته الحديث : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» والحديث استغربه الترمذى كما مضى فى «جامعه» وقال شارحه المباركفورى [٤/ ٤٨] : «لم يحكم عليه الترمذى بشىء من الصحة والضعف، والظاهر أنه ضعيف؛ لأن موسى بن سرجس مستور» وهو كما قال هذا الفاضل . =

٤٥١١- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا صالح بن موسى الطلحي، عن معاوية بن إسحاق، عن عائشة بنت طلحة، عنْ عائشة أم المؤمنين، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «جِهَادُ النِّسَاءِ الْحَجُّ».

٤٥١٢- حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا صالح بن موسى، عن معاوية بن إسحاق،

= والحديث ثابت دون الفقرة الأخيرة: (اللَّهم أعنى على سكرات الموت) إنما المحفوظ قوله ﷺ: (لا إله إلا اللَّه؛ إن للموت سكرات) كما أخرجه البخارى [٦١٤٥]، وجماعة كثيرة من حديث عائشة أيضًا. واللَّه المستعان.

٤٥١١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٧٢٠، ٢٧٢١]، وأحمد [٦ / ٦٧، ١٦٥، ١٦٦] وسعيد ابن منصور [٢ / رقم ٢٣٣٩]، وعبد الرزاق [٨٨١١]، وابن راهويه [١٠١٥]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٠٢، ١٧٥٨٠، ١٧٥٨١]، والطحاوى فى «المشكل» [١٤/ ١٢٣، ١٢٤]، والذهبى فى «السير» [١٢ / ٣٨٧-٣٨٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨ / ٧٢]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن إسحاق الطلحى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: (استأذنت النبى ﷺ فى الجهاد فقال: جهادكن الحج) لفظ للبخارى، وهو عند الآخرين نحوه... وفى رواية لأحمد: (جهاد النساء حج هذا البيت).

قلتُ: قد توبع عليه معاوية بن إسحاق؛ تابعه حبيب بن أبى عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: (يا رسول اللَّه: نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟! قال: لا، لكن أفضل الجهاد: حج مبرر) أخرجه البخارى (١٤٤٨، ١٧٦٢، ٢٦٣٢، ٢٧٢١] - واللفظ له- والنسائى [٢٦٢٨]، وابن ماجه [٢٩٠١]، وأحمد [٦/ ٧١، ٧٩، ١٦٥]، وابن خزيمة [٣٠٧٤]، وابن حبان [٣٧٠٢]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٨٤]، والمؤلف [برقم ٤٧١٧]، وابن أبى شيبة [١٢٦٥٥]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٠١، ١٧٥٨٣]، وابن راهويه [١٠١٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣٢١]، وغيرهم. وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٤٥١٢- **ضعيف بهذا التمام**: أخرجه ابن ماجه [٤٢١٢]، وابن راهويه [١٧٧٧، ١٨١٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٤ / ٧٠]، والمزى فى «تهذيبه» [١٣ / ٩٨]، والخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٢٥٧]، والطحاوى فى «المشكل» [١٥ / ١١١]، والشجرى فى «الأمالى» [ص ٣٥٤]، وغيرهم من طرق عن صالح بن موسى الطلحى عن معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به... =

عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَسْرَعُ الْبِرِّ ثَوَابًا صِلَةُ الرَّحِمِ، وَأَسْرَعُ الشَّرِّ عُقُوبَةً الْبَغْيُ**».

= ولفظ ابن ماجه: (أسرع الخير ثوابًا: البر وصلة الرحم، وأسرع الشر عقوبة: البغى وقطيعة الرحم) ومثله عند الطحاوى والشجرى وابن راهويه، وهو عند الخرائطى مختصراً بشطره الثانى فقط.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ٣٢٤]: «هذا إسناد فيه صالح بن موسى الطلحى وهو ضعيف».

قلتُ: وهو كما قال بل أشد، فصالح هذا ليس بذاك الصالح، بل هو منكر الحديث كما قاله أبو حاتم وغيره، وتركه النسائى وأبو نعيم الأصبهانى وغيرهما، وقال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [١/ ٣٦٩]: «كان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به» وضعفه سائر النقاد فضعفَ

وهذا الحديث: ساقه له ابن عدى مع غيره من مناكيره فى ترجمته من «الكامل» ثم قال: «وهذه الأحاديث عن معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة غير محفوظات، لا يرويها عن معاوية بهذا الإسناد غير صالح».

قلتُ: وهو آفة هذا الحديث، وقد تساهل السيوطى وحسَّن سنده فى «الجامع الصغير» وتعقبه المناوى فى «الفيض» [١ / ٥٠٥]، قائلاً: «وليس كما قال، فقد ضعفه المنذرى وغيره».

قلتُ: أشار المنذرى إلى تضعيفه فى «الترغيب» [٣/ ٢٣٢]، وفى الباب عن أبى هريرة عند الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٠٩٢]، والبيهقى فى «سننه» وغيرهما؛ وعن جابر بن عبد اللَّه وعلى بن أبى طالب وغيرهم بأسانيد مناكير، وصح ذلك من مراسيل يحيى بن أبى كثير ومكحول الشامى، ومراسيلهما كَشِبْه الريح.

نعم: للفقرة الثانية شاهد جيد من حديث أبى بكرة الثقفى عند أبى داود [٤٩٠٢]، والترمذى [٢٥١١]، وابن ماجه [٤٢١١]، وجماعة كثيرة بإسناد صحيح.

● **تنبيه**: الحديث عزاه السيوطى فى «الجامع الصغير» و «الكبير» إلى ابن ماجه، وزاد: (والترمذى) فوهم، وعزاه النابلسى فى «ذخائر المواريث» إلى ابن ماجه أيضًا. وزاد: (ومسلم) وهذا أفحش فى الغفلة؛ وقد تعقبهما الإمام فى «الضعيفة» [٦ / ٣٠١]، فانظره ثمة. واللَّه المستعان. =

٤٥١٣- **حَدَّثَنَا** سويد بن سعيد، حدّثنا بقية، عن محمد بن زياد، قال: سمعت عبدالله بن أبي قيس، قال: سمعت عائشة، تقول: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصيام.

٤٥١٤- **حَدَّثَنَا** إسحاق بن أبي إسرائيل، حدّثنا محمد بن بكر، حدّثنا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن معاذة، عن عائشة، قالت: مُرْنَ أزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط، والبول، فإني أستحيي منهم، وإن رسول الله ﷺ كان يفعله.

= ● **تنبيه آخر**: وجدت هذا الحديث عند الطبراني أيضًا في «الأوسط» [٩ / رقم ٩٣٨٣]، وقال عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن إسحاق إلا صالح بن موسى».

قلتُ: وقد عرفت أن صالحًا ليس بصالح، يعني في ضبطه.

٤٥١٣- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٨٩، ٩٣]، وابن راهويه [٦٧٠، ١٠٣٦، ١٤٠٧]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٢ / رقم ٨٤٤، ٨٤٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٢ / ١٢٢] والمحاملي في «أماليه» [رقم ١٠٨]، والفريابي في «الصيام» [٢٨، ٢٩]، وغيرهم من طرق عن بقية بن الوليد عن محمد بن زياد الألهاني عن عبد الله بن أبي قيس النصري عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد شامي قوي مستقيم، وبقية قد صرح بالسماع من شيخه وشيخ شيخه حتى عائشة، عند ابن راهويه والمحاملي والطبراني، ولم ينفرد به، بل تابعه إسماعيل بن عياش على مثله مع قصة في أوله عند ابن عساكر في «تاريخه» [٣٢ / ١٢٢]، بإسناد صحيح إليه.

وتوبع عليه محمد بن زياد الألهاني أيضًا: تابعه محمد بن سليمان أبو ضمرة، ويزيد بن خمير، ومعاوية بن صالح، وغيرهم كلهم عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة به مثله في سياق أتم . . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار» وللحديث طرق كثيرة عن عائشة بمثله ونحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٣٦٧، ٤٣٧٨].

٤٥١٤- صحيح: أخرجه الترمذي [١٩]، والنسائي [٤٦]، وأحمد [٦ / ٩٥، ١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٣٠، ١٧١، ٢٣٦]، وابن حبان [١٤٤٣]، وابن أبي شيبة [١٦١٨]، والبيهقي في «سننه» [٥١٦]، وابن راهويه [١٣٧٩]، وابن عبد البر في «الاستذكار» [١ / ٢٠٥]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٠٧]، وابن أخي ميمي في «فوائده» [ص ٩٨]، =

٤٥١٥- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا هارون الأعور، عن بديل بن ميسرةٍ، عن عبد اللَّه بن شقيقٍ، عن عائشة، عن النبىِّ ﷺ، أنه قرأ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]

= وغيرهم من طرق عن قتادة عن معاذة العدوية عن عائشة به . . . وعند بعضهم نحوه . . . ولفظ الترمذى: (عن عائشة قالت: مرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء؛ فإنى أستحييهم؛ فإن رسول اللَّه ﷺ كان يفعله) وثمله عند النسائى وابن حبان، وهو رواية لابن أخى ميمى، قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح . . .» وقال النووى فى «الخلاصة» [١ / ١٦٢]: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيحين» وقال فى «المجموع» [٢ / ١٠١]: «حديث صحيح».

قلتُ: وهو كما قالا وزيادة، وسنده على شرط الشيخين لولا عنعنة قتادة، إلا أنه صرح بالتحديث عند أحمد فى الموضع الخامس، وقد توبع عليه: تابعه يزيد الرشك مقرونًا معه عند أحمد فى الموضع الثانى، لكن اختلف فيه على يزيد، والحديث أعله الإمام أحمد فى «مسائل حرب الكرمانى» بالوقف، وتابعه إبراهيم الحربى فى «علله» وخالفهما أبو زرعة الرازى، فصحح رفعه من طريق قتادة، وتابعه الدارقطنى فى «علله»، وهذا هو الصواب عندى، ويُشْبِه أن يكون الوجهان محفوظين.

وقد أغرب بعض المتأخرين وأعل الحديث بالانقطاع بين قتادة ومعاذة، وليس ذا بشىء، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث مع استيفاء طرقه عن عائشة . . . فى كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥١٥- صحيح: أخرجه أبو داود [٣٩٩١]، والترمذى [٢٩٣٨]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٥٦٦]، وأحمد [٦ / ٦٤، ٢١٣]، والطيالسى [١٥٥٧]، والطبرانى فى «الصغير» [رقم ٦١٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٣/ ٦٣]، و[٨/ ٣٠٢]، وابن راهويه [١٣٠٨]، والقطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٩٠]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٥١٧، ٥١٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٨ / ٢٢٢]، والخطيب فى «موضح الأوهام» [١/ ١٨٩]، وابن العديم فى« بغية الطلب» [٣ / ١٠٩]، وغيرهم من طرق عن هارون بن موسى الأعور عن بديل بن ميسرة عن عبداللَّه بن شقيق العقيلى عن عائشة به . . . وزاد النسائى والترمذى فى آخره تمام الآية: (وجنة نعيم).

وزاد ابن راهويه وحده فى آخره من قول بعضهم: (برفع الراء) وهو رواية لأحمد.

قال الترمذى: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هارون الأعور».

قلتُ: وهارون هذا ثقة مقرئ نبيل؛ ومَنْ فوقه ثقات مشاهير؛ فالإسناد صحيح؛ =

٤٥١٦- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان أحب الشراب إلى رسول اللَّه ﷺ الحلوَ البارد.

= ولا التفات إلى قول أبي عيسى الرملي- أحد رواة سنن أبي داود عنه- عقب روايته الحديث عن أبي داود كما في السنن [٢ / ٤٣١]: «بلغني عن أبي داود أنه قال: هذا حديث منكر»؛ لأنه بلاغ عضمَّنْ لا يدرى من هو، ولو صح عن أبي داود، لكان فيه ما فيه مما بسطناه في غير هذا المكان، واللَّه المستعان.

والحديث أخرجه الحاكم أيضًا [٢ / ٢٥٧]، وصححه على شرط الشيخين، ووهم في ذلك كعادته؛ لأن بديل بن ميسرة ليس من رجال البخاري أصلاً، ومثله عبد اللَّه بن شقيق، وللحديث شاهد من رواية ابن عمر مرفوعًا مثله، وكذا عن أنس بن مالك، ولا يصح في الباب إلا حديث عائشة وحده.

٤٥١٦- ضعيف: أخرجه الترمذي [١٨٩٥]، وفي «الشمائل» [رقم ٢٠٥]، والحميدي [٢٥٧]، وأحمد [٦/ ٣٨، ٤٠]، والحاكم [٤ / ١٥٣]، والبيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٩٧]، وفي «المعرفة» [٤٥٩٧]، وفي «الآداب» [رقم ٤٢٠]، والبغوي في «شرح السنة» [٥ / ٤٩١]، وفي «الأنوار» [رقم ١٠٠٨]، وابن حبان في «الثقات» [٨ / ٣٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤ / ٢٤٨]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٦٧٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن معمر عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة به . . وعند ابن عساكر: (الحلواء البارد).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين . . .».

قلتُ: وهو كما قال، لولا أنه معلول، فقال الترمذي عقب روايته: «هكذا روى غير واحد عن ابن عيينة مثل هذا عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، والصحيح ما رُوِيَ عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً».

ثم أخرجه [رقم ١٨٩٦]، من طريق ابن المبارك عن معمر ويونس الأيلي كلاهما عن الزهري به مرسلاً بلفظ: (أن رسول اللَّه ﷺ سئل: أي الشراب أطيب؟! قال: الحلو البارد).

ثم قال: «وهكذا روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً؛ وهذا أصح من حديث ابن عيينة رحمه اللَّه».

قلتُ: ورواية عبد الرزاق عن معمر عنده في «المصنف» [١٩٥٨٣]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٥ / رقم ٥٩٢٧]، وفي «الآداب» [رقم ٤٢١]، وابن الأعرابي في «المعجم» =

. . . . . .

= [رقم ٢١٠]، ورواه وكيع عن يونس الأيلى وحده عن الزهرى به مرسلاً . . . عند ابن أبى شيبة [٢٤١٩٧]، واختلف فيه على وكيع، فرواه عنه ابن أبى شيبة كما مضى مرسلاً؛ وخالفه أبو سعيد يحيى بن سليمان - وهو مختلف فيه- فرواه عن وكيع فقال: عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن عروة عن عائشة به موصولاً.

هكذا أخرجه أبو الحسن ابن مهدى فى «الأفراد» [رقم ٦٠٥٦ / أطرافه]، وجزم أبو الحسن بتفرده به عن وكيع على هذا الوجه، والمحفوظ عن وكيع هو الأول، ويحيى بن سليمان ليس فى قوة ابن أبى شيبة ولا يكاد، بل تكلم فيه غير واحد، حتى قال النسائى: «ليس بثقة» وقد توبع وكيع على الوجه المرسل السابق؛ تابعه ابن المبارك كما مضى عند الترمذى؛ وكذا تابعه عيسى ابن يونس كما ذكره الدارقطنى فى «الأفراد».

والمرسل هو المحفوظ كما صححه الترمذى سالفًا، ومثله أبو زرعة الرازى كما فى «العلل» [رقم ١٥٨٨]، وبعده البيهقى فى «الشعب» [٥ / ٩٧]، وفى «المعرفة» وفى «الآداب» وقبله أبو الحسن ابن مهدى فى «علله» [١٣ / ١٩٤]، فقال: «والمرسل أشبه بالصواب؛ ولم يتابع ابن عيينة على ذلك» يعنى على وصله عن معمر.

ثم جاء زمعة بن صالح ورواه عن الزهرى فقال: عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة به نحوه بلفظ: (سئل رسول اللّه ﷺ: أى الشراب أطيب؟! قال: الحلو البارد) هكذا أخرجه ابن عدى فى «كامله» [٣ / ٢٣١]، ثم قال: «كذا قال: الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة، ويروى هذا الحديث عن عروة عن عائشة، رواه ابن عيينة عن معمر عنه».

قلتُ: وهذا منكر جداً من حديث ابن شهاب، والمحفوظ عنه هو المرسل كما مضى؛ وزمعة بن صالح قد ضعفوه المسكين، وكان كثير الغلط فى حديث الزهرى أيضًا كما قاله النسائى فى «الضعفاء» [ص ٤٢].

فإن قيل: قد توبع الزهرى على وصله؛ تابعه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله . . عند الحاكم [٤/ ١٥٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٤ / ١٨٤]، وأبى الشيخ فى أخلاق النبى ﷺ [رقم ٦٧٥]، من طريقين عن عبد اللّه بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام به . . . .

قلتُ: سكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبى بأنه: (من رواية عبد اللّه بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عن عائشة، وعبد اللّه هالك، والصحيح إرساله) هكذا نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٥ / ٨٣]، وهو كما قال؛ وعبد اللّه بن محمد هذا تركه أبو حاتم وغيره، =

= وقال ابن حبان في «المجروحين» [٢/ ١١]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، ويأتي عن هشام ابن عروة ما لم يحدث به هشام قط، لا يحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه» وقال عنه العقيلي في «الضعفاء» [٢ / ٣٠٠] «له غير حديث عن هشام بن عروة، لا يتابع عليه مناكير» وقال أبو نعيم الأصبهاني في «الضعفاء» [ص ٩٧]: (صاحب مناكير وأباطيل) وهو من رجال «اللسان» [٣ / ٣٣١].

وروايته تلك: ساقها له ابن عدي في مناكير من «الكامل» وقال عقبها: «وهذا الحديث من حديث هشام بن عروة عزيز، وإنما يروى هذا الحديث: ابن عيينة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، [و] من الرواة من أرسله عن ابن عيينة».

قلتُ: لم أجده من طريق ابن عيينة عن الزهري مرسلاً، إنما رواه أصحابه عنه به موصولاً، فإن صح كلام أبي أحمد الجرجاني؛ فيكون ابن عيينة قد اختلف عليه في وصله وإرساله. والمرسل هو الصواب كما سبق بيانه.

وفي الباب عن أبي أمامة عند تمام في «فوائده» [١٨٩]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [١ / ١٢٦]، وسنده موضوع، وعن ابن عباس عند ابن الأعرابي في «المعجم» [٢٠٨]، بسند باطل.

وله طريق ثان عن ابن عباس به مثل لفظ الزهري المرسل عند الترمذي: يرويه محمد بن جابر بن سيار الحنفي عن إسماعيل بن أمية عن أبيه عن ابن عباس به . . . أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٤ / ١٠٤].

قلتُ: وهذا إسناد منكر، ومحمد بن جابر قد ضعفوه لسوء حفظه وكثرة ما يأتي به من المناكير، حتى تركه الفلاس وغيره، وكان يُلَقَّن أيضًا، وتلك مصيبة، وقد خالفه ابن جريج - وهو أوثق منه مائة مرة- فرواه عن إسماعيل بن أمية عن رجل عن ابن عباس به (أن النبي ﷺ سئل: أي الشراب أطيب؟ قال: الحلو البارد).

هكذا أخرجه أحمد [١/ ٣٣٨]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٥٩٢٦]، وهذا هو المحفوظ عن إسماعيل بن أمية؛ ورجاله ثقات سوى هذا الرجل المبهم بين إسماعيل وابن عباس.

والمحفوظ في هذا الباب: إنما هو مثل حديث عائشة الآتي [برقم ٤٧٤١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٦، ٤٩٥٦]، ولفظه: (كان النبي ﷺ يحب الحلواء والعسل).

● **تنبيه**: هذا الحديث عزاه ابن كثير في «البداية» [٦ / رقم ٥٢]، إلى «الصحيحين»، =

٤٥١٧- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا وكيع بن الجراح، حدّثنا زكريا بن أبى زائدة، عن مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «**عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَالاسْتِنْشَاقُ، وَقَصُّ الأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الإِبِطِ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَالانْتِقَاصُ بِالْمَاءِ**»، قال

= ووهم فى ذلك ولا بد؛ لأن الذى فى «الصحيحين» عن عائشة إنما هو بلفظ: (كان رسول اللّه ﷺ يحب العسل والحلواء. . . .) أخرجاه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها به . . . وليس من حديث الزهرى عن عروة كما وهم ابن كثير.

● **تنبيه آخر**: طريق ابن جريج الماضى عن إسماعيل بن أمية عن رجل عن ابن عباس به . . . . عند أحمد والبيهقى: قد رأيت ابن جريج قد اختلف عليه فيه، كما تراه عند ابن أبى شيبة [٢٤١٩٩].

٤٥١٧- منكر بهذا التمام: أخرجه مسلم [٢٦١]، وأبو داود [٥٣]، والترمذى [٢٧٥٧]، وابن ماجه [٢٩٣]، والنسائى [٥٠٤٠]، وأحمد [٦ / ١٣٧]، وابن خزيمة [٨٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٢، ٢٤٤]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٢٧٦٠]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٤٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١ / ١٧٠]، والدارقطنى فى «سننه» [١ / ٩٤]، وابن أبى شيبة [٢٠٤٦]، وابن راهويه [٥٤٧]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٧٨٤]، والعقيلى [٤/ ١٩٧]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٣٢٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢١ / ٦٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٢ / ١٢٨]، وفى «شرح المعانى» [٤ / ٢٢٩]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبى زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد اللّه بن الزبير عن عائشة به . . . وليس عند ابن المنذر (الاستنشاق) ولا (نتف الإبط) ولا: (حلق العانة) ولا: (الانتقاص بالماء) ولا قول مصعب بن شيبة فى آخره، وليس عند العقيلى قوله: (والسواك) وكذا ليس عند ابن المنذر قوله فى أوله: (عشر من).

قال الترمذى: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وكذا صححه مسلم وابن خزيمة وجماعة من المتأخرين، والصواب أنه حديث منكر ولا بد، أنكروه على مصعب بن شيبة وعدوه من مناكيره، وقد بسطنا الكلام عليه بسطًا وافيًا فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

ولا بأس إن ذكرنا طرفًا من ذلك هنا: فنقول: قال الدارقطنى عقب روايته: «تفرد به =

وكيعٌ: يعنى الاستنجاء بالماء ينقص البول، قال زكريا: قال مصعبٌ: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة.

= مصعب بن شيبة، وخالفه أبو بشر -يعنى جعفر بن إياس- وسليمان التيمى فرواياه عن طلق بن حبيب قوله غير مرفوع» وقال فى «العلل» [١٣/ ١٤١]: «يرويه طلق بن حبيب، واختلف عنه؛ فرواه مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد اللَّه بن الزبير عن عائشة عن النبى ﷺ، وخالفه سليمان التيمى وأبو بشر جعفر بن إياس؛ فرواه عن طلق بن حبيب قال: كان يقال: عشر من الفطرة، وهما أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثًا».

قلتُ: ورواية سليمان التيمى وأبى بشر: قد أخرجها النسائى [٥٠٤١، ٥٠٤٢]، ثم قالَ: «وحديث سليمان التيمى وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث».

قلتُ: وقبله أنكر الإمام أحمد هذا الحديث على مصعب بن شيبة، كما نقله عنه العقيلى فى «الضعفاء» وكذا أنكره عليه محمد بن إسحاق الحافظ الأصبهانى، كما نقله عنه تقى الدين القشيرى فى «الإمام» ومغلطاى فى «الإعلام» [١ / ٦٤].

ومصعب بن شيبة وإن احتج به مسلم ووثقه بعضهم، إلا أن الحذاق قد تكلموا فيه، والتحقيق أنه منكر الحديث كما قاله النسائى وغيره، واحتجاج مسلم به معارض بتضعيف مَنْ هو أقعد منه بهذا الفن، وكذا تصحيحه لهذا الحديث مرفوعًا، معارض بكلام مَنْ صحَّح وقْفَه على طلق بن حبيب، كأحمد والنسائى وأبى الحسن ابن مهدى وابن منده والعقيلى وغيرهم؛ وهم السادة الحجة، فأنَّى ينهض لهم مسلم! ولا يجدى الحديث: تصحيح من صححه مرفوعًا، كما لا ينفعه تحسين من توسط بين آراء النقاد بشأنه، واستروح إلى الاقتصاد فى الحكم عليه بزعمه، وقد تخبط جماعة من المتأخرين فى الكلام عليه، وناقشنا أدلتهم فى «غرس الأشجار».

نعم: للحديث شاهد نحوه مرفوعًا من رواية عمار بن ياسر عند أبى داود وجماعة كثيرة، لكن سنده معلول كما مضى شرحه [برقم ١٦٢٧].

والثابت فى هذا الباب: هو حديث أبى هريرة الآتى [برقم ٥٨٧٢، ٦٥٩٥]، ولفظه: (خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد، ونتف الإبط؛ وتقليم الأظفار، وقص الشارب) لفظ البخارى [٥٥٥٠].

٤٥١٨- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «**لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الَّذِى كُنْتُ أَدْعُوهُمْ فِى الدُّنْيَا إِلَيْهِ حَقٌّ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ**: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [النمل: ٨٠]».

٤٥١٩- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا وكيعٌ، عن إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن يوسف بن ماهك، عن أمه مسيكة، عن عائشة، قالت: قلنا يا رسول اللّه، ألا نبنى لَكَ بيتًا يظلك؟ قال: «**لا، مِنًى مُنَاخٌ لِمَنْ سَبَقَ**».

٤٥١٨- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٣٠٥]، والحاكم [٢/ ٤٤٠]، والحميدى [٢٢٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥٦ / ٢٨١]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ٦٣٥٠]، وابن أبى داود فى «مسند عائشة» [رقم ١٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: وهم الحاكم ولا بد، والحديث عند البخارى كما مضى بإسناده ومتنه إلا أن عند الحاكم: (إنهم ليعلمون الآن أن الذى كنت أقول لهم فى الدنيا حق، . . . .) والذى عند البخارى: (إنهم ليعلمون الآن أن ما كنت أقول حق . . .) وهذا اختلاف يسير للغاية، ولا بمثله يصح لصاحب «المستدرك» أن يستدركه، وقد توبع عليه ابن عيينة عن هشام بن عروة:

١- تابعه أبو أسامة حماد بن أسامة على نحوه فى سياق أتم فى أوله: عند البخارى [٣٧٥٩]، ومسلم [٩٣٢]، وغيرهما.

٢- وعبدة بن سليمان على نحوه مع سياق أتم فى أوله أيضًا: كما يأتى عند المؤلف [برقم ٥٦٨٠]، وهو عند البخارى [٣٧٦٠]، والنسائى [٢٠٧٦]، وغيرهما.

٣- ووكيع بن الجراح على نحو رواية أبى أسامة إلا أن حديث أبى أسامة أتم: أخرجه مسلم [٩٣٢].

٤٥١٩- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٢٠١٩]، والترمذى [٨٨١]، وابن ماجه [٣٠٠٦، ٣٠٠٧]، وأحمد [٦/ ١٨٧، ٢٠٦]، والدارمى [١٩٣٧]، وابن خزيمة [٢٨٩١]، والحاكم [١/ ٦٣٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٥٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٣٩١]، وابن راهويه [١٢٨٦]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤ / ٥٠]، والفاكهى فى أخبار مكة» =

= [رقم٢٥٥٦]، وابن أبى خيثمة فى «تاريخه» [رقم ٦٢٢، ٦٢٣]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٦٣٩٩ / أطرافه]، وغيرهم من طرق عن إسرائيل بن يونس عن إبراهيم بن مهاجر البجلى عن يوسف بن ماهك عن أمه مسيكة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . .

قال الترمذى : «هذا حديث حسن» .

قلتُ : كذا قال، وقد تعقبه صاحب «المنار» فقال : «ولم يُبَيِّن لم لا يصح، وعندى أنه ضعيف؛ لأن فيه مسيكة أم يوسف، لا يعرف حالها، ولا يعرف روى عنها غير ابنها» نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٦/ ٢٤٤]، وأقره عليه، ثم عاد المناوى وقال فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٨٦٩ طبعة مكتبة الشافعى] : «إسناده صحيح» .

هكذا يجازف كعادته، كأنه تبع الحاكم فى قوله عقب روايته : (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) وهذا وهم مضاعف، و(مسيكة) أم يوسف بن ماهك لم يرو لها مسلم حرفًا، فضلاً عن كونها امرأة غير معرفة بعدالة ولا جرح، وليس يحفظ لها راو عنها سوى ابنها يوسف وحده، كما يقول ابن خزيمة فى «صحيحه» وأعل بها هذا الخبر . وقال المباركفورى فى شرح الترمذى [٣/ ٥٢٩] : «مدار هذا الحديث على مسيكة، وهى مجهولة» .

قلتُ : وفيه علة أخرى، وهى أن إبراهيم بن مهاجر شيخ ضعيف على التحقيق، لم يكن فى حفظه بقوى، وجمهور النقاد على تضعيفه، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه، ولم يروه عنه أحد سوى إسرائيل بن أبى إسحاق وحده، كما جزم به الدارقطنى فى «الأفراد» والطبرانى فى «الأوسط» . ثم جاء المحيوى النواوى وأورد الحديث فى «خلاصته» [٢/ ١٠٠٩]، ثم قال : «رواه الدارمى وأبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد حسنة» وقال فى «المجموع» [٥ / ٢٨٢]، بعد أن عزاه لهؤلاء أيضًا : (بأسانيد جيدة) هكذا يقول : (بأسانيد)، هلا اكتفى بما اكتفى به إسماعيل بن عمر فى «بدايته ونهايته» [٥ / ١٩٩]، حيث قال بعد أن ساق الحديث من طريق البيهقى : «هذا إسناد لا بأس به، . . .» .

ونحن نخاصم من مشى سنده بما سبق من إعلاله، فمن أين للنووى تلك الأسانيد الجياد الحسان؟! وهى عبارة رأيته يدندن بها كثيراً فى حكمه على أخبار ليس لها إلا إسناد واحد، وقد غفل ابن كثير غفلة سافرة أخرى فى تخريجه هذا الحديث فى «بدايته» وقد تعقبناه عليها فى : «غرس الأشجار» وذكرنا هناك وهم بعضهم فى متن هذا الخبر؛ بزيادته فيه ما ليس بمحفوظ، وهو ضعيف على كل حال .

٤٥٢٠- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: اشتريت بريرة لأعتقها، فاشترط أهلها ولاءها، فذكرت ذلك لرسول اللّه ﷺ، فقال: «**أَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**».

٤٥٢١- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد، عن ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: يعق عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاةٌ، قالت عائشة: فعق رسول اللّه ﷺ عن الحسن، والحسين، شاتين شاتين يوم السابع، وأمر أن يماط عن رأسه الأذى، وقال: «**اذْبَحُوا عَلَى اسْمِهِ، وَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، هَذِهِ عَقِيقَةُ فُلانٍ**»، قالت: وكانوا فى الجاهلية تؤخذ قطنةٌ تجعل فى دم العقيقة، ثم توضع على رأسه، فأمر رسول اللّه ﷺ، أن يجعلوا مكان الدم خلوقًا.

٤٥٢٠- **صحيح**: أخرجه الترمذى [١١٥٥]، وابن ماجه [٢٠٧٤]، وأحمد [٦ / ٤٢]، وسعيد ابن منصور [١٢٦٠]، وابن أبى شيبة [١٧٥٨٩، ٣٦٢٨٧]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٨٢]، وفى «المشكل» [١١/ ١٧، ٣٤]، وابن راهويه [١٥٣٩، ١٥٦٣]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به... وهو عند بعضهم بنحوه... وسياق ابن ماجه مختصر، ولفظه: (عن عائشة أنها أعتقت بريرة؛ فخيرها رسول اللّه ﷺ وكان لها زوج حر) ونحوه عند الترمذى، وهو رواية لابن أبى شيبة...

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال؛ وقد رواه بعضهم عن الأعمش فوهم عليه فى متنه، وقد توبع عليه الأعمش على نحوه... تابعه منصور بن المعتمر، والحكم بن عتيبة وزياد بن كليب - واختلف عليه- وغيرهم، وقد استوفينا رواياتهم فى «غرس الأشجار» مع سائر طرقه عن عائشة... وقد مضى بعضها [برقم ٤٤٣٥، ٤٤٣٦]، واللّه المستعان.

٤٥٢١- **ضعيف بهذا السياق والتمام**: أخرجه ابن حبان [٥٣١١ / الإحسان]، والحاكم [٤ / ٢٦٤]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٩٠٥٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٦ / ٢٢٦]، ومن طريقه البيهقى أيضًا [رقم ٩٠٥٥]، و[١٩٠٧٧]، وأبو زرعة الشامى فى «الفوائد المعللة» =

. . . . . .

= [رقم ٩٩]، وابن أخي ميمى فى «فوائده» [ص ١١١]، وابن أبى الدنيا فى «العيال» [رقم ٤١]، وابن السكن فى «صحاحه» كما فى «البدر المنير» [٩ / ٣٤١]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٧٠-٧١]، والدارقطنى فى «جزء من عالله» [ص ٣١ / مسند أم الفضل بنت حمزة]، وابن المنذر كما فى «تحفة المودود» [ص ٢١٠]، والبزار فى «مسنده» [٢/ رقم ١٢٣٩ / كشف الأستار]، وغيرهم من طرق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند ابن حبان والحاكم وابن عدى وأبى زرعة وابن أخى ميمى والطحاوى باختصار حتى قوله : (وأمر أن يماط عن رأسه الأذى) فقط ، وليس عنده ما بعده ، وهو رواية للدارقطنى والبيهقى ؛ وهو عند ابن المنذر بالمرفوع منه فقط دون التكبير فيه ، وعند البزار بقول عائشة فى آخره فقط ، وليس قول عائشة عند البيهقى ، وزاد فى رواية له : (وسماهما . . .) بعد قوله : (يوم السابع . . .) وهو لفظ الحاكم وابن حبان وابن عدى والطحاوى وأبى زرعة وابن أخى ميمى وابن أبى الدنيا ورواية للدارقطنى ، وليس التكبير عند أحد سوى البيهقى فى رواية له وحده ، وقول عائشة فى أوله : (يعق عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة) ليس عند الجميع سوى ابن أبى الدنيا وابن السكن ورواية للبيهقى والدارقطنى ؛ وهو عندهم مرفوع من قول النبى ﷺ .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه بهذه السياقة . . .» ، وعزاه الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٥٨٩] ، إلى البزار وابن حبان والحاكم ؛ ثم قال : «بسند صحيح» وقبله صححه ابن حبان وابن السكن ، وقال النووى فى «المجموع» [٨/ ٤٢٨] : «رواه البيهقى بإسناد حسن» .

قلتُ : وليس الأمر كما قالوا جميعًا ، فهذا الحديث لم يسمعه ابن جريج من يحيى بن سعيد أصلاً ، وقد كشف لنا عورته : هشامُ بن سليمان المكى ، فرواه عن ابن جريج فقال : «حدّثنا ابن جريج قال : حُدِّثت عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت . . .» وساق الحديث نحو سياق المؤلف دون قول عائشة فى آخره ، وكذا دون قولها فى أوله عند المؤلف : (يعق عن الغلام . . .) وليس فيه التكبير ، وزاد (وسماهما) . بعد قوله : (يوم السابع) ، هكذا أخرجه الدولابى فى «الذرية الطاهرة» [رقم ١٤٢] ، لكن الطريق إليه لا يثبت ، غير أن أبا الحسن ابن مهدى قد جزم بنسبة ذلك إليه لما ساق الاختلاف فى سند هذا الحديث بـ«العلل» [١٥ / ٢٨] ، فقال لما سئل عنه : «يرويه يحيى بن سعيد عن عمرة ، حدث به ابن =

. . . . . .

= جريج، واختلف عنه، فرواه عبد المجيد -يعنى ابن أبى راود- وحجاج بن محمد - يعنى الأعور- ومحمد بن عمرو الشافعى [كذا، وهو تصحيف، والصواب: (اليافعى)] عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وخالفهم هشام بن سليمان وروح بن عبادة، فروياه عن ابن جريج قال: حدثت عن يحيى، وهو الصحيح؛ فابن جريج لم يسمعه من يحيى».

قلتُ: ورواية روح بن عبادة وقعت عند البزار، ولكن بالعنعنة بين ابن جريج ويحيى، فلعله اختلف عليه كما اختلف على هشام بن سليمان أيضًا، فقد وقعت روايته عند ابن أبى الدنيا فى «العيال» بالعنعنة أيضًا، وقول ابن جريج: «حدثت عن يحيى» ظاهر فى الانقطاع، بل رأيت أبا زكريا الغطفانى قد قال لما سئل عن هذا الحديث: «هذا فى كتب ابن جريج عن رجل عن يحيى عن عمرة عن عائشة عن النبى ﷺ» نقله عنه عبد اللّه بن أحمد فى «العلل» [٣/ ١٩].

وهذا نص قاطع فى الانقطاع. فكأن ابن جريج كان يدلس هذا الرجل المبهم بينه وبين يحيى بن سعيد، وقد صح عن الدارقطنى أنه قال: «شر التدليس: تدليس ابن جريج؛ فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح» نقله عنه الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص٤١]، وهو فى سؤالات الحاكم [ص ١٧٤]، نحوه . . . وزاد فى آخره: «مثل إبراهيم بن أبى يحيى، وموسى بن عبيدة وغيرهما».

قلتُ: وإبراهيم هو ابن محمد الأسلمى الهالك، وموسى بن عبيدة شيخ منكر الحديث على عبادته، والأول معروف بالرواية عن يحيى بن سعيد الأنصارى، فلعله هو الذى سمع منه ابن جريج هذا الحديث عن يحيى ثم دلّسه، وكأن ابن جريج قد فطن إلى أنه لا فائدة من ذلك التدليس؛ فكان ربما أعرض عن الإسناد كله فيما بينه وبين عائشة، وقال: (حُدِّثْتُ حديثًا رُفِعَ إلى عائشة أنها قالت. . .) وساقه نحو سياق المؤلف دون قول عائشة فى أوله: (يعق عن الغلام. . .) ودون التسمية والتكبير فيه أيضًا، هكذا رواه عنه عبد الرزاق فى «مصنفه» [٧٩٦٣].

فالعجب من النووى والحافظ ومن تبعهما على تصحيح هذا الحديث من المتأخرين، جريًا منهم على الاغترار بظاهر إسناده، والغفلة أن عنعنة ابن جريج القاصمة للظهور!.

فإن قيل: قد رواه حجاج الأعور عن ابن جريج فصرح بسماعه الحديث من يحيى بن سعيد، كما أخرجه ابن حبان [٥٣٠٨]. =

٤٥٢٢- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، كان إذا أراد أن ينام وهو جنبٌ، توضأ وضوءه للصلاة.

= قلنا: إنما هو عنده مختصر بقول عائشة في آخره فقط، وحجاج الأعور وإن كان ثبتًا في ابن جريج، إلا أنه قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد كما يقول ابن سعد، ورماه بعضهم بالاختلاط، وفيه نظر ذكرناه في (المحارب الكفيل) وقبلنا المعلمي في «التنكيل» فلعله وهم فيه على ابن جريج، وقلب عنعنته سماعًا، وقد يكون ذلك ممن دونه، وهذا أقرب عندي.

وكيف يكون الحديث عند ابن جريج من مَسْمُوعه من يحيى بن سعيد؛ وهو في كتب ابن جريج: (عن رجل عن يحيى بن سعيد) كما ذكره ابن معين فيما نقلناه عنه سابقًا، وحجاج الأعور كان راوية كتب ابن جريج، وهذا يؤيد أن الوهم ممن دونه في ذلك السماع، فإما أن يكون أصل الحديث كان عند حجاج الأعور عن ابن جريج عن رجل عن يحيى بن سعيد بإسناده به . . . وإما أن يكون عنده عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد بإسناده به أيضًا . . وكلا الوجهين ظاهران في عدم الاتصال بين ابن جريج ويحيى، فوهم فيه مَنْ وَهَم على حجاج، وذكر فيه سماع ابن جريج من يحيى، وهذا ليس بشيء.

ورحم اللَّه الإمام أحمد: فقد كان (يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول: هذا خطأ، . . .) نقله عنه ابن رجب في «شرح العلل» [١/ ٣٦٩]، ولبعض فقرات الحديث طرق أخرى ثابتة: يأتي بعضها [برقم ٤٦٤٨]، وهو ضعيف بهذا السياق والتمام جميعًا؛ وقد بسطنا الكلام عليه وأحاديث الباب في كتابنا: «غرس الأشجار».

● **تنبيه**: قال الهيثمي في «المجمع» [٤ / ٩١]، بعد أن عزا الحديث للمؤلف والبزار: «ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ أبي يعلى «إسحاق»، فإني لم أعرفه».

قلتُ: كذا قال، ولو أنه رجع عند المؤلف بنظره قليلاً قبل هذا الحديث بسبعة مثله؛ لرأى المؤلف قد قال: (حدّثنا إسحاق بن أبي إسرائيل . . .) وهو حافظ ثقة مشهور لم يتكلم فيه أحد بحجة قط.

٤٥٢٢- **صحيح**: أخرجه مسلم [٣٠٥]، وأبو داود [٢٢٢]، والنسائي [٢٥٨]، وابن ماجه [٥٨٤]، وأحمد [٦/ ٣٦، ١٠٢، ١١٨، ٢٠٠، ٢٧٩]، وابن خزيمة [٢١٣]، وابن حبان [١٢١٧]، والدارقطني في «سننه» [١ / ١٢٦]، والطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٤٩٧١]، وعبد الرزاق [١٠٧٣]، وابن أبي شيبة [٦٥٧]، وابن راهويه [١٠٤٠]، والبيهقي في «سننه» =

٤٥٢٣- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، عن النبى ﷺ، قال: «**كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ**».

= [٩١٤، ٩٢٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٤١٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٠٩، ٦١١]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢١٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٢٦]، وجماعة من طرق عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم نحوه . . . وزاد مسلم والنسائى وابن حبان وعبد الرزاق والبيهقى فى «سننه» والبغوى فى آخره: (قبل أن ينام) وهو رواية لأبى عوانة؛ وزاد الدارقطنى وعبد الرزاق وحدهما فى آخره: (وإذا أراد أن يطعم غسل فرجه، ومضمض ثم طعم) لفظ عبد الرزاق؛ ولفظ الدارقطنى: (وإذا أراد أن يطعم غسل يديه ثم أكل) وفى لفظ له: (غسل كفيه ومضمض فاه ثم طعم) وهذه الزيادة رواية للبيهقى فى «سننه» ولفظه: (وإذا أراد أن يأكل أويشرب يغسل يديه، ثم يأكل ويشرب إن شاء) وهى أيضًا رواية لأحمد مثل لفظ البيهقى؛ وكذا هى رواية للمؤلف أيضًا تأتى [برقم ٤٧٨٢، ٤٨٩١]، مثل لفظ الدارقطنى الأول.

قلتُ: وقد توبع عليه الزهرى عن أبى سلمة على نحوه . . . . تابعه يحيى بن أبى كثير ومحمد ابن عمرو بن علقمة . . . وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . يأتى بعضهما [برقم ٤٧٧٢].

٤٥٢٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٣٩، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤]، ومسلم [٢٠٠١]، ومالك [١٥٤٠]، وأبو داود [٣٦٨٢]، والترمذى [١٨٦٣]، والنسائى [٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤]، وابن ماجه [٣٣٨٦]، وأحمد [٦/ ٣٦، ٩٦، ١٩٠، ٢٢٥]، والدارمى [٢٠٩٧]، وابن حبان [٥٣٤٥، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٧]، والشافعى [١٣٤٤، ١٣٤٥]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٢٥١]، والطيالسى [١٤٧٨]، وعبد الرزاق [١٧٠٠٢]، وابن أبى شيبة [٢٣٧٣٩]، وابن الجارود [٨٥٥]، والحميدى [٢٨١]، وابن راهويه [٨٠٨، ١٠٦٦، ١٠٦٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٤، ١٧١٣٦، ١٧١٣٧، ١٧١٤٨]، وفى «المعرفة» [رقم ١١٩، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢١٦]، وفى «المشكل» [١٢/ ٢٠٥]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به . . . وزادوا جميعًا - سوى ابن ماجه والطيالسى وابن أبى شيبة والحميدى وابن الجارود، وهو رواية للبخارى ومسلم والنسائى وأحمد وابن حبان والبيهقى - فى أوله: (سئل رسول الله ﷺ =

٤٥٢٤- حدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: دخل عليّ النبي ﷺ، وقد استترت بقرام فيه تماثيل، فلما رآه، تلون وجهه وهتكه، وقال: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ**».

٤٥٢٥- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا إسحاق بن سليمان، عن المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ ثَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنَ السُّنَّةِ، سِوَى الْفَرِيضَةِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ**».

= عن البتع فقال: . . .) وفي رواية للبخاري وأبي داود وأحمد والدارقطني: (سئل رسول اللَّه ﷺ عن البتع، وهو نبيذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه). . .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال.

٤٥٢٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٩].

٤٥٢٥- ضعيف بهذا التمام: أخرجه ابن ماجه [١١٤٠]، والترمذي [٤١٤]، والنسائي [١٧٩٤] و[١٧٩٥]، وابن أبي شيبة [٥٩٧٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤ / ٦٠]، والدولابي في الكنى [رقم ١٥٧٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٤ / ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن إسحاق بن سليمان الرازي عن المغيرة ابن زياد البجلي عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة به . . . . وليس عند النسائي وابن عبد البر وابن عساكر قوله: (من السُّنَّة).

قال الترمذي: «حديث عائشة: حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه».

قلتُ: وبه أعله ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٢٨٤)، وساق كلام النقاد فيه، منها قول أحمد عنه: «حدث بأحاديث مناكير، وكل حديث رفعه فهو منكر» وقال النسائي والدارقطني: «ليس بالقوي» وقال أبو زرعة: «في حديثه اضطراب» وضعفه غير واحد؛ حتى جازف الحاكم صاحب «المستدرك»، وقال: «لم يختلفوا في تركه» وتعقبه الحافظ المزي في «تهذيبه» [٢٨ / ٣٦٣]، بكون ابن معين وجماعة قد وثقوا زياداً، ثم بالغ أبو الحجاج وقال: «لا نعلم أحداً منهم =

. . . . . .

= - يعنى من النقاد- قال: إنه متروك» كذا قال، وقد تعقبه الحافظ فى «تهذيبه» [١٠ / ٢٦٠]، بقول ابن حبان عن زياد فى «المجروحين» [٣ / ٧]: «كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فوجب مجانبة ما انفرد [به] من الروايات؛ وترك الاحتجاج بما خالف الأثبات. . . » ثم قال الحافظ يرد على الحاكم: «لكن نقل الإجماع على تركه مردود. . . ».

قلتُ: نعم؛ وزياد إلى الضعف أقرب عند التأمل والنظر؛ وكان كثير المخالفة فى حديث عطاء خاصة، وحديثه هذا أنكره عليه الإمام أحمد والنسائى والدارقطنى والعقيلى وغيرهم، بل استدل الإمام أحمد على ضعفه بروايته هذا الحديث، فقال: «ضعيف الحديث . . . روى عن عطاء عن عائشة عن النبى ﷺ من صلى فى يوم ثنتى عشرة ركعة، وهذا يروونه عن عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة: من صلى فى يوم ثنتى عشرة ركعة بنى له بيت فى الجنة».

نقله عنه ابنه عبد اللّه فى «العلل» [١/ رقم ٤٠٤] و[٣/ رقم ٢٨، ٣٥، ١٦٣]، وعنه ابن عدى والعقيلى وابن أبى حاتم فى (ترجمة زياد بن المغيرة)، ومثلهم ابن عساكر فى «تاريخه» [١٠ / ٦٠].

ومثل قول الإمام أحمد: قاله الدارقطنى لما ساق الاختلاف فى هذا الحديث بـ«العلل» [١٥ / ٢٦٦]، قال: «ورواه المغيرة بن زياد الموصلى عن عطاء عن عائشة عن النبى ﷺ ووهم فيه، وإنما أراد: عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة» وقبله قال أبو عبد الرحمن النسوى لما روى هذا الحديث فى «سننه الكبرى» [١ / ٤٥٨]: «هذا خطأ، ولعله - يعنى زياداً- أراد: عنبسة بن أبى سفيان، فصحفه» يعنى صحَّف (عائشة) إلى (عنبسة). ورواية عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة به نحو لفظ المؤلف دون تفسير الركعات: عند النسائى [١٧٩٨]، وأحمد [٦/ ٣٢٦]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٦١]، وغيرهم من طرق عن عطاء به . . .

وصرَّح عطاء بسماعه عنبسة عند أحمد، والإسناد إليه مستقيم، لكن قال النسائى عقب روايته: «عطاء لم يسمعه من عنبسة» ثم أيد ذلك بما أخرجه هو [١٧٩٩]، من طريق محمد بن سعيد الطائفى - وهو شيخ صدوق- عن عطاء عن يعلى بن أمية عن عنبسة عن أم حبيبة به . . .

واختلف فى سنده على الطائفى كما تراه عند الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٤٤٨]، وفى هذا الطريق دلالة على أن عطاء كان ربما دلس، ولم أر مَنْ وصفه بذلك صراحة، وإن كان أشار إليه الإمام أحمد كما نقله عنه الحافظ فى ترجمة عطاء من «التهذيب» [٧/ ٢٠٢]، =

٤٥٢٦- حَدَّثَنَا إسرحاق، حدّثنا حسان بن إبراهيم، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ، يصلى ما بين العشاء ثلاث عشرة ركعةً، يوتر منها بخمسٍ، يسلم فى الخامسة.

= وقد اختلف فى سنده على عطاء على ألوان أخرى؛ ساقها النسائى فى «سننه» [٣/ ٢٦٠-٢٦٢]، وفى «الكبرى» [١/ ١٨٢]، و[١/ ٤٥٨-٤٦٠]، ورجح الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ١٣٠]، الوجه الماضى (عن عطاء عن عنسه عن أم حبيبة به...) وقد عرفت أنه معلول مع ما فى متنه من القصور عن سياق حديث المغيرة بن زياد.

وللحديث طرق أخرى عن عنبسة عن أم حبيبة به... يأتى بعضها عند المؤلف [برقم ٧١٢٤، ٧١٣٥]، وأكثرها دون تفسير الركعات فى سياقه، وتوبع عليه عنبسة مثله عن أم حبيبة به... كما يأتى [برقم ٧١٧٨]، ورواه سفيان الثورى وزهير بن معاوية وإسرائيل بن يونس وغيرهم عن أبى إسحاق السبيعى عن المسيب بن رافع عن عنبسة بن أبى سفيان عن أم حبيبة به... نحو سياق المؤلف جميعًا مع اختلاف بينهم فى لفظة من متنه.

ورواية الثورى عند الترمذى [٤١٥]، وابن راهويه [٢٠٤٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١١٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٦٧٩]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ٤٦ / مختصره]، وغيرهم من طرق عن المؤمل بن إسماعيل عن الثورى بإسناده به...

نحو المؤلف قال الترمذى: «حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال، لولا أن فيه ثلاث علل: المؤثِّرة فيهن: هى عنعنة أبى إسحاق، فقد كان إمامًا فى التدليس، والمحفوظ عن أم حبيبة فى هذا الحديث: إنما هو دون تفسير الركعات الاثنى عشر فيه، ولا أعلم فى (تفسير تلك الركعات) حديثًا ثابتًا، كما بسطنا ذلك بسطًا وافيًا فى «غرس الأشجار»، إنما الثابت فى تفسير تلك الركعات من صفة صلاته ﷺ كما يأتى فى حديث ابن عمر [برقم ٥٧٧٦]. واللَّه المستعان.

٤٥٢٦- صحيح: أخرجه مسلم [٧٣٧]، وأبو داود [١٣٣٨]، والترمذى [٤٥٩]، وأحمد [٦/ ٥٠، ١٦١، ٢٣٠]، والدارمى [١٥٨١]، وابن حبان [٢٤٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [٤٥٧٧، ٤٥٧٨]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٢١، ١٤٢٠]، وابن راهويه [٦١٦]، وابن نصر فى «كتاب الوتر» [رقم ٣٧ / مختصره]، وأبو عوانة [رقم ١٨٤٥، ١٨٤٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١٧٩]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٧٤٣]، وابن المنذر فى =

٤٥٢٧- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سفيان، عن عبد ربه بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: إن النبى ﷺ، كان إذا اشتكى الإنسان، قال بريقه، ثم قَال به فى التراب، ويقول: «**تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةِ بَعْضِنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا**».

= «الأوسط» [رقم ٢٥٧٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . وزاد الترمذى وعنه البغوى: (فإذا أذن المؤذن عام فصلى ركعتين خفيفتين) وهو رواية لأحمد. .

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال؛ ورواه همام بن يحيى عن هشام بلفظ: (أن رسول اللّه ﷺ كان يرقد فإذا استيقظ تسوك ثم توضأ، ثم صلى ثمان ركعات يجلس فى كل ركعتين؛ فيسلم ثم يوتر بخمس ركعات لا يجلس إلا فى الخامسة، ولا يسلم إلا فى الخامسة) أخرجه أحمد [٦ / ١٢٣]، واللفظ له- والحاكم [١/ ٤٤٨]، والبيهقى فى «سننه» [٤٥٧٩]، وغيرهم.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وهو كما قال؛ فإنه عند مسلم دون هذا السياق جميعًا، ولفظ الحاكم مختصر؛ والحديث عند جماعة كثيرة باختصار دون عدد الركعات فى أوله. وقد رواه ابن إسحاق عن هشام بن عروة، وقرن معه محمد بن جعفر بن الزبير كلاهما عن عروة عن عائشة قالت: (كان رسول اللّه ﷺ يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة بركعتيه بعد الفجر قبل الصبح؛ إحدى عشرة ركعة من الليل، ست منهن مثنى مثنى، ويوتر بخمس لا يقعد فيهن) أخرجه أحمد [٦/ ٢٧٥].

وابن إسحاق قد صرح فيه بالسماع؛ فالإسناد صالح، وسياقه حسن جدًا، لكن هناك من تكلم فى هذا الحديث وأعله؛ كابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ١١٩-١٢٠]، و«الاستذكار» [٢/ ١٠٠]، وقبله الأثرم كما نقله عنه ابن رجب فى فتح البارى [٧/ ٨٧]، وتكلم الإمام فى «تمام المنة» [ص ٢٥٠]، حول تخطئة هشام بن عروة فى قوله: (ثلاث عشرة ركعة) وقد ناقشنا الجميع فى كتابنا «غرس الأشجار».

٤٥٢٧- صحيح: أخرجه البخارى [٥٤١٣، ٥٤١٤]، ومسلم [٢١٩٤]، وأبود اود [٣٨٩٥]، وابن ماجه [٣٥٢١]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٥٥٠، ١٠٨٦٢]، والحميدى [٢٥٢]، وابن أبى شيبة [٢٣٥٦٩، ٢٩٤٩٢]، والحاكم [٤/ ٤٥٧]، وأحمد [٦ / ٩٣]، وابن حبان [٢٩٧٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١١٢، ١١٢٥]، وابن سعد فى «الطبقات» =

٤٥٢٨- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا معن القزاز، عن فلان بن محمد بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ كان لا يفسر شيئًا من القرآن برأيه، إلا آيًا بعدد، علمهن إياه جبريل.

= [٢/ ٢١٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٩٨٣]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٤٨٤]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٧٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد ربه بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وفى رواية للبخارى فى أوله: (كان يقول للمريض: بسم اللَّه . . . .) ومثله عند ابن ماجه بلفظ: (كان مما يقول للمريض ببزاقه بإصبعه: بسم اللَّه . . .) وهو لفظ ابن أبى شيبة وابن حبان ورواية للطبرانى؛ وعند البغوى: (كان يقول فى المريض . . . .) وعند ابن سعد: (قال فى المرض . . .) وعند أحمد مثل البغوى وفى رواية أخرى للبخارى: (يقول فى الرقية . . . .) وعند النسائى: (كان يقول للمريض هكذا بريقه على الأرض بأصبعه) وفى رواية للطبرانى: (كان إذا رأى مريضًا أخذ ترابًا فجعل فيه من ريقه ثم جعله عليه ثم قال: . . .) ولفظ مسلم فى أوله: (كان إذا اشتكى الإنسان الشىء منه، أو كانت به قرحة أو جرح قال النبى ﷺ بإصبعه هكذا؛ ووضع سفيان سبابته بالأرض، ثم رفعها باسم اللَّه . . . .) ومثله عند الحاكم والحميدى ومن طريقه البيهقى دون ذكر سفيان فيه، وفى رواية للمؤلف تأتى [برقم ٤٥٥٠]، وعنه ابن السنى: (كان إذا كان فى يد الرجل القرحة أو الشىء قال بإصبعه هكذا، ثم قال. . . .) وهو عند ابن عساكر بالمرفوع منه فقط، وليس عنده التسمية فى أوله أيضًا، وهو رواية للبخارى والمؤلف والطبرانى. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: كلا، بل أخرجه مسلم بمثل سياقك، وعند البخارى بنحوه، فما معنى استدراكه عليهما يا أبا عبد اللَّه؟! وقال النسائى عقب روايته فى الموضع الثانى: «لا نعلم أحدًا روى هذا الحديث إلا ابن عيينة» وهو كما قال. واللَّه المستعان.

٤٥٢٨- **منكر**: أخرجه الطبرى فى تفسيره [١/ ٨٤/ طبعة الرسالة]، من طريق محمد بن يزيد الطرسوسى عن معن بن عيسى القزاز عن جعفر بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قلتُ: هذا إسناد منكر، والطرسوسى وإن كان شيخًا هالكًا من رجال «اللسان» [٥/ ٤٢٩]، إلا أنه توبع عيه عند المؤلف؛ وشيخه جعفر بن خالد: هو جعفر بن محمد بن خالد بن =

. . . . . .

= الزبير بن العوام القرشى، نُسِبَ هنا إلى جده، وهو المراد عند المؤلف هنا بـ (فلان بن محمد بن خالد) كأن شيخ المؤلف: (رسحاق بن أبى رسرائيل) لم يحفظ اسمه عن معن بن عيسى.

ورواه محمد بن خالد بن عثمة فقال: حدثنى جعفر بن محمد الزبيرى قال: حدثنى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . ، أخرجه الطبرى فى «تفسيره» [١/ ٨٤/ طبعة الرسالة].

هكذا رواه عباس بن عبد العظيم عن ابن عثمة؛ وخالفه بندار، فرواه عن ابن عثمة فقال: ثنا محمد بن جعفر قال ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . . ، فقلبه من (جعفر بن محمد) إلى (محمد ابن جعفر) هكذا أخرجه ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ٣٩٦/ ترجمة ابن عثمة]، بإسناد صحيح إليه، لكن يشبه عندى أن هذا القلْب وقع سهوًا من الناسخ، ثم جاء أبو موسى الزمن ورواه عن ابن عثمة فقال: ثنا حفص - أظنه ابن عبد اللَّه- عن هشام، به . . ، فسماه (حفصًا) هكذا أخرجه البزار فى «مسنده» [٣/ رقم ٢١٨٥/ كشف الأستار].

قال الإمام أحمد شاكر فى تعليقه على «تفسير الطبرى» [١/ ٨٤]: «أما ما ذكر - يعنى الهيثمى- فى «المجمع» [٧/ ٩]، عن البزار؛ فإنه لم يقع له الراوى بنسبه، ووقع له باسم (حفص) فظنه: «ابن عبد اللَّه»، ولعله تصحف عليه فى نسخته عن «جعفر» أو تصحف من الناسخين؛ فظنه «جعفر بن عبد اللَّه بن زيد عنه عن عائشة بن أسلم» . . » .

ثم قال: «وأيًا ما كان فقد بان خطأ البزار فى ظنه؛ وأن الراوى هو: جعفر بن محمد بن خالد الزبيرى».

قلتُ: وقد يكون هذا الظن ممن فوق البزار، فهذا محتمل، وقد وقع فى متن الحديث تحريف عند البزار.

■ **والحاصل**: أن المتفرد بهذا الحديث عن هشام بن عروة: هو (جعفر بن محمد بن خالد الزبيرى) ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ١٣٣].

لكن قال البخارى: «لا يتابع فى حديثه» وقال الأزدى: «منكر الحديث» كما فى «اللسان» [٢/ ١٢٤]، وجرحه هو المعتمد، وقد رأيت الطبرى قد طعن فى سند هذا الحديث فى «تفسيره» [١/ ٨٩]، وقال بعد كلام طويل: « . . . هذا مع ما فى الخبر الذى رُوِىَ عن عائشة من العلة التى فى إسناده؛ التى لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد ممن علم صحيح سند الآثار، وفاسدها فى الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف فى أهل الآثار، وهو: جعفر بن محمد الزبيرى». =

= **قلتُ**: كأنه يشير إلى عدم شهرته عند نقله الأخبار، وحملة الآثار؛ فلا يُتعقَّب عليه بمثل ما تعقبه به الإمام أحمد شاكر من كون غير الطبرى قد عرفه، كما فى تعليقه على «تفسير الطبرى» [١/ ٨٤]، وعدم المعرفة عند الطبرى: كثيراً ما يطلقها ويريد بها جهالة الحال، فلا يحسن التعقب عليه إلا بتوثيق معتبر لمن نَفَى عدم معرفته عند أهل الآثار، والرجل غير مشهور الرواية حقًا، وانفراده عن مثل هشام بن عروة وهو مكثر حديثًا وأصحابًا بتلك الرواية؛ فمما لا يحتمل له أصلاً، هذا على افتراض أنه مجهول الحال، فكيف وقد قال البخارى والأزدى فيه ما قالا؟! فالعجب أن يجنح أبو الأشبال المصرى فى تعليقه على «تفسير أبى جعفر الطبرى» [١/ ٨٤]، إلى اعتماد توثيق ابن حبان لهذا الرجل مع عدم ذكر بعضهم له فى «الضعفاء» ويقول: «وهذان كافيان فى الاحتجاج بروايته» هكذا قال.

فإن قلنا له: هذا الرجل قد قال عنه البخارى: (لا يتابع فى حديثه) كما نقلته أنت من «ميزان الذهبى» [١/ ٤١٦]، و«لسان الحافظ» [٢/ ١٢٤]. قال لنا: (ولكن البخارى ترجم له فى «التاريخ الكبير» [٢/ ١٨٩]، فلم يقل شيئًا من هذا، ولم يذكر فيه جرحًا) كذا، كأن البخارى خرج من الدنيا ولم يؤلف سوى «التاريخ الكبير» وحده، فأين «الصغير» و«الأوسط» و«الضعفاء الكبير» و «الضعفاء الصغير» وغير ذلك؟! فجائز جدًا أن يكون ما نقله الذهبى - وأقره عليه الحافظ- عن البخارى فى بعض تلك المؤلفات، وقد تكون منقولة البخارى نقلها بعض من ألف فى «الضعفاء» عن البخارى بسنده إليه، وعنه أخذها الذهبى؛ ولا شك أن الذهبى معتمد النقل، حجة فى هذا الباب على بعض الأوهام التى لا ينفك منها البشر، وقد أقره الحافظ على ما نقله عن البخارى فى «اللسان» وهذا يكفينا؛ إلا أنه لا يكفى أبا الأشبال العلامة المحدث.

وهب أن البخارى لم يتكلم فى هذا الرجل ببنت شفة، ألم يقل عنه الحافظ الأزدى: (منكر الحديث؟!) كما نقله عنه الذهبى فى «ميزانه» ومن ينفرد عن مثل هشام بن عروة بمثل تلك الرواية، لا يكون إلا كما قال أبو الفتح الحافظ.

والحديث ساقه ابن كثير فى «تفسيره» [١/ رقم ١٤]، من طريق الطبرى، ثم قال: «حديث منكر غريب) وهو كما قال؛ ثم أعله بجعفر بن محمد الزبيرى هذا، ونقل قول أبى عبد اللَّه الجعفى والأزدى فيه، كأنه نقله عنهما من «ميزان شيخه الذهبى»، والحديث عندى منكر المتن والإسناد.

٤٥٢٩- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد الوارث بن سعيد، حدّثنا يزيد الرشك، عن معاذة، عن عائشة، أنها سألتها: كم كان رسول اللَّه ﷺ، يصلى الضحى؟ قالت: أربع ركعاتٍ، ويزيد ما شاء اللَّه.

٤٥٣٠- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدّثنا محمد بن مهزمٍ

٤٥٢٩- **صحيح**: أخرجه مسلم [٧١٩]، وابن ماجه [١٣٨١]، وأحمد [٦ / ١٢٣، ١٧٢]، وابن حبان [٢٥٢٩]، والطيالسى [١٥٧١]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٤٦٧٩]، وابن الجعد [١٥١٠]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ١٥١٢]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٢٨٩]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٢٧١]، وأبو عوانة [رقم ١٦٩٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٠٧]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ٩٩]، وغيرهم من طريقين عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية عن عائشة به.

قلتُ: وقد توبع عليه الرشك: تابعه قتادة على مثله عند مسلم وأحمد [٦/ ٩٥، ١٢٠، ١٤٥، ١٦٨، ٢٦٥]، وعبد الرزاق [٤٨٥٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٤٧٩]، وابن راهويه [١٣٨٩]، وجماعة، وكذا تابعه أم المبارك بن فضالة على نحوه عن أحمد [٦ / ١٥٦]، وغيره.

والحديث ذكره ابن عبد البر فى «التمهيد» [٨ / ١٤٥]، وقال: «حديث منكر» وقبله أنكره الإمام أحمد والأثرم كما نقله عنهما ابن رجب فى «شرح العلل» [ص ٤١٢ / طبعة السامرائى]، وردوه بحديث عروة بن الزبير عنها فى «الصحيحين» قالت: (ما سبح رسول اللَّه ﷺ سبحة الضحى قط، . . .) وعاكسهم أبو جعفر الطبرى، فضعف رواية النفى، ونسب راويها إلى الوهم، كما نقله عنه الولى ابن العراقى فى «طرح التثريب» [٣/ ٣٣٣ - ٣٣٤]، والصواب: أن كلاهما صحيحان: وقد ذكروا فى الجمع بينهما ما يزيد على ستة أوجه، ذكرناها فى «غرس الأشجار» والإعمال أولى من الإهمال طالما ثم مساغ للجمع والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من نصوص الأخبار. واللَّه المستعان.

٤٥٣٠- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦ / ١٥٩]، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن محمد بن مهزم الشعاب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة به . . . وزاد: (وصلة الرحم، وحسن الخلق، وحسن الجوار: يعمران الديار، ويزيدان فى الأعمار) وهذه الزيادة وحدها عند =

الشعاب، حدّثنا عبد الرحمن بن القاسم، حدّثنا القاسم، عن عائشة، أن النبي ﷺ، قال: **«أما إنَّهُ مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ، فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ، فَقَدْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»**.

= ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٢٩، ٣٤٠]، وابن حبان في «المجروحين» [٢/ ٣٠٥]، والباغندي في جزء من حديثه [مجموع ١٠٧ / ظاهرية]، كما في «الصحيحة» [٢/ ٣٤]، من طرق عن عبد الصمد بإسناده به .

قلتُ: وهذا إسناد قوي مستقيم؛ رجاله كلهم أثبات رجال الشيخيين سوى (محمد بن مهزم) وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس» كما في «الجرح والتعديل» [٨ / ١٠٢]، وذكره ابن حبان في «الثقات» [٩ / ٣٣].

وروى عنه جماعة من الكبار؛ ولا أعلم فيه مغمزاً، لكن اختلف عليه في سنده؛ فرواه عنه عبد الصمد بن عبد الوارث على الوجه الماضي؛ وخالفه محمد بن عبد الملك، فرواه عنه فقال: عن محمد الشعاب عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة به مثله مع الزيادة! فأسقط منه (عبدالرحمن بن القاسم) وأبدله بـ (ابن أبي مليكة) .

هكذا أخرجه أبو محمد الأصبهاني في «الطبقات» [٢/ ٣٢٦]، بإسناد صحيح إلى زياد بن هشام بن جعفر عن محمد بن عبد الملك به .

قلتُ: وهذه مخالفة لا قيمة لها، وابن عبد الملك هذا لا أفطن له الآن، والراوي عنه شيخ أصبهاني غير مشهور، وفي ترجمته ساق أبو الشيخ له هذا الحديث، ولم يذكر فيه شيئًا، والوجه الأول هو المحفوظ بلا تردد؛ وللحديث طرق أخرى عن القاسم عن عائشة به نحوه . . . لا يصح منها شيء قط، بل كلها مناكير على التحقيق، وفي الباب شواهد عن جماعة من الصحابة: أقربها إلى سياق المؤلف: حديث أبي الدرداء عند الترمذي [٢٠١٣]، وجماعة؛ وسنده لا يثبت، فراجع «الصحيحة» [٢/ ٣٤].

● **تنبيه مهم**: رأيت المنذري قد ذكر هذا الحديث في «ترغيبه» [٣/ ٢٢٨]، ثم قال: «رواه أحمد ورواته ثقات، إلا أن عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع عن عائشة» ومثله قال الهيثمي في «المجمع» [٨/ ٢٨٠]، كذا، كأن ذكر (القاسم) بين (عبد الرحمن بن القاسم) و: (عائشة) قد سقطا من نسخة الرجلين من «مسند أحمد».

٤٥٣١- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا شريكٌ، عن أبى إسحاق، عن الأسود، عن عائشة، أن النبى ﷺ، كان لا يتوضأ بعد الغسل .

٤٥٣١- ضعيف: أخرجه الترمذى [١٠٧]، والنسائى [٢٥٢، ٤٣٠]، وابن ماجه [٥٧٩]، وأحمد [٦/ ٦٨، ١٩٢، ٢٥٨]، والحاكم [١/ ٢٥٥]، والطيالسى [١٣٩٠]، وابن أبى شيبة [٧٤٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٨]، وابن شاهين فى «ناسخ الحديث ومنسوخه» [رقم ٤٨]، وتمام فى «فوائده» [رقم ١٠٣٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٩٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٠٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [رقم ٧٨٣]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٦٥١]، وغيرهم من طرق عن شريك النخعى عن أبى إسحاق السبيعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . . وزاد ابن أبى شيبة وعنه ابن ماجه والبيهقى وابن عبد البر فى آخره قوله : (من الجنابة) . . .

قال الترمذى : «هذا حديث حسن صحيح» .

قلتُ: وأقره عليه جماعة؛ منهم عبد الحق الإشبيلى فى «أحكامه»، وعابه عليه ابن القطان، لأجل شريك القاضى؛ لأن عبد الحق دائمًا يُضَعِّف به الأحاديث، هكذا نقله عنه مغلطاى فى «الإعلام» [١/ ٧٢٦]، لكن شريكًا لم ينفرد به عن أبى إسحاق، بل تابعه عليه زهير بن معاوية والحسن بن صالح وسليمان بن مهران الأسدى .

وعلة الحديث إما هى فى كون أبى إسحاق لم يذكر فيه سماعًا من الأسود، وهو إمام فى التدليس، وبعض أصحابنا يقبل عنعنة أبى إسحاق، ويحمل وصفه بكثرة التدليس على معنى الإرسال الخفى، وأنه كان مقلاً من التدليس، بحيث لا يليق الإعلال بعنعنته، كذا قال البعض؛ كأنه ما وقف على قول مغيرة عند أحمد فى «العلل» [١/ ٤٤٢/ رواية عبد اللَّه]: «ما أفسد حديث أهل الكوفة إلا أبو إسحاق والأعمش» يعنى للتدليس كما قاله الحافظ فى «التهذيب» [٨/ ٥٨]، وتصحف عنده : (مغيرة) إلى : (معن) والمغيرة هو ابن مقسم الإمام الفقيه الحجة؛ وما كان أبو إسحاق والأعمش ليُفْسِدا حديث أهل الكوفة إلا لكثرة التدليس، وقد وقفت على نماذج لغير واحد من المتقدمين يعل فيها بعض الأخبار بعدم تصريح أبى إسحاق بالسماع ممن ثبت سماعه منه فى الجملة، وحكايات شعبة مع عمرو بن عبد اللَّه الهمدانى فى ذلك مشهورة مسموعة .

=

٤٥٣٢- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا النضر، حدّثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، قال: سمعت طلحة بن عبيد اللَّه، قال: سمعت عائشة، قالت: أهوى إليَّ رسول اللَّه ﷺ ليقبلني، وأنا صائمةٌ، فقلت: إني صائمةٌ، فقال: وأنا صائمٌ، فقبلني.

٤٥٣٣- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا النضر، حدّثنا شعبة، عن سعد، قال: سمعت أبا سلمة، عن عائشة، قالت: سئل رسول اللَّه ﷺ، أي العمل أحب إلى اللَّه؟ قال: «**أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ**».

= وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث في «غرس الأشجار»، ورددنا فيه على من جازف وزعم أن لهذا الحديث أسانيد جيدة عند البيهقي في «سننه» وقد رأيت بعضهم أعله باختلاط أبي إسحاق أيضًا، لكن رواه عنه شريك القاضي، وسماعه منه قديم كما نص عليه الإمام أحمد وغيره. والعلة الأولى هي القادحة، ولا أرى أبا إسحاق مكثراً من الرواية عن الأسود حتى يجوز للبعض تمشية عنعنته، ولا يصح في هذا الباب شيء، واللَّه المستعان.

٤٥٣٢- صحيح: أخرجه أحمد [٦ / ١٣٤، ١٧٥، ٢٧٠]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٥٠، ٩١٣١]، وابن خزيمة [٢٠٠٤]، وابن أبي الدنيا في العيال [رقم ٥٦٥]، والمزي في «تهذيبه» [١٣ / ٤٠٧]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد اللَّه بن عثمان عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مشهور؛ رجاله كلهم رجال الصحيح؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه... مضى بعضها [٤٤٢٨]، ويأتي بعضها [٤٦٩٦، ٤٧١٤، ٤٧١٥، ٤٧١٦].

٤٥٣٣- صحيح: أخرجه البخاري [٦١٠٠]، ومسلم [٧٨٢]، وأحمد [٦/ ١٧٦، ١٨٠]، والبيهقي في «سننه» [٤٣٤٢]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٥١٥]، وغيرهم من طريق عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه... زاد البخاري: (اكفلوا من الأعمال ما تطيقون) وهو رواية لأحمد.

قلتُ: وقد توبع عليه شعبة: تابعه عبد اللَّه بن سالم الشامي عند الطبراني في «مسند الشاميين» [٣/ رقم ١٨٢٦]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٤٢٢]، وكذا تابعه إبراهيم بن سعد عند ابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٨٤]، نحوه مع زيادة في أوله؛ وله طرق أخرى بنحوه عن أبي سلمة عن عائشة به.

٤٥٣٤- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا النضر، حدّثنا شعبة، عن سعد، قال: سمعت عروة ابن الزبير، قال: قالت عائشة: كنا نسمع أن نبيًا لا يموت حتى يخيرً بين الدنيا والآخرة، قالت: وكان رسول اللَّه ﷺ فى وجعه الذى توفى فيه أخذته بحةٌ، فسمعته، يقول: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾ [النساء: ٦٩]، علمت أنه خُيِّرَ.

٤٥٣٥- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا وكيعٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِى كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ**».

٤٥٣٦- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن أبى وائلٍ، عن مسروقٍ، قال: قالت عائشة: ما رأيت أشد وجعًا من رسول اللَّه ﷺ.

٤٥٣٤- صحيح: أخرجه البخارى [٤١٧١، ٤٣١٠]، ومسلم [٢٤٤٤]، وابن ماجه [١٦٢٠]، وأحمد [٦/ ١٧٦، ٢٠٥، ٢٦٩]، وابن حبان [٦٥٩٢]، والطيالسى [١٤٥٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٩٣٣، ١١١١١]، والبيهقى فى «سننه» [١٣١٩٥]، وفى «الدلائل» [رقم ٣١٤٠]، وابن راهويه [رقم ٧٦٥]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ١٥٤٦]، وابن أبى الدنيا فى «المحتضرين» [رقم ٢٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٢٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٢٦٨-٢٦٩]، وابن أبى حاتم فى «تفسيره» [رقم ٥٦١٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٥٥]، وفى «الأنوار» [رقم ١٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم عن عروة بن الزبير عن عائشة به.

٤٥٣٥- صحيح: مضى من هذا الطريق مطولاً [برقم ٤٤٣٥].

٤٥٣٦- صحيح: أخرجه البخارى [٥٣٢٢]، ومسلم [٢٥٧٠]، وابن ماجه [١٦٢٢]، وأحمد [٦/ ١٧٢، ١٨١]، وابن حبان [٢٩١٨]، والطيالسى [١٥٣٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٧٠٨٧، ٧٤٨٤]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ١٠٢١٢]، وابن أبى الدنيا فى «المرض والكفارات» [رقم ٧، ٨، ٢٢٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ رقم ٢٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ رقم ٢٥]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٢٢٤]، والضياء المقدسى =

٤٥٣٧- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا وكيعٌ، عن ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة، قالت: قضى رسول اللَّه ﷺ أن الخراج بالضمان.

= في «الأمراض والكفارات» [رقم ٤]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة به . . . نحوه.

٤٥٣٧- منكر: أخرجه أبو داود [٣٥٠٨، ٣٥٠٩]، والترمذي في «جامعه» [١٢٨٥]، والنسائي [٤٤٩٠]، وابن ماجه [٢٢٤٢]، وأحمد [٦/ ٤٩، ١٦١، ٢٠٨، ٢٣٧]، وابن حبان [٤٩٢٨]، والحاكم [٢/ ١٨، ١٩]، والشافعي [٩١٦، ١٢٠٣]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٥٣]، والطيالسي [١٤٦٤]، وعبد الرزاق [١٤٧٧٧]، وابن أبي شيبة [٢١١٨١، ٢٩٠٧٥]، وابن راهويه [٧٥٠، ٧٧٥]، وابن الجعد [٢٨١١]، وابن الجارود [٦٢٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢١]، والبيهقي في «سننه» [١٠٥١٩، ١٠٥٢٠، ١٠٥٢١، ١٠٥٢٢، ١٠٥٢٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٣٥٣٧، ٣٥٤١]، وأبو عوانة [رقم ٤٤٦٠، ٤٤٦١]، والبغوي في «شرح السنة» [٤/ ١٢]، وجماعة من غيرهم من طرق عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة بن الزبير عن عائشة به . . . وفي رواية لأحمد: (قضى رسول اللَّه ﷺ أن خراج العبد بضمانه) وهو رواية لابن أبي شيبة أيضًا وعنه ابن ماجه وليس قوله (قضى رسول اللَّه) عند أبي داود ولا أبي عوانة والطحاوي وعبد الرزاق، وهو رواية لأحمد والحاكم والبيهقي في «سننه» وابن ماجه وابن أبي شيبة؛ وفي رواية لأحمد: (قضى رسول اللَّه ﷺ أن الغلة بالضمان) ولفظ أبي القاسم البغوي في «الجعديات» [رقم ٢٨١٢]: (قضى بالخراج للمشتري بالضمان) وزاد عبد الرزاق والدارقطني والطيالسي وأبو القاسم البغوي قصة في أوله؛ وهي رواية لأبي داود وأحمد والبيهقي والشافعي وابن أبي شيبة وابن راهويه وأبي عوانة، وهي عند ابن ماجه أيضًا.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه» وقال في «العلل» «الكبير» [ص ٤١٨]: «سألت محمدًا -يعني البخاري- عن حديث ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة: «أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان» فقال: مخلد بن خفاف لا أعرف له غير هذا الحديث؛ وهذا حديث منكر».

قلتُ: وبمخلد هذا أعله أبو محمد الفارسي في «المحلى» [٥/ ٢٥٠]، وقال: «خبر لا يصح؛ لأن راويه مخلد بن خفاف وهو مجهول» ومخلد هذا لم يرو عنه سوى ابن أبي ذئب =

. . . . . .

= ويزيد بن عياض وحدهما، أما يزيد بن عياض: فقد كذبه مالك والنسائى وغيرهما، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، وأما ابن أبى ذئب فهو شيخ الإسلام إلا أن الحافظ قد شكك فى سماعه من مخلد، فقال فى ترجمة مخلد من «تهذيبه» [١٠/ ٧٥]: «وفى سماع ابن أبى ذئب منه عندى نظر».

قلتُ: وما هذا ببعيد؛ فإن ابن أبى ذئب لم يذكر فيه سماعًا، وقد أرسل عن جماعة عاصرهم، ولم أجد أحدًا من المتقدمين قد نص على سماعه من مخلد هذا، ومطلق الرواية عنه لا يثبت به سماع كما هو معلوم، وقال ابن أبى حاتم فى ترجمة مخلد من «الجرح والتعديل» [٨/ ٣٤٧]: «سئل أبى عنه فقال: لم يرو عنه غير ابن أبى ذئب وليس هذا إسناد تقوم به الحجة، يعنى الحديث الذى يروى مخلد بن خفاف عن عروة عن عائشة عن النبى ﷺ إن الخراج بالضمان، غير أنى أقول به؛ لأنه أصلح من آراء الرجال».

وقال ابن عدى عن مخلد: «فيه نظر» تبعًا للبخارى، وهذه العبارة لا يقولها البخارى غالبًا- إلا فيمن انحط حديثه جدًا، ثم ساق له ابن عدى هذا الحديث الواحد فى ترجمته من «الكامل» [٦/ ٤٤٤]، ومثله فعل العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٢٣٠]، ثم قال: «وهذا الإسناد فيه ضعف».

فالظاهر أن الرجل مع ما فيه من الجهالة: إلى الترك ما هو، فلا عبرة بذكر ابن حبان له فى «الثقات» [٧/ ٥٠٥]، ولا بتوثيق ابن وضاح له، فإنه ما وَضَح أمره له، وحُقَّ لمن ينفرد عن مثل عروة بن الزبير - وهو مكثر حديثًا وأصحابًا- بمثل هذا الحديث الفائدة، ألا يكون إلا مهجور الحديث.

فإن قيل: قد توبع عليه مخلد بن خفاف؛ تابعه ابن شهاب الزهرى وهشام بن عروة كلاهما عن عروة به مثله . .

قلنا: هذا لا شىء، ولا يصح ذلك عن هشام ولا عن الزهرى طرفة عين، أما الزهرى فذا باطل من حديثه قطعًا. وراجع كلام ابن عدى على هذا الطريق فى «كامله» [٦/ ٣٦٥] و[٦/ ٤٤٤]، وأما هشام بن عروة: فهو عنه منكر إن شاء الله، فقد رواه عنه مسلم بن خالد الزنجى وجرير بن عبد الحميد وعمر بن على المقدمى وخالد بن مهران البلخى ويعقوب بن الوليد الأزدى:

١- أما رواية مسلم بن خالد: فأخرجها أبو داود [٣٥١٠]، وابن ماجه [٢٢٤٣]، وأحمد [٦/ ٨٠، ١١٦]، وابن حبان [٤٩٢٧]، والحاكم [٢/ ١٨]، والشافعى [٩١٧]، والدارقطنى [٣/ ٥٣]، والمؤلف [برقم ٤٦١٤]، وابن الجارود [٦٢٦]، وجماعة كثيرة. =

= وقال أبو داود عقبه: «هذا إسناد ليس بذاك» وقال البخاري لما سئل عن هذا الطريق: «رواه مسلم ابن خالد الزنجي، ومسلم ذاهب الحديث» نقله عنه الترمذي في «علله» [ص ٤١٨] ومسلم هذا على علمه وفقهه: منكر الحديث على التحقيق، وبهذا جزم أبو حاتم والبخاري وغيرهما. وهو من رجال أبي داود وابن ماجه.

٢- وأما رواية جرير بن عبد الحميد: فهي معلولة أيضًا، فقد نص البخاري وعنه الترمذي على أنه لم يسمعه من هشام، إنما دلسه عنه، وجرير موصوف بالتدليس، وإن كان ليس مكثراً منه بحيث يعل بعنعنته، فالجادة: أن تحمل عنعنته على السماع مطلقًا إلا إذا انفرد بما ينكر عليه فيما لم يذكر فيه سماعًا مثل هذا الحديث.

٣- وأما رواية: عمر بن علي المقدمي: فلا تصح أيضًا؛ لأنه كان يدلس تدليسًا قبيحًا جدًا، حكاه عنه ابن سعد وحده، كأنه كان مقلاً منه؛ فلذلك لم يشتهر عنه بين النقلة، وروايته تلك وإن جوَّدها النووي وغيره، إلا أن البخاري قد استغربها ولم يعرفها، وكذا استغربها أبو أحمد الجرجاني، وساقها في ترجمة المقدمي من «الكامل» [٥/ ٤٥]، ثم قال: (وهذا يعرف بمسلم بن خالد عن هشام بن عروة، وقد رواه بعض الضعفاء أيضًا عن هشام بن عروة) فمن الجائز: أن يكون المقدمي قد حمل هذا الحديث عن مسلم بن خالد ثم دلسه، كما قاله الإمام في «الإرواء» [٥/ ١٥٩]، وهذا عندي ظاهر؛ يدل عليه استغراب البخاري وغيره له.

٤- وأما رواية: خالد بن مهران: فشبه لا شيء، وخالد هذا مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب، بل جزم ابن عدي بكونه قد سرق هذا الحديث من مسلم بن خالد، وقال عنه: «هو مجهول» كما تراه في ترجمة يعقوب بن الوليد من «الكامل» [٧/ ١٤٧].

٥- وأما رواية يعقوب بن الوليد: فهي مسروقة فضيحة، جزم ابن عدي بكونه قد سرقها - هو الآخر- من مسلم الزنجي، كما تراه في ترجمة يعقوب من «الكامل» [٧/ ١٤٨].

ويعقوب هذا كذاب دجال مشهور عريق في السرقة والتزوير، متخصص في هذا، راجع ترجمته السوداء في «التهذيب» وذيوله.

وقد خالفهم جميعًا: محمد بن المنذر الزبيري؛ فرواه عن هشام بن عروة عن أبيه به قوله موقوفًا عليه، هكذا أخرجه البخاري في «تاريخه» [١/ ٢٤٣]، ولعل هذا هو الأشبه، وإن كان هذا الزبيري مختلفًا فيه، ثم لو صح الإسناد إلى هشام بن عروة من طرق على شرط الشيخين لم يصح الحديث أيضًا؛ لأن هشامًا لم يسمعه من أبيه كما جزم به البخاري في «تاريخه» [١/ ٢٤٣]. =

٤٥٣٨- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا حمادٌ، عن مجالد، عن الشعبى، عن مسروق، قال: دخلت على عائشة، فدعت لى بطعام، فقالت لى: كل، فإنى ما شبعت من طعامٍ فأشاء أن أبكى إلا بكيت، قلت: م ذاك؟ قالت: أذكر الحال التى فارق عليها رسول اللَّه ﷺ الدنيا، ما شبع رسول اللَّه من خبز برٍ فى يومٍ مرتين، حتى لحق باللَّه.

= فسقط الحديث جملة، وقد جزم البخارى بكونه لا يصح، ومضى ما نقله عنه الترمذى من قوله: «هذا حديث منكر» وسبق أيضًا تضعيف أبى حاتم الرازى وأبى محمد الفارسى له، وقال ابن الجوزى فى «المتناهية» [٢/ ٥٩٦]: (هذا حديث لا يصح) ثم نقل عن الإمام أحمد أنه قال: «ما أرى لهذا الحديث أصلاً» وكذا ضعفه الخليلى فى «الإرشاد» وأبو جعفر العقيلى كما مضى وغيرهم.

وصححه جماعة فما فعلوا شيئًا، وقد ناقشاهم مع بسط الكلام على طرق هذا الحديث وكلام النقاد عليه فى كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥٣٨- منكر بهذا السياق: أخرجه الترمذى فى «جامعه» [٢٣٥٦]، وفى «الشمائل» [رقم ١٤٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٦/ رقم ٦٠٢٩]، و [٨/ رقم ٨٨٧١]، وابن راهويه [١٨١١]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٤٠٠ - ٤٠١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٠٣]، والطبرى فى «تهذيب الآثار» [رقم ٦١٠، ٢٥١٣]، وغيرهم من طرق عن مجالد بن سعيد عن الشعبى عن مسروق عن عائشة به نحوه... وعند الترمذى فى آخره: (واللَّه ما شبع من خبز ولحم مرتين) ولفظ ابن سعد فى آخره: (كانت تأتى عليه أربعة أشهر ما يشبع من خبز بُر) وزاد الطبرانى فى رواية له: (ثم انهارت عليها [كذا بالأصل، ولعل الصواب: «علينا»] ولقد كنا أربعة أشهر وما لنا طعام إلا الماء والتمر، ولقد مات ودرعه مرهونة حتى افتكها أبو بكر).

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال دون قول عائشة فى أوله. فمدار هذا الطريق على مجالد بن سعيد، وهو ضعيف صاحب مناكير عن الشعبى خاصة، وقد اضطرب فيه أيضًا، فعاد ورواه عن الشعبى فقال: عن مروان، عن عائشة به نحوه...، فجعل شيخ الشعبى فيه هو (مروان) دون: (مسروق).

هكذا أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٧/ ١٠٤٢١]، بإسناد مستقيم إليه، وأخشى أن يكون (مروان) مصحفًا من (مسروق) وكتاب «الشعب» (الطبعة العلمية) كثيرة التصحيف والتحريف =

٤٥٣٩- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا جريرٌ، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما شبع آل محمدٍ مذ قدم المدينة من طعام برٍ ثلاث ليالٍ تباعًا، حتى قبض.

٤٥٤٠- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا حجاجٌ، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما شبع آل محمدٍ غداءً، ولا عشاءً، من خبز الشعير ثلاثة أيامٍ متتابعاتٍ، حتى لحق باللَّه.

= مع السقط أيضًا، وللحديث طرق أخرى ثابتة عن عائشة به نحو لفظ المؤلف دون قول عائشة في أوله، فانظر الآتي وما بعده.

٤٥٣٩- صحيح: أخرجه البخاري [٥١٠٠، ٦٠٨٩]، ومسلم [٢٩٧٠]، وأحمد [٦/ ٢٧٧]، وابن ماجه [٣٣٤٤]، والنسائي في «الكبرى» [٦٦٣٧]، والطبراني في «الأوسط» [٦/ رقم ٦٣٥٥]، والبيهقي في «الشعب» [٢/ رقم ١٤٥٥] و[٧/ رقم ١٠٤٢٠]، وأبو نعيم في «الحلية» [٨/ ١٢٥]، وابن راهويه [١٥٥٢]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٦٠٦، ٦٠٧، ٢٥٠٨]، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ٨١١]، وابن أبي الدنيا في «الجوع» [رقم ٨]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٣٧٦، ٩١٩]، وغيرهم من طرق عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال أبو نعيم: «مشهور من حديث إبراهيم عن الأسود».

قلتُ: رواه عنه منصور بن المعتمر، وحماد بن أبي سليمان - واختلف عليه- والأعمش وغيرهم. وتوبع عليه إبراهيم كما تراه في الآتي.

٤٥٤٠- صحيح: أخرجه الطيالسي [١٣٨٩]، ومن طريقه الترمذي [٢٣٥٧]، ومسلم [٢٩٧٠]، وأحمد [٦/ ٩٨]، وعبد الرزاق [٢٠٦٢٠]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٤٠١، ٤٠٢]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٦٠٨، ٦٠٩، ٢٥٠٦]، والبغوي في «تفسيره» [٧/ ٢٦٠ / طبعة دار طيبة]، وفي «شرح السنة» [٧/ ٢٢١]، وفي «الأنوار» [رقم ٤٣٣]، وابن عساكر في «تاريخه» [٤/ ١٠١، ١٠٢]، والمعافَى بن عمران في «الزهد» [رقم ٢٤٢]، وابن أبي الدنيا في «المجموع» [رقم ٧]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ٣٠١]، وابن العديم في «بغية الطلب» [٢/ ١٨٩]، والشجري في «الأمالي» [ص ٤٤٢]، وغيرهم من طرق عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد بن الأسود عن أبيه الأسود عن عائشة به نحوه. . . ولفظ مسلم: (ما شبع آل محمد ﷺ يومين متتابعين حتى قبض رسول اللَّه ﷺ) ونحوه عند الجميع سوى =

٤٥٤١- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد الصمد، حدّثنا شعبة، عن أبى إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن الأسود، عن عائشة، قالت: ما شبع رسول الله يومين من خبز الشعير، حتى مات.

٤٥٤٢- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا جريرٌ، عن الأعمش، عن أبى وائل، عن مسروق، عن عائشة، قالت: توفى رسول الله ﷺ، ولم يترك ديناراً، ولا درهماً، ولا شاةً، ولا بعيراً، ولم يوص بشىءٍ.

= المعافى وعبد الرزاق، وهو رواية للمؤلف وابن عساكر وابن سعد والطبرى، ولفظ عبد الرزاق ومن طريقه ابن عساكر فى رواية له: (ما شبع آل محمد ﷺ من غداء وعشاء حتى مضى كأنها تقول: حتى قبض) ونحوه رواية الطبرى أيضًا، ولفظ المعافى مثل لفظ المؤلف.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال.

٤٥٤١- صحيح: انظر قبله.

٤٥٤٢- صحيح: أخرجه مسلم [١٦٣٥]، وأبو داود [٢٨٦٣]، والنسائى [٣٦٢١، ٣٦٢٢]، وابن ماجه [٢٦٩٥]، وأحمد [٦ / ٤٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٧٢٦]، و[٤/ رقم ٣٨٧٦]، وابن أبى شيبة [٣٠٩٤٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٢٣٣٣]، وفى «الدلائل» [رقم ٣٢٥٨]، وابن راهويه [١٤١٩]، وهناد فى «الزهد» [رقم ٧٣٢]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢ / ٢٦٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤/ ١٠٤، ١٠٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٢٩٤]، وفى «الاستذكار» [٧/ ٢٦٢]، وأبو عوانة [رقم ٤٦٤٢، ٤٦٤٣]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٥٩]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٨٢٥]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٣٤٧]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق عن عائشة به . . . وليس قوله: (ولا شاة ولا بعيراً) عند ابن أبى شيبة، وتصحف عنده (مسروق) إلى: (سفيان).

قلتُ: هكذا رواه أصحاب الأعمش عنه، وخالفهم الحسن بن عياش؛ فرواه عنه فقال: عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به . . .

هكذا أخرجه النسائى [٣٦٢٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٤/ ٣٩٦]، وأبو نعيم فى =

٤٥٤٣- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا عبد اللَّه بن مسلمة بن قعنب، حدّثنا مالك بن أنسٍ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ أفرد الحج.

٤٥٤٤- حَدَّثَنَا إسحاق، حدّثنا سليم بن أخضر، عن عوف، عن أوفى بن دلهم العدوى، عن معاذة، عن عائشة، أنها قالت: كان النبى ﷺ ينال من وَجوهنا وهو صائمٌ.

= «أخبار أصبهان» [١/ ٥٥، ٧٢]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٨٢٧]، وغيرهم.
وجاء سعد بن الصلت ورواه عنه فقال: عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة به . . .
هكذا أخرجه أبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [٨٢٦]، فهذه ثلاثة ألوا ن من الاختلاف على الأعمش فى سنده. ولون رابع؛ فرواه عنه روح بن مسافر فقال: عن أبى صالح السمان عن عائشة به . . . .
هكذا أخرجه أبو الشيخ فى «الأخلاق» [رقم ٨٢٨]. ولون خامس؛ فرواه منجاب عن صالح ابن موسى الطلحى عن الأعمش فقال: عن أبى صالح عن أبى هريرة به . . . .
هكذا ذكره أبو الشيخ فى «الأخلاق» [عقب رقم ٨٢٨].
وكل ذلك خطأ محض، والمحفوظ هو الوجه الأول عن الأعمش، فهو الذى رواه عنه الثورى وجرير وعيسى بن يونس وابن نمير وأبو معاوية ومفضل بن مهلهل وداود بن نصير وغيرهم. واللَّه المستعان.

٤٥٤٣- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٦١].

٤٥٤٤- حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦/ ٩٨، ٢٤٢]، وابن راهويه [١٣٩٥]، والخطيب فى «تاريخه» [١٤/ ٢٥]، والإسماعيلى فى «المعجم» [رقم ٧٩]، وغيرهم من طرق عن عوف الأعرابى عن أوفى بن دلهم عن معاذة العدوية عن عائشة به.
قلتُ: وهذا إسناد قوى. وأوفى بن دلهم وإن لم يعرفه أبو حاتم، إلا أن النسائى وثقه، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ٨٨]، فقول الأزدى عنه: «فيه نظر» مُعَارَض بتوثيق من وثقه، كأنه توقف فى معرفة حاله، وأوفى هذا لا يعرف له إلا القليل من الأخبار؛ فلهذا لم يعرفه من لم يعرفه!، وقد وثقه الذهبى فى «الكاشف».
وقال الحافظ فى «التقريب» [١/ ١١٦]: «صدوق» وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه. . . وهو حديث حسن بهذا اللفظ.

٤٥٤٥- حَدَّثَنَا محمد بن عباد المكى، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ، كان يستعيذ من الدَّيْنِ، فقلت: يا رسول اللّه، أراك تستعيذ من الدَّيْنِ، فقال: «**نَعَمْ، إِنَّ الدَّائِنَ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ**».

٤٥٤٦- حَدَّثَنَا محمد بن عباد المكى، حدّثنا سفيان، قال: سمعته من الزهرى، واللّه كما أخبرتك، قال: حدثنى عروة، عن عائشة، أن النبى ﷺ، كان يغتسل فى القدح، وهو الفَرَقُ، قالت: وكنت أغتسل أنا وهو من إناءٍ واحدٍ.

٤٥٤٧- قَالَ سفيان: وزاد عاصمٌ الأحول، قال: حدثتنى معاذة، عن عائشة، قالت: فأقول له: أبق لى، أبق لى.

٤٥٤٥- **صحيح**: أخرجه البخارى [٧٩٨، ٢٢٦٧]، ومسلم [٥٨٩]، وأبو داود [٨٨٠]، والنسائى [١٣٠٩] و[٥٤٥٤، ٥٤٧٢]، وأحمد [٦/ ٨٨، ٢٤٤]، وابن خزيمة [٨٥٢]، وابن حبان [١٩٦٨]، والطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٤٦١٣، ٨٧٧٩]، وعبد الرزاق [١٩٦٣٠]، والبيهقى فى «سننه» [٢٧٠١]، وفى «الشعب» [٤/ رقم ٥٥٦٥]، وابن راهويه [٧٤١]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٧٢]، وأبو عوانة [رقم ١٦٢٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٤٩٨]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن عروة عن عائشة: (أن رسول اللّه ﷺ كان يدعو فى صلاته: اللّهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، اللّهم إنى أعوذ بك من المأثم والمغرم؛ فقال قائل: ما أكثر ما تستعيذ من المغرم! فقال: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب، ووعد فأخلف) لفظ أبى داود، ومثله عند الجميع، وبعضهم نحوه...

وهو عند عبد الرزاق باختصار نحو سياق المؤلف، ومثله البيهقى فى «الشعب» وكذا ابن راهويه وعبد بن حميد.

قلتُ: وسند المؤلف صحيح مستقيم. وسفيان فيه: هو ابن عيينة.

٤٥٤٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤١٢].

٤٥٤٧- **صحيح**: انظر قبله، والماضى [برقم ٤٤٨٣].

٤٥٤٨- **حَدَّثَنَا** محمد بن عباد، حدّثنا سفيان، قال: حفظت من الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسولُ اللَّه ﷺ يأتينا كل يومٍ طرفي النهار، فأتانا يومًا في بحر الظهيرة، فقال: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، هَلْ عَلَيَّ مِنْ عَيْنٍ؟**» قال: يا رسول اللَّه، إنما هي أم رومان، وأسماء، وعائشة، قال: «**فَإِنَّ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ**»، قال: الصحبة يا رسول اللَّه!، قال: «**الصُّحْبَةُ**»، وكان أبو بكر قد اتخذ راحلتين، فقال: يا رسول اللَّه، خذ إحدى راحلتيّ فاركبها، قال: «**لا، بَلِ الثَّمَنُ يَا أَبَا بَكْرٍ**».

٤٥٤٨- **صحيح**: أخرجه القطيعي في «زوائده على فضائل الصحابة» [١/ رقم ٥٨٨]، من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي عن ابن عيينة عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . ولفظ المؤلف أتم.

وزاد القطيعي في أوله: (ما أدركت أبوي قط إلا وهما يدينان . . .).

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لولا أن ابن عيينة لم يسمعه من الزهري؛ فقد قال سفيان في آخره عند القطيعي: «ولم أسمعه من الزهري، حدثونا عنه» وهذا يرد قوله هنا عند المؤلف (حفظت من الزهري)؛ لأنه إما أن يكون وهمًا من الراوي عنه، أو يُحْمَل على أنه أراد بهذا: أنه حفظه من طريق أو حديث الزهري، فلا يتنافى مع كونه قد سمعه منه بواسطة، والحديث رواه معمر وعقيل بن خالد ويونس الأيلي وغيرهم كلهم عن الزهري بإسناده به نحوه في سياق طويل، .

١- ورواية معمر عند عبد الرزاق [٩٧٤٣]، ومن طريقه أبو داود [٤٠٨٣] - وعنده مختصر جدًا- وأحمد [٦/ ١٩٨]، والبخاري [٥٤٧٠]، وابن حبان [٦٨٦٨]، وابن راهويه [٨٤٩]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٠/ ٧٦ - ٧٧]، وغيرهم.

٢- ورواية عقيل عند البخاري [٣٦٩٢]، والبغوي في «تفسيره» [١/ ٤٩]، وفي «شرح السنة» [٧/ ٤-٥]، والبيهقي في «سننه» [١١٩٢٦]، وفي «الدلائل» [رقم ٧٢٩]، وغيرهم.

٣- ورواية يونس: عند ابن خزيمة [٢٦٥]، والطحاوي في «المشكل» [١٠/ ٦٣]، وغيرهما. وقد توبع الزهري على نحوه عن عروة: تابعه هشام بن عروة عند البخاري [٢٠٣١، ٣٨٦٦]، وابن حبان [٦٢٧٩]، والبيهقي في «سننه» [١٨٦٠٤]، وغيرهم.

٤٥٤٩- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، أن النبى ﷺ، أُتِىَ بسارقٍ- أو سارقةٍ- فأمر بها، فقطعت، وقال: «**لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ، لأَقَمْتُ عَلَيْهَا الْحَدَّ**».

٤٥٥٠- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا سفيان، عن عبد ربه بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، كانَ إذا كان فى يد الرجل القرحة أو الشىءٌ، قال بإصبعه هكذا: ثم قال: «**بِسْمِ اللَّهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، وَيَشْفَى سَقِيمُنَا بِإِذْنِ رَبِّنَا**».

٤٥٤٩- صحيح: أخرجه النسائى [٤٨٩٧]، من طريق يحيى بن زكريا بن أبى زائدة عن ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة: (أن امرأة سرقت على عهد رسول اللَّه ﷺ فقالوا: من يكلمه فيها؟ ما منا من أحد يكلمه فيها إلا حبُّه أسامة؛ فكلمه فقال: يا أسامة: إن بنى إسرائيل إنما هلكوا بمثل هذا، كان إذا سرق فيهم الشَريف تركوه، وإن سرق فيهم الدون الضعيف قطعوه، وإنها لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعتها).

قلتُ: هذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين إلا أنه معلول، فقد رواه ابن المدينى وابن راهويه ومحمد بن منصور، ورزق اللَّه بن موسى والإمام أحمد، وهارون بن إسحاق وغيرهم كلهم عن ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحو سياق النسائى الماضى.

هكذا أخرجه البخارى عقب رقم [٣٥٢]، والنسائى [٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦]، وأحمد [٦/ ٤١]، وابن راهويه [٨٦٠]، وأبو الحسن الحميدى فى «جزئه» [رقم ٢٩]، وغيرهم؛ وهذا يدل على أن سفيان لم يسمعه من الزهرى، إنما حمله عن واسطة دلَّسها هنا عند المؤلف، وقد وقع ذلك صريحًا فى آخره عند البخارى، فقال سفيان: «ذهبت أسأل الزهرى عن حديث المرأة المخزومية؛ فصاح بى» ثم قال: «وجدته فى كتاب كان كتبه أيوب بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة...».

وقد توبع أيوب بن موسى عليه: تابعه شعيب بن أبى حمزة والليث بن سعد وإسماعيل بن أمية وإسحاق بن راشد ويونس الأيلى ومعمر وغيرهم؛ وقد نَظَمْنا رواياتهم فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». واللَّه المستعان.

٤٥٥٠- صحيح: مضى قريبًا [برقم ٤٥٢٧].

٤٥٥١- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا سفيان، عن سمي، سمع أبا بكر بن عبدالرحمن، يخبر عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، كان يدركه الصبح وهو جنبٌ، ثم يصوم.

٤٥٥٢- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا أبو سعيد، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن القاسم، عن عائشة، قالت: ما أحب رسول اللَّه ﷺ، إلا ذا تُقىً.

٤٥٥١- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦ / ٣٨] والحميدي [١٩٩]، والشافعي [٨٦٧]، ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٥٩٩]، والشافعي أيضًا في «سننه» [رقم ٢٨٦ / رواية الطحاوي] وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن سُمَيّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن مولاه أبي بكر عن عائشة به . . . وزادوا قوله: (فيغتسل) بعد قوله: (وهو جنب . . .).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح مستقيم، رجاله كلهم رجال الصحيح، وقد توبع عليه سفيان: تابعه جماعة على نحوه عن سمي مولى أبي بكر به . . . ؛ منهم مالك في «الموطأ» [رقم ٦٤٠]، ومن طريقه البخاري [١٨٢٥٠، ١٨٣٠]، وأحمد [٦/ ٣٦]، وجماعة كثيرة؛ وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

٤٥٥٢- **ضعيف**: أخرجه أحمد [٦/ ٦٩]، والطبراني في «الأوسط» [١/ رقم ٥٣٥]، وغيرهما من طرق عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن القاسم [وقُرِنَ معه عروة بن الزبير في رواية لأحمد] عن عائشة قالت: (ما أعجب رسول اللَّه ﷺ شيء من الدنيا، ولا أعجبه أحد قط إلا ذو تُقَىً) لفظ أحمد؛ وفي رواية له: (ما أعجب النبي ﷺ بشيء، ولا أعجبه شيء من الدنيا إلا أن يكون فيها ذو تقى) ولفظ الطبراني: (ما أعجب رسول اللَّه ﷺ شيء من الدنيا، ولا أعجبه منها إلا ورعًا) . . .

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن القاسم إلا أبو الأسود، تفرد به ابن لهيعة».

قلتُ: وقد توبع عليه القاسم: تابعه عروة بن الزبير مقرونًا معه عند أحمد في رواية له؛ وهكذا رواه بعضهم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة وحده عن عائشة به نحو لفظ أحمد في الرواية الأولى: عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» [١/ ٢٩٣].

ومداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف قولاً واحدًا دون تفصيل، والكلام فيه طويل الذيل. قد استوفيناه في «فيض السماء» وبه أعله العراقي في «المغني» [٢/ ٢٦٨]، والبوصيري في «الإتحاف» [٨ / ٩٧]. =

٤٥٥٣- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا سفيان، عن طلحة، عن عمته عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالتْ: أتىَ النبى ﷺ بصبى من صبيان الأنصار يصلى عليه، فقلت: يا رسول اللَّه، طوبى لهذا، لم يدرك شراً ولم يرِه- أو لم يعقله- أو يفعله- فقال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ؟ خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلاً، وَخَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِى أَصْلابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ النَّارَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلا، خَلَقَهَا لَهُمْ وَهُمْ فِى أَصْلابِ آبَائِهِم**».

= أما الهيثمى فإنه قال فى «المجمع» [١٠ / ٤٨٥]: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن» ثم عاد وذكره فى موضع آخر [٨ / ١٦٠]، وقال: (رواه أحمد وفيه ابن لهيعة، وهو لَيِّن، وبقية رجاله رجال الصحيح)، وذكره فى موضع ثالث [١٠ / ٥٣]، ثم قال: «رواه الطبرانى فى «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة؛ وقد وُثِّق على ضعفه، وشيخ الطبرانى أحمد بن القاسم لم أعرفه».

قلتُ: ليت الهيثمى ضبط لنا مذهبه فى ابن لهيعة، ما كان يمشى بشأنه على صراط مستقيم، بل تارة يُضَعِّفه، وتارة يُمَشِّيه، وتارة يتوقف بشأنه، هكذا يضطرب فى حاله كما كان يضطرب فى الليث بن أبى سليم ويزيد بن أبى زياد وغيرهما، والضعف على هؤلاء أظهر عند الناقد البصير.

وشيخ الطبرانى (أحمد بن القاسم) الذى لم يعرفه الهيثمى، هو ابن المساور الجوهرى المترجم فى «تاريخ أبى بكر ابن ثابت الحافظ» [٤/ ٣٤٩]، وقال عنه: «كان ثقة» فليعرفه الهيثمى مِنْ هنا. واللَّه المستعان.

والحديث رأيته عند العقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ١٩٣]، من طريق ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عروة عن عائشة به بلفظ: (إن رسول اللَّه ﷺ لم يكن يزيد عنده حسب ولا ينقص إلا أن يكون ذا تقى).

وقد أفسده ابن لهيعة كما مضى، وشيخه أبو الأسود: هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وعروة هو ابن الزبير، والقاسم فى الطريق الأول: هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق.

٤٥٥٣- ضعيف: أخرجه مسلم [٢٦٦٢]، وأبو داود [٤٧١٣]، والنسائى [١٩٤٧]، وابن ماجه [٨٢]، وأحمد [٦/ ٤١، ٢٠٨]، وابن حبان [٦١٧٣]، وعبد الرزاق [٢٠٠٩٥]، =

. . . . . .

= وابن راهويه [١٠١٧]، والحميدى [٢٦٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٥٠٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٧٤]، والبيهقى فى «المعرفة» [٢١٨٠]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٢٤٨]، والآجرى فى الشريعة [رقم ٤١٧]، والفريابى فى القدر [رقم ٤٧]، والعقيلى [٢/ ٢٢٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٨ / ١٠٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن طلحة ابن يحيى بن طلحة القرشى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به نحوه .

قلتُ: هذا حديث قد تُكُلِّم فيه؛ فأنكره الإمام أحمد على طلحة بن يحيى القرشى، كما نقله عنه الخلال فى «الجامع»، كتاب «أهل الملل» [١/ ٦٧-٦٨ / رقم ١٦]، وفى «العلل» [ص ٥٣ / رقم ١٠ / منتخبه لابن قدامة]، وعنه ابن القيم فى «أحكام أهل الذمة» [٢/ ١٠٧٣ - ١٠٧٥]، وكذا نقله عنه ابنه عبد اللَّه فى «العلل» [٢/ ١١/ رقم ١٣٨٠]، وعنه العقيلى فى «الضعفاء» .

وتابعه على إنكاره: العقيلى أيضًا وساقه فى ترجمة (طلحة بن يحيى) من «الضعفاء» بل قال ابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ٣٥٠]، بعد أن ساق جملة من الأخبار الدالة على أن أطفال المسلمين فى الجنة، وحكى الإجماع عليه، قال: «وفى ذلك أيضًا دليل واضح على سقوط حديث طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة . . .» وساق هذا الحديث ثم قال: «وهذا حديث ساقط ضعيف مردود بما ذكرنا من الآثار والإجماع! وطلحة بن يحيى ضعيف لا يحتج به؛ وهذا الحديث مما انفرد به؛ فلا يعرج عليه».

قلتُ: وطلحة هذا مختلف فيه، وأراه حسن الحديث - إن شاء اللَّه- ما لم يخالف، أو يأت بما يُنكَر عليه، مثل هذا الحديث، والإمام أحمد كان حسن الرأى فيه، قال عنه: «صالح الحديث» إلا أنه لم يصبر له على تفرده بهذا الخبر، وأنكره عليه البتة .

أما مسلم بن الحجاج؛ فإنه كان ينتقى من حديث طلحة ما توبع عليه فى الجملة، وله عذره فى إخراجه له هذا الحديث فى «صحيحه»، فإنه ساق له متابعة جليلة فى أول الباب قبل رواية طلحة: وهى رواية العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو الفقيمى عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به . . نحوه باختصار .

قلتُ: وهذه متابعة جيدة؛ لم يسع ابن عبد البر إلا الاعتراف بها بعد أن جزم سابقًا بتفرد طلحة بالحديث، فقال فى «التمهيد» [١٨/ ١٠٥]، عقب رواية طلحة الماضية: =

= «وزعم قوم أن طلحة ابن يحيى انفرد بهذا الحديث، وليس كما زعموا، وقد رواه فضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة كما رواه طلحة بن يحيى سواء. ذكره المروذى . . . .» ثم ساق إسناد أبى بكر المروذى - صاحب أحمد- إلى العلاء بن المسيب عن فضيل بن عمرو به . . .

لكن كأن أبا عمر النمرى ما عبأ بتلك المتابعة وما رآها شيئًا، فإنه ذكر الحديث فى «الاستذكار» [٣ / ١٠٩] ثم قال: «وهو حديث رواه طلحة بن يحيى وفضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة، وليس ممن يعتمد عليه عند بعض أهل الحديث».

قلتُ: فكأنه يشير إلى إنكار أحمد للحديث مطلقًا، وقد مضى إنكاره لطريق طلحة؛ وسيأتى كلامه على طريق الفضيل، لكن جاء المحقق الداهية أبو معاذ طارق بن عوض اللّه - سدده اللّه- وقلب متابعة الفضيل بن عمرو الفقيمى إلى مخالفة لما جاء به طلحة بن يحيى، وذلك فى «تعليقه على منتخب علل الخلال لابن قدامة» [ص ٥٤ - ٥٥]، وكان قبل ذلك قد فسَّر إنكار الإمام أحمد للحديث بكونه مُوَجَّهًا إلى قول النبى ﷺ: «أو غير ذلك يا عائشة؟!» بعد قولها: طوبى له عصفور من عصافير الجنة! . . .)، ثم ساق ما قاله النووى فى «شرح مسلم» حول الجمع بين هذا الحديث؛ والأخبار الثابتة فى كون أولاد المسلمين فى الجنة، ثم تعقبه بكون طلحة ليس بالقوى فى الحديث، وأنه ليس ممن يحتمل له التفرد بمثل هذا الحديث؛ وأنه لا حاجة إلى تكلف الجمع والإغراق فى التأويل، طالما أن المتفرد بهذا الحديث - وهو طلحة - ليس بذاك القوى، ثم قال: «لاسيما وأنه قد خولف فى هذا الحرف الذى هو موضع الإنكار فى روايته، خالفه فضيل بن عمرو الفقيمى» ثم ساق رواية الفقيمى عند مسلم [٢٦٦٢]، قبل حديث طلحة؛ وفيها قول النبى ﷺ لعائشة بعد أن قالت ما قالت: (أو لا تدرين أن اللّه خلق الجنة وخلق النار، فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً).

ثم قال هذا الفاضل المحقق: «قلتُ: والفقيمى ثقة، وليس فى روايته ما يستنكر، بل فيه ما يفيد إقرار النبى ﷺ لعائشة على قولها، ولعله لذلك قدَّم مسلم روايته على رواية طلحة فى الباب، وجعل رواية طلحة فى آخر الباب».

قلتُ: وليس له حجة فى شىء مما ذكره أصلاً، وفهمه لصنيع مسلم، يقتضى أن مسلمًا قد يورد الحديث المعلول فى «صحيحه» ساكتًا عليه، اللّهم إلا أنه ربما أشار إلى إعلاله بتأخيره عن الرواية المحفوظة فى أول الباب قبله، وهناك من يقول بهذا، ولم يفعلوا شيئًا كما بسطنا الكلام عليه فى غير هذا المكان. =

= أما قوله: «الفقيمي ثقة، وليس في روايته ما يستنكر، بل فيه ما يفيد . . . إلخ» فهذا حسب فهمه، وإلا فإن قوله ﷺ في رواية طلحة: (أو غير ذلك يا عائشة؟!) ليس فيه كبير فرق عن قوله في رواية الفقيمي: (أو لا تدرين أن اللَّه خلق الجنة . . . .) لأن هذا مراجعة، وذاك مثله، ودلالة إنكاره ﷺ على عائشة: واضحة من اللفظين جميعًا، وهذا ما فهمه ابن عبد البر أخيرًا فيما نقلناه عنه من كتابه (الاستذكار) وكذا قبله في الموضع الثاني من «التمهيد» [١٨/ ١٠٥].

أما الموضع الأول: الذي جزم فيه بتفرد طلحة بن يحيى بهذا الحديث، فأراه كان لم يقف على رواية الفقيمي بعد، أو سها عنها وقتذاك، وهذا أولى ما يُعْتَذَر به عنه؛ بدلاً من رميه بالغفلة عن الفرق المتوهَّم بين رواية الرجلين، كما زعم ذلك الأخ الفاضل المعلق على «منتخب علل الخلال» [ص٥٦]، بل إن هذا الفاضل قد غفل عن كون الإمام أحمد قد استنكر رواية الفقيمي هو الآخر، وهذا يدل على أنه كان لا يرى فرقًا بينها وبين رواية طلحة أيضًا، ولولا إعلال الإمام أحمد لرواية الفقيمي؛ لجزمنا بصحة رواية طلحة بن يحيى؛ تبعًا لمسلم وابن حبان وجماعة ممن صححوها.

قال الحافظ ابن رجب ابن الشهاب أحمد في «أهوال القبور» [ص ١٧٠]، بعد أن ساق رواية طلحة بن يحيى من عند مسلم: «وقد ضعَّف أحمد هذا الحديث من أجل طلحة بن يحيى، وقال: قد روى مناكير، وذكر له الحديث . . .» ثم قال ابن رجب: «وأما رواية فضيل بن عمرو له عن عائشة؛ فقال أحمد: ما أراه سمعه إلا من طلحة بن يحيى، يعني أنه أخذه عنه، ودلَّسه، حيث رواه عن عائشة بنت طلحة».

قلتُ: ونَصُّ الإمام أحمد نقله عنه ابنه عبد اللَّه في «العلل» [٢/ ١١/ رقم ١٣٨٠]، وعنه العقيلي في «الضعفاء» [٢/ ٢٢٦]، إلا أن عبارته هناك مُشَوَّشة.

وابن رجب من أعلم الناس بأقوال الإمام أحمد ومعانيها؛ ووقف منها ما لم يقف عليه غيره؛ لاسيما أقواله في علل الأحاديث، وأنا لا أقدم عليه أحدًا من أشياخه ولا من جاء بعده في تلك المعرفة أصلاً، هذا مع تمكنه وحذقه في هذا الفن جدًا؛ بحيث كدت أقدمه على الشهاب ابن حجر مطلقًا، ثم نظرت: فإذا بينهما عموم وخصوص، والزين عندي مقدم على الشهاب في معرفة وجوه الإعلال على طريقة حذاق الصنعة من متقدمي أئمة هذا الفن. أما مطلق الحفظ وسعة الإطلاع وخدمة الفن: فهذه أشياء مُسَلَّمة - عندي- إلى الشهاب أبي الفضل، =

٤٥٥٤- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا سفيان، قال: سمعته من عبد ربه بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان القطع فى ربع دينارٍ فصاعداً.

= لا يلحقه فى ذلك أحد ممن جاء بعده إن شاء اللَّه. بل إن المحدثين ممن جاؤوا بعده - عيال عليه فى مجموع تلك الأمور كما أشار إلى ذلك الجلال الأسيوطى فى ترجمة الذهبى من «طبقات الحفاظ» وقَرَنَ معه: (المزى، والذهبى؛ والعراقى).

وأين هؤلاء من دعاميص أهل عصرنا؟! وغيرهم ممن ترى أحدهم ينتفخ حتى يملأ السِّكَّة، إذا رأى نفسه حرر مسألة من مسائل الفن، أو تعقب على كبير من السابقين الأولين الراسخين فى دراية هذا العلم، ولو قيل له: انسب لنا الزهرى، لتلعثم؛ أو اذكر عشرة من مشاهير أصحابه، لتخبط وما تكلم؛ أو قيل له: من هو وارث علْم الزهرى؟! لعبث بلحيته وسعل؛ أو اذْكُر لنا من هو الزهرى الصغير؟! لضاقت عليه الأرضُ بما رحبت؛ لما يراه من وقع الأسل، فأيش هذا التناطح ولما يبدو لك قرن، وعلام تَرْمِى بنفسك وسط أتون معركة لا ينجو منها إلا من عرف قدر نفسه؟! وكأنى بك وقد ناداك المنادى:

يا غادِيًا بين الأسنة والقنا إنى أشم عليك رائحة الدم

وعود على بدء فنقول: وبما مضى يتبين للناقد ضعف هذا الحديث رواية، لكونه مما أنكر على طلحة بن يحيى كما مضى بيانه، ولم تصح متابعة فضيل بن عمرو الفقيمى له كما سبق.

أما تضعيف الحديث دراية: ففيه نظر عندى، وقد تصحف (طلحة بن يحيى) عند الطيالسى [١٥٧٤]، إلى: (يحيى بن إسحاق) فظن بعضهم أن تلك متابعة ثانية لطلحة فى هذا الحديث، وليس من ذلك شىء. واللَّه المستعان.

٤٥٥٤- صحيح: أخرجه النسائى [٤٩٢٦]، والحميدى [٢٨٠]، ومن طريقه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٦٥]، وأحمد فى «العلل» [١/ ١٩٤ / رواية ابنه عبد اللَّه]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ٣٧٧-٣٧٨] و[٢٣/ ٣٨١]، وفى «الاستذكار» [٧/ ٥٣٢]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٦٨]، ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ٥٣٧٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد ربه بن سعيد [وقُرِنَ معه جماعة عند الجميع] عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به موقوفًا عيلها.

قلتُ: قد اختلف فى رفع هذا الحديث ووقفه على عمرة، وقد مضت رواية الزهرى عنها =

٤٥٥٥- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا معاوية بن هشام، عن عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسودً، عن عائشة، قالت: أدلجنا مع رسول اللَّه ﷺ ليلة البطحاء.

٤٥٥٦- حدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا عبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ، مر بأرضٍ تسمىً غدرة، فسماها خضرةً.

= عن عائشة به مرفوعًا [برقم ٤٤١١]، والصواب أن الوجهين جميعًا محفوظان؛ ويُحْمَل الوجه الموقوف على كون عائشة كانت تفتى الناس به، وقد توسعنا فى تخريج هذا الحديث مع طرقه وشواهده فى كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٥٥٥- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٠٦٨]، والنسائى فى «الكبرى» (٤٢٠٥]، وأحمد [٦ / ٧٨]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ٧٨٨]، ومثله ابن المقرئ فى «المعجم» أيضًا [رقم ١٣٢]، وابن أخى ميمى فى «فوائده» [ص ٢٧]، والدارقطنى فى «الأفراد» [رقم ٥٩١٧ / أطرافه]، وابن أبى شيبة [١٣٣٣٥]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١ / ١٢١]، وغيرهم من طريقين عن عمار بن رزيق عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن الأسود ابن يزيد عن عائشة قالت: (أدلج النبى ﷺ ليلة النفر من البطحاء إدلاجًا) لفظ ابن ماجه؛ ومثله عند الجميع؛ إلا أن أبا نعيم ليس عنده قوله: (ليلة النفْر).

قال الدارقطنى: «تفرد به عمار بن رزيق عن الأعمش عن إبراهيم عنه».

قلتُ: وعمار هذا وثقه جماعة، وقال الإمام أحمد: «كان من الأثبات» ومشاه جماعة؛ واحتج به مسلم فى «صحيحه» ولم يجرحه أحمد فيما أعلم، فمثله يُحْتَمل له التفرد عن الأعمش إن شاء اللَّه؛ ومن فوقه ثقات أئمة علماء كبار؛ فالإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٣٤].

ثم نظرت: فإذا هو صحيح فقط، ولست أراه على شرط مسلم بعد، وللحديث طريق آخر عن عائشة وشواهد نحوه . . . لكن دون لفظه هنا، وتمام الكلام عليه قد بسطناه فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٥٥٦- ضعيف: أخرجه ابن حبان [٥٨٢١]، والطبرانى فى «الأوسط» [١/ رقم ٦٤٨] و [٨/ ٨٠٠٨]، والبيهقى فى «الشعب» [٤/ رقم ٥٢٢٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٣٧]، =

. . . . . .

= والحربى [٣/ ٩٩٤]، والخطابى [١/ ٥٢٨]، كلاهما فى «غريب الحديث» وغيرهم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . وعند الطبرانى : (بأرض تسمى : عذرة) ومثله عند البيهقى، وعند الحربى : (بأرض تدعى : عقرة) . . .

قال الطبرانى : «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عبدة» .

قلتُ :وهو ثقة إمام، لكن اختلف عليه فى سنده، فقد ذكر الدرقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٩٥]، أن عبدة بن سليمان قد رواه عن هشام عن أبيه به مرسلاً، ليس فيه عائشة، وقد توبع عبدة على الوجهين :

١- أما الوجه الموصول : فقد تابعه عليه شريك القاضى من رواية إسحاق الأزرق عنه بإسناده به نحوه . . . ، وزاد فى أوله : (كان النبى ﷺ إذا سمع اسمًا قبيحًا غيره . . .) .

أخرجه الطبرانى فى «الصغير» [١/ رقم ٣٤٩]، وقال : «لم يروه عن شريك إلا إسحاق» وكذا رواه الدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٩٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٩]، وقال الثانى : «وهذا يرويه الطفاوى عن أبيه عن عائشة من رواية عمرو بن عبد الجبار عنه ؛ ويرويه عمر بن على المقدمى عن هشام عن أبيه عن أبى هريرة، وجماعة قد رووه مرسلاً، لا يذكرون عائشة ولا أبا هريرة» .

قلتُ : ورواية الطفاوى قد أخرجها أبو الحسن ابن مهدى فى علله [١٣/ ٢٩٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ١٩٥]، وقال الثانى : «وهذا الحديث ضعيف عن هشام بن عروة، ويعرف بالطفاوى عن هشام، وما رواه عن هشام غير الطفاوى» لعله يعنى بهذا السياق عنده . فإن لفظه هناك : (كان النبى ﷺ يغير الاسم إذا كان قبيحًا ؛ ويجعله حسنًا) ومثله لفظه عند الدارقطنى أيضًا، لكن توبع الطفاوى على هذا السياق كما يأتى، فكأن أبا أحمد الجرجانى لم يستحضر متابعة عمر بن على المقدمى للطفاوى على مثله عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . كما أخرجه فى «الكامل» [٥/ ٤٥ / ترجمة المقدمى] ، ومثله أخرجه الترمذى فى «الجامع» [٢٨٣٩]، وفى «علله الكبير» [رقم ٤١٧]، كلاهما من طريق أبى بكر ابن نافع عن المقدمى عن هشام بن عروة عن أبيه به . . . يعنى مرسلاً ، وقال المقدمى مرة : عن عائشة به . . . موصولاً .

قلتُ : هكذا رواه المقدمى عن هشام موصولاً ومرسلاً، ورواه عن هشام مرة ثالثة فقال : عن أبيه عن أبى هريرة به مرفوعًا : (أن رسول اللّه ﷺ كان يغير الاسم القبيح إلى الاسم الحسن) فنقله إلى (مسند أبى هريرة) . =

٤٥٥٧- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه، حدّثنا أبو الجواب، عن سليمان بن قرم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: نهى رسول اللَّه ﷺ عن الدِّباء، والحنتم، والمزفت.

= هكذا أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٤٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٢٢٩]، وفى «الأنوار» [رقم ١١٣٦]، والدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٩٧]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٧٤٦].

قال الدارقطنى: «كذا قال «عن أبى هريرة،» وهو وهم من عمر بن على) يعنى المقدمى، ولعله كما قال، وقد توبع المقدمى على الوجه الأول عن عائشة به . . : تابعه محمد بن الحسن الهمدانى، كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٩٥].

وقال ابن عدى عقب رواية المقدمى الماضية: «وهذا -يعنى هذا الحديث- قد اختلفوا على هشام ابن عروة - يعنى عليه فى سنده- فمنهم من أرسله، ومنهم من أوقفه، ومنهم من قال: عن عائشة، ومنهم من قال: عن أبى هريرة».

قلتُ: والمحفوظ من تلك الوجوه كلها: هو الوجه المرسل؛ فقد سئل البخارى عن هذا الحديث كما فى «علل الترمذى» [رقم ٤١٧]، فقال: «إنما يُرْوَى هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبى ﷺ مرسلاً» وقال الدارقطنى بعد أن ساق الاختلاف فى سنده بـ«العلل» [١٣/ ٢٩٥]: «ورواه عبدة بن سليمان - واختلف عليه كما مضى -أو رواه على الوجهين مثل المقدمى - وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه مرسلاً، وهو الصحيح».

قلتُ: وهكذا رواه وكيع عن هشام عن أبيه به مرسلاً: (كان النبى ﷺ إذا سمع الاسم القبيح حوله إلى ما هو أحسن منه) أخرجه ابن أبى شيبة [٢٥٨٩٦]، ونحوه رواه ابن نمير عن هشام عن أبيه به . . . عند ابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٥٤١].

ولعل هذا الاختلاف فى وصله وإرساله، إنما هو من هشام بن عروة نفسه، فإنه كان قد تغيَّر حفظه بآخرة - ولم يختلط قط- كما نص عليه غير واحد من النقاد.

ورواية أهل المدينة عنه أصح من رواية غيرهم، كما نص عليه الإمام مالك فى «المنام»، وأقره يحيى القطان وغيره، وكذا نص عليه الإمام أحمد فيما نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل». واللَّه المستعان.

٤٥٥٧- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٦٢].

٤٥٥٨- حدّثنا محمد بن عبد اللّه بن نمير، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت أمي تعالجني بالسمنة، تريد أن تدخلني على النبي ﷺ فما استقام لها ذلك حتى أكلتُ الرطب بالقثاء فسمنت كأحسن السمنة.

٤٤٥٨- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [٣٣٢٤]، والبيهقي في «سننه» [١٤٢٤٦]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٨٢٥]، وابن منده في «معرفة الصحابة» والذهبي في «سير النبلاء» [٩/ ٢٤٨]، وغيرهم من طرق عن يونس بن بكير- وهذا في «مغازيه» - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد على رسم الحسن؛ رجاله كلهم رجال الشيخين سوى يونس بن بكير، فقد روى له مسلم في «الشواهد» لا «الأصول»، كما يقول الذهبي في «سير النبلاء» [٩/ ٢٤٨]، وهو شيخ محدث عالم صدوق على أوهام له، ولم ينفرد به عن هشام، بل توبع عليه:

١- تابعه محمد بن إسحاق بن يسار على نحوه.. عند أبي داود [٣٩٠٣]، والحاكم [٢/ ٢٠٢]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٥]، والبيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٥٩٩٢]، وفي «سننه» [١٤٢٤٧]، والنسائي في «الكبرى» [٦٧٢٥]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٣٠٢٢]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ١٥١]، وأبي الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٧٣]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن سعد الزهري عن ابن إسحاق به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح لولا عنعنة ابن إسحاق؛ فقد كان «مشهور التدليس عن «الضعفاء» والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما» هكذا قاله الحافظ في «طبقات المدلسين» (ص ٥١ / ١٢٥]، وقال ابن عدي عقب روايته: «وهذا الحديث يرويه يونس ابن بكير عن محمد بن إسحاق؛ وعمرو بن زياد جاء به عن إبراهيم بن سعد عن محمد ابن إسحاق».

قلتُ: وابن زياد هذا اتهمه ابن عدي والدارقطني وغيرهما بالوضع، وهو من رجال «اللسان» [٤/ ٣٦٤]، لكن تابعه عليه: نوح بن يزيد وعمر بن موسى الحارثي وإسحاق بن منصور وغيرهم عن إبراهيم بن سعد به..

وقد صححه الحاكم على شرط مسلم، ومثله الذهبي في «تلخيص المستدرك» وليس كما قالا، ولم يخرج مسلم من هذه الترجمة شيئًا في «صحيحه» وابن إسحاق قد أخرج له مسلم في «المتابعات» كما يقول الحافظ في «هدى الساري» [ص ٤٥٨]، وقد خولف فيه ابن إسحاق، =

٤٥٥٩- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ، قال: «**الْحَرْبُ خَدْعَةٌ**».

= خالفه بعضهم؛ فرواه عن إبراهيم بن سعد على وجه غير محفوظ، كما تراه عند الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٥]، وليس بشيء.

٢- وتابعه أيضًا حماد بن سلمة على نحوه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... عند الطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٦٦]، وفي «الأوسط» [٥/ رقم ٥٢٦٤]، بإسناد صحيح إلى الحسن بن الصباح عن زيد بن الحباب عن حماد بن سلمة به...

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حماد بن سلمة [بالأصل: «عن حماد بن زيد،»] تبعًا لما وقع في سنده عنده في «الأوسط»، وهو غلط محض،] إلا زيد بن الحباب؛ تفرد به الحسن بن الصباح».

قلتُ: والحسن ثقة له أوهام محتج به في «الصحيح»، وابن الحباب شيخ صدوق صالح في غير الثوري، وحماد بن سلمة شيخ الإسلام؛ فالإسناد عندي حسن مستقيم. واللَّه المستعان.

٤٥٥٩- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٢٨٣٣]، وأبو الشيخ في «الأمثال» [رقم ٤]، والبخاري في «تاريخه» [٥/ ٢٦٣]- وعنده معلق- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» [٣٤/ ٢٤٢]، والطبري في «تهذيبه» [رقم ١٤٤٥]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٥٠]، والترمذي في «علله» [رقم ٣٠٩]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٨٢٩]، وعنه الخطابي في «غريب الحديث» [٢/ ١٦٤]، والبيهقي في «الدلائل» [رقم ١٣٣٠]، وغيرهم من طريق يونس بن بكير عن محمد ابن إسحاق عن يزيد بن رومان عن عروة بن الزبير عن عائشة به... وفي أوله قصة عند ابن الأعرابي وعنه الخطابي.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» [٢/ ١٠٧]: «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس محمد بن إسحاق».

قلتُ: أساء الشهاب التعبير، هلا قال: «ضعيف؛ لعنعنة ابن إسحاق؟!» ومن أدراه أن ابن إسحاق قد دلس فيه؟! ومتى كانت مطلق العنعنة عنوانًا على التدليس، ثم إن ابن إسحاق قد صرح بالسماع عند أبي عوانة وابن الأعرابي وعنه الخطابي والبيهقي، فزالت شبهة تدليسه، فَلْيسكن من البوصيري جأشه، وليسلم لنا بسلامة الإسناد؛ لأن من فوق ابن إسحاق كلهم ثقات مشاهير؛ ونراه يُسَلم بهذا إن شاء اللَّه، لكن أبا عبد اللَّه الجعفي قد أبى ذلك، =

٤٥٦٠- حدّثنا محمد بن عبد اللّه، حدّثنا هاشم بن القاسم، عن محمد بن مسلم ابن أبى الوضاح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: سلوا اللّه كل شىء حتى الشسع فإن اللّه إن لم ييسره لم يتيسر.

= وسئل عن هذا الحديث كما فى «علل الترمذى» [رقم ٣٠٩]، فقال: «روى عبد الرحمن بن بشير هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن أبى ليلى عن عائشة».

هكذا قال، كأنه يعله بذلك، وأبو ليلى هذا هو عبد اللّه بن سهل الأنصارى، وروايته هذه وصلها البخارى فى «تاريخه» [٥/ ٢٦٣]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤/ ٢٤٢]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ١٤٤٦]، وأبو عوانة [رقم ٥٢٥١]، وغيرهم من طريق سليمان بن عبد الرحمن الشامى عن عبد الرحمن بن بشير الدمشقى عن ابن إسحاق به.

قلتُ: عبد الرحمن بن بشير هذا مختلف فيه، وثقه ابن حبان ودحيم وغيرهما، ولم يعرفه صالح جزرة، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، يروى عن ابن إسحاق غير حديث منكر».

قلتُ: وهذا الطريق من روايته عن ابن إسحاق، وهو من رجال «اللسان» [٣/ ٤٠٧].

وقد خالفه يونس بن بكير كما مضى؛ ويونس مُقَدَّم على هذا فى ابن إسحاق خاصة، لكونه كان راويته؛ روى عنه «المغازى» وغير واحد من كتبه؛ نعم: قد ذكر ابن حبان فى ترجمة عبد الرحمن بن بشير من ثقاته [٨/ ٣٧٣]، أنه روى «المغازى» عن ابن إسحاق إيضًا، فيحتمل أن يكون الوجهان محفوظين جميعًا عن ابن إسحاق به . . .

وهذا الوجه الثانى حسن أيضًا؛ وقد صرح فيه ابن إسحاق بالسماع من أبى ليلى، وأبو ليلى شيخ صدوق. وللحديث طريق آخر عن عائشة به . . . يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . لكن اختلف عليه فى وصله وإرساله، والمحفوظ فيه مرسل كما بسطنا الكلام عليه فى «إيقاظ العابد بما وقع من الوهم فى تنبيه الهاجد».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث على [برقم ٢٦١، ٤٩٤]، وحديث جابر [برقم ١٨٢٦، ١٩٦٨، ٢١٢١]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٥٠٤]، وسيأتى حديث الحسن بن على [برقم ٦٧٦٠]، وعبد اللّه بن سلام وغيرهما.

٤٥٦٠- **صحيح**: أخرجه أحمد فى «الزهد» [رقم ١١٣٨ / طبعة دار ابن رجب]، وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» [٣٥٤]، وغيرهما من طريقين عن هاشم بن القاسم أبى النضر عن محمد ابن مسلم بن أبى الوضاح أبى سعيد المؤدب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . =

. . . . . .

= **قلتُ**: وهذا إسناد صالح، بل قوى مستقيم؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح»، وأبو سعيد المؤدب وثقه الجماعة كلهم. وانفرد البخارى وحده وقال: «فيه نظر».

ولست أدرى أيش تَبيَّن له من حاله. وكأنه لهذا لم يحتج به فى «صحيحه»، إنما استشهد به كما يقول المزى فى «تهذيبه» [٢٦ / ٤٥٤]، وقال عنه الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يهم» كذا، والتحقيق عندى أن يقال: (ثقة ربما وهم).

وقد توبع عليه هشام بن عروة: تابعه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عروة عن عائشة به مثله . . عند البيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ١١١٩]، لكن الإسناد إليه فيه من لم أميز، مع تصحيف وقع فيه أيضًا، ويكفى الطريق الأول إن شاء اللَّه.

وهذا الأثر الموقوف: ذكره الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٢٢٩]، ثم قال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح» غير محمد بن عبيد اللَّه بن المنادى، وهو ثقة» وأقره المناوى فى «الفيض» [٤/ ١١٠]، وهذه غفلة غريبة، ومتى روى المؤلف عن عبيد اللَّه بن المنادى وإن كان فى طبقة شيوخه؟! كأن الهيثمى وقع له فى إسناد المؤلف قوله: (حدّثنا محمد بن عبد اللَّه، حدّثنا هاشم . . .) فظن أن محمدًا هذا هو ابن المنادى، بعد أن تصحف عليه اسم والده (عبد اللَّه) إلى: (عبيد اللَّه)، وقوى ذلك عنده؛ لما رأى المزى قد ذكر (هاشم بن القاسم) فى شيوخ (محمد بن عبيد اللَّه بن المنادى) من «تهذيبه» [٢٦ / ٥٠ - ٥١]، وهذا كله ليس بشىء.

وشيخ المؤلف هنا (محمد بن عبد اللَّه بن نمير) كما نسبه بالإسناد قبله؛ وهكذا أخرجه ابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» من طريق المؤلف به فقال: (أخبرنا أبو يعلى، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه ابن نمير، ثنا هاشم بن القاسم . . .) وذكره.

ثم رأيت الحافظ فى «المطالب» [رقم ٣٤٣٦]، قد ساق إسناد المؤلف به . . . . وفيه: (ثنا محمد ابن عبيد اللَّه بن المنادى، . . .) ومثله عند البوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ١٥٨]، وهو وهم منهما بلا تردد، كأن الحافظ قد وقع له مثل ما وقع للهيثمى، وقلده فيه البوصيرى، والصواب هو ما ذكرته آنفًا.

● **تنبيه مهم**: هذا الأثر الموقوف: قد عزاه السيوطى فى «الجامع الصغير» [رقم ٤٧٠٨]، إلى أبى يعلى من حديث عائشة مرفوعًا، وأقره عليه المناوى فى الفيض [٤/ ١١٠]، وصحح سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ / ١١٩ طبعة مكتبة الشافعى]، وهى غفلة منهما بلا شك. وقد تعقبهما الإمام عليها فى «الضعيفة» [٣/ ٥٤٠]. واللَّه المستعان.

٤٥٦١- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللّه، حدّثنا عبد اللّه بن يزيد، حدّثنا حيوة، عن أبى الأسود، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ سئل فى غزوة تبوك عن سترة المصلى، فقال: «**كَمُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ**».

٤٥٦٢- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللّه، حدّثنا عبد اللّه بن يزيد، حدّثنا حيوة، حدثنى نافع بن سليمان، أن محمد بن أبى صالح، أخبره، عن أبيه، أنه سمع عائشة زوج النبى ﷺ، تقول: قال رسول اللّه ﷺ: «**الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، فَأَرْشَدَ اللَّهُ الأَئِمَّةَ، وَعَفَا عَنِ الْمُؤَذِّنِينَ**».

٤٥٦١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٥٠٠]، والنسائى [٧٤٦]، ومن طريقه ابن عبد البر فى «التمهيد» [٤ / ١٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٣٢٦٥]، وأبو عوانة [رقم١١٠١]، والسراج فى «مسنده» [١/ ١٤٩]، وغيرهم من طرق عن عبد اللّه بن يزيد المقرئ عن حيوة بن شريح عن أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة به.

قلتُ: وللمقرئ فيه شيخ آخر؛ فرواه عن سعيد بن أبى أيوب المصرى عن أبى الأسود عن عروة عن عائشة به نحوه... عند مسلم أيضًا [٥٠٠]، وقد رواه مرة فقرن فيه بين حيوة وسعيدًا كلاهما عن أبى الأسود به... كما ذكره أبو عوانة [عقب رقم ١١٠١].

ثم إن المقرئ قد اضطرب فى هذا الحديث بآخرة؛ فرجع عن الطريق الأول، وحدث به على الوجه الثانى عن سعيد عن أبى الأسود عن عروة به مرسلاً، ليس فيه عائشة، هكذا ذكره عنه صاحبه أبو يحيى ابن أبى مسرة المكى، وعنه أبو محمد الفاكهى فى حديثه [عقب رقم ٢٣٢].

وقد أجبنا عن هذا فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك شواهده عن جماعة من الصحابة به نحوه... ومنها حديث أبى طلحة الماضى [برقم ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٦٤].

٤٥٦٢- **ضعيف**: أخرجه أحمد [٦ / ٦٥]، وابن حبان [١٦٧١]، وابن راهويه [١١٢٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٤٧، ١٨٧١]، والبخارى فى «تاريخه» [١ / ٧٨]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٤/ ٤٣٥]، والرامهرمزى فى «المحدث الفاصل» [ص ٢٩٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٨٢]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٣٥]، والترمذى فى «علله» [رقم ٥٦]، وأبو عمر السلمى المقرئ فى «جزء من حديثه عن شيوخه» [١٧ / ضمن مجموع أجزاء حديثية] والطحاوى فى «المشكل» [٥ / ١٨٩]، وابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ٤٣٥]، =

. . . . . .

= وغيرهم من طرق عن حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح السمان عن أبيه أبي صالح عن عائشة به.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف معلول؛ أما ضَعْفُه: فلكون محمد بن أبي صالح هذا لم يذكروا من الرواة عنه سوى اثنين، وقد قال ابن معين: «لا أعرفه» نقله عنه ابن أبي حاتم وابن عدي وغيرهما، وهو في «تاريخه» [١/ ٢٠٨ / رواية الدوري].

وقال عنه الدرقطني: «مجهول» كما نقله عنه البرقاني في «سؤالاته» [رقم ٤٦٧]، وذكره ابن عدي في «الضعفاء» [٦/ ٢٣٥]، أما ابن حبان فإنه ذكره في «الثقات» [٧/ ٤١٧]، وقال: (يخطئ).

قلتُ: الرجل مُقِلٌّ جداً من الرواية، بحيث لو لم يحدث بهذا الحديث؛ لما عرفه أحد من أهل الدنيا سوى من رواه عنه، فإذا كان مع قلة حديثه جداً؛ موصوفًا بالخطأ، فهو ضعيف جزمًا، لاسيما ولم يعرف فيه توثيق من معتبر، مع ما رمي به من الجهالة والضعف.

وقد أنكر ابن عدي أن يكون لأبي صالح السمان ولد يسمى: (محمداً) ووهَّم من جعله أخًا لسهيل بن أبي صالح وأبناء أبي صالح السمان، وهو الواهم في ذلك. وقد رده عليه الحافظ في «التهذيب» وقبله مغلطاي في الإعلام [١/ ١١٢١]، وهو كما قالا؛ ومن فوق محمد هذا في الإسناد: ثقات معرفون.

٢- وأما كونه معلولاً: فقد خولف محمد بن أبي صالح في سنده؛ خالفه الأعمش - واختلف عليه في سنده- وسهيل بن أبي صالح-واختلف عليه أيضًا- وأبو إسحاق السبيعي، ثلاثتهم رووه عن أبي صالح السمان فقالوا: عن أبيه هريرة به . . . ، فنقلوه إلى (مسند أبي هريرة) وهذا الوجه هو الذي رجحه أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني وغيرهم، وخالفهم البخاري، وجزم بكون حديث أبي صالح عن عائشة هو الأصح، وتوسط ابن حبان وحده، وصحح الوجهين جميعًا.

■ **والصواب هو**: ما قاله الجماعة من كون الحديث حديث أبي صالح عن أبي هريرة؛ فهكذا رواه الأعمش وسهيل بن أبي صالح وأبو إسحاق السبيعي ثلاثتهم عن أبي صالح عن أبي هريرة به!

١- أما رواية الأعمش: فقد اختلف عليه في سنده على ألوان غريبة، بل واختلف عليه في =

. . . . . .

= متنه أيضًا، وقد جزم الثورى وابن المدينى وأحمد والبيهقى وجماعة بكون الأعمش لم يسمعه من أبى صالح. ونازع فى هذا جماعة من المتأخرين، والصواب ما قاله الثورى ومن تبعه بلا ريب عندى، ومن رواه عن الأعمش وصرح فيه بسماعه من أبى صالح؛ فقد أخطأ عليه فيه، والمحفوظ أنه يرويه عن أبى صالح بواسطة مجهولة لا تُعْرَف، ثم كان يدلسها ويُسَوِّى الإسناد على عادته، وهذا الوجه عنه هو الصواب، وما عداه فخطأ وأوهام، .

٢- وأما رواية سهيل بن أبى صالح: فلم يسمعها من أبيه كما جزم به البيهقى فى «سننه» وقبله قال ابن المدينى: «لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه، إنما سمعه من الأعمش، ولم يسمعه الأعمش من أبى صالح بيقين» نقله عنه الحافظ فى «التلخيص».

قلتُ: وهكذا رواه روح بن القاسم ومحمد بن جعفر بن أبى كثير وغيرهما من الأثبات عن سهيل بن أبى صالح عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة به . . .

وقد جازف من حمله على الوجهين جميعًا، وينبغى التسليم لمثل ابن المدينى فى هذه المضايق، فعاد الحديث إلى رواية الأعمش مرة أخرى، وقد عرفت ما فى روايته من الخلل.

٣- وأما رواية أبى إسحاق السبيعى: فلم يروها عنه أحد ممن سمع منه قبل الا ختلاط، ثم هو عريق فى التدليس، ولم يصرح فيه بسماعه من أبى صالح البتة، والأقرب أنه سمعه من الأعمش ثم دلسه.

وفى الباب عن جماعة من الصحابة، ولا يصح منها شىء قط، وقد ضعف الإمام أحمد هذا الحديث كله، كما نقله عنه ابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٢٢٥]، ومثله فعل ابن المدينى، بل جزم بأنه لا يصح فى هذا الباب سوى حديث الحسن البصرى به مرسلاً. نقله عنه الترمذى فى «علله» وابن الجوزى فى «المتناهية».

ومرسل الحسن هذا: عند البيهقى فى «سننه» [١٨٧٥]، بإسناد صحيح إليه، والقول ما قاله ابن المدينى إن شاء اللَّه؛ وهو أعلم أهل الأرض بعلل الحديث ودقائقه، لا يلحقه فى ذلك أحد قط، لا أحمد بن حنبل ولا من دونه أصلاً، كما بسطنا ذلك فى ترجمته من «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل».

وقد استوفينا الكلام على طرق الحديث وشواهده فى كتابنا (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار) ولا يصح فى هذا الباب إلا مرسل الحسن كما مضى.

٤٥٦٣- حَدَّثَنَا سريج بن يونس، حدثنا أبو معاوية، عن طلحة بن يحيى، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: ربما دخل علينا رسول اللَّه ﷺ فقال لنا: «**هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟**» فنقول: لا، فيقول: «**إِنِّي إِذًا صَائِمٌ**»، قالت: ودخل علينا مرةً، فقلنا له: أهدى لنا حيسٌ، فخبأنا لك منه، فقال: «**هَلُمُّوهُ، فَإِنِّي قَدْ كُنْتُ صَائِمًا**»، قالت: فأكل.

٤٥٦٣- حسن: أخرجه مسلم [١١٥٤]، وأبو داود [٢٤٥٥]، والترمذى [٧٣٣، ٧٣٤]، والنسائى [٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨]، وأحمد [٦/ ٤٩، ٥٩، ٢٠٧]، وابن خزيمة [٢١٤١، ٢١٤٣]، وابن حبان [٣٦٢٨، ٣٦٢٩، ٣٦٣٠]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٧٥] و[٢/ ١٧٦]، والطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٣٦٤]، وابن راهويه [١٠٢٣]، والحميدى [١٩٠، ١٩١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٥٦]، والبيهقى فى «سننه» [٧٧٠٢، ٧٧٠٣، ٧٧٠٤، ٨١٢٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٥٧٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢]، وغيرها من طرق عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيداللَّه القرشى عن عائشة بنت طلحة [وقرن معها «مجاهد» عند الطبرانى، وفى رواية للنسائى]، عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . . ولفظ الطحاوى: (كان نبى اللَّه ﷺ يحب طعامًا، فجاء يومًا فقال: هل عندكم من ذلك الطعام؟! فقلتُ: لا، قال: فإنى صائم) . . . قال الترمذى: «هذا حديث حسن» وقال الدارقطنى: «هذا إسناد صحيح».

قلتُ: وقول الترمذى عندى أولى؛ لكون طلحة بن يحيى مختلفًا فيه، وثقه جماعة وضعفه آخرون، وهو عندى حسن الحديث ما لم يخالف من هو أوثق معه؛ أو يأت بما يُنْكَر عليه، واحتجاج مسلم به يقويه، وقد جازف ابن عبد البر حيث قال فى «التمهيد» [١٢/ ٧٩]، بعد أن ساق الحديث: «طلحة بن يحيى انفرد بهذا الحديث، وما انفرد به فليس بحجة عند جميعهم لضعفه».

قلتُ: وهذا من مبالغاته المعروفة، وطلحة هذا مع تضعيف من ضعفه: فقد وثقه ابن معين والعجلى ويعقوب بن شيبة وأحمد والدارقطنى وابن حبان وغيرهم؛ ومشاه أبو زرعة وصاحبه والنسائى وغيرهم؛ فمن لأبى عمر النمرى دعواه: أن ما انفرد به طلحة ليس بحجة عند جميعهم، وأى جمع يعنى؟! هلا قال: جمع المالكية؟!. =

٤٥٦٤ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن محمد بن عرعرة، حدّثنا أبو بكر الحنفى، حدّثنا عبدالحميد ابن جعفر، عن الأسود بن العلاء، عن أبى سلمة، عن عائشةَ، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَنْ يَذْهَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى يُعْبَدَ اللاتُ وَالْعُزَّى**»، قالت: قلت: يا رسول اللَّه، فقد كنت أظن حين، قال اللَّه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٢-٣، والصف: ٩]» أن ذلك تامًا، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**سَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَقْبِضُ رُوحَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَبْقَى الآخَرُونَ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى دِينِ آبَائِهِمْ**».

= وابن عبد البر إذا جاء دوره فى الانتصار لمذهب مالك - غالبًا- يقع فى الشطط مع خصومه، وتراه يحكى تلك الاتفاقات والإجماعات التى من قبيل: المنخنقة والموقوذة والمتردية، سامحه اللَّه. وهو أنقد للحديث، وأقعد بعلله من صاحبه أبى محمد الفارسى، ونفسه كثيرًا ما يحاكى أنفاس المتقدمين من حذاق هذا الفن، هذا مع كونه لم يغادر الأندلس إلى بلاد الشرق للرحلة فى طلب الحديث وعلومه، وإنما اكتفى بأبى عمر الطلمنكى وأبى محمد ابن عبد المؤمن وخلف بن القاسم الحافظ وغيرهم ممن نهلوا من معارف أهل المشرق؛ وعادوا إلى الأندلس بمسموعات لم تكتحل عين أهل المغرب بمثلها قط، ورحم اللَّه الجميع.

وعود على بدء فنقول: لكن قد اختلف فى سنده على طلحة بن يحيى، بل وفى متنه أيضًا، كما بسطنا ذلك فى «غرس الأشجار».

٤٥٦٤- قوى: أخرجه مسلم [٢٩٠٧]، والحاكم [٤/ ٤٩٤، ٥٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٨٤٠١]، والطبرى فى «تفسيره» [١٢/ ٨٣]، والبغوى فى «تفسيره» [٤/ ٤٠/ طبعة دار طيبة]، وفى «شرح السنة» [٧/ ٣٩٧]، وأبو عمرو الدانى فى «السنن الواردة فى الفتن» [٤/ رقم ٤٢٦]، وغيرهم من طرق عن عبد الحميد بن جعفر عن الأسود بن العلاء عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة به نحوه...

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلتُ: ووهم الوهم الفاحش فى استدراكه؛ لأنه فى صلب «مسلم».

٤٥٦٥- حَدَّثَنَا مجاهد بن موسى، حدّثنا أبو أسامة، قال: حدّثنا عبيد اللَّه، أخبرني محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة، قالت: فقدت النبي ﷺ ذات ليلة من الفراش، فالتمسته بيدي، فوقعتْ يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجدٌ، وهو يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**».

٤٥٦٦- حَدَّثَنَا هدبة بن خالدٍ، حدّثنا همامٌ، عن إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي

٤٥٦٥- **صحيح**: أخرجه مسلم [٤٨٦]، وأبو داود [٨٧٩]، والنسائي [١٦٩، ١١٠٠]، وابن ماجه [٣٨٤١]، وأحمد [٦/ ٢٠١]، وابن خزيمة [٦٥٥، ٦٧١]، وابن حبان [١٩٣٢]، والدارقطني في «سننه» [١/ ١٤٣]، وابن راهويه [٥٤٤]، والبيهقي في «سننه» [٦٠٨]، وأبو عوانة [رقم ١٤٤٣، ١٤٩٨]، وابن نصر في «قيام الليل» [رقم ٢٢٦/ مختصره]، والسراج في «مسنده» [١/ ١٣٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ٣٤٩]، والحافظ في «الأمالي» المطلقة [ص ١٢٣]، وغيرهم من طريقين عن عبيد اللَّه بن عمر العمري عن محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة به.

قلتُ: واختلف في سنده على عبيد اللَّه العمري، كما ذكرناه في «غرس الأشجار» وهذا الوجه هو المحفوظ منه. وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... قد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار».

٤٥٦٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ١٤٥، ١٦٠]، والحاكم [١/ ٦٧] و[٤/ ٤٢٥]، والنسائي في «الكبرى» [٦٣٥٠]، وابن راهويه [٨٦٣]، والبيهقي في «الشعب» [٦/ رقم ٩٠١٤]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/ ١٢٨]، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [١/ ١٤، ١٥]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٤٠٩]، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف» [٢/ ١٠١]، والطحاوي في «المشكل» [٥/ ١٨٦-١٨٧]، وغيرهم من طرق عن همام بن يحيى عن إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي طلحة عن شيبة الخضري عن عروة بن الزبير عن عائشة به... وهو عند النسائي مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط: (لايجعل اللَّه من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له). =

طلحة، عن شيبة الخضرى، أنه شهد عروة، يحدث عمر بن عبد العزيز، عن عائشة، عن النبى ﷺ، قال: «**ثَلاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ: لا يَجْعَلُ اللَّهُ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الإِسْلامِ كَمَنْ لا سَهْمَ لَهُ، وَسِهَامُ الإِسْلامِ ثَلاثَةٌ: الصَّوْمُ، وَالصَّلاةُ، وَالصَّدَقَةُ؛ لا يَتَوَلَّى اللَّهُ عَبْدًا فَيُوَلِّيَهُ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلا جَاءَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا لَمْ أَخَفْ أَنْ آثَمَ، لا يَسْتُرُ اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ فِي الدُّنْيَا إِلا سَتَرَ عَلَيْهِ فِي الآخِرَةِ**»، فقال عمر بن عبد العزيز: إذا سمعتم مثل هذا من مثل عروة، فاحفظوه.

= **قلتُ**: ومن هذا الطريق أخرجه المزى أيضًا فى «تهذيبه» [١٢/ ٦١٠]، وقال المنذرى فى «الترغيب» [١/ ١٤٩]: «رواه أحمد بإسناد جيد» وتابعه عليه البوصيرى فى «الإتحاف» [١/ ١٤، ١١٥]، ونحوهما قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٩٠]: «رواه أحمد ورجاله ثقات، ورواه أبو يعلى أيضًا».

وليس كما قالوا جميعًا، وقبلهم جازف صاحب «المستدرك» وقال: «هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ثم زعم أن البخارى قد أخرج لـ (شيبة الخضرى)، وتعقبه الذهبى فى «التلخيص» قائلاً: «ما خرج له يعنى شيبة الحضرمى- سوى النسائى هذا الحديث، وفيه جهالة».

قلتُ: هو كما قال، فذا شيخ مجهول الحال، لم يرو عنه سوى إسحاق بن أبى طلحة وحده فى حضرة عمر بن عبد العزيز، وما وثقه معتبر، ويقال له أيضًا: «شيبة الحضرمى»، كما وقع عند الحاكم والبيهقى وابن عبدا لبر، ورواية لأحمد، وبهذا الاسم: ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٦/ ٤٤٥]، على عادته فى توثيق هذا الضرب من أغمار التابعين، وبه أعله المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٩٤٦/ طبعة مكتبة الشافعى]، وقال: (فيه جهالة) ثم جازف الرجل، وقال فى الفيض [٣/ ٢٩٧]: «وفيه همام بن يحيى» أورده الذهبى فى «الضعفاء» وقال: من رجال «الصحيحين»، لكن كان القطان لا يرضى حفظه».

قلتُ: أساء المناوى جدًا فى زيادته هذا الإعلال، وهمام على ما قيل فيه؛ إلا أنه لا يزال ثَبْتًا فى كل المشايخ كما قاله الإمام أحمد، وقد وثقوه واحتجوا به جميعًا فى «المسانيد» و«الصحاح» و«السنن» وهو الحافظ المأمون محدث البصرة؛ ومعلوم تعنت يحيى القطان البتة، وقد قال صاحبه ابن مهدى: «ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم، ولا مجالسة» =

= **نعم**: كان همام يغلط إذا حدث من حفظه، وكتابه أصح؛ وهو الشيخ الوحيد الذى حديثه الأخير أصلح من حديثه القديم؛ لكونه كان لا يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه؛ فكان يعتمد على حفظه والحفظ خوان، فتكلم فيه من تكلم لأجل هذا، ثم إنه عاد إلى كتبه بآخرة؛ وكان لا يحدث إلا منها، حكاه عنه الحافظ فى «التهذيب» [١١/ ٧٠]، ثم قال: (وهذا يقتضى أن حديث همام بآخرة أصح ممن سمع منه قديمًا، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل).

قلتُ: والحاصل: أن حديثه كله على السلامة ما لم يخالف من هو أثبت منه فى بعض شيوخه - مع تعذُّر الجمع - أو يأت بما ينكره عليه بعض أئمة القوم، فهنا يرد ما انفرد به؛ وأين لعبد الرؤوف المناوى علم بهذا كله، أما كان يحسن به السكوت عن الإعلال بما يجلب له اللوم؟!

ويكفى الحديث علة: وجود شيبة الخضرى فيه كما مضى، على أنى وجدت همام بن يحيى قد توبع عليه عن إسحاق بن أبى طلحة به مثله . . . ، عند الخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [عقب ٤٠٩]، لولا أن الإسناد إلى المتابع لا يثبت.

لكنْ للحديث طريق آخر عن عائشة به . . . يرويه أبو بكر الطلحى عن الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهانى عن أبى مسعود عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة مرفوعًا به نحوه . . . .

أخرجه أبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٦٨]، أورده فى ترجمة (الحسن بن محمد بن الحسين الأصبهانى) المعروف بابن (بوية) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقبله ترجمه أبو الشيخ فى «الطبقات» [٤/ ١٥٣]، ولم يذكر فيه شيئًا، وباقى رجاله ثقات مشاهير؛ وأبو بكر الطلحى هو (عبد اللَّه بن يحيى بن معاوية) الثقة الكوفى؛ وأبو مسعود هو بن الفرات الحافظ الحجة؛ والمحفوظ عن عبد الرزاق فى هذا الحديث: هو أن يرويه عن معمر عن أبى إسحاق السبيعى عن أبى عبيدة بن عبد اللَّه بن مسعود وعن أبيه به نحوه موقوفًا عليه.

هكذا أخرجه عبد الرزاق فى «المصنف» [٢٠٣١٨]، ومن طريقه الطبرانى فى «الكبير» [٩/ رقم ٨٧٩٩]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٩٠١٢]، وأبو نعيم فى «الحلية» [١/ ١٣٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٣٠٤]، وغيرهم وهذا سنده منقطع، وله طرق أخرى عن ابن مسعود به موقوفًا عليه نحوه . . . وكلها منقطعة أيضًا، على ما فى بعض أسانيدها من ضعف، لكن صح الحديث من رواية ابن مسعود به مرفوعًا مثل لفظ المؤلف سواء، =

٤٥٦٧- قَالَ إسحاق: وحدثنى عبد اللّه بن عتبة بن مسعودٍ، عن ابن مسعودٍ، عن النبى ﷺ، بمثله.

٤٥٦٨- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللّه بن نمير، حدّثنا محمد بن خالد بن عثمة، عن عبداللّه بن منيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «لا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاثٍ».

= فقال إسحاق بن أبى طلحة عقب روايته حديث عائشة عند المؤلف: (وحدثنى عبد اللّه بن عبتة ابن مسعود عن ابن مسعود عن النبى ﷺ بمثله) وهو الآتى [برقم ٤٥٦٧].

وهذا إسناد صحيح مستقيم حجة، ورواية عبد اللّه بن عبتة عن ابن مسعود ثابتة فى (صحيح مسلم) وهو تابعى كبير ثقة جليل. وفى الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد لا يصح منها شىء قط.

٤٥٦٧- صحيح: انظر قبله.

٤٥٦٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٩١٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٩١٨]، والمزى فى «تهذيبه» [١٦/ ١٧٧]، وغيرهم من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن عبد اللّه بن المنيب المدنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... وزاد أبو داود والمزى: (فإذا سلم عليه ثلاث مرات، كل ذلك لا يرد عليه؛ فقد باء بإثمه) وهذا رواية للمؤلف تأتى [برقم ٤٥٨٣].

قلتُ: وهذا إسناد حسن؛ وابن عثمة وثقه ابن حبان إلا أنه قال: «ربما أخطأ» وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» وقال أبو زرعة: «لا بأس به» وقال الذهبى فى «الكاشف»: «صدوق» ومثله قال الحافظ فى «التقريب» وزاد: «يخطىء» كذا، والصواب أن يقول: «ربما أخطأ».

وشيخه ابن المنيب قال عنه النسائى: «ليس به بأس» وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ٥٥]، ووثقه (عبد اللّه بن الحسن الهسنجانى) كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٥/ ١٥٢]، وقد روى عنه جماعة من الثقات الكبار؛ فأرجو أن يكون محتملاً لمثل التفرد عن هشام ابن عروة، وقد رواه بعض الضعفاء عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله دون الزيادة، لكنه زاد فيه زيادة أخرى منكرة، فراجع الكلام عليه فى «الضعيفة» [٩/ ١١٩].

وقد رأيت الحافظ العراقى فى «المغنى» [٢/ ٢٠٥]، قد عزا حديث عائشة إلى أبى داود بإسناد =

٤٥٦٩- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدثنا حميد بن عبد الرحمن، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَفِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلا السَّامَ**»، قلت: وما السام؟ قال: «**الْمَوْتُ**».

= صحيح، وللحديث شواهد - دون الزيادة- عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث سعد ابن أبي وقاص [برقم ٧٢٠]، وحديث أنس [برقم ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٦١٢]، وهو حديث صحيح ثابت.

٤٥٦٩- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١٤٦]، والدارمي [٦٨٤]، وابن أبي شيبة [١٧٩٢]، وابن راهويه [٩٣٦]، وابن عدي في «الكامل» [١/ ٢٣٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/ ٣٠١]، والحافظ في «التعليق» [٣/ ١٦٥]، وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وهو عند الدارمي وابن أبي شيبة وابن عبد البر: بشطره الأول فقط، . . .

قال ابن عبد البر: «هذا الإسناد حسن وإن لم يكن بالقوى».

قلتُ: كأنه يريد بحسنه: مجيئه من غير وجه عن عائشة، يعني أنه حسن لغيره، لكن يشكل عليه تعليقه حسنه بهذا الإسناد بخصوصه دون المتن، فما أدري ما هذا! متى كان الإسناد الواحد يحتمل الوصف بالصحة والضعف معًا؟!.

ثم نظرت: فرأيت لهذا الكلام تأويلاً محتملاً؛ وهو أن يكون الإسناد حسنًا بالفعل؛ إلا أنه ليس في درجة القوى الصحيح، ويدل عليه قوله: (وإن لم يكن بالقوى) فلم ينف عنه مطلق القوة أصلاً، وثم فرق ظاهر بين قولهم: (ليس بالقوى) وقولهم: (ليس بقوى) فإن صح هذا التأويل، وكان هو مراد ابن عبد البر من قولته الماضية؛ فلسنا نوافقه عليه؛ لأن إبراهيم بن أبي حبيبة هذا ضعيف على التحقيق، بل تركه الدارقطني وغيره، وقال البخاري: «منكر الحديث» وقد تفرد به عن داود بن حصين، وقد قال ابن عدي في ترجمة داود من «الكامل» [٣/ ٩٢]: «وداود هذا له حديث صالح إذا روى عنه ثقة، فهو صحيح الرواية؛ إلا أنه يروى عنه ضعيف؛ فيكون البلاء منهم لا منه؛ مثل: ابن أبي حبيبة هذا. . .».

قلتُ: وداود هذا كما قال ابن عدي؛ اللَّهم إلا أن روايته عن عكرمة خاصة قد تكلم فيها غير =

٤٥٧٠- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبى، حدّثنا ابن إسحاق، عن ثور ابن زيد، عن محمد بن عبيد بن أبى صالح، قال: بعثنى عدى بن عدى، إلى صفية بنت شيبة، أسألها عن أشياء كانت ترويها، عن عائشة، قالت: حدثتنى عائشة، أنها سمعت النبى ﷺ، يقول: «لا طَلاقَ وَلا عِتاقَ فِى إِغْلاقٍ».

٤٥٧١- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا ابن أبى فديك، حدثنى عمرو بن

= واحد من الأئمة، ولم ينفرد به عن القاسم، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن أبى عتيق من رواية سليمان بن بلال عنه عن القاسم عن عائشة به بالشطر الأول منه فقط، أخرجه البيهقى فى «سننه» [١٣٧].

وتوبع عليه سليمان بن بلال: تابعه داود بن الزبرقان على مثله عن ابن أبى عتيق . . . به، كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ١٩٤]، ثم قال: «وليس هو بمحفوظ» يعنى ليس ذكر القاسم فى هذا الطريق محفوظًا؛ لأن الجماعة قد رووه عن ابن أبى عتيق عن أبيه عن عائشة به . . . . كما يأتى عند المؤلف [برقم ٤٩١٦]، وهذا هو الصواب كما يأتى.

وقد روى من طريق ابن إسحاق عن ابن أبى عتيق عن القاسم أيضًا عن عائشة به . . . ، كما أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» [٧/ ٩٤]، وليس يصح ذا، والمحفوظ عن ابن إسحاق هو روايته عن ابن أبى عتيق عن عائشة به . . . . ، كما يأتى [برقم ٤٥٩٨]، وهو بشطره الأول فقط، ولهذا الشطر طرق أخرى عن عائشة به مثله . . .

وهو حديث صحيح ثابت. وقد استقصينا طرقه والاختلاف فى أسانيده بكتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وللشطر الثانى: طريق آخر صحيح عن عائشة به . . . عند البخارى [٥٣٦٣]، وابن ماجه [٣٤٤٩]، وجماعة؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . ولهذا الشطر شواهد عن جماعة من الصحابة . . . يأتى منها حديث أبى هريرة [برقم ٥٨٤٢، ٥٩١٨، ٥٩٦٣، ٥٦١٢].

٤٥٧٠- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٤٤].

٤٥٧١- حسن: أخرجه أبو داود [٣٢٢٠]، والحاكم [١/ ٥٢٤]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٦٥٤٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ٢٠٩-٢١٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٢/ ١٥٨]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٣٤٩]، والخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٦٣٥-٦٣٦]، =

عثمان بن هانئ، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قال: قلت لها: يا أُمَّهْ اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه، فكشفت عن ثلاثة قبور، لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء، فرأيت رسول اللَّه ﷺ مقدمًا، و أبا بكرٍ رأسه بين كتفي النبي ﷺ، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ.

٤٥٧٢- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: لم يكن مع النبي ﷺ حين هاجر من مكة إلى المدينة، إلا أبو بكرٍ، و عامر بن فهيرة، ورجلٌ من بني الديل مشركٌ كان دليلهم.

= والآجري في «الشريعة» [رقم ١٨١١، ١٨١٢]، وأبو محمد الفارسي في «المحلى» [٥/ ١٣٤]، والدينوري في «المجالسة» [رقم ٢٢٢٩]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٣/ ٩٤٤- ٩٤٥]، والبيهقي أيضًا في «الدلائل» [رقم ٣٢٣٨]، وغيرهم من طرقه عن محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك عن عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . نحوه . . . وليس عند أبي داود والخطابي: قول القاسم: (فرأيت رسول اللَّه ﷺ مقدمًا . . . إلخ).

قال ابن الملقن في «البدر المنير» [٥/ ٣١٩]: (هذا الحديث صحيح؛ رواه أبو داود والحاكم في «مستدركه» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

قلتُ: بل ليس بصحيح إن شاء اللَّه؛ ومداره على (عمرو بن عثمان بن هانئ) ولم يوثقه معتبر، وقال الحافظ في «التقريب»: «مستور» لكن رأيت ابن حبان قد ذكره في «ثقاته» [٨/ ٤٧٨]، واحتج به في موضع من «صحيحه» [١/ ٥٢٦/ رقم ٢٩٠/ الإحسان]، وروى عنه جماعة أيضًا من المدنيين، وحديثه هذا صححه الحاكم وغيره كما مضى، وكذا أشار البيهقي إلى صحته في «سننه» [٤/ ٣]، ومثله البغوي في «شرح السنة» [٥/ ٤٠٣].

ورأيت المناوي قد صححه أيضًا في «الفيض» [٤/ ١١٦]، وسكت عنه الحافظ في «الفتح» [٣/ ٢٥٧]، و[٧/ ٣٨]، فأرجو أن يكون هذا الحديث ثابتًا إن شاء اللَّه. وأنا مما أستخير اللَّه فيه. وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٥٧٢- صحيح: أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [١/ ١٠٩]، وفي «معرفة الصحابة» [رقم ٤٥٩٦]، من طريق ابن نمير، عن يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح؛ وقد توبع هشام بن عروة على نحوه في سياق طويل: =

٤٥٧٣- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللّه بن نمير، حدّثنا محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبى صالح، قال: سئلت عائشة، وأم سلمة، أى العمل أحب إلى رسول اللّه ﷺ؟ قالتا: ما دام عليه صاحبه وإن قل.

٤٥٧٤- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللّه بن نمير، حدّثنا خلادٌ، عن عبيد اللّه بن سعيد أبى مسلم، عن الأعمش، عن أبى الضحى، عن مسروق، عن عائشة، قالت: دخل علىَّ رسولُ اللّه ﷺ خفت أن أكون أمر فىَّ بشىء، فخيرنى، فقلت: هل ذكرت هذا لأحد قبلى؟ قال: «لا»، قلت: فإنى قد اخترتك، وخير نساءه كلهن، فاخترنه، فلم يَعُدَّهُ شيئًا.

= تابعه الزهرى عند البخارى [٢١٤٤، ٢١٤٥، ٣٦٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [١١٤٢٣]، وفى «الدلائل» [رقم ٧٢٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [٧/ ٤، ٥، ٦، ٧]، وفى «الأنوار» [رقم ٧٩٨]، وجماعة كثيرة. وهو عند جماعة كثيرة أيضًا، ولكن دون موضع الشاهد هنا، وهو فى سياق قصة الهجرة؛ فانظر الماضى [برقم ٤٥٤٨]. واللّه المستعان.

٤٥٧٣- صحيح: أخرجه الترمذى [٢٨٥٦]، وفى «الشمائل» [رقم ٣١٢]، وأحمد [٦/ ٢٨٩، ٣٢]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٨٥]، وغيرهم من طرق عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبى صالح عن عائشة وأم سلمة به..

قال الترمذى: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» وقال ابن عساكر: «هذا حديث حسن غريب».

قلتُ: بل هذا حديث صحيح غريب، ؛ وغرابته كامنة فى كونه لا يُعْرَف إلا من هذا الوجه من حديث الأعمش عن أبى صالح، وله طرق أخرى بعضها عن عائشة به نحوه... منها الآتى [برقم ٤٧٨٨]، ومضى منها [رقم ٤٥٣٣]، وبعضها عن أم سلمة به نحوه... يأتى منها [برقم ٦٩٦٩].

٤٥٧٤- صحيح: مضى الكلام على هذا الطريق [برقم ٤٣٧٢]، ولفظه هناك مختصراً بنحوه... وسنده هنا ضعيف؛ لضعف قائد الأعمش، وهو (عبيد اللّه بن سعيد أبو مسلم) وهو من رجال «التهذيب» لكنه لم ينفرد به، بل توبع على أصله عن الأعمش كما مضى [برقم ٤٣٧٢]، وتوبع الأعمش على نحوه أيضًا؛ وللأعمش فيه إسناد آخر مضى [برقم ٤٣٧١]، وقد استوفينا تخريج طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٥٧٥ - حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا ابن إدريس، حدّثنا ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عروة، عن عائشة، قالت: قضى رسول اللَّه ﷺ، أن الخراج بالضمان.

٤٥٧٦ - حَدَّثَنَا سويد بن سعيد، حدّثنا محمد بن عبد الرحيم بن شروس الحلبي، عن ابن ميناء، عن أبيه، عن عائشة، قالت: رأيت النبي ﷺ، التزم عليًا وقبّله، ويقول: «**بِأَبِي الْوَحِيدُ الشَّهِيدُ! بِأَبِي الْوَحِيدُ الشَّهِيدُ**».

٤٥٧٥- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٣٧].

٤٥٧٦- منكر: أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» [٤٢/ ٥٤٩]، من طريق المؤلف به . . .

قال الهيثمي في «المجمع» [٩/ ١٨٩]: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

قلتُ: هذا حسب علمه واطلاعه، وإلا فرجاله كلهم مترجمون:

١- فسويد بن سعيد: هو الحدثاني الشيخ المحدث الصدوق؛ لولا أن حديثه قد فسد، فإنه قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه.

٢- ومحمد بن عبد الرحمن بن شروس: يقول عنه الإمام في «الضعيفة» [١٠/ ٤٨٦-٤٨٧]: «وابن شروس: كأنه مجهول، فإني لم أجده إلا في هذا الإسناد، وبه ذكره ابن أبي حاتم فقال [٤/ ١/ ٨]: «محمد بن عبد الرحيم بن شروس الصنعاني، روى عن عمر بن مينا عن أبيه عن عائشة، روى عنه سويد بن سعيد، ولم يذكره الذهبي ولا العسقلاني، وهو مما ينبغي أن يستدرك عليهما».

قلتُ: بل لا ينبغي أن يستدرك إلا على العجلي وابن شاهين وابن خلفون وابن قطلوبغا وغيرهم ممن ألف في «الثقات»؛ لأن الرجل ثقة عالم مشهور أحد رواة «موطأ مالك» عنه، أورده ابن حبان في «الثقات» [٩/ ٧٦]، وقال: «من أهل صنعاء؛ يروى عن مالك بن أنس؛ روى عنه أهل اليمن. . .» ثم ساق له بإسناده أثرًا عن مالك، لكن سمى ابن حبان أباه: (عبد الرحيم) بدل: (عبد الرحمن) ولعله تصحف عليه أو وهم فيه، وربما كان ذلك خطأ من الناسخ؛ لأن جماعة قد ترجموه باسم: (محمد بن عبد الرحمن) منهم الخليلي في «الإرشاد» [١/ ٢٧٩/ انتقاء السلفي]، وقال: «ثقة، وفي «موطئه» عن مالك أحاديث ليست في غيره».

قلتُ: وهكذا وقع اسمه في جملة أسانيد أخبار قد رواها عند جماعة، وانفرد القاضي عياض=

٤٥٧٧- حَدَّثَنَا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن إسحاق، حدثنى محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة، قالت: كنت إذا أردت أن أفرق رسول اللّه ﷺ، صدعت الفرق من يافوخه، وأرسلت ناصيته بين كتفيه.

= وحده، وترجمه فى «المدارك» [١/ ٤٦٤]، ضمن أصحاب الإمام مالك، وترجمته له حسنة صالحة، تنفى عنه الجهالة رأسًا، فكيف وقد انضاف إليها توثيق من وثقه؟! لكن سماه عياض: (محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس) فإن صح هذا، فيكون محمد هذا قد شهر بالانتساب إلى جده (عبد الرحيم)، وقد روى عنه جماعة مشاهير من أهل اليمن.

والعجب من قول الإمام عنه: «لم أجده إلا فى هذا الإسناد» مع كونه وقع فى إسناد حديث عند الطبرانى فى «الأوسط» وأورده الإمام فى المجلد الأول من «الضعيفة» [١/ ٥٨١ / رقم ٤٠٤]، وقال هناك: «وابن شروس لم أعرفه، ثم رأيته فى «الجرح والتعديل» [٨/ ٨]، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، فهو مجهول».

قلتُ: فكأن الأمد قد طال عليه؛ فنسى ما سطرتْه يداه فى هذا الموضع، والرجل ثقة على كل حال.

٣- وابن مينا: هو عمر بن ميناء: كما ذكره ابن أبى حاتم فى ترجمة ابن شروس من «الجرح» [٨/ ٨]، كما مضى، وترجمه فى [٦/ ١٣٥]، وقال: «روى عن أبيه، روى عنه محمد بن عبد الرحيم الصنعانى، سألت أبى عنه، فقال: مجهول» وعنه نقله الذهبى فى ترجمته من «الميزان» [٣/ ٢٢٦]، وساق له الحافظ حديثًا منكرًا فى «اللسان» [٤/ ٣٣٥]، لكنه من روايته عن أبيه، وأبوه لا أراه يكون إلا:

٤- ميناء بن أبى ميناء الزهرى القرشى: فقد نص المزى فى ترجمته من «تهذيبه» [٢٩/ ٢٤٦]، على روايته عن عائشة، وهو شيخ هالك، قال النسائى وابن معين: «ليس بثقة» وقال يعقوب الفسوى: «غير ثقة ولا مأمون؛ يجب ألا يكتب حديثه» وقال أبو حاتم الرازى: «منكر الحديث، روى أحاديث فى أصحاب النبى ﷺ مناكير لا يعبأ بحديثه، كان يكذب».

قلتُ: وضعفه سائر النقاد، اللّهم إلا أن ابن حبان شذ وذكره فى «الثقات»، وأغرب الحاكم جدًا، فزعم أن له صحبة وسماعًا، وهو من رجال الترمذى وحده، لكن ينقدح فى نفسى أنه غير المراد فى إسناد هذا الحديث، كأنه ميناء آخر، والحديث منكر المتن والإسناد على كل حال.

٤٥٧٧- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤١٣].

٤٥٧٨- حدّثنا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير، عن أبيه عباد بن عبد اللَّه بن الزبير، عن عائشة قالت لما نزلت: ﴿ وَذَرْنِي وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُوْلِي ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلاً ﴿١١﴾ ﴾ [المزمل: ١١]، قال: لم يكن إلا يسيراً حتى كانت وقعة بدر.

٤٥٧٨- حسن: أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٩٦١]، من طريق يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد حسن، وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند البيهقي؛ فزالت شبهة تدليسه، وبهذا يُرَدُّ على البوصيري قوله في «الإتحاف» [٦/ ٩٨]: «هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق».

كذا قال، وقد كرر الرجل تلك العبارة كثيراً في جملة أحاديث يرويها ابن إسحاق بالعنعنة، وهو غالط في ذلك لا محالة؛ لأن عدم تصريح المدلس في رواية بالسماع من شيخه؛ لا يدل ذلك على كونه قد دلس فيها، وإنما ذلك قرينة وحسب، فالصواب أن يقال: (هذا إسناد ضعيف؛ لعدم تصريح فلان بالسماع) إذ ليس في عدم ذكْره السماع؛ ما يوجب تدليسه، فربما يكون قد صرح بالسماع في طريق آخر عنه؛ مثل هذا الحديث؛ فإن ابن إسحاق عنعنه عند المؤلف؛ وجوده عند البيهقي كما مضى. فافهم هذه الدقائق؛ فإن البوصيري لم يكن من أحلاس هذا الفن، أما صاحبه الهيثمي فإنه قال في «المجمع» [٧/ ٢٧٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه جعفر بن مهران، وعبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وفيهما ضَعْف، وقد وُثِّقا».

قلتُ: ما لابن عقيل وهذا الحديث؟! كأنه تصحف عليه (عبد اللَّه بن الزبير) بـ(عبد اللَّه بن محمد بن عقيل) وأوهام الهيثمي في «المجمع» يضيق بها الصدر أحيانًا.

أما جعفر بن مهران: فذكره ابن حبان في «الثقات» [٨/ ١٦٠-١٦١]، وقال: (حدّثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى...) وتوثيقه لهذه الطبقة معتمد جداً؛ وقد روى عنه أبو زرعة الرازي، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما نص عليه الحافظ في ترجمة (داود بن حماد بن فرافصة) من «اللسان» [٢/ ٤١٦]، وكذا روى عنه عبد اللَّه بن الإمام أحمد، وهو كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه، كما نص عليه الحافظ في ترجمة (إبراهيم بن عبد اللَّه بن بشار) من «التعجيل» [ص ١٨]، وروى عنه جماعة من الثقات غيرهما؛ ولم يتكلم فيه أحد بشيء، =

. . . . . .

= اللّهم إلا أن الذهبى جازف وأورده فى «الميزان» [١/ ٤١٨]، لكونه غلط فى إسناد حديث، فكان ماذا؟! ولو فتحنا هذا الباب؛ لما سلم معنا أحد قط! لا من المتقدمين ولا من المتأخرين! والعجب أن الذهبى قد قرر ذلك فى مواضع من كتبه، فسبحان من لا يسهو!

ومن فوق جعفر بن مهران عند المؤلف: ثقات مشاهير؛ سوى ابن إسحاق فهو صدوق إمام؛ ولهذا حسنًا الحديث دون تصحيحه. لكن اختلف فى سنده على ابن إسحاق؛ فرواه عنه عبدالأعلى بن عبد الأعلى ويونس بن بكير على الوجه الماضى؛ وخالفهما: ابن علية ويعلى بن عبيد، فروياه عن ابن إسحاق بالعنعنة عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عبد اللّه بن الزبير عن عائشة به . . .

هكذا زادا فيه واسطة بين (عباد بن عبد اللّه بن الزبير) و(عائشة) ورواية ابن علية عند الطبرى فى «تفسيره» [٢٣/ ٦٩٠]، بإسناد صحيح إليه؛ ورواية يعلى بن عبيد عند الحاكم [٤/ ٦٣٦]، بإسناد ثابت إليه أيضًا؛ وقال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وليس كما قال؛ لأن يحيى بن عباد لم يخرج له مسلم شيئًا، وابن إسحاق قد أخرج له مسلم فى المتابعات كما يقول الحافظ فى «هدى السارى» [ص ٤٥٨]، ثم هو قد عنعنه عنده، كل هذا مع الاختلاف فى سنده، ويشبه عندى: أن يكون زيادة ابن الزبير فى سنده خطأ من الناسخ، وإسناد الطبرى يدل عليه، فوقع عنده: (عن محمد بن إسحاق، عن ابن عباد، عن أبيه عن عباد، عن عبد اللّه بن الزبير، عن عائشة) هكذا: بتكرير: (عن عباد) بين (عن أبيه) و (عبد اللّه بن الزبير) وهذا خطأ واضح لا يكون إلا زيادة مقحمة من الناسخ سهوًا، وكأن أصل الإسناد كان هكذا: (عن ابن عباد عن أبيه عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن عائشة به . . .) وهذا عندى قريب جدًا.

وأما إسناد الحاكم فهو هكذا: (عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه عن عبد اللّه بن الزبير عن عائشة) كذا، وأرى (عن) بين: (عن أبيه) و(عبد اللّه بن الزبير) محرفة من (ابن)، ويكون صواب الإسناد: (عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه ابن عبد اللّه بن الزبير عن عائشة به . . .) وهذا الاحتمال عندى: أقرب من دعوى الاختلاف فى سنده على ابن إسحاق، ومن وقف على تلك التصحيفات والتحريفات الواقعة فى أسانيد (مستدرك الحاكم/ الطبعة العلمية/ وأسانيد («تفسير الطبرى»/ طبعة الرسالة/ الأجزاء غير المحققة بقلم محمود شاكر وأخيه) تبين له قوة احتمال ما ذكرناه آنفًا، هذا ما عندى. واللّه المستعان.

٤٥٧٩- حَدَّثَنَا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، حدثني الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن عائشة، قالت: رجع رسول اللَّه ﷺ من البقيع، فدخل عليَّ فوجدني وأنا أجد صداعًا في رأسي، وأنا أقول: وارأساه! قال: «**بَلْ أَنَا وَاللَّهِ يَا عَائِشَةُ، وَارَأْسَاهُ!**» ثم قال: «**وَمَا يَضُرُّكِ لَوْ مُتِّ قَبْلِي، فَقُمْتُ عَلَيْكِ فَكَفَّنْتُكِ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكِ، وَدَفَنْتُكِ؟!**» قالت: واللَّه لكأني بك لو فعلت ذلك قد رجعت إلى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك! قال: فتبسم رسول اللَّه ﷺ، قال: وتتامَّ به وجعه حتى استعرَّ به وهو في بيت ميمونة، فدعا نساءه، فسألهن أن يأذنَّ له أن يمرض في بيتي، فأذنَّ له، فخرج رسول اللَّه ﷺ، يمشي بين رجلين من أهله، أحدهما، الفضل ابن عباسٍ، ورجلٌ آخر، تخط قدماه، عاصبًا رأسه حتى جاء بيتي.

قال عبيد اللَّه: فحدثت هذا الحديث عبد اللَّه بن عباس، قال: تدري من الرجل الآخر؟ قال: قلت: لا، قال: عليٌّ. ثم غمي على رسول اللَّه، واشتد به وجعه، ثم

٤٥٧٩- هذا حديث له إسنادان كلاهما يرويه محمد بن إسحاق عن الزهري به.

فالإسناد الأول: يرويه ابن إسحاق عن الزهري عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن عبد اللَّه بن مسعود عن عائشة به . . . حتى قوله: (قال محمد: ثم خرج كما حدثني أيوب بن بشير . . . . إلخ) وكذا دون الفقرة التي فيها سؤال عبيد اللَّه لابن عباس.

وسند هذا الطريق حسن صالح؛ رجاله كلهم ثقات مشاهير سوى ابن إسحاق، فهو صدوق وسط غير أنه قبيح التدليس، لكنه صرح بالسماع كما ترى، وقد اختلف عليه فيه على ألوان، قد بسطنا الكلام عليها في «غرس الأشجار» والمحفوظ منها وجهان فقط، هذا اللون الماضي، ورواية من رواه عنه فقال: عن يعقوب بن عتبة عن ابن شهاب عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن عائشة به . . . نحوه باختصار، وقد صرح ابن إسحاق بسماعه من يعقوب عند البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣٠٩٦]، وفي سياقه حروف ليست في سياق المؤلف، والظاهر أن ابن إسحاق سمع هذا الحديث عن الزهري بواسطة يعقوب بن عتبة؛ ثم قابل الزهري فسمعه منه.

وقد خولف ابن إسحاق في سنده، واختلف على الزهري فيه أيضًا، وقد بسطنا ذلك كله في (باب الغسل) من «غرس الأشجار» وقد توبع ابن إسحاق على هذا الطريق عن الزهري كما يأتي في [رقم ٤٧٧٠].

=

أفاق، قال: «**أَهْرِيقُوا عَلَيَّ سَبْعَ قِرَبٍ مِنْ آبَارٍ شَتَّى حَتَّى أَخْرُجَ إِلَى النَّاسِ، فَأَعْهَدَ إِلَيْهِمْ**»، قالت: فأقعدناه فى مخضب لحفصة بنت عمر، فصببنا عليه الماء حتى طفق يقول بيده: «**حَسْبُكُمْ! حَسْبُكُمْ!**»، قال محمدٌ: ثم خرج- كما حدثنى أيوب بن بشير- عاصبًا رأسه فجلس على المنبر، فكان أول ما تكلم به، أن صلى على أصحاب أحُد، فأكثر الصلاة عليهم، ثم قال: «**إِنَّ عَبْدًا مِنْ عَبَادِ اللَّهِ خَيَّرَهُ اللَّهُ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ**»، قَالَ: فَفَهِمَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَبَكَى، وَعَرَفَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ يُرِيدُ، قَالَ: «**عَلَى رِسْلِكَ يَا أَبَا بَكْرٍ! انْظُرُوا هَذِهِ الأَبْوَابَ اللاصِقَةَ فِى الْمَسْجِدِ، فَسُدُّوهَا، إِلا مَا كَانَ مِنْ بَيْتِ أَبِى بَكْرٍ، فَإِنِّى لا أَعْلَمُ أَحَدًا كَانَ أَفْضَلَ عِنْدِى فِى الصُّحْبَةِ مِنْهُ**».

= **وأما الإسناد الثانى**: فهو رواية ابن إسحاق عن الزهرى عن أيوب بن بشير بباقى سياق القصة فى آخره . . . وذلك قوله: (قال محمد: -يعنى الزهرى- ثم خرج- يعنى رسول الله ﷺ -كما حدثنى أيوب بن بشير، عاصبًا رأسه . . . إلخ . . . .).

قلتُ: وهذا إسناد مرسل، وأيوب بن بشير له رؤية، ولم تثبت له صحبة، بل عدَّه الحافظ من كبار التابعين، وهو ممن روى قصة مرض النبى ﷺ ورواها الزهرى عنه؛ واختلف عليه فى سندها، فرواها عنه ابن إسحاق ببعضها عن أيوب به مرسلاً . . . ، كما هنا.

وهكذا رواه عبد الأعلى النرسى عن ابن إسحاق، وخالفه يونس بن بكير، فرواه عن ابن إسحاق فقال: عن الزهرى عن أيوب بن بشير عن محمد بن جعفر - وهو ابن الزبير - عن عروة ابن الزبير عن عائشة ببعض القصة موصولاً.

هكذا أخرجه المؤلف كما يأتى [٤٧٧٠]، وفى «المعجم» [رقم ٢٧٤]، هكذا رواه يونس، واختلف عليه فيه هو الآخر. والمحفوظ عنه: هو ما رواه أحمد بن عبد الجبار - وهو راوية المغازى عنه- عن يونس عن ابن إسحاق عن الزهرى عن أيوب بن بشير بالقصة مرسلاً، هكذا أخرجه البيهقى فى «دلائل النبوة» كما فى «البداية والنهاية» [٥/ ٢٢٨-٢٢٩].

وهذا الوجه هو المحفوظ عن ابن إسحاق أيضًا، وكذا هو المحفوظ عن الزهرى عن أيوب بن بشير، كما جزم به الدارقطنى فى «العلل» [١٤/ ١٣٥]، ونحوه أبو زرعة الرازى كما فى «علل ابن أبى حاتم» [برقم ٢٥٩٥]، وقد ذكرنا سائر وجوه الاختلاف فى سنده على الزهرى، مع طرق الحديث وشواهده فى «غرس الأشجار».

٤٥٨٠- حَدَّثَنَا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الوارث، عن يزيد الرشك، عن معاذة، عن عائشة: أن امرأةً سألت عائشة عن وصال صيام رسول اللَّه ﷺ، فقالت: أتعملين كعمله، فإنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وكان عمله نافلةً؟ ثم قالت عائشة: أما أنا فواللَّه، ما صمت ليلاً قط، إن اللَّه قال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

٤٥٨١- حَدَّثَنَا جعفر، حدّثنا عبد الوارث، عن يزيد الرشك، عن معاذة، أن امرأةً سألت عائشة: أكان رسول اللَّه ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام؟ قالت: نعم، قلت: أى أيام الشهر كان يصوم؟ قالت: ما كان يبالى من أى أيام الشهر صام.

٤٥٨٢- حَدَّثَنَا أبو موسى محمد بن المثنى، حدّثنا الوليد بن مسلمٍ، حدّثنا

٤٥٨٠- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٥٠]، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية عن عائشة به . . . نحو، دون قول عائشة: (أما أنا فواللَّه. . . إلخ).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وصحح السيوطى سنده فى «الخصائص الكبرى» [٢/ ٣٧٧]، وقال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٤٧٤]: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. .» وهو كما قال وزيادة.

٤٥٨١- صحيح: أخرجه مسلم [١١٦٠]، وأبو داود [٢٤٥٣]، والترمذى [٧٦٣]، وابن ماجه [١٧٠٩]، وأحمد [٦/ ١٤٥]، وابن خزيمة [٢١٣٠]، وابن حبان [٣٦٥٤، ٣٦٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢٣١]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٨٥٥]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٨٣]، وابن راهويه [١٣٩٣]، وأبو القاسم البغوى فى «الجعديات» [رقم ١٥١٣]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ٣٥٤]، وجماعة من طريقين عن يزيد الرشك عن معاذة عن عائشة به نحوه . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال.

٤٥٨٢- صحيح: أخرجه أبو داود [٣١٤٩]، وأحمد [٣/ ١٦١]، وابن حبان [٦٦٢٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٧١١٨]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ١٤٠]، والخطابى فى =

الأوزاعى، حدّثنا الزهرى، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: أدرج رسول اللَّه ﷺ فى ثوب حبرة، ثم أخر عنه، قال القاسم: فإنّ بقايا ذلك الثوب لعندنا.

٤٥٨٣- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا محمد بن عثمة، حدّثنا عبد اللَّه بن منيب- يعنى المدنى- أخبرنى هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لا يَكُونُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ مُسْلِمًا فَوْقَ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِذَا لَقِيَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ لا يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَقَدْ بَاءَ بِإِثْمِهِ مَعَ إِثْمِهِ**».

٤٥٨٤- حَدَّثَنَا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن ابن شهاب، حدثنى عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن عائشة، أنها قالت: كان آخر كلامه كلمةٌ سمعتها منه، وهو يقول: «**بَلِ الرَّفِيقَ الأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ**»، قالت: قلت: إذًا واللَّه، لا يختارنا، وعرفت أن الذى كان يقول لنا: «**إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ لاَ يُقْبَضُ حَتَّى يُخَيَّرَ**».

= «غريب الحديث» [١/ ١٥٩]، والبيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣٢١٠]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٥٣٥]، وأبو الفضل الزهرى فى «حديثه» [رقم ٢١١]، وغيرهم من طرق عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن الزهرى عن القاسم بن محمد عن عائشة به مثله.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين كما قاله ابن كثير فى «البداية» [٥/ ٢٦٢]، وقد توبع عليه الوليد بن مسلم كما ذكرناه فى «غرس الأشجار».

وله طريق آخر عن عائشة به فى سياق طويل مضى [برقم ٤٤٩٥].

٤٥٨٣- حسن بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٦٨].

٤٥٨٤- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٧٤]، وابن راهوية [١١٣٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ١٨٩]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن الزهرى عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن عائشة به نحوه فى سياق أتم.

قلتُ: وهذا إسناد حسن صالح؛ وابن إسحاق قد صرح بالسماع عند المؤلف وابن راهويه، وقد رواه جماعة عن ابن إسحاق فقالوا: عن يعقوب بن عتبة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه فى سياق طويل هو الآتى، وهذا يُحْمَل عى أن ابن إسحاق له فيه إسنادان، وقد توبع على الإسناد الثانى كما يأتى.

٤٥٨٥- حَدَّثَنَا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن إسحاق، حدثني يعقوب بن عتبة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: رجع رسول اللَّه ﷺ فاضطجع في حجرتي في ذلك اليوم حين دخل من المسجد، فدخل عليّ رجلٌ من آل أبي بكرٍ وفي يده سواكٌ أخضر، قالت: فنظر إليه رسول اللَّه ﷺ وهو في يده نظراً عرفت أنه يريده، قلت: يا رسول اللَّه، أتحب أن أعطيك هذا السواك؟ قال: «**نَعَمْ**» فأخذته فمضغته له حتى لينته، ثم أعطيته إياه، قالت: فاستن به كأحسن ما رأيته يستن بسواك قبله، قالت: ثم وضعه، فوجدت رسول اللَّه ﷺ يثقل في حجري، قالت: فذهبت أنظر في وجهه، فإذا بصره قد شخص، وهو يقول: «**بَلِ الرَّفِيقَ الأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ**»، قالت: فقلت: خُيرتَ، فاخترت، والذي بعثك بالحق! قالت: وقُبض رسول اللَّه ﷺ.

٤٥٨٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٢٧٤]، والطبراني في «الكبير» [٢٣ / رقم ٨٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧١٠٢]، وابن راهويه [٧٦٤، ١١٥٠]، والطبري في «تاريخه» [٢/ ٢٣١-٢٣٢]، وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن الزهري [وسقط الزهري من سند الطبراني،] عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الطبري باختصار.

قلتُ: وهذا إسناد صالح مثل الذي قبله؛ وابن إسحاق قد صرح بسماعه عند الجميع سوى الطبراني والطبري.

وقد توبع عليه ابن إسحاق: تابعه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة بنحو شطره الثاني فقط، دون الفقرة المتعلقة بالسواك، وزاد في أوله: (كان رسول اللَّه ﷺ وهو صحيح يقول: إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده في الجنة، ثم يحيا أو يُخَيَّر . . .) وفي آخره قول عائشة: (فقلت إذاً لا يجاورنا؛ فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدّثنا وهو صحيح) أخرجه البخاري [٤١٧٣]- واللفظ له- وأحمد [٦/ ٨٩]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣٠٨٧]، وأبو سليمان ابن زبر الربعي في وصايا العلماء [ص ٢٨-٢٩]، وغيرهم؛ ونحوه رواه عقيل بن خالد أيضاً عن الزهري عن عروة، وقرن معه ابن المسيب في رجال من أهل العلم كلهم عن عائشة به . . . عند البخاري [٥٩٨٨، ٦١٤٤]، ومسلم [٢٤٤٤]، وجماعة.

وله طرق أخرى عن عائشة بهذا القدر من الحديث؛ والفقرة المتعلقة بالسواك في أوله: لها طرق أخرى عن عائشة به نحوها . . . يأتي بعضها [برقم ٤٦٠٤].

٤٥٨٦- حدّثنا جعفر بن مهران، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن إسحاق، حدثنى يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير، عن أبيه عباد قال: سمعت عائشة تقول: مات رسول اللّه ﷺ بين سحرى ونحرى وفى بيت لم أظلم فيه أحداً، فمن سفهى وحداثة سنى أن رسول اللّه ﷺ قُبض وهو فى حجرى ثم وضعت رأسه على وسادة وقمت ألتدم مع النساء وأضرب وجهى!.

٤٥٨٧- حدّثنا جعفر، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن عبد اللّه ابن أبى أبى بكر، عن عمرة، عن عائشة.

٤٥٨٦- حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦/ ٢٧٤]، من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللّه بن الزبير عن أبيه عباد عن عائشة به.

قلتُ: ومن طريق ابن إسحاق أخرجه البيهقى فى «الدلائل» [رقم ٣١٥١]، والطبرى فى «تاريخه» [٢/ ٢٣٢].

وسنده صالح مستقيم؛ وقد صرح ابن إسحاق بالسماع عند الجميع سوى الطبرى، ومن فوقه ثقات مشاهير؛ وقد توبع عباد على نحوه عن عائشة، تابعه عمه عروة بن الزبير عند ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٦١]، لكن فى الطريق إليه ذلك العقرب الأحمر، أعنى الواقدى الهالك.

٤٥٨٧- منكر: هذا حديث منكر، وله إسنادان:

فالأول: يرويه ابن إسحاق عن عبد اللّه بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به...

أخرجه ابن ماجه [١٩٤٤]، وأحمد [٦/ ٢٦٩]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٧٩]، وفى «الأفراد» [رقم ٦٣٩٠ / أطرافه] وابن الجوزى فى «نواسخ القرآن» [ص ١٠٦]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ٤٩٥٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٩/ رقم ٧٨٠٥]، والبزار فى «مسنده» كما فى «تخريج الكشاف» للزيلعى [٣/ ٩٤]، ومن طريقه أبو محمد الفارسى فى «المحلى» [١١/ ٢٣٥-٢٣٦]، وغيرهم من طريقين عن محمد بن إسحاق ابن يسار بإسناده به نحوه....

قال الداقطنى: «تفرد به محمد بن إسحاق عن عبد اللّه بن أبى بكر عن عمرة».

قلتُ: ومثل ابن إسحاق إذا صرح بالسماع يُحتَمل له التفرد إن شاء اللّه، لكن ذلك فيما لم يُنكَر عليه، أو لم يخالفه فيه من هو أثبت وأوثق منه وأجل قدراً. =

وهذا الحديث قد خالفه فيه غريمه شيخ الإسلام، وعالم المدينة، وجبل الحفظ والإتقان، أعنى الإمام النجم مالك بن أنس، خالفه فى متنه، فرواه عن عبد اللَّه بن أبى بكر عن عمرة عن عائشة أنها قالت: (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس رضعات معلومات؛ فتوفى رسول اللَّه ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن).

هكذا أخرجه فى «الموطأ» [١٢٧٠] - واللفظ له- ومن طريقه مسلم [١٤٥٢]، وأبو داود [٢٠٦٢]، والترمذى [عقب رقم ١١٥٠]، والنسائى [٣٣٠٧]، وجماعة كثيرة.

وتوبع عبد اللَّه بن أبى بكر على نحوه عن عمرة: تابعه يحيى بن سعيد الأنصارى والقاسم ابن محمد كما ذكرناه فى «غرس الأشجار» ورواية القاسم تأتى قريبًا؛ وهذا اللفظ الماضى هو المحفوظ بلا تردد؛ ولا يحتمل من ابن إسحاق مخالفة مالك أصلاً، وبهذا أعله أبو محمد ابن قتيبة فى «تأويل مختلف الحديث» [ص ٣١٤]، وجزم بغلط ابن إسحاق فى لفظه، ولم يفطن الإمام الألبانى إلى تلك المخالفة البتة! ومشى على ظاهر حديث ابن إسحاق، وحسَّنه فى «صحيح ابن ماجه».

وقبله قال أبو محمد الفارسى عقب روايته فى «محلاه»: (وهذا حديث صحيح) ثم شرع يدرأ نكارة متنه، وهذا غلط منه عندنا لا ريب فيه، ولسنا نجادله فى نكارة الحديث الآن، ولكن كيف غاب عنه مخالفة مالك لابن إسحاق فيه، أخدع هو الآخر بذكر ابن إسحاق سماعه فيه؟! ثم متى كانت المخاصمة مع أبى محمد فى علل الأحاديث تجدى نفعًا؟! وهو الذى قد نسف أكثرها نسفًا فى «إحكامه» وفى مواضع من «محلاه» بعبارات غليظة قد رددناها عليه فى مكان آخر، ولعلنا نجمعها له مع المناقشة فى حاشيتنا الكبرى المسماة: (ياقوت البحار على شواطئ المحلى بالآثار) الذى نأمل أن نكون خدمنا بها «المحلى» خدمة لم يخدم بمثلها قط، إن شاء اللَّه، أعاننا اللَّه على التهيؤ والفراغ له قريبًا إن شاء اللَّه.

ثم إن أبا محمد... لا أدرى، تناقض أم ماذا؟! فإنى وجدته قد قال فى إحكامه [٤/ ٤٧٩]: «وقد غلط قوم غلطًا شديدًا، وأتوا بأخبار ولدها الكاذبون، والملحدون، منها أن الداجن أكل صحيفة فيها آية متلوة، فذهب البتة منها،...» ثم قال: «وهذا كله ضلال نعوذ باللَّه منه، ومن اعتقاده...».

ثم طفق فى إنكار هذا الحديث إنكارًا شديد جدًا، لا يحتمله ابن إسحاق المتفرد به أصلاً، =

= لكن عادة أبى محمد فى زيادة التشنيع والتهويل ربما كانت أحيانًا من قلة علمه بدليل المخالف أحيانًا، أو لضعف حجته هو فى مكان آخر.

فنحن هنا: نجزم بخطأ ابن إسحاق فى لفظ الحديث، ولا بأس بإطلاق النكارة عليه، أما أن نصفه بكونه خبرًا ولده الكاذبون والملحدون وأضرابهم، فهذه مجازفة بعيدة الغور، بل جرأة عجيبة لا تليق إلا بأبى محمد وحسب، وقد ناقشناه طويلاً فى «غرس الأشجار».

وابن إسحاق ما يسعنا إلا الاعتراف بإمامته فى فنه وهو «المغازى»، و«السير» وقد تجافاه قوم فى الأحكام والحلال والحرام، والكلام فيه طويل الذيل كما هو معلوم. والرجل عندنا مقبول الرواية فى كل شىء صرح فيه بالسماع، ما لم يخالفه من هو أثبت منه، أو يأت بما ينكر عليه، وقد خولف هنا كما مضى، ولا تنس قولة الذهبى عنه فى كتابه «العلو» [ص ٤٤-٤٥]، (وابن إسحاق حجة فى المغازى إذا أسند، وله مناكير وعجائب) فلنعدُّ هذا الحديث من عجائب مناكيره، أو من مناكير عجائبه.

وأما الإسناد الثانى: فيرويه ابن إسحاق أيضًا عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . . كما عند المؤلف مقرونًا مع الإسناد الماضى [برقم ٤٥٨٨]، وهكذا أخرجه ابن ماجه [١٩٤٤]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٧٩]، والبيهقى فى «المعرفة» [٤٩٥٩]، والبزار فى «مسنده» ومن طريقه ابن حزم فى «المحلى» [١١/ ٢٣٥-٢٣٦]، من طريقين عن ابن إسحاق بإسناده به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف معلول؛ أما ضعفه: فلكون ابن إسحاق لم يذكر فيه سماعًا، وهو قبيح التدليس كابن جريج، وأما كونه معلولاً: فإن ابن إسحاق قد خولف فى سنده ومتنه؛ خالفه إمام البصرة ومحدثها، هو ذا شيخ الإسلام حماد بن سلمة الإمام العلم، فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم فقال: عن أبيه عن عمرة عن عائشة أنها قالت: (كان فيما أنزل اللّه من القرآن ثم سقط، لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس معلومات).

هكذا أخرجه ابن ماجه [١٩٤٢] - واللفظ له- والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦١١]، وأبو محمد الفاكهى فى «حديثه» [رقم ٣١]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٤١]، وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم إلا حماد». =

. . . . . .

= **قلتُ**: وحماد حجة فيما لم يخالف فيه؛ أو يأت بما ينكر عليه. وروايته هذه قد كشفت لنا غلط ابن إسحاق في سياق الحديث الماضي وسنده.

أما السياق: فقد مضى لفظ.

وأما سنده: فإن حماد د زاد فيه (عمرة) بين القاسم وعائشة، وقول حماد أشبه بالصواب كما يقول الدارقطني في «علله» [٥/ ١٥٠-١٥١/ مخطوط] بل هو عين الصواب بلا جدال.

وأنَّى يلحق ابن إسحاق حماد بن سلمة؟! أفي إتقانه؟! أم ضبطه وحفظه؟! أم صلابته في السنة؟! أم شدته على أهل البدع؟! أم ماذا؟! لا أعلمه يفوق حماداً إلا في فنون «المغازي» و«السير»، فذا شيء مسلَّم إلى ابن إسحاق بلا ريب، لا يلحقه في ذلك حماد بن سلمة ولا ابن زيد ولا مالك ولا شعبة ولا الثوري وهؤلاء الكبار، وإن كان واحد هؤلاء يزن بابن إسحاق في الضبط عشرات مثله، فاعرف الناس بالإنصاف والعدل يعرفك اللَّه؛ ولا يحملنك ما قيل في ابن إسحاق على أن تغمصه حقه ومنزلته، فهو واللَّه الإمام الصدوق المحدث العلامة الإخباري الحسيب النسيب؛ غالى فيه جماعة ورفعوه فوق منزلته، وخفض منه آخرون وأسقطو حديثه كله، والحق ما قلته لك.

وقد بسطنا الكلام في شرح حاله واختلاف النقاد بشأنه في كتابنا «غرس الأشجار» واستوفينا هناك الكلام على هذا الحديث؛ وذكر ما أبداه جماعة من المتقدمين في نكارة متنه، وتلك النكارة مدفوعة عندي لو كان ابن إسحاق لم يخالف فيه، فمن عذيرنا وقد خولف الرجل؟!

وقد كنا قديمًا نحسن الظن بهذا الحديث، ونراه حديثًا حسن المتن والإسناد معًا، كما أشرنا إلى ذلك فيما علقناه على مختلف الحديث لابن قتيبة [ص ٣٩٥/ طبعة دار الحديث]، وكنا آنذاك قد أوتينا حَظًّا من شدة الجهل، وقلة العلم والفهم، ولا نبرئ أنفسنا من بعض ذلك الآن، بل الجهل بنا محيط أبدًا إن لم يتقبل اللَّه منا صالح الأعمال، فيا ويل نفسي ومصابها إن كنا أردنا بما نسطره وجوه الناس، ووافضيحتي يوم النشور إن كان غايتي من طلب العلم هو تحصيل الدرهم والدينار! واللَّه لقد خبت وخسرت إن لم أكن أحتسب تعبي وسهري وضعف نور عيني في تحصيل العلوم عند ربي وخالقي ومولاي، فيا قوم، من يرض عني إذا كان الذي في السماء عليَّ ساخطًا؟! وأي شيء يجدينا إذا كان سيدي لا يرضى بي، فإلى من أذهب وأين المخرج؟! فكم أتجنى عليَّ نفسي وهي مهلكتي؟! وإلى متى أتجاوز قدري وأنا الضعيف الحقير. =

٤٥٨٨- وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، قال: قالت عائشة: لما نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشراً، فلقد كانت فى صحيفة تحت سريرى فلما مات رسول اللّه ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها.

٤٥٨٩- حَدَّثَنَا هدبة بن خالد، حدّثنا أبان، حدّثنا يحيى بن أبى كثير، أن زيداً حدثه، أن أبا سلام حدثه، أن عبد اللّه بن فروخ حدثه، أن عائشة حدثته، قالت: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «**خُلِقَ ابْنُ آدَمَ عَلَى ثَلاثِ مِائَةٍ وَسِتِّينَ مَفْصِلاً، فَإِذَا حَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَعَزَلَ الشَّوْكَةَ عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْحَجَرَ**

= فيا طول حسرتى إن لم أكن أسامَح فى الهفوات! ويا طول عذابى إن كنت ممن يآخذه ربى بمطلق الزلات، فواللّه لقد لدغت حيث لا يضع الراقى أنفه، واستهدفت يوم استهدف من لا راعى له إلا الذئب، وما لى لا أوبخ النفس وألومها وأنا المَلِيُّ بها؟! وما لى لا أجرحها وأسمعها ما لا تحب وأنا الخبير بقبيح فعالها، يظن البعض أنى أمدح نفسى بذمها، وما علموا بأن لو كانت للذنوب رائحة ما استطاع أن يجالسنى الجالسون!.

واللّه لقد رجوت خالقى وتركت الناس! وأنست بمولاى ووحشت من الناس، فوالذى نفسى بيده، لو كانت محمدتهم فى شر ما آتى به قد وضعت تحت أخمص قدمى ما رفعتها عنها! أقول هذا إعذاراً حتى لا يظن بى أنى أتصنع لنفسى مدحًا من وراء الأكمة! وأتعالى بجميل قدرى عن طريق الاختباء وراء مذمتى نفسى! ما كان هذا منى قط، وإنما هذا عارض من القول جرى به قلمى جزافًا؛ عَلِّى أستيقظ من عظيم غفلتى؛ وأستفيق من عميق غفوتى، وأنهض من طول رقدتى، فقد شهدت مصرع الكثير من إخوانى، وأدرجت بيدى بعض أقرانى، ولا تزال القلوب باردة، والأفئدة يابسة، وكأنى بى وقد نسج كفنى وأنا لا أدرى، وحفرت حفرتى وأنا لا أزال سادراً فى خطلى ولهوى، فاللّه يغفر لى ويسامحنى؛ فقد أبصر منى ما لا يعلمه غيره عنى، وهو حسبى ونعم الوكيل.

٤٥٨٨- منكر: انظر قبله.

٤٥٨٩- حسن: أخرجه مسلم [١٠٠٧]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨١٧]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٥/ ١٦١٩-١٦٢٠]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ٥٦]، والخطيب فى «المتفق والمفترق» [رقم ٨٢٢]، وابن منده فى «التوحيد» [رقم ٩١]، =

مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلاثِ مِئَةِ مَفْصِلٍ، فَقَدْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ، وَأَحْرَزَ -أَوْ أَحْذَرَ- نَفْسَهُ يَوْمَئِذٍ مِنَ النَّارِ».

= وابن الأبار فى «معجم أصحاب القاضى أبى علىّ الصدفى» [ص ١١٧]، وغيرهم من طريقين عن يحيى ابن أبى كثير عن زيد بن سلام عن جده أبى سلام ممطور الأسود عن عبد اللَّه ابن فروخ القرشى مولى عائشة عن عائشة به نحوه . . . وزاد مسلم والطحاوى والخطيب وابن نصر وابن الأبار قوله: (أو عظمًا من طريق الناس) بعد قوله: (وعزل الشوكة . . . إلخ) وليس قوله: (من طريق الناس) عند ابن الأبار، ولفظ الطحاوى هؤلاء دون الخطيب فى آخره: (فإنه يمسى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار) وعند مسلم: (يمشى) بدل: (يمسى).

والحديث عند ابن منده وأبى الشيخ مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط: (خلق اللَّه - عز وجل- ابن آدم على ثلاثمائة وستين مفصلاً) لفظ أبى الشيخ. ولفظ الخطيب فى آخره: (أمسى وقد أخرج نفسه من النار يوم القيامة).

قلتُ: هذا إسناد صالح، لكن اختلف فى سنده على ابن أبى كثير، فرواه عنه أبان العطار وعلىّ ابن المبارك كلاهما على الوجه الماضى؛ وخالفهما معمر؛ فرواه عن ابن أبى كثير فقال: عن رجل عن عائشة به نحوه مختصراً، هكذا أخرجه ابن راهويه [١٧٦٢].

وهذا لم يحفظه معمر، ولم يجوده أصلاً، بل قصر فيه كما ترى، وأبان العطار أثبت فى ابن أبى كثير من معمر، فكيف وقد تابعه على بن المبارك على مخالفة معمر فى سنده، فالقول قولهما بلا تردد، لاسيما وقد توبع ابن أبى كثير على الوجه الأول المحفوظ: تابعه: معاوية ابن سلام به نحوه . . . عند مسلم [١٠٠٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤٠٥]، وفى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٨٦٤]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٨١٦]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٦٧٣]، وفى «اليوم والليلة» [٨٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [٧٦١١]، وفى «الشعب» [٧/ رقم ١١١٦١، ١١١٦٢]، وأبى الشيخ فى «العظمة» [٥/ ١٦٢٠]، وابن حبان [٣٣٨٠]، والمزى فى «تهذيبه» [١٥ / ٤٢٦]، والذهبى فى «التذكرة» [٢/ ٦٠٢، ٦٠٣]، وابن منده فى «الإيمان» [رقم ٩٠]، وغيرهم.

وقد توبع عليه أبو سلام ممطور الأسود: تابعه المبارك بن أبى حمزة الزبيدى عن عبد اللَّه بن فروخ مولى عائشة عن عائشة به نحوه مع اختصار يسير فى آخره، علقه ابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٨٨٢]، عن هشام بن عمار عن حماد بن عبد الرحمن الكلبى عن المبارك به. =

٤٥٩٠- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندى، حدّثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن مجاهد، عن عائشة، أنها قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوَرِّثُهُ».

= قلتُ: لكن هذه متابعة لا تثبت، هشام بن عمار قد تغير بآخرة حتى صار يتلقن، ولا ندرى حال من رواه عنه، وشيخه حماد بن عبد الرحمن الكلبى، قال عنه أبو حاتم: «هو شيخ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث» وقال أبو زرعة: «يروى أحاديث مناكير» كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٣/ ١٤٣]، وهو من رجال ابن ماجه وحده، وشيخه «المبارك بن أبى حمزة» جهله أبو حاتم الرازى وضعفه، فنقل عنه ابنه فى «العلل» أنه قال عقب ذكره الطريق الماضى: «هذا حديث ليس بشىء، ومبارك بن أبى حمزة وعبد اللّه بن فروخ مجهولان».

قلتُ: كذا جَهَّل ابن فروخ أيضًا، ومثله قال فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٥/ ١٣٧]، بل قال فى ترجمة مبارك بن أبى حمزة [٨/ ٣٤١]: «هو مجهول، وعبد اللّه بن فروخ مجهول، وهما ضعيفان».

قلتُ: قبلنا منك كلامك فى المبارك، أما ابن فروخ فلا، بل هو شيخ شامى صالح، روى عنه جماعة من الشوام؛ ووثقه العجلى، واحتج به مسلم فى «صحيحه» كما مضى، فأنى يجهل مثله؟! وأبو حاتم مع إمامته فى «الجرح والتعديل»؛ كان إمامًا فى التعنت أيضًا، ولذلك لما ذكر الذهبى قوله الماضى فى ترجمة المبارك بن أبى حمزة من «الميزان» تعقبه بقوله: «قلتُ: بل ابن فروخ صدوق» وقد وثقه الكاشف [١/ ٥٨٤]، ومثله الحافظ فى «التقريب» [١/ ٣١٧]. واللّه المستعان.

٤٥٩٠- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١٢٥]، وابن راهويه [١٧٤٥]، وابن الجعد [٢٧٠٧]، وعنه ابن أبى الدنيا فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٣٢٠]، وتمام فى «فوائده» [٢/ رقم ١٤٩٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٣٦]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن محمد بن طلحة بن مصرف عن زبيد بن الحارث عن مجاهد عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات، ومحمد بن طلحة مختلف فيه، لكن احتجاج الشيخين به يقويه إن شاء اللّه، ولم ينفرد به كما يأتى، وقد اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضى، وخالفهم بعضهم، فرواه عنه فقال: عن زبيد عن مجاهد عن جابر عن عائشة به . . . ، فزاد فيه واسطة بين (مجاهد) و(عائشة)، هكذا أخرجه الطبرانى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٢]. =

= وهذا خطأ. والمحفوظ هو الأول، وعليه توبع محمد بن طلحة: تابعه الثوري واختلف عليه هو الآخر، فرواه عنه ابن مهدي ويحيى القطان وقبيصة بن عقبة وعبيد اللَّه بن موسى وغيرهم كلهم عنه عن زبيد عن مجاهد عن عائشة به. . .

أخرجه أحمد [٦/ ١٨٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٣٠٦-٣٠٧]، وابن راهويه [١١٩٦]، والحسين بن حرب في البر والصلة [رقم ٢٦٣]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٣/ ٦٠٥-٦٠٦]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [عقب رقم ٢٠٢]، وغيرهم.

وخالفهم جميعًا الفريابي! فرواه عن الثوري فقال: عن سفيان، عن زبيد، عن مجاهد عن عبداللَّه بن عمرو بن العاص به . . . . ، فنقله إلى مسند (عبد اللَّه بن عمرو) هكذا أخرجه أبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٣٠٦]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٣]، والطبراني في «المكارم» أيضًا [رقم ٢٠١]، وغيرهم. قال أبو نعيم: «تفرد الفريابي «عن الثوري» عن زبيد بهذا» وما بين المعقوفتين سقط من «الحلية» وقال أبو نعيم أيضًا: «ورواه أصحاب الثوري عن زبيد عن مجاهد؛ فخالفوا الفريابي، فقالوا: عن عائشة بدل عبد اللَّه ابن عمرو».

قلتُ: وقول الجماعة هو المحفوظ بلا ريب، وقد وقع في سند الطبراني: (عن عائشة) بدل: (عن عبد اللَّه بن عمرو) وهذا غلط ظاهر، يدل عليه كون أبي نعيم يروي هذا الطريق في «الحلية» عن شيخه الطبراني بإسناده به . . . كما مضى: (عن عبد اللَّه بن عمرو).

وقد خولف فيه زبيد اليامي، خالفه بعضهم، فرواه عن مجاهد وجعله من (مسند عبد اللَّه بن عمرو) كما عند أبي داود [٥١٥٢]، والترمذي [١٩٤٣]، وأحمد [٢ / ١٦٠]، والطبراني في «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٠٣]، والبزار [٦/ رقم ٢٣٨٨ / البحر]، والحميدي [٥٩٣]، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» [٧/ رقم ٩٥٦٢]، وجماعة كثيرة.

وجاء يونس بن أبي إسحاق وخالف الكل؛ ورواه عن مجاهد، وجعله من (مسند أبي هريرة) هكذا أخرجه ابن ماجه [٣٦٧٤]، وأحمد [٢/ ٤٤٥]، وابن حبان [٥٨٥٤]، وأبو نعيم في «تسمية من روى عن الفضل بن دكين» [رقم ١٠]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [رقم ٢٠٥]، والطبراني أيضًا في المكارم [رقم ١٩٧]، والدارقطني في «العلل» [٨/ ٢٣١]، و[١٤/ ٥٤]، وغيرهم.

ورجح الدارقطني من تلك الوجوه كلها: الوجه الأول، فقال في «العلل» [٨/ ٢٣١]: (وقول زبيد أشبهها) وقال في [١٤/ ٥٤]: «والصحيح حديث مجاهد عن عائشة». =

٤٥٩١- **حَدَّثَنَا** أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الترجمانى، حدّثنا عبد الرحمن بن أبى الزناد، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يضع لحسان بن ثابت منبرًا فى المسجد ينشد عليه قائمًا، ينافح عن رسول اللَّه، ثم يقول رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ حَسَّانَ بِرُوحِ الْقُدُسِ مَا نَافَحَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ**».

= **قلتُ**: قد صرح مجاهد بسماعه من أبى هريرة عند ابن حبان وغيره، وكذا سماعه من عبد اللَّه ابن عمرو صحيح ثابت؛ فيشبه عندى: أن تكون تلك الأوجه كلها محفوظة عن مجاهد، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . وفى الباب عن جماعة من الصحابة.

٤٥٩١- صحيح: أخرجه أبو داود [٥٠١٥]، والترمذى [عقب رقم ٢٨٤٦]، وفى «الشمائل» [رقم ٢٥٢]، وأحمد [٦/ ٧٢]، والحاكم [٣/ ٥٠٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٣٥٨٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٦/ ٢٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٣٨٨]، والمؤلف فى الآتى [برقم ٤٧٤٦]، وعنده ابن عساكر أيضًا [١٢/ ٣٨٩]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٢٠٢٢]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص ١٩٨]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى الزناد عن أبيه عن عروة عن عائشة به . . . نحوه.

قلتُ: ولابن أبى الزناد فيه شيخ آخر، فيرويه أيضًا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . عند أبى داود [٥٠١٥]، والترمذى [٢٨٤٦]، والحاكم [٣/ ٥٥٤]، والمزى فى «تهذيبه» [٦/ ٢٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٢/ ٣٨٩-٣٩٠]، والترمذى أيضًا فى «الشمائل» [رقم ٢٥١]، ومن طريقه البغوى فى «تفسيره» [٦/ ١٣٧ / طبعة دارطيبة]، وفى «شرح السنة» [٦/ ٢٥١]، والطبرى فى «تهذيبه» [رقم ٥٣٣]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص١٩٨]، وغيرهم من طرق عن ابن أبى الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقبله قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح غريب؛ وهو حديث ابن أبى الزناد».

قلتُ: يعنى أنه تفرد به، كما قاله ابن رجب فى «فتح البارى» [٣/ ٢٥٢]، وابن أبى الزناد هو عبد الرحمن ابن عبد اللَّه بن ذكوان المدنى الإمام الفقيه المشهور؛ لكن فيه مقال مشهور، قد بسطناه فى ترجمته من «المحارب الكفيل» وحاصله أنه ثبتٌ فى روايته عن أبيه وهشام بن عروة وحدهما، ورواية أهل المدينة عنه أصح من رواية أهل العراق عنه. =

٤٥٩٢- حَدَّثَنَا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، حدّثنا حكيم بن نافع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**سَجْدَتَا السَّهْوِ تُجْزِئُ فِي الصَّلاةِ مِنْ كُلِّ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ**».

= وروايته من الطريق الأول: قد علقها البخارى فى بعض النسخ من «صحيحه» كما أشار إليه ابن رجب فى «شرح البخارى» [٣/ ٣٣٢]، وذكره المزى أيضًا فى «التحفة» [١٢/ ١٠]، ومثله ابن كثير فى «تفسيره» [١/ ٣٢١-٣٢٢/ طبعة دار طيبة]، وخفى ذلك على الحافظ ابن حجر، فقال فى «النكت الظراف»: (لم أر هذا الموضع فى صحيح البخارى) ونحوه قال فى «الفتح» [١/ ٥٤٨].

وقد رأيت ابن أبى الزناد قد توبع عليه، فقال الطبرى عقب روايته الطريق الثانى عن ابن أبى الزناد فى تهذيب الاثر [عقب رقم ٥٣٣]: «حدثنى إسماعيل بن موسى، أنبأنا هشيم عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبى ﷺ مثله . . .».

قلتُ: وهذا إسناد صالح لولا عنعنة هشيم، وشيخ الطبرى: هو الفزارى نسيب السدى الشيعى الصدوق المعروف، وهو من رجال «التهذيب وذيوله».

والحديث رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه دون هذا السياق جميعًا، وبعضهم رواه عنه بسياق آخر، وفى الباب شواهد لأصل الحديث، وقد استوفينا الطرق والشواهد فى «غرس الأشجار».

● **تنبيه**: قد سقط قوله: (عن أبيه) فى إسناد المؤلف من الطبعتين جميعًا، واستدركه المعلق على الطبعة العلمية بين معقوفتين [عن أبيه] وأصاب فى هذا، ويبدو أن هذا السقط قديم، فقد نبَّه عليه ابن عساكر فى «تاريخه» عقب روايته من طريق المؤلف هنا. فانتبه يا رعاك اللَّه.

٤٥٩٢- منكر: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٣٢] و[٧/ رقم ٧١٥٤]، والخطيب فى «تاريخه» [٨/ ٢٦٢]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٢٢٢]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٣٦٧٦]، والمؤلف أيضًا فى الآتى [برقم ٤٦٨٤]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٥٧٤/ كشف الأستار] وغيرهم من طرق عن حكيم بن نافع الرقى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا حكيم بن نافع» وقال البيهقى: «هذا الحديث يعد من أفراد حكيم بن نافع الرقى، وكان يحيى بن معين =

= يوثقه» وقال عنه ابن معين فى رواية أخرى: «لا بأس به، وأيش عنده؟!» كما فى «تاريخ بغداد» [٨/ ٢٦٢]، ومشاه الفسوى أيضًا كما نقله عنه الخطيب فى «تاريخه» لكن قال أبو زرعة الرازى: «واهى الحديث» كما فى «سؤالات البرذعى» [٢/ ٣٣٤]، وقال أيضًا: «ليس بشىء» كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح» [٣/ ٢٠٧]، ونقل هناك عن أبيه أنه قال عن حكيم: «هو ضعيف الحديث، منكر الحديث عن الثقات» وقال عنه الساجى: «عنده مناكير» كما فى «اللسان» ٢/ ٣٤٤]، وقال ابن حبان فى «المجروحين» [١/ ٢٤٨]: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يحتج به فيما يرويه منفرداً؛ ضعفه يحيى بن معين».

قلتُ: إن صح هذا عن ابن معين، فلعل هذا يكون رواية أخرى عنه بشأن حكيم هذا، فقد قال الذهبى فى ترجمة حكيم من «الميزان» [١/ ٥٨٦]: «وجاء عن ابن معين تليينه» وهذا القول الأخير عنه هو الأولى بالقبول لموافقته قول الجماعة فى حكيم، وهو مع ضعفه؛ فقد انفرد به عن هشام بن عروة وهذا مما لا يحتمل أصلاً، وهشام مكثر حديثًا وأصحابًا، ولايعد تفرد مثل حكيم عنه إلا منكرًا مردوداً.

وكأنه لهذا أنكره عليه ابن عدى، وساق له هذا الحديث فى ترجمته من «الكامل» وبه أعله الذهبى فى «المهذب» كما نقله عنه المناوى فى «الفيض» [٤/ ١٠٢]، وأقره عليه، وكذا أعله به ابن التركمانى فى «الجوهر النقى» [٢/ ٣٤٦]، ثم رأيت المناوى قد أغرب جداً، وحسَّن سنده فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ١١٥ / طبعة مكتبة الشافعى]، ولم يفعل شيئًا سوى أن زادنا منه غيظًا.

نعم: قد ورد ما يدل على أن حكيم بن نافع قد توبع عليه؛ فأخرج أبو بكر ابن ثابت فى «تاريخ مدينة السلام» [١٠ / ٨٠]، وبيبى الهرثمية فى «جزئها المشهور» [رقم ٩٧]، ومحمد بن مخلد العطار فى المنتقى من «حديثه» [٢/ ٢/ ١]، كما فى «الصحيحة» [٤/ ٥١٠]، والدارقطنى فى «المؤتلف والمختلف» [٤/ ١٠٩]، وأبو العباس الرازى فى «فوائد بلخ» كما فى «تاريخ قزوين» [١/ ٢٨١]، وغيرهم من طريق علىّ بن محمد المنجورى عن أبى جعفر الرازى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وهذه متابعة لا تصح؛ والمنجورى هذا وإن وثقه الخليلى فى «الإرشاد» [٣/ ٩٥١ / انتقاء السلفى]، إلا أنه قال: «يخالف فى بعض أحاديثه» وقد ضعفه الدارقطنى فى مواضع متعددة =

٤٥٩٣- حَدَّثَنَا محمد بن الصباح البزار، حدّثنا شريكٌ، عن عاصم بن عبيد اللَّه، عن عبد اللَّه بن عامر، عن عائشة، قالت: فقدت رسول اللَّه ﷺ فاتبعته، فأتى البقيع، فقال: «**السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ، وَإِنَّا بِكُمْ لاحِقُونَ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ**».

= من كتابه: «غرائب مالك»، كمافى ترجمته من «اللسان» [٤/ ٢٥٧]، وقد أشار ابن عدى إلى تلك المتابعة فى «كامله» [٢/ ٢٢٢] عقب رواية حكيم بن نافع الماضية ثم قال: «وروى عن أبى جعفر الرازى عن هشام بن عروة، ويقال: إن أبا جعفر هو كنية حكيم بن نافع، فكأن الحديث رجع إلى أنه لم يروه عن هشام غير حكيم».

قلتُ: ويؤيد كلامه أن الخطيب لما ترجم لـ (حكيم بن نافع) فى «تاريخه» [٨/ ٢٦٢]، كنّاه بأبى جعفر، وأيضًا فـ (عيسى بن ماهان) وهو اسم: (أبى جعفر الرازى) لم يذكروا فى ترجمته أنه يروى عن هشام بن عروة؛ فعاد الحديث إلى حكيم بن نافع مرة أخرى كما قال أبو أحمد الجرجانى.

نعم: فى الباب عن ثوبان مرفوعًا: (لكل سهو سجدتان . . .) عند أبى داود وابن ماجه وأحمد وجماعة، وهو حديث منكر المتن والإسناد معًا، ضعَّفه البيهقى والنووى وابن الجوزى وابن عبد الهادى والحافظ وغيرهم، وحسَّنه من غفل عن علته سندًا ومتنًا. وقد بسطنا الكلام عليه فى (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار).

٤٥٩٣- **ضعيف بهذا التمام**: علقه النسائى فى «الكبرى» [عقب رقم ٨٩١٢]، ووصله ابن ماجه [١٥٤٦]، وأحمد [٦/ ٧١]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٠٣]، وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» [رقم ٥٩٠]، وابن شبة فى «تاريخ المدينة» [١/ ٩١]، وغيرهم من طرق عن شريك القاضى عن عاصم بن عبيد اللَّه بن عاصم العمرى عن عبد اللَّه بن عامر بن ربيعة عن عائشة به . . . نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد لا يصح؛ وعاصم العمرى منكر الحديث كما قاله البخارى وأبو زرعة وصاحبه وغيرهم، وشريك القاضى سيئ الحفظ على إمامته فى السنة، وقد اضطرب فيه على ألوان، بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار» منها اللون الآتى عند المؤلف [برقم ٤٦١٩]، وأخرجه أيضًا أحمد [٦/ ١١١]، كلاهما من طريقين عن شريك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد عن عائشة به . . . =

٤٥٩٤- حَدَّثَنَا محمد بن الصباح، حدّثنا إبراهيم بن سعد، حدّثنا أبى، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِى أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**».

٤٥٩٥- حَدَّثَنَا محمد بن الصباح، حدّثنا عبد اللَّه بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنبٌ، لم ينم حتى يتوضأ، وإذا أراد أن يأكل، غسل يديه، ثم أكل.

٤٥٩٦- حَدَّثَنَا محمد بن الصباح، حدّثنا إسماعيل بن زكريا، عن طلحة بن يحيى،

= وشريك معروف بالاضطراب فى الأسانيد والمتون، والحديث صحيح محفوظ من طرق عن عائشة به نحوه . . . . لكن دون قوله فى آخره: (اللَّهم لا تحرمنا أجرهم . . . إلخ) فانظر الآتى [برقم ٤٧٥٨، ٤٨٣١]، والحديث هنا ضعيف بهذا التمام.

٤٥٩٤- صحيح: أخرجه البخارى [٢٥٥٠]، ومسلم [١٧١٨]، وأبو داود [٤٦٠٦]، وابن ماجه [١٤]، وأحمد [٦/ ١٨٠، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٧٠]، وابن حبان [٢٦، ٢٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٢٢٤، ٢٢٧]، والطيالسى [١٤٢٢]، وابن راهويه [٩٧٩]، وابن الجارود [١٠٠٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠١٥٨، ٢٠٣٢٣، ٢٠٩٨٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٦٠٤٣]، وفى «الاعتقاد» [ص ٢٢٩]، وأبو عوانة [رقم ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٩٨]، وفى «الأنوار» [رقم ١٢٣٣]، وغيرهم كثير من طرق عن سعد بن إبراهيم عن القاسم بن محمد عن عائشة به . . . وعند البغوى: (من أحدث فى ديننا . . .) بدل: (فى أمرنا) ولفظ ابن راهويه: (من عمل بغير عملنا فهو رد) ونحوه رواية لمسلم وأحمد والدارقطنى والبيهقى وأبى عوانة؛ ولفظ الطيالسى: (من فعل فى أمرنا ما لا يجوز فهو رد) وهو رواية لأبى عوانة؛ وفى رواية له فى آخره: (فأمره رد) وهو رواية لأحمد أيضًا [٦/ ١٤٦].

قلتُ: قد اختلف فى بعض طرقه اختلاف غير ضار إن شاء اللَّه - كما ذكرناه فى غير هذا المكان. وراجع «علل الدارقطنى» [١٣/ ٣٧٣، ٣٧٤].

٤٥٩٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٢٢].

٤٥٩٦- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٦٣].

عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: إن كان رسول اللَّه ﷺ ليدخل علينا، فيقول: «**هَلْ أَصْبَحَ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟**» فنقول: لا، فيقول: «**إِنِّي صَائِمٌ**»، قالت: ولقد دخل علينا ذات يوم، فقال: «**هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟**» قالت: قلت: نعم، حيسٌ أهدى لنا، فقال: «**لَقَدْ أَصْبَحْتُ وَأَنَا صَائِمٌ**»، ثم دعا به، فطعم.

٤٥٩٧- **حَدَّثَنَا** محمد بن الصباح، حدّثنا شريكٌ، عن العباس بن ذريح، عن البهي، عن عائشة، قالت: عثر أسامة بعتبة الباب، فشُج في وجهه، فقال لي النبي ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، أَمِيطِي عَنْهُ الأَذَى**»، فقذرتها، فجعل النبي ﷺ يمص شجته ويمجها، ويقول: «**لَوْ كَانَ أُسَامَةُ جَارِيَةً، لَحَلَّيْتُهُ وَكَسَوْتُهُ، حَتَّى أُنْفِقَهُ**».

٤٥٩٨- **حَدَّثَنَا** محمد بن الصياح، حدّثنا إسماعيل، عن محمد بن إسحاق، عن

٤٥٩٧- ضعيف: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٥٨].

٤٥٩٨- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٤٧، ٦٢، ٢٣٨]، والشافعي [٤١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٤]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١٥٩]، وابن راهويه [١١١٦]، والحميدي [١٦٢]، ومن طريقه ابن عبد البر في «التمهيد» [١٨/ ٣٠١]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ١٦٧]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٣٢٥]، والحافظ في التغليق [٣/ ١٦٤]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن عبد اللَّه بن محمد بن أبي عتيق عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح مستقيم؛ وابن إسحاق قد صرح بالسماع في رواية لأحمد؛ ورواه عنه شعبة عند أبي نعيم وابن المنذر، وحسبك به، وشيخه عبد اللَّه بن أبي عتيق: وثقه جماعة، واحتج به الشيخان أيضًا.

وقد اختلف في سنده عى ابن إسحاق على ألوان كثيرة، قد ذكرناه في «غرس الأشجار» لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه كما أشار إليه البيهقي في «الشعب» [٣/ ٢٧]، ولم ينفرد به ابن إسحاق، بل توبع عليه مثله: تابعه عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة به...

أخرجه النسائي [٥]، وأحمد [٦/ ١٢٤]، وابن حبان [١٠٦٧]، والبيهقي في «سننه» [١٣٦]، والمزي في «تهذيبه» [١٧/ ٢٢٨]، والمؤلف [برقم ٤٩١٦]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٧٤١]، والحسن بن على المعمري في «اليوم والليلة» كما في «التغليق» [٣/ ١٦٤]، وغيرهم من طريقين عن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن محمد بن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة به. =

عبد اللَّه بن محمد بن أبى عتيق، قال: سمعت عائشة، تقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**».

٤٥٩٩- حَدَّثَنَا محمد بن عباد، حدّثنا حاتمٌ، عن معاوية بن أبى مزرد، عن يزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، مَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ**».

٤٦٠٠- حَدَّثَنَا حوثرة بن أشرس، حدّثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**أُتِيتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ بِجَارِيَةٍ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَفَتَّشْتُهَا، فَإِذَا هِيَ أَنْتِ، فَقُلْتُ: إِنْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمْضِهِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**»، فقالت عائشة: فتزوجنى بعد وفاة خديجة، وقبل مخرجه إلى المدينة بسنتين أو

= **قلتُ**: وهذا إسناد حسن صالح؛ وعبد الرحمن مدنى صدوق؛ روى عنه جماعة من الكبار؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٧/ ٦٥]، واحتج به فى «صحيحه» وذكره ابن شاهين أيضًا فى «الثقات» [ص ١٤٧]، ونقل عنه ابن معين أنه قال عنه: «لا أعلم إلا خيرًا» ومثله قال الإمام أحمد فى «علله» [٢/ ٥٠٦ / رواية ابنه عبد اللَّه]، وعنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٥/ ٢٥٥]، فقول الحافظ عنه بـ«التقريب»: «مقبول» غير مقبول، وقول الأزدى عنه: «ليس من أهل الحديث» لا يضره إن شاء اللَّه؛ كأن مراده أنه لم يكن يتعانى الرواية، ولم يشتغل بها، وهذا لا يخل بضبط من حاله مثل صاحبنا، على أن الأزدى نَفَسُه فى النقد حار جدًا، ولا طاقة لنا بالحر، وقد اختلف فى سنده على ابن أبى عتيق على وجوه أخرى كلها غير محفوظة على التحقيق، مضى بعضها [برقم ١٠٩، ١١٠]، وراجع «علل الدارقطنى» [١٤/ ١٩٢-١٩٥]، والحديث صححه جماعة؛ وله طرق أخرى عن عائشة؛ وشواهد عن جماعة من الصحابة: قد استوفيناها فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٥٩٩- صحيح: أخرجه البخارى [٥٦٤٣]، ومسلم [٢٥٥٥]، وأحمد [٦/ ٦٢]، والحاكم [٤/ ١٧٥]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٢]، وجماعة كثيرة، وقد مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٤٦]، فانظره ثمة. واللَّه المستعان.

٤٦٠٠- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٩٨].

ثلاثًا، وأنا بنت سبع سنين، فلما قدمنا جاءنى نسوةٌ وأنا ألعب على أرجوحةٍ، فهيأننى وصنعننى، ثم أتين بى رسول اللَّه ﷺ، فبنى بى وأنا بنت تسع سنين.

٤٦٠١- حَدَّثَنَا أحمد بن منيعٍ، حدثنا مروان بن معاوية، عن إسحاق بن يحيى، عن أبى بكر بن حزمٍ، عن عمرة، عن عائشة، قالت: لعن رسول اللَّه ﷺ الراشى والمرتشى.

٤٦٠١- حسن: أخرجه الطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٢١٠٠]، وابن أبى حاتم فى «العلل» [رقم ١٣٩١]، والقاضى وكيع فى أخبار القضاة [١/ ٤٦]، وابن منيع فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٤٥]، وغيرهم من طرق عن مروان بن معاوية الفزارى عن إسحاق بن يحيى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر كما يأتى، وقد اختلف فى سنده على مروان بن معاوية؛ فرواه عنه الجماعة على الوجه الماضى، وخالفهم أبو يعلى محمد بن الصلت، فرواه عن مروان فقال: عن إسحاق بن محمد بن جرير عن عمرة عن عائشة به . . . ، فأسقط منه: (أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم) وأبدل (إسحاق بن يحيى) بـ(إسحاق بن محمد بن جرير).

هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى «العلل» [١٣٩٢]، ثم نقل عن أبى زرعة الرازى أنه قال: (هذا خطأ، أخطأ فيه أبو يعلى) ثم قال أبو زرعة: (حدثنا دحيم قال: أخبرنا مروان بن معاوية عن إسحاق بن يحيى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن النبى ﷺ. قال أبو زرعة: «وهذا الصحيح».

وهو كما قال، وقد توبع عليه مروان بن معاوية: تابعه محمد بن خالد بن عثمة عن إسحاق بن يحيى بإسناده به مثله . . . وزاد: (فى الحكم) أخرجه وكيع القاضى فى «أخبار القضاة» [١/ ٤٥-٤٦].

وقد تصحف عنده (ابن عثمة) إلى: (ابن عتبة) و: (عمرة) إلى: (عمر) وهو عند البزار أيضًا فى «مسنده» [٢/ رقم ١٣٥٤ / كشف الأستار]، من طريق ابن عثمة به . . . مثله دون الزيادة الماضية، وقال عقب روايته: «لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، تفرد به إسحاق بن يحيى، وهو لين الحديث، وقد حدث عنه ابن المبارك وغيره».

قلتُ: وإسحاق هذا هو ابن يحيى بن طلحة القرشى: تركه أكثر النقاد، وضعفه الآخرون، وشذ ابن عمار الموصلى وقال: «صالح» ولعله يعنى فى نفسه، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ =

٤٦٠٢- حَدَّثَنَا أحمد بن منيع، حدّثنا مروان، عن رزين البكرى، قال: حدثتنا مولاةٌ لنا يقال لها سلمى، من بكر بن وائل، أنها سمعت عائشةَ، تقول: دخل رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**يَا عَائِشَةُ، هَلْ مِنْ كِسْرَةٍ؟**» فأتيته بقرصٍ فوضعه على فيه، وقال: «**يَا**

= وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٣٥٩]، فقال: (رواه البزار وأبو يعلى، وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، وهو متروك) وكذا أعله البوصيرى به فى «الإتحاف» [٥/ ١٤٥].

لكن فى الباب عن عبد اللَّه بن عمرو وأبى هريرة وثوبان وأم سلمة وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم؛ ولا يصح منها إلا حديث عبد اللَّه بن عمرو وحده، كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

وحديث عبد اللَّه بن عمرو عند أبى دود [٣٥٨٠]، والترمذى [١٣٣٧]، وابن ماجه [٢٣١٣]، وأحمد [٢/ ١٦٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٢]، وابن حبان [٥٠٧٧]، وجماعة كثيرة من طرق عن ابن أبى ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن المخزومى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عبداللَّه بن عمرو به . . . مثل لفظ المؤلف هنا.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» وصححه الحاكم، وقال ابن القطان الفاسى: «إسناده صحيح» وقال ابن الملقن: «إسناده جيد».

قلتُ: وسنده عندى صالح يحتج به؛ وليس فيه من ينظر فى حاله سوى الحارث بن عبد الرحمن المخزومى، وقد وثقه ابن حبان، ومشاه أحمد والنسائى وغيرهما، وصحح له الترمذى والحاكم وابن حبان، وجهله من لم يحط به علمًا، وجازف أبو محمد الفارسى، وأعل الحديث به فى محلاه [٩/ ١٥٧]، قائلاً: «رواه الحارث بن عبد الرحمن، وليس بالقوى» وليس له فى ذلك سلف، وقد قال الحافظ عن الحارث: «صدوق» وقبله قال الذهبى فى «الكاشف»: «صدوق صالح». وهو كما قالا.

لكن خولف الحارث فى سنده عن أبى سلمة، غير أن القول قوله فى هذا الحديث، وروايته عن أبى سلمة هى المحفوظة عنه كما أشار أبو الحسن ابن مهدى فى «علله» [٤/ ٢٧٤]، وقبله نقل أبو عيسى الضرير فى «جامعه» [٣/ ٦٢٢]، عن أبى محمد السمرقندى الحافظ أنه قال: (حديث أبى سلمة عن عبد اللَّه بن عمرو عن النبى ﷺ أحسن شىء فى هذا الباب وأصح). وهو كما قال هذا الإمام.

٤٦٠٢- ضعيف: أخرجه ابن منيع فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ١١١٠]، وعنه المؤلف بإسناده به. =

عَائِشَةُ، هَلْ دَخَلَ بَطْنِي مِنْهُ شَيْءٌ؟! كَذَلِكَ قُبْلَةُ الصَّائِمِ، إِنَّمَا الإِفْطَارُ مِمَّا دَخَلَ، وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ».

٤٦٠٣- حَدَّثَنَا أحمد بن منيع، حدّثنا مروان، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن [عمرة]، عن عائشة، أن النبي ﷺ، كان يصلي ركعتي الفجر ويخففهما، حتى أقول: أقرأ فيهما بفاتحة الكتاب؟.

= قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٩٠]: «رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه».

قلتُ: ليس في الإسناد من لا يُعْرَف سوى (سلمى البكرية) راوية الحديث عن عائشة، فلم يرو عنها سوى رزين البكرى وحده، ولم يوثقها أحد أعلمه، ولو من المتساهلين، وقد سكت عنها الذهبي في «الكاشف» [٢/ ٥١٠]، وقال الحافظ في «التقريب»: «لا تعرف» وفي الباب آثار موقوفة: قد ذكرناها في «غرس الأشجار».

٤٦٠٣- **صحيح**: هذا إسناد ظاهر الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، ومروان هو ابن معاوية الفزارى؛ وعمرة: هي بنت عبد الرحمن، وقد تصحف اسمها في سند المؤلف في الطبعتين إلى: (عمه) فظنه حسين الأسد في تعليقه: (واسع بن حبان) وهو عم محمد بن يحيى ابن حبان، وهو مشهور الرواية عنه، كذا ظنه حسين الأسد، ثم استدرك فقال في هامش طبعته [٨/ ٧٦]: «ولكننا لا نعلم أن واسع بن حبان روى عن عائشة».

قلتُ: بل لا يُعْرَف له رواية عنها أصلاً، وهذا يؤيد التصحيف المشار إليه آنفًا، وهو أن قوله: (عن عمه) مصحف من: (عن عمرة) وعمرة هي صاحبة هذا الحديث عن عائشة، ولا يقال: لعل هذا من قبيل الاختلاف في سنده على يحيى بن سعيد؛ لأن ذلك احتمال بعيد ضعيف، ويوهنه: أني وجدت الدارقطني قد نص في «علله» [١٤/ ١٤٨]، على رواية يحيى بن سعيد هذا الحديث عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرة عن عائشة به . . . ، فقال: «ورواه معاوية ابن يحيى، عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمرة عن عائشة».

قلتُ: كذا، وفي كلامه تحريف وسقط، وصوابه: «ورواه مروان بن معاوية عن يحيى - وهو ابن سعيد- عن محمد بن يحيى . . . إلخ».

وقد تصحف عنده جد محمد بن يحيى: (حبان) إلى: (حيان) بالياء المثناة من تحت، وإنما هو بالباء الموحدة. =

= وقد انفرد مروان بن معاوية بهذا الطريق عن يحيى بن سعيد الأنصارى، ولم يتابع عليه، وخالفه شريك القاضى؛ فرواه عن يحيى بن سعيد فقال: عن عمرة عن عائشة به نحوه . . . ، وأسقط منه الواسطة بين (يحيى) و (عمرة) هكذا أخرجه المؤلف كما يأتى [برقم ٤٦٢٤].

وتوبع شريك على هذا اللون، تابعه معمر عند عبد الرزاق [٤٧٧٤، ٤٧٩٣]، وتابعه أيضًا على ابن مسهر وعبد الحميد بن جعفر عند الطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩٧]، وكذا تابعهم: عبد السلام بن حرب وإسماعيل بن عياش ومحمد السقاء . . . كما ذكره الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ١٥١].

وقد اختلف فى سنده على يحيى بن سعيد على ألوان كثيرة، قد استوفاها الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ١٤٦-١٥٦]، ثم قال: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن أخى عمرة عن عمرة عن عائشة».

قلتُ: وهذا الوجه رواه جماعة كثيرة عن يحيى الأنصارى: منهم زهير بن معاوية وعباد بن العوام، وعبد الوهاب الثقفى، وأبو خالد الأحمر، ويزيد بن هارون، وأنس بن عياض، وقاسم بن معن، وجعفر بن عون، وأبو إسحاق الفزارى، وأبو حمزة السكرى، وعبد الوارث ابن سعيد وجرير بن عبد الحميد وغيرهم، واختلف فيه على يزيد بن هارون، وهذا اللون: أخرجه البخارى [١١٨]، ومسلم [٧٢٤]، وأبو داود [١٢٥٥]، والنسائى [٩٤٦]، وأحمد [٦/ ١٨٦]، وابن خزيمة [١١١٣]، وابن حبان [٢٤٦٥، ٢٤٦٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤٦٦٠]، وابن راهويه [٩٩٠]، وجماعة كثيرة.

فهذا اللون صحيح ثابت عن يحيى الأنصارى، وهناك وجه آخر صحيح محفوظ عنه أيضًا، وهو ما رواه ابن عيينة - واختلف عليه ويزيد بن هارون- واختلف عليه- وأبو أسامة - وأبو معاوية الضرير ومعاوية بن صالح وعبد العزيز القسملى وسليمان ابن بلال وعبيد الله بن عمرو الرقى - واختلف عليه- وغيرهم كلهم رووه عن يحيى الأنصارى فقالوا: عن محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أبى الرجال عن أمه عمرة عن عائشة به . . . .

وهو عند الحميدى [١٨١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٩٧]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٦٥٣]، وفى «مسند الشاميين» [٣/ رقم ٢٠٧٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٣٩]، وغيرهم. =

٤٦٠٤- حَدَّثَنَا داود بن عمرو الضبي، حدّثنا نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، قال: قالت عائشة: توفي رسول اللَّه ﷺ في بيتي، وفي يومي، وبين سحري ونحري، وجمع اللَّه بين ريقي وريقه، قالت عائشة: دخل عبد الرحمن بن أبي بكرٍ بسواكٍ، فضعف عنه النبي ﷺ، فأخذته ثم مضغته، ثم سننته به.

= قال ابن عبد البر في «الاستذكار» [٢/ ١٢٦]: (وهو حديث ثابت صحيح بهذا الإسناد) وهو كما قال؛ فيكون ليحيى الأنصاري فيه شيخان؛ وهو الذي احتمله الحافظ في «الفتح» [٣/ ٤٦]، ورأيت الدارقطني كأنه مال إلى هذا في نهاية كلامه على الحديث في «علله» [١٤/ ١٥٦]، وكان قبل قد صحح رواية من رواه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن أخي عمرة عن عمرة عن عائشة به . . .

وهذان الوجهان عندي هما المحفوظان عن يحيى الأنصاري، وما عداهما فخطأ وأوهام، كما شرحنا ذلك في «غرس الأشجار» وذكرنا هناك متابعة شعبة وفطر بن خليفة وسعد بن سعيد ليحيى الأنصاري على الوجه الثاني المحفوظ الماضي آنفًا.

٤٦٠٤- صحيح: أخرجه البخاري [٢٩٣٣]، وابن حبان [٦٦١٦]، والطبراني في «الكبير» [٢٣/ رقم ٨٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٣٦/ ٣٠٦]، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل الآثار» [رقم ١٨٨]، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» [رقم ٢٢٦٥]، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء الراشدين» [رقم ١٥٠]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ٥٢]، والذهبي في «سير النبلاء» [٧/ ٤٣٤]، وفي «التذكرة» [١/ ٢٣١]، وغيرهم من طرق عن نافع بن عمر المكي عن ابن أبي مليكة عن عائشة به . . . وليس عند الذهبي في «التذكرة»: قوله: (وجمع اللَّه بين ريقي وريقه).

قلتُ: وقد توبع عليه نافع بن عمر، تابعه أيوب السختياني وحريش بن الحارث ومحمد بن شريك وأبو الزبير المكي وغيرهم، وخالفهم جميعًا: عمر بن سعيد بن أبي حسين، فرواه عن ابن أبي مليكة فقال: عن أبي عمرو ذكوان مولى عائشة عن عائشة به . . . نحوه في سياق أتم، فزاد فيه واسطة بين ابن أبي مليكة وعائشة، هكذا أخرجه البخاري [٤١٨٤]، وجماعة.

وبهذه الرواية: أعل الدارقطني الطريق الأول، وانتقده على البخاري في «الإلزامات والتتبع» [ص ٣٥٠]، وخالفه الحافظ في «الفتح» [٨/ ١٤٤]، وجزم بأن في سياق كل من الطريقين ما ليس في الآخر، ثم قال: «فالظاهر أن الطريقين محفوظان». =

٤٦٠٥- **حَدَّثَنَا** محمد بن عبيد بن حساب، حدّثنا أبو عوانة، عن عمر بن أبى سلمة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ إذا رأى الريح قد اشتدت تغير وجهه.

٤٦٠٦- **حَدَّثَنَا** محمد بن أبى بكر المقدمى، حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن عكرمة، عن عائشة، ذكر أنه سمعه منها، أنها رأت النبى ﷺ يدعو رافعًا يديه، يقول:

= **قلتُ**: ولعل هذا هو الأشبه إن شاء اللّه؛ فيكون ابن أبى ميلكة قد سمعه أولاً من عائشة بواسطة، ثم سمعه منها مباشرة بعد ذلك؛ أو سمعه منها أولاً؛ ثم استثبت فيه ذكوان مولى عائشة؛ فثبته فيه. واسم ابن أبى مليكة: عبد اللّه بن عبيد اللّه المكى الفقيه الحجة. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث مع استيفاء طرقه فى «غرس الأشجار».

٤٦٠٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ١٢١]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٤١]، وأبو الشيخ فى «العظمة» [٤/ ١٣١٦- ١٣١٧]، وغيرهم من طرق عن أبى عوانة عن عمر بن أبى سلمة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ وعمر بن أبى سلمة مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب؛ ما أشبهه بقول أبى حاتم الرازى: «صالح صدوق فى الأصل، ليس بذاك القوى، يكتب حديثه» لكن للحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٤٧١٣]، وهو حديث صحيح ثابت.

٤٦٠٦- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه أحمد [٦/ ١٣٣، ١٦٠، ١٨٠، ٢٥٨، ٢٥٩]، وابن راهويه [١٢٠٤]، والبخارى فى «رفع اليدين فى الصلاة» [رقم ٨٥]، والطحاوى فى «المشكل» [١٥/ ١١٤]، وغيرهم من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن عائشة به.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه البخارى أيضًا فى «الأدب المفرد» [رقم ٦١٠، ٦١٣]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ١٥٢]، قال البوصيرى فى «الإتحاف»: «هذا إسناد رجاله رجال الصحيح؛ إلا أن فيه مقالاً، اختلف فى سماع عكرمة من عائشة، [مع] أن روايته عنها فى «صحيح البخارى». وسماك بن حرب قال فيه أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة»، وقال ابن المبارك: «ضعيف، وكان شعبة يضعفه» وقال النسائى ويعقوب بن شيبة: ليس به بأس، قوله - يعنى ابن المبارك-: «كان شعبة يضعفه» إنما كان يضعفه فى حديث عكرمة فقط؛ لأن روايته عنه مضطربة، وعن غيره صالحة...». =

«اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَلا تُعَاقِبْنِي، أَيُّمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ آذَيْتُهُ، أَوْ شَتَمْتُهُ، فَلا تُعَاقِبْنِي».

٤٦٠٧- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن معاوية، حدّثنا حماد بن سلمة، حدّثنا علىّ بن زيد، عن الحسن، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، ذكر جهداً شديداً يكون بين يدى الدجّال، فقلت: يا رسول اللَّه، فأين العرب يومئذ؟! فقال: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ الْعَرَبَ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ»، قلت: فما يجزئ المؤمن يومئذ من الطعام؟ قال: «التَّسْبِيحُ وَالتَّهْلِيلُ وَالتَّكْبِيرُ»، قلت: فأى المال يومئذ خيرٌ؟ قال: «غُلامٌ يَسْقِي أَهْلَهُ مِنَ الْمَاءِ، أَمَّا الطَّعَامُ فَلا طَعَامَ».

= **قلتُ**: أما سماع عكرمة من عائشة: فقد نفاه أبو حاتم الرازى، وقبله ابن المدينى كما فى «جامع التحصيل» [ص ٢٣٩]، ونفْى أبى حاتم نَقَلَه عنه ولده فى «المراسيل» [ص ١٥٨]، لكنه رجع عن ذلك، وأثبت سماعه منها كما نقله عنه ولده فى ترجمة عكرمة من «الجرح والتعديل» [٧/ ٧]، وهذا هو الذى جزم به البخارى فى ترجمة عكرمة من «تاريخه» [٧/ ٤٩]، واحتج بحديثه عنها فى «صحيحه» وهذا مقدم على قول من نفى السماع بلا تردد.

وعلة الحديث إنما هى فى سماك بن حرب فهو وإن كان قوى الحديث، إلا أنه قد تغير بآخرة حتى صار ربما تلقن، وهذا الحديث لم يسمعه منه إلا من لم يرو عنه بعدما كبر، وإنما الصحيح عنه سفيان وشعبة، كما مضى شرح ذلك فيما علقناه على الحديث [رقم ٢٣٣٢]، ثم إن روايته عن عكرمة خاصة: قد تكلم فيها غير واحد من النقاد، ووصفها ابن المدينى بالاضطراب كما نقله عنه يعقوب بن شيبة الحافظ؛ لكن لأصل الحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... مضى بعضها [برقم ٤٥٠٧]، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، مضى منها حديث أبى سعيد الخدرى [برقم ١٢٦٢]، وحديث جابر [برقم ٢٢٧١]، ويأتى حديث أبى هريرة [برقم ٦٣١٣]، وهو حديث صحيح ثابت، لكن دون سياقه هنا، فلم أجد ما يشهد لقوله: (فلا تعاقبنى) واللَّه المستعان.

٤٦٠٧- **ضعيف بهذا التمام**: أخرجه أحمد [٦/ ٧٥، ١٢٥]، وحنبل بن إسحاق فى «الفتن» [١٨]، وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن على بن زيد بن جدعان عن الحسن البصرى عن عائشة به...

قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٦٤٧]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح». =

٤٦٠٨- **حَدَّثَنَا** الحسن بن حماد، حدّثنا حسينٌ- يعنى الجعفى- عن ابن السماك، عن عائذ، عن عطاء، عن عائشة، قالتْ: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ مَاتَ فِى هَذَا الْوَجْهِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَمَاتَ فِيهِ، لَمْ يُعْرَضْ، وَلَمْ يُحَاسَبْ، وَقِيلَ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ**».

= **قلتُ**: وهو كما قال، لولا أن مسلمًا لم يُخْرِج لابن جدعان إلا ما تابعه الثقات عليه، وهو ضعيف عندهم، بل تركه جماعة مع اختلاطه، وكان صاحب مناكير لا تطاق، وانفراده عن كل ثقة عندى يعد منكرًا، لاسيما الحسن البصرى، والحسن إمام حجة، إلا أنى لم أتحقق سماعه من عائشة بعد، وهو معروف بكثرة الإرسال، بل نقل العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ١٦٥]، كلامًا عن الإمام أحمد: يفهم منه أنه لا يرى ثبوت سماعه منها، ونحو هذا تراه فى «علله» [٢/ ٥٤٨ / رواية ابنه عبد اللَّه].

وقد أعله الإمام فى الصحيحة [٧/ ٢١٢]، بعنعنة الحسن، وقال عنه تبعًا للعلائى: «مدلس كثير التدليس» وليس هذا بعلة أصلاً؛ لأن الحسن على التسليم بكونه كان يدلس، فإنه مقل من ذلك التدليس جدًا، بحيث يقبح الإعلال بعنعنته، كما كنا نفعله قديمًا، واللَّه يغفر لنا؛ فقد كنا أوتينا آنذاك من قلة الاطلاع وضعف التحرى، ونحن نرجع عن ذلك دون حياء، وأى حياء فى النزول على الحق وترك العناد.

نعم للفقرة الأولى المتعلقة بالعرب: شاهد ثابت من حديث أم شريك العامرية عند مسلم [٢٩٤٥]، والترمذى [٣٩٣٠]، وأحمد [٦/ ٤٦٢]، وابن حبان [٦٧٩٧]، وغيرهم.

أما شطر الحديث الثانى: فله شواهد عن جماعة من الصحابة: منهم أبو أمامة وأسماء بنت يزيد وعبد اللَّه بن عمر وغيرهم، إلا أن الأسانيد إليهم كلها مناكير على التحقيق، والحديث عندى ضعيف بهذا السياق جميعًا، واللَّه المستعان.

٤٦٠٨- **منكر**: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٤٠٩٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٩٧]، والخطيب فى «تاريخه» [٢/ ١٧٠] و[٥/ ٣٦٩]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٣٥٤]، والعقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٤١٠]، وابن حبان فى «المجروحين» [٢/ ١٩٤]، وغيرهم من طرق عن عائذ بن نُسير [وقد تصحف فى عدة كتب إلى: (عائذ بن بشير) فانتبه]، عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة به نحوه . . .

وليس عند العقيلى قوله: (إن اللَّه يباهى بالطائفتين) وهو رواية للخطيب، وهذه الجملة عند المؤلف فى الآتى، وهى جزء من لفظه هنا. =

٤٦٠٩- قَالَتْ: وقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِالطَّائِفِينَ**».

٤٦١٠- حَدَّثَنَا الحسن بن حماد، حدّثنا إبراهيم بن عيينة، عن صالح بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: جلست أبكي عند رأس النبي ﷺ، فقال لي: «**مَا يُبْكِيكِ؟ إِنْ كُنْتِ تُرِيدِينَ اللُّحُوقَ بِي فَلْيَكْفِكِ مِنَ الدُّنْيَا مِثْلُ زَادِ الرَّاكِبِ، وَلَا تُخَالِطِي الأَغْنِيَاءَ**».

= **قلتُ**: ومن هذا الطريق أخرجه تمام في «فوائده» [٢/ رقم ١٣٢٦]، والإسماعيلي في «المعجم» [رقم ٤١٨]، به نحوه دون الفقرة الأخيرة، وقد اختلف في سنده اختلاف غريب، وروى على أوجه كثيرة، ومرجعها جميعًا إلى (عائذ بن نسير) وهو ضعيف منكر الحديث، وقد أنكروا عليه هذا الحديث، وذكروه ضمن منكراته في ترجمته من كتب «الضعفاء» كما فعل العقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم.

وبه أعله ابن الجوزي في الموضوعات [٢/ ٢١٧-٢١٨]، وتابعه السيوطي في اللآلئ [٢/ ١٠٨]، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» [ص ٥٢]، وقبله الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٢٠٨]، وغيرهم.

وقد تصحف اسمه عند الإسماعيلي إلى: (عائذ بن نصيب) ووقع في عدة كتب: (عائذ بن بشير) والصواب أن اسمه هو (عائذ بن نسير) كما ضبطه الذهبي وابن ناصر الدين وابن حجر وغيرهم في كتب «المشتبه».

وللحديث طرق أخرى عن عائشة، وكذا شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه...، وكلها تالفة الأسانيد، ولا يصح في هذا الباب شيء. وقد بسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» وراجع علل الدارقطني [١٤/ ٤٥٧-٤٦٠]، و«الضعيفة» [٦/ ٣١٩ و٥/ ٢٠٩] و[١١/ ١٦٤]، وتعليق الإمام المعلمي اليماني على «الفوائد المجموعة» [ص ١١٠-١١١]، و«اللآلئ المصنوعة» [٢/ ١٠٨].

٤٦٠٩- منكر: انظر قبله، وهو جزء من السياق الماضي.

٤٦١٠- منكر: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٥/ رقم ٥١٢٨]، والبيهقي في «الشعب» [٧/ ١٠٣٩٨]، وابن بشران في «الأمالي» [١٣٤]، وابن الأعرابي في «الزهد» [رقم ٨٩]، وغيرهم من طريق إبراهيم بن عيينة عن صالح بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... =

. . . . . .

= قال الطبرانى : «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا صالح بن حسان، تفرد به إبراهيم بن عيينة».

قلتُ: وهو كما قال؛ وإبراهيم هذا مختلف فيه، ما أشبهه بقول الحافظ عنه: «صدوق يهم» وقد خولف فيه؛ خالفه سعيد بن محمد الوراق، وعبد الحميد الحمانى- واختلف عليه فيه- وحفص ابن غياث وغيرهم، كلهم رووه عن صالح بن حسان فقالوا: عن عروة عن عائشة، ولم يذكروا فيه: (هشام بن عروة) بين (صالح) و: (عروة) هكذا أخرجه الترمذى فى «جامعه» [١٧٨٠]، وفى «العلل» [رقم ٣٣٨]، والحاكم [٤/ ٣٤٧]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦١٨١]، وابن أبى الدنيا فى «إصلاح المال» [رقم ٣٧٩]، وفى «الزهد» [رقم ٩٥]، وفى «ذم الدنيا» [ق ١٠ / ٢]، كما فى «الضعيفة» [٣/ ٤٥٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤٤]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٣٠٠]، ومحمد بن عاصم الأصبهانى فى «جزء من حديثه» [ص ١١٠]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٥٠]، وفى «الأربعون على مذهب الصوفية» [رقم ٣٩]، وابن السنى فى القناعة [رقم ٦٤ - ٦٥]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٥٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٣/ ١٣٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٧٦]، وغيرهم من طرق عن صالح بن حسان [وتصحف اسمه عند ابن سعد وابن الدنيا فى «إصلاح المال» وابن الجوزى إلى: (صالح بن حيان)] عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وزادوا جميعًا: (ولا تستخلعى ثوبًا حتى ترقعيه) لفظ الترمذى وغيره.

قلتُ: وهذا الوجه هو الأصح كما قال ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٥٢]، وأقره البيهقى فى «الشعب» وسكت الدارقطنى عن ترجيح أحد الوجهين الماضيين لما ذكرهما فى «علله» [١٣/ ٢٩٣]، لكنه قال: «وصالح بن حسان ضعيف» فكأنه يشير إلى اضطراب صالح فيه، وهذا قريب عندى، فإن صالحًا هذا هو آفة هذا الحديث.

وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان، وسمعت محمداً يعنى البخارى- يقول: صالح بن حسان منكر الحديث» وقال ابن الجوزى: «هذا حديث لا يصلح؛ قال ابن معين: صالح بن حسن ليس حديه بشىء، وقال النسائى: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الأثبات» وقال البيهقى: «تفرد به صالح بن حسان، وليس بالقوى». =

٤٦١١ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن حاتم الطويل، حدّثنا هشيمٌ، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ، سمع رجلاً يلبي عن شبرمة، قال: «**وَمَا شُبْرُمَةُ؟**» فذكر قرابةً،

وبه أعله جماعة من المتأخرين أيضًا، وقد ساق ابن عدى هذا الحديث ضمن مناكير صالح من ترجمته فى «الكامل» وقال فى ختامها: «وبعض أحاديثه فيها إنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق!» وقد تركه جماعة، وضعفه الآخرون، راجع ترجمته من «التهذيب وذيوله».

وقد جازف الحاكم وقال عقب روايته: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) كذا، ورده عليه الذهبى بقوله: «الوراق عدم» يعنى سعيد بن محمد الوراق الثقفى راويه عن صالح بن حسان عند الحاكم، وهو كما قال الذهبى، لولا أنه غفل عن إعلاله بصالح، ثم إن الوراق قد توبع عليه؛ تابعه حفص بن غياث وعبد الحميد الحمانى كما مضى؛ وكذا تابعه خالد بن عمرو القريشى كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٩٣].

ونقل المناوى فى «الفيض» [٣/ ٢٧]، عن الحافظ أنه قال: «تساهل الحاكم فى تصحيحه، فإن صالحًا ضعيف عندهم» وكذا ضعف إسناده المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٧٥٣/ طبعة مكتبة الشافعى]، وقال: «وردوا تصحيح الحاكم» وقال فى «الفيض»: (وكما لم يصب الحاكم فى الحكم بتصحيحه، لم يصب ابن الجوزى فى الحكم بوضعه، وإن [كان] صالح ضعيفًا متروكًا، لكن لم يتهم بالكذب».

قلتُ: سبقه إلى هذا شيخ شيوخه السيوطى فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٢٧٢-٢٧٣]، ويرد عليهما قول ابن حبان فى ترجمة صالح من «المجروحين» [١/ ٣٦٧]: «كان ممن يروى الموضوعات عن الأثبات، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته: شهد لها بالوضع».

ولا يشترط فى الموضوع أن يكون راويه كذابًا، أو متهمًا بكذب، بل قد يروى الثقة الموضوع، يشبه له، فكيف بالضعيف؟! فكيف بالساقط والمتروك ومن كان حاله مثل حال صالح بن حسان؟! وللحديث طريق آخر به نحوه باختصار عن عائشة عند الطبرانى فى «الأوسط» [٧/ رقم ٧٠١٠]، وسنده ساقط أيضًا، وقد اختلف أيضًا فى سنده، كما تراه فى علل الدارقطنى [١٣/ ٢٩٤]، وعنه ابن الجوزى فى «المتناهية» [٢/ ٨٠٦].

وقال الدارقطنى: (ولا يثبت) وهو كما قال هذا الفحل، واللَّه المستعان.

٤٦١١- ضعيف: أخرجه الدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٧٠]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١١٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ١٥٥-١٥٦]، والبيهقى فى «المعرفة» =

فقال: «أَحَجَجْتِ عَنْ نَفْسِكِ؟» قال: لا، قال: «فَاحْجُجْ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ».

٤٦١٢- حَدَّثَنَا أحمد بن حاتمٍ، حدّثنا يوسف بن الماجشون، أخبرنى أبى، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن جدته رميثة، قالت: أصبحتُ عند عائشة، فلما أصبحنا، قامت فاغتسلتْ، ثم دخلت بيتًا لها، وأجافت الباب دونى، فقلت: يا أم المؤمنين، ما أصبحتُ عندك إلا من أجل هذه الساعة! قالت: فادخلى، فدخلتُ، فصلت ثمان ركعات، لا أدرى أقيامهن أطول، أم ركوعهن، أم سجودهن، ثم التفتتْ إلىَّ، فضربتْ فخذى، ثم قالت: يا رميثة، رأيت رسول اللّه ﷺ يصليهن، ولو نشر لى أبى على تركهن ما تركتهن.

= [رقم ٢٧٩٦]، وغيرهم من طريق هشيم بن بشير عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عطاء بن أبى رباح عن عائشة به.

قلتُ: قد سئل الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ٤٦١]، عن هذا الطريق فقال: «يرويه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، واختلف عنه، فرواه هشيم عن ابن أبى ليلى عن عطاء عن عائشة، وخالفه إبراهيم بن طهمان، [فرواه] عن ابن أبى ليلى عن عطاء عن ابن عباس، وأرسله شريك عن [ابن] أبى ليلى عن عطاء عن النبى ﷺ، وكان ابن أبى ليلى سيئ الحفظ، ويشبه أن يكون الاختلاف من قبله، والمرسل أصح».

قلتُ: وهو كما قال؛ وقد اختلف فى سنده على عطاء على ألوان أخرى، وقد بسطنا الكلام عليها فى «غرس الأشجار».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... مضى منها: حديث ابن عباس [برقم ٢٤٤٠]، ولا يصح منها شىء قط، فراجع ما علقناه على حديث ابن عباس، وتمام تخريجه فى المصدر المشار إليه.

٤٦١٢- **صحيح**: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٤٨٢]، والبخارى فى «تاريخه الأوسط» [رقم ٧٩٩]، - وبعضهم يسميه «الصغير»- والمزى فى «تهذيبه» [٣٥/ ١٧٩]، وغيرهم من طرق عن يوسف بن الماجشون عن أبيه يعقوب بن أبى سلمة عن عاصم بن عمر بن قتادة عن جدته رميثة عن عائشة به... وهو عند البخارى باختصار. =

٤٦١٣ - حَدَّثَنَا أحمد بن حاتم، حدّثنا عبد العزيز الدراوردى، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ، يستقى له العذب من بئر السقيا، وربما قال: يُسْتَعْذَبُ لَهُ الْمَاء.

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح؛ وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . قد استوفيناها فى «غرس الأشجار» وذكرنا هناك اختلافًا يسيرًا وقع فى سنده.

ثم استدركنا: على أنفسنا بكون رميثة ليست من رجال «الصحيح»، وهى رميثة بنت عمرو بن هاشم، صحابية من المبايعات؛ وهى من نساء «التهذيب وذيوله». فاللَّهم غفرًا، .

٤٦١٣- **ضعيف**: أخرجه أبو داود [٣٧٣٥]، وأحمد [٦/ ١٠٠-١٠٨]، وابن حبان [٥٣٣٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٥/ رقم ٦٠٣٢]، وفى «الآداب» [رقم ٤٤٧]، وابن راهويه [٨٤١، ٩٠٥، ١٧٣٤]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٣٩٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ١٣٠]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التلبيس» [ص ٢٦٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» كما فى مختصره لابن منظور [١/ ٢٨٥]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [١/ ١٥٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠١٧]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٤٦]، وأبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٦٧٢]، والحاكم [٤/ ١٥٤]، وغيرهم من طرق عن عبد العزيز الدراوردى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . . وهو عند بعضهم بنحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وقال الحافظ فى «الفتح» [١٠/ ٧٤]: «أخرجه أبو داود بسند جيد» وقال المناوى فى «التيسير بشرح الجامع الصغير» [٢/ ٥٣٧ / طبعة مكتبة الشافعى]: «إسناده صحيح».

قلتُ: وإسناده كما قال الحافظ لولا أنه معلول، فقد قال البيهقى عقب روايته فى «الشعب»: (وحكى أبو داود السجستانى عن أحمد بن حنبل أنه أنكر هذا الحديث، وقال: الدراوردى كتابه أصح من حفظه) قال البيهقى: «يريد أنه حدث به حفظًا» يعنى فغلط فيه.

ورأيت الفسوى قد قال فى «تاريخه» [١/ ٢٢٥]: «حدثنى الفضل - يعنى ابن زياد القطان- قال: سمعت أبا عبد اللَّه - يعنى الإمام أحمد- يقول: كان الدراوردى كتابه أصح من حفظه، وكان معروفًا بطلب العلم والحديث» ثم قال الفضل: «وسمعت أبا عبد اللَّه وذكر له هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «كان يستعذب للنبى ﷺ من بيوت السقيا» فقال: ما رواه إلا الدراوردى ولم يكن فى أصل كتابه». =

. . . . . .

= **قلتُ**: ونقل ابن رجب فى «شرح علل أبى عيسى» [ص ٣٢٤/ طبعة السامرائى]، عن الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال: (يقولون: إن حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أن النبى ﷺ كان يستعذب له الماء» ليس له أصل فى كتابه».

قلتُ: والدراورى كان إذا حدث من حفظه أخطأ وغلط كما مضى من كلام الإمام أحمد؛ ومثله قال أبو زرعة وابن معين وغيرهما، وكتابه أثبت من حفظه عندهم، وكلام الإمام أحمد ظاهر فى كونه لم يحدث بهذا الحديث إلا من حفظه؛ لأن كتبه ليس فيها ذلك الحديث، فكأنه غلط فيه.

فإن قيل: قد توبع عليه؛ تابعه عامر بن صالح عند البيهقى فى «الشعب» [٥/ ٦٠٣٣]، وابن عدى فى «الكامل» [٥/ ٨٣]، وأبى الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٦٧٣]، وغيرهم.

قلنا: قد قال ابن عدى عقب روايته: (وهذا الحديث يعرف بعبد العزيز الدراوردى عن هشام بن عروة، وقد رواه عامر بن صالح هذا.

قلتُ: وعامر هذا وإن كان مختلفًا فيه إلا أنه واه بل كذبه ابن معين بخط عريض، وقال: «كذاب خبيث عدو اللّه» وقال أيضًا لما بلغه أن الإمام أحمد يروى عنه: «جن أحمد بن حنبل! يحدث عن عامر بن صالح» وقد تركه الدارقطنى والأزدى وجماعة، وقال النسائى: «ليس بثقة» وضعفه جمهور النقاد، وقد قال أبو نعيم الأصبهانى فى «الضعفاء» [ص ١٢٤]: «يروى عن هشام بن عروة المناكير، لا شىء» وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث من مناكير فى «الكامل» ثم قال فى ختام ترجمته: «ولعامر بن صالح غير ما ذكرت، وعامة حديثه مسروقات من الثقات، وإفرادات مما ينفرد به، وعامة ما رأيته يروى عن هشام بن عروة».

قلتُ: فيحتمل منه أن يكون سرق هذا الحديث من الدراوردى، ويؤيده ما مضى من كون الإمام أحمد قد جزم بتفرد الدراوردى به عن هشام بن عروة، وعامر بن صالح هذا هو ابن عبد اللّه بن عروة بن الزبير بن العوام القرشى المدنى. وهو من رجال الترمذى وحده.

ثم جاء بعض الثقات، وهو عتيق بن يعقوب الزبيرى، وروى هذا الحديث عن شيخ هالك؛ وهو محمد بن المنذر بن عبيد اللّه، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... نحوه... عند البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٤]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠١٨].

وابن المنذر هذا شبه لا شىء، قال ابن حبان فى ترجمته من «المجروحين» [٢/ ٢٥٩]: «كان ممن يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار»، =

٤٦١٤- حَدَّثَنَا أحمد بن حاتم، حدّثنا مسلم بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ، قال: «**الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ**».

٤٦١٥- حَدَّثَنَا أحمد بن حاتم، حدّثنا عبد العزيز بن محمد، عن علقمة بن أبى علقمة، عن أمه، عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول اللَّه، إنى أحب أن أصلى فى البيت، فأخذ بيدى حتى أدخلنى الحجْرَ، فقال: «**صَلِّى هَا هُنَا، فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ -أَوْ قَوْمَهُ- اسْتَقْصَرُوا فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ**».

= وقال أبو نعيم الأصبهانى فى «الضعفاء» [ص١٣٩]: «روى عن هشام بن عروة أحاديث منكرة»، وقال الحاكم: «يروى عن هشام أحاديث موضوعة»، وهو من رجال «اللسان» [٥/ ٣٩٤].

ويبدو لى أنه سرق الحديث من الدراوردى أيضًا، فقبَّح اللَّه اللصوص! والحديث حديث عبد العزيز الدراوردى، وبه يُعرف، وعليه أُنكَر، واللَّه المستعان.

٤٦١٤- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٣٧].

٤٦١٥- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٠٢٨]، والترمذى [٨٧٦]، والنسائى [٢٩١٢]، وأحمد [٦/ ٩٢]، وابن راهويه [١١٣٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٥/ ٣٢١]، وابن الجوزى فى التحقيق [٢/ ١٤٤-١٤٥]، والأرزقى فى أخبار مكة [رقم ٣٦١] وغيرهم من طرق عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردى عن علقمة بن أبى علقمة عن أمه عن عائشة به نحوه... وليس عند النسائى وابن راهويه قوله: (فأخرجوه من البيت). قال الترمذى: (هذا حديث حسن صحيح)، ثم قال: (وعلقمة بن أبى علقمة: هو علقمة بن بلال).

قلتُ: وهو كما قال؛ وإسناده هنا حسن صالح، وعبد العزيز الدراوردى صدوق متماسك من رجال مسلم، ولم ينفرد به، بل تابعه عليه عبد الرحمن بن أبى الزناد على نحوه عن علقمة: عند ابن خزيمة [٣٠١٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٩٢].

وابن أبى الزناد حديثه قوى فى المتابعات، وعلقمة بن أبى علقمة: هو علقمة بن بلال المدنى الثقة المأمون، من رجال الجماعة؛ وأمه (أم علقمة) اسمها مرجانة: امرأة صدوقة، روى عنها ابنها علقمة وبكير الأشج؛ ووثقها العجلى وابن حبان، وصحَّح لها الترمذى والحاكم وابن خزيمة وابن حبان أيضًا، وما رماها أحد بضعف ولا جهالة، فقول الحافظ عنها بـ«التقريب»: «مقبولة» غير مقبول منه. =

٤٦١٦- حَدَّثَنَا هارون أبو موسى الحمال، حدّثنا سفيان، عن عبد الكريم، عن قيس ابن مسلمٍ الجدلى، عن الحسن بن محمد بن علىٍ، عن عائشة، أن النبى ﷺ، أهدى له وشيقة ظبىٍ وهو محرمٌ، فردها.

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه مع اختلاف يسير فى سياقه . . . وقد استوفينا طرقه فى «غرس الأشجار» وهو حديث حسن صحيح كما قال الترمذى.

● **تنبيه مهم**: وقع فى بعض نسخ الترمذى: عن علقمة عن أبيه عن عائشة) هكذا: (عن أبيه) بدل (عن أمه)، ومثله وقع عند الأزرقى فى «أخبار مكة» وهو خطأ من الناسخ بلا تردد، وحكى المباركفورى فى «شرح الترمذى» [٣/ ٥٣٤]، أنه وقع فى رواية النسائى - لعله فى بعض النسخ مثل الترمذى- : «عن أمه عن أبيه عن عائشة» بزيادة: (عن أبيه) بين أم علقمة وعائشة، وهذا إن ثبت، فهو زيادة مقحمة من الناسخ أيضًا. فانتبه يا رعاك اللّه.

٤٦١٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٤٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٦٨]، وعبدالرزاق [٨٣٢٥]، والمؤلف أيضًا فى الآتى [رقم ٤٦١٧]، وغيرهم من ثلاثة طرق [ابن عيينة، وابن جريج، ومعمر]، عن عبد الكريم بن أبى المخارق عن قيس بن مسلم الجدلى عن الحسن بن محمد بن علىّ بن أبى طالب عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ آفته ابن المخارق هذا، فإنه ضعيف عندهم، بل تركه جماعة، وقد وهم من ظن أن الشيخين أو أحدهما قد احتج به، وباقى رجاله ثقات من رجال الجماعة.

نعم: لم ينفرد به ابن المخارق، بل توبع عليه: تابعه الثورى على نحوه عن قيس بن مسلم عند عبد الرزاق [٨٣٢٤]، وعنه أحمد [٦/ ٢٢٥] وابن راهويه [١١١٠]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن الثورى بإسناده به.

قلتُ: وهذه متابعة جليلة جدًا، لولا أن الإمام أحمد قد أنكرها إنكارًا شديدًا على عبد الرزاق، وقال: «هذا سماع مكة» يعنى هذا ما سمعه عبد الرزاق من الثورى بمكة، وكان أحمد يتكلم فيما سمعه عبد الرزاق من سفيان بالبلد الحرام، ويقول: «مضطرب جدًا، وأما سمعه باليمن فأحاديث صحاح» نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [٢/ ٦٠٧ / طبعة عتر].

لكن أخلق بعبد الرزاق أن يكون قد حفظه عن الثورى! فإنه قد توبع عليه: تابعه وكيع على مثله عن الثورى عن ابن راهويه [١١٠٩].

فالإسناد صحيح ثابت كالشمس، لا شك فيه ولا لَبْس، فللّه الحمد.

٤٦١٧- حَدَّثَنَا أبو موسى، حدّثنا سفيان، فى الموسم على رؤوس الملأ، حدّثنا أبو موسى هارون البزار، حدّثنا محمد بن بكر البرسانى، حدّثنا ابن جريج، عن عبد الكريم، عن قيس بن مسلم، عن الحسن بن محمدٍ بن على، عن عائشة، عن النبى ﷺ، نحوه، قال هارون: وسمعت سفيان، يقول: الوشيقة، لحمٌ يطبخ ثم ييبس.

٤٦١٨- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد الكندى، حدّثنا شريكٌ، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: دخل على رسول اللَّه ﷺ رجلٌ، فقربه وأدنى مجلسه، فلما خرج من عنده، قالت: يا رسول اللَّه، ألست كنت تشكو هذا؟ قال: «**بَلَى، وَلَكِنْ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ الَّذِينَ يُكْرَمُونَ اتِّقَاءَ شَرِّهِمْ**».

٤٦١٧- صحيح: انظر قبله. وقوله فى الإسناد: (حدثنا أبو موسى هارون البزار... إلخ) فالقائل: (حدثنا) هو المؤلف. ولأبى موسى فيه إسنادان كما ترى إلى عبد الكريم بن أبى المخارق.

٤٦١٨- صحيح: أخرجه أبو داود [٤٧٩٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم٤٠٢٨]، والدارقطنى فى الأفراد [رقم٦٣٢٥/ أطرافه]، وأحمد [٦/ ١١١]، وغيرهم من طريق شريك القاضى عن الأعمش عن مجاهد عن عائشة به.

قال الدارقطنى: «غريب من حديث مجاهد عنها - يعنى عن عائشة- وغريب من حديث الأعمش عنه- يعنى عن مجاهد - تفرد به شريك بن عبد اللَّه عنه».

قلتُ: وشريك إمام فى السنة، ضعيف فى الرواية مختل الضبط، وكان شديد الاضطراب فى الأسانيد والمتون.

وقد رواه الليث بن أبى سليم عن مجاهد عن عائشة به نحوه... عند ابن راهويه [٨٣٤، ١١٩٨، ١٧٩٣]، وهناد فى الزهد [رقم ١٢٧٦].

والليث لم يكن فى الحديث بالليث، وهو مع ضعفه؛ كان قد اختلط أيضًا، فجعله يجىء بالمنكرات والأعاجيب، وقد اضطرب فى سنده على عادته، فوقع عند هناد: (عن ليث عن مجاهد قال: دخل على النبى رجل.... إلخ).

هكذا مرسلاً، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٤٨٣٢. ٤٨٢٣].

٤٦١٩- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قام النبى ﷺ من فراشه فى بعض الليل، فظننت أنه يريد بعض نسائه، فتبعته، حتى قام على المقابر، فقال: «**السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا بِكُمْ لاحِقُونَ**»، ثم قال: «**اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ**»، قالت: ثم التفت فرآنى، فأبصرنى، فقال: «**وَيْحَهَا! لَوْ تَسْتَطِيعُ مَا فَعَلَتْ**».

٤٦٢٠- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن عاصم بن عبيد اللّه، عن عبد اللّه ابن عامر بن ربيعة، عن عائشة، قالت: فقدت رسول اللّه ﷺ من الليل، فاتبعته، فإذا هو بالبقيع، فسمعته يقول: «**سَلامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ وَإِنَّا لاحِقُونَ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ**»، ثم التفت، فنظر إلىَّ، فقال: «**وَيْحَهَا! لَوْ تَسْتَطِيعُ مَا فَعَلَتْ**».

٤٦٢١- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن سودة لما كبرت، وهبت يومها لعائشة، قالت: وكان رسول اللّه ﷺ يقسم لى يومى ويومها، وكانت أول امرأةٍ تزوجتْ إلىَّ.

٤٦١٩- ضعيف بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩٣].

٤٦٢٠- ضعيف بهذا التمام: انظر قبله.

٤٦٢١- صحيح: دون قوله: (وكانت أول امرأة . . . إلخ): أخرجه مسلم [١٤٦٣]، وأحمد [٦/ ٦٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٦٥]، وأبو عوانة [٥/ ٢٠٧] - وعنده معلقًا- وغيرهم من طرق عن شريك القاضى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه . . . وليس عند أبى عوانة وابن سعد قوله: (وكانت أول امرأة تزوجتْ إلىَّ) ولفظ هذه الجملة عند أحمد: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدها).

ولفظها عند مسلم: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدى).

قلتُ: وهذا إسناد صحيح فى المتابعات، لكن انفرد شريك بتلك الجملة فى آخره: (وكانت أول امرأة . . . إلخ) وشريك سيئ الحفظ موصوف بذلك، وقد خالفه جماعة من أصحاب هشام بن عروة، فرووه عنه به نحوه . . . دون هذه الزيادة. =

٤٦٢٢- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن منصور، عن طلحة بن مصرف، عن خيثمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، قالت: أمرنى رسول اللَّه ﷺ أن أدْخِلَ امرأةً علَى زوجها، ولم تقبض من صداقها شيئًا. الحديث.

= منهم زهير بن معاوية عند البخارى [٤٩١٤]، ومسلم [١٤٦٣]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ٨٣]، وابن الجعد [٢٦٧٩]، وابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٦٣]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٩٧٣]، وأبى عوانة [٥/ ٢٠٧]، - وعنده معلقًا - والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٧٤]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠٥٣]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ٤٥]، وغيرهم.

وهكذا رواه جرير بن عبد الحميد وعقبة بن خالد وابن أبى الزناد وعبد العزيز الدراوردى وعبد اللَّه بن المبارك وحماد بن سلمة وجعفر بن عون ومخشى بن معاوية وغيرهم كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحو . . . وبعضهم فى سياق أتم، وخالفهم ابن عيينة ومعمر وابن نمير وحفص بن غياث وغيرهم، فرووه عن هشام بن عروة عن أبيه به نحوه مرسلاً، ليس فيه عائشة.

والوجهان عندى محفوظان كما ذكرناه فى «غرس الأشجار».

٤٦٢٢- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢١٢٨]، وابن ماجه [١٩٩٢]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٨٤٤]، وفى الصغير [١/ رقم ١٠٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٢٤٤]، وغيرهم من طريق شريك القاضى عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيثمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ١٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٥/ ٢١٢].

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن منصور: متصل الإسناد إلا شريك» وقال البيهقى: (وصله شريك، وأرسله غيره) وقال ابن عدى: «وهذا أيضًا مشهور من حديث شريك عن منصور عن طلحة بن مصرف، ومنهم من أفسد إسناده عن شريك».

قلتُ: شريك مشهور بسوء الحفظ، هذا أمر لا يجادل فيه ناقد، وقد انفرد به موصولاً كما قاله الطبرانى والبيهقى؛ وقد خولف فى وصله كما يأتى؛ ومن فوقه ثقات مشاهير، وخيثمة بن عبد الرحمن شكك ابن القطان فى سماعه من عائشة، فقال: (ينظر فى سماعه من عائشة - رضى اللَّه عنها) نقله عنه الحافظ فى «تهذيبه» [٣/ ١٧٨]. =

٤٦٢٣- حدَّثَنا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ، يؤتى بالصبيان يدعو لهم، ويبرّك عليهم، فأتِيَ بصبيٍ، فبال عليه، فدعا بماءٍ فأتبعه إياه.

= وينبغى لابن القطان الفاسى أن لا يترد فى عدم سماع خيثمة من عائشة، فقد قال أبو داود عقب رواية هذا الحديث: «وخيثمة لم يسمع من عائشة» وقد خولف شريك فى وصله، خالفه الثورى، فرواه عن منصور عن طلحة عن خيثمة به نحوه مرسلاً، هكذا أخرجه مسدد فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٤٢]، وعبد الرزاق [١٠٤٢٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٢٤٢].

وتوبع الثورى على هذا الوجه المرسل: تابعه سعيد بن أبى عروبة على نحوه عن طلحة بن مصرف عن خيثمة به... عند الحاكم فى «المستدرك» كما فى «إتحاف الخيرة» [٤/ ٤٢]، والبيهقى فى« سنده »[١٤٢٤٣]، بإسناد صحيح إليه.

وهذا هو المحفوظ مرسلاً، والموصول: ذكره ابن عدى من مناكير شريك القاضى فى ترجمته من (الكامل) كما يقول ابن التركمانى فى «الجوهر النقى» [٧/ ٢٥٣]، وقد تفرد بوصله كما مضى.

نعم: قد رواه بعضهم عن محمد بن طلحة بن مصرف عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيثمة عن عائشة به نحوه موصولاً أيضًا، مثل رواية شريك، هكذا أخرجه تمام فى «فوائده» [١ رقم ٧١٤]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٢/ ٤٣٤].

وهذا منكر أيضًا، وسنده لا يثبت إلى محمد بن طلحة، ومحمد نفسه فيه ضعف. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث فى كتابنا: «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٦٢٣- صحيح: أخرجه البخارى [٥٩٩٤]، ومسلم [٢٨٦]، و[٢١٤٧]، وأبو داود [٥١٠٦]، وأحمد [٦/ ٤٦، ٢١٢]، وابن حبان [١٣٧٢]، وابن أبى شيبة [٢٣٤٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [٣٩٥٦]، وفى «الشعب» [١١٠١٤]، وابن راهويه [٥٨٧]، والحميدى [١٦٤]، وابن الجارود [١٤٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٩٣]، وابن أبى الدنيا فى «العلل» [رقم ١٨٣، ٢٣٧]، وأبو عوانة [رقم ٣٩٢]، - وعنده معلقًا- والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٤٣٢]، وفى «الأنوار» [رقم ٢٦١]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه... وزاد البخارى وابن حبان والبيهقى فى «سننه» فى آخره: (ولم يغسله) وهو رواية مسلم؛ وليس عند أبى داود وابن أبى شيبة والبيهقى فى «الشعب» والبغوى قوله: (فأتى بصبى؛ فبال عليه... إلخ). =

٤٦٢٤- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا شريكٌ، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان النبى ﷺ، يصلى الركعتين قبل الفجر، ويخففهما حتى أرى أنه ما قرأ فيها شيئًا إلا بفاتحة الكتاب، أو ما قرأ فاتحة الكتاب.

٤٦٢٥- حَدَّثَنَا بشر بن الوليد، حدّثنا أبو عقيل يحيى بن المتوكل، عن بهية، أنها سمعت امرأةً تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها، فلا تدرى كيف تصلى، فقالت لها عائشة: سألت رسول اللَّه ﷺ فى امرأة فسد حيضها، وأهريقت دمًا، فلا تدرى كيف تصلى، فأمرنى رسول اللَّه ﷺ، أن آمرها فلتنظر قدر ما كانت تحيض فى كل شهرٍ مرةً،

= وهو رواية لمسلم وابن أبى الدنيا؛ ولفظ هذه الجملة عند ابن راهويه والطحاوى ورواية لأحمد: (فأتى بصبى فبال عليه، صبوا عليه الماء صبًا).

قلتُ: وهو عند جماعة به نحوه مفرقًا. وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٤٦٢٤- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٠٣].

٤٦٢٥- **ضعيف بهذا السياق**: أخرجه أبو داود [٢٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٢، ١٥١٠]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٥/ ١٣٩]، وغيرهم من طرق عن أبى عقيل يحيى بن المتوكل عن بهية مولاة عائشة عن عائشة به نحوه.. وهو عند أبى داود ورواية للبيهقى باختصار يسير دون حكاية سماع بهية فى أوله، ودون قوله فى آخره: (فإنى أرجو أن هذا... إلخ).

قلتُ: وهذا إسناد منكر، قال المنذرى فى «مختصر السنن»: «أبو عقيل: بفتح العين، وهو يحيى بن المتوكل مدينى لا يحتج بحديثه، وقيل: إنه لم يرو عن بهية إلا هو» نقله عنه صاحب «عون المعبود» [١/ ٣٢١].

وأبو عقيل هذا شيخ منكر الحديث كما قاله ابن معين والساجى وغيرهما؛ وهو ضعيف عند جميعهم كما يقول ابن عبد البر، وقد تناوله ابن حبان شديداً، وقال أحمد: أحاديثه عن بهية عن عائشة منكرة، وما روى عنها إلا هو، وهو واهى الحديث) وقال الجوزجانى: (أحاديثه منكرة) وقال ابن عدى: (عامة أحاديثه غير محفوظة).

وبهية التى يروى عنها: امرأة مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، بل قال عنها ابن عمار الموصلى الحافظ: «ليست بحجة» والأزدى: «لا يقوم حديثها» وذكرها ابن عدى فى «الضعفاء» [٢/ ٧١]، ولأكثر فقرات الحديث شواهد ثابتة قد ذكرناها فى «غرس الأشجار».

وحيضها مستقيمٌ، فلتقعد مثل ذلك من الليالى والأيام، ثم لتدع الصلاة فيهن وتقدرهن، ثم لتغتسل طهرها، ثم تستثفر بثوب، ثم تصلى، فإنى أرجو أن هذا من الشيطان، وأن يذهبه اللّه عنها إن شاء اللّه، قالت: فأمرتُها بفعله، فأذهب اللّه عنها، فَمُرِى صاحبتك بذلك.

٤٦٢٦- حدّثنا بشر بن الوليد الكندى، حدّثنا أبو حفص عمر، عن سليمان

٤٦٢٦- **منكر بهذا التمام**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ ٧٦]، والآجرى فى «الشريعة» [١٧٩٥، ١٨٤٥]، والثعلبى فى «تفسيره» والواحدى أيضًا فى «تفسيره الوسيط» كما فى «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعى [٢/ ٤٢٥]، وغيرهم من طريق بشر بن الوليد الكندى عن عمر بن عبد الرحمن أبى حفص [ووقع عند الطبرانى: (عن عمر بن حفص) وهو خطأ]، عن سليمان الشيبانى عن على بن زيد بن جدعان عن جدته عن عائشة به... نحوه.. وليس عند الطبرانى فى قوله: (ولقد خلقت طيبة... إلخ) وكذا ليس عنده قوله: (ولقد قبرته فى بيتى، ولقد حفت الملائكة بيتى) وكذا قوله: (وإنى لابنة خليفته وصديقه) وقد تصحف عنده قول عائشة: (أعطيت تسعًا، إلى قولها: (أعطيت ستًا) وزاد على المؤلف قولها: (وكان لى يومين وليلتين، وكان لنسائه يوم وليلة) وقولها: (كنت من أحب الناس إليه نفسًا، وأحب الناس إليه أبًا).

قال الذهبى فى «سير النبلاء» [٢/ ١٤١]، بعد أن ساقه من هذا الطريق: (إسناده جيد).

قلتُ: كلا، بل فيه آفات، ابن جدعان شيخ منكر الحديث على التحقيق، وقد تركه جماعة!، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

أما جدته، فهى مجهولة لا تعرف، ونكرة لا تتعرف، وبشر بن الوليد فقيه صالح؛ لولا أنه قد تغير بأخرة حتى خرف، راجع ترجمته من «اللسان» [٢/ ٣٥].

وشيخه أبو حفص هو الأبار البغدادى الثقة المشهور، من رجال «التهذيب»؛ وسليمان الشيبانى لا يكون إلا سليمان بن فيروز الإمام أبو إسحاق الشيبانى الحافظ؛ وقد خولف فيه أبو حفص الأبار، خالفه أبو حنيفة النعمان الفقيه، فرواه عن أبى إسحاق الشيبانى فقال: عن عامر الشعبى عن مسروق عن عائشة به نحوه مثل لفظ الطبرانى الماضى.

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٧٥]، من طريق إسحاق بن داود الصواف عن يحيى بن غيلان عن عبد اللّه بن بزيع عن أبى حنيفة به. =

الشيبانى، عن على بن زيد بن جدعان، عن جدته، عن عائشة أنها قالت: لقد أعطيت تسعاً ما أعطيتها امرأة إلا مريم بنت عمران: لقد نزل جبريل بصورتى فى راحته حتى أمر رسول اللَّه ﷺ أن يتزوجنى، ولقد تزوجنى بكراً وما تزوج بكراً غيرى، ولقد قُبض ورأسه لفى حجرى، ولقد قَبرته فى بيتى، ولقد حفت الملائكة بيتى، وإن كان الوحى لينزل عليه وهو فى أهله فيتفرقون عنه، وإن كان لينزل عليه وإنى لمعه فى لحافه، وإنى لابنة خليفته وصدِّيقه، ولقد نزل عذرى من السماء و لقد خُلقت طيبة وعند طيب، ولقد وُعدت مغفرة ورزقًا كريمًا.

= **قلتُ**: وهذا إسناد لا يثبت إلى أبى حنيفة أصلاً، وإسحاق الصواف لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلاً، وابن غيلان هو ابن العوام الخزاعى الثقة المعروف؛ ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ٢٦٧]، وقال: «مستقيم الحديث» وهذا توثيق معتمد جداً؛ وشيخه ابن بزيع: تصحف عند الطبرانى إلى (بزيغ) بالغين، وهو الأنصارى قاضى تُستَر من رجال «اللسان» [٣/ ٢٦٣]، وفيه قول الساجى: «ليس بحجة، روى عنه يحيى بن غيلان مناكير» وأورده ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٥٣]، وقال: «أحاديثه عمن يروى عنه ليست بمحفوظة» ثم ساق بعض مناكيره ثم قال: (وليس هو عندى ممن يحتج به).

وقد خولف فيه؛ خالفه أبو يوسف القاضى، فرواه عن أبى حنيفة فقال: عن عون بن عبد اللَّه عن الشعبى عن عائشة به نحوه . . . مثل سياق الطبرانى سواء؛ فأسقط منه (مسروقًا) وجعل شيخ أبى حنيفة فيه هو (عون بن عبد اللَّه) بدل (أبى إسحاق الشيبانى).

هكذا أخرجه أبو يوسف فى «الآثار» [رقم ٩٢٣٠]، وتوبع أبو يوسف على هذا اللون عن أبى حنيفة؛ تابعه محمد بن خالد الوهبى به مثله . . . عند أبى نعيم الأصبهانى فى «مسند أبى حنيفة» [رقم ٢٧٤]، وتابعه أيضًا عبد اللَّه بن يزيد المقرئ كما ذكره أبو نعيم عقب روايته.

ولعل هذا الوجه هو المحفوظ عن أبى حنيفة، بل هو كذلك بلا تردد، لكن النعمان على جلالته لم يكن بالمحمود فى حفظه، كما شرحنا ذلك شرحًا وافيًا بإنصاف وعدل فى كتابنا: «المحارب الكفيل بتقويم أسنة التنكيل» ثم لو سلم الإسناد من النعمان؛ لم يسلم من الانقطاع، فإن الشعبى عن عائشة مرسل، كما جزم ابن معين، ونقله عنه صاحب «المراسيل» [ص ١٥٩]، ومثله أبو حاتم الرازى أيضًا، وعون بن عبد اللَّه هو ابن عتبة الإمام الفقيه الزاهد، ورأيت للحديث طريقًا آخر عن علىّ بن زيد بن جدعان عن أمه عن عائشة به . . . =

٤٦٢٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا أبو الأحوص، عن أشعث بن أبى الشعثاء، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة، قالت: سَألت عن الجدار، أمن البيت هو؟ قال: «**نَعَمْ**»، فقلت: فما لهم لم يدخلوه فى البيت؟! قال: «**إِنَّ قَوْمَكِ قَصُرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ**»، قالت:

= مثل لفظ المؤلف . . . عند اللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٢/ رقم ٢٧٥٨ / طبعة مكتبة دار البصيرة]، وابن العديم فى «بغية الطلب» [٣/ ١٤١]، وعمير بن عبد السلام فيما سمعه من ابن جعدويه كما فى تاريخ قزوين [١/ ٤٨٦].

والإسناد إلى ابن جدعان مخدوش، وقد تحرف قوله: (عن أمه) فى سند ابن العديم إلى: (عن أبيه) وأمه مجهولة مثل جدته، وقد مضى عند المؤلف وغيره أن ابن جدعان يرويه (عن جدته عن عائشة) فكأنه اضطرب فيه على عادته، إن كان الطريق الثانى عنه محفوظًا.

وللحديث ثلاث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مع اختلاف فى بعض فقراته، ولا يصح منها شىء البتة. انظر تخريج طريقين منها فى «الضعيفة» [رقم ٤٩٧٠]، للإمام.

والطريق الثالث عند ابن سعد فى «الطبقات» [٨/ ٦٣]، ومن طريقه أبو منصور ابن عساكر فى الأربعين فى «مناقب أمهات المؤمنين» [ص ٧٧ - ٧٨]، لكن لأكثر فقراته طرق أخرى ثابتة عن عائشة، والباقى يدور بين الضعف والنكارة، مثل قول عائشة: (لقد أعطيت تسعًا ما أعطيتها امرأة إلا مريم بنت عمران) فهذا منكر عندى، والضعيف مثل: (ولقد حفت الملائكة بيتى) ومثل: (ولقد خلقت طيبة وعند طيب) فهذا وإن كان لا يصح رواية؛ إلا أنه صحيح المعنى بلا ريب. والله المستعان.

● **تنبيه**: رأيت الهيثمى قد أورد الحديث فى «المجمع» [٩/ ٣٨٥]، ثم قال: «رواه أبو يعلى . . . . وفى إسناد أبى يعلى من لم أعرفه».

قلتُ: بل كل رجال إسناده معروفون مشاهير سوى جدة ابن جدعان، ولعلها هى التى لم يعرفها الهيثمى، فإن كان كذلك فقد صدق، وإلا فإنى أراه قد عنى غيرها.

٤٦٢٧- صحيح: أخرجه البخارى [١٥٠٧ ، ٦٨١٦]، ومسلم [١٣٣٣]، والدارمى [١٨٦٩]، والطيالسى [١٣٩٣]، وابن أبى شيبة [٨٥٣٤]، وابن راهويه [١٥٥٩]، والبيهقى فى «سننه» [٩٠٩٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٨٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٠ / ٢٨]، وغيرهم من طريق أبى الأحوص سلام بن سليم عن أشعث بن أبى الشعثاء عن الأسود ابن يزيد عن عائشة به . . . نحوه . . . وهو عند ابن أبى شيبة مختصرًا بالفقرة الأولى فقط. =

فقلت له: ما شأن بابه مرتفع؟! قال: «**فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكِ لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاءُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِجَاهِلِيَّةٍ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ، لَنَظَرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْحِجْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أَلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ**».

٤٦٢٨- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا بشر بن السرى، عن سليم بن حيان، عن سعيد ابن ميناء، عن ابن الزبير، عن عائشة، أن النبى ﷺ، قال لها: «**لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْجَاهِلِيَّةِ، لَأَلْزَقْتُ بِالْأَرْضِ، وَزِدْتُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا شَرْقِيًّا**».

٤٦٢٩- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا يحيى، عن هشام بن عروة، أخبرنى أبى، عن

= **قلتُ**: وقد توبع عليه أبو الأحوص على نحوه. . . ؛ تابعه أبو معاوية الضرير وشيبان وغيرهما، وكذا توبع عليه أشعث بن أبى الشعثاء على نحوه باختصار: وقد استوفينا طرقه فى «غرس الأشجار».

٤٦٢٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [١٣٣٣]، وأحمد [٦/ ١٧٩]، وابن حبان [٣٨١٨]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ١٨٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩١٠٠]، والذهبى فى «سير النبلاء» [١٢/ ٦٠٥]، وغيرهم من طرق عن سليم بن حيان عن سعيد بن ميناء عن عبد اللَّه بن الزبير عن عائشة به قالت: (قال رسول اللَّه ﷺ يا عائشة: لولا أن قومك حديثو عهد بشرك؛ لهدمت الكعبة؛ فألزقتها بالأرض، وجعلت لها بابين: بابًا شرقيًا، وبابًا غربيًا، وزدت فيها ستة أذرع من الحجر؛ فإن قريشًا اقتصرتها حين بنت الكعبة) لفظ مسلم، ومثله عند الجميع.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو نعيم فى (المستخرج) كما فى الإرواء [٤/ ٣٠٦]، وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه.

٤٦٢٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤١٧، ٤٢٤، ١٢٧٦، ٣٦٦٠]، ومسلم [٥٢٨]، والنسائى [٧٠٤]، وأحمد [٦/ ٥١]، وابن خزيمة [٧٩٠]، وابن حبان [٣١٨١]، وابن أبى شيبة [٧٥٤٨، ١١٨١٥]، والبيهقى فى «سننه» [٧٠١٢]، وابن راهويه [٧٦٨]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٣٩-٢٤٠]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ١٦٧-١٦٨]، و[٥/ ٤٦]، وأبو عوانة [رقم ٩٢٦، ٩٢٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٨٣]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٢٠١، ٢٠٢]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

عائشة، أن أم حبيبة، و أم سلمة، ذكرتا كنيسةً بالحبشة رأينها، فيها تصاوير، فذكرتا ذلك لرسول اللَّه ﷺ، فقال: «**إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

٤٦٣٠- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن سالمٍ أبى النضر، عن أبى سلمة، عن عائشة، قالت: إذا كنت مستيقظةً حدثنى، وإذا كنت نائمةً اضطجع، يعنى: إذا أوتر النبى ﷺ.

٤٦٣١- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا أبو الأحوص، عن ميمونٍ أبى حمزة، عن

٤٦٣٠- **صحيح**: أخرجه البخارى [١١٠٨، ١١١٥]، ومسلم [٧٤٣]، وابن خزيمة [١١٢٢]، وعبد الرزاق [٤٧١٨]، وابن أبى شيبة [٦٣٩٨]، والحميدى [١٧٥]، ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [٢٨٥٧، ٤٦٦٨]، وفى «المعرفة» [عقب رقم ١٤٩١]، وأبو عوانة [رقم ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٥]، والبغوى فى «الأنوار» [رقم ٥٨٣]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/ ٤٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن سالم أبى النضر عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت: (كان النبى ﷺ إذا صلى ركعتى الفجر؛ فإن كنت مستيقظة حدثنى؛ وإلا اضطجع) لفظ مسلم، ونحوه عند الأكثرين.

ولفظ عبد الرزاق: (كان النبى ﷺ يصلى من الليل؛ فإذا أراد أن يوتر؛ فإن كنت مستيقظة حدثنى، وإلا اضطجع) وهو رواية لأبى عوانة، وفى رواية له أخرى: (كان النبى ﷺ يصلى الركعتين؛ فإن كنت مستيقظة حدثنى؛ وإلا وضع جنبه) وزاد ابن خزيمة والحميدى ومن طريقه البيهقى والفسوى ورواية لأبى عوانة فى آخره: (حتى يقوم إلى الصلاة) وعند البخارى: (حتى يؤذن بالصلاة).

قلتُ: لابن عيينة فى هذا الحديث ثلاثة شيوخ: فهو يرويه عن سالم أبى النضر ومحمد بن عمرو ابن علقمة وزياد بن سعد، فسالم ومحمد يرويانه عن أبى سلمة عن عائشة به...

وزياد بن سعد يرويه عن ابن أبى عتاب عن أبى سلمة عن عائشة به نحوه...؛ وقد توبع ابن عيينة على الوجه الأول: تابعه مالك بن أنس: وقد استوفينا تخريج هذه الطرق فى «غرس الأشجار». وللَّه الحمد.

٤٦٣١- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٥٤].

إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدِ انْتَصَرَ**».

٤٦٣٢- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا يحيى، عن هشام بن عروة، أخبرنى أبى، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يفضى إلى رأسه وهو مجاورٌ فى المسجد، فَأُرَجِّلُه وأنا حائضٌ.

٤٦٣٣- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبى لبيدٍ، عن أبى

٤٦٣٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٩٢٤، ٥٥٨١]، ومسلم [٢٩٧]، ومالك [١٣٣]، وأبو داود [٢٤٦٩]، والنسائى [٢٧٧، ٣٨٩]، وابن ماجه [٦٣٣، ١٧٧٨]، وأحمد [٦/ ٥٠، ٢٠٤]، والدارمى [١٠٥٩]، وابن حبان [١٣٥٩]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٤٤]، و[٧/ رقم ٧٧٥٠]، وابن أبى شيبة [٢١١٢]، وابن راهويه [٦٥٦، ٨٩٢]، والحميدى [١٨٤]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٣٢]، وابن الجارود [١٠٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٠٧، ٤٠٨، ٢٧٥٨]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٦، ٦٩٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٦/ ٦٩]، وفى «الأنوار» [رقم ١٠٧٢]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٧٦١]، والشافعى فى «سننه» [رقم ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ٣٤٢/ رواية الطحاوى]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

وهو عند مالك مختصراً بلفظ: (كنت أرجل رأس رسول اللَّه ﷺ وأنا حائض) ومثله عند النسائى والدارمى وابن حبان والبيهقى فى «سننه» والترمذى وابن المنذر والبغوى، وهو رواية للبخارى وأبى عوانة والطبرانى والشافعى والبيهقى فى «المعرفة»؛ ولفظ أبى داود: (كان رسول اللَّه ﷺ يكون معتكفًا فى المسجد، فيناولنى رأسه من خلل الحجرة؛ فأغسل رأسه-وفى رواية: فأرجله - وأنا حائض).

قلتُ: قد رواه جماعة عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . .؛ وله طرق أخرى عن عائشة أيضًا. واللَّه المستعان.

٤٦٣٣- **صحيح**: أخرجه مسلم [١١٥٦]، والنسائى [٢١٧٩]، وابن ماجه [١٧١٠]، وأحمد [٦/ ٣٩]، وعبد الرزاق [٧٨٥٩]، وابن أبى شيبة [٩٧٦٦]، وأبو عوانة [رقم ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢٤١١، ٢٤١٢]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ٨]، وابن حبان [٣٦٣٧]، =

سلمة، قال: سألت عائشة، عن صيام رسول اللّه ﷺ، فقالت: كان يصوم حتى نقول: قد صام، ويفطر حتى نقول: قد أفطر، ولم أره صام من شهرٍ قط أكثر من صيامه من شعبان، كان يصوم شعبان كله، كان يصوم شعبان إلا قليلاً.

٤٦٣٤- أخبرنا أبو يعلى أحمد بن عليّ بن المثنى الموصلى، حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا أبو الأحوص، عن أشعث بن أبى الشعثاء، عن أبيه، عن مسروق، قال: قالت عائشة: سألت رسول اللّه ﷺ عن الالتفات فى الصلاة، فقال: «**اخْتِلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلاةِ الْعَبْدِ**».

= والحميدى [١٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٨٢١١]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣٨١٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٧٣٠]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٣٠٦ / رواية الطحاوى]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عبد اللّه بن أبى لبيد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به نحوه . . . وهو عند ابن أبى شيبة باختصار يسير.

قلتُ: قد توبع عليه ابن أبى لبيد: تابعه يحيى بن أبى كثير ومحمد بن عمرو بن علقمة على نحوه عن أبى سلمة به . . . وكذا رواه سالم أبو النضر عن أبى سلمة أيضًا، وتمام تخريجه فى «غرس الأشجار».

٤٦٣٤- **صحيح**: أخرجه البخارى [٧١٨، ٣١١٧]، وأبو داود [٩١٠]، والترمذى [٥٩٠]، والنسائى [١١٩٦]، وأحمد [٦/ ٧٠، ١٠٦]، وابن خزيمة [٤٨٤، ٩٣١]، وابن حبان [٢٢٨٧]، وابن راهويه [١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣]، والبيهقى فى «سننه» [٣٣٤٤]، وفى «الشعب» [٣/ رقم ٣١٢٥]،

والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ٢٧]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٣، ٣٠]، وغيرهم من طرق عن أشعث بن أبى الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة به . . .

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب).

قلتُ: قد اختلف فى سنده على أشعث، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» لكن الوجه الماضى هو المحفوظ عنه، وهو الذى صححه الدارقطنى فى «علله» [١٣/ ٤٤٤].

٤٦٣٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، أخبرني أبي، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «**الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ**».

٤٦٣٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا يحيى، عن هشام بن عروة، أخبرني أبي، عن عائشة، أن هند بنت عتبة، قالت: يا رسول اللَّه، إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، وأنا آخذ منه، ولا يعلم، فقال: «**خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ**».

٤٦٣٥- **صحيح**: أخرجه البخاري [٣٠٩٠، ٥٣٩٣]، ومسلم [٢٢١٠]، والترمذي [٢٠٧٤]، وابن ماجه [٣٤٧١]، والنسائي في (الكبرى) كما في «تحفة الأشراف» [١٢/ ١٦٨٨٧]، وأحمد [٦/ ٥٠، ٩٠]، وابن أبي شيبة [٢٣٦٦٨]، وابن راهويه [٨٨٣]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٩٨]، وابن الجعد [٢٦٨٠]، والقضاعي في «الشهاب» [١/ رقم ٦٠، ٦١]، والبغوي في «شرح السنة» [٦/ ١٢٥]، وفي «تفسيره» [٥/ ٢٤٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٦٧٦٣، ٦٨٦٩]، وفي «أخبار أصبهان» [١/ ٤٧]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ١٢١٨]، ومثله ابن المقرئ [رقم ٦٧١]، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» [رقم ١١١]، والخطيب في «تاريخه» [٦/ ٨١]، وابن عدي في «الكامل» [٥/ ٢٠٦]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٢٢/ ٢٩٣، ٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

قلتُ: هكذا رواه أصحاب هشام بن عروة عنه، وتابعهم مالك بن أنس عليه، لكن اختلف على مالك في وصله وإرساله، وكلاهما محفوظ عنه.

قال الدارقطني في «العلل» [١٣/ ٢٨١]: «وذكر عائشة فيه صحيح؛ ولعل هشام بن عروة كان يصله مرة، ويرسله أخرى، فرواه عنه جماعة من الثقات متصلاً».

قلتُ: وهو كما قال؛ فالوجه المرسل يقوى الموصول ولا يعله، ولهشام بن عروة فيه إسناد آخر: يرويه عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر به مرفوعًا نحوه... عند البخاري [٥٣٩٢]، ومسلم [٢٢١١]، ومالك [١٦٩٢]، والترمذي [عقب رقم ٢٠٧٤]، وابن ماجه [٣٤٧٤]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦١١]، وجماعة كثيرة.

وقال الترمذي: «كلا الحديثين صحيح» يعني حديث أسماء وعائشة.

٤٦٣٦- **صحيح**: أخرجه البخاري [٢٠٩٧، ٥٠٤٩، ٥٠٥٥، ٦٧٥٨]، ومسلم [١٧١٤]، وأبو داود [٣٥٣٢]، والنسائي [٥٤٢٠]، وابن ماجه [٢٢٩٣]، وأحمد [٦/ ٣٩، ٥٠، ٢٠٦]، =

٤٦٣٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن سمي، عن أبى بكر بن عبد الرحمن، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ، كان يدركه الصبح وهو جنبٌ، ثم يصبح صائمًا.

٤٦٣٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، أخبرنى أبي، عن عائشة، قالت: كان يوم عاشوراء يومًا تصومه قريشٌ فى الجاهلية، فكان رسول الله يصومه، فلما قدم المدينة صامه، وأمر بصيامه، فلما نزل صوم رمضان كان رمضان هو الفريضة، وترك عاشوراء، فكان من شاء صامه، ومن شاء لم يصمه.

= والدارمى [٢٢٥٩]، وابن حبان [٤٢٥٥، ٤٢٥٨]، والشافعى [١٢٧١، ١٣٧٦]، والدارقطنى فى «سننه» [٤/ ٢٣٤]، وعبد الرزاق [١٦٦١٣]، وابن أبى شيبة [٢٢٠٨٢]، وابن راهويه [٧٣٢]، والحميدى [٢٤٢]، وابن الجعد [٢٦٧٨]، وابن الجارود [١٠٢٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٤٦٨، ١٥٥١١، ٢٠٢٧٦، ١٤٢، ٢١٠٨٦، ٢١٠٨٧]، وفى «المعرفة» [رقم ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٩٣، ٦٠٥٣، ٦٢١٤]، وأبو عوانة [رقم ٥١٣٦]، والبغوى فى «شرح السنة» [٤/ ٣٥]، و[٥/ ١٢٥]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ٣٢، ٣٣]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وقد توبع عليه هشام بن عروة: تابعه الزهرى على نحوه عن عروة عن عائشة به . . . وقد خرجنا هذا الطريق فى «غرس الأشجار».

٤٦٣٧- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٥١].

٤٦٣٨- **صحيح**: أخرجه مالك [٦٦٢]، والبخارى [١٨٩٨، ٣٦١٩، ٤٢٣٤]، ومسلم [١١٢٥]، وأبو داود [٢٤٤٢]، والترمذى [٧٥٣]، وأحمد [٦/ ٢٩، ٥٠، ١٦٢]، والدارمى [١٧٦٣]، وابن خزيمة [٢٠٨٠]، وابن حبان [٣٦٢١]، والشافعى [٧٧٩]، وعبد الرزاق [٧٨٤٤]، وابن أبى شيبة [٩٣٥٧]، وابن راهويه [٦٤٧]، والحميدى [٢٠٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٢٨٣٨، ١١٠١٥]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٩٢]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٧١٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٢٢]، وفى «الأنوار» [رقم ٦٧٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٦/ ٣]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه. . . . وهو عند عبد الرازق والحميدى باختصار يسير.

قال الترمذى: «حديث عائشة. . . حديث صحيح». =

٤٦٣٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا كثير بن هشام، حدّثنا جعفر بن برقان، حدّثنا الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين، فعرض لنا طعامٌ اشتهيناه، فأكلنا منه، فجاء رسول اللَّه ﷺ، فبدرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها، فقالت: يا نبي اللَّه، إنا كنا صائمتين اليوم، فعرض لنا طعامٌ اشتهيناه، فأكلنا منه، فقال: «**اقْضِيَا يَوْمًا آخَرَ**».

= **قلتُ**: وهو كما قال، وله طرق أخرى قد استوفيناها فى كتابنا «غرس الأشجار».

● **تنبيه**: وقع فى رواية لمسلم تلك الجملة مرفوعة: (من شاء صامه؛ ومن شاء تركه)، وهذا وهم ممن دون هشام بن عروة، والصواب أن تلك الجملة موقوفة من قول عائشة فى حديث هشام عن أبيه، وهى صحيحة محفوظة مرفوعة أيضًا، ولكن من رواية غير هشام بن عروة عن أبيه، كما شرحناه فى (غرس الأشجار)، واللَّه المستعان.

٤٩٣٩- **ضعيف**: أخرجه الترمذى [٧٣٥]، وأحمد [٦/ ٢٦٣]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٢٩١]، وابن راهويه [٦٥٨]، والبيهقى فى «سننه» [٨١٤٨]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ١٠٢]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٢٩٩]، وغيرهم من طريق جعفر بن برقان عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه.

قال الترمذى فى «علله» [رقم ١٢٩]: «سألتُ محمداً -يعنى البخارى- عن هذا الحديث فقال: لا يصح حديث الزهرى عن عروة عن عائشة فى هذا، وجعفر بن برقان ثقة وربما يخطئ فى الشىء».

قلتُ: قد تكلَّم غير واحد من النقاد فى رواية جعفر عن الزهرى وحده، نعم: هو لم ينفرد بهذا الحديث ابن شهاب، بل تابعه جماعة من الشيوخ عليه؛ كصالح بن أبى الأخضر وسفيان بن حسين وسليمان بن حبيش وصالح بن كيسان وابن أبى ذئب وغيرهم؛ وخالفهم الكبار من أصحاب الزهرى؛ كمالك وابن عيينة ومعمر ويحيى بن سعيد الأنصارى وعبيد اللَّه بن عمر العمرى وزياد بن سعد وغير واحد من الحفاظ، كلهم رووه عن الزهرى به مرسلاً، ليس فيه عروة.

وهذا هو المحفوظ كما جزم به الإمام أحمد وابن المدينى والعقيلى والترمذى ومسلم وأبو حاتم والدارقطنى والبيهقى وابن عبد الهادى وغيرهم، ولم يسمعه الزهرى من عروة أصلاً، إنما سمعه من إنسان مجهول عن مثله، عن عائشة؛ كما صرَّح بذلك هو نفسه. =

٤٦٤٠- حدّثنا العباس بن الوليد النرسى، حدّثنا مسلم بن خالد الزنجي، حدّثنا محمد بن السائب بن بركة، عن أمه، أنها طافت مع عائشة ثلاثة أسْبُع كلما طافت سبعًا تعوذتْ بين الباب والحِجر حتى أكملت لكل سبعٍ ركعتين ومعها نسوة فذكرن حسان بن ثابت فوقعن فيه وسببنه، فقالت: لا تسبوه، قد أصابه ما قال اللّه: ﴿لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [النور: ١١]، وقد عمى، واللّه إنى أرجو أن يدخله اللّه الجنة بكلمات قالهن لمحمد ﷺ حين يقول لأبى سفيان بن الحارث:

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه. . . ، وكلها معلولة لا يثبت منها شيء قط. وبعضها ظاهر إسناده السلامة، ولا يغتر بذلك إلا من تخدعه هالاتُ الأسانيد المعلَّلة، وقد بسطنا طرق الحديث والكلام عليها فى كتابنا «غرس الأشجار».

٤٦٤٠- **ضعيف بهذا السياق**: هذا إسناده ضعيف؛ مسلم بن خالد الزنجى منكر الحديث، كما قاله البخارى وأبو حاتم الرازى؛ وهذا هو التحقيق بشأنه، وإن وثقه بعضهم.

وشيخه محمد بن السائب بن بركة ثقة مشهور، لكنَّ أمه (أم محمد) مجهولة الحال، انفرد ابنها بالرواية عنها وحده، ولم يوثقها أحد أعلمه، اللّهم إلا أن الحاكم قد صحَّح لها حديثًا فى المستدرك [٤/ ١٣١] فكان ماذا؟!

وقد رأيتُ مسلم بن خالد الزنجى قد توبع على هذا الخبر عن محمد بن السائب، فانحصرتْ العلَّة فى أم محمد، تابعه:

١- ابن عيينة على نحوه باختصار عند لُوَيْن فى جزئه [رقم ٢٦]، وعنه محمد بن عبد الواحد الدقاق فى «مشيخته» [رقم ٢٨]، وأبى موسى المدينى فى نزهة الحفاظ [ص٢٤]، والأزرقى فى «أخبار مكة» [رقم ٥٣٣]، ومثله الفاكهى فى «أخبار مكة» أيضًا [رقم ٦٠٣]، وأبى الفرج الأصفهانى فى «الأغانى» [٤/ ١٦٨] وغيرهم، وهو عند عبد الرزاق [٩٠١٧]، والفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ٣٧٣] بطرف من أوله فقط.

واختلف فيه على ابن عيينة؛ فرواه عنه جماعة من الثقات الأثبات على الوجه الماضى، وهو المحفوظ، وخالفهم جميعًا عبد العزيز بن عمران الزهرى؛ فرواه عنه فقال: عن سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة به نحوه باختصار مع زيادة فى آخره، فأسقط منه (محمد بن السائب وأمه)، وأبدله بيوسف بن ماهك وأُمه. =

هجوت محمـــدا فأجبت عنه عند اللَّه فى ذاك الجـــــزاء
فإن أبى ووالـــــده وعرضى لعرض محمـــــــــد منكم
وقاء أتهجوه ولست له بكفءٍ فشـــــــركما لخيركما الفداء

٤٦٤١- حَدَّثَنَا عبيد اللَّه بن عمر القواريري، حدّثنا معاذ بن هشام، حدثنى أبي، عن يحيى بن أبى كثيرٍ، عن عمران بن حطان، أن عائشة أم المؤمنين، حدّثته، أن رسول

= هكذا أخرجه أبو الفرج الأصفهانى فى «الأغانى» [٤/ ١٦٨]، وهذه مخالفة مطرحة، والزهرى هذا متروك عندهم، وهو من رجال الترمذى وحده. ثم إن أم يوسف بن ماهك مجهولة الحال هى الأخرى، فكأنَّ اليوم يوم الأمهات المجهولات!

٢- وابن جريج على نحوه باختصار دون الأبيات فى آخره، ومع زيادة أخرى؛ أخرجه الأصفهانى فى «الأغانى» [٤/ ١٦٨]، والزبير بن بكار، كما فى «الاستيعاب» [١/ ١٠٢] من طريقين عن ابن جريج به...

وصرح ابن جريج بالسماع عند صاحب «الأغانى».

■ **وبالجملة**، فآفة هذا الخبر: هو جهالة أم محمد بن السائب، لكن تابعها غير واحد عن عائشة به نحوه دون قصة الطواف فى أوله،

٤٦٤١- صحيح: أخرجه ابن راهويه [١٦٩٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٤٨٦] من طريق معاذ بن هشام عن أبيه هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير عن عمران بن حطان عن عائشة به... نحوه، وعن دِفْرة [وتحرفت عند ابن راهويه والمؤلف كما يأتى] عن عائشة به.

قلتُ: هذان إسنادان: الأول منهما على شرط البخارى، والثانى: حسن صالح.

أما الإسناد الأول: فيرويه عمران بن حطان عن عائشة بشطره الأول فقط... حتى قولها: (إلا نقضه)، وهذا الطريق: أخرجه البخارى [٥٦٠٨]، ومن طريقه البغوى فى «شرح السنة» [٦/ ١١١]، وأبو داود [٤١٥١]، وأحمد [٦/ ٥٢، ٢٣٧، ٢٥٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٧٩١]، والبيهقى فى «سننه» [١٤٣٤٨]، وفى «الشعب» [٥/ رقم ٦٣١٥]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٦٦٠]، وابن سعد فى «الطبقات» [١/ ٣٨٦، ٤٦٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤٣/ ٤٨٦] و[٥٤/ ١٧٤]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٤٥٧]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن أبى كثير عن عمران بن حطان عن عائشة به نحوه. =

اللّه ﷺ، لم يكن يترك فى بيته شيئًا فيه تصليبٌ إلا نقضه، قال: فحدثنى [دقرة]، قال: بينما أنا أطوف بالبيت مع أم المؤمنين، إذ فطن لها، فقالت: أعطنى ثوبًا، فأعطيتها ثوبًا، فقالت: فيه تصليبٌ؟ قلت: نعم، فأبت أن تلبسه.

= قال البغوى: «هذا حديث صحيح»، وقال الطبرانى: «لا يروى هذا الحديث عن عائشة إلا عمران».

قلتُ: بل تابعته دقْرة بنت غالب كما يأتى، وعمران هذا خارجى مشهور، وثقه جماعة، لكن تركه الدارقطنى، وذكره العقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٢٩٧]، وقال: «لا يتابع على حديثه، وكان يرى رأى الخوارج، ولا يتبيَّن سماعه من عائشة».

قلتُ: أما سماعه من عائشة فصحيح ثابت، وما أرى الرجل إلا ساقط العدالة، وهو صاحب الأبيات السائرة فى مدح ابن ملجم على قتله علىّ بن أبى طالب -رضى اللّه عنه- فإن ثبتت عنه؛ فهو زنديق حلال الدم، وقد حُكِىَ عنه أنه رجع عن مذهبه، ولا يصح ذلك عندى، والكلام فى عمران طويل الذيل، قد بسطناه فى «المحارب الكفيل بتقويم أسنَّة التنكيل»، ولم يخرج له أبو عبد اللّه الجعفى إلا فى المتابعات كما قال الحافظ فى ترجمته من «هدى السارى» [ص٤٣٣].

ولم ينفرد هذا الخارجى بالحديث عن أم المؤمنين، بل تابعه على نحوه: دقرة بنت غالب أم عبد الرحمن بن أذينة عند أحمد [٦/ ١٤٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٩٧٩٢]، والمزى فى «تهذيبه» [٣٥/ ١٦٩]، وغيرهم من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن دقرة عن عائشة به.

قلتُ: وقد توبع عليه ابن سيرين: تابعه أبو العالية عند ابن عساكر فى «تاريخه» [٦٠/ ٢٨٢] بإسناد صحيح إلى قتادة عنه به...

وكذا تابعه بديل بن ميسرة عند ابن راهويه [١٤٠٤] لولا أن الطريق إليه مخدوش.

والعمدة على الطريق الأول: وسنده حسن؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» سوى دقرة بنت غالب؛ وهى امرأة صدوق، روى عنها جماعة، ووثقها العجلى وابن حبان؛ وقيل لها صحبة، ولا يصح ذا، وقد اختلف فى ضبط اسمها على ألوان، والصواب أنها: (دقرة) بكسر الدال وسكون القاف، كما ضبطها ابن ماكولا فى «الإكمال» [٣/ ٣٢٨]، وتبعه المزى فى «تهذيبه»، والذهبى فى «المشتبه»، وابن ناصر الدين فى «توضيح المشتبه»، والحافظ فى «تبصير المنتبه»، ونحوه فى «الإصابة» [٧/ ٦٣٦]، و«التقريب» [٢/ ٦٣٩]. =

٤٦٤٢- حَدَّثَنَا هارون بن معروف، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرنيه أسامة بن زيد، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قال: وحدثني أسامة بن زيد، أن حفص بن عبيد اللَّه بن أنس حدثه، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: **«ألا أُخْبِرُكُمْ بِصَلاةِ الْمُنَافِقِ؟ يَدَعُ الْعَصْرَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ- أَوْ عَلَى قَرْنَيْ شَيْطَانٍ- قَامَ فَنَقَرَهُنَّ كَنَقَرَاتِ الدِّيكِ، لا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِنَّ إِلا قَلِيلاً»**.

٤٦٤٣- حَدَّثَنَا الحسن بن عمر بن شقيق، حدّثنا حمادٌ، عن أبي لبابة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يقرأ كل ليلة «تنزيلٍ» السجدة، «والزمر».

= لكن تحرف اسمها في الأخير إلى (دفرة)، بالفاء، هكذا وقع في الطبعة العلمية من «تقريب التهذيب» ولا التفات لهذا، ووقع اسمها في بعض الكتب (ذفرة) بالذال والفاء، وهذا تصحيف أيضًا، وتصحيف ثالث: فوقع اسمها عند المؤلف في الطبعتين هكذا: (مرة) بالميم والراء، وأطرف المعلِّق على الطبعة العلمية [٤/ ١٦٩]، وقال بالهامش: «في مطبوعة إرشاد الحق: «برة» تصحيف» كذا، وما درى المسكين أن الحال في طبعته كذلك!

وإما الإسناد الثاني: فيرويه عمران بن حطان أيضًا عن دقرة عن عائشة بالشطر الثاني: وهو إسناد حسن في المتابعات: فلم ينفرد به عمران عن دقرة، بل توبع عليه كما مضى، وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث وشواهده في «غرس الأشجار».

٤٦٤٢- صحيح: أخرجه ابن حبان [٢٦٠] من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن من طريقيه، ورجالهما رجال «الصحيح»، وأسامة بن زيد هو الليثي المدني الصدوق المعروف، والحديث عند المؤلف أيضًا في «المعجم» [رقم ٣٠٨]، ولطريقه الثاني عن أنس: إسناد آخر مضى عند المؤلف [برقم ٣٦٩٦].

وللحديث شواهد قد بسطنا الكلام عليها في كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٦٤٣- قوي: هذا إسناد قوي كما يأتي بيانه، لكن قد خولف الحسن بن عمر بن شقيق في بعض لفظه عن حماد بن زيد، خالفه سليمان بن حرب ومسدد وصالح بن عبد اللَّه وعفان بن مسلم وابن مهدي وأحمد بن عبدة ومحمد بن النضر بن مساور ويحيى بن آدم وأبو الربيع العتكي، ويحيى النيسابوري، وحامد بن عمر، ومحمد بن عبيد بن حساب ويزيد بن هارون وغيرهم، كلهم رووه عن حماد بن زيد عن أبي لبابة عن عائشة: أنها قالت: (كان النبي ﷺ لا ينام على فراشه حتى يقرأ بني إسرائيل والزمر). =

= أخرجه الترمذى [٢٩٢٠] -واللفظ له- و[رقم ٣٤٠٥]، وأحمد [٦/ ٦٨، ١٢٢، ١٨٩]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٥٤٨، ١١٤٤٤]، وابن خزيمة [١١٦٣]، والحاكم [٢/ ٤٧٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٢/ رقم ٢٤٧٠]، وابن راهويه [١٣٧٢]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص١١٦]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٦٧٧]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ١٩٦/ مختصره]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٧/ ٤١٣] وغيرهم.

وهذا هو المحفوظ عن حماد بن زيد فى لفظه، يعنى قراءته (ص) قبل النوم بـ(سورة بنى إسرائيل. . . .) بدل: (سورة السجدة)، كأن الحسن بن عمر بن شقيق قد وهم فيه؛ لأن قراءة سورة (السجدة) قبل النوم؛ قد ورد فى حديث جابر بن عبد اللَّه عند الترمذى وأحمد والدارمى وجماعة، وهو مخرج فى «الصحيحة» [٢/ ١٢٩] للإمام.

فالظاهر أن الحسن بن عمر ابن شقيق قد شرد ذهنه إلى حديث جابر هذا وهو يسمع حديث عائشة هنا من حماد بن زيد، والصواب قول الجماعة عن حماد؛ وقد قال الترمذى عقب روايته: «هذا حديث حسن غريب، وأبو لبابة شيخ بصرى قد روى عنه حماد بن زيد غير حديث، ويقال: اسمه مروان. . .»، وقال أيضًا: «أخبرنى محمد بن إسماعيل -وهو البخارى- قال: أبو لبابة هذا اسمه مروان مولى عبد الرحمن بن زياد، وسمع من عائشة، سمع منه حماد بن زيد».

قلتُ: وكلام البخارى هذا فى «تاريخه الكبير» [٧/ ٣٧٢]، وقد روى عن أبى لبابة أيضًا: عنبسة الوزان، وهشام بن حسان، كما ذكره المزى فى ترجمته من «تهذيب الكمال» [٢٧/ ٤١٢]، ووثقه ابن معين، كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» [٨/ ٢٧٢]، وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٥/ ٤٢٥]، وكذا ذكره ابن شاهين فى «الثقات» [١/ ٢٣٣]، ونقل توثيقه عن ابن معين، وقال الحافظ فى «التقريب»: «ثقة».

وتوثيق ابن معين وغيره يردُّ على قول ابن خزيمة عن أبى لبابة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»، هكذا قاله قبل إخراجه لحديثه هذا فى «صحيحه» [٢/ ١٩١]، وليس عدم معرفته بحجة على من عرف، والرجل وثقه الذهبى فى «الكاشف» [٢/ ٢٥٤] أيضًا، لكنه أغرب جدًا، وعاد وأورده فى «الميزان» [٤/ ٥٦٥]، وقال: «أبو لبابة الوراق مروان، عن عائشة؛ لا يُدرى مَنْ هو؟! والخبر منكر»، فإن كان رجع عن توثيقه، فلم يفعل شيئًا بعد أن وثَّقه ابن معين وغيره، =

٤٦٤٤- حَدَّثَنَا الحسن بن عمر بن شقيق، حدّثنا جعفر بن سليمان، عن هارون الأعور، عن بديل، عن عبد اللَّه بن شقيق، عنْ عائشة، قالت: كان النبى ﷺ يقرأ هذا الحرف: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩].

٤٦٤٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، حدّثنا يحيى بن سعيد، أن عروة بن الزبير حدثه، عن عائشة، أنها قالت: إن أول ما فرضت الصلاة فى السفرِ والحضر ركعتين، فزِيد فى الحضر، وأقرت فى السفر كما هى.

٤٦٤٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قدم رسول اللَّه ﷺ من سفرٍ، فعلقت على بابى درنوكًا فيه الخيل ذوات الأجنحة، فأمرنى فنزعته.

٤٦٤٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا شعبة، حدّثنا عبد

= وأرى أن تأليف «الميزان» متقدم على تأليف «الكاشف»، فإن ثبت ذلك، فالاعتماد على قول الذهبى يكون على الثانى دون الأول. والحديث سكت عنه الحاكم والذهبى، لكن مضى قول الترمذى: «هذا حديث حسن غريب»، وهو عندى حديث قوى.

٤٦٤٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥١٥].

٤٦٤٥- صحيح: أخرجه ابن حبان [٢٧٣٧]، وابن راهويه [٥٧٦]، وأبو عوانة [رقم ١٠٤١]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٤٧٦]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عروة ابن الزبير عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وله طرق أخرى عن عروة عن عائشة به... مضى بعضها [برقم ٢٦٣٨].

٤٦٤٦- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٣].

٤٦٤٧- صحيح: أخرجه أبو داود [٢٩٠٢]، وأحمد [٦/ ١٧٤]، والطيالسى [١٤٦٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٦٣٩١، ٦٣٩٢]، وابن راهويه [٨٥٣]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [٤/ ١٥١]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٢٠]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٣٧]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٣٨]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن عبد الرحمن بن عبد اللَّه =

الرحمن بن الأصبهاني، قال: سمعت مجاهد بن وردان، عن عروة، عن عائشة، أن مولًى لرسول اللّه ﷺ، توفي، فجيء بماله إلى رسول اللّه ﷺ، فقال: «**هَا هُنَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ قَرَابَتِهِ؟**» قالوا: نعم، فأعطاهم ماله.

٤٦٤٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا مسلم بن خالد، حدثنى ابن خثيم، عن يوسف بان ماهك، عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر، عنْ عائشة، أنها قالتْ: أمر رسول اللّه ﷺ بالعقيقة، عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاةٌ.

= ابن الأصبهانى عن مجاهد بن وردان عن عروة عن عائشة به نحوه... وعند أبى داود: (ههنا أحد من أهل أرضه؟!)، وهو رواية للنسائى، وعند أحمد والطيالسى ومن طريقه البيهقى فى «سننه» [١٢١٨١]، والآخرون قوله: (هاهنا أحد من أهل قريته؟!) كل ذلك بدل قوله عند المؤلف: (ما هنا أحد من أهل قرابته؟!).

قال البغوى: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وسنده صحيح مستقيم؛ رجاله كلهم رجال «الصحيح» سوى مجاهد بن وردان، ولم يعرفه ابن معين، لكن روى عنه جماعة من الثقات الكبار؛ ووثقه ابن حبان؛ وقبله أبو حاتم الرازى على تشدُّده، وقد توبع عليه شعبة: تابعه الثورى ومسعر على نحوه... كما ذكرناه فى «غرس الأشجار».

وخالفهم الحسن بن عمارة؛ فرواه عن ابن الأصبهانى فقال: عن عكرمة عن ابن عباس قال: (وقع للنبى ﷺ مولى يقال له: وردان؛ من عذق فمات؛ فقال رسول اللّه -صلى اللّه عليه وسلم-: انظروا رجلاً من قومه؛ فوجدوا رجلاً، فقال: أعطوه ماله).

هكذا أخرجه أبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٥٩٢٤]، وفى «أخبار أصبهان» [١/ ٣٥٠] بإسناد صحيح إليه، والمحفوظ هو الأول بلا ريب، والحسن بن عمارة قد سقط حديثه يوم أن تكلَّم فيه شعبة، وقد تركه الجماعة، حتى حكى السهيلى الإجماع على ضعفه، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه وحدهما... وقد توسَّعنا فى تخريج الحديث بـ«غرس الأشجار».

٤٦٤٨- صحيح: أخرجه الترمذى [١٥١٣]، وابن ماجه [٣١٦٣]، وأحمد [٦/ ٣١] و[٦/ ١٥٨، ٢٥١]، وابن أبى شيبة [٢٤٢٤٦]، وابن راهويه [١٠٣٢، ١٢٩٠]، وابن أبى الدنيا فى العيال [رقم ٧٩]، وابن حبان [٥٣١٠]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٠٦٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٣/ ٦٨]، والدارقطنى فى «علله» [١٦/ ٢١، ٢٢، ٢٣]، وغيرهم من طرق عن =

٤٦٤٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا معمرٌ، قال: سمعت ليثًا، يحدث عن شهر بن حوشب، أن رجلاً، قال لعائشة: إن أحدنا يحدث نفسه بشيء، لو تكلم به ذهبت آخرته، ولو ظهر عليه لقتل، قال: فكبرتْ ثلاثًا، ثم قالت: سئل عنها رسول اللَّه ﷺ، فكبر ثلاثًا، ثم قال: «**إِنَّمَا يُخْتَبَرُ بِهَذَا الْمُؤْمِنُ**».

= عبد اللَّه بن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه. . . وليس قوله: (مكافئتان) عند ابن حبان ولا ابن ماجه والدارقطني ولا أبي جعفر الطحاوي وابن أبي الدنيا وابن أبي شيبة، وهي رواية لأحمد وابن راهويه.

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح»، وأقره الحافظ في «بلوغ المرام» [ص٥٣٧]، وفي «الفتح» [٩/ ٥٩٢]، وقال الإمام في «الإرواء» [٤/ ٣٩٠]: «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وقبله صحَّحه ابن الملقن في البدر المنير [٩/ ٣٣٣].

وهو كما قالوا، لولا أنه معلول، فقد خولف ابن خثيم في رفعه؛ خالفه ابن جريج -وهو أثبت منه وأتقن بلا خلاف- فرواه عن يوسف بن ماهك عن حفصة عن عائشة به نحوه في قصة موقوفًا عليها، ولم يرفعه، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٧٩٥٦]، ومن طريقه أبو محمد الفارسي في «المحلى» [٧/ ٥٢٥].

وهذا هو الأشبه موقوفًا، وقد صرَّح ابن جريج بالسماع؛ فانتفت شبهة تدليسه، وابن خثيم في الطريق الأول: ليس في قوة ابن جريج أصلاً، بل تُكُلِّم فيه أيضًا، حتى قال ابن المديني: (منكر الحديث).

والحديث رواه عطاء بن أبي رباح عن ابن ماهك، لكن اختلف عليه في سنده، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه مرفوعًا، وكذا له شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، وهو حديث صحيح ثابت؛ وقد بسطنا تخريج طرقه وشواهده في (غرس الأشجار).

٤٦٤٩- ضعيف: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ١٢٨٥] من طريق جرير بن عبد الحميد عن الليث ابن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن عائشة به نحوه. . . . إلا أن لفظه في آخره هكذا: (قالتْ: سئل رسول اللَّه ﷺ عن ذلك، فقال: إذا كان ذلك من أحدكم فلْيكبِّر ثلاثًا، فإنه لن يحسَّ ذلك إلا مؤمن).

قلتُ: وبهذا اللفظ: أخرجه محمد بن عثمان الأذرعي في كتاب «الوسوسة» كما في «كنز العمال» [١/ ٥٩٩]. =

٤٦٥٠- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن عبد الرحمن بن أبى الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن صلاة رسول اللَّه ﷺ، من الليل ثمان ركعات، سوى الوتر.

٤٦٥١- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن عبد الرحمن بن أبى الزناد، عن هشام بن عروة،

= وسنده واه، الليث بن أبى سليم ليس فى الحديث بالليث، وهو منكر الحديث على التحقيق، وشيخه شهر فيه مقال معروف، والكلام فيه طويل الذيل، والتحقيق: أنه صدوق كثير المناكير، وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٨٣].

وقد اختلف عليه فى سنده، فرواه عنه الليث كما مضى، وخالفه ثابت البنانى، فرواه عنه فقال: عن خاله عن عائشة قالت: (شكوا إلى رسول اللَّه ﷺ ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: يا رسول اللَّه: إنا لنجد شيئًا لو أن أحدنا خرَّ من السماء، كان أحب إليه من أن يتكلم به، فقال النبى ﷺ: ذاك مَحْض الإيمان)، فزاد فيه واسطة بين شهر وعائشة.

هكذا أخرجه أحمد [٦/ ١٠٦] -واللفظ له- والطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٥٤٢]، وابن راهويه [١٧٧٠، ١٧٩٦]، وابن نصر فى «تعظيم قدر الصلاة» [٢/ رقم ٧٨٢]، وغيرهم من طريقين عن حماد بن سلمة عن ثابت البنانى به.

قلتُ: ومداره على شهر، وليس بالحجة، وخاله لا أكاد أعرفه، وقد تصحَّف (خاله) عند الطبرانى إلى: (خالد)، وقال عقبه: (لم يرو هذا الحديث عن شهر بن حوشب إلا ثابت، تفرد به حماد).

قلتُ: وللحديث بنحو هذا اللفظ الثانى: شواهد عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث أنس [رقم ٤١٢٨]، ويأتى منها حديث أبى هريرة [٥٩١٤، ٥٩٢٣]، وهو ضعيف بلفظه هنا.

٤٦٥٠- **صحيح**: هذا إسناد صحيح فى المتابعات؛ وابن أبى الزناد فيه كلام معروف، لكنه كان أثبت الناس فى هشام بن عروة كما قاله ابن معين، وقد تابعه جماعة عن هشام بن عروة بإسناده به نحوه... كما مضى عند المؤلف [برقم ٤٥٢٩]. فانظره ثمَّة.

٤٦٥١- **صحيح**: أخرجه البخارى [٤٣، ١١٠٠]، ومسلم [٧٨٥]، والنسائى [١٦٤٢] و[٥٠٣٥]، وابن ماجه [٤٢٣٨]، والترمذى فى «جامعه» [عقب رقم ٢٨٥٦]، وفى «الشمائل» [رقم ٣١٢]، وأحمد [٦/ ٥١، ١٢٢، ١٩٩، ٢١٢، ٢٣١]، وابن خزيمة [١٢٨٢]، وعبد الرزاق [٢٠٥٦٦]، وابن راهويه [٦٢٥، ٦٢٧، ٦٢٦]، والبيهقى فى «سننه» [٤٥١٤، ٤٥١٥]، وفى «الأسماء والصفات» [رقم ١٠١١/ طبعة الحاشدى]، =

عن عروة، أنها كانت عند عائشة امرأةٌ من بني أسد، فدخل رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**مَنْ هَذه؟**» قالت عائشة: هذه فلانةٌ، ولا تنام. . تذكرُ من صلاتها، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا**»، قالت عائشة: أحب الدين الذى يدوم عليه صاحبه.

٤٦٥٢- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا شجاع بن الوليد، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ على أنواع ثلاثة: منا من أهلَّ بحجة وعمرة معًا، ومنا من أهلّ بحج مفرد، ومنا من أهلّ بعمرة مفردة، فمن كان

= وأبو عوانة [رقم ١٧٧٧، ١٧٧٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١٥٧، ١٥٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٢/ ١٠٣]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١/ ١٩٢]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه. . . وهو عند الترمذى فى «جامعه»، وابن عبد البر مختصراً بقول عائشة فى آخره فقط،

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال؛ وقد رواه الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه. . . أيضًا.

٤٦٥٢- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٣٠٧٥]، وأحمد [٦/ ١٤١]، وابن خزيمة [٢٧٩٠]، والحاكم [١/ ٦٥٩]، وهشام بن عمار فى «حديثه» [رقم ١١٩]، وأبو محمد الفارسى فى «حجة الوداع» [رقم ٣٦٤]، وفى «المحلى» [٧/ ١٠٤]، وابن عساكر فى «التاريخ» [٦٤/ ٣٠٦]، وغيرهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة به نحوه.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ ولم يخرجاه).

قلتُ: كذا قال، وقد تعقبه الإمام فى «الإرواء» [٤/ ١٨٣]، قائلاً: «وفى ذلك نظر؛ فإن محمد ابن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعة؛ وهو ثقة حسن الحديث، . . .».

قلتُ: وقول الإمام: «وهو ثقة حسن الحديث» من النوادر، كأنه أراد أن يقول: «صدوق» فسبقه لسانه وتبعه قلمه، ثم غفل الإمام - تبعًا للحاكم- عن كون مسلم لم يخرج لمحمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن عن عائشة شيئًا، وكيف وفى سماع يحيى من عائشة نظر عريض، قد مضى الإشارة إليه فى تخريج الحديث [رقم ٤٤٧٦]. =

أهلّ بحج وعمرة معًا لم يحلل من شيء حرم عليه حتى يقضى مناسك الحج، ومن أهلّ بحج مفرد لم يحلل من شيء مما حرم منه حتى يقضى مناسك الحج، ومن أهلّ بعمرة مفردة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة أحل مما حرم منه حتى يستقبل حجًا.

٤٦٥٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عمر بن عليٍ، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه،

= وكأنه لهذا قال ابن عساكر عقب روايته: «كذا فيه، وقد سقط: عن أبيه» يعنى أن صواب الإسناد: «عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عائشة» وليس كما قال، ولم يسقط من الإسناد شيء ولا حرف، وإنما حمله على ذلك: استبعاده سماع يحيى من عائشة كما ذكرنا؛ وكان يحيى ربما روى عن عائشة بواسطة أبيه عبد الرحمن بن حاطب؛ فظن ابن عساكر أنه ربما سقط قول يحيى: (عن أبيه) بينه وبين عائشة؛ فقال ما قال، لكن خفى على ابن عساكر أن يحيى قد روى عدة أخبار عن عائشة ليس بينه وبينها فيها أحد، وهذا يؤيد أنه معروف بالرواية عنها دون واسطة، غير أن مطلق الرواية لا يثبت بها سماع كما هو معلوم، بل القرائن قادمة على عدم سماع يحيى من عائشة كما مضى الإشارة إلى ذلك [برقم ٤٤٧٦].

لكن يحيى لم ينفرد بالحديث عن عائشة، بل تابعه عروة بن الزبير على نحوه... من رواية أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عند مالك [٧٣٨]، ومن طريقه البخارى [٤١٤٦]، ومسلم [١٢١١]، وأبى داود [١٧٧٩]، وجماعة كثيرة؛ لكن أنكر الإمام أحمد وأبو محمد الفارسى هذه الرواية على أبى الأسود، غير أن أبا الأسود لم ينفرد به، بل تابعه الزهرى على نحوه باختصار يسير عن عروة عن عائشة به... عند مسلم [١٢١١]، وجماعة.

ثم جاء ابن القيم وأنكر هذه الرواية من طريق الزهرى، وزعم أن من دونه قد وهم عليه فى متنه، والحق: أن حديث أبى الأسود صحيح المتن والإسناد معًا، ومثله رواية ابن شهاب عند مسلم، وإنكار من أنكرهما ليس بجيد؛ لجواز الجمع دون تكلف بين المتعارض من روايات حديث عائشة.

وقد بسطنا الكلام بسطًا وافيًا على هذا الحديث وتأويله بما يندفع به إنكار من أنكره، ومن بالغ حتى زعم بطلانه، كل ذلك فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٦٥٣- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١٠٦، ١٢١، ١٦٧، ٢٦٠]، وابن حبان [٥٦٧٧، ٦٤٤٠]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٥٣٩، ٥٤٠]، وعبد الرزاق [٢٠٤٩٢]، والبيهقى فى «الشعب» [٦/ رقم ٨١٩٤]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٨٢]، =

عن عائشة، أنه قيل لها: ما كان رسول اللَّه ﷺ يصنع في أهله؟ قالت: كان يخيط ثوبه ويخصف نعله، أو نحو ذاى.

= وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» [رقم ١٤١]، وابن سعد في «الطبقات» [١/ ٣٦٦]، وأبو الشيخ في «الطبقات» [٤/ ٣٢]، وفي «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١٢، ١١٦]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ٣٨٨]، وابن شبة في «أخبار المدينة» [٢/ ٦٣٧]، وغيرهم من طرق عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

وزادوا جميعًا: (ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم) وفي رواية للبخاري وغيره: (ويعمل ما يعمله الرجل في بيته) وهو لفظ عبد الرزاق والبيهقي وعبد بن حميد والبغوي؛ وفي واية لأبي الشيخ في «الأخلاق»: «ويصنع ما يصنع الرجل في أهله» وهذه الزيادة هي رواية للمؤلف باللفظ الأول: تأتي [برقم ٤٨٧٦].

قلتُ: وسنده ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لكن اختلف فيه على هشام بن عروة؛ فرواه عنه عمر بن علي المقدمي ومهدي بن ميمون ومعمر والثوري -إن صح عنه- وعدي بن الفضل وغيرهم كلهم على الوجه الماضي به . . .

وخالفهم جميعًا: عبدة بن سليمان؛ فرواه عن هشام فقال: عن رجل عن عائشة به نحوه، هكذا أخرجه أحمد في «مسنده» [٦/ ٢٤١]، وفي «الزهد» [ص ٤]، وهناد في «الزهد» [٢/ رقم ٧٩١]، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» [٧/ ٣١]، وتوبع عليه عبدة بن سليمان على هذا اللون، تابعه حماد بن أسامة عند أبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» [رقم ١١]، بإسناد صحيح إليه.

ويشبه عندي: أن يكون ذلك الرجل المبهم: هو والد هشام بن عروة في الطريق الأول، وكان هشام بن عروة قد تغير حفظه قليلاً بآخرة، فلعله كان سمعه من أبيه عروة عن عائشة؛ ثم نسي بعد ذلك من حدثه به عن أم المؤمنين.

فإن صح هذا: فلا مخالفة ولا تعارض بين الوجهين، على أن هشامًا قد توبع على الوجه الأول عن أبيه عن عائشة: تابعه ابن شهاب الزهري على نحوه عند عبد الرزاق [٢٠٤٩٢]، وعنه أحمد [٦/ ١٦٧]، وابن حبان [٥٦٧٦]، والبيهقي في «الشعب» [٦ رقم ٨١٩٤]، وفي «الدلائل» [رقم ٢٧٧]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٨٢]، وغيرهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة به. =

٤٦٥٤- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، عن عمر بن علي، حدّثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن حمزة بن عمرو الأسلمي، سأل رسول اللَّه ﷺ، فقال: إنى أسافر، أفأصوم؟ قال: «**إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ**».

٤٦٥٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عثمان بن عمر، حدّثنا شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن الطفيل أخى عائشة من أمها، عن عائشة -فيما يعلم عثمان- أن يهوديًا رأى فى المنام، نعْمَ القوم أمة محمد، لولا أنهم يقولون: ما شاء اللَّه، وشاء محمدٌ!! قال: فذكر ذلك لرسول اللَّه ﷺ، فقال: «**لا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ**».

= **قلتُ**: وظاهر سنده الصحة أيضًا على شرط الشيخين، لكن اختلف على الزهرى فيه أيضًا، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . دون الزيادة، ويأتى بعضها [برقم ٤٨٤٧]، واللَّه المستعان.

٤٦٥٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٠٢].

٤٦٥٥- قوى المرفوع منه فقط: هذا إسناد ظاهره للصحة، إلا أنه معلول، فقد اختلف فى سنده على ألوان كثيرة؛ فرواه عثمان بن عمر بن فارس عن شعبة على هذا الوجه، وخالفه جماعة عن شعبة، منهم أبو الوليد الطيالسى وعفان ويزيد بن هارون وغندر ومحمد بن عرعرة وغيرهم، كلهم رووه عن شعبة عن عبد الملك بن عمير عن ربعى بن حراش عن الطفيل أخى عائشة لأمها به نحوه . . .

وجعلوه من (مسند الطفيل بن عبد اللَّه ابن سخبرة)، وهو صاحبى معروف، ولم يذكروا فيه (عائشة).

هكذا أخرجه أحمد [٥/ ٣٩٨]، والدارمى [٢٦٩٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٨/ رقم ٨٢١٤]، وابن قانع فى «المعجم» [رقم ٧٥٩]، وابن بشران فى «الأمالى» [رقم ٢١٠]، والمزى فى «تهذيبه» [١٣/ ٣٩١]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/ ٣٦٣]، وغيرهم من طريق هؤلاء القوم عن شعبة عن عبد الملك عن ربعى عن الطفيل به نحوه . . وهو عند البخارى بالمرفوع منه فقط، ومثله أحمد.

قلتُ: وهذا الوجه هو الأصح عن شعبة؛ وتابعه عليه جماعة عن عبد الملك بإسناده به . . . =

. . . . . .

= ● إلا أن بعضهم خالفه فى بعض من سياقه، ومن هؤلاء:

١- حماد بن سلمة: فرواه عن عبد الملك عن ربعى عن الطفيل (أنه رأى فيما يرى النائم كأنه مر برهط من اليهود . . .) وذكر سياقًا طويلاً، وفى آخره قال النبى ﷺ: «لا تقولوا: ما شاء اللَّه وما شاء محمد).

أخرجه أحمد [٥/ ٧٢]، ومن طريقه ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١/ ٥٤٠]، والحاكم [٣/ ٥٢٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٨/ رقم ٨٢١٤]، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» [٥/ رقم ٢٧٤٣]، وابن مردويه فى «تفسيره» كما فى تفسير ابن كثير [١/ ١٩٥ / طبعة دار طيبة]، وأبو نعيم فى «المعرفة» [رقم ٣٥٠١]، وابن قانع فى «المعجم» [عقب رقم ٧٥٩]، وابن أبى شيبة فى «مسنده» وعنه المؤلف فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٣٣].

٢- وزياد بن عبد اللَّه البكائى على نحو سياق حماد بن سلمة: عند المؤلف فى «مسنده الكبير» كما فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٣٣]، وابن قانع فى «المعجم» [عقب رقم ٧٥٩].

٣- وزيد بن أبى أنيسة على نحو سياق حماد: عند الطبرانى فى «الكبير» [٨/ رقم ٨٢١٥]، بإسناد صحيح إليه.

٤- وعبيد اللَّه بن عمرو الرقى على نحو سياق حماد أيضًا: عند الحاكم [٣/ ٥٢٣]، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» [رقم ٢٩٢/ طبعة الحاشدى].

وإسناد البيهقى إليه لا يثبت، لكن إسناد الحاكم إليه صحيح، وقد وقع عند الحاكم: (عبيد اللَّه بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن ربعى بن حراش قال: قال الطفيل بن عبد اللَّه بن أخى عائشة به . . .)، هكذا عنده: (الطفيل بن عبد اللَّه بن أخى عائشة) والمشهور أن الطفيل هو أخو عائشة لأمها؛ وليس ابن أخيها، بل هذا غلط ظاهر.

وقد حمل الحاكم فيه على عبيد اللَّه بن عمرو الرقى، وقال عقب روايته: (خالفه حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير) ثم ساق رواية حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن ربعى عن حراش عن الطفيل بن عبد اللَّه بن سخبرة أخى عائشة لأمها قال: «رأيت فيما يرى النائم . . . » فذكر الحديث مثله سواء، ثم قال الحاكم: «هذا أولى بالمحفوظ من الأول».

قلتُ: وهو كما قال؛ لكنى أرى أن الوهم فى ذلك ممن دون عبيد اللَّه الرقى؛ لأن فى روايته عند البيهقى: (عن الطفيل بن عبد اللَّه، وكان أخا عائشة - رضى اللَّه عنها- لأمها) =

= هكذا على الصواب مثل رواية حماد والجماعة عن عبد الملك بن عمير. وقد يكون عبيد اللَّه قد غلط فيه، ثم ثاب إلى رشده فيه بعد.

٥- وزائدة بن قدامة: على نحو رواية حماد، كما ذكره ابن عبد البر فى «الاستيعاب» [١/ ٢٢٨].

٦- والثورى: كما ذكره ابن الأثير فى «أسد الغابة» [١ / ٥٤٠]، وقبله ابن عبد البر فى الاستيعاب أيضًا [١/ ٢٢٨].

٧- وأبو عوانة: على نحو سياق المؤلف: عند ابن ماجه [عقب رقم ٢١١٨]، بإسناد صحيح إليه.

وقد صحح سنده من هذا الطريق: الشهاب البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٣٣]، فهؤلاء جماعة من الثقات الكبار كلهم رووه عن عبد الملك بن عمير على الوجه الماضى؛ وتابعهم عليه عبد اللَّه بن إدريس كما ذكره الحافظ فى «الفتح» [١١/ ٥٤٠].

وخالفهم جميعًا: سفيان بن عيينة؛ فرواه عن عبد الملك بن عمير فقال: عن ربعى بن حراش عن حذيفة به نحو سياق المؤلف، فنقله إلى (مسند حذيفة) هكذا أخرجه أحمد [٥/ ٣٩٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٨٢٠]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٩٨٥]، وابن ماجه [٢١١٨]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/ ٣٦٣] - إشارة- والبزار [٢٨٣٠/ البحر الزخار]، والشافعى فى «سنن حرملة» ومن طريقه البيهقى فى «المعرفة» [رقم ١٧٧٦]، وغيرهم من طرق عن أبى محمد الهلالى، عن عبد الملك به . . .

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٣٢٤]: «هذا إسناد رجاله ثقات على شرط البخارى، لكنه منقطع بين سفيان وبين عبد الملك بن عمير».

قلتُ: ما للعجب من البوصيرى نهاية! أى انقطاع هذا الذى يشير إليه هذا الرجل؟! أهو ممن يجهل سماع ابن عيينة من عبد الملك؟! ومن كان يتوقف فى ذلك من أهل الأرض قبل البوصيرى؟! وهل يصح لمن لا يدرى هذه الجليات أن يتكلم فى هذا الفن؟!

ومع ذلك فلا بأس أن نهمس فى أذن البوصيرى ونقول له: قد صرح سفيان بالسماع عند النسائى والشافعى ومن طريقه البيهقى، فباللَّه عليك: كفاك مجازفة يا عبد اللَّه! وهلا أعللت هذا الطريق بما أعله به شيخك أبو الفضل المصرى؟! فقد نقل فى فتحه [١١/ ٥٤٠]، =

= عن الحفاظ أنهم جزموا بكون ابن عيينة قد وهم فى هذا الحديث، وأن الراجح هو قول الجماعة عن عبد الملك.

وهكذا نقل البيهقى فى «الأسماء والصفات» [ص ٣٦٤/ طبعة الحاشدى]، عن أبى عبد اللَّه الجعفى أنه قال: (حديث شعبة أصح من حديث ابن عيينة) ونحو هذا فى تاريخ البخارى [٤/ ٣٦٤]، لكن سقط من المطبوع قوله: (أصح) ونبه عليه المعلق فى هامشه [٤/ ٣٦٤].

لكن عبد الملك بن عمير قد اختلف عليه فى سنده عل لون ثالث، فرواه هشام بن يوسف الصنعانى عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة على نحو سياق المؤلف به . . . . ، ونقله إلى (مسند جابر بن سمرة) وأسقط منه ربعى بن حراش، هكذا أخرجه ابن حبان [٥٧٢٥]، والطحاوى فى «المشكل» [١/ ١٢٨]، فهذه ثلاثة ألوان من الاختلاف فى سنده على عبد الملك.

ولون رابع؛ فرواه عبد الرزاق عن معمر فقال: عن عبد الملك بن عمير: (أن رجلاً رأى فى زمان النبى ﷺ فى المنام . . .) وذكر الحديث نحو المؤلف فى سياق أتم، وجعله من مراسيل عبد الملك.

هكذا أخرجه عبد الرزاق [١٩٨١٣]، وليس هذا اختلافًا على معمر فى سنده، وعبد الرزاق وهشام بن يوسف كلاهما ثقتان متقنان من أهل اليمن؛ وممن سمع من معمر قديمًا قبل أن ينزل البصرة بدهر.

فالأولى عندى أن يقال: إن هذا الاختلاف فى سند الحديث مرده كله إلى عبد الملك بن عمير، فهو وإن كان صدوقًا احتج به الجماعة؛ إلا أن أحمد قال عنه: «مضطرب الحديث جدًا» وقال مرة: (سماك بن حرب أصلح حديثًا من عبد الملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ) وقال ابن معين فى رواية عنه: «مخلط».

قلتُ: ولعل ذلك راجع إلى كونه كان قد تغير حفظه قبل موته، كما قال أبو حاتم الرازى، فالظاهر أنه اضطرب فى إسناد هذا الحديث على كل تلك الوجوه الماضية، وقد عهدنا منه ذلك كثيراً، وقد مضى له حديث [برقم ١٤١]، قد اختلف عليه فى اختلاف شديد جدًا، فأرجع الدارقطنى هذا الاختلاف إليه، وقال فى «العلل» [٢/ ١٢٥]: «ويشبه أن يكون الاضطراب فى هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير؛ لكثرة اختلاف الثقات عنه فى الإسناد. =

= يعنى أنه لم يكن من الحفظ بحيث يحتمل له هذا الاختلاف عليه، كأن يكون يرويه على وجوه متعددة كالزهرى وابن المسيب والثورى وشعبة وأضرابهم، بل كان عبد الملك ليس بالحافظ، كما قاله أبو حاتم الحافظ؛ فالحاصل أن الحديث ضعيف لاضطراب عبد الملك فيه، لكن للمرفوع منه شاهد يرويه شعبة عن منصور عن عبد اللّه بن يسار الجهنى عن حذيفة مرفوعًا: (لا تقولوا: ما شاء اللّه وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء اللّه ثم شاء فلان).

أخرجه أبو داود [٤٩٨٠]، وأحمد [٥/ ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٨]، والطيالسى [٤٣٠]، وابن أبى شيبة [٢٦٦٩٠، ٢٩٥٧٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٨٢١]، وجماعة كثيرة.

وسنده صالح كما قاله الذهبى فى مختصر سنن البيهقى [١/ ١٤٠ / ٢]، كما فى «الصحيحة» [١/ ٢١٤]، وليس فى رجاله عبد الملك بن عمير، وللّه الحمد، بل كلهم ثقات أئمة سوى عبد اللّه بن يسار الجهنى، فقد وثقه النسائى وابن حبان والذهبى والحافظ؛ وروى عنه جماعة من المشاهير، وقد سئل ابن معين عن سماعه من حذيفة، فقال: «لا أعلمه» كما فى «تاريخه» [١/ ١٦٠ / رواية الدارمى]، وعنه ابن أبى حاتم فى «المراسيل» [ص ١٠٥].

واستروح الصلاح العلائى إلى هذا النقل، وحكى قول ابن معين هذا فى «جامع التحصيل» [ص ٢١٨]، ثم قال: قلتُ: وروى أيضًا - يعنى عبد اللّه بن يسار- عن علىّ -رضى اللّه عنه؛ فيكون أيضًا مرسلاً، هكذا قال، وكيف فهم من قول ابن معين: أنه ينفى سماع بن يسار من حذيفة؟! حتى يصلح له أن ينفى سماعه من على أيضًا، وهل نفى ابن معين إلا معرفته يا إمام؟!

نعم: لم يثبت له أحد السماع من حذيفة لكن لم ينفه أحد إيضًا، فالأصل: الاتصال حتى يثبت الانقطاع، ثم إن الرجل قد ورد عنه تصريحه بالسماع من علىّ بن أبى طالب، كما نقله عنه ابن أبى حاتم فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٥/ ٢٠٢]، وهذا يرد على العلائى قوله الماضى، وإذا ثبت سماعه من على، فتلك قرينة صالحة على سماعه من حذيفة أيضًا، إذ ليس بين موت الرجلين إلا أربع سنوات فقط، فقد مات حذيفة سنة ست وثلاثين كما قاله الحافظ فى «الإصابة» [٢/ ٤٤]، وكان مقتل على - رضى اللّه عنه- سنة أربعين بالاتفاق.

فإن قيل: عبد اللّه بن يسار هذا ترجمه البخارى فى «تاريخه» [٥ ٢٣٤]، وأشار إلى حديث يرويه عن على - رضى اللّه عنه- ثم قال البخارى: «ولا يصح» كأنه يعله به، وهذا ما فهمه ابن عدى والعقيلى، فأدرجا عبد اللّه فى «الضعفاء» وساق العقيلى له هذا الحديث الذى أشار إليه البخارى، ثم قال: [٢/ ٣١٦]: (ولا يتابع عليه). =

٤٦٥٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عبد اللَّه بن داود، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، إن شاء اللَّه، أن النبي ﷺ، قال: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ فِي الحَرِّ»، قَالَ أَبُو يَعْلَى: هكَذَا حُدِّثْنَا عَبْدُ الأَعْلَى بِشَكٍّ.

= أما ابن عدى فإنه ساق قول ابن معين الماضى بشأن سماع ابن يسار من حذيفة، ثم قال: «وعبد اللَّه بن يسار روى عن حذيفة غير حديث . . .»، وهذا يدل على أن الرجل متكلم فيه.

قلنا: أساء ابن عدى فيما عمله؛ لأن عبد اللَّه بن يسار الذى قال البخارى والعقيلى فيه ما قالا: هو ابن أبى ليلى الأنصارى كما نسبه البخارى نفسه؛ وهو آخر غير عبد اللَّه بن يسار الجهنى صاحب هذا الحديث، فقد فرق البخارى وابن أبى حاتم تبعًا لأبيه- وغيرهما بين الرجلين، فالتبس هذا على ابن عدى، وذكر قول ابن معين فى ترجمة عبد اللَّه بن يسار الأنصارى من «كامله» [٤/ ٢٣٦]، ولم يصب رميته. ثم لو صح أن البخارى ومن معه، قد غمزوا عبد اللَّه ابن يسار صاحبنا، فقد مضى أن النسائى وابن حبان وغيرهما قد وثقوه، فأسوأ أحواله أن يكون صدوقًا ربما أخطأ، ومثله يحسن حديثه عند جماعة.

والحديث صحح سنده أبو زكريا النواوى فى الأذكار [١/ ٨٣٠]، وفى رياض الصالحين [رقم ١٧٤٥]، والعراقى فى المغنى [٣/ ١٢٨]، والإمام فى «الصحيحة» [١/ ٢١٤].

فإن قيل: قد اختلف فى سنده على عبد اللَّه بن يسار.

قلنا: قد جزم البخارى بكون رواية منصور الماضية: هى الأشبه والأصح؛ كما نقله عنه الترمذى فى علله «الكبير» [رقم ٢٧٩]، وفى الباب عن ابن عباس عند أحمد [١/ ٣٤٧، ٢١٤، ٢٨٣]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٨٢٥]، وابن ماجه [٢١١٧]، وجماعة كثيرة.

وقد حسنه الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٢١٦]، وفيه نظر، وفى الباب أيضًا عن قتيلة بنت صيفى عند النسائى وأحمد والبيهقى وجماعة أيضًا، وصححه الإمام أيضًا فى «الصحيحة» [١/ ٢١٣]، وليس كما قال، بل يعله حديث حذيفة الماضى، واللَّه المستعان.

٤٦٥٦- صحيح: أخرجه ابن خزيمة [٣٢١]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٢٨٧]، ومسدد فى «مسنده» كما فى «المطالب» [رقم ٢٩٨]، ومن طريقه أبو مسلم الكجى فى «سننه» كما فى «الإعلام» لمغلطاى [١/ ٩٩٠]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٣٧١/ كشف]، والسراج فى «مسنده» [١/ ٣٧٥]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن داود الخريبى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . ولفظ البزار: (إن شدة الحر من فيح جهنم؛ فأبردوا بالصلاة) =

٤٦٥٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عبد اللّه بن داود، قال: سمعت هشام بن عروة، عن أبيه -فيما يظن أبو يحيى- عن عائشة، أن النبى ﷺ، أوتر بخمس ركعات، ولا يجلس إلا فى آخرها، قام فيها كلها إلا الخامسة. وصفه ابن داود.

= ومثله عن ابن عدى مع تقديم وتأخير؛ لكن عنده: (أبردوا بصلاة الظهر) ولفظ السراج: (أبردوا بالصلاة فى شدة الحر).

قال البوصيرى فى «الإتحاف» [١/ ١٢١]: «حديث عائشة رجاله ثقات».

قلتُ: وهو كما قال، بل ظاهر سنده على شرط البخارى، لكن قال البزار عقب روايته: «لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، وهو غريب» وهو كما قال أيضًا، وقد رواه عبد الأعلى النرسى ومسدد والقاسم بن محمد بن عباد ثلاثتهم عن عبد اللّه بن داود به.

١- أما عبد الأعلى فإنه شك فيه، وقال: (عن عائشة إن شاء اللّه).

٢- وأما مسدد فإنه شك هو الآخر وقال: (أظنه عن عائشة).

٣- وأما القاسم: فلم يشك فيه ولم يَرْتَب، وتابعه على عدم الشك: محمد بن الوليد بن أبان عند ابن عدى فى «الكامل» لكن قال ابن عدى عقب روايته: «وهذا الحديث يرويه عبد الأعلىّ ابن حماد عن عبد اللّه بن داود، وأظن أن ابن أبان هذا سرقه منه».

قلتُ: ورواية القاسم تكفى إن شاء اللّه، وهو ثقة مشهور من رجال ابن ماجه؛ فليس إسناد الحديث عندى إلا صحيحًا غريبًا، وفى الباب عن جماعة من الصحابة، مضى منهم حديث أبى سعيد [برقم ١٣٠٩]، ويأتى حديث ابن مسعود [برقم ٥٢٥٨]، وأبى هريرة [برقم ٥٨٧١، ٦٠٧٤، ٦٣١٤].

٤٦٥٧- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٠٥]، وابن حبان [٢٤٣٩]، والحاكم [٨/ ٤٤٨]، والشافعى [١٠٣٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٢٨٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٤١/ ٣٣٣]، و[٥٨ / ٢٣]، والبيهقى فى «المعرفة» [رقم ١٤٦٩]، وأبو عوانة [رقم ١٨٤٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه... وهو عند الطحاوى باختصار يسير.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: وهو كما قال، لكن ما كان له أن يستدركه على مسلم؛ لأن أصل الحديث عنده [٧٣٧]، مع زيادة فى أوله، وقد مضى تخريجه بتلك الزيادة [برقم ٤٥٢٦]، فانظر ثَمَّ ما ذكرناه حوله.

٤٦٥٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: كنت أفتل قلائد هَدْيِ رسول اللَّه ﷺ، فيبعث بها ويقيم، فيأتي ما يأتي الحلال قبل أن يبلغ الهدى مكة.

٤٦٥٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: فتلت قلائد هدى رسول اللَّه ﷺ بيدي، فبعث بها وأقام، فما ترك شيئًا كان يصنعه.

٤٦٥٨- صحيح: أخرجه البخاري [١٦١٧، ٥٢٤٦]، ومسلم [١٣٢١]، والنسائي [٢٧٧٧]، وأحمد [٦/ ٣٠، ٣٥، ١٢٧، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٨]، والدارمي [١٩٣٥]، وابن راهويه [١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٧٦٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٢٦٥]، وفي «المشكل» [١٤/ ٧٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [٥٧/ ٣٩٧]، وابن عبد البر في التمهيد [١٧/ ٢٢٧]، وغيرهم من طرق عن الشعبي عن مسروق عن عائشة به نحوه... ولفظ البخاري في الرواية الثانية له بعد فتل القلائد: (فيبعث هديه إلى الكعبة، فما يحرم عليه مما حل الرجل من أهله حتى يرجع الناس) ولفظ مسلم: (ثم يبعث بها وما يمسك من شيء مما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه) ولفظ الطحاوي وابن عبد البر والدارمي ورواية لأحمد قريب من لفظ البخاري الماضي، ولفظ النسائي: (ثم يقيم ولا يحرم...) وفي رواية للبخاري وهو لفظ ابن عساكر: (قبل أن يحرم) وفي رواية لابن راهويه: (فيبعث بها، ثم يقيم، فلا يجتنب شيئًا مما يجتنبه المحرم) وفي رواية له: (فأهداها ثم لم يحرم) وفي رواية لأحمد: (ثم يأتي ما يأتي الحلال قبل أن تبلغ البدن مكة) وفي رواية أخرى له: (ثم يرسل بهن، ثم لا يحرم منه شيء).

قلتُ: وللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... منها الآتي.

٤٦٥٩- صحيح: أخرجه النسائي [٢٧٧٦]، وأحمد [٦/ ١٨٣]، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» [رقم ٢٨٦]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به... نحوه، ولفظ النسائي بعد فتل الهدى: (فيبعث بها، ثم يأتي ما يأتي الحلال قبل أن يبلغ الهدى).

قلتُ: وسنده صحيح على شرط الشيخين، لولا أنه اختلف في سنده على يحيى بن سعيد، كما شرحنا في «غرس الأشجار» وراجع «علل الدارقطني» [١٤/ ٤٧٣، ٤٧٤]. =

٤٦٦٠- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا محمد بن عبد اللّه بن الزبير، حدّثنا يونس، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: كان لآل رسول اللّه ﷺ وحشٌ، فكان رسول اللّه ﷺ إذا خرج، لعب واشتد، وأقبل وأدبر، فإذا أحس أن رسول اللّه ﷺ قد دخل، ربض فلم يترمرم ما دام رسول اللّه ﷺ فى البيت؛ مخافة أن يؤذيه.

٤٦٦١- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى، حدّثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت محمد بن عثيم أبا زر الحضرمي، قال: حدثنى عثيمٌ، عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كانت ليلتى من رسول اللّه ﷺ، فانسلَّ، فظننت أنما انسلَّ إلى بعض نسائه، فخرجت غيرى، فإذا أنا به ساجدٌ كالثوب الطريح، فسمعته يقول: «**سَجَدَ لَكَ سَوَادِى وَخَيَالِي، وَآمَنَ بِكَ فُؤَادِي، رَبِّ هَذِهِ يَدِى وَمَا جَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمُ تُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، فَاغْفِرِ الذَّنْبَ الْعَظِيمَ**»، قَالَتْ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فقال: ما أخرجك؟ قالت: ظنٌ ظننته، قال: «**إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَاسْتَغْفِرِى اللَّهَ، إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِى فَأَمَرَنِى**

= وقد توبع يحيى بن سعيد على هذا لوجه: تابعه عليه جماعة: منهم ابن عيينة والليث بن سعد والأوزاعى والحجاج بن الحجاج ونافع بن أبى نعيم وأيوب وغيرهم؛ ورواياتهم مخرجة فى «غرس الأشجار».

وكذا توبع عليه ابن القاسم على نحوه عن أبيه: تابعه أفلح ابن حميد وابن عون وأيوب - واختلف عليه - ويحيى بن سعيد- واختلف عليه- وغيرهم، ورواياتهم مخرجة أيضًا فى المصدر المشار إليه، وله طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... مضى بعضها، ويأتى المزيد منها [برقم ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٩٤٢]. واللّه المستعان.

٤٦٦٠- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٤١].

٤٦٦١- منكر: أخرجه أبو الشيخ فى «أخلاق النبى ﷺ» [رقم ٥٣٤]، من طريق المؤلف به.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٣١٤]: «رواه أبو يعلى، وفيه عثمان بن عطاء الخرسانى، وثقه دحيم، وضعفه البخارى ومسلم وابن معين وغيرهم».

قلتُ: بل تركه الفلاس وعلىّ بن الجنيد وغيرهم، وأبوه عطاء الخراسانى هو ابن أبى مسلم، فيه كلام معروف، وهو لم يدرك عائشة أصلاً كما نبه عليه الحافظ فى «النتائج» [٢/ ٩٢]، وقال عن إسناد المؤلف: «ضعيف، فيه من لا يعرف». =

أَنْ أَقُولَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي سَمِعْتُ، فَقُولِيهَا فِي سُجُودِكِ، فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهَا لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ حَتَّى يُغْفَرَ - أَظُنُّهُ قَالَ: لَهُ».

٤٦٦٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن عائشة، قالت: ما ألفاه السَّحَرَ عندي، إلاَّ نائمًا. قال أبو يعلى: تعني: النبي ﷺ.

= قلتُ: كأنه يشير بهذا إلى (عثيم) شيخ (محمد بن عثيم) فلم أعرفه البتة، وأخشى أن يكون وقع في اسمه تصحيف، والراوي عنه (محمد بن عثيم) تركه النسائي وأبو حاتم وغيرهما، وقال البخاري: «منكر الحديث» ومثله قال النسائي والدولابي، بل كذبه ابن معين في رواية عنه، وذكره جماعة في «الضعفاء» وأنكر عليه ابن عدي والعقيلي هذا الحديث، فساقه له الأول في «الكامل» [٦/ ٢٤٠]، بإسناده الصحيح به عن معتمر ابن سليمان بإسناده به ببعض من أوله فقط، وليس عنده في سنده: (عن عثيم) وكذا ساقه له العقيلي في «الضعفاء» [٤/ ١١٦]، بإسناده إلى معتمر عن محمد بن عثيم عن عطاء عن عائشة به نحوه بطرف من أوله فقط.

هكذا عنده، ليس فيه: (عن عثيم) ولا: (عن عثمان بن عطاء) فإما أن يكون ما وقع عنده وقبله ابن عدي: ما هو إلا سقط في المطبوع، أو يكون قد اختلف فيه على معتمر، أو ربما كان ذلك من تخليط محمد بن عثيم، أو بعضه سقط، وبعضه تخليط، وهذا الأخير أولى عندي.

ثم إن للحديث طرقًا أخرى عن عائشة نحو سياقه هنا مع اختلاف وزيادة ونقصان، وكلها تالفة الأسانيد، وإنما الثابت عنها: إنما هو نحو السياق الماضي [برقم ٤٥٦٥]، فانظره هناك. والله المستعان.

٤٦٦٢- صحيح: أخرجه البخاري [١٠٨٢]، ومسلم [٧٤٢]، وأبو داود [١٣١٨]، وابن ماجه [١١٩٧]، وأحمد [٦/ ١٦١، ٢٠٥، ٢٧٠]، وابن حبان [٢٦٣٧]، والبيهقي في «سننه» [٤٤٣٣]، وابن راهويه [١٠٥١، ١٠٥٢]، وأبو نعيم في «الحلية» [٧/ ٢٣٩]، و[١٠/ ٣٠]، والطيالسي [١٤٨٢]، والحميدي [١٨٩]، وأبو عوانة [رقم ١٧٩٧]، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة عن عائشة به نحوه.

قلتُ: زعم ابن رجب في «شرح البخاري» [٧/ ٩٧]، أن مسلمًا قد زاد فيه: (يعني: بعد الوتر) ولم أجد ذلك عنده، إنما هذا وقع عند ابن راهويه في رواية له، ومثله أبو نعيم، وكذا ابن ماجه إلا أن تلك الزيادة عنده وقعت من تفسير وكيع.

٤٦٦٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى بن سعيد، أخبرنى عبد الرحمن بن القاسم، أن محمد بن جعفر بن الزبير، أخبره، أن عباد بن عبد الله بن الزبير، حدثه، سمع عائشة، تقول: أتى رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، قد احترقت، فسأله: «**مَا لَهُ؟**» قال: أفطرت فى رمضان، ثم إنه جلس فَأُتِىَ بمكتلٍ عظيمٍ يدعى العَرَق فيه تمرٌ، فقال: «**أَيْنَ الْمُحْتَرِقُ؟**» فقام الرجل، فقال: «**تَصَدَّقْ بِهِ**».

٤٦٦٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٨٣٣]، ومسلم [١١١٢]، وأحمد [٦ / ١٤٠]، والدارمى [١٧١٨]، وابن حبان [٣٥٢٨]، وابن أبى شيبة [٩٧٨٨، ١٢٥٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٣١١١، ٣١١٢]، وابن راهويه [٩٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٣٤، ٧٨٣٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٧/ ١٦٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٢٩٦، ٢٢٩٧]، والدارقطنى فى «علله» [١٤/ ٤١١-٤١٢]، وغيرهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى (وسقط يحيى من سند ابن عبد البر) عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة به نحوه. . . وعند البخارى: (أصبت أهلى فى رمضان) بدل قوله: (أفطرت فى رمضان) ومثله عند أحمد والدارمى ورواية للبيهقى؛ ونحوه عند مسلم وابن حبان وابن أبى شيبة والدارقطنى ورواية لأبى عوانة والبيهقى والنسائى، وزاد مسلم وابن عبد البر قوله: (نهارًا. . .) بعد قوله: (وطئت امرأتى فى رمضان) وهو رواية لأبى عوانة والنسائى والبيهقى أيضًا؛ وزاد الدارقطنى وحده فى رواية له: (تصدق بهذا نحو من عشرة إلى خمسة عشر صاعًا) لكن إسناده لتلك الزيادة واه.

قلتُ: قد اختلف فى إسناده على يحيى بن سعيد، لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه؛ وعليه توبع: تابعه عمرو بن الحارث المصرى على نحوه فى سياق أتم عند البخارى ومسلم وأبى داود [٢٣٩٤]، وجماعة كثيرة، وهو عند البخارى معلقًا، ووصله فى «تاريخه الكبير» و«الأوسط» وتابعهما عبد الرحمن بن الحارث بن عياش على نحوه فى سياق أطول عند ابن خزيمة [١٩٤٧]، وغيره، لكن فيه لفظة ضعفها ابن خزيمة، وعبد الرحمن يرويه عن محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة به. . .

وخالفه ابن إسحاق فى سنده، كما تراه عند أحمد [٦/ ٢٧٦]، وقد استوفينا طرقه واختلاف ألفاظه والكلام عليه فى كتابنا: «غرس الأشجار». والله المستعان. =

٤٦٦٤- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت ليثًا يحدث، عن صاحب له، عن عطاء، قال: قالت عائشة: ذُكر الطاعون، فذكرت أن النبي ﷺ، قال: «**وَخْزَةٌ تُصِيبُ أُمَّتِي مِنْ أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْجِنِّ، غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الإِبِلِ، مَنْ أَقَامَ عَلَيْهِ كَانَ مُرَابِطًا، وَمَنْ أُصِيبَ بِهِ كَانَ شَهِيدًا، وَمَنْ فَرَّ مِنْهُ كَالْفَارِّ مِنَ الزَّحْفِ**».

٤٦٦٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وكيع بن الجراح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ، يقول في دعائه: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ شَرِّ الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ، وَالْمَغْرَمِ، وَالْمَأْثَمِ**».

= ● **تنبيه مهم**: فاتنا التنبيه على أنه وقع في رواية لمسلم والبيهقي قوله: (فجاءه بعرقان) بدل: (بعرق) وهذا الحرف: أخرجه الإسماعيلي أيضًا في «المستخرج» كما في «الفتح» [١٢/ ١٣٣].

ثم قال: «ليس بمحفوظ» وأقره الحافظ؛ وهو الصواب كما شرحناه في «غرس الأشجار» ورددنا هناك على من تكلف الجمع بين: (العرق) و: (العرقان) وللَّه المحمد.

٤٦٦٤- قوى دون ذكر المرابطة: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٨]، وذكرنا هناك طرقه عن عائشة، وكلها معلولة إلا طريقًا واحدًا، والحديث قوى بهذا اللفظ هنا دون ذكر (المرابطة) فيه، فليس لها طريق يصح.

أما الفقرة الأولى: من كون الطاعون من وخز الجن، فلها شواهد عن جماعة من الصحابة: أصحها حديث أبي موسى الأشعري الآتي عند المؤلف [برقم ٧٢٢٦]، وقد صححه الحافظ في «الفتح» [١٠/ ١٨١ - ١٨٢]، وسيأتي بسط الكلام عليه هناك. إن شاء اللَّه.

٤٦٦٥- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٧٤].

٤٦٦٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت ليثًا يحدث، عن ثابت، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «**نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ**»، قلت: إني حائضٌ، قال: «**لَيْسَتِ الْحَيْضَةُ بِيَدِكِ**».

٤٦٦٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا يزيد بن هارون، حدّثنا حسينٌ المعلم، عن بديلٍ، عن أبى الجوزاء، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ، يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائمًا، وكان إذا سجد رفع رأسه لم يسجد حتى يستوى جالساً، وكان يقول فى كل ركعتين التحية، وكان ينهى عن عقب الشيطان، وكان ينهانا أن يفرش أحدنا ذراعيه افتراش السبع، وكان يوتر ورجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وكان يختم الصلاة بالتسليم.

٤٦٦٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٨٨]، والليث بن أبى سليم الضعيف المختلط المشهور، لكنه توبع عليه: تابعه جماعة.

٤٦٦٧- **صحيح**: أخرجه مسلم [٤٩٨]، وأبو داود [٧٨٣]، وأبو عوانة [رقم ١٢٥٩، ١٢٦٨]، وأحمد [٦/ ٣١، ١٩٤]، وابن حبان [١٧٦٨]، وعبد الرزاق [٢٥٤٠، ٢٦٠٢]، وابن أبى شيبة [٢٣٨٢، ٤١٣١]، وابن راهويه [١٣٣١]، وابن ماجه [٨١٢]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٩٢، ٢٣٨٥، ٢٥٣٢، ٢٥٣٣، ٢٧٨٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٩١٦]، والسراج فى «مسنده» [١/ ١٤٥]، وأبو أحمد الحاكم فى «شعار أصحاب الحديث» [ص٥١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠/ ٢٠٥]، وغيرهم من طرق عن حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبى الجوزاء عن عائشة به نحوه...

وهو عند ابن ماجه مختصر بالفقرة الأولى منه فقط دون التكبير، وهو رواية لعبد الرزاق وأبى عوانة مع التكبير، ومثلهما ابن أبى شيبة أيضًا، ومثلهم عند الدارمى إلا أنه زاد: (ويختمها بالتسليم)، وهذه رواية لأحمد وأبى عوانة وعبد الرزاق وابن أبى شيبة، وعند مسلم: (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بدل: (عقب الشيطان).

وعند ابن راهويه: (وكان يكره أن يفترش ذراعيه افتراش الكلب) هكذا، دون: (افتراش السبع) وهو رواية لأحمد والبيهقى. =

= **قلتُ**: هكذا رواه حسين المعلم: وتابعه ابن أبي عروبة وابن طهمان وأبان العطار وعبد الرحمن ابن بديل وغيرهم كلهم عن بديل بن ميسرة على الوجه الماضي، وخالفهم جميعًا حماد بن زيد، فرواه عن بديل فقال: عن عبد اللَّه بن شقيق عن عائشة به مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، هكذا أخرجه البيهقي [٢٠٩٣].

■ **والصواب هو الأول**: كما جزم به الدارقطني في «علله» [١٤/ ١٤٦] والحديث أعله ابن عبد البر في «التمهيد» بعدم سماع أبي الجوزاء من عائشة، وقال في «الإنصاف»: «يقولون: إن أبا الجوزاء لا يُعرف له سماع من عائشة، وحديثه عنها إرسال»، وهذا ردَّه عليه الحافظ مُغَلْطاي في «الإعلام» [١/ ١٣٩٠]، والزيلعي في «نصب الراية» [١/ ٢٦٠]، ولا حجة لمن نفى سماعه منها البتة، اللَّهم إلا قوله ابن عدي في «الكامل» [١/ ٤١١]، وهو بصدد إيجاد مخرج من قول البخاري في ترجمة أبي الجوزاء من «تاريخه» [٢/ ١٦]: «فيه نظر»، قال: «وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يُصحَّح روايته عنهم أنه سمع منهم، ويقول البخاري: «فيه نظر» أنه لم يسمع مِنْ مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، . . .».

قلتُ: أساء ابن عدي، ولم يفهم مقولة البخاري، كما شرحناه في «غرس الأشجار» وكيف لا يُصحَّح رواية أبي الجوزاء عن ابن عباس مثلاً، ؟ وقد احتج بها البخاري في «صحيحه»، وصرَّح أبو الجوزاء بسماعه منه في عدة أخبار؛ بل قد صحَّ عنه ملازمته له اثنتا عشرة سنة، كما أخرجه عنه أبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٧٩] بسند صحيح.

■ **والحاصل**: أن سماع أبي الجوزاء ثابتٌ عندي من عائشة، كما ذكرنا البراهين عليه في (غرس الأشجار) وللناقد أن يجادل في سماعه منها هذا الحديث بخصوصه فقط، فقد ثبت ما يدل على أنه ما سمعه منها، إنما سمعه بواسطة رسوله -وهو مجهول- عنها، وهذا مع ظهوره في عدم السماع، إلا أن فيه مناقشة ذكرها ابن حجر في ختام ترجمة أبي الجوزاء من «التهذيب» [١/ ٣٨٤] على أن أبا الجوزاء قد صرح بسماعه من عائشة هذا الحديث عند عبد الرزاق [٢٥٤٠] لولا أن إسناده إليه لا يثبت.

لكن الحديث صححه أبو محمد البغوي وأبو نعيم الأصبهاني وجماعة، وقبلهم مسلم بن الحجاج وناهيك به، وهذا منهم إقرار بصحة سماع أبي الجوزاء من عائشة، =

٤٦٦٨- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدّثنا حمادٌ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ، قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِى الْكِتَابِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِه تَحَوَّلَ فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ؛ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِى الْكِتَابِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ**».

= وكونه روى عنها هذا الحديث بواسطة، كما ورد فى بعض طرقه؛ فهذا لا يمنع أن يكون قد سمعه منها بعد ذلك، كما أشار إليه الحافظ فى «التهذيب» وربما كان قد سمعه منها أولاً، ثم طال عليه العهد؛ فأرسل إليها رسولاً يَسْتَثْبِتُهَا فى لفظه، على أن لجميع فقرات الحديث شواهد عن جماعة من الصحابة قد سُقْناها فى (غرس الأشجار) فهو صحيح على كل حال.

● **تنبيه**: قد وقع فى متن الحديث سَقْط وتخليط فى الطبعتين، لكن المعلق على الطبعة العلمية [٤/ ١٨٠] قد أصلحه بين معقوفتين بعد أن قابله على لفظ مسلم.

أما نحن: فقد أصلحناه أيضًا، لكن قابلناه على لفظ ابن حبان؛ لكونه قد روى الحديث من طريق يزيد بن هارون بإسناده به... مثل المولف؛ فأخلقْ أن يكون اللفظ هو لفظ المؤلف إن شاء اللّه. واللّه المستعان.

٤٦٦٨- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١٠٧]، وابن راهويه [٨٣٧]، وابن بطة فى «الإبانة» [١/ رقم ١٣١٧]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [ص١٨٤]، وفى «القضاء والقدر» [رقم ٨٠] وغيرهم من طرق عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وسنده صحيح على شرط مسلم، وقد توبع عليه حماد بن سلمة.

١- تابعه ابن أبى الزناد على نحوه باختصار يسير عند أحمد [٦/ ١٠٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٧٤-٢٧٥] وغيرهما.

٢- عبد العزيز الدراوردى: على نحوه باختصار أيضًا: عند ابن حبان [٣٤٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥٠٠] وغيرهما.

٣- وعبيد اللّه بن عبد الرحمن بن موهب على نحوه: عند ابن أبى عاصم فى السنة [١/ رقم ٢٥٢/ ظلال الجنة] بإسناد صحيح إليه. =

٤٦٦٩- حَدَّثَنَا إبراهيم بن الحجاج، حدّثنا حماد بن سلمة، عن علىّ بن زيد، عن أم محمد، عن عائشة، أن النبى ﷺ، كان يكثر أن، يقول: «**يَامُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِى عَلَى دِينِكَ وَطَاعَتِكَ**»، فقلت: يا رسول اللَّه، إنك تكثر أن تدعو بهذا فهل تخشى؟

= لكن اختلف عليه فى سنده؛ فرواه عنه ابن أبى فديك على الوجه الماضى، وخالفه: علىّ بن ثابت الجزرى، فرواه عنه فقال: عن عروة عن عائشة به نحوه...، وأسقط منه (هشام بن عروة).

هكذا أخرجه ابن بطة فى «الإبانة» [١/ رقم ١٣٢٠]، والخطيب فى «تاريخه» [١١/ ٣٥٦]، والبيهقى فى «القضاء والقدر» [رقم ٧٩] بإسناد صحيح إليه.

وهذا الوجه هو الأشبه بالصواب، كما قاله الدارقطنى فى «علله» [١٣/ ٢٧٩]، وابن موهب فيه ضعف، إلا أنه توبع كما مضى، وقد تصحَّف اسم الراوى عنه عند ابن بطة، وهو (علىّ بن ثابت الجزرى) إلى (الحسن بن ثابت).

ثم إن الحديث رواه حماد بن سلمة وابن أبى الزناد والدراوردى كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مرفوعًا كما مضى؛ وتابعهم عليه الليث بن سعد أيضًا، كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٧٨].

وخالفهم جميعًا: أبو أحمد الزبيرى؛ فرواه عن هشام عن أبيه عن عائشة به مختصرًا موقوفًا عليها، هكذا أخرجه الحارث فى «مسنده» [٢/ رقم ٧٤١/ زوائد الهيثمى]، وتابعه على وقفه: علىّ بن غراب؛ فرواه عن هشام عن أبيه عن عائشة موقوفًا عليها بالفقرة الأولى منه فقط، هكذا أخرجه اللالكائى فى «شرح الاعتقاد» [٤/ رقم ١٢٤٣]، لكن فى الإسناد إليه من لا أفطن له الآن.

والوجه الأول هو المحفوظ بلا تردد عندى، ومَنْ رفعه -وهم جماعة- قد جاء بزيادة واجب قبولها؛ لأنه حفظ مَنْ لم يحفظه مَنْ وقفه، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث أنس [برقم ٣٧٥٦، ٣٨٢٩، ٣٨٤٠]، ويأتى حديث ابن مسعود [برقم ٥١٥٧]، وسهل بن سعد [برقم ٧٥٤٤].

٤٦٦٩- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٢٥٠]، وابن أبى شيبة [٢٩١٩٩] و[٣٠٤٠٧]، وابن راهويه [١٤٠٢]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ١٢٥٩]، وابن أبى عاصم فى «السنة» [١/ رقم ٢٣٣/ ظلال الجنة]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٧٢٧]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» =

قال: «وَمَا يُؤْمِنُنِي وَقُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُقَلِّبَ قَلْبَ عَبْدٍ قَلَّبَهُ».

= [رقم ١٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «ذم الهوى» [١/ رقم ١٨١/ بتخريجنا]، وغيرهم من طريقين عن علىّ بن زيد بن جدعان عن أم محمد القرشية عن عائشة به نحوه. . . وهو عند الطبرانى مختصراً بالفقرة الأولى منه فقط، وليس عند ابن أبى عاصم قوله: (إذا أراد أن يقلب قَلْب عبد قَلَبه)، وهذه الجملة عند ابن أبى شيبة بلفظ: (إذا شاء أن يقلبه إلى هدى قَلَبه؛ وإذا شاء أن يقلّبه إلى ضلالة قَلَبه)، ومثله عنده فى «الإيمان» [رقم ٥٣]، ونحو هذه الجملة عند ابن راهويه أيضًا؛ وهى عند الخرائطى ومن طريقه ابن الجوزى بلفظ: (إذا أراد أن يقلب قلْب عبد قَلَبه، وقَلَب الوسطى والسبابة).

قلتُ: هذا إسناد لا يثبت، وابن جدعان منكر الحديث على التحقيق، بل تركه أحمد وجماعة، وأم محمد: هى امرأة والد ابن جُدعان، يُقال لها: أمية؛ وقيل: أمينة، وهى نكرة، لا يُحفظ فيها جرح ولا تعديل، وانفرد عنها ولد زوجها بالرواية وحده.

وقد اختلف على ابن جدعان فى سنده، فرواه عنه همام بن يحيى وحماد بن سلمة على الوجه الماضى، وتابعهم مبارك بن فضالة، لكن اختلف عليه، فرواه النضر بن شميل فقال: عن ابن جدعان عمن سمع عائشة تقول: . . . . . ، وذكره بنحوه، فأسقط منه (أم محمد)، وصيَّره عمن لا يُدرى مَنْ هو، عن عائشة، هكذا أخرجه ابن راهويه [١٣٦٩].

وخالفه المعلىّ بن الفضل القشيرى، فرواه عن المبارك فقال: عن ابن جدعان عن ابن أبى مليكة عن عائشة به نحو سياق ابن أبى شيبة، فجعل شيخ ابن جدعان فيه: (ابن أبى مليكة) بدل: (عمن حدثه).

هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٥٣٠] بإسناد صحيح إلى المعلىّ بن الفضل به.

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن مبارك إلا معلى. . .».

قلتُ: وبهذا المعلَّى أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤٢٧]، فقال: «رواه الطبرانى فى «الأوسط»، وفيه المعلىّ بن الفضل، قال ابن عدى: فى بعض ما يرويه نكرة، وبقية رجاله وثِّقوا؛ وفيهم خلاف».

قلتُ: ما فى أحد منهم خلاف سوى ابن جدعان وحده، والراجح ضعفه كما مضى، =

= ثم إن المعلَّى بن الفضل قد ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ١٨١-١٨٢]، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية الكُديمى عنه».

والكديمى هذا هالك على سعة حفظه ومعرفته، وليس هذا الحديث من روايته عن المعلى، والمعلَّى عندى: شيخ صدوق صالح الحديث، وما فى حديثه من النكارة، فهى من الراوى عنه أمثال الكديمى، أو ممن فوقه من ضعفاء شيوخه وشيوخ شيوخه.

فالذى يظهر لى: أن ابن جدعان قد اضطرب فى سند الحديث على عادته، وقد صحَّ عن حماد ابن زيد أنه قال عن ابن جدعان «كان يقلب الأحاديث»، وقال أيضًا: «كان يحدثنا اليوم بالحديث، ثم يُحدثنا غدًا، فكأنه ليس ذاك».

قلتُ: والرجل معذور؛ فإنه قد اختلط، كما قاله غير واحد من النقاد، وأنت تعرف شأن المختلطين! ولم يُخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه، وإلاَّ فالرجل ضعيف الحفظ البتة، لكن للحديث طرق أخرى عن عائشة به مثله... وبعضها بنحوه... لا بأس إن تعرضنا لها هنا فنقول:

١- أخرج النسائى فى «الكبرى» [٧٧٣٧]، وأحمد [٦/ ٩١]، والدارقطنى فى حديث أبى الطاهر الذهلى [رقم ٢١]، وأبو إسماعيل الهروى فى «الأربعين» [رقم ٢٦]، وابن بطة فى «الإبانة» [٣/ رقم ٢٠٥]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ٣٣٦]، وغيرهم من طرق عن حماد ابن زيد عن يونس بن عبيد ومعلىّ بن زياد وهشام بن حسان، ثلاثتهم عن الحسن البصرى عن عائشة به نحو سياق المؤلف دون قوله: (وطاعتك). وفى آخره بعد قوله: (... من أصابع اللَّه...) قال: (إن شاء أقامه، وإن شاء أزاغه) لفظ النسائى وأحمد؛ ولفظه عند الدارقطنى والآجرى: (إن شاء أن يقيمه أقامه؛ وإن شاء أن يزيغه أزاغه).

قلتُ: وسنده حجة، لولا أن سماع الحسن من عائشة غير موجود، ولا أثبته له واحد من الأئمة، بل أشار الإمام أحمد إلى تضعيف تلك الحكايات التى فيها سماعه منها، كما نقله عنه العلائى فى «جامع التحصيل» [ص١٦٥]، وانظر «علل الإمام أحمد» [٢/ ٥٤٨/ رقم ٣٥٩٧/ رواية ابنه عبد اللَّه]، وهذا الطريق هو أصحُّ طرقه عن عائشة،

٢- وأخرج الطبرانى فى «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٢٧٠١]، وعنه ابن مردويه فى «تفسيره» كما فى «تفسير ابن كثير» [٢/ ١٤/ طبعة دار طيبة] بإسناد قوى مستقيم إلى سعيد بن بشير عن =

= قتادة عن أبى حسان الأعرج عن عائشة به نحو سياق المؤلف دون قوله: (وطاعتك)، ولفظه فى آخره مثل لفظ أحمد والنسائى الماضى؛ وزاد: (أما تسمعين الآية: قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]).

قلتُ: وهذا إسناد منكر، وسعيد بن بشير لا يحتمل له التفرد عن قتادة، مع كونه مكثراً عنه، وفيه مقال معروف، وأصح ما قيل فيه هو قول ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشىء، ليس بقوى فى الحديث؛ يروى عن قتادة المنكرات»، وضعفه غير واحد فى قتادة خاصة، ثم إن قتادة إمام فى التدليس، وقد عنعنه، وشيخه الأعرج صدوق من رجال الجماعة إلا البخارى، فإنما علَّق له فقط.

٣- وأخرج أحمد [٢/ ٤١٨]، والمؤلف [برقم ٤٨٢٤]، والنسائى [١٠١٣٦]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥١٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٥٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٧/ ٥٢]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٣٠٤]، والذهبى فى «العلو» [ص٢٧]، وغيرهم من طرق عن حاتم بن إسماعيل عن صالح بن محمد بن زائدة عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت: (ما رفع رسول اللَّه ﷺ رأسه إلى السماء إلا قال: يا مصرف القلوب ثبت قلبى على طاعتك).

قال الذهبى عقب روايته: «وصالح ضعيف».

قلتُ: وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٤٢٧]، وقال: «وثَّقه أحمد، وضعفه أكثر الناس، . . .»، كذا قال، ولم يوثقه أحمد نصًا، وإنما قال: «ما أرى به بأسًا»، وقد خالفه سائر النقاد وضعفوا صالحًا، حتى قال أبو حاتم والساجى: «منكر الحديث» وتركه سليمان بن حرب وغيره، فأخْلِق بروايته عن مثل أبى سلمة أن تكون منكرة إذا انفرد بها! وقد ساق له ابن عدى هذا الحديث من مناكيره فى ترجمته من «الكامل».

وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة يصحُّ بها إن شاء اللَّه؛ مضى منها حديث جابر [برقم ٢٣١٨]، وأنس [برقم ٣٦٨٧، ٣٦٨٨]، ويأتى حديث أم سلمة [برقم ٦٩١٩، ٦٩٨٦]. واللَّه المستعان.

● **تنبيه**: رأيتُ الحافظ العراقى فى «المغنى» [٣/ ٢٤] قد عزا حديث عائشة إلى النسائى فى «سننه» الكبرى)، وقال: «بإسناد جيد». =

٤٦٧٠- حَدَّثَنَا الحسن بن عمر بن شقيق بن أسماء الجرمي البصري، حدّثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: وكان متاعي فيه خفٌّ، وكان على جملٍ ناجٍ، وكان متاع صفية فيه ثقلٌ، وكان على جمل ثقال بطيء يتبطأ بالركب، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**حَوِّلُوا مَتَاعَ عَائِشَةَ عَلَى جَمَلِ صَفِيَّةَ، وَحَوِّلُوا مَتَاعَ صَفِيَّةَ عَلَى جَمَلِ عَائِشَةَ حَتَّى يَمْضِيَ الرَّكْبُ**»، قالت عائشة: فلما رأيت ذلك، قلت: يا لعباد اللَّه! غلبتنا هذه اليهودية على رسول اللَّه ﷺ! قالت: فقال رسول اللَّه ﷺ: «**يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ مَتَاعَكِ كَانَ فِيهِ خَفٌّ وَكَانَ مَتَاعُ صَفِيَّةَ فِيهِ ثِقَلٌ، فَأَبْطَأَ بِالرَّكْبِ، فَحَوَّلْنَا مَتَاعَهَا عَلَى بَعِيرِكِ، وَحَوَّلْنَا مَتَاعَكِ عَلَى بَعِيرِهَا**»، قالت: فقلت: ألست تزعم أنك رسول اللَّه؟ قالت: فتبسم، قال: «**أَوَ فِي شَكٍّ أَنْتِ يَا أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ**؟ قالت: قلت: ألست تزعم أنك رسول اللَّه؟! أفهلاّ عدلت؟ وسمعني أبو بكر وكان فيه غربٌ -أي حدةٌ- فأقبل عليَّ فلطم وجهي، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**مَهْلًا يَا أَبَا بَكْرٍ**»، فقال: يا رسول اللَّه، أما سمعت ما قالت؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إِنَّ الْغَيْرَى لا تُبْصِرُ أَسْفَلَ الْوَادِي مِنْ أَعْلاهُ**».

= ● كذا قال، ولم يصب في دعواه؛ إذ ليس لحديث عائشة عند النسائي سوى طريقين فقط:

الأول: طريق الحسن عن عائشة: وقد عَرفتَ علته.

والثاني: طريق صالح بن محمد بن زائدة عن أبي سلمة عن عائشة: وهذا منكر غريب كما مضى أيضًا.

فأيُّ الطريقين عنى الحافظ زين الدين؟! أراه الأول، وخفي عليه انقطاعه ثَمَّ.

٤٦٧٠- منكر: أخرجه أبو الشيخ في الأمثال [رقم ٥٦] من طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق ابن يسار عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن جده عن عائشة به.

قلتُ: هذا إسناد ضعيف وخبر منكر، وفيه علتان: بل ثلاث علل:

الأولى: سلمة بن الفضل هو المعروف بالأبرش الأنصاري مختلف فيه، وثقه جماعة، وضعفه الأكثرون، قال البخاري: «عنده مناكير»، وقال أبو حاتم: «في حديثه إنكار»، ولخَّص الحافظ كلامهم فيه بـ«التقريب» فقال: «صدوق كثير الخطأ». =

= **قلتُ**: والغالب على من كان كذلك: ضَعْفُ حفْظه، ولستُ أراه بذاك القوى، نعم: قد ثبته ابن معين فى ابن إسحاق خاصة، وقال ابن سعد بعد أن وثقه: «وهو صاحب مغازى ابن إسحاق، روى عنه «المبتدأ» و«المغازى»....».

قلتُ: فيغلب على الظن أن يكون ابن إسحاق قد روى هذا الحديث فى بعض كتبه المشار إليهما، فإن صحَّ ذلك؛ برئتْ ذمة سلمة من هذا الحديث جملة، وأراه كذلك. وسلمة هذا من رجال التهذيب.

والثانية: ابن إسحاق: صدوق إمام كبير الشان، إلا أنه: «مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطنى وغيرهما». قاله الحافظ فى «طبقات المدلسين» [ص٥١]، وقد عنعنه كما ترى، وبهذا أعله البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٣/ ٤٣]، فقال: «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق».

كذا يُكثر البوصيرى من تلك العبارة فى إعلاله أسانيد عنعن فيها ابن إسحاق، وليس ذا بجيد البتة، ومَنْ يدريه أن ابن إسحاق قد دلَّسه؟! وليست عنعنته أو عدم تصريحه بالسماع دليلاً على ذلك أصلاً، بل هى قرينة وحسب؛ فالأولى، بل الأصح أن يقال: «سنده ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق بالتحديث».

وقد غفل الهيثمى عن تلك العلة فى «المجمع» [٤/ ٥٩٠]، وتعلق بسلمة بن الفضل، واختلاف النقاد بشأنه، وقد عرفت أن سلمة قد سلم من تبعة هذا الحديث إن شاء اللّه، ثم أغرب الهيثمى وقال: «وقد رواه أبو الشيخ ابن حيان فى كتاب «الأمثال» وليس فيه غير أسامة بن زيد الليثى، وهو من رجال الصحيح؛ وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

كذا قال، ولم أجد طريق أسامة هذا فى كتاب أبى الشيخ أصلاً؛ فأخشى أن يكون الهيثمى قد وهم كعادته، ولعل هذا ما وقع؛ فإنى رأيتُ الحافظ العراقى قد قال فى «المغنى» [٢/ ٤٦]: «أخرجه أبو يعلى فى «مسنده»، وأبو الشيخ فى كتاب «الأمثال» من حديث عائشة، وفيه ابن إسحاق، وقد عنعنه».

فلو كان أبو الشيخ يرويه من طريق آخر فى «أمثاله» لصاح به الزين أبو الفضل.

ومن له عناية بـ(مجمع الهيثمى) يعلم كثرة أوهام صاحبه، مع التخليط والتلفيق والسهو والتصحيف وضروب الخطأ والغلط، فهلاَّ كان ترك الحافظ ابن حجر يُتمُّ بيان أوهامه فى «مجمعه» ريثما يُريحُنا من كُلْفة تعقُّبه فى كل شىء، غَفَرَ اللّه لأبى الحسن وسامحه. =

٤٦٧١- حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبي، حدّثنا الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة، قالت: إني لأعلم كيف كان رسول اللَّه ﷺ يلبي، فكانت تلبي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ».

= **والعلة الثالثة**: أنه اختلف فى سنده على الحسن بن عمر بن شقيق، فرواه عنه أبو يعلى فقال: عن سلمة ابن الفضل عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن عائشة به...

وخالفه إبراهيم بن محمد بن الحارث، فرواه عن ابن شقيق فقال: عن سلمة عن ابن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن جده عن عائشة به...، فزاد فيه (عن جده) هكذا أخرجه أبو الشيخ فى «الأمثال» كما مضى.

وإبراهيم هذا هو أبو إسحاق الأصبهانى المعروف بابن نايلة المحدث الصدوق الرحَّالة: وثقه الحافظ السمعانى فى «الأنساب» [٥/ ٤٥٠]، وحدث عنه الحفاظ أبو الشيخ وأبو أحمد العسال والطبرانى وغيرهم من السادة، وترجمته فى «طبقات أبى الشيخ» [٣/ ٣٥٦]، و«تاريخ الذهبى» [وفيات سنة ٣٠٠هـ].

نعم: ليس هو ممن يقارن بأبى يعلى ولا يكاد، فأراه وهم فى تلك الزيادة: (عن جده)، وأخشى أن تكون زيادة مقحمة من الناسخ سهواً.

وفى متن الحديث نكارة شديدة، أغفلها الحافظ البتة، ثم نظر إلى سنده وقال فى «الفتح» [٩/ ٣٢٥]: «وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به، عن عائشة مرفوعًا»، وذكر الفقرة الأخيرة منه فقط، وأقره المناوى على ذلك فى «الفيض» [٢/ ٢٤٩]، وكذا قال البدر العينى أيضًا فى «عمدته» [٢٠/ ٢٠٩]، وكل ذلك مما لا يُؤبَه له، وقد عرفتَ أين يكون البأس فى سنده.

٤٦٧١- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٤٧٥]، وأحمد [٦/ ٣٢، ١٨١، ٢٢٩، ٢٣٠]، وابن أبى شيبة [١٣٤٦٥]، والبيهقى فى «سننه» [٨٨١١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٢٨]، ومسدد فى «مسنده»، والجوزقى فى «المتفق»، كما فى «التغليق» [٣/ ٥٤]، والدارقطنى فى «العلل» [١٥/ ٢٠، ٢١]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن عمارة بن عمير التيمى عن أبى عطية الوادعى عن عائشة به... وزاد أحمد والدارقطنى فى رواية لهما: (والملك لا شريك لك)، وهذه زيادة معلولة كما يأتى، وعند ابن أبى شيبة (والملك) فقط. =

= **قلتُ**: هذا حديث اختلف فى سنده على الأعمش على ألوان قد ذكرناها فى «غرس الأشجار».
وهذا الوجه هو المحفوظ عنه البتة، وهو الذى رواه عنه جمهور أصحابه: كالثورى وابن نمير وأبى معاوية وأبى خالد الأحمر وابن فضيل وعبد الله بن داود وإسرائيل وغيرهم؛ وخالفهم شعبة وبعض أصحاب الأعمش؛ فرووه عنه على ألوان أخرى غير محفوظة.
نذكر هنا رواية شعبة وحده، فقد رواه عن الأعمش فقال: عن خيثمة بن عبد الرحمن عن أبى عطية عن عائشة به مثله...، فجعل شيخ الأعمش فيه: (خيثمة) بدل: (عمارة بن عمير)، هكذا علقه البخارى [عقب رقم ١٤٧٥]، ووصله أحمد [٦/ ١٠٠، ١٨١، ٢٤٣]، والطيالسى [١٥١٣]، وعنه البيهقى [٨٨١٢]، وابن راهويه [١٥٩٢]، والحافظ فى التغليق [٣/ ٥٤]، وغيرهم من طرق عن شعبة عن الأعمش عن خيثمة عن أبى عطية عن عائشة به... وزاد فى رواية لأحمد: (والملك).
قال أبو حاتم كما فى «العلل» [رقم ٨٤٣]: «هذا حديث غلط فيه شعبة، وأما أصحاب الأعمش، فيقولون كلهم: كما رواه الثورى عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبى عطية عن عائشة عن النبى ﷺ وهو الصحيح عندى»، وبذلك جزم الدارقطنى فى «العلل» [١٥/ ٢٠]، فقال: «وقول شعبة وَهْمٌ».
وقد كان يمكن أن يكون للأعمش فيه شيخان، كما يقول الحافظ فى «الفتح» [٣/ ٤١١]، لولا أن التسليم لأبى حاتم ومَنْ تابعه على توهيم شعبة هو الواجب قبوله عندى، لكن فى رواية شعبة فائدتان مع وهمه فى سنده:
الأولى: تصريح الأعمش فيه بالسماع.
والثانية: تصريح أبى عطية بسماعه فيه من عائشة.
وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة.
● **تنبيه مهم**: قد روى الجماعة هذا الحديث عن الأعمش كلهم على مثل لفظ المؤلف؛ وتابعهم محمد بن فضيل عند أحمد [٦/ ٣٢]، إلا أنه زاد فى آخره: (والملك لا شريك لك) فهذه الزيادة أنكرها الإمام أحمد على ابن فضيل، فقال: (وهم ابن فضيل فى هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة؛ إنما تعرف عن ابن عمر) نقله عنه ابن رجب فى «شرح العلل» [٢/ ٦٣٣ / طبعة عتر].
وحديث ابن عمر ثابت فى الصحيحين، ويأتى عند المؤلف [برقم ٥٦٩٢، ٥٨٠٤، ٥٨١٥]، =

٤٦٧٢ - حَدَّثَنَا محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدّثنا أبو ربيعة، حدّثنا عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيدٍ بن عمير، عن عائشة، قالت: قلت: يا رسولَ اللَّه، إن ابن جدعان، كان يقرى الضيف، ويحسنُ الجوار، ويصل الرحم، ويكف الأذى، فهل ينفعه ذلك شيئًا؟ قال: «**لا، يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا قَطُّ: رَبِّ اغْفِرْ لِي يَوْمَ الدِّينِ**».

= لكن روى هذه الزيادة أيضًا: شعيب بن أيوب الواسطي - وهو ثقة- عن أحمد بن منصور الرمادي عن معاوية بن هشام عن الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة به مثله، عند الدارقطني في رواية له، وهذا ما يستدرك على الإمام أحمد.

لكن يجاب عن هذا: بكون شعيب قد أخطأ فيه أيضًا، فقد خالفه محمد بن مخلد العطار الحافظ الإمام -وهو أوثق منه وأثبت - فرواه عن أحمد بن منصور بإسناده به دون تلك الزيادة، وروايته عند الدارقطني مقرونة برواية شعيب، وهكذا رواه غير واحد عن الثوري عن الأعمش به دون تلك الزيادة أيضًا، وهذا هو الصواب. واللَّه المستعان.

٤٦٧٢ - **صحيح**: دون قوله: (ويكف الأذى): أخرجه أحمد [٦/ ١٢٠]، وابن حبان [٢/ ٣٩]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٢٧٨]، وأبو عوانة [رقم ٢١٦]، وأبو القاسم إسماعيل الحلبي في «حديثه» [ق ١١٤-١١٥]، كما في «الصحيحة» [١/ ٤٤٢]، والطحاوي في «المشكل» [٧/ ٢١]، وغيرهم من طرق عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير عائشة به نحوه . . . وزادوا جميعًا سوى ابن حبان: (ويفك العاني . . .) وزاد أحمد من قول عائشة: (فأثنيت عليه) وهو رواية لأبي عوانة، وزاد أحمد أيضًا وأبو عوانة وأبو نعيم في أوله: (. . . كان في الجاهلية)، وليس عند الجميع قوله: (ويكف الأذى) وسندها لا يثبت عند المؤلف.

قلتُ: وإسناده قوي لولا عنعنة الأعمش، فقد كان إمامًا في التدليس، وسائر رواته من رجال «الصحيح»، وعبد الواحد بن زياد وإن تكلم بعضهم في روايته عن الأعمش، إلا أن ابن معين قد ثبته فيه، فالأصل: حَمْلُ روايته عنه على السلامة حتى يظهر فيها الخلل، وأبو سفيان: هو طلحة بن نافع الشيخ الصدوق؛ وسند المؤلف واه؛ لأن فيه أبا ربيعة، وهو فهد بن عوف الهالك المشهور، وهو من رجال «اللسان» [٢/ ٥٠٩].

لكن تابعه جماعة من الثقات الأكابر، غير أنه انفرد من بينهم بزيادة قوله: (ويكف الأذى) فهي زيادة ضعيفة لتفرده بها. =

٤٦٧٣ - حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عامر بن زرارة الحضرمي، حدّثنا يحيى بن زكريا بن أبى زائدة، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، تزوجها وهى بنت ست سنين، وبنى بها وهى بنت تسع سنين، زوّجها إياه أبو بكرٍ.

= والحديث قال عنه أبو نعيم عقب روايته: (هذا حديث غريب من حديث عبيد عن عائشة، لم نكتبه إلا من هذا الوجه، [وهو] صحيح ثابت متفق عليه من حديث عروة بن الزبير عن عائشة).

قلتُ: ما أدرى ما هذا، وما أرى الشيخ إلا وقد وهم، فليس الحديث عند الشيخين [إن كان يقصدهما بقوله: (متفق عليه)] من طريق عروة عن عائشة أصلاً، بل لم أجده من طريق عروة البتة، إنما ثبت فى «صحيح مسلم» من طريق مسروق عنها كما يأتى بيانه.

ثم وقفت على طريق يُعَلُّ به طريق الأعمش هنا، فقال الحارث فى «مسنده» [١/ رقم ٣٨/ زوائد الهيثمى]: (حدثنا معاوية بن عمرو- هو ابن الكرمانى الثقة المعروف- ثنا أبو إسحاق- هو الفزارى الإمام الحجة- عن هارون، عن عبيد بن عمير أو عن ابنه عنه قال: (سئل رسول اللَّه ﷺ: أى الجهاد أفضل؟! . . .) وفيه: (قيل: أرأيت قومًا هلكوا فى الجاهلية قبل الإسلام كان يطعمون الطعام، ويفعلون كذا وكذا؟! قال: كانوا يفعلون ولا يقولون: اللَّهم اغفر لنا يوم الدين).

هكذا مرسلاً، وأظنه هو الأشبه، وليس فى رجاله من ينظر فى حاله سوى هارون! وما هارون؟! لا أعرفه إلا أن يكون هو هارون أبو محمد البربرى الثقفى الثقة الثبت المتقن؛ وهو مترجم فى (التهذيب) تمييزاً، وذكروا فى شيوخه: (عبد اللَّه بن عبيد بن عمير) فإن يكنه؛ فالإسناد صحيح لولا الشك فيه.

وعلى كل حال: فللحديث طرق أخرى عن عائشة به . . . منها ما أخرجه مسلم [٢١٤]، وأحمد [٦/ ٩٣]، وابن حبان [٣٣١]، وأبو عوانة [رقم ٢١٧]، والبيهقى فى «البعث والنشور» [رقم ١٤]، والطحاوى فى «المشكل» [١٠/ ٢١٩]، وغيرهم من طريق حفص بن غياث عن داود بن أبى هند عن الشعبى عن مسروق عن عائشة قالت: (قلت يا رسول اللَّه: ابن جدعان فى الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين فهل ذاك نافعه؟! قال: لا ينفعه، إنه لم يقل يومًا: رب اغفر لى خطيئتى يوم الدين) لفظ مسلم.

٤٦٧٣- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٢١٠]، والحاكم [٢/ ١٨١]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٧٧٤]، وابن راهويه [١١٦٤]، وابن أبى عاصم =

٤٦٧٤- حَدَّثَنَا محرز بن عون، حدّثنا حسان بن إبراهيم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير، أنَّ عائشة زوج النبي ﷺ، أخبرته: أن رسول اللَّه ﷺ، قُبض وهو ابن ثلاث وستين، قال: وأَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيِّب بذلكَ.

= في «الآحاد والمثاني» [٥/ ٣٠٠٦]، ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» [١/ ١٣٨٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٥٧]، وغيرهم من طرق عن محمد ابن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة به نحوه . . . [وهو عند أحمد وابن سعد وابن راهويه: عن ابن حاطب به مرسلاً،] في سياق طويل، وفيه نكاحه ﷺ - عائشة وهي بنت سبع سنين، هذا عند الحاكم، وعند الآخرين: وهي بنت ست سنين مثلما عند المؤلف، وليس عندهم ذِكْرُ بنائه بها ﷺ سوى الإمام أحمد؛ فعنده مثلما عند المؤلف؛ ومثله ابن راهويه أيضًا.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وقال الذهبي في «تلخيصه»: «على شرط مسلم».

قلتُ: كلا، فلم يرو مسلم لمحمد بن عمرو عن ابن حاطب شيئًا، وليس عنده من رواية ابن حاطب عن عائشة خبر واحد، فكيف يكون على شرطه؟! وابن حاطب سماعه من عائشة لم يثبته أحد من النقاد، وليس يثبت عندي، كما مضى برهان ذلك فيما علقناه على الحديث الماضي [برقم ٤٤٧٦]، فانظره ثمة.

فإن قيل: قد توبع عليه ابن حاطب؛ تابعه أبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف مقرونًا معه عند أحمد وابن راهويه وابن سعد.

قلتُ: هو عندهم من قول أبي سلمة وابن حاطب به مرسلاً، ليس فيه: (عن عائشة).

والحديث أخرجه أبو داود [٤٩٣٧]، وجماعة كثيرة، لكن دون موضع الشاهد. وللفقرة التي عند المؤلف: طرق أخرى عن عائشة به . . . مضى بعضها [٤٦٠٠]، وهو حديث صحيح.

٤٦٧٤- صحيح: أخرجه البخاري [٣٣٤٣، ٤١٩٦]، ومسلم [٢٣٤٩]، وعبد الرزاق [٦٧٩١]، ومن طريقه الترمذي [٣٦٥٤]، وأحمد [٦/ ٩٣]، وابن حبان [٦٣٨٨]، والطبراني في «الكبير» [١/ رقم ٢٦، ٢٧]، والنسائي في «الكبرى» [٧١١٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١/ رقم ٤١]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٣٠٩]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٣/ ٢٣، ٢٤، ٢٧] والطحاوي في «المشكل» [٥/ ٨٦، ٨٧]، وغيرهم من طرق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .، وذِكْرُ ابن المسيب في آخره: عند البخاري ومسلم وابن سعد وابن عبد البر والطحاوي وحدهم، =

٤٦٧٥- **حَدَّثَنَا** هارون بن معروف، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرنى عمرٌو، أن بكر بن سوادة، حدثه، أن يزيد بن أبى حبيب، حدثه، عن عبيد بن عمير، عن عائشة زوج النبى ﷺ، أن رجلاً تلا هذه الآية: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فقال: إنا لَنُجزى بكل ما عملنا؟! هلكنا إذًا! فبلغ ذلك رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**نَعَمْ، يُجْزَى بِهِ الْمُؤْمِنُ فِى الدُّنْيَا، فِى مُصِيبَتِهِ فِى جَسَدِهِ، فِيمَا يُؤْذِيهِ**».

= وزاد ابن أبى عاصم فى آخره: (وأبو بكر وعمر - رضى اللَّه عنهما-) وعند الطبرانى فى رواية له وعبد الرزاق: (وتوفى أبو بكر على رأس ثلاث وستين) وتلك الزيادة عندهما منقطعة، وهى موصولة عند ابن أبى عاصم.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال، ورواية الزهرى فى آخره عن ابن المسيب به... فمن مراسيله، لكن قال الحافظ فى «الفتح»: «ويحتمل أن يكون سعيد أيضًا سمعه من عائشة».

٤٦٧٥- حسن بهذا اللفظ: أخرجه أحمد [٦/ ٦٥]، وابن حبان [٢٩٢٣]، والبيهقى فى «الشعب» [٧/ رقم ٩٨٠٦، ٩٨٠٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ٣٧١]، وابن أبى حاتم [رقم ٦٠٢٨] وسعيد بن منصور [رقم ٦٦٣]، كلاهما فى «تفسيره» والحافظ فى «الأمالى» المطلقة [ص ٨٣]، وغيرهم من طرق عن عبد اللَّه بن وهب عن عمرو بن الحارث المصرى عن بكر بن سوادة عن يزيد بن أبى يزيد عن عبيد بن عمير عن عائشة به نحوه... وزاد البيهقى فى رواية له: (وفى ماله) وعند البخارى: (فى جسده فما دونه) بدل: (فيما يؤذيه).

قال الحافظ: (هذا حديث حسن صحيح -يعنى بطرقه وشواهده الكثيرة-.

وسنده هنا صالح إن شاء اللَّه، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى يزيد بن أبى يزيد، ترجمه البخارى وابن أبى حاتم وابن حبان، ولم يذكروا فى الرواية عنه سوى بكرة بن سوادة وحده، وانفرد ابن حبان بتوثيقه وحده، واحتج بحديثه فى «صحيحه» لكن جزم الخطيب فى «موضح الأوهام» [١/ ١٩٤]، بكون يزيد هذا: هو نفسه يزيد بن أبى يزيد الأنصارى مولى مسلمة بن مخلد، الذى يروى عنه الحارث بن يعقوب المصرى وبكير الأشج، وذكره ابن حبان فى «الثقات» أيضًا [٧/ ٦٣١]، لكنه فرق بينه وبين يزيد الذى يروى عن عبيد بن عمير؛ وعنه بكر بن سوادة، تبعًا للبخارى، ومثلهما فرق بينهما أبو حاتم الرازى.

فإن ثبت كونهما واحداً كما يقول الخطيب -وهو الأقرب- فالإسناد صالح كما ذكرنا، =

٤٦٧٦- حَدَّثَنَا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم، حدّثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن غالب، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلا بِإِحْدَى ثَلاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِه..**».

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه فى سياق أتم، وكلها لا يثبت منها شيء البتة، وكذا لمعناه شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا بعضها ثابت، مضى منها حديث أبى بكر [برقم ١٨، ٢١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١].

● **تنبيه**: وقع فى إسناد المؤلف من طبعة حسين الأسد وحده: (... أن يزيد بن أبى حبيب، حدثه عن عبيد بن عمير...) هكذا: (يزيد بن أبى حبيب) وهو تصحيف ظاهر، وصوابه: (يزيد بن أبى يزيد) كما وقع عند الجميع؛ وهكذا رواه الحافظ فى «الأمالى» من طريق المؤلف به ... فالعجب أن يُصِرَّ حسين الأسد على أن (يزيد بن أبى يزيد) هو المصحَّف من (يزيد بن أبى حبيب) ولم يأت بحجة ولا فعل شيئًا، راجع ما قاله فى هامش طبعته [٨/ ١٣٥]، وقد وقع فى الطبعة العلمية [٤/ ١٨٥]، على الصواب. فاللَّه المستعان.

٤٦٧٦- صحيح: أخرجه النسائى [٤٠١٧، ٤٠١٨]، وأحمد [٦/ ٥٨، ٨١]، وابن راهويه [١٦٠٣]، والمزى فى «تهذيبه» [٢٢/ ١٨٥]، والطيالسى [١٤٧٤ / منحة]، ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٦ / ٣٨٤]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٣-١٤]، والدارقطنى فى «العلل» [١٤/ ١٢٥-١٢٦]، وغيرهم من طرق عن أبى إسحاق السبيعى عن عمرو بن غالب عن عائشة به نحوه ... وهو عند بعضهم فى سياق طويل فى أوله.

قلتُ: وسنده جيد لولا عنعنة أبى إسحاق، فهو إمام فى التدليس ولم يذكر فيه سماعًا، وشيخه عمرو وثقه ابن حبان، وحكى أبو عمرو الصدفى توثيقه عن النسائى، وصحح له الترمذى وغيره، وهذا كله مقدم على تجهيل ابن البرقى وغيره له، وقد اختلف فى سنده على أبى إسحاق كما بسطناه فى «غرس الأشجار».

لكن هذا الوجه هو المحفوظ عنه كما قاله الدارقطنى فى «علله» [١٤/ ١٢٥]، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... منها طريق الأعمش عن إبراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عنها به ... عند مسلم [١٦٧٦]، والنسائى [٤٠١٦]، وأحمد [٦/ ١٨١]، والمؤلف [برقم ٤٧٦٧]، وابن حبان [٤٤٠٧]، والدارقطنى فى «سننه» [٣/ ٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٦٥٩٦]، وجماعة كثيرة، وله شواهد أيضًا عن جماعة من الصحابة: يأتى منها حديث ابن مسعود [برقم ٤٧٦٧، ٥٢٠٢].

٤٦٧٧- **حدّثنا** أبو معمر، حدّثنا سفيان، عن الزهرى، عن عروة قال: جلس أبو هريرة إلى حجرة عائشة وهى تصلى وهو يحدث وهو يقول: ألا تسمعى يا ربة الحجرة؟ فلما تمت صلاتها قالت: يا عروة ألا تسمع إلى هذا وإلى حديثه ؟! إن رسول اللّه ﷺ كان يحدث حديثًا لو عده العاد لاحصاه.

٤٦٧٨- **حَدَّثَنَا** أبو معمر، حدّثنا أبو سفيان المعمرى، عن معمر، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة: أن رسولَ اللّه ﷺ، أمر بسد الأبواب، إلا باب أبى بكرٍ- أو خوخة أبى بكرٍ- قال: وقالت عائشة: ما أدركت أبوىَّ إلا وهما يدينان هذا الدين.

٤٦٧٧- **صحيح**: مضى [برقم ٤٣٩٣].

٤٦٧٨- **صحيح**: هكذا رواه أبو سفيان المعمرى عن معمر، واسمه محمد بن حميد اليشكرى وثَّقَه جماعة وضَعَّفه العقيلى، وهو من رجال مسلم وغيره، ومن طريقه: أخرجه ابن حبان [٦٨٥٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ٢٥٤-٢٥٥]، وهو عند ابن حبان دون قول عائشة فى آخره.

وقد توبع عليه أبو سفيان المعمرى: تابعه هشام بن يوسف على نحو شطره الأول دون قوله عائشة، وزاد: (فإنى لا أعلم رجلاً أحسن يدًا عندى فى الصحابة من أبى بكر) أخرجه الدولابى فى «الكنى» [رقم ٦٢٤]، بإسناد مستقيم إليه.

وخالفهما عبد الرزاق؛ فرواه عن معمر فقال: عن الزهرى عن رجل به مرسلاً فى سياق أتم مع الزيادة الماضية فى رواية هشام ابن يوسف، ودون قول عائشة فى آخره، هكذا أخرجه عبد الرزاق [٩٧٥٤].

ثم جاء ابن المبارك وخالف الجميع، فرواه عن معمر ويونس الأيلى كلاهما عن الزهرى عن أيوب بن بشير الأنصارى عن بعض أصحاب رسول اللّه ﷺ به نحوه فى سياق أتم دون قول عائشة فى آخره، هكذا أخرجه ابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٢٨]، بإسناد صحيح إليه.

وهكذا رواه شعيب وعقيل وغيرهما عن الزهرى به . . . دون قول عائشة فيه، وهذا هو المحفوظ عن ابن شهاب، نعم: رواه عنه إسحاق بن راشد وعبد الحميد بن جعفر ومرزوق بن الهزيل وغيرهم على مثل الطريق الأول عن معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة، وقيل عن الزهرى على ألوان أخرى. =

٤٦٧٩- حَدَّثَنَا أبو هشامٍ محمد بن يزيد بن رفاعة، حدّثنا إسحاق بن سليمان الرازي، حدّثنا معاوية، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «قَرِّبِي إِلَيْنَا الْغَدَاءَ الْمُبَارَكَ»، يَعْنِي: السَّحُورَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَكُنْ إِلا تَمْرَتَيْنِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: السَّحُورُ سُنَّةٌ.

= ■ **والصواب**: هو قول يونس وشعيب وعقيل وغيرهم من المقدمين في الزهري على إسحاق بن راشد وغيره من الشيوخ.

وقد رجح أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٢٥٩٦]، والدارقطني في «العلل» [١٤/ ١٣٥]، قول من رواه عن الزهري عن أيوب بن بشير به مرسلاً، لكن للحديث - الفقرة الأولى منه- طرق أخرى عن عروة عن عائشة به . . .

وله طرق أيضًا عن عائشة، وشواهد عن جماعة من الصحابة: مضى منها حديث ابن عباس [برقم ٢٥٨٤].

وأما قول عائشة في آخره: (ما أدركت أبوي إلا وهما يدينان هذا الدين) فهذا ثابت من حديث الزهري عن عروة عن عائشة به في سياق حديث الهجرة الطويل . . الثابت عند البخاري وجماعة كثيرة، وقد مضى بعضه [برقم ٤٥٤٨]، فاللَّه المستعان.

٤٦٧٩- **ضعيف بهذا التمام**: قال الهيثمي في «المجمع» [٣/ ٣٦١]: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات».

قلتُ: كلا، وأبو هشام محمد بن يزيد هو الرفاعي الذي يقول عنه البخاري: «رأيتهم مجتمعين على ضعفه» وتكلم فيه الجمهور، ومشاه بعضهم إلا أن الضعف عليه بين، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه وحسب، وشيخه إسحاق بن سليمان: إمام عابد قدوة، أما شيخه معاوية، فهو ابن يحيى الصدفي المعروف بسوء سمعته بين النقاد، وقد تركه الجماعة؛ وضعفه الآخرون، وهو مشهور برواية المناكير والموضوعات عن الزهري خاصة، لم يرو له سوى الترمذي وابن ماجه وحدهما.

لكن الحديث صحيح ثابت فله شواهد عن جماعة من الصحابة به . . . دون قول عائشة: (وربما لم يكن إلا تمرتين) فهو ضعيف بهذا التمام. وتمام تخريجه مع أحاديث الباب: في «كتابنا الكبير»: «غرس الأشجار». وللَّه الحمد.

٤٦٨٠- وَعَنْ عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ثِيَابَهَا فِى غَيْرِ بَيْتِ بَعْلِهَا، فَقَدْ هَتَكَتْ كُلَّ سِتْرٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللّه**».

٤٦٨١- **حَدَّثَنَا** أبو هشام، حدّثنا ابن فضيل، حدّثنا مجالدٌ، عن الشعبى، عن مسروق، قال: سمعت عائشة تبكى، فقلت: «**يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، مَا يُبْكِيكِ؟**» قالت: شبعت اليوم، فذكرت أن رسول اللّه ﷺ لم يشبع فى يومٍ مرتين.

٤٦٨٠- **قوى**: دون قوله: (كل) أخرجه ابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٥]، من طريق حسين بن أبى السرى عن إسحاق بن سليمان عن معاوية بن يحيى الصدفى عن الزهرى عن عروة عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد ساقط مثل الذى قبله، عده ابن حبان من منكرات معاوية بن يحيى الصدفى، وساقه له فى ترجمته من «المجروحين» وليس للحديث أصل من رواية الزهرى عن عروة، لكن له طرق أخرى عن عائشة به نحوه دون حرف: (كل)، وكلها معلولة، غير أن بعضها يُقوَّى بعضها، لاسيما وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، وبعضها ثابت.

وهو ما رواه الإمام أحمد [٦/ ٣٦٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ٣٤٠]، والدولابى فى «الكنى» [رقم ١٤٢٢]- وعنده معلقًا- والطبرانى فى «الكبير» [٢٤/ رقم ٦٥٢]، وغيرهم من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح عن أبى صخر حميد بن زياد عن يُحَنَّس أبى موسى المدنى أن أم الدرداء حدثته (أن رسول اللّه ﷺ لقيها يومًا فقال: من أين جئت يا أم الدرداء؟! فقالت: من الحمام، فقال لها رسول اللّه ﷺ: ما من امرأة تنزع ثيابها إلا هتكت ما بينها وبين اللّه - عز وجل- من ستر) لفظ أحمد.

وسنده حسن صالح. وقد أعله ابن الجوزى بأبى صخر، ولم يفعل شيئًا؛ لأن الرجل صدوق متماسك من رجال مسلم؛ وقد توسعنا فى تخريج هذا الحديث مع غيره من أحاديث الباب فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

وحديث أم الدرداء الماضى: هو أصح شىء فيه.

٤٦٨١- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٣٨]، فانظره ثم.

٤٦٨٢ - **حَدَّثَنَا** أبو هشام، حدّثنا أبو عامر، حدّثنا زمعة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ**».

٤٦٨٣ - **حَدَّثَنَا** أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني، حدّثنا خلادٌ الجعفي، عن زهير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أنها كانت تحمل من ماء زمزم في القوارير، وتذكر أن رسول اللَّه ﷺ كان يحمل.

٤٦٨٢ - **صحيح**: أخرجه الخطيب في «تاريخه» [٧/ ٢٠٦]، والترمذي في «العلل» [رقم ١٦٣] والدارقطني في «علله» [١٤ / ٢٩٣]، وغيرهم من طريق زمعة بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . .

قال الترمذي عقب روايته: (سألت محمداً -يعني البخاري- عن هذا الحديث، فضعف زمعة ابن صالح وقال: هو منكر الحديث كثير الغلط، . . .).

قلتُ: وهو كما قال، وقد تابعه عليه جماعة من «الضعفاء» عن هشام بن عروة بإسناده به مثله . . . وبعضهم بلفظ: (لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له) كما يأتي عند المؤلف [برقم ٤٧٤٩].

وهو منكر من حديث هشام بن عروة البتة، فقد قال الخليلي في «الإرشاد» [١/ ٣٥٠ / انتقاء السلفي]: (رواه زمعة بن صالح وصدقة - يعني السمين - وغيرهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ولم يتابعهم الأئمة من أصحاب هشام).

قلتُ: وهو كما قال؛ وقد توبع عليه هشام بن عروة: تابعه عليه جماعة، ولا يثبت إلا من حديث الزهري عن عروة، ورواه جماعة عن الزهري، ولا يصح إلا من حديث ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري. وهذا الطريق يأتي [برقم ٤٧٥٠]، وهناك يكون تمام الكلام عليه إن شاء اللَّه. وقد توسعنا في تخريج أحاديث الباب مع استيفاء كلام النقاد حولها في كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٦٨٣ - ضعيف: أخرجه الترمذي [٩٦٣]، والبخاري في «تاريخه» [٣/ ١٨٩]، والحاكم [١/ ٦٦٠]، والبيهقي في «سننه» [٩٧٦٨]، وفي «الشعب» [٣/ رقم ٤١٢٩]، والفاكهي في «أخبار مكة» [رقم ١٠٧١، ١٠٧٣]، وغيرهم من طريق خلاد بن يزيد الجعفي عن زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه . . . ولفظ البخاري: =

٤٦٨٤- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا حفص بن بشر الأسدى، قال: حدّثنا حكيم بن نافع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول اللّه ﷺ: «**سَجْدَتَا السَّهْوِ تُجْزِئَانِ مِنْ كُلِّ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ**».

٤٦٨٥- حَدَّثَنِى أبو كريب، حدّثنا سعيد بن شرحبيل، عن ليث بن سعد، عن خالد ابن يزيد، عن سعيد بن أبى هلالٍ، عن ابن عباس، عن عائشة، قالت: سمعت رسول اللّه ﷺ وهو يخطب الناس، يقولُ: «**لَمَكَانُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ**» يَعْنِى: مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَحَفِظَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ.

= (عن عائشة أنها حملت ماء زمزم فى القوارير، وقالت: حمله رسول اللّه ﷺ فى الأداوى والقرب، فكان يصب على المرضى ويسقيهم) وهو رواية للفاكهى.

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

قلتُ: وهو وجه منكر، وخلاد بن يزيد الجعفى روى عنه جماعة وذكره ابن حبان فى الثقات [٨/ ٢٢٩]، لكنه قال: «ربما أخطأ» ومثله لا يحتمل له التفرد عن مثل زهير بن معاوية، وقد ساق له أبو عبد اللّه الجعفى هذا الحديث فى ترجمته من «تاريخه» ثم قال: «لا يتابع عليه» قال ابن القطان الفاسى: «وإنما لم يصححه الترمذى لأجله) نقله عنه صاحب «البدر المنير» [٦/ ٤١٠]

ثم رأيت الذهبى قد أورد خلاداً فى «الميزان» [١/ ٦٥٧]، وقال: «انفرد بحديث حَمْلِ ماء زمزم والاستشفاء به».

قلتُ: وهو آفة الحديث عندى، وله شواهد إلا أنها دون هذا اللفظ والسياق جميعًا، وقد ذكرناها فى «غرس الأشجار» فللّه الحمد والمنة.

٤٦٨٤- منكر: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩٢]

٤٦٨٥- صحيح: دون ذكر الخطبة: أخرجه الخرائطى فى «مساوئ الأخلاق» [رقم ٤٧٩]، من طريق شجاع ابن الأشرس عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال عن ابن عباس عن عائشة به...

قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ٥٣٩]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».

قلتُ: وهو كما قال؛ وعلة الحديث هى الانقطاع بين سعيد بن أبى هلال وابن عباس، فسعيد متأخر الطبقة عن إدراك ابن عباس، فكيف بالسماع منه؟! =

٤٦٨٦- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا ابن أبي زائدة، عن سفيان، عن منصور ابن صفية، عن أمه، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، أولم على بعض نسائه بمدين من شعيرٍ.

= لكن للحديث شوهد ثابتة عن جماعة من الصحابة دون ذكر الخطبة فيه، مضى منها حديث جابر [برقم ١٨٥٥، ٢١٠٩]، ويأتي حديث أبي هريرة [برقم ٦٢٠٠]، وسهل بن سعد [برقم ٧٥٥٥].

٤٦٨٦- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ١١٣]، والنسائي في «الكبرى» [٦٦٠٦]، والبيهقي في «سننه» [١٤٢٨٤]، والدارقطني في «العلل» [١٥/ ٤٠-٤١]، والإسماعيلي في «المستخرج» كما في «الفتح» [٩/ ٢٣٨]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن منصور بن صفية بنت شيبة عن أمه عن عائشة به.

قلتُ: هكذا رواه يحيى بن اليمان ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وأبو أحمد الزبيدي ومؤمل بن إسماعيل وغيرهم عن الثوري على هذا الوجه؛ وخالفهم الثقات الأثبات من أصحاب الثوري؛ منهم ابن مهدي ووكيع والفريابي ويزيد بن أبي حكيم ومحمد بن كثير العبدي كلهم عن الثوري عن منصور عن أمه به . . . دون ذكر عائشة فيه.

هكذا أخرجه البخاري [٤٨٧٧]، وابن أبي شيبة [١٧١٦٢]، والنسائي في «الكبرى» [٦٦٠٧]، وأبو محمد الفارسي في «المحلى» [٩/ ٤٥٠]، والبغوي في «الأنوار» [رقم ١٠٤٨]، والإسماعيلي وأبو نعيم كلاهما في: «المستخرج» وإسماعيل القاضي في «كتاب أخلاق النبي ﷺ» كما في «الفتح» [٩/ ٢٣٨].

وتابعهم روح بن عبادة أيضًا كما ذكره الحافظ البرقاني وعنه المزي في «التحفة» [رقم ١٥٩٠٧]، وقال ابن مهدي في روايته: (بصاعين) بدل: (بمدين).

وهذا الوجه هو الذي رجحه النسائي والدارقطني في «العلل» والبرقاني وغيرهم؛ وجزموا بكون الحديث مرسلاً؛ لأن صفية بنت شيبة لم تثبت صحبتها عندهم! ونازع في هذا المزي وابن حجر، والصواب معهما إن شاء اللَّه؛ لأن صفية قد ثبت لها رؤية؛ بل وسماع أيضًا، فما أشبه الحديث بقول الحافظ في «الفتح» [٩/ ٢٣٩]: «فالذي يظهر على قواعد المحدثين: أنه من المزيد في متصل الأسانيد».

وقد اختلف في سنده على الثوري على وجه ثالث غير محفوظ، وتوبع سفيان على الوجه الأول: =

٤٦٨٧- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا ابن أبى زائدة، عن حارثة بن محمد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان رسولُ اللّه ﷺ، حين يقوم للوضوء، يكفأ الإناء، فيسمى اللّه، ثم يسبغ الوضوء.

= ١- تابعه ابن عيينة قال: حدثونا عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن عائشة... وذكره بنحوه.. أخرجه الحميدى [٢٣٦]، وقال: «فوقفنا سفيان فقال: لم أسمعه».

٢- وابن جريج: كما ذكره الدارقطنى فى «العلل» [١٥ / ٣٩].

قلتُ: وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٦٨٧- **ضعيف بهذا اللفظ**: أخرجه ابن ماجه [١٠٦٢]، وابن أبى شيبة [١٦]، وابن راهويه [٩٩٩، ١٠١٣]، والطبرانى فى «الدعاء» [رقم ٣٨٣، ٣٨٤]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ١٩٨]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٢٦١ / كشف الأستار]، والدارقطنى فى «سننه» [١/ ٧٢]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «التحقيق» [١/ ١٤٣]، وغيرهم من طرق عن حارثة بن محمد المدنى المعروف بابن أبى الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به نحوه... وهو عند ابن ماجه فى سياقه طويل، ولفظ المراد منه: (كان النبى ﷺ إذا توضأ فوضع يده سمى اللّه، ويسبغ الوضوء...) ونحوه عند ابن أبى شيبة ورواية لابن راهويه، ولفظ الدارقطنى: (كان رسول اللّه ﷺ إذا مس طهوره يسمى اللّه).

وفى رواية: (كان يقوم إلى الوضوء فيسمى اللّه، ثم يفرغ الماء على يديه) وهو عند البزار مختصر بلفظ: (أن النبى ﷺ إذا بدأ بالوضوء سمى)...

قال البزار عقب روايته: «حارثة لين الحديث».

قلتُ: وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١/ ٥١٢]، وقال عن حارثة: «قد أجمعوا على ضعفه» ومثله أعله به الحافظ فى «نتائج الأفكار» [١/ ٢٣٢]، فقال عن حارثة: «مدنى ضعفوه» ونقل الحربى فى «العلل» عن الإمام أحمد أنه سئل عن هذا الحديث من رواية حارثة، فقال: «هذا أضعف حديث فى الباب».

نقله عنه مُغَلْطاى فى «الإعلام» [١ / ٢٥٥]، وهو كما قال أحمد؛ وفى التسمية على الوضوء أحاديث أخرى أخف ضعفًا من هذا. وقد استوفيناها فى «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٦٨٨- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا محمد بن زيد، عن رشدين بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن موسى بن سرجس، عن القاسم بن محمدٍ، عن عائشة، قالت: رأيت رسول اللَّه ﷺ وهو يموت، وعنده قدحٌ فيه ماءٌ، يدخل يدهُ ويمسح وجهه، ثم يقول: «**اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ**».

٤٦٨٩- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا معاوية بن هشامٍ، عن عمران بن أنسٍ المكي، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ لأصحابه: «**تَدْرُونَ أَزْنَى الزِّنَا عِنْدَ اللَّهِ؟**» قالوا: اللَّه ورسوله أعلم، قال: «**فَإِنَّ أَرْبَى الرِّبَا عِنْدَ اللَّهِ اسْتِحْلالُ عِرْضِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ**» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا﴾ [الأحزاب: ٥٨]».

٤٦٨٨- **ضعيف بهذا اللفظ**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥١٠].

٤٦٨٩- **منكر بهذا التمام**: أخرجه البيهقي في «الشعب» [٥/ رقم ٦٧١١]، وابن أبي حاتم في «تفسيره» [١٠/ ٣١٥٣]، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» [٢/ رقم ٢٣٥٦ / طبعة دار البصيرة]، وغيرهم من طريق أبي كريب عن معاوية بن هشام عن عمران بن أنس عن عبد اللَّه ابن عبيد اللَّه بن أبي مليكة عن عائشة به نحوه . . . وليس لفظة: (أربى) عند اللالكائي وحده.

قلتُ: وقد توبع عليه معاوية بن هشام: تابعه يحيى بن واضح على نحوه عند الدولابي في «الكنى» [٤٧٣] -معلقًا- ووصله البخاري في «تاريخه» [٦/ ٤٢٣]، ولفظ البخاري مختصر دون الآية، وتصحف عنده قوله: (أربى الربا) إلى: (أزنى الزنى) مثل المؤلف كما يأتي التنبيه عليه.

وهذا الطريق عند البيهقي في «الشعب» بالموضع الماضي مثل لفظ المؤلف، وقد زاد الدولابي في أوله: (درهم ربا أعظم عند اللَّه حرجًا من تسع وثلاثين زنية) وهذه الزيادة وحدها عند العقيلي [٣/ ٢٩٦]، وأبي أحمد الحاكم في «الكنى» [١/ ٤٢٣-٤٢٤].

ومدار الحديث على (عمران بن أنس المكي) وهو شيخ منكر الحديث كما قاله البخاري. وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه» ثم أنكر عليه هذا الحديث، وساقه في ترجمته من «الضعفاء» ثم قال عقبه: «وهذا يروى من غير هذا الوجه مرسلاً، والإسناد فيه من طريق لينة». =

٤٦٩٠- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا معاوية بن هشام، عن حمزة الزيات، عن حبيب ابن أبى ثابت، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسولُ اللَّه ﷺ، يقول: «**اللَّهُمَّ عَافِنِى**

= **قلتُ**: هو كما قال، وقد رواه بكار اليمانى وابن جريج وعبد العزيز بن رفيع كلهم عن ابن أبى مليكة عن عبد اللّه بن حنظلة عن كعب الأحبار بنحو الزيادة الماضية وحدها من قوله موقوفًا، وهذا هو المحفوظ عن ابن أبى مليكة كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وهو الذى أشار أبو حاتم الرازى إلى ترجيحه فى «العلل» [رقم ١١٥٩].

ولشطر الحديث الأول: دون الآية: شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه . . . والحديث لا يثبت بهذا السياق جميعًا.

● **تنبيه**: قد تصحف: (عمران بن أنس) فى إسناد المؤلف من الطبعتين إلى: (عمران بن أبى أنس المكى)، ويبدو أن هذا التصحيف قديم، فقد قال المنذرى فى «الترغيب» [٣/ ٣٢٧]: (رواه أبو يعلى، ورواته رواة الصحيح).

وتابعه على هذا: الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ١٧٤]، والبوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٦/ ٢٣]، وهو غفلة منهم جميعًا، تابعهم عليها حسين الأسد فى طبعته [٨/ ١٤٥]، وصحَّح سنده؛ لأن (عمران بن أبى أنس) ثقة مشهور من رجال مسلم، وانتبه المعلق على الطبعة العلمية من «مسند المؤلف» وأصلح هذا التحريف بسند الحديث، ثم نبه عليه بالهامش، وأصاب فى هذا بلا شك.

ويؤكد هذا التصحيف فى اسم: (عمران) أن البوصيرى قد ساق إسناد المؤلف ومتنه فى «إتحاف الخيرة» وفيه: (عن عمران بن أنس المكى).

وقد وقع تصحيف آخر فى لفظ المؤلف من الطبعتين جميعًا، ففيهما: (فإن أزنى الزنى) كذا، والصواب: (فإن أربى الربا) كما وقع عند الآخرين فى لفظه، وقد مضى آنفًا أن البوصيرى قد ساق إسناد المؤلف ولفظه فى «الإتحاف» ووقع عنده متنه وسنده على الجادة. فانتبه يرعاك اللّه. واللّه المستعان.

٤٦٩٠- ضعيف: أخرجه الترمذى [٣٤٨٠]، والخطيب فى «تاريخه» [٢/ ١٣٧، ١٣٨]، وابن عدى فى «الكامل» [٢/ ٤٠٧]، والبيهقى فى «الدعوات» [رقم ٢٤٥]، والحاكم [١/ ٣٥٨٠]، كما فى «الضعيفة» [٦/ ٤٦٤]، والسلفى فى «الطيوريات» [رقم ٦٨٢]، وغيرهم من طريق حبيب بن أبى ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة به. =

فِي جَسَدِي، وَعَافِنِي فِي بَصَرِي، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنِّي، لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، سمعت محمداً - يعني به البخاري- يقول: حبيب ابن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئًا» وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم سماع حبيب من عروة، ولم يخرجاه».

قلتُ: وجادل الإمام في عدم سماعه من عروة، وقال في «الضعيفة» [٦/ ٤٦٤]: «هو ثقة جليل فقيه، ولكنه كثير التدليس كما في «التقريب»، وقد أدرك ابن عمر وغيره من الصحابة؛ فلأن يدرك عروة بن الزبير من باب أولى، فلولا أنه مدلس؛ لكان الإسناد قويًا».

قلتُ: دعك من تدليسه واحتمال سماعه من عروة، فإن كلمة النقاد تكاد تكون متفقة على نفي سماع حبيب من عروة، حتى قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» [ص ١٩٢]: «حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السماع من عروة ابن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، غير أن أهل الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاق أهل الحديث على شيء يكون حجة».

قلتُ: وهذا يفسد كلام الإمام كله، ثم هب أنه سمع من عروة في الجملة، فإن هذا الحديث خاصة قد سمعه بواسطة عنه، فقد قال الخطيب عقب روايته: «رواه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم عن حبيب بن أبي ثابت عن مولى لقريش عن عروة بن الزبير».

وهذا وصله الشجري في «أماليه» [ص ١٩٧]، بإسناده الصحيح إلى عبد الغفار بن القاسم به.

قلتُ: وعبد الغفار هذا واه عندهم، وقد تناولوه شديداً؛ راجع ترجمته من «اللسان» [٤/ ٤٢]، لكن قال الدارقطني في «علله» [١٣/ ٣٢٥]: «ويشبه أن يكون أبو مريم قد ضبطه» كذا، فانظر كيف قدم روايته على رواية الثقات عن حبيب؟!، وهذا من شفوف نظر الدارقطني وتمكنه في هذا العلم؛ فإنه لا يثبت لحبيب سماع من عروة كما مضى؛ فإذا روى الثقات عنه حديثًا عن عروة؛ ثم اتفق أن خالفهم فيه بعض الضعفاء أو الهلكى.

ورواه عن حبيب عن واسطة عن عروة، كان ذلك هو الأشبه عند الناقد مع ضعف هذا المخالف البتة.

وهذا من المواطن القليلة التي يقدم فيها رواية «الضعفاء» أو الهلكى أو من هو خفيف الضبط؛ على الثقات وأهل الحفظ والضبط، وقد مضى مثال آخر نحوه هذا من كلام الدارقطني أيضًا، فيما علقناه على الحديث [رقم ٣٩٩٢]. =

٤٦٩١- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا مصعب بن المقدام، عن إسرائيل، عن إبراهيم بن المهاجر، عن جابر العلاف، حدّثنا ابن الزبير، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ**».

= وقد أغفل المناوى كل هذا، وجود سند الحديث فى كتابه «التيسير بشرح الجامع الصغير» [١/ ٤٣٨ / طبعة مكتبة الشافعى]، ولم يفعل شيئًا هذا المسكين فى معرفة علل الحديث، والواسطة التى بين حبيب وعروة: قد سماها الدارقطنى: (إبراهيم بن أبى الجهم مولى قريش) وهو (مجهول لا يعرف، ونكرة لا تتعرف) ومن ظن أن أبا داود قد صحح حديث حبيب هذا بقوله فى «سننه» [١/ ٩٥]، عقب [رقم ١٨٠]: «وقد روى حمزة الزيادت عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثًا صحيحًا» فقد غلط، كما شرحناه فى كتاب الوضوء من «غرس الأشجار». والله المستعان؛

ولبعض فقرات الحديث شواهد ثابتة. وهو ضعيف بسياقه جميعًا.

٤٦٩١- صحيح: أخرجه ابن راهويه [٥٥٠]، والترمذى فى «علله» [٧٣]، وغيرهما من طريق مصعب بن المقدام عن إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر عن جابر العلاف عن ابن الزبير عن عائشة به . . . وزاد ابن راهويه: (من المساجد إلا المسجد الحرام).

قال الترمذى: «سألت محمدًا - يعنى البخارى- عن هذا الحديث فقال: لا أعرف جابرًا العلاف إلا بهذا الحديث، وروى ابن جريج هذا الحديث عن عطاء عن ابن الزبير عن عمر موقوفًا».

قلتُ: لم أقف على تلك الرواية الموقوفة بعد، وإن كنت قد رأيتها من طريق آخر عن ابن الزبير به، يرويه الحميدى عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن سليمان بن عتيق عن ابن الزبير قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: (صلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فيما سواه من المساجد).

أخرجه الحميدى [٩٤١]، ومن طريقه البخارى فى «تاريخه» «الكبير» [٢ / ٤٢٠]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ١٢٧].

● وقد سقط: (عمر بن الخطاب) من سند الحميدى، وتوبع عليه الحميدى:

١- تابعه ابن أبى عمر العدنى على مثله وزاد: (فإنما فضلت عليه بمائة صلاة) أخرجه الفاكهى فى «أخبار مكة» [رقم ١١٤٤].

٢- وإسحاق بن إسماعيل الأيلى على مثله: عند ابن عبد البر فى «التمهيد» [٦/ ١٩]. =

٤٦٩٢- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا بن المبارك، عن حجاج، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، عن النبى ﷺ! وعن حجاج، عن عكرمة، عن ابن عباس، قالا: قال النبى ﷺ: «**لا نِكَاحَ إِلا بِوَلِيٍّ**»، وفى حديث عروة: «**والسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَه**».

= ٣- وأبو عبيد سعيد بن عبد الرحمن المخزومى على مثله وزاد: (فإنما فضله عليه بمائة صلاة) أخرجه ابن عبد البر أيضًا [٦/ ٢٠].

٤- وحامد بن يحيى البلخى على مثله عند ابن حزم فى «المحلى» [٧/ ٢٨٥]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٩/ ٢٠].

وقال ابن حزم: (هذا سند كالشمس فى الصحة).

قلتُ: لكن اختلف على ابن عيينة فيه، وكذا اختلف على سليمان بن عتيق فى سنده أيضًا، ورواية ابن جريج التى أشار إليها البخارى سابقًا: رأيتها عند عبد الرزاق [٩١٣٣]، لكن دون ذكر (عمر بن الخطاب) فيه، إنما أوقفه على ابن الزبير، ثم إن ابن جريج لم يسلم أيضًا من الاختلاف عليه فى سنده، ولا شيخه عطاء أيضًا، فقد اختلف عليه فى سنده على ألوان كثيرة، يأتى منها لون عند المؤلف [برقم ٥٧٨٧].

لكن الحديث صحيح ثابت؛ فله شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، مضى منها حديث سعد بن أبى وقاص [برقم ٧٧٤]، ويأتى حديث أبى هريرة [٥٨٥٧، ٥٨٧٥، ٦١٦٥، ٦١٦٧، ٦٥٢٥، ٦٥٥٤]، وحديث ميمونة [برقم٧١١٣]، وحديث جبير بن مطعم [برقم ٧٤١١، ٧٤١٢]، وقد استوفينا أحاديث الباب والكلام عليها فى «غرس الأشجار» واللَّه المستعان.

٤٦٩٢- صحيح: هذان إسنادان لحديث واحد:

فالأول: يرويه الحجاج بن أرطأة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . .

أخرجه ابن ماجه [١٨٨٠]، وسعيد بن منصور فى «سننه» [٥٣٤]، وابن أبى شيبة [١٥٩٣٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٨٦، ١٣٣٨٧]، وأبو عروبة الحرانى فى «أحاديث»ه [رقم ١٦]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٩/ ٨٧]، وفى «الاستذكار» [٥/ ٣٩٣]، والسلفى فى «معجم السفر» [١/ رقم ٤٣]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٣/ ٧]، وأحمد [٦/ ٢٦٠]، وغيرهم من طرق عن الحجاج بن أرطاة بإسناده به . . وهو عند الطحاوى بلفظ: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل؛ فإن أصابها فلها مهرها بما استحل من فرجها؛ فإن اشتجروا: فالسلطان ولى من لا ولى له). =

٤٦٩٣- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا صيفى بن ربعى الأنصارى، عن عبد اللّه بن عمر، عن عبيد اللّه بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، قالت: ذكر رسول اللّه ﷺ

= قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٩٣]: «هذا إسناد ضعيف؛ حجاج هو ابن أرطاة مدلس، وقد رواه بالعنعنة؛ وأيضًا لم يسمع حجاج من الزهرى، قاله عباد بن العوام وأبو زرعة وأبو حاتم».

قلتُ: والحجاج نفسه ضعيف، وبضعفه أعله ابن عبد الهادى فى «التنقيح» [٣/ ٧٧]، وبتدليسه أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٢٥]، لكن لم ينفرد به حجاج عن الزهرى.

بل للحديث طرق أخرى عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه . . . يأتى بعضها [برقم ٤٨٣٧]، ولا يصح منها إلا طريق سليمان بن موسى وحده عن ابن شهاب بإسناده به . . . كما يأتى [برقم ٤٧٥٠]، فانظره ثمَّة.

والثانى: يرويه الحجاج أيضًا عن عكرمة عن ابن عباس به . . أخرجه ابن ماجه [١٨٨٠]، والطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٤٧٥]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٣٨٧]، و[١٣٤٠٩]، وأبو عروبة الحرانى فى «حديثه» [رقم ١٧]، وأحمد [١/ ٢٥٠]، والبخارى فى «تاريخه» [٨/ ٧١]، والخطيب فى «الفصل للوصل» [٢/ ٧٦٠]، وأبو الشيخ فى «الطبقات» [١/ ٤٣٥]، وابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٢/ ١٤٥]، وابن الجوزى فى «التحقيق» [٢/ ٢٥٨]، وغيرهم من طرق عن الحجاج بإسناده به.

قلتُ: وهذا إسناد منكر أيضًا مثل الذى قبله، قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٩٣]: (هذا إسناد ضعيف، حجاج هو ابن أرطأة مدلس، وقد رواه بالعنعنة، وأيضًا لم يسمع حجاج من عكرمة، إنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة، قاله الإمام أحمد).

قلتُ: وبضعف الحجاج وحده: أعله ابن الجوزى، وبتدليسه وحده: أعله الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٥٢٥].

وقد اضطرب الحجاج فى سنده أيضًا، كما شرحنا فى «غرس الأشجار» ونظمنا هناك طرقه عن ابن عباس وشواهده عن جماعة من الصحابة. وهو حديث صحيح ثابت. وانظر الآتى [برقم ٤٧٥٠]، والآتى [برقم ٧٢٢٧].

٤٦٩٣- صحيح: أخرجه الترمذى [٢١٨٥]، وأبو عمرو الدانى فى «الفتن» [٣/ رقم ٣٤١]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٥١٨]، والشجرى فى «الأمالى» [١/ ٤٧٣]، والمزى =

خسفًا، ومسخًا، وقذفًا، يكون في آخر هذه الأمة، قلت: يا رسول اللَّه، أنهلك وفينا الصالحون؟! قال: «**نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَ الْخَبَثُ**».

٤٦٩٤- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا حماد بن خالد، عن عبد اللَّه بن عمر، عن عبيد اللَّه بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، قالت: سُئل رسول اللَّه ﷺ، عن الرجل يرى في

= في «تهذيبه» [١٣/ ٢٤٨]، وغيرهم من طريق صيفي بن ربعي عن عبد اللَّه بن عمر العمري عن أخيه عبيد اللَّه بن عمر العمري عن القاسم ابن محمد عن عائشة به . . . وعند الجميع سوى الترمذي والمزي: (إذا كثر الخبث) بدل قوله: (إذا ظهر الخبث).

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من حديث عائشة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعبد اللَّه بن عمر تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه».

قلتُ: وهو آفة هذا الطريق، وكان منكر الحديث على زهده وفضله، ولشطره الثاني: (أنهلك وفينا الصالحون . . . إلخ) طرق أخرى عن عائشة به نحوه. . . وكلها مناكير، لكن ثبت هذا الشطر من حديث أم حبيبة كما يأتي [برقم ٧١٥٥، ٧١٥٩].

أما شطره الأول: (ذكر رسول اللَّه ﷺ خسفًا ومسخًا وقذفًا يكون في آخر هذه الأمة) فله شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت؛ وقد مضى منها حديث أنس [برقم ٣٩٤٥]، فراجع ما علقناه عليه هناك، واللَّه يتولاك . . . وهو حسبي ونعم الوكيل.

٤٦٩٤- ضعيف بهذا السياق: أخرجه بو داود [٢٣٦]، والترمذي [١١٣]، وابن ماجه [٦١٢]، وأحمد [٦/ ٢٥٦، ٣٧٧]، وابن الجارود [٨٩، ٩٠]، والدارمي [٧٦٥]، والدارقطني في «سننه» [١/ ١٣٣]، وعبد الرزاق [٩٧٤]، وابن أبي شيبة [٨٦٣]، وابن راهويه [١٧٠٦]، والبيهقي في «سننه» [٧٦٢]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ٣٣٧]، وابن بشران في «الأمالي» [رقم ٨٢]، وغيرهم من طريق عبد اللَّه بن عمر العمري عن أخيه عبيد اللَّه بن عمر العمري عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الدارمي وابن ماجه وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي وابن راهويه وابن بشران باختصار دون قول أم سليم وما بعده، وهو رواية لابن الجارود.

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٥٧٣]، ولفظه مختصر أيضًا دون قول أم سليم وما بعده، وقال عقب روايته: «عبد اللَّه - يعني العمري- كان القطان يضعفه» وقبله قال الترمذي: «وعبد اللَّه ابن عمر ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث». =

المنام أنه قد احتلم، ولا يرى بللا، قال: «**لا غُسْلَ عَلَيْهِ**»، قالت أم سليمٍ: يا رسول اللَّه، والمرأة ترى ذلك؟ قال: «**النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ**».

٤٦٩٥- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا خالد بن حيان، عن سالم بن عبد اللَّه أبى المهاجر، عن ميمون بن مهران، عنْ أبى هريرة، وعائشة، أن النبى ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا.

= وبه أعله النووى فى «المجموع» [٢/ ١٤٢]، وقال فى «الخلاصة» [١/ ١٩٠]: (الحديث ضعيف بهذا الإسناد) ومثله فعل الطوسى فى «أحكامه» كما فى «الإعلام» لمغلطاى [١/ ٨١٧]، ونقل مُغَلْطاى أيضًا عن عبد الحق الإشبيلى أنه رد الحديث بالعمرى، ونقل المناوى فى فيضه [٢/ ٥٦٢]، عن ابن القطان أنه قال: «طريق عائشة ضعيف» وقال ابن رجب فى شرح البخارى [٢/ ٥٢]، (وقد استنكر أحمد هذا الحديث فى رواية مهنا، وقال فى رواية الفضل بن زياد: أذهب إليه) وقال الشوكانى فى «نيله» [١/ ٢٨١]: «فالحديث معلول بعلتين:

الأولى: العمرى المذكور.

والثانية: التفرد وعدم المتابعات؛ فقصر عن درجة الحسن والصحة...».

قلتُ: والعمرى المشار إليه هو عبد اللَّه بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب؛ وكان شيخًا عابدًا زاهدًا، إلا أنه لم يكن فى الراوية بشىء، بل تركه بعضهم، وكان صاحب مناكير عن الثقات؛ بحيث يذهب سعى كل من حاول تمشية حاله من بعض المتأخرين، وهو الإمام أحمد شاكر - رحمه اللَّه- حيث يراه ثقة، ويصحح حديثه، تمامًا كما كان يرى ابن لهيعة وكاتب الليث وجماعة من الضعفاء البين ضعفهم، وقد ناقشناه طويلاً فى مواضع من «غرس الأشجار» ومنها هذا الموضع أيضًا.

ومن صحح هذا الحديث أو حسنه لشواهده أو بعض طرقه، فقد سلك غير الجادة، كما شرحناه فى (المصدر المشار إليه) وإنما يصح من الحديث: قول النبى ﷺ فى آخره؛ وحسب، أما أوله: فقد ثبت باختصار دون هذا التفصيل. واللَّه المستعان.

٤٦٩٥- صحيح: أخرجه ابن ماجه [٤١٥]، وأبو عروبة الحرانى فى جزء من حديثه [رقم ٥٧]، والبخارى فى «تاريخه» [٤/ ١١٩]، والذهبى فى «تذكرة الحفاظ» [٢/ ٧٧٥]، وغيرهم من طرق عن أبى خالد الأحمر خالد ابن حيان عن سالم بن عبد اللَّه أبى المهاجر عن ميمون بن مهران عن عائشة وأبى هريرة كلاهما به. =

٤٦٩٦- حَدَّثَنَا محمد بن قدامة، قال: سمعت سفيان، يقول: قلت لعبد الرحمن ابن القاسم: أسمعت أباك يخبر، عن عائشة، أن النبى ﷺ، كان يقبّل وهو صائمٌ؟ قال: فسكت عنى شيئًا، ثم قال لى: نعم، كأنه استصغرنى.

٤٦٩٧- حَدَّثَنَا أبو كريبٍ، حدّثنا ابن أبى زائدة، وعبد الرحيم بن سليمان، عن

= قال الحافظ مُغَلْطاى فى «الإعلام» [١/ ٢٨٠]: «هذا حديث معلل بأمرين: الأول: انقطاع ما بين ميمون وشيخيه . . .» ثم نقل عن أبى حاتم الرازى أنه سئل: «هل سمع ميمون من عائشة؟ قال: لا».

وهذا لم أجده عن أبى حاتم بعد البحث، ولم يذكره ولده فى «المراسيل» ولا فى ترجمة ميمون من «الجرح والتعديل»، ثم نقل من «مراسيل ابن أبى حاتم» [ص ٢٠٦]، قول أبى طالب للإمام أحمد: (ميمون بن مهران عن حكيم بن حزام؟! قال: لا من أين لقيه؟! لم يرو إلا عن ابن عباس وابن عمر) ثم قال مغلطاى: (فهذا حكم من أحمد على عدم سماعه - يعنى ميمونًا- من صحابى غير هذين. . .).

ثم ذكر العلة الثانية بقوله: «الثانى: الاختلاف فى حال خالد بن حيان أبى يزيد الرقى. . .» وشرع فى ذكر اختلاف النقاد بشأنه، والتحقيق أنه شيخ صدوق متماسك يحتج به؛ وللحديث طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة أيضًا، مضى منها حديث على [برقم ٢٨٣، ٥٧١، ٥٧٢]، ويأتى منها حديث ابن عمر [برقم ٥٧٧٧]، وهو حديث صحيح ثابت كما شرحناه فى «غرس الأشجار».

٤٦٩٦- صحيح: أخرجه مسلم [١١٠٦]، وأحمد [٦/ ٣٩]، والدارمى [٦٣٤]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠٥٢، ٩١٣٠]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٨٣]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٦٢٧]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٢٩٠ / رواية الطحاوى]، ومن طريقه الطحاوى فى «شرح المعانى» [٢/ ٩١]، والحميدى [١٩٧]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وله طرق كثيرة عن عائشة به . . . فانظر الآتى [برقم ٤٧١٦، ٤٧٣٤].

٤٦٩٧- ضعيف: أخرجه أحمد [٦/ ٦٨، ١١٠]، وتمام فى «فوائده» [رقم ١٧٩٢]، وابن عدى فى «الكامل» [١/ ٣٧٣]، و غيرهم من طريقين عن أشعث بن سوار عن أبى الزبير المكى =

أشعث بن سوار، عن أبى الزبير، عن جابر، عن أم كلثومٍ، عن عائشة، قالت: إن رسول اللَّه ﷺ خالطها من غير أن ينزل، قالت: فاغتسلنا.

= عن جابر ابن عبد اللَّه عن أم كلثوم بنت أبى بكر عن عائشة قالت: «فعلناه مرة فاغتسلنا، فى الذى يجامع ولا ينزل. هذا لفظ أحمد وحده.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، أشعث يكتب حديثه ولا يحتج به، وقد تكلم فيه غير واحد، ولم يخرج له مسلم من حديثه إلا ما تابعه الثقات عليه.

وهذا الحديث ساقه له ابن عدى فى ترجمته من «الكامل» [١/ ٣٧٣]، لكن أشعث لم ينفرد به، بل تابعه ابن لهيعة عن أبى الزبير قال: أخبرنى جابر أن أم كلثوم أخبرته أن عائشة أخبرتها: (أنها والنبى ﷺ فعلا ذلك؛ ثم اغتسلا منه يومًا) أخرجه أحمد [٦/ ٧٤]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٣٠١]، ومن طريقه ابن عساكر فى «تاريخه» [٥٤/ ٢٥]، لكن ابن لهيعة ضعيف هو الآخر على جلالته وعلمه وفقهه ودينه.

وقد اختلف عليه فى رفعه ووقفه، فرواه عنه قتيبة بن سعيد وموسى بن داود على الوجه الماضى به موقوفًا من قول عائشة، وهو الصواب؛ وخالفهما عبد اللَّه بن وهب، فرواه عن ابن لهيعةوعياض ابن عبد اللَّه المدنى نزيل مصر كلاهما عن أبى الزبير عن جابر عن أم كلثوم عن عائشة أن رجلاً: (سأل النبى ﷺ عن الرجل يجامع مع أهله ثم يكسل، هل عليه غسل؟! - وعائشة جالسة- فقال رسول اللَّه ﷺ إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل) فرفع الجملة الأخيرة، هكذا أخرجه أبو الحسن ابن مهدى فى «سننه» [١/ ١١٢] - اللفظ له- والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٥٥]، وهو فى «المدونة» [١/ ١٣٥]، من طريق ابن وهب به... وكذلك أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩١٢٦]، والبيهقى فى «سننه» [٧٤٥]، لكن وقع عندهما اسم ابن لهيعة مبهمًا، والوجه الأول الموقوف هو الصواب عن ابن لهيعة؛ ويشبه أن يكون هذا الوجه الثانى المرفوع هو سياق حديث عياض بن عبد اللَّه وحده عن أبى الزبير به...

رواه ابن وهب ولم يفصل هذا السياق من لفظ ابن لهيعة، وعياض هذا تكلموا فيه، حتى قال البخارى: «منكر الحديث».

وقال الساجى: «روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر» وضعفه ابن معين وجماعة، ومشاه بعضهم. =

. . . . . .

= ورواية ابن لهيعة وأشعث بن سوار مقدمة على روايته، فيشبه أن يكون قد وهم فى رفع الحديث، والصواب أنه موقوف من قول عائشة كما مضى؛ ورواية عياض وحده عن أبى الزبير بإسناده به . . . أخرجها مسلم أيضًا [٣٥٠]، وأبو عوانة [رقم ٦٤٧]، وأبو محمد الفاكهى فى حديثه [رقم ٢٦]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٦١٥]، وغيرهم من طريق ابن وهب عن عياض به .

قلتُ: وهذا الإسناد أعله الإمام فى «الضعيفة» [٢/ ٤٠٦]، بثلاث علل على التوالى:

الأولى: ضعف عياض بن عبد اللَّه .

والثانية: عنعنة أبى الزبير عن جابر .

والثالثة: المخالفة فى رفعه .

أما العلة الأولى: فقد تراجع عنها الإمام، لما وقف على متابعة ابن لهيعة لعياض عليه عند صاحب «المدونة» وفات الإمام أنها عند الدارقطنى والطحاوى وغيرهما، بل هى عند النسائى واليبهقى أيضًا، لولا أن ابن لهيعة وقع عندهما مبهمًا غير مسمى، لكن قد سبق أن ابن لهيعة وإن كان قد تابع عياضًا على سنده إلا أنه خالفه فى رفعه، وأن ابن وهب قد أساء فى عدم فصله بين رواية عياض وابن لهيعة لما قرنهما معًا فى الرواية عن أبى الزبير به . . . ، والسياق سياق حديث عياض إن شاء اللَّه .

وأما العلة الثانية: وهى عنعنة أبى الزبير، فقد أجاب عنها الحافظ مغلطاى فى «الإعلام» [١/ ٨٠٦]، بقوله: «وليس لقائل أن يقول: هو من رواية أبى الزبير عن جابر من غير تصريح بالسماع، ولا هو من من رواية الليث عنه؛ وذلك مشعر بالانقطاع، وإن كان عند مسلم؛ فإنه ينفع فى المناظرة أو فى النظر؛ لأنه وقع لنا طريق يصرح فيها - يعنى أبى الزبير- بالسماع، ذكرها الحافظ أبو بكر الخطيب فيما رويناه عنه فى كتاب «رواية الصحابة عن التابعين» من حديث الإمام أحمد بن حنبل -وهذا فى «مسنده» [٦/ ٧٤]- ثنا موسى بن داود، ثنا عبد اللَّه - هو ابن لهيعة- عن أبى الزبير أخبرنى جابر به . . .).

قلتُ: وما فعل الرجل شيئًا؛ لأنه من رواية ابن لهيعة عن أبى الزبير، ومغلطاى نفسه يُعِلُّ بضعف ابن لهيعة فى مواضع من «إعلامه» فيلزمه ألا يقبل تصريح أبى الزبير هنا بالسماع، لكونه من طريق ابن لهيعة عنه . =

٤٦٩٨- حَدَّثَنَا أبو كريب، حدّثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبى ﷺ، أمر ببناء المسجد فى الدَّور أن تُنَظَّف وتُطَيَّب .

= **وأما العلة الثالثة**: وهى مخالفة عياض فى رفعه، فهى القادحة مع أختها السابقة .

ويشهد للموقوف رواية الأوزاعى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: (إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فعلته أنا ورسول اللَّه ﷺ فاغتسلنا) أخرجه الترمذى وابن ماجه والنسائى فى «الكبرى» وأحمد وابن حبان وجماعة كثيرة .

وظاهر سنده الصحة، لولا أنه معلول البتة، علته قاصمة لظهر المنافح دون صحته، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» .

٤٦٩٨- حسن: أخرجه أبو داود [٤٥٥]، والترمذى [٥٩٤]، وابن ماجه [٧٥٨، ٧٥٩]، وأحمد [٦/ ٢٧٩]، وابن خزيمة [١٢٩٤]، وابن حبان [١٦٣٤]، والبيهقى فى «سننه» [٤١٠٦]، وابن عدى فى «الكامل» [٥ / ٨٣]، والخطيب فى «تاريخه» [٦/ ١٥٢]، و[١٢/ ٢٣٤]، والعقيلى [٣/ ٣٠٩]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٤/ ١٦٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٣٧٦]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٤٥٧]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه .

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لولا أنه معلول، فقد رواه جماعة من الكبار عن هشام بن عروة عن أبيه به مرسلاً، ليس فيه عائشة، وهذا المرسل هو الذى صححه الإمام أحمد وأبو حاتم والترمذى والعقيلى وأبو على الطوسى والدارقطنى وغيرهم، وقولهم هو المتبع عند المحقق؛ فلا عبرة باعتراض جماعة من المتأخرين عليهم؛ أمثال ابن القطان ومغلطاى والألبانى وغيرهم، وقد عقدنا لهم محاكمة جدلية فى «غرس الأشجار» .

وفى الباب عن جابر وسمرة بن جندب وغيرهما. ولا يثبت من ذلك شىء البتة، اللَّهم إلا ما رواه الإمام أحمد [٥/ ٣٧١]، عن يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن أبيه عن ابن إسحاق قال: حدثنى عمر بن عبد اللَّه بن عروة بن الزبير عن جده عروة عمن حدثه من أصحاب النبى ﷺ قال: (كان رسول اللَّه ﷺ يأمرنا أن نصنع المساجد فى دورنا، وأن نصلح صنعتها ونطهرها) .

أورده الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ١١٧]، وقال: «رواه أحمد وإسناده صحيح» وهذا منه شطط، والصواب أن إسناده حسن فقط، كما بيناه فى كتابنا «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار» . واللَّه المستعان .

٤٦٩٩- **حَدَّثَنَا** أبو كريب، حدثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ، يذكر اللَّه على كل أحيانه.

٤٦٩٩- صحيح: أخرجه مسلم [٣٧٣]، وأبو داود [١٨]، والترمذي في «جامعه» [٣٣٨٤]، وفي «علله» [رقم ٤٤١]، وابن ماجه [٣٠٢]، وأحمد [٦/ ٧٠، ١٥٣، ٢٧٨]، وابن خزيمة [٢٠٧]، والبيهقي في «سننه» [٤٢٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١/ ٨٨]، وابن عدي في «الكامل» [٣/ ٢١] وأبو عوانة [رقم ٤٤٢]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢١٧]، وفي «تفسيره» [٢/ ٢٨١]. طبعة دارطيبة]، وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٦٠٦]، والسراج في «مسنده» [١/ ٢٨]، ومن طريقه الحافظ في «التغليق» [٢/ ١٧٢]، وابن عساكر في «تاريخه» [١٦/ ٨٩]، و[٥٩ / ٥٣] و[٥٥ / ٥٤]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبي زائدة عن خالد ابن سلمة بن العاص عن عبد اللَّه البهي عن عروة عن عائشة به . . . وعند الترمذي في «علله»: «على كل أحايينه» وهو رواية لابن عساكر.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة، والبهي اسمه عبد اللَّه».

قلتُ: وفهم الحافظ في «الفتح» [١/ ٢٣]، من عبارة الترمذي أنه يرى أن يحيى بن أبي زائدة قد انفرد به، وتعقبه بكون إسحاق الأزرق وعبد الحميد الحماني والفضل بن موسى كلهم رووه عن زكريا بن أبي زائدة به. . ثم قال: «فكان المنفرد به زكريا لا ابنه، وخالد بن سلمة فيه مقال، . . .».

قلتُ: وقد سُبق الحافظ إلى هذا، سبقه إليه بعضهم، ورد عليه الحافظ مغلطاي في «الإعلام» [١/ ٨٠]، بما تعقبناه عليه في «غرس الأشجار».

وخالد بن سلمة هو المعروف بـ (الفأفاء) شيخ ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة، وشيخه عبد البهي حسن الحديث؛ وقد سئل أبو زرعة عن هذا الحديث كما في «العلل» [رقم ١٢٤]، فقال: «ليس بذاك، هو حديث لا يروى إلا من ذا الوجه» فحكى ابن أبي حاتم هذا الكلام لأبيه، فقال له: «الذي أرى أن يذكر اللَّه على كل حال، على الكنيف وغيره، على هذا الحديث».

قلتُ: وهذا منه إشارة إلى صحة الحديث عنده، وهو ما استظهره الإمام في «الصحيحة» [رقم ٤٠٦]، وفيه نظر عندي، ذكرته في «غرس الأشجار». =

٤٧٠٠- حَدَّثَنَا أمية بن بسطام، حدّثنا يزيد بن زريع، حدّثنا روح بن القاسم، عن عمرو بن دينار، قال: قالت عائشة: ما رأيت أحداً قط أصدق من فاطمة غير أبيها، وكان بينهما شيءٌ، فقالت: يا رسول اللَّه سلها، فإنها لا تكذب.

٤٧٠١- حَدَّثَنَا أحمد بن جناب، حدّثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، قال: حدثنى أخى عبد اللَّه بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: اجتمعن إحدى عشرة

= والحديث علقه البخارى فى صحيحه [١/ ١١٦، ٢٢٧/ طبعة البغا]، مجزومًا به، بل وصححه فيما نقله عنه الترمذى فى «علله»، وقد وقع لجماعة أوهام فى الكلام عليه، ذكرناها مع بيان ما فيها وشواهد الحديث فى كتابنا «الكبير»: «غرس الأشجار».

٤٧٠٠- ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٢٧٢١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٢/ ٤١ - ٤٢]، من طريق أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن عمرو بن دينار عن عائشة به... وعند الطبرانى: (ما رأيت أفضل...) بدل: (أصدق).

قال الهيثمى فى «المجمع» [٩/ ٣٢٥]، بعد أن عزاه للمؤلف والطبرانى: «ورجالهما رجال الصحيح».

قلتُ: وهو كما قال؛ غير أنه منقطع، فإن عمرو بن دينار لم يسمع من عائشة بلا خلاف أعلمه، وللحديث طريق آخر يرويه ابن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن عائشة - رضى اللَّه عنها- (أنها كانت إذا ذكرت فاطمة بنت النبى ﷺ قالت: ما رأيت أحداً كان أصدق لهجة منها إلا أن يكون الذى ولدها) أخرجه الحاكم [٣/ ١٧٥]، والسراج فى «تاريخه» كما فى الاستيعاب [١/ ٦١٣].

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

قلتُ: ووهم الرجل على عادته؛ لأن مسلمًا لم يحتج بتلك الترجمة قط! ثم فى إسناده عنعنة ابن إسحاق، وكان وحش التدليس، لا يدلس إلا عن الضعفاء والمجاهيل وتلك البابة.

٤٧٠١- صحيح: أخرجه البخارى [٤٨٩٣]، ومسلم [٢٤٤٨]، وابن حبان [٧١٠٤]، والطبرانى فى الطبرانى «الكبير» [٢٣/ رقم ٢٦٦]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٣٨]، والترمذى فى «الشمائل» [رقم ٢٥٤]، والرامهرمزى فى «الأمثال» [رقم ١٠٦]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣١/ ١٠-١١]، والمزى فى «تهذيب الكمال» [١٥/ ٣٠٠]، وغيرهم من طرق عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبد اللَّه عن أبيه عروة عن عائشة به نحوه. =

امرأةً فتعاهدن وتعاقدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئًا، فقالت الأولى: زوجي لحم جملٍ غثٍ على رأس جبلٍ، لا سهلٍ فيرتقى، ولا سمينٍ فينتقل، قالت الثانية: زوجي لا أبث خبرهً، إني أخاف أنً لا أذره، إن أذكره أذكر عجرهً وبجره، قالت الثالثة: زوجي العشنَّق، إن أسكت أعلَّق، وإن أنطق أطلَّق، قالت الرابعة: زوجي كليل تهامةَ، لا حر ولا قر، ولا مخافة ولا سآمة، قالت الخامسة: زوجي إن أكل لف، وإن شرب اشتف، وإن نام التف، ولا يولج الكف ليعلم البث، قالت السادسة: زوجي غياياء- أو عياياء- شك عيسى، طباقاء، كل داء له داءٌ، شجَّك، أو فلَّك، أو جمع كّلا لك، قالت السابعة: زوجي إن دخل أسد، وإنً خرج فهد، ولا يسأل عما عهد، قالت الثامنة: زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب، قالت التاسعة: زوجي رفيع العماد، طويل النجاد، عظيم الرمادً، قريب البيت من النادى، قالت العاشرة: زوجي مالكٌ، وما مالكٌ خيرٌ من

= **قلتُ**: ومن هذا الطريق أخرجه البغوى فى «شرح السنة» [٥/ ٨٤]، والخطيب فى الأسماء المبهمة [ص ١٣١]، والرافعى فى تاريخ قزوين [١/ ١٢٠-١٢١].

وهكذا رواه جماعة عن هشام بن عروة؛ وخالفهم عباد ابن منصور وأبو معاوية الضرير وسليمان بن بلال وابن أبى الزناد وغيرهم، كلهم رووه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به، ولم يذكروا فيه واسطة بين هشام وأبيه، ثم اختلفوا فى رفعه، فجعله عباد بن منصور وبعضهم كله مرفوعًا من قول النبى ﷺ.

ورواية عباد أخرجها المؤلف فى الآتى [برقم ٤٧٠٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٢٦٩]، والنسائى فى «الكبرى» [٩١٣٩]، وابن راهويه [٧٤٤]، والسهمى فى «تاريخه» [ص ٨٢]، وغيرهم، وهو عند السهمى بالفقرة الأخيرة منه فقط.

وقد اختلف فى سنده ومتنه على هشام بن عروة على ألوان أخرى ذكرها الدارقطنى فى «العلل» [١٣/ ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥]، ورجح قول عيسى بن يونس ومن تابعه عليه، وقال: «هو الصواب» ثم صحح أن القصة كلها موقوفة من قول عائشة دون قول النبى ﷺ فى آخره: (كنت لك كأبى زرع لأم زرع) ونازعه بعضهم فى هذا! لما مضى الإشارة إليه من كون جماعة قد رووه عن هشام بن عروة بالقصة جميعًا مرفوعًا من قول النبى ﷺ لعائشة، وإن اختلف أصحاب هشام عليه فى سنده، فقد توبع على هذا الوجه: تابعه ابن أخيه عمر بن عبد اللَّه بن عروة عن جده عروة عن عائشة به نحوه . . . كله من قول النبى ﷺ لعائشة. =

ذلك، له إبلٌ قليلات المسارح كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك، قالت الحادية عشرة: زوجى أبو زرعٍ، وما أبو زرعٍ؟! أنَاسَ من حلىٍ أذنىّ، وملأ من شحمٍ عضدىّ، وبجحنى فبجحت إلى نفسى، فوجدنى فى أهل غنيمة بشق، فجعلنى فى أهل صهيلٍ وأطيط ودائسٍ ومنقٍ وعنده أقول فلا أقبح، وأرقد فأتصبحَ، وأشرب فأتقمح، أم أبى زرعٍ، وما أمُّ أبى زرعٍ؟! عكومها رداحٌ، وبيتها فساحٌ، ابن أبى زرعٍ، فما ابن أبى زرعٍ؟! مضجعه كمسل شطبة، ويشبعه ذراع الجفرة، ابنة أبى زرعٍ، وما ابنة أبى زرعٍ؟! طوعٌ أبيها، وطوع أمها، وملءٌ كسائها، وغيظ جارتها، جارية أبى زرعٍ، وما جارية أبى زرعٍ؟! لا تبث حديثنا تبثيثًا، ولا تنقل ميرتنا تنقيثًا، ولا تملأ بيتنا تعشيشًا، خرج أبو زرعٍ والأوطاب تمخض، فلقى امرأةً معها ولدان لها كالفهدين، يلعبان من تحت خصرها برمانتين، فطلقنى ونكحها، فنكحت بعده رجلا سريًا، ركب شريًا، وأخذ خطيًا، وأراح علىَّ نعمًا ثريًا، قال: كلى أم زرعٍ، وميرى أهلك، قالت: فإن جمعت كل شىء أعطانيه، ما بلغ أصغر آنية أبى زرعٍ! قالت عائشة: قال لى رسول اللّه ﷺ: «**يَا عَائِشُ، كُنْتُ لَكِ كَأَبِى زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**».

٤٧٠٢ - **حَدَّثَنَا** أبو خيثمة، حدّثنا ريحان بن سعيد الناجى، عن عباد بن منصورٍ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، بحديث أم زرعٍ، أى قريبٍ منه.

= أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٩١٣٩]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ٢٧٢]، وابن شاهين فى «شرح مذاهب أهل الآثار» [١٩٠] -وعنده مختصر- والرامهرمزى فى «الأمثال» [١٠٣، ١٠٥]- وعنده مختصر- والمزى فى «تهذيبه» [٢١/ ٤١٥]، والمؤلف [برقم ٤٧٠٣] - وعنده إشارة- وغيرهم من طريقين عن عمر بن عبد اللّه بن عروة عن جده عن عائشة به.

قلتُ: وعمر بن عبد اللّه ليس فى قوة عمه هشام، والاختلاف الذى فى سنده على هشام أراه منه نفسه، كأنه لم يكن يضبطه، والوجه الأول عنه هو الذى رجحه الدارقطنى وغير واحد من النقاد كما نقله عنهم الحافظ فى «الفتح» [٩/ ٢٥٧]، وهو ظاهر اختيار البخارى ومسلم أيضًا، حيث أخرجاه فى «الصحيح» من هذا الوجه وحسب، وأراه الصواب سندًا ومتنًا، واللّه المستعان.

وفى الحديث كلام طويل لعلنا نستوفيه فى مكان آخر.

٤٧٠٢- **صحيح**: انظر قبله . . . وفى سياقه وهم بهذا الإسناد.

٤٧٠٣- حدّثنا سويد بن سعيد، حدّثنا سفيان، عن داود بن شابور، عن عمر بن عبدالله بن عروة، عن جده عروة بن الزبير، عن عائشة، أنها حدثت، عن رسول الله ﷺ، عن أبي زرعٍ، و أم زرعٍ، وذكرت شعر أبي زرعٍ على أم زرعٍ.

٤٧٠٤- حَدَّثَنَا عبد الله بن عامر بن زرارة، حدّثنا عبد الله بن الأجلح، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن رسول الله ﷺ، قال: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ الأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟! فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ**».

٤٧٠٣- صحيح: انظر قبله . . . . وفي سياقه وهم بهذا الإسناد.

٤٧٠٤- صحيح: أخرجه أحمد [٦/ ٢٥٧]، وابن حبان [١٥٠]، وابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان» [رقم ٢٨]، ومن طريقه ابن النجار في «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٢/ ١٩٦]، وعبد الغني المقدسي في التوحيد [رقم ٤٦]، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» [ص ٤٧]، وابن السني في «اليوم والليلة» [رقم ٦٢٣]، والبزارفي «مسنده» [١/ رقم ٥٠ / كشف]، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به . . . نحوه . . . وزاد الجميع سوى ابن حبان: (فإن ذلك يذهب عنه).

قال الهيثمي في «المجمع» [١/ ٣٣]، بعد أن نسبه للمؤلف وأحمد و البزار: «ورجاله ثقات».

قلتُ: بل ظاهر سنده على شرط الشيخين، لولا أنه معلول، فقال البزار عقب روايته: «وهذا رواه غير واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة . . .».

وهكذا رواه ابن عيينة وأبو سعيد المؤدب كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه . . . دون الزيادة، أخرجه مسلم [١٣٤]، وأبو داود [٤٧٢١]، وأحمد [٢/ ٣٣١]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٤٩٨]، والحميدي [١١٥٣]، ومن طريقه أبو القاسم اللالكائي في «شرح الاعتقاد» [١/ رقم ١٩٢]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ٣٥٢، ٣٥٣]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٧/ ١٤٦]، والطبراني في «الدعاء» [رقم ١٢٦٧، ١٢٦٨]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٨]، وغيرهم.

وهذا الوجه هو الذي صححه أبو زرعة الرازي كما في «العلل» [رقم ١٩٦٩]، وجزم بوهم عبد الله ابن الأجلح والضحاك بن عثمان وغيرهما ممن رواه عن هشام على الوجه الأول، =

= وقد اختلف على هشام فيه على ألوان أخرى؛ فمضى من ذلك لونان من الاختلاف عليه فى سنده.

ولون ثالث، فرواه مالك بن أنس واختلف عليه، فرواه عنه إسماعيل بن أبى أويس فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد اللّه بن عمرو بن العاص به نحوه . . . دون الزيادة، فنقله إلى (مسند ابن عمرو) هكذا أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٨٩٦]، من طريق شيخه أحمد بن محمد بن نافع عن أبى الطاهر بن السرح عن ابن أبى أويس به . . .

قال الهيثمى فى «المجمع» [١/ ١٨٥]: «رواه الطبرانى فى «الأوسط» و«الكبير»، ورجاله رجال الصحيح خلا أحمد ابن محمد بن نافع الطحان شيخ الطبرانى».

وتعقبه الإمام فى «الصحيحة» [١/ ١٨٢]، قائلاً: (كذا قال، ولم يذكر من حاله شيئًا، كأنه لم يقف له على ترجمة، وكذلك أنا فلم أعرفه، وهو مصرى كما فى «معجم الطبرانى الصغير» [ص ١٠]. . .».

قلتُ: بل الرجل معروف إن شاء اللّه؛ حدث عن جماعة من الكبار؛ وعنه الطبرانى وأبو سعيد ابن الأعرابى وأبو جعفر النحاس النحوى وحمزة الكنانى والعقيلى وغيرهم من الأئمة النبلاء؛ فمثله فى طبقة الصدوق وإن لم يوثقه أحد، وليس هو بأحمد بن محمد بن نافع الشيخ البغدادى المترجم فى «الميزان» و«لسانه».

ثم إن إسماعيل بن أبى أويس قد خولف فيه عن مالك، خالفه بعضهم، ورواه عن مالك عن هشام عن أبيه به مرسلاً، ليس فيه (ابن عمرو) ولا (عائشة) ولا (أبو هريرة) هكذا ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٨/ ٣٢٣]، وذكر أن حسان بن إبراهيم قد تابع مالكًا على هذا اللون المرسل عن هشام، ثم قال الدارقطنى: «وهو أصح».

قلتُ: وهكذا رواه عبدة بن سليمان عن هشام عن أبيه به مرسلاً. . . عند هناد فى «الزهد» [رقم ٩٤٧]، وتابعهم عليه وكيع عنده فى «الزهد» [رقم ٢٢٠]، ولولا الحياء من أبى زرعة الرازى؛ لقلتُ: بكون هذا الوجه هو المحفوظ عن هشام بن عروة كما جزم به الدارقطنى آنفًا، لكن أبا زرعة قد قَوَّى رواية ابن عيينة ومن تابعه عليه عن هشام عن أبيه عن أبى هريرة به . . بقوله كما فى «العلل» [رقم ١٩٦٩]: «وقد قوى ذلك ما يرويه عقيل وابن أخى الزهرى عن الزهرى عن عروة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ». =

٤٧٠٥- حَدَّثَنَا أحمد بن زيد، حدّثنا حماد بن خالد، عن أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة أم المؤمنين، قالت: وقع رسولُ اللَّه ﷺ على بعض نسائه، ثم نام حتى أصبحَ وهو جنبٌ، فاغتسل وصام يومه.

= **قلتُ**: وحديث ابن شهاب هذا عن عروة: أخرجه البخارى [٣١٠٢]، ومسلم [١٣٤]، وأبو عوانة [رقم ١٧٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٥٧]، والنسائى فى «الكبرى» [١٠٤٩٩]، وغيرهم كثير من طرق عن الزهرى عن عروة عن أبى هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: (يأتى الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟! من خلق كذا؟! حتى يقول: من خلق ربك؟! فإذا بلغه فليستعذ باللَّه ولينته) لفظ البخارى.

وخولف فيه الزهرى، خالفه محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، فرواه عن عروة فقال: عن عمارة ابن خزيمة الأنصارى عن أبيه به نحو سياق المؤلف، هكذا أخرجه أحمد [٥/ ٢١٤]، والطبرانى فى «الكبير» [٤/ رقم ٣٧١٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [٢١٥]، وغيرهم.

لكن الإسناد إلى ابن نوفل لا يثبت، رواه عنه القاضى ابن عقبة المصرى، وأنت تعرفه، وللحديث شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة به نحوه... وقد مضى منها حديث أنس [برقم ٣٩٦١، ٣٩٦٩]، واللَّه المستعان.

٤٧٠٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٢٢١، ٢٥٦، ٢٥٧]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠١٢، ٣٠١٣]، وغيرهما من طرق عن أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبى بكر عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة على شرط الشيخين، لولا أنه قد اختلف فى سنده على أفلح على ألوان ذكرناها فى «غرس الأشجار» لكن صوَّب النسائى منها هذا اللون.

وللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه... مضى بعضها [برقم ٤٥٥١، ٤٦٣٧]، ويأتى منها جملة أخرى، منها الثلاثة أحاديث الآتية على التوالى.

● **تنبيه**: شيخ المؤلف: (أحمد بن زيد) هو أحمد بن محمد بن زيد أبو على، هكذا ذكره المزى فى تلاميذ (حماد ابن خالد) من «تهذيب الكمال» [٧/ ٢٣٤]، ولم أقف له على ترجمة بعد، وليس هو بالمترجم فى «تاريخ مدينة السلام» [٥/ ١١٩]، لكونه متأخر الطبقة عن الذى هنا، فاللَّه ربى أعلم بحاله ومن يكون!.

٤٧٠٦- حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حدّثنا شعيب بن إسحاق الدمشقى، حدّثنا عباد بن منصور، عن عطاء، أن مسروقًا، سأل عائشة، قال: يا أمتاه، الرجل يصبح جنبًا، هل يصوم يومه ذلك؟ فقالت: أصبح رسول اللّه ﷺ جنبًا من جماعٍ غير احتلامٍ، فريضةً غير تطوعٍ، فاغتسل وصلى، وأتم صومه.

٤٧٠٧- حَدَّثَنَا داود بن رشيد، حدّثنا أبو حفص الأبار، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ يصبح وهو جنبٌ فيتم صومه.

٤٧٠٦- **صحيح**: هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» سوى عباد بن منصور الناجى، فهو مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، بل رماه غير واحد بالتدليس عن الضعفاء أيضًا، ولم يُصرِّح فيه بسماع، وعطاء فى سنده هو ابن أبى رباح؛ وقد توبع عليه بنحوه دون سؤال مسروق كما يأتى قريبًا [برقم ٤٧٠٩].

والحديث صحيح ثابت لطرقه الكثيرة عن عائشة، ومنها الآتى:

٤٧٠٧- **صحيح**: أخرجه النسائى فى «الكبرى» [٢٩٨٠]، من طريق داود بن رشيد عن أبى حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، فإن رجاله كلهم ثقات مشاهير؛ وسماع مجاهد من عائشة مستقيم كما مضى بيانه فى تعليقنا على الحديث [رقم ٤٤٤١]، لكن اختلف فى سنده على منصور، فرواه عنه أبو حفص الأبار على الوجه الماضى؛ وتابعه عليه شريك القاضى على مثله عند الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٧٨٦٦]، بإسناد صحيح إليه.

وقال الطبرانى عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا شريك، تفرد به إسحاق الأزرق».

قلتُ: كلا، بل توبع شريك عليه كما مضى، وخالفهما عبيدة بن حميد الحذاء، فرواه عن منصور فقال: عن مجاهد عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث قال: قال أبو هريرة: (من أصبح جنبًا فلا صوم له، فأرسل مروان - هو ابن الحكم- عبد الرحمن-هو ابن الحارث والد أبى بكر - إلى عائشة يسألها فقال لها: إن أبا هريرة يقول: من أصبح جنبًا فلا صوم له، فقالت عائشة: قد كان رسول اللّه ﷺ يجنب ثم يتم صومه؛ فأرسل إلى أبى هريرة فأخبره أن عائشة قالت: إن رسول اللّه ﷺ كان يجنب ثم يتم صومه؛ فكف أبو هريرة) فأدخل فيه واسطة بين مجاهد وعائشة. =

٤٧٠٨- **حَدَّثَنَا** عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالحٍ، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يخرج إلى صلاة الفجر، ورأسه يقطر من جماعٍ لا احتلامٍ، ثم يصوم.

٤٧٠٩- **حَدَّثَنَا** داود بن عمرو بن زهير، حدّثنا صالح بن عمر، حدّثنا مطرفٌ، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يبيت، فيناديه بلالٌ بالأذان، فيقوم فيغتسلُ، فإني لأرى الماء ينحدر على جلده وشعره، ثم يخرج فيصلي فأسمع بكاءه، ثم يظل صائماً. قال: قلت للشعبي: في رمضان؟ قال: سواءٌ.

= هكذا أخرجه أحمد [٦/ ٢٦٦]، والنسائي في «الكبرى» [٢٩٧٩]، وتوبع عبيدة على هذا الوجه: تابعه زياد بن عبد اللَّه البكائي على نحوه عن منصور عند أحمد [٦/ ٢٧٨]، وكذا تابعه جرير بن عبد الحميد على نحوه أيضًا عن منصور: عند ابن راهويه [١٠٨٢].

وهذا اللون أشبه أن يكون هو المحفوظ عن مجاهد في هذا الحديث، وسنده صحيح حجة.

٤٧٠٨- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٢٦٢]، وأبو خيثمة في كتاب «العلم» [رقم ١٦٦]، من طريقين عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن عائشة به مثله . . . وليس عند أحمد قوله: (ثم يصوم).

قلتُ: وسنده حسن صالح؛ وعاصم صدوق متماسك أحد أئمة الحروف، من نظراء الأعمش كما يقول ابن معين.

وللحديث طرق كثيرة عن عائشة به نحوه . . . مضى منها جملة؛ ويأتي المزيد.

٤٧٠٩- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [١٧٠٣]، وأحمد [٦/ ١٠١، ٢٥٤]، وابن حبان [٣٤٩٠، ٣٤٩١]، وابن أبي شيبة [٩٥٦٦]، والنسائي في «الكبرى» [٢٩٩٢]، وابن الأعرابي في «المعجم» [رقم ٢٠١٦]، وغيرهم من طرق عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن مسروق عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ لكن اختلف على الشعبي في سنده كما شرحناه في «غرس الأشجار» غير أن هذا الوجه هو المحفوظ عنه إن شاء اللَّه، ومن رواه عنه فلم يذكر فيه مسروقًا، فقد قصَّر في روايته، وقد جوَّده مطرف، وهو إمام ثقة ثبت. وقد نظمنا طرق هذا الحديث وشواهده في المصدر المشار إليه آنفًا. ولا يزال عند المؤلف ما سوف تراه. =

٤٧١٠- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا يزيد بن ريع، حدّثنا سعيد، عن قتادة قال: كتبنا إلى إبراهيم بن يزيد نسأله عن الرضاع فكتب إن شريحا حدث أن عليّا وابن مسعود كانا يقولان يحرم من الرضاعة قليلة وكثيره، قال: وكان فى كتابه أن أبا الشعثاء المحاربى حدث، أن عائشة حدثت، أن نبى اللّه ﷺ، كان يقول: «**لا تُحَرِّمُ الخَطْفَةُ وَالخَطْفَتَانِ**».

٤٧١١- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عبد اللّه بن أبى بكر، عن أبيه، أن عبد اللّه بن عمر، لما مات رافع بن خديجٍ، قال: لا تبكوا عليه، فإن بكاءً الحى على الميت عذابٌ على الميت، فقالت عائشة: إنما قال رسول اللّه ﷺ ليهوديةٍ أهلها يبكون عليها: «**إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِى قَبْرِهَا**».

٤٧١٠- **صحيح**: أخرجه النسائى [٣٣١١]، والطبرانى فى «الأوسط» [٢/ رقم ١٢١٨]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٤١٩]، والرامهرمزى فى المحدث الفاصل [ص ٤٤١-٤٤٢]، وغيرهم من طرق عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن إبراهيم النخعى عن شريح القاضى عن على وابن مسعود. . . . ؛ وعن أبى الشعثاء المحاربى عن عائشة به . . .

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد».

قلتُ: وهو إمام حجة؛ إلا أنه اختلط بآخرة، غير أن سماع يزيد بن زريع كان قديمًا بالاتفاق، وكان أثبت القوم فى سعيد على الإطلاق؛ وقد توبع عليه: تابعه عبد الوهاب بن عطاء على مثله عن سعيد: عند البيهقى وحده.

وأبو الشعثاء المحاربى: اسمه سليم بن الأسود الثقة الحجة: وقتادة لم يسمعه من إبراهيم النخعى كما هو ظاهر؛ إنما كتب به إبراهيم إليه؛ والمكاتبة هى أحد وجوه التحمُّل المعتبر بها عند المحققين على شروط لهم فى قبول ذلك.

وللحديث طريق آخر عن عائشة به . . . نحوه . . . يأتى [برقم ٤٨١٢]. وله شواهد عن جماعة من الصحابة.

٤٧١١- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ ٣٩]، وابن حبان [٣١٣٧]، والبيهقى فى «سننه» [٦٩٦٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١١٦٤]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد اللّه بن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن ابن عمر به. =

٤٧١٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، سمع عائشة -وبسطت يديها- تقول: طيبت رسول اللَّه ﷺ بيدى هاتين لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت.

٤٧١٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا بشر بن منصور، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ إذا رأى مخيلةً فزِع لها وتغير لها لونه، وأقبل وأدبر، ودخل وخرج، فإذا أمطرت سُرِّيَ عنه، قالت عائشة: فسألته عن ذلك، فقال: «**وَمَا يُدْرِيكِ، لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ**: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]».

= **قلتُ**: هكذا رواه جماعة عن سفيان؛ ورواه الحميدى فى «مسنده» [٢٢١]، عن سفيان فقال: عن عبد اللَّه بن أبى بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة بشرطه الثانى دون قول ابن عمر.

وهذا ليس اختلافًا على سفيان فى سنده، بل سمع عبد اللَّه بن أبى بكر هذا الحديث من أبيه، وسمعه أبوه من ابن عمر قوله؛ ثم سمع عمرة تحكى عن عائشة استدراكها على ابن عمر.

وقد توبع سفيان على نحوه... تابعه مالك بن أنس عند البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وجماعة.

٤٧١٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٦٦٧]، وأحمد [٦/ ٣٩]، وابن خزيمة [٢٥٨١، ٢٥٨٢]، و[٢٩٣٣]، والشافعى [٥٥٤]، والبيهقى فى «سننه» [٨٧٣٥]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٨٩٠]، وأبو بكر الشافعى فى «الغيلانيات» [رقم ٤٧٧]، وابن الجارود [٤١٤]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ١٦٨]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: قد توبع عليه ابن عيينة: تابعه شعبة والثورى والليث ومنصور بن زاذان ومالك ويحيى بن سعيد الأنصارى وأفلح بن حميد والأوزاعى وغيرهم؛ وقد خرجنا رواياتهم فى «غرس الأشجار» وللَّه الحمد.

٤٧١٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٠٣٤]، ومسلم [٨٩٩]، والترمذى [٣٣٥٧]، وابن ماجه [٣٨٩١]، وأحمد [٦/ ٢٤٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٠١٦، ٢٠١٧]، والبغوى فى =

٤٧١٤- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، قال: قلت لعبد الرحمن بن القاسم: أسمعت أباك يخبر، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ كان يقبّلها وهو صائمٌ؟ قال: «**نَعَمْ**».

٤٧١٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: كان رسول اللّه ﷺ يقبل وهو صائمٌ.

٤٧١٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا أبو الأحوص سلام بن سليمٍ، عن زياد بن علاقة، عن عمرو بن ميمونٍ، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ كان يقبل فى شهر الصوم.

= «شرح السنة» [٢/ ٣١٢]، والنسائى فى «الكبرى» [١١٤٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [٦٢٥٥]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٤/ ٢٠٢]، وجماعة من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة به نحوه . . . وليس عند الترمذى قوله: (ودخل وخرج)، ومثله ابن عساكر أيضا؛ وكذا ليس عند الجميع قوله: (فزع لها).

وزاد النسائى وحده فى آخره: (فيرى قطرات؛ فيسكن ﷺ) وعند مسلم والبيهقى فى أوله: (كان النبى ﷺ إذا عصفت الريح قال: اللّهم إنى أسألك خيرها وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به؛ وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . . .) . . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن».

قلتُ: وله طرق أخرى بنحوه.

٤٧١٤- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٩٦].

٤٧١٥- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٨].

٤٧١٦- **صحيح**: أخرجه أحمد [٢/ ٧٧٦]، وأبو دواد [٢٣٨٣]، والترمذى [٧٢٧]، وابن ماجه [١٦٨٣]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ١٨٠]، والطيالسى [١٥٢٤]، وابن أبى شيبة [٩٣٩٠]، والنسائى فى «الكبرى» [٣٠٩٠]، وابن راهويه [١٥٦٨]، والبيهقى فى «سننه» [٧٨٨٩]، وغيرهم من طريق أبى الأحوص سلام بن سليم عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون عن عائشة به نحوه . . .

قال الترمذى: «حديث عائشة حديث حسن صحيح». =

٤٧١٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا خالد بن عبد اللَّه، عن حبيب بن أبي عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، أنها قالت لرسول اللَّه ﷺ: أرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟! قال: «**لَكُنَّ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ**».

٤٧١٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا حمادٌ، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، قال: سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهَتْهَا، فقلت لهَا: بلغني أن رسول اللَّه ﷺ كان يباشر وهو صائمٌ! فقالت: إن رسول اللَّه ﷺ، كان أملك لإربه من الناس أجمعين.

= **قلتُ**: قد رواه الثوري وإسرائيل وأبو إسحاق الشيباني وأبو بكر النهشلي وقيس بن الربيع وغيرهم عن زياد بن علاقة به نحوه... ورواياتهم مخرجة في «غرس الأشجار».

وخالفهم جميعًا: عمرو بن أبي قيس، فرواه عن زياد بن علاقة فقال: عن عمرو بن ميمون عن ميمونة به نحوه...، هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» [رقم ٧٧٣]، ثم نقل عن أبي زرعة أنه قال: «وهو خطأ» وهو كما قال.

٤٧١٧- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٤٤٨، ١٧٦٢، ٢٦٣٢]، والنسائي [٢٦٢٨]، وأحمد [٦/ ٧٩]، وابن حبان [٣٧٠٢]، وابن راهويه [١٠١٤]، والبيهقي في «سننه» [٨٤٠١، ١٧٥٨٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٣٢١]، والطحاوي في «المشكل» [١٤/ ١٢٤]، وابن منده في «الإيمان» [١/ رقم ٢٢٩]، وابن نصر في «السنة» [رقم ١٤٢]، وغيرهم من طرق عن حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة به نحو هذا اللفظ؛ ونحوه عند ابن ماجه [٢٩٠١]، وجماعة آخرين.

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه مضى بعضها [برقم ٤٥١١].

٤٧١٨- **صحيح**: أخرجه البخاري [١٨٢٦]، ومسلم [١١٠٦]، وأبو داود [٢٣٨٢]، والترمذي [٧٢٩]، وابن ماجه [١٦٨٧]، وأحمد [٦/ ٢١٦، ٢٣٠]، وابن أبي شيبة [٩٣٩٢، ٩٤٢٨]، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٩٢]، وابن راهويه [١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٥٦٢]، والبيهقي في «سننه» [٧٨٦٥، ٧٨٨٠]، وأبو عوانة [رقم ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣١٢، ٢٣١٣]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٢٥١]، وجماعة كثيرة من طرق عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد [وقُرِنَ معه مسروق وعلقمة =

٤٧١٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، قال: قالت عائشة: خرجنا مع رسول اللَّه ﷺ لا نرى إلا الحج، فلما كنا بسرف أو قريبًا منه حضت، فدخل علىّ رسول اللَّه ﷺ، وأنا أبكى، فقال: «**مَا لَكِ أَنَفِسْتِ؟**» فقلت: نعم، قال: «**إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِى مَا يَقْضِى الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لا تَطُوفِى بِالْبَيْتِ، حَتَّى تَغْتَسِلِى**»، فلما كنا بمنًى ضحى رسول اللَّه ﷺ عن نسائه البقر.

٤٧٢٠- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا خالد بن عبد اللَّه، عن أبى سنان، عن عبد اللَّه ابن أبى الهذيل، قال: كانوا يحبون إذا قضى الرجل الصلاة، أن يقولَ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ وَمِنْكَ السَّلامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ**».

= عند جماعة] عن عائشة أم المؤمنين به نحوه. . . . وزاد الجميع سوى ابن ماجه وأحمد والطحاوى: (كان يقبل. . .) وهو بدون تلك الجملة: رواية لمسلم والنسائى والبيهقى وأبى عوانة وابن راهويه. . .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وهو كما قال. وله طرق كثيرة عن عائشة به نحوه. . . مضى الكثير منها.

٤٧١٩- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٩٠، ٥٢٢٨، ٥٢٣٩]، ومسلم [١٢١١]، والنسائى [٢٩٠، ٣٤٨، ٢٧٤١]، وابن ماجه [٢٩٦٣]، وابن خزيمة [٢٩٣٦]، وابن حبان [٣٨٣٤]، والشافعى [٥٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٧٢، ٩٠٨٤]، وفى «المعرفة» [رقم ٢٨٠٤]، وأبو عوانة [رقم٢٥٦٥]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ٣٦٨]، وابن راهويه [٩١٧]، والحميدى [٢٠٦]، وابن الجارود [٤٦٦]، وجماعة من طرق عن ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه. . . وليس عند البخارى والنسائى والجميع سوى مسلم ورواية للبيهقى قوله: (حتى تغتسلى) وليس عند ابن خزيمة وابن الجارود: جملة التضحية بالبقر فى آخره.

قلتُ: قد توبع عليه ابن عيينة: تابعه عبد العزيز بن أبى سلمة بن الماجشون وحماد بن سلمة وغيرهما.

٤٧٢٠- **صحيح**: أخرجه ابن أبى شيبة [٣١٠٣]، من طريق محمد بن فضيل عن أبى سنان عن ابن أبى الهذيل به نحوه. =

٤٧٢١- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا خالد بن عبد اللَّه، عن خالد، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن عائشة، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول هذه الكلمات.

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح مستقيم؛ وأبو سنان هو ضرار بن مرة؛ وابن أبي الهذيل: هو عبد اللَّه أبو المغيرة الكوفي التابعي الثقة؛ عده الحافظ في طبقة (كبار التابعين) وقد اختلف عليه في سنده على ثلاثة ألوان، اثنان منهم محفوظان، وهذا الوجه أحدهما.

والثاني: ما رواه شعبة عن عاصم الأحول عن عوسجة بن الرماح عن ابن الهذيل عن ابن مسعود قال: كان يقول إذا سلم: (اللَّهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام).

أخرجه أبو داود [٣٧٣]، يعني الطيالسي، والنسائي في «الكبرى» [٩٩٢٧]، وفي «اليوم والليلة» [رقم ٩٩]، وغيرهما؛ وتوبع عليه شعبة: تابعه مروان بن معاوية الفزاري عند الدولابي في «الكنى» [رقم ١٨٩]، بإسناد صحيح إليه.

ورواه جماعة عن عاصم فرفعوه، وهذا هو اللون الثالث، وليس بالمحفوظ، والصواب في الحديث الوقف، كما شرحناه في كتابنا: (غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار). واللَّه المستعان.

٤٧٢١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٥٩٢]، وأبو داود [١٥١٢]، والترمذي [٢٩٨]، و[رقم ٢٩٩]، والنسائي [١٣٣٨]، وابن ماجه [٩٢٤]، وأحمد [٦/ ٦٢، ١٨٤، ٢٣٥]، والدارمي [١٣٤٧]، وابن حبان [٢٠٠٠، ٢٠٠١]، والطيالسي [١٥٠٨]، وابن أبي شيبة [٣٠٨٥]، والبيهقي في «سننه» [٢٨٢٩]، وابن راهويه [١٣٠٦، ١٣٥٧]، وأبو عوانة [رقم ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦]، والبغوي في «شرح السنة» [٢/ ١٠]، وفي «تفسيره» [١/ ٤٥٩ / طبعة دار طيبة]، وغيرهم من طريقين عن عبد اللَّه بن الحارث أبي الوليد البصري عن عائشة قالت: (كان النبي ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللَّهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام) لفظ مسلم، ونحوه عند الجميع. وبعضهم مثل لفظ مسلم.

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

قلتُ: رواه عاصم الأحول وخالد الحذاء كلاهما عن عبد اللَّه بن الحارث به...

واختلف في سنده على الأحول، إلا أن هذا الوجه محفوظ عنه. وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... قد أوردناها في «غرس الأشجار».

٤٧٢٢- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وهيبٌ، حدّثنا هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: ما رأيت رسول اللَّه ﷺ يصلى شيئًا من صلاة الليل جالسًا، حتى إذا دخل فى السن صلى، فقرأ، فإذا بقى عليه من السورة ثلاثون آيةً أو أربعون آيةً، قام، فقرأ، ثم ركع.

٤٧٢٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخل علىَّ رسول اللَّه ﷺ من سفر، وقد استترت بقرام على سهوة لى، فيه تماثيل، فلما رآه، هتكه بيده، وقال: «**أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ**»، فقالت عائشة: فقطعناه، فجعلنا منه وسادةً أو وسادتين.

٤٧٢٤- حدّثنا عبد الأعلى، حدّثنا خالد، عن المغيرة، عن أم موسى قالت: رأيت علىّ بن أبى طالب يصلى بعد العصر.

٤٧٢٢- **صحيح**: أخرجه البخارى [١٠٩٧، ١٠٦٧]، ومسلم [٧٣١]، ومالك [٣١٠]، وأبو داود [٩٥٣]، والنسائى [١٦٤٩]، وابن ماجه [١٢٢٧]، وأحمد [٦/ ٥٢، ١٢٧، ٢٠٤، ٢٣١] و [٦/ ١٧٨]، وابن خزيمة [١٢٤٠، ١٢٤٣]، وابن حبان [٢٦٣٠، ٢٦٣٢، ٢٦٣٣]، وعبد الرزاق [٤٠٩٧، ٤٠٩٦]، وعنه عبد بن حميد فى «المنتخب» [١٤٩٤]، وابن أبى شيبة [٣٩٢٣]، وابن راهويه [٦١٢، ٦١٣]، والحميدى [١٩٢]، والبيهقى فى «سننه» [٤٣٦٦]، وفى «المعرفة» [رقم ١٤٣٦]، وأبو عوانة [رقم ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩]، والشافعى فى «سننه» [رقم ٢٤ / رواية الطحاوى]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٧١٧]، وجماعة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وله طريق آخر عن عائشة به نحوه . . . مخرج فى «غرس الأشجار».

٤٧٢٣- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٠٩، ٤٤٦٩].

٤٧٢٤- **حسن**: هذا إسناد حسن إن شاء اللَّه؛ رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، سوى أم موسى، وهى سرية علىّ بن أبى طالب - رضى اللَّه عنها- انفرد عنها المغيرة بن مقسم بالرواية، لكن وثقها العجلى. =

٤٧٢٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا خالدٌ، عن المغيرة، عن أم موسى، قالت: إن ناجية بنت قرظة أرسلتنى إلى عائشة، أسألها عن الصلاة بعد العصر، قالت: فأتيتها وما أبالى ما قالت بعد الذى رأيت من عليٍ، قالت: فأخبرتْ أن رسول اللَّه ﷺ، كان يصلى بعد العصر.

٤٧٢٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد، حدّثنا وكيعٌ، حدّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كنت أغتسل أنا والنبى ﷺ، نغترف منه ونحن جنبٌ.

٤٧٢٧- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن منصور، عن أمه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يضع رأسه فى حجر إحدانا وهى حائضٌ، ثم يتلو القرآن.

= وقال الدارقطنى: «حديثها مستقيم؛ يخرج حديثها اعتباراً» وما علمت لها حديثًا منكراً، وهى عندى امرأة صدوقة يجرى حديثها ما شاء اللَّه، وهى من نساء «التهذيب وذيوله»، وعبد الأعلى فى سنده: هو ابن حماد الباهلى.

وشيخه: هو خالد بن عبد اللَّه الواسطى؛ ومغيرة هو ابن مقسم الضبى الإمام الفقيه؛ رماه بعضهم بالتدليس، إلا أنه كان لا يفعله إلا عن إبراهيم النخعى وحده، وقد جازف من راح يعل الأخبار بعنعنته عن كل أحد.

٤٧٢٥- **صحيح**: أخرجه أحمد [٦/ / ١٠٩]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٠١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٣/ ٣٥-٣٦]، من طرق عن مغيرة بن مقسم عن أم موسى عن عائشة به نحوه... وهو عند أحمد والطحاوى بالمرفوع منه فقط،.

قلتُ: وسنده حسن مثل الذى قبله؛ وللمرفوع منه طرق أخرى ثابتة عن عائشة به نحوه... يأتى بعضها [برقم ٤٨١٦، ٤٩٤٠].

٤٧٢٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٩، ٤٤٨٤].

٤٧٢٧- **صحيح**: أخرجه البخارى [٢٩٣] و[٧١١٠]، ومسلم [٣٠١]، والنسائى [٢٧٤، ٣٨١]، ابن ماجه [٦٣٤]، وأبو داود [٢٦٠]، وأحمد [٦/ ١١٧، ١٣٥، ١٤٨، ١٥٨، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٥٨]، وابن حبان [٧٩٨، ١٣٦٦]، وعبد الرزاق [١٢٥٢]، وابن راهويه [١٢٦٨]، والحميدى [١٦٩]، وابن الجارود [١٠٣]، والبيهقى فى «سننه» [١٣٩٢]، =

٤٧٢٨- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وهيب بن خالد، حدّثنا حميدٌ، عن عبد اللّه بن شقيق، عن عائشة، أن رسول اللّه ﷺ كان يصلى قائمًا وقاعدًا، فإذا صلى قائمًا ركع قائمًا، وإذا صلى قاعدًا ركع قاعدًا.

٤٧٢٩- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وكيع بن الجراح، عن أبى إسحاق، عن الأسود، عن عائشة قالت: كان رسول اللّه ﷺ ينام كهيئته لا يمس الماء.

= وأبو عوانة [رقم ٦٩٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٤٩]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٧٦٠]، وغيرهم من طرق عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة به نحوه.

قلتُ: وله طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . . وفى الباب عن ميمونة بنت الحارث . . . وقد بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار».

٤٧٢٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٧٣٠]، وابن ماجه [١٢٢٨]، وأحمد [٦/ ٢٣٦، ٢٦٠٨١]، وابن خزيمة [١٢٤٧]، والحاكم [١/ ٤١٠]، وابن نصر فى «قيام الليل» [رقم ٢٧٢ / مختصر]، وأبو محمد الفارسى فى «المحلى» [٣/ ٥٧]، وغيرهم من طرق عن حميد الطويل عن عبد اللّه بن شقيق العقيلى قال: سألت عائشة عن صلاة رسول اللّه ﷺ ؟! فقالت: (كان يصلى ليلاً طويلاً قائمًا وليلاً طويلاً قاعدًا، وكان إذا قرأ قائمًا ركع قائمًا؛ وإذا قرأ قاعدًا ركع قاعدًا) لفظ مسلم، ونحوه عند الجميع.

قلتُ: حميد الطويل كان لا يدلس إلا عن أنس وحده، كما مضى بسط الكلام عليه فيما علقناه على الحديث [رقم ٣٧١٨]، وقد تابعه جماعة على نحوه عن ابن شقيق فى سياق أتم وبعضهم فى سياق مختصر. وهذا السياق المختصر يرويه حماد بن زيد عن أيوب السختيانى وبديل بن ميسرة عن عبد اللّه بن شقيق عن عائشة به نحو سياق حميد الماضى عند مسلم والجماعة: أخرجه مسلم [٧٣٠]، وأبو داود [٩٥٥]، والنسائى [١٦٤٦]، وابن خزيمة [١٢٤٦]، وابن حبان [٢٦٣١]، وغيرهم. وتمام تخريجه فى كتابنا: «غرس الأشجار». واللّه المستعان.

٤٧٢٩- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٢٢٨]، والترمذى [١١٩]، وابن ماجه [٥٨٣]، وعبد الرزاق [١٠٨٢]، والبيهقى فى «سننه» [٩٢١]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٢٥]، وابن راهويه [١٥١٢]، وابن الجعد [١٧٦٤]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢١٤]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ٢٣٠]، وأبو إسحاق الهاشمى فى «أماليه» [رقم ٤١]، =

= وابن المنذر في «الأوسط» [رقم ٥٨٤]، وحنبل بن إسحاق في «جزء من حديثه» [رقم ٧٥]، والحاكم في «المعرفة» [ص ١٨٦]، وغيرهم من طرق عن الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به .

قلتُ: هكذا رواه أصحاب الثوري عنه؛ وخالفهم رواد بن الجراح، فرواه عن سفيان فقال: عن أبي إسحاق عن الحارث الأعور عن عليّ بن أبي طالب به نحوه.

هكذا ذكره الدارقطني في «العلل» [٣/ ١٦٤]، ثم قال: «ووهم فيه، -يعني روادًا- . . . وإنما رواه الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن الثوري: وهو الذي تابعه عليه شعبة وزهير والأعمش وأبو الأحوص وأبو عوانة وشريك وإسماعيل بن أبي خالد وحمزة الزيات وغيرهم؛ كلهم عن أبي إسحاق به نحوه . . . وبعضهم في سياق أتم . . . ورواية أبي عوانة تأتي عندالمؤلف [برقم ٤٧٩٤].

والحديث سنده صحيح على شرط الشيخين؛ وأبو إسحاق قد صرح فيه بالسماع من رواية زهير ابن معاوية وغيره عنه؛ وأيضًا فقد رواه عنه شعبة؛ وهو ممن لا يحمل عن شيوخه المدلسين إلا ما ثبت سماعهم له ممن فوقهم؛ وروايته مع رواية الثوري: تدرأ ما قيل بشأن اختلاط أبي إسحاق، لكونهما ممن حمل عنه قديمًا باتفاق النقاد.

لكن في متن الحديث حرف قد أخذ على أبي إسحاق فيه، وهو قوله: (لا يمس ماء) فقد حكى ابن رجب في «الفتح» [٢/ ٦٠]، اتفاق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، وتخطئته فيه، وذكر منهم (إسماعيل بن أبي خالد، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل وأبا بكر ابن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبا بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي والدارقطني. .) وكذا الثوري وأحمد بن صالح وجماعة غيرهم. وقول هؤلاء هو المتبع بلا شك عندي، بل ومقدم على كل من خالفهم فيه، لولا أني تأملت سبب ما جعلهم يحملون على أبي إسحاق فيه، ويجزمون بتوهيمه فيما انفرد به، فوجدت مرد ذلك: إلى كون أبي إسحاق قد خولف فيه، خالفه إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود، كلاهما روياه عن الأسود عن عائشة به خلاف ما جاء به أبو إسحاق، من ثبوت وضوئه ﷺ قبل نومه وهو جنب، ولم يذكرا ذلك الحرف الذي أتى به أبو إسحاق: (ولا يمس ماءً). =

٤٧٣٠- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: قلت لها: ما أبالى يا أمه أن لا أطوف بين الصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أختى! إنه كان من أهلّ لمناة التى بالمشلل لم يطف بينهما -أو يطوف بينهما، شك سفيان- فأنزل اللّه: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨]، قد طاف رسول اللّه ﷺ بينهما فهى سنةٌ.

= وزاد بعض المتأخرين: اضطراب أبى إسحاق فى متنه، وليس ذا بشىء، فالحاصل: أن الحجة القاطعة لتخطئة أبى إسحاق فيه: هى مخالفته لمن لا يحتمل له مخالفتهم، وهذا صحيح جداً، لكن إن أمكن توجيه ذلك الحرف الذى انفرد به أبو إسحاق بما يتفق مع من خالفهم بادى الرأى، بتأويل سائغ ليس فيه تعنت ولا تكلف؛ فالأولى أن يقال به دون توهيم أحد من الثقات فضلاً عن حافظ جبل مثل أبى إسحاق الهمدانى.

وهذا التأويل السائغ: هو أن يحمل ذلك الحرف (ولا يمس ماءً) على الاغتسال وحسب؛ فلا ينافى ذلك الوضوء وغيره من وجوه استعمال الماء، وقد وقع هذا التأويل صريحًا فى رواية موسى بن عقبة وأبى حنيفة كلاهما عن أبى إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت: (كان رسول اللّه ﷺ يجامع ثم يعود ولا يتوضأ، وينام ولا يغتسل) أخرجه الطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ١٢٧]، بإسناد صالح إليهما به . . .

وقد ذهب إلى هذا التأويل: أحد أئمة الحديث المتقدمين، وهو إسحاق بن إبراهيم الحنظلى الإمام الحجة؛ فإنه قال عقب روايته حديث أبى إسحاق فى «مسنده» [رقم ٥١٢]، وفيه ذلك الحرف (لا يمس ماء) قال إسحاق: «ى: لا يغتسل».

وبهذا التأويل الصالح: ذهب من ذهب من الحفاظ إلى تصحيح حديث أبى إسحاق، كالدارقطنى- خلاف ما حكاه عنه ابن رجب- والحاكم والبيهقى وأبى العباس ابن سريج وأبى محمد الفارسى وحكى عن الطحاوى وغيره وهو ما نقول به إن شاء اللّه. وقد بسطنا الكلام على هذا الحديث بسطًا وافيًا، مع استيعاب أقوال النقاد فيه تصحيحًا وتضعيفًا ومناقشة: فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار». واللّه المستعان.

٤٧٣٠- صحيح: أخرجه البخارى [٤٥٨٠]، ومسلم [١٢٧٧]، والترمذى [٢٩٦٥]، والنسائى [٢٩٦٧]، وابن خزيمة [٢٧٦٦]، والحميدى [٢١٩]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن الزهرى عن عروة عن عائشة به. نحوه. . . وهو عند مسلم والترمذى وابن خزيمة فى سياق أتم. =

٤٧٣١- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وكيعٌ، عن جعفر بن برقان، عن فرات بن سلمان، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أَوَّلُ مَا يُكْفَأُ الإِسْلامَ، كَمَا يُكْفَأُ الإِنَاءُ فِي شَرَابٍ، يُقَالُ لَهُ: الطِّلاءُ**».

= قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلتُ: وقد رواه عقيل وإبراهيم بن سعد ويونس ومعمر وغيرهم عن الزهري به نحوه في سياق أتم . . وقد خرجنا رواياتهم في «غرس الأشجار».

٤٧٣١- حسن: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٢٥]، من طريق عبد الأعلى النرسي عن وكيع عن جعفر بن برقان عن الفرات بن سلمان عن القاسم بن محمد (وسقط القاسم من سند ابن عدي) عن عائشة به مثله.

قلتُ: قد اختلف في سنده على وكيع؛ فرواه عنه عبد الأعلى النرسي على الوجه الماضي؛ وخالفه ابن راهويه، فرواه عن وكيع عن جعفر فقال: عن الفرات عن رجل من جلساء القاسم ابن محمد عن القاسم عن عائشة به . . . ، فأدخل فيه واسطة لم تسم بين الفرات والقاسم، هكذا أخرجه ابن راهويه في «مسنده» [٩٢٣].

فهذان لونان من الاختلاف في سنده على وكيع، ولون ثالث؛ فرواه عنه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» [رقم ١٨٨٦]، فقال: (عن وكيع عن جعفر عن الفرات عمن أخبره عن عائشة به . . .).

ولون رابع، فرواه عبد الرحمن المحاربي عن جعفر بن برقان عن الفرات فقال: ثنا أصحاب لنا عن القاسم عن عائشة به . . . ، هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٢٥].

■ **فالحاصل**: أن الفرات لم يسمعه من القاسم، إنما سمعه بواسطة مجهولة عنه، وفرات هذا وثقه جماعة، بل قال ابن حبان في ترجمته من «مشاهير علماء الأمصار» [ص ١٨٥]: (كان ثبتًا) ولا أدري لأي شيء ذكره ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٢٥]، بل إنه نقل عن أحمد توثيقه ثم قال في ختام ترجمته: «لم أر المتقدمين صرحوا بضعفه، وأرجو أنه لا بأس به، لأني لم أر في روايته حديثًا منكرًا».

قلتُ: وقد استروح الذهبي بكلام ابن عدي هذا، وأورد فراتًا في «الميزان» [٣/ ٣٤٢]، وساق له هذا الحديث، ثم قال: «هذا حديث منكر» كذا، ولعله يعني من هذا الطريق، وإلا فقد =

٤٧٣٢- حدّثنا عبد الأعلى حدّثنا وهيب، حدّثنا سعيد أبو مسعود الجريرى، عن عبد اللّه بن شقيق، قال قلت لعائشة: يا أم المؤمنين، أى صحابة رسول اللّه ﷺ كان أحب إليه؟ قالت أبو بكر، قلت: ثم من قالت: ثم عمر، قال: قلت: ثم من؟ قالت ثم أبو عبيدة بن الجراح، قال: قلت: ثم من؟ قال: فسكتتْ.

= مضى للحديث طريقان آخران عن القاسم عن عائشة به نحوه فى سياق أتم عند تخريج الحديث [٤٣٩٠]، وأحد الطريقين منهما حسن الإسناد كما بيناه هناك. فانظره ثَمَّ. واللّه المستعان.

٤٧٣٢- صحيح: أخرجه الترمذى [٣٦٥٧]، وابن ماجه [١٠٢]، وأحمد [٦/ ٢١٨]، وابنه فى «فضائل الصحابة» [رقم ٢١٥]، والنسائى فى «الكبرى» [٨٢٠١]، وتمام فى «فوائده» [رقم ٩٨٤]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٤٧٠] و[٢٥/ ٤٧١]، وخيثمة بن سليمان فى «حديثه» [ص ٢٠٣-٢٠٤]، والطحاوى فى «المشكل» [١٣/ ١٧٦-١٧٧]، وغيرهم من طرق عن سعيد بن إياس الجريرى عن عبد اللّه بن شقيق عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ والجريرى وإن كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين إلا أن ابن علية ووهيب بن خالد وعبد الوارث بن سعيد، ثلاثتهم ممن سمع منه قبل ذلك بدهر، وقد رووه عنه، أما ابن علية: فقد قال أبو داود: (أرواهم عن الجريرى: إسماعيل ابن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريرى جيد) نقله عنه الآجرى فى سؤالاته [رقم ٤٤٩].

وعبد الوارث بن سعيد ووهيب بن خالد ليسا ممن أدرك أيوب ابن كيسان وحسب، بل هما من خواص أصحابه؛ وهكذا رواه يزيد بن هارون وعلى بن عاصم وحماد بن سامة وعبد الوهاب ابن عطاء وعنبسة بن عبد الواحد وقرة بن خالد وغيرهم كلهم عن الجريرى عن ابن شقيق به...

وجاء حماد بن سلمة وخالف الكل، فرواه عن الجريرى فقال: عن عبد اللّه بن شقيق عن عمرو ابن العاص قال: قيل: يا رسول اللّه: (أى الناس أحب إليك؟! قال: عائشة، قيل: فمن الرجال؟! قال: أبو بكر، قيل: ثم من؟! قال: عمر، قيل: ثم من؟! قال: أبو عبيدة بن الجراح)، فنقله إلى (مسند ابن العاص).

هكذا أخرجه ابن حبان [٦٩٩٨] - واللفظ له والطبرانى فى «الكبير» [٢٣/ رقم ١١٣]، والمؤلف [٧٣٤٥]، وعبد اللّه بن أحمد فى «فضائل الصحابة» [٢١٤]، وابن أبى عاصم، =

٤٧٣٣- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان بن عيينة، عن منصور، عن أمه، عن عائشة أن امرأةً سألت النبى ﷺ، عن غسلها من المحيض، فأمرها كيف تغتسل، ثم قال: «خُذِى فِرْصَةً مِنْ مَسْكٍ فَتَطَهَّرِى بِهَا» قالت: كيف أتطهر بها؟ قالت: فستر وجهه بطرف ثوبه، وقال: «سُبْحَانَ اللَّه! تَطَهَّرِى بِهَا!»، قالت عائشة: فاجتذبتُ المرأة، فقلت: تتبعى بها أثر الدم.

= فى «السنة» [٢/ ١٢٣٣ / ظلال]، وابن سعد فى «الطبقات» [٣/ ١٧٦]، والآجرى فى «الشريعة» [رقم ١٨٢٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢٥/ ٤٧٢] و[٣٠/ ١٣٦]، وغيرهم.

ولم يفعل حماد شيئًا، لأنه وإن كان صحيح السماع من الجريرى كما يقول العجلى، لكن لم يكن بحيث يقدم قوله على قول من رواه عن الجريرى على الوجه الأول، وفيهم من هو أتقن من حماد وأثبت، فكيف وحماد قد تغير حفظه بأخرة حتى قيل فيه ما قيل؟! ولا يزال عندنا من شيوخ الإسلام، وأئمته الأعلام؛ وإن كره ذلك من كره من صنوف المتجهمة.

■ **فالحاصل**: أن الوجه الأول هو المحفوظ فى هذا الحديث عن الجريرى، وعليه توبع: تابعه كهمس بن الحسن عن عبد اللَّه بن شقيق به نحوه... عند أحمد [٦/ ٢٤١] - ولفظه مختصر - والحاكم [٣/ ٧٧]، والمؤلف [برقم ٤٨٠٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٠/ ١٣٧]، وغيرهم من طرق عن كهمس عن ابن شقيق عن عائشة به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» وتابعه الذهبى قائلاً: «على شرط البخارى ومسلم».

قلتُ: كلا؛ فإن عبد اللَّه بن شقيق لم يحتج به البخارى أصلاً، بل لم يرو له شيئًا، إنما الحديث على شرط مسلم وحده... واللَّه المستعان.

٤٧٣٣- **صحيح**: أخرجه البخارى [٣٠٨]، ومسلم [٣٣٢]، والنسائى [٢٥١]، وابن حبان [١١٩٩]، والشافعى [٦٦]، والحميدى [١٦٧]، والبيهقى فى «سننه» [٨٣١]، وفى «المعرفة» [رقم ٣٩٥]، وأبو عوانة [رقم ٧٠٨] و[٧٠٩]، والبغوى فى «شرح السنة» [١/ ٢٠٥]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ٨٦٢]، وأبو الحسين ابن بشران فى «الجزء الأول من فوائده» [رقم ١٧٣ / ضمن مجموع أجزاء حديثية]، وابن النجار فى «التاريخ المجدد لمدينة السلام» [٥/ ٣٥]، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن بن طلحة الحجبى عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة به نحوه. =

٤٧٣٤- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ يقبّل بعض أزواجه وهو صائمٌ، ثم تضحك.

٤٧٣٥- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا وكيعٌ، عن الأعمش، عن شمر بن عطية، عن يحيى بن وثابٍ، عن عائشة: أنها ركبت بعيراً فلعنته، فقال النبى ﷺ: «**لا تَرْكَبِيهِ**».

= **قلتُ**: وقد توبع عليه ابن عيينة: تابعه وهيب بن خالد ومحمد بن الحسن بن عمران الواسطى وغيرهما عن منصور به نحوه . . .؛ وكذا توبع عليه منصور عن أمه: تابعه إبراهيم بن المهاجر وغيره؛ وقد استوفينا تخريجه فى «غرس الأشجار».

٤٧٣٤- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٤٢٨].

٤٧٣٥- ضعيف: أخرجه أحمد [٦/ ١٣٨]، وابن أبى شيبة فى «مصنفه» [٢٥٩٥]، وفى «الأدب» [رقم ٢٨٠]، وابن راهويه [١٦٢٩، ١٦٣٠]، وهناد فى «الزهد» [رقم ١٣١٥]، وغيرهم من طريق الأعمش عن شمر ابن عطية عن يحيى بن وثاب عن عائشة به.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ١٤٧]: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجاله ثقات إلا أن يحيى بن وثاب لم يسمع من عائشة وإن كان تابعيًا».

قلتُ: وفيه علة أخرى، وهى أن الأعمش لم يسمع من شمر بن عطية، كما قاله الإمام أحمد، وعنه العلائى فى «جامع التحصيل» [ص ١٨٩]، وللحديث طريق ثان يرويه عبثر بن القاسم عن العلاء بن المسيب بن رافع عن أبيه عن عائشة به نحوه . . .

عند هناد فى «الزهد» [٢/ رقم ١٣١٦].

ورجاله ثقات لولا أن المسيب بن رافع لا يعلم له سماع من عائشة، بل رأيته يدخل بينه وبينها: سواء الخزاعى وغيره، وهذه قرينة على انتفاء السماع، فضلاً عن كون أحد لم يذكر أنه يروى عنها.

ومن طريق هناد: أخرجه الإسماعيلى فى «المعجم» [رقم ٣٠٣]، وزاد فى آخره زيادة، ورأيت للحديث طريقًا ثالثًا عن عائشة به . . . لكن دون هذا اللفظ، وإنما هو بنحوه مع زيادة فى آخره؛ أخرجه أحمد [٦/ ٧٢، ٢٥٧]، وفى سنده ضعف.

لكن فى الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة؛ مضى منها حديث أنس [برقم ٣٦٢٢]، فانظره ثم.

٤٧٣٦- حَدَّثَنَا عبد الأعلى، حدّثنا خالد بن عبد اللَّه، عن سهيل بن أبي صالح، عن سعيد بن يسار، عن زيد بن خالد، عن أبي طلحة، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**لا تَدْخُلُ الْمَلائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ أَوْ تَمَاثِيلُ**»، قال: فقلت: انطلقوا بنا إلى عائشة، فأخبرناها بما قال أبو طلحة، فقالت: لا أدري، وسأحدثكم بما رأيته فعل، خرج رسول اللَّه ﷺ في بعض غزواته، فكنت أتحين قفوله، فأخذت نمطًا لنا فسترت به على العرض، قالت: فلما أقبل قمت، فقلت: السلام عليك يا رسول اللَّه، الحمد للَّه الذي أعزك ونصرك وأكرمك، قالت: فرفع رأسه فنظر إلى النمط، فلم يرد على شيئًا، عرفت الكراهية في وجهه، فانطلق حتى هتك النمط، ثم قال: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقَنَا أَنْ نَكْسُوَ الْحِجَارَةَ وَاللَّبِنَ**»، قالت: فأخذته فجعلته وسادةً ثم حشوتها ليفًا، فلم يعب ذلك عليَّ.

٤٧٣٧- حَدَّثَنَا هناد بن السري، حدّثنا أبو الأحوص، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ، يصلي من الليل تسع ركعاتٍ.

٤٧٣٦- **صحيح**: أخرجه مسلم [٢١٠٦]، وأبود اود [٤١٥٣]، وابن حبان [٥٤٦٨]، والنسائي في «الكبرى» [١٠٣٩٢]، وجماعة من طريق سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن يسار عن زيد ابن خالد عن أبي طلحة به . . . وعن عائشة به أيضًا.

قلتُ: قد مضى الكلام عليه من هذا الطريق [برقم ١٤٣٢]، وقد اختلف في سنده على سهيل، وبسطنا الكلام عليه في «غرس الأشجار».

٤٧٣٧- **صحيح**: أخرجه الترمذي في جامعه [٤٤٣]، وفي «الشمائل» [رقم٢٧٤] و[رقم ٢٧٥]، والنسائي [١٧٢٥]، وابن ماجه [١٣٦٠]، وأحمد [٦/ ٢٥٣]، وابن حبان [٢٦١٥]، وابن أبي شيبة [٨٤٩٠]، وابن راهويه [١٤٩٧]، والطحاوي في «شرح المعاني» [١ / ٢٨٤]، وابن أبي الدنيا في «قيام الليل» [رقم ٣٨١]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة به . . .

ولفظ الطحاوي وابن أبي الدنيا: (كان يوتر بتسع ركعات).

قال الترمذي: «حديث عائشة حسن - زاد في رواية: «صحيح» غريب من هذا الوجه». =

٤٧٣٨- حَدَّثَنَا أبو هشام الرفاعى، حدّثنا إسحاق، حدّثنا معاوية، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه يفضل الصلاة التى يستاك لها، على الصلاة التى لا يستاك، سبعين ضعفًا، وكان رسول اللّه ﷺ، يفضل الذكر الخفى الذى لا يسمعه [الحفظة] سبعين ضعفًا، فيقول: إذا كان يوم القيامة وجمع اللّه الخلائق لحسابهم، وجاءت الحفظة بما حفظوا وكتبوا، قال اللّه لهم: «**انْظُرُوا، هَلْ بَقِىَ لَهُ مِنْ شَىْءٍ؟ فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا مَا تَرَكْنَا شَيْئًا مِمَّا عَلَّمْتَنَاهُ وَحَفِظْنَاهُ إِلا وَقَدْ أَحْصَيْنَاهُ وَكَتَبْنَاهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ: إِنَّ لَكَ عِنْدِى خَبْئًا لا تَعْلَمُهُ، وَأَنَا أَجْزِيكَ بِهِ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْخَفِىُّ**».

= **قلتُ**: وسنده على شرط الشيخين؛ وعنعنة الأعمش مجبورة بإكثاره من الرواية عن إبراهيم؛ وقد اختلف عليه فى سنده إلا أن هذا الوجه صحيح محفوظ عنه؛ لاتفاق جماعة من أصحابه على روايته عنه هكذا؛ ومنهم الثورى، وهو أثبت أهل الدنيا فى الأعمش، ليس يقدمه عليه شعبة ولا أبو معاوية ولا غيرهما أصلاً، وللحديث طرق أخرى ذكرناها فى كتابنا الكبير الموسوم بـ«غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٧٣٨- منكر: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [١/ رقم ٥٥٥، ٥٥٦]، والبزار فى «مسنده» [١/ رقم ٥٠٢ / كشف]، وبحشل فى «تاريخ واسط» [ص ١٨٠-١٨١]، وابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٣٩٩]، وابن حبان فى «المجروحين» [٣/ ٥]، وأبو الحسن ابن مهدى فى «الأفراد» [رقم ٦٠٦٦ / أطرافه]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «المتناهية» [١/ ٣٣٦]، وعلىّ بن عمر الحربى فى «الفوائد المنتقاة» [رقم ١٤٠]، وغيرهم من طرق عن معاوية بن يحيى الصدفى عن الزهرى عن عروة عن عائشة به نحوه باختصار دون سياق المؤلف، وهو عند ابن عدى والحربى نحو لفظ المؤلف دون قوله: (إذا كان يوم القيامة . . . إلخ) وهو عند الباقين - سوى البيهقى- بنحو شطره الأول المتعلق بفضل السواك، وعند البزار وبحشل (ركعتان بسواك، أفضل من سبعين ركعة بغير سواك) هذا سياق البزار؛ ولفظ بحشل: (صلاة بسواك أفضل من سبعين بلا سواك) وهو عند البيهقى دون الفقرة المتعلقة بالسواك، وليس عنده: (إذا كان يوم القيامة . . . إلخ) فهذا السياق قد تفرد به المؤلف وحده.

قال البزار: (لا نعلم رواه إلا معاوية) يعنى بهذا اللفظ، وقال الدارقطنى: «تفرد به معاوية بن يحيى عن الزهرى. . .» وقال ابن الجوزى: «هذاحديث لا يصح، ومعاوية بن يحيى ضعيف، قاله الدارقطنى». =

٤٧٣٩ - حَدَّثَنَا أبو هشام الرفاعى، حدّثنا إسحاق بن سليمان الرازى، عن معاوية ابن يحيى الصدفى، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يصلى فى بيتى، فأقبل علىٌّ بن أبى طالب، فقام إلى جنبه عن يمينه، فأقبلت عقربٌ نحو النبى ﷺ، فلما دنت منه صُدَّتْ عنه، ثم أقبلت نحو علىٍ، فأخذ النعل فقتلها وهو يصلى، فلما قضى صلاته، قال: قاتلها اللَّه! أقبلت نحو النبى ﷺ، ثم صُدَّتْ عنه، ثم أقبلت إلىَّ تريدنى، فلم ير رسول اللَّه ﷺ بقتلها فى الصلاة بأسًا.

= **قلتُ**: وبه أعله الهيثمى فى «المجمع» [١٠/ ٨٦]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه معاوية بن يحيى الصدفى، وهو ضعيف»، وسبقه إلى هذا البيهقى فقال: «تفرد به معاوية بن يحيى الصدفى وهو ضعيف) وأشار إلى ضعفه أيضًا فى «سننه الكبرى» [١/ ٣٨/ عقب رقم ١٥٨].

ومعاوية إلى الترك أقرب منه إلى غيره؛ فقد قال ابن معين: «هالك ليس بشىء» وقال السعدى: «ذاهب الحديث» وقال النسائى فى رواية: «ليس بشىء» وفى رواية أخرى: «ليس بثقة» وقال الدولابى: «قال أحمد بن حنبل: تركناه» وضعفه سائر النقاد، وكان مع ضعفه ووهائه صاحب مناكير لا تطاق عن ابن شهاب خاصة، وهو من رجال ابن ماجه والترمذى.

وهذا الحديث عده ابن عدى وابن حبان من منكراته عن الزهرى، وساقاه له فى ترجمته من: «الكامل» و: «المجروحين» وقد توبع على الفقرة المتعقة بالسواك عن الزهرى، ولا يصح هذا عن الزهرى البتة، بل هو باطل من حديثه ليس له أصل.

ولهذه الفقرة: طرق أخرى وشواهد عن جماعة من الصحابة: ولا يثبت منها شىء البتة، ومن حسَّنه بمجموع ذلك فقد تساهل، كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وكذا لشطره الثانى طرق أخرى وشواهد كلها معلولة الأسانيد، ولشرح هذا مكان آخر.

٤٧٣٩ - ضعيف بهذا السياق: هذا إسناد منكر، قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٤٠]، بعد أن عزاه للمؤلف: «رجال أبى يعلى رجال «الصحيح» غير معاوية بن يحيى الصدفى، وأحاديثه عن الزهرى مستقيمة؛ كما قال البخارى، وهذا منها، وضعفه الجمهور».

قلتُ: كأن الهيثمى تابع أبا الحجاج المزى فى نقله عن البخارى فى ترجمة معاوية بن يحيى الصدفى من «تهذيبه» [٢٨/ ٢٢٢]، أنه قال: «أحاديثه عن الزهرى مستقيمة كأنها من كتاب» كذا، ولم أجد هذا فى كتب البخارى التى بيدى الآن، والذى فى «تاريخه الكبير» [٧/ ٣٣٦]: =

= «روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب» وقبل ذلك قال: «كان على بيت مال الرى، عن الزهرى...» يعنى روى عن الزهرى، ومثل هذا قاله البخارى فى «الضعفاء» [ص ١٠٨]، فأرى أن المزى اضطربت عليه عبارة البخارى، فأساء حكاية نصها، ثم إن البخارى قد خولف فى قولته الماضية؛ خالفه أبو أحمد الحاكم فقال عن معاوية: «يروى عنه الهقل بن زياد عن الزهرى أحاديث منكرة شبيهة بالموضوعة» نقله عنه المزى فى «تهذيبه».

وكيف يكون الرجل مستقيم الحديث فى الزهرى وهو صاحب تلك الطامات عنه؟! وقد تناوله النقاد شديداً حتى قال ابن معين: «هالك ليس بشىء» وقال السعدى: «ذاهب الحديث» وضعفه سائر النقاد؛ وساق له ابن عدى جملة من مناكيره عن الزهرى خاصة، ثم قال فى ترجمته من «الكامل» [٦/ ٤٠٠]: «ولمعاوية غير ما ذكرت عن الزهرى وغيره، وعامة روايته فيها نظر» وللحديث طريق آخر أحسن من هذا، يرويه عبد اللّه كاتب الليث عن الليث عن عبد الرحيم بن خالد عن يونس بن يزيد عن الأوزاعى عن أم كلثوم عن عائشة به نحوه...

أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٨/ رقم ٨٦٥٣]، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعى إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث بن سعد».

قلتُ: والليث إمام؛ وقد أعله الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٢٤٠]، بكاتب الليث، فنقل توثيقه عن بعضهم، ثم قال: «وضعفه الأئمة أحمد وغيره» وغفل الهيثمى عن عبد الرحيم بن خالد فى سنده، وقد أورده العقيلى فى «الضعفاء» [٣/ ٨٠]، وقال: «مجهول بالنقل،...».

نعم: قد رواه العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأزواعى عن أم كلثوم بنت أسماء بنت أبى بكر الصديق عن عائشة به مثله...

عند البيهقى فى «سننه» [٣٢٥٢]، والطبرى فى «ذيل المذيل» [ص ١٥١ / منتخبه].

وهذا إسناد رجاله ثقات سوى أم كلثوم بنت أسماء؛ فقد قال عنها الإمام فى «الصحيحة» [٦/ ٤٨٥]: (لم يذكروها) وليس كما قال، بل ذكرها ابن حبان فى «ثقاته» [٥/ ٥٩٤]، وقال: «تروى عن أم سلمة وعائشة، روى موسى بن عقبة عن أمه عن أم كلثوم» ومعلومن تساهل ابن حبان فى توثيق أمثال تلك الطبقة من التابعين.

وللحديث طرق أخرى وشواهد دون هذا السياق جميعًا. وقد فصلناها فى «غرس الأشجار».

٤٧٤٠- **حدّثنا** أبو هشام، حدّثنا إسحاق، حدّثنا معاوية، عن الزهري، أخبرني عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن عائشة قالت: واللَّه لقد راجعت رسول اللَّه وما حملني على كثرة مراجعته إلا أني لم يكن يقع في نفسي أن يحب الناس رجلا قام مقامه أبدًا.

٤٧٤١- **حَدَّثَنَا** أبو سعيد الأشج، حدّثنا أبو أسامة، حدّثنا هشام بن عروة، أخبرني أبي، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ، يحب الحلواء والعسل.

٤٧٤٢- **حَدَّثَنَا** أبو سعيد، حدّثنا أبو خالد، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: أهدى إلى رسول اللَّه ﷺ هديةٌ وهو صائمٌ، فقلنا: يا رسول اللَّه، لولا صيامك لأتحفناك بشيءٍ، قال: «**هَاتِي**».

٤٧٤٠- **صحيح**: أخرجه البخاري [٤١٨٠]، ومسلم [٤١٨]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢١٧]، وغيرهم من طرق عن الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، عن عائشة به نحوه...

وزادوا: (ولا كنت أرى أنه لن يقوم أحد مقامه إلا تشاءم الناس به؛ فأردت أن يعدل ذلك رسول اللَّه ﷺ عن أبي بكر). لفظ البخاري.

٤٧٤١- **صحيح**: أخرجه البخاري [٤٩٦٧، ٥١١٥، ٥٢٧٧، ٥٢٩١، ٥٣٥٨، ٦٥٧١]، ومسلم [١٤٧٤]، وأبو داود [٣٧١٥]، والترمذي في «جامعه» [١٨٣١]، وفي «الشمائل» [رقم ١٦٤]، وابن ماجه [٣٣٢٣]، والدارمي [٢٠٧٥]، والنسائي في «الكبرى» [٦٧٠٤، ٧٥٦٢]، وابن راهويه [٨٣١]، وعبد بن حميد في «المنتخب» [١٤٨٩]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٨٥]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٤٥٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٦٩٥، ٣٦٩٦]، وابن حبان [٥٢٥٤]، وجماعة كثيرة من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به... وهو عند مسلم وأبي داود وابن سعد في سياق أطول، هو رواية للبخاري وأبي عوانة والمؤلف كما يأتي [برقم ٤٨٩٦].

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

٤٧٤٢- **حسن**: هذا إسناد ضعيف، فيه الليث، وهذا ابن أبي سليم الضعيف المختلط المشهور، وأبو خالد هو الأحمر الصدوق المعروف، لكن للحديث طريق آخر عن عائشة به نحوه في سياق أتم: مضى عند المؤلف [برقم ٤٥٩٦]، وانظر الماضي قبله [برقم ٤٥٦٣].

٤٧٤٣- حَدَّثَنَا أبو سعيد الأشج، حدّثنا أبو خالد، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ، يطلب الغداء، فنقول: ليس، فيقول: «**إِنِّي صَائِمٌ**».

٤٧٤٤- حَدَّثَنَا أبو سعيد، حدّثنا أبو خالد سليمان بن حيان، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: أفاض رسول اللّه ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع، فمكث بمنًى ليالى أيام التشريق يرمى الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة سبع حصيات، ويقف عند الأولى وعند الثانية، فيطيل القيام ويتضرع، ثم يرمى الجمرة الثالثة، ولا يقف عندها.

٤٧٤٣- **حسن**: انظر قبله.

٤٧٤٤- **صحيح**: أخرجه أبو داود [١٩٧٣]، وأحمد [٦/ ٩٠]، وابن خزيمة [٢٩٥٦، ٢٩٧١]، والحاكم [١/ ٦٥١]، والدارقطنى فى «سننه» [٢/ ٢٧٤]، والبيهقى فى «سننه» [٩٤٤٣]، وابن الجارود [٤٩٢]، وابن حزم فى «حجة الوداع» [رقم ١٧٢]، والطحاوى فى «المشكل» [٨/ ٢١١]، من طريق محمد بن إسحاق بن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: هذا إسناد حسن لولا عنعنة ابن إسحاق، وبها أعله ابن القيم فى «زاد المعاد» [٢/ ٢٥٨]، وهكذا رواه أبو خالد الأحمر وأحمد بن خالد الوهبى عن ابن إسحاق بالعنعنة عن عبد الرحمن ابن القاسم، وخالفهما سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى؛ فرواه عن أبيه عن ابن إسحاق به نحوه . . . وصرح فيه بسماعه من عبد الرحمن بن القاسم، وزاد فى آخره: (وكانت الجمار من آثار إبراهيم صلوات اللّه عليه) هكذا أخرجه ابن حبان [٣٨٦٨].

لكن سعيداً وأباه فيهما مقال معروف، فأخشى أن يكون أحدهما قد قلب عنعنة ابن إسحاق سماعًا، ولا أرى الزيادة التى فى آخره محفوظة، وقد قال الحاكم عقب روايته: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

قلتُ: هكذا يجازف هذا الرجل، وليس ابن إسحاق من شرط مسلم البتة، ولم يحتج بتلك الترجمة أصلاً، ثم كيف يكون صحيحًا، وابن إسحاق قبيح التدليس، وقد عنعنه فيما رواه عنه أحمد بن خالد الوهبى عند الحاكم نفسه؟!

وقد أخطأ من أعل الحديث بابن إسحاق نفسه، كما أشار إليه المنذرى فى «مختصر السنن» =

٤٧٤٥- حَدَّثَنَا إسماعيل بن موسى السدى، حدّثنا عمر بن سعد النصرى، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**وَيْلٌ لِلأُمَرَاءِ! وَيْلٌ لِلْعُرَفَاءِ! وَيْلٌ لِلأُمَنَاءِ! لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِهِمْ يَوْمٌ وَدَّ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِالنَّجْمِ وَأَنَّهُ لَمْ يَلِ عَمَلا**».

= ونقله عنه صاحب «عون المعبود» [٥/ ٣١٣]، وتابعه الشمس ابن القيم فى «الزاد» [٢/ ٢٥٨]، قائلاً: «وابن إسحاق مختلف فى الاحتجاج به» وصدق لكن استقر العمل على تحسين حديثه فيما ذكر فيه سماعًا، ثم رأيت الزيلعى قد نقل عن المنذرى فى «نصب الراية» [٣/ ٨٤]، أنه قال فى «المختصر» عن هذا الحديث: «حديث حسن».

ولعل هذا أصح مما نقله عنه صاحب (عون المعبود)، وليس عندى (مختصر السنن) للمنذرى حتى أراجع فيه عبارته، لكن ما نقله عنه الزيلعى هو الموافق لحقيقة الحال؛ فإن للحديث شواهد ثابتة بنحوه . . . يصح بها إن شاء اللَّه. منها حديث ابن عمر الآتى [٥٥٧٧]، وحديث على الماضى [٣١٢، ٥٤٤]، وقد استوفينا شواهده وأحاديث الباب فى كتابنا: «غرس الأشجار».

لكن تكلم بعض العلماء فى جملة: (حين صلى الظهر)، فضعفها بعضهم، وبعضهم صححها ثم جمع بينها وبين المتعارض من أحاديث الباب. والتحقيق: أن تلك الجملة ضعيفة من هذا الوجه، لكن يشهد لها ما وقع فى سياق حديث جابر الطويل فى حجة الوداع عند مسلم وجماعة كثيرة، وفيه: (فأفاض بالبيت؛ فصلى بمكة الظهر) وقد جنح ابن القيم فى «الزاد» [٢/ ٢٥٨]، إلى الغمز من تلك الجملة فى حديث جابر أيضًا، وقد ناقشناه طويلاً فيما بسطنا الكلام عليه فى «غرس الأشجار» وجمعنا هناك جمعًا حسنًا بين مختلف الأخبار فى هذا الباب. والإعمال أولى من الإهمال عند نقاد الرجال.

٤٧٤٥- **منكر بهذا التمام**: أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ٣٨٨٠]، وأبو الحسين الثقفى فى «جزء من فوائده» [رقم ٣٩/ ضمن جمهرة الأجزاء]، من طريق إسماعيل بن موسى السدى عن عمر بن سعد النصرى عن الليث بن أبى سليم عن مجاهد عن عائشة به نحوه . . ولفظ الطبرانى فى آخره هكذا: «ليأتين على أحدهما يوم يود أنه معلق بالنجم أبدًا، وأنه لم يتأمَّر على اثنين».

قال الطبرانى: «لم يرو هذا الحديث عن ليث إلا عمر بن سعد؛ تفرد به إسماعيل بن موسى» وقال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٣٦١]: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى «الأوسط»، وفيه عمر بن سعد النصرى وهو ضعيف، وليث بن أبى سليم مدلس». =

= **قلتُ**: تصحف: (عمر بن سعد) فى «المجمع» إلى: (عمر بن سعيد) وهذا الرجل جهَّله البيهقى، كما فى «اللسان» [٤/ ٣٠٧]، وترجمه البخارى فى «تاريخه» [٦/ ١٥٨]، ثم قال: «لم يصح حديثه» فلعله يشير إلى هذا الحديث، وشيخه الليث لم يكن فى الحديث بالليث، بل كان ضعيف الرواية مختلطًا صاحب مناكير عن الثقات مع اضطراب شديد فى الأسانيد والمتون، ومع كل هذا فقد كان مدلسًا أيضًا، وهذا الأخير هو الذى تعلق به الهيثمى، وتنكَّب عن حال الرجل نفسه، وما ذاك إلا لأنه كان حسن الرأى فيه، كما تراه فى مواضع كثيرة من «المجمع» لكنه كان ربما اضطرب بشأنه، كما كان يضطرب بشأن ابن لهيعة وغير واحد.

وقد اضطرب الليث - هو الآخر- فى إسناد هذا الحديث، فرواه ثابت بن محمد الشيبانى -وهو صدوق يخطئ- عن أبى بكر بن عياش عن الليث بن أبى سليم فقال: عن عائشة بنت ضرار عن عباد العدوى قال: قال رسول اللّه ﷺ: «ويل للأمناء! وويل للعرفاء!» أخرجه البخارى - يعنى فى «الصحابة» - وابن السكن والباوردى كما فى الإصابة [٣/ ٦٢١]، ونقل الحافظ عن ابن منده أنه قال: «ورواه غيره - لعله يعنى الليث» - فقال: عن عباد عن رجل من أصحاب النبى ﷺ) ونقل أيضًا عن ابن السكن أنه قال: (لم يصح حديثه، - يعنى عباد العدوى- ولم يذكر سماعًا- يعنى من النبى ﷺ- ومخرجه عن ليث بن أبى سليم أحد الضعفاء».

قلتُ: فهذان لونان من اضطراب الليث فيه، ولون ثالث؛ فرواه عنه هريم بن سفيان فقال: عن الليث عن أبى إدريس عن ثوبان به نحو سياق المؤلف، إلا أنه قال فى آخره: (ليأتين على أحدهم يوم ود أنه كان معلقًا بذؤابته، متى طلعت الثريا، وأنه لم يتأمر الناس) هكذا أخرجه الروياني فى «مسنده» [رقم ٦٢٢]، بإسناد صحيح إلى هريم به . . .

ولا يُعْتَمد على الليث فى شىء من هذه الألوان أصلاً، بل هى دليل صدق على سوء حفظه واضطرابه، نعم: للحديث شاهد يرويه هشام الدستوائى عن عباد بن أبى على عن أبى حازم الغفارى مولى أبى رهم عن أبى هريرة به مثله إلا أنه قال فى آخره: (ليتمنين أقوام يوم القيامة أن ذوائبهم كانت معلقة بالثريا، يدلدلون بين السماء والأرض، وأنهم لم يلوا عملاً).

أخرجه الحاكم [٤/ ١٠٢] -واللفظ له- وأحمد [٢/ ٣٥٢]، والطيالسى [٢٥٢٣]، والمؤلف [برقم ٦٢١٧]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٠١١، ٢٠٠١٢]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٢١/ ٢٧٧]، والبغوى فى «شرح السنة» [٥/ ١٧٣]، وابن خزيمة كما فى «الفتح» [١٣/ ١٦٩]، وغيرهم من طرق عن هشام الدستوائى عن عباد بن أبى علىّ عن أبى حازم عن أبى هريرة به. =

= **قلتُ**: وفى رواية لأحمد فى أوله: [٢/ ٥٢١]: (ويل للوزراء؛ ليتمنى أقوام . . . إلخ).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) وحسنه السيوطى بهذا اللفظ كما نقله عنه الشوكانى فى «النيل» [٩/ ١٣٤]، وليس هو كما قال هذا أو ذاك؛ لأن مدار الحديث على عباد بن أبى علىّ، ولم يوثقه أحد أصلاً، اللَّهم إلا أن ابن حبان قد أدرجه فى «ثقاته»، على عادته فى توثيق من لا يدرى من أمثال تلك الطبقة، وقد قال ابن القطان الفاسى عن عباد: «لم تثبت عدالته» كما نقله عنه «صاحب الميزان» [٢/ ٣٧٠]، وقال الحافظ فى «تقريبه»: «مقبول» يعنى إذا توبع، وقد ساق له الذهبى هذا الحديث فى ترجمته من «الميزان» ثم قال: (هذا حديث منكر) وأراه كما قال، وآفته عباد هذا؛ لأن من فوقه ودونه ثقات.

فإن قيل: قد توبع عباد عليه، تابعه هشام بن حسان عن أبى حازم مولى أبى رهم الغفارى عن أبى هريرة مرفوعًا: (ويل للأمراء! ليتمنين أقوام أنهم كانوا معلقين بذوائبهم بالثريا، وأنهم لم يكونوا ولوا شيئًا قط) أخرجه ابن حبان [٤٤٨٣]، من طريق موسى بن أعين عن معمر عن هشام به.

قلتُ: وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول، فقد خولف فيه موسى بن أعين؛ خالفه عبدالرزاق - وهو أثبت منه لاسيما فى معمر - فرواه عن معمر فقال: عن معمر عن صاحب له أن أبا هريرة قال: (ويل للأمناء، ويل للعرفاء. . .) وساقه به نحوه. . .

فجعله من رواية معمر عن أبى هريرة بواسطة صاحب له لم يسم- ولا تنسى أن أبا هارون العبدى وأبان بن أبى عياش ومطر الوراق وعثمان بن زفر وخصيف بن عبد الرحمن وغيرهم من أصحاب معمر أيضًا فلعل هذا المبهم أحدهم- بل وأوقفه على أبى هريرة، هكذا أخرجه عبدالرزاق [٢٠٦٦٠]، وهذا هو الأشبه عن معمر فى إسناده.

نعم: لشطره الثانى: (ليتمنين أقوام . . . إلخ) طريق آخر عن أبى هريرة مرفوعًا به . . . عند أحمد والحاكم والبزار [٢/ رقم ١٦٤٣ / كشف]، وغيرهم بإسناد صالح.

● **تنبيه مهم**: عزا الإمام فى «الصحيحة» [٦/ ٢٣٥ / رقم ٢٦٢٠]، حديث عباد بن أبى علىّ عن أبى حازم عن أبى هريرة به . . . إلى الحاكم وابن حبان وأحمد وغيرهم كلهم من طريق هشام بن حسان عن عباد به . . .

هكذا قال: (هشام بن حسان) وقد وهم فى ذلك ولا بد؛ لأن هشامًا الذى يروى هذا الحديث =

٤٧٤٦- حَدَّثَنَا إسماعيل بن موسى، حدّثنا ابن أبى الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ، يضع لحسان منبراً فى المسجد يقوم عليه قائمًا يفاخر عن رسول اللّه ﷺ- أو ينافح- ويقول رسول اللّه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ حَسَّانَ بِرُوحِ الْقُدُسِ مَا نَافَحَ- أَوْ فَاخَرَ- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ».

٤٧٤٧- حَدَّثَنَا إسماعيل بن موسى، حدّثنا شريكٌ، عن المقدام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ يبدو إلى هذه التلاع.

٤٧٤٨- حَدَّثَنَا إسماعيل بن موسى، حدّثنا شريكٌ، عن عاصم بن عبيد اللّه، عن عبد اللّه بن عامر بن ربيعة، عن عائشة، قالت: فقدته من الليل- تعنى النبى ﷺ- فإذا هو

= عن عباد: هو الدستوائى، وليس ابن حسان، وكل من ترجم لعباد: قد نص على رواية هشام الدستوائى عنه، وهكذاوقع هشام منسوبا عند المؤلف والحاكم وابن عساكر والبغوى..

نعم: قد رواه هشام بن حسان، ولكن عن أبى حازم عن أبى هريرة به... كما مضى عند ابن حبان [٤٤٨٣ / الإحسان]، وهو فى موارد الظمآن أيضًا [ص ٣٧٥]، ليس فيه (عباد بن أبى على) فانتبه يا رعاك اللّه.

٤٧٤٦- حسن: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩١].

٤٧٤٧- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٤٧٨، ٤٨٠٨]، ومن طريقه الخطابى فى «غريب الحديث» [١/ ٣٤٤]، وأحمد [٦/ ٥٨، ٢٢٢]، وابن حبان [٥٥٠]، والبخارى فى «الأدب المفرد» [رقم ٥٨٠]، وابن أبى شيبة [٢٥٣٠٤، ٣٢٩٥١]، وأبو نعيم فى «الحلية» [٩/ ٣٣]، وابن راهويه [١٥٨٥]، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» [رقم ٦٥٨]، وغيرهم من طرق عن شريك ابن عبد اللّه القاضى عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة به مثله فى سياق أتم سوى الخطابى وابن راهويه والبخارى، فسياقهم أشبه بسياق المؤلف.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف حفظ شريك القاضى، وقد انفرد بهذا اللفظ عن المقدام، وشريك أحيانًا يكون فى الغلط ليس له شريك، ولا تلزم الحجة بما ينفرد به، مع جلالته وصلابته فى السنة.

٤٧٤٨- ضعيف بهذا التمام: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٩٣].

بالبقيع، فقال: «**سَلامٌ عَلَيْكُمْ دارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ، وَإِنَّا بِكُمْ لاحِقُونَ، اللَّهُمَّ لا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ**».

٤٧٤٩- **حَدَّثَنَا** سريج بن يونس، حدّثنا عليّ بن ثابت، حدّثنا مندلٌ، عن هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا نِكَاحَ إِلا بِوَلِيٍّ، وَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُ**».

٤٧٥٠- **حَدَّثَنَا** سريج بن يونس، حدّثنا محمد بن عبد اللَّه الأنصاري، عن ابن جريجٍ، أخبرني سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال

٤٧٤٩- **صحيح**: سبق الكلام على هذا الطريق فيما مضى [برقم ٤٦٨٢].

٤٧٥٠- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٢٠٨٣]، والترمذي [١١٠٢]، وابن ماجه [١٨٧٩]، والنسائي في «الكبرى» [٥٣٩٤]، وأحمد [٦/ ٤٧، ٦٥]، والدارمي [٢١٨٤]، وابن حبان [٤٠٧٤]، والحاكم [٢/ ١٨٢]، والشافعي [١٠٧٤، ١٣١٨]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٢١]، والطيالسي [١٤٦٣]، وسعيد بن منصور [٥٢٨]، وعبد الرزاق [١٠٤٧٢]، وابن أبي شيبة [١٥٩١٩، ٣٦١١٧]، وابن راهويه [٦٩٨]، والحميدي [٢٢٨]، وابن الجارود [٧٠٠]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٣/ ٧]، والبيهقي في «سننه» [١٣٣٧٦، ١٣٣٧٧، ١٣٤٩٠، ١٣٤٩٥، ١٣٤٩٦، ١٣٤٩٧، ١٣٥٦٩، ٢٠٣١٣]، وفي «المعرفة» [رقم ٤٢٩٨]، وأبو عوانة [رقم ٣٢٧٨، ٣٢٧٩]، والبغوي في «شرح السنة» [٥/ ٤١]، وجماعة غيرهم من طرق عن ابن جريج عن سليمان عن موسى القرشي المعروف بالأشدق عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه . . .

وفي رواية للبيهقي: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل . . .) وهو رواية لابن حبان [٤٠٧٥]، والدارقطني أيضًا، لكنها رواية معلولة من هذا الطريق.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن أيوب، وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج نحو هذا».

قلتُ: ورواه جماعة عن الزهري بإسناده به نحوه . . . ولا يصح إلا من رواية سليمان بن موسى عنه، وهذا الطريق قد أعل بأربعة علل، كلها لا تثبت عند النقد إن شاء اللَّه، كما شرحنا ذلك شرحًا وافيًا في «غرس الأشجار». =

رسول اللَّه ﷺ: «**لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إلا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، فَإِنْ نَكَحَتْ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، وَإِنْ أَصَابَهَا، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَإِنِ اشْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لا وَلِيَّ لَهُ**».

٤٧٥١- حَدَّثَنَا نصر بن علي، حدّثنا ابن داود، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن ربيعة الجرشي، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، كان يصوم شعبان، ورمضان، ويتحرى صوم الإثنين، والخميس.

= وقد صححه ابن معين وأبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقى وأبو محمد الفارسى وابن عبد البر وجماعة كثيرة من المتأخرين؛ وحسّنه الترمذى وبعض أصحابنا، والصواب الأول، وقد ذكرنا طرقه وشواهده فى المصدر المشار إليه آنفًا.

● **تنبيه مهم جداً**: قد روى حفص بن غياث، وعيسى بن يونس- واختلف عليه فى لفظه - وخالد ابن الحارث ابن عبيد الهجيمى، ثلاثتهم هذا الحديث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى بإسناده به بلفظ: (لا نكاح إلا بولى وشاهَدَىْ عدل...).

وهذا اللفظ قد أعله جماعة بكون ثلاثة عشر راويًا منهم السفيانان وجماعة من الكبار كلهم قد رووه عن ابن جريج بإسناده به نحو لفظ المؤلف والجماعة: (لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها، فإن نكحت؛ فناكحها باطل!...) وفى لفظ: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل...)، وفى لفظ: (أيما امرأة لم ينكحها الولى فنكاحها باطل...).

وكل هذه الألفاظ أولى أن تكون هى المحفوظة عن ابن جريج ممن رواه عنه على اللفظ الأول: (لا نكاح إلا بولى...) مع زيادة: (وشاهدى عدل...).

وكنا نذهب هذا المذهب زمانًا، حتى صح عندنا اللفظان جميعًا عن ابن جريج، وأنه قد حدث به تارة بهذا؛ وتارة بذاك عن ابن جريج، وقد ذكرنا عدة قرائن تقوى هذا المسلك فيما بسطنا الكلام عليه من هذا الحديث فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار» وللَّه الحمد.

٤٧٥١- **صحيح**: أخرجه الترمذى [٧٤٥]، والنسائى [٢١٨٧، ٢٣٦١]، وابن ماجه [١٧٣٩، ١٦٤٩]، وابن حبان [٣٦٤٣]، والطبرانى فى «الأوسط» [٣/ رقم ٣١٥٤]، وفى «مسند الشاميين» [١/ رقم ٤٣٩]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٣/ ٣٢١]، والذهبى فى «التذكرة» [٢/ ٦٥٦]، والمحاملى فى «أماليه» [رقم ١٠٧]، والفريابى فى «الصيام» [رقم ١، ٢]، وغيرهم من طريقين عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ربيعة بن الغاز عن عائشة به... وهو عند ابن ماجه مفرقًا؛ وعند الترمذى بشطره الثانى دون صيام شعبان، ولفظ ابن حبان =

٤٧٥٢ - حَدَّثَنَا نصر بن علي، أخبرنا ابن داود، عن المغيرة بن زياد، عن عطاء، عن عائشة، أن النبي ﷺ، كان يوتر بواحدة.

= في أوله: (كان يصوم شعبان كله حتى يصله برمضان...) ومثله عند الطبراني والفريابي؛ ونحوهم المحاملي أيضًا، وسياق ابن عساكر هكذا: (كان يصوم شعبان، ويتحرى الإثنين والخميس).

قال الطبراني: «لم يرو هذا احديث عن ثور إلا يحيى» يعني يحيى بن حمزة الحضرمي الثقة العالم، وليس كما قال؛ بل تابعه عبد اللَّه بن داود الخريبي عند الترمذي والنسائي وجماعة؛ بل وتابعه أيضًا: سفيان الثوري ويحيى القطان وجماعة عن ثور به... كما ذكره أبو حاتم الرازي، وعنه ولده في «العلل» [رقم ٧٠٥].

وقد قال الترمذي: (حديث عائشة حديث حسن غريب من هذا الوجه) وقد تفلسف بعضهم، وزعم أن الترمذي يعله بهذا القول، وناقشناه في «غرس الأشجار» وقال الذهبي عقب روايته: «هذا حديث صحيح؛ وربيعة مختلف في صحبته».

وهو كما قال؛ وسند الحديث حجة، إلا أنه قد اختلف فيه على ثور بن يزيد على ألوان، وهذا الوجه هو المحفوظ كما جزم به الدارقطني في «العلل» [١٤/ ٣٩٤]، وإليه أشار أبو حاتم الرازي كما في «العلل» [رقم ٧٠٥]، وقد بسطنا الكلام حول هذا الحديث مع طرقه وشواهده في «غرس الأشجار».

٤٧٥٢ - **صحيح**: أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٦/ ٣٥٤]، من طريق المؤلف به... وتصحف عنده ابن داود) إلى: (أبو داود).

قلتُ: وإسناده منكر، آفته المغيرة بن زياد، وهو منكر الحديث كما قاله الإمام أحمد وغيره، وقد غمزه غير واحد برواية المناكير؛ وضعفه جمهور النقاد فضعف، وقد مشاه بعضهم، وساق له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» وهو من رجال الأربعة؛ والراوي عنه (ابن داود) هو عبد اللَّه بن دود الخريبي الثقة الإمام.

وله في هذا الحديث إسناد آخر: يرويه عنه نصر ابن علي الجهضمي أيضًا: عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة به مثله... عند ابن حبان [٢٤٢٢].

وتوبع عليه الجهضمي: تابعه الكديمي على مثله عند ابن جميع في «معجمه» [رقم ٣٤٢]، وعنه أبو بكر ابن ثابت في «تاريخ مدينة السلام» [١٣/ ٦٠]، ورواه غير واحد عن =

٤٧٥٣- حَدَّثَنَا نصر بن علي الجهضمي، حدثتني غبطة أم عمرو المجاشعية، قالت: حدثتني عمتي، عن جدتي، عن عائشة، قالت: سألتها عن الواصلة، فقالت: لعن رسول الله ﷺ، الواصلة والمستوصلة.

٤٧٥٤- حَدَّثَنَا نصر بن علي، حدثتني غبطة أم عمرٍو -عجوزٌ من بني مجاشعٍ-

---

= ابن أبي ذئب عن الزهري بإسناده به مثله في سياق أتم عند أبي داود [١٣٣٦]، والنسائي [٦٨٥] و[١٣٢٨]، وابن ماجه [١١٧٧، ١٣٥٨]، وأحمد [٦/ ٧٤، ١٤٣، ٢١٥]، والدارمي [١٤٤٧، ١٤٧٣، ١٥٨٥]، وجماعة كثيرة.

وتوبع عليه ابن أبي ذئب: تابعه جماعة من أصحاب الزهري عليه به... منهم الأوزاعي كما يأتي [برقم ٤٧٨٧]، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به في سياق أتم... يأتي بعضها [برقم ٤٧٨٨].

٤٧٥٣- صحيح: هذا إسناد لا يثبت، وغبطة وعمتها - وتكنى بأم الحسن - وجدتها ثلاث نسوة مجهولات على نسق واحد، وهن من نساء «التهذيب».

لكن للحديث طرق أخرى كثيرة عن عائشة به نحوه... منها طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن الحسن بن مسلم بن يناق عن صفية بنت شيبة عن عائشة: (أن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت؛ فتمعط شعرها؛ فأرادوا أن يصلوها، فسألوا النبي ﷺ فقال: لعن اهل الواصلة والمستوصلة).

أخرجه البخاري [٥٥٩٠] - واللفظ له- ومسلم [٢١٢٣]، والنسائي [٥٠٩٧]، وأحمد [٦/ ١١١]، وابن حبان ٥٥١٤، ٥٥١٦]، والطيالسي [١٥٦٤]، وابن أبي شيبة [٢٥٢٢٧]، وابن راهويه [١٢٨٢] - وعنده معلقًا - وابن الجعد [١١٤]، والبيهقي في «سننه» [٤٠٢٦]، والطبراني في الدعاء [رقم ٢١٥٥]، وابن عبد البر في «التمهيد» [٧/ ٢١٧-٢١٨]، وفي الاستذكار [٨/ ٤٣٠]، وغيرهم.

وقد استوفينا طرقه وشواهده في: «غرس الأشجار».

٤٧٥٤- منكر بهذا السياق: أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» كما في «تفسير ابن كثير» [٨/ ٩٩ / طبعة دار طيبة]، وأبو داود [٤١٦٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه» [١٣٢٧٦]، والمزي في «تهذيبه» [٣٥/ ٢٤٥]، وابن عساكر في «تاريخه» [٧٠/ ١٨٣]، وغيرهم من طريقين عن غبطة [وتصحفت عند ابن كثير إلى: (عطية)]، بنت عمرو [وعند ابن كثير: =

حدثتني عمتي، عن جدتي، عن عائشة، قالت: جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة، إلى رسول اللَّه ﷺ لتبايعه، فنظر إلى يديها، فقال لها: «**اذْهَبِي فَغَيِّرِي يَدَكِ**»، قالت: فذهبت فغيرتها بحناء، ثم جاءت إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**أُبَايِعُكِ عَلَى أَنْ لا تُشْرِكِي بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقِي، وَلا تَزْنِي**»، قالت: أو تزني الحرة؟ قال: «**وَلا تَقْتُلْنَ أَوْلادَكُنَّ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ**»، قالت: وهل تركت لنا أولاداً نقتلهم؟ قال: فبايعته، ثم قالت له وعليها سواران من ذهبٍ: ما تقول في هذين السوارين؟ قال: «**جَمْرَتَانِ مِنْ جَمْرِ جَهَنَّمَ**».

٤٧٥٥- حَدَّثَنَا نصر بن علىّ، حدّثنا الحارث بن مرة الحنفي، عن عسْل بن سفيان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا**».

= (بنت سليمان) وهذا غلط أيضًا] عن عمتها عن جدتها عن عائشة به . . . وسياق ابن أبي حاتم فيه اختصار، وهو عند أبي داود ومن طريقه البيهقي باختصار شديد، ولفظه: (عن عائشة: أن هنداً بنت عتبة قالت: يا نبي اللَّه بايعني، قال: لا أبايعك حتى تغيري كفيك كأنهما كف سبع).

قال الهيثمي في «المجمع» [٦/ ٤٢]: «رواه أبو يعلى، وفيه مَنْ لم أعرفهن» وقال الحافظ في «التلخيص» [٤/ ٥٢]، بعد أن عزاه للمؤلف: (وفي إسناده مجهولات) وقال في موضع آخر [٢/ ٢٣٦]: «في إسناده مجهولات ثلاث».

قلتُ: يعني غبطة وعمتها وجدتها، وبهن أعله ابن التركماني في «الجوهر النقي» [٧/ ٨٦]، فقال: «وغبطة، وأم الحسن - هي عمتها- لم أعرف حالهما؛ وجدتها: مجهولة».

قلتُ: والحديث في متنه نكارة شديدة، منها قول هند للنبي ﷺ: (وهل تركت لنا أولاداً نقتلهم؟!) ولبعض فقرات الحديث شواهد ثابتة. وهو منكر بهذا السياق جميعًا.

٤٧٥٥- صحيح: أخرجه البزار في «مسنده» [٣/ رقم ٢٣٣٤ / كشف]، من طريق روح بن عبادة عن شعبة عن عسل بن سفيان عن ابن أبي مليكة عن عائشة به.

قال البزار: «لا نعلم أسند شعبة عن عسل إلا هذا؛ ولا رواه عن شعبة إلا معاذ بن معاذ وروح».

قلتُ: وقد توبع عليه شعبة عند المؤلف؛ ومداره على عسل بن سفيان، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» [٢/ ٥٤٦]، فقال: «رواه أبو يعلى، وفيه عسل بن سفيان، وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ ويخالف، وضعفه جمهور الأئمة». =

= **قلتُ**: من عادة ابن حبان - كما يقول المعلمى اليمانى- أنه إذا تردد فى راو؛ فإنه يذكره فى (ثقاته) ولكن يغمزه، وهذا ما فعله مع عسل هذا، ثم رجع عن ذلك وأورد عسلاً فى «المجروحين» [٢/ ١٩٥]، وقال: «كان قليل الحديث، كثير التفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته...».

قلتُ: وهذا الرأى الأخير هو الموافق لأقوال النقاد فى عسْل، فقد ضعفوه جميعًا، قال أبو حاتم: «منكر الحديث» وقال البخارى: «عنده مناكير» وفى موضع آخر قال: «فيه نظر»، وهذا غمز شديد - غالبًا- عنده، لكن عسلاً لم ينفرد به، بل تابعه عليه أيوب السختيانى مقرونًا معه عند البزار فى «مسنده» [٣/ رقم ٢٣٣٣ / كشف]، بإسناد صحيح عن معقل بن مالك عن أبى أمية ابن يعلى عن أيوب وعسل كلاهما به عند ابن أبى مليكة.

قلتُ: وهذه متابعة باطلة، وأبو أمية هذا هو إسماعيل بن يعلى الثقفى الهالك، تركه النسائى وابن معين والدارقطنى وغيرهم، وقال البخارى: (سكتوا عنه) وهذا جرح شديد، وترجمته فى «اللسان» [١/ ٤٤٥]، ولم يصح عن شعبة أنه مشاه.

والراوى عنه (معقل بن مالك) مختلف فيه، وثقه ابن حبان، وتركه الأزدى، وهو من رجال الترمذى، وقد توبع عليه أبو أمية الثقفى؛ تابعه أيوب بن خوط على مثله عن أيوب السختيانى وعسل كلاهما عن ابن أبى مليكة عن عائشة به... ذكره الدارقطنى فى «العلل» [٤/ ٣٩١].

لكن أيوب بن خوط هذا حاله كحال صاحبه أبى أمية، وقد كذبه الأزدى بخط عريض، واتهمه ابن قتيبة بالوضع، وأسقطه سائر النقاد فسقط على أم رأسه، وهو من رجال «التهذيب».

ثم إن الحديث قد اختلف فى سنده اختلافًا كثيرًا على ابن أبى مليكة، كما بينه الدارقطنى فى (مسند سعد بن أبى وقاص) من «علله» [٤/ ٣٨٧-٣٩١]، وقد مضى طرف من هذه الاختلافات عند المؤلف [برقم ٦٨٩، ٧٤٨]، وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به مثله... منها حديث أبى هريرة عند البخارى [٧٠٨٩]، والبيهقى فى «سننه» [٢٠٨٣٥]، وأبى عوانة [رقم ٣١٤٩]، وجماعة من طريق الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة به...

لكن جزم الحفاظ بكون المحفوظ عن الزهرى فى هذا الحديث إنما هو بلفظ: (ما أذن اللّه لشىء ما أذن لنبى يتغنى بالقرآن). غير أن اللفظ الأول محفوظ أيضًا؛ ولكن فى غير حديث أبى هريرة، فراجع ما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٦٨٩، ٧٤٨]. واللّه المستعان.

٤٧٥٦- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عبيد اللَّه بن عبد المجيد الحنفي، حدّثنا عبيد اللَّه ابن عبد الرحمن بن موهب، عن القاسم بن محمد، عن عائشة: أنها أرادت أن تعتق مملوكين لها: زوجٌ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «ابْدَئِي بِالرَّجُلِ».

٤٧٥٧- حَدَّثَنَا أبو خيثمة، حدّثنا عبيد اللَّه بن عبد المجيد، حدّثنا عبيد اللَّه بن عبدالرحمن بن موهبٍ، قال: سمعت مالك بن محمد بن عبد الرحمن، قال: سمعت

٤٧٥٦- ضعيف: أخرجه أبو داود [٢٢٣٧]، والنسائي [٣٤٤٦]، وابن ماجه [٢٥٣٢]، والحاكم [٢/ ٢٢٤]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٨٨]، والبيهقي في «سننه» [١٤٠٥]، وابن حبان [٤٣١١]، وابن راهويه [٢/ ٤١١]، وابن عدي في «الكامل» [٤/ ٣٢٨]، والعقيلي [٣/ ١١٩]، والمزي في «تهذيبه» [١٩/ ٨٦]، وابن حزم في «المحلى» [١٠/ ١٥٤]، والطحاوي في «المشكل» [١١/ ١٨]، وغيرهما من طريقين عن عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة به نحوه.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

قلتُ: وهذه مجازفة قبيحة، وقد تعقبه الذهبي قائلاً: «عبيد اللَّه هذا اختلف في توثيقه، ولم يخرجا له» وهو كما قال، والراجح أنه شيخ ضعيف، وهو الذي اعتمده الحافظ في «تقريبه» فقال: «ليس بالقوي» وما مثله يُحْتَمل له التفرد عن مثل القاسم بن محمد أصلاً.

وبه أعله ابن حزم؛ فقال عقب روايته: «خبر لا يصح؛ رُوِّينا عن العقيلي أنه قال: وقد ذكر هذا الخبر فقال: هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب، وهو ضعيف».

قلتُ: قد أنكره عليه العقيلي في «الضعفاء» ونحوه ابن عدي في «الكامل» وزاد الثاني: «ولا أعلم رواه عن ابن موهب غير حماد بن مسعدة».

قلتُ: قد تابعه عبيد اللَّه بن عبد المجيد الحنفي عند المؤلف وأبي داود وجماعة. فانتبه لهذا، واللَّه المستعان.

٤٧٥٧- صحيح بشواهده: أخرجه الحاكم [٤/ ٣٨٩]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ١٣١]، والبيهقي في «سننه» [٨/ ٢٦]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ١٥٨٣]، وغيرهم من طريقين عن عبيد اللَّه بن عبد الرحمن ابن عبد اللَّه بن موهب عن مالك بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة به . . . وهو عندهم مختصراً ببعض فقراته.

عمرة بنت عبد الرحمن، تحدث عن عائشة، أنها قالت: وجدت فى قائم سيف رسول اللَّه ﷺ كتابًا: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عُتُوًّا مَنْ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ، وَرَجُلٌ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَرَجُلٌ تَوَلَّى غَيْرَ أَهْلِ نِعْمَتِهِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلا عَدْلا، وَفِى الأَجْرِ الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلا ذُو عَهْدٍ فِى عَهْدِهِ، وَلا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ، وَلا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلا عَلَى خَالَتِهَا، وَلا صَلاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ ثَلاثَ لَيَالٍ مَعَ غَيْرِ ذِى مَحْرَمٍ**».

= قال الهيثمى فى «المجمع» [٦/ ٢٩٢]: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»، غير مالك ابن أبى الرجال، وقد وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلتُ: لكن جهله صاحبك البوصيرى فى «إتحاف الخيرة» [٥/ ١٤٥]، ، وأعل به الإسناد، نعم: لا يتهيأ الجزم بجهالته إن شاء اللَّه؛ فقد روى عنه جماعة؛ وذكره ابن حبان فى «الثقات» [٩/ ١٦٤]، وقال أبو حاتم الرازى: «هو أحسن حالاً من أخويه: حارثة وعبد الرحمن» كما فى ترجمته من «الجرح والتعديل» [٨/ ٢١٦].

ثم قول الهيثمى: «رجاله رجال الصحيح غير . . .» لا يصدقه ناقد، ومتى كان عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن موهب من رجال الصحيح؟! بل هو من رجال «السنن» وحسب؛ وقد اختلفوا فى حاله أيضًا، والجمهور على تليينه، وهو الذى اعتمده الحافظ فى «تقريبه»: فقال: (ليس بالقوى) وهو آفة هذا الإسناد على التحقيق.

إذا عرفت هذا: فدع الحاكم يجازف على عادته ويقول عقب روايته: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، نعم: لفقرات الحديث كلها شواهد عن جماعة من الصحابة:

١- فيشهد لقوله فى أوله: (إن أشد الناس عتواً من ضرب غير ضاربه، ورجل قتل غير قاتله، ورجل تولى غير أهل نعمته، فمن فعل ذلك فقد كفر باللَّه ورسوله، لا يقبل اللَّه منه صرفًا ولا عدلاً): حديث الحسين بن على الماضى [برقم ٣٣٠].

■ **وجملة**: (قتل غير قاتله) لها شواهد أيضًا عند عبد اللَّه بن عمرو وأبى شريح الخزاعى وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم؛ وكذا لقوله: (ورجل تولى غير أهل نعمته) فله شواهد عن =

. . . . . .

= جماعة من الصحابة أيضًا . مضى منها حديث جابر [برقم ٢٠٧١]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٥٤٠]، وحديث عمرو بن خارجة [برقم ١٥٠٨].

٢- ويشهد لقوله: (المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناه، لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده): حديث على الماضى [برقم ٣٣٨، ٥٦٢، ٦٢٨].

٣- ويشهد لقوله: (ولا يتوارث أهل ملتين) حديث عبد اللَّه بن عمرو: (لا يتوارث أهل ملتين شيء) عند أبى داود وابن ماجه وجماعة كثيرة؛ وفى الباب عن جابر بن عبد اللَّه وأسامة بن زيد.

٤- ويشهد لقوله: (ولا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها) حديث على الماضى [برقم ٣٦٠]، وحديث أبى سعيد [برقم ١٢٦٨]، وحديث جابر بن عبد اللَّه [برقم ١٨٩٠]، وحديث أبى هريرة الآتى [برقم ٦٦٤١].

٥- ويشهد لقوله: (ولاصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس) حديث عمر بن الخطاب الماضى [برقم ١٤٧، ١٥٩]، وحديث علىّ [برقم ٤١١، ٤٨١]، وحديث أبى سعيد الخدرى [برقم ٩٧٧، ١١٢١، ١١٣٤، ١١٦١، ١٢٦٨، ١٣٢٦].

٦- ويشهد لقوله: (ولا تسافر المرأة ثلاث ليال مع غير ذى محرم) حديث أبى سعيد الماضى [برقم ١١٦٠، ١١٦٦، ١١٩٧، ١٣٢٦]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٣٩١، ٢٥١٦]، وفى الباب عن جماعة من الصحابة.

● **تيبه مهم**: وقع فى سند البيهقى اختلال غريب، فعنده: (عبيد اللَّه بن عبد المجيد - هو الحنفى - ثنا ابن وهب، قال: سمت مالكًا، عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة . . . .) كذا، كأن ابن وهب هذا هو المصرى الإمام المعروف؛ ومالك شيخه: لا يكون إلا عالم المدينة، وشيخه (محمد بن عبد الرحمن) هو المعروف بأبى الرجال الشيخ الثقة المشهور، وهو يروى عن أمه (عمرة بنت عبد الرحمن).

فهذا إسناد لو لم يفطن له الناقد؛ لجزم بصحته البتة، مع كونه كله خطأ محضًا؛ ووهم عجيب لا أدرى ممن هو، كأنه من تصرف الناسخ إن شاء، فربما كان قد تصحف عليه (ابن موهب) إلى (ابن وهب) بعد أن وقع له غير منسوب، فظنه (عبد اللَّه بن وهب) الإمام المعروف؛ وهو من أصحاب مالك، ومن المكثرين عنه؛ ومالك مشهور الرواية عن محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أبى الرجال؛ وهذا معروف بالرواية عن أمه عمرة؛ وعمرة جل حديثها عن عائشة، =

٤٧٥٨- حَدَّثَنَا يحيى بن أيوب، حدّثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرنى شريك بن أبى نمرٍ، عن عطاء بن يسارٍ، عن عائشة، أنها قالت: كان رسول اللَّه ﷺ كلما كانت ليلتها من رسول اللَّه ﷺ، يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: «**السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَتَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ، غَدًا مُؤَجَّلُونَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لاحِقُونَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرْقَدِ**».

= فكأنى أبصر الإسناد الذى وقع للناسخ هكذا: (ابن وهب قال: سمعت مالك بن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة. . . .)، فتصرف فيه ذلك الناسخ على ما قد عرفت، وصواب الإسناد: (ابن موهب قال: سمعت مالك ابن عبد الرحمن . . . إلخ) فهو (ابن موهب) وليس: (ابن وهب).

واسمه: (عبيد اللَّه بن الرحمن بن عبد اللَّه بن موهب) نسب فى سند البيهقى إلى جده الأعلى، فانتبه لتلك الدقائق، واللَّه المستعان لا رب سواه.

٤٧٥٨- **صحيح**: أخرجه مسلم [٩٧٤]، والنسائى [٢٠٣٩]، وأحمد [٦/ ١٨٠]، وابن حبان [٣١٧٢، ٤٥٢٣]، والبيهقى فى «سننه» [٧٠٠٢، ١٠٠٧٧]، وابن سعد فى «الطبقات» [٢/ ٢٠٣ - ٢٠٤]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٠ / ٢٤٠]، والبغوى فى «شرح السنة» [٣/ ١١١]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٥٥٠]، وإسماعيل بن جعفر فى «حديثه» [رقم ٣٩٠]، وابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٥٩١]، والطحاوى فى «المشاكل» [٩/ ١٢٣]، وابن شبة فى «أخبار المدينة» [١/ ٥٨]، وغيرهم من طرق عن شريك بن أبى نمر عن عطاء بن يسار عن عائشة به نحوه . . . وعند النسائى: (وإنا وإياكم متواعدون غداً أو مواكلون، . . .) وعند أحمد: (فإنا وإياكم وما توعدون غداً مؤجلون. . .) وعند ابن حبان: (وأتانا وإياكم ما توعدون غداً مؤجلون) وعند ابن سعد: (وإيانا وإياكم ما توعدون. . .) وعند ابن عبد البر: (أتانا وإياكم ما توعدون) وعند البغوى: (وإنا وإياكم متواعدون غداً ومؤجلون) وعند ابن شبة مثل ابن حبان؛ وعند الطحاوى مثل مسلم والمؤلف، وعند ابن عساكر: (وأتاكم ما توعدون) وعند إسماعيل بن جعفر مثل النسائى ومثلهما عند ابن السنى، وزاد وحده فى آخره: (يستغفر لهم مرتين أو ثلاثًا). =

٤٧٥٩- **حَدَّثَنَا** داود بن رشيد، حدّثنا إسماعيل، عن خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباعٍ، عن أبيها، عن عائشة، أن النبيَّ ﷺ، قال: «**اطْلُبُوا الْخَيْرَ عِنْدَ حِسَانِ الْوُجُوهِ**».

= ولعل هذا الاختلاف فى تلك الجملة: إنما هو من شريك ابن أبى نمر؛ كأنه لم يكن يضبطه، وقد كان صاحب أوهام وأغلاط.

قلتُ: ومن هذا الطريق: أخرجه أبو داود فى «سننه» / رواية ابن العبد) كما فى تحفة الأشراف [١٢/ ١٧٣٩٦]، وللحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه . . . مضى بعضها [برقم ٤٥٩٣، ٤٦١٩، ٤٦٢٠، ٤٧٤٨]، وفى الباب عن أبى هريرة وغيره من الصحابة.

٤٧٥٩- باطل: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٥٤١]، وابن أبى الدنيا فى «قضاء الحوائج» [رقم ٥١]، والقطيعى فى «زوائده على فضائل الصحابة» [٢/ رقم ١٢٤٦]، وأبو الشيخ فى الأمثال [رقم ٦٧]، والبخارى فى «تاريخه» [١/ ٥١] - وعنده معلقًا - وابن عساكر فى «تاريخه» [٥١ / ١٥٧]، والخرائطى فى «اعتلال القلوب» [رقم ٣٣٣]، والدارقطنى فى المؤتلف والمختلف [١/ ٨٢]، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن جبرة [وعند القطيعى: (أو خيرة) هكذا بالشك،] بنت محمد بن ثابت بن سباع عن أبيها عن عائشة به.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٣٥٦]: (رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفهم).

قلتُ: الصواب أن يقول: «وفيه من لم أعرفه» يعنى جبرة وأباها فقط؛ لأن من دونهما مشاهير معروفون، فالراوى عن جبرة: (إسماعيل) وقع غير منسوب عند المؤلف، وهو ابن عياش كما وقع عند جماعة.

ووهم الإمام فى «الضعيفة» [٦/ ٣٧٦]، وظن (إسماعيل) هذا هو (ابن جعفر) فأخطأ فى ذلك ولا بد، ثم شط فى الخطأ، وبنى على وهمه هذا: وهمًا آخر يأتى التنبيه عليه فى آخر كلامنا على هذا الحديث إن شاء اللَّه؛ وإسماعيل بن عياش قد تكلموا فى روايته عن غير أهل بلده من الشوام، وجبرة حجازية معروفة؛ نعم: لم ينفرد به إسماعيل: بل توبع عليه:

١- فتابعه: خالد بن عبد الرحمن المخزومى على مثله عن جبرة عند البيهقى فى «الشعب» [٣/ رقم ٣٥٤٢]، والكلاباذى فى بحر الفوائد [رقم ٧٤]، بإسناد مستقيم إليه.

لكن خالدًا هذا تالف البتة، وهو مترجم فى «التهذيب وذيوله» «تمييزاً» قال الإمام المعلمى اليمانى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٦٩]: «وخالد من شيوخ إسماعيل بن عياش، =

= وإسماعيل يدلس كما فى «طبقات المدلسين» [ص ١٢]، فأخشى أن يكون إنما سمعه - يعنى إسماعيل - من خالد عن جبرة؛ فدلسه» .

قلتُ: فإن ثبت هذا فقد عاد طريق إسماعيل إلى طريق خالد، وقد عرفتَ أن خالدًا هذا متروك عندهم، بل رماه الفلاس وغيره بالوضع .

٢- وتابعه أيضًا: عبد اللّه بن عبد العزيز، على مثله عن جبرة: كما ذكره البيهقى فى «الشعب» [٣/ ٢٧٨]، وعبد اللّه هذا لم أميزه بعد، لكن جزم الإمام المعلمى اليمانى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٦٩]، بكون عبد اللّه هذا تالفًا .

٣- وتابعهم: عبد الرحمن بن أبى بكر المليكى عن امرأته جبرة به مثله: عند البخارى فى «تاريخه» [١/ ٥١]، ومن طريقه ابن الجوزى فى «الموضوعات» [٢/ ١٦٢]، وابن راهويه [١٦٥٠]، وغيرهم؛ والمليكى هذا ساقط الحديث عندهم، وهو من رجال الترمذى وابن ماجه؛ وقد وقع فى سند ابن راهويه: (عبد الرحمن بن أبى بكر المليكى عن محمد بن ثابت عن عائشة...)، هكذا ليس فيه: (عن جبرة) فأراه سقط من الإسناد، وأنا أستبعد أن يكون ذلك من قبيل الاختلاف فى سنده على المليكى .

■ **والحاصل**: أن طرق الحديث كلها مغموزة إلى جبرة، ومدار الحديث على تلك المرأة وأبيها، وبهما وحدهما أعل العراقى هذا الحديث فى «المغنى» [٤/ ٤٠]، وقال: «لا أعرف حالهما» .

أما جبرة: فهى مثل أبيها مجهولة الحال، وقد تصحف اسمها عند بعضهم إلى (خيرة) أوله خاء، وبهذا ترجمها الحافظ فى «اللسان» [٢/ ٤١٢]، وقال: (لا تعرف) هذا مع كونه هو الذى ضبط اسمها بالجيم فى أوله، كما فى تبصير المنتبه [١/ ٢٣٦]، ومثله ابن ناصر الدين فى «توضيح المشتبه» [٢/ ٩٤]، وقبلهما الذهبى فى كتابه: «مشتبه النسبة» .

وأبوها (محمدبن ثابت بن سباع) لم يوثقه سوى ابن حبان وحده، (وذلك لا يكفى فى معرفة حاله) كما يقول الإمام المعلمى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٧٠]، وهو من رجال الترمذى وحده، ومشاه الحافظ فى «التقريب» .

وللحديث طرق أخرى عن عائشة به كلها تالفة الأسانيد، ومثلها عن جماعة من الصحابة، ولا يصح فى هذا الباب شىء كما قاله العقيلى وغيره من النقاد. وراجع «الضعيفة» [٦/ ٣١٢، ٣٧٦] - وقد جازف السيوطى- كعادته- وقال فى «اللآلئ المصنوعة» [٢/ ٦٧]: (وهذا الحديث فى معتقدى حسن صحيح، وقد جمعت طرقه فى جزء) . =

٤٧٦٠- حَدَّثَنَا عباد بن موسى الختلي، حدّثنا عبد الرحمن بن ثابت، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سئل رسول اللَّه ﷺ، عن الشعر، فقال: «**هُوَ كَلامٌ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ، وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ**».

= **قلتُ**: وماذا يجدى معتقده إزاء الجليات القاضية بوهاء هذا الخبر؟! بل الأشبه عندى فى حال هذا الحديث: هو قول ابن القيم فى «المنار» [ص ٦٣]: «وكل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، والتماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم: فكذب مختلق، وإفك مفترى».

قلتُ: وإنما أولع الناس بهذا الخبر لأجل ما كشفه الإمام المعلمى اليمانى فى تعليقه على «الفوائد المجموعة» [ص ٧٠]، فراجع كلامه ثمة . . . واللَّه المستعان.

● **تنبيه مهم**: وقع فى إسناد المؤلف من طبعة حسين الأسد: (عن خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباع عن أمها . . .) هكذا: (خيرة) و: (عن أمها).

أما: (خيرة) فمصحفه من (جبرة) كما سبق بيانه.

وأما (عن أمها) فخطأ أيضًا، وصوابه: (عن أبيها) كما وقع عند الجميع؛ وهكذا وقع عند الحافظ فى «المطالب» [رقم ٢٧٤٥]، والبوصيرى فى «الإتحاف» [٦/ ٤٦]، وهما قد نقلا إسناد المؤلف ولفظه، ومثلهما وقع على الصواب فى سند المؤلف من الطبعة العلمية [٤/ ٢٢٣].

ولم ينتبه الإمام فى «الضعيفة» [٦/ ٣٧٦]، إلى هذا الخطأ الذى وقع مثله فى نسخته المخطوطة من مسند أبى يعلى [ق ٢٢٦ / ١]، بل وظنه من قبيل الاختلاف فى سند الحديث على (جبرة) وذلك بعد أن زعم أن (إسماعيل) فى سند المؤلف هو (ابن جعفر) وأنه خالف إسماعيل بن عياش فيه، هكذا ظن ما لم يكن، ولن يكون، ولا يُسْتَطاع؛ لأن إسماعيل فى سند المؤلف: هو نفسه (ابن عياش) فكيف يخالف نفسه، هذا على التسليم بأن ثمة مخالفة، فكيف وهى فى عالم الخيال والحسبان؟! واللَّه ربى على كل معضلة هو المستعان.

٤٧٦٠- **ضعيف**: أخرجه البيهقى فى «سننه» [٢٠٩٠٢]، من طريق المؤلف به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف غريب، قال الهيثمى فى «المجمع» [٨/ ٢٢٦]: «رواه أبو يعلى، وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه دحيم وجماعة؛ وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح». =

= هو كما قال، وابن ثوبان أشبه عندى بالصدوق إن شاء اللَّه؛ وقد قال الذهبى فى ترجمته من «سير النبلاء» [٧/ ٣١٤]: (لم يكن بالمكثر؛ ولا هو بالحجة؛ بل صالح الحديث) لكن ثبت أنه تغير بآخرة، وفى «تاريخ الفسوى» [٢/ ٢٢٧-٢٢٨]، حكاية ثابتة تدل على أن تغيره كان فاحشًا، وكان ربما روى المناكير فى حديثه أيضًا، حتى قال الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير» ولعله حدث بها فى حال تغيره، ولست أراه ممن يحتمل له التفرد عن مثل هشام بن عروة، ذلك المكثر حديثًا وأصحابًا، ولا عن الزهرى ونافع مولى ابن عمر وهؤلاء الكبار، بل تفرد مثل هذا يعد عند جماعة من الحذاق منكرًا.

فإن قيل: لم ينفرد به ابن ثوبان عن هشام بن عروة، بل تابعه عليه:

١- عبد العظيم بن حبيب عند الدارقطنى فى «سننه» [٤/ ١٥٥].

قلنا: هذه متابعة لا يفرح بها، فعبد العظيم هذا وإن ذكره ابن حبان فى «الثقات» [٨/ ٤٢٤]، وقال: (ربما خالف) فقد قال عنه الدارقطنى: «ليس بثقة» كما فى «الميزان» وأعل به حديثًا ساقه له فى (غرائب مالك) وقال: «لم يكن بالقوى فى الحديث» كما فى «اللسان» [٤/ ٤٠]، وهذا مقدم على توثيقه بلا ريب، ومع تساهل ابن حبان الذى لا يخفى ولا يستتر؛ فإنه كان دون تلميذه أبى الحسن ابن مهدى فى معرفة أحوال النقلة، لاسيما «المجروحين» منهم، فاعرف هذا أيها الطالب علمًا.

فإن قيل: قد رواه غير عبد العظيم عن هشام أيضًا، فهذا عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن عمر العمرى: قد رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله... عند ابن عدى فى «الكامل» [٤/ ٢٧٨]، وأبى الحسن ابن مهدى فى «سننه» [٤/ ١٥٦]،.

قلنا: ومن يكون هذا الساقط، حتى يستشهد بحديثه فضلاً عن الاحتجاج به؟! وقد كذبه الإمام أحمد وأبو حاتم وغيرهما بخط عريض، فراجع ترجمته المظلمة من «التهذيب وذيوله».

وأهون تلك الطرق ضعفًا: هى الطريق الأولى؛ فقد حسنها النووى فى الأذكار [رقم ١١٣٤]، ومثله الإمام فى «الصحيحة» [١/ ٧٣٠]، ويمنع من ذلك ما قد علمت.

ثم إن فى الحديث علة أخرى، فقد قال البيهقى عقب روايته من الطريق الأول: «وصله جماعة، والصحيح عنه - يعنى عن عروة- عن النبى ﷺ مرسل» وهذا إن صح؛ فلا كلام فى تحسين هذا الطريق بعده. =

٤٧٦١- حَدَّثَنَا أحمد بن عيسى، حدّثنا عبد اللَّه بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبيد اللَّه بن أبي جعفر، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

= وهذا الوجه المرسل: قد أخرجه البيهقي في «المعرفة» [رقم ٢٩٩٨]، من طريق إمامه الشافعي عن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه به مرسلاً . . . ، ليس فيه عائشة.

ومن هذا الطريق أيضًا: أخرجه السمعاني في «أدب الإملاء» [ص ٨٦]، لكن إبراهيم في سنده: هو ابن أبي يحيى الأسلمي الهالك المشهور، وما كان للبيهقي أن يجزم بصحة الوجه المرسل؛ استنادًا على طريق إبراهيم هذا.

ثم جاء بعض المطرحين، وروى هذا الحديث عن ابن لهيعة عن يونس الأيلي عن الزهري عن عروة عن عائشة به مثله، هكذا أخرجه الدارقطني في «الأفراد» [رقم ٦١٢٠]، ومن طريقه ابن الجوزي في «المتناهية» [١/ ١٣٧].

وقال الدارقطني: «تفرد به حسان بن غالب عن ابن لهيعة، . .» وحسان هذا كان يقلب الأخبار على الثقات، ويروي عن الأثبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به بحال. قاله ابن حبان في ترجمته من «المجروحين» [١/ ٢٧١]، وضعفه الدارقطني وغيره أيضًا، فراجع «اللسان» [٢/ ١٨٨].

وشيخه ابن عقبة المصري حاله معلومة، وإنما المحفوظ عن الزهري: هو ما رواه عنه عقيل بن خالد عن عروة عن عائشة به نحوه . . . موقوفًا عليها، عند البخاري في «الأدب المفرد» [رقم ٨٦٦]، بإسناد صالح، بل جيد إلى عقيل بن خالد به.

■ **والحاصل**: أن حديث عائشة هذا يدور بين الوقف والإرسال، وأرى كلاهما محفوظين؛ أما المرفوع فاغسل يديك منه.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد كالهواء إذا قبضت عليها، انظر منها حديث ابن عمرو بن العاص في «الصحيحة» [١/ ٧٣٠].

ولا يثبت في هذا الباب إلا حديث: (إن من الشعر حكمًا) وقد مضى من رواية ابن عباس [برقم ٢٣٣٢]، و[رقم ٢٥٨١]، فانظره ثمة.

٤٧٦١- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٤٤١٧].

٤٧٦٢- حدّثنا عقبة بن مكرم، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: سمعت عمر بن الخطاب بمنى يقول: أيها الناس إن النفْر غداً، فلا ينفرن أحد حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف.

٤٧٦٣- حدّثنا عقبة حدّثنا يونس، أخبرنى هشام بن عروة وعبد الله بن عامر، عن

٤٧٦٢- **صحيح**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ٢٨١]: «رواه أبو يعلى؛ وفيه ابن إسحاق وهو ثقة، ولكنه مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: ولم يصرح فيه ابن إسحاق بالسماع، لكنه قد توبع عليه:

١- تابعه: مالك فى موطئه [٨٢٣]، على مثله عن نافع عن ابن عمر عن عمر به...

وعنه أخرجه الشافعى فى «مسنده» [رقم ١١٠٤]، وفى «الأم» [٧/ ٤٠٧]، والبيهقى فى «سننه» [٩٥٢٨].

٢- وكذا تابعه أبو خالد الأحمر على نحوه عن نافع عند ابن أبى شيبة [١٣٥٩٩]، والأثر ثابت كالشمس.

٤٧٦٣- **صحيح**: هما طريقان لحديث واحد:

فالأول: طريق الزهرى عن عروة عن عائشة قالت: (إن صفية بنت حيى زوج النبى ﷺ حاضت فى حجة الوداع، فقال النبى ﷺ: أحابستنا هى؟! فقلتُ: إنها قد أفاضت يا رسول الله، وطافت بالبيت؛ فقال النبى ﷺ: فلتنفر).

أخرجه البخارى [٤١٤٠] - واللفظ له- ومسلم [١٢١١]، وابن ماجه [٣٠٧٢]، والنسائى فى «الكبرى» [٤١٨٧]، وأحمد [٦/ ٣٨، ٨٢]، وابن خزيمة [٣٠٠٢]، وابن حبان [٣٩٠٣، ٣٩٠٥]، والشافعى [٦٢٣]، وابن أبى شيبة [١٣١٧٣]، والحميدى [٢٠١]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [١٧/ ٣٠٨]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٥٩] و[٢٦٦٠]، والبيهقى فى «سننه» [٩٥٣٢، ٩٥٣٣، ٩٥٣٤]، وغيرهم من طرق عن الزهرى عن عروة [وقرن معه أبو سلمة عند الأكثرين] عن عائشة به.

والثانى: يرويه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة: (أن صفية بنت حيى حاضت؛ فذكرتُ ذلك للنبى ﷺ فقال: أحابستنا هى؟! فقيل: إنها قد أفاضت، فقال: فلا إذًا).

أخرجه مالك [٩٢٦] - واللفظ له- ومن طريقه البخارى [١٦٧٠]، ومسلم [١٢١١]، =

الزهري، عن عروة، عن عائشة، وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ، بمثله غير أنه قال: «**فَلتَنْفِرْ**».

٤٧٦٤- حَدَّثَنَا الحسن بن عمر بن شقيق، حدّثنا حمادٌ، حدّثنا أبو لبابة، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يقرأ كل ليلةٍ: تنزيل: «السجدة»، «والزمر».

٤٧٦٥- حَدَّثَنَا الحماني، حدّثنا شريكٌ، عن المقدام بن شريحٍ، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «**الْمَاءُ لا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ**».

= والترمذي [٩٤٣]، والنسائي في «الكبرى» [٤١٩٣، ٤١٩٥]، وأحمد [٦/ ٣٩]، وابن حبان [٣٩٠٢]، والشافعي [٦٢١]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٢/ ٢٣٤]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [٥/ رقم ٣٠٤٤، ٣٠٤٥]، والبيهقي في «سننه» ٩٥٣١]، وفي «المعرفة» [رقم ٣١٨٧]، وأبو عوانة [رقم ٢٦٦٣] و[عقب رقم ٢٦٦٤]، والبغوي في «شرح السنة» [٣/ ٤١٢]، وغيرهم من طُرق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به.

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن صحيح».

● **تنبيه**: قول المؤلف عقب روايته: «بمثله»، فيه نظر لا يخفى، ولعله يقصد: بمثله في المعنى، واللَّه أعلم بحقيقة الحال.

٤٧٦٤- قوي: مضى الكلام عليه [برقم ٤٦٤٣].

● **تنبيه**: مضى هناك أن المحفوظ في متن هذا الحديث هو قول: (وبني إسرائيل) بدل قوله: (تنزيل: السجدة) فراجعه ثمة.

٤٧٦٥- صحيح: أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٢/ رقم ٢٠٩٣]، والنسائي في «الكبرى» [٤٩]، والطبري في «تهذيب الآثار» [رقم ٢٠٦٢]، والقاضي إسماعيل كما في «التمهيد» [١/ ٣٣٣]، وابن السكن في «صحاحه» كما في «البدر المنير» [١/ ٣٩٧]، والبزار في «مسنده» [١/ رقم ٢٤٩ / كشف]، وغيرهم من طريقين [يحيى الحماني، وأبي أحمد الزبيري]، عن شريك ابن عبد اللَّه النخعي عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة به.

قال الحافظ: في «المطالب» [رقم١]: «إسناده حسن» وقال صاحبه الهيثمي في «المجمع» [١/ ٥٠١]: «رواه البزار وأبو يعلى والطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات». =

= **قلتُ**: كذا قالا، والتحقيق: أن إسناده ضعيف، ورجاله ثقات سوى شريك القاضى؛ فهو على إمامته وعلمه وفضله كان سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، وقد خولف فى رفعه كما سيأتى؛ وقد قال الطبرانى عقب روايته: «لم يرو هذا الحديث عن المقدام إلا شريك) وقال البزار: «لا نعلم روه مرفوعًا إلا شريك».

وليس كما قالا، بل توبع شريك عليه مثله: تابعه إسرائيل بن يونس عند ابن عدى فى «الكامل» [٦/ ٤٣٩]، من طريق مخول بن إبراهيم ثنا إسرائيل به.

قلتُ: لكنها متابعة معلولة، مخول هذا رافضى بغيض، وقد قال ابن عدى عقبه: «قال لنا ابن صاعد: رفعه مخول، ووقفه غيره، [فى المطبوع: (وقفه مخول، ورفعه غيره) وهذا قَلْب للعبارة] فذكر - يعنى ابن صاعد - عن عبيد اللَّه بن موسى، والأسود بن عامر عن إسرائيل موقوفًا».

قلتُ: وهذا هو المحفوظ عن إسرائيل؛ وكذا هو المحفوظ عن عائشة أيضًا، وهو الذى جزم به الشهاب ابن رجب فى «شرح البخارى» [٢/ ٢٤]، فقال: «والصحيح أنه موقوف على عائشة» ويؤيد هذا الموقوف: رواية شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت: (سألت عائشة عن الغسل من الجنابة، فقالت: إن الماء لا ينجسه شيء...) أخرجه أحمد [٦/ ١٧٢]، والبيهقى فى «سننه» [٨٤٧]، وابن راهويه [١٣٨٣]، وجماعة.

وسنده صحيح على شرط مسلم؛ وهكذا رواه غندر، وآدم بن أبى إياس، والنضر بن شميل وغيرهم عن شعبة على الوجه الماضى، وهو الصواب عنه.

لكن جاء عون بن عمارة وخالف فيه الجماعة، ورواه عن شعبة فقال: عن سماك عن عكرمة عن عائشة به مرفوعًا، هكذا أخرجه القطيعى فى «الألف دينار» [رقم ٢٦٦].

وهذا ليس بشيء، وعون هذا شيخ منكر الحديث كما قاله أبو زرعة وصاحبه وغيرهما، وضعفه سائر النقاد فضعف، وهو من رجال ابن ماجه وحده، لكن للمرفوع: شواهد عن جماعة من الصحابة بعضها ثابت؛ مضى منها حديث أبى سعيد [برقم ١٣٠٤]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٤١١].

وقد صححه جمهور النقاد من المتقدمين والمتأخرين. وقد بسطنا طرقه فى كتابنا الكبير: «غرس الأشجار». واللَّه المستعان.

٤٧٦٦- حَدَّثَنَا خلف بن هشام البزار، حدّثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن زرارة، عن سعد بن هشامٍ، عن عائشة، أن النبى ﷺ، قال: «**رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**».

٤٧٦٧- حَدَّثَنَا أحمد بن إبراهيم أبو عبد اللَّه النكرى، حدّثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن عبد اللَّه بن مرة، [عن مسروق]، عن عبد اللَّه، عن النبى ﷺ،

٤٧٦٦- **صحيح**: أخرجه مسلم [٧٢٥]، والترمذى [٤١٦]، والنسائى [١٧٥٩]، وأحمد [٦/ ١٤٩، ٢٦٥]، وابن خزيمة [١١٠٧]، والحاكم [١/ ٤٥٠]، وابن أبى شيبة [٦٣٣٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [١/ ٣٠٠]، والبيهقى فى «سننه» [عقب رقم ٤٢٥٤، ٤٢٥٥]، وأبو عوانة [رقم١٧٠٧، ١٧٠٨]، والبغوى فى «شرح السنة» [٢/ ١١٧]، وفى «تفسيره» [٧/ ٣٦٥/ طبعة دار طيبة]، وابن المنذر فى «الأوسط» [رقم ٢٦٨٣]، وابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٣٧٣]، وأبو سعيد النقاش فى «فوائد العراقيين» [رقم ٧١]، والخطيب فى «تاريخه» [٣/ ٣٧٤ - ٣٧٥] و[٤/ ٣٩٧]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٢/ ٧٢] و[٢٤/ ٤٥]، وغيرهم من طرق عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة به . . . وفى رواية لمسلم وأبى عوانة: (لهما أحب إلى من الدنيا جميعًا) لفظ مسلم؛ ولفظ أبى عوانة: (هما أحب إلى من جميع الدنيا) وفى رواية أخرى له: (هما أحب إلى من حمر النعم) وفى رواية للخطيب: (هما أحب إلى من الدنيا وما فيها . .).

قال الترمذى: «حديث عائشة حسن صحيح».

قلتُ: وصححه الحاكم على شرط الشيخين؛ وهو كما قال؛ لولا أنه وهم فى استدراكه عليهما وهو ثابت عند (مسلم) ولم أر قتادة صرح بالسماع فى سند الحديث فى جميع طرقه التى وقفت عليها، وهو إمام فى التدليس، لكن رواه شعبة عنه عند أحمد [وتصحف عنده «شعبة» إلى «سعيد»،] وابن أبى شيبة ورواية للخطيب وغيرهم؛ وهذا كاف فى صحة سماع قتادة له من شيخه؛ وما كان شعبة يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما كان من صحيح سماعهم ممن رووا عنه، بل ورد عنه أنه قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة . . .» وذكر منهم (قتادة) وراجع ما علقناه على ذيل الحديث الماضى عند المؤلف [برقم ١٧٣٢]، ففيه ما تَقَرُّ به عينك إن شاء اللَّه.

٤٧٦٧- **صحيح**: هذا يأتى فى مسند ابن مسعود [برقم ٥٢٠٢].

قال: «**وَاللَّهِ الَّذِى لا إِلَهَ غَيْرُهُ، لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَنِّى رَسُولُ اللَّهِ**».

٤٧٦٨- **قَالَ** الأعمش: فحدثت به إبراهيم فحدثنى، عن الأسود، عن عائشة، بنحوه.

٤٧٦٩- **حَدَّثَنَا** عقبة بن مكرمٍ، حدّثنا يونس، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن محمد ابن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان عرق الكلية- وهى الخاصرة- تأخذ رسول اللَّه ﷺ شهراً، ما يستطيع أن يخرج إلى الناس، ولقد رأيته يكرب حتى آخذ بيده، فأتفل فيها بالقرآن، ثم أكبها على وجهه، ألتمس بذلك بركة القرآن، وبركة يده، فأقول: يا رسول اللَّه، إنك مجاب الدعوة، فادع اللَّه يفرج عنك ما أنت فيه، فيقول: «**يَا عَائِشَةُ، أَنَا أَشَدُّ النَّاسِ بَلاءً**».

٤٧٧٠- **حَدَّثَنَا** عقبة، حدّثنا يونس بن بكيرٍ، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن

٤٧٦٨- **صحيح**: مضى سابقًا [برقم ٤٦٧٦].

● **تنبيه**: قط سقط قوله: (عن مسروق) من إسناد المؤلف فى الطبعتين، والعجب أن المعلقين على الطبعتين قد نبها بالهامش إلى أن (مسروق) سقط من سند المؤلف عندهما، ثم لم يتبرع أحدهما بإثباته بين (معقوفتين) فى السند.

٤٧٦٩- **ضعيف بهذا التمام**: قال الهيثمى فى «المجمع» [٣/ ١٢]: «رواه أبو يعلى؛ وفيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات».

قلتُ: وآفته هى عدم تصريح ابن إسحاق بسماعه من شيخه، وقد كان: «مشهوراً بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطنى وغيرهما» قاله الحافظ فى ترجمته من «طبقات المدلسين» [ص ٥١].

ولأول الحديث: طريق آخر عند أحمد [٦/ ١٨١]، فى سياق طويل، وسنده حسن، وسيأتى هذا الطريق عندا لمؤلف [برقم ٤٩٣٦]، فانظر هناك. وهو هنا ضعيف بذلك السياق جميعًا.

٤٧٧٠- **صحيح**: قد مضى الإشارة إلى الاختلاف فى سند هذا الحديث على ابن إسحاق، وكذا على الزهرى أيضًا فيما مضى [برقم ٤٥٧٩]، وذكرنا هناك: أن أبا زرعة والدارقطنى =

الزهري، عن أيوب بن بشير، عن محمد بن جعفر، عن عروة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، قال في مرضه: «صُبُّوا عَلَيَّ سَبْعَ قِرَبٍ مِنْ مَاءِ سَبْعَةِ آبَارٍ شَتَّى» فَفَعَلُوا.

٤٧٧١- حَدَّثَنَا عقبة، حدّثنا يونس، حدّثنا مسعر بن كدام، عن المقدام بن شريح بن هانئ، عن عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يؤتى بالإناء فآخذه، فأضع شفتيّ عليه، ثم يأخذه فيضع شفتيه على موضع شفتيّ، وآخذ العظم فأعض منه، ثم يضع فاه على موضع فيّ، وأنا حائضٌ.

= قد جزما بكون المحفوظ فيه عن الزهري: و ما رواه عن جماعة عن أيوب بن بشير به مرسلاً، وهذا فيه نظر شرحناه في «غرس الأشجار».

وعلى كل حال: فقد توبع أيوب بن بشير على تلك الفقرة هنا: تابعه الزهري عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة عن عائشة به نحوه في سياق أتم عند البخاري [١٩٥، ٤١٧٨، ٥٣٨٤]، والبيهقي في «سننه» [١١٩]، وفي «الدلائل» [رقم ٣٠٩٩]، والنسائي في «الكبرى» [٧٠٨٣]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٤/ رقم ٣١٣٠]، وابن سعد في «الطبقات» [٢/ ٢٣٢]، والبغوي في «شرح السنة» [٧/ ٥١]، وفي الأنوار [رقم ١١٩١]، والمؤلف [برقم ٤٥٧٩]، وغيرهم من طرق عن الزهري بإسناده به . . . وليس عند الجميع - سوى المؤلف- قوله: (من ماء سبعة آبار شتى)، لكن هذا اللفظ ثابت عند المؤلف وحده؛ وإسناده إلى الزهري صالح، كما مضى بيانه هناك [برقم ٤٥٧٩].

قلتُ: والحديث من هذا الطريق عند مسلم وجماعة كثيرة أيضًا، لكن دون موضع الشاهد هذا واللَّه المستعان.

٤٧٧١- **صحيح**: أخرجه مسلم [٣٠٠]، وأبوداود [٢٥٩]، والنسائي [٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠]، وابن ماجه [٦٤٣]، وأحمد [٦/ ٦٢، ٩٢، ٢١٠، ٢١٤]، وابن خزيمة [١١٠]، وابن حبان [١٢٩٣، ١٣٦٠، ١٣٦١، ٤١٨١]، وعبد الرزاق [٣٨٨، ١٢٥٣]، وابن راهويه [١٥٧٤، ١٥٧٦]، والحميدي [١٦٦]، وأبو عوانة [رقم ٦٩٤]، والبغوي في «شرح السنة» [١/ ٢٥٠]، وفي «تفسيره» [١/ ٢٥٧/ طبعة دار طيبة]، وابن المنذر في «الأوسط» [٢٠٧]، وجماعة من طرق عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: رواه مسعر السفيانان وشعبة والكبار عن المقدام به.

٤٧٧٢- حَدَّثَنَا عقبة، حدّثنا يونس، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول اللّه ﷺ إذا أوى إلى فراشه فأراد أن ينام وهو جنبٌ قبل أن يغتسل، أسبغ الوضوء، ثم نام.

٤٧٧٣- حَدَّثَنَا عقبة، حدّثنا يونس، حدّثنا محمد بن إسحاق، عن صالح بن

٤٧٧٢- **صحيح**: أخرجه الدارمى [٧٥٧]، والبيهقى فى «سننه» [٩٢٤]، وابن راهويه [١٤٨٥]، وأحمد [٦/ ٢٧٣]، وغيرهم من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار [وتصحف عند البيهقى إلى: (أبى إسحاق)] عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قلتُ: هذا إسناد صالح ليس فيه إلا ابن إسحاق؛ وقد صرح بالتحديث عند أحمد؛ فانتفت شبهة تدليسه.

وقد توبع عليه: تابعه: الحجاج بن أرطأة على نحوه عن عبد الرحمن بن الأسود: عند أحمد [٦/ ١٤٣، ٢٣٥، ٢٦٠]، ومسلم فى «التمييز» [رقم ٤٢]، وغيرهما؛ وزاد فى رواية لأحمد [٦/ ٢٢٤]: (ولا يمس ماءً) وهذا - على ضعفه- شاهد صالح لرواية ابن إسحاق السبيعى الماضية [برقم ٤٧٩٤]، إذ فى رواية الحجاج من الزيادة الماضية: ما يدل على أن المراد بقوله: (ولا يمس ماءً) يعنى للغسل؛ بدليل ذكْر الوضوء قبله.

ورأيت الحجاج وابن إسحاق: قد توبعا عليه: تابعهما أبو إسحاق السبيعى عن عبد الرحمن عن أبيه قال: (سألت عائشة: كيف كان رسول اللّه ﷺ يصنع إذا أراد أن ينام وهو جنب؟! قالت: يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام).

أخرجه بقى بن مخلد فى «مسنده» كما فى فتح البارى لابن رجب [٢/ ٦٠]، وقد توبع عليه عبد الرحمن بن الأسود: تابعه إبراهيم النخعى عن الأسود عن عائشة قالت: (كان رسول اللّه ﷺ إذا كان جنبًا؛ فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة) أخرجه مسلم [٣٠٥]، وأبو داود [٢٢٤]، والنسائى [٢٥٥]، وابن ماجه وأحمد [٦/ ١٢٦، ١٣٥، ١٩١، ١٩٢]، وجماعة كثيرة. واللفظ لمسلم.

٤٧٧٣- **حسن لغيره**: أخرجه البيهقى فى «الشعب» [٦/ ٤٨٠ / رقم ٨٩٨٢]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ١٦٧]، وفى «المشكل» [٤/ ٢٠٥]، وابن زنجويه فى «الأموال» [رقم ٥٩١]، وأبو عروبة الحرانى فى «الطبقات» [رقم ١/ المنتقى منه] من طريق محمد بن إسحاق =

كيسان، عن عروة، عن عائشة، قالت: سمعت رسول اللَّه ﷺ، يقول: «**لا أَقْبَلُ هَدِيَّةً مِنْ أَعْرَابِيٍّ**»، فجاءته أم سنبلة الأسلمية بوطب لبن، أهدته له، فقال: «**أَفْرِغِي مِنْهُ فِي هَذَا الْقَعْبِ**»، فأفرغت، فتناوله، فشرب، فقلت: ألم تقل: لا أقبل هديةً من أعرابي؟! فقال: «**إِنَّ أَعْرَابَ أَسْلَمْ لَيْسُوا بِأَعْرَابٍ، وَلَكِنَّهُمْ أَهْلُ بَادِيَتِنَا، وَنَحْنُ أَهْلُ حَاضِرَتِهِمْ، إِنْ دَعَوْنَا أَجَبْنَاهُمْ، وَإِنْ دَعَوْنَاهُمْ أَجَابُونَا**».

= ابن يسار عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وزادوا سوى أبي عروبة في آخره: (ثم شرب).

قلتُ: ومن هذا الطريق أخرجه أبو نعيم في (المعرفة) كما في «الإصابة» [٨/ ٢٣٣]، وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» [٣/ ١٢١]، و[٤/ ١٠٦]، بعد أن ساقه من طريق المؤلف: (هذا إسناد ضعيف؛ لتدليس ابن إسحاق).

قلتُ: هلا قال: «ضعيف؛ لعدم تصريح ابن إسحاق فيه بالسماع» إذ ليس في عنعنة المدلس ما يدل على تدليسه أصلاً، إنما هذا قرينة وحسب، ومَنْ للبوصيري بمعرفة دقائق هذا الفن؟! والحاصل: أن علة هذا الطريق: هي عدم ذكر ابن إسحاق سماعه من شيخه، وهو وحش التدليس جداً، لكنه توبع عليه: فرواه جماعة عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن عبد اللَّه ابن دينار الأسلمي عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . مع اختلاف يسير في ألفاظه: أخرجه أحمد [٦/ ١٣٣] والحاكم [٤/ ١٤٢]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ١٦٧]، وفي «المشكل» [٤/ ٢٠٤]، وأبو عبيد في «الأموال» [رقم ٤٥٩]، وأبو نعيم في «المعرفة» [رقم ٧٣٠٤]- وعنده معلقًا والبزار في «مسنده» [٢/ رقم ١٩٤٠، ١٩٤١]، وابن عبد البر في الاستيعاب [١/ ٦٣٠]، وابن السكن في «الصحابة» كما في «الإصابة» [٨/ ٢٣٢ - ٢٣٣]، وابن سعد في «الطبقات» [٨/ ٢٩٤]، وغيرهم من طرق عن عبد الرحمن بن حرملة بإسناده به . . . قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ونقل الإمام في «الصحيحة» [٦/ ١٢١٣]، أن الذهبي وافق الحاكم، ثم قال الإمام: «وهو كما قالا».

قلتُ: أما الذهبي فهو بريء من موافقة صاحب «المستدرك» في كل حديث يسكت عنه، وهذا الحديث من ذاك القبيل، وكيف يكون سنده كما يقول الحاكم؟! وفيه (عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي) وهو شيخ مختلف فيه، والجمهور على تضعيفه، وهوقد شهد على نفسه =

٤٧٧٤- حَدَّثَنَا عقبة، حدّثنا يونس، حدّثنا السرى بن إسماعيل، عن الشعبى، عن مسروق، عن عائشة، أنها قالت: كان رسول اللّه ﷺ، يأمر بفراشه، فيفرش له، فيستقبل القبلة، فإذا أوى إليه توسد كفه اليمنى، ثم همس، ما ندرى ما يقول، فإذا كان فى آخر ذلك رفع صوته، فقال: «**اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، إِلَهَ- أَوْ رَبَّ- كُلِّ شَيْءٍ، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ الَّذِى لَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَالآخِرُ الَّذِى لَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ**».

= بسوء الحفظ، وقد صح عن يحيى القطان أنه قال: «كان ابن حرملة يلقن، ولو شئت أن ألقنه أشياء؛ لفعلت» وهذه مصيبة! وأجارك اللّه من حديث المتلقنين! ولم يكن مسلم يخرج لهذا الضرب إلا ما تابعه عليه الثقات، وكم أوقع مسلمًا طلب العلو برواية الضعفاء فى مزالق!

وابن حرملة هذا من رجال الجماعة سوى البخارى؛ وهو عندى إلى الضعف أقرب لما ذكرته؛ فيحتج بحديثه فى الشواهد والمتابعات؛ وهذا الحديث قد توبع عليه كما مضى.

وقال الهيثمى فى «المجمع» [٤/ ٢٦٤]، بعد أن عزاه للمؤلف وأحمد والبزار: «ورجال أحمد رجال الصحيح» وهو كما قال.

٤٧٧٤- صحيح المرفوع منه فقط: قال الهيثمى فى «المجمع» [١٠ / ١٦٥]: «رواه أبو يعلى، وفيه السرى بن إسماعيل، وهو متروك».

قلتُ: وبه أعله ابن كثير فى «تفسيره» [٧/ ٧/ طبعة دار طيبة]، فقال: «السرى بن إسماعيل هذا: ابن عم الشعبى، وهو ضعيف جدًا».

وقد خولف فى سنده: السرى، خالفه مطرف بن طريف- الثقة المأمون - فرواه عن الشعبى مثله: إلا أنه قال فى أوله: (كان رسول اللّه ﷺ من آخر ما يقول حين ينام، وهو راضع يده على خده الأيمن، وهو يرى أنه ميت فى ليلته تلك: رب السموات... إلخ).

أخرجه النسائى فى «الكبرى» (١٠٦٢٥]، وفى «اليوم والليلة» [رقم ٧٨٩]، وعنه ابن السنى فى «اليوم والليلة» [رقم ٧٤٢]، وابن عبد البر فى «التمهيد» [٢٤/ ٥٣]، وغيرهم بإسناد صحيح إلى مطرف عن الشعبى عن عائشة به... ولم يذكر فيه مسروقًا. =

٤٧٧٥- **حَدَّثَنَا** عقبة، حدّثنا يونس، حدّثنا الحجاج بن أبي زينب، عن طلحة مولى ابن الزبير، عن عائشة، قالت: مات رسول اللَّه ﷺ وهو خميص البطن.

٤٧٧٦- **حَدَّثَنَا** عبد اللَّه بن محمد بن أسماء، حدّثنا جويرية، عن نافع، أن سائبة، أخبرته، أن عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: إن رسول اللَّه ﷺ نهى عن قتل الحيات، إلا الأبتر وذا الطفيتين، إنهما يخطفان الأبصار، ويسقطان ما في بطون النساء، فمن تركهما فليس منا.

٤٧٧٧- **حَدَّثَنَا** مسروق بن المرزبان، حدّثنا ابن أبي زائدة، حدثني محمد بن

= **قلتُ**: وهذا إسناد صحيح لولا أن الشعبي عن عائشة مرسل، كما جزم به ابن معين وأبو حاتم الرازي كما في «المراسيل» [ص ١٥٩، ١٦٠]، وعنه في «جامع التحصيل» [ص ٢٠٤].

وهذا الوجه هو المحفوظ عن الشعبي، وللحديث طريق آخر عن عائشة بالمرفوع منه فقط: عند ابن عدي في «الكامل» [٢/ ١٩٣]، والخطيب في «موضح الأوهام» [٢/ ٥٢٤]، والفسوي في «المعرفة» [٣/ ٣٨٦]، وسنده منكر.

لكن للمرفوع منه: شاهد من حديث أبي هريرة عند مسلم [٢٧١٣]، وأبي داود [٥٠٥١]، والترمذي [٣٤٠٠]، والنسائي في «الكبرى» [٧٦٦٨]، وجماعة كثيرة؛ وفي أوله: (كان رسول اللَّه ﷺ إذا آوى إلى فراشه يقول: اللَّهم رب السماوات... إلخ) لفظ النسائي وأبي داود؛ ولفظ الترمذي: (كان رسول اللَّه ﷺ يأمرنا إذا أخذ أحدنا مضجعه أن يقول: اللَّهم رب السموات... إلخ) وهو رواية لمسلم.

٤٧٧٥- **ضعيف**: أخرجه البيهقي في «الدلائل» [رقم ٣١٦٠]، من طريق يونس بن بكير عن الحجاج بن أبي زينب عن طلحة مولى ابن الزبير عن عائشة به.

قال الهيثمي في «المجمع» [١٠ / ٥٦٣]: (رواه أبو يعلى، وفيه طلحة البصري مولى عبد اللَّه ابن الزبير، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح).

قلتُ: هو كما قال؛ ولم أجد لطلحة هذا ترجمة بعد التتبع.

٤٧٧٦- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٣٥٨].

٤٧٧٧- **صحيح**: أخرجه الطبري في «تفسيره» [٩ / ٢٧٥]، وابن راهويه [١٦٩٩]، وغيرهما من طرق عن محمد بن إسحاق بن يسار - وهذا في «مغازيه» كما في «البداية والنهاية» =

إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخل علىَّ النبى ﷺ فتغشَّاه من اللَّه ما كان يتغشَّاه، فسجَّى بثوبه، ووضعت وسادةٌ من أديمٍ تحت رأسه، ثم جلس وإنه ليتحدر منه مثل الجمان، وهو يمسح عنه.

٤٧٧٨- حَدَّثَنَا مسروق بن المرزبان، حدّثنا ابن أبى زائدة، حدّثنا محمد بن عمرو، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان النبى ﷺ إذا نزل عليه، وجد ما قال اللَّه عز وجلَّ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزمل: ٥].

= [٣/ ٣٠٤] - عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير عن أبيه عن عائشة به . . . وهو عند الطبرى بنحوه فى سياق حديث الإفك الطويل.

قلتُ: وهذا إسناد صالح؛ وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث فى «مغازيه» كما نقله عنه ابن كثير فى «البداية» [٣/ ٣٠٤]، وكذا صرح بالسماع عند الطبرى أيضًا؛ وحديثه هنا: جزء من سياق طويل لقصة الإفك؛ وهى ثابتة من طرق عن عائشة - رضى اللَّه عنها- يأتى بعضها [برقم ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣١، ٤٩٣٣، ٤٩٣٥]. واللَّه المستعان.

٤٧٧٨- **حسن**: أخرجه ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٤٨٧]، من طريق محمد بن عبد اللَّه الأنصارى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن عائشة به نحوه فى سياق حادثة الإفك.

قال الهيثمى فى «المجمع» [٧/ ٢٧٥]: «رواه أبو يعلى وإسناده جيد».

قلتُ: من أين تأتيه الجودة؟! وعمرو بن علقمة والد محمد بن عمرو- لم يدرك عائشة أصلاً، وقد عده الحافظ فى (تقريبه) من الطبقة السادسة، وهى الطبقة التى عاصرت صغار التابعين، فالإسناد منقطع.

لكن لمحمد بن عمرو بن علقمة إسناد آخر فى هذا الحديث يرويه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن علقمة بن وقاص - وهو جد محمد بن عمرو- قال: (لما قال المنافقون لعائشة - رضى اللَّه عنها- ما قالوا من الإفك، قالت عائشة: خطب رسول اللَّه ﷺ على المنبر . . .) وساق قصة الإفك بطولها، وفيها قول عائشة: (وشخص رسول اللَّه ﷺ إلى السقف، قال اللَّه - عز وجل- ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾).

أخرجه ابن الأعرابى فى «المعجم» [رقم ١٤٨٧]، بإسناد صحيح إلى محمد بن عمرو به . . . وهو عند الطبرى فى «تفسيره» [٩/ ٢٧٥]، وابن راهويه [١١٣١]، من طريق آخر صحيح =

٤٧٧٩- **حَدَّثَنَا** سفيان بن وكيع، حدّثنا أبى، عن عبيد اللَّه بن أبى حميد، عن أبى مليح، قال: حدّثنا عبد اللَّه بن رباح الأنصارى، أن عائشة، قالت: كان رسولُ اللَّه ﷺ يصلى الركعتين قبل طلوع الفجر، ثم يقول فى مصلاه: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، وَرَبَّ إِسْرَافِيلَ، وَرَبَّ مُحَمَّدٍ، أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى صَلاتِهِ**».

= عن محمد بن عمرو عن يحيى عن عبد الرحمن بن علقمة بن وقاص وغيره: (أن عائشة خرجت تريد المذهب ومعها أم مسطح . . . .) وساق الحديث بطوله نحو رواية ابن الأعرابى، وفيه قول عائشة: (وشخص رسول اللَّه ﷺ بصره إلى البيت؛ وكان إذا أنزل عليه يأخذه ما كان يأخذه، يعنى من الشدة، وقد قال اللَّه - عز وجل -: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝﴾).

قلتُ: وظاهر سنده الإرسال، لكن علقمة بن وقاص مشهور بالراوية عن عائشة؛ بل روى عنها قصة الإفك بطولها عند الشيخين. . وستأتى [برقم ٤٩٢٧، ٤٩٣٣، ٤٩٣٥]، لكن ليس فيها موضع الشاهد هنا، فالظاهر: أنه كان لشهرة الحديث عن عائشة: كان ربما أرسله، كما كان يفعل ذلك عروة بن الزبير فى غير حديث عن عائشة، وهذا قد يحمل أيضًا على حالة الفتور وعدم النشاط لإقامة إسناده.

■ **فالحاصل**: أن علقمة قد سمع الحديث من عائشة بطوله. . . وربما كان يرسله عنها كما وقع عند الطبرى وابن راهويه وابن الأعرابى . . . فى هذا الحديث هنا: والإسناد عندهم إلى علقمة: حسن صالح؛ ليس فيه من ينظر فى حاله: سوى (محمد بن عمرو بن علقمة) وفيه مقال معروف، لكن استقر العمل على تحسين حديثه ما لم يخالف من هو أوثق منه؛ أو يأت بما ينكر عليه.

وللحديث طريق آخر عن عائشة به نحوه فى سياق أطول: عند الطبرانى فى «الأوسط» [٤/ رقم ١١٧]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٣٩/ ١٠٠]، وسنده لا يثبت، واللَّه المستعان.

٤٧٧٩- منكر بهذا السياق: قال الهيثمى فى «المجمع» [٢/ ٤٦٣]: (رواه أبو يعلى، وفيه عبيد اللَّه ابن أبى حميد، وهو متروك).

قلتُ: وكان يروى عن أبى المليح مناكير، كما قاله الحاكم وأبو نعيم، وهذا الحديث منها، وهو من رجال ابن ماجه وحده. وفى الإسناد أيضًا: (سفيان بن وكيع) والكلام فيه طويل الذيل، لخصه الحافظ فى «التقريب» فقال: (كان صدوقًا؛ إلا أنه ابتلى بوراقه؛ فأدخل عليه ما ليس من حديثه؛ فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه). =

٤٧٨٠- حَدَّثَنَا أبو بكر بن أبى شيبة، حدّثنا محمد بن أبى عبيدة، حدّثنا أبى، عن الأعمش، عن تميم، عن عروة بن الزبير، قال: قالت عائشة: تبارك الذى وسع سمعه كل شىء، إنى لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى علىَّ بعضه، وهى تشتكى زوجها إلى رسولِ اللَّه ﷺ، وهى تقول: يا رسول اللَّه، أكل شبابى، ونثرت له بطنى، حتى إذا كبر سنى، وانقطع ولدى، ظاهر منى، اللَّهم إنى أشكو إليك، قالت: فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآيات، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١]

= وبه وحده: أعله الهيثمى فى موضع آخر من «المجمع» [١٠/ ١٣٢]، ثم قال: (رواه النسائى بنحوه من غير تقييد بركعتى الفجر).

قلتُ: يقصد حديث قدامة بن عبد اللَّه عن جسرة بنت دجاجة عن عائشة قالت: (دخلت علىَّ امرأة من اليهود. . .) وذكرت قصة؛ وفى آخرها: فما صلى - يعنى النبى - ﷺ بعد يومئذ صلاة إلا قال: فى دبر كل صلاة: رب جبريل وميكائيل وإسرافيل: أعذنى من حر النار، وعذاب القبر).

أخرجه النسائى [١٣٤٥] - واللفظ له- وأحمد [٦/ ٦١]، وغيرهما؛ وسنده مغموز، والمحفوظ عن عائشة: هو أنه ﷺ كان يقول نحو هذا الدعاء إذا افتتح صلاته بالليل: كما أخرجه مسلم [٧٧٠]، وأبوداود [٧٦٧]، والترمذى [٣٤٢٠]، والنسائى [١٦٢٥]، وابن ماجه [١٣٥٧]، وأحمد [٦/ ١٥٦]، وجماعة وهو مخرج فى «غرس الأشجار».

٤٧٨٠- **ضعيف**: علقه البخارى [٦/ ٢٦٨٩ / طبعة البغا]، ووصله النسائى [٣٤٦٠]، وابن ماجه [١٨٨ ، ٢٠٦٣]، وأحمد [٦/ ٤٦]، والحاكم [٢/ ٥٢٣]، وابن راهويه [٧٣١، ٢٢٠٩]، وعبد بن حميد فى «المنتخب» [١٥١٤]، وابن أبى عاصم فى السنة [١/ رقم ٦٢٥]، والسهمى فى «تاريخه» [ص ٣٨٩]، والبيهقى فى «سننه» [١٥٠١٩، ١٥٠٢٠]، وفى «الاعتقاد» [ص ٨٥]، وفى «المعرفة» [عقب رقم ٤٧٧٢]، وفى الأسماء والصفات [رقم ٣٨٥ / طبعة الحاشدى]، والطبرى فى «تاريخه» [١٢/ ٣]، واللالكائى فى «شرح السنة» [٣/ رقم ٦٨٩]، وأبو الشيخ فى العظمة [٢/ ٥٣٦]، وابن بطة فى «الإبانة» [٣/ رقم ٨٥]، وأبو سعيد الدارمى فى النقض [ص ٣١٥]، والواحدى فى «أسباب النزول» [ص ٢٧٣]، والآجرى فى الشريعة [رقم ٦٦٠ ، ٦٦١]، وابن عساكر فى «المعجم» [رقم ١٨١]، والإسماعيلى فى «المعجم» =

= [رقم ١٢]، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» [رقم ٣٤٨٠ / طبعة دار الفاروق]، والخطيب في «الأسماء المبهمة» [ص ٢]، وغيرهم من طرق عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه . . . وهو عند الحاكم والخطيب والواحدي والإسماعيلي مثل سياق المؤلف؛ وهو رواية لابن ماجه والبيهقي في «سننه» والطبري؛ وهو عند الباقين باختصار دون شكوى خولة بنت ثعلبة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وقال ابن عساكر: «صحيح أخرجه النسائي . . .» وقال الحافظ في «التغليق» [٥/ ٣٣٨-٣٣٩]: «هذا حديث صحيح، وتميم وثقه ابن معين وغيره» وقبله قال صاحب «البدر المنير» [٨/ ١٤٥]: «هذا الحديث صحيح».

قلتُ: وهو كما قالوا جميعًا، لولا أن في النفس من عنعنة الأعمش، ولم أجده صرح بالسماع في جميع طرقه التي وقفت عليها، وهو إمام التدليس، وبعض أصحابنا يجازف ويجعل تدليسه في القلة: من قبيل تدليس الزهري والثوري والحسن البصري وهؤلاء السادة، كأنه ما وقف على قول المغيرة بن مقسم: «ما أفسد أحد حديث الكوفة إلا أبو إسحاق- يعني السبيعي، وسليمان الأعمش» يعني للتدليس، كما قاله الحافظ في ترجمة أبي إسحاق من «تهذيبه» [٨/ ٥٨]، وقول المغيرة ثابت عند الإمام أحمد في «العلل» [١/ ٢٤٤ / رواية عبد اللَّه].

نعم: رواية شعبة والقطان - وحدهما- عن الأعمش فيما عنعن فيه أو لم يذكر فيه سماعًا؛ فلها شأن آخر، ولم أر أحد الرجلين قد روى هذا الخبر عن أبي محمد الأسدي، لكن ربما قوى الحديث: تعليق البخاري له مجزومًا به، ومعلقات البخاري المجزوم بها صحيحة عند جماعة كالمنذري وغيره، وفي ذلك على إطلاقه نظر لا يخفى.

والتحقيق أن تلك المعلقات صحيحة إلى من علق عنه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث المعلق، كما يقول الحافظ في مقدمة «الفتح» [ص ١٧]، وهذا الحديث علقه البخاري قائلاً: (وقال الأعمش: عن تميم عن عروة عن عائشة قالت . . .) فخلصنا إلى أنه صحيح إلى الأعمش؛ ويبقى النظر في الأعمش ومن فوقه؛ فنظرنا: فإذا الأعمش حافظ الكوفة، الإمام العدل الحجة الزاهد المقرئ ليس فيه مغمز يضر حديثه سوى إكثاره من التدليس، وقد عنعنه هنا، ومن فوقه ثقات مشاهير، فليس الحديث عندي بهذا الإسناد إلا معلولا، =

٤٧٨١- حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن عمر بن أبان، حدّثنا عبدة، عن هشام، عن صالح بن ربيعة بن هدير، عن عائشة، قالت: أوحى إلى رسول اللَّه ﷺ وأنا معه، فقمت، فأجفت الباب بيني وبينه، فلما رَحُبَ عنه، قال: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ جِبْرِيلَ يُقْرِئُكَ السَّلامَ**».

٤٧٨٢- حَدَّثَنَا عباد بن موسى، حدّثنا ابن المبارك، أخبرنيه يونس، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ، كان إذا أراد أن ينام وهو جنبٌ، توضأ وضوءه للصلاة، فإذا أراد أن يأكل غسل يديه، ثم أكل.

= اللَّهم إلا أن يؤثر تصحيحه عن أحد نقاد الصنعة من المتقدمين كأحمد وابن معين وابن المدينى والبخارى وشيخهم القطان وصاحبه ابن مهدى وغيرهم من تلك البابة؛ فنقف بذلك على صحة الحديث البتة وإن عنعنه الأعمش.

أما تصحيح صاحب «المستدرك» ومن تابعه؛ فليس بشيء عندى مع وضوح العلة المذكورة آنفًا، وأنا أستخير اللَّه فى تضعيف هذا الحديث، ولأصل قصة خولة شواهد قد ذكرناها فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٧٨١- **صحيح المرفوع منه فقط**: أخرجه النسائى [٣٩٥٢]، والطبرانى فى «الكبير» [٢٣ رقم ٩٧]، وغيرهما من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن صالح بن ربيعة بن هدير عن عائشة به.

قلتُ: وهذا إسناد لا يثبت، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين سوى صالح بن ربيعة بن هدير، ولم يرو عنه سوى هشام بن عروة وحده، وانفرد ابن حبان ذكره فى «الثقات» [٥/ ٤٥٦]، وهو متساهل جدًا فى توثيق تلك الطبقة من أغمار التابعين.

لكن للحديث طريق آخر: يرويه الشعبى عن أبى سلمة عن عائشة: (أن النبى ﷺ قال لها: إن جبريل يقرئك السلام، قالت: وعليه السلام ورحمة اللَّه) أخرجه البخارى [٥٨٩٨]، والترمذى [٢٦٩٣]، وأحمد [٦/ ١١٢، ٢٠٨]، وجماعة كثيرة.

وتوبع عليه الشعبى، تابعه الزهرى على مثله فى سياق أتم عن أبى سلمة عند البخارى [٣٥٥٧، ٥٨٤٨]، وغيره... واللَّه المستعان.

٤٧٨٢- صحيح: مضى الكلام عليه [برقم ٤٥٢٢].

٤٧٨٣- حَدَّثَنَا عباد بن موسى، حدثنا ابن المبارك، أخبرنى يونس، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن عائشة، عن النبى ﷺ، قال: «**لا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ**».

٤٧٨٣- **صحيح**: أخرجه أبو داود [٣٢٩٠، ٣٢٩١]، والترمذى فى «جامعه» [١٥٢٤]، وفى «العلل» [رقم ٢٧٥]، والنسائى [٣٨٣٥، ٣٨٣٦، ٣٨٣٧، ٣٨٣٨]، وأحمد [٦/ ٢٤٧، ٢٤٧]، وابن ماجه [٢١٢٥]، وابن المبارك فى «مسنده» [رقم ١٧٦]، وأبو القاسم البغوى فى «حديثه» [رقم ٢٢]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٨٤٦، ١٩٨٤٧، ١٩٨٤٨]، والطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٧٧]، والفسوى فى «المعرفة» [٣/ ١٢٤]، وغيرهم من طرق عن يونس بن يزيد الأيلى عن الزهرى عن أبى سلمة عن عائشة به . . . وهو عند بعضهم بنحوه . . .

قال النسائى: «وقد قيل: إن الزهرى لم يسمع هذا من أبى سلمة».

قلتُ: بل لم يسمعه جزمًا، وقال الترمذى: «هذا حديث لا يصح؛ لأن الزهرى لم يسمع هذا الحديث من أبى سلمة» ثم نقل عن أبى عبد اللَّه الجعفى أنه قال: «روى غير واحد منهم: موسى ابن عقبة وابن أبى عتيق عن الزهرى عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عائشة عن النبى ﷺ والحديث هو هذا».

وقال الترمذى أيضًا فى «علله»: «سألت محمدًا - يعنى به البخارى- عن هذا الحديث، فقال: روى ابن المبارك - يعنى من رواية عبدان عنه - وهى عند الفسوى وعند البيهقى - عن يونس عن الزهرى قال: أخبرت عن أبى سلمة عن عائشة، وروى موسى بن عقبة وابن أبى عتيق عن الزهرى عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عائشة . . . وسليمان بن أرقم ذاهب الحديث».

قلتُ: قد اختلف فى إسناده على الزهرى على ألوان، والمحفوظ عنه هو ما صححه البخارى وجماعة: وأخرجه أبو داود [٣٢٩٢]، والترمذى [١٥٢٥]، والنسائى [٣٨٣٩]، وجماعة كثيرة من طريق سليمان بن بلال عن ابن أبى عتيق وموسى بن عقبة كلاهما عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن عائشة به .

قلتُ: وآفة هذا الطريق: هى سليمان بن أرقم، وبه أعله البخارى كما مضى، ومثله النسائى عقب روايته، وقد خولف فى إسناده أيضًا، وكذا اختلف فيه على ابن أبى كثير، والمحفوظ عنه أنه يرويه عن محمد بن الزبير الحنظلى عن أبيه عن عمران بن حصين به . =

٤٧٨٤- حَدَّثَنَا عمرو بن محمد الناقد، حدّثنا أبو أحمد الزبيرى، حدّثنا عبد اللّه بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى، حدّثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ما نام رسول اللّه ﷺ قبل العشاء، ولا سمر بعدها.

= وابن الزبير هذا تالف الرواية، وقد اضطرب فى إسناده أيضًا، ولا يصح هذا الحديث من تلك الوجوه كلها، لكن له طريق آخر أخرجه الطحاوى فى «المشكل» [٥/ ١٧٢]، بإسناد مستقيم إلى حفص بن غياث عن ابن محيريز - وهو عبد اللّه المكى - عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعًا: (من نذر أن يطيع اللّه - عز وجل- فليطعه؛ ومن نذر أن يعصى اللّه فلا يعصه، يكفر عن يمينه) وسنده تقوم به الحجة، وقد أعل بما لا يقدح كما شرحناه فى «غرس الأشجار» وللحديث شواهد عن جماعة من الصحابة به نحوه... ثبت منها حديث ابن عباس عند ابن الجارود [٩٣٥]، وحديث عقبة بن عامر عند مسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وجماعة كثيرة بلفظ: (كفارة النذر كفارة اليمين) وهذا عام يشمل نذر المعصية وغيره؛ وقد استوفينا تخريج حديث عائشة مع أحاديث الباب بـ كتابنا «غرس الأشجار».

٤٧٨٤- **صحيح**: أخرجه ابن ماجه [٧٠٢]، وأحمد [٦/ ٢٦٤]، والبيهقى فى «سننه» [١٩٦٢]، والطيالسى [٢٩٣ / عون المعبود]، وأبو نعيم الملائى فى كتاب (الصلاة) كما فى «الإعلام» للمغطاى [١/ ١٠٧٦]، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهانى فى «تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبى نعيم الفضل بن دكين» [رقم ٢٠]، وغيرهم من طرق عن عبد اللّه بن عبد الرحمن بن يعلىّ بن كعب الطائفى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة به...

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ١٠٨]: «هذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات».

قلتُ: وسبقه مغلطاى إلى تصحيحه فى «شرح ابن ماجه» [١/ ١٠٧٥]، وحسّنه الإمام فى «الثمر المستطاب» [١/ ٧٣]، وفى كل ذلك نظر عندى، ومدار إسناده: على (عبد اللّه بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفى) وهو شيخ مختلف فيه، وجمهور النقاد على تليينه، بل جعله أبو حاتم الرازى من بابة: (طلحة بن عمرو) و: (عمر بن راشد)، وهذان تركهما جماعة، وقال البخارى: «فيه نظر» وهذا جرح شديد فى الغالب، ولم يخرج له مسلم إلا ما تابعه الثقات عليه.

نعم: للحديث طرق أخرى عن عائشة به نحوه... وأقواها: ما رواه جعفر بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة: (أن رسول اللّه ﷺ لم يكن ينام قبلها، ولا يتحدث بعدها) أخرجه ابن حبان [٥٥٤٧]، وظاهر سنده الصحة، إلا أنه معلول بما ذكرناه فى «غرس الأشجار». =

٦٦٨ ـــــــ

الزهرى، حدثنى عروة بن الزبير، حدثتنى عائشة، قالت: كان رسول اللَّه ﷺ يصلى فيما بين صلاة العشاء الآخرة إلى أن ينصدع الفجر إحدى عشرة ركعةً يسلم بين كل ثنتين، ويوتر بواحدة، ويمكث فى سجوده بقدر ما يقرأ أحدكم خمسين آيةً، فإذا سكت المؤذن الأول لصلاة الفجر، قام، فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن.

٤٧٨٨- **حَدَّثَنَا** هارون بن معروف، حدّثنا ابن وهب، حدثنى عبد اللَّه بن عمر، عن أبى النضر، عن أبى سلمة، عن عائشةَ: أن رسول اللَّه ﷺ، خرج ليلةً من رمضان إلى المسجد بعد العشاء، فصلى، فرآه ناسٌ فصلوا بصلاته، فلما كانت الثانية خرج أيضًا، فرآه الناس فثابوا وكبروا وصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الثالثة ملئ المسجد، فلم يخرج عليهم رسول اللَّه ﷺ، فجعلوا كأنهم يُؤْذنونه ليخرج إليهم، فقال: «**يَا عَائِشَةُ، مَا بَالُ النَّاسِ**؟» فقلت: يا رسول اللَّه، صلوا معك هاتين الليلتين، فأحبوا أن تخرج إليهم، ثم

= عن الأوزاعى [وقرن معه ابن أبى ذئب عند أبى داود وابن ماجه وابن عبد البر] =عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة به نحوه.

قال البوصيرى فى «مصباح الزجاجة» [١/ ٢٠٦]: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، روى مسلم بعضه من حديث عائشة، ورواه النسائى فى «الكبرى» عن قتيبة عن مالك عن الزهرى..».

قلتُ: وهو كما قال؛ لكن ما كان له أن يحشره فى (زوائد ابن ماجه)؛ لأن الحديث بنحو سياق ابن ماجه: ثابت عند أبى داود كما مضى؛ وكلاهما قد رواه من طريق الأوزاعى وابن أبى ذئب كلاهما عن الزهرى به...

ورواية ابن أبى ذئب وحده قد مضى تخريجها فيما علقناه على الحديث الماضى [برقم ٤٧٥٢]، وقد رواه مالك ومعمر وشعيب ويونس وعمرو بن الحارث وغيرهم عن الزهرى به نحوه مع اختلاف بينهم فى سياقه... ورواياتهم مخرجة فى كتابنا: «غرس الأشجار بتخريج منتقى الأخبار».

٤٧٨٨- **صحيح**: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد اللَّه بن عمر، وهو العمرى الزاهد، وباقى رجاله ثقات محتج بهم فى «الصحيح» وأبو النضر هو سالم بن أبى أمية القرشى الثقة النبيل.

وتوبع عليه أبو النضر عن أبى سلمة: =

خرج إليهم، فقال: «**أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ دَوْمُهَا وَإِنْ قَلَّ، مَا زِلْتُمْ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ**»، قالت عائشة: فكان رسول اللَّه ﷺ يصلي إحدى عشرة قائمًا، وركعتين جالسًا، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ، ثم ركع، ثم يوتر بواحدة. قال أبو سلمة: فقلت: كيف كانت صلاته في شهر رمضان؟ قالت: ما كان يزيد في شهر رمضان على هذا.

= ١- تابعه محمد بن إبراهيم بن الحارث على نحوه في سياق أتم دون قول عائشة وأبي سلمة في آخره... أخرجه أحمد [٦/ ٢٦٧]، وابن نصر في «قيام رمضان» [٧]، من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي به.

قلتُ: وهذا إسناد صالح.

٢- وتابعه محمد بن عمرو بن علقمة على نحوه باختصار دون قول عائشة وأبي سلمة في آخره، وكذا دون قوله: (ما زلتم حتى خشيت أن تكتب عليكم) وزاد في آخره: (وكان إذا صلى صلاة أثبتها).

أخرجه إسماعيل ابن جعفر في «حديثه» [رقم ١٩٥]، وأحمد [٦/ ٦١]، من طريقين عن محمد بن عمرو به.

قلتُ: وهذا إسناد حسن أيضًا.

٣- ورواه سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة باختصار: (أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيرًا بالليل فيصلي، ويبسطه بالنهار فيجلس عليه، فجعل الناس يثوبون إلى النبي ﷺ فيصلون بصلاته حتى كثروا؛ فأقبل فقال: يا أيها الناس خذوا من الأعمال ما تطيقون؛ فإن اللَّه لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى اللَّه ما دام، وإن قل).

أخرجه البخاري [٥٥٢٣] -واللفظ له- ومسلم [٧٨٢]، وأبو دود [١٣٦٨] -وعنده باختصار- والنسائي [٧٦٢]، وأحمد [٦/ ٤٠]، وابن خزيمة [١٦٢٦]، وابن حبان [٢٥٧١]، والحميدي [١٨٣]، والبيهقي في «سننه» [٥٠١٩]، و[٥٠٢٠]، وفي «المعرفة» [رقم ١٤٥٣]، وأبو عوانة [رقم ٢٤٥٦]، وجماعة كثيرة.

ورواه جماعة آخرون عن أبي سلمة... ولكن مختصرًا جدًا ببعض فقراته فقط. =

٤٧٨٩- حَدَّثَنَا عمرٌو الناقد، حدّثنا معمر بن سليمان الرقى، حدّثنا خصيفٌ، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: نهى رسول اللّه ﷺ عن لبس الحرير، والذهب، والشرب فى آنية الفضة، وعن الميثرة الحمراء، قالت عائشة: قلت: يا رسول اللّه، شىءٌ ذفيفٌ من الذهب يربط به المسك؟! قال: «**اجْعَلِيهِ فِضَّةً، وَصَفِّرِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ زَعْفَرَانَ**».

= وللحديث طرق أخرى عن عائشة به جميعًا مفرقًا، وقد استوفينا طرقه وشواهده فى «غرس الأشجار» وهو حديث صحيح ثابت بسياق المؤلف جميعًا.

٤٧٨٩- ضعيف بهذا التمام: أخرجه أحمد [٦/ ٣٣، ٢٢٨]، وابن راهويه [١١٩٤، ١٨٦٧]، وابن عدى فى «الكامل» [٣/ ٧١]، وابن عساكر فى «تاريخه» [١٦ / ٣٨٢]، وغيرهم من طرق عن خصيف بن عبد الرحمن عن مجاهد عن عائشة به نحوه . . . وزاد أحمد فى رواية: (ولبس القسى) بعد قوله: (وعن الميثرة الحمراء) وليس عند ابن راهويه شىء من الأشياء المنهى عنها، وهو رواية لأحمد.

قلتُ: وهذا إسناد منكر، قال الهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٥٩]: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه خصيف وفيه ضعف، ووثقه جماعة».

وهو كما قال؛ لولا أنه أوهم أن الجمهور على توثيقه، بل العكس هو الصواب، فقد تكلموا فيه لسوء حفظه، وانفراده عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، وروى بأخرة أحاديث منكرة أيضًا، كما قاله الإمام أحمد، وهو لا يحتمل له التفرد عن مثل مجاهد أصلاً، هذا مع إكثاره من الرواية عنه، وله عنه مناكير لا تطاق، أظن هذا الحديث منها.

ولشطره الثانى طريق آخر عن عائشة قالت: (دخل رسول اللّه ﷺ وعلىَّ سوار من ذهب؛ فقال: أفلا أدلك على ما هو خير لك من هذا وأحسن؟!

قلتُ: بلى، قال: تجعلينه ورق، ثم تخلقينها فتكون كأنه ذهب) أخرجه البزار فى «مسنده» كما فى «إتحاف الخيرة» [عقب رقم ٥٥٩٣]، من طريق صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى عن عروة عن عائشة به . . .

قال البزار: «لا نعلمه رواه بهذا السند إلا صالح».

قلتُ: وهو غير صالح، لاسيما فى الزهرى، وبه أعله البوصيرى، والهيثمى فى «المجمع» [٥/ ٢٦٥]. =

٤٧٩٠- حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن صالح، حدّثنا شريكٌ، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عائشة، قالت: مَن حدَّثك أن النبي ﷺ كان يبول قائمًا، فكذِّبْه، إني رأيته يبول قاعدًا.

= والخبر منكر من هذا الطريق؛ ولذلك الشطر شاهد نحو السياق الماضي: من حديث أبي هريرة عند أحمد [٩٦٧٥]، والطحاوي في «المشكل» [١٢/ ١٠٨]، والنسائي [٥١٤٢]، وغيرهم.

وفي سنده مجهول، وبه أعله الطحاوي عقب روايته، وشاهد ثان من حديث أم سلمة عند الطبراني في «الكبير» [٢٤/ رقم ٤٥٧]، وسنده منكر.

ثم رأيت النسائي [٥١٤٣]، قد روى الحديث من طريق عمرو بن الحارث المصري عن الزهري عن عروة عن عائشة به مثل: رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري، وعمرو ثقة حافظ؛ لكن جزم النسائي عقب روايته بكونه غير محفوظ، يعني متصلاً؛ فقد رواه معمر وغيره عن الزهري به مرسلاً، ورواية معمر عند عبد الرزاق [١٩٩٤٤].

وهذا المرسل هو الصواب عن الزهري كما شرحناه في «غرس الأشجار» ولا يصح من هذا الحديث سوى شطره الأول في النواهي، فله شواهد عن جماعة من الصحابة به... مضى منها حديث علي [٢٧٦، ٣٠٤، ٣٢٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٥٣٧، ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥]، وحديث ابن عباس [برقم ٢٧٢٤، ٢٧١١]، ومنها حديث أم سلمة الآتي [٦٨٨٢]، وهي شواهد مفرقة؛ والحديث صحيح ثابت دون شطره الثاني، وتمام تخريجه في «غرس الأشجار».

● **تنبيه**: قال ابن عدي عقب روايته: «وهذا الحديث لا أعلم يرويه عن خصيف غير معمر بن سليمان».

قلتُ: كلا، بل تابعه محمد بن سلمة، ومروان بن شجاع وغيرهما.

٤٧٩٠- **صحيح**: أخرجه الترمذي [١٢]، وابن ماجه [٣٠٧]، والنسائي [٢٩]، والطيالسي [١٥١٥]، وابن أبي شيبة [١٣٢٣]، والطحاوي في «شرح المعاني» [٤/ ٢٦٧]، وابن حبان [١٤٣٠]، وابن عساكر في «المعجم» [رقم ٣٦٦]، وغيرهم من طرق عن شريك بن عبد الله النخعي عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة به نحوه.

قال الترمذي: «حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح».

قلتُ: وقد تُعقِّب الترمذي بكون الحديث من طريق شريك القاضي، وسوء حفظه مما سارت به الركبان، فكيف يكون الحديث أحسن شيء وأصح في هذا الباب؟! =

٤٧٩١- حَدَّثَنَا عبد الجبار بن عاصم، قال: حدثنى موسى بن أعين الحرانى، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أن رسول اللَّه ﷺ كان يصلى بالليل تسع ركعات.

*****

أخر المجلد السادس، ويليه المجلد السابع، وأوله:

بقية مسند عائشة- رضى الله عنها.

= كذا قال بعضهم، وليس بشيء؛ والأمر كما قاله الترمذى؛ إذ إن شريكًا لم ينفرد به، بل تابعه:

١- الثورى عن المقدام عن أبيه عن عائشة قالت: (من حدثك أن رسول اللَّه ﷺ بال قائمًا فلا تصدقه؛ ما بال رسول اللَّه ﷺ قائمًا منذ أنزل عليه القرآن).

أخرجه أحمد [٦/ ١٣٦، ١٩٢، ٢١٣]، والحاكم [١/ ٢٩٠، ٢٩٥]، والبيهقى فى «سننه» [٤٩٤]، والطحاوى فى «شرح المعانى» [٤/ ٢٦٧]، وابن راهويه [١٥٧٠]، وابن عساكر فى «تاريخه» [٥١ / ٨]، وأبو عوانة [رقم٣٧٧]، وأبو عبيد فى «فضائل القرآن» [رقم ١٠١]، وابن سمعون فى «أماليه» [رقم ٨٦]، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» [١/ ١٥١]، وغيرهم من طرق عن الثورى به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قلتُ: وليس كما قال، وقد تعقبه مغلطاى فى «الإعلام» [١/ ٩١]، بكون المقدام وأبيه ليسا من شرط البخارى، ولو أن الحاكم قال: «على شرط مسلم» لكان صوابًا.

٢- وتابعه أيضًا إسرائيل بن يونس عن المقدام عن أبيه قال: سمعت عائشة تقسم باللَّه: ما رأى أحد رسول اللَّه ﷺ يبول قائمًا منذ أنزل عليه الفرقان).

أخرجه الحاكم [١/ ٢٩٥]، وعنه البيهقى فى «سننه» [٤٩٥]، وسنده صحيح إليه.

والحديث حسنه النووى فى «الخلاصة» [١/ ١٥٨]، وقال فى «المجموع» [٢/ ٨٤]: «إسناده جيد، وهو حديث حسن» وقد استوفينا الكلام عليه، مع الرد على مَنْ غمز صحته فى كتابنا: «غرس الأشجار».

٤٧٩١- **صحيح**: مضى الكلام عليه [برقم ٤٧٣٧].

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضـــوع
٥	أبو نصر، عن أنس.
١٠	سليمان التيمى، عن أنس بن مالك.
٢٦	يزيد الرقاشى، عن أنس.
٧٦	ميمون بن سياه، عن أنس.
٨٢	هود العصرى، عن أنس.
٨٤	سعد بن سعيد، عن أنس.
٨٥	معاوية بن قرة، عن أنس.
٨٨	بكر المزنى، عن أنس.
٩٢	مالك بن دينار ، عن أنس.
٩٥	شعيب بن الحبحاب، عن أنس.
١٠١	أبو التياح، عن أنس.
١٠٧	أبو عمران الجونى، عن أنس.
١١٥	حميد بن هلال، عن أنس.

١١٧ أيوب، عن أنس.

١٢١ عمرو بن سعيد، عن أنس.

١٣٢ أبو ظلال، عن أنس.

١٧٨ جعفر بن عمرو بن أمية، عن أنس.

١٨٢ سعيد بن سنان، عن أنس.

٢٧٥ مسند عائشة رضى اللَّه عنها.

٦٧٥ فهرس الموضوعات.